

﴿ ما شاء الله كان ﴾

الجزء الرابع من العقاوي المهدية في الوقائع المصرية للأدعي
الأوحد واللوحني المفرد شيخ الإسلام ومفتي الديار
المصرية حلال الشيخ محمد عباس المهددي
الفقيه الحنفي الأزهرى المصرى :

الطبعة الأولى بالمطبعة الأزهرية

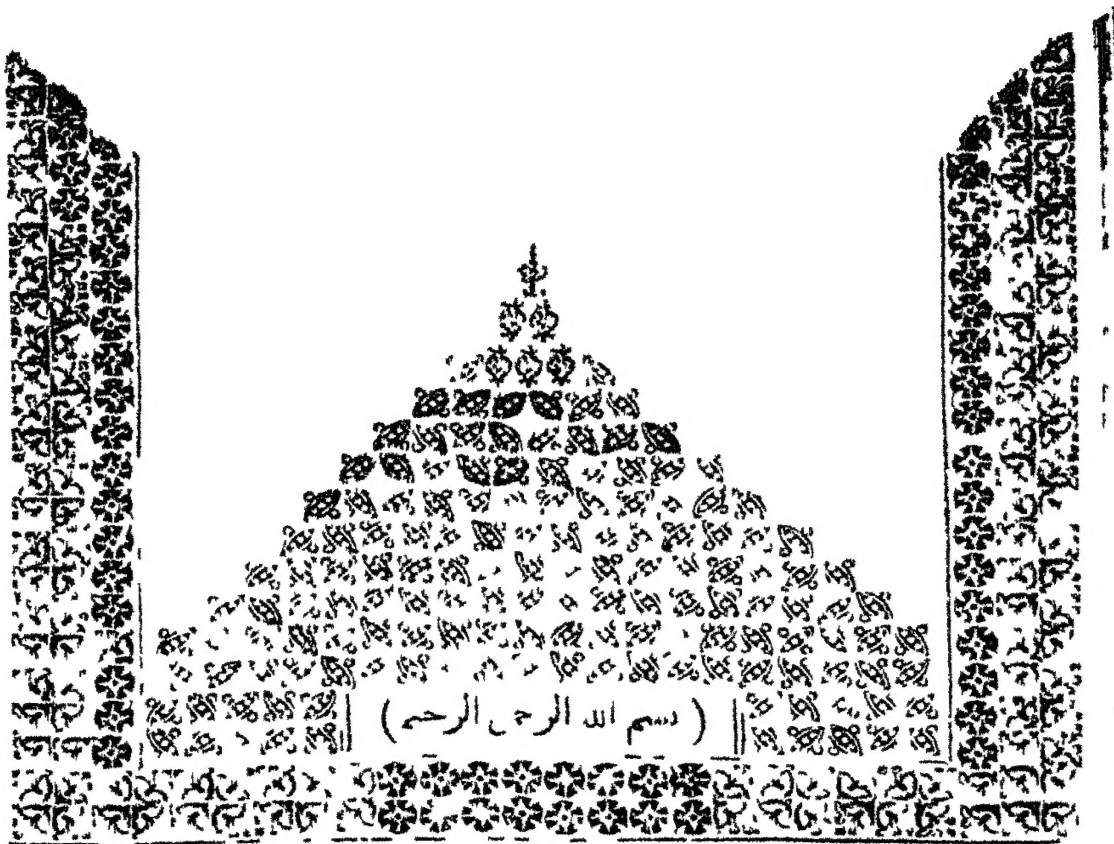
المصرية سنة ١٣٠١ هجرية

(فهرست الجزء الرابع من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية)

- ٢ (كتاب الدعوى)
- ٣٠٢ مطلب أجر نفسه لعمل في الارض وما فيه من الفضل ثم ادعى المالك لا تقبل
- ٣٠٣ مطلب في اختلاف الزوجة وورثة الزوج في متاع البيت
- ٣٠٤ مطلب بين الاستظهار ليس خاصا بدعوى الدين على الميت
- ٣٠٤ مطلب تقبل البيعة بعد بين المدعى عليه
- ٣٠٥ مطلب القول للحي من الزوجين في الخاص به يمينه
- ٣٠٦ مطلب ادعى دينا بناء على الاقرار لا تسمع
- ٣٠٩ مطلب اشتراها ثم ادعى ملكه ولم يعرفه وقت الشراء اتغير اذ عن اوصافه لا تقبل خلافا لابي يوسف
- ٣١٥ مطلب ادعاه لنفسه ثم ادعاه لغيره بالوكالة مثلا تسمع
- ٣١٨ مطلب قال لا اعرف اسماء اصحاب الحدود ثم بينها تسمع ولا يحتاج الى التوقيع بخلاف لا اعرف الحدود
- ٣١٩ مطلب العبرة بقاضي المدعى عليه عند الاختلاف
- ٣٢٠ مطلب اقر لمورث المدعى عليه بالملك وادعى سببا غير صحيح لا تسمع
- ٣٢١ مطلب قيم المفقود ليس خصما في يدعى له او عليه
- ٣٢٢ مطلب الاقسام مانع من سماع دعوى الاختصاص
- ٣٢٣ مطلب قال الخارج ليس هذا الى ثم ادعى لا تسمع وفي اليد تفصيل
- ٣٢٤ مطلب ادعى الوصي شيئا في التركة لا يحتاج لاجراءه من الوصاية في جميعها
- ٣٢٩ مطلب اقرار المورث بالملك لا يغير مانع من سماع دعوى ورثته الملك بالارث عنه
- ٣٣١ مطلب يقضى بينة ذي اليد في دعوى النكاح الا اذا وافق سنهات تاريخ الخارج
- ٣٣١ مطلب فيمن يصلح خصما لمن يدعى الوصية بالمسال ومن لا يصلح وتفصيل ذلك
- ٣٣٢ مطلب باع امة بحضرة اقاربه ثم ادعوا الشركة لا تسمع مع الانكار ولو صدق البائع بعد ذلك
- ٣٤١ مطلب لا تسمع الدعوى بالثمن في بيع القريب أو الزوجة مع حضور الآخر وسكوته بناء على ان المبيع كان مملوكا له
- ٣٤٣ مطلب اقام بينة بعد عجزه أو قوله لا بينة لى تقبل على الصحيح
- ٣٤٤ مطلب قول المدعى عليه لا علم لى ليس بجواب ويحجر على الجواب فان لم يجب يجعل منه كرا
- ٣٥٦ مطلب مجرد ادعاءات سبق وضع اليد لا يكفي في القضاء على المدعى عليه ما لم يثبت احداث يده وفيه خلاف لابي يوسف
- ٣٦١ مطلب القول لصاحب التبريع عند الاختلاف في الحائط دون من له الجذوع

- ٣٦٤ مطلب تقبل البيعة على النتائج من البائع أو بآئمه بعد الحكم بالاستحقاق وقبله
- ٣٦٥ مطلب للدعي عليه عند الهز تخليف كل واحد من الورثة اليدين
- ٣٦٧ مطلب يكتفى بفتح - ديد الارض مثلاً في دعوى ماله حق القرار من المنقولات مع بيانها
- ٣٦٩ مطلب فيمن يصلح خصماً في اثبات الايصاء والوصية ومن لا يصلح
- ٣٧٠ مطلب التناقض في موضع الحقايق وهو منه دعوى الولد تزويج أبيه له في صفه مع تناقضه
- ٣٧٠ مطلب دعوى النكاح وما يتعلق به على القاصرة اثباته - كون في وجهه ولي المال كالأب والوصي دون مطلق العاصب
- ٣٧٢ (باب دعوى الغيب)
- ٣٧٦ (كتاب الاقرار)
- ٣٧٧ مطلب اذا كان المقر به معلوما انه ملك المقر يكون الاقرار به للعبر بمنزلة الهبة فتراعى شروطها
- ٣٨٢ مطلب الابراء عن دعوى الاعيان صحيح
- ٣٨٣ مطلب الارث جبري لا يسقط بالاستسقاط
- ٣٨٣ مطلب اقرار الرقيق غير الماذون يؤاخذ به بعد عتقه
- ٣٨٨ مطلب ادعى انه كاذب في اقراره يخلف خصمه فان نكل دعى عليه بالنكول عند الثاني
- ٣٨٨ مطلب الاستسقاط في الاعيان لا يصح
- ٣٨٨ مطلب لا يسقط الحق بتقادم الزمان
- ٣٩٠ مطلب أقر بعض الورثة بدين أو وصية يقتصر على المقر ما لم يتجمع شرائط الشهادة ولم يلزم القاضي المقرين ولم يدفعه قبلها
- ٣٩٤ مطلب لو أبرأ الصغير بعد بلوغه الوصي ثم ادعى عينا تقبل
- ٣٩٤ مطلب شهد القاضي بعد عزله بالأبراء بحضوره مع آخر تقبل
- ٣٩٥ مطلب بيعة كون المتصرف ذاعمل أو لى من بيعة كونه مخلوط العتق أو مجنوناً
- ٣٩٩ مطلب الاقرار يرتد بالرد ما لم يصدقه المقر له قبل الرد
- ٤٠٠ مطلب القول المدعى الجحد والبيعة بيعة مدعى النجاسة في الاقرار
- ٤٢١ مطلب ادعى الخطأ بعد الاقرار لا يقبل
- ٤٤٥ مطلب قول رب الدين تركت الدين ابراء
- ٤٤٦ مطلب الاقرار لا ينفخ مع التعليق على شرط فيه خطر
- ٤٤٧ (باب اقرار المريض)
- ٤٥٦ مطلب في تفسير المريض وحكم المرض المتطاوّل

- ٤٦٠ (كتاب الصلح)
- ٤٦٠ مطلب صلح الوصي صحيح ان كان للادعي بيعة وكان البدل مثل المدعي به
- ٤٦٠ مطلب الصلح عن التركة المجهولة أعيانها صحيح حيث لا دين
- ٤٦١ مطلب صلح الوصي عن دين الميت لا يصح الا اذا لم تكن له بيعة وصلحه عن دين ادعي عليه به لا يصح الا اذا كان للادعي بيعة
- ٤٦٢ مطالب الذنار ج على بعض معين من أعيان التركة غير التقدين يصير قل أو أكثر
- ٤٦٣ مطلب صلح الفضولي بيعة فدان ضمن البدل أو أضافه الى ماله
- ٤٦٤ مطلب المنة بمافي المتاع أو بعضه يرجب الرجوع
- ٤٦٥ مطلب نكاح الصلح عما يدعيه على بعضه
- ٤٦٧ مطلب طلب الصلح عن الدعوى والبراء ليس انفراد المدعي به بخلاف طالب الصلح عن المال والبراء عنه
- ٤٨١ مطالب الذنار ج مع الاجنبي يصح بجعله بيعا حقيقة فترامى جميع شروطه
- ٤٨٩ (كتاب المضارب به)
- ٤٩٥ مطلب لا تنفذ من المضارب به بفسخ رب المال بدون علم المضارب
- ٥٠٦ مطلب يضمن المضارب بمضارب به الغير بلاذن
- ٥٠٧ مطلب في جود المضارب مال المضارب به وما يمتد به من التفصيل
- ٥٠٨ مطلب في حكم عمل رب المال في مال المضارب به وما فيه من التفصيل
- ٥١٥ مطلب لا يبيح رب المال على امسالك مال المضاربة وهل يجبر العام على البيع فيه
- ٥٢٣ (كتاب الوديعة)
- ٥٢٦ مطلب خرج المودع وركب الباب متوحا ولم يكن في الدار أحد ضمن
- ٥٣٠ مطلب في قبولية المودع على الضياع بعد الجود تفصيل
- ٥٣٤ مطلب ادعي وارث المودع انه بينها قبل موته وأقام بيعة على ذلك قبلت ولا ضمان
- ٥٣٧ (كتاب العارية)
- ٥٤٧ (كتاب الهبة)
- ٥٦٩ مطلب شرب لطفها على أن لا ترجع عليه بالئن جاروه هو بمنزلة الهبة
- (تمت الفهرست)



القدم سنة

«(كتاب الدعوى)»

(سـ ثل) في رجل طلق زوجة مطلقاً بائنة على عوض بمصرقة نائب القاضي ثم بعد مضي مدة من السنين مات الزوج المطلق عن أبويه وعن بنتين ترك ما يورث عنه شرعاً ما دعت الزوجة المطلق أن يزوجها فقد اعلم ثانياً وبدأ أخذت ما يخصها بطريق الارث عنه ولا بينة لها على ذلك فهل لا عبرة بيدها ولا بدون اثباتها بطريق شرعي ولا يرعى ردي جميع ما أخذته من تركة الميت بدون ثبوت شرعي وإذا أخذت نائب القاضي نصيب إحدى البنتين من الميراث حثيده لكرهها فأصرة عن درجة البلوغ وصارت الآن بالغة رشيدة يجبر على تسليم نصيب المساقه راعنه (أجاب) إذا لم تثبت المطلق المذكورة فليدلك كالح لا يكون لها ميراث في تركة زوجها ونزولها أخذت منها بدون وجه شرعي وإذا بلغت البنت رشيدة يكون لها أخذ ما خصها من تركة أبيها من هرقه بيده والله تعالى أعلم (سـ ثل) في رجلين رتبهما حاكم بلدة للطواف حولها من خارج مع من رتبهم لذلك يطوف الكل إلا خارج البلدة تارة ويطوف البعض أخرى دون البعض فمظان طارئ الاصوص فادعى رجل عند الصباح أن متاعه الذي في هذه القرية من حلى وقود وثياب ضاع وسرق ولم ينب له جدار ولم يكسر له باب ولا صندوقي ومفتاح صندوقه مع زوجته وأراد أن يرام الرجلين بما ادعى ضياعه وسرقته وطالبهما عند حاكم البلدة فحسبهما بغير حجة أو هدمهما ومع ذلك لم يظهر ما ادعى ما شئ مما اتهم به فهل لا يصح أن من متاعه

٢٠ ١٢٦٤

العدد سنة
٢٠ ١٢٦٤

٢٠ ١٢٦٤

٢٠ ١٢٦٤

٢١ ١٢٦٤

٢٢ ١٢٦٤

٢٢ ١٢٦٤

شيأولو كان متاعاً - هاذبها ولا يضمن المرتب للطواف المذكور وما ضاع سيما ولا أجره له ولا
امارة على ضياعه ظاهرة ككسر باب البيت ونقب جداره (أجاب) نعم لا يضمنان على
الوجه المذكور شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مات زوجها عن تركته نحاس وفراش
وغير ذلك مما يصلح لهما من متاع بيتهم ما فادعت الزوجة انها ملك لها فلقتها عن والدها
وادعت ببقية الورثة انها ملك الزوج المتوفى فهل اذا كان لهم بينة على ذلك تكون
الامتنعة كها ميراثاً (أجاب) اذا كان لباقي الورثة بينة على ان الامتنعة المرقومة ملك
الزوج المتوفى تكون ميراثاً عنه فتقسم بين ورثته بالفرض الشرعية والا كان القول لها
فيها مع اليقين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار خربة في بلاد الريف ورثها عن أبيه
وهو مقيم بالمحروسة فساقر الى بلده وأراد أن يتصرف فيها بالبيع فخنعه من ذلك شيخ القرية
متعللاً عليه بأنه دنع عن أبيه مكرماً وان الدار تكون لمن يدفع مغارم البلد فهل يكون
للرجل بيعها والتصرف فيها لمن شاء ولا عبرة بتعلل شيخ البلد المذكور (أجاب) لملك
الدارا التصرف فيها ولا عبرة بتعلل شيخ القرية على الوجه المستطور والله تعالى أعلم (سئل)
في ثلاثة اخوة ورثوا داراً من أبيهم ثم أخذوا والنظام فباعها شيخ البلد لرجل بثمن معلوم
واستولى عليهم المشتري ومضى على ذلك ثم دنع من سنة والمشتري معترف بالملك لهم فهل
يكون للاخوة انتزاعها من يد المشتري حيث كان معترفاً ولم يثبت انتزاعها عن ملكهم
بناقل شرعي (أجاب) اذا كان المدعي عليه معترفاً بأصل الملك للمدعي ولم يثبت انتزاعه
اليه بناقل شرعي يؤمر المدعي عليه برفع يده عن المدعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل باع نصف منزل لا آخر واشتراه ابن البائع من المشتري ثم مات البائع عن ابنه وعن
ورثة آخر وأرادوا نصف المنزل بينهم فادعى انه اشتراه عن باعه له والده وأن والده باع له البائع
اذا كان لابن بينة تثبت شراءه نصف المنزل عن اشترى من والده وأن والده باع له البائع
الابن يمنع باقي الورثة من معارضته ولا يقسم بينهم قسمة الميراث حيث ثبت ما ذكر وان لم
يكتب بالتبائع صك (أجاب) نعم حيث ثبت ما ذكر لا يقسم نصف المنزل بين الورثة
ويختص به الابن المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جعل حقه الحياكم السيامي
على دراهم بمجة الديوان في امر رجل وضمنه بالمدة ثمانية أيام وأطلقه من السجن فبعد
ذلك ذهب الى مجلس القاضى وباع لرجل حصته في ساقية وبعض أشجار حولها وقطعة
أرض زراعة بثمن معلوم وتراء له ذلك وكتب له القاضى حجة شرعية بذلك ووضع المشتري
يده عليها فحوا ربع سنوات ويريد البائع الآن ابطال البيع منعلاً بان الحياكم كان
ضايقه على تحصيل الدراهم واكرهه عليها وان البيع وقع بالنسب بغير فجة المثل فهل
يكون البيع والحال هسده فافدا ولا يكون له ابطاله ولا عبرة بتعلله المذكور (أجاب) اذا لم
يثبت الا كراه الشرعي على البيع لا يملكون للبائع فسخ البيع ومجرد دعوى الغبن
الفاحش لا توجب للبائع الفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على رجل انه

الحج سنة

١ ١٢٦٤

٣ ١٢٦٤

٣ ١٢٦٤

٤ ١٢٦٤

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار يملكها بحجة شرعية باههالا آخر بحجة كذلك ثم
 بعد موت المشتري وأبولة الدار لورثته اشترت امرأة البائع تلك الدار من ورثة المشتري
 بسند شرعي فهل إذا أنكر الوارث بيعه الدار له هذه المرأة لا عبرة لانكاره مع وجود البينة
 الشاهدة عليه بالبيع وهل إذا كان للبائع الأول أقارب يدعون بقاء الدار على ملكه بعد
 موته لا تسمع دعواهم لثبوت الناقل الشرعي (أجاب) إذا ثبت البيع في الدار المذكورة
 من المال الأول فلا اعتبار لانكار أقاربه ذلك كما لا يعتبر انكار وراث المشتري بالبيع
 للمرأة المذكورة بعد ثبوت البيع منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 وعه وترك ما يورث عنه شرعا فطالب منها العم ما يخصه من الميراث فانكرت الزوجة
 وقالت لم يحلف شيئا وبعد ذلك دفعت له شيئا على سبيل الصلح عن دعواه فلم يصطلح
 فاحذته منه ثانيا وحلفت أنه لم يترك شيئا فهل إذا أقام بينة شرعية على ما ادعاه تسمع
 البينة بما ادعاه بعد حلف المرأة (أجاب) تقبل البينة من المدعي بعد حلف المدعي عليه
 عند الامام والله تعالى أعلم (سئل) في أحد عشر يكن في بقرة وجد تلك البقرة عند رجل
 بعد غيبته سنتين فادعى عليه بها وإن له نصفها وبالعدوى في أخذها وانها نتجت من بقرة
 منسوبة للمدعي واشترى بكنهه فأنكر الرجل المدعي عليه ذلك وادعى انها بقرته نتجت من
 بقرة له وأرخ كل بتاريخ يخالف لتاريخ الآخر وأقام كل بينة بما ادعاه وحضرت أهل خبرة
 وفرروا ما يوافق تاريخ الخارج وآخرون يقرروا ما يوافق تاريخ ذي اليه وفيكم قاض
 بمقتضى بينة ذي اليد لذلك ومنع الخارج المدعي فهل تسمع الدعوى من الشريك الآخر
 الذي لم يحضر ولم يدع (أجاب) كل واحد من شريكي الملك أجنبي في نصيب صاحبه فلا
 يكون القضاء على أحدهما قضاء على الآخر حيث لم يكن وكيل عنه في الدعوى والله
 تعالى أعلم وأجاب في التاريخ المذكور عن صورة محضر في قتييل من قاضي قليوب بما
 لفظه صرح أئمتنا بأن شرط صحة الدعوى العلم بالمدعي عليه وبأن الدعوى على واحد
 غير معين غير مسموعة فإذا لم يعين الوكيل المذكور القاتل واحدا أو متعددا لا تسمع
 دعواه ولا يطالب ببينة ومالك الأرض لا غرامة عليه بمجرد ظهور القتييل فيما بل بدعوى
 الولي فإذا ادعى القتل على غيره امتنع دعواه عليه كما في حاشية الدرر المحيرية والله تعالى
 أعلم (سئل) في بيت مشترك بين ثلاث أخوات آل لهن بالارث عن أبيهن طلبت واحدة
 من أخد حصتها فيه فادعت إحدى أختيها انها اشترت حصتها منها وأظهرت بذلك
 وثيقة مقطوعة الثبوت فهل لا تقبل دعواها لا بثبوت شرعي ولا بحسبة بالوثيقة التي مات
 شهودها حيث كانت مقطوعة الثبوت (أجاب) لا يقضى بالكدواغند والصكوك
 بدون اثبات المصون فإذا لم تثبت الاخت المذكور انقال نصيب أختها اليها بوجه
 شرعي يكون البيت بينهما على ما كان بالارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
 ابني أخيه شقيقة وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخل وغير ذلك فأراد أحدهما القسمة

الحج سنة

١٢٦٤ هـ

١١٦٤ ٢٢

١٢٦٤ ٢٨

١٢٦٤ ٢٨

١٢٦٤ ٢٨

فيما تركه جهه وفيما تركه والدهما فادعى احدهما ابان عمه واباه باعالة فخيلا وعقارا
وأظهر ورقة ببيع غير ثابتة المضمون فانكر أخوه دعواه فحول لاسيرة بدعواه المبردة
عن الاثبات ويطلب ما تركه العم والاب بينهما حيث لا وارث سواهما (أجاب) اذا لم يثبت
الاحتمال ما ادعى الاختصاص به من تركه أبيه وعمه بما دل شرعي يكون جميع ما
تركه بينهما بين أخيه حيث لا وارث سواهما والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم
دعوى شرعية على قاصد له وهى شرعية فهل تتبع دعواههم عليه في وحيده الوصى اولا
حيث كانت دعواههم فيما يخصه من تركه ولده (أجاب) تتبع الدعوى على الوصى
المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر قطعة أرض زراعة نصف دار
بهم المورثة ويريد دفع يد عن ذلك فاحسب الم دعى عليه بن ذلك كان المورثة حصة
وايكفه أسقط حقه للمدعى عليه في الارض الم كورة وباع له نصف الدار الم كورة في نظير
مبلغ كان على مورث المدعى واقام بينه وبين ذلك لدى القضاة فهل يحكم له والمحال هذه
مع المدعى بالقطعة الارض ونصف الدار المذكورين بعد اضعاف ما لهم شرعا (أجاب)
بمحكم له بماذا كرحيت لاصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع عن ورتة وله دار
وهة قول تحت يد رجل قطعت مع يده عن ذلك فانكر اضع اليد بينهم لئلا يرد ذكر ان لا
حول لئلا يمسأذ كرهه هل اذا أثبت الورثة بينهم لئلا يثبتوا ان الحق المدعى به
لمورثهم لم لدى الناصى بشهادة البينة الشرعية لا بغيره بانك وهو تره مع يده عن ذلك ويحكم
لهم بذلك (أجاب) اذا ادعى الخوارث بعد موت سبعة من مورثه بمحق لا رث ولم يجد ما
من سماع الدعوى مضى له به بعد ثبوته وسم بين الورثة كليات مبركات المورث والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت لآخر دارا وأفرغت له من جانب من الدار من غير
مرض معلوم بحجة شرعية مع حضور رجل من أقاربها وسكوته وقت البيع والافراغ
الم كورين وذن المقرع له المد سورسا كنما معان المنزل ومسته وليا على الطين قبل ذلك
بطريق الرهن ووضع بده بعد التملك أو بيع عشرة سنة ثم بدوفاة البائعته ومضى تلك
المدة ادعى قريتها المذ كورانها تبركت بالمنازل والطين المذ كورين بسا تار بيع البيع
الافراغ فهل لا تتبع دعواه بذلك المذ كورع المالى من القبض والحيازة كدرك المنزل
والطين في المقرع له الى وقت البيع والافراغ خصوصاً مع حصره رهن بالمدوس كونه
هذه المدة من غير مانع (أجاب) لا تتبع دعوى الرجل المذ كورين الدار حيث كان حاضرا
وقت بيع قريته وكذا دعواه إسقاط الحق له في أرض الرعاة قبل الإسقاط لغيره اذا
محتج بما ذكره بالمال لا حقه فيه مع التملك في المدة احتساراً والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة لهم عقار وأرض زراعة واحدة بينهم ديمهم على ذلك مدة يريد
على عشرين سنة وههم مصروفون يريدون بدلك في المدة الم كورة من غير
مسارح فادعى عليهم هم آخرون بان لهم حصة مان ذلك عن مورثهم فهو لرادا كروا
دعواهم وذكروا المورث المدعى من حاضر امشاه راد كروا م في المدة

الحج سنة
١٢٦٤ ٢٩

١٢٦٤ ٢٩

١٢٦٤ ٢٩

حرم
١٢٦٥ ٢

١٢٦٥ ٥

١٢٦٥ ٧

نقد كورة ولم ينازع من غير مانع شرعي لا تسمع دعواهم ولا يثبت لهم (أجاب) حيث كان
المورث حاضرا خمس عشرة سنة ولم ينازع واضعي الايدي مع التمكن من الدعوى لا تسمع
دعوى وادعاه بعده بشئ من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت
وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواس وغلال ونحاس وديون له على أناس وغير ذلك
مما يورث عنه شرعا ثم مات الابن ببل سبعة اتركة عن اولاده وماتت البنت ابضاعا
اولادها قبل اخذ المهر من تركته والدة اهل لا ولادها احمدا يخصص أمهم من تركته
والدها ولومضى على ذلك مدة من السنين حيث لم يقع سبعة اتركة المدة كورة (أجاب)
نعم لو ارث المرأة المدة كورة احمدا حصها بالميراث من تركته والدها والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن أمه وعن ابن ابن عمه الشقيق وورث ما يورث عنه شرعا فوضع رجل
يده على متروكات الميت والحال انه ليس بوارث وامتنع من تسليمها للورثة المدة كورين
متعللا بأنه دفع بواقي على أرض كانت للميت يريد بذلك اخذ التركة في نظرها فدفعه من
البواقي فهل لا يمكن من ذلك ويؤمر برفع يده عن التركة وتسليمها للورثة ولا يعتبر تعالاه
بما ذكره خصوصاً وان الأرض التي يدعي انه دفع ما عليها من البواقي في يد الميت من مدة
فحوالتي عشرة سنة نقره ونؤجرها ورعها وينتفع بها وان ما دفعه كان بغير اذن الميت
(أجاب) يؤمر واضع اليد على ممتلكات الميت بتسليمها للورثة وليس له منعها عن مستحقها
بغير اذن الميت بل به ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أربع اخوات مات
لهن عن ابن أخت وتركت ما يورث عنها شرعا لابن الاخت يسدها قطعة أرض زراعية
وأشياء غيرها معلومة المدونة للفظ فاراد أن يأخذها فكان له يسدها فزعم ورثتها
متعللين بأنه تركه فهل إذا أثبت ما يدعيه باليمين الشرعية واليمين يكون له أخذ ما عه
المدة كور جبراً عن الورثة (أجاب) إذا أثبت ابن الاخت المدة كور حقا له تركته المتوفاة
يتقضى له به حيث لم يوجد مانع من سماع دعواه بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع
يده على أطياف زراعية تألفا احداً من ابويه نالها عن جده وكذا على نخيل مدة تزيد
على خمس عشرة سنة وهي مقيمة عليه في دفاتر الديوان ولم يكن له منازع في المدة
المدة كورة والا لأن شح يدعي انه يستحق تلك الاطيان فهل إذا كان حاضرا مشاهدا
لتصرفه فيها بلا دعوى تلك المدة مع التمكن لا تسمع دعواه (أجاب) لا تسمع الدعوى
بعد مضي خمس عشرة سنة حيث كان المدعي عليه جاحدا والمدعي حاضرا ولم يدع
معتمداً من الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارا ولم يحصل
فيها قسمة بينهم باقرار وتعديل فادعى أحدهم انه يستحق مكانا منها بزعم ان مورثه
بنى ذلك المكان في حياة اخوته واختره من بينهم فهل لا يجاب لدعواه باليمين
ثبت ان البناء ملكه خاصة دون بقية الشركاء وإذا لم توجد يمينه بذلك لا يختص
هذا المدعي بذلك المكان ويكون مشتركا بين الكل (أجاب) العفا

الموروث متترك بين الورثة على حكم القرية ولا يس لاحدهم الاختصاص بنى
 منه بدون تخصص شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر دابة فأنكر
 المدعى عليه دعواه فهل اذا أقام المدعى بيته تشهد له بحكم له بها اذا حضرها
 وان تعذر احضارها يكفى ذكر بيته (أجاب) اذا ثبت المدعى دعواه بالبينة
 العادلة حكم له بالدابة ان كانت قائمة ولا يقبضها وان تعذر حضورها كفى ذكر
 بيته والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وكل ابنه الباساغ الرشيد على متاعه فخان
 ذلك الولد فى متاع أبيه وتصرف فيه بغير اذنه بدينه وغيرها ثم اطاع ذلك الاب على
 خبائه فاخذ ذلك الاب البعض الذى ظهر له ولم يأت به البعض الاخر لانكار الابن
 وعدم وجود بيته اذ ذاك ثم توفى ذلك الاب وهو غضبان عليه بسبب ما اختلسه وأخفاه
 وتصرف فيه بغير اذنه ولم يأت به فى ذلك فهل اذا أثبت بقية الورثة على اولاد المدعى كور
 شيئا ما كان فيه وأتلفه من مال أبيه بالطريقة الشرعية يكون ميراثا (أجاب) ما تخرج
 على الابن المدعى كور لا يبيح له ميراثا عن الاب بعدم موته فيه سم من جميع الورثة كباقي
 ممتلكاته والله تعالى أعلم (سئل) فى معارضة بين فنيين فى حادثة هى ان امرأة ادعت
 طلاق زوجها وهو غائب ثبات طلاقها ببينة فى غيبه استزوج أقوى احد هما
 بعدم قبول البينة منها فى غيبة زوجها واذا تى الاخر يجوز ذلك بنص عزاه الى خير الدين
 من كتاب الطلاق فهل يجوز الافتابا لاقوال المرجوحة أولا لان المفتى كالقاضى فى
 العمل بالاقوال الصحيحة (أجاب) من المعلوم المقرر عند علماءنا عدم صحة الحكم على
 الغائب فليس للراى المدعى كورة اثبات الطلاق على زوجها الغائب بدون من يقوم مقامه
 فى الخصومة عنه ولا يجوز الافتابا لاقوال الضعيفة والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة
 من بلاد البرابرة ادعوا على رجل اجنبى انه قتل ابن عمهم فمحمم بقرينة من نحو خمس وسبعين
 سنة ويريدون الا ان مطالبة المدعى عليه بدم القتل فانكر المدعى عليه ذلك والحسن
 ان كلا من المدعى والمدعى عليه حاضر بالبلد ولم يحصل منهم منازعة فى شأن ذلك ولا مانع
 يمنعهم عن الدعوى فهل لا تسمع دعواهم بذلك بعدمضى هذه المدة المذكورة ولو أقاموا
 بيته (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى بعدمضى تلك المدة اذا كان الامر كما هو مسطور والله تعالى
 أعلم (سئل) فى رجل زوج ابنته البكر بالغت بتوكيلها والوالدها المذكور وبعض مهرها
 ودخل بها الزوج ولم يعطها والدها شيئا من المهر ولا غيره من جهاز ونحوه ثم بعد الدخول
 اعطاها شعيرا وحلق ذهب ثم مات بعد ان ملكها ما ذكر عن رعتها وعن أخ شقيق لها
 وزوجة واولاد منها قصر مذكور أربعة وبنات وتركة تحت يد زوجته التى مات عنها فهل
 يكون لبنته المتزوجة طالب ما يخصها من تركته والوالدها المذكور طالب صداقها حيث
 كان معلوما لنا أخذ الاب ادومما اعطاه لبنته من المصاغ المذكور اذا ادعت زوجة الميت
 الا يقبل منها حيث ملكه لبنته فى حياته وما الحكم (أجاب) للبنت المذكور كورة اخذ ما يخصها

١١ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

١١ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

١١ ١٢٦٥

محرم سنة

من تركه والدها كما ان لها اخذ ما قبضه والدها من صداقها بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعى وما ثبت ان الاب ملوكه ليلته حال صحته لا يكون تركه عنه والله تعالى اعلم (سئل) في معارضة بين فقيهين في حادثة هي ان قطعة ارض ما بين حصيل فيم انزع بين جماعة بينهم قرابة ادعى أحدهم انها ملكه بالارث من اصوله تحت يد قريبه بغير وجهه وأثبت ذلك بالبيعة بخود المدعى عليه فاقى فقيهه بسماع الدعوى نظرا الى ان الارث مستثنى من عدم سماع دعوى ما مضى عليه خمس عشرة سنة فاكثر الان الارث مبنيا على الخفاء فعارضه الفقيه الآخر ومنع سماع الدعوى واستدل بما هو منقول عن ابن الشاي كما لو ترك حقا لا من جهة الارث حتى مضى عليه خمس عشرة سنة وأنه لا تسمع دعواه ويحمل قولهم لا تسمع الدعوى به خمس عشرة سنة الا في الارث على ما اذا لم تمض الخمس عشرة سنة في حياة مورثه فهل اذا كان المتنازع فيه معلوما انه لمجدهم الا على يكون سكوت والد المدعى الخمس عشرة سنة فاكثر غير مانع لانه لو كان حيا وادعى بعده مضى تلك المدة الارث عن والده تسمع ومعارضة الفقيه بما شرح في غير محالها (أجاب) نقل العلامة الشرنبلالى عن فتاوى ابن الشاي حكاية الاجماع على ان الدعوى لا تسمع في شيء لا تسمع فيه دعوى مورثه أن لو كان حيا كما اذا قر مورثه بقبض ما بينه وبين التركة أو ابراء عاملا لا تسمع دعوى الوارث اذا عرف هذاني الابراة فكذا في غيره من بقية الموانع كما لو ترك الدهوى في حق لا من جهة الارث حتى مضى خمس عشرة سنة وقولهم لا تسمع الدعوى به خمس عشرة سنة الا في الارث يسم ل على ما اذا لم تمض الخمس عشرة سنة قبل موت مورثه كذا في حواشى الدونة عن السيد ابى السعود وفي الحواشى المزبورة أيضا ما نصه تنبيه اذا ثبت المانع من سماع الدعوى في حق شخص يثبت في حق وارثه أيضا حتى لو مات شخص بعد ان ترك الدهوى خمس عشرة سنة فادعى وارثه لا تسمع دعواه أخذ بما ذكره الشرنبلالى في رسالة الامراء فاعل عن فتاوى ابن الشاي ونصه أقرت امرأة انها لا تستحق قبيل جماعة حينئذ مشيئة ما تمت لا تسمع دعوى ورثتها حقا لمورثهم لقيامهم مقام المورث وهو لو كان حيا لا تسمع دعواه وعزاه الى المذاهب الاربعة اه ومن المعلوم ان مجرد مضى خمس عشرة سنة لا يمنع سماع دعوى المورث الارث فلا يكون مانعا في حق وارثه فاذا كانت الارض المذكورة مملوكة بالارث لا يكون سكوت مورث المدعى عن دعوى الارث خمس عشرة سنة فاكثر مانعا للمدعى من سماع الدعوى كما هو مروي عن جماعة من الفقهاء والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة باع مظهرهم ما ينصفه فيها من رجل ذمى والذي لم يبيع له استولى على ما اشتراه الذمى مع نصيبه غير انهم مات المشتري فتنازع المورثون في القاضى فما يكون الحكم الشرعى في ذلك (أجاب) اذا ثبت وارث المشتري شراء صحيحا ان الشريك المذكور استولى على ما اشتراه مورثه بغير حق يحكم عليه برفع يده عنه والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٦٥ ٢٠

١٢٦٥ ٢٠

ضرر

1570 1

1570 A

1570 9

صفحة سنة

سنة وكل من الاب والجدة واضح اليد يتصرف فيه المدة المذكورة بالهدم والبناء من غير
معارضة ولا منازعة ثم ادعى عليه رجل من ا قاربه بان له فيه ملكا فأنكر المدعى عليه
دعواه فهل اذا كان المدعى حاضرا وجردا مشاهدا تصرف واضع اليد على المكان المذكور
بالهدم والبناء وغيره أكثر من خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى
لا تسمع دعواه عليه والحال هذه (أجاب) اذا كان المدعى عليه جاحدا وصى خمس
عشرة سنة لا يكون للقاضي سماع الدعوى الا بالمر الا في الوقف والارث ووجوده مذكور
شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وفيهم مفاصر فاقام القاضي
رجلا قيسا عليه ومن جملة تركته والده مصرية وشريحة فاشترى القيم المذكورة وجودات
المصرية لنفسه وترك الشريحة فتنازع معه الورثة ورفعوا الامر للقاضي فامر به باخذ
الكل أو ترك الكل فترك شرائه وجودات المصرية ثم ادعى بانه كان أدخل فيها ثمانية
أراد بيزر فأنكر باقي الورثة دعواه فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات وهل نهد
دعواه المذكورة خيانة يعزل بها أولا (أجاب) وصى القاضي لا يملك شرائه مال اليتيم لنفسه
ولا عبرة بدعوى الوصى على الرجاء المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة
أرض زراعية فنحو نصف فدان وورثوها عن أصولهم اتفق معهم آخرون على أن يترسوا
فيها نخيلا من مالهم ويكون للغارسين الخمسة من التمر والثلاثة الانجاس لا باب الارض
فترسوا فيها نحو أربع نخلات واستمروا يفتقرونها على التمر والنجاس لا باب الارض
ادعى الغارسون ان ارباب الارض اعطوا لهم الخمسين في الارض أيضا كفى التمر وأنكر
أرباب الارض دعواهم ولا بينة لهم على ذلك فهل يكون القول بول ارباب الارض ولا عبرة
بدعواهم المجردة عن الثبوت الشرعى (أجاب) لا يثبت الحق في الارض المذكورة للمدعى
بدون حجة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث الشرعى عن أصوله
ووضع يده عليها مدة تزيد عن ثلاثين سنة من غير منازع له فيها ثم مات وتركها الاولاد من
مدة ثمانى عشرة سنة وزيادة من غير منازع لهم فيها ايضا ثم ادعى شخص من أهل البلد بانها
ملكه عن أصوله مستندا الى ورقة قديمة غير ثابتة المضمون فانكر الورثة دعواه مع جوده
بالبلد ومشاهدته تصرف اربابها فيها بالبناء وغيره فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بالوثيقة
المذكورة ويكون الحق في الدار المذكورة لاربابها الوارثين لها عن أصولهم ويمنع من
معارضتهم بدون وجه شرعى (أجاب) الحجة الشرعية على البينة أو الاقرار أو النكول
والملك ليس حجة شرعية فلا يحكم به بدون ثبوت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة تدعى شراة ثلث دار في سكن درية من جماعة ويبيدها حجة شرعية بامضاء قاضي
مصري والحجة مكتوب فيها بجماعة على انهم بينة الشراة فهل اذا كانت الجماعة البينة
المذكورة لا يعلمون الشراة ولا يشهدون به لا تعتبر هذه الحجة المجردة عن الثبوت مع ان
الجماعة الذين تدعى الشراة منهم من ذكره لذلك (أجاب) لا يثبت الشراة بمجرد ذلك

٩ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

١٣ ١٢٦٥

١٣ ١٢٦٥

١ بوع أول

٩٨ ١٢٦٥

١٨ ١٢٦٥

١٨ ١٢٦٥

٢٣ ١٢٦٥

٢٧ ١٢٦٥

ربيع الثاني

٧ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة شيدة أبرأت زوجه من مؤخر صداقها وطلقة أهلى ذلك طالقة بائنة وهو في حال الحجة والسلامة ثم بعد ستين يوما مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا فادعت الزوجة انها عادت لزوجه بابعاد ومات وهي على عصمتها ولا بينة لها على ذلك فهل لا عبرة بدعواها بدون اثبات بطريق شرعى وتمنع من الميراث (أجاب) لا ميراث للمرأة المذكوكة من مطلقها المزمور الا اذا ثبتت تجديد النكاح قبل موته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغا معلوما من الدين وأنكر المدعى عليه دعواه ولم يكن بينة بذلك الا رجل واحد فهل لا يحكم على المدعى عليه بدفع شيء منه مادام عاجزا عن الشطر الآخر ولا يلزم المدعى عليه الا اليمين الشرعية (أجاب) لا يترك على الدين المنكر به دفعه اليمين الشرعية بشهادة الفرد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع شاة بمائة درهم في حال حياته وقبض ثمنها ثم بعد مدة من الأيام مات عن ابنين فادعت ابنته على الابن المذكور انه قبض الثمن من المشتري ولا بينة لها على ذلك فهل اذا لم يثبت عليه قبض الثمن لا يكون لها المطالبة بحصتها وصدق الابن (أجاب) لا مطالبة للبنت على أخيهما بحصتها في ثمن ما باعه والدهما حال حياته الا اذا أثبتت عليه قبضه لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولدان ذكرا أحدهما في مدينته وفي عباده والآخر معزول عنه في معيشة وحده فبعد موت الأب والعم ادعى الابن الذي في مدينته انه اشترى من أبيه وجمعه ثمنه لا وفي غيرها وبرز بذلك وثيقة مكتوبة بخطه ولم يثبت مضمونها بالوجه الشرعى فهل اذا لم يثبت الولد المذكور الشراء من أبيه وجمعه يكون السكك ميراثا ولا عبرة بالوثيقة المذكوكة بدون ثبوت مضمونها (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والقرار والنكول فلا يقضى القاضي بصحة بدون اثبات مضمونها شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يسحق قطعة أرض عن أبيه وبعد موت أبيه وضع يده عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتنقل بها ويدفع خراجها وهي مكتوبة عليه بعد فتر الصراف فهل اذا ادعى أجنبي انها له وهو حاضر بالبلد تلك المدة ولا مانع له من دعواه لا تسع (أجاب) لا تسع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الوقف والأرض وجود عذر شرعى فاذا كان المدعى حاضر ولم يدع في تلك المدة مع تمكنه من الدعوى فيما لا تسع دعواه الا ان حيث كان المدعى عليه حاضرا على انهم صرحوا بان الحق في أرض الرزاعه الا دبره يسقط باهماله أو تركه الخ فيما راد فيناه متوالية على فرض سبق حقه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنين قاصرين منها وعن بنت بائنة من غير هارت ترك ما يورث عنه شرعا فادعت البنت على أبيها مبلغا معلوما من الدراهم من أصل مرتب لها في الزيادة بانه قبضه بالتوكيل منها مدة من السنين ومات ولم تأخذ منه شيئا وترك يدها منه من تركته بمجرده دعواها فهل اذا لم تثبت دعواها عليه بالبينة والميراث تمنع من دعواها هذه ولا يجب لاختصاصي من ذلك (أجاب)

١٢٦٥ ٤٤

١٢٦٥ ٢٥

١٢٦٥ ٢٥

اذالم تثبت البتة المذكورة انها وكالت اباهما عن ما يقبض المبلغ المسمى وانه بضه
لا يكون لها اذ لم تدينه من تركه واذا اثبتت توذيله بقبضه وانه قبضه ومات من
غير بيان يقضى لها باخذ ما قبضه لها بالثبوت كبل لا نقل بدمه ونابجته جهلا والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة واطعة يد لها على دار مودة أربع وعشرين سنة وهي تتصرف فيها
تصرف المالك في أملا كهم بالمسدم والباء وماتت عن ورثة فوضع الورثة أيديهم عليها
قادت أحث المينة المد كورة ان لها حقها فيها والحال انها حاضرة عالمة بالصرف المذكور
يدون منازعة فهل لا تسمع دعواها (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة
الا في الوقف والميراث ووجوده شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في مسئلة كثيرة الرتوج
في بلاد البرياض بضه وبناتها ان الحق المدي به نحو السرفقة والغصب والوديعة والقرض
والقراض والرهن والاجارة والاعارة والادابة معا لا تستر كذا أو غير مستر كذا وكذلك الدار
ونحوها مثل الداحنة والمجسة والبيع الفاسدان والصدائق وغير ذلك يكون لراضع اليد
بمجرد مضي خمس عشرة سنة فهل لا تسمع الدعوى ما به مجرد مضي المدة المذكورة ولا تنازع
له واذا قامت بذلك الدليل على منعها وهل اذا صح الدليل وقلمت بذلك هل يستمر المنع الى
الآن أم لا وهل اذا قبلها قاضي ومعهما اذا ينزب عليه واذا تادم السماع هل يستط
الحق المدي به أم لا واذا قامت لخصا الفائدة في المنع وهل سائر الحقوق تتسارى في منى
المدة أم تتفاوت وهل اذا كان صاحب الحق غائبا أو ضاع خبره الاو لاه أو مجنون لا تسمع
كذلك أم لا وهذه المسئلة موجودة في أصل المذهب أم لا (اجاب) لم ينههم مراد هذا السائل
ولم يعلم سر تكرار الاستئلة بالفائدة وانما قول في كتب أئمتنا الاله لأم ان الحق لا يسد
بطول المدة وانما القضاة ممنوعون من قبل ولي الأمر من سماع ما ضاع خبره خمس عشرة سنة
من الدعاوى في الحقوق كلها فلهذا التزوير ودفعا للتحصيل لا كل أو الالباس بالباطل
واسثنى من النهي عن سماع الدعوى بعد هذه المدة الارث والوقف وأما اذا كان المدعى
معذورا عن الدعوى في تلك المدة وغير متمكن منها فيها سماع دعواه لاستثناءه اذ الشرع
أيضا ولا وجود لانع عن سماع ما ضاع خبره تلك المدة من الدعاوى في أصل المذهب
وانما ذلك من النهي السلطاني عن السماع لما قلنا فلهذا تخصيص القضاة لكونه يقرأ كتابا
صرح به العلماء ومع ذلك فالنهي كالا حريص على دعوت صاحبه كما حققه في رد المحتار ما لم يده
من بعده من ولاية الامور وقيل بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واطع يده على قطعة
ارض فزادها مدة طويلة أكثر من خمس عشرة سنة وهي مفتوحة بالمسدم المد كورة قاضي
عليه رجل بانها وقف ويريد نزعها من يده بمجرد ذلك وجده بذلك معطوع الثبوت فهل
اذالم تثبت مهوره ولم يكن عنده بنية بذلك لا ترفع يده عنها ويكون الحق فيها لوائس الى ولا
هبة بضه انما تثبت خبره بالمينة المودعة (اجاب) لا يحكم بمجرد ذلك لم يثبت مهوره ثم ما
واجبة المدة أو الا واما الكولي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة من ارض

٢٩ ١٢٦٥

٢٩ ١٢٦٥

٣٠ ١٢٦٥

جادی الاولی

٤ ١٢٦٥

٦ ١٢٦٥

زراعة مشتملة على نخيل من آخر ثم بعد مدة اشترى باقيا ووضع يده على الجميع فنحو ثلاثين
 سنة ثم ادعى رجل ان القطعة المشتراة ثانيا بجدته اشترتها من زوجها المشتري لها من بائعه
 المذكور فهل لا تبايد دعوى هذا الرجل ولا تقبل بينه خصوصا وجدته المذكورة مكنت
 حية فنحو ثلاثين سنة وواضح اليد تصرف في الارض والنخل تصرف الملاك وما نازعته
 هي ولا غيرها هذه المدعى الطويل (اجاب) سكوت المورث تلك المدة عن دعوى الملك بالشراء
 بدون مذكر مع مشاهدته تصرف واضع اليد فيها مانع من سماع دعوى ورثته والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل تاجر مات وبينه وبين شريكه معاملة واستقرارات من مال الشراكة التي
 عندها المالاس مباح وذلك واجب وثنا ومنه ما بخط الميب المذكور فهل يعمل بخطه
 المذكور فيما عليه اسر يكمن المال وما وصل ليده من ذلك و يعمل بخطه كاتبه في دفتره
 المحفوظ ولا يتوقف ثبوت الحق على شهادة بيده لاسيما اذا كان الخط على وجه الرسم مما
 جرت العادة بكتابته بين الناس للتوثيق به أم لا (اجاب) يعمل بخطه البياع فيما عليه لافها
 له وأما في رد المأثارة لا يعمل بخطه كاتبه اذا كان الدفتر تحت يد الكاتب والله تعالى أعلم
 (سئل) في اختلاف المفتين في مسألة العمل بالحنم اذا كان صاحبها مشهورا له أخذ
 وعطاء في البيع وغيره فبعضهم يرى بانه يعمل به ويكون حجة اذا شهد بالشهود ويعرفه
 وانه كخط السماسر والبياع والصراف وبعضهم يرى بانه لا يعمل به وانه ليس كخط من
 ذكر فافى القولين يعمل به ويعول عليه فبكون هو الصحيح المعتقد (اجاب) قد وقع
 الاختلاف في العمل بالحنم والى علمه المتأخرون انه يعمل بخط البياع والسماسر
 والصراف فيعلم لافها لهم ككثير الاشياء والدر المختار وحواشيها وقد صرح العلامة
 الرملي بان الحنم كالحط وعليه نكح هؤلاء كخطهم في العمل به والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل توفي وترك تركته فمما اعيد فادعى فلان العبد المسمى ومعه بيعة شرعية فهل اذا
 انكرت الورثة العتق لا بد من تبرافكارهم ويحججكم بعتق العبد لا سيما اذا كثرت البيعة
 (اجاب) اذا اثبتت البيعة العادل عتق العبد اذا ذكره كعبته ولا يكون ميراثا من المتوفى
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فقه من الله تعالى عليه بالاسلام وكان دميما روجا بذيبة
 وكان له كسب حاص به لكونه كاتباً بمكة فخصه ببيعة فاشترى بها واسني وأمة فهل
 تبقى زوجته على عصمها لاسيما وهي مريده للاسلام أيضا وليس لاهلها منعها منه و يكون
 جميع ما اشتراه بما له الحما من به ماله كاله ليس لو الله ما رضته فيب وهل اذا ادعى والده شيئا
 عليه بعد اسلامه اخافة له لا يلزمه شيء من ذلك بدون اثبات شرعي وهل اذا دفع الابن
 المذكور لوالده شيئا من النقود وغيرها وليس للاب المذكور بيعة تشهد له بذلك بكون له
 فحايقه اذا أنكره وانتهى كل عن اليمين بكونه مملوكا به (اجاب) اذا أسلم زوج الذمية يبقى
 النكاح وعلى الزوجة المأهله زوجها وليس لاحد منعهما الا عما تنها على عدم طاعته بدون
 وجه شرعي وما أثبت الابن المذكور انتم صر به في الاموال يسكن له به ولا يقضى لبيه

إدى الأولى سنة

١٢٦٥ ١٠

١٢٦٥ ١٢

١٢٦٥ ١٤

٥٢٦٥ ١٤

بجنى يدعيه عليه بدون برهان شرعى واذا ادعى الابن على أبيه بشئ معلوم وعجز عن البينة
 وطلب تخليفه مكان الواجب عليه اليمين الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 ادعوا على آخرين انهم يستحقون حصة بطريق الميراث عن جدتين لهم ومؤخر صداهما
 والمحال ان الجدتين المذكورتين كانتا حاضرتين بالبلد مدة تزيد على ستين سنة ولم تنازعا
 احد المدعى عليهما ولم ينعنهما ما نعت شرعى فهل لا تسمع دعوى وارثهما من بعدهما حيث
 جحد المدعى عليهما دعواهم (أجاب) سكوت الجدتين عن دعواهما خمس عشرة سنة بدون
 مانع شرعى مانع من سماع دعوى وارثهما مع الانكار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
 قطعة أرض زراعية فيها بعض أشجار وساقية أسقط حقه منها لاختوته وزوجته وتركها لهم
 باختياره ووضعوا أيديهم على ذلك في حياته ثم مات بعد ذلك هن ورثته المذكورين فادعى
 عليهم رجل يان الأشجار المرفوعة في الأرض له ويريد أخذها من الورثة المذكورين أو أخذ
 نيمتها والمحال انه قبل ذلك تنازع مع مورثهم في شأنها الذي قاضى ناحيتهم وباعها لمورث
 المدعى عليهم قبل موته وخصم له ثمنها من أصل حساب يدينها في شأن زراعة أرض بينهما
 فهل اذا ثبت عليه ذلك بشهادة البينة الشرعية يمنع من الدعوى بالأشجار المذكورة على
 ورثة المشتري الميت المذكور (أجاب) اذا ثبت ان المدعى باع الأشجار لمورث المدعى عليهم
 لا يكون له معارضة الوارث بعد موت المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع
 يده على قطعة أرض وفرض فيها نخيلًا وصاروا ضعا عليه عايدته خمس وعشرين سنة ولم
 يعارضه أحد فبعد موته وضع ابنه يده عليه عايدته عشرين سنة ولم يعارضه أحد أيضا ثم ظهر
 من يعارضه مع انه كان معاصرا لأبيه في حياته ولم يعارضه فهل لا تسمع دعواه المشتركة
 بهذه المدة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الوتف والارث
 ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر توفى الى رحمة الله تعالى عن ورثته كبار
 وصغار وخلف تركته وعليه ديون الجماعة بعددين بعضهم حاضرا بالبلد وبعضهم غائب
 مسافة القصر وكلاهما عن أمة هم في الدعوى وقبض الدين فبعض أرباب الدين أثبتته
 بالبينة واليمين وبعضهم بالبينة على خط المنوفى فقط ومنهم من حلف بعد البينة يمين
 الاس ظهار ومنهم من لم يحلف فهل يثبت المحن بالبينة على خط المنوفى فقط ولا يستحق رقب
 الدين قبضه الا بعد حلفه اليمين بصيغة المعلومة فيبقى المال تحت يد الورثة حتى يحضر
 ويحلف بين يدي القاضي بحضور الورثة (أجاب) يعمل بخلاف الاجر فصار عليه دور نهضة
 له بينة يدين على ميت لا يقضى له به ولا يدفع له ذلك الدين الا بعد حلفه اليمين على الصفة
 المعروفة على ما أفتى به العلامة الرسمى وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن
 ابن غائب وترك دارا موروثة لها عن ابائها ثم حلف رابعها من غيبته ووجد رابعها اكلها فيها
 فطالبه بنصف دار أمه وأخذها منه فادعى الساكن ان الدار تسمى منها أسقفه فلوحة في الدار
 المذكورة فادعى ان الدار تسمى له من بيتها شرا من ابيه فادعى ان الدار تسمى له من ابيه

جادی الاولى سنة

١٢٦٥ ٢٠

معلوم ولا تثبت دعواه بمجرد وضع يده (أجاب) حيث اعترف واضع اليد على الدار المتنازع فيها بالملكية لأم المدعى وادعى شراء بعضهما من مال كتمانها حال حياتها وعينه بالنصف أو الربع أو نحو ذلك بمن معلوم أمر باقامة يئنة على مدعاه إذا أنكر المدعى دعواه فان أثبت دعواه باليئنة الشاهدة بالبيع ومقتدار المبيع والتمن حكم له بذلك والا فلا ولا يكون بمجرد وضع يده حجة له والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار تملكوها بالارث من مورثهم ووضعوا أيديهم عليها هم ومورثهم مدة تزيد على تسعين سنة وهم يتصرفون وينفقون بها المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع ثم ادعى عليهم رجل ذمى بانهم ساءلوه وأظهروا وثيقة تاريخها من مدة سبع وخمسين سنة ومقطوعة الثبوت فهل إذا أنكر واضع اليد دعواه وكان حاضر أم شاهدًا تصرف واضع اليد أكثر من خمس عشرة سنة لم يبدع ولم ينافر ع لاسمع دعواه (أجاب) الصكوك والكرواغ لا يحكم بها بدون ثبوت مضمونها بالوجه الشرعي على فرض كون الدعوى مسموعة وهنا البتة كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أمه وزوجته وأخوته ذكورًا وإناثًا وترك ما يورث عنه شرعًا فاشترى ما كان ظاهرًا بالفرضة الشرعية وسألو الزوجة عما عندها من التركة فقالت ذكرت فقال بعضهم ساحتها فهل إذا اتهموها بأشياء من التركة بعد ذلك ولم تعترف بها يكون للباني الورثة تحليفها بأنه لا شيء لليت عندها سوى ما قسم مما يورث شرعًا (أجاب) إذا ادعى الورثة على الزوجة شيئًا معلومًا لمورثته فان أثبتته باليئنة قسم بين جميع الورثة وإن لم يكن له يئنة يكون له تحليفها وهما إذا بعد صحة الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت أخيه شقيقة فقط وترك ما يورث عنه شرعًا من دار ونخيل ثم ادعى شخص بأن المتوفى قال لوالده أنت ترثي فانكرت بنت الأخ قرابته فهل إذا لم يثبت بسببه وقرابته باليئنة الشرعية لليت المذكور يكون الحق في تركه لبنت أخيه فقط دونها (أجاب) إذا لم يثبت المدعى ما يستحق به الارث لا يقضى له بالميراث في تركه للمتوفى المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وعاصب وخلف دارا فالبنت النصف وفرضا والباقي للعاصب ثم بعد ذلك حضرت البنت لتأخذ نصيبها في الدار وهو النصف فأخرج العاصب عليها وثيقة مضمونها أنها باعت له أربعين ذراعًا من أصل استحقاقها في الدار بدراهم معلومة ولا يئنة له تثبت ذلك فهل إذا لم يثبت ذلك باليئنة الشرعية يمنع من دعواه وتأخذ فرضها وهو النصف فهرأعنه (أجاب) ليس للعاصب معارضة البنت فيما خصها في الدار المذكورة إلا إذا أثبت أنها باعت له شيئًا معلومًا من آل إليها بالارث عن والدها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يشتري أرضًا وفيها أشجار من روضة له فباع الأشجار لخص آخر بمن معلوم وأسقط حقه في الأرض للشترى ووضع يده على الأشجار والطين واسمولى عليهم ما مدة من السنين ثم بعد ذلك ادعى البائع أنه باع بالأكره وأراد الرجوع على المشتري فهل إذا كان مع المشتري

١٢٦٥ ٢١

١٢٦٥ ٢٢

١٢٦٥ ٢٢

١٢٦٥ ٢٣

١٢٦٥ ٢٨

١٢٦٥ ٢٩

فی الثانية

١٢٦٥ ١

١٢٦٥ ٢

١٢٦٥ ٣

بینه تشهدان البیوع صدر بالاحیاء والطوع وعند البائع بینه تشهدان لا کراه عدم بینه
الطوع علی بینه الا کراه حیث لم یؤرخا (اجاب) بینه الا کراه اولی من بینه الطوع ان
ارخا واتحدت تاریخهما فان اختلفا اولی وورخا بینه الطوع اذلی من بینه الا کراه علی ما اعتدیه
مصنف تنریر الابصار الله تعالی أعلم (سئل) فی رجل مات عن زوجته ویت المال فحضر
أمین بیت المال ووضع یدیه علی جمیع الخلفات فی غیبة الزوجة ومن جملہ الخلفات الراضع
بدها لیه بیت المال اشیاء من فضیات ونحاس وأطباق صینی وقال بلور ووارق صینی
ومرات وکرام وصدف ادعت الزوجة بانها وفدت حضورها فهل یکون القول قولها
فی ذلک (اجاب) القول للمراة بمعنی ما فی ان الامة المذکورة ملکها حیث كانت من
ذاع البیت الساکن فیہ مع روحها والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یلک دارا مات عنها
بلا نین سنة ویرکها لورثته واستروا فیه الی الان من غیر منارح قسم فیها ثم ادعی شی
بلد بان الدار المذکورة اشترها رجل من حصة من مودتهم قبل موته بدون رایة شرعیة
أو وكالة عن یدعی لفسا کمر رادعوا ولا یبینه له علی ذلک ولا یندیه فیه هل لا یبذلک
ولا عبیره بدعوا المذکورة ویکون الحق فی الدار المذکورة لاورثها بالوارثین وما حکمکم
(اجاب) دعوی شیخ البلد علی الوحده المذکورة غیر مسعوفة فلا یتطلب منه بینه سلیما
والله تعالی أعلم (سئل) فی بیعة عقیة کون یخرب بالبطون الارثین مره مره وتسهر
أحدهم فی بیع حصته وحصته من غیر انهم ودلک منذ ثلاث وعشرین سنة ویرث
الشیخ حقهم وجود ووفایهم وایبعض ذائب ارد بعض الاتب منهم منین وعلم بذلک ولم
ینزع ویرید الان أحد دحقه وکذا التمسونه ان یزعم وفدت البیع فیرجی بون لیلک
اذا کونه لم یصد من ذلک ولا من الذریة اذن ولا أجازة ولا عبیره ویکونهم لک المذکورة فیه کل
الشیء یرى یعترف ان لهم استحقاق فی التیل المذکورة أیلا (اجاب) حیث استرضی راضع
الین باصل المملک المذعی یؤمر برفع یدیه عن المذعی وانه لم یتبیت لانه ان اریه ان یرى
والله تعالی اعلم (سئل) فی امرأة ماتت عن زوجها وعن أولادها لا تم ترک ما یرد
عنها شرعاً من ثمة ودوا متعة وغیر ذلک فادعت زعماءها او صفاء اثبات مالها ولا یبینه
علی ذلک فهل لا عبیره بدعواها یدون ثبوت شرعی واذا أخذ الزوج بهن امة وثقة ومن
الترکة فی غیبة اولاد الاح وکان ذلک نایباً علیه بالینه ان شرعیة یتکون ذلک اولاد الاح
محاسبته علیه من أصل ما یخصه من المیراث (اجاب) لا یقضى بالوسیة بالثلث قبل
تحققها بالوجه الشرعی وما ثبت استیلاء الزوج علیها من امة زوجته یؤمر برفع نصیب
باقی الورثة منه والله تعالی اعلم (سئل) فی کان ثلاثة ارباعه مملک لجماعة والرابع
الاخر وقف علی خیرات وارباب المملک ساکنون فیه مدة کون خمسین سنة ویدفرون أجرة
ربع المکان الوقف لالتولی علیه المدة المذکورة ثم ادعی المتولی علی الورثة ان
جمیع المکان وقف ویرید نزعهم من ید ملاکة فهل اذالم یتکون له بینه ولا وجه شرعی علی

١٢٦٥

٤

دعواه هذه لا عبرة بها ويمنع من دعواه ويبقى المالك على ما هو عليه ربه وقف والثلثة الارباع ملك (أجاب) من المعلن ان القاضى لا يحكم للدعى بمجرد دعواه بدون برهان شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة ذكور وانثى وترك قدانا مغروسا بخلا وقد غاب أحد الورثة عن البلد ثم رجع فوجد شيخ البلد وضع يده عليه وادعى شراءه من بنات الميت ولم يثبت دعواه الشرا فهل يكور النخل باقيا على ملك الورثة ويجبر شيخ البلد على رفع يده عنه مع أرضه وورثه لهم (أجاب) يؤمر شيخ البلد المذكور برفع يده عن النخل مع أرضه وورثه لورثة الموقوف عنه اذ لم يثبت ملكه فيه يناقل شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى من وكل شخصا ببيع حصته فى عقار وباعها الوكيل بالوكالة الثابتة بالبينة ثم مات الموكل عن ورثة واستمر المشتري واضعا يده مدة من السنين فانه كرت الورثة توكيل مورثهم بالبيع واسا وادعوا ايصاله كان ميتا قبل تاديع التوكيل والبيع الصادر من الوكيل فهل لا عبرة بانه كارههم لذلك حيث ثبت بالبينة ان المالك وكل الوكيل ببيع عقاره المار به وبيع ما عينه له من الثمن وثبت ان الوكيل باع ذلك فى حياة موكله راذ اعلمت الورثة بان شهود التوكيل شهدوا عند كاتب جهة البيع بوكالة البائع فى غيبته

١٢٦٥

٦

لا عبرة بتعللهم بذلك حدث ادوا الشهادة بالوكالة الى ورثة الورثة أو أحدهم (أجاب) اذا ثبت التوكيل ببيع الحصة المذكورة وباع الوكيل فى حياته مكره ببيع عينه له من الثمن لا تكون الحصة المذكورة ميراثا من مورث ولا يعتبر انكار الوارث مع ثبوت ذلك بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل باع دارا لآخر وبنائها مشريها ثم باعها مشريها لآخر ورثة لها ايضا مضت مدة تريد من عشرين سنة ثم ادعى رجل ان له فيها حصة والمحال ان الشراء والقبض وابناء المهدم من الماشري الاول والثاني يعلم ذلك المدعى وهو حاضر ساكت بلا مانع فهل لا حول له بعد تلك المدة وهل اذا ادعى المشتري انه اقرب له كاذب فى دعواه المالك لا بد من اثباته بالبينة ولو لم يثبت فسكوته المدة المذكورة وهو حاضر بمنعه وما لا حكم فى ذلك (أجاب) السكوت وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري بالبناء ونحوه مانع من سماح الدعوى على ما به الفتوى واذا لم تسمح الدعوى لا يطالب البينة من المدعى على دعواه انه تعالى اعلم (سئل) فى رجل باع دارا لآخرين مع جانب فتيسل وهما واضعان ايدهما على دار مائة ريد على ثلاثين سنة وهما يتصرفان فيه المدة المذكورة فادعت الاخران انهما باعوا الدار لغيره وبين النخل ملك لهما هل بينهما فائز

١٢٦٥

٦

واضح حالهما رجلا دعواه او الحال ان مورثهما كان حاضرا بالبلد وشاهدا تصرف واضع اليد مده ريد على سبع سنين سنة من غير منازعة ومن غير مانع عنه فهل لا مانع من دعوى رادته من دعواه لاربع سنين وهو ايدعيان المالك لا يهمل بطريق الشرا من جماعة آخر (أجاب) مانع من دعوى المدعى المذکور من دعوى الشرا من جماعة فاذا سلمت الورثة من الدعوى بحكم محكمة متبلا عن شرعى لا تمنع

١٢٦٥

٦

٨ ١٢٦٥

٨ ١٢٦٥

٩ ١٢٦٥

٩ ١٢٦٥

دعوى وارته بعد موته بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على
 ما ينبت هرفون فيه ببناء وغرس وزراعة عن أجدادهم وآبائهم من نحو مائة وخمسين
 سنة وزيادة ثم بعد ذلك تداعى معهم جماعة وقالوا ان ذلك الطين ملك لهم مع
 تركهم الدهور مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم متمكنون منها هل لا تقبل دعواهم
 وبينتهم بعد تلك المدة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في
 الوفاء والارث ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة بها حوائت وتلك
 الحوائت بابها للشارع الاعظم فان قدمت الوكالة مع الحوائت فيها ما مالكمها مع تغيير
 هيئة الحوائت بسد بابها الذي على الشارع وجعله من داخل الوكالة فادعى جماعة بان
 المال المذکور أدخل في ملكه المذکور قطعة من الطريق الهام وأنكر المالك دعواه
 فهل يكون القول للمالك فيما يبده من البناء والارض بيمينه حيث لم يكتفى بالوجه الشرعى
 انه استولى على قطعة معلومة بحجودها من الطريق ولا عبرة بدعوى المدعين عليه بالتعدي
 على الطريق العام حيث سلف اليين ولم يفتى ما ادعوا به خصصا ولم يبين في ملكه
 المذکور الا بمعرفة المهندسين وأهل الخبرة الذين يعرفون حدود ملكه سابقا على بنائه
 الذي جددته في أرضه (أجاب) اذا لم يثبت استيلاء الرجل المذکور على قطعة معلومة من
 الطريق وبنائه فيها بالوجه الشرعى لا يكون لاحد معارضته والتمسك باليد فيما يبده
 انه ملكه حيث لم يثبت خلافه وفي حاشية الطحاوى على الدرر باب من تقبل شهادته
 ومن لا تقبل ادعى اهل السكة هو اى النافذة بقطعة أرض انها من السكة وشهد بعضهم ان
 كان الشاهد لا غرض له الا اقبات تقع عام لا جرم من له تقبل وان أراد ان يفتح بابا له فيها
 لا تقبل اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت باليمين الشرعية من له
 منه على يد قاض من القضاة فظهر اعلام المذکور قاض آخر بان له اذمة منه فأنكره رب الدين
 دهواه البراءة فهل لا يكتفى بالاعلام المذکور بدون ثبوت مضمونه باليمين ويكون لرب
 الدين مطالبة به اذا لم يثبت انه ابراه (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة او الاقرار او النكول
 فلا يفتى بصلح الابراء المذکور بدون اثبات مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل واضع يده على نصف ساقية وتصرف فيما بالهدم والبناء والاجارة والاعادة والادارة
 واستمر على ذلك مدة عاوىله تزيد على عشر بن سنة من غير منازع ولا معارض ثم مات ذلك
 الرجل وترك اولاداً واضعوا أيديهم على نصف الساقية المذكورة عوضا عن أيديهم
 وتصرفوا ايضا مثل تصرف والدهم وأقاموا على ذلك مدة مستطيلة تزيد على عشر بن سنة
 فبعد ذلك ظهر جماعة وادعوا ان لهم استحقاقا في نصف الساقية المذكورة والمحال انهم
 حاضرون مشاهدون لتصرف واضع اليد ومورثهم قبله المذکور ولم يدعوا ولم
 ينازعوا من قبل ما نزع شرعى عنهم من الدعوى ومع ذلك واضع اليد يكره دعواهم
 فهل لا تسمع والحال هذه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في

الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى أرض بمكة بيت المال بنى فيها رجل بناء لنفسه فباعه رجل وعارضه فى ذلك فاعترضه ان اياه رفع ترابا كان فيها ويريد تكليف الباقي بقلع بنائه ليمنى فى موضع بنائه يدعى ان اياه رفع التراب منها والحال انه لم يكن مال كاولا مستأجر من وكيل بيت المال ولا نائبا عن وكيل بيت المال ولا ماذونا له بفتح فيها ولم يسبق له وضع يد عليه فهل لا يكون خصما شرعيا لذلك الباقي المذكور (أجاب) نعم لا يكون الرجل المذكور خصما لو اوضح اليده لى تلك الارض ولا تسمع دعواه المذكور حتى كان المحل ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل شارك آخر فى جاموسة ووضعها تحت يد شرى بكمه فنتجت نتاجا ثم مات ذلك الرجل فاراد ورثته أخذ نصيب مورثهم من الجاموسة ونتاجها فانكر ذلك الشرى الذى تحت يده الجاموسة الشرى كفة فهل اذا أقام ورثة الميت بينة شرعية بذلك يقضى لهم باخذ نصيب مورثهم (أجاب) اذا ثبت الوارث شركة مورثه فى الجاموسة المذكورة يقضى للوارث بنصيب مورثه فى الجاموسة ونتاجها ويقسم بين الورثة كباقي متروكاته والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فى رجل له على أخيه حق شرعى فطالبه منه فلم يدفعه له فاخذ أساور فضة لأخيه من غير اذنه رهنه على حقه فادعى عليه الاخ بانه أخذها منه فادعى له قرانسه فانكر دعواه ذلك فهل اذا لم يقم عليه بينة باخذ الدراهم المدعى بها يصدق المدعى عليه باليمين الشرعية فى عدم أخذها ولا يكون للمدعى مطالبته بها بدون وجه شرعى (أجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينة العادلة وحالف المدعى عليه بطالب المدعى اليمين الشرعية لا يكون للمدعى مطالبة المدعى عليه بالمدعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا عن والده بطريق الميراث الشرعى وضع يده عليه منذ أربعين سنة وزيادة من غير منازع ثم مات عن ورثة فادعى مورثهم من مدة أربع عشرة سنة وزيادة ويدهم حجة شرعية من المحاكم الشرعية بذلك ثم ادعى شخص بابا وقف متعللا بحجة قديمة مقطوعة الثبوت فانكر الورثة دعواه فهل اذا لم يكن هناك بينة تشهد بان البيت المذكور وقف لأبيرة يدهوى ذلك المدعى ويمنع من معارضة مالكه بيمينه بدون وجه شرعى ويكون الحق فيه لمالكه بالارث عن والدهم (أجاب) لا يعمل بالخط ولا يقضى به والحجة البينة والاقرار او النكول فاذا لم يثبت مدعى الوقف دعواه بالوجه الشرعى لا يحكم له بما ادعى بقرض صحتها والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة واصله من أيديهم على دار مدة مددة تلقوها بالارث عن آبائهم ثم باعوا تلك الدار لرجل آخر ووضع يده المشتري وورثته من بعده على تلك الدار مدة عشرين سنة ثم الآن ظهر رجل يدعى ان بعض الدار مستحق له بالارث من أبيه والبعض الآخر موقوف وأظهر حجة مكتوبة باقها صورية وقف بعض المحصة المذكورة فهل لا بد من ثبوت الوقف بالبينة الشرعية العادلة خصوصا اذا حصل بيع وشراء فى الدار المذكورة مع وجود الرجل المذكور وبينة من قبله فى البلد ومضى المدة

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١١

١٢٦٥ ١١

المذكورة ولا عبرة بهذه الحجة الا اذا ثبت مدعونه بالبدنة الشرعية (أجاب) لا يعمل بالخط
ولا يقضى به والحجة البدنية او الاقرار او النكاح فاذ لم يثبت المدعى دعواه الملك والوقف
بوجه شرعى لا يقضى له بما ادعى والله تعالى أعلم (سئل) فى واضح يده على متاع وله
اخوة ادعوا عليه بعد موت أبيهم انه من تركته وطالبوه بما يخصهم فى ذلك بالارث
فادعى الاختصاص به فهل اذا كان لهم بدنة تشهد بان ذلك موروث عن والدهم يكون
تركة ويقسم بينهم جميعا ولا يعال من واضح اليد بدنة على الاختصاص حيث كان فى يده
فقط (أجاب) القول لو اصرع اليد بيمينه فيما بيده انه ملكه واذا ادعى اخوته اشياء انما
للاب وصحت دعواهم فيها وان الاب مات وتركها ميراثا وثبت ذلك بالبدنة الشرعية
يقضى لهم باخذها استحقاقهم فيها والله تعالى أعلم (سئل) رجل مات عن زوجته
ومن أعتق غائبة فادعت الزوجة بيمين فرائس وبعض فحاشى وبعض فحاشى وبعض فحاشى
فما كرهها فله على تسكون تلك الاشياء من الماشرك انصالح للزوجين وتنفق فيها الزوجة
بيمينها حيث كانت بالمنزل لدى هو سكن الزوجين ولو ختم اياه وكبل بيت المال ولا
يثبت ملك الميت بقول امرأة اجنبية (أجاب) الامتنة المذكورة لا يصلح للزوجين والقول
فيه للحي منهم ما يمينه ما لم يتم نصاب الشهادة على انه للزوج والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة
ذميين واضعين أيديهم على أرض تاقوها بالارث عن أصولهم وأصولهم عن أصولهم وهم
يتصرفون فيها تصرف الملاك فى أملاكهم بالبناء وغرس الخيل والاشجار وغير ذلك
فكفوا ثوارهم من سنة ثم ظهر جماعة من المسلمين فادعوا ان تلك الارض كانت
لاصولهم وحدث لهم عجز وتطيل عن زرادتها فوزعها المحاكم على أصول واضعي اليد
والمحال ان أمول المدعين المذكورين كانوا حاضرين ومشايعين للمدعى المذكور
وهم ساءا كتون بالامتنة زدية ولا معارضة وحكم القاضي بمنع المدعين المذكورين
لتصديقهم على مشاهدرة أصولهم لا تصرف المذكورين بلادنا زدية فهل اذا ادعى على واضعي
اليد جماعة اخرون على تلك الدعوى والمحال ان المدعين وموثرهم حاضرين عالون
بالصرف المذكور فى الارض المذكورة قمارا يلووهم ساءا كتون بلا عذر شرعى لا تسمع
دعواهم الآن أيضا ويمنعون من معارضة واضعي اليد وتبقى الارض تحت يد الذميين كما
كانت (أجاب) سكوت المودع عن مدعوى المالك بلا مانع شرعى انع من
ممانع دعوى وادعائه خصوصا مع مشاهدرة النصف بالبناء والغرس والله تعالى أعلم
(سئل) فى امرأة ذميه متزوجة بذمى صرافى ولها عليه دراهم ادترضها من ساو كبرها بخطه
المعلوم المشمول بجنمه فى حال صحته وسلامته ثم بعد عدة مات الزوج المذكور وادعت
الزوجة بتلك الدراهم ويحجب الفرائس والنحاس والقضبان وغيرها مما يملكها
انها ملكها فهل يستعمل بخط الصراف المذكور ويكون القول قرطسا بيمينها فى ذلك
رئيس لا يخدم من الورثة معارضة الاسماء وقد أقر الزوج بذلك أيضا فى عالى بيمينه وسلامه

١٢٦٥ ١٢

١٢٦٥ ١٢

١٢٦٥ ١٢

١٢٦٥ ١٣

وأشهد على نفسه بذلك (أجاب) يعمل بخط الصراف فيما عليه والقول للزوجة ببيعها فيما يدها من الامتعة الصالحة للزوجين أو لها فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يده قطعة أرض زراعية يقتفع بها بالغرس منذ خمسين سنة وزيادة والآن يدعى شخص بان الأرض له عن والده فأنكر واضح اليد دعواه وادعى بان الأرض والغرس له فهل لا تسمع دعوى ذلك المدعى حيث كان مقيما بالبلدة ومشاهدا التصرف واضح اليد فيها ولم ينزعه فيها المدة المذكورة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة إلا في

١٢٦٥ ١٣

الأرض والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة أرض زراعية تلقاها من أبيه واجدادهم مدة تزيد على ثلاثين سنة ومسحت عليه فادعى الآن رجل على واضح اليد أنه يستحق الأرض من أبيه فأنكر واضح اليد دهوى المدعى والحال أن والده كان حاضرا بالبلدة ومشاهدا التصرف واضح اليد المدة

١٢٦٥ ١٣

المذكورة من غير منازعة ومن غير مانع يمنع فهل لا تسمع دعواه بعدمضى هذه المدة ولو أقام بينة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة إلا في الأرض والوقف ووجود عذر شرعى وترك المودع الدهوى في مثل ذلك المدة مع التمكن مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف يدعى عليه رجل بأنه كان ساكنا في مكان من أكنة الوقف في مدة الناظر الذي كان قبله وأنه ترك بعض

١٢٦٥ ٢٠

أمتعة في المكان وهو يريد مطالبة الناظر المدة والى الآن بها فأنكر دعواه ذلك فهل لا يكون له مطالبة الناظر الثاني بدعيته المدة المذكورة ولو نرض أنه ركه في مكان الوقف وهو يريد حيث لم يثبت على الناظر وأنه استولى على شيء من الأمتعة المذكورة وأخذها ويجبر على دفع الأجرة المدة عليه للوقف (أجاب) على مستاجر مكان الوقف دفع أجرته لمؤتيهه وليس له مطالبة الناظر المدة المذكورة حتى يسأله وأحال ساذكر والله تعالى أعلم

١٢٦٥ ٢٦

(سئل) في وثيقة ادعوا على عجم أنى أبيهم بأن ما في يده من اعيان شارقة المشتراة من اربابهم بنين في ذمة مشتركة كنفية وبين أبيهم هو يريدون أخذ نصيبهم عن أبيهم منها فأنكر دعواهم ولا يثبت لهم نصيبها فهل يكون القول قوله في ذلك ولا يدرى يدعواهم بلا ثبوت شرعى (أجاب) القول لنسكرا ثمرة المدة المذكورة يمينه حيث لا يثبت له يدعواهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ائتم مصطافى الخلاف ادعى على رجل اسمه ابراهيم العيونى بأنه

كان مشتركا معه في حانوت مع ثلاثة آخرين مدة أربع سنين وأنه تحاسب معهم فوجد الحانوت خاسرا من الدراهم فاحتج معهم بحضور جماعة من الناس وتسكام معه في شأن الخسران فالتزمه نصفه وكتب عليه سندان فبين من المدعى عليه فاجاب بأنه لم يكن بينهما وبينه عقد مشترك كما لا وان المدعى أحضر في الحانوت المذكور بضاعة بنحو خمسة آلاف قرش من ماله الخاص به ثم اتفق مع المدعى عليه على أن يبيعها له وما يحضره له من البضائع والرجوع بينهما بالسوية وان المدعى صار

٢٩ ١٢٦٥

رجب

٤ ١٢٦٥

يجلب البضاعة اللازمة للحانوت والمدعى عليه يبيعها ويسلم للمدعى ثمنها ولا طولا
وان رضاه بنصف الخسر مجمله بعدم لزومه وانه لم يسأل من اهل المعرفة وأخبروه بعدم
اللزوم لكونه لا مال له لم يرض بنصف الخسر فكلف المدعى اثبات دعواه فاحضر بينة
فشهدت بالشركة بينهما ولم تبين كيفيةها وكذا المدعى لم يبين كيفية في دعواه فهل
لا تصح البينة ولا الدهوى على هذا الوجه ولا عبرة برضا المدعى عليه بنصف الخسر لعدم
لرومه له شرعا وهل يلزم المدعى أجرة مثل المدعى عليه لفساد شرط الرجوع له وهل القبول
لمذكر الشركة وما الفرق بين الاجير الخاص والمشارك وهل اذا اعترف المدعى لدى
حاكم انه لم يكن بينه وبين المدعى عليه شركة أصلا وانه وایاه عام لان يكون اعترافه
هذام بطلان الدعواه الشركة ايضا ولا تسع للتناقض (اجاب) قد وقعت هذه الدعوى على
مقتضى هذا السؤال مجمله فان بين المدعى في دعواه ان المدعى عليه شاركه على متدار
معلوم من كل منهما ما توفرت شروط شركة العقد وتحقق ذلك بالوجه الشرعى كانت
الخسارة على حسب المسالين فان التزم زيادة على ذلك لا تلزمه الزيادة وان بين ان جميع
المسال منه وان المدعى عليه عامل وتوفرت شروط المضاربة كانت الخسارة على رب المال
لا على المضارب وان التزمها وان دفع اليه مالا لا تصحبه المضاربة كالعروض بدس
مصحها كانت المضاربة فاسدة وحكمها ان المسال في يد المضارب امانة كالصبي فاداعل
استحق أجر المثل وان خسرت ولا يلزم العامل شيء من الخسارة ومن اعملم ان المدعى عليه
لا يستل الا بعد صحيح الدعوى واذا صح الدعوى اشركة وانكرها الاخر ولا بينة فاقول
لمنكرها مع ائمين والاجير الخاص من يعمل لواحد موقفا بالانصيص والاجير المشترك
من يعمل لاول واحد مستأجرا ونحوه أو يعمل له عملا غير مؤقت أو مؤقتا بلا نصيص
كأن يستأجره ليرعى ثمنه شهر ابد درهم مثلا ولا يقول له لا ترع غنم غیری واذا ثبت اعتراف
مدعى الشركة بنفي الشركة بينه وبين المدعى عليه أسسلا كان ذلك مانعا من دعوى
الشركة بتأويل سابق على الاقرار وقد ورد علينا سؤال قبل هذا وكنتنا عليه ماصورته اذا
ثبت اعتراف كل من الشريكين بشركة الوحد وتكون الوضعية عليهم ما على حسب
ملكهما فيما اشترى للشركة فان كان المشترى بينهما مامناصة فتكون الوضعية عليهم ما
كذلك فتتظا حقيقة ما في نفس الامر بحال الواقعة وكل سؤال له جواب والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل بيده ثوب كريمة شبل فبعتها كذا المدعى عليه رجل بانها تر كيبته اشتراها من
رجل بشعر سكوندية بكذا مبلغا آخر في شهر الحجة سنة اربع ووسين والمدعى عليه ينكر
دعواه ويدعى انه اشتراها من رجل آخر بشعر سكوندية في شهر محرم سنة خمس وستين
ولا بينة للمدعى على دعواه والمدعى عليه عنده بينة على دعواه فهل يكون القول قول
المدعى عليه ولا عبرة بدعوى المدعى من غير اثبات دعواه بالبينة الشرعية (اجاب)
لا ينعى للمدعى مجرد دعواه بدون حجة شرعية والحجة البينة أو الاقرار والله

تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وعن اولاده منهما ذكورا وانثى وكل من الزوجتين بيدها شيئا من متاع الزوج فاراد الورثة القسمة فادعت احدها بما بان ما بيدها من المصاغ والمواشي ملكا فأتاكم باقي الورثة يدعواها ذلك فهل اذا كان مع الورثة بينة تشهد بان ما بيدها ملك لمورثهم لا عبرة بدعواها المالك ويقسم جميع ما تركه الميت بين ورثته بالقرينة الشرعية (اجاب) القول للزوجة بجميع ما بيدها من الامتعة التي تصلح لها فقه كالحلي أو تصلح للزوجين معاك فراش والمواشي ما لم يثبت باقي الورثة ان ذلك ملك الزوج المتوفى فان اثبتوا ذلك يكون تركه يقسم بين جميع الورثة كما في متروكاته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلب من زوجته قدر امان الدراهم على سبيل الفرض فاقرضته ذلك القدر بموجب بينة معها ووافقت له بشرط ان لا ترد زوجته تلك المطلقة في عدم مضي مدة زوج امرأه أخرى فطلبت منه ذلك العدة فادعى انه اوفى به ذلك القدر ولم يوجد معه بينة فهل لا يجاب له وابدون اثبات شرعي (اجاب) على الرجل المذكور دفع ما افترضه من زوجته فادعى ان لم يثبت دعواه الهبة بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة من اهل المدينة على قطعة ارض مزرعة فخيلا عن اصولهم مدة تزيد على ثمانين سنة فادعى عليهم آخرون حاضرون معهم ومشاهدون ان تصرفهم فيها بانهم المم آت لهم بالارث من مورثهم مستدين في دعواهم على وثيقة وجدواها مكتوب فيها ذلك تاريخها يباع احدي رهن ثمانين سنة مقطوعة الثبوت وانكروا اسمها اليدد دعواهم هذه ولم يكن عندهم بينة تثبت دعواهم سوى اربعة المذكور المقتطوعة الثبوت فهل لا تسمع دعواهم وامحال هذه ولا عبرة بما في التي لم يثبت دعواهم ابوجه شرعي (اجاب) المقر عند علم المحكمة انه لا عبرة بما في رد الحما ولا اتفقات اليه اذ جميع النسخ ثلاث البينة والاقرار والنسكول فلا يغني عن رد الصلح على فرض سماع الدهوتى وصحتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقرض من آخر مبلغا معلوما من الدراهم واخذ منه رهن الدين حيا ارمه على الدين ونخب الراهن بالافطار الجارية فحوى ثلاث سنين وله أم ماتت فنهى عن باقي ورثتها ارض بها امير بيده المال تركها لكون احدها الورثة غائبا وادعى هرو وباقى الورثة بان الحلى المار هو من سيد المرتين ملك الميعة التي هي أم الراهن النائب ويريدون اثباته للتركة وان هذه من المرتين وهو ينكر دعواهم ولم يصدقهم على انه ملك للام الميعة المذكور وادعى انه ملك الراهن فهل لا تسمع دعواهم ولا ينزع الرهن من يد المرتين حتى يحضر النائب (اجاب) اذا قال ذواليد هذا الشيء رهنيته زيد الغائب برهن عليه والعين فائدة لا دالكه وقال الشهود مرفعه باسمه ونسبه أو وجهه دفعت خصومة المدعى للثلاث المطاى والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة ثلاثة في شقة واحدة وبأيديهم مواش وغلال وبنوة وقبيل ذلك فاراد ان يوزعوا القسمة وادعى على اخيه ما التمس فبانسب زيادة عما بان لهم وادعى انهم لم يكرهوا وانهم لم يكرهوا الا بينة تشهد بما يدعيه

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

٨

من الزيادة لا عبرة بدعواهما ويقسم جميع ما كان بأيديهم بالسوية بينهم (اجاب) البينة على المدعى فحيث لم يثبت المدعى ان دعواهما بالوجه الشرعى لا يقضى لهما بما ادعياه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده قطعة ارض خربة ملاصقة لداره تلقاها عن والده من مدة ثلاثين سنة وزيادة وهو يتصرف فيها تصرف الملاك من غير منازع له فيها ولا لوالده من قبله والا ان يدعى شخص من أهل البلاد المقيمين بها بان الارض المذكورة له فانه كره واضح اليد - واهل اذا كان المدعى مقيما بالبلاد ومشاهدا تصرف واضح اليد فيها لا يسمع دعواه المذكورة بمدة مضي هذه المدة (اجاب) لا يسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متصرف في بيت مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير معارضة له في ذلك ولا منازع الا ان برز رجل آخر يدعى ان البيت المذكور جاري ماله كعمو وجب حجة شرعية بخلافه فاهل لا يسمع دعواه ولا يعمل بحجته لكونه مشاهدا للتصرف ولا مانع له من الدعوى في المدة المذكورة (اجاب) لا يسمع دعواه الملاك والخال هذه حيث انه كره ذواليد - والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اهتمت جارية زينة وزوجها الا حوله نقاء - نيرها وجعل له وقف على عتقائه ومات المتيقن المذكور وصار المتولى على القاد يصرقها للمعتق مدة سنتين فاذا لا ان منع زينة المذكورة بعد ما صرف لها السنتين متعلا بانها لم يكن معها ورقة بالعتق بختم المعتق فاهل لا عبرة ببعاله حيث كان هناك بينة تشهد بالعتق ووجود سند شرعى ذكر فيه انها معتقة الواقف المذكور وبه شهادة هذا المنازع وختمه ويكون لها أحد لاستحقاقها شرعا (اجاب) اذا ثبت عتق الواقف زينة المذكورة بالبينة العادية وكان وقفه على عتقائه لا يكون لناظر منعهما من الاستدقاق بتعاله بما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على اخر طالبه به ولم يجد ما يرفيه به سوى دار وطلعت بستان فباعهما له بجماع عليه من الدين وزيادة عليه فبضها منه بحضرة بينة ووضع ذلك المشتري يده على الدار والبستان مدة تزيد على خمس عشرة سنة يتصرف فيها بالبناء للدار وقطع الاشجار والاثار من البستان ولم ينزعها في ذلك منازع ثم انكر البائع البيع فهل اذا ثبت المشتري الشراء بالبينة الشرعية لا يعتبر بخلاف البائع البيع (اجاب) لا يعتبر انكاره البيع بعد ثبوته عليه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في ذمينة ماتت عن اولاد اولادها ثلاثة ذكور وعصبة وترك مكانا ولا وارث لها سوى عصبتها المذكورة فتلعب بطرك النصارى على الورثة لضعفهم ومنع الورثة من اذنه كان مورثتهم من التصرف فيه وادعى ان المسألة وقفته في حياتهم على جهة من فقراء النصارى ولا سند للبطلان ولا بينة ادعى دعواه بل حله بعض جماعة على دعواه بالوقف بخيرنا للورثة ايديهم للبطلان بخير قليل عن قيمته ثم بدد ذلك المالك البطلان شرعا من الورثة لضعفهم الا يباع بخير قيمته فامتنع الورثة من بيعه له فولى لاد برالورثة على بيع المسكان وله بعض البطلان ولو طلبه

بضع في حقه ويحبر شرعاً على رفع يده عنه وتسليمه للورثة المذكورة ورين ولا عبرة بدعوى
الوقف ولا ثبت الوقف في حق ورثة الواقف الجاحدين له بمجرد دعواه بذلك ولو كان
ناظر على أوقاف النصارى حيث لم يكن وقفه ثابتاً شرعاً (أجاب) لا يثبت الوقف بمجرد
دعوى الناظر المذكور بدون تحققه بالوجه الشرعى ويؤمر برفع يده عن المكان المذكور
وتسليمه للورثة المسالك ولا يجبرون على البيع له وإن رغب فيه بضع قيمته والله
تعالى أعلم (سئل) في جماعة بأيديهم منازل وأرض مشتملة على نخيل وأشجار وأطيان
زراعة مرسومة باسمهم في الديوان واضعين أيديهم على ما ذكر بالثلق عن أصولهم يتصرفون
فيه تصرف المالك في أموالهم كما كانت أصولهم من غير منارح ولا مدافع مدة تتردد على
ثلاثين سنة والآن برز جماعة يدعون أن ذلك ملك لهم فهل لا تسمع دعواهم مع اطلاعهم
وأصولهم على التصرف المذكور وعدم مانع عنهم من الدعوى وادعوا منهم قاضى ناحيتهم
من سماع الدعوى لما ذكر بحجة شرعية وأرادوا أن يدعوا بدعوى مكررة غير مسموعة
شرعاً لدى حكم آخر لا جل تغريمهم لا يجابون ولا يسوغ لهم فعل ذلك شرعاً (أجاب) إذا
كان المدعى حاضراً وسكت عن الدعوى حتى مضى عليه خمس عشرة سنة فاكترع مكرراً
سن الدعوى على ذى اليد الجاحد دعواه اتسمع دعواه عليه بدعوى الارث والوقف
بعد ذلك ولا تسوغ الدعوى بغير حق لاجل اضرار المدعى عليه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجلين بينهما أوطان والغير داو جعلاً بينهما مجلساً عرفياً ونحاساً بقي لأحدهما عند
الآخر مبلغ بمسك كل حساب على يد بيعة من أهل ذلك المجلس وكتباً بينهما سنداً ثم بعد مدة
مات صاحب المبلغ فطالب وارثه من الآخر ما في السند الكائن في يده وورثته بقتضى البيعة
فأظهر خصمه فيه اختتم قاض خالية عن البيعة كرفيهما أن له على موثره مبالغاً وذكر
أنى خصمته لك ما في سند أبيك من أصل ما في الحجة فأنكر الوارث هذه الحجة ولم يثبت
مضمونها لا باقراً ولا بيعة وهي طالبة عن الشهود فهل لا يعمل بها من غير ثبوت مضمونها
(أجاب) لا يعمل بصحتها لم يثبت مضمونها شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في ابني عم لهما دار
مشتركة بينهما بالسوية فافسهاها وأخذ كل نصيبه ونياحاً ثانياً بينهما وفتح كل منهما باباً
لدار من جهته أخرى فمضت شمس سنة ثم مات أحدهما ماعن ورثة نادى ابن العم الحى
بان لهما حصة لم تأخذ ما خصها في الدار وقبل القسمة فأكروا دعواه فهل إذا ثبت أن العم
أخذت ما خصها في الدار منذ أن وثلاثين سنة وسمعت وباعته لرجل أجنبي قبل قسمتها
لا عبرة بدعواه المذكورة ويمنع من معارضة ورثة ابن عمه في دارهم (أجاب) إذا تحقق
ما ذكر بالسؤال شرعاً دعوى ابن العم على الوجه المذكور غير مسموعة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يدعى عليه آخر بانه دفع لانيمة الغائب قدراً معلوماً من الدراهم ويريد
أن يطالب بها فأنكر دعواه المذكورة فهل لا يجاب لذلك ولا يكون له مطالبة بمجرد دعواه
الدفع لانيمة الغائب قبل حضوره وتحقيق دعواه بالوجه الشرعى (أجاب) نعم لا يجاب

١٢٦٥ ٢١

١٢٦٥ ٢١

١٢٦٥ ٢٥

١٢٦٥ ٢٩

شعبان

١٢٦٥ ٩

١٢٦٥ ٩

١٢٦٥ ١٠

١٢٦٥ ١٠

١٢٦٥ ١١

لذلك يدون كفالة شرعية والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على دار مدة طويلة ادعى عليهم آخرون بأنها لهم آلت لهم بالارث عن مورثهم فاعترف لهم واضعوا اليد بذلك وادعوا ان مورثهم اشتراها من مورث المدعين فهل اذا لم يثبتوا دعواهم الشراء بالبينة الشرعية لا عبرة بها و يؤمرون بتسليم الدار للمدعين عملا باعترافهم ولا عبرة بتعللهم بطول المدة (أجاب) اذا اعترف واضع اليد المدعى عليه بما صل الملك للادعى ولم يثبت انتقاله اليه بناقل شرعى يؤمر بتسليم المدعى للادعى ولا عبرة بتعلل المدعى عليه بطول المدة والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر اوصى لعقائه بشئ معلوم دون الثلث وهو في حال الصحة والسلامة وكتب ثلاث الوصية في دفتر بخطه ثم بعد مدة مات عن اولاده وعن عقائه فهل تكون هذه الوصية صحيحة نافذة حيث كتبها بخطه في دفتر التجارة ويعمل بها يدون بينة (أجاب) لا يعمل بالخط الا في مسائل منها خط البيعة فهل كتب الوصية في دفتر بخطه وكان خطه معلوما بين التجار وأهل البلد وطلب الموصى له الوصية بعد موت الموصى وعرف الناس خط الميت حكم القاضي بالوصية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة ميت ادعوا على رجل في نخل بأنه باعه له مورثهم قبل موته بالا كراه الشرعى واثبتوا ذلك لدى المحاكم الشرعية بالبينة الشرعية وبتصديق المدعى عليه بعد ذلك وكتب لهم حجة باستحقاق النخل وتهدى المبتقى المشتري على أن الحق لهم دونهم ومنع المدعى عليه ووضع الورثة أيديهم على نخل مورثهم وصاروا ينتفعون به مدة نحو سبع سنين ثم بعد هذه المدة أراد منازعة الورثة في النخل المذكور متعللا بأنه حقه وان مورث المدعين كان باعه له طائعا فهل بعد ثبوت ما ذكر وتصديقه بأنه الحق فيه لهم دونه لا تسمع دعواه عليهم بعد ذلك (أجاب) المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه في ثلاث المحادثة الا اذا برهن على ابطال القضاء أو على تلقى الملك من المقضى له أو على النتائج كما في العمادية والبرازية أفاده السيد الطحطاوى من باب دعوى الرجلين فلا وجه لمعارضته المحكوم عليه اذا تحقق ما هو مستطور والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى قلوب في حادثة مضمونها ان امرأة ادعت على رجل انه زنى بها ولا بينة لها بل أقرا أمام المحاكم السيامى انه أزال بكارتها باصبعه مرة واحدة فهل يعتبر هذا الاقرار فى المحذور والمهر وهل لها تكليفه في ذلك أولا (أجاب) موجب اقرار الرجل المذكور طائعا بازالة البكارة باصبعه مهر المثل اذ هو موجب ازالة البكارة من أجنبي كما ذكره في ردالمحتار من المهر ونسب به لا يكتب المعتمدة المتداولة والتعزير لا المحذور الشرعى ولا تكليف في المحذور ومنها حد قذف ولعان فلا يعين اجسا عا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض زراعية على ما كان عليه مورثه مدة تزيد على أربع وعشر من سنة وهو يزعمها ولم ينزعه فيها أحد فهل اذا ادعى رجل الآن أن القطعة الارض له أعارها الواضع اليد فانسكروا واضع اليد دعواه لا تسمع دعواه ولا تقبل منه البينة حيث كان حاضرا في البلد المدة المذكورة ولم ينزع

١٢٦٥ ١٦

في ذلك (أجاب) اذا كان المدعى عليه جاحدا وادعى ان تلك المدة والمدعى ساكت عن الدعوى فيها بلا مانع شرعى لا تسمع دعواه ولا يمنع من معارضة المدعى عليه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على دار وأرض خربة فيها بعض نخيل ادعى عليهم رجل بانه يملك جميع ذلك بطريق الارث عن أبيه وجاهده وانهم واضعون أيديهم على ذلك في غيبته وهو في عسكر الجهادية ومعه بيعة تشهد له بالملك فيه عن مورثيه فهل تسمع دعواه وتقدم بيئته على بيئته واضعى اليد ويجبرون على تسليم ذلك اليه بعد ثبوت الملك له فيه عن مورثيه بالبيعة الشرعية (أجاب) نعم تسمع دعوى الارث لما ذكره حيث

١٢٦٥ ٢٠

لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار في بلدة أخرى آلت اليهم بطريق الارث عن أقاربهم ووضح شيخ البلد يده عليهم امددة خمس وعشرين سنة ولم ينزعوه تلك المدة لكونه ذا شوكة وادعى انه اشتراها من المورثين فأنكره وادعوا ولا بيعة له على ذلك فهل اذا كان معترفا بان اصل الملك في الدار المذكورة للورث ولم يثبت نقل الملك له بناقل

١٢٦٥ ٢١

شرعى يكون للورثة نزعها منه (أجاب) اذا اعترف واضع اليد المدعى الارث بان اصل الملك في الدار للورث ولم يثبت انتقاله اليه بناقل شرعى يؤمر بتسليم الدار لوادته والمحال ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة من بلاد البرابرة ماتت هن ابن وتركته حصة في ساقية بطريق الميراث عن أبيها ثم بعد مدة تزوجت على نجسين سنة أو أكثر طلب الابن ان ياخذ نصيبه بطريق الميراث عن أمه فامتنع باقي الورثة من ذلك متعللين بان أمه ماتت ومضت هذه المدة ولم يطلب حقه فهل لا عبرة بتعللهم بذلك ولوطالت المدة ولا يسقط حقه في الميراث عن أمه بمضي هذه المدة (أجاب) لا يسقط الحق بتقدم الزمان فحيث كان باقي

١٢٦٥ ٢٢

الورثة مقررين بان للابن المذكور نصيبا في الساقية آل اليه بالميراث عن أمه لا يكون تعللهم بما ذكرناه من أخذ ما يخصه منها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في شراء نصف ثور ودفع له الثمن فاشتري الوكيل المذكور ثورا نصفه للرجل الموكل ونصفه لوالد الوكيل والآخر يدعى والد المشتري ان الثور المذكور كله له وأنه من ماله وهو واضع يده عليه فأنكر مالك النصف الموكل دعواه وادعى التوكيل ودفع الثمن وشراء الوكيل له فهل اذا أقام بيعة تشهد بانه وكل ولده المدعى عليه في شراء النصف وأنه شراء له بالثمن الذي دفعه له يقضى له به جبراعلى والد المشتري (أجاب) اذا ثبت توكيل الرجل

١٢٦٥ ٢٧

المذكور بشراء نصف الثور له وشراء الوكيل له لا يكون لابي الوكيل معارضة الموكل في ذلك النصف بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مع آخر وكل واحد منهما في قرية أحدهما يرسل البضاعة لشرى بكمه في القرية التي هو فيها لاجل ان يديعهما بعد بيعهما يرسل الدراهم لشرى بكمه والكسب بينهما مناصفة وفي كل سنة يتحاسبان مع بعضهما وياخذ كل واحد منهما نصيبه في الربح وبقية على ذلك مدة من السنين ثم مات أحدهما فبعد موته ادعى الشريك الآخر انه أرسل بضاعة لشرى بكمه من هندن نفسه لامن

١٢٦٥ ١

١٢٦٥ ٦

١٢٦٥ ٧

١٢٦٥ ١١

١٢٦٥ ١١

١٢٦٥ ١١

الشركة وتضمن باقى بذمته فانكروا رث الشريك ذلك فهل لا عبرة بدعواه بدون ثبوت شرعى واذا تعلل بان البضاعة مكتوبة فى دفتر المدعى لا عبرة بتعلله بذلك ولا يعمل بهذا الدفتر بدون بينة (اجاب) اذا لم يثبت الشريك المذكور دعواه بالبينة الشرعية لا يكون له الرجوع فى تركه شريكه ومجرد كتابة ذلك فى دفتر المدعى لا يوجب الرجوع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وضع يده على ارض جرين مدة ثلاثين سنة من موت والده ووالده وضع يده عليهم امددة من السنين فحصل الآن نزاع بين واضع اليد واقاربه فادعى الاقارب ان لهم حقا فى هذا الجرين فانه كروا واضع اليد والمحال ان والدا المدعين كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف واضع اليد فى الجرين المذكور من غير منازعة ومن غير مانع يمنعه مدة تزيد على عشرين سنة فهل لا تسمع دعوى اقدمين بذلك حيث جحدوا واضع اليد دعواه المذكور (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا فى الارث والوقف وجود هدر شرعى واذا كانت الدعوى ارباعا عن ابيهم فكذلك لو جحد المانع فى حقه كما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى من آخر نظرونا معلوم الوزن باخبار القباى بقدر وزنه وهو واقعة ربه للقباى على ذلك القدر ثم اخذته مشترى به مع علم بقدر الوزن من القباى وتوجه به الى مصر فوزنه فى ديوان مصر العتيقة وديوان بولاق فلم توجد فيه زيادة بل وجد فيه نقص متعارف ثم الآن ربه يدعى زيادته عن القدر المعلوم المأخوذه العلم من القباى والمشتري ينكر قول البائع بالزيادة فهل والمحال هذه يكون القول قول المشتري فى عدم الزيادة ولا عبرة بدعوى البائع بالزيادة (اجاب) القول للمشتري القابض فى مقدار المقبوض بيمينه لانه المنكر وعلى البائع البينة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يئنه وبين آخر اخذ واعطاء وتحاسبا وانقطع ما بينهما من الاخذ والاعطاء ومضى على ذلك مدة تزيد على عشرين سنة والآن ادعى أحدهما على الآخر ببيع مكتوب بوثيقة وأنكر المدعى عليه فهل لا تسمع دعواه بعدمضى تلك المدة لاسيما وهو ساكن معه بالبلدة ولم يمنعه من الدعوى مانع شرعى (اجاب) الدعوى على الوجه المذكور غير مسموعة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دارا يباعها لآخر من مدة خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها من غير منازع له فيها ثم مات البائع عن بنت فارادت ابطال البيع منكرة له فهل لا تجاب لذلك اذا كان البيع ثابتا بالبينة الشرعية والدها وتمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعى (اجاب) اذا ثبت البيع من المسالك حال صحته بالوجه الشرعى لا يكون له منته معارضة المشتري والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة واضعين ايديهم على قطعة ارض زراعة سلطانية مدة تزيد على اربعين سنة تلقوها عن ابيهم فادعى عليهم الآن اولاد اخوتهم بان لا يبيع فيها حصصا فانكروا دعواهم والمحال ان المدعين حاضرون ومشاهدون لتصرف واضع اليد ولم ينارزهم ولم يمنعه مانع شرعى من اقامة الدعوى عليهم تلك المدة فهل لا تسمع دعواهم خصوصا لتوارث فى الارض الامير به فيكون المحق فيها الواضح اليد (اجاب)

الدعوى على الوجه المذكور غير مستوعبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار تملكها من أبيه بالارث مدة تزيد على أربعين سنة فلا تأن ادعى عليه جماعة بأن لهم فيها حقا والمحال انهم حاضرون مشاهدون لتصرفه المدة المذكورة ولم يأتوا من غير مانع شرعى يمنعهم من الدعوى فهل لا تسمع دعواهم عليه والمحال هذه (أجاب) لا تسمع الدعوى مد خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالمراث الشرعى عن أصولهم يباعها بعضهم في قبيلة واحد منهم لاخوين من مائة وخمسة وعشرين سنة والا تأن حضر الغائب ويريد أخذ الدار المذكورة من المشتري بدون وجه شرعى فهل لا يجب لذلك اذا كان البيع ثابتا بالبينة الشرعية بل يكون له اخذ نصيبه الذي كان يستحقه من والده ويمنع من معارضة المشتري فيما زاد بدون طريق شرعى (أجاب) نعم يمنع الرجل المذكور من معارضة المشتري فيما عدا ما يملكه في تلك الدار بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه قدر من الدراهم لا يخرج بوجوب تمسك مشمول بختم المديون فهل اذا جسد المديون الدين لا عبرة بانكاره ويقضى عليه بدفعه لرب الدين حيث كان التمسك مشعولا بختمه المعروف ويكون الختم كالمخذ الزوم العمل به اذا كان المدين ممن يعمل بخطه كالتاجر ونحوه (أجاب) لا عبرة بانكار المدين للدين ويقضى عليه بدفعه لربه اذا عرف ختمه بوثيقة الدين وكان تاجرا أو نحوه ممن يعمل بخطه عرفا على ما ذكره العلامة الرملى في فتاواه من ان الختم كالمخطوط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعية وهو يزورها ويتفح بها مدة نحو ثلاثين سنة من غير معارض ولا منازع فلا تأن ادعى عليه رجل مشاهد ومطالع على تصرفه وانتفاعه بها المدة المذكورة بأن له حقا فيها واستولى عليها وتصرف فيها للغير فهل اذا كان حاضرا وموجودا ومشاهدا لتصرفه واصل يده ولزراعتها وانتفاعه بها وتاركها لها باختياره المدة المذكورة لا تسمع دعواه ولا ينفذ تصرفه مع انكاره واضح اليد دعواه هذه (أجاب) سكوت المدعى تلك المدة مع مشاهدته تصرفه واضح اليد في أرض الزراعة الاميرية وتركه اختيارا مانع له من طلبها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية فادعت عليه زوجته انه وهبها لها ويدها وثيقة مقطوعة الثبوت فهل لا عبرة بدعوى الزوجة ذلك بدون ثبوت بيينة شرعية ولا بالوثيقة المذكورة (أجاب) لا يقضى بصلى لم يثبت مضمونه شرعا والحجة البيينة أو الاقرار أو النكول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة كور وعن بنت وعن زوجة وترك ما يورث منه شرعا من نخيل وغير ذلك ثم بعد ذلك مات أحد الكور عن ابنتين ولم تقسم التركة فطلب باقي الاخوة الثلاثة قسمة ماتركه والدهم من النخيل وغيره وادعى أولاد الاخ ان أباهم غرس بعض النخيل قبل موته في حال حياة أبيه ويريدون الاختصاص به دون باقي الورثة فهل لا عبرة بدعواهم ذلك ويكون ما غرسه الابن من النخيل وهو في عائلة أبيه

١٤ ١٢٦٥

١٧ ١٢٦٥

٢١ ١٢٦٥

٢٥ ١٢٦٥

نحوال

٧ ١٢٦٥

لا يسه ميراثا عن الاب يسم على جميع الورثة (اجاب) اذا كان الابن في عائلة آبيه
ومعينا له يفسكون جميع ما حصله الابن بكسبه لا يسه حتى لو قهر من شجرة كانت لا يسه
كما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية أراد بيعها فادعت عليه بدواهم
ودنانير وحلى فهل لا تسمع دعواها على مالها الكون أو ما يسهدها مملكا سيدها
(اجاب) نعم لا تسمع دعواها حيث ادعت انه أخذ ذلك منها وهي مملوكة له والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى قطعة أرض خربة من رجل يدعى انه مملوكها بالارث من قريبه
فجازها المشتري وبنائها ثم بعد مضي مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة قام أهل البلد على
المشتري وأرادوا نزاعها منه مدعين ان البايع له أجنبي من مالها الاصلى فهل لا تنزع من
المشتري بعد هذه المدة خصوصا ودعواهم مجردة عن البينة (اجاب) الدعوى على الوجه
المذكور غير مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه الا له ثم مات الابن
الا له من اخوته لاهة وعن أولادهم الاب وترك جانبا من الخيل فادعت أولاد الهممة انه
وهب لهم الخيل وترافعوا مع الوارث على يد قاضي بلدهم ولم تثبت الهممة من الاب له في حكم
الحاكم على ان الخيل حق الورثة وكتب لهم حصة بمنع أولاد الهممة المدعين بالهممة من
الاب له واخذ كل ذي حق حقه ثم بعد مدة أراد أولاد الهممة منازعة الورثة متعللين بان
الاب له وهب لهم الخيل قبل موته فهل لا عبرة بدعواهم بذلك حيث لم تثبت الهممة خصوصا
الاب له لا تصحهم فيه حيث لم يميز ما يقول (اجاب) ليس لأولاد الهممة المذكورين معارضة
الوارث حيث كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا
وجازها الحيازة الشرعية بموجب حجة شرعية وبينة من المسلمين ثم ان المشتري المذكور
باعها من آخر وبعد مدة توفي البايع فلا أن يدهى البايع الاول انه أكره على البيع وتداولها
عند الحاكم الشرعي وطلبت البينة من المدعى بيع الا كراه ففشرت بينة وشهدت انه باع
بيعا باطنا مختارا من غيرا كراه ولا اجبار عليه وحكم الحاكم الشرعي بحصة البيع
المذكور ومنعه من الدعوى حيث ثبت ان لاحق له فيما يدهيه وأخرج الحاكم الشرعي
اعلاما شرعيا عنه وأعطى الاعلام الشرعي للمدعى عليه فراجع عن دعواه الاولى وادعى
انه باع الدار بيع وفاء فهل بعد دعواه الاولى ان ذلك البيع بات بالاكراه وحكم
الحاكم لا يقبل منه أن ذلك البيع كان بيع وفاء ولا تسمع دعواه بذلك لتناقضه (اجاب)
لا تسمع دعوى المدعى بما ذكر حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى حصة في مكان ووضع يده عليها مدة ثم بعد ذلك أراد رجل مجاور له
ومشاهد لشراؤه الاخذ بالشفعة او منع المشتري من الاخذ بتفاد بحصته المشتراة متعللا بان
اصلها ملك اجداده ولا بينة له على ذلك فهل لا تقبل دعواه بدون اثبات شرعي وليس له
الاخذ بالشفعة حيث شاهد البيع وسكت لاسيما والمكان المبيع فيه الحصة المذكورة
محتكر (اجاب) لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون برهان شرعي على فرض كونها

معهودة وسكوت الشفيع عن الطلب بعد علمه بالبيع وقدر الثمن مسقط لشفعته بفرض
كون المبيع محلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتها وعن اولادها
وتركت ما يورث عنها شرعا من عقار ونخل وغير ذلك فوضع اولادها الم ايدىهم على
جميع التركة بدون قسمة شرعية مدة فهل للبنتين المذ كورتين اخذ ما يخصهما فيما
ثبت انه تركه عن امهما ولو طال المدة (اجاب) للبنتين اخذ حصتهما من تركه
والمدتهما حيث لا مانع يمنع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج
غائب وجعلت لها وصيا على تركتها فوضع الوصي يده على التركة وحضر الزوج وطلب
اخذ نصيبه من تركه زوجته التي تحت يد الوصي فصارت يورثه حتى مات الوصي عن ورثة
والتركة تحت ايديهم فهل يكون له مطالبة ورثة الوصي بنصيبه من تركه زوجته واخذ
منهم واپس اهام الامتناع من دفعه والحال ما ذكر (اجاب) اذا ثبتت زوجية الرجل
المذ كور له هذه المرأة بالوجه الشرعي فله اخذ نصيبه من تركه زوجته حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل باع عقارا لآخر ومكث تحت يده نحو اربعين سنة ثم مات عن
ابن فوضع يده بعده عشرين سنة فادعت امرأة من اقارب البائع ان ذلك العقار ملك لها
عن ابيها وجدها والحال انها كانت موجودة وقت البيع والتسليم ومشاهدة تصرف
المشتري وولده تلك المدة ولم تدع وكذلك والدها مشاهد لذلك ساكت عن الدعوى بلا
مانع شرعي اكثر من خمس عشرة سنة قبل وفاته فهل لا تسمع دعوى المرأة المذ كورة
والحال هذه وتمنع من معارضة وارث المشتري (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المرأة المذ كورة
حيث كان الحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن ورثة فاراد رجل ان
يدي في مخالفتها بمبلغ كذا كذا قرش ثمن اعيان قومت عليها من مخلفات ابيها وقت قسمة
من مدة ست وعشرين سنة من وقت التقويم فهل لا يجاب الى ذلك ولا تسمع دعواه (اجاب)
لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار ونخل ومواش يترك الهبة عن اقاربه
مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف في ذلك ويتنفع به المدة المذ كورة من غير
معارض ولا منازع والا ن ادعى عليه رجل بان له حقا بانشراء في ذلك من اقارب الموهوب
له قبل ثا ربح الهبة فانكر واصل اليد دعواه فهل اذا كان المدعي حاضرا ومشاهدا تصرف
واصل اليد تلك المدة ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي لا تسمع دعواه (اجاب) لا تسمع
الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل خرج من بلده ومكث في غيبته مدة عشرين سنة وله دار يملكها
فحين رجع من غيبته وجد شيخا يلبسها رجل يمتن معلوم فطلب رفع يد مشتر بها
عنها فطلب منه رد ما دفعه لشيخ البلد من الثمن فدفعه له فبعد ذلك امتنع المشتري من
تسليمها المالكها متعللا بانه واصل يده عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل لا يكون

١٢٦٥ ٣

طول المدة ما نعاله من اخذها مع تصديق المشتري بالملك له وقد اشترى اها من شيخ البلد وهو
واضع يده عليها تلك المدة ولا عبرة بتماله (اجاب) الحق لا يسقط بتقادم الزمان وحديث
كان واضح اليد مقربان الملك في الدار المذ كورة للمدعى فالواجب عليه تسليمها
له والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة تخا كوا الذي حاكم شرعى وادعوا على آخر بان
من البحارى في أثر جدهم الاعلى جانباً من الاطيان الاميرية ودارين متقابلتين وان من
نحوه شرين سنة توفى والد أحد المدعين الذي كان واضح اليد على ذلك حين كان شيخاً
بالناحية ووالد المدعى عليه كان شيخاً في البلدة أيضاً فلما توفى والد أحد المدعين اضيفت
شيأ حتمه على والد الذى اليد من قبل المحاكم السياسى فوضع يده على ذلك جميعه لانه كونه شيخاً
بالناحية ولعدم اقتدارهم تسحبوا من بلدتهم واقاموا بالوجه القبلى مدة نحو الاثني عشرة
سنة وعاد البلدتهم من نحو عشر سنوات وعملوا دعوى مع والد الذى اليد بعد حضورهم
بمعرفة المحاكم السياسى وأخذوا منه أعياناً خلاف ذلك وتر كوا الدعوى بذلك لعدم
اقتدارهم ولكون والد الذى اليد شيخاً بالناحية وانهم الآن بطالبون المدعى عليه برفع يده
عن ذلك لكون ذلك جار يافى أثر جدهم وأصولهم وبالسؤال من ذى اليد عن ذلك أجاب
بالانكار للملكية لهم لذلك وكران والده تلقى الدارين المدعى بهما المذ كورين من المدعين
بثمن معلوم في تاريخ معلوم وان له يدنة على ذلك وان الطين المذ كور تلقاه عن والده
بعد وفاته وان والده كان واضع يده عليه زيادة عن عشرين سنة حال حياته ليجز المدعين
عن زراعته وتر كهم لذلك باختیارهم وان المدعى عليه أيضاً بعد وفاة والده تصرف
في الدارين بالهدم والبناء وفي الارض بالزراعة مع مشاهدة المدعين انصرفه في
ذلك وعدم المنازعة منهم فهل اذا ثبت ما ذكره المدعى عليه من تلقى والده الدارين بالاشراء
على الوجه المذ كور وانتقالهما اليه بالارث عنه يمنعون من معارضة المدعى عليه وليس
لهم الدعوى في اطميان الزراعة حيث تر كوها تلك المدة باختیارهم وشاهدوا تصرف
واضع اليد والده فيها (اجاب) اذا ثبت المدعى عليه انتقال الملك في الدارين المذ كورين
لمورثه واولولتهما اليه بالارث عنه بنساق شرعى لا يكون لاحد معارضة له ولا ترفع يده
عنهما بدون وجه شرعى ومن المقرر لا تمتنا ان الحق في أرض الزراعة الاميرية يسقط
بالترك اختياراً فلا تسمع الدعوى في أرض الزراعة والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل واضع يده على ثلاثة ارباع دار تلقاها بالاشراء من رجل وكتب له حجة بها ومضى
على ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة والاثنى يدعى رجل كان حاضراً وقت البيع والتسليم
ومشاهد له بعد عرضها عليه ان يشترىها بان له حقاً في الدار المذ كورة آل له قبل البيع
من امرأة قريبة له فهل اذا كان حاضراً وقت البيع والتسليم ومشاهد تصرف المشتري
في ذلك بالهدم والبناء ولم يدع مع التمكن لا تسمع دعواه بدون وجه شرعى (اجاب)
السكوت وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري في المبيع هدماً وبناءاً مانع من سماع

١٢٦٥ ٥

١٢٦٥ ١

الدعوى على ما عليه الفتوى فمما لا ممانع الفاسدة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 يملكون دارا بالميراث الشرعى هن والدهم مدة تزيد عن عشرين سنة وهم يتصرفون فيها
 بالبناء وغيره من غير منازع لهم فيها ولا لبيهم من قباهم والان ادعى جماعة من أهل
 البلد المقيمين بها ان الدار المذكورة ملك لهم من أبيهم والذي منهم من الدعوى بها
 كون مورث واضع اليد عليها اذا شوكة فهل اذا قاموا يثبت بذلك لا تسمع دعواهم بها
 أو ماذا يكون المحكم (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا فى الارث
 والوقف ووجود عدل شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ابنين و بنت وترك
 ما يورث عنه شرف عامن دار و فخيل وغير ذلك ثم مات كل من الابنين والبنات عن ورثة قبل
 قسمة التركة فاراد ورثة البنات أخذ ما يخص أمهم من تركة والدها فادعى ورثة الابنين
 منعها فادعين اننا سمعنا من ابائنا الذين ماتوا ان بنات الميت المذكورة ماتت قبل موت
 أبيها فهل اذا أثبت ورثة البنات المذكورة موتها بعد أبيها يكون لورثتها أخذ نصيبها من
 تركة والدها بالقرينة الشرعية ولا عبرة بقول باقى الورثة انها ماتت قبل أبيها (أجاب)
 فى واقعات المفتين ما نصه مات عن زوجة وأخ وابن وابنة مات ايضا فقال الاخ مات أخى
 بعد موت ابنه فى الميراث وقالت الزوجة بل مات أخوك قبل موت ابنه قال قول للمرأة
 والاصل فى هذا المجذس ان الورثة متى اختلفت فى تاريخ موت الاقارب او اصله فالبنات
 بينة من يدعى زيادة الارث والقول قول من ينكر انتهى والله تعالى أعلم (سئل) فى
 جاموسة مشتركة بين رجل وامه مات الرجل عن ابنه وامه وزوجته فادعى ان الجاموسة
 ملك لمورثهم ولا حق لأمه فيها فترافع الجميع على يد القاضى و اثبتت الام التركة وانها
 تستحق النصف فيها ويثبت الجاموسة واهطى القاضى كل ذى حق حقه واشترت الام
 بحصتها من الثمن ببيعة و وهبتها الاولاد بناتها وقبضها الاولاد و حازوها لانفسهم فبعد
 مدة تزيد على ثلاث سنين ماتت الواهبة فادعى ابن الرجل المذکور المتوفى وزوجته ثانيا
 ان الحق فى الجاموسة لمورثهما بعد الترافع الاول وثبتت التركة بالوجه الشرعى واهطاء
 كل ذى حق حقه على يد القاضى فهل والحال هذه لا تسمع دعواهما ولا يقضى لهما بشئ فى
 تركتهما من الثمن الذى اخذته فى مقابل نصيبهما من الجاموسة (أجاب) اذا تحقق بالوجه
 الشرعى مشاركة الام لابنها فى الجاموسة المذكورة فى وجه وارث الابن كما هو مذکور
 لا يكون له المهادنة بعد ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أحال
 رجلا بماله فقبضها ثم دفع لها بعضا منها وبقي عليه ما غصاردى فى ذمته فكتب
 له بذلك الباقي سند اعليه بينة شرعية ثم بعد ذلك مات رب الدين عن ورثة واولاد قصر
 وطالبت الورثة المدين بماله من الدين لمورثهم فاقرب به ثم ادعى دفعه قبل ذلك لمورثهم
 متعللا ببنات بيده مقطوعة الثبوت مدعيانها بخط الميت وختمه فهل لا عبرة بذلك
 ويلزمه دفع ما عليه ما لم يثبت الدفع الى المورث بطريقة الشرعى خصوصا ولم يكن الميت

٩ ١٢٦٥

٩ ١٢٦٥

٩ ١٢٦٥

تابعاً ولا مساراً ولا صرفاً من يسهل يحطهم ولم يثبت أنه خطه أيضاً (أجاب) نعم يلزم
 المدعى دفع ما عليه من الدين ما لم يثبت أنه دفعه إلى ربه بالطريق الشرعي ولا عبرة بالوثائق
 المقطوعة الثبوت والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة قراراً
 في طاحونة دائرية بثمن معلوم فزعم شخص من الانتفاع بها وادعى أن له على أبيهم مبلغاً
 من الدراهم قدره ست وأربعون قرشاً والحال أن مورثهم له تركه تحت أيدي ورثته بقي
 بالدين وزيادة على فرض ثبوت فهل والحال هذه لا يمكن المدعى على المشتري من منعه من
 الانتفاع بما اشتراه ولا مطالبة له عليه بشئ (أجاب) المشتري من الوارث ليس خصماً في
 اثبات الدين على المورث فلا تباع دعوى الرجل المذکور على المشتري وللا كالتصرف في
 ملكه والانتفاع به وليس لاحد منعه عن ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة تملك داراً واشتجاراً باعتهما الرجل أجنبي بثمن معلوم فبعد مدة ادعى عليه بعض
 أقاربها أن يبيع المرأة له ما ذكر باطل متعللين بأن ما باعته ملك لزوجها الذي مات تعنتاً
 وكراهة من من له فهل إذا كان الحق ثابتاً للمرأة المذكورة فيما باعته من الدار والشجر
 بموجب وثيقة شرعية ثابتة المضمون بالبيعة الشرعية يكون البيع صحيحاً فذا ويمنعون
 من التعرض له بدون وجه شرعي (أجاب) دعوى المدعى على الوجه المذکور غير مسموعة
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة بالارث عن أبيه عن جده بمبلغ خمسين
 من أهل بلده يشهدون بذلك في رجل من مشايخ تلك البلاد وادعى على مالكها أنها
 وقف وأراد دفع يد المالك عنها فهل إذا لم يكن مدعى الوقف مستحقاً ولا ناظرًا سمع
 دعواه بذلك ويحاسب فيها وله رفع يد المالك عن الطاحونة أو تكون دعواه مردودة من
 أول الأمر لا سيما وقد اسند الوقف إلى رجل لم يهدأ عنه ملك الطاحونة المذكورة ولم يثبت
 استيلائه عليها بوجه من الوجوه بل وليس له شبهة التحقيق ولم يكن مع المدعى بينة تشهد
 بذلك (أجاب) لا يحكم بوقف الطاحونة المذكورة بمجرد دعوى الرجل المزبور ويمنع من
 معارضة واضع اليد عليها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في عقار تحت يد رجل من
 نحو ستين سنة يتصرف فيه تصرف المالك من غير منازع ولا معارض وبعد وفاته وضع
 أولاده أيديهم على العقار المذکور فادعى رجل على ورثته أن له حصة في ذلك العقار متمسكاً
 بحجة قديمة منقطعة الثبوت فهل لا سمع دعواه ويمنع من المعارضة والمنازعة بالأوجه شرعي
 (أجاب) لا يقضى بصلح لم يثبت مضمونه شرعاً والحجة البينة أو الاقرار أو النسب كل فاذا
 وجد أحدها قضى للدعي إذا لم يكن هناك مانع من سماع دعواه والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل خطب بكره من أخيهما ليتزوجها فاجابه أخوها ذلك وأراد مخاطب
 السفر بجهة فدفع لأخيهما النشان خاتماً وغيره على حسب العادة المشهورة المعروفة بينهم
 بلزومه لا تتزوج غيره فهل إذا تزوجت غير مخاطب ثم مات بعد ذلك يكون لورثته
 مطالبة أخيهما بدفعه له مورثهم في النشان المذكور ويؤمر أخوها بتسليم ذلك جبراً عليه

١٢٦٥

١٤

حيث لم يكن هدية واذا ادعى أخوال بنت المذكور على ورثة الخطاب بأن له عليه مائة مائة من
الدرهم يريد بذلك عدم مطالبتهم له ولم يثبت دعواه بالبينة لا تعتبر (أجاب) نعم للوارث
المطالبة بما دفعه مورثه لأننى المرأة المذكورة على الوجه المستطرد ويحتمل الأخ على تسليمه
له وليس له مطالبة الوارث بشئ بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
يملك جانباً من النخيل مشتركاً بينه وبين امرأة للثلاث وهو الثلثان فباعت المرأة الثلث
الذى تملكه لصاحب الثلثين بأمر شيخ البلدة وحضوره وقبض شيخ البلدة الثمن ودفعه
فى دين عليها بأمرها ورضاهما وكتبت له حجة ببيع الثلث المذكورين نائب البلدة ووضع
المشتري يده على النخيل مدة ثمانى عشرة سنة ثم ماتت المرأة بعد تلك المدة فأراد الوارث
لها الرجوع على المشتري مع اللابان شيخ البلدة باع منها ودفع ثمنه فى دين عليها والمحال
انها باعت بنفسها وهى حاضرة تلك المدة وهو يتصرف فيه ولم تنازعه فهل والمحال هذه
لا يكون للوارث المنازعة لاسيما مع عدم منازعتها فى هذه المدة (أجاب) اذا باعت
المرأة نصيبها فى النخيل بغير صاحبها فذلك لا يكون لو ادعىها بعد وفاتها معارضة المشتري بدون
وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك نخيلاً فى بلدة وكل عليه آخرون سافر
الى بلدة أخرى غاب فيها نحو سنتين ومات بها عن ورثة غائبين عن بلدة فبعد موت مورثهم
ذهبوا الى بلدهم وأخذوا النخيل من الوكيل ووضعوا ايديهم عليه مرة والا أن يدعى من
كان وكيلاً شراهم من مورثهم فانكروا دعواه فهل اذالم يقيم بينة بالشراء لا يجاب لذلك ولا
يمكن من نزعهم منهم بدعواه المذكورة (أجاب) لا يجاب الوكيل لا يتزاع النخيل المذكور
من يدورته الميت بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى أخوين مشتركين فى
معيشة واحدة مات أحدهما عن ورثة ومنهم زوجة فادعت ان لها فى التركة بهيمة
بنتا جها فهل اذالم يقر الأخ بذلك لا تثبت لها الا بالبينة الشرعية (أجاب) اذا كانت
اليد فى البهيمة ونتاجها للإخ الحى لا يقضى لها بهما بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم
(سئل) فى رجل واضع يده على دار يتصرف فيها تصرف المالك فى املاكهم بالهدم
والبناء وغيرهما مدة من السنين ثم جاء شخص يدعى ان له فيها حقاً فصالحه واضع اليد على
مبلغ معلوم من الدراهم قبضه بحضرة بينة شرعية تشهد بذلك وبحضرة القاضى أيضاً
ثم بعد مضي مدة تزيد على خمس عشرة سنة أراد منازعة واضع اليد المذكور وابطال
الصلم وادعى معه جماعة أيضاً ان لهم حقاً فى الدار المذكورة والمحال ان المدعين المذكورين
حاضرون عالون بالتصرف المذكور وهم ساكتون بلا مانع يمنعهم من الدعوى ككون
المدعى عليه ذاشوكة وثبت بالبينة الشرعية اطلاع المدعين المذكورين على التصرف
المذكور بدون منازعة وحكم القاضى بمنعهم فهل والمحال ما ذكر لا تسمع دعواهم ولا
تقبل بينتهم (أجاب) لا يجاب المصالح لنقض الصلح بدون وجه شرعى ولا تسمع الدعوى
بعد خمس عشرة سنة الا فى الوقف والارث ووجود دعوى شرعى والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٦٥ ١٥

١٢٦٥ ١٨

١٢٦٥ ٢١

١٢٦٥ ٢٤

١٢٦٥ ٢١

في رجل أخذ مصاغ زوجته من محلها المخصوص من غير علمها فلما اطلعت عليه أرادت
أخذه منه فهل اذا أثبتت المصاغ بيينة شرعية يحكم به لها (أجاب) اذا أثبتت الزوجة
ملكها في المصاغ المذكور بالوجه الشرعي يقضى لها به والقول لها بيمينها عند الاختلاف
مع الزوج فيما هو خاص بالنساء اذا كان في بيت سكنهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
واضع يده على نخيل مدة تزيد على ثلاثين سنة فخأ رجل وادعى ان هذا النخيل كان ملكا
لوالده والحال ان والده كان حاضرا بالبلدة مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم ينزع المدعى
عليه وكذلك ولده بعده مكث مدة بدون منازعة مع عدم المنافع له ولوالده عن الدعوى
في تلك المدة فهل لا تسمع دعواه لاسيما مع مشاهدته ومشاهدة والده قبله لتصرف واضح
اليده عليه فيه تصرف الملاك في املاكهم (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى حيث كان الامر
ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتى ادعى على أخرى بمصاغ كانت أمها وضعتها
عند أمها على سبيل الامانة وبقي تحت يدها حتى مات كل من ام المدعية والمدعى عليها
وتطالبها به من تركه أمها الميئة عنها فانكرت المدعى عليها ذلك واحتجت المدعية بامرأة
واولادها بقولهم لها المصاغ الذى تدعيه كانت ام المدعى عليها وضعتها عندي أى ام
الا ولادامانة وقد دفعتها لها فهل لا عبرة بقول المرأة وأولادها ولا تسمع دعوى المدعية
الابن يدي حاكم ولا يلزم المدعى عليها الا ليمين الشرعية عند التجهز عن اثباتها انها
لا تعلم خصوصا وقد مضت مدة تزيد على عشرين سنة (أجاب) لا يقضى للمدعية
بالمصاغ المذكور بدون اثبات شرعي بعد دعوى شرعية لدى القاضي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل ادعى على آخر ديناً ولا بينة له فطالب صاحب الدين حقه من
المدين فاعترف بالبعض وأنكر البعض فاراد صاحب الدين تحليفه فامتنع وادعى ان
الدائن سرق منه اشياء من خمسة عشرة سنة ويريد اقامة الدعوى عليه فهل لا تسمع
دعواه خصوصاً وهو مقيم معه ببلدة واحدة ولا مانع له من الدعوى تلك المدة (أجاب)
لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف وجوده نذر شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل غيره في الصرف على منزله ثم مات الموكل عن
بنت قاصرة فعمل القاضي عليها وصيا فادعى الوصى على الوكيل بان عنده ما لكل الميت
دراهم ولم يكن عنده بينة تثبت دعواه فهل لا يجاب لذلك واذا أخذ الوصى من الوكيل
دراهم قهراً عنه يجب عليه ردها له (أجاب) لا لمطالبة على الوكيل المذكور حيث لم
يثبت الوصى مدعاها بالوجه الشرعي وعلى المستولى على مال الغير تعديارداً استولى عليه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جاموسة من آخر بثمن معلوم واحال المشتري
البائع ببعض الثمن على رجل آخر بينه وبين المشتري معاملة قد دفع الحال عليه القدر الذى
امر المشتري بدفعه للبائع فبعد مدة ادعى الحال عليه انه شرى ملكاً للمشتري في الجاموسة
فانكر المشتري دعواه فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الثبوت ويمنع من معارضته للمشتري

١٢٦٥ ٢٢

١٢٦٥ ٢٣

١٢٦٥ ٢٤

١٢٦٥ ٢٥

١٢٦٥ ٢٥

بغير وجه شرعي (أجاب) ليس للمحال عليه المذ كور معارضة المشتري حيث كان المحال
 ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك ست فخلات باهتن لامرأة أخرى من
 مائة في عشرة سنة بموجب وثيقة بيد المشتري ثم ماتت البائعة عن بنت فأرادت
 إبطال البيع ورد الثمن تعنتا منها بدون وجه شرعي وانكارا له فهل إذا كان البيع ثابتا
 بالبينة الشرعية من أمها لا تحجب البنت لإبطاله وتنتفع من معارضة المشتري المذ كورة
 بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت بيع الام مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي حال
 حياتها لا يكون لبنتها بعد وفاتها معارضة المشتري بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
 (سئل) في ثلاثة أولادهم باع أحدهم عقارا لواحد منهم ووضع يده عليه إلى أن مات ثم
 باعه وارث المشتري لشخص أجنبي ووضع يده عليه مدة خمس سنين ثم بعد ذلك ادعى ابن
 العم الثالث الذي لم يشتري ولم يبيع في العقار المذ كور ونزع المشتري الثاني فاعترف له به وبأبائه
 له ثانيا على يد بينة من المسلمين وعلى يد نائب القاضي ثم بعد خمس عشرة سنة نازعه ابن العم
 المذ كور ثانيا وأقاربه الاثنا فهل لا تسمع دعوى ابن العم المذ كور ولا تسمع دعوى أقاربه
 أيضا حيث كن حاضرات في البلاد حين البيع الأول والثاني والثالث عالمت به وهن
 ساكتات بلا منازعة وهن كباريات (أجاب) حضور أقارب البائع وعلمهم بالبيع مانع
 من سماع دعواهم وإذا ثبت بيع ابن العم المذ كور لا يكون له معارضة المشتري منه بدون
 وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على دار نحو عشرين سنة وورثها عن
 أبيه عن جده وتصرف فيها بالهدم والبناء وغيرهما ثم بعد ذلك ادعت امرأة وابن أخيها
 بعد موت أخيها أن لهما حقا في الدار المذ كورة المرأة تدعي أن لهما حقا من أمها وابن
 أخيها يدعي أن له حقا فيهما من الام المذ كورة بواسطة أبيه والمحال أن الام المذ كورة كانت
 حاضرة في البلد وعالمة بالتصرف المذ كور مدة تزيد على خمس عشرة سنة وسكت ولم تنزع
 إلى أن ماتت فهل لا تسمع دعوى بنتها المذ كورة ولا دعوى ابن ابنها والمحال ما ذكر
 (أجاب) سكوت المورث خمس عشرة سنة عن الدعوى بلا مانع من سماع دعوى وارثه
 بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بصدق معلوم ودفع عن مقدم
 الصداق نحاسا قيمته قدر مقدم الصداق المذ كور ورضيت المرأة ووليها بأخذ النحاس
 المذ كور بدلا عن مقدم الصداق بموجب بينة تشهد بذلك وكان قد شرط عليه نشان
 مائة قرش حكم العادة فدفعها لهم بموجب بينة أيضا ثم بعد ذلك ادعوا أنهم لم يأخذوا
 النحاس بدلا عن مقدم الصداق جميعه بل عن بعضه فقط وإن بعض مقدم الصداق
 الاخر باق لها وادعوا أنهم لم يأخذوا النحاس المذ كور منه فهل لا تسمع دعواهم حيث
 أنهم أخذوا النحاس بدلا عن مقدم الصداق جميعه بموجب البينة والافرار بانهم أخذوا
 المائتي قرش النشان وهل إذا كان وصلهم منه دراهم قرضا بموجب بينة يلزمهم دفعها
 (أجاب) ليس للزوجة المطالبة على زوجها بشئ من مقدم الصداق والنشان حيث ثبت

١٢٦٥ ٢٦

١٢٦٥ ٢٧

ذی الحجة

١٢٦٥ ١

١٢٦٥ ١

أخذها الخماس المذكور بدلا عن جميع المقدم برضاها واهترافها بقبض النشان المشروط وقت العقد ولزوج مطالبته بما تترتب له عليهما من الدين الشرعى بعد ثبوت ترقبه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين اقتسماها بينهما وأخذ كل منهما نصيبه على يد القاضى بموجب حجة شرعية ثم بعد ذلك باع أحدهما نصيبه لرجل أجنبي واستولى عليه المشتري وبناه وحدد بينه وبين شريكه بائنه ثم مات البائع والمشتري من وارث ومضى على ذلك عشرون سنة فأراد الآن وارث المشتري الرجوع على شريكه البائع لمورثته من عمل الابان المبيع ناقص من أصله ويريد استكمالها الآن من شريكه البائع لمورثته فهل لا يجب لذلك وليس له نقض ما فعله بائنه مورثه قبل موته ويمنع من معارضة وارث شريكه البائع لمورثته (أجاب) إذا اشترى مورث المدعى نصيب الشريك بعد وفاته وأفرأه ثم ادعى الوارث ان البائع مورثه شيئا من الدار زائد عما استولى عليه شريكه البائع لا تسمع دعواه بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وعن بنت وزوجة وترك ما يورث منه شرعا فأراد أحد الأولاد قسم التركة وأخذ نصيبه بالقرينة الشرعية فادعى ابن من أولاد أخيه انه يملك بعض امتعة من التركة ويريد الاختصاص بها هو وأبوه دون اعمامه وذلك بدون ثبوت بيينة شرعية فهل لا يعمد بدعواه المجردة عن الثبوت ويقسم جميع ما تركه الميت على جميع الورثة بالقرينة الشرعية (أجاب) جميع ما تحقق انه تركه عن الميت يقسم بين ورثته وليس لاحد منهم ولا لغيره الاختصاص بشئ من ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حاز أرضا على سبيل الملكية مدة تزيد على خمس عشر سنة ثم بعد المدة المذكورة ادعى رجل انها له والحال ان المدعى مقيم بالبلد عالم بالحيازة والتصرف المدة المذكورة وهو ساكت عن الدهوى فيها ولم يمنعه مانع منها فهل لا تقبل دعواه (أجاب) الدعوى على الوجه المسطور غير مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ولد بالغ عاقل ولم يكن للمتوفى غيره وكان وقت وفاته ولده خائفا بعد مدة حضر ولده من غيبته فوجد اياه توفى فسأل عن مخلفات أبيه وهى منزل كامل بناحية البحيزة وامتعة وفهير ذلك وو جدرجلا أجنبيا وضع يده على العقار والمخلفات من غير وجه شرعى فطالب ولد المتوفى من الذى وضع يده على المخلفات جميع المنزل فلم يظهره له وادعى انه اشترى المنزل من المتوفى والحال انه لم يكن بيده حجج ولا بيينة تشهد له بالشراء ويريد بمجرد دعواه ان يتملك المنزل جميعه وولد المتوفى معه بيينة تشهد بان المنزل ملك المتوفى ولم يكن له وارث غيره فهل الولد يستحق المنزل والمخلفات (أجاب) إذا كان واضح اليد مقربا أن المنزل لمورث المدعى وانه اشتراه منه قبل وفاته ولم يثبت دعواه الشراء بالوجه الشرعى كان الواجب عليه رفع يده وإذا ثبت استيلاؤه على شئ من متروكات المورث حكم عليه بتسليمها للوارث حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ناقة بيده ضاعت من مدة ثلاث سنين وان عمرها الآن بلغ ست

١ ١٢٦٥

١ ١٢٦٥

٣ ١٢٦٥

٣ ١٢٦٥

١٢٦٥

٤

سنوات وانما تجت هندو بنت ناقته وادعى المدعى عليه انه اشتراها من سوق شيبين من جماعة لا يعلم لهم جهة الا ان من مدة خمس سنوات وشهرين واقام كل منهما بيعة على دعواه فهل تقدم بيعة مدعى النتاج المذکور ويحكم له بها ولا عبرة ببيعة المدعى عليه بانه اشتراها من سوق كذا (اجاب) تقدم بيعة المدعى للنتاج الخارج ويحكم له بالناقه المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى على آخر بان له عليه دينان من مدة ثمان سنين من غير بيان سبب له متعلا بورقة بيده قديمة غير ثابتة المضمون بالبيعة الشرعية فانكر المدعى عليه دعواه المذكورة فهل اذا لم يثبت دعواه بالبيعة الشرعية العادلة لا يجاب لذلك ولا يكون له مطالبة المدعى عليه بمجرد دعواه المذكورة ولا عبرة بالورقة التي بيده

١٢٦٥

٥

(اجاب) لا يقضى بصك لم يثبت مضمونه على فرض صحته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى شوكة استولى على عقار لرجل تعدى يا غيره وجه شرعى ومكث مدة طويلة واضع عليه ولا يقدر ربه على مطالبته ثم مات ذوا الشوكة عن ورقة ذوى شوكة ايضا هل اذا زال المساع لا يكون طول المدة مانعا من سماع دعوى رب العقار (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد

١٢٦٥

٧

مضى خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجود عذر شرعى فاذا تحقق العذر الشرعى لا يكون طول المدة مانعا من سماع الدعوى والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا تلقاها بالارث عن ابيه وهو واضع يده عليها مدة تزيد على اربعين سنة وهو والده من قبله فلا ان ادعى رجل ان له في الدار حصه يملكها بطريق الشرا من جد المدعى عليه والمحال انه كان حاضرا في البلد ومشاهد تصرف ذى اليد ولم يعارض ولم ينازع تلك المدة وانكر واضع اليد دعواه بذلك فهل لا تسمع دعوى المدعى المذکور

١٢٦٥

٩

حيث كان حاضرا في البلد ولم يدع هذه الدعوى المدة المذكورة ولا تقبل البيعة منه على دعواه بانه اشترى المحصة المذكورة والمحال هذه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي

خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجود عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك معصرة مات عن اولاده فباع بعض الورقة نصيبه لرجل اجنبى بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون بالبيعة الشرعية من مدة خمس عشرة سنة وزيادة وهو يتصرف فيه والاخر يداو لا دالا واداباطال البيع متعللين بان بيدهم صورة حجة قديمة منقولة من سجل تاريخها سبعون سنة مذكور فيها ان مالك المعصرة الاصلى وقفها على نفسه مدة حياته ثم على اولاده واولاد اولاده واولاد الظهور دون اولاد الباطون مشعولة بتختم القاضى فقط فانكر المشتري للمحصة دعواه فهل اذا لم يكن هناك بيعة

تشهد بوقفية المعصرة المذكورة لا عبرة بها ولا يثبت وقفها الا ببيعة شرعية ولا يكون لهم ابطال البيع بذلك وما الحكم (اجاب) لا يقضى بصك لم يثبت مضمونه شرعا ولو عليه

خطوط القضاة الماضين والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة طلبوا قسمة تركته مورثهم من العقار والخيول وغيره وادعى بعضهم على بعض على بدو كلا ثم فادعى أحدا لو كلاء

١٢٦٥

١٤

من العقار والخيول وغيره وادعى بعضهم على بعض على بدو كلا ثم فادعى أحدا لو كلاء

١٨ ١٠٦٥

١٨ ١٢٦٥

١٨ ١٢٦٥

١٨ ١٢٢٥

ذلك قبل موته على ذريته فلم يصدق له الوكيل المدعى عليه ومطلب
 بان الميت وقف بنية الوقف فسمعها فلم تصادف شهادتها ووجهها شرعيا لكون الشاهدين
 القاضى من المدعى في الجهة ولم يعرف الوقف بحسب دودوه ووجهه ولم تقم فيه
 لم تتطابق شهادتهما لم يصح ولم يجز فيه حكم بجهة على مذهب أبي يوسف ولم يجعل آخره
 دعوى من خصم على وجه شرعى فهل اذا قسم ذلك القاضى بين ورثته بالقرينة
 بجهة لم يثبت الوقف بغير ما تكون القسمة والمحكم بذلك ناقدين ولا عبرة بما ادعاه وكيل
 الشرعية وحكم بكونه ميراثا على الوجه المذكور (أجاب) لا يقضى بالوقف بدون برهان
 باقى الودعة الاخرى من الوقف لله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع بيتا لآخرين بثمن معلوم
 شرعى في حق من لم يقربه والمحكم الشرعى ومضت مدة نحو ست وثلاثين سنة ومات
 وكتب في شأن ذلك شيئا يدعى انه ابن الميت البائع وانكر بيع أبيه ويريد رفع أيدي المشتريين
 البائع فالآن ظهر رجاء من أبيه قبل موته بالوجه الشرعى لا عبرة بانكار المدعى المذكور
 عنه فهل اذا ثبت الوضع اليدوي المحال هذه (أجاب) اذا ثبت بيع المورث لا يكون للوارث
 ويمنع من المعارضة يدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من أهل قرية سرق له
 معارضة المشتة ثلاث سنين ونصف فلما ذهب رجل من أهل قريته الى جهة أخرى وجد
 جاموسة ميتة يد رجل من أهل تلك الجهة مشابة لتلك الجاموسة التي سرق من قريته
 جاموسة تقع اليد بذلك فاجاب واضع اليد بأنه اشتراها من فلان ثم فلان من فلان ثم بعد
 فاختار الاخبار اقال كل منهما صاحبه من البيع واستمرت تحت يد البائع الاول فسلمه الرجل
 من أهل القرية التي سرق منها الجاموسة امانة بخضرة بيعة شرعية مع بذاتها والناحية عند
 احد المشتريين وأمره أن يتوجه بها الى أن يتحقق أمرها وغاب فهاهنا كثرت في الطريق
 بأفة مما وية فهل اذا أراد صاحب الجاموسة التي سرق ان يدعى على الامين المودع انها
 جاموسته لا سمع دعواه على الامين ولا تقبل ولا يكون الامين ضامنا لبتها وتبقى
 الجاموسة تحت يده الى حضور من سلمها له (أجاب) حيث ادعى واضع اليد ان الجاموسة
 التي تحت يده ودية فلان الغائب وبرهن على ذلك دفعت عنه خصومة مدعى المالك فلا
 تسمع الدعوى عليه ويمنع المدعى من معارضته والمحال هذه ولا ضمان على المودع بهلاك
 الوديعة أو نتاجها تحت يده بلا صفة بالنسبة لمن أودعه والقول له في ذلك والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث الشرعى عن أبيه من مدة سبعين سنة وزيادته وهو
 يتصرف فيها من غير منازع له ولا لوالده من قبله والآن ندعى بنات بنت خاله بان الدار
 المذكورة لمن مع وجوده ن بالبلد وشاهدتهن لتصرف واضع اليد وتصرف والده ولم يقع
 منهن ولا من أصولهن نزاع في شأنها فأنكر واضع اليد دعواهن ولا يثبت لمن على ذلك
 والحال ان لمن دارا غيرها بعينها فهل اذا لم يثبت دعواهن بالبيعة الشرعية لا يجبن لذلك
 ولا يمكن من نزع الدار من مالها كما لو ارث لها من أبيه بدون وجه شرعى (أجاب) سكوت

المورث الاصلى عن الدعوى خمس عشرة سنة مع عدم المانع له من مانع لسماع
دعوى وارثه بعدم موته ومن المعلوم أنه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباته بطريق
شرعى على فرض كونها مسعومة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا عن
أبيه وجده بالميراث الشرعى أخذ في النظام وترك داره خالية فسكت فيه مدة عشرين سنة
وزيادة وهي خالية والآن افتك وذهب الى بلده فوجد داره خربة فاراد تعميرها فتعرض
له جماعة من أهل البلد وادعوا انها لقرىب اهلهم مات من مدة سنتين فانكر دعواهم مع
ان والده اقام بهامدة خمسين سنة وزيادة وكذلك جده من غير منازع فلما ولم يدها الذى
يدعون انهم اقاربهم مع وجوده بالبلد ومشاهدته تصرف والد المالك لها عن والده ولم
يدها فهل لا تسمع دعواهم المذكورة بعدم مضي هذه المدة وتحقق وضع يد المورث الذى
كان غائبا ومشاهدة القرىب تصرفه مع التمكن تلك المدة ويمنعون من معارضة واضع
اليدها المذكورة حيث لم يدها سابقا ولا مورثهم ولم يضعوا ايديهم عليها ولا مورثهم
ولا بينة لهم على انها ملوكة لمورثهم (اجاب) سكوت المورث خمس عشرة سنة عن
الدعوى بالامانع مانع من دعوى وارثه المالك بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين
مات كل منهما من داره المختص بها وورثة اخيه فادعى ورثة احدهما على ورثة
الآخر ان الدارين مشتركتان بين ابويهما فهل اذا ثبت أن كلا كان يتصرف في حال
حياته في كامل داره المختص بها بالاجارة والسكنى والبناء مع حضرة الاخ بالبلد وسكونه
وعدم معارضته له ومضى على ذلك نحو أربعين سنة لا تكون دعوى الاشتراك سائغة
واذا كان قد تقوى المدعى من الورثة على ورثة الآخر ببعض ذوى الشوكة وجبر المدعى
عليه بتنصيب الدارين بين ورثة كل لا يكون ذلك مانعا من اختصاص ورثة المدعى عليه
بدار أبيهم جميعا (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف
ووجوده شرعى وحيث سكنت المورث تلك المدة عن دعوى المالك بالامانع لا تسمع
دعوى وارثه بذلك بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على نخلة بلغ جاء
آخر وادعى ان له نصف تلك النخلة يملكه بطريق الارث عن أبيه فهل اذا كان عند المدعى
المذكور بينة تشهد بملكه أبيه لنصف تلك النخلة ولا يعلم خروجه عن ملكه الى موته
يكون المدعى المذكور أحق بنصف تلك النخلة من واضع اليد حيث لا وارث لابي المدعى
المذكور سواء اذا ادعى واضع اليد انتقال النصف المذكور اليه بالشراء من شريك أبي
المدعى المذكور فيه ولم يثبت أن أبي المدعى لشريكه المذكور في بيع حصته ولا اجازته
له لا تعتبر تلك الدعوى واذا مضت مدة وواضع اليد المذكور مستول على تلك النخلة
ووراث مالک نصفها لم يعلم ان لابي النصف في الموت أبيه وهو صغير وبعد العلم نازع
واضع اليد تسمع دعواه وتقبل بينته ويصدق في عدم العلم (اجاب) اذا ثبت المالك في
نصف النخلة لمورث المدعى المذكور ولم يكن هناك مانع من سماع الدعوى ولم يثبت انتقاله

١٢٦٥ ٢٣

١٢٦٥ ٣٠

١٢٦٥ ٣٠

للدعى عليه بناقل شرعى قضى به للدعى وان طالت المدة حيث كان الامر ما هو مسطور
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بثمن معلوم بحضرة بينة على يد
فقيه بالناحية ووضع المشتري يده عليها مدة تز يدعى عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم
والبناء مع وجود ورثة البائع لما ثم ظهر رجلا يدعى انه وارث البائع وان مورثه لم يبيع
فهل اذا ثبت البيع من مورثه لا عبرة بدعواه واذا ماتت البينة وبقي شرط منها مع وجود
الفقيه المذكور تقبل شهادتهم عند القاضي او نأثبه ويمنع المدعى من المعارضة للمشتري
حيث ثبت ذلك (اجاب) اذا ثبت بيع المورث الدار المذكورة بالوجه الشرعى لا يعتبر
انكار وارثه ومجرد صدور البيع على يد الفقيه لا يمنع من قبول شهادته بدون وجه شرعى
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من مصر سافرت الى بلدة بعيدة ووضعت امرعتها عند
جماعة على سبيل الامانة فسافر الزوج اليها فوجد بها مرضا فذهب الى مصر وأظهر
للجماعة الذين عندهم الامتعة ورقة محتومة بختم فقيه البلدة اتى بها بانها وكيل عنها
واستلم الامتعة ولها منزل قبض أجرته وبعدها حضرت المرأة من غيبتها وطلبت امتعتها
من الجماعة الموضوعة عندهم فاخبروها بان زوجها اخذ الامتعة واجرة المنزل ووجب
ورقة محتومة بيده بانها وكيل عنها فانكرت وكالته فهل لا عبرة بدعوى الزوج الوكالة بلا
بينة ولا يعمل بالورقة المجردة عن الثبوت واذا ادعى الزوج على المرأة المذكورة بان له
شالا عندها وانكرت المرأة دعواه لا عبرة بدعواه المجردة عن الثبوت واذا كان لها عنده
دين ولم يكن لها بينة عليه وانكره يازمه اليمن الشرعى (اجاب) القول قول المنكر
بيمينه حيث لا بينة ولا يقضى بصك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك جارية وهبها لزوجته وملكها لها في حال صحته وسلامته بحضرة بينة شرعية
فقبضتها وهازتها والآن ينكر الهبة ويريد نزعها منها فهل اذا كانت الهبة
والقولك ثابتين بالبينة الشرعية لا يجب لذلك ولا يمكن من نزعها منها (اجاب) اذا تمت
الهبة بالقبض والحيازة يكون الحق في الامة المذكورة للزوج الموهوب لها وليس
لزوجها الرجوع فيها حيث ثبتت الهبة على الوجه المذكور بالطريق الشرعى والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين وترك ما يورث عنه ستة عشر قيراطا
في دار فوضع الابن يده على ما يخصه ويخص أخته مدة أربعين سنة فمات الابن عن اولاد
اولاده فطلبت البنات ما يخصهما الذي احكام الشرعى فاخذت كل واحدة ما يخصها
وسكنت فيه فهل اذا ادعى اولاد الاولاد وفاقية الدار المذكورة على الذكور دون الاناث
ولم تكن لهم بينة تشهد بذلك ولا وفاقية عندهم ولا سند لهم لا تقبل دعواهم (اجاب)
لا يقضى بوقف نصيب المنكر من الورثة بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن اولاد ذكور واناث وترك لهم عقارات ومواشي ونخيل وغير ذلك
فوضع أيديهم اولاده على ذلك وكان له ولد غائب حضر واراد اخذ حصته مما تركه أبوه

١٢٦٦ ٢

١٢٦٦ ٢

١٢٦٦ ٢

١٢٦٦ ٢

فمنعه باقى ورثة ابيه من ذلك متعللين بانه كان عاقلا لاييه وكان ينفق عليه ابوه في حياته
 ويترجون انه بسبب ذلك لا يرث معهم فهل يكون له اخذ نصيبه مما تركه ابوه ولا عبثا
 بتعللهم عليه بذلك (اجاب) للابن المذکور اخذ ما يخصه فيما تركه والده حيث
 ثبت نسبته منه ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على املاك
 معلومة في بلدة معلومة بطريق الشراء الشرعى من مدة تنوف عن خمس عشرة سنة
 بموجب حجة شرعية يسده من قاضى تلك البلدة ولم ينال زعمه منازع بشئ مما وفى هذه المدة
 تصرف واضح اليد فى الاملاك تصرف الملاك فى املاكهم من هدم وبناء وغير ذلك
 والا آن ادعى شخص حاضرا بتلك البلدة ومشاهدة تصرف واضح اليد تلك المدة انه كان
 غصب منه بعض هذه الاملاك فهل لا تسمع دعواه بعد مضي تلك المدة مع مشاهدته
 التصرف فيها والتمكن من الدعوى (اجاب) سكت المدعى عن الدعوى تلك المدة بلا
 مانع مع مشاهدة التصرف المذکور مانع من سماع دعواه حيث كانت بغير ما استثنى والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصة فى داره بثمن معلوم واقبضه ذلك ثم
 بعد مدة اشترى منه كذلك حصة فى آلة طاحونه بثمن معلوم واقبضه ذلك وكتب بما
 شرح حجتين مؤخرتين بتاريخ مختلف طائعا مختارا سنة ١٢٦١ وفى سنة ثلاث وستين ادعى
 البائع على المشتري بانه باع ما شرح بالا كراه والغبن والغش وصالحه المشتري
 عن دعواه عليه بذلك على مبلغ معلوم دفعه له وصدق البائع بعد الصلح على ان البيع
 الصادر منه كان بالطوع والاختيار من غير غرور ولا غبن وان الحق فى ذلك للمشتري ولا
 حق له فى ذلك وكتب ايضا بذلك حجة شرعية وجميع ذلك وقع على يده كما شرعى
 والا آن يريد البائع دعوى الا كراه والغبن مع الغرور فى ذلك على يدالحا كم المذکور
 فهل لا يسوغ للحا كم المذکور سماع هذه الدعوى بعد الصلح والتصديق المذکورين
 (اجاب) ان كان الواقع ما هو مسطور لا تسمع دعوى البائع بما ذكر والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له على آخر مبلغ من الدراهم واستلم منه بعض المبلغ المذکور واعطى له
 وصلا بختمه وغاب عنه مدة فلما لقيه طالب منه الباقي فادعى انه دفعه اليه واخذ الوصل
 منه وضاع وليس له بينة تشهد على دعواه وسئل هل أنت الذى دفعت المبلغ الباقي
 المذکور أم كاتبك أم شريكك فاجاب بانى لم أدفعه انا ولا كاتبى ولا شريكى بل دفعه
 اليك فلان وكيل المقيم ببلدة كذا واخذ الوصل منك واعطانيه وضاع منى فلما حضر
 فلان المذکور اقربانه لم يدفعه اليه ثم ادعى ثانيا انه دفعه بنفسه ولم يقيم بينة على دعواه
 ثم ادعى ثالثا انه دفع بنفسه بعض المبلغ الباقي فهل ترد دعواه ويلزمه دفع المبلغ المذکور
 لاسيما وتاريخ دفعه ودفع وكيله اللذين ادعاهما واحدا اذا اقام بينة لا تسمع للتناقض
 فى الدعوى (اجاب) حيث اقر المدين بانه لم يدفع المبلغ الباقي يعامل باقراره بذلك
 ولا تسمع دعواه الدفع بنفسه بتاريخ سابق على اقراره المذکور والله تعالى اعلم

١٢٦٦ ٣

١٢٦٦ ٣

١٢٦٦ ٤

١٢٦٦ ٤

(سـئـل) فى رجل سافر من بلده وترك زوجته وبه سائة فيها تحت يد زوجته ومكث مدة فى الجهة التى سافر اليها ثم رجع الى بلده فوجد زوجته قد نقلها أبوها فى بيت على حداثها وحارة غير حارة ابها ثم زوجها ومتاعه فهل اذا ادعت ان جاموسة من البهاثم ملكها اشترتها منه بمهرها الذى أخذته منه وكذب الزوج فى ذلك وادعى انها ملكه كباقي البهاثم والمتاع ولم تثبت الزوجة دعواها بالبيئة الشرعية لا تعتبر ويكون القول للزوج بيمينه فى ان الجاموسة ملكه كغيرها مما ذكر (أجاب) حيث أقرت الزوجة بأصل المثلث فى الجاموسة لزوجها ولم تثبت دعواها الشراء منه بالبيئة الشرعية يكون القول للزوج بيمينه على نفي انتقال المثلث اليها والله تعالى أعلم (سـئـل) فى رجل توفى عن ابن وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من نخيل ودور وغير ذلك فوضع الابن يده على جميع التركة ثم مات الابن عن ابنتين وثلاث بنات وبقيت التركة لم تقسم ثم ماتت إحدى البننتين عن ابن وبنتين غائبتين بجهة بعيدة فبين حضر تان من غيبتهما ارادتا أخذ نصيب أمهما فى الميراث فانكر واضع اليد على التركة بعض النخيل فهل يكون لهما نصيب أمهما فى الميراث جبرا على واضع اليد واذا شهدت بيئة وذ كرت حدود الارض المشتملة على النخيل بانها جارية فى ملك المورث يكون جميع ما فيها من النخيل ميراثا يقسم بين الورثة بالقرينة الشرعية (أجاب) لو ارث البنت المذكورة أخذ ما يخصه عما يتحقق انه متروك عنها شرعا والله تعالى أعلم (سـئـل) فى رجل مات عن أولاد ذكور واثلاث وورث عنه شرعا قتر وج كل من البنات ولم يأخذن ما يخصهن من تركه ابين فهن لى اذا متن وكان لهن أولاد يكون لهم المطالبة بأخذ ما يخص أمهاتهن من تركه ابين بالوجه الشرعى ولو مضى سنون (أجاب) لا ولاد البنات المطالبة بما يخص أمهاتهن بالميراث مما تركه الاب المذكور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سـئـل) فى رجل اشترى دارا من آخر وسكن فيها مدة تنوف عن خمس عشرة سنة وهو ينشئ فيها عمارات من هدم وبناء وغير ذلك فجاء رجل آخر وادعى ان الدار ملك له وهو حاضر بالناحية ولم يطالب ولم ينازع فى المدة المذكورة فهل لا تسمع له دهوى على واضع اليد (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة الا فى الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى أعلم (سـئـل) فى دار مشتركة بين رجل بالغ وأمه واخوته القصر باعها البائع لآخر بالاصالة عن نفسه والوكالة عن أمه واخوته القصر وقبض الثمن وصرفه عامهم فى مؤتمهم ليكونهم فقراء ثم ان المشتري بنى فى تلك الدار محلات وبيع بابها والبائع واخوته يغيرون عن البلد ويرجعون اليها ويشاهدون ما حصل فى تلك الدار من البناء وتغيير الباب وأولاد ثانيا والا آن حضر البائع وانكر البيع فهل اذا كان مع المشتري حجة شرعية بخط قاضى الناحية وفيها بيئة شرعية تشهد بالبيع لا عبرة بانكاره (أجاب) اذا ثبت المشتري دعواه الشراء يقضى له به فى نصيب البائع والام بعد ثبوت توكيلها له بالبيع ولا ينفذ فى حصة القصر اذا لم يثبت كون الاخ البائع وصيا

٩ ١٢٦٦

٩ ١٢٦٦

١٩ ١٢٦٦

١٩ ١٢٦٦

٢٦ ١٢٦٦

والبيع بمسوغ شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لرجل آخر داره التي تلقاها عن أبيه بالارث الشرعي وكتب بذلك حجة شرعية ووضع يده المشتري عليها من مدة عشر سنوات وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك والآن نازعت المشتري بذات أخي البائع وبرزت وثيقة بخط جدها وادعت ان المجدأوصى لها بحصة من داره على الشيوخ ولا يئنة لها على دعواها فهل لا عبرة بدعواها بالمجردة عن الثبوت (أجاب) لا يقضى بصك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة أولاد وبنين منهم ولد وبنت فاصران وترك ما يورث عنه شرعا من أرض زراعية وغريرها وامتنعة ووضع يده احد الاولاد البالغين على جميع المتروك وهو بزراع الاطيان ويدفع الخراج فلما بلغ الولد القاصر صار يعمل وهو ساكن مع اخيه ثم حصل بينهما نزاع وادادوا القسمة من بعض فادعى الكبير بان عليه ديونا استدانهما حال صغر أخيه وأخته متعللا بأنه كان حصل خسار في زراعة الارض ويريد الزام أخيه وأخته القاصرين بشئ من الديون التي استدانهما حال صغرهما فهل لا تسع دعواهما بما استدانهما حال صغرهما وهل اذا مات وترك ولدا وادعى ما كان يده عليه والده لا يسمع منه ولا يلزم القاصرين شئ من الديون المدعى بها عليهم ما وياخذ ان حصتهم في جميع ما تركه والدهما واذا كان ترك مواشي وتحت يأخذ ان حصتهم فيها وفي النتائج أيضا (أجاب) تقسم التركة الاولى ونحوها بين ورثته بالقريضة الشرعية ولا مطالبة على القصر بما استدانه الاخ المذكور لنفسه حال صغرهما بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بيده ساقية ورثها عن اصوله من مدة طويلة ويده حجة بذلك من المحاكم الشرعية ادعى عليه رجل بأنه اشترى حصة منها من فلان الذي يملكها عن أبيه فهل اذا لم يثبت ان البائع له فيها حق عن أبيه وكان قد أقرب بعد موت أبيه انه لم يكن له فيها حق ولا لابييه من قبله وان المالك فيها الواضع اليد لا يكون للمدعى المذكور معارضة الواضع اليد ويمنع من دعواه حيث ثبت اقرار البائع قبل البيع بما ذكر (أجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه الشراء عن يملك تلك الحصة لا يقضى له بها على فرض سماعها والافهسي غير معصومة ان ثبت الاقرار المذكور على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض مع ائمة القدر بالاذرع من ذمي من نحو خمس وثلاثين سنة بناحية الصعيد وبنى فيها بناء وادخلها في داره فبات البائع عن وارثه ثم مات وارثه عن وارث وكل من البائع ووارثه ووارثه وارثه وارثه وارثه وارثه وارثه وارثه تلك الدار بالسكنى والاسكان ونحو ذلك حتى مضت المدة المذكورة فادعى الآن وارث الوارث بأن الارض المحاملة للبناء باقية على ملك مورث مورثه فهل اذا ثبت ان المورث الاصلى باع تلك القطعة لواضع اليد بالوجه الشرعي يمنع وارث الوارث من معارضة المشتري ولا يعتبر انكاره (أجاب) اذا ثبت بيع المورث الاصلى الارض المذكورة حال حياته لا تكون تركته عنه فيمنع وارثه من معارضة المشتري بدون وجه شرعي والله

١٢٦٦ ٣٠

١٢٦٦ ٣٠

صفر

١٢٦٦ ٦

١٢٦٦ ٦

١٢٦٦ ٦

١٢٦٦ ٦

١٢٦٦ ٧

١٢٦٦ ١٠

تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة تلقاها بالارث عن أصوله ووضع يده عليها مدة
 تزيد على عشرين سنة فادعى جماعة من بلده على واضع اليد بان الطاحونة ملك لهم وأنه كسر
 ذلك فهل لا تسمع دعواهم بعدمضى المدة المذكورة خصوصاً وهم حاضرون بالبلد ولم يدع
 أحدهم منهم (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة فيما دعا ما استثنى حيث كان
 المدعى حاضراً ولم يمنعه عن الدعوى في تلك المدة مانع شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل تزوج امرأة ورزق منها بنت بلغت من العمر تسع سنين ثم اشترى متاعاً وجعله عندها
 امانة بحضرة بينة من المسلمين ثم زوج ابنته وهي بنت تسع فهل اذا طلب متاعه من
 الزوجة يسوغ له أخذه حيث شهدت البينة أنه على سبيل الامانة وتجبر على إرائه ولا حق
 لها فيه (أجاب) للزوج مطالبة زوجته بما وضعه عندها على جهة الامانة وليس لها
 الامتناع من تسليمه له بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن ثلاثة بنين وبنت وترك لهم عقاراً ومواشياً وسواقي في أرض زراعتهم
 فاخذ أحد البنين جانباً من طين الزراعة باطالع باقي الورثة وصار يزرع فيه وهو في معيشة
 على حدته كما أنه كان قبل موت أبيه كذلك وصار باقي الخلفاء تحت يد أحد بنيهم يزرع
 الارض وينجي فيها مع باقي الورثة نحو اثنين وعشرين سنة ثم مات هذا الابن الذي استولى
 على باقي الخلفاء عن ثلاثة بنين وزوجة وبتين فهل يكون لاخوة الميت الذين هم اولاد
 الميت الاول المطالبة بما خصهم من تركة أبيهم من العقار والسواقي والمواشياً ونساء
 التركة (أجاب) اذا ثبت استيلاء الابن المتوفى بعد أبيه على شيء من متروكات المورث زائد
 عن استحقاقه يكون لباقي الورثة طلب نصيبهم من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى من آخر حصة من أرض زراعة شراهم مستوفياً للشروط ووضع يده عليها وتصرف
 فيها بزرع وقرس مدة نحو عشرين سنة في حياة البائع ثم مات البائع وترك اولاداً من
 بعده شاهدوا تصرف المشتري من ابيهم مدة أيضاً ثم بعد ذلك ادعى الاولاد ان الحصة
 التي باعها ابوهم مملوكة لرجل من اقارب ابيهم موقوف لا يدري في أي جهة ولا يعلم
 هل هو حي أو ميت ولا حكم أحد بموته الى الآن ولا شاهد لهم على دعواهم وارادوا بذلك
 ابطال البيع الصادر من ابيهم ورفعوا دعواهم محاكم بلدهم فطلب المحاكم المشتري
 واحضروه وادخل ابنه في السجن وحكم بفساد البيع بمجرد دعواهم فهل لا تقبل دعوى
 المدكورين وينقض هذا الحكم ويبقى المبيع تحت يد المشتري على حاله (أجاب) لا تسمع
 دعوى اولاد البائع بما ذكر والتمسوا بفساد البيع الصادر من ابيهم بناء على تلك
 الدعوى غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من قريبه ان يقرضه مبلغاً من
 الدراهم وكل منهما في بلدة فقال المقرض اكتب على نفسك سنداً بالمبلغ الذي تأخذه
 متى وبعد ان اصل الى منزلي أرسله لك وهناك بينة تشهد بالوعد فكتب السند
 المستقرض على نفسه وأخذه منه وبعد ان سافر لم يرسل له المبلغ المكتوب به السند حكم

الوهدو بعد مدة من الزمن حضر الذى تحت يده السند وطالب صاحبة بما فيه فهل
لا يعمل بالسند المذکور خصوصاً والبينة تشهد بالوعد ولا بد من بيعة على القبض أو
الاعتراف به (أجاب) حيث شهدت البينة بتوافقهما على كتابة الصك وإرسال المبلغ
بعده ولم يثبت دفعه للمستقرض بطريق شرعى لا يحكم عليه بشئ بمجرد كتابة الوثيقة
بالقرض والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى جاريتين يملكهما شخص ففصلهما
أفسان وفرهما بار بافضطهما ضابط من ضباط الجهات وأرسلهما الى وكيل الديوان
وأعلمه ان يحصل من مالهما مبلغاً مقرر فيه عليهما فى كلهما وركوبهما فلم يتيسر فى ذلك
الوقت فامرته وكيل بيت المال أن يبيعهما ويقتطع ما صرفه عليهما ويحجز عنده ما يبقى
من ثمنهما تحت يده حتى يثبت المسالك ملكه فى الجاريتين المذكورتين عند القاضى
فهل اذا اراد مالك الجاريتين الدعوى بعد مضي سنة من ذلك سماع دعواه على وكيل
بيت المال وبأخذ ما بقى من الثمن الموضوع تحت يده حيث لم يعلم المشتري (أجاب) لمالك
الجاريتين بعد ثبوت الملك له فيهما شرعاً المطالبة بهما من واضع اليد عليه حيث تعذر
ردعين ملكه ولا يمنعه من ذلك مضي المدة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
يملك جماً لا ساخر بها الى جهة الحجاز فسات هناك فوضع رجلاً أجنبي يده عليه لبيع
بعضها وأبقى البعض لنفسه يدون اذن الورثة والآن يدعى انه دفع ثمن ما باعه فى دين
كان على مورثهم لا ناس أجانب يدون تحقيقه بالوجه الشرعى فأنكرت الورثة دعواه فهل
لا يجاب لذلك شرعاً ويكون للورثة مطالبته بثمن ما باعه من الابل المذكورة وباسترداد
ما كان موجوداً بيده منها (أجاب) ليس للأجنبي المذکور دفع ما بيده لمن يدعى ديناً على
الميت وللورثة تضمينه بتعديده وفعله ما لا يملكه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
توفى عن ثلاثة بنين ونحو خمس بنات وترك أرضاً يخرج منها حشيش وحطب واحد أولاد
الميت فى المذکور ورغاب عن البلد وأراد أن يتصرف فيما يخصه بالفريضة الشرعية
فى الأرض المخلفة عن والده ببيع أرضه فلم يسلم له باقى الورثة بل يقولون ان الغائب لا
يكون له شئ فى الأرض فهل اذا كانت الأرض المذكورة مملوكة لوالدهم تكون ميراثاً
عنه وتقسيم على الورثة بمقتضى الفريضة الشرعية ويكون للأبن المذکور التصرف
فيما يخصه (أجاب) نعم تقسم الأرض المذكورة بين الورثة حيث كان الأمر هو
مستور ولا يمنع الوارث الغائب عما يخصه فى تركه مورثه وتصرفه فيه التصرف الشرعى
بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار تلقاها عن
أصوله وهو ينتفع بها أكثر من خمس عشرة سنة فادعى عليه الاثنان رجلان من أولاد
أولاده بان الدار المذكورة ملك لهم عن أصولهم ميراثاً لهم خاصة فأنكر المدعى عليه
دعواهم وعجزوا عن إقامة البينة على دعواهم المذكورة فهل يكون القول قول واضع
اليده ولا عبرة بدعواهم المذكورة (أجاب) من المعلوم ان القاضى لا يقضى بدون حجة

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

٢٣

ربيع الاول

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

١٣

شرعية فاذ لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا يحكم له بما ادعاه والله تعالى أعلم (سئل)
 فى رجل مات عن أولاد بالغ وعن زوجة وعن ابنين قاصر من منهن وترك ما يورث منه
 شرعاً من دار ومواش وغير ذلك ثم مات أحد الابنين القاصر من قبل قسمة التركة عن أمه
 وعن اخوته فادعى الاولاد البالغون والدهم تبرع لهم بالمواشى لأجل حرمان الزوجة
 وابنيها فأنكرت دعواهم والمحال ان والدهم استقرت المواشى بيده حتى مات وهم معه
 فى معيشة واحدة فهل لا يجابون لذلك ويقسم جميع ما تركه بين سائر ورثته باقرار
 الشريعة (أجاب) نعم لا يجابون لذلك حيث لم يثبت تملك الأب لهم حال صحته بالوجه
 الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل باع بعض عقاره وبعض نخيل باطلاع ورثته
 البائعين المكلفين وتصديقهم على المالك فيه لما تباح واطلاعهم وعلمهم بعدم موت المورث
 دعى بعض الورثة على يد قاضى الجيرة بان ما كان باعه مورثهم قبل موته ملك للمدعى
 او يريد رفع يد المشتري عنه فهل لا تسمع دعواه بذلك بعد ثبوت البيع وصحة دعواه منه
 للمشتري بعلمهم واطلاعهم وتصديقهم (أجاب) فى التنوير وشروح باع عقارا أو حيوانا أو
 ثوبا وابنه أو امرأته أو غيره مما من أقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلاً انه ملكه لا تسمع
 دعواه كذا اطلاقه فى الكنز والملقى وجعل سكنه كالأفصاح قطعاً للتزوير والمحيل فمع صريح
 الاقرار أولى والله تعالى أعلم (سئل) فى رزقة موقوفة بها اشجار ادعى جماعة من أهل
 البلد التى بها الرزقة المقيمة ونهبها بان الاشجار ملك لهم وجد الناصر على الرزقة دعواهم فهل
 حيث سكت المدعون عن دعواهم المالك مدة تزيد على ست عشرة سنة مع حضورهم
 بالبلد وعدم دعواهم فيها مع عدم المانع لهم منها لا تسمع دعواهم المالك لانفسهم ولا يسوغ
 للقاضى سماع تلك القضية (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة فمما عدا
 ما استثنى حيث كان المدعى عليه جاحداً او القضاة ممنوعون من سماع ذلك والله تعالى أعلم
 (سئل) فى رجل اشترى دابة من نحو ست سنين على يد بينة فمعرفة عليها رجل آخر وادعى
 ان تلك الدابة ضاعت من عنده من نحو ستين وانها اشتراها من مدة ست سنين وانها شركة
 بينه وبين شخص مناصفة وانها انتجت عندهما فلما حضر ذلك الشخص الشريك وعانين
 تلك الدابة أقر بانها غير الدابة التى ضاعت وحاف على ذلك فهل اذا ادعى شريكه انهما
 من نتاج بائعه بعد اعتراف شريكه المذكور واثبت ذلك بالبينة تكون شركة بينهما وبين
 ذى اليد ويؤخذ الشريك باقراره (أجاب) اذا أثبت المدعى ملكه لنصف الدابة
 المذكورة بالوجه الشرعى يحكم له بما ادعاه ولا اعتبار لمقالة من زعم المدعى شركته فيها
 على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أولاد ذكور واناث وترك
 ما يورث عنه شرعاً من عقار ومواش وغيرهما فقسم أحد الاولاد وأخذ حقه فى التركة
 بالتراضى وهو بالغ عاقل وانزل فى معيشة وحده ومضى على ذلك عشرون سنة فاكثرت
 مات أحد اخوته عن أولاد قصر فأنكر الولد الذى أخذ نصيبه من التركة التسمية وأراد

١٢٦٦ ١٣

١٢٦٦ ١٣

١٢٦٦ ١٦

١٢٦٦ ١٧

١٢٦٦

١٧

منازعة الاولاد والدخول معهم فهل اذا ثبتت القسمة وأخذ نصيبه بالتراضى بالبينة الشرعية لا عبرة بانكاره القسمة ولا يكون له معارضة الاولاد (أجاب) اذا ثبت قسمة التركة بين الورثة وأخذ كل ما خصه فيها لا يكون لاحدهم معارضة باقى الورثة ولا أخذ شئ مما بأيديهم بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى مسقات موقوفة بموجب سند شرعى آل الاستحقاق والنظر فيها لرجل من جلة الموقوف عليهم حضر رجل وادعى بانها موقوفة عليه وان النظر والاستحقاق له وانما خرجت من الوقف المستحق له بالاستبدال وان الواقف لها نسبى عن الاستبدال فى وقفه وأظهر حجة وقف تشهد له بذلك وأنكر المدعى عليه جميع دعواه المدعى لكونه لا يحاب المدعى لما ادعى به بمجرد الوقفية التى بيده ويلزم شرعا بآثار وقف المسقات المذكورة وبالشرط المعين بحجة الوقف الذى هو عدم الاستبدال وبأنه مستحق لها واذا عجز عن إقامة البينة يكون الحق فيها للمدعى عليه ووضح اليد (أجاب) المقرر عند علماءنا المخفية انه لا عبرة بمجرد الخط ولا التفات اليه اذ جعج الشرع ثلاث وهى البينة والاقرار والنسكول كما صرح به فى اقرار الخانية فلا اعتبار بمجرد حجة الوقفية المذكورة ولا التفات اليها الا اذا ثبت مضمونها باحد الحجج المزبورة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل توفى من مدة خمس عشرة سنة وخلف عقارا واستولت عصبته على العقار المذكور ثم ظهر بعد مضى تلك المدة جماعة بأيديهم ورقة مؤرخة بتاريخ يزيد على خمس عشرة سنة مدكور فيها ان المتوفى المذكور باعهم جزأ من العقار بثمن معلوم وفى تلك الورقة شهود ما تولى فهل لا تسع دعواهم ولا يجوز للقاضى الاقدام على الحكم فيها (أجاب) لا تسع الدهوى بعد مضى خمس عشرة سنة

١٢٦٦

١٩

الا فى الارث والوقف ووجوده شرعى ولا يجوز للقاضى الحكم فيها والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة توفيت وتركت ورثة وكان لها أخذوا عطاء فى معاملة مع بعض الناس فادعت الورثة على المعاملين انها لماعندهم مبالغ ولم يكن لورثة بينة تشهد لهم فهل يجوز للورثة تحليف المدعى عليهم اذا أنكروا (أجاب) اذا توفرت شروط صحة الدهوى وسأل القاضى المدعى عليه عنها فأنكر ولم يبرهن المدعى على دعواه حلف الحما كم المدعى عليه بعد طلب خصمه اليمين والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن ابنتين بالغين وتركت ما يخصها بالميراث الشرعى فى عقار والديها فارادا أخذ نصيبها فزعموا خالهما متعلا لا وهدعيان اياه وضعت عندهم ما التى هى بنتها صاغا امانة ويريد أخذ نصيبه منه فانكر ادعوا ذلك ولا بينة له على ما يدعى فهل لا يحاب لذلك شرعا ولا يكون له منه ما من أخذ ما يخص أمهما بالاطريق الشرعى فيما تركه والدهما من العقار ولا عبرة بتعلله المذكور حيث لم يسم الى الآن (أجاب) نعم الابن المذكورين أخذ نصيب

١٢٦٦

٢١

اهما من تركته والداه بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعى حيث لا مانع ولا عبرة بتعلل خالهما بما ذكر على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على قاعدة

١٢٦٦

٢١

طاحوقة من مدة ثمانى عشرة سنة وهو ينتفع بها ثم بعد هذه المدة ادعى جماعة ان
القاعدة المذكورة ملكهم ويريدون نزعها من يده والحال انهم مقيمون معه
في البلد ولم ينازعوه ولم يمنعهم مانع من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم
(أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود
عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى على آخر بان له قدرا من الدراهم
قبله وانه سلمه له من مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل لا تسمع دعواه لاسيما وانه معه
في بلدة واحدة ولم يطالبه ولم يعترف المدعى عليه به (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد
مضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك حصة في ساقية باعها لآخر من مدة خمس عشرة سنة وزيادة والمشتري
يتصرف فيها من غير منازع له في ذلك ثم مات البائع عن ورثة فاراد وورثته الا ان ابطال
البيع في الحصة المذكورة متعللين بان مورثهم باعها مكرها فانكر المشتري دعواهم
ولا يثبت لهم على ذلك فهل اذا لم تثبت دعواهم لا كراه بالبيعة الشرعية لا يجابون لذلك
ولا عبرة بتعللهم ويمنعون من معارضة المشتري في الحصة المذكورة بدون وجه شرعى
(أجاب) ليس لوارث البائع فسخ البيع الصحيح الصادر من مورثه ويمنع من معارضة
المشتري حيث كان الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين
أيديهم على دارو بعض عقار في بلد من بلاد الريف مدة متلقين لما ذكر من اباؤهم
واجدادهم ويحدهم سندات شرعية تشهد لهم وهم يتصرفون في ذلك بالهدم والبناء جلا
بعد جيل نحو سبعين سنة فظهر الا ان جماعة يدعون ان ما ذكرهم وان وضع يده هؤلاء
بغير حق وهم في تلك المدة معهم مشاهدون لا تصرفهم غير منازعين لهم فهل لا تسمع
دعواهم ويمنعون من التعرض لهم (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة
الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده قطعة أرض
زراعة تلقاها عن والده ووجهه من مدة خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها من غير
منازع له ولا لوالده من قبله والا ان يدعى جماعة بان الارض المذكورة لهم متعللين بانها
مرهونة فانكر واضع اليد دعواهم فهل اذا كانوا قيمين بالبلد ومشاهدين تصرف
واضح اليد ولم ينازعوا في شأنها لا يجابون لذلك ولا يمكنون من نزعها منه ولا تسمع
دعواهم ولا عبرة بتعللهم المذكور ويمنعون من معارضة اذ لم يكن هناك بينة تشهد بانها
مرهونة (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المذكورة والحال ما ذكر في السؤال والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك بناء طابوت باعه لآخر بمثل معلوم قبضه منه البائع المذكور واشهد
على نفسه بيعة شرعية بذلك وكتب بذلك حجة شرعية قال فيها البائع المذكور انه باع جميع
بناء الطابوت لفلان القالا في بالثن المعلوم في الحجة المذكورة وصار ملكا للمشتري
المذكور فهل اذا مات البائع المذكور بعد ذلك وظهر اوارث انكر البيع ويريد نزع

٢١ ١٢٦٦

٢٥ ١٢٦٦

٢٥ ١٢٦٦

٢٧ ١٢٦٦

٢٩ ١٢٦٦

١٢٦٦ ٤

المبيع من يد المشتري لا يكون له ذلك حيث أثبت المشتري المذ كوربيع مورثه بالوجه الشرعى وهو فى صحته وسلامته (اجاب) اذا تحقق بيع المورث حال صحته لبناء المحانوت المذ كورلا يكون لوارثه بعد وفاته معارضة المشتري فيه بدون وجبة شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل حضر بين يدي حاكم شرعى وادعى على آخر بانه باع له جانب نخيل بمبلغ معلوم بطريق الا كراه فانكر المشتري الا كراه وذكرا انه باع طائعا مختارا فطلب من المدعى اثبات دعواه الا كراه فاحضر بيته وشهدت شهادة لم تصادف وجهها شرعا فطلب منه بيعة اخرى تشهد له بطريق دعواه فذكرا انه لم يقبض الثمن وان قيمة النخيل اكثر من الثمن بكثير وانه باع مالا يملك وان النخيل التى باعها للمدعى عليه ملك لانيه وان اخاه توفى عن ورثة ومن جاتهم ولد له جهادى حاضر معه بالمجلس وقت اقامة الدعوى

١٢٦٦ ٤

وولد اخيه المذ كوراتفق معه على ذلك فاذا يكون المحكم (اجاب) اذا ثبت ابن الاخ ملك مورثه للنخيل المذ كوربه مدعوى صحبة قضي له بالميراث فيه حيث لا مانع ولا تسمع دعوى المبيع المذ كوروا المحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له على آخر مبلغ احواله المديون على آخر بذلك المبلغ فقبل المحال عليه المحالة ودفع جانباً منه واستلم السند ولم يدفع باقى المبلغ فطلب منه رب الدين بقية المبلغ فقال دفعته لك فهل لا يجاب لدعواه ويكون القول قول رب الدين فيمضيه (اجاب) القول للمحتمل بيمينه حيث لا بيعة للمحال عليه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وادعى على دارتلقاها عن ابيه بالارث الشرعى ادعى عليه الا آن رجل بان لايه فيها حقا وطلب رفع يده عنه فهل اذا كان ابو المدعى حاضرا موجودا مشاهدا تصرف ابى المدعى عليه اكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم ينازع ابى المدعى عليه وكذلك المدعى شاهدت تصرف المدعى عليه مدة

١٢٦٦ ٦

مثل ذلك ولم ينازع من غير مانع شرعى لا تسمع دعواه والمحال هذه (اجاب) سكوت المورث تلك المدة عن دعوى المالك بلا مانع شرعى مانع من سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل استاجر من آخر حانوتا باجرة معلومة كل شهر ومضت مدة من وقت الاستئجار واراد رب المحانوت اخذ اجرة من المستأجر المذ كورفادعى انه دفعها له ولا بيعة تشهد له بذلك فهل اذا لم يثبت الدفع بالبيعة الشرعية يكون مطالب باجرة المحانوت المذ كور (اجاب) القول للآخر بيمينه حيث لا بيعة للمستأجر على دعواه الدفع والله تعالى اعلم

١٢٦٦ ٨

(سئل) فى رجل ادعى على وارث رجل آخر انه وكل مورثه بقبض دين له من اناس وفيضها والمحال انه لم يطالب المورث حال حياته مع كونه معه فى بلدة واحدة ومضت خمس عشرة سنة من تاريخ القبض الذى ادعاه والمورث موجود ولم يطالب به بما يدعى انه قبضه له بالوكالة ووجد الوارث ذلك فهل لا تسمع تلك لدعوى ويمنع المدعى اسكوته عن الدعوى ملك المدة بلا مانع (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي تلك المدة والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى قطعة ارض خربة من ماله الخاص به من مدة خمس وعشرين

١٢٦٦ ١١

سنة ويؤاها دار لنفسه وأضاف لها قطعة أرض زراعة من أرضه التي يدفع خراجها في كل سنة وله أخ فقير ضعه لنفسه بعد ثائه لها خوفاً من تعيير الناس له. بسبب فقره فبعد أن كبر أولاد أخيه عزله وحده مع أولاده من مدة سنين والآن ندعى أولاده بأن لوالدهم نصف دارهم منهم المين بورقة مقطوعة الثبوت فأنكر الم دعواهم فهل إذا لم يثبتوا بالبينة الشرعية أن الدار المذ كورة مشتركة بين الم دعواهم لا يجابون لذلك ولا عبرة بتعلمهم ويمنعون من معارضة دعوىهم في داره بدون وجه شرعي حيث كان الأب وجوداً حياً عاقلاً (اجاب) لا خصوصية للأولاد المذ كورين فيما يبدعهم حيث لم يصدر من أيهم توكيل شرعي لهم في الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تلقى عن أبيه داراً من مدة أربعين سنة ثم ظهر الآن رجل يدعى أنها ملك له والمحال أن المدعى كان مقيماً بالبلد في هذه المدة ما ينال تصرف المدعى عليه فيها تصرف الملاك ولم ينازعه ومع المدعى حجة مشتملة على شهود توفيت فهل لا تسمع دعواه والمحال هذه (اجاب) لا تسمع دعوى الملاك المذ كورة بعدمضى تلك المدة حيث كان حاضر الم يمينه مانع شرعي عنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأولاده أقصر منها يدعى رجل دعه دفع لبيت قبل موته نصف اردب رز ونصف اردب حب العزيز أمانة ليبيع له ذلك ومات قبل اخذ الثمن منه ويريد اخذ ذلك من ورثته فأنكرت الزوجة دعواه وطلب منها ثبات دعواه على الميت وبيان اسم الميت واسم أبيه وجدّه فحضر فهل إذا لم يثبت دعواه بالوجه الشرعي لا يلزم الورثة شيء (اجاب) إذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعي لا يرضى له بما ادعاه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم أربع زلاقات مبنيات بالحجر فوق البحر بالشالات يكتبون منها وهم واضعون أيديهم عليها مدة تزيد على تسعين سنة وذلك عن أجدادهم والآن ظهر لهم ناس ينازعونهم فيما بأيديهم بدعواهم ملكة فهل لا يمكنون من ذلك وتكون للواضعين أيديهم عليها الأسيما مع وجودهم في تلك المدة المذ كورة وتمكنهم من الدعوى (اجاب) سكوت المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة بالأعذر شرعي مانع من سماع دعواه فيما عدما استثنى فهنا أولى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بعضهم قاصر وبعضهم مبالغ فبعد موته بستين ادعى رجل آخر أن له بذمة الميت كذا من الدراهم من مدة إحدى عشرة سنة بموجب سند بخط الميت وختمه بمجرد عن الثبوت فهل لا يعمل بخط الميت المحرر عن الثبوت وإذا أقام المدعى بينة تشهد بأن المبالغ بذمة الميت إلى أن مات لا بد من حلف المدعى مع البينة (اجاب) لا يعتمد على الخط ولا يعمل به والحجة بالبينة أو الأفراد أو النكول واستثنى في الأشباه مسائل منها دفتر السمسار والصراف والبيع وصرحوا بتخليف مدعى الدين على الميت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مستول على قطعة أرض براح أصلها دار وبها نخلة عن أصله من مدة ست وخمسين سنة وهو يدفع ماعلى النخلة له بحساب الديوان هذه المدة وتصرف فيها ببيع بعضها فأدعاه رجل عن أصله

١١ ١٢٦٦

١٦ ١٢٦٦

١٦ ١٢٦٦

١٨ ١٢٦٦

٢٢ ١٢٦٦

٢٣ ١٢٦٦

٢٨ ١٢٦٦

٢٩ ١٢٦٦

٢٩ ١٢٦٦

والحال ان اصوله في هذه المدة مشاهدون لهذا التصرف والاستيلاء أكثر من خمس عشرة سنة وهو ايضا شاهد لذلك باقي هذه المدة بلا دعوى من اصوله ولا منه ولا هذر لهم في ترك الدعوى فهل ليس له ذلك ولا يمكن من الدعوى والحال هذه (أجاب) لا تسمع دعوى الوارث والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا عن ابائه واضع يده عليها مدة تزيد من خمسين سنة ولم ينازعه في تلك المدة أحد فيها والا أن تغلب عليه شخص وادعى انها كانت عارية تحت يده وليست ملكا له فهل بعدمضى هذه المدة من غير منازعه له مع كونه حاضرا معه في البلد وليس له مانع من الدعوى لا تسمع دعواه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى حيث كان المدعى عليه جاحدا الدعوى المدعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته واولاده الخمسة من غير هاوله حصه في مكان باعها حال حياته لأحد أولاده بتمن معلوم ووضع المشتري يده على الحصه المرقومة ثم بعد وفاة والده حضرت الزوجة وادعت على أحد الاولاد المشتري بالحصه المرقومة انها ملك مورثها وتريد أخذ نصيبها من بين يدي المحاكم الشرعي فدفعت دعوها بدعوى الشراء للحصه من والده حال حياته وانكرت ذلك وأثبت ذلك في وجهها بالبدينة الشرعية بين يدي المحاكم الشرعي وحكم بان المحق في الحصه للمشتري المذکور فهل اذا كان الامر كما ذكر يكون ذلك المحكم نافذا على باقي الورثة وتكون الحصه المذكورة لأحد الاولاد المشتري لها المذکور ولا حق لباقي الورثة فيها حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) أحد الورثة ينتصب خصما عن الميت فيماله وفيما عليه واشترطهم في دعوى العين على أحد الورثة وانتصابه خصما عن الباقي كون العين في يده استثنوا منه دعوى الدفع كما هنا حيث أثبت الابن الشراء من أبيه حال حياته في وجهه زوجة أبيه التي هي أحد الورثة كان المحكم عليها حكما على باقي الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة ارض براج بالارث عن اصولهم واضعين اليد عليها مدة نحو مائة سنة وهم يتفقون بها المدة المذكورة هم واصلهم من قبلهم فلا أن ادعى عليهم رجل شيخ قريه بان له حقا فيها لكونه تلقى مشيخة القرية عنهم وكانت لهم قبل ذلك ويخص المشيخة حصه في تلك الارض ولا سند له في ذلك أصلا ويكلفهم اثبات ملكهم لها فهل والحال هذه لا تسمع دعواه عليهم ولا يكون له حق فيها بمجرد دعواه ولا عبرة بتعالله المذکور ولا يطلب منهم بدنة بذلك لان وضع اليد من أقوى الحجج (أجاب) لا تسمع دعوى المدعى على الوجه المشروح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دارين وحصه في طاحونة تلقى ذلك بالارث عن مورثيه وانفق بذلك نحو سبعين سنة من غير معارض ولا منازع والا أن ادعى عليه رجل بان لمجدته ام أبيه حصه في ذلك ويريد أخذها منه فأنكر دعواه والحال ان جده المدعى كانت حاضرة موجودة مشاهدة تصرف أبي المدعى عليه أكثر من ثلاثين سنة ولم تدع ولم تنازع من غير مانع شرعي وهي ساكتة هذه المدة وكذلك

المدعى شاهد المدعى عليه أكثر من عشرين سنة وهو يتصرف في المدعى به ويتقاع به
المدة المذكورة ولم ينزع من غيره ما نزع شرعى فهل لا تسمع دعواه ويمنع والحال هذه
(أجاب) نعم لا تسمع الدعوى والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجة وأولاد واختلفت الأولاد والزوجة في زوج سوار ذهب وصينية فضة وقم كادهم فهل
يكون القول قول الزوجة فيما يصدقها فيه الظاهر (أجاب) القول للزوجة بيمينها في أن
ما ذكر ملكها حيث لا يثبت الباقي الورثة على أنه ملك الزوج وكان بعض المتنازع فيه
خاصا بالنساء وباقيه مشتركاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع قطعة أرض لا تصرف
المشتري يتقاع بها مدة خمس عشرة سنة ثم بعد تلك المدة ادعى البائع أن له ابن عم يستحق
في تلك الأرض وأنه تعدى وباع نصيبه ونصيب ابن عمه من غير إذنه ومع ذلك ابن عمه
حاضر معه وقت البيع ومشاهد انتفاع المشتري بالأرض فهل إذا كان الحال كما ذكر
لا تفيد البائع الدعوى لأنه نقض لمأتمه (أجاب) دعوى المدعى على الوجه المذكور غير
مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا داراً عن مورثهم وعليه دين قباعوها
لرجل بثمن معلوم وأمره بدفع الثمن في دين مورثهم فدفعه حكم اذنهم وأمرهم فبعد ذلك
أراد بعضهم الرجوع على المشتري وطلب منه الثمن فهل إذا أثبت بيمينه شرعية أنه دفع
الثمن في دين مورثهم باذنهم بعد ادعاء ترافعهم به لا يكون له مطالبة المشتري بشئ لا سيما
والبعض الآخر صدق على صحة البيع للمشتري وعلى دين المورث وأذن المشتري بالدفع على
الوجه المذكور (أجاب) إذا باع الورثة المبلغ الدار المورثة وأمر المشتري بدفع الثمن
لغير مورثهم ودفعه المشتري حسب أمرهم واذنهم له بذلك لا يكون لأحد منهم مطالبة
بشئ من الثمن المذكور إذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع قطعة
أرض لا تصرف المشتري يتقاع بها مدة من السنين نحو خمس عشرة سنة ثم بعد تلك المدة
ادعى البائع أن له أقارب يستحقون في تلك الأرض وأنه تعدى وباع ما يخصه وما يخصهم
بغير اذنهم والحال أنهم مشاهدون انتفاع المشتري بتلك الأرض المباعية من غير أن
يدعوا عليه فهل والحال هذه لا تفي بالبائع تلك الدعوى والبيع ماض لا ينقض
(أجاب) دعوى المدعى على الوجه المذكور غير مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات عن ورثة قباع بعض الورثة عقاراً من التركة وقبض ما يخصه واستوفى بقية الورثة
حقهم من المشتري بعد رضاهم بالبيع وأجازتهم ثم مات البائع فطلبت بنت البائع بعد
مضى خمس وعشرين سنة أن ترجع على المشتري وتأخذ منه بقية الثمن فهل لا تجاب لذلك
حيث ثبت أن أباه قبض ما يخصه من الثمن (أجاب) إذا ثبت بوجه شرعى قبض مورث
المدعية حصته في ثمن ما باعه حال صحته لا يعتبر انكارها لذلك والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل له مع آخر أخذوا عطاءً كحاسبين بعضهم باع بعضهما وبقى لأحدهما قبل الآخر مبلغ من
الدرهم أقربه بحضرة يمينه ثم بعد مدة مات من عليه المبلغ المذكور وأثبت الآخر ماله

٢٩
جمادى الأولى

٢

٥

٧

٧

٩

في وجه وصي التركة بالبينة واليمين وامتنع الوصي من الدفع متعللاً بأنه لا يد من الايمان
 ببينة تشهد بأنه أقرب قبل موته بقليل بهذا المبلغ فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله حيث انبت
 حقه بالوجه الشرعى (أجاب) اذا ثبت الغريم دينه على الميت في وجهه وصيه بالوجه
 الشرعى كان له استيفاءه من التركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وبنت
 وبنت بنت أخرى ماتت في حال حياة ابها فهل يكون الارث للابنتين والبنت للذكر مثل
 حظ الانثيين ولا شيء لبنت البنت واذا ادعت بنت البنت ان أباها مات في حال حياتها
 وهذه موت أبيه وأنكر باقي الورثة دعواها ذلك لا تسمع دعواها بدون بيينة (أجاب)
 اذا اختلف الورثة في تاريخ موت الالفارب فالبينة بينة من يدعى زيادة الارث والقول
 قول من ينكر كما في دعوى القنينة وقال في الخير به أى ينكر الزيادة وبالاولى انكار
 الارث بالسكينة انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون نخلاً بالميراث وغيره
 عن اصولهم واصول اصولهم من مدة تزيد على مائتي سنة وهم يتصرفون فيه تصرف
 المالك بالامراض فتعدي اولادهم ما يخيل بالبد ووضعوا أيديهم على نصف النخل
 زاعمين ان مورثهم نصفه واستولوا على نصف النخل بزعمهم ودعواهم ان مورثهم له نصفه
 يدعى انه توافق مع مورث المالك المدعى عليهم على ان يغرس نخيلاً في الارض يسمى
 تقايل وان جميع النخل الموجود والمحدث صار مشتركاً بسبب ذلك والحال ان مورثهم لم
 يدع ملك شيئ من النخل اصلاً ولا في التقايل ولا في النخل النوى في حياته فهل لا تسمع
 الدعوى منهم ولا تقبل بينتهم على الملك من مورثهم حيث لم يدع مورثهم بهذه الدعوى
 حتى مضى عليه أكثر من خمس عشرة سنة الى ان مات ويكون المانع في حق المورث
 معتبراً شرعاً في حق الوارث (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى تلك المدة بالامانع
 شرعى مانع من سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
 زوجة وعن ابن وبنت وترك ما يورث عنه شرعاً من دار وغيره اتم تزوجت البنت قبل
 قسمة التركة في بلد غير بلد أهلها اتم مات الابن المذكور عن أمه وأخته فقط وبعد مدة
 خمس عشرة سنة ذهبت بنت الميت لتأخذ ما يخصها في دار والداها وما يخصها من نصيب
 الاخ فوجدت رجلاً اجنبياً مع امرأة اجنبية اقتسما الدار واخذ كل منهما حصة فيها بغير
 طريق شرعى فهل اذا كان هناك بيينة تشهد بان الدار المذكورة لوالد البنت المذكورة
 تسمع دعواها او يكون لها نزاع ما يخصها منهما (أجاب) اذا ثبتت البنت المذكورة دعواها
 بالوجه الشرعى يقضى لها بنصيبها في الدار المذكورة حيث لا مانع والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في دار مشتركة بين رجلين وقاعة قزاة لاحدهما ربع الدار وثلاثة ارباعها في
 القاعة غائب من له الربع مدة وبعد حضوره من الغيبة اراد ان يأخذ نصيبه من الدار فذعه
 من له ثلاثة ارباعها متعللاً بشرا نصيبه منه فأنكر دعواها الشراء فهل اذا لم يثبت شراءه
 نصيب شريكه بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك شرعاً ويكون للشريك المذكور أخذ

ما يخصه في الدار والقاعة المذكورة بين الطريق الشرعى (أجاب) نعم لا يجاب لذلك حيث لم يثبت دعواه الشراء بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين واضعين ايديهما على دار عن مورثهما ادعى عليهما انهما بآن لايه حصته في الدار المذكورة ويريد رفع ايديهما عنها فادعى واضعا اليد بان ابا المدعى باعها للمورثين قبل موته فهل اذا ثبت بيع ابي المدعى المذكور قبل موته لاني واضعي اليد بالبيعة الشرعية لا تسع دعوى المدعى المذكور (أجاب) اذا ثبت بيع الحصة في الدار المذكورة لمورث المدعى عليهما بالوجه الشرعى لا يكون لوارث البائع معارضتهما فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغ معلوم من الدراهم قرضا واظهر ورقة مشهولة بختم المدعى عليه فانكر المدعى عليه دعواه القرض ولا بيعة للمدعى على دعواه فهل يصدق المدعى عليه بيمينه ولا عبرة بدعواه ولا بالورقة المجردة عن الثبوت الشرعى (أجاب) لا يقضى بصك بدون اثبات مضبوطة بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة في يدها بقرة ادعى عليها رجل ان هذه البقرة له وادعت انها ملكها بالتلق من قبل آخر وكل تاريخ دعواه واقام بيعة مؤرخة وتاريخ ذى اليدوهى المرأة اسبق والذي تلتقت عنده الملك مقر لها بالتلث من جهته فهل لا عبرة ببيعة المدعى وتقدم بيعة المرأة حيث ان تاريخ ملكها اسبق (أجاب) اذا برهن خارج على ملك مؤرخ وذو اليد على ملك مؤرخ اقدم فالسابق أحق كذا في التنوير والله تعالى أعلم (سئل) في عجلة جاموس مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه منها الثالث وصار الحق فيها للمشتري والشريك الآخر ثم مات الشريك الآخر الذي لم يبيع عن ورثة فادعى الشريك الذي باع على وشرى يكرهه وعلى المشتري منه بأن حقه باق في العجلة وانكر البيع فهل اذا ثبت بالبيعة الشرعية انه باع حصته من العجلة المذكورة يمنع من دعواه ومن المعارضة والمنازعة لواضعي اليد (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى ان المدعى باع نصيبه فيها للرجل المذكور ببيع الا زمالا يكون له معارضة واضعي اليد بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في جاموس مشترك بين اثنين فبعت بتنا فوكل احدهما الشريكين الاخر في بيع نصف نصيبه فباع ذلك الوكيل نصف تلك البنت على ان يكون النصف الباقي بينه وبين شريكه على وجه الشركة فعاطله المشتري بعد ان طلب منه الثمن مرارا والموكل يطلب من الوكيل ثمن ربه المرة بعد المرة بحضور جمع من المسلمين مع اقراره بالوكالة ثم لما طالت المدة ولم يدفع الثمن انكر الوكيل وكالة وبعد مدة مات فتعطل ورثته بانكاره الوكيل وقالوا المبيع للث والباقى لنا خاصة فهل اذا أقام بيعة تشهد على الموكل باقراره بالوكالة وبصدور البيع في نصيبه ما تسع دعواه (أجاب) اذا ثبت اقرار المورث ببيع نصف ما يخصه فيما ذكر بتوكيله وصيدور البيع في ذلك لا يكون لوارثه بعد وفاته المعارضة فيما باعه الشريك بطريق الوكالة عن مورثهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يده جارية

١٢٦٦ ٢٩

جمادى الثانية

١٢٦٦ ٢

١٢٦٦ ٤

١٢٦٦ ٧

١٢٦٦ ٧

كان اشتراها من غيره وولدت عنده ولد الاقل من ستة اشهر فاراد سيدها ببيعها وابنها فادعت انه اولدها وان هذا الولد منه فانه كره هل يكون له بيعها وابنها ولا هبة يدها
 المجرى عن الاثبات الشرعى ويكون القول للسيد (اجاب) للولى ببيع امته حيث لم تثبت
 دهاها الاستيلاء بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد بعضهم
 قاصر وبعضهم بالغ وترك قطعة دار بحربة والبالغون غائبون عن البلد فوضع جارهم يده
 على الحربة المذكورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل اذا بلغ القصر وحضر الغائبون
 من غيبتهم وادعوا على واضع اليد المذكور بان الدار ملكهم بطريق الميراث عن ابيهم
 بعد علمهم بذلك وشهدت بيعة شرعية لهم بذلك وارادوا نزعها من واضع اليد فامتنع من
 تسليمها للورثة المذكورين متعللا بأنه واضع يده عليهم عن ابيهم من قبل المدة المذكورة
 ولم ينزعه فيها أحد وانما اصارت ملكه بحجة كتمانهم ووضع اليد المدة المذكورة لا يعتبر
 تعلله المذكور بقضى به للورثة المذكورين وتنزع من يده واضع اليد المحاذر لها المدة
 المذكورة حيث كان بعض الورثة قاصرا والبعض غائبا عن البلد ولم يحصل لهم علم بانها
 مورثة لهم عن ابيهم بعد حضورهم الا وقت المنازعة عند اذاعة واضع اليد المذكور
 بيعها (اجاب) لا تسع الدهوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود
 عذر شرعى فاذا اثبتت الورثة الملك في الدار المذكورة بالوجه الشرعى قضى لهم بها حيث
 لا مانع ومن العذر الشرعى كون المذمى صغيرا الاولى له وكونه غائبا مسافة السفر كما
 صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور وانث ترك دارا
 ثم مات كل من الذكور والانث عن ورثة قبل قسمتها واخذ كل نصيبه منها فهل لورثة كل
 منهم أخذ ما كان يخص أصله بالطريق الشرعى ولو طالت المدة وزادت عن خمس عشرة
 سنة مع تصادقهم على انهم املوك لهم ولو بنى بعض الورثة فيها بناء بدون اذن باقي الشركاء
 (اجاب) نعم لورثة كل ما مورثه في الدار المذكورة والمحال هذه وما بناه احدهم لنفسه
 فهو له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد قصر وله دراهم قرض
 على آخر بموجب وثيقة شرعية بيد الورثة ثابتة المضمون بالبيعة الشرعية فقط اليه
 وصى القصر بالدين المذكور فدفق له بعضه ثم امتنع الا من الدفع مدعي انه دفع لورثتهم
 قدرا من الدراهم رشوة ليدفعها لآخر على قضاء مصلحة ولم يفعل ويريد أن
 يخصه بها من أصل ما عليه فانه كره وصى الورثة والزوجة دعواه ولم يتبعها بطريق شرعى
 فهل لا يجب لذلك ويلزمه دفع ما عليه من الدين الثابت عليه لليت ولا هبة يدها
 المذكور والحوال هذه (اجاب) ليس للدين الامتناع عن دفع ما بذمته من الدين له به
 المحال ما ذكره من وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع دارا في قرية من قرى
 الفلاحين ووضع يده عليها المشتري مدة تزيد على أربع عشرة سنة ثم تواطأ البائع مع أخ
 له على أن له فيها حصة يريد بذلك نزعها من المشتري والحوال انه حاضر وقت البيع وم شاهد

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

١٥

له واتصرف المشتري المذكور فهل لا تسمع دعواه والمحال هذه (أجاب) نعم اذا كان الاخ
المذكور حاضرا وقت البيع عالميا وهو ساكت لا يسمع دعواه ويمنع من معارضة المشتري
والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض يزعمونها
مدة تزيد على خمس عشرة سنة بقاء آخرون وادعوا عليهم انهم غاصبون لتلك الأرض
فهل لا تقبل دعواهم الغصب لمشاهدتهم التصرف تلك المدة ولم ينأوا زعوا واضعي اليد
ولا مانع لهم (أجاب) حيث كان المدعي حاضرا وسكت عن الدعوى تلك المدة بالامانع
شرعى لا تسمع دعواه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة أرض
مر روعة نخيلا من مدة عشر بن سنة فحار آخر وادعى عليه ان هذه الأرض ملكه وسلمها له
يزرعها نخيلا مشاطرة بينهما فافكر المدعي عليه ذلك وأجاب بان الأرض المذكورة كانت
مواتا وأحيائها والده وأصلحها ومات عنها وورثها عن والده فهل اذا أقام كل بينة على
ما ادعاه لا تسمع دعوى الخارج لا سيما وهو موجود بالناحية ولم ينازعه تلك المدة مع
عدم المانع (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف
وجود دعوى شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة بالغين عاقلين وكلوا رجلا يدعى على
آخر أن مورثهم قدرام معلوما من الدراهم بمو جب قائمة حساب متضمنة لذلك القدر المعلوم
من مدة عشر بن سنة وهي خالية الثبوت لا امضاء فيها ولا ختم ولا بينة شرعية تشهد بذلك
واتكبر المدعي عليه ذلك القدر المعلوم فهل والمحال هذه لا تعتبر دعوى المدعي بدون بينة
شرعية تشهد بذلك (أجاب) لا يقضى بصك بدون اثبات مضمونه بالوجه الشرعى والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين من خراج الأرض فطالب منه فلم يجد عنده الا نخيلا
فيما به بن يزيد على قيمة مثله في وقته وأدى منه دينه من غير اكرام ولا اجبار بحضور
بينته تشهد بذلك ثم بعد أن مضت مدة من الزمان تزيد على خمس عشرة سنة ظهر له ولد
بعد أن مات البائع وادعى أن النخل أخذ من أبيه ظلما وعدوانا فهل لا يسمع قوله والمحال
هذه (أجاب) اذا ثبت بيع المورث النخل بيعا صحيحا لازما لا يكون لو ارثه بعد وفاته
معارضة المشتري بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة دار
خربة بماله لنفسه وبنائها بماله أيضا ووضع يده عليها مدة ثم بعد ذلك ادعى عليه بانه له
نصيبا في الدار المذكورة متعللا عليه بان له حق التبرية فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك
(أجاب) حيث لم يثبت العلم المذكور ملكه لغيره من الدار المذكورة بالوجه الشرعى
لا يكون له معارضة ابن أخيه فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ولده ثم مات
الزوج ومات والده بعده ومضت مدة طويلة تزيد عن ست عشرة سنة ثم ادعت الزوجة بعد
تلك المدة بجميع صداقها وطالبت الورثة بذلك فهل لا تجاب لذلك ولا تسمع لها دعوى
(أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الدخول بجميع مهرها المقدم بخلاف الدعوى ببعضه كما
في الفصولين أفاده في تنقيح الفتاوى الحمادية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب له

٢٣ ١٢٦٦

٢٣ ١٢٦٦

٢٣ ١٢٦٦

٢٣ ١٢٦٦

٢٥ ١٢٦٦

٢٥ ١٢٦٦

جده قطعة أرض قيم الخيل ثم بعد موت الجد وقضيه ورثته قطعة غير هاشم مات ذلك الرجل عن قصر فبعد بلوغهم ظهر لهم أن ما بأيديهم ثلث القطعة المعوضة وأن باقيها بيد عمهم وابنهما فادعوا ذلك فاجاب ابنه ابان أبي اشترى ما بيدي من ذلك من أخيك الوارث لا يبيكم معكم ومن شيخ البلد وأجاب العمة بان الجد كان وهب لي مثل ما وهب لا يبيكم مع اعترافها بان ما بيدها من القطعة المعوضة مما وهب لا يبيهم وموتت العمة وابناها على هؤلاء المدعين بوضع اليد على ما بأيديهم ما خساوا ثلاثين سنة فهل يلزم المدعي عليهم ما يتسلم ما بأيديهم للمدعين حيث كان الأمر كذلك إذا لم يثبتوا الانتقال عن مورث المدعين واعترف العمة بان ذلك من القطعة المعوضة لا يبيهم ولا ينفع المدعي عليهم ما اتعل بطول المدة (أجاب) إذا اعترف المدعي عليه بان الحق للمدعي أمر برفع يده عن المدعي حيث لم يثبت انتقال الملك فيه اليه ولا يسقط الحق بتقادم الزمان والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين اشتريا دارا من رجل آخر بثمن معلوم ومصرة مجهولة بموجب حجة شرعية مؤرخة في ثاني عشر شوال الذي هو من شهر سنة ١٢٥٩ على يد بيعة من المسلمين و بقيت تلك الدار المذكورة تحت يد المشتريين للآن نحو ثمان سنين ثم ان البائع المذكور توفي من نحو سنة وله ورثة فادعى الورثة المذكورة أن تلك الدار صار بيعها من والدهم بمبلغ مائة قرش وهي دون القيمة وتارة يقولون لم يصدر بيعها مع كون البائع المذكور حال حياته من نحو سبع سنين لم تحصل منه منازعة في تلك الدار المذكورة فهل البيع صحيح وتكون الدار المذكورة ملك المشتريين المذكورين (أجاب) ليس لوارث البائع معارضة المشتريين المذكورين حيث ثبت البيع صحيا لا زمان المورث حال صحته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة اشتروا قصب سكر مرزوعا في أرض من حاكم بلدهم وتصرفوا فيه وباعوه وبعد ذلك ادعوا على آخر بأنه كان شريكا معهم وأنه باع وتصرف معهم وأنه يلزمه في مبلغ الخمسة مائة واربعون قرشا ويريدون تغريمه المبلغ المذكور بمجردهم دعواهم هذه فانه كره دعواهم ولم يكن معهم بيعة بذلك فهل لا تسمح دعواهم عليهم بالشركة المذكورة بدون ثبوتها بالوجه الشرعي ولا يلزمه فخر ذلك والحال هذه (أجاب) القول لمنكر الشركة بيمينه حيث لا بينة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اخ شقيق واخ لاب فأت الاخ الشقيق وترك اولادا فاقام القاضي العم الشقيق قيماء على اولاد اخيه فوكل العم الشقيق الاخ الذي للاب على متاعه وعلى متاع اولاد اخيه وقضاء مصالحهم ثم غاب العم الموكل مدة وحضر فطلب ان ينزع المال الذي سلمه للوكيل ليتصرف فيه بالوكالة على هذا الوجه فادعى الوكيل الذي هو الاخ للاب انه شرك اخيه وشريك اولاد اخيه الذي كوروا لاناث فهل لا يقضى له بالشركة بمجرد دعواه حيث ثبت تسليم المال اليه من قبل الوصي المذكور ليتصرف فيه بالوكالة المذكورة (أجاب) لا يقضى للاخ الوكيل المذكور بدعواه الا شرا فيهما وكله أخوه

١٢٦٦

٢٧

وجب
١

١٢٦٦

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٥

محفظه وتصله اليه بدون اثبات دعواه الشركة فيه بالوجه الشرعى والحال هذه والله
تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك جانباً من النيلة المدة للصبيح وورعاً نابتاً متفعا به مقرر
باع ذلك الجماعة بثمن معلوم بمحض بينة شرعية واشترى منهم جانباً من الخشب بثمن
معلوم وكتب فى شأن ذلك حجج شرعية من القاضى ثم أراد الجماعة المذكورون فسخ
البيع فيما اشتروه منه المين بأن يبيعهم وشراهم وكتابة الحجج فى شأن ذلك وقع كله
بالاكره والمجبر فهل اذا لم يثبت الا كراه الشرعى بالضرب الشديد أو الجبس الشديد
لا يجابون لنقض ما صدر منهم من البيع والشراء حيث صدر منهم بالطوع والاختيار
مستحجماً بالشرائط الشرعية ولا عبرة بدعواههم الا كراه بدونه تحقيقه بالوجه الشرعى
(اجاب) اذا صدر البيع صحيحاً لازماً لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بمجرد دعواه
الا كراه قبل تحقيقه بالطريق الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دار سكنى
محتوية على نخيل وأرضاً تصلح للحراث والزرع فيها عن أبيه فادعى عليه رجل من أقاربه
الشركة بالميراث عن والده والحال ان والده المدعى من نحو خمس سنين لم يسبق له سكنى
فى الدار ولا زرع فى الارض ولم يدع بذلك وهو مقيم بالبلد ولا مانع له من القيام والدهوى
ثم بعده هذه المدة ادعى الابن بعده موت أبيه بنحو عشر سنين سنة انه يستحق فى هذه الارض
والدار عن أبيه فهل لا يسمع دعوى الابن مع طول المدة المذكورة والحال انه حاضراً كان
فى البلد من غير مانع أيضاً (اجاب) نعم لا يسمع دعوى الابن المذكور اذا كان الامر ما هو
مستطوره والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى داراً بثمن معلوم قبضه البائع بحضرة
بينة تشهد بذلك وتصرف فيها المشتري بالبنا وغيره ثم بعد مدة تزيد عن عشر سنين سنة
طالب وارث البائع الرجوع على وارث المشتري فهل اذا كان البيع صحيحاً وشهدت البينة
بالشراء لا رجوع لوارث البائع على وارث المشتري (اجاب) اذا أثبت وارث المشتري
انتقال الملك الى مورثه بالشراء من مورث المدعى بالوجه الشرعى وايلاً لولا ذلك اليه بالارث
لا يكون لوارث البائع الرجوع على وارث المشتري بالمبيع بدون وجه شرعى والله تعالى
أعلم (سئل) فى رجل مات عن بنات ثلاث قصر وعن زوجة غير أم البنات وعن عمه
العاصب وترك داراً ثم ماتت احدى البنات عن أختها وأمهسا وهم أبيها المذكور ثم
ماتت الثانية عن أختها وأمهسا وهم أبيها المذكور ثم ماتت أمها عنها فقط ثم مات عم الاب
عن بنته فقط فهل اذا أرادت بنت الميت الاول بعد موت أختها وأمهسا وموت أمها ان
تأخذ ما يخصها فى الدار المذكورة عن أبيها وأختها وأمهسا وامتنعت بنت عم الاب من
ذلك وادعت ان أباهادفع ديناً كان على أبيها ابن أخيه وأخذ المحصة فى نظير ما دفعه عنه
من الدين وأظهرت وثيقة بذلك ولم تثبت دعواه بالطريق شرعى لا تعتبر دعواها المذكورة
ولا يكون العم مستحقاً وما لك المحصة بنت ابن أخيه فى الدار بمجرد دعوى بنته دفع ما على
أبيها من الدين وأخذ المحصة فى نظير ذلك وتوهموا بقتله بتسليم المحصة فى الدار لبنت المذكور

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

١٢

حيث الحال ما ذكر (أجاب) نعم لبنت المتوفى أولاً أخذ ما يخصها عن مورثيها في
الدار المذكورة وليس لو ارثت عم أبيها ما عارضتها في ذلك بدون وجه شرعى ولها الرجوع
بما أداه مورثها عن دين مورثه غير متبرع به حيث تحقق ذلك شرعاً والأفلا والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له حجارة ضاعت منه ثم وجدها عند رجل وترافع معه لدى قاضى
الجيرة وادعى من ضاعت منه أنها حجارته ونجبت عنده وادعى خصمه أنها حجارته بذات
حجارته ونجبت عنده وأرخ كل تاريخاً مخالفاً لتاريخ الآخر وكل منهما يقيم بيته على ذلك
وأهل الجيرة شهدوا بانها بذات سنين فهل يكون الحق فيها لمن وافق سنه آثاراً يتجه بقول
أهل الجيرة (أجاب) إذا ادعى كل منهما ما انتاج وأرخا ووافق سن الدابة تاريخ أحدهما
قضى له بها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك النصف في جاموسة تحت يدها وشيهاها
وجاموسة أخرى مات زوجها فادعى ورثته أن ذلك ملك لزوجها وادعت الزوجة أن ذلك
ملك لها فهل يكون القول لها بيمينها حيث كانت اليد لها (أجاب) نعم يكون القول
للزوجة بيمينها فيما ذكر حيث لا بينة لباقي الورثة على مدعاهم والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة ادعت عند قاضى الناحية على زوجها الغائب أنها طلقت منه ومضت عدتها
وعندها بينة تشهد على طبق دهرها فهل للقاضى أن يسمع الدعوى على الغائب
ويقضى بيمينه المرأة عليه بالطلاق حال غيبته (أجاب) لا يحكم على الغائب بطلاق ولا
بغيره بدون خصم شرعى يقوم مقامه فيما يدعى عليه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
استعارت حلياً من أمها لتزين به فآخذته من عارية ثم بعد ذلك ماتت المرأة المذكورة
عن أمها وعن زوجها وعن ابنها فادعت الأم أن تأخذ الحلى الذى أعارته لبنتها فأنكر
الزوج ذلك وترافع معهما عند قاضى الناحية وشهدت البينة بان الميثة أخذت الحلى عارية
لاتمليكها مع معاينة الحلى وبيانها والاشارة اليه ثم بعد ذلك عزل القاضى وولى غيره وشهدت
البينة عنده أيضاً كذلك فهل إذا ثبت ذلك بالوجه الشرعى لا يكون الحلى ميراثاً عن
المتوفاة ويكون للام أخذه (أجاب) إذا ثبت أن الحلى المذكور ملك الأم بالوجه الشرعى
لا يكون تركته عن بنتها المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع أخته يملكان
حائوتاهن أبيهما من مدة خمس وستين سنة وهما يتصرفان فيه تصرف الملاك في
أعمالهم من غير منازع ثم باع الاخ نصيبه لزوج أخته ووضع يده عليه خمس عشرة سنة
وهو وزوجته يتصرفان كذلك أيضاً من غير منازع والآن يدعى عليهما وجل بان له حصه
في الحائوت عن أمه آل اليها من أبيهما معتمداً على وثيقة بيده مطووعة الثبوت فأنكر
واضح اليد دهره فهل إذا لم يثبت دعواه بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بالوثيقة
المذكورة (أجاب) لا يقضى بصك لم يثبت مضمونه بالوجه الشرعى على فرض كون
الدعوى مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب بعض مواشيه لأحدى زوجتيه
هبة شرعية بحضرة بينة وقبضته ثم باعها البعض الآخر على دفعتين بثمن معلوم بحضرة

بينة واعترف بوصول الثمن وكتب بذلك وثيقة نائب الشرع وكل ذلك في حال صحة الزوج المذکور ثم بعد مضي نحو سبعة أشهر توفي الزوج المذکور فهل اذا ادعت الزوجة الثانية ان الهبة والبيع كانا في مرض الموت لا تجاب لذلك اذا قامت المدعى عليها بينة تشهد بان ذلك في الصحة (أجاب) تقدم بينة من يدعى ان الهبة في الصحة والقول قول من يدعى ان الهبة في المرض بيمينه حيث لا بينة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى آلة طاحونة وخيولها بمحض بينة شرعية واستولى عليها او وكل شخصاً في قبض اجرتها ثم لمسامات المشتري ادعى الوكيل شراءها منه قبل موته ولا بينة له فهل لا يقضى له بمجرد دعواه (أجاب) اذا لم يثبت الوكيل المدعى كوردها او الشراء بالوجه الشرعي لا يقضى له بما ادعاه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت شاة لامرأة أخرى بشمن معلوم سنة احدى وستين وهناك بينة تشهد بذلك فارادت الرجوع فيما ذكروا فهل اذا ثبت البيع بالبينة الشرعية لا يكون لها الرجوع في البيع المذکور وان لم تقم بينة على قبض الثمن (أجاب) اذا صدر البيع صحيحاً لازماً لا يكون للبائع فسخه بدون وجه شرعي ويمنع من معارضة المشتري حيث ثبت البيع على هذا الوجه وان لم يثبت قبض الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً بالارث من أبيه فادعى عليه رجل بان لبيه فيه حقة ويريد رفع يده عنه فانكر دعواه وادعى أن أبا المدعى شاهد بالمدعى عليه وهو يتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكهم أكثر من خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينزع وكذلك المدعى شاهد بالمدعى عليه بعد موت أبيه أكثر من خمس عشرة سنة وهو يتصرف بالتصرف المذکور ولم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنعهما عن الدعوى فهل لا تسمع دعواه ولا بينته والحال هذه (أجاب) سلوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة مع التمكن منها فيما مانع من سماع دعوى وارثه بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً بالشراء واضع يده عليه أكثر من خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكهم من غير معارض ولا منازع فادعى عليه الآخر رجل بان له فيه حقة والحال انه حاضرموجود ومشهد تصرف المدعى عليه المدة المذكورة ولم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنعهم من ذلك فهل لا تسمع دعواه حيث أنكرها المدعى عليه والحال هذه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أمة غاب عن بلده ولم يعلم خبره فاحبذتها امرأة تدعى ان لها على الغائب ديوناً وله زوجات وأولاد قصر فهل يجب رد الجارية لزوجات الغائب وأولاده القصر ولا تسمع دعوى تلك المرأة على الغائب ولا على زوجاته وأولاده القصر (أجاب) ليس للمرأة المذكورة اخذ أمة الغائب بمجرد دعواها ان لها عليه ديوناً لا يقضى على غائب بدون خصم شرعي يقوم مقامه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون داراً بالميراث الشرعي عن والدهم باع بعضهم نصيبه لآخرهم

٢ ١٢٦٦

٣ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

٧ ١٢٦٦

وواحد اخذ نصيبه واستقل به كل ذلك من مدة تسع عشرة سنة وزيادة وتصرف المشتري
 فيما اشتراه بالهدم والبناء واشترى دارا أخرى وضعها لما اشتراه وبناهما دارا واحدة
 والآن ينكر أحد البائعين بيع حصته والمحال ان بيد المشتري حجة شرعية ببيعه وبيع
 اخوته ثابتة المضمون بالبيعة الشرعية فترافع الى القاضى فاقام المشتري بيعة بالشرا منه
 وزكى بعد أداء الشهادة فهل يقضى للمشتري بما اشتراه من أخيه ويمنع من معارضته بعد
 ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) اذا ثبت المدعى دعواه بالبيعة العادلة قضى له بعد عاه
 حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى مكانا ووضع يده عليه مدة نحو
 احدى وعشرين سنة وله جار مشاهد شراثة المكان من ملاكه ولتصرف المشتري فيه
 بالهدم والبناء وغير ذلك المدة المذكورة قال لا نأدى الجار المذكور ان المكان المذكور
 ملكه فهل اذا انكر المدعى عليه دعواه واخبر أنه كان حاضرا موجودا مشاهدا لشرائه
 من الملاك والتسليم وتصرفه المدة المذكورة ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى يمنعه
 من الدعوى لا تسمع دعواه والمحال هذه (اجاب) اذا سكنت الجار المذكور وقت
 البيع والتسليم وتصرف المشتري فى العقار بالهدم والبناء لا تسمع دعواه بعد ذلك
 على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجة فقط ثم ادعى جماعة
 انهم اولادهم المتوفى وان الجماعة لهم الجدة الرابع فطلب منهم القاضى بيعة تثبت
 دعواهم فاحضروا خمسة اشخاص وشهد كل منهم بمفرده انهم يسمعون ان المتوفى ابن
 عم المدعى ولم يذكروا الجدة لجماع لهم وطلب منهم القاضى بيعة غيرهم فعرّفوا ان لا
 بيعة عندهم وعجزوا عزا كليا وموجودا بن أخت المتوفى شقيقة فهمل والمحال هذه
 يعطى مابقى بعد فرض الزوجة لابن الأخت الشقيقة لعدم ثبوت نسب العصبية ولا يكون
 الشهود اسنادا وشهادتهم الى السماع ولعدم معرفتهم للجدة لجماع (اجاب) يشترط فى
 دعوى بنوة العم ودعوى العمومة بيان النسب الى ان يلتقى فى الجدة الاعلى وتعريف
 الاب الملتقى اليه فحيث لم يثبت مدعى العصبية دعواه يكون مابقى بعد فرض الزوجة
 لابن الأخت حيث كان نسبه محققا ولم يوجد وارث آخر يقدم عليه أو يشاركه والله تعالى
 أعلم (سئل) فى رجل له أرض زراعة رهنها عند آخر وأخذ منه قدرا من الدراهم قرضا
 ليكون غاروقة ما دامت الأرض تحت يده فهل اذا مات رب الأرض عن ورثة وطلبوا رفع
 يد المرتن عنها وانكروا دراهم القرض الغاروقة وكان عنده بيعة تشهد بها وكانت
 مدة الدين المذكور اقل من خمس عشرة سنة تسمع دعوى المرتن بالدين ويقضى له
 باخذ مثله من التركة بعد ثبوته بالبيعة المكتوبة أو سماعها وثيقة الرهن (اجاب)
 اذا ثبت الدائن دينه بالوجه الشرعى قضى له به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من
 قاضى قلوب عن قضية محصلها رجلان ادعى على رجل واضح يده على عقار غيره بان
 أحدهما يستحق فيه نصيبا بطريق الميراث عن والده والاخر يستحق كذلك بطريق

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

٩

بينته واعترف بوصول الثمن وكتب بذلك وثيقة نائب الشرع وكل ذلك في حال صحة الزوج المذکور ثم بعد مضي نحو سبعة أشهر توفي الزوج المذکور فهل اذا ادعت الزوجة الثانية ان الهبة والبيع كانا في مرض الموت لا تجاب لذلك اذا قامت المدعى عليها بينة تشهد بان ذلك في الصحة (أجاب) تقدم بينة من يدعى ان الهبة في الصحة والقول قول من يدعى ان الهبة في المرض بيمينه حيث لا بينة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى آلة طاحونة وخيولها بمحض بينة شرعية واستولى عليها واول كل شخص في قبض اجرتها ثم اسامات المشتري ادعى الوكيل شراءها منه قبل موته ولا بينة له فهل لا يقضى له بمجرد دعواه (أجاب) اذا لم يثبت الوكيل المدعى كور ودعواه الشراء بالوجه الشرعي لا يقضى له بمادعاء والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت شاة لامرأة أخرى بشمن معلوم سنة احدى وستين وهناك بينة تشهد بذلك فارادت الرجوع فيما ذكروا هل اذا ثبت البيع بالبينة الشرعية لا يكون لها الرجوع في البيع المذکور وان لم تقم بينة على قبض الثمن (أجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما لا يكون للبائع فسخه بدون وجه شرعي ويمنع من معارضة المشتري حيث ثبت البيع على هذا الوجه وان لم يثبت قبض الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بالارث من أبيه فادعى عليه رجل بان لبيه فيه حقا ويريد رفع يده عنه فأنكر دعواه وادعى أن أبا المدعى شاهد بأب المدعى عليه وهو يتصرف فيه تصرف الملاك في أملا كههم أكثر من خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينازع وكذلك المدعى شاهد المدعى عليه بعد موت أبيه أكثر من خمس عشرة سنة وهو يتصرف التصرف المذکور ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعها عن الدعوى فهل لا تسمع دعواه ولا بينته والحال هذه (أجاب) سكت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة مع التمكن منها فيها مانع من سماع دعوى وارثه بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بالاشراء واضع يده عليه أكثر من خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه تصرف الملاك في أملا كههم من غير معارض ولا منازع فادعى عليه الا أن رجل بان له فيه حقا والحال انه حاضر موجود وشاهد تصرف المدعى عليه المدة المذكورة ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعها من ذلك فهل لا تسمع دعواه حيث أنكرها المدعى عليه والحال هذه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أمة غاب عنه بلده ولم يعلم خبره فآخذتها امرأة تدعى ان لها على الغائب ديونا وله زوجات وأولاد قصر فهل يجب رد الجارية وزوجات الغائب وأولاده القصر ولا تسمع دعوى تلك المرأة على الغائب ولا على زوجاته وأولاده القصر (أجاب) ليس للمرأة المذكورة أخذ أمة الغائب بمجردها وان اها عليه ديونا ولا يقضى على غائب بدون خصم شرعي يقوم مقامه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث الشرعي من والدهم باع بعضهم نصيبه لآخرهم

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٣

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

٧

وواحد اخذ نصيبه واستقل به كل ذلك من مدة تسع عشرة سنة وزيادة وتصرف المشتري
 فيما اشترى بالهدم والبناء واشترى دارا أخرى وضعها لما اشتراه وبناهما دارا واحدة
 والآن ينكر أحد البائعين حصته والمحال ان يمد المشتري حجة شرعية بيده ويبيع
 اخوته ثابتة المضمون بالبينة الشرعية فترافع الى القاضي فاقام المشتري بينة بالشراء منه
 وزكيت بعد أداء الشهادة فهل يقضى للمشتري بما اشتراه من أخيه ويمنع من معارضته بعد
 ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) اذا ثبت المدعى دعواه بالبينة العادلة قضى له بعد عاه
 حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى مكانا ووضع يده عليه مدة نحو
 احدى وعشرين سنة وله جاره شاهد بشراثة المكان من ملاكه ولتصرف المشتري فيه
 بالهدم والبناء وغير ذلك المدة المذكورة فالآن ادعى الجار المذکور أن المكان المذکور
 ملكه فهل اذا أنكر المدعى عليه دعواه وأخبر أنه كان حاضرا وجودا ما شاهد الشراء
 من المالك والتسليم وتصرفه المدة المذكورة ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى يمنعه
 من الدعوى لا تسمع دعواه والمحال هذه (أجاب) اذا سكنت الجار المذکور وقت
 البيع والتسليم وتصرف المشتري فى العقار بالهدم والبناء لا تسمع دعواه بعد ذلك
 هل ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجة فقط ثم ادعى جماعة
 انهم أولاد دعم المتوفى وان الجماع لهم المجد الرابع فطلب منهم القاضى بينة تثبت
 دعواهم فاحضروا خمسة أشخاص وشهد كل منهم بمفرده انهم يسمعون ان المتوفى ابن
 عم المدعى ولم يذكروا الجداجماع لهم وطلب منهم القاضى بينة غيرهم فترفوا ان لا
 بينة عندهم وعجزوا عزا كليا وموجودا بن أخت المتوفى شقيقة فهمل والمحال هذه
 يعطى مابقى بعد فرض الزوجة لابن الأخت الشقيقة لعدم ثبوت نسب العصبية ولا يكون
 الشهود اسندا وشهادتهم الى السماع وادعهم معرفتهم للجداجماع (أجاب) يشترط فى
 دعوى بنوة العم ودعوى العمة وممة بيان النسب الى ان يلتقى فى الجداجماع على وتعريف
 الاب الملتقى اليه فحيث لم يثبت مدعى العصبية دعواه يكون مابقى بعد فرض الزوجة
 لابن الأخت حيث كان نسبه محققا ولم يوجد وارث آخر يقدم عليه أو يشاركه والله تعالى
 أعلم (سئل) فى رجل له أرض زراعة رهن عند آخر وأخذ منه قدرا من الدراهم قرضا
 ليكون غاروقة مادامت الأرض تحت يده فهل اذا مات رب الأرض عن ورثة وطلبوا رفع
 يد المرتها عنها وانكروا دراهم القرض الغاروقة وكان عنده بينة تشهد بها وكانت
 مدة الدين المذکور افضل من خمس عشرة سنة تسمع دعوى المرتها بالدين ويقضى له
 باخذ مثله من التركة بعد ثبوته بالبينة المكتوبة أو شأها فى وثيقة الرهن (أجاب)
 اذا أثبت الدائن دينه بالوجه الشرعى قضى له به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من
 قاضى قليوب عن فضية محصاه رجلان ادعى على رجل واضح يده على عقار وفبره بان
 أحدهما يستحق فيه نصيبا بطريق الميراث عن والده والاخر يستحق كذلك بطريق

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٢

الميراث عن أبيه من جسده فانكر المدعى عليه ذلك الاستحقاق وادعى ان المدعين
المذكورين ساكتان عن الدعوى أكثر من خمس عشرة سنة وان والده كان يتصرف في
ذلك مدة طويلة ولم ينازعه أيضا أبو أحد المدعين حال حياته وهو أخوه فصدق المدعيان
على هدم المنازعة فقط ومازالا يدعيان بما ادعياه فهل لا تسع دعواهما والحال هذه
(أجاب) سلوت الوارث عن الدعوى خمس عشرة سنة غير مانع من سماعها على ما أفاده
العلامة الرملى ما لم يثبت بطريق شرعى ان المورث الاصل سكت عن الدعوى خمس عشرة
سنة فاكثر مع التمسك منها وانكارا لمخبرها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا
بأرض لا تحترق باختياره بثمن معلوم فبعده مكثه بيد المشتري مدة نحو خمس وعشرين سنة وهو
يتصرف فيه مع مشاهدة البائعين له وعدم المانع بأرضه لا تحترق فبعده مكثه بيد مدعى عشر سنين
أيضا مات البائع الاول فادعى ورثته ان البيع الاول بالا كراه لاجل ابطاله فهل لا
يجابون لذلك بعدمضى هذه المدة حيث لا مانع لهم ولا لمورثهم من الدهوى به (أجاب)
سكوت المورث عن دعوى الا كراه خمس عشرة سنة بلامانع شرعى مانع لسماع دعوى
وارثه بذلك بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة آل لهم بيت بالميراث الشرعى من
مورثهم بناحية المنصورة والبعض منهم كان فاقبا فضر بعض الغائبين وطلب أخذ
نصيبه منه فادعى ناس كانوا اخذوا لخدمة البعض الورثة ان سيدهم وقف جميع البيت عليهم
خاصة فهل اذا لم يثبت ناقل شرعى انصيبهم في البيت المذكور الى سيدهم ولم يثبت
اجازته للوقف المذكور على فرض صحة دعوى الخدمة المذكورين لا يكون الوقف نافذا
في حصة الغائبين عن لم يحجزه وعلى من سكن فيه واستوفى منساقه أجرة المثل مدة وضع يده
عليه (أجاب) لا ينفذ وقف أحد الدال شركا في نصيب باقيهم بدون اذنهم واجازتهم ومنافع
النصب لا تضمن الا في الوقف وعقارا لا يتيم والمعد بالاستغلال ما لم يسكن المعد للاستغلال
بتأويل مالك كسكني أحد الدال شركا أو عقد كسكني الميراث والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة تملك عقارا وجب حجة بيدها وهي مستولية عليه منذ ست وأربعين سنة من غير
معارض لها فارادت الآن بيعه فادعى رجل ان هذا العقار موقوف مريد انزعه منها ولا
يملكه بما ادعاه فهل لا تعتبر دعواه لعدم وجود البينة له بذلك لاسيما ومعهما الحجة المذكورة
(أجاب) لا يقضى بوقف العقار المذكور بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل وادعاه على بيت تلقى به من الميراث الشرعى وبعضه بالشرا من مورثيه ووضع
يده عليه هو ومورثوه مدة تزيد على نحو مائة وعشرين سنة وهو بالحال التي هو عليها الآن
من قديم الزمان والآن اشترى رجل يهودى مكانا خلف مكانه من نحو سنة وطلب
اليهودى من صاحب البيت المذكور ان يبيع له قطعة من مكانه ليعمل بها اليهودى
مكانه فامتنع صاحب البيت من البيع له بالثمن الذى سماه فبعده ذلك أراد اليهودى
ان يدعى على صاحب البيت بان أصلها من مكانه المشتري ويكفيه هدمها أو بيعها له

فهل اذا كان هذا المكان المورد وثله عن أصوله بالحال التي هو عليها الآن من قديم الزمان وشاهد ذلك المشتري وعيائه قبل الشراء واشتراه على هذه الحال لا تسمع دعواه عليه بمساواة لاسيما بعد المساومة وطلب الشراء منه ويبقى القديم على قدمه (أجاب) لا تسمع دعوى اليهودى على مالك المكان المذكور حيث كان الامر كما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين شرعى من مدة خمس عشرة سنة ولم يأخذه عنه في تلك المدة لكونه غائبا عنه في بلدة أخرى بينهما مسافة بعيدة فهل والحال هذه تسمع دعواه وله أخذ ذلك الدين من تركته من هو عليه اذا كان ميتا بعد ثبوته بالوجه الشرعى (أجاب) اذا كان المدينى غائبا في بلدة بعيدة عن بلدة المدين تلك المدة ولم يتمكن من الدعوى فيها يكون له طلب دينه من تركته مدينه بعد ثبوته بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى ان لاييه على آخر دين من خمس عشرة سنة ومضت هذه المدة والاثب لم يطلب والا أن يطلب الابن غريمه بما يدعيه فهل اذا ترك الاثب دعواه في هذه المدة من غير مانع يمنعه من الطلب لا تسمع دعوى الابن (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الابن بما ذكر حيث كان الامر ما هو من بور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصاة في دار تسعة عشر قيراطا ومضى على ذلك نحو عشرين سنين والشريك معترف بتلك الحصاة المبينة وان له خمسة قراريط في الدار ووقعت القسمة مع اقراره بحضور شهوده والآن اظهر وثيقته من نحو اربعين سنة بان للبايع نصف الدار فهل يؤخذ باقراره ولا يبره بالوثيقة التي مات شهودها ولا يقضى بها خصوصا والمدينى قريب البائع ويعلم ببيع التسعة عشر قيراطا وتسليمها للمشتري ولا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الشريك المميز بوز حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين سالكين بجوار بعضهما كل منهما في محل شرعى بمناقعه ومرافقه فقد احدهما متاعا من بيته فادعى على الآخر بأنه اخذه فانكر الاخر دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الثبوت ويكون اليمين على من أنكر (أجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا يقضى له بمساواة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة يملكون دورا ومواشى وغير ذلك بينهم بالسوية وهم في معيشة واحدة مات أحدهم عن ابنة مسنة وبنات ثلاث وزوجة أوادوا أخذوا استحقاقهم من مورتهم فغنمهم العمان من أخذوا استحقاقهم ويقولان لاشئ لوالدكم فهل والحال هذه اذا ثبت ان ما كان موجودا مما ذكر للجميع وان ذلك مشترك بينهم بالسوية يكون للأولاد المذكورين ذكورا وإناثا والزوجة طلب استحقاقهم فيما ثبت بالبينة الشرعية المعدلة من اليمين (أجاب) اذا ثبت ورنه الاخ المتوفى شركة مورتهم فيما يبايد اخويه بالوجه الشرعى يقضى لهم باخذ ما يخصهم من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها على أخت زوجها قدر معلوم من

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٧

١٢٦٦

٢٧

رمضان

١٠٦٦

٩

١٥ ١٢٦٦

الدراهم البعوض ثوروا البعض الآخر قرض فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر على دفع ذلك لا تحت زوجها قهرها (أجاب) اذا ثبت الدين بالبينة الشرعية يجبر المدين على ادائه له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ناقه فتحت عنده من ناقته سنة اثنتين وخمسين والآن يدعي رجل بان الناقه المذكورة ناقته بذت ناقته وانها ضاعت منه منذ ست سنين وكل منهما يقيم بينة على دعواه التنازع فهل يكون الحق فيها لمن تشهد له أهل الخبرة ويحكم السن حينئذ حيث كان واضح اليد يدعي بان سنهنا خمس

٢١ ١٢٦٦

عشرة سنة والخارج يدعي بان سنهنا عشر سنين وكل منهما يقيم بينة على ذلك (أجاب) يحكم لمن وافق سنهنا تاريخه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وعليه دين لابن أخيه وترك ما يورث عنه شرعا فثبت ابن الأخ الدين لدى القاضي وأخذ من التركة ثم بعد مدة تزيد على عشر بن سنة ادعى ابن المدين الميت على رب الدين ان الدين الذي أخذه من التركة لم يكن على أبيه ويريد أخذه منه فهل اذا ثبت رب الدين الدين بالبينة الشرعية على الميت قبل موته لا يبرء بدعوى ابن الميت المذكورة ويمنع من معارضة ابن العم

٢١ ١٢٦٦

(أجاب) اذا تحقق أن ابن الأخ اثبت دينه على عمه بوجه شرعي وحكم له به واستوفاه من التركة لا يكون لابن المدين استرداد منه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين مشتركين في بقرة باع غير واضح اليد عليهما نصيبه من الزوجة بحضرة بينة تشهد بذلك ثم باع البائع أولا نصيبه ثانيا من واضح اليد بغير إذن ولا توكيل من زوجته فهل اذا اثبت المرأة الشراء من زوجها بتاريخ سابق على البيع الثاني بالوجه الشرعي يقضى لها بذلك النصيب ويمنع المشتري الثاني من معارضتها (أجاب) نعم يقضى لها بالنصيب

٢٣ ٥٢٦٦

المذكور حيث ثبت شراؤها له سابقا على شراء المشتري الثاني والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب نخيل عن أبيه تعدى عليه ذمي وأخذ منه النخيل بالقهر والغلبة وادعى أن أباه باعه له ويدهو وثيقة معطووعة الثبوت فهل اذا لم يثبت البيع بالبينة الشرعية لا يبرء بدعواه ذلك ويجبر على رد النخيل للمالك المذكور قهره عنه (أجاب) اذا لم يثبت الذمي المذكور انتقال المالك في النخيل اليه بناقل شرعي لا يقضى له به والله تعالى أعلم (سئل) من دعوى مضمونها ادعى جماعة على رجل اشترى ساقية من رجل آخر بان لهم فيها

٦ ١٢٦٦

الثلاثين آلا لهم بطريق الميراث عن اصولهم فادعى المدعى عليه بان اصولهم اقروا بان لا ملك لهم فيها ولا حق وان الحق فيها لبايعها ويريد اقامته بينه على ذلك فهل تقبل بينته (أجاب) في الواقع ادعى ارثا فبرهن المدعى عليه ان مورثه اقران المدعى ليس له أو هو ملك المدعى عليه أو على اقرار الوارث قبل موت مورثه أو بعده انه لم يكن لبايعه أو على اقراره ان أباه مات والد ارثه له كان كله دفعا له فاذا ثبت المدعى عليه دعواه المذكورة بالوجه الشرعي منع المدعون حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مشهورة بالغنى ساكنة مع زوجها في بيت عمه وليسا في عياله ثم بعد مدة مات عم زوجها

٧ ١٢٦٦

من ورثه عليه ديون كثيرة فحضر الدائنون عنده موته وارادوا الختم على سائر امكنة الداراتى من جملتها المسكان الساكنة به المرأة مع زوجها ذاهبين ان زوجها المذكور شريك لعمه المذكور فخسيت المرأة المذكورة على دراهم لها في مكانها الخاص بسكنها فاخرجتها من صندوقها وأرسلتها مع جاريتها لتوصلها الى بيت أمها ففسكها بعض المحاضرين وضيظ منها الدراهم فهل تصدق المرأة المذكورة في دعوى ان الدراهم المذكورة ملك لها حيث كان زوجها مقرابذلك ولا يجاب الدائنون لساراموه من ادخالها في مال الشركة التي زعموها على تقدير ثبوتها بالا موجب شرعى (أجاب) اذا كانت المرأة المذكورة واضعة يدها على الدراهم المذكورة وكان الزوج مقرأها بالملك كانت الدراهم ملكا لها والقول لها في ذلك يمينها لم يثبت انها ملك لعم زوجها أو من المال المشترك بينهما وبين ابن أخيه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يعملون فخيلا بالميراث عن مورثهم ومدة تصرفهم فيه تزيد على خمس وعشرين سنة زيادة على تصرف مورثهم من قبلهم فادعى الآن جماعة آخرون بانه ملك لهم عن مورثهم وان مورث واضع اليد في حياته تهذى باحداث يده على الخيل في حال حياة مورث المدهين ورفع يدمورثهم منه بغير حق فهل لا تسمع دعواهم بملك الخيل عن ابيهم ولا تقبل البيعة منهم على دعواهم حيث مضى على المورث أكثر من خمس عشرة سنة مع سكوتهم عن الدهوى به وعدم المعارضة وتمكنه من الدعوى وعدم العذر ويكون سكوتهم عن الدعوى المدة المانعة على الوجه المذكور مانعا من سماع دعوى ورثته بشئ من الخيل ومن قبول يمينهم على ذلك (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم بما ذكر ولا تطالب منهم بيعة على مدعاهم حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا من الدراهم وهنأ على قطعة أرض زراعة ثم مات كل من الراهن والمرتهن عن وارث فاخذ وارث الراهن الطين المذكور فهل اذا تطالب وارث المرتهن أخذ المبلغ والرجوع به في تركة الراهن يجاب لذلك ولو طالت المدة حيث كان وارث الراهن معترفا بأخذ المبلغ من أخيه ولا عبرة بتعاليه بطول المدة مع الاعتراف اذا تحققت ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) لا يسقط الحق بتقدم الزمان فاذا أقروا ثمة المدين بالدين لمورث المدعى أمروا بدفعه من تركة مورثهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جلة فخييل عن أبيه يبلده والحال ان البلد مهددة والآن قد انخلت العهدة فغاز فخييل أبيه ووضع يده عليه كما كان فقام رجل يدعى انه اشتراه من أجنبي ولا بيعة له فهل لا يجاب لذلك ويبنى الخييل له به ولا عبرة بدعوى المدعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه من غير اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على أخيه بمائة ريال معاملة آتاه قبل كماله من دية أخيهما فقتل وآل الأمرفيه الى الدية ويزعم ان أخاه المدعى عليه كان يتجرفيهما والحال انه لم يكن في عائلته ولا في حجره ويريد ان يحاسبه على رجحهما

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢٠

مدة وضع يده عليه - ما اعترف له المدعى عليه باصل المبلغ المذكور وانكر التجارة فيه
 وأخبر انه محفوظ تحت يده بعينه الى الآن ولم يتجر فيه أصلاً ولم يكن للمدعى بينة على
 دعواه هذه فهل يكون القول قول المدعى عليه بعبءه وليس له عنده الا ما أقر له به من المبلغ
 المذكور ولا هبة بدعوى المدعى المجردة عن الاثبات الشرعية (أجاب) نعم يكون القول
 للمدعى عليه بعينه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة لكل منهم معيشة
 واستحقاق في اطميان زراعة خاصة به ولهم ساقية مشتركة بينهم اثنان وهي في استحقاق
 أحدهم من الاطميان دون الآخرين ولكل منهم اشجار مغروسة في استحقاقه من أرض
 الزراعة يسقيهم من الساقية المذكورة واستروا على ذلك مدة تزيد على عشر سنين سنة
 ولم يصدر بينهم نزاع فيما ذكر فمات توفى من الاخوة اثنان عن ورثة ذكور واناث ادعى
 أولاد أحد الاخوين المالكين ان الساقية بجميعها ملك لمورثهم دون غيره متعاليين
 بشهرتها باسمه فهل والمحال هذه ان كانت الساقية في استحقاق محمى من اطميان
 الزراعة وحده ولم يصدر بين الاخوة الثلاثة نزاع في استعمالها وادارتها حال حياتهم
 لا يجابون لذلك ولا يلتفت الى دعواهم حيث كانوا منكرين لها وتكون الساقية
 الاثنا بين العم وأولاد أخويه حيث كان معترفاً بقدر حصته كل من الاخوين مع كون
 الساقية في استحقاقه دونها وماذا يكون المحكم (أجاب) اذا كانت الساقية المذكورة
 مشتركة بين الاخوة الثلاثة وفي أيديهم وتصرفهم لا يكون لأولاد أحدهم أخذ شيء زائد
 عما كان لمورثهم بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفى عنها زوجها
 وعن أولادها منه وترك داراً وبعض مواش ثم تزوجت الام رجلاً آخر في دار أخرى ولم
 تزل يدها متصرفه في دار أولادها بمحض وابل الخ منهم والقاصر ثم مات الزوج الثاني
 وأخذت ميراثها منه وهو الربع في داره ومواشيه ودراهمه فصارت لها مال يخصها وباقي
 الدار للعصبية فطلب العصبية ببيع ما يخصهم في تلك الدار لتلك المرأة فاشتريته منهم
 وأضافته الى نصيبها الموروث وهو شائع مع ربهما ثم باعت ما اشتريته لجسارها وأخذت
 بعض الثمن ثم بعد مدة ستة أشهر طاب التجار فغير ما اشتراه منها فحدث البيع فحضرت
 هي والمشتري عند نائب القاضى وطلب من المشتري بينة فحضرت بينته وشهدت على
 اقرارها بالبيع فيها اشتريته لافيهما ورثته وثبت الملك للمشتري ثم توطأت مع أولادها على
 بطلان بيعها وقال أولادها ان الام هي التي اشترت لنا وان الثمن من مالنا ووافقهم الام
 على ذلك لتصدها بطلان البيع فهل لا يمكن الا ولادولا الام من ذلك لانها تم في
 بطلان البيع وزيادة على ذلك انكرت حجة الشراء لكونها باسمها المتعظم شبهتها في رد
 البيع (أجاب) اذا لم يثبت ان شراء المرأة المذكورة لأولادها لا يكون لهم معارضة
 المشتري منها بدون وجه شرعى ومجرد دعه واهان الشراء كان لهم بعد صدور البيع منها
 غير مع تبرؤ الله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن وبنتين وترك ما يورث عنها

١٢٦٦

٣٠

١٢٢٦

٢٠

١٢٦٦

٣٠

شرعاً من مواسم ومصاغ فهل اذا دعت البتتان ان امهما وهبت لهما المصاغ حال
حياتها فانكر الا بتدعواهما ذلك ولا يثبت لهما على ما ادعياه يكون جميع ما تر كته
تر كته يقسم بين ورثتها بالفريضة الشرعية (اجاب) جميع ما تر كته المتوفاة المذ كورة
يقسم بين ورثتها بالفريضة الشرعية ولا يقضى لمضى الهبة في شئ منها بدون اثبات
دعواه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى ابن قاصر له ارث من أبيه وعمة تحت يد
ابن عم شقيق آخر ثم بعد بلوغ القاصر المذ كور طالب حقه من ميراث أبيه وعمة من ابن عمه
واضع اليد فهل والحال هذه يجاب لذلك ويجوز ابن العم على دفع ما يستحقه ابن عمه بالوجه
الشرعى (اجاب) لا القاصر بعد بلوغه رشيداً أخذ ما يخصه من تر كته ومورثيه وليس لاحد
منعه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واصل يده على نصف نخلة
تر كته له والده من مائة عشر بن سنة وهو يتصرف فيه كما كان والده والا تني يدعى عليه
رجل بان نصف النخلة المذ كورة لغيره مات من قديم الزمان ويريد نزعه منه فانكر
دعواه ولا يثبت له ولا سند يده فهل اذا لم يثبت المدعى المذ كور دعواه بالوجه الشرعى
يجاب لذلك ولا هبة يدعواه المجردة عن الثبوت (اجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن
الثبوت والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة واضعين أيديهم على عقار وأرض خالية من
البناء مدة مصلحهم مدة طويلة تزيده على ستين سنة آل ذلك لهم عن أصولهم فالآل
ادعى عليهم جماعة بان لهم فيها حصص عن مورثهم والحال أن مورثهم لم يشاهد أباً للمدعى
عليهم وهو يتصرف فى ذلك مدة تزيد على عشر بن سنة ولم يدع ولم ينازع المدة المذ كورة
من غير مانع شرعى يمنع من ذلك فهل لا تسمع دعواهم والحال هذه (اجاب) اجاب مولانا
خير الدين عن نظير هذا السؤال بقوله لا تسمع هذه الدعوى فقد قال فى فتاوى الولوالجي
رجل تصرف زماناً فى أرض ورجل آخر دأى الارض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك
لم تسمع بعد ذلك دهوى ولده فترك فى يد المتصرف لان الحال شاهد له انتهى هذا مع ما فى
سماعها من فتح باب التزوير والتلبيس اه وقد صرحوا ايضا بان سكوت مورث المدعى عن
الدعوى خمس عشر سنة فاكثرت ممكنة منها مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى
وارثه من بعده اذا ثبت فى حق المورث يثبت فى حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل)
فى رجل مات عن زوجته وعن أخ شقيق غائب والتر كته تحت يد الزوجة وعليه ديون
لناس ثم ماتت الزوجة قبل وفاة الدين وقبل فسخ التركة فوضع وارثها يده على التركة
كلها فهل لاخ الميت أخذ ما يخصه من تر كته أخيه بالفريضة الشرعية بعد وفاة الديون
الثابتة بالوجه الشرعى (اجاب) لا اخ الشقيق أخذ ما يخصه من تر كته أخيه بعد ايفاء
ما ثبت من الدين لاربائه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى
رجل اشترى نصف بحلة جاموس من مال كيه بثمن مائة م ووضع المشتري للنصف
يده هليم ابا ذن شر كانه حنى فنجت مراراً وكلما نجبت يقتسمه ون تاجها ثم اشترى النصف

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

١٧

الباقى من شركائه بعد ان ارادوا بيع نصيبهم في السوق ثم بعد مدة ادعى ابنه ان النصف
الذى اشتراه أبوه أو لا ملك له بطريق الهبة من احواله البائعين قبل بيعهم للنصف
المذكور لاني المدعى وطالب أباه بنصف ما نتج منها وأخذ جاموسة من نتاجها من الأب
بغير رضاه فهل اذا لم تشهد له على دعواه المذكورة الا احواله البائعون لا تقبل شهادتهم
واذا لم تشهد له بنية غيرهم مع انكار أباه لدعواه لا تعتبر ويؤمر برد ما اخذه من أبيه شرعا
حيث كان بغير رضاه وكان الابن في غير عيال الأب (أجاب) اذا لم يثبت الابن الهبة
لنصف الجاموسة المذكور بالوجه الشرعي لا يكون له معارضة أبيه المشتري بذلك لافيها
ولا في نتاجها ويؤمر برد ما اخذه تعديا من نتاجها لا بيه المالك ولا تقبل شهادة البائعين
المذكورين للمدعى للهبة بعد بيعهم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة عاك مصاغان من مد
خمس وعشرين سنة فاصابها من كسها وهي مع زوجها في العائلة والآن تريد العائلة
الفسقة وادخال المصاغ المذكور فمما يقسم متعلين بدخول زوجها في العائلة فهل
لا يجابون لذلك ويكون القول قولها ولا يصير به تعالىهم خصوصا وان زوجها مكران
المصاغ لها (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك منزلا المتاه بالارث عن أبيه وأبوه عن جده وما زال واضعا يده عليه كما كان والده
وجده وهو يتصرف فيه بالمخدم والبناء وغيره مدة تزيد عن خمسين سنة والآن برز
له شخص يدعى ان ذلك المنزل ملك جده فهل لا تسمع دعواه بعد هذه المدة خصوصا
والده وجد له ما تاولم يطالبه بطويلة والمدعى حاضر موجود بعد موت والده وجده مدة
تزيد عن ثلاثين سنة ولم يكر هذا مانع من طابعه فضلا عن مشاهدته التصرف من اضع
اليه (أجاب) صرحوا بان سكوت المورث الاصل عن دعوى المالك خمس عشرة سنة
بلا مانع شرعي مانع من سماع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل انعم
عليه ولي الامر بأبعية معسلة القدر بالافدية في جهة معينة وقيدت باسمه في ديوان
الرزنامة وأعطى له تقسيط كغيره على حسب الجمارى في ذلك واستولى على الابعية
مدة وهو يتصرف فيها بنفسه ثم سافر الى جهة ووكّل عبده في زراعتها والقيام عليها
فاستولى الوكيل مدة على الابعية فهل اذا كان للوكّل المذكور أب ومات ذلك الأب
عنه وعن ابن قاصر من مستولته أرادت أمه ان تأخذ الابعية من وكيل صاحبها
مدعية ان الابعية ملك لاني ابنها العاصر الميت عنه وعن أخيه الموكل المذكور دون
أخيه المعطى له من ولي الامر ولا يثبت له على دعواها المذكورة لا تعتبر وتمنع من
معارضة الوكيل المذكور خصوصا وان الابعية مكتوبة باسمه موكاه في الديوان وان
جماع الناس يشهدون بان الاعطاء من ولي الامر حصل للوكّل لا ليه (أجاب) لا ولاية
للاّم في مال الصغير فلا تسمع دعوى ام القاصر المذكور حيث لم تكن وصيا عليه كما
لا خصوصية للوكّل عن المالك في الرعاقة والقيام بمصالحها والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢٤

في رجل واطع يده في فخييل طريق الارث عن أبيه وهو يتصرف فيه هو وأبوه
من قبله مدة تزبد في أربعين سنة فادعى الآن رجل على واطع اليده ان
الخييل ملكه ر أبيه فاسكر واطع اليده دعواه والحال ان المدعى كان حاضرا بالبلد
ومشاهدا تصرف واطع اليده هو وأبوه من قبله المدة المذكورة من غير منازعة ومن
غير مانع يمنعهم من الدعوى فهل لا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة حيث أنكر
واضع اليده دعواه الملك وجدها (اجاب) سكوت المورث عن دعوى الملك خمس
عشر سنة من غير مانع شرعي عن الدعوى ثلاث المدة مع مشاهدته التصرف يمنع سماع
دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واطع يده على قطعة أرض
أمر بقرسها فخيلا ومسحت عليه وهو يتصرف فيها مدة زبد على اثنين وأربعين سنة
ثم بعد ذلك مات عن ابن فوصى الابن يدها لها وصار يتصرف فيها مدة من السنين أيضا
فادعى الآن جده على واطع اليده أن العتقة الأرض حق لهم عن مورثهم بموجب
حبيب يدهم فاسكر واطع اليده دعواهم والحال ان مورثهم كان حاضرا بالبلد ومشاهدا
تصرف مورث واطع اليده المدة المذكورة من غير منازعة ومن غير مانع يمنعهم عن الدعوى
فهل لا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة حيث حد واطع اليده دعواهم الاسحقاق
(اجاب) اذا تحقق ما ذكر بالسؤال فليس للجماعة المدكورين معارضة واطع اليده ولا
ازواجه ما بيده بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ما زار أرضا زرعها
فخلها مدة خمس سنين ولم يعارضه أحد فيها وبعد ذلك توفي الرجل المذكور فورا ثلثه أولاده
من بعده فاستعملوا حجة أو عشرين سنة فبعد ذلك ادعى عليهم رجل انه شريكهم فيها
فاسكر وادعوا له الحال ان حاضروا مشاهدا تصرفهم فيها المدة المذكورة ولم يدع ولم ينزع
من تمكنه منها فهل لا تسمع دعواه (اجاب) اذا سكوت المدعى خمس عشرة سنة عن الدعوى
بلا مانع لا تسمع دعواه حيث كان المدعى عليه جاحدا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها
دار وشجرة بمنزلة ينظر ينظر الارث عن أمها فاشترى منها شيخ البلد الدار والشجرة المذكورة
بتدري معلوم من الداراهم ودفع لها بعض الثمن ولم يدفع لها البعض الآخر متعللا بأنه دفعه
لأخ الوارثة الذي مات قبل موت المورثة فهل اذا كان أخ الوارثة مات قبل موت المورثة
لا عبرة به مال المشتري ويجبره الدفع باقي الثمن بأوجه الشري (اجاب) يؤمر المشتري
بدفع باقي الثمن للبائنة المدة المذكورة ولا عبرة بتجديدها وما هو مذكور والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل عليه دين لا آخر بأمره في مقابلة حصة من ماله في طاحونة وأربعة رؤس
خييل بموجب وثيقة بذلك ثابتة المصوب بالدعوة الشرعية وبعد وضع المشتري يده على
ما اشتراه باحاديث وهو أربعة ثلثي أجره حصته في الطاحونة نحو سنتين فهل اذا ثبت
ما ذكر وأراد البائع اطلاق البيع الدار منه لغيره لغير المشتري لا يجاب
لذلك ويكون البيع صحيحا فصار كالمبيع في غير المشتري (اجاب) نعم لا يجاب

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٦

٢٦

١٢٦٦

٢٧

١٢٦٦

٢٧

البائع لفسخ البيع وتقصه اذا كان الامر ما هو مسطور بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن ابنين وعن اربع بنات الجميع بلغ وترك ما يورث عنه شرعا
فاقتسمه واجتمع التركة واخذ كل ذى حق حقه بموجب دفتر قسام مشمول بختم القاضى
ثم ادعى به ذلك احدا لا ينس على اخيه بانه اختلس شيئا من تركة والده فانه كره دعواه
ولا بينة له على ذلك فهل اذا لم يثبت ما يدعيه لا يحاسب لذلك ويمنع من معارضة
أخيه بدون طريق شرعى (أجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا يقضى
له بما ادعاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا صغيرة وبعد تمام البيع
وكتب حجة اراد ان يخرج البائع منها فساق عليه ناسا لانه فقير وليس هناك ما يابويه
غيرها فرضى المشتري ببقائه فيها على وجه الدارينة وكما يريد اخر اجابه فعمل معه كذلك
فبات البائع فاراد المشتري تزعمها من اولاده فساق عليه بعضهم بانه يبيعها لهم فامتنع
المشتري من ذلك فذهب ذلك البعض الى قاضى الناحية وادعى على المشتري انه يعارضه
في تلك الدار الخلفة له عن والده بغير وجه شرعى فافاد المشتري انه اشترى الدار والد له كذلك
على الوجه المتقدم فالحكم في ذلك (أجاب) اذا ثبت شراء الرجل المذکور للدار من
مالكها بالينة العادلة يحكم له بها ولا يعتبر انه كاد الوارث بعد التبروت بالوجه الشرعى والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن وارث وهي ساكنة في مكان في بيت امرأة أخرى
وتركت ما يورث عنها شرعا ففرض وارثها وأراد أخذ ما تركته، ومورثته فخنعة تلك المرأة
متعلقه بان المتوفاة قالت قبل موتها ما عندى شئ فهل اذا ثبت بالينة الشرعية انها
تركت أشياء معلومة يكون له أخذ ما تركته ومورثته بعد تحققه لدى المحاكم الشرعى
(أجاب) للوارث أخذ ما يخصه من جميع ما ثبت انه متروك عن مورثه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل وادع على قطعة أرض كشف سماوى من مدة أربعين سنة من غير
منازع له والآن يدعى عليه رجل انه يملك هذه الأرض فطالب منه بينة بدعواه فلم يجد
بينته بذلك وطالب منه حجة بذلك فلم يحضرها فهل لا تسمع دعواه ويكون وضع اليد مثبتا
للمالك (أجاب) سكوت المدعى عن دعوى المالك خمس عشرة سنة بلا مانع مانع من سماع
دعواه حيث كان المدعى عليه حادوا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لدمى وعند
ذلك الرجل عروض تجارة فذهب اليه الذمى الذى له عليه الدين فعرفه الرجل انه يريد
أخذ تلك العروض والتوجه بها الى مصر ليدفعها هناك فاخبره ذلك الذمى بان له ذميا
آخر بمصر معاملا له وانه ذو معرفه بالتجارة فطالب منه ذلك الرجل بخلاف ذلك الذى
الذى بمصر بانه يبيع له العروض المذكورة فكتب له خطا با وأرفقه به الذمى الذى
بمصر بانه ياخذ من ذلك الرجل تلك العروض ويبيعها ويأخذ منها ولم يخبر صاحب العروض
بذلك بل أظهر له انه كتب له ما هو غرضه من الوصية عليه ولكون ذلك الرجل له مال
يعرف ما في كتاب ذلك الذمى فلما حضر الى مصر وسلم العروض الى ذلك الذمى الذى

١٢٦٦

٣٠

١٢٦٦

ذی الحجة

١٢٦٦

١

١٢٦٦

١

هناك وباعها طلب منه ذلك الرجل ثمنها فاخبره بان العروص ملك لذلك الذى الذى
 أرسل له الخطاب وان مضمون خطابه ذلك فتوجه صاحب العروص الى بلده وترافع مع
 ذلك الذى على يد قاضى تلك الجهة فى شأن ذلك وثبت ان تلك العروص ملك لذلك
 الرجل فجاء الى مصر فاني وطلب ذلك الذى بما عنده من ثمن تلك العروص فامتنع
 الذى المذكور من أدائها مع انه معترف بانه استلمها من ذلك الرجل غير انه يحتج
 بخطاب ذلك الذى الذى حضر اليه صحيفة الرجل صاحب العروص فهل يجيز ذلك الذى
 الذى باع تلك العروص على دفع ثمن المالكها الذى استلمها منه ولا عبرة باختجاجه بما
 حضر اليه من الخطاب حيث لم تكن ملكا للذى الاول (أجاب) اذا ثبت الرجل المذكور
 ملكه بتلك العروص بالطريق الشرعى وان خصه ببيعها بامر وقبض ثمنها لم يدفع الثمن
 اليه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة ورثوا عقارا من مورثهم بعضهم ذكور
 وبعضهم اناث وبعضهم قاصر ادعى عليهم رجل بانهم أسقطوا حقهم له فيما ذكر من
 العقار فانكروا دعواه فهل اذا أقام عليهم بينة لدى قاضى بلدهم وطلب من الشهود
 معرفة من يشهدوا عليهم فلم يعرفوهم ولم يعينوهم ورد شهادتهم لا تسمع دعواه به ذلك
 حيث لم يكن عنده بينة غير او يصدق المدعى عليهم بيمينهم بالنسبة للبلغ ولا تسمع
 دعواه على القصر مطلقا ام كيف الحال (أجاب) صرحوا بان الاسقاط فى الاعيان غير
 صحيح وان الارث جبرى لا يسقط بالاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة تملك دارا
 آلت اهلها بالارث عن زوجها وهى واضعة يدها عليهم مدة تزيد على أربعين سنة فالآن
 ادعى رجل ان والده يستحق فيها حصصا ويريد أخذها مع ان والده كان موجودا فى تلك
 المدة وشاهدا تصرف تلك المرأة ولم يعارض ولم ينازع فهل والحال هذه لا تسمع دعوى
 المدعى وما يمنع المورث يمنع الوارث (أجاب) سكوت المورث عن دعوى المالك خمس عشرة
 سنة بلامانع مع شاهدة تصرف واضع اليد يمنع سماع دعوى وارثه به ودوفاته والله
 تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أخ شقيق وعن أم وترك دارا ثم ماتت الام عن
 الاخ الثانى ثم مات الاخ عن ابن فقاب الابن مدة من السنين ثم حضر فوجد ابن عم الاب
 واضع يده على الدار المذكورة فطلبها منه فادعى انه اشترها من امرأة من اقارب المالك
 فهل لا يصح البيع من المرأة المذكورة ولا ينفذ حيث لم ياذن لها المالك بالبيع ولم يحزه
 ويجبر راضع اليد على رد الدار للمالك المذكور (أجاب) قد رفع لنا نظير هذا السؤال وفيه
 تصرح بدعوى المدعى عليه شراءه من مورث المالك وكتب عليه ما نصه اذ لم يثبت
 المدعى عليه دعواه الشراء من مورث المدعى أمر برفع يده عن الدار المذكورة وتسليمها
 للوارث حيث كان مترابعا لملك المورث انتهى فاذا كانت دعوى الشراء من المرأة
 المذكورة لا يقتضى مدعى المالك ما لم يثبت دعواه الشراء منها باذن من المالك أو اجازة والله
 تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا بطريق الميراث عن أبيه ووجد غاب عن بلده مدة تزيد

١٢٦٦

١

١٢٦٦

١

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

٧

على عشر من سنة ثم حضر من غيبته فوجد أجنبيا واضعا يده على الدار فاعلم انه فادعى انها
صارت ملكه بوضع يده عليها المدة المذكورة وان لاحق للمالك فيها بعد مضي هذه المدة
فهل لا عبرة بدعواه ويجبر واضع اليد على رد الدار للمالك المذكور ولو طالت المدة حيث
كان معترفاؤه مقرر بالملات فيها (أجاب) حيث كان واضع اليد مقررا بالملات للرجل المذكور
يؤثر بتسليم ما بيده له ما لم يثبت استعاله بنقل شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا اختلف
الزوجان في المتاع الذى على الزوج من ثياب بدنها وحليها ومصاعها الصالح الخاصة
والحال انه لا بينة له فهل يكون القول قولها فيما يصلح لها ويمنع الزوج من دعواه (أجاب)
القول للزوج بيمينها فيما يصلح لها من الامتعة حيث لا بينة للزوج على مدعاه والله تعالى
أعلم (سئل) في سلة غير مائة فبجامعة لدور قوم باعلا دقة مائة تسعة عشر اسفلهام عدة
لارتفاقهم شتا وصيفها من قديم الزمان الى سديش لا ينازعهم ولا ينازع أصولهم فيها
منازع قام عليهم الا ان جماعة خارجين عنهم يدعى بعضهم ملكيتها بصري الارث عن
والديهم وأجدادهم وبعضهم يدعى انها وفق على ضرب من وصى اقامة الفقراء بها من
غير بيان الواقف دعوى مجردة عن الثبوت فهل لا عبرة بدعواهم والحال هذه (أجاب)
لا يحكم لمعارض مجرد دعواه بدون اثبات شرعى على فرض صحته والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل نوى عن بنتين وزوجة وورثة عصبة وترك دارا هل اذا اراد الورثة العصبية بيعها
يكونون من ذلك ولو بعد مضي الاثنى سنة واذا ادعت زوجة المات وفي انها اشترت نصيب
أحد الورثة العصبية بحجة مقطوعة الثبوت بموت كاتبها وشهودها وعدم حتم فاض ولا غيره
فيها ولم تكن مكتوبة في سجله وانكرها المدعى عليه تكون قسدا خلة باطله ولا يعمل بما
فيها وتقسم التركة على مستحقها (أجاب) اذا لم تثبت الزوجة ما ادعته بالوجه الشرعى
لا يتضى لها ما وصروا بانها لا يعمل بمجرد الخط وانما خارج عن حجج الشرع الثلاث التي
هي البينة والافرار والتكول نادا لم يثبت ضمن الصك المذكور لا يحكم به والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ورثة غيرها وترك ما نزلت عنه شرعا ومن
جمله ما ترك فلادته من نقد وصفا من نقد كذلك فادعت الزوجة باب زوجها ملكها اذ كان
في حال حيائه فانكر باقى الورثة دعواها فهل اذا لم تثبت دعواها انتم ليك فيها ما عن
زوجها بالبينة الشرعية لا تعتبر دعواها ويكون امر اثنا بقسمان بين جميع الورثة
بالفرض الشرعية (أجاب) اذا لم تثبت الزوجة المذكورة المليك من زوجها حال
صحته بالوجه الشرعى لا يعصى بها ما عاها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
دارا بثمن معلوم وباع له بالثمن بيمينه وقبضها المشتري ومثلت فيها لمنه من الثمن ثم مات
كل من البائع والمشتري عن وارث ومضى على ذلك بدينار يسرى حسن وخمسين سنة يبع
وارث المشتري الدار للرجل أجنبي فادعى وارث البائع الاول ان الدار باقية على ملك مورثه
وانكر بيعه فهل اذا ثبت البيع من مورثه غسل مرقه بالبيعة الشرعية لا سيرة بانه كاره

١٢٦٦ ١٤

١٢٦٦ ١٤

١٢٦٦ ١٥

١٢٦٦ ٥١

١٢٦٦ ٢٠

ويمنع من معارضة المشتري الثاني (اجاب) اذا تخفى بيع المورث الدار المذكورة بالوجه الشرعى لا يكون للوارث معارضة المشتري فيه او اتته تعالى اعلم (سـ مثل) من يدت المال

عن عبد من تركه ميت ادعى ان سـ يده أعنته حال حياته ولم يثبت دعواه بل عجز عن اثباتها فيل يباح وفي رواية اخرى واثبت العبد بعد ذلك يرجع المشتري على من باع بالثمن الى آخر ما ذكره (اجاب) يباح للعبد المذکور حديث لم يثبت عتقه الوجه الشرعى ثم اذا ظهر عدمه اذا البيع بانبات الشئ أو الاستحقاق مثلا يكون للمشتري الرجوع بالثمن على من باعه والله تعالى اعلم (سـ مثل) رجل عاك داوا بالميراث الشرعى عن والده سكنه رجل اجنبى في غيبته الى النظام مدة ثم حضر وأراد أخذها منه انما كان من هامة لئلا يبان له على أبيه ديناً وانه أخذها في مقابلة دينه فانكر دهره ولا بدقة ولا ندبية فهل اذا لم يثبت ندبية بالوجه الشرعى لا يجب الرجوع الى أبيه او يكون لرب الدار الرجوع امه ولا عبرة بعمله

حيث كان المحنى ثابته فيها من والده (اجاب) اذا ثبت الملك للمالكى الدار المذكورة للوارث عن مورثه بالرجوع الشرعى ترفع يد الله تعالى عما هو وسير بتمعله والتمال هذه يد عن اثبات انتمالها اليه من قبل شرعى والله تعالى اعلم (سـ مثل) في رجل مرىض أقر المحاضر بن معه بالمال من ماله كدامن الدار احمى كنى أولاً الى رقه بموجب وثقة كتبة بخطه وختمه وخفى موضوعه ثم بدى في سنده من رجل أرقاق والى المذکور تحت يد زوجته فطلبه المحاضر من ائتمنه من حضاره واعترفت به وصدت على دعوى روجه ارايه موضوع ماله ثم ما زال الزوج فطلب منها القسم بين الورثة فاكترته وأنكرت الاعتراف والتصديق فهل لا عبرة بذلك والاعتراض والتصديق مع وجود

البدنة الشاهدة بالاعتراف والتصديق (اجاب) اذا ثبت استيلاء الزوجة على قدر معلوم من الدراهم المختلفة من زوجها بالوجه الشرعى يكون لبقية الورثة مطالبتها بما حصه منهم والا فلا والله تعالى اعلم (سـ مثل) رجل اشترى من جماعة حصصاً في طاحونة وجانب تخيل وكل منهما يثبت معلوم من بين على يد نائب القاضى وبعض البائعين الثمن طائعين فاختار بن وكتب بكل منهما اجتهت شرعية من نائب القاضى المذکور ووضع المشتري يده على ذلك مدة خمس عشرة سنة ثم بعد هذه المدة أراد أحد البائعين الرجوع على المشتري متعللاً باهم ما واذللاً لا كراً ولا بدنة من ذلك فهل لا عبرة بذلك ويكون

البيع صحيحاً داراً من لا يبر من الباقين فخرج البيع بدون وجه شرعى (اجاب) لا يملك البائع صحيح البيع صدقه خيراً لا بما يجبره دعواه الا كراهه ومنع من معارضة المشتري حيث لم يثبت دعواه لا كراهه شرعى على الوجه المسمى والله تعالى اعلم (سـ مثل) في رجل يملك من ائتمنه ووقعه او سماً رزيتا وعلافة لا بد من ذلك مما يحتاجه ابنته بارادت مطقة اب باع من ذلك من غير ادنه ومن غير اجازته فهل لا يجب لذلك حيث ثبت ان جميع ذلك للملك لا لزوجه المذکور (اجاب) نعم بحجاب اراءه

المذكورة لذلك والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على أخيها انه اخذ
 منها صداقها الذي قبضته من زوجها من مدة تزيد على ثمان وثلاثين سنة ومعها بينة
 بذلك فانكر الاخ المدعى عليه وردد دعواها والمحال انها حاضرة ولم تقابل به في تلك
 المدة فهل لا تجمع دعواها بعد هذه المدة ولو كان معها بينة حيث دددعواها ولم يثبت
 عليه اعتراف واقرار بذلك على نفسه (اجاب) نعم لا سمع دعوى المرأة المذكورة على
 أخيها ساذكروا المحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابنها وزوجها وأما
 وتركت تركتها منها بعض حلى استولت عليه الاثم واستعملته بغير اذن الزوج وهو ما يضره
 الاستعمال ثم مات الابن عن أبيه وجدة فهل اذا اراد الزوج والام ان يقتصما التركة
 بينهما على حسب الفريضة الشرعية وادعت الاثم ان الحلى المذكور الذي استولت عليه
 واستعملته بغير اذن الزوج ضائع من صندوق المبتة بعد ان وضعت فيه لا تصدق ذلك
 وتكون ضامنة نصيب الزوج واذا ادعت ان اسقيلاها عليها واستعمالها بالاذن الزوج
 وانكر الزوج ذلك ولم تثبت بالرجوع الشرعي لا تمتد دعواها وتكون ضامنة (اجاب) اذا
 ثبت استعماله الاثم على الحلى المذكور والمستروك عن بنتها تعدى بدون اذن
 باقي الثمر كافيه لا يكون القول لها في دعوى الهلاك وقد افاد العالائي في أوائل كتاب
 النصيب ان القول للاب في عدم الاذن اذا وقع الاختلاف فيه بعد التصرف في ملك
 غيره فيما عدا ما استثنى انتهى وصرحوا بان كلام من شربكي المالك أجنبي في نصيب صاحبه
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد ذكر واثلاث منها ومن
 غيرها البعض بالسخ والبعض قاص وورث عنه شرعا ومن جملته ما تركه من
 الامتعة بعض من الفرش والخماس وغير ذلك بيد الزوجة مما يصلح للرجال والنساء
 فهل اذا ادعى بعض الورثة ان الامتعة المذكورة بعضها لها والبعض الآخر تركه
 يكون القول قولها فيما يصلح للنساء بينهما ولا بد من بينة لبعض الورثة المذكور
 على دعواه (اجاب) اذا مات أحد الزوجين واختلاف وارثه مع الحى في متاع
 البيت المشكل الصالح لهما يكون القول فيه للحى منهما بيمينه حيث لا بينة لورثته
 على انه ملك المورث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من بلاد السودان قتل رجلا آخر
 في البلاد مدعي انه قتل عمه وانه قتل قصاصا آخذا بثاره فمجنه وورثه المقتول عند
 المحاكم السياسي مدة ثلاث سنين ومات وهو بالسجن فادعى ورثة المقتول قصاصا على
 شخص قريب للقاتل بانه كان مشاركا له في القتل وان له مدخلا فيه لا تجل اتهامه
 فانكر دعواه هم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم عليه بالبينة الشرعية انه شريك للقاتل
 وان له مدخلا في قتله لا يحسبون ويمنعون من التعرض له بدون وجه شرعي ولا عبرة
 بدعواهم المجردة عن الثبوت الشرعي (اجاب) نعم لا يحسبون لذلك والمحال هذه والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من رجلين بثمن معلوم ووضح المشتري يد عليهما

١٢٦٧

٢

١٢٢٧

٣

١٢٦٧

٤

١٢١٧

٧

وهو يتصرف فيها لنفسه مدة تزيد على ثلاثين سنة من هدم وبناء وغير ذلك حتى مات كل
 من البائعين فادعى الآن ثلاث نسوة ان لهن فيها حصة فانكر المشتري دعواهن فهل
 لا تسمع دعواهن لمحضورهن ومشاهدتهن تصرف ذي اليد فيهما من هدم وبناء وغير
 ذلك المدة ولم يعارضنه ولم ينازعه في ذلك (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس
 سنة الا في الوفاء والارث ووجود عذر شرعي على ما مشى عليه العلامة العلائي في
 شرح التنوير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر والمدينون مشهورون في
 خدماته توفي عن دينه فاراد بدين ان يطالب الورثة بدينه فعدل الورثة عليه بمعرفة
 اسم والد المدينون المتوفي لكونه لا يعلم اسم والده فهل والحال هذه يكفي في ذلك بخداسته
 المشهورة عن اسم والده (اجاب) صرحوا بانه لا بد من ذكر الاب والمجدان لم يكن الرجل
 مشهورا والا كفي باسمه لمحصل المصروف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه
 وعن ثلاث بنات وترك ما يورث عنه شريعا من دور ومواش فادعت زوجته المطلقة منه من
 مدة سنين بانه باع لها قيراطين وسدس في دوره من مدة عشر سنين وادعت بان جاموسة
 من مواشيه ملك لها فانكر الورثة دعواها فهل اذا لم تقم بينة شرعية على دعواها المذكورة
 لا تجاب لذلك ويقسم جميع ما ادعت به من مال الميت بين ورثته بالقرينة الشرعية
 (اجاب) اذا لم تثبت المرأة انتقال المالك في المحصة من العقار المذكور لها من مطلقها
 لا يقضى لها بذلك في الدرط لثقتها ومضت العدة فالمشكك في الزوج ولو ورثته من بعده لانها
 صارت اجنبية لا يداها ولما ذكرنا ان المشكك في الزوج في الطلاق فكذلك الوارثه اما لو مات
 وهي في العدة فالمشكك في كل لها فكل ما لم يطلعه ايدل اربها اه وبه يعلم الحكم في
 الجماع ومدة المذكورة بانها من المشكك في الصالح للزوجين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 واضح يده على عدة ساقية مدة ادعى عليه رجل آخر بانها ملكه فلم تثبت له فباعها واضح
 اليد لاخر بحضرة المدعى وعلمه بالبيع ولم يعارضه ثم مات البائع المذكور وتصرف
 المشتري في العدة المذكورة بالاجارة وغيرها احدى عشرة سنة ولم يعارضه احد ثم مات
 المدعى المذكور عن ورثة فادعى احد الورثة على المشتري بان العدة ملك مورثه فهل
 لا تسمع دعواه لرضع المشتري يده تلك المدة من غير معارضة المورث المذكور في حال
 حياته له واذا علمت بسماع الدعوى لا بد من بينة شرعية تثبت المالك لمورثه (اجاب) اذا لم
 يثبت الوارث ملك مورثه في عدة الساقية المذكورة بالوجه الشرعي لا يحكم له بها وينع
 من معارضته واضح اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملكه رجل مملوكا شرعيا
 بشهادة بينة شرعية سلمه لرجل فقير يعمل عليه في السقر ذهابا وايابا وما تدبر من الاجرة
 يستعين به على قوت عياله واستمهر يهمل عليه مدة فهل اذا مات ذلك العامل وادعت
 ورثته دعوى مجردة عن الثبوت بان المملوك مورثهم لا يجابون لذلك ويكون الحق في
 الجمل لملكه حيث شهدت البينة الشرعية بملكه ولم ينفذ عن ملكه بناء على شرعي

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٢

(أجاب) اذا ثبت مدع الحمل دعواه المذكورة بالوجه الشرعى يقضى له به ما لم يثبت
الورثة المذكورون اذ يقال المثلث الى مورثهم من قبله بما قل شرعى والله تعالى أعلم (سئل)
فى رجل يملك دارا عن أبيه بالميراث الشرعى واضع يده عليها مدة نحو أربع وعشرين سنة
وهو يتصرف فيها بالهدم وغيره والا رادعت عليه امرأة بانها حقها فيها فأنكر
دعواها وأخبر أنها كانت حاضرة، وجعده متساهلة لتصرفه المدة المذكورة ولم يدع ولم
تنزع من غير مانع شرعى ينعزله، فهل لا تسع دعواها والحال هذا لا يسأل ولم يكن لها بينة
موجودة بما قد عيه (أجاب) لا تسع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا فى الوقف
والارث ووجوده شرعى على ما مضى عليه فى شرح التنوير والله تعالى أعلم (سئل)
فى امرأة تسحق حصصا فى ربيع وقف أهلى أرادت السفر الى جهة الحج فافاقت شمسها
وكيلها عنها فى قبض ما يخصها من الربع المذكورة هل اذا قيل بعونها ولم يتحقق بالبيننة
الشرعية وأراد ورثتها منازعة وكيلها فيما قبضه من استحقاقها لا يجابون لذلك (أجاب)
نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وأمه
وعن أخوين فادعى الورثة بان ما يرد الزوجة من المصاوغ والثياب للميت فانكرت دعواهم
ولا بينة لهم على ذلك فهل يكره القول قبل قولها بيمينها فيما يرد لها أم لا (أجاب) القول
لها بيمينها فيما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) فى جاهل وسعة مشتركة بين رجلين مناصفة باع
أحدهما نصفه منها لامرأة بدين معلوم فى الدقة بحضور بينة شرعية وسلمها لها ثم بعد مدة
قليلة من الايام مات البائع عن ورثة فانكر ورثته، ليسع لها قبل اذا ثبت بيع ورثتهم
لها بالبيننة الشرعية لا يجابون لذلك ويكره الباع لها صحيفا فاذا كان ينعون من معارضتها
بدون طريق شرعى وعليها دفع الثمن الذى بذمتها (أجاب) اذا شهد البينة العادلة
بالباع على الوجه المذكور حال صحة البائع يكون المثلث فى نهف الباع وسعة المذكورة
للزوجة وعليها دفع ما بذمتها من الثمن والله تعالى أعلم (سئل) فى بنى عم اشغاف يملكون
مخيلة مشتركة بينهم بالميراث الشرعى عن جدهم كتبوه فى دفتر الصراف باسم واحد منهم
كان مقيما بالخروسة لاجل حمايته من الغير ولم يزلوا واضعين أيديهم عليه، الا ان
همل اذ مات من كتب الخيل باسمه حمايته عن ورثة واراد ورثته منع بقية الشركاء منه
متى ما يلى بكتابة باسم والدهم لا يجابون لذلك حيث كان الحق ثابتا للبائع فيه بالبيننة
الشرعية ولا غير، بتعلمهم المذكور (أجاب) اذا ثبت الاشتراك فى الخيل المذكور
بالوجه الشرعى يقسم بين جميع الشركاء ليس لورثة من كتب باسمه على الوجه المذكور
الاختصاص به بناء على تلك الكتابة والله تعالى أعلم (سئل) عن غيبة واراد من
ثبت المال محلهما ان رجلا زنى ورجلا متهورا وكاهن لا شرعية ومملوك أبيض عن
زوجة وأخيه لأمه وأخته شقيقة وأخيه أبا عبد الله وسائر سبيدهم سبعة وأسماء
لا يثبت ذلك على ما مضى جازم يثبت على يد فاحصها عندهم من سبيدهم من مرض موته

محرم
٢٨

سنة
١٢٦٧

بشهادة البينة في وجهه وكبل الزوجة فقط فما الحكم (أجاب) اذا شهدت البينة بالعتق
 في وجهه وكبل زوجة المتوفى ثبت العتق واعتاق المريض في مرض موته يعتبر من الثلث
 فإذا كانت قيمة العبيد تدر ثلث مال المتوفى أو أقل منه لا يكون للوارث معارضة العبيد
 المعتقين في مرض الموت وينفذ عتقهم والحال هذه جبراً على الوارث والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك داراً مده تزيد على ثلاثين سنة ثم مات وتلقاها عنه ولده بالميراث
 وصار يتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكهم مدة تزيد على ثلاثين سنة أيضاً ثم بعد
 مضي تلك المدة ادعى رجل ان له حقا في هذه الدار المذكورة فهل لا تسمع دعواه
 الاستحقاق حيث مضت هذه المدة وهو شاهد له لا تصرف حاضر بالبلاد التي فيها الدار
 (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجود عذر
 شرعي على ما مشى عليه في شرح التنوير للرافعي والله تعالى أعلم (سئل) في خصمين
 تداخيا في قضية بين يدي الحاكم التمرعي فطالب القاضي من المدعي بينة على دعواه
 فحجز من اقامتها وقت الطلب ومنع القاضي عنه ليجزئه عن البينة فهل اذا اقام البينة بعد
 ذلك تسمع دعواه وبينة هو لا يكون الحكم بمنعه ليجزئه عن البينة ما تمنع من سماع بيئته
 بعد ذلك (أجاب) نعم تعمل بينة المدعي بعد تجزئه عنها وبينة ذلك والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى من آخر مائة مائة بثمن معلوم فطال به البائع بالثمن فامتنع من أدائه
 متعللاً بان فلان سابعني على بيع كذا وكذا كان صرته في مهمات السفينة قبل أن
 يشترى بها منه وأظهر له قائمه من ماله بخط وختم فلا بد له ان يصدق في ذلك فهل
 يجب للمدين على أداء ماله من جميعه من الدين ولا عبرة بعهده حيث لم يكن وكبلا في
 استخلاص ذلك من ربه على فرض ثبوته لم يكن محملاً له أيضاً (أجاب) نعم يجب المشتري
 على دفع جميع الثمن في الحال بهذه وليس له الادعاء عن دفع شيء من الثمن بناء على ما
 بعث به على الرية المذمورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ولدين وزوجة ثم
 مات أحد الولدين عن ولد تارك وزوجة على الولد اثنا عشر وتركة الميت الأول دارا فمن
 عمل الولد انما هو الدار عند شخص ثم بعد سنة من السنة بين باه الميراث لخص آخر يكون
 حضورا لأم والعم فماله الولد بما يوقفه وماله الم أم أيضا عن رضع يده فمال أنا وكبل عن
 الميراث تسكت الزمان والعم ثم مات المشتري من ورثة قهره وبأول فقام التساضي الاخ
 وصياحه انصر ووجه الرضى وألوه أنه أيسرهم على الدار المذكورة فماله الولد ووجه من
 دأب فادعى ان أطا اشتراك الدار مع الميراثين والمرث من اشتراكهم الم والأثم الوصية على
 القاصر وعجز الرضى عن ثبات الشرا الذي لا عاقل في ان يرضي للولد المذكورة باعتقافه
 في الدار لا سيما ولهم من وجه يوقفه خبره ثم تدارك الأمر وهو يقضي لهم وأما أيضا
 باعتقافه فاقصد اولاده في ثلثه من رضى بهما وبهما المذمورة المذمورة
 دعوى ميراث حيث ذكر الميراث المذمورة ولم يثبت الوصية له كور لا سيما وقد نازع

٣٠

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

العم في بعض المدة المذكورة أولا تسمع دعواهما بعده هذه المدة لكونها مضت وهما
بالعان وهل اذا حكم القاضي على وصي القصر يسرى الحكم على الورثة البالغين كالحكم
على أحد الورثة (أجاب) صرح علما وثنا بان اقرار الوصي يدين أو عين باطل وقد ضمن
جواب الوصي المذكور الاقرار بالملك للمدعى وقد صرح العلامة الرملي بان سكوت
الوارث ورؤياه التصرف مع هدم العلم لا يمنع دعواه ويعذر بمثل ذلك والقول قوله في هدم
العلم بيمينه فاذا أثبت الولد المذكور دعواه الملك في وجه خصم شرعي يقضى له باستحقاقه
في الدار المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا بالميراث من
والده استولى عليه رجل أجني ذو شوكة مدة تزيد على خمس عشرة سنة بعد موت المورث
وكان الوارث قاصرا في ابتداء المدة المذكورة وباع في اثنتائها وبعد بلوغه طالب نزع العقار
من المستولي عليه فادعى شراءه من رجل أجني فغير وارث فستل منه فادعى شراءه من
المورث الميت والد الوارث فأنكر الوارث دعواه الشراء من والده فهل اذا لم يقم بينة بأنه
اشتراه من والد الوارث يكون لرب العقار الوارث نزع من المستولي عليه بدون وجه
شرعي اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا كان الملك في العقار والمذكور ثابتا للمورث باقرار
واضح اليه او بينة بطريق شرعي ولم يثبت بيع المورث له ولا خروجه عن ملكه حال
صحته يكون للوارث المذکور نزع من يد المستولي عليه والحال هذه والا فلا والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة لهم طاحونة واضعين أيديهم عليها من قديم الزمان بالارث عن أصر لهم
مدة تزيد على ثمانين سنة وأصولهم من قبلهم كذلك مدة تزيد على خمسين سنة فالآن
ادعى عليهم رجل بان بجد حصة فيها والحال ان جده كان حاضرا موجودا مشاهدا
اتصرف أصول المدعى عليهم فيها مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينازع من
غير مانع شرعي يمنع من ذلك فهل لا تسمع دعواه لاسيما ولم يكن عنده بينة بما يدعيه
(أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث المذكور بعد سكوت مورثه عن دعوى الملك خمس
عشرة سنة بلا مانع ولا تطلب منه بينة على مدعاه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى من آخر قطعة أرض مغروسة نخيل اثنتي عشرة معلوم واستولى عليها هو وأولاده
من بعده ومدة تزيد على ثلاثين سنة ثم غصب الحاكما أرضا من جملتها هذه القطعة
مدة ثم تر كها فهل تعود لمن كانت تحت يده قبل الغصب وانما حضر بعض ورثة البائع
وأنكره وأبى سعه ورثتهم وكان مع المشتري بينة تشهد بالشراء له من مورثهم قبل موته
لا يعتبر انكارهم لذلك (أجاب) النخل ملك من اشتراه فليس لوارث البائع مداخله
وارث المشتري حيث تحقق الشراء بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك دارا واضع يده عليها مدة تزيد على شهرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء
ثم مات عن وارث فوضع الوارث يده عليها وصادر يتصرف فيها مدة تزيد على سبع سنين
فالا ن ادعى رجل انها كانت ملكا لآبيه ويريد أخذها من الوارث فانكر الوارث دعواه

٣

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

مع ان مورث المدعى كان حاضرا ومشاهدا التصرف مورثا واضع اليد ولم يعارضه ولم ينازعه تلك المدة حتى مات فهل لا تسمع دعوى المدعى (أجاب) سكوت المورث عن دعوى الملك خمس عشرة سنة بلا مانع مع رؤيته التصرف بالهدم والبناء يمنع سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بقرتين وفرسا وجلين بطريق الارث عن والده من مد تزيد على ثلاثين سنة بعد وفاة والده فادعى عليه شخص أن المرأشي المذكورة ملك له وأنه كان أودعها عند والدواضع اليد عليها والمحال ان المدعى حاضرا بالبلد تلك المدة وسمع ولم يدع فيهما ولا مانع له عن الدعوى فهل لا تسمع

٢١

١٢٦٧

دعواه الا يداع بعد مضي تلك المدة ولا يطلب منه بينة على ما ادعاه (أجاب) حيث سكنت المدعى عن دعواه الا يداع تلك المدة بلا مانع كذا هو مذكور ولا تسمع دعواه والقتضاة ممنوعون عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة فيما اذا ما استنى وما ذكر بالسؤال ليس منه فلا تسمع الدعوى منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار ادعى عليه آخر دن بأن هذه الدار ملك قريتهم الغائب المحي وأرادوا أخذها منه فهسل لا يجابون لذلك حيث لم يكن لهم ولاية المخصوصة شرعا (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والمحال هذه ولا تسمع الدعوى الا من خصم شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في ابني عم آت

٢٧

١٢٦٧

أحد مادار بالاميراث الشرعى عن مورثهما فباع أحدهما نصيبه للآخر بعد القسمة من مدة ثلاثين سنة فبعد أن بناء المشتري مات عن ورثة فادعى ورثة البائع على ورثة المشتري بأن مورثهم لم يبيع نصيبه فهل اذا أقام ورثة المشتري بينة تشهد بالشراء لا يكون لورثة البائع معارضة ورثة المشتري فيما اشتراه مورثهم بدون وجه شرعى (أجاب) ليس لورثة البائع معارضة ورثة المشتري فيما اشترى فبما ذكر حيث ثبت الشراء بالطريق الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا في بلدة من بلاد الارياف باع منها مائة وعشرين ذراعا لآخر من جهة معلومة معينة بثمن معلوم ثم هاجر من بلدة مدة أيام ورجع الى تلك البلدة فوجد المشتري هدم تلك الدار وبني ما يحصه بناء جديدا وأخذ من نصيب

٢

١٢٦٧

د بيع الاول

البائع خمسة وثلاثين ذراعا زيادة عما يستحق فطلبه عند القاضي فأمره القاضي بالحضار الحجة التي كتبت له عند الشراء فآخفاها وأخرج حجة غيرها وبهذه الحجة شهادة اثنين من خارج البلاد فقط ولم يذ كر بتلك الحجة بيان نصيب كل من سابل ذ كر بها انه اشترى قط من الدار بلا تعيين ريلاد كر أذوع فبعد البائع المذكورة تلك الحجة فهل لا يكون للقاضي أن يحكم على البائع المذكورة بتلك الحجة ولا يلغى الى ذلك حيث أفكرها البائع ولا بد من حضور بينة لول تشهد ببيعها المشتري المذكور (أجاب) لا يقضى بالصلك المذكور حيث كان الأحرار ومسلطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر

١٠

١٢٦٧

أنه أقرضه بنعمان الدراهم في بلدة معلومة بالجنات القربية في وقت غصه وبيع ويد أخذ المبلغ منه فاستجوب المدعى عليه فقال لم يكن هذا المبلغ عندي فكأن المدعى بينة

على دعواه فاقام بيعة فلم تقبل لعدم موافقتها للدعوى فطلبت منه بيعة أخرى فجهزها عترف
 بعدم وجود بيعة عنده ولم يلتزم بين المدعى عليه فهل اذا قال المدعى عليه اني في التاريخ
 المذكور كنت مستخدما بالميرى في الجهات القبلية واقام بيعة على انه كان في التاريخ
 المذكور في الجهات القبلية مستخدما بها وكانت متواترة تسع بيعة ويمنع المدعى من
 دعواه هذه (اجاب) ادعجز المدعى عن اقامة البيعة على مدعاه ولم يطلب بين المدعى عليه
 لا يقضى للمدعى بما ادعاه ويمنع من المطالبة والحال هذه وفي شرح التوفير شهادة النفي
 المتواترة بمولته اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارين بطريق الارث من
 والدته ماتت امرأته وادعت ان هذه الدار ملكها بطريق الارث عن والدها فاقام باضع
 اليد بيعة بان والدها باع لوالده فشهدت البيعة بان والدها فباع لوالده بالثمن الفلاني
 الا اننا لم نحضر بعض الدراهم فهل عدم حضورهم التبعض لا يتدحى صحة شهادتهم
 ويكون الحق في الدار المذكورة لوضع اليد ولا حتى فيها المراءة المدعوبة والحال هذه
 (اجاب) اذا شهدت البيعة العادلة ببيع الدار المذكورة بثلث معلوم لمورث المدعى عليه
 لا يكون للدعية افتراءها من بدو منع من معارضته في الدار ووجه شرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في دارين مشتركتين بين رجلين مناصفة باع احدهما نصيبه من دارهما
 معينة معلومة لرجل بثلث معلوم ثم بدت الدار بالبايع عن ورثة نادى المشتري انه
 اشترى نصيبه في كل منهما فانكر الورثة دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه شراء النصيب في
 كل منهما ما لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة الورثة في ملكهم بدون وجه شرعي (اجاب)
 نعم اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعي لا يكون له معارضة الورثة فيما آل اليهم
 من الحصة في الدار المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت طاب بعضهم اخذ
 استحقاقه عن مورثه من تركه الجسد فبقي الباقي من اخذ ذلك هل اذا اثبت المدعى
 استحقاق مورثه في تركه الجسد بشهادة البيعة الشرعية بين يدي القاضي يحكم له بذلك ولا
 عبرة بمنع الباقي له بدون وجه شرعي (اجاب) ليس لبعض الورثة منع باقهم عما يخصه من
 تركه مورثه بعد تحققه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار وحصة
 في طاحونة وقطعة أرض زراعية واضعين أيديهم عليها هم ومورثهم مدة تزيد على خمس
 عشرة سنة وهم يمتنعون بها ويتصرفون في ذلك تصرف الملاك في أملاكهم من غير
 معارض ولا منازع فادعى عليهم جماعة بان بعض الدار وارض الزراعية كان
 لمورثهم ويريدون اخذ ذلك ان أيديهم فانكروا دعواهم فادعوا ان مورثهم كان
 حاضرا موجودا مشاهدا التصرف مورثا وادعى اليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو
 ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي بمنعه من الدعوى فهل لا تسمع دعواهم ولا
 يثبت لهم (اجاب) سلوت المورث من الدعوى بما ذكره من خمسة عشرة سنة بلا مانع شرعي
 فوجب عدم سماع دعواه وارثه بنبذ بعده والله تعالى اعلم (سئل) في وطيفة خداه

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٣

١٢٦٧

١٤

على دعواه فاقام بيعة فلم تقبل لعدم موافقتها الدعوى فطلبت منه بيعة أخرى فجهز واعترف
 بعدم وجود بيعة عنده ولم ياتمسر بمن المدعى عليه فهل اذا قال المدعى عليه انى في التاريخ
 المذكور كنت مستخدماً بالبرى في الجهات القبلية واقام بيعة على انه كان في التاريخ
 المذكور في الجهات القبلية مستخدماً بها وكانت متواترة تسمع بيته ويمنع المدعى من
 دعواه هذه (اجاب) ادعجز ادعى عن اقامة البيعة على مدعاه ولم يطلب من المدعى عليه
 لا يقضى للمدعى بما ادعاه ويمنع من المطالبة والحال هذه وفي شرح التنوير شهادة النفي
 المتواترة محمولة اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك داراً بطريق الارث عن
 والده جاءت امرأة وادعت ان هذه الدار ملكها بطريق الارث عن والدها فاقام باضح
 اليه بيعة بار والدها باع لوالده فشهدت البيعة بان والدها قد باع لوالده بالثمن الغلاني
 الا اننا لم نحضر قبض الدراهم فهل عدم حضورهم القبض لا يقدر على صحة شهادتهم
 ويكون الحق في الدار للمدعى كورة لوضوح اليد ولا حق فيها للمرأة المدعية والحال هذه
 (اجاب) اذا شهدت البيعة انعاده ببيع الدار المذكورة بثلث معلوم لمورث المدعى عليه
 لا يكون للمدعية انتزاعها من يده ومنع من معارضته فيما يدون وجه شرعى والله تعالى اعلم
 (سئل) في دارين مشتركتين بين رجلين مناصفة باع احدهما مناصفة من دار منهما
 معينة معلومة لرجل بثلث معلوم ثم بدلهما بمات البائع عن ورثة فادعى المشتري انه
 اشترى نصيبه في كل منهما فانكر الورثة دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه شراء النصيب في
 كل منهما ما لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة الورثة في ما كهم يدون وجه شرعى (اجاب)
 نعم اذا لم يثبت المدعى دعواه باوجه شرعى لا يكون له معارضة الورثة فيما آل اليهم
 من الحصة في الدار المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت طاب بعضهم اخذ
 استحقاقه من مورثه من تركه الجسد فبقي الباقي من اخذ ذلك هل اذا اثبت المدعى
 استحقاق مورثه في تركه الجسد بشهادة البيعة الشرعية بين يدي القاضي يحكم له بذلك ولا
 عبرة بمنع الباقي له يدون وجه شرعى (اجاب) ليس لبعض الورثة منع بايهم عما يخصه في
 تركه مورثه بعد صحة يدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار واحدة
 في طاحونة وقطعة أرض زراعية واضعفين أيديهم عليها هم ومورثهم مدة تزيد على خمس
 عشرة سنة وهم يثقون بها ويتصرفون في ذلك تصرف الملاك في املاكهم من غـ
 معارض ولا منازع فادعى عامهم جماعة بان بعض الدار وادعى الزراعية كان
 لمورثهم ويريدون اخذ ذلك بأيديهم فانكر وادعواهم وادعوا ان مورثهم كان
 حاضراً وجوداً مشاهداً النصف من مورث واضعفي أيديهم مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو
 ساكت لم يدع ولم ينافع من غير مانع شرعى منعه من الدعوى فهل لا تسمع دعواهم ولا
 يثبتهم (اجاب) سكوت المورث عن الدعوى بمسألة كثر خمس عشرة سنة بلا مانع شرعى
 يوجب عدم سماع دعوى وارثه بذلك بعده والله تعالى اعلم (سئل) في وظيفة خدامه

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١٣

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٤

في ضمير ولي يتعاطاها جماعة فادعت امرأة ان جدتها نزلت ووهبت لامها تلك الوظيفة
وتدعي وظيفة جدتها بناء على الافراغ والتزول والهبته من جدتها لا مها فهل على فرض
ثبوت دعواها لا يكون لها التحقاق في وظيفة الخدامة بمجرد ما ذكر (أجاب) لا تسمع
دهري المرأة بما ذكرنا ليست هذه دعوى شرعية يترتب عليها اسؤال الخصم والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى ستا من آخر بثمن معلوم من الدراهم فوضع يده
عليه سبع سنين ثم بعد ذلك باعه لآخر بثمن معلوم من الدراهم فوضع يده المشتري
الثاني عليه احدى عشرة سنة ثم بعد مضي تلك المدة وموت البائع الاول ادعت
ورثته بان مورثهم باع بالاكراه فترافع الى قاضي الناحية ولم يثبتوا الا كراه
بالوجه الشرعي بل ثبت ان المورث باع بطاوع واختياره وحكم القاضي بضممة البيع
وكتب بذلك حجة شرعية معسولة بحتمها بانه بان البيع للمشتري الاول صحيح وان بيعه
للمشتري الثاني صحيح ايضا فلا يعارضه أحد فهل اذا تحقق ما ذكر لا يكون لاحد معارضة
واضح اليه بدون وجه شرعي (أجاب) حيث لم يثبت الا كراه الشرعي على البيع
لا يكون لو ارث البائع معارضة واضح البعد على الاستانة المدكور والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة ماتت عن ابنتين وبنت وتر كنه ما بورت عنها شرعا فدعي الابن ان
أمهم ما تروى كت مصاغان جماعة التركة وانهم ما سلبوا للاخت المذكورة فانكرت
الاخت ذلك وحدثت دعواهما فهل اذا لم يثبتا دعواهما على الاخت بالبيعة الشرعية
لا حجة بدعواهما اذ لا بدون وجه شرعي ويمنعان من معارضة الاخت المذكورة
(أجاب) نعم اذ لم يثبت الابن دعواهما بالوجه الشرعي لا يقضي لهما بما دعواهما والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن ابن باصر منسه وعن ابها وتركت
ما بورت عنها شرعا من مصاغ ونحاس فدعي والدها بان ما ذكر امانة فانكر الراجح
دعواه وادعي بان ما يمد زوجته من المصاغ والنحاس ملكها فهل اذا لم يثبت الاب دعواه
بان امانة له بالبيعة الشرعية لا يجاب لذلك ويقسم مانر كنه بين ورثتها بالقرينة الشرعية
(أجاب) نعم اذ لم يثبت الاب دعواه بالوجه الشرعي يكون جميع ما كان بينه وبين المرأة
المذكورة لورثتها يتقسم بينهم بالقرينة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
سافر الى حج بيت الله الحرام ليؤدى فرض الاسلام وحج وودعه بعرفة ولم يصل الى
المدينة المنورة مرض بها وودعه اصحابه الذين ساءروا معه اثناء كرواله وجلا ليحمله الى
جباله ويوصيه الى مصر بعد ثمة ففراسته وجسم من اهل الجبل فمعه امواله وولده
معه يرثه يدعي اجمال ان الرجل المستأجر الذي هو وارث من امواله دفنه في
مغارة يربو والمولى يلج فامره أمير الحاج بان ياتي به من الجبل الذي دعي فيه وارسل معه
جماعة من مسكره فذهبوا معه وفتشوا في الجبل الذي ذكره الجحمان فلم يجدوه وابعى دعواه
الى المحروسة لكون الجحمال لم يات لهم به ولم يوصل الجحمال الى مصر اذ مطالبة الى الميت

٩٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢٠

بما فى الاجرة ولا تركة لليت أصلاً وهو يطالب بالجمال بانه ويدعى عليه انه قتله فهل اذا لم يكن عنده بينه بالقتل لا يلزم الجمال شيئاً ويصدق بهينه وهل يلزم الاب دفع اجرة الجمال من المدينة الى محل موت المستاجر أو يكون مطالب بالاجرة كلها (أجاب) لا مطالبة على الاب من ماله بشئ من الاجرة والجمال هذه ولا يلزم الجمال قصاص ولا دية اذا لم يثبت الاب دعواه قتله بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له حصصة فى دار بطريق الميراث عن جدته ادعى على الشركاء ان والده اشترى حصصة أخرى منهم فى الدار المذكورة ويصده حجة من القاضى لم يثبت مضمونها فأنكر وادعوا وانهم صالحوا الجدة على قدر معلوم من الدراهم فى نظير حصتها وبأيديهم وثيقة لم يثبت مضمونها أيضاً فهل اذا لم يثبت كل منهما دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعوى كل منهما ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) لا يقضى بصحة بدون ثبوت دعواه شرعاً فالرجل المذکور ما آل اليه بطريق الارث عن جدته فى تلك الحصصة حيث لم يتحقق خروجها عن ملكها بالوجه الشرعى كما لا يقضى له بما ادعى شركاء والده منهم بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل آلت له دار بالارث التمرى عن ورثه فوضع يده عليها بعد ثبوت وراثته والحكم بها له لدى الحاكم الشرعى ثم بعد ذلك باع الدار لرجل ووضع المشتري يده عايم او صار يتنفع بها مدة من السنين تزيد على عشر فالان ادعى على واضح اليد جماعة وأقروا عليه أمين ببت مال الغرب ليضع يده على الدار وياخذها منه متعلين بان الدار كانت آلت لهم قبل شرائه واضح اليد وينكرون نسب البائع لها من المورث فهل بعد ثبوت نسب البائع لها والحكم بها لا عبرة بتعلل أمين ببيت مال الغرب المذکور ويمنع من التعرض لوضع اليد (أجاب) حيث ثبت المالك فى الدار المذكورة لجامعها ايجابية الارث لا يكون لاحد معارضة المشتري منه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وأولاد صغر من غيرها وقد وصى بثالث ماله لاشخاص معلومين وجعل له وصياً بنية ذوصيته وقال وفى وصيته ان زوجتى هذه أمينة وتعرف مالى وجميع ما أظهرته من مالى وعرفت عنه بعد موتى فهى مصدقة فيه فهل اذا اتهمها الوصى بعدم موت الموصى وقال لها انه كان للبت بفت جهزها بما قبضه من مهرها وأدخلها الى زوجها بامتنعة وتمتع بها مدة من السنين وماتت وان تركتها قد أخذها أبوها وأما المسمى عليها ويريد أن يدعى عليه ما يثبت ذلك يكون القول فى ذلك فى جميع ما أظهرته وعرفت عنه ولا عبرة بدعوى الوصى عليها المجردة عن اثبات شئ تصح به الدعوى أو كيف الحال (أجاب) القول للمذكر بعينه حيث يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى ثياباً قيمة قرار يخاص من ارضى وأربعة قرار يخاص من ارض أخرى ووضع يده على الجميع مدة ثم يده على خمس عشر سنة ووارث البائع حاضر ومشاهد لنصرته اشترى عالم بالبيع فهل ذ ادعى وارث الوارث بان مورثه لم يبيع وانما باءية

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٧

ربيع الثاني

١٢٦٧

٢

على ملك مورث مورثه وآت له الارض بطريق الارث لا تسمع دعواه واذا قلتم
بسماعها واحضر بينة من اقارب المدعى تشهد تقبل بينته (اجاب) حيث اعترف واضع
اليده بتلقي الملك من مورث مورث المدعى فلا مانع من سماع الدعوى ولو طال المدة
وشهادة ما عدا الاصول والفروع من الاقارب مقبولة وللقاضى الحكم بها حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على قطعة ارض تلقوها بطريق
الارث عن ابائهم وهكدا الى الجدا المشتري للقطعة الارض المذكورة مدة مديدة وسنين
عديدة من غير ازعاج لهم في ذلك ولا مخاصم ثم الآن ادعى ناظر وقف ان قطعة الارض
المذكورة وقف لمسجد معين واحضر اربعة شهودا بذلك فاستفسر اثنان منهم فقالا انا
شهدنا بما سمعنا من كلام الشاهدين الا نحن راى استفسر الاخران فقالا ان جدنا كان
يزرعها شعيرا ونعرف ان ارض الشعير عندنا لا مالها في ذلك تكون وقف فخضرا هل
الخبرة الذين لهم معرفة بتلك الاراضى فشهدوا ان هذه الارض ملك للواضعين ايديهم
عليها المدة المديدة وان هذه الارض لا تصلح لزراعة الشعير وانما تصلح لزراعة الخيل
ومدعى الوقف لا مستند له الا هذه الشهادة هل لا تقبل شهادتهم لعدم استنادهم الى
دليل قوى وتكون ما يكمل كمالها الواعين ايديهم عليها هم واسلافهم ويشهد لهم
ايضا ما بايديهم من الحجج خصوصاً اننا نظرنا وقف حجة وفدية شرعية وانما يبيده مجرد
قاعة فيم ابيان اما كن الوقف وليد من بالانابة المذكورة قطعة الارض المذكورة (اجاب)
اذ لم يثبت متولى المسجد دعواه وقف الارض المذكورة هذا الصالح المسجد بالوجه
الشرعى لا يقضى بعد فاد الله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات من زوجته وورثة آخر
وترك ما يورث عنه شرعاً هل اذا اختلفت ورثة الزوج والزوجة في امتعة البيت
ما يصلح لكل منهما كالفرش والخامس وغير ذلك يستكين القول فيه للزوجة بيمينها
(اجاب) اذا مات أحد الزوجين واستنفاد ارضه مع الحي في متاع البيت المشرك كل الصالح
لهما كان القول فيه للحي منهما ما يمينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن
زوجه وورثة غير ذرية بعد في خلفائه بنى اشيء يصلح للرجال والنساء بصندوق
مثل ثياب وغيرها فادعت الزوجة انها وادعى الوارث ان تصرفه ولا بدنة لكل منهما
هل تصدق الزوجة بيمينها في ما يصلح للنساء خاصة (اجاب) دعواته الزوجين
واختلف وادعت مع الحي في متاع البيت المذكور ما كان القول فيه للحي منهما
بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ارضاً باع منها شعير ذراعاً خارجاً عن دعوى
ثم مات كل من المشتري والبايع فادعت فادعت المشتري بائناً بيمينه مورثه
ومما هو مذکور في بينة المشتري فادعت كروى رابطة دعوى مورثه كروى لا حق في مورث
المدعى سوى الخمين ذراعاً فهل اذا لم يثبت مورث المشتري دعواه الريادة لبينة الشرعية
لا يمكن من اخذها (اجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا يتصلى له بمسجد

٨

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

١٠

١٢

١١

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

والله تعالى أعلم (سئل) في متوفى مات عن بنته وعن ابن معتقه وترك ما يورثه منه
شرعا فهل اذا ادعى على مخالفاة بدين لا يحكم بدونه الابن هادة شاء دين باستقراره في
ذمة الى يوم موته ولا يثبت بوثيقة مجردة عن الثبوت حيث لم يكن من يعمل بخطه
(أجاب) لا يقضى القاضي الا بالخبرة أو بالبينة أو الاقرار أو النكول اما اصل فلا يصلح
بجدة لان الخط يشبه الحول كان شاة لا يثبت بالدين مجردة لم يثبت منه شرعا
والحال هذه هاتفة الى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن فاصرو عن أخ وترك جانب خيل
فوضع الاخ يده على الخيل مدة من السنين الى أن بلغ القصاص قطاب رفع يدا انم عن
الخيل المتروكة عن أبيه فادعى الم أن أباه باع له قبل موته وبه وثيقة لم يثبت منه ومنها
فهل اذا لم يثبت الم دعواه الشرا بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ذلك ويجوز الم على
تسليم الخيل لابن أخيه المذكور وليس له الاستيلاء عليه يدوان وجه شرعي (أجاب) نعم
اذا لم يثبت الم شرائ الخيل المذكور من أخيه حال حياته يؤبرخ يده عنه وتسايمه لابن
أخيه حيث وارت له سواء ولا يقضى به لم يثبت منه شرعا والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن ابنين وترك بيتا تم مات كل من الابنين عن ابن تم مات كل من ابني
الابنين عن ابن فوضع ابن أحدهما يدوان البيت دون ابن الآخر دون وجه شرعي
فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية أنه متروك عن جد أو يه ما يقسم بينهما بالتقرينة
الشرعية (أجاب) ليس لاهد الورثة من الباقي مما جرحه في العتار الا يمل اليه
بالأثر عن جده المذكور بعد ثبوت ما ذكره بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)
في جماعة تباعدت منهم قطعة أرض فادعى امرئ يترز من زوايا يتفقون بها مدة من
سنة وزياد من غيرهم فادعى فيها المذكور وادعى المذكور في خمس دة منهم فقام
تلك المذكرة يدعى بانها لول لا يهاب لذلك ولا تسع دعواه بعد في هذه المدة فيع من
معارضة في يد يدون وجه شرعي (أجاب) لا تسع الدعوى بدعوى خمس عشرة
سنة في يد اما استقضى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون خيلا را طيلا
بناحية بلاد السودان فادعى بالارث عن أحدهم وادعى أن يدعى عليهم باسم
وأصواتهم من قبلهم مدة تزيد على مائة سنة وهم يتصرفون فيها ويتفقون بخيالاتهم
المذكورة والآن ادعى عليهم جماعة أنهم يستحقون ما ذكر عن أصولهم فانكروا واضعوا
اليه دعواهم وادعوا أن أصول المذكرين كانوا حاضرين وموجودين ومشاهدين
تصرف أصول المذكرين عليهم معظم تلك المدة وسكنوا ولم يدعوا ولم يعارضوا فهل
لا تسع دعواهم ولا يثبتهم وتبقى الخيل والاطيان لواحد من المذكرين (أجاب) سكوت
اورث الاصل في دعوى المالك خمس عشرة سنة بالامانع مع مشاهدته انصرف راضع
لبدعوى المالك فيجوز مع دعوى وارثه بدعوى والده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
قوة ولا يخرج مائة في البرية اراد ان يجمعها في سنة أو يعاين عليها فامتنع من ذلك فادعى

157v

10

157v

20

157v

70

جادی الاولی

1575

157

9

ذلك ضاعت الجاهوسة في البرية فادعى ربها على رب البقرة انه قايسه ويريد أخذ بقرة
منه فانكر دعواه ذلك فهل اذا لم يثبت رب الجاهوسة المقايضة بالبيعة الشرعية لا يجاب
لذلك ولا عبرة بدعواه ويمنع من معارضة رب البقرة فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم
لا يجاب لاخذ البقرة المذكورة اذا لم يثبت دعواه شرعا بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في اولاد قاصرين مات والدتهم وموتت كتم لهم متاعا فاستولى والدهم على
ما خهم وقبل وفاته أقرز ما عنده لهم وأقر في حال صحته بان ذلك تركه والدتهم بحضور بيعة
شرعية ثم ماتت عن زوجة أخرى وأولاد منها غير المذكورين اولادهم ووفاته أنكر وأذلك
فهل اذا أقام الاولاد المذكورون بعد يلو فهم بيعة على ان المتاع المذكور ملك لهم
يكون لهم خاصة وليس لبقية الورثة مشاركتهم فيه (اجاب) نعم يكون للاولاد
المذكورين أخذ المتاع الآيل اليهم بالارث عن أمهم بعد ثبوت الملك لهم فيه بالوجه
الشرعي ولا يكون تركه من والدهم والجمال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
دارا راعن والده من سنتين سنة والآن مضى أولادهم يدعون ان لهم فيها جزأ من غير
حجة شرعية بأيديهم تثبت دعواه ولا يثبت تشهد لهم بذلك فهل لا تسمع دعواه (اجاب)
لا يقضى للدعي الحارج بمجرده دعواه بدون اثبات شرعي على فرض سماعها والمصرح
به ان الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا تسمع الا في الوقف والارث ووجوه شرعية والله
تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة اذ دعوتهم سكنها اثنان منهم دون الثالث
ثم مات الاثنان من اولادهم وعن أخيهما الثالث فاراد الاخ الثالث أخذ نصيبه من
الدار فدعى اولاد الاخرين الواضعين اليه عليها انهم يملكونها عن أبيهم ما دون الم
ومعهم بيعة بذلك فهل اذا كان دعاهم ببيعة تشهد له بان الدار المذكورة مشتركة بينه وبين
اولاد أخويه الواضعين اليه تسمع بيعة (اجاب) يقضى للدعي المذكور بما يخصه في
الدار بعد ثبوت دعواه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض
من آخر مبلغا من لوماس النقدين وأعطاه رهنا عليه ثم بعد ذلك صار الراهن يدفع
للمرتن من أصل المبلغ كل ما تصرفه مدة قحاسبا فتبين ان الباقي عند الراهن ما فرار
المرتن كذا وكذا وشهدت بذلك بيعة من المسلمين ثم ان المرتن انقل الى دار لبقاه
فادعت ورثته ان لمورثهم أو يرثها تبين عند المحاسب ولا يثبت له لهم فهل اذا أقام
الراهن بيعة تثبت دعواه يعمل بها (اجاب) ليس لورثة المرتن مطالبة الراهن
بما أثبت دفعه من الدين لمورثهم حال حياته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع
يده على نخل مدة تزيد على خمسين سنة وهو يتصرف فيه تصرف المالك ولا ينازعه أحد
فلا ن ادعى رجل عليه ان له حقا فيه والجمال انه شاهده في الزهر في الاستفاد المدة
المذكورة وليس له مانع من الدعوى فهل اذا أقام الآن يدعى الاستحقاق فيمأذ كر
لا تسمع دعواه حيث ثبت وضع اليد المدة المذكورة ولم يمنع المدعي مانع شرعي منها

١٢٦٧

٩

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

١٦

١٢٦٧

١٦

١٢٦٧

٢٣

(أجاب) لا تسمح الدهوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا فى الارث والوقف ووجود عذر شرعى على ما فى الدار المختار والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا مات عن ابنه وعن ثلاث بنات فوضع عم الاولاد يده عليه مدة ثم مات المذکور عن ورثة فاراد ورثة قرب البيت نزعه منهم فضعوه لهم منه متعللين بان لمورثهم ديننا على تركه أخيه وانه مرهون به فأنكر وادعواهم فهل اذا لم يثبت وادعواهم بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا يكون لهم منه من مالا كه بدون وجه شرعى ولا عبرة بتعللهم المذکور (أجاب) لا يجاب ورثة العم لمنع البيت عن مالا كه بدون اثبات ارتبانه بيده ورثتهم حال حيانه على دين ثابت له والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك مصاعا ألبسه لزوجته على سبيل الزينة ثم طلبه منها فامتنعت من الدفع له مدعية انه ملكها ثم اعترفت بحضرة بينة من المسلمين بان المصاع المذکور لزوجها وسلمته له فاخذته منها والاثن تدعى ثانيا بانها ملكها فأنكر دعواها فهل اذا لم تقم بينة بانه ملكها اياه لا يجاب لذلك حيث اعترفت أولا بانه ملكه وثبت ذلك بالبينة الشرعية (أجاب) لا يقضى للزوجة بالمصاع المذکور والحال هذه بدون اثبات تملكها له من قبله بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن وبنت قاصرين وترك لهما ما تخرلا مفروسا فى أرضه فوضع قريب لهما يده عليه مدة خمس سنين فبعدا بوضعها ما طلبا النخل من وارضع اليده عليه فضعها منه مدعيان والدهما أسقط حقه منه له بموجب ورقة قديمة مقطوعة الثبوت بذلك فأنكر ادعواهما الاسقاط فهل اذا لم يثبت دعواهما الاسقاط بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ويكون لهما أخذ ما تركه والدهما لهما ولا عبرة بالورقة التى معها اذا لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعى (أجاب) الاسقاط فى الاعيان لا يصح ولا يقضى بصلك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال عن حادثة محصلها شخص أثبت دينه على ميتة وذ كراسم أبيها وشهدت شهوده بذلك وثبت الدين ثم ادعى آخر بوصية وعتق وشهدت له شهود وغاير والسم الاب المذکور فى الدعوى الاولى وثبت العتق والوصية فسادا يكون الحكم فى ذلك والحال هذه (أجاب) فى التتارخانية من الدعوى فباطل الاسم لا يضر بجواز أن يكون له اسمان وفى صور المسائل عن الفتاوى الرشيدية ادعى رجل هو محمد ابن على بن عبد الله ثم ظهر ان جده أحمد لا تبطل الدعوى بجواز أن يكون لجده اسمان اه كذا نقله فى تنقيح المحامدية ومنه يعلم ان التخالف المذکور بالا هلامين لا يكون مانعا من صحة الحكم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجلين ادعيا عند الحماكم على ثلاثة رجال انهم ضربوهما وأخذوا ما بأيديهما من دراهم وأمتعة فسيحزهم الحماكم وضربهم ضربا شديدا وكرر عليهم ذلك نحو خمسين يوما فمال أحدهم حال الضرب من شدة ما حصل له انا فاضربت ولا فعلت شيئا بل الذى ضرب من معي فلما أفاق من الضرب سئل عما قاله فاجاب انى ما قلت ذلك ولا علمت ولا حصل منى ولا من معي ضرب ولا سلب لهما ومن

معهم يقول ذلك على الدوام وليس هناك بينة تشهد لهم بما ادعوا به من الضرب والسلب
 فهل في هذه الحال لا يتوجه عليهم الا اليقين الشرعية ولومات أحد المدعين بعد اقامة
 الدعوى على يد الحاكم السياسى بمدة وادعت ورثته بانه مات بسبب ضربهم لا يعمل
 بدعواهم المجردة عن التبعوث الشرعى (أجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى
 لا يقضى له بعد دعاه والله تعالى اعلم (سئل) عن فتوى وارده من سكندرية نص سؤالها
 رجل توفى الى رجلة الله تعالى يسمى مريقب وجاه رجل آخر يدعى انه يرثه وذلك الرجل
 يسمى سعيدا وانه ابن ابن عم أبيه وذلك لان أباه سعيد صالح وصالح بن القطعاني
 والقطعاني بن سعيد وسعيد ولد عبد الله الذي صار تربيته وهو الجسد الجسامع ومريقب
 المتوفى ولد سعيد وسعيد ولد الاحول والاحول ولد عبد الله المذكور فسعيد
 والاحول شقيقان أبوهما عبد الله المذكور وأمهما عائشة شعشع المعرفة وشهدت البينة
 طبق دعواه وزكيت ثم جاء رجل يسمى جده أبالحية يدعى بنوة العم أيضا ويريد المشاركة
 في ميراث مريقب ولم يثبتها فهل يختص بالميراث سعيد المذكور فاجاب العدة الفاضل
 مفتى سكندرية عن هذا السؤال بقوله الميراث في مريقب لسعيد فقط لانه أثبت نسبه
 والله تعالى اعلم (أجاب) ما أفاده حضرة مفتى سكندرية من تورث الرجل المذكور
 صحيح حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متعهد ببلد توفى
 عن ورثة فيهم قاصر وترك ما يورث عنه شرعا فارسل ولى الامر أحد الامراء من اتباعه
 لضبط تركه المتوفى المذكور فبعد ان ضبطها بتمسكها حضر جميع مشايخ بلده المتعهد
 بها المعروفين بذواتهم وأسمائهم وسألهم بحضرة جمع من المسلمين وقال هل لكم أولاد
 منكم بدمية المتوفى شئ لا دفعه من التركة كما هو امر ولى الامر فاجاب كل منهم بانه لا يستحق
 قبل المتوفى شيئا قل ولا جل فكتب بذلك عليهم صكاً ختمه كل واحد منهم بختمه فهل بعد
 اعترافهم ببراءة ذمة المتوفى ليس حدهم الدعوى بشئ بعد ذلك (أجاب) لا تسمع
 دعوى من تحقق منه ابراء الميت على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في متعهد
 ببلد توفى عن ورثة فيهم قاصر فاقام ولى الامر أخاه وكيلاً عن جميع الورثة يتصرف في
 البلد عهدة المتوفى لاستخلاص أموالها وسائر ممتلكاتها من أهلها المخرج لستم هذا وضرب
 هذا وحبس هذا من الوكيل المتعهد والمتوفى المذكور فهل اذا ادعى اناس من
 أهل البلد المذكور على الوكيل المذكور دعوى على الميت قبله بدعوى مختلفة فيهم من
 يقول ان المتعهد أخذ داري قبل موته أو غير ذلك ومنهم من يدعى على الوكيل بذلك
 لا تقبل عليه شهادة غير المدعين من باقى أهل البلد وهل اذا ثبت ان الوكيل المذكور
 اشترى لنفسه أما كن من البلد المذكور وتوابعها وجعلها مكانا واحدا ثم ادعى عليه اناس
 من البلد أيضاً بانه غصب دورهم وأدخلها في هذا المكان بعد ازالة بنائها الاصلى لا بد
 لجهة دعواهم بذلك والحكم بهم ان يحوز ما يدعيه كل واحد منهم والاشهاد عليه

٤

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

بيدنة طبق دعواه وهل اذا لم تعصبهم لا تقبل شهاده أحد من أهلها الى الناحية المتعصبين
(أجاب) من موانع قبول الشهادة العصبية في الخيرية مانصه وفي معنى الحكم من
موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو أن يبغض الرجل الرجل لانه من بني فلان أو
من قبيلة كذا اه وصرحوا باشتراط التحديد في دعوى العقار كما في الشهادة عليه فلا
يقضى بالغصب المدعيه بدون اثبات دعواه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
ثلاثة أخوة يملكون قطعة أرض اقتسموها بالذراع بينهم واستولى كل على ما خصه
بموجب القسمة الشرعية وبنى فيه بناء ثم مات كل عن أولاده فوضع كل يده على ما بناه
مورثه فهل اذا باع أحد الأولاد ما آل له عن أبيه بحضرة أولادهم ثم ادعى واحد من
أولادهم ان له جزأ في ما باعه بهما ولم يعين قدر ما له وما لا تسمع دعواه حيث كان
ما يدعيه مجهولاً وكان البيع والتصرف بحضرة خصوصاً وان ذلك من مدته يز يدعى
ثلاثين سنة (أجاب) بغير من سماع الدعوى لا بد من معلومية المدعى به فقد صرحوا ان
شرط صحة الدعوى معلومية المدعى فلا تسمع الدعوى بمجهول فيما دام استثنى والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك ورثة ذكر وانا فاقترع في بعضهم باذن الباقين
ببناء وغيره ثم وقعت القسمة بينهم بالقرينة الشرعية ولم يدع المتصرف اختصاصه بشئ
واختص كل من الذكور بنصيبه وبقى نصيب الاناث شائعاً مع نصيب المتصرف أمانة
تحت يده ثم مات عن ورثة ووقعت القسمة بينهم واختص كل بنصيبه وبقى نصيب
الاناث العجمات تحت يد بعضهم كذلك وأثبت ذلك في سجل القاضى ثم طلب بعض
الاناث نصيبه من ذلك البعض فادعى ان جميع البناء الذي بناه أبوه ودخل في القسمة
الأولى والثانية كان ملكاً لمورثه خاصة وانه بناه من مال نفسه وليس من المال
المشترك فهل تكون مقاسمة ذلك البعض ومقاسمة مورثه قبله في جميع ما ذكر من
البناء وغيره مانعة له من سماع دعواه بشئ (أجاب) صرحوا بان الاقدام على الاقسام
مانع من سماع الدعوى فيما وقع الاقسام فيه والله تعالى أعلم (سئل) في صبي تحت
يده أرض فلاحية فيها ساقية مهدومة وله وصى فاحتاج الصبي للاتفاق فاسقط وباع
الوصى نصف حق الصبي في الأرض والساقية لرجل في نظير دراهم أخذها الوصى
لضرورة النفقة على الصبي واستولى المسقط له المشتري على الأرض والساقية ثم بناها
ثم باع الصبي وصديق على ما فعله الوصى وأجازة ومضى على ذلك المدة الطويلة وهى
خمس عشرة سنة والآن ادعى رجل مقيم بالبلدان لأبيه حصته في تلك الأرض وتلك
الساقية يريد أخذها من المسقط له المشتري مع اطلاع على الاسقاط والبيع والتسليم
والهدم والبناء وسكوتة على ذلك تلك المدة وعدم المسامحة له من المطالبة فماذا يكون
الحكم في ذلك (أجاب) سكوت المدعى عند البيع والاسقاط والتسليم بالامانع مع رؤيته
التصرف بالهدم والبناء مانع من سماع دعواه وقد صرحوا بان الدعوى لا تسمع بعد

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٥

خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وولدين
وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا تحت يد الولدين ومكة في معيشة واحدة بمنزل والدهما
فخو خمس عشرة سنة من موت والدهما وتفرقا من بعضهما بعد ذلك وصار كل في معيشة
واحدة وكسبه لنفسه وكل منهما ساكن في جهة من المنزل باولاده ولا تعلق له بالاخر وتما ديا
على ذلك فمخولان سنين ثم بعد مضي هذه المدة وقع بين الاخوين تشاجر فطلب أحدهما
من أخيه قسمة ما كان متروكا عن والدهما فحضر القاضى المولى الى منزلهما وبصحبته
جماعة وقوم ما كان تحت أيديهم من نحاس وكتب وأخذ كل منهما ما خصه بالتام وصدر
بينهما بعد ذلك تصادق ان كلا منهما لا حق له عند الاخر وابرأ كل منهما ذمة الاخر ابراه
عاما وكتب القاضى حجة بذلك ثم بعد مضي سنتين من التصادق وقع التشاجر بين الاخوين
ثانيا فادعى أحدهما على الاخر انه وجد دراهم بعد التصادق كانت مخفية في منزل
والدهما وادعى في دعواه واشتكى أخاه المدعى عليه الى المحاكم السياسية وطلب منه
أن يرسله معه الى مصر ليقيم دعواه عليه عند قاضيهما فاجابه لذلك فهل لا تسمع هذه
الدعوى بعد ما صدر بينهما من التصادق المسمى بذلك بأخوة الشرعية خصوصا وقد سبق
من المدعى قبل مجلس الدعوى ما يفيد كذب دعواه وان قصده اغاظة أخيه المدعى عليه
من قوله ان غرضى بهذه الدعوى اقامتها عند قاضى مصر وتخليفه وودفع رسم القاضى
(أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام اللاحق حادث بعده وقد حقق العلامة الفقيه
الشرفى لالى في بعض مؤلفاته أن البراءة العامة بدخل تحتها كل حق ديني كان أو عينا
أو اوثا وعليه فلا تسمع الدعوى بشئ سابق على تاريخ الابراء المذكور والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل توفي عن ولد صغير وترك ما يورث عنه شرعا بعد بلوغ الولد وصار متصرفا
في تركته أي من بيع وشراء وغير ذلك ثم ادعى عليه رجل ان له على والده ديننا
كان اداءه عنه والمحال انه مضى زيادة عن ثلاثين سنة من وفاة الميت فهل لا تسمع
دعواه (أجاب) سكوت المدعى تلك المدة عن دعوى الدين بلا مانع شرعى مانع من سماع
دعواه به الا أن والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين وأختين أشقاء يملكون نخلا بالارت عن
أبيهم باعوه لرجل بثمن معلوم قبض بالمحاسن عن طوع واختيار بموجب حجة شرعية
بذلك ثابتة المضمون بالبيننة الشرعية فهل اذا اغراهم شيخ بالدهم على انه كان
البيع الصادر منهم لا يحسبون لذلك ويمنعون من معارضة المشتري فيه بدون وجه
شرعى (أجاب) اذا صدر البيع المذكور صحيحا لازما لا عبرة بانكار البائعين له حيث
كان ثابتا بالوجه الشرعى ويمنعون من معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعى والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت اثنين في شراء حصاة من دار معينة ودفعت لهما الثمن
بحضرة بينة شرعية فاشتري الوكيلان تلك الحصاة وسلمها للوكلاء حسب الامر وأقرا
بحضرة بينة انهما اشترى بالوكلاء بطريق التوكيل عنها وانهما لا حق لهما فيها

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٥

فوضعت يدها على تلك المحصة من ابتداء سنة اثنتين وخمسين الى الآن وهي تتصرف
تصرف الملاك وهم ما شاهدان لذلك ولم يمنعاها من تصرفها و بعد موت الوكيلين ظهر
ان صلح الشراء الذي سلما لهما عند الشراء باسم الوكيلين سوية بينهما فهل لا يعتبر
ذلك الصلح مع اعترافهما بالملاك لهما وتصرفها تلك المدة لاسيما والمدة اكثر من خمس
عشر سنة (اجاب) لا يقضى بالصلح والصلح واقد يدون اثبات مضمونها شرعا فاذا ثبت
ان شراء الوكيلين المحصة في الدار للوكلة المذكورة بالطريق الشرعي كان الحق لها فيها
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على شخص ميت بقدره معلوم من المال على يد
قاضي بحضور وصي الميت وبعد دعواه سئل الوصي عن دعوى المدعي فانكر فطلب
القاضي من المدعي بينة تثبت له دعواه فابرز سندات يجتم المتوفى وأثبت أنها محتمة فلم
يقبلها منه القاضي وطلب منه البينة على نفسه المال وصرف النظر عن السندات فهل
ما فعله القاضي من عدم قبول السندات في محله ويطالب المدعي بالبينة أم كيف وهل اذا
كان العرف جاريا بين الناس باخذ السندات باقتناعهم تقبل تلك السندات بمجرد الختم
نظرا للعرف الجاردي أولا اعتبارا بالعرف ويلزم المدعي بالبينة أيضا (اجاب) لا يستمد على
الخط ولا يعمل به بدون اثبات مضمونه لان القاضي لا يقضى الا بالحق وهي البينة أو
الاقرار أو النكول كما في اقرار الخانية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ودية
وترك لهم دارا فدعى رجل من أهل القرية على الورثة بأنه كان دفع عن بعض الورثة
بعض دراهم من المظالم ويريد أخذه ام منهم أو أخذ الدار بمجرد دعواه هذه والمحال ان الورثة
لم يعترفوا له بشئ من ذلك وأنكر وادعوا فله ل لا يكون له ذلك ولا يلزم الورثة دفع شئ
من ذلك من غير وجه شرعي (اجاب) لا يكون للرجل المذکور مطالبة الورثة بشئ من
ذلك والمحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اخوة اشقاء
وعن اخوة لاب وترك ما يورث عنه شرعا فدعى الاشقاء ان أخاهم الميت أوصى لاولادهم
بجزء من التركة في حال الغرغرة ولا بينة لهم على ذلك فهل لا عبرة بدعواه ام مجردة عن
الثبوت (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الثبوت شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل ضاع له بعير فعرفه عند رجل آخر فطلبه منه فاني تسليمه له فترافعا لدى المحاكم
الشرعية وبالسؤال منهما أخبر المدعي ان هذا البعير ملكي فنجح مندي وابن ناقي ولى على
ذلك بينة والمدعي عليه اني اشتريته من فلان هذا وعينه بالجلس الشرعية فسأل بائعه
المحاكم الشرعية فادعى انه كان ملكه وانه اشتراه من سوق كذا من جماعة تجار مجهو وابن
لا يعرفهم وباعه لهذا الرجل وكل منهما ذكر تاريخا فطالب من المدعي بينة شرعية تشهد له
مابق دعواه فغضب ورجع بالبينة فشهدت بالانفراد بان الجمل المزبور ملكه ابن ناقيه
وعمره كذا طبق دعواه فهل يجب للمدعي المذکور اخذ الجمل المزبور حيث أثبتته
بالبينة الشرعية وعجز الآخر عن احضار البائع وعن بينة تشهد له طبق دعواه (اجاب) نعم

٢٩ ١٢٦٧

٢٩ ١٢٦٧

وجب ٣ ١٢٦٧

٩ ١٢٦٧

١٣ ١٢٦٧

يحكم للدهى المذ كور بالجل والمحال ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا من
نحو خمسين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء والترميم من غير معارض ولا منازع له في
ذلك ثم الآن ادعى جماعة انهم املك لاصواهم ولا يئنة لهم فهل لا عبرة بدعواهم والمحال
هذه (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الثبوت شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
ادعى على عمه وقال ان شريكي أرسل لي بمائة صرة من الدراهم على سبيل
الامانة فأنكر عمه وذلك وقال ان شريكيك ما أرسل لك بمائة صرة من الدراهم أصلا
فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينه الشرعية لا عبرة بما ادعاه (اجاب) لا يقضى
للمدعى بما يدعيه بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجاته وأولاده ذكوراً وانثى وترك لهم مكانا فادعت عليهم امرأة بان لها فيه حصته من
مورثاتها وتريد منازعة واضعى اليد وأخذها منهم والمحال انهم اشاهدوا لمورث المدعى
عليهم فخوار بعين سنة وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك وهي حاضرة موجودة
لم تدع ولم تنازع من غير مانع شرعي بمنعها من ذلك فهل لا تسع دعواها عليهم حيث
انكروها ولا بينة ولا برهان لها على ما تدعيه (اجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن
الثبوت شرعا على فرض كونها سموعة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان
متزوجا بامرأة لها مرتبة في الديوان ثم توفي الى رحمة الله تعالى فادعت تلك المرأة بعد
وفاته بنحو ثلاث سنوات انها كانت تقبض مرتبتها وتصرفه في المنزل حال حياته عند
حياته فهل اذا لم يكن ذلك بامر له ولا ما خذ به سند عليه ولا مرسوم ما في دفاتر الديون عليه
ولا بينة تشهد لها بذلك لا تصدق في دعواها خصوصا مع اعترافها باخذ ما يكفيها من
زوجها كل شهر (اجاب) ليس للمرأة المذ كورة أخذ ما صرفته على المنزل حال غيبة
زوجها من تركته اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وبنت ابنه وأولاده الذكور العصبية وترك ما يورث
منه شرعا من دار وطاحونة وغير ذلك فوضع رجل صاحب شوكه يده على الدار
والطاحونة بدون وجه شرعي وادعى أنه اشتراها من ورثة الميت فهل اذا لم يثبت
واضع اليد دعواه الشرائع من الورثة بالبينه الشرعية لا عبرة بدعواه ويجبر على تسليم ذلك
لورثة الميت قهرا عنه (اجاب) نعم يجبر واضع اليد على الدار والطاحونة على تسليمهما
للورثة ان كان الامر ما هو مذ كور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تلقت دارا عن أمها
وصارت واضحة بدها عليها مدة تزيد على ثمانين سنة وهي تتصرف فيها بالتصرفات
الشرعية ثم بعد ذلك ماتت عن ابن عمها صاحبها فقط وترك له الدار المذ كورة
فادعى الآن رجل اجنبي على ابن العم أنه يملك الدار بطريق الارث عن أبيه ومعه بينة
تشهد له بالسمع فقط فأنكر ابن العم دعواه ووجدها والمحال ان والد المدعى كان حاضرا
بالبلد ومشاهدا تصرف واضعة اليد مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير منازعة ولا مانع

١٢٦٧

١٦

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٦

١٢٦٧

٣٠

شعبان

١٢٦٧

١

بمنعهم فهل لا تسمع دعواهم بعد ذلك اذا ثبت ما ذكر (أجاب) سكوت المورث من
الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته التصرف وعدم دعواه بالامان مانع لسماع
دعوى وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصصا في عقارات بالميراث الشرعى
عن امها وعن ابنها باهتها البنت او وضعت يدها عليها البنت المذ كورة فمخواربع وثلاثين
سنة ثم باعتها تلك البنت لجماعة اجنبيين بموجب حجة شرعية من مدة ست عشرة سنة
فاراد الشركاء الا ان منازعة المشترين واخذ الحصة منهم مدعين شراءهم تلك الحصة من
البائنة قبل شراء المدعى عليهم لها ويريدون اخذها منهم ولا يبنونهم على دعواهم مع
الانكار وكونهم معترفين بالبيع وماصل الملك للبائنة فهل لا يكون لهم رفع أيديهم عن
تلك الحصة والحال هذه بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا يكون لهم ذلك والحال هذه
وانته تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت جاموسة من مالها لنفسها ثم بعد مدة اخذ زوجها
الجاموسة وباعها ثم بعد البيع ملكها الزوج جاموسة أخرى في نظير ما في ذمتهم من ثمن
الجاموسة وقبضتها وبعد القبض تركتها تسمى مع دواب زوجها ثم بعد موت الزوج جدد
الورثة ذلك فهل للمرأة اخذ الجاموسة ونحوها حيث باعها الزوج لها بحضرة البينة وثبت
ما ذكر (أجاب) نعم للمرأة المذ كورة اخذ الجاموسة وليس لبقاى ورثة زوجها ما عارضتها
في ذلك حيث تحقق غلبتك الزوج في مالها حال صحته بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك بيتا وهدمه لوالده في حال صحته وسلمه لها وقبضته وحازته بحضرة
بينة وسكنته مدة ثم توفي عنها وعن ورثة غير هان ينكرون الهبة المذ كورة فهل اذا ثبتت
المرأة والدلة المدة وفي البينة الشرعية الهبة والقبض والتميز في حال حياته وصحته يكون
البيت المذ كور ملكا (أجاب) اذا ثبتت المرأة المذ كورة الهبة مستوفية لشروط
صحته الا يكون الموهوب تركه عن الميت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة
بمهر معلوم ودفع لها ما تعرف بهجده بحضرة بينة قبل الدخول واقام معها مدة ثم توفي
عنها وعن ورثة غيرهما وترك ما يورث عنه شرعا فادعت المرأة حليما من المتروك بان الزوج
ملكها لها بقوله وقت العقد كلما رزقه الله من الحلى يكون في مقابلة ما تاخر من المهر
والحال ان الزوج المذ كور لم يكن مالكا لشي من الحلى المذ كور وقت العقد وانما يتجدد
عنده شيئا فشيئا فهل دعواها الحلى بما ذكر لا يفيد التملك ويكون تركه يورث عنه
شرعا (أجاب) الحلى المذ كور تركه عن الزوج يورث عنه كباقي متروكاته وليس لازوجة
الاختصاص به بمجرد دعواها على الوجه المذ كور ولها المطالبة بمقتضى صداقها الباقي بذمة
الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد فميرتها وعن اولاد بلغ
من غيرها وعن اختين لاثب وأخ لاثم ولزوجته جانب فحاس تملكه بالشرع فادعى
اولاده الذين من غيرهم انه مالك مورثهم والحال ان عندها بينة تشهد لها به فهل يكون
القول فوالها مع غيرها في ذلك ما لم تشهد بينة بانه مالك للثابت (أجاب) القول لازوجة بيمينها

فيما يبداهما من الامتعة الصالحة للزوجين كالخماس ما لم يثبت انه ملك لزوجها المتوفى بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركة كين في دار وورثوها عن اباؤهم وقسموها بينهم بالفريضة الشرعية ثم ان احدهم اشترى نصيب احدهم وأضافه الى نصيبه ومضى على ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم بعد تلك المدة تعرض له وارث البائع في نصيب والده ويريد أخذه والشراء كان بموجب وثيقة على يديينة شرعية والوارث مقرب له فهل للحاكم زوجه ومنعه عما باعه والده (أجاب) ليس لو ارث البائع معارضة المشتري فيما ثبت شراؤه من مورثه بالوجه الشرعي ومنع من ذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن ابن فقط وكان غائبا وتركت ما يورث عنها شرعا فوضعت يدها على الميراث بنت عمها وماتت فهل لولدها الرجوع بميراث أمه على تركة بنت عمها (أجاب) نعم لابن المرأة المذكورة أخذ ما ثبت انه تركة عن أمه من واضح اليد عليه بعد تحقق ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين تملكان خلايات من النخل من نحو خمس عشرة سنة وكل سنة تقسمان موجود النخل فالآن يدعي رجل ان له فيه حصة فانكر ما دعواه فهل لا يجاب لذلك ما لم يثبت دعواه بالبيينة الشرعية خصوصاً مع مشاهدة قسمة الموجود هذه المدة المذكورة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي كما في الدر المختار وعلى فرض سماعها لا يقضى المدعى مجرد ما يدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تستحق بيتاً تملكه بالارث عن والدها وجدها واضعة اليد عليه مدة تزيد على ثلاثين سنة ففي أثناء المدة ضاعت حخته ولم تزل واضعة اليد الى أن ظهر رجل الآن يدعي انها باعت نصفه لوالده ولا بيينة له على دعواه فهل لا عبرة بدعواه حيث لم يثبتها بيينة شرعية ولا يضر ضياع الحجية منها الشاهدة لها حيث كان هناك بيينة تشهد لها بوضع اليد المدة المذكورة (أجاب) اذا لم يثبت المدعى شراء مورثه بالوجه الشرعي لا يقضى له بعدائه ولا ترفع يد المالك عن ملكه لعدم وجود صلته بيده والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا اشترت نصفها من أمها في حال حياتها بموجب حجة شرعية بيدها واشترت نصيب أختها وأخيهما من النصف الثاني منهما بعد موت أمها بموجب حجة شرعية بذلك أيضاً وآل لها الباقي بالارث عن أمها فهل اذا أراد كل من أولاد الاخ وأولاد الاخوات منازعتها فيما بدون طريق شرعي لا يجابون لذلك شرعا اذا تحقق ما ذكره بالطريق الشرعي (أجاب) اذا ثبت البيع في النصيب المذكور من مورث المدعين وكان لازماً لا يكون لورثتهما معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلاً باعه لآخر بثمن معلوم فبعد ان وضع المشتري يده عليه مدة من السنين وهو يتصرف فيه مات البائع المذكور فادعت ورثته منازعة المشتري منكرين لبيع مورثهم فهل اذا كان البيع ثابتاً بالبيينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بانكارهم ويمنعون من

١٨ ١٢٦٧

١٨ ١٢٦٧

٢٠ ١٢٦٧

٢٨ ١٢٦٧

٥ ١٢٦٧

رمضان

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٢٢

١٢٦٧

٢٢

١٢٦٧

شوال

٥

معارضته فيه بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغ معلوم من الدين بتاريخ مضى عليه خمس عشرة سنة فأكثر فأنكر دعواه وأخبر المدعي عليه بأنه كان حاضرا موجودا معه في قرية واحدة أكثر من خمس عشرة سنة ولم يدع عليه ولم ينازعه من غير مانع يمنعه من دعواه فهل لا تسمع دعوى المدعي ولا يثبت له أو يسمع (أجاب) من المقرر أن القضاة ممنوعون عن سماع دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى فإذا تحقق سكوت المدعي عن دعوى الدين المدة المذكورة من غير مانع لا تسمع دعواه حيث كان المدعي عليه جاحدا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر أثناة بثمن معلوم في ذمته لاثقل معلوم وباعها بعد ذلك المشتري لآخر بثمن حال قبضه منه ثم بعد ذلك ادعى البائع الأول أن الثمن حال وإن المشتري الثاني كفل له به وأنكر التأجيل فهل إذا ثبت المشتري الأول دعواه التأجيل بالوجه الشرعي وأنكر المشتري الثاني الكفالة به ولم يكن له دعوى بينة لا يكون له مطالبة كل منهما بالثمن قبل حلول الأجل ولا يجاب لذلك (أجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض رهونة تحت يد رجل واختلف الراهن والمرتهن في مقدار دين الرهن فالمرتهن يدعي أنه تسعون ريالاً فرأى أنه والراهن ينكر دعواه ويدعي أنه تسعون ريالاً معاملة ولا بينة لواحد منهما فهل يكون القول قول الراهن ولا عبرة بدعوى المرتهن الزيادة على ذلك من غير ثبوتها بوجه شرعي ولا يعول على وثيقة مقطوعة الثبوت (أجاب) القول للدين بيمينه في قدر ما يثبت منه من الدين حيث لا بينة للسد اثني على دعواه الزيادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سلم أحد أولاده مبلغا معلوما من النقود في مرض حصل له فلما شفي من مرضه طلب من الولد المذكور المبلغ المذكور لدى حاكم فاحتملهم بحضرة بينة فافر بانه عنده وفي ذمته بعد دعواه بانه سلمه لأحد أخوته وبعد مضى سنتين توفي والده عن ورثة فطلبوا منه المبلغ المذكور فأنكره فهل إذا أثبت باقي الورثة ذلك المبلغ على ابن المتوفى يكون تركته عنه يقسم بينهم كباقي ممتلكاته (أجاب) إذا أثبت باقي الورثة الدين المذكور لمورثهم هل ابنه يكون لهم المطالبة بما حصه منه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على دار تلقوها بالارث عن آبائهم وأجدادهم من مدة خمسين سنة من غير منازع لهم فخاف رجل يدعي أنها ليست المسال وأنه لاحق لواضي اليد المذكورين فيها الكون بها كانت ملكا لرجل غريب من البلدات لآعن وارث فسئل واضعوا اليد المذكورون فقالوا تلقيناها بالارث عن آبائنا وأجدادنا وهم تلقوها بالارث من رجل كان شيخا في البلد بثمن قدره كذا واشيخ البلد المذكور ورثة أنكروا شراء أصول المذكورين من مورثهم فهل إذا أثبت واضعوا اليد شراء أصولهم الدار المذكورة من شيخ البلد لا يعتبر أنكر ورثته الشراء عنه ولا قواهم لاحق لمورثنا فيها كما لا يعتبر قول المدعي أنها ليست المسال متعللا

١٢٦٧

٥

بانها كانت ملك الغريب مات لاعتن وارث ولم يسم هذا الغريب ولم يد من هو
وما الحكم في ذلك (أجاب) لا تنزع الدار المذكورة من يد واضعي اليد عليها بمجرد
ما ذكره ويمنع المعارض لهم فيها بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
تملك حلياً ماتت عن أولاد ذكور قصر ولها أخت فأخذت الاخت مصاغ أختها لحفظه
لا ولاد أختها الذكور حتى يبلغوا قبهـد البلوغ والرشد طلبوه منها فأنكرته ووجدته فهل
إذا كان هناك بينة تشهد بانها اخذته واستلمته لحفظه لا ولاد أختها يكون لهم مطالبتها

١٢٦٧

٨

به ولا عبرة بحجده له مع وجود البينة (أجاب) لورثة المتوفاة مطالبة أختها بما ثبت
استيلائها عليها بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وأخته ورثا بارج
جام من أبيض ما وأمه ما يخرج منه كل سنة محصول فوضع ذلك الاخ يده على البرج مدة
تسع عشرة سنة فوفى أخته حقها من محصول البرج خمس سنين ولم تأخذ بعد ذلك مدة
أربع عشرة سنة ثم مات ولم تستوف حقها فهل لها ان تدعى على الورثة بذلك وتسمع
الدعوى منها وهل حقها معلوم أو مجهول وهل تطالب الورثة بتعيينه لكونهم خليفته
وهل إذا كان تالف الدعوى يبدله وهل إذا ادعى وكيل الاخت على ورثة الاخ
بخصتها قبهـد له فقال لا أعلم قدرها ثم ذهب للوكلة وسألها وأعلمته بمقدار حقها تسمع دعواه
ولا يكون متنافضا أو كيف الحال (أجاب) مقتضى دمياط بقوله نعم تسمع الدعوى المذكورة
على ورثة أخيها المتوفى ولو مضى عليها سنون لأنها دعوى ارث فتسمع مطلقا ولا يستهذه
من المستثنيات وحقها معلوم لا مجهول لان الارث منحصر فيها وفي أخيها فأنفقت الجهالة
فما تصرف فيه أخوها ولم يدفع له احصتها منه يطالب من تركته ان كان معلوما وان لم
يكن معلوما تطالب الورثة بتعيينه يقاس على ما قبضته في حياة أخيها فإذا كان قافلا
فان باآفة مساوية فعليه ما وان كان بتقر يطمنه فهو ضامن وترجع في تركته ودعوى
الوكيل بخصتها فقال لا أعلمها ثم سألها وأعلمته وادعى به تسمع دعواه ثانيا ولا يعد
هذا تناقضا لانه ليس بصاحب حق بل هو سفير ومعه بر قسم الدعوى منه بعد علمه
والحال ما ذكره والله تعالى اعلم الفقير محمد عبد المولى أبو السعود مفتى دمياط (أجاب)
إذا وضع الرجل المذكور يده على البرج المشترك بينه وبين أخته الأيل اليها بجهة
الارث عن أبيهما واستغله بأذن أخته مدة وأعطاه بعض الغل وبقي عنده باقيها إلى
أن مات يكون لها المطالبة بعين ما يخصها ان باقيا وبهـدله ان استهلكه في شؤون نفسه
وتسمع دعواه ذلك بنفسها أو بوكيلها ولا يد من معلومية ما يدعى به اذ لا يقضى بمجهول
وليس ذلك من دعوى الارث كما هو بدعي اذ هو دعوى غلة بين مشتركين آت ثلاث
العين اليهما بالارث وليست الدعوى بعين المشترك حتى يكون من قبيل دعوى الارث
ولا يجبر الوارث على اليمين ان وقعت الدعوى بمجهول لعدم سماع الدعوى حينئذ وادالم
يضع الوكيل الدعوى ثم ادعى دعوى صحيحة تسمع منه ولا يعد ذلك تماقضا منه هذا

١٢٦٧

١٣

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

٢٨

وقد طغى قلم مفتي دميض في هذه المحادثة فصرح بالنقل مع اختلال المباني
والواجب التحري في الاحكام الشرعية ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم نساله
التوفيق والهداية الى الصواب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا عن اصوله
فادعى عليه رجل انه اشتراه من بعض قرابة واضع اليد وليس مع مدعى الشراء بينة
على ملك البائع له مع انكار واضع اليد لذلك فهل لا ينزع العقار من يد واضع اليد
المالك له بمجرد دعوى الرجل المذكور او الشراء قبل اثبات ملك بائعه لذلك (اجاب)
لا تنزع الدار المذكورة من واضع اليد عليها والحال هذه بمجرد دعوى المدعى من غير
اثبات ملك بائعه وشراؤه منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض
خربة من رجل آخر ووضع يده عليها مدة تز يد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها
بالقرس والقلع والبناء والهدم وغير ذلك ثم بعد مضي تلك المدة وموت البائع جاء رجل
يدعى ان اباؤه كانوا اشتراها من امرأة والحال ان تلك المرأة ميتة ولا يعلم ملكها هذه
القطعة ولا بينة له تثبت الملك لها ولم يوجد مع من يثبت شراؤه الا شطرا واحدا فهل
والحال هذه لا تعتبر دعوى المذكور وتبقى لمن هي تحت يده (اجاب) لا تنزع الارض
المذكورة من واضع اليد عليها المتصرف فيها تلك المدة بمجرد دعوى المدعى على الوجه
المستورد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر وللدين أربع نهجات ملكا
قد أخذها رب الدين منه قهرا ثم ادعى انه اشتراها منه فانكر المالك وقال لم تأخذها
منى الا قهرا و أقام المدعى على دعواه شاهد واحد والدين في الدنيا فهل لا عبرة
بمجرد دعواه والحال هذه ويلزمه رد النهجات الى ربه اذا كانت قائمة أو قيمتها اذا
هلكت وقت الغصب ويلزم المدين دفع دينه (اجاب) على المدين دفع ما بذمته من الدين
الحال ولا يقضى لمدعى الشراء بمداعاه قبل اثبات دعواه بذلك بالوجه الشرعي والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل زوج ابنته ابنة رجل آخر ودخل بها في بيت أبيها ولم يعين
لها الاب متاعا مخصوصا بها ثم ماتت البنت المذكورة عن زوجها وأبيها المذكورين
وادعى الزوج ان لها تركة والحال انها لم يكن لها شيء بل المتاع الذي في الدار ملك لابنها
فهل والحال هذه لا عبرة بمجرد دعوى الزوج المذكور (اجاب) اذا زوج الرجل ابنته
وهي وختنه في داره وعياله ثم اختلفوا في متاع البيت فهو للاب لانه في بيته وفي يده ولهم
ما عليهم من الثياب كذا في حواشي الدر المختار عن خزائن الاكمل والله تعالى اعلم
(سئل) في جماعة يملكون مكانا مبنيا على أرض محتكرة باع اثنان نصيبهما منه لاجني
بثمان مائة وأخذ بعض الشركاء بالشفعة ومنع منها لادم ثبوتها في المحتكر فرجع
وادعى على أحد البائعين بانه كان باع له نصيبه قبل البيع الثاني فحضر واستقر منه
فقال نعم صدره في لكن بشرط أن يقبض في الثمن حالا ولم يحصل ذلك فبعت لواضع اليد
الا أن وقبضت منه الثمن حالا ولم يكن عنده بينة تثبت البيع فهل لا عبرة بدعواه المجردة

ولا بقول البائع المذكور على هذا الوجه ولا يكون قوله حجة على المشتري لسعيه في نقض ما تم من جهته (أجاب) لا يسرى اقرار البائع على المشتري منه فلا يقضي بالبيع المذكور بمجرد اقرار البائع على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض مغروسة نخيلا من ذكور واثان مشتركين فيها منهم من ولى العقد بنفسه ومنهم من وكل في بيع نصيبه بموجب بيعة تشهد بذلك وقبض كل من الوكيل والبائع الثمن من المشتري واستلم المشتري القطعة المذكورة وما فيها من الغرس واقترق كل منهم على ذلك ثم بعد سنتين أنكر كل من الوكيل والموكل له الوكالة فخرج المشتري حجة شرعية لدفع دعواه ما فهل لا يجابان لذلك (أجاب) اذا ثبت التوكيل بالبيع المذكور بالوجه الشرعي بيعة عادلة أو اقرار أو تكول لا يكون لذلك معارضة المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على أولاد أو ولد داخله بان له استحقاقا فيما بأيديهم بطريق الميراث عن أمه فأنكروا دعواه ولا يثبت له على مدعاه فهل اذا حلفوا الجيمين الشرعية يمنع المدعى المذكور من معارضتهم (أجاب) نعم يمنع الرجل المذكور من المعارضة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يده نخل واضع يده عليه مدة تزيد عن سبع عشرة سنة وهو ينتفع به المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع قال آن ادعى عليه رجل بان النخل المذكور لمورثه يريد رفع يده عنه فهل اذا ادعى واضع اليد المذكور انه كان اشتراه من مورث المدعى وأقام البرهان على ذلك يمنع المدعى من دعواه ويكون الحق في النخل المذكور لواضع اليد (أجاب) اذا ثبت مدعى الشراء من المورث مدعاه بالوجه الشرعي لا يكون للوارث والحال هذه معارضة المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخيل تلقاها بالارث عن أبيه ووضع يده عليها بعد موت أبيه زيادة عن سبع عشرة سنة والآن ادعى عليه رجل ذى بان النخل كانت لأبيه وأنه كان اشتراه من أبي واضع اليد بشمن معلوم وأنه وجد في أوراق أبيه بعد موته وثيقة بالشراء بذلك مقطوعة الشبوث وماتت شهودها فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبيعة الشرعية ولم يثبت مضمون الوثيقة بوجه شرعي يمنع المدعى من دعواه (أجاب) لا يقضى بصلح بدون اثبات مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا آلت اليه بالميراث الشرعي عن أبيه من مدة خمسين سنة وهو يتصرف فيها من غير منازع له ولا لأبيه من قبله والآن يدعى رجل من أهل البلد مقيم بها بان الدار المذكورة ملكه متعللا بوثيقة قديمة بيده ماتت شهودها فأنكر رب الدار دعواه أصلا فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا عبرة بالوثيقة المذكورة ويمنع من معارضة رب الدار فيما بدون وجه شرعي (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي تلك المدة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نصف ائنة من مالكها بثمن معلوم قبض البائع بعضه والبعض الآخر دفعه لمدين البائع باذنه ومكثت الاثانة تحت يد المشتري هو ومالك النصف الآخر نحو سنتين ثم بعد هذه المدة أنكر البائع البيع وأنه ترك قبض الثمن فهل

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٠

إذا أثبت المشتري عليه البيع وقبض الثمن على الوجه المذكور بشهادة البينة الشرعية يمنع من دعواه ولا عبرة بانكاره والمحال هذه (أجاب) لا يعتبر انكار البائع البيع والقبض على هذا الوجه بعد ثبوتها عليه بالبينة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وزوجة وترك ما يورث عنه شرعاً تحت يد الزوجة لكون البنت والولد كانا قاصرين ثم ماتت الزوجة عن البنت والولد وترك ما يورث عنها شرعاً وماتت الزوجة فوضعت البنت يدها على الجميع مدة فهل إذا ادعى الولد بحقه من ميراث أبيه وأمه وأخته بالوجه الشرعي يجاب لذلك (أجاب) لا بل المذكور المطالبة بما يخصه من تركته أبيه وأمه من واصلع اليدها والمحال ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى عليه بعض اولاده بموت وكات أمهم فأنكر دعواهم وقال لم يكن لأبكم عندي شيء فهل إذا لم يقيموا عليه بينة بذلك يكون القول قوله بيمينه (أجاب) القول للأنكر بيمينه حيث لا بينة للادعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصلع يده على جانب نخيل محلف عن امرأة ماتت عن ابنها القاصر واستعمل ثمره حتى بلغ ذلك القاصر فطالب بذلك النخيل من واصلع اليدها وسبته على الثمر تلك المدة فادعى واصلع اليدها اشتري النخيل من أم القاصر قبل موتها وأبرز ورقة مكتوبة بذلك غير ثابتة المضمون فهل إذا لم يثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر واصلع اليدها على تسليم النخيل لابن المرأة بعد الوضوء وطالبه وله محاسبته على الثمر الذي استعمله إذا كان معلوم القدر (أجاب) إذا كان واصلع اليدها على النخيل مقرراً بان اصل المالك فيه للام ولم يثبت انتقال المالك فيه له بما قل شرعي يؤثر برفع يده عنه وتسليمه لا وارث المذكور حيث لا وارث لها سواء وعلى من استولى على عمرة النخيل واستعملها كها بدون وجه شرعي ضمانها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار واصلع يده عليها المدة الطويلة التي تزيد على عشرين سنة وماتت فوضعت ورثته ايديهم عليها بعد مدة سنين واراوا التصرف فيها بالبيع او غيره فتعرض لهم متعرض وادعى ان هذه الدار وقف يريد بذلك التنقيص عليهم وعلى المشتري منهم لاجل الامتناع من التصرف فيها بمجرد قوله فهل إذا لم يثبت وقفها بوجه شرعي ولا كتاب وقف لا عبرة بالدعوى المجرده عن الاثبات الشرعية ويكون الحق فيها الواضعي اليديهم تصرفون فيها باسأوا (أجاب) لمالك الدار المذكورة بيعها إذا لم ينحصر وقفها بالطريق الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة مات احدهم عن بنات بالغات وقاصرات وابن قاصر فاستولى احد الاخوين الباقيين على ماتر كه الميت فاضر بالورثة فخاصمه الاخ الثاني وانزع منه الذي طمع فيه من التركة فلما شهد الناس بديانة ذلك الاخ وصلاحيته جعله القاضي وصياً على القاصر وكان من جملة ماتر كه المتوفى قطعة طين خراجي اقتسمها الورثة ونقصوا منها القاصر ثمانية افدنة فلجج زراعة باصر عن زراعة الطين حيث لا مال له يصرفه الوصى في مصالح الزراعة كلفت الدولة الطين على الوصى

١٢٦٧ ١٤

١٢٦٧ ١٤

١٢٦٧ ١٤

١٢٦٧ ١٥

١٢٦٧ ١٥

ومكن منه فصار يزعمه انفسه ويدفع ما عليه من الخراج لجهة الدولة فبعد مضي ست سنين تخاصم الوصى مع اخيه فتعصب الاخ مع رجل آخر على اخيه الوصى واقام عليه لدى نائب الشرع بدون اذن في الخصومة بانه لما استولى على الطين جعل على نفسه لما صر في كل سنة قدرا مع الوصى من الدراهم في نظير رعه الطين وذلك خلاف المال الخراجي فسمع النائب الدعوى منهما على الوصى فلما أنكر الوصى دعوتهما أقاماه عليه شاهدين وزكاهما فكتب النائب ورقة بالمبلغ الذي ترتب على الوصى من السنين الماضية وأعطاهم الاخير الذي ادعى من أجل أن يستخلصه من الوصى والوصى تمتنع من ذلك فهل والحال هذه يكون قول النائب الدعوى من المدعين وسماعه لهما منهما غير موافق شرعا حيث لا تسمع الدعوى منهما على الوصى فيمنع أخواله من معارضة الوصى ومن طلبه المبلغ المدعى به عليه ولا عبرة بقول النائب الدعوى وسماعها من المدعين ولا بالوثيقة التي كتبها في شأن ذلك والوصى باقى على وصايته أولا وما حكم الله في هذه المحادثة (أجاب) لا تسمع الدهوى من الرجلين المذكورين على الوصى بما ذكر ولا يقضى على الوصى بما ادعيا به ولو أقام بينة فيمنعان من معارضة الوصى والحال هذه وقد رفع لنا سؤال على غير هذا الوجه فاجبنا عنه وكل سؤال جواب وقد صرح علمنا وبأنه لا يسوغ عزل الوصى الا اذا تحققت خيانتة بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانب نخيل بثمن مائة درهم من الدراهم وقبضه المشتري وصار يتصرف فيه مدة تسع سنين مع حضور البائع ومشاهدته لتصرف المشتري ثم بعد هذه المدة أنكر البائع البيع ويريد أخذ المبيع من المشتري بدون وجه شرعى فهل اذا ثبت البيع من المالك بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا وليس للبائع معارضة المشتري في ذلك (أجاب) لا عبرة لأنكار البائع البيع بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات اسمه أحمد عبد الحميد بن مصطفى بن حسين بن فناء رجل يدعى أنه العاصب له بالطريق الشرعى واسمه حسين الشرش ابن المرحوم محمد بن حسين الجدا الجامع لهما فهل اذا أقام بينة بذلك ثبت نسبه أولا بد من ذكراهم والد حسين (أجاب) في الدرر والنور ادعى الانحوة ولم يذكراهم الجدا صح بخلاف دعوى كونه ابن عمه حيث يشترط فيه اذ كراهم الجدا كفى العمادية اهوى الدر المختار ولو ادعى بنوة العم لم يصح ما لم يد كراهم الجدا انتهى وفي تنقيح الحامدية عن الرحيمة ان قبول دعوى نسب بنوة العم مشروط بشروط قال في البحر بعد بسط الكلام وحاصل ما ينفذنا هنا ان الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكمهم الا بعد دعوى مال الا في الاب والابن انتهى وأن ينسب الشهود الميتم والملاعى لبنوة العمومة حتى ياتقيا الى أب واحد وأن يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره كما صرح به قاضى خان ولا بد أن يكون الاب الواحد الملتقى اليه معروفا للقاضى بالاسم والنسب بالاب والجد اذا الخصام فيه

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٠

والتعريف بذلك عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى انتهى المراد
واشتراط تعريف الجدا الجامع بالاب والجد وجد التصريح به في كتب عديدة من المذهب
فاذا ذكر مدعى بنوة العم الاسامى الى الجدا الجامع وعرفه بابيه وجده في ضمن دعوى مال
او حق صحيحة فقد وجد التعريف المطلوب وقد ذكرنا أيضا في دعوى الارث بنوة العم
انه لا بد أيضا من بيان انه ابن عم شقيق اولاب فان كان ابن عم شقيق لا بد أن يبين أم
الاخوين اللذين التقيا في أب واحد ويعرفها باسم أبيها وجدها أو ما يقوم مقام ذلك
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مهورا ضيعا من آخر بثمن معلوم وجعله عند
بائنه حتى يكبر ويأخذه بحضرة بيعة شرعية ثم ان البائع للمهر باع الفرس أم المهر لرجل آخر
وسافر فادعى المشتري الام انه اشترى اها وولدها ووضع يده على الام والمهر فهل اذا ثبت
مشتري المهر شراءه للمهر بالبيعة الشرعية قبل بيع الام يسلم له المهر من واضح اليد عليه
ولا عبرة بدعوى مشتري الام بانه اشترى اها وولدها (أجاب) اذا ثبت مدعى شراء المهر
شراءه من مالكه قبل شراء واضح اليد بالوجه الشرعي قضى للمدعى بدعاؤه حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث دارا عن ابيه استولى عليها رجل مدة تزيد على
خمس عشرة سنة فطلب الوارث رفع يده عنها فاعترف له واضح اليد عليها بانها ماله
المدعى المذكور وبانها موروثة له من أبيه ولكن تعمل عليه بوضع يده عليها المدة
المذكورة ويريد تملكها بسبب وضع يده تلك المدة فهل اذا ثبت اعتراف واضح اليد
بما ذكر المدعى المذكور بحضرة قاضى بلدهما وشهادة البيعة الشرعية يقوم برفع يده
عنها وتسليمها للمدعى معاملة له باقراره ولا عبرة بما تعلق به (أجاب) اذا ثبت الملك في
الدار المذكورة للمدعى بالوجه الشرعي يؤمر واضح اليد عليها برفع يده عنها وتسليمها
لمالكها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في طاحونة في الريف
باعها لآخر باختياره بثمن معلوم وبعد ذلك انتقلت من مشتريها لآخر وبعد أن مضى
عليها وهي بيد المشتري الاخير أربع وعشرون سنة ادعى ابن البائع الاول بعد موت أبيه
بان والده باعها مكرها فانكر المشتري دعواه فهل اذا لم يقيم بيعة على بيع والده بالا كراه
بالمحسوس المدد او الضرب الشديد لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزعهما من المشتري بدون
وجه شرعي (أجاب) لا يجاب ابن بائع الحصاة المذكورة لا تنزعها من مشتريها اشراء صحيحا
لازما بدون وجه شرعي وقد صرحوا بعدم سماع الدعوى بعدم مضى خمس عشرة سنة الا في
الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بعضها
بطريق الارث عن ابن عمه مورثه والبعض الآخر بطريق الشراء من مالكه أسكن ابن
أخت معه فيها عارية ثم انتقل المالك الى بلدة أخرى بعاليه واستمر ابن الأخت ساكنا
في الدار ثم بعد سنتين رجع المالك المعير لبلده وأراد أن يسكن في داره المذكورة فنهى ابن
أخته المذكور وادعى أنها ملكه آت له بالميراث عن أمه وأنكر خاله ذلك فهل اذا

١١٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢٤

أثبت المدعى أن الدار ملكه بعضاً بالميراث وبعضها بالشراء لا تعتبر دعوى المستعير
 ساكنها الآن المجرى عن الثبوت ويؤمر برفع يده عنها وإذا لم فيها بعض حرمة بغير إذن
 المسالك ما إذا يكون المحكم فيه (أجاب) إذا ثبت المدعى الحار ج دعواه الملك في الدار
 المذكورة بالوجه الشرعي يقضى له بما حث لا مانع وليس للمدعى عليه الرجوع بما أنفقه
 في المرمية على المستحق والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً باعها
 لآخر بثمن معلوم من مدة ثلاثين سنة محدودة بمقدور مدة ولومة ويجوزها آخر به ملك
 لاخر يدعى ذلك المشتري للدار بعد موت البائع بأن الخربة له مئة لابلانها تابعة للدار
 البائع فأنكر ما لكان دعواه فهل إذا لم يتم بثنته هل دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعاليه
 المذكور لا سيما وإن يده حجة فيه فقد أدرع داره المشتراة ولم يكن المدعى واضحاً عايداً
 عليها (أجاب) إذا لم يثبت المدعى الحار ج دعواه بالوجه الشرعي لا يقضى له بعد عاؤه والله
 تعالى أعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف مأمور تركه أجدباً شاطهاً هي أن الست
 خديجة حرم المرحوم أجدباً شاطهاً كانت ادعت بامتنعة على تركه زوجها من صنف
 الامتعة الموجودة في التركة ولما سطرت القضية بمجلس العلماء بالديوان الكندي
 بحضور حضرة من لا أنفدى حكم بتكليفها اليمن الشرعي على ما ادعت به فامتنعت
 عن اليمن وحكم المحاكم الشرعي بأن ما ادعت به هو حق التركة بالنظر لامتناعها عن
 اليمن والآن تريد أن تحلف فهل بعد حكم المحاكم الشرعي على الوجه المتقدم يقبل منها
 ذلك (أجاب) قال في التنوير وشرحه قضى عليه بالنكول ثم أراد أن ينافى لا يلتفت
 اليه والقضاء على حاله ماض اهـ لأنه أبطل حقه بالنكول فلا ينعقد به القضاء كما في
 الدرر ومنه يعلم أن الست خديجة المذكورة لا تجاب للحلف بعد أن حكم عليها القاضي
 بالنكول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن بنته وعن ابن أخيه شقيقة والمتوفى
 يسمى علي بن قنيم بن محمد وابن أخيه يسمى الحاج علي بن نور بن محمد المذكور الذي هو
 أبو المتوفى وجد لابن الأخ فهل إذا أراد ابن الأخ المذكور إثبات النسب يكفي في ذلك
 إثبات كون محمد المذكور جد لابن الأخ المذكور ويكتفي بكونه يلتقي معه في ذلك
 الجد (أجاب) حيث ذكر المدعى المذكور الأسامي على الوجه المأثور يحكم له بعد عاؤه
 ولا يطلب منه زيادة على ذلك وعبارة الدرر ادعى الاخوة ولم يذكر اسم الجد صحيح والله
 تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف يدعى على أشخاص يملكون دوراً عن أصولهم من
 قديم الزمان بأن على دورهم حكر الجهة الوقف فأنكروا دعواه فعمل عليهم بأن دور
 الجيران عليها أحكارو بيده ورقة قديمة باسماء الجيران فقط لا باسماء المدعى عليهم ولم
 يعمل بغيرها ولا سند بيده ولا وقفية فهل إذا لم يفهم بثنته هل دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة
 بتعاليه المذكور كورويمن من معارضة أو باب الدور في ما يدوي وجهه شرعي (أجاب) من
 المعلوم المقرر أنه لا يقضى للمدعى بعد عاؤه إلا بإثبات دعواه بالوجه الشرعي والله تعالى

ذى الحجة

٢٨

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٣

٢٦٧

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٦

أعلم (سئل) فی رجل زوج بنته لا تمومکث معه فی بیت واحد ومعیشة واحدة ثم بعد ذلك سرق لابی البنت مصاغ فاتهم زوج بنته فانکر دعواه فهل اذالم یکن مع أبی الزوجة یبنة تثبت دعواه بالوجه الشرعی لا یجایب لذلك ویمنع من معارضة زوج بنته بدون وجه شرعی (أجاب) لا یقضی للاب المدکور بدعاء بدون اثبات شرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی أخوین یملکان بعض عقار وارض زراعه عن أبیهما فبات أحد الأخوین هن ابن قاصر وعن أخیه ثم مات الأخ الثانی هن أولاده المدکور فغاب ابن الأخ المیت أولاً فی عسکر الجهادیة مدة تزید علی احدى عشرة سنة فوضع اولادهم علی جمیع الخلفات ثم بعد ذلك حضر وطلب ما یخصه فی العقار والارض عن أبیه فادعی اولادهم ان الأخوین اذ ساء ما هو متروک بینهم ما وان أباه أخذ نصیبه فی جمیع الخلفات قبل موته وذلك بدون ثبوت شرعی فهل اذالم تثبت دعواهم بالبنیة الشرعیة لا عبرة بدعواهم ذلك و یرکون لابن العم الغائب أخذ نصیبه فیما یثبت انه من خلفات أبیه فهاهم (أجاب) نعم یرکون لابن العم المدکور أخذ ما یخصه فیما یتحقق انه من متروکات والده بالوجه الشرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی رجلین یملکان دورا وعقارا ومن جملة ذلك أما کن خربة مشحونة بالاتربة ورثوها عن أم ولهم وتصر فوافیها تصرف المالك بالبناء ونقل الاتربة كصلولهم من قديم الزمان فعارضهم فیها جماعة من أهل بلدهم بداعی منافسة بینهم معلومة لأهل البلد وأنهم والى المديرية ان الحق فی الاماكن الخربة لجهة بیت المال فهل اذالم یعرف لها مالک أصلا مات بلا وارث ولا یلوانها لجهة بیت المال بسبب من أسباب المالك یعمل بوضع یدهم وتصرفهم فیها المدة المتطاولة ویكون القول لهم فی ذلك ولو فرض انتصاب خصم شرعی یخاصم لجهة بیت المال أو یؤمرون برفع أیدیم عنها بمجرد دعوی هؤلاء الجماعة انها لجهة بیت المال (أجاب) كل من فی یدیه شیء یتصرف فیہ خاصة دون غیره فالقول قوله فیہ یجین فیترك كل ذی ید علی تصرفه ویمنع عنه الاخر اذا ادعاه حیث لا یرهان له علیه لان العلماء رضی الله عنهم قالوا أقصى ما یستدل به علی المالك وضع الید كمالی الخبزیة وغیرها والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل تزوج امرأة وخلف منها ولدا ومات وترك له متاعا عند والدته ثم ان زوجته تزوجت رجلا أجنبیاً من الصغیر واستمر وضع یدها علی جمیع ما تركه زوجها لابنه فاحضرت أهل زوجها الذي فی عصمة وكذلك خالتاها ووكات فریها وأقرزت متاع ابنها علی أیدیم خوفا من ضیاعه لكون ولدها قاصرا وكتبت سنداً بحضور الجميع والزوج شاهداً یضابان الموجود مع زوجته وهو سیف وطوق فضة وعقوص فضة ونخام ذهب وابرة ذهب ثلاث وعشرون حبة وحلق ذهب وزوج أساور فضة مملک لابن المذکور وورباقی تحت یدها ثم توفیت أمه فطلب الولد المناع الذي تحت یدها من زوجها فظهر الرجل الحلق والزوج الاساور وما بقی أنكره ثم قال ان زوجته أم الولد المذکور ورباعت العصوص والحرام والطوق

والأبنة فهل والمال هذه ماذا يكون المحكم في ذلك (أجاب) للابن المذكور بعد بلوغه رشيدا المطالبة بجميع ما تحقق أنه ملكه بالأثر عن أبيه من هو تحت يده إذا أثبت استيلاءه عليه حيث لا مانع وله أخذه عينه إن كان قائما وبذلك كان مستهلكا سواء في ذلك تركه الأم وزوجها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرة بصدق معلوم وقدره سبعمائة قرش مقدم ومؤخر ودخل بها ومكث معها مدة ثم بعد ذلك مات الزوج عنها وعن ابن فاصرها عن أبيه وامه وترك ما يورث عنه شرعا فادعت الزوجة على والد الزوج أن صدقها ثلاثة أكاس وذلك بدون ثبوت بينة شرعية فهل إذا لم تثبت ذلك بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها وبدون وجه شرعي (أجاب) إذا اختلف

الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بيمينه وإن أقام بينة قبلت سواء شهد مهر المثل له أولها أو لا وإن أقام بالبينة فيبنتها مقدمة أن شهد مهر المثل له وبينته مقدمة أن شهد مهر المثل لها وموت أحدهما كحياتها في المحكم كما في الدر المختار فإذا كان الاختلاف في مقدار المهر بعد موت الزوج كما هو مذكور يكون القول لمن شهد له مهر المثل بيمينه حيث لا بينة فإن كان مهر المثل مثل ما ادعته الزوجة أو أكثر كان القول لها بيمينها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن وارث غيرهما فادعى الوارث أن مورثه أحضر جماعة قبل موته وأشهدهم بأن له عند زوجته كذا وكذا من الامتعة وكتب بها وثيقة على الزوجة في غيبتها ولم تكن حاضرة وقت الاشهاد ويطلبها بما في الوثيقة فاعترفت الزوجة ببعض الامتعة وأنكرت البعض فهل إذا لم يثبت الوارث ما أنكرته بالبينة يكون القول لها بيمينها فيما أنكرته حيث لا بينة له على ذلك (أجاب) القول بالنسبة بيمينه حيث لا بينة للدعي على مدعاه والله تعالى

أعلم (سئل) في جماعة يملكون منزلا بطريق الارث وعندهم بينة تشهد بان أباهم وجدهم كانوا ضعين أيديهم على ذلك المنزل المدة الطويلة وبالمثل لهم فيه من غير منازع ولا مشارك لهم ولا رافع لأيديهم ووجه شرعية باسم والدهم ثابتة المضمون تشهد لهم بجهة وضع أيديهم على ذلك المدة المديدة والسنين العديدة فالآن ادعى انسان أنها وقف بموجب حجة إيقاف بيده مسطرة من قديم الزمان ماتت شهودها غير ثابتة المضمون فهل لا يقضى المدعى الوقف بمجرد ما يبيده من الحجة المذكورة خصوصا وإن من جملة المستحقين لذلك المنزل ولدين قاصرين عن درجة البلوغ وإن مدعى الوقف المذكور

مشاهدات صرف والدهم وجدهم المدة المذكورة (أجاب) لا يقضى بوقف المنزل المذكور بمجرد وجدان ملك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار بالميراث الشرعي عن والده من مدة ثلاثين سنة وزيادة بموجب حجة شرعية بينة ثابتة المضمون وفيها نخلة ينتفع بها من غير منازع له فيها ولا لأبيه من قبله المدة المذكورة والآن يدعى امرأة مشادة لتصرف فيها بأن النخلة لها فأنكر رب الدار دعوها فهل إذا لم تقم بينة

١٢٦٧

٢٢

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٣٠

يدعواها لأجل ذلك وتمنع من معارضته في ما له بدون وجه شرعي (أجاب) القول
لأنكر يمينه حيث لا يمينه للدعي على فرض سماع دعواه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل له عقار ونخيل عن أبيه واضح يده على ذلك المدة الطويلة التي تزيد على خمس
عشرة سنة والآن ادعى عليه ورثة رجل أجنبي بأن مورثهم فيه حقا والحال أن مورثهم
شاهد المدعي عليه وأباه من قبله وكل منهما يتصرف في ذلك تصرف المالك في أملا كهـ
أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي عنه من ذلك
فهل لا تسمع دعوى ورثته (أجاب) إذا تحققت ما يمنع سماع دعوى المورث بالوجه الشرعي
لا تسمع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خلف ابنين مات أحدهما في حال
حياة أبيه عن بنتين ثم مات الجدة عن ابنة المذكر ثم مات الابن عن ابن فادعت بنتا
العم بأن الجد اسقط حقه لهما من ثمانية عشر ذراعا من داره فأنكر ابن العم دعواهما فهل
إذا لم يقيم ابنة بدعواهما إلا عبرة بدعواهما المجردة عن الثبوت بمنع من معارضة رب
الدار فيها بدون وجه شرعي (أجاب) نعم يمنع من المعارضة والحال هذه والاسقاط في
الاعيان لا يصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا متصرفا فيه بالهدم والبناء
والسكنى والاسكان من غير منازع ولا مدافع مدة تزيد على أربعين سنة تمام الآن جماعة
ينازعونه ويدعون حصصا فيه عن مورثهم ويريدون رفع يده عن تلك الحصص فأنكر
دعواهم والحال أنهم وآباءهم عاينوا تصرفه ووضع اليد في المنزل وسكنوا به ويريدون شرعي
وهم حاضرون وشاهدون لا تصرف تلك المدة وما الحكم (أجاب) سكوت المورث
عن دعوى المالك مع مشاهدته تصرف واضع اليد بالبناء والهدم خمس عشرة سنة مانع
لسماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في مكان في بلاد الريف مشترك بين
رجل وامرأة لكل منهما النصف فيه بطريق الارث وكل منهما واضح يده على نصيبه
يتصرف فيه بالهدم والبناء مدة تزيد على إحدى وعشرين سنة من بعد موت مورث كل
منهما ثم ماتت المرأة عن بنتها من مدة سنة أشهر فادعت البنت على الشريك أنها عاين
جميع المكان عن مورثها فأنكر الشريك ذلك وادعى أنه يملك النصف فيه بطريق الارث
عن أبيه من مدة ثلاثين سنة وهو يتصرف فيه والحال أن مورثة المدعية كانت حاضرة
بالبلد ومشاهدة لتصرف الشريك في النصف المدة التي تزيد على إحدى وعشرين سنة
من بعد موتها من غير منازعة ومن غير مانع يمنعها عن الدعوى فهل لا تسمع دعواها
على الشريك المذكور حيث أنكر دعواها وجاهدها (أجاب) سكوت المورث عن دعوى
المالك مع مشاهدته تصرف واضع اليد بالبناء والهدم خمس عشرة سنة مانع لسماع
دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا ونخلا بعضه يبيعه
والبعض آل إليه بالميراث الشرعي عن أبيه مات عن ابن فقط فغاب ذلك الابن باربع
البحر مدة تزيد عن عشرين سنة فوضع اولادهم على ما تركه له الابن فهل إذا

حضر من هيئته يكون له اخذ جميع ما تر كة له والده حيث كان الحق ثابتا فيه من ابيه
 بالبينة الشرعية واذا منعه اولاد عنته من اخذه متعللين بطول المدة المذ كورة لا عبرة
 بتعللهم المذ كور (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان والغيبية مسافة السفر عذر شرعى
 تسمع معه الدعوى ولو طالت المدة مع الانكار فلا يلزم المذ كور اخذ ما يخصه من تركة ابيه
 من واضح اليد عليهم احيث كان حقه ثابتا بالبينة الشرعية بعد الدعوى المسموعة شرعا
 او كان خصمه مقرا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان يملكه واضح عليه يده المدة
 الطويلة التي تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتنفع به فلا ن ادعى عليه جماعة بان لهم
 فيه حقا والمحال انه هم حاضرون معه بالبلد ومشاهدون لتصرفه فيه تصرف الملاك في
 املاكهم مدة اكثر من خمس عشرة سنة وهم سا كتون لم يدعوا ولم ينازعوا من غير مانع
 شرعى فهل لا تسمع دعواهم ويكون الحق فيه لواضع اليد (اجاب) سكوت المدعى عن
 الدعوى خمس عشرة سنة بلا عذر مانع من سماع دعواه فيها عدا اما استثنى والله تعالى
 اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا مدة طويلة يلهز يدعى ثلاثين سنة يتصرفون
 فيها بالبناء والعمارة والنقض والاعادة فجاء رجل وادعى انهم يملكه والمحال انه حاضر
 ومشاهد لتصرفهم المذ كور تلك المدة فهل لا تصح دعواه واذا اقام بيينة لا تقبل (اجاب)
 لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الاثر والوقف ووجود عذر شرعى
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين آل لهما حصة في دار عن ابيهما ووضعا ايديهما
 عليها بعد موته وانفقها بهما بالسكى وغيرهما مدة تزيد على خمس عشرة سنة ادعى عليهم
 الا ان جماعة من اولادهم المماضرين المشاهدين سكناهما فيها المدة المذ كورة بان
 المحصة لا يهيم وير يدون رفع ايديهما عنها بمجرد فوهم وواضع اليد انكر ادعواهم
 فهل لا تقبل دعواهم المجرعة عن البرهان ويكون القول قول واضع اليد (أجاب)
 لا يقضى المدع بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضح يده على مكان
 بطريق الميراث عن ابيه مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليه وارث رجل بان لمورثه
 فيه حقا والمحال ان مورث المدعى شاهد المدعى عليه ومورثه من قبله وهما يتصرفان فيه
 تصرف الملاك في املاكهم اكثر من عشرين سنة وهو سا كت لم يدع ولم ينازع من غير
 مانع شرعى يمنعهم من ذلك فهل لا تسمع دعوى وارثه في تلك الحال (اجاب) سكوت المورث
 خمس عشرة سنة عن دعوى المالك بلا عذر يمنع سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل اشترى منزلا من مدة تزيد على خمس عشرة سنة بموجب حجة شرعية
 تحت يد المشتري المذ كور والبائع الذي اشترى منه توفي الى رحمة الله تعالى من مدة عامين
 و بعد وفاة البائع المذ كور حضر رجل وادعى ان له نصف المنزل المذ كور بدون ثبوت
 شرعى فهل اذا لم يثبت دعواه المالك فيه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه وينع من معارضة
 واضع اليد (اجاب) لا يقضى المدع بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٣٠

محرم

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٢

ماتت امرأته عنه وعن ابن وبنتين قصر منه وكان تحت يده زوجته قطعة أرض مرهونة على مبلغ معلوم من الدراهم قبضه ولى القصر من أر باب الأرض ودفعها لهم وصرف المبلغ على أولاده القصر فإدا أخوة الزوجة أخذوا المبلغ منه ليدفعوه لرب الأرض ويضعوا يديه - م عليها إلى بلوغ القصر فهل لا يجابون لذلك المحال هذه (أجاب) لا وجه لمطالبة أخوة الزوجة المذكورة بما قبضه الأب عما يخصه وأولاده القصر فيما للزوجة من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نصف دار بالارث عن أبيه صار يتصرف في ذلك تصرف المالك مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة ثم جاء رجل يدعى أنها وقف من جهة جده مع مشاهدته التصرف ولا مانع له ولم ينازعه في تلك المدة أصلا فهل إذا لم يثبت دأهواه باليمين العادلة الشرعية على وقف جده أو بالشهرة يمنع من التعرض للمالك ويبنى المدعى به في يده إلى أن يثبت دعواه (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الثبوت بالوجه الشرعى على فرض سماعها فيمنع المدعى عن معارضة المدعى عليه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وثلاثة أولاد ذكور وبنت منهم منهم ولدان والبنت قاصرون وولد بالغ ببلد في الريف ولم يكن البائع من أولاده حاضرا عند وفاته بملك البلدة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملته ما ترك ذرية وكان قد تعدى انسان من أهل تلك البلدة على تلك الزرية ووضع يده عليها وبقيت تحت يده ثلاثين سنة فالآن أولاد الميت المذكور يدعون بأن أباهم كان مالكا لتلك الزرية وماتت وهي في ملكه وانتهأت إليهم بالارث عنه وإن ذلك الرجل واضح بده عليها بطريق التعمدى والعصب ويطالبونه برفع يده عنها وعندهم يذمة تشهد لهم بده وأهم فهل تسمع دعواهم وتقبل بدينهم ولا يكون طول المدة مانعا لهم (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة إلا في الوفاء والارث ووجوده شرعى كما في شرح التنوير قال في حواشيه وعلم من اطلاقهم سماع الدعوى في هذه المستثنيات عدم تقييدها بحدود ولم يذكر الشرع مال القيم لأنه ان مضى بعد بلوغه هذا المقدار وهو ساكت عالم لا يقضى وإن لم يرض لا يمنع من سماعها لعدم تحقق هذا المقدار اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار خربة لا بناء فيها فبناها دار لنفسه من ماله من مدة تسع وعشرين سنة وهو يتصرف فيها المدة المذكورة بالهدم والبناء من غير منازع له فيها والآن يدعى رجل من أقاربه باتهامه عن أبيه فأنكر دعواه مع ان والده شاهد التصرف فيها مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ولم ينازع في شأنها مع التمكن فهل لا تسمع دعوى ذلك المدعى بعدم مضي هذه المدة إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب) سكت الموت المورث تلك المدة بلا عذر مع مشاهدته تصرف واضح اليد بالهدم والبناء كما هو مذكور يمنع سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض خربة من آخر بثمن معلوم ووضع المشتري يده عليها وصار يتصرف فيها بدم وبناؤه وغير

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٧

ذلك ومضت مدة مديدة تزبد على ست سنين حتى مات البائع فادعى رجل الآن انها ملك
له يريد نزعهام يد المشتري مع انه كان حاضرا ومشاهدا للبيع والتسليم ولتصرف
المشتري فيها تلك المدة ولم يعارض فهل اذا لم يثبت دعواه بالبينة الشرعية فيمنع من
معارضته للمشتري (أجاب) سكوت الاجنبى وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري
بالبينة مانع لسماع دعواه على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وازع
يده على دار عن أبيه مات فى قيمته عن ورثة وترك الدار المذكورة فاراد أحد الورثة أن
يختص بها وحده دون باقى الورثة متعللا بأنه يملكها عن أبيه ولا يئذنه له على ذلك بل
بيده حجة لم يثبت مضمونها فهل اذا لم يثبت أحد الورثة التملك له فيها بالبينة الشرعية
لا عبرة بتعلله بذلك بدون وجه شرعى ولا عبرة بالحجة التى لم يثبت مضمونها وتقسيم الدار
على جميع الورثة بالفريضة الشرعية (أجاب) حيث كان واضح اليد مغرا بأصل
الملك فى الدار المذكورة لمورث الورثة المذكورين وادعى انتقامها اليه من المورث
بنافس شرعى ولم يثبت دعواه المذكور بالوجه الشرعى تقسم الدار بين جميع الورثة
بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى احوة يملك كون دارا بطريق
الميراث عن أبيهم عن جدهم وهم واضعوا أيدىهم عليها مدة تزبد على سبعين سنة وهم
يتصرفون فيها بالمدم والبناء ثم بعد ذلك ادعى الآن رجلان على واضعى اليد انها
يملكان فيها مائة وثمانين ذراعا بطريق الشراء من مورثهم ولا يئذنه لهما على ذلك بل
بيدهما حجة مقطوعة الثبوت فهل اذا لم يثبت دعواهما بالبينة الشرعية لا عبرة بهما بدون
وجه شرعى ويمنعان من معارضة واضعى اليد ولا عبرة بالحجة التى لم يثبت مضمونها (أجاب)
لا عبرة بالدهوى المحردة عن الثبوت ولا عبرة بمجرد الصل بدون اثبات مضمونه شرعا والله
تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات وترك دارا ونحلا وأطيانا وأولادا قاصرين ولا وصى لهم
فوضع يده رجل من أقاربهم على التركة الى أن بلغ الأولاد فطالبوا التركة من
واضع اليد فأنكرها الساكرا كليا فهل اذا أقاموا بينة شرعية على التركة يكون لهم
أخذها ونزعهام من واضع اليد ولهم مطالبته بما استغله من ثمر النخل مدة وضع يده
واذا ادعى انه دفع غرامة حدثت على الطين بعد موت مورثهم يريدان يلزمهم ما يبدون
وجه شرعى لا يجاب لذلك (أجاب) لا وارتأخذ ما يخصه من تركة مورثه ويقضى له
بذلك حيث لا مانع وعلى من استولى على مال الغير تعديا واستهلكه ضمانه له به والله
تعالى أعلم (سئل) فى رجل يسمى أحمد من التجار توفى عن زوجاته وأولاده القصر فجاء
شخص يسمى عليا بن المرحوم محمد ادعى على الزوجات ان لوالده قبل أحمد المذكورة قدرا
معلوم من الدراهم فأنكرت الزوجات ذلك فهل اذا وجد القدر المدعى به مقيدا بفترة
أحمد المذكور يعمل به حيث كان يباعا واذا لم يوجد ذلك مقيدا بفترة أحمد المذكور
ووجد مع على المذكور ورقة بخط وختم أحمد المذكور بان عليه محمد المذكور القدر

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٩

المدعى به يحكم عليه به في تركه من غير بينة بعد حلف المدعى اليه الشرعية (أجاب)
لايهـ عمل بالخط الا في مسائل من اذ قد تبيع وصراف وسهمسار في الاشياء وغيره فاعمل
بخط التاجر المذکور فيساعليه اذا كان خطه معلوما بين التجار وأهل البلد ويحكم بالمال
في تركه اذا عرف الناس انه خط المبت واقاد في حواشي الدراختار انه يعمل بخط
الصراف وان كان في غير دفتره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بابه الرجل
آخر بثمن معلوم ثم يباهاها المشتري لرجل آخر فوضع يده عليها المشتري الثاني وتصرف
فيها بالهدم والبناء وغير ذلك ست عشرة سنة والبايع الاول حاضر ومشاهد لتصرفه تلك
المدة وبعد ذلك ادعى انه باع بالاكره ولا بينة له على دعواه فهل لا عبرة بدعواه المجردة
عن الثبوت وينع من معارضة واضح اليد (أجاب) نعم ينفع المدعى المذکور من المعارضة
والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل برى واضح يده على أرض مغروسة نخلا
وتيناً بطريق الارث عن أبيه وأجداده جيلاً بعد جيل ومدة وضع أيدي الجيعـ عز يدعى
ماثي سنة فادعى الآن رجل على واضح اليد انه يستحق في ذلك حصة بالارث عن أبيه
فانكروا واضح اليد دعواه والمحال ان والد المدعى كان حاضر بالبلد ومشاهد التصرف
واضح اليد مدة تزيد عن ستين سنة وهو حاضر وساكت من غير منازعة ومن غير مانع
ينعـه عن الدعوى فهل لا تسمع دعوى وارثه من بعد حيث جسد المدعى عليه دعواه
(أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث المذکور وان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك حصة في طاحونة مات عن ابن عم شقيق فقط فاخذها بالميراث
الشرعى عنه وهي بيده يتصرف فيها من مدة عشرين سنة وزيادة من غير منازعـ هل فيها
المدة المذكورة والآن يدعى رجل بان والده كان اشتراها من المورث قبل موته فانه كـ
ابن العم الوارث لها دعواه ولا حجة ولا بينة تشهد له بالشراف هل لا يجب لذلك شرعاً ولا
يلون له معارضة الوارث فيما تركه له مورثه بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا يكون له
معارضة الوارث والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلد له فيه
دار فباعها رجل بغير اذنه لكون شيخ البلد الزم به يدفع فرددتها ومكثت تحت يد المشتري
فخوعشرين سنة فحين حضر صاحبها طلبها من المشتري فنعى فهل اذا ثبتت الدار للمدعى
بالبينة الشرعية له نزعها من واضح اليد الذي هو المشتري (أجاب) قد صرحوا بهدم
سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى فيبقى
للمدعى بالدار المذكورة بعد ثبوت دعواه اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعواه الا ان
والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا عقاراً عن اباؤهم فوضعوا أيديهم عليه
فخوؤا ربعين سنة ثم ادعى جماعة أولادهم جدهم ان هذا العقار موروث عن الجد الجامع
الذى هو جدهم فادعوا الجماعة يستحقون فيه النصف ولا بينة لهم على ذلك فهل اذا لم
تثبت دعواهم ذلك بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواهم المجردة عن الثبوت وينعون من

سنة
١٢٦٨
محرم
٢٤

معارضة واضعي اليد بدون وجه شرعي (أجاب) نعم يمنعون من المعارضة ان كان الامر
ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك غنما آجره لثلاثة أعوام باجرة
معدومة كل سنة ثم مات المورث قبل انقضاء مدة الاجارة المذ كورة وترك ورثة فاراد
الورثة فسخ الاجارة لموت والدهم المؤجر وطالبوا ذلك فهل تنفسخ الاجارة المذ كورة بموت
المؤجر وهل اذا ادعى المستاجر بمصاريف صرفها فيما يتعلق بالغنم المذ كورة مثل آجرة
هنا لاصلاح الغنم وثمان ما أكلته البهائم من تبن وقول وامثال ذلك وأراد ان
يلزم بها الورثة بزعمه لا يسمع منه ذلك ولا يقبل ولا يلزم الورثة من ذلك شيء وعليه أن
يسلمهم الغنم المذ كورة واذا ادعى على الورثة انهم آجروا له بعد موت مورثهم لا يقبل
قوله المهر عن البيعة اذا أنكروا خصوصا اذا كانوا حين وفاة والدهم غائبين (أجاب)
تدفع المذ كورة في المثل بموت أحد المتعاقدين ولا مطالبة للمستاجر على ورثة المؤجر بما
ادعى صرفه على الوجه المذ كورة ولا تثبت الاجارة بمجرد الدعوى بدون اثبات شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لبعض الناس فآخبر المدين أرباب الديون ان
ولا نأوفلا ناضمان الدين الذي على ضمان غرم ولا بينة له على ذلك فهل اذا لم تثبت
الكفالة من الشخصين المذ كورين للمدين في الدين لاربابه بالبيعة الشرعية لا عبرة
بقول المدين ذلك وليس لاحد من أرباب الديون مطالبة بما بشئ من الدين بدون ثبوت
الكفالة بالبيعة الشرعية (أجاب) نعم لا عبرة بمجرد دعوى المدين الكفالة حيث لم تثبت
أرباب الديون الكفالة بديونهم على معنى بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل ورث مكانا من أبيه وجد رجلا وأضعافه عليه فطلب الواث المكان المذ كور
من واضع اليد فدعى شراعه من مورثه وأبرز حجة مقطوعة الثبوت لدى المحاكم الشرعية
فحكم لا وارث به وكتب حجة بذلك ووضع يده عليه فهل اذا مات المدعى عن ورثة وادعوا بما
ادعى به مورثهم ولم يثبتوا دعواه بالوجه الشرعي لا يقضى لهم به (أجاب) اذا لم يثبت
الارث شراعه مورثه من مورث واضع اليد لا ن على المكان المذ كور بالوجه الشرعي
لا يقضى له بدعاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث الشرعي عن أبيه
من مدة خمس سنين سنة وزيادته وهو يتصرف فيها من غير منازع له فيها ولا لابييه من قبله
والآن يدعى ابن عم له بان له فيها حقا فافكر رب الدار دعواه فهل اذا لم يقم بينة على دعواه
المذ كورة لا يجاب له ذلك ولا يكون له معارضة رب الدار فيها بدون طريق شرعي (أجاب)
لا يقضى لمدعى بدعاه من غير اثبات شرعي على فرض سماعها شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة ماتت عن ابويها وزوجها وابنهما من غيرهم وقسمت تركتها بين ورثتها
وأخذ كل ذي حق حقه وحصل بينهم انتصادق والابراه العام وكتب في شان ذلك
وثائق شرعية فبعد مدة أنكر بعض الورثة أخذ استحقاقه وأنكر القسمة ويدعى
نصيبه من التركة على الزوج وباقي الورثة فهل اذا ثبت ما ذكر بالبيعة الشرعية

١٢٦٨
٢٤

١٢٦٨
٢٨

١٢٦٨
٣٠

١٢٦٨
١٢
صفر

وكتابة الوثائق بينهم بهذا لا عبرة بانكاره وينع من دعواه المذكورة (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى استيفاء بعض الورثة حقه كاملا من تركته مورثه بالقرينة الشرعية لا يعتبر انكاره بعد ذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل بينه وبين آخر معاملة فتخاسبا مع بعضهما وتحالفا ومضى على ذلك مدة نحو عشرين سنة ثم توفى ذلك الرجل فادعى بعض ورثته على ذلك العميل بان لمورثه عنده مبلغ دين محبب أبو ثينة وجدها مكتوب فيها ذلك فهل لا تسمع هذه الدعوى حيث مضت المدة المذكورة على المورث قبل وفاته بعد التخالص ولم يطالبه ولا مانع له من الدعوى والمطالبة ولا عبرة بتلك الوثيقة (أجاب) المانع فى حق المورث يكون مانعا فى حق وارثه فلا تسمع دعواه والمحال هذه حيث لم يكن خصمه مقر او الله تعالى أعلم (سئل) فى رجل حصل له تغير من بلده وأراد الخروج منها فاحضر رجلا من بلد أخرى وباع له جانباً من غلاله بثمن معلوم فى ذمته وأودعه جانباً آخر من أمانة وشاركه على قطعة أرض زراعة من أرضه وزرعها ثم غاب نحو سنة ورجع لبلده ثانياً وطلب من الرجل المذكور ماله عنده عما ذكر فأنكره وجده جدا كذا فهل اذا أقام المدعى بدنة شرعية بما ادعاه لا يعتبر انكاره ويكون له المطالبة بحقه الذى عنده جبراً عليه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) اذا أثبت المدعى مدعاه على الرجل المذكور بالبينّة العادلة يقضى له بمدعاه ولا عبرة بانكار المدعى عليه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى من رجل داراً من مدة خمس وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك والبائع مشاهد لتلك التصرفات ولم يمنعته ثم مات البائع عن أولاده فادّعى المذکور منازعة المشتري فى تلك الدار يريدون ان يأخذوها بالميراث عنه فهل اذا ثبت بالبينّة الشرعية شراء ذلك الرجل تلك الدار واطلاع البائع على تلك التصرفات ولم ينازهه لا يكون لأولاد المذکور منازعة والمحال هذه (أجاب) نعم لا يكون لأولاد المذکور منازعة المشتري المذكور حيث ثبت شراءه الدار من مورثهم حال صحته بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على خرقة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازع باطلع جيرانه المشاهدين للتصرف فالتفت ادعى عليه ورثة رجل من جيرانه المذكورين بان لايه حصّة فيها وأنكر واصل اليد دعواهم والمحال ان مورث المدعين شاهد تصرف واصل اليد المذكور مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو حاضر وجود وساكت لم يدع بشئ من ذلك من غير مانع شرعى يمنع من ذلك فهل لا تسمع دعوى وارثه والمحال هذه (أجاب) سكوت المورث عن دعوى المالك خمس عشرة سنة بلا مانع مع شهادته لتصرف واصل اليد مانع لسماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) فى عبد رقيق آبق من سيده وضبط على يد احمى كهم فاحضر مالك العبد وطلب العبد من سيده البيع فاعطى فيه رجل هطاء وسعى ثمن اقليلاً ودفع هر بونا

ربيع الاول

فلم يرض المالك بهذا الثمن ولم يرض العبدان ببيع له وجاء رجل آخر وأعطى فيه ثمنًا
أكثر مما أعطاه الأول فرضى به المالك والعبد وباعه مالكة له وأخذ الأول ما كان
دفعه من العربون للمالك ثم باع المشتري العبد لثالث ثم بعد ذلك أراد الرجل الأول
منازعة الثالث مدعيًا شراءه من الأول فأنكره وأضغ اليد المذكرة وردها ولم تكن له
بينة عليها ويريد أخذ العبد منه فهل لا يجب لذلك والحال هذه حيث ثبت البيع للثاني
والثالث باع للثالث ولم يثبت شراء الأول للعبد من مالكة بوجه شرعي لاسيما وقد
مضى خمسون يومًا بعد بيع الثاني للثالث وحضر المنازع وشاهد ذلك (أجاب) نعم
لا يجب للرجل المذكرة لا أخذ العبد والحال هذه من مشتريه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل ورث عقار عن أبيه وهو عن أبيه وكل من بعدهم وبني ويبيع ويتصرف بما شاء
ولم يكن لهم منازع في تلك المدة التي تزيد على سبعين سنة ثم ادعى رجل في بلدة أخرى
فريضة من بلد المالك جده أن له أرضًا في الدور التي صارها دمهًا وبنائها وبيعها
بعد اطلاعها على جميع ما ذكر المدة الطويلة من غير عذر فهل يمنع من دعواه ولا حق
له حيثئذ (أجاب) السكوت عند البيع والتسليم مع مشاهدة تصرف المشتري بالهدم
والبناء مانع لسماع الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة أرض
بني فيها منازل وغيرها وصار يتصرف فيها تصرف المالك يعلم أهل الحارة المجاورين
له وحضورهم ولم ينزع أحد منهم بل أعانوه على البناء ثم بعد استكمال بناء المنزل
المذكرة وصاروا ضعا يده عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل والحال هذه إذا ادعى
جماعة من جيرانه الدين أنوا حاضرين ووثق البناء إن لهم حقًا في المنزل المذكرة
لا يجب أبون لذلك ولا تسمع بينتهم ولا دعواهم وإذا كان بأيديهم وثيقة مقطوعة الثبوت
لا تعتبر (أجاب) لا يقضى بالصكوك والكواغد بدون إثبات مضمونها شرعًا والقضاء
منه وعون عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة فيماعد ما استثنى والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك عقارات وله خدم وأرقاء أسكنهم في عقاره مدة حياته وحياتهم
ثم مات كل من السيد والخدم والأرقاء عن ورثة فاستمروا ساكنين بالماكن المذكرة
حكم أهواهم فهل إذا أراد ورثة السيد الآن منعهم وإخراجهم منها يجبون لذلك حيث
كان الحق ثابتًا لهم فيه عن مورثهم وإذا امتنعوا من الخروج منها متعللين بطول المدة
لا عبرة بتعللهم (أجاب) لا يسقط الحق بتقدم الزمان فإذا كان ورثة العتقاء والخدم
معترفين بأصل الملك في العقارات للسيد لا يكون لهم المعارضة بدون وجه شرعي والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات فقيرًا لا يملك شيئًا يورث عنه عن ثلاث زوجات وأربع
بنات وابنين أحدهما رشيد وكسب وصم الزوجات والأولاد لعائلته للتربية وصار ينفق
على الجميع من كسبه مدفنين ثم ادعت الآن إحدى الزوجات التي هي أم البنات بأن
ما بيد الابن المذكرة من عقار ودواش وغير ذلك مما جده الابن من كسبه ملك لوالده

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

١٥

يورث عنه فانكر الابن دعواها وادعى بان ما يده من ا كسابه الخاص به جدد بعد موت
 ابيه فهل اذا لم تثبت دعواها بالبينة الشرعية لا تجاب لذلك ولا يصير ما يده الابن تركه
 عن ابيه بمجرد الادعاء (اجاب) القول للابن المذكور فيما يده يمينه حيث لا يثبت
 لاحدى الزوجات على دعواها والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين مات
 أحدهما عن ابن عم شقيق فوضع الحى من ماله على جميع الدار فادابن العم أخذ
 ما يخصه بالميراث عنه فانكر الشر يك واضع اليد حصة مورثه فهل اذا شهدت بيعة بان
 لمورثه نصفها وان المات مات وتركه ميراثا للمدعى المذكور لا يعتبر انكار واضح اليد
 الشر يك المذكور و يكون لابن العم المذكور أخذ ما يخص مورثه بها بالطريق الشرعى
 (اجاب) يقضى لابن العم العاصب بما يخصه في الدار المذكورة بعد اثبات مدعاه بالوجه
 الشرعى حيث لا مانع والله تعالى (سئل) في عقار اشتراه ولى الاثر من اربابه وجعله
 محلا للمصالح الميراثية وبقي على ذلك مدة من السنين وبعد انتهاء الحسابة منه أعطاه لواحد
 من اتباعه بموجب حجة شرعية والآن ظهر رجل يدعى ان له في هذا العقار قطعة حربة
 وحوانيت كان أصلها وقفا على جهة معينة وانه الآن هو الناظر على الجهة المعنية من
 غير أن يعرف قدر ما يدعى به ولا حدوده ولم يكن بيده وثيقة وليس معه بيعة شرعية
 تشهد له بما يدعى به فهل والحال هذه لا تسمع دعواه ويمنع من المعارضة لوضوح اليد
 حيث كان بدون وجه شرعى (اجاب) يشترط لصحة الدعوى معلومية المدعى به وذكر
 الحدود اذا كان المدعى عقارا ولا يقضى مدع بعدعاه بدون اثبات شرعى فليس للمدعى
 النظر المذكور معارضة واضح الميدان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل له ثلاث دار أعصمها ما شايح بلمه وباعوها لرجل ثم مات صاحب الدار التي غصبت
 منه فباعها المشتري لا آخر والآن حصر وارث صاحب الدار الاصلى التي غصبت منه
 ويريد أخذها بالميراث الشرعى فهل يجب لذلك وتسمع دعواه ولو مضى على ذلك مدة
 خمس عشرة سنة اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعى (اجاب) تسمع دعوى الوارث
 ويقضى له بالميراث في الدار المذكورة بعد ثبوت الملك فيها للمورثه بالوجه الشرعى حيث لم
 يضر على المورث خمس عشرة سنة ولم يكن هناك مانع من سماعها والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل له منزل على منزل من مدة تتر يد على تسع وعشرين سنة وهو يتصرف فيه تصرف
 المالك في ملكهم والآن ظهر له جماعة يدعون ان لهم فيه ارضا والحال ان مورثهم كان
 موجودا مع مشاهدته لتصرف واضع اليد هدموا وبناءا مرتين ولم ينازع مع التمكن مدة خمس
 عشرة سنة فهل يكون عدم تسكاهم وسكوتهم ما نعال دعوى المدعين الآن (اجاب) حيث
 سكوت المورث عن دعوى المالك خمس عشرة سنة بلا مانع مع مشاهدته تصرف واضع اليد
 بالهدم والبناء لا تسمع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
 جانب نخيل من آخر بشمن معلوم بحضرة بيعة واستولى المشتري على النخيل وصار يتصرف

فيه مدة تزداد في خمس عشرة سنة ثم مات البائع عن وارث فاراد الوارث الرجوع على المشتري في التخييل المذكور بدون وجه شرعى فهل اذا ثبت البيع من المورث قبل موته بالبيعة الشرعية ~~بكون~~ البيع صحيحا نافذا وليس للوارث معارضة المشتري في ذلك (أجاب) اذا ثبت بيع المورث حال الصحة لا يكون لوارثه معارضة المشتري حيث صدر البيع صحيحا لازما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وابنى ابن عمه فقسمت التركة بين القريقتين بالوجه الشرعى مع حضور الكل بمجلس القسمة على يديينة من المسلمين ثم ماتت بنته فاراد أحد ابني ابن العم أخذ نصيبه من تركته الموت ابن العم الآخر فأنكرت بنزبه ونسبه وأرادت حرمانه من ذلك والرجوع عليه بما أخذه من تركة جدها فهل لا تجاب لذلك ويجاب ولا أخذ نصيبه من تركة أمها سيما وهي تعلم استيلاءه على ما خصه من جدها تخيلا وتورا وغير ذلك مدة نحو خمس وعشرين سنة (أجاب) اذا أثبت العاصب المذكور ما يدعيه من العصور بقتل توفاه بالوجه الشرعى يقضى له بالميراث حيث لا مانع ولا يرجع عليه بما ورثه من الجد والخال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصة من دار وقطعة أرض خالية عن البناء وكتب له بذلك حجة من قاضى الناحية ثم وضع المشتري يده على ذلك وتصرف فيه بما بالبناء ثم بعد ذلك مات البائع وله ورثة بالغون وهم مشاهدون لوضع اليد في التصرف من غير منازعة له في ذلك والحال ان الدار مشتركة بينه وبين آخر فقسمت الدار بين الشريكين وهم مطالعون أيضا على القسمة وبني أحد الشريكين في نصيبه ثم الآن تدعى ورثة البائع ان ما ذكر ملك مورثهم وينهكرون البيع الواقع من أبيهم فهل لا تسمع هذه الدعوى حيث مضت مدة خمس عشرة سنة ولم يذاعوه مع شهادتهم بالتصرف المذكور وندم مانع لهم من الدعوى ويبقى ذلك بيد واضع اليد المذكور (أجاب) اذا ثبت بيع المورث لما ذكر حال صحته بالوجه الشرعى لا يكون لوارثه بعد وفاته معارضة المشتري ولا المطالبة برفع يده عما اشتراه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور والانثى وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك مما يورث فارادوا القسمة فخرج المكبر من الاولاد بقيمة الورثة من جميع ماتر كه الاثب مدعى انه ماله وحده فانكر بغية الورثة دهواه فهل لا يجاب لذلك شرعا ويقسم جميع ما ثبت بالبيعة الشرعية انه تركة عن الاب بالقدر يرضه الشرعية بين جميع الورثة ولا يكون للمكبر الاخوة منهم من تركة أبيهم بدون وجه شرعى (أجاب) يقسم جميع ما تحقق انه تركة عن الميت بين ورثته بالقدر يرضه الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عن حقه بدون تخصص شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة أرض أميرية هن والده وهو يزعمها ويدفع حراجها مدة تزداد على خمس وعشرين سنة بعد وفاة والده والآن ادعى عليه وجلي بان له حقا فيها ولا يئنه له على دعواه مع شهادته له

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٢٠

٢٠ ١٢٦٧

٢٢ ١٢٦٨

٢٨ ١٢٦٨

٢٨ ١٢٦٨

٢٨ ١٢٦٨

ثلاث المدة ولم يدع ولم ينازع مع التمسك والتكليف الاختياري فهل لا عبرة بدعواه بمجرد دعوى
 الثبوت و يمنع من معارضة واضح اليد (أجاب) لا تسمع دعوى المدعي بما ذكره الحال
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على مكان تلقاه بالارث عن أبيه وهو
 يتصرف فيه بالهدم والبناء مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليه الآن رجل بأن لاه
 حقا فيه ويريد نزعه من يده والحال ان أم المدعي كانت حاضرة موجودة مشاهدة
 لتصرف أبي المدعي عليه بالهدم والبناء مدة تزيد على أربعين سنة وهي ساكتة من غير
 دعوى عليه ولا منازعة من غير مانع شرعي يمنعها من ذلك فهل لا تسمع دعوى وارثها
 والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث بما ذكره كان الواقع ما هو مذکور
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بطريق الميراث عن أخيه وصار
 يتصرف فيها هو وأخوه من قبله مدة تزيد على خمس وأربعين سنة فادعى الآن رجل على
 واصل اليه أنه يستحق تلك الدار من مورثه فانكر واصل اليه دعواه والحال ان مورث
 المدعي كان حاضرا بالبلد ومشاهدة التصرف واصل اليه مدة تزيد على ست عشرة سنة
 وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع يمنعها من الدعوى فهل لا تسمع دعوى المدعي
 المذکور بمدة هي هذه المدة حيث انكر المدعي عليه دعواه ووجدتها (أجاب) نعم
 لا تسمع دعوى الوارث المذکور كان الامر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في
 جماعة واضعين أيديهم على دار وأشبجار من مورثهم مدة تزيد على ثلاثين سنة وهم
 ينصرفون في ذلك تصرف الملاك في أملا كهـم من غير معارض ولا منازعة فلا تادعي
 عليهم جماعة بان مورثهم في ذلك حقا فانكر واصل اليه دعواه هم وادعوا ان مورث
 المدعين كان حاضرا وجودا مشاهدا التصرف أبي المدعي عليهم مدة تزيد على ثلاثين
 سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعها من ذلك فهل اذا تحقق ما ذكر
 لا تسمع دعوى ورثته من بعده (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث ان تحقق سكوت
 المورث عن الدعوى ثلاث المدة بالإمانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم جاموسة
 واضعين أيديهم عليها لم يكونها بالشراء وهم يذيقون بها مده من السنين ادعى عليهم
 رجل بان له حصصهم فيها فانكر وادعوا والحال انه حاضر موجود معهم بالبلد
 ومشاهد لا تقاعهم بها نحو ست سنين ولم يدع ولم ينازع فهل اذا لم يكن له بينة على دعواه
 لا تعتبر ويكفي الحق فيها الواضع اليد (أجاب) ادالم يثبت المدعي دعواه بالوجه الشرعي
 لا يقضي له بدعاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت عمه الشقي
 فادعى انان انهما عصبه لليت وانهما اولادهم الميت فصدفت بنت العم على العصبوبة
 للذکورين فاحذت الزوجة فرضها وأخذت المذکورين الباقي بعد فرض الزوجة وابتزوا
 الزوجة ابرا عما بقواهم لاحق لنا ولد دعوى ولا طلب على الزوجة ولا قبلها وابتزوا
 ابرا عما وبمدهم مضي مدة مات مدهما العصبوبة عن ورثة فارادوا الدعوى على الزوجة

١٢٦٨

٢٩

بشي من تركّة الميت أولاً فهل ليس لهم الدعوى على الزوجة ولا تسمع دعوى من الورثة المذكورين على الزوجة المذكورة (اجاب) نعم لا تسمع دعوى ورثة مدع العصى بقية على الزوجة بشي من متروكات زوجها والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون بعض نخيل وساقية وجانب طين زراعة تلقوه بالارث عن آبائهم وأجدادهم وهم واضعون أيديهم على ما ذكر مدة تزيد على ثلاثمائة سنة هم وأصولهم من قبلهم فالآن ادعى جماعة انهم يستحقون حصة في ذلك عن مورثهم فأنكر واضعو اليد دعواهم مع أن مورثهم كان موجوداً ما شاهد التصرف واضعي اليد ومورثهم مدة تزيد على ثلاث وثلثين سنة ولم يعارض ولم ينزع مع التمكن حتى مات فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعين (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلد مدة ثلاثين سنة وله حصة في ساقية يملكها بطريق الميراث عن أبيه ثم حضر من غيبته فوجد آخر واضع أيده على تلك الحصة فطلبها منه فادعى أنه اشتراها منه ولا يدينه له على ذلك فهل اذا لم يثبت شراءه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ويجبر واضع اليد على تسليم الحصة للمالك المذكور (اجاب) حيث أقر المدعى عليه بان المالك للمدعى وادعى انتقاله اليه بالشراء منه ولم يثبت دعواه يؤمر بتسليم المدعى للمدعى والله تعالى أعلم (سئل) في ذى مات عن ابن وبنت وزوجة وضبط مات تركه على يد قاض ثم بعد ذلك أسلم كل من الابن والبنت والزوجة فادعى رجل ذى آخر ان لليت أما وبريد أن يخرج لها ما يخصها في الميراث وذلك بدون اثبات دعواه بالبينة الشرعية فهل لا عبرة بدعواه بدون اثبات شرعي (اجاب) لا عبرة بدعوى الرجل المذكور على ورثة المتوفى المذكور والمحال هذه لا سيما اذا لم يكن وكيلاً عن تلك المرأة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن دار له وأعقب أيتاماً فوضع رجل أجني يده على داره مدة خمس عشرة سنة الى أن بلغ الايتام وعلموا أن الدار لمورثهم فطلبوا منه رفع يده عنها فادعى أنه اشتراها من أبيهم فأنكر وادعوا فظهر ورقة بالشراء فسئل البينة المذكورة فيم اذ قالت لا نعلم بيعها ولا شرائها فهل اذا لم يثبت دعواه الشراء من مورثهم لا يجاب لذلك ويكون لهم أخذها ونزعها من يده ومطالبة باجرة مثلها مدة يتمهم حيث كان الحق ثابتاً ما لهم فيباعن أبيهم (اجاب) حيث اعترف واضع اليد بالمالك في الدار المذكورة للمورث يؤمر برفع يده عنها حيث لا يدينه له على دعواه الشراء من المورث وعلى من استولى على عتار اليتيم بدون عقد اجارة المثل والله تعالى أعلم (سئل) من الضابط خاتمة بما حاص له رجل مديون لا آخر في مبلغ معلوم من الدراهم فصاحب المال توفي فادعى المديون انه دفع مبالغته معلوماً من الدراهم له به من أصل الدين الذي عليه فهل يقبل قوله في ذلك بيمينه أو ما الحكم (اجاب) حيث ادعى المديون دفع بعض ما عليه من الدين له به قبل موته وأنكر ورثة الدائن الدفع كنف

١٢٦٨

٢٩

١٢٦٨

٢٩

ربيع الثاني

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٥

المدينون اثبات دعواه الدفع بالبيضة الشرعية فان عجز عن الاثبات حلف المدعى عليه
 الوارث البائع اليقين الشرعية فان حلف الزم المدينون بدفع ما عليه من الدين لورثة الدائن
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون منزلا بالميراث الشرعى عن أبيهم واضعين
 أيديهم عليه وهم يتصرفون فيه تصرف الملاك في أملا كههم سكنوا واسكانا كما كان
 مورثهم وهو تلتاه أيضا عن أبيه وما زال كل منهم واضعا يده عليه مدة تزيد عن سبعين سنة
 والآن ظهر شخص يدعى ان أرض هذا المنزل المذكور وقف متعللا بوثيقة قديمة بيده
 مقطوعة الثبوت فانكر الورثة دعواه فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بالوثيقة التي لم يثبت
 مصونها شرعا لاسيما وان المدعى مشاهد تصرف الاب والجد ولم يدع ولم ينازع المدة
 المذكورة ولم يكن هناك مانع شرعى يمنع من الدعوى (اجاب) لا يقضى بصك لم يثبت
 مضمونه شرعا فلا يقضى بوقفية الأرض المذكورة بمجرد ما يدعى المدعى من الوثيقة على
 فرض كون الدعوى مسوعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من ملاكها
 بموجب حجة شرعية من مدة تسع عشرة سنة وهو يتصرف فيها بالبناء وغيره من غير منازع
 له فيها المدة المذكورة والآن مات البائعون فارادورثتهم منازعة المشتري فيها وبطلان
 البيع متعللين بانها بيعت بالا كراه فانكر المشتري دعواهم والحال انه لا يثبت لهم على
 دعواهم فهل لا يجب بطلان ذلك ولا عبرة بتعللهم وينعون من منازعة المشتري فيها بدون
 وجه شرعى (اجاب) لا عبرة بدعوى الا كراه بدون اثبات شرعى على فرض معارضاها والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أبيه وعن أخيه وعن أولاد قصر ذكور واناث وترك
 ما يورث عنه شرعا ثم بعد موت المورث ادعى رجل بان له على المورث دين او الزم أب المورث
 وأخاه بدفعه من التركة بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى فهل اذا أنكر الورثة دعواهم ولم
 يثبتها بالوجه الشرعى لا عبرة بدعواه المجردة عن الثبوت (اجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة
 عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أودعت عند بنتها أعيانا معلومة من
 نحاس وغيره أمانة لحفظها لها فوضعتها البنت المذكورة أمانة تحت يدها ثم بعد ذلك
 ماتت البنت المذكورة عن أمها وعن ورثة قطعت الام المذكورة أمانتها فانكرها الورثة
 فهل اذا ثبتتها الام بالوجه الشرعى وكانت أعيانها موجودة في التركة يكون للام
 نزاعها من الورثة ولا تجبر على التصديق بانها تركتها (اجاب) اذا ثبتت الام دعواها بالوجه
 الشرعى قضى لها بما ادعته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر دارا
 مشتملة على امكنة محدودة بحدودها الاربع بمقتضى حجة شرعية من القاضى وبنى فيها
 وانتفع بها مدة نحو تسع سنين ومات المشتري عن ورثة قصر فانكر البائع البيع في قطعة
 منها فهل اذا قام الوصى على القصر بينة بان البيع صدق في جميع المكان الذى من جملته
 القطعة المنسكورة بيعها يمنع البائع من دعواه ولا يعتبر انكاره مع وجود البيضة المذكورة
 الشاهدة عليه ببيع ما انكره (اجاب) لا عبرة لانكار البائع البيع ببيد اثباته عليه

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

٢٠

١٢٦٨

٢٢

٢٢

١٢٦٩

٢٤

١٢٦٨

٢٦

١٢٦٨

٢٦

١٢٦٨

جادی الاولى

٤

١٢٦٨

بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يملكان دارا بالميراث عن ابيهما وهما يتصرفان فيها بالهدم والبناء مدة سنين من غير منازعة لهما فيها والا تدين يدعى ابن ابن عمتهم ان له حصصه فيهما عن جدته ام ابيه التي ماتت من مدة ثلاثين سنة وزيادة فاندكرا دعواه قائلين بان الدار لهما خاصة عن ابيهما فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة ما في داورهما بدون وجه شرعى (اجاب) لا يقضى للمدعى بعد عام من غير اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى نصف جاموسة من آخر واقبضه بعض الثمن وكتب باجحة بالبيع ثم بعد مدة حصل نزاع بينهما فطالب المشتري المفاصلة في الجاموسة فجحد البائع البيع فهل اذا كان مع المشتري بينة ولو من غير بلدهما اتشهد بالبيع تقبل ويكون له المفاصلة فيما ولا يعتبر انكار البائع ولا شرط ان تكون البينة من بلدهما (اجاب) لا عبرة بانكار البائع بالبيع بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقامه القاضى وصيا على أختين شقيقتين له ووضع تحت يده أربعة آلاف قرش حتى ميراثهما من ابيهما فصار ينفق عليهما ثم بعد بلوغهما احاسبهما وسلمهما ما بقى لهما ما ثم بعد أن مات الوصى ومضت مدة حضر تالدى القاضى وادعتاه على ورثة الوصى المذكور ان ميراثهما كان ثمانية آلاف قرش وان لهما أربعة آلاف باقية عند الوصى ولا بينة لهما اثبتت دعواه ما سوى شطروا حدوقد كان شهد لهما قبل ذلك في منازعتهم ما الوصى عند القاضى مرة أخرى بان ميراثهما أربعة آلاف قرش فقط فهل لا تقبل دعواه ما حيث لا بينة لهما اثبتت الزيادة ولا عبرة بشهادة هذا الشطر (اجاب) لا يقضى المدعى بمجرد دعواه من غير اثبات شرعى ونصاب الشهادة فيما ذكر رجلان أو رجل وامرأتان فلا يحكم بشهادة شاهد واحد بقرض عدم المانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدين فأنكر المدعى عليه دعواه ثم بعد مدة اعترف ذلك المدعى بحضرة جمع بانه لا شئ له عليه فهل اذا ادعى عليه ثانيا بما ادعى به أولا لا يجاب لذلك ويمنع من التعرض له بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على جماعة بمقارلم بين حدوده وهم ينكرون دعواه فهل لا تسمع دعواه عليهم حتى يعين المدعى به حدوده وما يتميز به عن غيره وكذلك الشهود اني تثبت دعواه (اجاب) يشترط في دعوى العقار ذكر حدوده فاذا لم يدكر المدعى حدود ما يدعيه من العقار لا تسمع دعواه وكذا في الشهادة الا اذا عرف الشهود العقار بعينه ثم أشاروا اليه على الوجه الذى ذكره الفقهاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وعن ابن أخيه وترك دارا ثم ماتت البنت هن ابنها ثم مات ابنها عن ابنه ومات ابن اخى الميت الاول عن أولاده فوضعوا أيديهم على الدار مكان أبيهم فهل اذا علم ابن ابن بنت الميت الاول بان لجدته حصص في الدار وادعى على واضى اليد بدها تسمع دعواه واذا اثبت ذلك بالوجه

الشرعى يكون له أخذ ما يخصه فيها عن جدته وقمل واضعى اليد بطول المدة لا يعتبر
 واذا كانت حصه لأم المدعى في طاحونة تحت يد أخوتها أو أولادهم وماتت أمه عنه
 يكون له أخذ ما يخصه عن أمه في الطاحونة جبراً عليهم أيضاً (أجاب) لا تسمع الدهوى
 بعد مضي خمس عشرة سنة إلا في الارث والوقف ووجوده درة شرعى فإذا لم يوجد ما يمنع
 من سماع دعوى المدعى في الصورتين المذكورتين وأثبت دعواه فيها بالوجه الشرعى
 يقضى له بما ادعاه والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قريب عنده لتغيره من
 أهل فاردوب المنزل التوجه بمجته لقضاء حاجة وأمره بأن يبيع جاموسه ويحفظ ثمنها
 بخمسين رجوسه فباعها في غيبته وأخذ قدر من غلته معلوماً وتصرف فيه فبعد عوده ساله
 عن ثمن الجاموس والغلة فانكر وجحد جداً كليا وكان قد أخذ دراهم من أناس كانت
 أمانة للغائب عندهم وسئل عن انكارها فهل إذا أقيمت عليه البينة بما جده يلزمه أدائه
 ورد له به (أجاب) إذا أثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى يقضى له بما ادعاه حيث
 لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مصاغ دفعه لزوجته عارية لتزين به في منزله
 ثم بعد مدة أراد أخذه منها فادعت الزوجة أنه ماله فكيف أهل إذا ثبت الزوج أن المصاغ
 المذكور ملكه بالبينة الشرعية وأنه في يد زوجته عارية يكون له أخذه منها ولا يعتبر
 انكارها ولا دعواها المالك فيه بدون وجه شرعى (أجاب) إذا ثبت ملك الزوج للمصاغ
 المذكور بالوجه الشرعى يقضى له به وترفع بدالزوجة عنه حيث لم يثبت انتقال المالك فيه
 لها بما قل شرعى والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال عن حادثة مضمونها
 أن عبداً أحضر حجة وأوراقاً من محكمة قنا تتضمن الشهادات بعتقه من سيده قبل وفاته وأنه
 أوصى له بمبلغ من الدراهم ولما عرض للمالية عن اعتماد الحجة المذكورة حيث أن الجارى
 اعتمادهم يد الطرف ثبوت محكمة المحروسة ولم يسبق اعتماد حجج من خارج المحروسة
 وردت افادة المالية بالخبرة مع حضرتهم عن اعتماد الحجة المذكورة أو عدمه فلم
 تحريره ليرد الافادة عن المحكم الشرعى في ذلك (أجاب) لا يقضى للدهوى بدعواه إلا بعد
 اثباتها بالوجه الشرعى ولا يعول شرعاً على مجرد كوافد من غير اثبات مضمونها فإذا ثبت
 العتق والوصية المذكورة لمدعى ما بالوجه الشرعى عومت الورثة بمقتضاها والأفلا والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قاعة قرن بالريف بموجب حجة شرعية من نحو أربع
 وأربعين سنة وتصرف فيها تصرف المالك في أملا كهمن بناء وغيره وهو ساكن فيها
 من نحو عشرين سنة ثم مات البائع المذكور وله ابن مشاهد لذلك التصرف فادعى بعد
 موت أبيه بنحو أربع وعشرين سنة على المشتري المذكور أن هذه ملك والده ولم يبعها فلم
 يسلم في ذلك المشتري فطلب منه حجة الشراء فاجاب أنها كانت تحت يده فادعته عند
 المدعى لكونه ابن عمها وماتت البنت فادعى المدعى الحجة وادعى هذه الدهوى
 وأقام المشتري بينة على الشراء من البائع المذكور فهل لا يعتبر انكار الابن

١٢٦٨ ٩

١٢٦٨ ١٢

١٢٦٨ ١٢

١٢٦٨ ١٢

١٦

١٢٦٨

بيعه اييه بعد اثباته بالطريق الشرعى (اجاب) نعم لا عبرة لانه كذا الابن
المذكور بيع والده حال صحته بعد ثبوته بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل باع لآخر حصانا بخمسة آلاف فضة في ذمته ثم باع له حصانا ثانيا بسبعة آلاف
فضة وخمسمائة فضة في ذمته ايضا وطلب منه البائع ثمن الحصان الاول فدفعه له ثم
طالب منه ثمن الثانى فادعى انه دفعه له وانكر البائع ذلك واقام مدعى الدفع بيعة شهدت
بالبيع فقط دون دفع الثمن فهل اذا لم يكن عنده بيعة تثبت الدفع يحلف المنكر الذى
هو البائع عينا بالله انه ما وصله منه ثمن الحصان الثانى ويؤمر خصمه بدفع الثمن حيث
كان معترفابشرائه منه ولم يثبت دفع الثمن بالوجه الشرعى (اجاب) البيعة على المدعى
واليمين على من أنكر فاذا لم يثبت المشتري دعواه دفع الثمن بالوجه الشرعى يؤمر
بدفعه للبائع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالشراء واضع يده عليها مدة
تزيد على ست وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملا كه من غير منازع
ثم ادعى رجل انها ملكه آلت اليه بالشراء من آخر بتاريخ سابق على شراء المدعى عليه
وهو ينكر ذلك فهل لا تسمع دعواه بعد هذه المدة خصوصا وهو حاضر بالبلد عالم بوضع يده
عليها ولم ينعها ما فاع من اقامة دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الشراء بعد مضي تلك المدة
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وعن بنتين وترك
ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره ثم ماتت احدى البناتين قبل قسمة التركة عن ابنتين
ثم ماتت كل من الابنتين المذكورتين عن ورثة فهل لورثتهما اخذ ما يخص جدتهن من
تركة أبيهما بالقريضة الشرعية ولا يكون طول المدة زيادة عن خمس عشرة سنة مانعا
لورثة الابنتين من اخذ ما يخص الجدة المذكورة من تركة أبيهما بالقريضة الشرعية (اجاب)
يحكم للوارث بما يخصه في تركة مورثه بعد ثبوت الحق بطريق الوراثة شرعا وقد أفاد في الدر
المختار ان دعوى الارث مسموعة بعد مضي خمس عشرة سنة والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل من أرباب الاخذ والاعطاء كان مصاحبا لرجل آخر واستمر على ذلك مدة مديدة
ثم توفى الرجل الاول عن شقيقه فاستولى تركته أحدهما وتصرف فيها مدة بسائر وجوه
انصرفات ثم توفى عن ورثته فاستولى تركته الميت الاول الشقيق الثانى واستمرت تحت
يده وفي تصرفه مدة الى أن مات ايضا ومضى على تصرفهما مدة تزيد على خمس عشرة
سنة وكل ذلك بما ينه الرجل المصاحب للرجل الاول وحضوره ولم يدع بشئ لاهل
الرجل الاول ولا لاهل أحد شقيقيه من بعده واستمر حيا بعد موت الشقيق الآخر مدة
ثم توفى فقام الآن أحد ورثته يدعى ان له حسابا اخذوا عطاء كان بينهما وبين الميت
الاول فهل اذا ثبت انه كان مع الرجل الاول ومع شقيقيه في بلدة واحدة ونحت حكم
واحد ولم يدع بشئ حتى مات لا تسمع الدعوى المذكورة من ورثته (اجاب) صرحوا
بعدم سماع دعوى الوارث اذا سلمت ورثته عن الدعوى خمس عشرة سنة بلا مانع والله

١٩

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

تعالى اعلم (سئل) في رجل اتى الى ولي من اولياء الله تعالى مدفون في داخل قرية وبنى له قبة واشترى الارض التي بجواره وبنها دارا وسكن فيها وصار الولي من داخل الدار وقام بوظائف الولي واستمر على ذلك مدة سبعين سنة بموجب تقرير من المحاكم الشرعية وقبل وفاته نزل وافرغ لابن اخته عن الخدمة للقبر المذكور وقام ابن اخته وباقي الورثة بالوظيفة المذكورة والآن ادعى رجل بان بينه وبين الولي قرابة ويريد نزاع الخدمة من المذكورين فهل لا يجب لذلك بعد مضي تلك المدة ولا يمكن منها وينع من المعارضة والحال هذه (اجاب) لا وجه لمعارضة الرجل المذكور بدعواه القرابة على الوجه المذكور وليس ذلك من الحقوق الشرعية التي تصح بها الدعوى ولا يصح التقرير فيها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض خالية عن البناء من مدة خمسين سنة بنى فيها وقسمها بين اولاده في حال صحته ثم مات وبقيت تحت يد الاولاد والآن ادعى شخص على احد الاولاد بانه يملك تلك الارض والحال انه مشاهد لهذا التصرف تلك المدة في حياة الاب ومشاهد ايضا التصرف الاولاد فيها بالبناء وغيره بعد موت ابيهم من مدة تثنى عشرة سنة فهل لا تسمع دعواه حيث سكت مع مشاهدة التصرف ولا عذر له شرعا واذا تعلم بان اباهم كان شيخا لا عبرة بتعلله حيث كان متمكنا من الدعوى (اجاب) لا تسمع دعوى الرجل المذكور والمالك في تلك الارض حيث سكت تلك المدة بلامانع مع مشاهدته التصرف ولا عبرة بتعلله بما ذكر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شقيقين في معيشة واحدة يتجران ويربحان والمال مشترك بينهما فاسفرا احدهما ببجارة من المال المشترك الى جهة لاجل بيعها في تلك الجهة ثم مات المقيم عن ابن قاصرو عن اخيه الغائب فوضع يده الوصى على جميع المال بدعوى ان الميت اقرب بل موته بان المال له فهل اذا ثبت الاخ الغائب بالوجه الشرعي ان المال مشترك بينهما يكون له اخذ ما يخصه (اجاب) اذا ثبت الاخ المذكور الاشتراك فيما كان بينه وبين اخيه يقضى له بما يخصه فيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يملكان ربيع ساقية ونصف جنيثة عن ابيهم مات احدهما عن يديه القصر فوضع العم يده على ذلك فبعد بلوغهم طلبوا ما يخص مورثهم فانكر العم حقهم وادعى بانه لا شيء لهم فهل اذا اقاموا بينة على ان ما بيد عمهم من ربيع الساقية ونصف الجنيثة مشترك بينهما وبين ابيهم يكون لهم اخذ ما يخص مورثهم ولا يكون له منه هم بدون وجه شرعي (اجاب) لورثة المتوفى المذكور اخذ ما يخص مورثهم بما بيد اخيه بعد ثبوت الاشتراك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكر وبنات وبنات وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخيل واشجار فوضع كبيرهم يده على مخلفات والده مدة ثم طلبوا القسمة فذمهم الكبير منها متعللا بان على مورثهم دين فاتفقوا وادعوا ذلك فهل اذا لم يثبت على الميت ما يدعيه الابن بالبينة الشرعية لا عبرة بتعلله

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٨

٢٩

١٢٦٨

٢٩

١٢٦٨

٢٩

٢٩

١٢٦٨

المذكور ويكون لهم أخذ ما يخصهم من تركته مورثهم بالطريق الشرعى ومحاسبته على ما يخصهم من ثمر الخيل المشترك (أجاب) لكل من ورثة الرجل المذكور أخذ ما يخصه من التركة بعد ايقاف ما ثبت على المتوفى من الدين ومن تعدى منهم على شئ من التركة واستهلكه يكون نصيب باقى الورثة منه مضموماً عليه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أعطى أخته مصافاً وذلك المصاغ خالصاً وأساساً ووليته على سبيل التملك ومكث معها مدة تزيد على سبع وعشرين سنة ولم ينزعها فى أخذ المصاغ تلك المدة وقد زادت قدرها مع علمه بهذه الزيادة ولم يمنعها من الزيادة عليه ثم توفى الى رحمة الله عنها وعن ورثته والورثة لم تنازعها أيضاً فى حال حياتها فى أخذ المصاغ منها ثم توفيت عن ورثة وترك المصاغ تحت أيديهم والآن أخذ ورثة أخيها المصاغ من ورثتها قهراً عنهم ويدعون ان مورثهم أعطاه ذلك على سبيل التولية فهل يجبرون على دفع المصاغ لورثة المرأة حيث ثبت تملك مورثهم لها المصاغ ولم ينزعوها فى حال حياتها (أجاب) اذا ثبت تملك الرجل لأخته المصاغ المذكور حال صحته بالوجه الشرعى لا يكون لورثته معارضة ورثة المرأة المذكورة بهدونهما فيه ويتقسم بين ورثتها بالفرصة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى من أبيه داراً بمن معلوم وأخرج بذلك حجة شرعية ووضع يده عليها بعد الشراء مدة سنتين فى حياة أبيه الى ان مات الأب واستمرت بيده مدة سنتين بعد موت أبيه وكانت بيد أبيه قبل شرائه منه مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم الآن ادعى عليه بعض الجيران انها ليست له كالك ولا لآبى ك بل هى لشخص مات قديماً لا وارث له فهل يمنعون من التمسك به ولا تنزع الدار من يده لآبى ك والجيران المذكورون موجودون ومشاهدون لتصرف واضع اليد وأبيه من قبله تلك المدة المذكورة ولم يدعوا عليه ولم ينزعوه فى الدار المذكورة ولا تسمع دعواهم والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الجيران بما ذكره ممنعون عن معارضة واضع اليد والحال هذه اذ لا حصومة لهم بذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استولى على قطعة أرض نعدىا وخصها من مال كها ومات مال كها عن أولاده المذكور فهل يكون لهم رفع يدها اذا ادعى بعد ذلك انه اشترى بعضها من مورثهم ولم يكن هنده بينة تثبت دعواه هذه لآبى كها ويؤمر برفع يدها وتسليمها لأولاد المذكورين (أجاب) يؤمر بالغاصب المذكور برفع يده عن المغصوب ولا عبرة بدعواه الشرائع من المورث بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك نخلاً من مئة نصف مئة نخلة عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم بعد مدة مات الراعى عن وارث فاداد الوارث ان يدفع دراهم الرهن ويأخذ الحصة من المترين فادعى انه اشترىها من مورثه قبل مئة وبيده وثيقة مقطوعة الثبوت فهل والحال هذه اذا ثبت الشراء من الراعى قبل موته بالبنية الشرعية لا عبرة بدعواه ويجبر المترين على تسليم الحصة لوارث الراعى بعد أخذه دراهم الرهن (أجاب)

٢٩

١٢٦٨

جمادى الثانية

٣

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

لا يقضى بصل لم يثبت مضمونه شرعا وميث لم يثبت مدعى الشراء وهو بالوجه الشرعى لا يحكم له بدعاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ورثا حصة في دار عن مورثهما ادعى عليهما أولادهما بانهما لا بهيم فأنكر ادعواهم وذكرا ان أباهما مدعى شاهد مورث المدعى عليهما وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات المدة الطويلة التي تزيد عن عشرين سنة وأبوهما كان حاضرا موجودا شاهد التصرف مورثهما المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع عنه من ذلك فهل لا تسمع دعوى ورثته بعده ولا يثبتهم (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وترك ما يورث عنه شرعا ثم بعد تسعة أيام ادعى رجل أجنبي ان له على أبيها الميث دينان من مائة ثلاث وعشرين سنة فأنكرت البنت دعوى الرجل المذكور وحدتها والحال ان المدعى حاضرا في البلد هذه المدة وهو ساكت من غير طلب الدين من مورثها المدة المذكورة فهل لا تسمع دعواه بعده ضي هذه المدة بشئ من الدين حيث حدث المدعى عليها ذلك ولا عذر عنه من الدعوى هذه المدة (أجاب) نعم لا تسمع بعده ضي تلك المدة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت الى رحمة الله تعالى عن ورثة ولها حصة في يورث عنها شرعا فمات عنها زوجها وأخذ ولد أخوها الحلي مدعيان والده صاح الحلي لاخته على سبيل الزينة فأنكر ورثتها دعواه وذكروا انه ملك مورثهم مع ان والده حال حياته لم ينازعها في ذلك والحال انها واضحة يدها عليه مدة تزيد على عشرين سنة من غير منازع لم ينفذ ولم يقيم ولد أخوها بدينه على ان والده أعطاها ذلك على سبيل التزيم فهل لا تسمع دعوى ولد أخوها مع وضع اليد على المدة ويتبرع من يده فحرامه ويسلم لورثتها ويقسم بينهم بالريضة الشرعية (أجاب) نعم يقسم الحلي المذكور بين ورثة المتوفاه المذكورة اذا ثبت ابن أخيه المالك فيه لانيه المتوفى عنه والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بمضمونه اذا ادعى أحد الورثة لشخص متوفى وأثبت وراثته شرعا وأخذ ممتلكات المتوفى ثم ادعى حصة فيه بانه هو الوارث وأراد اثبات ذلك وتخصيل ما أخذه الاخر واعطاه اليه هل يسمع ذلك من المدعى الورثة الا ان (أجاب) بالاطلاع على أوراق هذه القضية استبان ان الذي ثبت ارضه للمتوفى ابنا أخيه محمد ومولا أحمد الذي حضر المحروسة واستولى على التركة لنفسه ولا حية الغائب محمد المدعى بطريق وكالته الشرعية عنه وحيث كان الأمر كذلك لم يراث كملهم أولا شئ لا بمن العلم ولو أثبت نسبه للمتوفى لتقدم ابي الخ اذا كان شقيقا وأولاد على ابن العم مطلقا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار ورثها عن أبيه عن جده ومضت هذه أكثر من خمسين سنة فظهر الاثر رجل يدعى ابن الدار مع عدم برهان شرعى له بوجدهما وأحال ابن المدعى عليه بمصرف في الدار بينا وغيره مع وجود المدعى المذكور وعلمه مده يزيد على خمس عشرة سنة ولم يحصل منه منازعة فهل والحال هذه لا تسمع دعواه بعده ضي

١٢٦٨

١٢٦٩

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

٩

ثلاث المدة لاسماع عدم برهان شرعى (أجاب) القضاة ممنوعون عن سماع ما مضى عليه
خمس عشرة سنة من الدعاوى فيما عدم الاشتراك استثناء من ذلك والله تعالى أعلم
(سئل) فى رجل زوج ابنته من آخر فبعد الدخول بهما ملكا جاموسة سوية لكل واحد
منهما النصف فيما اشترى الشرى واستراوا ضيعتين أيديهما عليهما إلى أن أراد زوج
البيت العزلة فاخذ الجاموسة المدكورة مدعيهما ملكية جميعها وادعى الآخر الذى هو أبو
الزوجة ملكية كلها ولا يثبت لكل غير أن أحدهما أقام رجلين أحدهما حار ويلعب
القمار والآخر جزا رش هذا أن رجلا جاء فقَالَ إن الجاموسة ملك لأحدهما ولم يشهدا

١٢٦٨

١١

بأنهما حضر الشراء فهل والمحال هذه تسمى الجاموسة بينهما أم كيف المحال (أجاب)
إذا كانت الجاموسة فى أيديهما يفتى بها بينهما ما وان كانت فى يد أحدهما ما يكون
القول لواضع اليد يمينه حيث لا يثبت للخارج على مدعاه والله تعالى أعلم (سئل) فى
رجل بربرى ادعى على أولاد عم أبيه أنه يستحق عندهم حصّة بطريق الارث عن جده وان
أحد المدعى عليهم أم أوله بها ولا يثبت له على هذا إلا فرار فهل والمحال هذه إذا لم يثبت
المدعى دعواه إلا فرار من أحد المدعى عليهم بالبدنة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه

١٢٦٨

١٣

شرعى ويمنع من معاوضة المدعى عليهم (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات شرعا
والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استولى على حصّة فى ساقية لرجل غائب فغضب الغائب
وطالبه من واطئع اليد فادعى أنه اشتراها منه فطالب منه يمينه تشهد له بالشراء فأقام يمينه
بذلك على يد قاضى البلد أدهم ما شهد به كتيب وثيقة البيع ويعلم قدر الثمن ولم يعلم
قبض البائع له والآخر شهد به سمع من المالك يقول فى بيعت المحصة لفلان ولم يعلم

١٢٦٨

١٤

قدر الثمن فما الحكم فى هذه الشهادة هل تكون صحيحة أو باطلة (أجاب) فى التنوير
وشرحه أقر ببيع عبده من فلان ثم حمله صح لان الاقرار بالبيع بلا ثمن باطل اه
معزى بالبرازية وعليه ولا يثبت البيع بالشهادة على الوجه المذكور ولا يلزم من شهادة
الشاهد بانه كتب ذلك البيع ثبوت البيع المذكور فهو لا غية أيضا والله تعالى أعلم
(سئل) فى رجل له اغنام فى البرية تحت يد الرعاة المتولين رعايتها من طرفه ثم انه أمر
بعض أولاده أن يلاحظ الرعاة أن لا تختلس من الاغنام شيئا فبعد مدة طوى له ادعى

١٢٦٨

٢٥

ذلك الولد الذى أمره أبوه بالاحظة أن هذه الاغنام ملكه وأراد نزعهما من والده فهل لا
يصدق الا يمينه طبق دعواه (أجاب) إذا كانت اليد على الاغنام المذكورة للاب
لا يكون لابنه انتزاعها من يده أو يدنا ثبته بدوى حق ثابت معروف والله تعالى أعلم
(سئل) فى رجل يملك دارا تلقاها بالارث عن أبيه وهو واضح يدها لمدة تزيد على سبعين
سنة هو ووالده من قبله فالأى ادعى رجل أنه يستحق فيها حصّة عن والده مع أن مورثه
كان موجودا أكثر ثلاث المدة ولم يعارض واضح اليد حتى مات فهل لا تسمع دعواه حيث
كان مورثه حاضرا ومتا هذا التصرف واضح اليد مع سكونه أكثر تلك المدة مع التمكن

(أجاب) نعم لا تسع الدعوى والحال هذه حيث سكت المورث عن دعواه الملك أكثر تلك المدة بلا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا بالميراث عن أبيها تزوجت رجلا أجنبيا فوضع يده على البيت المذكور وصار يأخذ أجره باذنها مدة من السنين ولم يدفعها لها واستلمها في شؤنها والأزواج طلقها في غيبتها فطلبت منه ما تستحقه عنده من مؤخر صداقها ونفقة عدتها وأجر بيتها التي قبضها فامتنع من الدفع متعللا بدين له عليها فانكرت دعواه فهل لا يجب لذلك شرعا ولا عبرة بتعلله المذکور حيث لا يثبت له على دعواه الدين ويكون لها ما بالته بجميع حقوقها الشرعية اللازمة وبأجر بيتها وإذا كان له ابن منهن مات وترك أولاد أصغارا ولم يترك لهم شيئا يلزم الجدة الاتفاق عليهم حيث كان موسرا والجدة معسرة (أجاب) على الرجل المذكور دفع ما بذمته من مؤخر الصداق لزوجه وما استهلكه من مالها ولا يقضى له بمادعاءه من الدين بدون اثبات شرعى وعلى الجدة نفقة أولاد ابنه القصر الفقراء حيث كان موسرا والجدة معسرة فلو موسرة أيضا فنفقة أولاد الابن على الجدة والجدة لاب بقدر أرثهما كما صرحوا به في نفقة الفروع الواجبة على الأصول الوارثين غير الاب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي من ولدين أحدهما قاصر والثاني عند وفات والده كان غائبا ولم يتوفى ابن أخ فاخذ ابن الأخ الولد القاصر عنده واستولى على مخلفات همه فلما بلغ الولد القاصر طلب مخلفات والده من ابن عمسه فادعى ابن العم ان المتوفى عليه من له وظهر ورقا بالدين الذي له على المتوفى والورق مذکور فيه بينة لم يكونوا موجودين وباريح الورق متأخر عن وفاة الميت بزمن طويل وأولاد الميت لم يعلموا أن والدهم عليه دين فهل لا يعمل بالورق مع عدم وجود البينة وتأخر التاريخ (أجاب) لا يقضى بالصكوك والكواغد بدون اثبات مضمونها شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار وهو غائب في عسكر الجهادية مدة عشرين سنة ثم حضر من قيمته فوجد شيخ البلد واضعها يده على الدار فطلبها من شيخ البلد المذكور فادعى انه اشتراها عنه ويده وثيقة مقطوعة الثبوت فهل والحال هذه إذا لم يثبت المدعى الشراء من المالك بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعى ويحجر شيخ البلد على تسليم الدار للمالك قهر اعنه (أجاب) إذا اعترف المدعى عليه بالملك في المتنازع فيه للمدعى يؤمر بتسليمه له إذا لم يثبت المدعى انتقال الملك له فيه بناقل شرعى ولا يقضى بصك بدون اثبات مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وولد قاصر منها وترك ما يورث عنه شرعا ثم مات الولد عن أمه وعاصب له فادعى العاصب ان جميع ما في المنزل تركته عن الزوج وانكرت أم القاصر ذلك وأدعت انها تملك بعضه فهل يكون القول قولها في الصالح لها والمشارك مالم يقيم العاصب بينة في المشترك انه لمورثه (أجاب) القول للزوجة بيمينها في المشترك الصالح للزوجين كالفرش والخامس والدرهم والارقاء كالحاصل بها حيث لا يثبت للوارث على دعواه الملك للزوج المتوفى والله

تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وقطعة أرض معلومة عن أبيه وجاهه واستمر واضعا
يدعي عليه سمان غير منازع له في ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة فهل إذا ادعى رجل من
الحاضرين في البلد أنه يستحق شيئا بطريق الادرث في القطعة الأرض المذكورة من رجل
سماء وانكر واضع اليد ذلك يلزم المدعى المذموم وبإثبات ملك الأرض لمن سماء
وبإثبات قرابة المورث المسمى في دعواه وبين الجهة المتقضية للارث والا فلا عبرة بدعواه
ويبقى الملك لدى اليد (أجاب) إذا لم يثبت المدعى الملك في تلك الأرض لذلك الرجل
والجهة المتقضية للارث فيما تركه لا يقضى له شيء من تلك الأرض والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى دارا وقطعة أرض بجانبها وانشا في القطعة الأرض المذكورة امكنة
وصرف عليها مبلغا من ماله ووضع يده على ذلك مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتنفع بذلك
ويتصرف فيه بالاجارة والهدم والبناء المدة المذكورة بغير معارض ولا منازع ثم مات
عن ورثة وضعوا ايديهم على ذلك وباعوه لآخر ووضع هذا الآخر يده على ذلك مدة نحو
عشرين سنة وهو يتصرف في ذلك بالهدم والبناء والاجارة والانتفاع والآن ادعى عليه
رجل بار له في القطعة الأرض المنشأة امكنة استحقاقا ويريد منازعتها والتداعي معه في
ذلك والمحال ان الرجل المذكور كان حاضرا وجودا مقيما بالبلد معه هو ومن قبله
ومشاهدا لشراء المالك الاصلى وتنصرف فيه بما ذكر ولو رثته من بعده من هدم وبناء
 واجارة وبيع وتنصرف اليه بالهدم والبناء والاجارة والانتفاع المدة
التي تزيد على عشرين سنة ولم يدع ولم ينزع أحد من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك في جميع
المدة المذكورة فهل لا تسمع دعواه ولا عبرة بتعلله بأنه وجد وثيقة قديمة مكتوبة في شأن
ما يدعى به مقطوعة الثبوت لم يثبت مضمونها شرعا (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة
والاقرار والنكول فلا يقضى بذلك بدون اثبات مضمونه شرعا وصرحوا بان مشاهدة
التصرف بنحو ما ذكر مانع لسماع الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في ساقية بيد
مالكها واضع يده عليها أكثر من خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء ويتنفع
بها المدة المذكورة ادعى عليه رجل بان له فيها حق فادعى عليه كروا واضع اليد دعواه فهل إذا
كان حاضرا وجودا معه في البلد ومشاهدا لتصرفه المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع
ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك لا تسمع دعواه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد
مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي على ما في الدر المختار والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ فادعى رجل آخر على الورثة بان له عند
مورثهم قدر ما معلوم من الدراهم دفعه له قرضا حين شرائه نصف جاموسة حال حياته
فانكر الورثة دعواه فهل إذا لم يثبت المدعى دعواه الدين بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك
ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا (أجاب) نعم لا يجاب لذلك والمحال ما ذكر
ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٤

على دار بطريق الشراء من أخيه شغلها بالبناء وحفرها واخرج سببا عنها وانفق به كل ذلك والبائع حاضر بالبلد ومشاهد لذلك ولم ينكر عليه ولم ينازعه حتى مات البائع ومدة وضع اليد المذكورة تسعة وعشرون سنة ثم عارضه ابن البائع مقرا ببيع أبيه مدهيا بانه مجبور على البيع ومغبون في الثمن فهل اذالم يثبت المدعى الا كراه الشرعى بطريق شرعى لا يعتبر دعواه حيث حردت عن مرهاتها (أجاب) لبس لابن البائع معارضة المشتري في الدار المذكورة حيث كان الاثر ما هو مستور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاه وسعة بطريق الشراء من نحو عشرين سنين فادعت الآن امرأته انها تملك النصف فيها بطريق الاوثان أبيها ومعهما بينة بذلك فادعى واضح اليدان مودتها باعها له قبل موته بكذا من الدراهم وان لاحق لمورثها فيها ومعه بينة تشهد على اقراره بذلك وهو في حال الصحة والسلامة فهل والحال حده اذ ثبت الاقرار بالبيع من مودت المدعية المذكورة قبل موته بالبينة الشرعية لا عبرة بدعوى هذه المرأة ولا بينتها (أجاب) ان ثبت بيع الاب المورث ما ذكر لو اوضح اليد بالوجه الشرعى لا يكون للمرأة المذكورة المعارضة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته ووارث آخر وختم وكيل بنت المال على منزله الذى بمصر الذى كان ساكنا فيه مع زوجته لسكونه مات بالوجه القبلى فادعت الزوجة ان لها مبلغ فراسة كانت واضعة له في المنزل المذكور فهل يكون القول قولها بيمينها في ذلك اولاً بدم بينة تثبت دعواها (أجاب) اذا مات أحد الزوجين واختلف وارثه مع المحي منهم ما يصلح لاسر وجبين معاً من ستاع البيت الذى كانا يسكنان فيه كالغرض والنحاس والارهاق والدراهم يكون القول للمحي منهما بيمينه فلا بدنة على الزوجة المذكورة ويقبل قولها بيمينها فاذكر والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة رجل منهم له فيها النصف اشترى النصف الآخر من باقى شركائه بثمن مثله اقبضهم معظم ثمنه والباقي اخذ منهم وعدا به لوقت معلوم فهل اذا غنى الوعد واراد ان يدفع لهم الباقي من الثمن وامتنعوا من قبضه وانكروا البيع له لا يعتبر انكارهم مع شهادة البينة بذلك ويحكم له بالبيع بعد ثبوته بالبينة الشرعية (أجاب) بعد صدور البيع صحى بالازما لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعى ولا عبرة لانه كاد المدعى عليه البيع مع شهادة البينة العادلة به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة فادعوا على رجل ان لمورثهم عنده كذا وكذا من الدراهم وغيرها والحال ان لمورثهم اشهد على نفسه قبل وفاته بانه لم يكن له قبله شئ سوى اشياء عينية بحضرة البينة فهل اذالم يثبتوا دعواهم بالوجه الشرعى لا يقضى لهم بشئ مما يدعونونه ويمنعون من معارضة ذلك الرجل واذا كان ذلك الرجل شريكاً للموتى في زراعة وأفر له بذلك قبل الموت حال حياته يكون لذلك الرجل أحداً ما يخصه من محصول الزراعة وايس للورثة منعه مما يخصه من ذلك حيث ثبتت الشركة شرعاً (أجاب) نعم لا يقضى للورثة المذكورة بشئ مما يدعونونه والحال

١٢٦٨

٢٦

١٢٦٨

٢٨

١٢٦٨

شعبان

٣

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

١٠

هذه و يمنعون من مراضة ذلك الرجل وله أخذ ما يحصه من الزرع المشترك بعد ثبوت
الشركة فيه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جاموسة مشتركة بين رجل وامرأة
اشترت نصيب شر يكها ثم بعد تمام البيع والشراء مع شر يكها وقبضها للبيع باعها
لرجل بثمن معلوم وقبضها منها ووضع يده عليها فحوسنتين فادعى الشريك البائع انه
كان باع نصيبه اشريكته بالا كراهه والجبر ويريد الرجوع على واضح اليد عليه الماراهما
سكنت عنده ووجد منها نواج كثير فهل لا يجب لذلك مجرد دعواه بدون اثبات شرعي ولا
عبرة بدعواه المجردة (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا خربا من ملاك ووضع يده عليه اكثر من ثلاثين سنة
وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء المدة المذكورة والآن ادعت عليه امرأة بان لها حصة
في المكان المذكور فأتكر دعواها والحال انها كانت حاضرة موجودة ومشاهدة لشرائه
من ملاك وقبضه وتصرف فيه بالهدم والبناء وغيره مدة تزيد على ثلاثين سنة وهي
سائلة لم تدع ولم تنازع من غير مانع يمنعها من ذلك فهل لا تسمع دعواها والحال هذه
(أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر
شرعي وصرحوا بان شاهد الاجنبي البين والتسليم وتصرف المشتري هدم ما و بناء مانع
من سماع الدعوى أيضا وان لم يعض تلك المدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجته وهن ثلاث بنات فصر منهن اقدم وكيل ببيت المال على منزله الذي كان ساكنا
فيه مع زوجته فادعت الزوجة ان لها فريشا ونحاسا في المنزل المذكور فهل يكون القول
قولها يوجبها في ذلك ولا بد من بينة تثبت دعواها (أجاب) نعم يكون القول قولها
يوجبها في ذلك حيث لا بد من بينة لبقا في ورثة زوجها على ملك المورث بما ذكره الله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اقترض من آخر دراهم معلومة من الدراهم فطلبه ربه منه فأنكره ووجد
جدا كيا فاعل اذا أقام رب الدراهم بينة على ما أقرضه له يحاسب لذلك ولا عبرة بانكاره
ويكون لرب الدراهم مطالبة به بعد ثبوتها بالبينة الشرعية (أجاب) لرب الدين المطالبة
بدينه بعد اثباته بالوجه الشرعي ويؤمر المدين بدفعه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)
في بقرة مشتركة بين رجلين مناصفة وهي تحت يد أحدهما في بلد فقتلها إليه صاحب
النصف فلم يحده ووجدها عند رجل يمولق فطالب منه نصيبه فادعى أن البائع باع
جميعها وأنكر نصيب الشريك ووجد جدا كيا وطلب منه أن يحضر له البائع والحال
انه لا يعلم مكانه فهل لا يكف الشريك بذلك ويكون له اقامة الدعوى على واضح اليد
واثبات ما يدعيه بالوجه الشرعي في وجهه واضح اليد المذكور (أجاب) اذا ثبت مدعى
الشركة دعواه في وجه المشتري المذكور بالوجه الشرعي يقضى له بدعواه ولا يكف المدعى
احضارا للبائع والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة اشترى ادارا بموجب حجج
شرعية ثابتة المضمون بالبدنة الشرعية من مدة ثلاثين سنة وزيادة ما تواعن ورثة فاراد

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

٥١

ابن عم الورثة منازعتهم مدعيان الدار ميراث له عن جده أبي أمه فانكر الورثة دعواه
والحال انه لا يثبت له ولا سند بيده فهل اذا لم يثبت دعواه بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك
ولا يكون له معارضة ثم فيها يدون وجه شرعي (اجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن
الاثبات شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك أمة من مواس وغيرها وله
ورثة وعليه ديون فبيعت خلفاته واستوفت أر باب الديون ديونها بعد اثباتها شرعا وما بقي
من التركة اقسمة الورثة فبيعت ماضي ست عشرة سنة أو سبع عشرة سنة قام رجل من
أهل البلدة التي توفي فيها الرجل المذكور يدعي بدين على الميت والحال انه مقيم بالبلدة
ومشاهد لوفاة المتوفي ويبيع خلفاته وصرها المستحقين فهل والحال هذه لا تسمع دعواه
(اجاب) لا تسمع دعوى الدين المذكور بعد مضي خمس عشرة سنة بلا عذر شرعي حيث
لم تكن الورثة مقررة به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية ملكها
بالأرث عن أصوله ببلاد السودان استولى عليها رجل ووضع يده عليها مدة نحو عشر
سنة في غيبة مالكها عن بلده فهل اذا حضر وتراجع معه على يد قاضي بلده واعترف له
واضع اليد على الأرض المستولى عليها باسم مالكه ولا أصوله من قبله ولا يسمع عليه
بوضع يده عليها المدة المذكورة يحكم عليه برفع يده عنها وتسليمها للمالكها المدعي بها ولا
عبرة بتعمله المذكور حيث كان مقررا بانها ملك له ولا أصوله من قبله بشهادة البينة الشرعية
على يد قاضي بلدهم (اجاب) لا يسقط الحق بتناول الزمان فيؤمر الرجل المذكور برفع
يده عن تلك الأرض وتسليمها لربها ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل)
في امرأة تملك بيتا بموجب حجة شرعية بيدها نابتة المضمون تزوجت تلك المرأة بـ رجل
فبني فيه مكانين من غير اذنهم بعد ذلك مات عنها فقط نختم وكيل بيت المال على البيت
المذكور فادعت تلك الزوجة بان لها عقدا من ثلثي وثلثي فضة في صندوق في المنزل
المذكور الذي كانا ساكنين فيه فهل يكون القول فوطها بيمينها في ذلك وهل تملك
ما أحدثته من البناء بقيمته حيث بناء غير اذنهم اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)
القول للزوجة بيمينها في المحلى المذكور حيث لا يثبت على ملك المورث واذا عمر الزوج دار
زوجته بماله فان باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها وان كان بدون اذنها فالعمارة لها
وهو متطوع في البناء فلا رجوع له وان مهر لنفسه فلا اذن لها فالعمارة له ويكون غاصبا
للمهرصة فيؤمر بالتفريق بطلبها ذلك ما لم تملكه بقيمته مستحق القلع والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة ادعت على رجلين بان لها من قبل جدتها ميراثا في دار تحت أيديهما
فانكر ادعواها وأظهرت ورقة ماتت شهودها وقدم ماضي على وضع أيدي الرجلين نحو
سبع وخمسين سنة فهل لا عبرة بدعواها المجردة ولا يعول على الورقة المقطوعة الثبوت
(اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا على فرض سماعها ولا يعول
على مجرد الصكوك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت مكانا من مال كنه بثمن معلوم

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢١

وكتب لها قاضى بلده حاجة بذلك ووضعت يدها عليه مدة أكثر من ثلاثين سنة وهى
تتصرف فيه تصرف المالك فى أملا كلها وماتت ووضعت يدها عليهم وعليه واقتسموه
واختص كل واحد بجهة منه والآن ادعى عليهم جماعة من ورثة البائع بأن المكان
المذكور ملكهم وورثهم وأنه كان آجره لمورثهم وأنكروا البيع والمحال أن مورثهم
شاهد ما وهى تتصرف فيه المتصرف المذكور مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم
يدع بشئ فهو إذا أقام المدعى عليهم بينة تشهد لهم ببيع مورثهم المكان المذكور
لمورثة المدعى عليهم بالثمن المعلوم لا يعتبر أنكارهم ويكون الحق فى المكان المذكور
لواضى اليد (أجاب) إذا ثبت بيع المورث المذكور بالوجه الشرعى لا يكون
نوارثه بعد وفاته معارضة ورثة المشتري بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل)
فى رجل مات عن ولدين قاصر بن وبنت فصره أيضا وترك ما يورث عنه شرعا وأقام
أخاه وصيا على أولاده وتركته فاخذ شيخ البلد الولدين المذكورين إلى عسكر الجهادية ثم
بعد ذلك توفى الوصى المذكور وتصرف رجل من أهل البلد فى متاع الولدين المذكورين
وأختهم ما بالبيع وغيره بغير وجه شرعى ثم توفى أحد الولدين المذكورين ورجع الآخر
بعد خمس وعشرين سنة فطالب هو وأخته ما ترك والدهما من الرجل المتصرف المذكور
فانكر نسبهما فهل إذا أقام بينة تثبت نسبهما يجابان لذلك ويأخذان ما ترك والدهما
بالوجه الشرعى (أجاب) يقضى للوارثين المذكورين بما يخصهم من تركته مورثهما
فما يبيد الرجل المذكور حيث ثبت نسبهما ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك
بيتا بطريق الارث عن أبيه باعه شيخ البلد لرجل آخر فى غيبته ثم باعه المشتري لرجل آخر
أيضا حضر المالك وأثبت الملك له فيه من أبيه على يد الخاكم الشرعى وكتب له بذلك
حجة شرعية واستولى عليه ثم بعد ذلك أراد المشتري الآخر منازعته فيه بدون وجه شرعى
فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك ويمنع من معارضته حيث ثبت الملك له فيه من أبيه
(أجاب) إذا ثبت الملك فى البيت للرجل المذكور بطريق الارث عن أبيه لا يكون
للمشتري المذكور معارضته فيه حيث لم يثبت انتفاؤه عن ملكه بناقض شرعى والله تعالى
أعلم (سئل) فى امرأة لها حصرة فى بيت آت لها بالارث عن بنتيها ووضعت يدها عليها
وصاوت تنتفع بها مع باقى الشركاء فى البيت المذكور وبأسكى فيه وغيره مدة تزيد على
خمس وعشرين سنة مع إقرارهم وقصد يقهملب بحصتها المذكورة والآن أراد باقى
الشركاء منها من الانتفاع بها منكرين استحقاقها التلك الحصة وتعالوا بان المكان
وقف عليهم من قبل جددهم فهل لا يكون لهم منعها ولا عبرة بيدها وهم المجردة عن
الاثبات الشرعى (أجاب) نعم لأهبة الدهوى المذكورة والمحال هذه والله تعالى أعلم
(سئل) فى رجل له ابنان أحدهما غائب والاخر حاضر وعيال أبيه وفى معيشته فاعطى
الاب الابن دراهم وأذن له أن يشتري بها ما يشاء فاشترى له لابا واستولى عليه الاب

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٧

رمضان

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٧

المذكور ودخل في ملكه وتصرف فيه باعتق في حال صحته مع مشاهدة الابن الحاضر
لذلك وسكوته عن دعوى المالك بالهذر ثم مات الاب بعد مدة وحضر الغائب فادعى الابن
المشتري له بدينه - ان اشتراه لنفسه فكذبه الآخر في دعواه الشراء لنفسه فهل اذا
شهدت البينة الشرعية بان الشراء للاب وشهدت بالعتق ايضا في حال صحة الاب منه
يثبت العتق ولا عبرة بدعوى الابن المذكور (اجاب) مشاهدة الابن عتق أبيه العبد
المذكور وسكوته عن دعوى المالك بالاعتد مانع من سماع دعواه المالك فيه كما افاده في
حواشي الدرر للسيد الطحطاوى قبيل التحكيم نقله عن السيد أبى السعود والله تعالى اعلم
(سئل) في اخوين ادعى على جماعة ان والدهم أعطى لوالدهما قبل موتهم الثلث في
جميع ما بيده من مدة ثلاثين سنة بلا قبض ولا حيازة من والده المدعين ولا منهم فانكر
المدعى عليهم ذلك ولا بينة للاخوين فهل لا يقضى للاخوين المذكورين بدعاهما
والمحال هذه ولا تسمع دعواهما بذلك (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الاخوين بما ذكر
والمحال هذه ولا تطلب بينة على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع بيتا لولد من
أولاده في حال صحته وسلامته سنة ١٢٦٣ بمحضر من المسلمين وشهادتهم ومن جملة
الشهود ولد من احوه المشتري مع تساميم البائع الحجج للمشتري وحيازة المشتري للمحل
وكتب بذلك وثيقة شرعية وكتب على الوثيقة بخطه وختمه وكل ذلك باطلاع البينة
وشهادتهم في الوثيقة وقبض أجرته ثم مات البائع سنة ٦٧ فادعى باقى الورثة بعد مدة ان
مورثهم لم يحصل منه بيع مع عاقلهم واطلاعهم على ذلك المدة المذكورة فهل اذا ثبت
البيع في حال صحته وسلامته لا يكون ميراثا وليس لاحد من الاخوة معارضة في ذلك
(اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى بيع الاب لابنه البنت المذكور حال صحته واستوفى
البيع شرائط الصحة وال لزوم لا يكون البيت المذكور والمحال هذه ميراثا من البائع
وليس لاحد الورثة معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن ابنين وثلاث بنات وترك ما يورثه منهن شرعا من دار ونخل وغير ذلك
فادعت احدى البنات بال النخل المذكور لها خاصة دون بقية الورثة معللة بان جدها
أبا الاب أوصى لها في حال حياته فانكر بقية الورثة دعواها ولم يكن تحت يدها ولا بينة
لها على ما يدعى ولا سند يثبت دعواها فهل لا تجاب لذلك ولا عبرة بدعواها المهردة عن الاثبات
ولا يكون لها الا اختصاص به بدون وجه شرعى بل يقسم كقيمة التركة بين ورثة الاب
بافترضة الشرعية (اجاب) نعم لا تجاب لذلك حيث لم تثبت دعواها بالوجه الشرعى
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن قاصر منها ولم يترك شيئا فصادت
تبيع وتشتري حتى ربه وعلمته القرآن وزوجته وتزوجت هي بربل اجنبي غير أبيه
فردب لها وملكها ما بيده في حال صحته وسلامته من دراهم وغيره ما بموجب حجة من
الغاضى بذلك والآن يدعى ذلك الابن على أمه بان ذلك ملكه وضرها بضرها ما يريد

أن يفارقها ويأخذ ما بيدها من الأموال الخاصة بها تعديا منه بدون وجه شرعي فهل
لايجب لذلك شرعا | حيث لم يترك له الا بشيئا ولا حق له فيها ويغزر على ضربها اذا تحقق
ما ذكر ويمنع من معارضة ما بيدها بدون اثبات شرعي (أجاب) نعم لايجب لذلك
الابن المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
أرض التزام بلا مال في جهة بعيدة والتمس من ولي الامر استبدالها في أراضي الوسايا
المحلولة لجهة بيت المال بالنواحي القرية من المحررة ستة فصدرا الامر باخذ أوسيته
لجهة الميرى واعطاهم بدلها من أرض الوسايا تعلق الميرى المحلولة في جهة القاوية
وبعدت في الامر صار استيلاؤه على قطعة أرض أوسية محلولة تعلق الميرى بدل أوسيته وفيها
ساقية تعلق الميرى وبعد أن استولى عليها ادعى رجل ان تلك الساقية ملكه بمقتضى
أمر ولي الامر السابق وأنه وضع يده عليها اثماني عشرة سنة و بناء على دعواه صار تحقيق
ذلك بالديرية بحضور العمد وأهل الناحية وثبت ان الساقية أولاً لم تكن من ضمن
السواقي المنعم بها على المدعي حيث ان الامر الصادر كان باعطائه خمس سواقي باطيانه
وهذه الساقية لم تكن باطيانه وسواقيه مستكيلة وثانياً انها ملك الميرى وبداخل
أرض الأوسية ومنذ كورة في التاريخ المختوم وان وضع يده عليها كان في مدة ما كانت
الناحية بعهدته وغصبها هي وكامل سواقي الناحية وأراضيها وتركها عند ترك العهد
فهل يجوز دعواه الساقية المذكورة لايجب لذلك (أجاب) حيث كانت الساقية
المذكورة تعلق الميرى كما هو مذكور ولم يثبت ان قال الحق فيها للرجل المدعي المذكور
بطريق شرعي فلا وجه لمعارضته فيمنع من ذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
قطعة أرض فيها بعض بناء ينتفع بها في شؤونه عن أبيه ووضعه يده عليها مدة طويلة
تزيد على خمس وعشرين سنة ادعى عليه رجل بان له فيها حصصة عن أبيه والمحال ان أباه
شاهد مورث المدعي عليه وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملا كهم مدة تزيد على
خمس عشرة سنة وهو حاضر وساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك
فهل لا تسمع دعواه حيث كان مورث المدعي عليه مملوكها بالشرع من ماله كما
ووضع عليها المدة المذكورة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد خمس عشرة سنة الا في
الارث والوقف ووجود دعوى شرعية فسكون مورث المدعي عن دعواه المالك على الوجه
المذكور مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه ادما ثبت في حق المورث يثبت
في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وارض يده على قطعة أرض فيها بعض بناء
عن اصوله مدة ثلاثين سنة ادعى عليه رجل بان له فيها حصصة عن اصوله فأنكر دعواه
ولا يبينه له على ذلك فهل لا عبرة بالدعوى الجردة عن الاثبات الشرعية ويكون الحق فيها
لواضع اليد (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى الجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن ابن فاصر وعن زوجة وترك ما يورث منه شرعا فتصرف عم

٢٤

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

١٢٦٨

٢٠

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٣٠

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

شوال

٧

القاصر في التركة بولاية من القاضى و باع أعيانا منها لئلا تنفاق على القاصر فادعى رجل
أجنبي أنه وصى من قبل الميت يدون اثبات شرعى يريد بذلك إبطال البيع المذكور فهل
إذا كان البيع باقيا و كان لئلا تنفاق على القاصر يكون صحيحا فذا ولا عبرة بدعوى
المدعى المجردة عن الإثبات (أجاب) حيث صدق البيع صحيحا لا زما من له ولاية ذلك
شرعا لا يكون لاحدا به الله بدور وجهه شرعى ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات
شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة اشترت نصف بيت من مال ملكه يثنى معسوم من
الدرهم ومصره مجهول لا يعلم قدرها واستهلكته بمجلس الزمان بحضرة دينه شرعية قام
وجلس يدعى شفعة المبيع بسبب أن ملكه ملاصق للمبيع المذكور لدى الحاكم الشرعى
فهل إذا شهدت البينة بالشراء على الوجه المذكور والمحال أنهم يعرفون المبيع بعينه
لا يلزمهم معرفة أسماء أصحاب الحدود وأما كيف الحال (أجاب) يشترط التحديد فى
دهوى العقار كما يشترط فى الشهادة عليه ولو كان العقار مشهورا خلافا لهما إلا إذا عرف
الشهود الدار بعينه فلا يحتاج إلى ذكر حدودها كما فى النسيور وشرحه والله تعالى أعلم
(سئل) فى رجل له ثلاث دور ورثها من أبيه ادعى عليه جماعة بأن لهم فيها حقان
سورتهم فأتوا بمرادهم وادعى أن مورثهم شاهد له ورثته وهو يتصرف فيها
بالحدم والبناء مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى
ينعهم من ذلك ولا يبنونهم فى دعواهم فهل لا عبرة بدعوى المدعى العاجز عن الإثبات
الشرعى والحال هذه ويكون الحق فى ذلك لواقع اليد (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى
للمدعى مجرد دعواه يدون اثبات شرعى به بدعوى صحيحة معسومة شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) فى رجل يملك دارا ونصف أخرى بالميراث من أبيه من مدة أربعين سنة وزيادة
وهو يتصرف فيها بالحدم والبناء من غير منازع له فيها تلك المدة ثم مات وتركها
لابنه والآن يدعى ابن عمه لابن له حقا فيها بالميراث والمحال أن أباه كان موجودا
فى البلد ومشاهدا للتصرف فيها تلك المدة ولم يدع ولم ينزع فى شأنهما فأتوا بمرادهم
اليد دعواه فهل إذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك وينع من
معارضة الوارث فى ملكه يدون وجهه شرعى (أجاب) نعم يمنع المدعى من المعارضة أن
كان الأمر مسطورا بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مدين بدين محيط
بجميع ماله وله رقيق ادعى بعد موت سيده أن السيد أعتقه قبل موته ولا يبنون له بذلك
فهل لا يحكم بعتقه يدون اثبات بالوجه الشرعى (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن
الإثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا من مورثه وضع يده عليه
بعد موت مورثه مدة نحو أربعين سنة وهو يتصرف فيه بالبناء والحدم ولا يجار المدة
المذكورة ثم باعه لآخر ووضع هذا الآخر يده عليه مدة عشرين سنة وهو يتصرف فيه بالحدم
والبناء ولا يجار وفيه ذلك ثم مات هذا الآخر ووضع ورثته أيديهم عليه وصاروا

واضعين أيديهما على بيت بطريق الارث عن أبيهما وهما يتصرفان فيه مدة تزيد على
ثمانين سنة ثم بعد مضي هذه المدة ادعت الآن امرأة انهما تلك النصف فيسه بطريق
الشرا وان والدهما كان اشتراهما منهن ما وبدهما وثيقة بذلك مقطوعة الثبوت فهل والحال
هذه اذ لم تثبت المرأة المذكورة وهما المالك فيهما بالبنية الشرعية لا عبرة بدعواها وبدون
وجه شرعي وتنفذ من معارضة واضعي اليد (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن
الاثبات الشرعي ولا يعول شرعا على وثيقة مفادوعة الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل توفي وخلف أمتعة في بيته الذي كان يسكنه مع زوجته وورثة زوجته المذكورة
وأختين شقيقتين وبتن من غير تلك الزوجة ثم قبل ان ياخذ كل نصيبه توفيت الزوجة عن
بنت خالتها وقد أوصت رجلا يقوم بمصالحهما من تجهيز وغيره فادعت بنت الخالة مع الرجل
المذكور ان الامتعة المذكورة لمورثتها وادعت وورثة الزوجة ان الامتعة لمورثهم فمن
المصدق منهما (أجاب) اذا اختلف وورثة كل من الزوج والزوجة بعدهم وتما في متاع
البيت فالقول لورثة كل فيما يصلح له وفي المشترك لورثة الزوج على قول الامام ومحمد
المرجح لان الوارث يقوم مقام المورث فصار كل مورثين اختلافا وهما حيان كما يستفاد من
كتاب المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك ما يورث عنه
شرعا فوضع البنون أيديهم على مخلفات والدهم مدة ثم مات أحدا البنين عن ابن وعن
أخويه ثم مات أحد الاخوين عن أخيه فقط ولم يعقب ثم مات الاخ الثالث عن ابنين ولم
تقسم التركة الى الآن فاراد أحد ابني الاخ ان ياخذ نصيبه في جميع مخلفات أبيه فانه ذكر
ابن العم نسبه ومنعه من أخذ حقه من تركته أبيه فهل اذا أثبت ابن العم نسبه بالبنية
الشرعية يسوغ له أخذ جميع ما يخصه من تركته أبيه قهرا عن ابن العم المذكور (أجاب)
يقضي للوارث باخذ ما يخصه من تركته مورثة بعد ثبوت نسبه بالوجه الشرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك مخلفات عن ابن باع غائب فوضع رجل أجني يده عليه بغير
طريق شرعي وصار ياخذ عمره وينتفع به مدة والآن حصر الابن المذكور وأراد أخذ نخله
من واضع اليد عليه فنفه من ذكر الدعواه فهل اذا أقام الابن بينة بان النخل المذكور له
بطريق الميراث عن أبيه يكون له أخذه ونزعه من واضع اليد عليه بغير طريق شرعي
(أجاب) يعصى للوارث المذكور باخذ ما تركه مورثه من النخل بعد اثبات ذلك بالوجه
الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين ثم مات واحد عن ابنه
والآخر عن ابن أيضا وبني الابن الثالث ولم ياخذ استحقاقه من ميراث أبيه الا في الدار فقط
ولم تحصل قسمة فيما عدا ذلك فهل يكون له المطالبة بنصيبه مما لم يقسم ولم ياخذ استحقاقه
فيه ولا يمنعه من ذلك مضي اثنتي عشرة سنة حيث لم يحصل مانع شرعي من ذلك (أجاب)
لا يستطاع الحق بتناول الرمان قال الابن المذكور وأخذ ما يخصه من تركته والده ويقضي له
بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من طرد بنت المسال عما اذا تولى شخص

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

عن بيت المال وادعى آخرانه وهبه شيئا في حال حياته وعلمه وما زال واضع يده عليه
فهل يكون لبيت المال طلب ذلك منه ويضع يده عليه الا أن يثبت صحة الهبة شرعا
(أجاب) اذا مات شخص لاهن وارث يوضع جميع ما تركه في بيت المال ومن اعترف
بشيء للميت وادعى انتقال الملك له فيسه بالهبة ونحوها يؤثر برفع يده عن ذلك الشيء الا أن
يثبت دعاه بالوجه الشرعي فلو قال لي بينة حاضرة في المصر أجلس الى المجلس الثاني وان
قال غائبة هنالكا يؤجل وفي الاقرارية من الفصل الاول في انواع الدعاوى دار في يد رجل
ادعاه رجل فادعى ذوا اليد انه اشتراه من المدعى تنزع الدار من يده حتى يقيم البينة
على الشراء وهذا قياس وفي الاستحسان تترك الدار في يده ثلاثة أيام ويؤخذ منه كغير
حتى يقيم البينة على الشراء وفي فتاوى الاصل وبالقياض أخذ الامام خالي والقاضي الامام
انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية وهو واضع يده عليها مدة تزيد
على ثلاثين سنة فادعى الا أن رجل على واضع اليد ان له قريبا غائبا له حصية فيها
ويريد أخذها من واضع اليد لكونه قريبا له والمحال ان العائيب لم ياذن له بذلك ولم
يؤكله في ذلك فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك وليس للمدعى معارضة واضع اليد في ذلك
بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا يجاب لذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل ادعى على امرأة بان له من قبل جده ميراثا في دار تحت يدها فانكرت المرأة
دعواه وأظهر ورقة مقطوعة الثبوت وقدمه على وضع يد المرأة المذكورة ونحو تحسين
سنة وزيادة فهل لا عبرة بدعوى الرجل المذكور بمجردة عن الاثبات الشرعية ولا يعمل
على ورقة مقطوعة الثبوت شرعا (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة
سنة الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعية فادى أثبت الرجل المذكور دعواه بالوجه
الشرعي قضى له بدعاه حيث لا مانع وان لم يثبت دعواه لا معارضة له مع واضحة اليد ولا
يقضى بمجرد الخط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بروج حمام بالميراث عن أبيه
ادعى شيخ بلده انه اشترى منه نصفها بمئة لادى بوثيقة بيده مقطوعة الثبوت فانكر المالك
دعواه فهل اذا لم يثبت مدعى الشراء دعواه بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة
بالوثيقة المذكورة ويمنع من منازعة المالك في ملكه بدون وجه شرعي (أجاب)
لا يعمل بمجرد الخط فلا يثبت الشراء بمجرد تلك الوثيقة حيث لم يثبت مضمونها بالوجه
الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة آلت لهم دار بالميراث الشرعي عن أبيهم
وجدتهم استولوا عليها جازمهم في غيبتهم وادعى انه اشتراها من قريب لهم يزعم انه وارث
معهم فانكروا دعواه فهل اذا كان الملك ثابتا وحقها لهم ويترف بانهم الهم ولا أصولهم
من قبلهم لم يثبت من ادعى الشراء له فيه احقا اصلا ولم يثبت الشرع منه أصلا بوجه
شرعي لا عبرة بدعواه ولا بوثيقة مقطوعة الثبوت لم يثبت مضمونها شرعا بشهادة بنسبة
شرعية (أجاب) حيث اعترف وضع اليد في الدار للجماعة المذكورة بطريق

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٣

ذى القعدة

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٢

الارث ولم يثبت انتقال الملك له فيها بما قل شرعى يؤمر برفع يده عما اعترف لهم به وتسليمه
لهم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل آل له حصة فى نخل عن أبيه بالميراث الشرعى باع
الحصة المذكورة لاخته بثمن معلوم وكتب بالبيع حجة من قاضى بلدهم ومضى على
ذلك مدة نحو ثلاث عشرة سنة فالا ن أنكر البائع البيع ويريد معارضة واضحة اليد
فهل بعد ثبوت البيع وصدوره صحيحا لا زما بشهادة البينة الشرعية لا يعتبر انكاره ولا
معارضته لو اضة اليد بدون وجه شرعى وينع وال حال هذه (اجاب) لا عبرة بانكار البائع
البيع بعد ثبوت عليه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل تزوج امرأة
على مهر معلوم وأعطاهما جارية كشف وجهه ومالكها الهاوقبضتها ثم أنكر التملك
ويريد استردادها فهل اذا ثبت التملك مستوفيا لشرائطه لا يكون للزوج الرجوع
فى الامة ولا عبرة لانكاره التملك بعد ثبوت عليه شرعا (اجاب) لا يصح رجوع
الزوج فيما وهبه ومالكه لزوجته حيث استوفى التملك لشرائطه الشرعية ولا عبرة
لانكار الزوج التملك بعد ثبوت بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات
عن زوجته وبنته وأخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا فادعى رجل يدين عليه وأثبتته
على يد القاضى فى وجه الاخ ثبوت شرعا فهل اذا أراد باقى الورثة إعادة الدهوى ثانيا
لا يجابون لذلك لان أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي فى مثل ذلك (اجاب) أحد
الورثة ينتصب خصما عن الباقي فى مال الميت وعليه فلغير ميث اثبات دينه فى
وجه أحدهم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على نخل وشجر وساقية عن أبيه
عن جده من مدة اثنتين وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك فى أملاكهم
من غير منازع ولا مدافع له تلك المدة والآن يدعى رجل انها ملكه ولم يدع ارثا فانكر
المدعى عليه دعواه فهل اذا كان المدعى حاضرا ومشاهدا لتصرف واضح اليد وهو
ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع عنعه من الدعوى لا تسمع دعواه بعد مضي تلك
المدة وينع من معارضة واضح اليد (اجاب) نعم لا تسمع دعواه بما ذكر وال حال هذه
والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أولاده دون البلوغ وترك دورا له بجوار
شيخ بلدهم فاتهم الشيخ المذكور تعبسا شديد الصغرهم فخرجوا من البلد مدة سن
السنين حتى بلغوا ثم رجعوا الى البلد فوجدوا شيخهم المذكور وضع يده على الدور
المذكورة وبنى فيها فطلبوا منه فوضع بعضهم فى السجن فاستدعى البعض الثانى
للكم السياسى بخروجهم من تحت يده الى شيخ آخر فاجابهم المحاكم المذكورة الى ذلك
وطلبوا دورهم من واضح اليد المذكور فادعى انهم من واثى بوثيقة خالية من البينة
الشرعية فلم يثبت له بها شيء عند المحاكم الشرعى فهل اذا لم يثبت له شيء يجبر على تسليم
الدور للورثة ولو بنى فيها (اجاب) لا يعمل بالخط فلا يقضى القاضى بالشراء المدعى به
بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له دين على آخر طلبه

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٢٦٨

١

منه فأنكره و جده جدا كايما فاثبت رب الدين دعواه بالبيينة الشرعية وأخذ منه لدى
القاضي ثم بعد ذلك أراد الدافع للدين ان يطالب برب الدين بردهما أخذ منه متعالا بانه
كان دفعه له قبل ذلك ولا يئنه له على دعواه فهل لايجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة
عن الاثبات (أجاب) نعم لايجب لذلك ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة واضعين أيديهم على نخل آل لهم بالميراث عن مورثهم من نحو ثلاثين
سنة وهم ينتفعون بثمره ويدفعون ماعليه من الأموال الى الديوان فالاتى ادعى عليهم
آخرون بانه وقف وأظهروا بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت لم يثبت مضمونها بشهادة بيينة
شرعية والحال انهم حاضرون موجودون مشاهدون انه صرف واضعي اليد المدة المذكورة
ولم يدعوا ولم ينازعوا من غير مانع شرعى فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات
الشرعى ولا عبرة بالوثيقة المقطوعة الثبوت (أجاب) لا يقضى بالوقف بمجرد دعوى
المدعى ذلك بدون اثبات شرعى وجميع الشرع ثلاث البيينة والاقرار والى كقول وليس
الصك منها فلا يقضى بمجرد دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة تلقوا من أبيهم عقارا
واقسموه بينهم بالفريضة الشرعية وصار كل واحد منهم واضعا يده على نصيبه ثم بعد مدة
بنى أحدهم دارا خارجة عن ملكهم وكافها من ماله خاصة لنفسه ويريد أقراره بشاركته
في تلك الدار فهل اذا ثبت بفساؤه الدار من ماله خاصة ولم تكن الأرض مشتركة بينهم
لا يجابون لذلك وتسكون للباني فقط (أجاب) نعم لا يجابون لذلك حيث لم يثبتوا
دعواهم الاشتراك في الدار المذكورة بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له دار وله قريب أعادها له لسكناء ومات رب الدار عن ورثة طلبة وارفع يد المسنعة عنها
فادعى ان مورثهم ملكها له في حال حياته بطريق الهبة ولا يئنه له على دعواه ولا حجة
معه فهل يؤثر برفع يده عنها وتسلم لورثة الميت ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى
(أجاب) يؤثر المستعير المذکور برد الدار لورثة المهيبر حيث لم يثبت دعواه التملك من
المورث حال الحياة بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب
في الجهادية وعن زوجته وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ماتر كه دار فعدى عليها
رجل أجنبي ووضع يده عليها بغير حق فحضر الابن المذکور من غيبته وطلبها من واضع
اليده فادعى واضع اليد انه اشتراها من مورثه وعجز عن اثبات دعواه فهل اذا لم يثبت
المدعى دعواه الشراء بالوجه الشرعى لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويؤثر بتسليم
الدار المسنعة لها (أجاب) يؤمر واضع اليد المذکور بتسليم الدار لوارث المسالك حيث
اعترف بالملك في المورث ولم يثبت دعواه شرائها منه حال حياته بالوجه الشرعى والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وورثة فغيرهما فادعت إحدى الزوجتين
المذکورتين في وجه الورثة بان لها دين على زوجها الميت المذکور من مدة تزداد على
خمس وعشرين سنة والحال انهما حاضرتان مقيمة مع الميت المذکور في البلد ولم تدع عليه

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

٢٢ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

٢٧ ١٢٦٨

٢٧ ١٢٦٨

بذلك ولم تنازعه تلك المدة فهل لا تسمع دعواها الدين والحال هذه مع الانكار فيها
(أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجوده
شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نخلا بثمن معلوم من الدراهم
واستولى عليه المشتري مدة تزيد على ثمانى عشرة سنة ثم مات المشتري عن وارث فوضع
الوارث يده على النخل وصار يتصرف فيه بعد موت أبيه مدة تزيد على تسع عشرة سنة
فادعى الآن اولاد البائع ان والدهم وهب لهم النخل قبل بيعه للمشتري فانكر وارث
المشتري دعواهم والحال انهم حاضرون في البلد ومشاهدون للبيع واتصرف المشتري
وتصرف وارثه من بعده المدة المذكورة وهم ساكتون من غير منازعة ومن غير مانع
يمنعهم من الدعوى فهل لا تسمع دعواهم بعد ذلك (أجاب) لا تسمع دعوى الهبة حيث
كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا خربة من
ماله انفسه خاصة دون اخوته ثم بعد ذلك باعها لامراة بثمن معلوم من الدراهم واستولت
عليها وصارت تتصرف فيها بالهدم والبناء والسكنى مدة تزيد على ثمانى عشرة سنة ثم
ماتت المرأة عن ابن فوضع الابن يده على الدار ثم مات البائع عن ابن وعن أخوين فادعى
الاخوان ان الدار مشتركة بينهم وانهم ما كانوا يشتريها مع أخيهم الميت سوى فافكر
وارث المرأة المشتري دعواهم والحال انهم حاضرون في البلد وعالمان بالبيع
ومشاهدان لتصرف المشتري ووارثهما من بعدها المدة المذكورة وهما ساكتان من
غير منازعة ومن غير مانع يمنعهما فهل لا تسمع دعواهما بعد ذلك حيث أنكر
واضع اليد دعواهما (أجاب) حيث باع الرجل المذكور الدار بخبرة أخويه وعلمهما
بالبيع وسكوتهم عن الدعوى بشئ من هذا لا تسمع دعواهما الملك فيها بعد ذلك والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك معصرة ومكانا وقفهما على نفسه مدة حياته ثم
من بعده يكتونان ذلى اولاده وأولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم فاذا انقضى
جميعا يكونان وقفا على الحرمين الشريفيين ثم مات الواقف عن أولاده فوضعوا أيديهم
على الوقف ثم ماتت الاولاد عن أولادهم جيل بعد جيل وهم واضعون أيديهم على
الوقف مدة طويلة تزيد على مائة وعشرين سنة من حين الوقف الى الآن فادعى الآن
جماعة انهم يستحقون حصصا في الوقف المذكور عن اجداد اجدادهم ولا يثبت لهم
على دعواهم فهل والحال هذه اذا لم تثبت دعوى المدعين الاستحقاق في الوقف المذكور
بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات بدون مسوغ شرعى (أجاب) نعم
لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك
نورا جامع وبيع وثيقة شرعية يبيدها ثابته المضمون بالبينة الشرعية استاجر احد
زوجها من اباحة معصرة مائة سنة بخبرة بيينة واقترض منها بعض دراهم معلومة القدر
ووجوب روقه يسد باب خضه والآن مات قبل الدفع لها عن ابن فطالبته منه النورج

٢٨

١٢٦٨

٣٠

١٢٦٨

ذى الحجة

٤

١٢٦٨

والاجرة فانكره ووجده جدا كليا ووجده الا بجره والدين الذى على ابيه له سافل لا يجاب
 لذلك حيث كان الحق ثابتا لها فى النورج ويكون لها اخذه والرجوع باجرته فى تركته
 بعد اثباتها واذا انكر الدين الذى على ابيه يكون لها تحليفه عليه (اجاب) يتعلق
 الدين بتركة الميت فالمرأة المذكرة المطالبة بدينها من بدل القرض والاجرة فى التركة
 بعد ثبوته بالوجه الشرعى ويؤثر الوارث بتسليم النورج لما له كتبه حيث ثبت الملك لها
 فيه ولم يثبت انتقاله للمتوفى بنقل شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ضاعت منه عجلة
 جاموس بذرته جاموسه فوجدها عند رجل بعد سنة فسأله عن ملكها له سافل فاجابه بانه
 اشتراها من رجل آخر فاحضر هذا الرجل الذى يدعى الشرا منه لدى نائب الشرع
 وسئل عنها فاجاب بانها ليست هذه التى بعته لك وايسر بذرته جاموسى ثم بعد ثمانية
 أيام رجع وقال نعم هى التى بعته له وهى بذرته جاموسى وسبب عدم معرفتى لها والى
 نظرى والحال ان عينيه سليمتان فهل اذا كان مع المدعى الخاريج بينة تشهد له بانها
 ملكه فثبت عنده من جاموسه ولم يثبت ذواليد ملك بائعه لها يقضى له بها (اجاب)
 يقضى للمدعى الخاريج بالجهل حيث أثبت دعواه بالوجه الشرعى والتناقض فيما لا يخفى
 يمنع سماع الدهوى فلا تسمع دعوى النجاج من بائع المدعى عليه لو عجز ذواليد عن اثبات
 دعواه ملك بائعه وآل الامر للرجوع عليه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن عميه
 العصبه ثم مات كل من العمين عن ورثة فاراد الورثة فسمه تركة المتوفى المذكور فحضر
 قاضى بلادهم وسمع القضية وشهدت بينة بموت المتوفى المذكور عن عميه المذكورين
 وبموت العمين عن ورثتهما المذكورين وقضى بذلك وفسمت تركته بين الورثة على
 موجب ذلك وأخذ كل وارث من ورثة العمين المذكورين نصيبه وحازه وكتب القاضى
 حجة بذلك ثم بعد مضي سنتين قام ورثة أحد العمين على ورثة العم الآخر وادعوا عليهم
 بان المتوفى المذكور مات توفى عن والدهم فقط دون العم الآخر وأنه مات قبل المورث
 الاصلى يريدون بذلك منعهم من الميراث وأخذ جميع ما خلفه الميت المذكور وحرمان
 ورثة العم الآخر فما الحكم فى ذلك ومن الذى تقدم بينته (اجاب) متى اختلفت الورثة
 فى تاريخ موت الاقارب فالأبينة ببينة من يدعى زيادة الارث والنول قول من ينكر الزيادة
 أو ينكر الارث بالسكابة كذا فى الخبرية فحيث قامت البينة اولا على ميراث العمين
 وانتقال هذا الارث لورثتهما بموتهما بعد ذلك وقضى بما ذكرنا فقسمت الورثتان تركته
 المورث الاصلى المذكور فلا عبرة بدعوى ورثة أحد العمين موت مورث الآخر بين قبل
 موت المورث الاصلى والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة ادعوا اهلى رجل
 أجنبي بمبلغ معلوم من الدراهم بمقتضى ورقة حساب وجدوا بعد موت مورثهم
 فانسردعوا وهم والحال ان مورثهم كان موجودا حاضرا قبل موته أكثر من خمس عشرة
 سنة وهو ساكت لم يدع بذلك ولم ينافر فهل لا تسمع دعواهم والحال هذه ولا عبرة

بالورقة المطبوعة الثبوت التي لم يثبت مضمونها شرعا والمحال ان دعواهم مؤرخة بتسع
عشرة سنة قبل موت مورثهم ومضى بعد موته اربع سنين (أجاب) اذا تحقق المانع
من سماع الدهوى في حق المورث لا تسمع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض مغروس فيها نخيل تلقاها عن آباءه من مدة
تزيد على خمسين سنة والآن ادعى رجل أجني على واصل اليد بان له حصّة في الارض
المذكورة فانكر المدعى عليه دعواه فهل والمحال هذه لا يجب لذلك ولا تسمع
دعواه بعد مضي تلك المدة حيث كان مشاهدا التصرف واضع اليد ولم يدع ولم
ينازع تلك المدة المذكورة (أجاب) لا تسمع الدهوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في
الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في أرض ورثها جماعة عن
آبائهم وأجدادهم وهم يتصرفون فيها بالزراعة مدة تزيد على ثمانين سنة ولم يعارضهم
أحد في ذلك فظهر الآن جماعة يدعون ان الارض ملك لهم والمدعى عليهم يقولون ان
الارض لنا ورثناها عن أجدادنا فنهى لا تسمع دعوى المدعين حيث شاهد كل
منهم ومن آباءهم وأجدادهم التصرف في الارض المذكورة مدة تزيد على ثمانين سنة
فأجدادهم شاهدوا التصرف فيما يزيد على ثلاثين سنة وآباؤهم فيما يزيد على عشرين
سنة وهم فيما يزيد على عشرين سنة من غير مانع لهم من الدعوى تلك المدة ولو كانت
دعواهم بظاهر يقاوم الارث (أجاب) صرح علماءنا بان القضاة ممنوعون عن سماع ما مضى
عليه خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى وبان المانع اذا ثبت
حق المورث يثبت في حق وارثه بحيث تحقق على المورثين المذكورين ما يوجب عدم
سماع دعواهم في ذلك لا تسمع دعوى ورثتهم فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل آل له
بالميراث عن أبيه وجدته ابني أبيه عقارات وغيرها وكل ذلك تحت يد الورثة فطلب بعض
الورثة القسمة وأخذ ~~من~~ لذي حق حقه من ذلك فامتنع باقي الورثة ويدعى عليه
بانه اسقط ميراثه من ذلك في نظير مبلغ معلوم من الدراهم والمدعى عليه ينكر ذلك فهل
لا عبرة بمجرد دعواه ويكرن لكل واحد من الورثة اخذ استحقاقه عن مورثه بالوجه الشرعى
ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعى (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن
الاثبات شرعا على فرض صحتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن
بالغ من غير ما هو مقيم معها في بلدتها ولم يدع عليها شيئا من متروكات والده حتى مضى
نحو ثلاثين سنة ثم الآن يدعى عليه ان عندها في منزلها الذي كانت تسكنه مع زوجها
المذكور من متروكات والده مبلغا معلوما من الدراهم وانكرت دعواه وادعت ان ذلك
ملكها فهل على فرض سماع دعواه بذلك يكون القول لازوجه فبايداهم من الدراهم
ونحوها حيث لا بينة على ملك الزوج فيما يدعى عليه وارثه (أجاب) اذا مات احد الزوجين
واختلف وارثه مع المحي منهم افيما يصلح للزوجين معان من متاع البيت الذي كانا يسكنان

٧ ١٢٦٨

٧ ١٢٦٨

١٦ ١٢٦٨

١٦ ١٢٦٨

١٨ ١٢٦٨

فيه كالنقود والمواشي والنفاس والفراس ونحو ذلك يكون القول للحى منهما بيمينه
 فيقبل قول الزوجة المذكورة بيمينها فيسأذ كروا الحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك دارا ونخل بالميثاق من أبيه من مدة ثمانين سنة وهو يتصرف فيه من
 غيره نازع له ثم مات وترك ماذ كروا لانه من مدة خمس سنين سنة أيضا والآن يدعى رجل
 أجني بان له حقا في الدار والنخل عن أبيه والحال أن أباه كان موجودا في البلد ولم يدع
 ولم ينزع مدة تزيد على خمس عشرة سنة بغير عذر شرعي فانكر المدعى عليه دعواه فهل
 إذا لم يثبت ذلك المدعى دهـ آه باليمين الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة ويمنع من منازعة
 رب الدار والنخل فيه ما يدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بدعوى الرجل
 المذكور إذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على
 آخر بقدر معلوم من الدراهم ثمن جاموسة من مدة خمس عشرة سنة وزيادة فانكر المدعى
 عليه دعواه فهل إذا كان المدعى حاضرا ولم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع عنه من
 الدعوى والطلب لا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى بعد
 مضي هذه المدة إذا كان الواقع ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك مكانا من مدة
 أربعين سنة وزيادة وهي تتصرف فيه لنفسها خاصة ثم بعد ذلك باعتها لولادها ثم بعد ذلك
 ماتت عن أولادها المذكورين وهن ولدي ابن فادعيان لها حصص في المكان المذكور
 آت لها بالارث عن جددها ولا يثبت لهما على دعواهما فانكر المدعى عليهما دعواهما
 فهل إذا لم يثبت دعواهما بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواهما المجردة عن الاثبات (أجاب)
 نعم لا عبرة بدعوى ابني الابن والحال هذه حيث كانا خارجين والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك دارا بالارث عن أصوله غاب عن وطنه مدة من السنين فوضع رجل أجني
 يدعى الدار بغير وجه شرعي ثم رجح مالك الدار الى بلده وأراد نزح الدار من واضع اليد
 عليها فتعلل عليه بأنه اشتراها من فلان وأظهر ورقة مقطوعة الثبوت فهل والحال هذه
 لا عبرة بالوثيقة المذكورة التي لم يثبت مضمونها شرعا ويكون لرب الدار نزحها من واضع
 اليد عليها إذا ثبت الحق له فيها باليمين الشرعية (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس
 عشرة سنة إلا في الارث والوقف ووجوده شرعي فإذا لم يوجد مانع من سماع دعوى
 الرجل المذكور يرضى له بملك الدار بعد اثبات ملكه فيها بالوجه الشرعي والله تعالى
 أعلم (سئل) في أرض مباحة بجوار جبل بني فيها بعض العرب منازل وسكنوها مدة
 ثم تركوها جميعا وبنوا منازل في جهة أخرى وخربت وصارت كما كانت أولا لا بناء فيها
 أصلا وبعد مضي نحو أربعين سنة وزيادة بني فيها بعضهم مكانا باذن من كان بانيه قبل
 اندراسه وأمره بان يبنى فيه ماشاء وأعطاه له وملكه آياه بحضرة بيعة شرعية فبناء منزلا
 لنفسه من ماله وخرس فيه فخلوا به بعد موت المالك للباني بنحو ثمان سنين أو إذا بانه
 منازعة الباني وأخراجه منه منكر التملك أبيه له فهل إذا كان تملك أبيه له قبل بناءه

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

٢٠

ثابتاً بالبينة الشرعية لا يجاب ابنه لذلك و يمنع من معارضة المسالك في ملكه بدون وجه شرعي (أجاب) لا معارضة للأبن المذکور حيث كان الأمر ما هو مستور على فرض كون أبيه مالكاً لأصل المسكن المذکور حيث أثبت واضح اليد انتقال المالك إليه من قبله بنأول شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أولادهم يملكون منزلاً آل الميم بالارث عن أصولهم مشتركة بينهم سوية تعدى أحدهم لكونه ذاشوكة وأخذ قطعة منه قهر أعنه من غير قسعة وينهاه من الاستقلال ثم يدفك مات ذواشوكة فهل إذا تحقق ما ذكر يكون لكل من أولادهم أخذ ما يخصه من المنزل المذکور بطريق الارث ولا يسقط بمقه ولوطات المدة حيث كان الارث في أرض المنزل الذي استولى عليه أحد الشركاء ثابتاً للجميع بالوجه الشرعي (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فتقسم أرض المنزل المذکور مع باقي الأصل بين جميع الورثة وليس لأحد منهم أخذ شيء زائد عما يخصه في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معه قطعة أرض وأضع يده عليها منذ سنتين سنة وزيادة والآن ظهر رجل يدعي عليه أنها ملكه والحال أنه لم يكن معه بينة سوى مجرد وثيقة تشهد له فهل لا تسمع دعواه حيث لم تكن معه بينة شرعية (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة إلا في الارث والوفع ووجود دعوى شرعية كما في الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر حقاً عينه متسكاً بورقة فهل تعتبر هذه الورقة بغير شهادة الشهود أولاً بدم من شهادتهم والمحكم بما يشهدون به (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والقرار والذكور ولا يعول شرعاً على صك لم يثبت مضمونه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بقدر معلوم من الدراهم فأنكر المدعي ما يدعيه دعواه فهل إذا لم يثبت المدعي دعواه لا عبرة بدعواه الجردة عن الاثبات (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى الجردة عن الاثبات شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً وأضع يده عليها مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها لنفسه مدم ومبناء وغير ذلك تلك المدة فالآن ادعى رجل أنه يستحقها بطريق الميراث فأنكر وأضع اليه دعواه مع أن مورثه كان موجوداً ولم يعارض ولم ينازع وهو حاضر ومشاهد لتصرف واضح اليه ثلاثين سنة ولم يمنعه مانع شرعي من الدعوى فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب) إذا تحقق على مورث المدعي ما يوجب عدم سماع دعواه في ذلك بالوجه الشرعي لا تسمع دعوى وارثه فيه والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة اشقاء وابنهم ومورثوا عن أبيهم وعن أجدادهم بيتاً ونخلاً وصاروا يتصرفون فيها كما تصرف أبيهم وأجدادهم من صغيرهم إلى أن بلغوا سن الشيخوخة ولم يوجد لهم منازع في المدة السابقة من زمن جددهم إلى الآن ثم ادعى رجل الآن الشركة لهم والحال أنه كان موجوداً في زمن أبيهم ولم يدع بذلك إلى الآن فهل تسمع دعواه الآن أم كيف (أجاب) من المقرر في كتب المذهب أن الدعوى لا تسمع بعد مضي خمس عشرة سنة

١٢٦٨

٢٠

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٤

٢١٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٨

١٢٦٨

٣٢

الافى الارث والوقف ووجوده شرعى ومن ذلك يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل)
 فى رجل غائب له دار تركها تحت يد ابن أخيه من مدة أربعين سنة ثم مات ابن أخيه عن
 أولاد واضع بين أيديهم عليها كذلك والآن يدعى رجل أجنبي بأنه قريب لا ولد بنت
 الغائب ويريد أن يأخذ حصة فى الدار المذكورة أرثا قبل المحكم بموت الغائب فهل
 لايجاب لذلك سيما وهو لم يثبت قرابته للغائب (اجاب) نعم لايجاب الرجل المذكور
 لذلك بمجرد دعواه المذكورة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة تدعى على
 زوجها بعد طلاقها منه بحلى وفرش ودرهم فاندكر دعواها وجود ذلك ولا يثبت ولا سند
 بيدها على ما تدعى به فهل لا عبرة بدعواها الجردة عن الاثبات ولا يكون لها مطالبة
 بما تدعى به بدون وجه شرعى (اجاب) البينة على المدعى واليمين على من انكر فلا
 يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ادعت
 بعد موت زوجها بامتنعة وفرش ونحاس واشياء غير ذلك مما يصلح للرجال والنساء مما هو
 فى بيت زوجها وتحت يدها من متاع البيت الذى كانا يسكنان فيه بأنه ماسكها وبعض
 ورثة الزوج ينكر ذلك فهل يقبل قولها فى ذلك بيمينها (اجاب) نعم يكون القول للزوجة
 بيمينها فيما ذكر حيث لا يثبت لورثة الزوج على المالك المورثهم فى ذلك والله تعالى اعلم
 (سئل) فى ثلاثة اخوة بنو ايتام من مالهم فى حال حياة عمهم فادعى ورثة العم ان لهم فيه
 النصف متعلين بأنه الاكبر وان السنوية التى كانت لهم من الديوان لم تخصص باسم
 واحد بل كانت روية بين الجميع فهل لايجابون لذلك ولا حق لهم فى البيت المذكور
 والحال ما ذكر لا سيما وقد كان العم منفردا عنهم فى محل ومعيشة وحده (اجاب) ما بناه
 الاخوة المذكورون لانفسهم من مالهم مملوك لهم خاصة ولا يصح لورثة عمهم والحال هذه
 معارضتهم فى ذلك بدون وجه يوجب احديث كانت اليد للاخوة المذكورين والله تعالى
 اعلم (سئل) فى جاموس مشترك بين رجلين لكل واحد نصفها فهاكت بأففة سماوية
 فادعى احدهما ان يكره على الآخر ان يباع له نصيبه فيها قبل الهلاك بشئ من معلوم فى ذمته
 فاندكر الشريك الآخر دعواه ولا يثبت للمدعى على دعواه فهل يكون القول قول
 الشريك المدعى عليه بيمينه ولا عبرة بدعوى المدعى الجردة عن الاثبات الشرعى
 (اجاب) البينة على من ادعى واليمين على من انكر ولا عبرة بالدعوى الجردة عن الاثبات
 شرعا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى من آخر دارا فى بلاد الريف بعشرة ريالات
 معاملة ووضع يده عليها مدة اثنتى عشرة سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك فى
 املاكهم والآن ادعى عليه جماعة بان لامهم فيها حصة ويريدون اخذها من واضع اليد
 عليها واخذها فيها بالشفعة والحال انهم حاضرون البيع والتسليم ومشاهدون لتصرفه
 فيها المدة المذكورة ولم يكن عندهم بيعة تشهد بان لامهم فيها حصة سوى البائع الذى
 باع فقط يريد بذلك السعى فى نقض ما تم من جهته فهل يكون الحق فيها الواضح اليدها

١٢٦٨

٣٠

١٢٦٩

محرم
٣

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

١٢٦٩

٩

ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعي ولا بتصدق البائع لها بان لامهم فيها
 حصصة بمجرد قوله (اجاب) نعم لا يكون للجماعة المذكورين انتزاع الدارين واضع المد
 عليهم اعبر بدعواهم المذكورة والحال هذه حيث كان جاحدا والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن أربعة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من دارين وقبرهما فادعى أحد
 البنين بان اباؤه تبرع له بواحد منهن فأنكر باقي الورثة دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه
 النسخ له بالبنين الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة ويقسم جميع ما تركه
 الاب بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية ولا يكون لأحدهم الاختصاص بشئ من
 التركة المشتركة بدور مخصص شرعي (اجاب) اذا لم يثبت الابن دعواه الهبة في الدار
 المذكورة حال حياة أبيه وصحته بالوجه الشرعي لا يكون له الاختصاص بما عاين
 بهم كباقي التركة بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى منزلا من مال كره من مدة عشرين سنة وهدم فيه وبني مرتين بمراى جماعة من
 جيران المنزل وهم ساكنون بلا دعوى ولا مانع لهم من الدعوى عليه ثم ادعوا بعد هذه
 المدة ويهدم ما شاهد ما ذكر ان هذا المنزل بعضهم من ملكنا الجاور والحال ان المشتري
 المدكر اشترى من هذا البائع المذمور الجاور له من مدة فوق هذه ولم يدعوا
 عليه هذه الدعوى ولا مانع لهم من ذلك لا تسمع منهم الآن بعد مضي هذه المدة مع
 شهادتهم للهدم والبناء ولوزعوا ان لهم بينة تشهد لهم بما يدعون (اجاب) نعم
 لا تسمع الدعوى ان كان الامر ما ذكره وطلب البينة من المدعى عند الانكاد
 فرع سماع الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض فيها
 نخيل يسمي نوى وتقابل مدلول القدر عند ملاكه وبث ما يملكون فلقوا ذلك بالارث
 عن أصولهم وأصول أصولهم واضعون أيديهم على ذلك مدة تزيد على مائة
 سنة ويتصرفون فيما ذكروا أنفسهم والآن ادعى جماعة ان لهم في ذلك النخل حصصة
 معلومة متعلين ان مورثهم وعهدهم دفع ادهم المورث واضع اليد على أن يشترطوا بها
 فخلا شركة فأنكر واضعوا اليد دعواهم مع أن مورثهم وعهدهم كانوا موجودين مدة تزيد
 على خمس عشرة سنة ولم يدعوا ولم يعارضوا حتى ماتا فهل لا تسمع دعواهم والحال هذه
 سيما وهم يجادلون هدم ما ادعوه من النخل المذكور وهل اذا تغلبوا وأخذوا نصف ثمر
 النخل بسبب قوتهم وضعف المدعى عليهم يمنعون من ذلك التعدي (اجاب) صرحوا
 بان سكوت المورث عن دعوى المالك خمس عشرة سنة مانع لدعوى وارثه ذلك بعد وفاته
 وبان من شروط الدعوى معلومية المدعى به وبان على الغاصب رد ما غصبه وضمان
 ما أتلفه تعديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على نخيل بالشرع الشرعي
 من مدة ثمانين سنة وزيادة والآن ادعى عليه رجل أجني بان له حقا في النخل
 المذكور عن أبيه فأنكر المدعى عليه دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعوى

المدعى المذکور المجرى عن الاثبات الشرعية لاسيما والمدعى شاهد المدعى عليه تلك
المدة المذکور هو وأبوه وهو يتصرف فيه تصرف المالك في أملا كهم المدة المذکور
ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى يمنع من ذلك (أجاب) لا يقضى للمدعى المذکور
بدعواه على فرض سماع دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يمالك نخلا معلوما باع نصفه لم جـل بثمن معلوم بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون ثم بعد
مضى خمسة أشهر باع للمشتري المذکور النصف الثانى بثمن معلوم بموجب وثيقة أيضا بيد
المشتري من مدة اثنتى عشرة سنة والآن مات البائع عن ورثة فادعوا بان مورثهم باع
النصف الاول فقط دون الثانى فانكر دعواهم فهل اذا أقام المشتري بينة شرعية بشراء
النصف الثانى يقضى له به ويمنعون من معارضة فيما اشتراه من مورثهم بدون وجه
شرعى (أجاب) اذا أثبت المشتري دعواه الشراء في النصف المذکور كوربه بشراء
النصف الاول بالوجه الشرعى قضى له به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى قطعة أرض من آخر بثمن معلوم ووضع يده عليها وتصرف فيها بالبناء وغيره
من مدة ثلاثين سنة وزيادة ثم بعد ذلك مات البائع فارادت زوجته ان تدفع للمشتري
قطعة أرض فيها بناء في نظير ان يدفع لها الأرض المشتراة من زوجها بطريق البذل
فامتنع المشتري من ذلك فانكرت الزوجة ببيع زوجها المتوفى فهل اذا ثبت الشراء
بالوجه الشرعى لا عبرة بانكارها للبيع بعد ثبوته ومنع من معارضة المشتري بدون وجه
شرعى (أجاب) نعم لا عبرة بانكار الزوجة المذکور ببيع زوجها بعد ثبوته بالطريق
الشرعى ومنع من المعارضة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث
طاحونة بالميراث عن أبيه من مدة أربعين سنة وزيادة وهو يتصرف فيها بالانتفاع
لنفسه من غير منازع له هذه المدة والآن يدعى رجل من اهل البلد مقيم فيها شاهد
لتصرفه بالثلث المذکور فانه كروا ضح اليه دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى
دعواه بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجرى عن الاثبات الشرعية ومنع
من معارضة المالك في ملكه بدون وجه شرعى (أجاب) لا يقضى للمدعى مجرد دعواه
من غير اثبات شرعى على فرض سماعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
نخلا لا تعدى عليه رجل آخر وأخذ منه بغير طريق شرعى فصار رب النخل ينازعه في
شأنه مدة فلم يقدر على تحليصه ثم مات رب النخل عن ابن بالغ فنازع واضح اليه على
النخل فادعى بانه اشتراه من أبيه ومعه بينة باثراء منه فانكر البيع له وسأل البينة
المستشهد بها فانكرت وقالت لا نعلم به فهل لا يجاب ذلك المدعى بدعواه اذا لم يثبت
شراءه من أبيه بالبينة الشرعية ويكون لرب النخل الوارث أخذ نخله من واضح اليه
عليه حيث كان الحق ثابتا له في يد أبيه بالبينة الشرعية ولا يسقط حقه منه ولو طالت
المدة حيث كان واضح اليه قرابان النخل لمورث المدعى المذکور (أجاب) نعم يقضى

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

١٥

لوارث رب الخيل بها اذا لم يثبت مدعى الشراء دهواه المذكورة بالوجه الشرعى حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى قصبة مرحاض لامرأة وسط طاحونة ولم يكن جانب
القصبة حيطان تسندها فبناها لمارجل بالمقاولة بقدومه بلوم من الدراهم فكثرت فحو
ثلاث سنين وتمت ببيع رج الطاحونة وهدم شئ يسندها من جوانبها من
الحيطان فارادت أن تسلك المقاول بدنائها من ماله ثانياً متعلقة بانها مكثت مدة قليلة
فهل لا تجاب لذلك وأحوال هذه خصوصاً وقد بناها المقاول المذكور بحكم الشروط التى
شروطها كان إعادة الجارية فى ذلك (أجاب) نعم لا تجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مذكور
بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى قسم ثانى الجيزة بمساحصله أن مأذون
أم حناى كان لوالده سنة وأربعون أصل نخيل وسابى الامكان التمر رخيصاً وكان
على النخل المذكور مظالم فجز عن ذلك النخل وتركه لخاله ثم توفى ذلك الرجل وخاله
أيضاً فوضع يده عليه وارث خاله فطلبه أولاد المالك فادعى واضح اليدان مورثه اشتراه
من صاحبه مورثهم فطلبناه لاثبات ما ادعاه وهو الشراء الشرعى فلم يحضروا بيعة ولا يئنة
بل أحضر اثنين يشهدان باننا سمعناه اشتراه ولكن لم نحضر عقد البيع ولا نعلم الثمن
فهل تنفع هذه الشهادة أم لا وهل اذا لم تنفع هذه الشهادة لا يضر طول المدة حيث أنه
ميراث من والدهم وانهم فقراء ضعفاء ولم يكونوا فى أغلب الايام مقيمين بالبلدة لكونهم
معدين للاشغال والمظالم (أجاب) ان لم يتحقق من مورث الورثة المذكورين تخليك
النخل لخاله بسبب من اسباب الملك وكان وارث الحال الآن مقرباً بصل الملك لابن أخت
مورثه وادعى شراؤه من ملك النخيل كما هو مذكور يكلف واضح اليدان اثبات شراؤه
مورثه من أمه لا بصرى شرعى فادعى لم يثبت ما يؤمر بالتسليم ولا يضر طول المدة والحال
هذه ولا عبرة بشهادة الشهود على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى
من جماعة داراً خربة وتصرف فيها بالهدم والبناء وصاروا ضعايده عليها نحو عشر بن سنة
من غير منازع له فالاتى تدعى الجماعة على المشتري انهم باعوها بالاكره فهل لا تسمع
الدعوى بعد مضي هذه المدة ولا يجابون لذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس
سنة سنة الا فى الارث والوقف وجود عذر شرعى على ما فى الدر المختار والله تعالى أعلم
(سئل) فى رجل باع لاخر نخلاً وبسنة ورثته وأقاربه حاضرين يعلم ذلك ثم بعد موت البائع
ادعى ورثته الدين كقولهم شاهد دين لبيع مورثهم النخل المذكور بانه لهم ميراثا عنه
وأتركوا بيع مورثهم ودعى بعض أقارب البائع أن النخل ملكهم وأتركوا ملك
البائع فهل لا تسمع دعواهم وأحوال هذه اذا قامت بيعة ببيع مورثهم وبحضور
بعض الأقارب وقسم البيع وسكوتهم عن الدهوى بالاعذار شرعى (أجاب) نعم لا تسمع
دعوى القريب الملك فيما باعه فريده حيث كان حاضر وقت البيع وعالم بانه
وسكت من غيره ذكر كما لا تسمع دعوى من يدعى ارثاً عن من ثبت بيعه النافذ والله

١٢٦٩

١٧

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٤

٢٦٩

٢٤

تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا فمختار باباعه في حال صحته وسلامته لامرأة
 بشئ معلوم فبعد أن وضعت المرأة يدها عليه وعمرته مات البائع عن ورثة فاراد
 ورثته منازعتها فيه منكرين لبيعه فهل اذا كان البيع من مورثهم ثابتا بالبيضة
 الشرعية لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضة ما فيه بدون وجه شرعي (اجاب) ليس
 لورثة البائع معارضة المشتري المذكورة حيث ثبت بيع مورثهم لما حال صحته بالوجه
 الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لآخر بشئ معلوم من مدة
 تزيد عن ثلاثين سنة بموجب وثيقة بيد المشتري وهو يتصرف فيها من غير منازع له
 تلك المدة والآن يريد ابن البائع منازعته فيها من ذكر البيع أبيه من قبله لم يكن
 موجودا وقت البيع فهل اذا مات الشهود المذكورون في الوثيقة وكان هناك بينة
 غيرهم تقبل شهادتها على البيع ويمنع الابن من معارضة المشتري بدون وجه شرعي ولا
 عبرة بتعلله المذكور (اجاب) تقبل الشهادة على البيع وان لم يذكر اسم الشاهد في صك
 التبايع وليس لوارث البائع معارضة المشتري من المورث حيث ثبت بيع مورثه حال
 صحته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة يتيمة آل لها حصّة في بيت
 عن أبيها بالميراث الشرعي وضع أيديهم عليها باقيا ورثة الميت وبعد بلوغها طلعت رفع
 أيديهم عنها فادعوا أن أمها باعتهما لهم بطريق الوصاية عليها فأنكرت البنت والام
 الوصاية والبيع فهل اذا لم يثبتوا بيع الام بالوصاية بالبيضة الشرعية لا يجابون لذلك
 ويكون لها نزعها من أيديهم اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) نعم يكون لها
 نزع تلك الحصّة من واضي أيديها والحال هذه حيث اعترفوا باصل الملك لها فيها
 ولم يثبتوا دعواهم انتقال الملك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا
 هي وابنتا اتلها بالارث وهي واضعة يدها عليها لمدة تزيد على ثلاثين سنة هي
 ومورثها من قبلها يتصرفان فيها انفسهما من هدم وبناء وغير ذلك فلان ادعت امرأة
 انها تستحق فيها حصّة بطريق الميراث فأنكرت واضعة اليد دعواها مع أن مورثها كان
 موجودا وشاهد التصرف المورث وزوجته مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم يعارض ولم
 ينزع بلا عذر حتى مات فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المدعية (اجاب)
 سكوت المورث عن دعوى الملك خمس عشرة سنة بلا مانع شرعي مانع من سماع دعوى
 وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى
 رجل على جماعة واضعين أيديهم على أحد وعشرين من أصل نخيل معينة بأهل الملك والده
 وكان واضع يدها عليها وان والده طال حيا حتى ج من بلدته التي فيها النخيل في سنة
 ١٢٤٧ فوضعهم المدعي يدها عليها ورثها تحت يد رجل معين ثم ان المورث رهنها عند
 مورث المدعي عليهم ثم توفي والده من نحو خمس سنين عن ورثة منهم المدعي وتوفي مورث
 المدعي عليهم عنهم وانهم واضعون أيديهم على النخيل بغير حق ويريد رفع أيديهم عن

٢٥

١٢٦٩

حصته من المأسائل المدعى عليهم أجابوا بوضع أيديهم على النخيل بطريق الارث عن مورثهم وان مورثهم اشترى اها من مالكها عم المدعى المذكور من مدة تزيد على عشرين سنة وكان والد المدعى مقيما بالناحية ومباشرا لذلك جميعه وانكر ما عدا ذلك (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي كما صرح به العلماء وصرحوا أيضا بان سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة بلا مانع شرعي كغيبته مانع من سماع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث شيئا في حق وارثه وصرحوا أيضا بان من باع شيئا وبعض أقاربه حاضر عالم بالبيع لا تسمع دعواه انه مالكه بعد ذلك فاذا ثبت المدعى عليهم حضور أي المدعى البيع ومشاهدته له بثمن معلوم يمنع المدعى عن دعواه وان لم يثبت ذلك وتحقق ان مورثه لم يكن حاضرا بالبلد في تلك المدة كاف وارثه اثبات دعواه ملك مورثه بالوجه الشرعي فبقضى له بدعواه والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي الحيزة عن حادثة مضمونها ادعى رجل على آخر بان والد المدعى كان يملك اثنين وعشرين أصل نخيل معينة وان مورث المدعى غاب عن بلد النخيل من سنة ١٢٤٧ فوضع عم المدعى يده على النخيل وأكرهه مشايخ البلد بسنة مدعى بيدها المدعى عليه وان والد المدعى كان غائبا عن البلد حين ذلك وتوفي من نحو خمس سنين عن ورثته من جلتهم المدعى وان المدعى عليه واصل يده على النخيل ومعارض المدعى في حصته بغير وجه ويطالبه برفع يده عنها فالمأسائل من خصمه أجاب بالاعتراف بوضع يده عليهم بالشرع الشرعي من عم المدعى من نحو سبع عشرة سنة بمبلغ معلوم وانما كانت جارية في ملك البائع له والبيع بالاختيار وانكر ما عدا ذلك (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي فاذا تحقق ان والد المدعى كان غائبا هذه المدة تسمع دعوى وارثه فاذا أثبت المدعى المذكور ملك مورثه فيما ذكر من النخيل لا يكون بيع العم المذكور بدون وكالة عن أغنياء المالك فاذا دعى فرض كونه بالاختيار وان كان مورث المدعى حاضرا وسكت خمس عشرة سنة من غير مانع لا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث شيئا في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملك كون دارا بالميراث عن أبيهم منذ أربعين سنة وزيادة وهم يتصرفون فيها من غير منازع لهم فيها والآن تدعى جهاة بان لهم حصه فيها فانكر الورثة دعواهم ولا يثبت ولا سند بأيديهم فهل لا هبة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعية ويمتنع من منازعة الورثة فيما يدعون وجه شرعي (اجاب) نعم يمتنعون من منازعة الورثة والتحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على أرض زراعية مع جانب نخيل مغروس فيها تلي ذلك عن أبيه وجده فنجده عليه للبري قدر معلوم من الدراهم فدفعه متعهدا بالبلد عنه واستولى على الارض والنخيل لمدة عشر سنين ثم بعد ذلك أراد صاحب الارض والنخيل أن يدفع الدراهم التي دفعها المتعهد عنه

٢٥]

١٢٦٩

٢٧

١٢٦٩

وباخذ الارض والخييل من المتعهد فادعى انه اشترى ذلك منه وأطهر ورقة مقطوعة
 الثبوت ولم يكن عنده بينة بالشراء فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى عليه الشراء بالبينة
 الشرعية يؤمر بتسليم الارض والخييل لساكنيهما قهرا عنه ولا عبرة بدعواه بدون وجه
 شرعى (أجاب) يؤمر واضع اليد بتسليم الخييل بارضها للمدعى حيث أقر باصل الملك
 له فيها ولم يثبت دعواه الشراء منه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع
 يده على دار عن أبيه من مدة ثلاثين سنة تصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك من غير
 منازع ولا مدافع له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه ابن عمه ان له حقا فيها فانكر
 المدعى عليه دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا عبرة بدعواه المجردة
 عن الاثبات ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعى (أجاب) لا تسمع الدعوى
 بعدمضى خمس عشرة سنة الا فى الارث والوقف ووجود دعوى شرعى ومن المعلوم انه
 لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
 من آخر ساقية مع قطعة ارض سواد من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها
 تصرف المالك في املاكهم وبعدمضى المدة المذكورة باعها المشتري لرجلين فادعى
 رجل وارث للبائع الاول بعدموته بانه ما حصل من مورثه يبيع والحال انه حاضر لم يقد
 البيع ومقيم بتلك البلاد ومشاهد لتصرف المشتري الاول فيه فهل اذا ثبت بالبينة
 الشرعية ان المورث المذكور باعه الساقية مع الارض لا تسمع دهوى الوارث سيما بعد
 مضى تلك المدة مع مشاهدته لتصرف المشتري (أجاب) ليس لو ارث البائع معارضة
 المشتريين عن اشترى من المورث حيث ثبت بيع المورث ما ذكر حال صحته بالوجه
 الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن تركه ووارث ادعى على الوارث
 شخصان بان لهما على الميت دينان من مدة ثمانى عشرة سنة وانكر الوارث دعواهما
 فهل والحال هذه لا تسمع دعواهما حيث الحال ما ذكر (أجاب) لا تسمع دهوى
 الدين بعدمضى خمس عشرة سنة مع ترك الدعوى بلا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل غاب عن بلدته فوق مسافة القصر مدة نحو سبع عشرة سنة وترك داره ثم مات الرجل
 المذكور في غيبته عن ورثة قصر ولا وصي لهم فوضع شيخ البلديده على الدار المذكورة بغیر
 وجه شرعى حتى بلغ القصر وادادوا اخذ الدار المذكورة من شيخ البلد المذكور فادعى
 عليهم بانهم امره بونه تحت يده من قبل مووتهم على مبلغ معلوم من الدراهم فانكر الوارثة
 دعواهم فهل والحال هذه اذا لم يثبت دعواه الدين وانكره بالبينة الشرعية تنزع الدار
 المذكورة من يد شيخ البلد المذكور (أجاب) نعم تنزع الدار المذكورة من يد شيخ البلد
 حيث ان مقر الملك فيها للدين وليس له جدها تحت يده حيث لم يثبت دعواه
 الرهن بالدين المذكور بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف
 بيت بطريق الميراث عن اصوله والنصف الآخر لشخصين لكل منهما الربع فيه فباع

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

صفر ٣

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٤٣

أحد الشخصين نصيبه لصاحب النصف ثمن معلوم من الدراهم ثم بعد مدة من السنين تزيد على اثنين وثلاثين سنة ادعى وارث البائع ان مورثه كان يملك جميع البيت قباع منه الربو لواضع اليد وثلاثة ارباعه باقية على ملك مورثه ولا يدينه له على ذلك فهل اذا لم يثبت الوارث دعواه المالك في جميع البيت عن مورثه بالبيننة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي ويمنع من معارضة واضع اليد (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يملكان دارا باعها الرجل آخر ثمن معلوم من الدراهم عو جب حجة شرعية واستولى عليه المشتري وصار يتصرف فيها مدة تزيد على ثمان وعشرين سنة الى أن مات كل من البائعين عن وارث فانكر الوارث البيع وأراد الرجوع على المشتري فهل والحال هذه اذا ثبت البيع من المورث قبل موته بالبيننة الشرعية يكون صحيحا اذا واپس للوارث معارضة المشتري في ذلك (أجاب) اذا ثبت بيع المورث حال صحته لا يكون لوارثه بعد وفاته معارضة المشتري منه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا فدعى رجل على بلخ ورثة الميت بان له على مورثهم مبلغا معلوما من الدراهم كان ضمنه له ضمان غرم وأظهر ورقة من يده بذلك مقطوعة الثبوت فانكرت الورثة دعواه المذكورة فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبيننة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا ويمنع من معارضة الورثة بدون وجه شرعي (أجاب) لا مطالبة للرجل المذكور في تركه المتوفى اذا لم يثبت دعواه الكفالة بالمال شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على مكان تلقوه بالارث عن أصولهم وأصول أصولهم والآل تدعى عليهم امرأة أجنبية بانها تسمع أن هذا المسكان وقف اجدادها من نحو مائة سنة ولا بينة لها بذلك فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية (أجاب) دعوى المرأة على الوجه المذكور غير مسموعة وبفرض تصحيح الدعوى وسماع دعواها لا يقضى بالوقف مع جود المدعى عليه بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا لنفسه من مدة ست وعشرين سنة وهو يتصرف فيه تصرف المالك في أملاكهم بالبيع والشراء وغير ذلك من غير منازع ولا مدافع له فيه تلك المدة والآن ادعى عليه أولاد اخواه بان لهم حقا فيه فانكر المدعى عليه دعواهم فهل اذا لم يدعوا ارثا ولم يكن هناك عذر شرعي يمنعه من الدعوى والطالب وكانوا حاضرين ومشاهدين لتصرف واضع اليد وهم ساكوت من غير نزاع ومن غير دعوى وطالب لا تسمع دعواهم بعد ساكوتهم المدة المذكورة ويمنعون من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على بئر جنيحة بشاطئ البحر تلقاها عن أبيه هدمها البحر فاعادها وبنائها ووضع يده عليها من

١٥

١٢٦٩

٢٩

١٢٦٩

بيع أول

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

٥

٢١٦٩

مدة سبع وعشرين سنة وهو يتنفع بها لنفسه من غير منازع له فيها والا ن ادعى عليه رجلان بانهما ملك لهما فانسكرا المدعى عليه دعواهما فهل اذا لم تثبت دعواهما بالوجه الشرعى لا عبرة بدعواهما المجردة عن الاثبات ويمنعان من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعى (أجاب) القول لوضع اليد بميمنه حيث لا يدينه المدعى الخارج والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك مصاغا يدها من مدة سنين وهي تتصرف فيه من غير منازع لها والا ن يدعى زوجها بان المصاغ المذكور له خاصة فانسكرت دعواها ولا يدينه له على ذلك فهل لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات الشرعى ولا يكون له نفعه منها بدون مسوغ شرعى (أجاب) لا يقضى للزوج بالملك في المحلى المذكور بدون اثبات دعواها بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار بطريق الميراث عن أبيه وجده من مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية ثم بعد هذه المدة ادعى الا ن رجل على واضع اليد انه يستحق حصة في الدار المذكورة عن مورثه ولا يدينه له على ذلك فهل والحال هذه اذا لم تثبت المدعى دعواه الارث بالبينه الشرعية لا عبرة بدعواها بدون وجه شرعى ويمنع من معارضة واضع اليد في ذلك (أجاب) لا يقضى لمذع بمجرد دعواها بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في بئر مشتركة نصفها لرجل ونصفها الثاني لرجلين وكل من الرجلين واضع يده على حصته عن أبيه عن جده من مدة مائة وعشرين سنة يتصرف فيها لنفسه تصرف الملاك في أملا كه من غير منازع ولا مدافع له تلك المدة والا ن ادعى مالك النصف على مالك النصف بان لهما حقا في حصته فانسكرا المدعى عليه دعواهما فهل اذا لم يدعيا ارثا ولم يكن هناك عذر شرعى يمنع من الدعوى والطلب وكانا حاضرين ومشاهدين لتصرف واضع اليد على ذلك النصف مدة تزيد عن ثلاثين سنة وهما ساكتان من غير منازع لا تسمع دعواهما بعد مضى تلك المدة ويمنعان من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعى (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة دارا خربة بثمن معلوم ووضع المشتري يده عليها وتصرف فيها بالهدم والبناء لنفسه ثم الا ن ادعى رجل بان له فيها حصة بالميراث عن أبيه والحال ان أباه كان حاضرا في البلد مدة تزيد على ثلاثين سنة ولم يدع بهذه الحصة ولم يعارض أحدا من الملاك في ذلك فهل لا تسمع دعوى المدعى المذكور ولا تقبل بينته على دعواه حيث سكوت مورثه عن الدعوى بذلك مع حضوره في البلد وتمكنه من الدعوى المدة المذكورة خصوصا مع علم المدعى المذكور بالبيع وحضوره ومشاهدته للهدم والبناء وهو ساكت عن معارضة المشتري في ذلك وهل اذا أقر أحد الباعة للمدعى المذكور بملاك الحصة المدعى بها عند قاضى الجيرة لا يعتبر اقراره بذلك ولا يكون اقراره بعد البيع والتسليم حجة على المشتري حيث كذبه المشتري في ذلك (أجاب) نعم لا تسمع دعوى

١٢٦٩

٦

١٢٦٩

٦

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٨

المدعى المذكور ان كان الامر ما هو مسطور ولا يسرى اقرار احد الباعة على المشتري
 والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا غاب عن بلده مدة ثم رجع فوجد
 جماعة واضعين أيديهم على النخل المذكور فطالب رفع أيديهم منه فادعوا انهم اشتروه
 من أبيه قبل موته وأظهروا بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت فهل والمحال هذه لا عبرة
 بدعواهم المحردة عن الاثبات الشرعية وترفع أيديهم عن النخل المذكور ويسلم لما لساكه
 (أجاب) حيث اعترفوا بوضع أيديهم على النخل المذكور بالملك لا في المدعى ولم يثبتوا
 دعواهم الشرعية منه بالوجه الشرعي يقضى عليهم برفع أيديهم عن المدعى به وتسليمه
 للوارث ولا يحكم بصلك بدون اثبات مضمونه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
 دار سبة خالصة من البناء باعها لآخر في سنة ١٢٤٦ بشئ معلوم بموجب حجة شرعية
 ثم باعها المشتري لآخر من مدة عشرين سنة ووزيادة فبناها المشتري الثاني دارا لنفسه
 من ماله ووضع يده عليها من غير منازعة فيها تلك المدة والآن يريد البائع الاول ابطال
 البيع الثاني متعللا بأنه باعها مكرها فانكر رب الدار دعواه ولا بينة له على ذلك فهل
 لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المحردة عن الاثبات ويمنع من منازعة رب الدار فيها بدون
 وجه شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى بالمدعى بدعواه بدون اثبات شرعي على فرض
 سماع الدهوى وصحتها فلا عبرة بدعوى المدعى المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بمبلغ معلوم من الدراهم بمقتضى ورقة
 وجدها مقطوعة الثبوت وذلك من مدة أربع عشرة سنة فانكر المدعى عليه دعواه
 والمحال ان المدعى والمدعى عليه كل منهما حاضر وهو موجود بالبلد المدة المذكورة ولم يدع
 عليه ولم ينازعه فيها من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك فهل تسمع دعواه عليه ولا تقبل
 الا بينة على ما يدعيه (أجاب) الحجة البينة أو الاقرار أو النكول فلا يقضى بصلك بدون
 اثبات مضمونه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق حصة في عقار بطريق
 الميراث عن جدته أم أبيه وأبنتها على يد القاضى بالوجه الشرعي فهل يسوغ له أخذها
 ممن هي تحت يده ولا عبرة بتعلل واضع اليد أن الحصة المذكورة صارت ملكه بوضع
 اليد وتسمع الدعوى في الارث ولو طال المدة (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان
 ولا عبرة بتعلل به واضع اليد على الوجه المذكور اذا ثبت الملك للورث ولم يثبت انتقاله
 عنه بنا قل شرعي وصرح في الدراختة بسماع الدعوى في الارث بعد مضي خمس
 عشرة سنة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ورثوا عقارا عن آبائهم ووضعوا أيديهم عليه
 مدة تسعين سنة وأصوالهم من قبلهم وأعاروه مدة من الزمان لغيرهم وقرس بعض
 السكان فيه فخيلا باذنهم ومم كذلك قرسوا لانفسهم وتعين للغارسين جزؤ معلوم وكبر
 النخل وأثمروه وكل منهم يأخذ حصته في ثمره مدة طويلة تزيد على ثلاثين سنة ثم قام
 على هؤلاء الجماعة آخرون حاضر ون بالبلد ومشاهدون لوضع اليد والتصرف

٢٠

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

بيع الثاني

١٢٦٨

المذكورين وادعوا أن العقار المذكور ملكهم وأقيمته دعواهم لدى القاضى ولم يثبت لهم حق شرعا فلما منعوا من ذلك غابوا وأحضروا رجلا يزعم أنه من أقاربهم وادعى لدى القاضى أن له جزءا من المذكور فى العقار المرسوم فطالب منه برهان فتواطع المستعيرين وأحضروهم لديه فاخبروه بأن المالك جيهة لهذا المدعى معترفين أنهم سمعوا بذلك من آبائهم فهل بمجرد اخبار المستعيرين الساكنين فى العقار يسوغ للقاضى الحكم بالعقار للمدعى المذكور وبنقطة قطع حق من قضى له به أولا لاسيما مع تقدم اقرار الساكنين لهم بالملك وانهم هم الذين أعادوه لهم وأصولهم ويسوغ للقاضى الحكم بالكل مع دعوى المدعى بجزء منه (أجاب) لا يقضى للمدعى بعض العقار المذكور بملكه بمقالة المجاهرة المذكورين والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة عمل كون دارا بطريق الميراث عن أصولهم باع أحد الورثة الدار المرقومة لرجل أجنبي فى غيبة بقاى الورثة واستولى المشتري على الدار المرقومة ودمها فحضر باقى الورثة ولم يجيزوا البيع وتوافعوا مع المشتري على يد المحاكم الشرعية وأثبتوا حصصهم المرقومة عنده بالبينة الشرعية وقضى لهم بها وصدق البائع على ملكهم بحضور المشتري ولم يحصل منه منازعة وقت الثبوت عند القاضى والآن المشتري ينازع ويتعلل بكونه واضح اليد عليها مدة سنة و يكونه هدمها وجره فهل إذا توافعوا عند القاضى تسمع دعواه بذلك ويعتبر تعالاه ويحكم له بها لكونه واضح اليد عليها المدة المرقومة أم لا تسمع دعواه ولا عبرة بتعالاه المذكور وينع من دعواه بعد القضاء عليه ببينة باقى الورثة (أجاب) لا ينقض القضاء لباقى الورثة بما يخصهم فى الدار المذكورة حيث أثبتوا دعواهم الملك فيها بالوجه الشرعى فى وجه المشتري المذكور مع دعوته بما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا مات الزوجان ثم بعد موتهما تنازع ورثتهما فيما كانا واضعين عليه أيديهما من فراش ونحاس ونقود مما يصلح لهما من متاع بيت سكنهما فن يكون القول قوله منهما يمينه عند عدم البينة (أجاب) القول قول ورثة الزوج يمينهم قال فى تنقيح الحامدية وإن ماتا واختلفت ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج فى قول الامام ومحمد كفى لسان المحكم ومثله فى الفتاوى الخيرية نقل عنه اه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار منذ سبع عشرة سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك فى أملاكهم بالمسكن والبناء والسكنى والاسكان من غير منازعة ولا مدافع فيها تلك المدة والآثر ادعى عليه رجل بان له جزءا منها فأنكر المدعى عليه دعواه فهل إذا كان المدعى حاضرا ومشاهدا لتصرف واضع اليد وهو ساكت لم يدع ولم ينازع لا تسمع دعواه بعد مضي تلك المدة ويمتنع من معارضة واضع اليد (أجاب) لا تسمع الدعوى بعده مضي خمس عشرة سنة لا فى الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا بطريق الارث عن أبيه وضع يده عليها مدة أربعين سنة ثم غاب عن بلده وانتقل الى بلدة أخرى أقام فيها نحو خمس عشرة سنة فوضع رجل من البلدة يده على الدار المذكورة

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

مدة فية صاحبها من غير وجه شرعي ثم حصل بيع من صاحب الدار لجل آخر وكتب
له بها حجة شرعية بحضرة يدينه من أهالي بلده وغيرهم فأراد المشتري إخراج الساكن
في الدار فامتنع وقال إنها ملكي بسبب وضع يدي عليها مدة خمس عشرة سنة مع
اعترافه بأصل الملك للبائع فهل لا يجب لذلك سميان وإن صاحبها غائب على البلد مدة
وضع يده عليها (أجاب) لا يستعدا في وقت قد اضم الزمان فيؤمر بوضع اليد على الدار
المذكورة تعديا بتسليمها للمشتريها من مالها كما حيث ثبت الشراء وأقر واضح اليد بأصل
الملك للبائع ولا عبرة بمجرد تملكه على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
يملكان دارا بالميراث الشرعي عن آبائهما فأغاراهما لولا دعوهما اليه كنوا فيها فوضعوا
أيديهم عليها وهم يفتغون بها فطالبها الميراث منهم فابوا الإعطائه وتعللوا بأن تلك الدار
مستأجرة منهم فامتنعوا عن تسليمها للملك المذكورين ودعواهم بأن تلك الدار مستأجرة بمجرد
الاثبات فهل حيث امتنعوا بأن الملك للميراثين ولم يقيموا بينة على اثبات الشراء لا عبرة
بدعواهم المحردة عن الاثبات وتزعم الدار من أيديهم بالوجه الشرعي (أجاب) لا عبرة
بالدعوى المحردة عن الاثبات شرعا فلا يقضى لمُدعٍ بمجرد دعواه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل وأضح يده على قطعة أرض مدة تزيد في خمس سنوات هو والده من قبله وهو
يتصرف فيها بنفسه بدم وبنا وسكى وغير ذلك تلك المدة من غير منازع ولا مدافع له
ولو والده من قبله فالآن ادعى رجل أنه يستحقها بطريق الميراث فانكر وأضح اليد دعواه
مع أن مورثه كان موجودا ومشاهدا لتصرف واضح اليد معظم تلك المدة ولم يعارضه
ولم ينازعه حتى مات فهل لا تسمع دعواه ويمتنع من معارضة واضح اليد (أجاب) حيث
سكت مورث المدعى عن الدعوى في الأرض المذكورة خمس عشرة سنة بلا مانع شرعي
مع مشاهدته تصرف واضح اليد بما ذكر تلك المدة لا تسمع دعوى وارثه في تلك الأرض
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض فيها بعض نخلات تلتهاها عن أبيه ووجه
واضح يده عليها أكثر من أربعين سنة وهو ينتفع بها فيها فالآن ادعى عليه رجل بأن أبيه
والمحال أن أبيه كان حاضرا موجودا في البلد ومشاهدا لتصرف واضح اليد ولمورثيه من
قبله مدة أكثر من خمس عشرة سنة وهو أيضا مشاهد لتصرفهم المدة المذكورة ولم يدع ولم
ينازع من غير مانع شرعي يمنع من ذلك فهل لا تسمع دعوى وارثه بعده في تلك الحال
(أجاب) سكت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة بلا مانع شرعي مانع من سماع
دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من امرأة نصف بيت بثمن معلوم
بناحية الوجه القبلي ووضع يده عليه وبعد موت البائعة عن بنتها وضعت يدها على
النصف الآخر بطريق الميراث عن أمها وصارت تقاسم المشتري من أمها في ثمن نخلة
بالمكان المذكور وتقاسمت هي والمشتري المكان قسمة شرعية وأخذ كل واحد حصته
منه ووجهها يتأمتة لا وصارت النخلة بالقسمة في نصيب المشتري وكل ذلك مع مشاهدة

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٢

ابن بنت البائعة ومشاهدة آية كذلك لما ذكر تصديق بنت البائعة على الشراء من أمها والبيع منها للمشتري المذكور مدة تزيد على عشرين سنة والآن ادعى ابن بنت البائعة المذكور بانه كان حاضرًا ومشهدًا للشراء المشتري ملك آية ويريد منازعة المشتري فيها وأخذها منه والمحال ان أباه كان حاضرًا ومشهدًا للشراء المشتري من البائعة المذكور مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو حاضر موجود بالبلد وساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى يمنع من ذلك الى أن مات فهل لا تسمع دعوى وارثه بعد ذلك والمحال هذه (أجاب) صرحوا بان سكوت المالك وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري بنحو البناء مانع من سماع الدعوى كما أن مضي خمس عشرة سنة بلا دعوى مع التمكن منها مانع على ما عليه العمل للنهي وبانه اذا وجد المانع من سماعها في حق المورث لا تسمع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك قطعة أرض خالية من البناء فملاها بركة فباع ورثته جزء منها لرجل بتمن معلوم ثم بعد مدة باع الورثة جزء منها لغير الاول لرجل آخر ثم باع المشتري الاول ما اشتراه من الورثة أولا الى امرأة بتمن معلوم وكتبت بذلك حجة شرعية على يد بيعة من المسلمين يشهدون بذلك ووضعت يدها على ذلك واشتر ذلك بين الناس وتصرفت في الأرض المذكور ببناء وذلك بمشاهدة المشتري من ورثة الميت ثانيا ثم بعد مدة ادعى المشتري ثانيا بانه ابتاع من آخر من شراء المشتري الاول ان ذلك الجزء داخل في شرائه من الورثة ومن جملة ما اشتراه منهم فهل اذا تحقق شراء بائى المرأة المذكور هذه الجزء بتمن سابق على شراء المدعى المذكور مدة مشاهدة لتصرف المرأة المذكور بالبناء في الأرض المذكور وسكوته تلك المدة من غير دعوى لا تعتبر دعواه اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعى ولا يكون له المعاوضة في ذلك (أجاب) نعم لا يكون للرجل المذكور معارضة تلك المرأة حيث تحقق ما هو مرسومه والله تعالى أعلم (سئل) في ذى مات عن زوجة وعن أم وأخوين وترك تركة ومن جملة التركة حلى فاسم احد الاخوين قبل قسمة التركة واراد اخذ نصيبه منها فادعت الزوجة ان الحلى كان أعطاه لهما زوجها في نظير صداقها فهل اذا لم يكن هناك بيعة تشهد على طبق دعواها لا عبرة بدعواها بدون وجه شرعى ويكون الحلى ميراثا يقسم على جميع الورثة ولها اخذ مؤخر صداقها من التركة (أجاب) تقسم تركة الذى المذكور بين جميع ورثته الذميين وقت موته ولا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى وللزوجة المطالبة بمؤخر صداقها في تركة زوجها والله تعالى أعلم (سئل) في عشرة انفار مجتمعين في محل واحد ادعى رجل منهم انه سرق منه دراهم فاتهم رجلان من الانفار المذكور دين وطالب بهما فأنكر المدعى عليه دعوى المدعى فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبيعة لا يلزم المدعى عليه الا ليمين الشرعية (أجاب) البيعة على المدعى واليمين على من أنكر فاذا عجز

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٣٠

جاءى الاولى

١٢٦٩

٣

المدعی عن اثبات دعواه وطلب بین المدعی علیه حلف المدعی علیه الامین الشرعیة والله
 تعالی أعلم (سئل) فی ورثة یملکون دارا واطاحونة بالمیراث الشرعی عن أبائهم
 واجدادهم مدة أربعین سنة و زیادة وهم یتصرفون فیها تصرف المالك فی أملاکهم
 بالهدم والبناء والسکنی والاسکان من غیر منازع ولا مدافع لهم تلك المدة والآن یدعی
 رجل أجني حاضر ومشاهد لتصرفهم ولم یدع ولم ینازع بان الدار له ویدعی بحصة فی
 الطاحونة فانسکر الورثة دعواه ولا یبینه ولا سند یدیه شهد له بذلك فهل لا یجیب لذلك
 ولا عبره یدعواه المجرذ عن الاثبات ومنع من معارضتهم فی مالکهم بدون وجه شرعی
 (أجاب) نعم یمنع الرجل المذکور من المعارضة ان کان الامر ما هو مسطور والله تعالی
 أعلم (سئل) فی امرأة اشترت جاریة من مال الذهاب ثمن معلوم من الدراهم ثم بعد مضي مدة
 الحیا رطب البائع الثمن من المرأة فادعت انه أخذها من بیتهای وغیبتها ولا یبینه لها علی
 ذلك فهل والحال هذه اذا لم یثبت علی البائع ذلك بالبینة الشرعیة لا تقبل دعوی المرأة
 المجرذة عن الاثبات وتجبر علی دفع الثمن للبائع قهرانها (أجاب) علی المشترية المذکورة
 دفع ما علیها من الثمن الحال ولا عبرة بمجرذ دعواه والحال هذه والله تعالی أعلم (سئل)
 فی رجل اشتری من آخر حصعة فی بئر واستولی علیها مدة خمس عشرة سنة یتصرف فیها
 تصرف المالك ثم بعد هذه المدة وموت البائع ادعی شخص ان هذه الحصعة ملک له مع
 كونه مشاهدا لتصرف المشتري هذه المدة ولم ینازع فی ذلك فهل لا تسمع دعواه لكونه
 مشاهدا لا سیما وان المشتري معه بینة تشهد له بالشرع من المالك المتوفی وبعدم المنازعة
 والمعارضة فی ذلك هذه المدة (أجاب) لا تسمع الدعوی بعدم مضي خمس عشرة سنة الا فی
 الارث والوقف ووجود عذر شرعی كما فی الدر المختار والله تعالی أعلم (سئل) فی جماعة
 واضعین أیدیهم علی دار میراثنا عن أبیهم وعن جدھم مدة ستین سنة وهم یتصرفون فیها
 بالهدم والبناء من غیر منازع لهم فالآن ادعی علیهم رجل بان تلك الدار ملک له والحال
 ان المدعی حاضر ومشاهد لتصرف واضعی الید تلك المدة ولم ینازع واضعی الید فی ذلك
 فهل لا تسمع دعوی المدعی المذکور حیث كان مشاهدا لتصرف واضعی الید ولم ینازع
 (أجاب) لا تسمع الدعوی بعدم مضي خمس عشرة سنة الا فی الارث والوقف ووجود عذر
 شرعی كما فی الدر المختار والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل واضع یدیه علی نخل تلعاه عن أبیه
 بالمیراث ووضع یدیه علیه أكثر من عشرين سنة وهو یتنقع به فیها ویدفع خراجها من غیر
 معارض ولا منازع والآن ادعی رجل علیه بان بعض النخل كان لأبیه وبعضه كان
 لعم أبیه وان أباه مات عنه وعم أبیه مات عن ابن غائب لا یعلم موته ولا حیاته وان النخل
 جمیعہ كان بیع بدون فیمسک المثل وانه یكون قائما مقام أبیه وعم أبیه فی ابطال البیع
 بسبب ذلك وأخذه من واضع الید علیه فهل لا یجیب لذلك ولا یكون للوارث حق الفسخ
 بسبب ذلك حیث كان المدعی معترفا بالبیع فی جمیع النخل من مورثه وعم أبیه لمورث

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

١٠

واضع اليد (أجاب) نعم لا يحسب لذلك ولا يكون للوارث فسخ البيع بما ذكره المحال
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بالارث عن أبيه من مدة
ثمان وثلاثين سنة من غير منازعة له فيها ولا لأبيه من قبله والآن ادعى عليه رجل
أجنبي مشاهد لتصرفه فيها بان له حقاً فيها مدعي بأنه ابن بنت عمه أبيه فأنكر المدعى
عليه دعواه فهل إذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعي لأهبة بدعواه الجردة عن
الاثبات ويمنع من منازعة واضح اليد في ملكه بدون وجه شرعي لاسيما ويده حجة شرعية
تشهد له بالملك خاصة (أجاب) من المعلوم المقرر أنه لا يقضى المدعى مجرد دعواه بدون
اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً باعه لآخر بثمن معلوم وخرج
عن ملكه فادعى عليه رجل له بيت بجواره بأنه أحدث ركوباً على أخشاب بيته وقت
أن كان مالكا ويريد تسكيفه برفع ما فوقها من البناء والمحال أن البيت لم يكن ملكاً
للمدعى عليه الآن ولم يكن له فيه حق فهل لا تسمع دعواه عليه بذلك بل على واضح اليد
على المكان المذكور (أجاب) لا تسمع الدعوى على البائع المذکور بما ذكره المحال
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة فاقسموا تركته وأخذ كل واحد
منهم ما خصه عن ورثته بالفريضة الشرعية ثم بعد القسمة وبعد مضي مدة من السنين
ادعى أحد الورثة بأن له حصّة في العقار عن مورثه كان كتبها له باسمه خاصة وأنه قد
وجد بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت فهل إذا لم يثبت مضمونها بشهادة البينة الشرعية
ولم يصدق عليها باقي الورثة تكون القسمة في متروكات مورثهم من العقار وغيره صحيحة
ناوذة ولا هبة بدعوى أحد الورثة ولا بوثيقته التي لم يثبت مضمونها شرعاً (أجاب)
صريحاً وبأن الأقدام على القسمة مانع من سماع دعوى المالك فيما قسم وبأنه لا يقضى
بصلك لم يثبت مضمونه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ادعى أحدهما على بنت رجل
ميت بأنهما أودعا باباها نورا ومضى من بعدهم مدة تزيد عن خمس وعشرين سنة
فهل إذا ادعى الآن على بنت المودع بالنور ج المذکور لا تكون لازمة به ولا تسمع
الدعوى مع الانكار والمحال هذه سيما وهو حاضران بالبلد ولم ينعهما من الدعوى
مانع شرعي (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي تلك المدة والمحال هذه والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة تدعى على رجل أجنبي بأنه أصاب عينها وهو يضرب بنته فتضررت
عينها من ذلك وتريد أن تغرمه شيئاً من الدراهم فأنكر دعواها فهل إذا لم يثبت دعواها
بالبينة الشرعية لا تحب لذلك ولا هبة بدعواها الجردة عن الاثبات لاسيما مع سلامة
عينها ويمنع من منازعته بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا تحب المرأة المذكورة لذلك
والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك عقاراً ونخلًا ووضع يده رجل
أجنبي على عقار الميت ونخله في غيبة وارثه مدة ثم حضر الوارث بعد ذلك من غيبته
وطالب رفع يد الأجنبي عما ذكر فاعترف له بأن ما ذكر كان مملوكاً لمورثه وادعى أنه

اشترى منه ذلك قبل موته وأظهر بذلك وثيقة لم يثبت مضمونها شرعاً فهل ترفع يده
عن العقار والنخل وبسـلم للوارث المذكور ولا هبة بدعوى واضع اليد ولا بوثيقته
المقطوعة الثبوت (أجاب) حيث اعترف واضع اليد بأصل الملك لورث المدعى ولم
يثبت دعواه الشراء منه حال صحته بالوجه الشرعى يؤمر برفع يده وتسليم المدعى به للمدعى
معاملة له بأقراره ولا يقضى بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) فى
رجل يملك قطعة أرض فيها بناء ونخل وساقية عن أبيه وجدته من مدة مائة سنة وزيادة
وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء والغرس من غير منازع له ولا لأبيه فى ذلك والآن
يدعى رجل أجنى بأن له حقاً فيها بالميراث عن جده وأبيه والمحال أن أباه وجدته كانا
مقيمين بالبلد ولم يدعيا شيئاً قبل موتهما فافانكروا واضع اليد دهواه ولا بينة ولا سند بيده
يشهد له بالاستحقاق فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات ويمنع من
منازعة المالك فى ملكه بدون وجه شرعى (أجاب) نعم يمنع المدعى المذكور عن
المعارضة فيما ذكر ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
فى معيشة وحده على حدته دون أبيه يملك جانب نخل بطريق الشراء من رجل أجنى
واضع يده عليه مدة تزيد على خمس وعشرين سنة فى حال حياة أبيه ثم مات الأب عن ابنه
المذكور وعن ابن وبنت آخرين فاستمر الابن واضع يده على النخل بعد موت أبيه مدة
أربع وعشرين سنة فأرادت الآن بنت الميت أن تجعل النخل المذكور ميراثاً عن أبيها
بدون إثبات شرعى فهل والمحال هذه إذا لم تثبت دعواها بالبينة الشرعية لا تعتبر ويمنع
من معارضة أخيها فى ذلك (أجاب) نعم يمنع البنت المذكورة من معارضة أخيها فيما
ذكر والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على قطعة أرض حربة
وساقية تلقاها من أبيه عن جده من مدة تزيد عن عشرين سنة ولم يعارضها أحد ولا
مورثه من قبله والآن ادعى عليه جماعة من أهل البلدة شاهدون لتصرفه وتصرف
أبيه من قبله أن تلك الأرض والساقية المذكورتين ملك لهم بطريق الشراء من مورثه
فانكروا المدعى عليه دعواهم ولم يكن عندهم بينة تثبت دعواهم فهل لا عبرة بالدعوى
المجردة عن الإثبات شرعاً ويكون الحق فيها الواضع اليد حيث كانوا مقرين بالملك لمورثه
(أجاب) لا يقضى للمدعى المذكورين بما ذكره والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
فى رجل شارك أخوين فى بقرة ونتاجها وبعد انعقاد الشركة مكثت تلك البقرة عند
الأخوين مدة ثلاث سنين ثم بعد ما طلب الشريك القسمة فادعى أحد الأخوين أن
البقرة له خاصة وأن أخاه الذى شاركه فيها من غير إذنه ووافقه على ذلك أخوه فهل
إذا كان مع الشرىك بينة تشهد له باعتراف المنكر له بالشركة معهما يعمل بها وتسمع
منه ولا يجب المنكر لدعاه والمحال هذه (أجاب) إذا أثبت مدعى الاشتراك فيما
ذكر دعواه بالوجه الشرعى يقضى له بدعاه والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات

١٢٦٩ ٥

١٢٦٩ ٥

١٢٦٩ ٩

١٢٦٩ ٩

١٢٦٩ ١٠

عن وريثة وترك لهم أمكنة ادعى بعض الورثة على باقيهم بحصته من العقار بالميراث عن المورث المذکور وطلب أخذها منهم فأنكروا كونها متروكة عن مورث المدعى فهل إذا أقام المدعى بينة شرعية وشهدت بان العقار والامكنة المذكورة ملك لمورثه وحدودها بحدودها يقضى له بأخذ نصيبه فيها الا يلى له عن مورثه ولا عبرة بانكار باقي الورثة (أجاب) ليس للورثة منع أحدهم مما يخصه في تركته مورثه بعد ثبوته شرعا ويقسم جميع ما تركه بين الورثة بالقدر يرضه الشرعية وليس لغيرهم الاختصاص بشئ منها بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على عقار تلقاه بطريق شرعى ادعى عليه رجل بانه يستحق فيه حصة عن مورثه فأنكر دعواه وادعى أن مورث المدعى شاهد المدعى عليه وهو يتصرف فيه مدة تزيد على عشرين سنة بهدم وبناء وإجارة وغيرها وهو حاضر موجود معه بالبلد ساكت ولم يدع لم ينازع من غير مانع شرعى يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعوى المدعى (أجاب) إذا تحقق سكوت مورث المدعى قللك المدة مع مشاهدته تصرف واضع اليد في العقار بالهدم والبناء وتضمنه من الدعوى مع الانكار لا تسمع دعوى وارثه بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بالشراء الشرعى من آخر مدة تزيد عن خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم مع مشاهدة البائع له فيها الى أن مات والا أن ادعى ابن بائع تلك الدار المذکور كورثة بان الدار حق أييه فأنكر المدعى عليه دعواه فهل إذا ثبت واضع اليد البائع من أييه بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ويمنع من معارضته بدون وجه شرعى (أجاب) إذا ثبت بيع الاب المورث الدار المذکور كورثة لواصلع اليد عليها بمن معلوم حال صحته لا يكون لو ارثه بعد وفاته معارضة المشتري لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات بالهروسة فضبط بيت المال تركته لاهدم حضور وارث فيها الى أن حضر ابن أخيه من بلده وأثبت انه ابن أخى الميت ولا وارث له غيره فهو جبا اعلام شرعى من قاضى بلده وشهدت له البينة بذلك لدى القاضى بالهروسة وحكم له بها فاستلم التركة من بيت المال بضمانة رجل معروف ثم بعد سنتين حضر شخص آخر وادعى أنه ابن أخى الميت وانه هو وارث دون الاول فهل لا عبرة بدعوى المدعى بدون اثبات شرعى ولا يقضى له بالارث بدون تحقق القرابة المقتضية للارث (أجاب) حيث حكم القاضى بثبوت نسب ابن الاخ الاول المذکور بدعوى شرعية يكون هو وارث لعمه ولا يقضى للادعى الثاني بمجرد دعواه بدون اثبات ما يدعيه بالوجه الشرعى وعلى فرض اثبات دعواه شرعا ولا يرتفع نسب الاول ولا ينقض الحكم بذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض معلومة المقدار أحيائها بالخدمة والتسليم والسقي بالماء وغرس فيها نخلا من ماله الخاص به ووضع يده عليها مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة فادعى الآن أولاد شيخ بلده بان الارض لهم عن مورثهم مع جهلهم بمقدار

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٣

١٩ ١٢٦٩

٢١ ١٢٦٩

٢٤ ١٢٦٩

٣٠ ١٢٦٩

رجب

٤ ١٢٦٩

الا رض فانه كالمدعى عليه دعواه فهل اذا كان موردتهم شاهد المدعى عليه وهو
يتصرف في ذلك المدة المذكورة وهو حاضر معه بالبلد ولم يدع ملكا ولم ينزع ولم يمنعه
من ذلك مانع شرعى لا تسمع دعواههم ويمنعون من المعارضة لوضع اليد على الارض
والفراس (اجاب) نعم لا تسمع دعواههم بما ذكره الحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل توفي عن زوجته وعن اولاد قصر من غيرها ثم بعد وفاته باع الوصى على القصر
مخلفات المتوفى وأخذ بعض أمتعة صالحة للزوجين ملوكا للزوجة وباعها ضمن المخلفات
بدون اذن الزوجة فهل يكون القول لها في ذلك انه ملكها بيمينها واذا اجازت البيع
وأرادت أخذ الثمن يكتفون لما ذلك واذا ادعى الوصى الا ان الزوجة كانت ساومت
بعض تلك الاشياء وقت بيعها ير يد بذلك ابطال دعواها الا هبة بدعواه ولا يقبل منه
ذلك بدون بينة شرعية على دعواه هذه (اجاب) اذا مات أحد الزوجين واختلफ الحى
منهما مع وارث المتوفى فيما يصلح للزوجين معان متاع البيت الذى كانا يسكنان فيه
يكون القول في ذلك للحى منهما بيمينه فتسمع دعوى الزوجة المذكورة بذلك حيث لم
يثبت عليها ما يقيدان تلك الامتعة ملك الزوج ولم يتحقق انها ساومتها وقت بيعها والله
تعالى أعلم (سئل) من مصلحة بيت المال في امرأة أودعت تحت يد رجل صندوقا فيه
حلى لها وختمته بختمها ثم سافرت ففصل لها مرض في السفر فساها من كان معها
عن حليها فاخبرته انه عند فلان وانه مختم وم عليه في صندوق بختمها ثم ماتت بعد ذلك
بأيام فلما رجع الرجل الذى كان معها من غيبته طالب الصندوق من واضع اليد بالحلى
الذى فيه فهل تسمع الدعوى على واضع اليد بقبضه المصاغ والحلى المذكور أو على
زوجها حيث وجد الصندوق بختمه دون ختمها (اجاب) من شروط صحة الدعوى
مع المومة المدعى به والدعوى بمجهول غير صحيحة فلا تسمع الدعوى بما ذكره على واضع
اليد ولا على زوج المتوفاه حيث كان الامر ما هو مسطور فاذا صححت الدعوى من وارث
أو وكيل عنه تكون على من استولى على الوديعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
فرسا من رجل آخر ثم باعها المشتري لغيره و بقيت مدة قبعة و وفاة البائع الاول والثاني
بعدة ادعى ولد البائع الاول على المشتري الثاني بان الفرس كانت ملكه مع علمه بالبائع
الصادر من أبيه في حياته ولم ينزع في ذلك مدة حياة والده فهل لا تسمع دعواه على
المشتري الثاني سيما وانه معترف ببيع أبيه وحاضر وقت البيع المذكور (اجاب) باع
عقارا أو حيوانا أو ثوبا أو ابنه أو امرأة أو غنيرهما من أقاربه حاضريه لم يه تم ادعى الابن
مثلا انه ملكه لا تسمع دعواه كما في التنوير وشرحه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
واضعة يدها على دار بعد موت أبيها ادعى عليها جساعة انهم يملكونها بطريق الارث عن
ابيهم وجدهم فهل اذا ثبت الملك لهم فيها بالينة الشرعية يقضى لهم بها وليس لواضعة
اليدهم عارضتهم في ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) نعم يقضى لهم بعد ثبوت مدعاهم حيث

لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة واضعين أيديهم عليها بالارث
عن مورثهم مات أحدهم من وارث فإراد الوارث قسمة نصيب مورثه في الدار وأخذه
فادعى الباقي أن لهم حصة فيها بطريق الشراء من أجنبي ولا يذنب لهم على ذلك فهل إذا
لم يثبتوا دعواهم الشراء بالبينة الشرعية لا يحسبون لذلك ويكون الوارث الميت أخذ
نصيب مورثه إذا كان الحق ثابتاً بالبينة الشرعية (اجاب) للوارث أخذ ما يخصه في
جميع ما ثبت أنه تركه من مورثه وليس لاحد الورثة منع الباقي من شئ مما يخصه فيها
بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن وبنتين وترك
ما يورث عنه شرعاً من دار ومواشي وغير ذلك فبعد مدة أراد الورثة القسمة فادعت الزوجة
بان الدار ملك لها ولا سند بيدها فانكر الورثة دعواها فهل إذا أقام الورثة بينة بان الدار
ملك لا يبرهن تكفي تلك الشهادة وتقدم بينة تهمعي بينتها أن لو كان لها بينة ويقسم جميع
ما ثبت أنه تركه بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية (اجاب) يقسم جميع ما تركه
المتوفى المذكور بين ورثته والقول للزوجة بيمينها فيها يصلح للزوجين معاً والله أعلم
دارس كنهها ما لم يثبت باقي الورثة الملك للورث بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل وكلته أخته في بيع حل لها ثم يشتري لها ناقة بدله لاجل النتاج فباعه من
أجنبي بثمن معلوم واشترى لأخته ناقة من ثمن الجمل وما بقي أعطاه لهما ثم ارتفعت أخته
لمكان بعيد وأخذ أخوها الناقة عنده على حكم عادة أهل البادية وصار يقر مدة مديدة
بان الناقة هذه لأخته ثم توفيت أخته في بلد بعيد عن بلد أخيهما مسافة ثمانية أيام ثم بعد
موتها باربعة أعوام قدم زوجها وأولادها ليأخذوا الناقة ونتاجها وطلب منهم بينة
على ذلك فحجزوا وادعى الأخ أنه اشتراها لنفسه وحلف على ذلك اليمين الشرعية هند
القاضي وكتب له حجة ثم بعد ذلك وجدت الورثة البينة على إقراره اشتراها لأخته
وانها ملك لها فهل تسمع هذه البينة بهذا اليمين (اجاب) إذا لم يقم المدعي بينة على اثبات
دعواه وحلف المدعي عليه بين يدي القاضي ثم أقام المدعي بينة على مدعاه قبلت عند
العامية وهو الصحيح في قضى للورثة المذكورين مدعاهم حيث لامانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك داراً خربة باعها لآخر بثمن معلوم منذ خمس عشرة سنة بموجب حجة
شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون فيه مدعاه لها مات البائع عن ابن فادعى ابنه بان الدار
بأقية على ملك أبيه منكر البيعة لها ويريد نزاعها من المشتري فهل إذا كان يبيع أبيه لها
ثابتاً بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره ويمتنع من منازعة المشتري بدون وجه
شرعي (اجاب) إذا ثبت بيع المورث لما ذكر حال صحته بالوجه الشرعي لا يكون لوارثه
بعد وفاته معارضة المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون داراً بالميراث عن
آبائهم واجدادهم ووضع أناس أيديهم عليهم في غيبة ثم وسكنوها مدة ثمانين سنة
تعدى ما منهم ثم حضر الورثة ونازعوا من سكنها منذ سبع سنين في اثنا عشر سنة المذكورة ولم

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

٢٧

١٢٦٩

٢٨

المالك في ملكه من بيع ثمره وغيره تلك المدة من غير منازعه والاثن يربح البائع
 منازعة المشتري منكر البيعه له فهل اذا كان البيع ثابتا بالبيعة الشرعية لا يحجب
 البائع لذلك ولا عبرة بانكاره ويمنع من معارضته المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعى
 (اجاب) لا عبرة بانكار البائع البيع بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل ادعى على فلان انه اشترى من المدعى عليه مبيع ساقية معينة وشجرا
 معلوما بثمن معلوم فأنكر المدعى عليه دعواه فترافعا لدى قاض من قضاة الريف فطلب
 من المدعى بيعة فاستعمله لعميتا عن البلد حتى يحضرها فلم يجله ذلكا كان من القاضى
 الا انه كتب حجة بمنع المدعى من دعواه توهم ان عدم حضور البيعة في الحال مبطل للدعوى
 فهل والحال هذه اذا أقام المدعى بيعة على أصل البيع او على اقرار المدعى عليه ببيعه
 ما ذكره بثمن معلوم في الحالين تسمع دعواه ثانيا وتقبل بيئته ولا عبرة بكتابة الحجة
 (اجاب) نعم تقبل بيعة المدعى المذكور حيث كان الامر ما هو مستطوره بقضى بها بعد
 تزكيته حيث لا مانع ولا يمنع من ذلك ما كتبه القاضى على الوجه المذكور وان كان
 في محله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على مكان عن أبيه من مدة نحو
 اربعين سنة فالآن ادعى عليه رجل بان له فيه حصة عن مورثه فأنكر المدعى عليه
 دعواه والحال ان مورث المدعى شاعده هو ومورثه من قبله وكل منهما يتصرف فيه
 تصرف المالك في املاكهم مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من
 غير مانع شرعى يمنع من ذلك فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) نعم لا تسمع
 الدعوى ان كان الامر ما هو مذكوره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شاهد شرا آخر
 لساقية ولبنائها وتعميرها من ماله وشاهد تصرفها وهو يتفقد مائة تر يدعى خمس
 وثلاثين سنة وهو من جملة الشهود بالشرا ومكتوب اسمه في الوثيقة بذلك ثم مات مشتري
 الساقية فادعى على ورثته بان له فيها حصة وانه كان شريكا لليت فيها وانكرت الورثة دعواه
 فهل اذا كان حاضر ام شاهد التصرف المشتري قبل موته فيها المدة المذكورة وهو ساكت
 لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) لا تسمع الدعوى
 بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرا واهما في معيشة واحدة ولم تقسم التركة فغاب
 احدهما مسافة سفر ووضع الاخ الحاضر يده على التركة ثم مات الاخ الحاضر عن ابن
 وبنتين ثم رجع الاخ الغائب من غيبته وطلب ما يخصه من تركة والده من ورثة اخيه
 فنعوه متعللين بان المدة تزيد عن خمس عشرة سنة فهل تسمع دعواه بعدمضى تلك المدة
 مع غيبته فيها وله اخذ ما يخصه من تركة والده بالفريضة الشرعية (اجاب) تقسم تركة
 الميت الاول بين ورثته بالفريضة الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما
 حصه من ذلك بدون وجه شرعى وقد صرح علما وبان الدعوى لا تسمع بعدمضى خمس

٢٢

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

رمضان

٩

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى ومنه الغيبة مسافة السفر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض مغروسة نخلا تلقى ذلك عن ابيه في سنة ١٢٤١ والآن ادعى عليه رجل بان له حصة في النخل عن ابيه مات ابوهم عنه وعن ورثة فهل اذا كان ابو المدعى شاهدا المدعى عليه مدة خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينازع لا تسمع دعوى وارثه بعدم موته (اجاب) سكوت المورث من دعوى المالك خمس عشرة سنة مع مشاهدته لتصرف واضح اليد على ما ذكره مع التمكن من الدعوى والانكار يمنع سماع دعوى وارثه بذلك فاذا ثبت بالوجه الشرعى سكوت مورث المدعى المذكور تلك المدة بلا مانع مع مشاهدته التصرف المذكور ولا تسمع دعوى وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة واضعة يدها على دار ادعت عليها امرأة اجنبية بعد حضورها من غيبتها انها تملك هذه الدار بالارث عن والدتها فهل اذا ثبت المالك لها في الدار المذكور بالبيننة الشرعية يقضى لها بها وليس لواضعة اليد منعهما من ابداً وجه شرعى (اجاب) يقضى للوارث بما آل اليه من مورثه بالارث بعد الاثبات حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على دارين ادعى عليه رجل بان الدارين يملكهما بالارث عن اخيه فهل اذا ثبت المالك له في الدارين المذكورتين بالبيننة الشرعية يقضى له بهما وليس لواضعة اليد منعهما من ابداً وجه شرعى (اجاب) اذا ثبت المالك للمدعى الدارين المذكورتين بالارث بالوجه الشرعى يقضى له بهما حيث لم يوجد مانع شرعى من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى جانباً من دار مشتركة بين ورثة ووضع يده عليه مدة ثم باعه لرجل آخر ووضع المشتري الثاني يده عليه مدة وايضاً اشترى المشتري الثاني جانباً آخر من الدار المذكور من الشراكة وسكت المشتري مدة تزيد على عشرين سنة من غير اخراج حصة وهو يتصرف فيما اشتراه تصرف المالك في ملكه بالهدم والبناء من غير منازع له مع وجود الورثة ومشاهدتهم له وبعدمضى هذه المدة انكر بعض الشركاء البيع وحججه كذا فهل اذا كان البيع ثابتاً لايجاب لذلك ولا عبرة بانكاره وجوده له وينع من معارضة المشتري فيما باعه بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لايجاب لذلك حيث ثبت انتقال المالك في المدعى به لواضع اليد بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وهبت وملكته معقوقها قطعة ارض خربة محدودة بحدود اربعة وقبضها وحازها منها القبض والحيازة الشرعية وبني فيها مكنة وتصرف فيها بما شاء في حياتها بانواع التصرف فيه ذلك ماتت فادعى عليه رجل من ازواج بنات المعتقة بان له في القطعة الارض المذكور حصة فأنكر دعواه ولم يثبت ذلك عليه بوجه شرعى فهل يكون الحق فيما لواضع اليد عليها ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعى وينع واحمال هذه من معارضة المدعى عليه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار عن والده من

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

١٧

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٢

رمضان

سنة

مدة سنتين سنة وهو يتصرف فيها بنفسه بالهدم والبناء والسكنى والاسكان وغير ذلك من غير منازع ولا مدافع له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل بان له حقا فيها فانكر المدعى عليه دعواه فهل اذا كان المدعى حاضرا ومشاهدا التصرف واضح اليد وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع يمنع من الدعوى لا تسمع دعواه بعد مضي تلك المدة ويمنع من معارضة واضح اليد (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عدل شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغ معلوم عن بضاعة بتاريخ معين من نحو عشر سنين فانكر المدعى عليه ذلك وعند المدعى بينة تشهد له طبق دعواه فاحضرها بين يدي حاكم شرعى وشهدت وثبت المبلغ على المدعى عليه المذكور فبعد ذلك ادعى المدعى عليه بانه تحاسب مع المدعى بتاريخ متأخر عن تاريخ المدعى وتحالفا واندرج المبلغ المدعى به في المحاسبة التي صدرت بينهما وأبرأ كل منهما الآخر في التاريخ المتأخر ومعه بينة تشهد له بذلك فهل تسمع منه هذه الدعوى بعد انكاره وحكم الحاكم بذلك أم لا (أجاب) في التنوير وشرحه ومن ادعى على آخر ما لا فقال المدعى عليه ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على ان له عليه ألفا وبرهن المدعى عليه على ان قضاء اى الا يفاه والابراء ولو بعد القضاء أى الحكم بالمال اذ الدفع بعد قضاء القاضى صحيح قبل برهانه لا مكان التوفيق لان غير المحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا للخصومة اه المراد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بقرة واضع يده عليها نحو أربع سنين وزيادة تعدى عليها ذبوشوكة وأخذها وادعى ان له نصفها ولا بينة له على دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويؤمر بتسليم البقرة لمالكها (أجاب) لا يقضى للمدعى المذكور بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض معلومة مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها تصرف الملاك في أملا كههم وذوى الحقوق في حقوقهم من غير معارض له ولا منازع حتى مات وصار ولده يتصرف بعده فيها التصرف المذكور مدة عشر سنوات من غير معارض له ولا منازع والآن برز رجل يدعى ان القطعة الارض المذكورة كورة لابييه كان أودعها عند والد الرجل المذكور صاحب اليد وصاحب اليد ينكر ذلك والحال ان أبى المدعى المذكور كان مشاهدا التصرف المذكور في تلك المدة المذكورة ولم يدع ولا مانع له من الدعوى حتى مات فهل لا تسمع دعوى ولده هذه لمشاهدة والده التصرف المذكور ويمنع عن المعارضة (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر بلا عدل شرعى مع مشاهدته لتصرف واضع اليد مانع من سماع دعوى وارثه بعده فلا تسمع دعوى الوارث المذكور واذ التفتق ما هو مظهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بان له ديناهلى مورثه معلوم القدر ويريد مطالبة به من تركه مورثه فهل اذا أنكر المدعى عليه دعواه يطالب من المدعى بينة على دعواه ويحلف بما به ادقائمة البينة

٢٢

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

شوال

٦

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

(أجاب) لا يقضى لمدعى الدين في تركه المتوفى بدون اثبات شرعى ويكون ذلك عند
الانكار باقامة البينة الشرعية وعين الاستظهار والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين وأخت
يملكون دارا بطريق الميراث عن أبيهم ثم بعد مدة مات كل من الأخوين والأخت عن
وارث فادعى وارث الأخت على وارث الأخوين أن مورثيهما باعاه لهما من نصيبهما في
الدار قبل موتهما ولا بينة له على ذلك فهل والحال هذه إذا لم يثبت الوارث دعواه الشراء
من الأخوين بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون اثبات شرعى وتقسيم الدار بين الورثة
بالقرينة الشرعية (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا وتقسيم الدار
الموروثة بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية وليس لاحد الاختصاص بشئ زائد عما يخصه
بدون مخصص شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما ورث عنه
شرعا فادعى أجنبي على الورثة باعيان من مصاغ وغيره ولم يعين ما يدعى به من أى نوع من
أنواع المصاغ وغيره ويدعى أنها كانت تحت يده ومورثهم أمانة فأنكر الورثة دعواه فهل
والحال هذه لا تسمع هذه الدعوى حيث كان ما يدعى به غير معلوم سيما وأنه لم يبين قيمته
(أجاب) من شروط صحة الدعوى معلومية المدعى به فلا تسمع دعوى المدعى المذكور
حيث كان الأمر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر مساهمة في
بيع وشراء حصل بينهما وبين عميله محاسبة على يدي بينة من المسلمين ثم مكث مدة ولم يقل
لعميله بنى لى شئ عندك ثم سافر بعد المحاسبة سفرا بعيدا فافترس المسافر يدعى على
عامل أبيه ويريد محاسبته في غيبة أبيه فهل يمنع الولد من المحاسبة حتى يحضر والده ولا
يجاب للمحاسبة مع عامل أبيه (أجاب) لا خصوصية لابن المذکور حيث لم يكن وكيلًا عن
أبيه في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم دارا وضعوا
أيديهم عليها فادعى عليهم ابن عم لهم بأن الميت وهب له ثلث الدار ولم يثبت عليهم ذلك
وبعد هذه الدعوى ادعى بأن الميت أوصى له بثلث الدار ولم يثبت دعواه هذه ببينة
شرعية وإنما أظهر بذلك ورقة مطوعة الثبوت فهل لا عبرة بدعواه المجردة ولا بالورقة
التي لم يثبت مضمونها شرعا (أجاب) لا يقضى لابن العم المذكور بشئ في ثلث الدار
والحال هذه ويمنع من معارضة الورثة حيث كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى
أعلم (سئل) في جماعة أقارب يملكون عقارا وفخلا عن آبائهم بالميراث الشرعى ولا ن
تريد الذكور ومنع الاناث من أخذ ما يخصهن في النخل متعاليين بأن أباهم ملكه لاذ كور
دون الاناث ولا بينة لهم على ذلك ولا سند بأيديهم فأنكر الاناث دعواهم فهل لا يجابون
لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويكون للاناث أخذ ما يخصهن بالقرينة
الشرعية من تركه أبيهن ومحاسبتهن على ما استعملوه من ثمره (أجاب) نعم لا يجابون لذلك
والحال هذه ولا لكل أخذ ما يخصه في تركه مورثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
جانب نخل من آخر ووضع يده عليه من مدة اثنتين وأربعين سنة وشويا كل ثمره ويتصرف

فيه تصرف الملاك في أملاكهم ثم بعد موت البائع ادعت ورثة بار النخل باق لهم
 وأنكروا بيع مورثهم فهل اذا ثبت المشتري الشراء من مورثهم بالوجه الشرعى لا عبرة
 بانكارهم ببيع مورثهم ويمنعون من معارضة المشتري (أجاب) اذا ثبت الرجل
 المذکور الشراء لمسا ذكر من المورث حال حياته بالوجه الشرعى لا يكون لورثة البايع بعد
 وفاته المعارضة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اطميان زراعة ملك من اصوله غير
 أميرية بجهة بلاد السودان في بعضها بناء وغراس والبعض الآخر صالح للزراعة وضع يده
 عليها مدة تزيد من سبعين سنة من غير منازع له فيها ثم مات عن ورثة غائبين فوضع وكيل
 شيخ البلد يده عليها مدة عشرين سنة بغير اذنهم فهل اذا حضر الورثة واقاموا بينة بما تركزه
 مورثهم من أرض الزراعة المذكورة لدى القاضي يكون لهم أخذها ونزعها من الرجل
 المذکور واذا اراد الطعن في البينة التي شهدت للورثة بحقوقهم ويقم بينة بالطعن عن له
 عليه ولا يلة لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة الورثة فيما تركزه لهم مورثهم بدون وجه
 شرعى (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فلا يسقط حق الورثة المذکورين فيما آل
 اليهم بالارث عن المتوفى المذکور بمضى تلك المدة ويقضى لكل منهم بما يخصه بعد
 الاثبات بالوجه الشرعى وليس لاحد المعارضة في ذلك بدون وجه واذا كان للشهود له
 ولا يقضى على الشاهد بحيث يخافه لا تكون شهادته له مقبولة والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك دارا مات عن ورثة بالغين فباعوها لرجل أجنبي بثمن معلوم من مدة خمس
 سنين بموجبه وثيقة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون بالبينة الشرعية فبعد ان بناها
 المشتري طالب الورثة نزعها منه منكرين للبيع فهل اذا كان البيع ثابتا بالبينة
 الشرعية لا يجابون لذلك ويمنعون من منازعته فيها بدون وجه شرعى (أجاب) نعم
 لا يجابون لذلك اذا ثبت بيعهم الدار للرجل المذکور بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن ورثته وله عبد رقيق ادعى بعد موت سيده بانه كان اعتقه
 قبل موته ولم يثبت دعواه العتق بوجه شرعى فهل لا يثبت عتقه بذلك ولا عبرة بدعواه
 الجردة عن الاثبات شرعى (أجاب) ان أثبت العبد المذکور اعتاق سيده اذ حال صحته
 بالوجه الشرعى حكم بعتقه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حائض نخل مات
 عن ورثة بعضهم قاصر وبعضهم بالغ فاستولى رجل أجنبي بعد موته مورثهم على النخل
 المذکور وادعى ان بعض الورثة البائعين باع له جميع النخل بثمن معلوم بعد موت
 مورثهم وادعى ان له وصية على القصر ولا وكيلا عن أسدين باق الورثة وهو
 ينكر دعواه فهل دالم يثبت المدعى دعواه المذكورة بالوجه الشرعى لا عبرة بها ويكون
 الحق في النخل لورثة المذکورين ولا عبرة بالدعوى الجردة عن الاثبات شرعى (أجاب)
 لا يقضى لمدعى الشراء تجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل له قطعة أرض محدودة بحدود دار بجهة فيها أشجار تنفعه ساعن أبه ووضع يده عليها

١١٦٩

٢

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٢

هو وابوه من قبله مدة نحو ستين سنة وكل منهما يتصرف فيها تصرف المالك في أملا كهم
فالا ن ادعى عليه بعض اناس من جيرانه المشاهدين لتصرفه بان له حقا فيها والحال انه
شاهد هو وابوه المدعى عليه واباه من قبله وكل منهما يتصرف فيها تصرف المالك في
املا كهم أكثر من عشرين سنة ولم يدع كل منهما ولم ينازع من غير مانع شرعى بمنعهم
ذلك فهل لا تسمع دعوى المدعى والحال هذه (أجاب) سكوت كل من المدعى ومورثه
عن دعوى ما ذكر خمس عشرة سنة بلا مانع مع شاهد سنة تصرف واضع اليد بالزرع
والبناء مانع من «مطاع الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على
أما حسن عملو كة لهم ارضا و بناءا اشراءا السرى بحجج شرعية تشهد لهم بذلك وهم
يتصرفون فيها تصرف المالك في أملا كهم بالهدم والبناء من مدة تزيد عن خمس عشرة
سنة والا ن ادعى رجل على واضع اليد بان ارض هذه الاما كن التي تحت ايديهم
وقف من قبل جده واظهر بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت فانه ذكر المدعى عليهم دعواه
والحال ان المدعى المذكر شاهد المدعى عليهم ثلاث المدة المذكورة وهم يتصرفون
بالهدم والبناء وغيره ولم يدع ولم ينازع ولم يمنع مانع شرعى من الدعوى بذلك فهل
والحال هذه لا يحكم له بدعواه ولا عبرة بدعواه الجردة عن الاثبات الشرعى ولا يقضى
بذلك لم يثبت مضمونه شرعا (أجاب) لا يقضى بوثيقة الاما كن المذكورة بحجج دهوى
الرجل المذكور ذلك ويمنع من معارضة واضع اليد عليها والحال هذه والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة واضعين ايديهم على دار خربة من والدهم من مدة خمس وثلاثين سنة
وهم ووالدهم يتصرفون فيها تصرف المالك في أملا كهم بالهدم والبناء وغير ذلك من
سائر التصرفات الشرعية من غير منازع لهم ولا لوالدهم من قبلهم والا ن يدعى عليهم
رجل بان له عن عمه وحمته حقا فيها بعمومت كل من العم والعمتين فانه ذكر المدعى عليهم
دعواه فهل اذا كان كل من العم والعمتين حاضرا او شاهدا لتصرف واضع اليد مدة تزيد
على عشرين سنة وهو ساكت من غير نزاع لا تسمع دعواههم بعدمضى تلك المدة ان لو كانوا
احياء لا تسمع دعوى وارثهم المذكور من بعدهم (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل
المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث
طاحونة بالارت عن أبيه ادعى عليه جماعة بانها ودف وأظهروا بذلك وثيقة مقطوعة
الثبوت وبعد ذلك ادعوا أيضا بانها لاهم وأظهروا بذلك أيضا وثيقة مقطوعة الثبوت
فهل لا عبرة بدعواه المذكورة ولا عبرة بحكم من الوثيقتين المذكورتين اللتين لم يثبت
مضمونهما شرعا ويكون الحق في ثلث الطاحونة المذكورة للوارث المذكور (أجاب)
لا يقضى باله كوك والكواعد بدون اثبات مضمونها بل لو بعدا الشرعى على فرض صحة
الدعوى ودعوى المالك به دهوى الوقف لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
استترى من آخر قطعة أرض خالية من البناء بنى فيها أمكنة وقرس فيها أشجارا بعد أن

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٨

نزع أثر بنتها وصرف في ذلك مبلغا جسيما من ماله وانتفع المشتري بذلك مدة تزيد على
 أربعين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم باطلاع البائع وورثته
 من غير معارض ولا منازع ثم مات البائع بعد مضي هذه المدة عن ولده وباقي ورثته فادعى
 عليه ورثة البائع بأن القطعة الارض وقف عليهم ولا يئنة لهم على ذلك فهل لا يجابون
 لذلك ولا تسمع دعواهم بدون اثبات شرعى (أجاب) لا يقضى بوقف تلك الارض بمجرد
 دعوى وارث البائع لها ذلك بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة
 بين أخوين وأختهم ما باليراث عن أبيهم باع أحد الاخوين نصيبه ونصيب أخيه وأخته
 بالو كالة الشرعية فمن الرجل يضمن معلوم من مدة سبع وعشرين سنة بموجب حجة
 شرعية بيد ورثة المشتري و بعد أن مات الوكيل وأخته المذ كورة ادعى الاخ الموكل
 عدم التوكيل منه ومن أخته لاجل ابطال البيع في نصيبهما فانكر الورثة دعواه فهل
 اذا كان التوكيل من مال اخيهما في البيع ثابتا بالبيننة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة
 بانكاره ويمنع من منازعة ورثة المشتري فيها بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا يجاب
 لذلك حيث ثبت التوكيل بالبيع والبيع بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل استأجر حانوتا من امرأة تملكه وماتت فيه مدة فادعى عليها أنه صرف في عمارته
 مبلغا من ماله ليرجع عليها وانها أذنته بذلك فانكرت دعواه ولا بينة له عليها بذلك
 فهل لا يلزمها شيء بمجرد دعواه والحال هذه (أجاب) لا رجوع للاستأجر المذ كور بها
 ادعى صرفه في عمارته الحانوت المذ كور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين
 شترى دارين لانفسهما من رجل أجنبي يضمن معلوم في حال حياة أبيهما بموجب حجج
 شرعية بذلك ثابتة المضمون فهل اذا مات أبوهما بعد مدة عنهما وعن بنتين غيرهما
 وأرادت البنتان مقاسمة الاخوين المذ كورين في الدارين لا يجابان لذلك ويكون الحق
 فيهما لمن اشتراهما خاصة اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) ما تحقق اختصاص
 الرجلين المذ كورين به شرعا لا يكون تركه عن والدهما فلا يقسم بين باقى ورثته والحال
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وحصة معلومة في طاحونة بطريق الميراث
 عن أبيه مدة فحضر من سنة وهو يتصرف فيما ذكر بالهدم والبناء من غير منازع له
 ولا لآبيه والآن يدعى قريب له مشاهدا تصرفه بان له حصة فيهما عن أبيه فانكر
 واضح اليه دعواه ولا بينة ولا سند بيده بالاستحقاق فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه
 بالبيننة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه انجردة عن اثبات الشرعى ويمنع من
 منازعة المسالك بدون وجه شرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه
 بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغا معلوما من
 الدراهم فانكر المدعى عليه دعواه فطالب من المدعى بينة فاخبر بانه لا بينة له فخاف
 المدعى عليه اليقين الشرعية على نفى دعوى المدعى وانه لاحق له فهو ان اذ اوجب المدعى

٨

١٢ ٦٩

١٢

١٢ ٦٩

١٢

١٢ ٦٩

٢٣

١٢ ٦٩

٢٤

١٢ ٦٩

٢٦

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

بينه على اثبات دعواه تقبل ولو بعد الحلف وتسمع دعواه ثانيا ولا يكون الحلف مانعا
لسماع الدعوى والابينة (أجاب) اذا لم يقيم المدعى بينة على مدعاه وحلف القاضى المدعى
عليه الامين الشرعية بطلب المدعى ثم أقام المدعى بينة على مدعاه قبلت عند العامة وهو
الصحيح ولا يكون التحليف مانعا من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل توفى وترك
بنتين وزوجة فادعى رجل انه ابن عمه لياخذ ما بنى بعد أصحاب القروض وأقام بينة تشهد
بالسمع فقط ولا تعرف الجدا لجامع فهل لا يجاب لدعواه واذا قامت بعدم قبول بينة السماع
وحكم الحاكم الشرعى بقبول بينته هل ينقض أم لا (أجاب) لا بد فى دعوى بنوة العلم من
ذكر اسم الجد الجاسم فلا يسوغ للقاضى الحكم بالنسب بدون ذكر اسم الجد
المذكور مع استيفاء ما شرط الحكماء والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة اشترت نخلا من
رجل ووضعت يدها عليه مدة تزبد عن أربعين سنة وهى تتصرف فيه من غير منازع لعلها
فيه تلك المدة ثم ماتت عن ورثة من نحو سبع سنين فوضعهوا لأيديهم عليه والآن تدعى
ورثة البائع المشاهدون للتصرف فيه بان النخل المذكور لهم عن جدتهم منكرين ببيع
موتهم فانكر ورثة المرأة دعواههم فهل اذا كان البيع من موتهم ثابتا بالبينة
الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بانكارهم ويمنعون من منازعة ورثة المرأة فى مالهم
يدون وجه شرعى (أجاب) اذا ثبت بيع المورث لما ذكر حال حياته لا يكون لوارثه بعد
ذلك معارضة ورثة المشتري لذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
استاجر قطعة ارض خالية من البناء من مالكها باجرة معلومة لكل شهر وحدث فيها
بناء باذن المالك واشترى ما يحتاجه من الاخشاب والاوانى التى يحتاجها لبيعها وشراؤه
من مال نفسه والآن يدعى رجل اجنبى بانه شريك له فيما احدثه من البناء والاخشاب
والاوانى فانكر واضع اليد دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه الشركة معه فى
البناء والاوانى والاخشاب لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من
منازعته فيما يده بدون وجه شرعى (أجاب) لا يحكم للمدعى الخارج المذكور بمدعاه
الا اذا ثبت ما يدعيه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى ورثة يملكون ثلث
دارا وثلاث طاحونة بالميراث عن أصولهم باعوا نصيبهم فى الدار من مدة خمس سنين وفى
الطاحونة من مدة سبع سنين بثمن معلوم اشريكمهم وأخذ كل ثمن نصيبه بموجب بيع
شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون بالبينة الشرعية والآن يريد بعض البائعين منازعة
المشتري فى نصيبه منكر البيعه فهل لا يجاب لذلك حيث كان البيع ثابتا بالبينة
الشرعية منكم لشرىكمهم ولا عبرة بانكار المنكر منهم ويمنع من منازعة المشتري فيما
اشتراه منكم بدون وجه شرعى (أجاب) لا عبرة بانكار البائع البيع بعد ثبوته بالوجه
الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا بالميراث عن أصوله باعها لرجل آخر
بثمن معلوم من مدة ثمانى عشر سنة بموجب بيع شرعية بيد المشتري بختم قاضى الناحية

ثابتة المضمون والمشتري يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازع له فيها تلك المدة ثم مات والآن يريد ابن البائع منازعة المشتري منسكرا البيع أبيه فهل لا يجاب لذلك حيث كان البيع ثابتا ولا عبرة بانسكار الابن المذكور ويمنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعي (أجاب) لا عبرة بانسكار الوارث بيع مورثه بعد ثبوته حال حياة المورث بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصاة في مكان من ملاكه فاستولى المشتري على جميع المكان وعمر فيه بدون اذن باقى الشركاء ثم بعد ذلك حضر باقى الشركاء وطلبوا نصيبهم في المكان المذكور فادعى انه اشترى جميع المكان منهم ولا يثبت له على ذلك فهل والحال هذه اذ لم يثبت دعواه الشراء بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ويجبر على تسليم نصيب باقى الشركاء في المكان المذكور لهم (أجاب) يحكم لباقى الشركاء بما يخصهم في المكان المذكور حيث لم يثبت المدعى دعواه الشراء منهم بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ادعوا على رجل انه واصل يده على مكان يملكونه وبايديهم حجة تشهد لهم بذلك فستل منه عن ذلك فاجاب بانه اشترى من المكان المذكور عشرين فيرا طامن أحد المدعين المذكورين بخمسمائة ريال فستل عن ادعى الشراء منه عن ذلك فاجاب بانه لم يصدر منه بيع في ذلك انما وقع بينه وبين زوجته نزاع من قبل كسوتها فوعدها ببيع حصته في هذا المكان في نظير كسوتها فتوجه ولد ولدها الى واضح اليد المذكور وأخذ منه مائة وأربعين قرشا ودفعها لهما ولم يصدر مني بيع لافي حصتي ولا في غيرها فطالب من واضح اليد المذكور بدينه تشهد له بذلك فحجز عن ذلك فهل اذ لم يثبت دعواه الشراء بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ويجبر على تسليم المكان المذكور للملاكة (أجاب) يؤمر المدعى عليه بتسليم المدعى به ملاكة المذكورين حيث اعترف باصل الملك لهم ولم يثبت دعواه الشراء منهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل ابن عمه على عقاره وعلى اشيائه موضوعة في محله ليحفظها له الى أن يحضر من غيبته وسافر وصار ابن العم واضعا يده على ذلك والآن يدعى رجل أجنبي على واضح اليد ان له استحقاقا في جميع ذلك بسبب ميراث كان بينه وبين الرجل الموكل وواضح اليد لا يعلم له شيئا فهل لا تسمع دعواه على واضح اليد حيث كان وكلا بالحق فقط والمسال في يده وديعة ولم يثبت موت الموكل (أجاب) اذا ثبت المدعى عليه أنه مودع الغائب تندفع عنه ادهوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى عقارا وتصرف فيه بالهدم والبناء ثم بعد ست سنين نازعه رجل وقال ان لي أرضا في هذا الذي اشتريته والحال ان المدعى كان عالما بالهدم والبناء ولم يشترى بينة تشهد بعلمه بذلك ولم يدع ولم ينكر على المشتري ما فعل في بعد انقراض البائعين ادعى بذلك فهل اذا أنكر المدعى عليه ولم يكن للمدعى بينة تثبت ما يدعيه لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا ولا يقضى بها (أجاب) نعم لا يقضى للمدعى المذكور وتجرد دعواه وانما سال هذه على فرعى

ذى الحجة

٤

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٥

سماعها وقصد صرحا بان مشاهدة الاجنبي ولو جارا البيع والتسليم وتصرف المشتري
 بنحو الهدم والبناء مع السكوت عن الدهوى مانع من سماعها والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل اشترى مصاعا من ماله انفسه وهو في النظام ودفعه لزوجه عارية هل يدينه
 في عدمه طلبه منها فادعت انه ملكها فاقا - كردعواها ولا يدينه ولا سند بيدها يشهد لها
 بالملك فهل لا تجاب لذلك ولا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات ويكون له اخذها منها
 حيث كان هناك يدينه تشهد بانه دفعها لها عارية اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي
 (اجاب) القول للزوجة المذكورة بيمينها في كون المصاع الذي بيدها مالهام
 يثبت الزوج ملكه له بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في منزل مشترك بين
 اخوين لاحدهما ربعه وللآخر ثلاثة ارباعه فمات من له الربع عن ابن قاصر خضنته
 جده حتى بلغ ثم مات عمه الذي له ثلاثة ارباعه عن اولاده فاستروا واضعين ايديهم
 على المنزل المذكور فطلب ابن من مات عن الربع بعد بلوغه رشيدا اخذ حقه الذي آل
 اليه بالميراث عن ابيه فغضب اولاد العم متعللين بانه بلغ من مدة خمس سنين وهو مشاهد
 لتصرفهم فيه بالهدم والبناء ولم يدع ولم يتنازع فهل اذا كان هناك بينة تشهد بان لا يبه
 الربع في المنزل يكون له اخذ حقه ولا عبرة بتعللهم المذكور ولا يكون سكوت المدة
 المذكورة مسقطا لحقه وما نعاله من التداعي مع اولاد عمه (اجاب) لا يسقط الحق بتقادم
 الزمان فلا يلزم المذكور بعد بلوغه رشيدا اخذ ما يخصه من تركه ابيه ويقتضى له بذلك
 والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا
 اشتراها ذلك الآخر من آخرين وسبق التداعي من بعض اولئك الآخرين بانه لم يبيع
 واقامت الدعوى وثبت لدى نائب الشرع بالناحية ببيعه ووقع التداعي مرة أخرى وثبت
 البيع له فلا ن واث البعض يدعي على واضع اليد الذي هو المشتري من ذلك الآخر بان
 مورثه لم يسبق منه بيع ويطالبه بما يخص مورثه فهل اذا كان ذلك البيع ثابتا لا يكون
 للدعي المذكور معارضة واضع اليد على تلك الدار لاسيما وقد اقر المدعي انه لاحق له
 فيها وانما قصده بالدعوى تفريع المدعي عليه (اجاب) نعم لا يكون للوارث المذكور
 معارضة المشتري حيث ثبت بيع المورث لما يملكه في تلك الدار حال حياته بالوجه
 الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له نخل باعه لآخر ثمن معلوم وقبض ثمنه
 بحضرة ابنه ومضى على ذلك نحو اثني عشرة سنة حتى مات البائع وابنه وللبيع ابن
 ابن اراد ابطال بيع جده متعللا بانه كان صدمه منه البيع مكرها ولا يدينه ولا برهان له على
 ذلك فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ويكون الحق في النخل للمشتري
 والحال هذه (اجاب) المالك في النخل المذكور لمشتريه ويمنع ابن ابن البائع من معارضته ان
 كان الامر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت
 بالغة وعن اخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواسي وحبوب وغير ذلك فاراد الاخ

١٥٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

أخذ ما يخصه من التركة فغنته الزوجة مدعيه أن مات تركه الميت مما ذكر ملك لها
فإن ذكر الأخ دعواها فهل لا تجاب لذلك ويقسم جميع ما ثبت أنه تركه عن الميت بين
ورثته بالغرض الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب) إذا اختلف أحد الزوجين مع
وارث الآخر في متاع البيت الذي كانا يسكنان فيه وفي البيت نفسه فالقول قول المحي
من الزوجين فيما يصلح له أولهما فيقضى لازوجه بذلك إن حلفت إلا إذا أقام الوارث بينة
أنه ملك الميت وما ثبت أنه ملك الميت بالوجه الشرعي يقسم بين ورثته بالغرض
الشرعية فيكون للزوجة فيه الثمن فرضاً ولبنته النصف كذلك والباقي لأخيه الشقيق
تصدياً حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في شخص واضح يده على دار
وتخل بطريق الميراث عن أبيه مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف في ذلك بالبيع
وغيره التصرفات الشرعية فادعى الآن رجل على واضح اليد أنه يستحق فيه حصصة
بطريق الميراث عن أبيه فأنكر المدعي عليه دعواه ووجدها والحال أن أباه كان حاضراً
بالمدعي شاهد التصرف واضح اليد فيه التصرفات الشرعية المدة المذكورة وهو ساكت
من غير منازعة ومن غير مانع شرعي بمنعه من الدعوى فهل لا تسمع دعوى المدعي بعد
ذلك حيث أنكر المدعي عليه دعواه ووجدها (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث حيث
سكت المورث عن دعوى المالك خمس عشرة سنة بلامانع شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة تملك نخلاً بالميراث عن أبيها باعتها لرجل أجنبي بثمن معلوم بحضور ابنها وجمع من
المسلمين من مدة خمس عشرة سنة وزيادة بموجب حجة شرعية بذلك ثم مات كل من
المشتري والابنة عن ورثة فاراد ورثتها منازعة ورثة المشتري وأخذ النخل منهم
منكرين لبيع مورثتهم فهل إذا كان البيع ثابتاً بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا
عبارة بأنكارهم ويعنيون من منازعة ورثة المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت
بيع المورثة لما ذكر حال حياتها بالوجه الشرعي لا يكون لوارثها بعد وفاتها معارضة
المشتري ولا عبارة بأنكاره البيع بعد ثبوته شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً
واضح يده عليها مدة تزيد على ستين سنة وهو يتصرف فيها بنفسه وببناته وغير ذلك
تلك المدة فالآن ادعى رجل أنه يستحق فيها حصصة بطريق الميراث فأنكر واضح اليد
دعواه مع أن مورثه كان موجوداً في معظم تلك المدة ولم يعارض ولم ينزع حتى مات فهل
تسمع دعوى المدعي حيثئذ (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث والحال هذا والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً واضح يده عليه مدة من السنين ادعى عليه رجل
مشاهد له تصرف فيه بأنه يملكه لهذا البيت وأظهر بذلك حجة مقطوعة الثبوت فأنكر
المدعي عليه دعواه فهل والحال هذا إذا لم يثبت المدعي دعواه العلوية عبارة بها ويمنع من
معارضته بدون وجه شرعي (أجاب) لا يحكم للمدعي بمجرد دعواه بدون إثبات شرعي والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وأراد أخذ متاعه من فرس وغيره فغنته

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٦

الزوجة من ذلك متعلقة بان ما جلست عليه ونامت فيه واستعملته من الاواني فهو ملك لها فهل لا عبرة بتعلقها المذكور ويكون له اخذ متاعه (أجاب) لا زوج اخذ متاعه المملوك له وليس للزوجة معارضة في ذلك بمجرد تعلقها المذبور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة باع وترك ما يورث عنه شرعا وقبل موته بيوم حضره جماعة من المسلمين فطالب رجل منهم أن يكون وصيا على ماله بعد موته فامتنع من اجابة ذلك وقال لا تكون وصيا على مالي وبعد موته ادعى ذلك الرجل على ورثته بان مورثهم جعله وصيا على ثلث ماله فانكرت الورثة دعواه ولا يثبت له على ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت ذلك بالبينة الشرعية لا يكون للرجل المذكور معارضة في ذلك بدون وجه شرعي ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا فلا يقضى للمدعى المذكور بمجرد دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في بئر فدية كاتنة بمنزل مملوك نجاسة متصرفين فيه وخدمهم مدة تزيد عن ثمانين سنة وفي أثناء هذه المدة جعلوها مرصا ثم باع رب المنزل المنزل مع البئر لرجل آخر ومكث بيده مدة تزيد عن ثلاثين سنة ومات عن ورثة فوضعوا أيديهم عليه وغيروا المرص من مدة سنة وأعادوه بئرا كما كان وأعادوا حائط البئر على أصله كافي حجة الشراء فنادعهم أهل الحارة الآن متعللين بان البئر كانت بوجهين وجه للبيت ووجه للحارة فادعوا فانكرت الورثة دعواهم وتراجعوا الذي قاضى الجهة ولم يثبتوا دعواهم لا بحجة ولا ببينة شرعية وبعد مضي نحو ثمانية أشهر وحكم القاضي بما في حجة ورثة المشتري ادعى رجل آخر من حارة أخرى بما ادعى به أهل الحارة أولا منتصر الممهل بعد مضي هذه المدة الطويلة قبل الشراء وبعد موته معاينة المدين فهدم والبناء مع عدم المنازعة لا يجابون لذلك ولا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة ويمنعون من منازعة المالك في ملكهم بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى بما ذكره الحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من ملاكها وبيعها ووضع يده عليها مدة اثني عشر سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغيرهما من أنواع التصرفات الشرعية مع مشاهدته من تلى المالك منهم المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع له فيها والا أنكر بعض البائعين البيع لكونه شهودا للبيع المكتوبة أسماءهم في سند البيع قد ماتوا فهل اذا ثبت البيع من المدعى المذكور وغيره بشهادة بينة شرعية تشهد بالبيع لواقع اليد بمنع من دعواه والحال هذه ولو لم تكن هذه البينة مكتوبة أسماءهم في سند البيع (أجاب) ليس لمن ثبت بعبه لما يملكه للمشتري المذكور بالبينة العادلة معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي ولا يتوقف قبول الشهادة على ذكر اسم الشاهد في صك البيع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن وتركت ما يورث عنها شرعا من نخل وثلاث دار فوضع رجل أجنبي يده على ماتر كتبه في غيبة الابن المذكور والا أن حضر وطالب ردف يده

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

٢٩

١٢٦٩

٢٩

١٢٧٠

محرم
٢

١٢٧٠

٧

عن ذلك فادعى الشرا من أمه متعالي بورقة بسدقة مقطوعة الثبوت فانكر الابن دعواه
فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا عبرة بدعواه المجرودة عن الاثبات ويمنع من منازعته فيما
تركت له أمه بدون وجه شرعي وترفع يده عنه اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا لم يثبت
المدعى دعواه الشرا لما ذكر من مورث الابن المذکور بعد اعترافه بالملك له يوم مر بده

١٢٧٠

٧

لما سأل به بالارث حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم
دارا فوضع رجل يده عليها مدة احدى عشرة سنة فطلب الورثة رفع يده عنها واعترف بانها
موروثة عن أبيهم وأنه قد اشتراها من أحد الورثة وأظهر بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت
فانكر دعواه فهل يؤمر برفع يده عنها وتسليمها للورثة ولا عبرة بدعواه الشرا من أحد
الورثة ولا تصرف فيها المدة المذكورة ولو زادت على خمس عشرة سنة (أجاب) اذا كان
واضع اليد مقرا باصل الملك للورثة في الدار المذكورة يؤمر بتسليمها لهم اذا لم يثبت
انتقالها اليه بناقل شرعي ولا عبرة بالدعوى المجرودة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل واصل يده على دار تملكها بالميراث الشرعي عن والده من مدة يزيد على
عشرين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وغيرهما
والآن ادعى رجل أجني على واصل اليد بانه يملك حصصة في الدار المذكورة بطريق
الميراث عن والده وأظهر بذلك ورقة مقطوعة الثبوت فانكر واصل اليد دعواه والمحال
ان والد المدعى كان حاضرا بالمدعى شاهد التصرف واصل اليد المدة المذكورة وهو
ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى والغالب فهل والمحال هذه

١٢٧٠

٨

لا تسمح دعوى المدعى المذکور حيث جحد المدعى عليه دعواه ولا عبرة بالوثيقة
المقطوعة الثبوت شرعا (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة بغير عذر
شرعي مانع من سماع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في اثبات دينه وحل حقه من ورثة ميت وعنده بينة
به باقلة الشهادته عن جماعة بينها وبين قاضي البلد الورثة مسافة القصر فهل اذا قبلها
القاضي وثبت الدين بشهادتها وتوجهت يمين الاستظهار على الموكل وكان بانه وبين
الخصم ثبت الدين على يديه مسافة قصر برسل لحليفه اليمين أو يحلف وكيف

١٢٧٠

٨

(أجاب) اجدها على لزوم التحليف في دعوى الدين على الميت بلا طلب كما في كتب
المذهب وأما في الدراخمة ازان النية لا تجرى في الحلف فلا يحلف الوكيل المذکور بل
ينظر حضوره واليمين الغائبة ولا يدفع المال له وكيف قبل الحلف وعدم الدفع يفهم
من كلام الحاشية كما أفاده العلامة حيدر الدين في فتاواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
ادعى على آخر لذي حاكم شرعي ببلد دراهم فانكرها فلما اتميت عليه البينة الشرعية
ادعى بانه تمت له منه وطعن في البينة ولم يثبت ذلك فهل لا يصدق في دعواه المجرودة عن
الاثبات ويلزم له رد ما دفع لم يخ (أجاب) على المدعي المذکور دفع ما ثبت بالوجه

١٢٧٠

١١

٢٨

١٢٦٩

الزوجة من ذلك متعلقة بان ما جلست عليه ونامت فيه واستعملته من الاواني فهو ملك
لها فهل لا عبرة بتعلقها المذكور ويكون له اخذ متاعه (اجاب) للزوج اخذ متاعه
المملوك له وليس للزوجة معارضة في ذلك بمجرد تعلقها المزبور والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن ورثة بطل وترك ما يورث عنه شرعا وقبل موته بيوم حضره جمع من
المسلمين فطالب رجل منهم أن يكون وصيا على ماله بعد موته فامتنع من اجابته لذلك
وقال لا تكون وصيا على مالي وبعد موته ادعى ذلك الرجل على ورثته بأن مورثهم
جعل وصيا على ثلث ماله فانكرت الورثة دعواه ولا بينة له على ذلك فهل والحال هذه
اذ لم يثبت ذلك بالبينة الشرعية لا يكون للرجل المذكور معارضة في ذلك بدون وجه
شرعي ولا عبرة بدعواه بدعوى عن الاثبات الشرعية (اجاب) لا عبرة بدعوى الجردة عن
الاثبات شرعا فلا يقضى للمدعى المذكور بمجرد دعواه والله تعالى اعلم (سئل) في بئر
قديمة بمكة بمزمل مملوك لمجاعة متصرفين فيه وخدمهم مدة تزيد عن ثمانين سنة ثم
اتاهم المدة جعلوها مرصدا ثم باع رب المنزل المثل مع البئر لرجل آخر ومالك بيده
مدة تزيد عن ثلاثين سنة ومات عن ورثة فوضعوا ايديهم عليه وغيره والمرحاض من مدة
سنة وأعادوه بئرا كما كان وكانوا حائطا البئر على أصله كلف حجة الشراء فنازعهم
أهل الحارة الآن متعللين بان البئر كانت بين وجه البيت ووجه الحارة فديمها
فانكر الورثة دعواهم وترافعوا لدى قاضي الجهة ولم يثبتوا دعواهم لا بحجة ولا ببينة
شرعية وبعد مضي نحو ثمانية أشهر وحكم القاضي بما في حجة ورثة المشتري ادعى رجل
آخر من حارة أخرى بما ادعى به أهل الحارة أولا منتصر لهم فهل بعد مضي هذه المدة
الطويلة قبل الشراء وبعد مواعينة المدعين بالهدم والبناء مع عدم المنازعة لا يجوز
لذلك ولا تسامح دعواهم بعد مضي هذه المدة ويمنعون من منازعة المالك في ملكهم
بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا تسامح الدعوى سببا ذكروا الحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اشترى دارا من ملاكها وبيعها ووضع يده عليها مدة اثني عشر سنة
وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغيرهما من أنواع التصرفات الشرعية مع مشاهدته من
تأني المالك منهم المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع له فيها والآن أنكر بعض
البائعين البيع لكونه شهودا للبيع المكتوبة أسماءهم في سند البيع قد ماتوا فهل اذا
ثبت البيع من المدعى المذكور وغيره بشهادة بينة شرعية تشهد بالبيع لواقع اليد يمنع
من دعواه والحال هذه ولو لم تكن هذه البينة مكتوبة أسماءهم في سند البيع (اجاب)
ليس لمن ثبت بيعه لملكه المشتري المذكور بالبينة العادية معارضة المشتري في ذلك
بدون وجه شرعي ولا يتوقف قبول الشهادة على ذكر اسم الشاهد في صك البيع والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن وتركت ما يورث عنها شرعا من نخل وثلاث دار
فوضع رجل أجنبي يده على ماتر كته في غيبة الابن المذكور والآن حضر وطالب رفع يده

محرم
٢

١٢٧٠

٢٩

١٢٦٩

عن ذلك فادعى الشراء من أمه متعللاً بورقة بيده مقطوعة الثبوت فأنكر الابن دعواه
فهل لا يجاب لذلك شرعاً ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعته فيما
تركت له أمه بدون وجه شرعى وترفع يده عنه اذا تحققت ما ذكر (أجاب) اذا لم يثبت
المدعى دعواه الشراء لما ذكر من موثوق الابن المذكور بعد اعترافه بالملك له يؤمر برده
لما ملكه بالارث حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم
داراً فوضع رجل يده عليها مدة احدى عشرة سنة فطلب الورثة رفع يده عنها واعترف بانها
موروثة عن أبيهم وأنه قد اشتراها من أحد الورثة وأظهر بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت
فأنكر دعواه فهل يؤمر برفع يده عنها وتسليمها للورثة ولا عبرة بدعواه الشراء من أحد
الورثة ولا تصرف فيها المدة المذكورة ولو زادت على خمس عشرة سنة (أجاب) اذا كان
واضع اليد مقرباً باصل الملك للورثة في الدار المذكورة يؤمر بتسليمها لهم اذا لم يثبت
انتقالها اليه بناقل شرعى ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعاً والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل واصل يده على دار تملكها بالميراث الشرعى عن والده من مدة تزيد على
عشرين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وغيرهما
والآن ادعى رجل أجني على واصل اليد بانه يملك حصّة في الدار المذكورة بطريق
الميراث عن والده وأظهر بذلك ورقة مقطوعة الثبوت فأنكر واصل اليد دعواه والحال
ان والدا المدعى كانا حاضراً بالبلد وشاهد التصرف واصل اليد المدة المذكورة وهو
ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنع ما منع شرعى عن الدعوى والطلب فهل والحال هذه
لا تسمح دعوى المدعى المذكور حيث جحد المدعى عليه دعواه ولا عبرة بالوثيقة
المقطوعة الثبوت شرعاً (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة بغير عذر
شرعى مانع من سماع دعوى وارثه اذا ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في اثبات دينه وتخليصه من ورثة ميت وعنده بينة
به ناذلة الشهادة عن جماعة بينها وبين قاضي بلد الورثة مسافة القصر فهل اذا قبلها
القاضي وثبت الدين بشهادتها وتوجهت يمين الاستظهار على الموكل وكان بينه وبين
الخصم الذي ثبت الدين على يديه مسافة قصر يرسل لخصمه اليمين أو يحلف وكيف
(أجاب) اجمهوا على لزوم التحليف في دعوى الدين على الميت بلا طلب كفاي كتب
المذهب وأما في الدراخنة ان النيابة لا تجري في الحلف فلا يحلف الوكيل المذكور بل
يقتضى حضور رب اليمين الغائب ولا يدفع المال الى وكيله قبل الحلف وعدم الدفع يفهم
من كلام الخانية كإفاده العلامة تحبير الدين في فتاواي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
ادعى على آخر لذيها كدم شرعى بمبلغ دراهم فأنكرها فلما أقيمت عليه البينة الشرعية
ادعى بانه لم يصنع وطعن في البينة ولم يثبت ذلك فهل لا يصدق في دعواه المجردة عن
الاثبات ويكون له روم يدفع لمبلغ (أجاب) هي في المدين المذكور دفع ما ثبت بالوجه

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

١١

الشرعى انه بذمته ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل)
 فى امرأة ماتت عن زوجها وهو أيضا ابن أخى المعتق فهل اذالم يثبت بالبينة الشرعية
 رجل وادعى انه اخوها يريد بذلك منع ابن أخى المعتق فهل اذالم يثبت بالبينة الشرعية
 العادلة نسبه لا يكون له حق فى تركه المتوفاة واذا ثبت اقرارها له بالاخوة يكون ابن
 أخى المعتق مقدما (أجاب) اذالم يثبت مدعى الاخوة لا رأة المذكرة دعواه بالوجه
 الشرعى لا يتضى له بالارث اذ من المدعى لو لم انه لا يتضى للمدعى بمجرد دعواه وقد صرح علماؤنا
 بان المقراد بالاخوة مثلا مؤخر فى الارث عن الوارث المقتضى المعروف غير الزوجين والله
 تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على قطعة أرض من مدة تزد على عشرين سنة
 وهو يتصرف فيها بالتصرفات الشرعية ثم ادعى الابن أخيه انه يستحق فيها حصته
 بطريق الميراث عن أبيه فانكر واصل المدعى دعواه والحال ان أباه كان حاضرا بالبلد
 ومشاهدا للتصرف واصل المدعى المذكرة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير
 مانع شرعى يمنع من الدعوى فهل لا تسمع دعوى المدعى حيث أنكر المدعى عليه
 دعواه وجدها (أجاب) لا تسمع لدعوى المدعى خمس عشرة سنة الا فى الارث
 والوقف ووجود دعوى شرعى ومرد وابانه اذا وجد المانع من سماع دعوى المورث
 لا تسمع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وكل ابن عمه على عقاره
 وعلى أشياء موضوعة فى محله ليحفظها الله الى أن يحضر من غيبته وسلمه المفتاح وسافر
 وصار ابن العم واضع يده على ذلك والا أن يدعى رجل أجنبي على واضع اليد ان له
 استحقاقا فى جميع ذلك بسبب ميراث كل بينة وبين الموكل وواضع اليد لا يعلم شيئا
 فهل لا تسمع دعواه على وانع اليد حيث كانت يده يدا مائة لا خصومة (أجاب) اذا
 انفت واضع اليد المذکور ان الغائب وكه يحفظ تلك الأشياء تندفع عنه خصومة المدعى
 والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة ادعت على زوجها بان لها عليه بعض دراهم معلومة
 اقدر وبيدها وثيقة بختم معقودة اشبهت فانكر الزوج دعواها فهل والحال
 هذه اذ لم تثبت دعواها بالبينة الشرعية لا عبرة بتساويا ولا وثيقة التى لم تثبت مضمونها
 (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا ولا يعول على وثيقة معقودة اشبهت
 والله تعالى أعلم (سئل) فى أخوين فى عيشة واحدة وكريهما بالزراعة واحد حصل املا
 بكرهما وسعيهما ولهما أخ معزول ومفرد عنهما بالنسبة وسعيه وحده خاصة أراد الاخ
 المعزول ان يتساعدهما فيما يربيهما تعريضان عن من مان أباهم فانكر ادعواه ولا
 بينة ولا برهان له على ذلك فهل لا عبرة بدعواه مجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من
 معارضة ما فى ذلك بدون وجه شرعى سيما وان الاب لم يخلف تركه أصلا (أجاب) نعم لا
 عبرة بدعواه المذكرة والحال ان الله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا اشتراه من
 آخر من مدة ثلاثين سنة وفردت بوجوب حجة شرعية بيده من انما كم الشرعى فيه بشر

١١ ١٢٧٠

١١ ١٢٧٠

١٣ ١٢٧٠

١٤ ١٢٧٠

١٦ ١٢٧٠

خاص به مذكور في حقه ويجوز له بيت لرجل آخر باده به لرجل من مدة سنتين والآن
 يدعى من اشتراه بان له حق الانتفاع والسقاية من البئر المذكور فانه كدعواه
 لا يثبت ولا سند يده يشهد له بالاشترائك فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه الجردة عن
 لا ثبات ويمنع من منازعة المالك في ملكه يد ونوجه شرعى (أجاب) نعم لا عبرة
 الدهوى الجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ولد و بنت
 اصغر من وعن زوجة وعليه دين لا آخر ممن بضاعة مثبتة في دفتر كل منهما فهل يعمل
 بدفتر المدين المتوفى بخطه فيما عليه و يكون للدائن أخذ حقه من تركه الميت على
 موجب دفتر المتوفى المذكور وليس للورثة منه عن أخذ حقه والمحال هذه (أجاب)
 لا يعمل شرعا على الخط ولا يقضى به اذ هو خارج عن حجج الشرع الثلاث وهي البيعة
 والاقرار والنكول لان الخط يشبه الخط واستثنى في الاشياء عن قضاء الخانية دفتر
 المسار والصراف والبيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من امرأة ودفع
 لها ثمنها بحضرة بيعة شرعية يشهدون بالبيع و بقدر الثمن ثم بعد ذلك غاب الرجل
 المذكور عن البلد فوضع ابنه يده على الدار المذكورة وادعى انه اشتراها منها بتاريخ
 بعد شراء أبيه فهل اذا حضر الاب المذكور من غيبته وأثبت الشراء لنفسه
 بالوجه الشرعى بتاريخ سابق على البيع الثانى يكون الحق للاب فيها (أجاب) اذا
 ادعى الخارج وذو اليد شراء الدار من بائع واحد وادعى تاريخ الخارج اسبق وأقام
 كل منهما بيعة طبق دعواه قضى بيعة الخارج لان شراءه اسبق والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك جانب نخلة في جهتين معلومتين باع لأحد اولاده اثنتى عشرة نخلة
 معلومات من النخل المذكور بثمن معلوم من الدراهم وكتب بذلك حجة شرعية من نائب
 القاضى وقبض الابن المشتري النخل وحازره في حال حياة أبيه وصار يتصرف فيه مدة
 ثمان سنين ثم بعد ذلك مات الاب عن ابنه المشتري وعن اولاد آخرين فاداد الاولاد
 الاخرين ان يخرجوا ما يملكه الاب لابنه في حال حياته وقبض ثمنه ميراثا عنه فهل
 لا يجابون لذلك ويكون البيع صحيحا فاذا ولا يكون ميراثا عنه حيث ثبت البيع بالبيعة
 الشرعية (أجاب) اذا ثبت الابن المذكور شراء ما ذكر من النخل من أبيه حال صحته
 مستوفيا ثم انما الزوم لا يكون لبقية الورثة جعل ذلك ميراثا عن مورثهم بل يختص به
 ما ذكره بان شراء الله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ميراثا معلوما من الدراهم
 بعد مضي خمس عشرة سنة ولم يكن عنده بيعة تشهد بذلك ولا وثيقة بيده فهل والخارج
 هذه لا عبرة بدعواه الجردة عن الاثبات الشرعى ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ولا
 عبرة بعلمه بانه سلف الله تعالى (أجاب) اذا لم يكن المدعى عليه مقرا بما ادعاه المدعى
 لا تسمع دعواه بعد مضي خمس عشرة سنة لما صرح به علماءنا ان الدهوى لا تسمع
 بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارض والوقف ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

٢٢

في جماعة يملكون ساقية وأرضاً خراجية بأهوال الساقية وأسقطوا حقهم من الأرض بتمن
 معلوم من الدراهم فوضع يده المشتري على الساقية والأرض منذ اثنتي عشرة سنة ثم بعد
 مضي تلك المدة ادعى البائعون ألا كراه فأنكر المدعى عليه دعواهم فهل إذا لم يثبت
 المدعون دعواهم ألا كراه بالوجه الشرعي لأعبرة بدعواهم المجردة عن الإثبات ويعنعون
 من معارضة واضح اليد (أجاب) نعم لأعبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات شرعاً والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنين أحدهما غائب والاخر حاضر
 وترك ما يورث عنه ثم عاقضت الزوجة يدها على التركة إلى أن حضر كل من الابنين
 وطالبانصيبهما من التركة فادعت الزوجة أن لها على ابنيها ما دينهما من مدة خمس وأربعين
 سنة ويدها وثيقة مقطوعة الثبوت فأنكرت الورثة دعواها ووجدتها والحال أنها
 حاضرة وساكنة من غير طالب المدة المذكورة فهل لا تسمع دعواها بعد مضي هذه المدة
 حيث أنكرت الورثة ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى بعده مضي خمس عشرة سنة إلا
 في الارت والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بورة فخل
 في خزيرة أصوان رهنها عند آخر على قدر من الدراهم ثم مات الراهن عن ثلاث بنات
 قبلت البنات وأردن أخذ الخل من المرتين ويدفعن دراهم الرهن فادعى أنه اشتراه من
 ابنتين قبل موته ولا يثبت له على ذلك فهل إذا لم يثبت المدعى دعواه الشراء من ابنتين قبل
 موته بالبينة الشرعية لأعبرة بدعواه ويحجبه على تسليم الخل لبنات الراهن (أجاب) نعم
 لأعبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نخلاً من
 رجلين بتمن معلوم فوضع المشتري يده عليه وصار يتصرف فيه مدة تزيد عن عشرين سنة
 بأطالاع البائعين ومشاهدتهم لذلك المدة المذكورة والآن أنكر البائعان البيع
 المذكور لموت شهود البيع المكتوبة أسماءهم في صكهم فهل إذا كان هناك بيعة تشهد
 بالبيع لم تنذ كراسماتهم في الوثيقة المذكورة تقبل شهادتهم ويعنعان من معارضة
 المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي بيع الرجلين المذكورين
 ما ذكر مستوفياً شرائط الصحة لا يكون لهما معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي
 وقد صرحوا بأن حجج الشرع ثلاث البينة والأقرار والنكول ولا يعول شرعاً على الخط
 كما لا يشترط في قبول الشهادة ذكر اسم الشاهد في الوثيقة والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل يملك مائة نخلة باع خمسين منها لآخر بتمن معلوم مفرزة ومحدوده بمحدوده من مدة
 -نين من غير منازع له فيها تلك المدة بموجب حجة شرعية مشهورة بتختم قاضي الناحية ثابتة
 المضمون والآن تريد أولاد البائع إبطال البيع متعللين بأن أباهم وحباهم قبل بيعه
 للمشتري وصدقهم على ذلك مع علمهم بالبيع ومشاهدتهم لتصرف المشتري المدة
 المذكورة فأنكر المشتري دعواههم وتصديق ابنيهم والحال أنه لا يثبت له ولا سند بأيديهم
 يشهد لهم فهل لا يجابون لذلك ولاعبرة بدعواهم المجردة عن الإثبات ولاعبرة بتعللهم

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٢٤

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

مقر

٢

ولا بتصديق أبيهم حيث كان بيعه ثابتا بالوجه الشرعى وإذا أنكر قبض الثمن وكان
هناك بينة تشهد باقراره بقبضه من المشتري لا عبرة بانكاره أيضا ويمنع مع أولاده من
منازعة المشتري بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المذكورة ولا بتصديق
أبيهم ولا بانكاره قبض الثمن إن كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى أعلم
(سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن أبيهم وجدهم من قديم الزمان مدة تزيد
ثمانين سنة من غير منازع لهم ولا لأصولهم فيها والآن تدعى جماعة القرابة لهم وانهم
يستحقون حصة فيها متعللين بأن بعضهم أقرب بالقرابة فأنكر عليه باقيمهم وأنكروا
دعواهم القرابة فهل إذا لم يثبتوا دعواهم القرابة والآن قرارهم وانسبهم إلى المجد الجامع
لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنعون من منازعة أرباب
الدار فيما بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله
تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا فآخروا بالمرث عن أصولهم من قديم
الزمان مدة تزيد على ثمانين سنة من غير منازع لهم ولا لأصولهم فيهما فهل إذا ادعى أحد
بان له حصة فيهما وأنكر الورثة دعواه والمحال أنه لا بينة ولا سند يده يشهد له بذلك
لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويكون لهم التصرف فيهما بما يليق
وبغيره (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المذكورة والمحال هذه على فرض سماعها والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض مساوية يملكها واضع يده عليها وهو يتنفع
بها مدة نحو سبعين سنة ثم مات عن ورثة فادعى عليهم رجل بان له حصة فيها ويريد منهم
من التصرف في جميعها فأنكروا دعواه ولا بينة له عليها فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن
الاثبات على فرض سماعها ويكون لهم التصرف فيها بما يليق وبغيره حيث كانت مورثة
لهم عن أبيهم ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعهم من ذلك (أجاب) لا ورثة التصرف فيما
آل إليهم عن مورثهم بطريق الارث حيث لم يكن هناك مانع من ذلك ولا عبرة بدعوى
المدعى المذكورة والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض
مفروسة فخلها مدة محدودة بعه بطريق الميراث عن أبيه وجدته من مدة تزيد عن
سبعين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم هو وأبوه وجدته من قبله ولم يدع
ولم ينازعه فيها أحد والآن ادعى عليه رجل كان مشاهدا لتصرف واضع اليد بان له حصة
عن أبيه فيها فأنكر واضع اليد دعواه فهل إذا كان أبو المدعى وجدته حاضرين في البلد
مشاهدين لتصرفه واضع اليد كل منهما مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ولم ينازعه فيها
لا تسمع دعوى المدعى المذكورة والمحال هذه (أجاب) إذا تحقق ما يمنع سماع دعوى المورث
الأصلى بالوجه الشرعى كما يكونه من خمس عشرة سنة فأكثر مع مشاهدة تصرف واضع اليد
من غير مانع يمنع عن الدعوى لا تسمع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
عقار ونخل عن أبيه واضع يده على ذلك المدة الطويلة التي تزيد على خمس عشرة سنة

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٢

١٢٧

٢٥

١٢٧٠

٢٦

والآن ادعى عليه ورثة رجل أجنبي بأن لمورثهم فيه حق والمحال انهم ومورثهم شاهد والمدعى عليه هو وأباه من قبله يتصرفان في ذلك تصرف الملاك أكثر من خمس عشرة سنة وهم ساكتون لم يدعوا ولم ينازعوا من غير مانع شرعي يمنعهم من ذلك فهل لا تسمع دعوى ورثته والمحال هذه (أجاب) اذا تحقق ما يمنع سماع دعوى المورث بالوجه الشرعي لا تسمع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) فيمن يملك أرضاً مدة تزيد على ثمان وثلاثين سنة ثم ورثت عنه وبقيت فيها الورثة مدة طويلة يهدمون ويبشون كورثتهم ولا معارض لهم ولا لمورثتهم في تلك المدة الطويلة ثم نازع الورثة جماعة آخرون يدعون ان لمورثتهم في تلك الارض جزأ والمحال ان مورث المنازعين شاهد المدم والبناء المدة المشار إليها أولاً من مورثهم وهو ساكت عالم لا مانع له من القيام وكذلك ورثته شاهد وامنهم تصرف الملاك من هدم وبناء وغير ذلك مع سكوتهم وعلمهم وعدم المانع لهم من القيام فهل والمحال هذه لا تسمع لهم دعاوى ولا تقبل منهم يدعات خصوصاً اذا لم يكن للدعين وثيقة أو بينة بشراء ونحوه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر مع مشاهدته لتصرف مورث واضع اليد من غير مانع شرعي مع الانكار مانع من سماع دعوى ورثته اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم بعض عقاراً قسمه ورثته كباقي أملاكه بعد تصديقه جميعاً على أنه ملك لمورثهم وكتب في شأن ذلك اشهاد شرعي من المحاكم الشرعية بمقتضى القسمة الشرعية وبعد مدة ادعى بعض الورثة ان بعض العقار المذکور وقف عليه ولا يبرهان له على ذلك فهل تكون القسمة صحيحة اذا استؤخت شرائطها ولا عبرة بدعواه المجردة عن البرهان الشرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه والاقرار حجة قاصرة على المقر في حال بموجبه خاصة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض مسدة لتجربين الزرع تلقاها عن أبيه ووجهه وصار يتصرف فيها مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة فادعى الآن رجل على واضع اليد أنه يستحق فيها الثلث عن أبيه فأنكر المدعى عليه دعواه والمحال ان والد المدعى كان حاضراً بالبلد ومشاهد لتصرف واضع اليد المدة المذكورة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور حيث أنه أنكر المدعى عليه دعواه ووجدتها (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته تصرف واضع اليد من غير عذر شرعي يمنعه من الدعوى فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار مدة تزيد على تسع عشرة سنة مات عن ابن فوضع الابن يده على الدار وصار يتصرف فيها بعد أبيه مدة إحدى عشرة سنة فادعت الآن امرأة أنها تملكها عن أبيها فأنكر واضع اليد دعواها والمحال ان أباه كان حاضراً

بالبلد وشاهدا لتصرف مورث واضح اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت
من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه عن الدعوى فهل لا تسمع دعوى المرأة
المذكورة حيث أنكر المدعى عليه دعواها (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس
عشرة سنة مع شاهدة تصرف واضح اليد من غير هذا شرعى يمنعه من الدعوى فلا
تسمع دعوى وارثه من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى من آخر نخلا بثمن معلوم من الدراهم وصار يتصرف فيه مدة تزيد
على تسع عشرة سنة ثم بعد ذلك ادعى رجل آخر على واضح اليد أنه يستحق حصة في النخل عن
أبيه وإن أباه يستحقها عن زوجته فإنكر المدعى عليه دعواه والحال أن زوجته أبيه كانت
حاضرة بالبلد وشاهدة لا تصرف من البائع مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهى ساكتة
من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه عن الدعوى فهل لا تسمع دعوى المدعى
حيث أنكر المدعى عليه دعواه ووجدها جدا كيا (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى
خمس عشرة سنة مع شاهدة تصرف واضح اليد من غير هذا شرعى يمنعه من الدعوى فلا
تسمع دعوى وارثه من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يرث حصة عن أبيه وأمه مات وترك أولاد كور أو زوجة فاراد أولاد بن
عمه مع أولاده وزوجته من بعض حقه في الميراث من شيء معين متعلقين بأبيه مستحدث
من قبلهم خاصة ليس داخل في الموروث لمورثهم المشترك بينهم فإنكروا دعواههم مع
وضع يد الجميع عليه فهل إذا لم يثبت استعداده ببيعة شرعية يكون ميراثا أو يأخذ الأولاد
وأمه جميع متروكات أبيهم من عقار وأطيان وديون ونحاس وأقشة سيماء ومورثهم
كان واضع يده على ذلك وأولاده وزوجته كذلك من بعده (أجاب) نعم وما تحقق بالوجه
الشرعى أنه ملك لمورث الورثة المذكورين يقسم بينهم بالقرينة الشرعية وليس لأولاد
ابن العم المذكورين الاختصاص بشيء من ذلك والحال هذه بدون محض شرعى والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مع زوجته يملكان نصف النخل باعوا نصيبهما في النخل
لشريكهما بثمن معلوم من الدراهم وكتب بذلك حجة شرعية وصار المشتري يتصرف
في ذلك النخل في حال حياة البائع ومضى على ذلك مدة تزيد على أربعين سنة ثم بعد هذه
المدة أراد وارث البائع الرجوع على وارث المشتري في المبيع فهل والحال هذه إذا ثبت
البيع بالبيعة الشرعية يكون صحها نافذا وليس لوارث البائع معارضة وارث المشتري في
ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) إذا ثبت بيع المورث حصته في النخل حال صحته
مستوفيا شرائطه الشرعية لا يكون لوارثه معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعى
والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة فهم يثبت بنى فيه أحدهم بناء وعرفه عمارة من مال
الخاص به باذنه والتموه بالبيع الذي يقابل حصتهم بدفع مقداره المنصرف منه
في ذلك وبنى بعد ذلك بناء فيه وصرف فيه مبلغا من ماله باذنه ووعده بدفع ما يقابل

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

٢٨

١٢٧٠

٢٨

حصتهم فهل اذا طال بهم ساعدهم من ذلك لدى القاضى وانكروا المبلغ المنصرف فيما
يقابل حصتهم ومطالب تحليفهم عليه ونسكوا عن الخلف يؤثرون بدفع ذلك له ماداموا
ناكبين عن الخلف أو يلزمهم دفع المدعى به بمجرد نسكولهم (أجاب) اذا صدرت الدعوى
صحيحة من خصم على خصم وعجز المدعى عن اثبات دعواه وطلب من المدعى عليه
فنسكل عن اليمين يقضى عليه بالنسكول حيث لا مانع والنسكول لا يوجب شيئا الا اذا
اتصل به الفضاة كما في حواشى الدر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار
تلقاها عن أبيه وجده مدة تزيد على ستين سنة فادعى الآن جعاعة على واضع اليد انهم
يستحقون حصته في الدار بطريق الميراث عن أمهم فانكروا واضع اليد دعواهم وجدها
والجمال ان أمهم كانت حاضرة بالبلد وشاهدة لتصرف واضع اليد وأبيه من قبله وهي
ساكنة تلك المدة من غير منازعة ومن غير مانع شرعى عنها عن الدعوى فهل لا تسمع
دعوى المدعى لذلك بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواهم وجدها
(أجاب) نعم لا تسمع الدعوى المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل واصل يده على فحل تلقاها بالشراء من اناس من نحو خمس وعشرين
سنة وهو ينفق به ويدفع تراجعه لجهة الديوان ادعى عليه رجل بان لا يسه فيه حقا والمدعى
عليه ينكر دعواه ولا يثبت المدعى على دعواه فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات
الشرعى لاسيما والمدعى شهادته مذكورة في وثائق المدعى عليه المشتري بها من
الاناس المذكورين ومشاهد تصرف واضع اليد المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم
ينازع من غير مانع شرعى (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المذكورة ان كان الواقع ما هو
مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جعاعة يملك بيتا بطريق الميراث عن أبيهم باع
أحدهم نصيبه في البيت لاحد السركاء بثمن معلوم قبضه من المشتري في المجلس بحضور
بيته ثم بعد ذلك أنكر البائع البيع وقبض الثمن وأراد الرجوع على المشتري في البيع
فهل والحال هذه اذا ثبت البيع بالبينة الشرعية يكون صحيحا فذا ولا عبرة بانكار
البائع (أجاب) اذا ثبت البيع مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعى لا يكون
للبيع معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت
عن زوجها وأمه وتوكت ما يورث عنها شرعا ومن جملة ماتر كته نحاس وفراش وحلى
فادعت الام بعد موت بنتها النحاس والفراش والحلى ملكا ولا يثبت لها على ذلك
فانكر الزوج دعواها فهل اذا لم تثبت الام دعواها بالبينة الشرعية لا تجاب لذلك وجميع
ماتر كته المتوفاة يسمع بين ورثتها بالفريضة الشرعية (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى
لمدع بمجرد دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بيع عقار وأظهر
بذلك حجة مقطوعة الثبوت فهل اذا أنكر دعواه ولم يكن عنده بيعة تثبت بها لا تعتبر الحجة
المقطوعة الثبوت حيث لم يثبت مضمونها بالبينة الشرعية (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

٥

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

١٤

المردة عن الایات ولا یعول علی حجة لم یثبت وضمونها شرعا ذیحج الشریع ثلاث البینة
والاقرار والنسکول والله تعالی أعلم (سئل) فی امرأة ماتت عن زوجها وعن بنتها من
غیره وترکت ترکة من أمتعة وفراش ومصاص ونحاس وغیره فاستولی زوجها علی
جیسع ترکتها ولم یدفع للبنت ما خصها من ترکة أمها وتزوج امرأة ومات عنها فاستولت
علی جیسع خلفاته التي منها التركة من الزوجة الأولى وادعت أنه أوصی لها بجیسع
خلفاته فهل إذا أقامت البنت بینهة بالأشیاء الخلفة عن أمها تسمع بینهة علی زوجة
المیت ویقضى لها بما تشهده البینهة الا یتل لها عن أمها (أجاب) نعم إذا أثبتت البنت
المذكورة دعواها قیما بحصها فی ترکة أمها بالوجه الشرعی یقضى لها به حیث لا مانع
والله تعالی أعلم (سئل) فی امرأة ملک بیتا بالمیراث عن أبيها من مدة ثلاثین سنة
وزیادة بعد أن وضع أبوها ید علیه مدة ترید عن ثلاثین سنة ایضا من غیر منازع لها ولا
لابیها والآن یدعی رجلان أجنبیان منها بان البیت لهما عن أبيهما ممتلئین بثیقة
قدیمة بایدیهما غیر ثابتة المضمون والمحال ان أباهما کان موجودا ومشاهد التصریف
أبیها ولم یدع ولم ینازع ولم یکن هناك مانع شرعی یمنعهم من التمداعی فهل لا یجبان
لذلك ولا تسمع دعواهما بعدمضی هذه المدة إذا تحقق ما ذکر ولا هبة بالوثیقة
المذكورة (أجاب) سکوت مورث المدعی عن الدعوی من غیر مانع خمس عشرة سنة
فاکر مع مشاهدته تصرف واضح الی دمانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوی وارثه
من بعده ادما ثبت فی حق المورث یشهد فی حق وارثه والله تعالی أعلم (سئل)
فی امرأة ماتت عن أخوین لاب وعن بنت بنتها الی فی حجر أبيها وترکت ما یورث
عنها شرعا من عقار ومصاص وغیر ذلك مما یورث فادعی أبو البنت القاصرة المذكورة
بانها وهبت لابنته جیسع ما ملک یدها فانکر الأخوان دعواه فهل إذا لم یثبت دعواه
ولا القبض والحیازة فی حال حیاتها وصحتها وسلامتها لا یجبان لذلك ویكون مانع کتہ
ترکة عنها یقسم بین ورثتها باقریضة الشریعة وماذا یخص کل وارث من ذکر (أجاب)
من المعلوم انه لا یقضى لمسدع بمجرد دعواه وموت المرأة المذكورة عن أخویها لابیها
و بنت بنتها فقط فایتحقق انه ترکة عنها یقسم بین الأخوین المذكورین بالسوية ولا
شیء لبنت البنت بطریق الارث والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل استولی علی قطعة أرض
وبنی وغرس فیها وصرف علی ذلك من ماله ما غایز یدعی قیمة الارض واستمر واضعا
یده علیها مدة ترید علی عشرين سنة ثم الآن قام جماعة من أقاربه حاضرون معه فی البلد
مشاهدون لتصرفه وبنائه فیها یدعون ملک الارض الی بنی وغرس فیها فهل لا یحکم
بهم بمجرد دعواهم المذكورة حیث كانت خالیة عن الایات بالوجه الشرعی ودعی
فرض ثبوت ذلك لا یحکم علی البانی بنقض ما بناه حیث كانت قیمته ضعف قیمة
الارض ولا یقضى علی البانی بالقیمة الارض جبراً علی المدعین (أجاب) من المعلوم

15

175.

54

15v.

55

15v.

Γ Ε

IFV.

انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى ومن بنى فى أرض غيره بدون اذنه فان كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض ضمن الباني قيمة الأرض لربها على ما عليه المتأخرون والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى من آخر نخلا بمبلغ معلوم من الدراهم بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون بيده فوضع المشتري يده على النخل مدة تزيد على تسع عشرة سنة وهو ينتفع به لنفسه المدة المذكورة مع مشاهدة البائع المذکور ثم بعد موت البائع أنكرت ورثته ببيع مورثهم النخل المذکور فهل اذا أثبت المشتري بالبينينة الشرعية شراء النخل المذکور من مورثهم بالوجه الشرعى لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضة المشتري فى ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) نعم اذا ثبت بالوجه الشرعى ببيع مورث المدعى ما ذكر من النخل مستوفيا شرائط الصحة والالزام لا يعتبر أنكار الورثة وليس لهم معارضة المشتري فى ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى من امرأة حصة فى دار ونخل وساقية بثمن معلوم من الدراهم واستولى المشتري على المبيع مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم مات كل من البائع والمشتري عن ورثة فاراد ورثة البائع الرجوع فى المبيع على ورثة المشتري وأنكروا ببيع مورثهم فهل والحال هذه اذا ثبت ببيع مورثهم بالبينينة الشرعية يكرهون صحبها نافذا ولا عبرة بانكارهم المبيع بعد ثبوته بالوجه الشرعى (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى ببيع المسألة ما ذكر مستوفيا شرائط الصحة والالزام لا عبرة بانكار ورثته اذ ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ذى شوكه تغلب على عقار واستولى عليه ثم بعد موته أخذته أربابه بطريق الارث لهم عن أيهم ووضعوا أيديهم عليه نحو عشرين سنة وأراد أولاد القاصب المتوفى أخذه من ملاكه متعللين بأن أباهم كان اشتراه من أيهم فهل اذا لم يثبت الشراء المذکور لا عبرة بدعواهم على أرباب العقار (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أودع عند آخر أشجار امغروسة وسافر الى جهة فلما حضر طالب رفع يده المودع عن الاشجار المذكورة فادعى عليه بانه باعها له متعللا بوثيقة مقطوعة الثبوت فهل لا يعمل بالوثيقة المذكورة المقطوعة الثبوت ويكون لرب الاشجار نزعها منه (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا ولا يعول على وثيقة بدون اثبات مضمونها بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على جانب نخل تلقاه بالشراء من رجل آخر مدة تزيد على ثمانى عشرة سنة وهو يتصرف فيه التصرفات الشرعية فدعت الآن امرأتان على واضح اليدأبأبهما يستحق حصة فى النخل المذکور فانكر واضح اليد دعواهما ووجدها والحال ان أباهما كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف واصلع اليه المدة المذكورة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنع من الدعوى فهل لا تسامع دهوى المرأتين المذكورتين بعد ذلك حيث أنكر واضح اليد دعواهما سيما انهما كانتا حاضرتين

١٢٧٠

٣٠

ربيع الثاني

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

١٧

مع أبيهما بالناحية ومشاهدتين لتصرف واضع اليد ثلاث المدة (أجاب) سكوت المورث
 عن الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته تصرف واضع اليد بلا عذر شرعي مانع من
 سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق
 الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار ووضعه عليه عليه مائة خمس وثلاثين سنة
 وهو يتفقد بها المدة المذكورة ويتصرف فيها بالهدم والبناء من غير معارض ولا منازع ثم
 مات ووضع يده عليها ورثته فادعى رجل عليهم بأن له حقا فيها عن مورثه فهل إذا كان
 حاضر أم وجوده شاهد أم لا وهو مورثه المدعى عليه ومورثه من قبله يتصرفان فيها المدة
 المذكورة من غير معارضة ولا منازعة بلا عذر شرعي لا تسمع دعوى المدعى حيث كان
 واضع اليد منكر الدعواه (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر مع
 مشاهدته تصرف واضعي اليد ومورثهم من غير عذر شرعي مانع من سماع دعواه ودعوى
 ورثته من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يسهده دار واضع يده عليها عن مورثه مدة نحو أربعين سنة وهو يتصرف فيها
 بالهدم والبناء من غير معارض ولا منازع والآن ادعى عليه رجل من أولادهم بحسار
 له ومشاهدته تصرفه فيها بالتصرف المذكور المدة المذكورة بأن له حقا فيها ولا يدينه له على
 دعواه فهل لا تقبل دعواه بدون برهان شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن
 الإثبات شرعا على فرض سماعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على جانب
 نخل وأرض زراعة تلقاهما عن أبيه وجده وجد أبيه مدة تزيد على مائة سنة ثم بعد ذلك
 ادعى الآن رجل على واضع اليد أنه يستحق النخل والأرض عن أبيه فأنكر واضع اليد
 دعوى المدعى وجدها والمحال أن أباه كان حاضرا بالبلد ومشاهدته تصرف واضع اليد
 مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ساكت لم ينازع ولم يعارض من غير مانع شرعي يمنع من
 الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد ذلك حيث أنكر واضع اليد دعواه
 وجدها (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور إذا كان الواقع ما هو مפורق والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار بطريق الشرائع من رجل أجنبي مدة أربعين
 سنة وهو يتصرف فيها بالتصرفات الشرعية فادعت الآن امرأة أجنبية أنها
 مالك الدار عن مورثها فأنكر واضع اليد دعواها ولا يدينه لها على ذلك فهل والمحال هذه
 إذا لم تثبت المرأة المذكورة دعواها للمالك فيها باليمين الشرعية لا عبرة بدعواها بدون
 وجه شرعي ونعم من معارضة واضع اليد فيها (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن
 الإثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا
 من فرن وشجرة وغير ذلك مما يورث والآل تدعى جماعة بأن ثلاثة أرباع القرن
 وشجرة وقف أهلى عليهم متعللين بالشاعة ولا يدينه ولا سند بأيديهم يشهد لهم فأنكر
 الورثة دعواهم فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الإثبات ولا بتعللهم

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

٢٩

١٢٧٠

٢٩

جماد الثاني

١٢٧٠

٢

ويعتدون من منازعتهم فيما تر كه لهم وورثهم بدون وجه شرعى (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له ابناء واربع بنات وله ارض زراعية اميرية اسقط حقه فى ثلث الارض المذ كورة لاحد الابنين وتر كه له باختياره واسقط لآخر حقه فى ثلثى الارض المذ كورة وتر كه له باختياره ووضع كل منهما يده فى حال حياة والدهما عشرين سنة ثم بعد ذلك مات والدهما وبعد موته باربع سنين اراد من له الثلث ان يرجع الى من له النصفان ويقاسمه فى الزائد جاحدا الاسقاط ومدعى بقاء الاستحقاق لا يبيها فى جميع الارض فهل اذا ثبت الاسقاط المذ كورة على الوجه المسطور مستوفيا شرائط الصحة لا يكون له المنازعة ويمنع من المعارضة (اجاب) نعم لا يجاب لذلك بدون وجه شرعى اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من قاضى الجيزة وضموها لرجل ادعى على آخربان والد المدعى غرس نخلا معينة فى جهة هينها وبين حدودها واستروا ضعا يده عليه الى ان مات فوضعت والدته المدعى يدها على ذلك ووصارت تستغل ثمره الى سنة ثلاث وخمسين ومائتين والف وماتت وبعد ذلك وضع مشايخ الناحية ايديهم على ذلك سنة واحدة ثم اخذهم منهم جد المدعى عليه لكونه بقرب اطيانه وصاروا ضعا يده عليه الى ان مات فوضع المدعى عليه يده الى الآن ويطلب اليه برفع يده عنه وتسليمه له بالوجه الشرعى واجاب المدعى عليه بوضع يده على النخل بمقتضى انه تلقاه بالارث عن جده المذ كوروان جده كان واضعا يده عليه حال حياته من سنة ثمان وعشرين ومائتين والف ولم ينزعه فيه احدا الى ان مات فوضع المدعى عليه يده على ذلك فلم يصدقه المدعى فيما ذكره فالحكم (اجاب) اذا لم يثبت على المدعى ما يوجب عدم سماع دعواه الارث فى النخل عن والده كسقوط المورث من الدعوى خمس عشرة سنة فكثر من غير عذر شرعى وصحت دعواه وان ثبت بالوجه الشرعى يقضى له بما ادعاه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك مدقا فى جهة معلومة وله مالون تابع له مدة تزيد على عشرين سنة بموجب حجة شرعية وهو متصرف فى ذلك المدة المذ كورة من غير منازعة له فى ذلك ولا معارض ثم مات المالك المذ كور عن ورثة قصر وبالفين فانتقل ذلك اليهم بطريق الارث ووضعوا ايديهم على ذلك مدة بعد موت مورثهم المذ كور وبجوار المدق المرقوم اما كن متخربة فى ملك الغير اشترها آخر لنفسه على هيأتها الموجودة وقت البيع بعد وفاة المالك للمدق المذ كور ووضع يده على ذلك ثم طلب شراء المدق المذ كور سغلا وعلاوا من بعض الورثة المذ كورين بثمان معلوم مرارا ولم يجب له ذلك فبسبب ذلك ادعى أن بعض الاماكن التى اشترها بجوار المدق المرقوم تابع لها الله الذى على المدق ولم يكن بيده سند شرعى يدل على ذلك ولم يدع البائع له الا ما كن المذ كورة بهذه الدعوى على المالك للمدق المذ كور ولا على ورثته المدة المذ كورة مع حضوره وعدم

المانع له من الدعوى فهل اذا كان الامر كما ذكر واشترى الرجل المذكور الاما كان
 المتخرقة المذكورة على هيأتها الموجودة وقت البيع ولم يبيعه البائع له العلو الذى على
 المدق المذكور ولم يكن بيده سند بذلك ولم تحصل منازعة ولا دعوى من البائع له على
 المالك للمدق المذكور ولا على ورثته من بعده في المدة المذكورة يكون ذلك مانعا له من
 الدعوى سيما وقد طلب الشراء في المدق المذكور سقلا وعلوا من بعض الورثة المذكورين
 مرارا (أجاب) لا تسمع دعوى الرجل المذكور اذا كان الواقع ما هو مستطور والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار بوجه شرعى مدة تزيد على عشرين سنة وهو
 يتصرف فيها التصرفات الشرعية ثم مات عن وارث فوضع الوارث يده على الدار
 المذكورة وصار يتصرف أيضا مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ولم ينازعه أحد تلك المدة
 والآن ادعى رجل على واضح اليد من أهل البلد مشاهد لتصرف واضح اليد وهو أبوه
 من قبله بأنه يملك حصة فيها فأنكر واضح اليد دعواه فهل والحال هذه لا تسمع
 دعوى المدعى المذكور بعد مضي تلك المدة المذكورة (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى بعد
 مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأتين من زوج وعن أخ شقيق وترك ما يورث عنهما شرعا ولم تقسم التركة بين
 الورثة ثم مات الزوج عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا فهل يكون القول قول كل من
 ورثة الزوجين فيما يصلح لمورثته من متاع البيت اذا اختلفا فيه (أجاب) نعم اذا اختلفا
 ورثة كل من الزوجين في متاع البيت فالقول لورثة كل منهما فيما يصلح لمورثته والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على قطعة أرض ملوكة تلقاها بطريق الميراث عن
 أبيه وجده مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية فادعى الآن
 جماعة على واضح اليد انهم يملكونها عن آبائهم فأنكر المدعى عليهم دعواهم وجدها
 والحال ان آباءهم حاضرون بالبلد ومشاهدون لتصرف واضح اليد وهم ساكتون
 من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعهم عن الدعوى والطلب مدة تزيد على خمس
 عشرة سنة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك باليمين الشرعية لا تسمع دعواهم بذلك حيث
 جحد المدعى عليهم دعواهم (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى سكوت آباء الجماعة
 المذكورين عن الدعوى بما ذكر خمس عشرة سنة فأكثرت مشاهدتهم تصرف واضح
 اليد من غير منازعة منهم ولم يكن هناك عذر شرعى لا يكون لورثتهم معارضة واضح اليد
 في ذلك بدون وجه شرعى ولا تسمع دعواهم اذا ما ثبت في حق المورث ثبت في حق
 الوارث والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بأنه اشترى منه برباثن
 معلوم فأنكر المدعى عليه دعواه وجدها جحدا كايما فتعلل عليه المدعى بورقة فيها
 خط المدعى عليه وختمه خالصة عن البينة فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الانبثات
 الشرعية ولا يعمل بتلك الورقة اذ لم يثبت ضمونها بالبينة الشرعية سيما اذا لم يكن

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

٢٧

١٢٧٠ ٣٠

جادی الثانية

١٢٧٠ ٢

١٢٧٠ ٧

١٢٧٠ ٧

المدعى عليه صرافا ولا ممسارا ولا يباعا من يعمل بخطهم على فرض كونه خطه (أجاب)
نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الأثبات شرعا ولا يعول شرعا على تلك الورقة إذا كان
الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على عين ما جارية في يده
بالميراث عن أبيه وجده مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير منازعة له ولا لآبيه وجده فيها
تلك المدة والآن يدعى رجل من أهل البلد بان له حصصة فيهما متعللا بورقة قديمة باسم
جده مقطوعة الثبوت والحال أن الأب والجده لم يقع منهما مطاعنة ولا منازعة ولا مدافعة
فأنكر المالك وأضح اليمين يدعوا فهل إذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه باليمين الشرعية
لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الأثبات ولا يعمل بالورقة المذكورة ويمنع من
منازعة المالك فيما تركه له مورثه بدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم أنه لا يضي
لمدعى مجرد دعواه ولا يعول شرعا على كاذب يدعى إثبات مضمونه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل واصل يده على دار تلقاها بطريق الميراث عن أبيه وجده مدة تزيد على مائة سنة
وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية فادعت الآن امرأة أنها ملكها عن أمها فأنكر
واضح اليد دعواها وحدها والحال أن أمها كانت حاضرة بالبلد ومشاهدة تصرف
واضح اليد وأبيه من قبله مدة تزيد على عشرين سنة وهي ساكتة من غير منازعة ومن غير
مانع شرعي يمنعها عن الدعوى فهل لا تسمع دعوى المرأة المذكورة حيث جحد المدعى
عليه دعواها (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر مع
مشاهدته تصرف واضح اليد من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعوى الوارث
إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
ثلاثة بنين وترك دارا ثم مات كل من البنين الثلاثة عن وارث ولم تقسم الدار فطالب وارث
أحدهم نصيبه في الدار عن مورثة فادعى وورثة الباقي أن لهم فيها حصصة بطريق الشراء من
أجنبي ولا يبنه لهم على ذلك فهل والحال هذه إذا لم تثبت دعواهم الشراء باليمين الشرعية
لا عبرة بدعواهم ويكون لوارث أحد البنين الثلاثة أخذ نصيبه في الدار بطريق الميراث
عن أبيه بالقرينة الشرعية وليس لباقي الورثة معارضته في ذلك بدون وجه شرعي
(أجاب) تقسم الدارين الورثة الواضحين أيديهم عليها بالطريق الشرعي حيث كانت
قابلة للقسمة وليس لأحدهم الاحتصاص بشيء زائد عما يخصه من ذلك بدون تخصص
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بالشرع من مدة تزيد
على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغيرهما تصرف المالك في أملاكهم
المدة المذكورة ولم ينزعه فيها أحدهم بعد ذلك مات عن وورثة فوضعت الورثة أيديهم
على الدار المذكورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم يتصرفون فيها تصرف المالك
في أملاكهم والآن ادعى جماعة على وأصحب اليد بأنهم يملكون حصصة في الدار المذكورة
عن مورثهم ولا يبنه لهم على ذلك فأنكر وأضحوا اليد دعواهم وحدها جدا كليا فهل

- إذا كان مورث المدعى حاضر بالبلد ومشاهد التصرف مورث واضعي اليد المدة
المذكورة ولم يدع ولم ينزع ولم يمنع من الدعوى والطلب لا تسمع دعواهم
والحال هذه ويمنعون من معارضة واضعي اليد بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت
٨ ١٢٧٠ سكوت مورث المدعين عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر مع مشاهدة تصرف واضعي
اليدين من غير منازعة ولا عذر شرعي لا تسمع دعوى ورثته من بعده بذلك إذا ثبت في
حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا عن مورثه
استولى عليه شيخ البلد بدون وجه شرعي فطلبها المالك منه على يد قاضي بلدهم فادعى
أنه شترها من أبيه قبل موته فطلب منه بيعة فحجز عنها عجزا كليا فحكم القاضي بالمالك
واستولى عليها المالك إلى أن مات شيخ البلد المذکور وعن وارث قاضي الوارث على
يد على الدار المذكورة أن الدار ملك لمورثه وانها انتقلت إليه كما ادعى مورثه
وآلت إليه بالارث عنه فأنكر واضع اليد دعواه فهل والحال هذه إذا لم يثبت الوارث
دعواه المذکور بالبيعة الشرعية لا عبرة بدعواه ويمنع من معارضة واضع اليد في ذلك
٩ ١٢٧ بدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى لمذعوم مجرد دعواه بدون اثباتها
بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها حليا لاجل
أن تزني به فادعت به - بذلك أنها تملكته منه ولا بيعة معها على التملك وادعى الزوج
أنه عارية دفعه لها لاجل التزني فهل لا تصدق المرأة مع أنها لا بيعة معها (أجاب) حيث
١٦ ١٢٧٠ اعترفت الزوجة بأصل المالك في المحل المذكور ولزوجها وادعت تملكه منها وأنكر الزوج
ذلك فالقول له والبيعة بينتهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بشيء عينه
فأنكر المدعى عليه دعواه وجحد هاجمدا كليا وعجز المدعى عن اثباتها بالبيعة فطلب
القاضي من المدعى عليه الأيمن فامتنع ونكل عن الحلف ورد الأيمن على المدعى وحلف
بغير رضاه فهل لا عبرة بالرد على المدعى ويقضى عليه بالنكول بالحق المدعى به (أجاب)
١٨ ١٢٧٠ نعم يقضى عليه بالنكول ولا ترد الأيمن على المدعى والله تعالى أعلم (سئل) في ولدي عم
يملك دارا بطريق الميراث عن أبيه سماعة تزيد على أربعين سنة وهما يتصرفان فيها
التصرفات الشرعية هما وأبواهما من قبلهما فادعت الآن امرأة أنها ملكها عن عمها
فأنكر واضع اليد دعواها كليا والحال أن عمها كان حاضر بالبلد ومشاهد التصرف
مورثي واضع اليد وهوسا كتأكثر من خمس عشرة سنة من غير منازعة ومن غير مانع
شرعي يمنع من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذكورة بعد مضي
هذه المدة حيث جحد المدعى عليها دعواها سيما وهي مشاهدة لتصرف واضع اليد مدد
طويلا (أجاب) إذا ثبت سكوت مورث المدعية عن الدعوى في الدار خمس عشرة سنة
١٩ ١٢٧٠ فأكثر مع مشاهدة تصرف واضع اليد بلا منازعة ولا عذر شرعي لا تسمع دعواها
المذكورة إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في

جماعة واضعي أيديهم على دار بطريق الميراث عن آباءهم وأجدادهم جيلا بعد جيل
 مدة تزيد على ستين سنة وهم يتصرفون فيها التصرفات الشرعية تلك المدة من غير منازع
 لهم فيها ولا مورثهم من قبلهم ادعى الآن رجل على واضعي الأيدي بأنه يستحق فيها حصة
 وقف أو يسهده وثيقة مقطوعة الثبوت فأنكر المدعي عليهم دهواه فهل والحال هذه إذا لم
 يثبت المدعي دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ولا بالوثيقة التي بيده التي لم يثبت
 مضمونها شرعا وليس له معارضة واضعي اليد في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضي
 المدعي بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي ولا يعول شرعا على وثيقة مقطوعة
 الثبوت والله تعالى أعلم (سئل في رجل مات عن ورثة قصر وبلغ وترك ما يورث منه شرعا
 ومن جملة ما تركه حلى ادعت زوجته بعد الموت بأن الرجل ملكه لها في حياته فهل إذا
 لم تثبت أن الزوج ملكه لها في حال الصحة في وجه خصم من الورثة بالبينة الشرعية
 يكون تركه عن الميت وهل يلزم الشهود ولو أقامت المرأة بينة على ذلك معرفة قدره وجنسه
 (أجاب) إذا كانت المرأة المذكورة معترفه باصل الملك في المحلى المذكور لزوجهها
 وادعت التملك منه فعليه الإثبات بالوجه الشرعي والا كان تركه يقسم بين جميع الورثة
 بالقرينة الشرعية وتلزم الإشارة إلى المحلى في الدعوى والشهادة حيث كان قائما ولا
 يكفي ذكر القدر والقيمة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل في رجلين ذميين تشاجرا
 في قضية شرعية فطلب أحدهما من الآخر التوجه معه إلى الشريعة المجدية لأجره
 المحكم بينهم بما يقتضيه حكم الله راضيا الطالب باحكامها وامتنع الآخر فهل يجبر الممتنع
 على التوجه معه للشريعة المجدية (أجاب) في معنى المحكام ويجوز للقاضي أن يحكم بين
 أهل الذمة إذا تنازعا أو تراضوا واليه ورضوا بحكمه ولا يحكم بينهم بحكم الاسلام لقوله تعالى
 فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم قال بعضهم وظاهر هذا اننا نحكم بينهم وان لم ترض
 اساقفتهم وقال بعضهم وانما الحكم المسلمون ان يحكم بينهم في التظالم مثل ان يمنع وارث
 وارثا حقه وما أشبه ذلك إذا رضى المتظالم بذلك وأما المنجروا فلا ينبغي أن يحكم
 بينهم فيه انتهى ومنه يعلم الجواب (سئل في رجل استاجر معصرة وشريحة من مالهما
 بأجرة معلومة لكل شهر ووضع يده المستاجر عليهما مدة سنين وهو يدفع الأجرة له بموجب
 سندات بيده يدفع الأجرة لتلك المدة حياته ثابته المضمون فهل إذا مات المؤجر عن ورثة
 وأراد ورثته مطالبة المستاجر بدفع الأجرة ثانيا لا يجابون لذلك ولا يكون لهم مطالبة تعيها
 ثانيا حيث كان الدفع لمورثهم في حال حياته ثابا بالبينة الشرعية ويمنعون من منازعة
 المستاجر بدون وجه شرعي (أجاب) إذا أثبت المستاجر دفع الأجرة لتلك المدة حال حياته
 بالوجه الشرعي لا يكون لورثته المطالبة بها ثانيا والله تعالى أعلم (سئل في رجل مات
 عن ابنين وبنت وترك ما يورث منه شرعا ومن جملة ذلك مكان سكنت البنت فيه مدة
 ثم بعد ذلك طلب الابن أن نصيبها في المكان الموروث عن أبيه ما فادعت البنت أنها

١٢٧٠ ٢٢

١٢٧٠ ٢٢

١٢٧٠ ٢٧

١٢٧٠ ٢ رجب

عليه بطريق الثمراء من أبيها قبل موته ولا بينة لها على ذلك فهل والحال هذه اذا لم تثبت
البنت المذكورة الشراء بالينة الشرعية لا عبرة بدعواها ويكون للابنين أخذ نصيبهما
من المسكان المذكور قهرًا عن البنت المذكورة (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن
الاثبات شرعا وتور البنت بتسليم ما خص الابنين في المسكان لهما حيث كانت معترفة
باصول الملك ولم يثبت انتقال الملك لهما بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
واضع يده على مكن تلقاه بطريق الميراث عن أبيه وصار يتصرف فيه هو وأبوه من قبله
مدة تزيد على ثلاثين سنة فادعى الابن على واضع اليد انه يملكه عن جده فأنكر
واضع اليد دعواه والحال ان جده كان حاضرا بالبلد وشاهد التصرف واضع اليد
وابيه من قبله أهكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع
شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد مضي هذه المدة
حيث جحد المدعى عليه دعواه (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي سكوت مورث المدعى وهو
المجحد عن الدعوى في العقار المذكور خمس عشرة سنة فاكتر مع مشاهدته تصرف واضع
اليده وابنه بدون وجه شرعي ولم يدع في المدة المذكورة لا تسمع دعواه اذا ثبت في حق
المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
ورثة وترك ما يورث عنه شرعا فوضعت الزوجة يدها على جميع المتروكات فطلب الورثة
من الزوجة نصيبهم من تركة مورثهم فادعت الزوجة ان جميع ما في البيت ملك لها وان لا
حق لمورثهم فيه فهل والحال هذه يكون القول قول الزوجة بيمينها فيما يصلح لها وفي
المشترك والقول للورثة فيما يصلح للرجال خاصة ويكون تركة لهم من مورثهم (أجاب)
اذا اختلفت الزوجة وورثة الزوج في متاع البيت الذي كانا يسكنان فيه فالقول للزوجة
فما يصلح للنساء وكذا في المشترك الا ان تقيم ورثة الزوج بينة على انه لمورثهم والقول
لورثة الزوج فيما يصلح للرجال الا ان تقيم المرأة بينة على انه لها والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل بينه وبين رجلين معاملة واخذوا عطاء بالدرهم فتحاسب الرجلان مع الرجل
المذكور وادعيا بان له ما عليه قدر ما علموا من الدراهم فأنكر المدعى عليه دعواهما
وطلبت منهما البينة فجزا عن اثباتهما جزا كليا والتسا ليمين الشرعية من المدعى عليه
المذكور وخلف المدعى عليه اليمين الشرعية وحكم عنعهما الحاكيم الشرعي فهل اذا
ادعى الرجلان المذكوران بعد ذلك على الرجل المذكور بالقدر المعلوم ثانيا وعجزا أيضا
عن اثبات دعواه ما لا عبرة بدعواهما المجردة عن الاثبات شرعا (أجاب) من المعلوم
انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
جماعة يملكون قطعة أرض محدودة بحدود أربعة ليست أميرية باعوها الرجل بقرن معلوم
من الدراهم وكتب المشتري وثيقة على البائعين بخضرة بينة بالبيع الى تحرير الحاجة
الشرعية وصار المشتري يستلم اجرة تلك الارض من ذلك الوقت واستمر الحال على ذلك

٨

٢٧٠

٨

١٢٧٠

٩

١٢٧٠

٩

١٢٧٠

الى سنة محرمة سنة ١٢٦٩ ففكرت حجة شرعية للشترى من البائعين بالتصديق بما سبق من البيع منهم وقبض الثمن والا ن بعد تلك المدة أراد البائعون فسخ البيع متعللين بان المشتري غبنهم وغرهم في البيع ولم يثبت ذلك بالطريق الشرعي بل هو مجرد تعلل منهم مع ان الثمن المشتري به قيمة مثل الارض وقت الشراء فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ولا يجابون لفسخ البيع حيث صدر مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم (أجاب) ليس للبائعين ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في معترق يملك بعض مواشٍ وغيرها من ماله الخاص به تعدى عليه المعتق وأخذ منه جميع ذلك بدون وجه شرعي فطلب من المعتق ذلك فادعى وكيل المعتق ان موكاه اشترى منه جميع ذلك بثمن معلوم دفعه له فانكر المعتق ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت الوكيل دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي ويكون للمعتق المذکور أخذ جميع المواشي وغيرها من السيد (أجاب) حيث ادعى وكيل السيد شرا موكاه ما ذكر من معترقه ودفع الثمن له وانكر المذعي عليه ذلك فان أثبت دعواه بالطريق الشرعي قضى له بدعواه والا يؤمر بتسليم ذلك المالك للمعتق حيث كان معترقا بأصل المالك فيه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون ساقية بالميراث عن أبيهم وجدهم مدة تزيد عن خمسين سنة من غير منازع لهم ولا لا بهم فيها تلك المدة والا ن يدعى رجل من أهل البلد شاهد للتصرف بان له حصصة فيها والحال ان أباه كان موجودا بالبلد وشاهد التصرف أبيهم مدة تزيد عن أربعين سنة ولم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من ذلك ولا سند بيده يشهد له فانكر الورثة دعواه فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة يمنع المذعي من منازعة الورثة فيها بدون وجه شرعي ويكون سكوت مورث المذعي عن الدعوى من غير مانع خمس عشر سنة فاكثرت مشاهدته تصرف واضح اليد نعمان سماع دعواه ودعوى وارثه من بعده (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذکور ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بالشرا من مدة طويلة ادعى عليه نسوة بان له فيه حصصة وقف ويردن منازعته والدعوى عليه بها وهو ينكر دعواهن ولا بينة ولا برهان لمن على ذلك فهل لا عبرة بدعواهن المجردة عن الاثبات الشرعية ويكون الحق فيها لواضع اليد عليها والحال هذه (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى ادع بمجرد دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دعة أرض خربة مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية ولم ينزعها أحد في تلك المدة والا ن قام رجل يدعى ان هذه الارض ملك له فانكره واضع اليد ددعواه والحال ان الرجل المذکور حاضر في البلد ومشاهد التصرف واضح اليد المدة المذکور دعة وتارك للطالب في تلك المدة من غير عذر شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه تسمع دعوى المذعي المذکور بعد مضي

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

شعبان

٣

تلك المدة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة قاضيا كثر الا في الاثر
والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وثلاث فحلات
وقيراطا في طاحونة باع ما ذكر لرجل آخر بمثل ما كان من نحو ثمان سنين بموجب حجة
شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون والان يريد البائع اخذ ما باعه من المشتري منه كرا
وجاهد البئيه فهل لا يجب لذلك ولا يمكن من نزعه من المشتري حيث كان البيع
ثابتا بالبينة الشرعية ولا عبرة بانه كرا البائع البيع (أجاب) اذا أثبت مدعي الشراء
دعواه بالوجه الشرعي لا يكون للبائع نزعه ما ذكر من يده بدون وجه شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن عم شقيق وترك ما يورث عنه شرعا
فوضعت الزوجة يدها على جميع التركة فطلب ابن عم المتوفى المذكور نصيبه من تركة
ابن عمه فانكرت الزوجة المذكرة قرابته للمتوفى فهل والحال هذه اذا اقام ابن العم بينة
وشهدت بنفسه الى الجدا المجامع له ولا ابن عمه المتوفى لدى الحاكم الشرعي تقبل شهادتهم
ويحكم بها ويكون له اخذ ما يخصه من التركة بالوجه الشرعي (أجاب) اذا ثبتت عصوبة
الرجل المذكور للمتوفى بالوجه الشرعي يكون له اخذ نصيبه من تركته حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين بينهما مال مشترك ولا تحدهما بنت زوجها بغير
معلوم قبض مجله وجهزها به مع هبة بعض اقاربها شيئا لها مما يجهز به وذلك بحضرة
الاخ والاب ومشاهدتهما وقبضت البنت ذلك وتصرفت فيه مدة من السنين حال
حياة أبيها وعمها في بيت الزوج ثم بعد ذلك مات العم عن ورثة فادعت الورثة على
عمهم الموجود وبنته ان الجهاز المذكور من المال المشترك بين أبيهم وعمهم يريدون
بذلك اخذ بعضه من البنت أو بعضهم الاب مثل حظهم منه على زعمهم فانكر الاب
والبنت ذلك ولا بينة للورثة على دعواهم المذكور فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن
الاثبات وليس لهم مطالبة عمهم أو بنته بشيء مما يزعمونه بمجرد دعواهم المذكور (أجاب)
نعم ليس لهم ذلك بدون اثبات شرعي والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له جار يهني مدرج ولزوجته امانة طالب مالها اخذها من ورثة الرجل وامرأته بعد
موتها فادعى الوارث ان مورثهما اشترياها منه قبل موتها فانكر المالك دعواه ولا
برهان للدعي على دعواه هذه فهل اذا لم يثبت الوارث دعواه بالوجه الشرعي لا عبرة بها
ويؤثر بتسليم الجارية لمالكها (أجاب) من المعلوم انه لا يقضي المدعي بمجرد دعواه بدون
اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن أبيه مدة تزيد عن
ثمان سنين بعد ان وضع الاب يده عليه مع التصرف فيه مدة تزيد عن عشرين سنة من غير
منازعه المدة المذكرة والا ن تدعي جماعة بان لهم حقا فيه عن مورثهم والحال ان
مورثهم كانوا في البلد شاهدين لتصرف أبيه المدة المذكرة مع سكوتهم وعدم منازعتهم
لذلك قبل موتهم مدة وضع يده عليه فانكر الابن المذكور دعواهم فهل لا يجب ان

لذلك ولا تسمع دعواهم بعدمضى تلك المدة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب)
 سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع مشاهدته تصرف واضع اليد
 من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده
 اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اودع عند
 آخر نورجاومات كل من ماله فادعى ورثة المودع ان مورثهم اشترى نصفه من غير بينة
 شرعية فهل لاعتبر بدعواه المجردة عن الاثبات واذا كان بعض ورثة المودع المدعى
 عليه البيع غائب لا تسمع الدعوى حتى يحضر او يوكّل (أجاب) اذا لم يثبت ورثة المودع
 شرعاً ومورثهم نصف النورج من المالك له بالوجه الشرعي يؤمرون برده على ملاكه ولا
 عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات واما المدعى بالناقل على غير ذى اليد من الورثة
 كما هنا فلا تتوقف على حضور باقيهم لكونهم ادفعوا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 كانت متزوجة برجل فاشترت منه نصف داره واقامت معه مدة وطلقتها وتزوجت غيره
 واقامت مع الزوج الاول في الدار المذكورة ثم تزوج الزوج الاول غيرها واقامت مع زوجته
 الثانية في الدار المذكورة مع مملوكة المذكورة وزوجها الثاني نحو أربع سنين ثم خرج الزوج
 الاول من البلد واقام ببلدة أخرى نحو احدى عشرة سنة وتوفي بها ولم تزل المرأة المذكورة
 واثمة يدها على الدار المذكورة حتى ماتت من نحو خمس سنين ومورثتها واثمة يدها
 أيديهم على الدار المذكورة والا آن حضر وارث للتوفي ينزع في الدار المذكورة منه كرا
 شراء المرأة المذكورة نصف الدار المذكورة من مورثها فاذا يكتون الحكم في ذلك
 (أجاب) اذا ادعى ورثة المرأة المذكورة شراء مورثتهم نصف الدار من زوجها الاول بثمن
 معلوم في وجهه واثم البائع المنكر بيع مورثه كلف المدعى به دحض الدعوى اثبات
 دعواه بالبينة العادلة فيقضى بما ادعاه بعد استيفاء الثبوت شرائطه الشرعية ولا يمنع من
 دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك سفناً معلومة باع نصفها لآخر بثمن معلوم
 في الذمة بخضرة بينة شرعية ثم طلب قسمة ثمن البائع قبل دفع الثمن فامتنع الشرى بملك
 اجابته حتى يقبض الثمن فادعى المشتري انه دفعه له فانكر البائع دعواه فهل اذا لم يثبت
 المدعى دعواه الدفع بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات
 ويكره للبائع حبس مبيعه حتى يقبض ثمنه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب)
 نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي ولا بائع حبس المبيع قبل تسليمه
 للمشتري حتى يقبض الثمن المحال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 ومورثه آخر من ولزوجة المذكورة بيت بعضه الميراث كسب على سفل بيتها متصل بمكان
 الزوج المعدل للرجال وللبنات المذكورة باب مفتوح من بيت الزوجة والاخر من
 مكان الزوج المذكورة في حال اذا اختلفت الزوجة مع الورثة في البعض المذكورة المتصل
 بمكان الزوج وادعت انه ملكها بنته من ماله والورثة انه تركه بناءه الزوج من ماله

١٢٧٠

٢٢

١٢٧

٢٦

١٢٧٠

رمضان
٢

يكون القول للزوجة بيمينها أو للورثة ومن تقدم بينتهما (أجاب) القول للزوجة في أن
البعض المركب على يديهما ملك لها واليدنة بينة وورثة الزوج في أنه ملك مورثهم والحال
ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض بناها حرار واستمر
واضع يده عليها مدة طويلة من السنين نحو ثلاثين سنة ثم مات فوضع ولده يده عليها إلى
الآن من غير منازعه ولا معارضة تلك المدة ثم أن الولد المذکور أراد بيعها لرجل آخر
بثمن معلوم فطلب القاضي من الولد حجة بالقطعة الأرض فوجد حجة فيها ثمانية قرار يط
وضاعت منه الحجة التي بالباقي فهل لا يكاف الولد المذکور حجة تشهد له بالملك ويكفي وضع
اليده (أجاب) وضع اليده من أقوى الحجج فلا يكاف الولد المذکور حجة والحال هذه حجة
تشهد له بالملك فيها ولا يعول شرعا على الصكوك والكرواغدر لو عليها خطوط القضاة
يدون اثبات مضمونها بطريق من طرق الاثبات الشرعية هذا التجاهد والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له عند آخر مدة معلوم من الدين ثمن طرايش وللمدين خربة ادعى
دب الدين على المدين بأنه اشتري منه الخربة بدينه المذکور فأنكر المذعى عليه دعواه
ولا بينة للمدعى ولا برهان فهل يكون القول قول المدين المدعى عليه ولا عبرة بدعوى
المدعى المجرى عن الاثبات الشرعية (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى لمذعى بمجرد دعواه
يدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث عقارا من مورثه وباعه لرجل
أجنبي بثمن معلوم من الدراهم وصار المشتري يتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك مدة
تزيد على عشرين سنة والآن ادعى رجل على واصل اليده والبايع له بان له ديناه على
مورث البائع يريد أخذ العقار المذکور في نظريته فأنكر الوارث والمشتري دعواه
وادعى كل منهما أن المدعى كان حاضرا موجودا مع مورث البائع المذکور كورأكثر من
عشرين سنة وشاهد يبيع تركته وتقسيمها بين ورثته والتصرف المشتري منه أيضا المدة
المذكورة وهو ساكت لم يدع على المورث ولا على وارثه ولم ينازع بدون عذر شرعى فهل
لا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعده مضى خمس عشرة سنة إلا
في الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالمبرات
عن أبيه نعدى رجل ذو شوكة بسبب أنه كان حاكما على البلد وسكنها بالانصب مدة
ثلاثين سنة ثم مات هن ورثة فطلب رب الدار نزعهما منهم فنعوه متعللين بطول المدة وبأن
مورثهم اشتراها من أبيه والحال أنه لا بينة ولا سند بايديهم يشهد لهم بالملك فأنكر رب
الدار دعواه الشراء فهل إذا ثبت الورثة شرعا مورثهم من مورث المسالك لا يجابون
لذلك شرعا ولا عبرة بطول المدة مع الاعتراف باصل الملك ويكون لرب الدار نزعهما من ورثة
الانصب حيث كان الحق ثابتا له فيها عن أبيه ولا عبرة بوضع اليد بالانصب على ملك
الغير (أجاب) حيث اعترف الورثة المذكورون باصل الملك في الدار للرجل المذکور
وادعوا انتقال الملك اليهم فعليه اثباته والالتزام من أيديهم وترد على مالكها والله تعالى

أعلم (سئل) في رجل عليه دين لأخيه معلوم القدر دفعة له في حال حياته ثم بعد مدة أيام قليلة مات رب الدين المذكور عن زوجته وابنته وعن أخيه المذكور وترك ما يورث عنه شرعا والآن تريد الزوجة مطالبة الأخ بالدين منكرة لدفعه له فهل إذا ثبت أن الأخ دفعه لأخيه حال حياته لا تجاب لذلك ولا عبرة بانكارها أو يكون له أخذ ما يخصه من تركه أخيه بالقرينة الشرعية حيث كان شقيقا وألاب (أجاب) لا مطالبة لزوجة الميت بالدين المذكور إذا ثبت دفعه إلى ربه حال حياته بالوجه الشرعي وللأخ العاصب أخذ ما يخصه في تركه أخيه بالقرينة الشرعية حيث لم يكن محجوبا بغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك نخلا وله ورثة فوضع رجلا من أيديهم على النخل المتروك مدة ولما أورد الورثة أخذ النخل المذكور من واضعي اليد ادعى أحدهما أن يقال للملك له من مورث الورثة المذكورين بموجب حجة ادعى ضياعها ولما طالب منه بينة مثبتة لدعواه انتقل الملك من المورث عن عز عن أقامتها وادعى الثاني أن والده أخذ النخل المذكور من المورث ومات وتركه له ولكن لا يدري هل كان الأخ بشرا أو بغيره ولم يثبت دعواه الانتقال من مورث الورثة فهل والحال هذه يؤمر المدعى عليهم بالتسليم النخل للورثة المذكورين حيث كانا مقررين بالملك لمورث الورثة المذكورين ولم يثبت ادعواههما الانتقال بطريق شرعي بعد تحليف الورثة اليمين الشرعية (أجاب) نعم يؤمر الرجلان المذكوران بالتسليم النخل إلى ورثة المالك إذا كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن أبيه مدة تزيد عن عشرين سنة بعد أن وضع الأب يده عليه مع التصرف فيه مدة تزيد عن عشرين سنة من غير منازع له فيه تلك المدة والآن تدعى جماعة بأن لهم حقا فيه عن مورثيهم والحال أن مورثيهم كانوا في البلد مشاهدين لتصرف أبيه المدة المذكورة مع سكوتهم وعدم منازعتهم له قبل موتهم مدة وضع يده عليه فافكر الابن المذكور دعوهم فهل لا يجابون لذلك ولا تسمع دعوهم بعد مضي تلك المدة إذا تحقق بالوجه الشرعي (أجاب) سكوت مورثي الجماعة المذكورة عن الدعوى تلك المدة من غير عذر شرعي يمنع من سماع دعوى الورثة إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والمورث لو ادعى والحال هذه لا تسمع دعواه فكذا واثرة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين تدعيان على رجل قد رآه - لهما من الدراهم لمورثيها وأن مورث المدعى عليه كان كتب بذلك وثيقة لمورثيها ووجه ذلك المبلغ له غارقة على ثلاثة أفدنة من أرض زراعية أميرية وامرأة أخرى ادعت عليه بها ووجدت ورقة مقطوعة الثبوت يدين لها أيضا عليه تاريخها من نحو ستين سنة والمدعى عليه ينكر ذلك ولا يثبت له على إثبات دعواه من فهل لا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات الشرعي ولا بالورقة المقطوعة الثبوت والحال هذه (أجاب) من المعلوم أنه لا يثبت المدعى بمجرد دعواه ولا يعول شرعا على صك بدون إثبات مضمونه على

١٢٧٠

٢٨

١٢٧٠

شوال

٦

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

٩

فرض سمع الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار يذيق بها
 ويتصرف فيها بأنواع التصرفات مدة تزيد على خمس عشرة سنة والآتي ادعى عليه جماعة
 بأنهم املكهم فانكر دعواه سم والحال انهم كانوا حاضرين مشاهدين لتصرفه المدة
 المذكورة وهم ساكنون ولم يدعوا ولم ينازعه هذه المدة من غير مانع شرعى فهل
 لا تسمع دعواهم ولا يثبت لهم (أجاب) لا تسمع الدعوى لعدم مضي خمس عشرة سنة الا في
 الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم
 على عقار مع جانب محل تلقوه عن مورثهم مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم يتصرفون فيه
 التصرفات الشرعية ثم بعد ذلك ادعى رجل انه يملك في ذلك خمسة من مورثه فانه ذكر
 واضعوا اليد دعواه والحال ان مورثه كان حاضرا في البلد ومشاهدا لتصرف مورث
 واضعي اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكن من غير منازعة ومن غير مانع
 شرعى عنهم عن الدعوى فهل لا تسمع دعوى المدعى بعدم مضي هذه المدة حيث جحد
 المدعى عليهم دعواه (أجاب) سكوت مورث المدعى مع حضوره في البلد ومشاهدته
 لتصرف واضعي اليد من غير مانع شرعى يمنع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذ
 ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا
 وعليه دين لا تحم رهن حجة بيته عند رب الدين بحضرة بيعة شرعية من مدة عشرين سنة
 ولم يزل ساكنا فيه الى الآن فهل اذا ادعى رب الدين انه اشتراه منه وأظهر حجة بذلك غير
 ثابتة المضمون فانكره ب البيت دعواه لا يجب لذلك ولا هيرة بدعواه المجردة عن الاثبات
 ولا بالحجة المذكورة (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا ولا يعول على
 صدق بدون اثبات منه ومنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا في بلدة ثم بعد ان
 مكث فيه مدة من السنين سافر الى بلدة أخرى وأقام بها مدة من السنين أيضا ثم مات عن
 أولاده ثم بعده مئة بحد ذهب أحد أولاده الى بلد أبيه وأراد ان يتصرف في المنزل بالبيع
 ونحوه فتعرض له رجل آخر وادعى عليه بانه اشتراه من أبيه في حال حياته فهل اذا لم يثبت
 دعواه لا عبرة بها او يكون المنزل باقيا لأولاده الوارثين من بعده حيث تجردت دعواه عن
 البينة الشرعية (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا ويؤمر بتسليم المنزل
 لورثة المال اذا لم يثبت انتقاله اليه بنساق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى حمارا من مدة أربعة اشهر ثم ضاع منه من مدة خمسة عشر يوما ثم بعد ذلك وجدته
 عند رجل فطلب رفق يده عن الحمار المدعى به فامتنع واضع اليد من دفعه له وادعى واضح
 اليد عليه انه اشتراه من رجل من مدة أربع سنين وعنده بيعة على ذلك فهل والحال هذه
 تقدم بيته ويحكم له به (أجاب) قال في المبسوط لو ادعى الشراء كل منهما من رجل أو من
 واحد وارضوا احدهما السابق تاريخا فلا سبق أولى به من جامع الفصولين ومنه يعلم جواب
 حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك آلة طاحونة بطريق الشراء من نحو

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

١٦

عشرين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية من غير منازع له فيها فالآن ادعت عليه زوجته انها تملك آلة الطاحونة المذكورة بالشراء من اجنبي من نحو اربع سنين فانكر الزوج دعواها فهل والحال هذه اذا اقام كل منهما بيعة بالملك له فيها تقدم بيعة الزوج المذكور (اجاب) قال في المبسوط لو ادعى الشراء كل منهما من رجل أو من واحد وادعى واحد منهما سبق تاريخا فلا سبق اولى من جامع الفصولين ومنه يعلم جواب المحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغا معلوما من الدين آخر كل حساب بينهما من المعاملات السابقة وطالبه به فانكر دعواه فهل اذا اقام بيعة شرعية وشهدت له بالدين المذكور طبق دعواه يقضى عليه بدفعه ولا عبرة بانكاره والحال هذه (اجاب) اذا ادعى رب الدين دعواه المذكورة واستوفت الدعوى شرائط الصحة وأثبتها بالبيعة العادلة قضى له بعدائه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك مات عن ورثة وضموه أيديهم على المكان المذكور فقامت امرأة الآن تدعى ان لها نصف المكان بطريق الميراث عن اختها متعلقة بحجة مقطوعة الثبوت فهل اذا لم تثبت المرأة ملكية المكان لاختها وانما تملكه من باب طريق الميراث لا عبرة بتعللها ويكون تركه عن الميت يقسم بين الورثة حسب الفرصة الشرعية (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى المرأة المذكورة اذا لم تبرهن عاينها ويقسم بين ورثة الميت المذكور بالفرصة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت وترك ما يورث عنها شرعا ولها زوج تعرض له بعض الورثة متعللا عليه بأنه طلقها قبل الموت فهل اذا لم يثبت الطلاق بل ماتت في عصمته له ان يأخذ ما يخصه في تركتها ويمنع المتعرض له (اجاب) اذا ادعى بعض الورثة الطلاق على الزوج وأنكره يكون للزوج أخذ ما يخصه من تركه وزوجته بالفرصة الشرعية حيث لا مانع ما لم يثبت عليه طلاق يوجب منعه من الميراث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك بيتا فادعى أحدا الورثة ان البيت ملكه خاصة دون موارثه وان مورثه كان يجره لبعض الناس بطريق الوكالة عنه ويده حجة بذلك مقطوعة الثبوت فهل والحال هذه اذا لم يثبت الوارث دعواه الملك فيه بالبيعة الشرعية لا عبرة بدعواه ويكون البيت ميراثا يقسم على جميع الورثة بالفرصة الشرعية (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بجرد دعواه بدون اثباته بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تدعى على زوجها بأنه باع جارية لها بثمن معلوم بدون اذنها واشترى بالثمن عبدا لنفسه وتريد ان يأخذ العبد منه نظير ما تدهيه وهو ينكر دعواها ويجبر بانه لم يكن لها عنده جارية ولا ثمن وانه اشترى العبد بحال نفسه لنفسه خاصة فهل يكون القول قوله والعبد له ولا عبرة بدعواه عليه وليس لها أخذ العبد في نظير ما تدهيه بدون برهان ولا عبرة بالدعوى المهردة عن البرهان الشرعي (اجاب)

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٤

١٢٧٠

٢٩

ليص للزوجة ابتزاع العبد من يد الزوج بدون موجب شرعي ولا عبرة بدعواها المذكورة
بدون برهان شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة ميت ادعوا على ورثة ميت آخر
بدين لادوتهم من مدة ماضية تبلغ نحو ثلاثين سنة ويريدون أخذه منهم فانكر المدعي
عليهم دعواهم والحال ان مورث المدعين كان حاضرا موجودا مع مورثهم أكثر من
خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي وان مورث المدعي عليهم مات من
نحو أربع عشرة سنة ولم يدع المدعون عليهم بشي فهل لا تسمع دعوى المدعين ولا
تقبل بينتهم والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة ان كان الواقع ما هو
مستطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على أرض زراعة فيها
بعض نخيل وأشجار وغير ذلك تلقوها عن أبيهم وجددهم جيلا بعد جيل ونسلا بعد نسل
مدة تزيد على مائتي سنة فادعى الآن جماعة على واضعي الأيدي انهم يستحقون الأرض عن
أبيهم وجددهم وان جددهم كان ادعوا عند جدواضي الأيدي على قدر من الدراهم وانه
غرسها اشجارا فانكروا وضوا اليد دعواهم والحال ان اباهم وجددهم كانوا حاضرين
بالادوم شاهدين لتصرف مورثي واضعي الأيدي غالب المدة المذكورة وهم اسما كتان
من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعهما عن الدعوى فهل لا تسمع دعواهم بعدمضي
هذه المدة حيث أنكروا وضوا اليد دعواهم (أجاب) سكوت مورث المدعي الأصلي عن
الدعوى خمس عشرة سنة فأكثرت مع المشاهدة لتصرف واضعي الأيدي من غير عذر شرعي مع
الانكار يمنع من سماع دعواهم فلا تسمع دعوى ورثته انما ثبت في حق المورث يثبت
في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون أراض خالية من البناء والغراس
ملاصقة لبعضها وبذلك منهن حجة تشهد له بما يملكه طولاً وعرضاً وقدر اميين بها
المحدود الاربعه اكل أرض تنتهي تلك الحدود الى أرض خالية البناء والغراس
معلومة للعالم تعدى بعضهم على قطعة أرض من ملك جاره واستولى عليها مع تصديق
كل على ما يملكه الآخر المعلن بحجة الحدود وبحدوده المذكورة المعلومة لكثير من الناس
وانما اختلف معه في تميز ذلك الحد فهل اذا ترفع معه لدى المحاكم الشرعي وتنازع معه
في تعيين ذلك الحد واقام المتعدى عليه بينة من اهل الخبرة ممن يعلمون تلك الأرض
وتأث الحدود وشهدت طبق دعوى المدعي وعينت ما ذكر من الحدود يقضي له بما ادعاه
وترفع يد المتعدى على أرضه (أجاب) حيث كان احد المتخاصمين خارجا والآخر داخليا على
الحارج ان يات ما يدعيه فاذا شهدت له البينة العادلة التي لها خبرة بتلك الأرض بما ادعاه
وطابقت الشهادة الدعوى حكم له بها وترفع يد خصمه عما تعدى عليه مما يملكه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار تلقاها بالارث عن ابيه وجدده مدة تزيد
على ثمانين سنة وهو يتصرف فيها ووابوه من قبله فادعى الآن رجل على واضع اليد
انه يستحقها عن ابيه وجدده فانكر واضع اليد دعواهم وجددها والحال ان كلا من ابيه

١٢٧٠

٣

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٣

١٢٧٠

١٣

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

١٨

وجده كان حاضر ابا ابلد وشاهد التصرف واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة
وهما ساكنان من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعهما عن الدهوى فهل والحال
هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور بعد ذلك حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب)
سكوت مورث المدعى عن الدهوى خمس عشرة سنة فلا تسمع الدعوى الوارث بعده
اليده من غير عذر شرعي مع الانكار يمنع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى الوارث بعده
اذما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع
يده على دار ورثها من أبيه وجده من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم
والبناء وغير ذلك من غير منازع ولا مدافع له في ذلك ثم مات عن ورثة فوضوا أيديهم على
الدار المذكورة مدة تزيد على عشرين سنة من حين موته ولم ينزعهم فيها أحد والآن
ادعى جماعة على واضعي اليد الآن بان لهم حق في الدار المذكورة عن مورثهم
فانكروا واضعو اليد دعواهم والحال ان مورثة المدعين كانت في البلد ومشاهدة لمورث
المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم تدع ولم تنازع ولم يمنعها مانع شرعي عن
الدعوى فهل لا تسمع دعواهم المذكورة حيث جحد المدعى عليه دعواهم والحال هذه
(أجاب) اذا سكوت مورث المدعى عن الدهوى خمس عشرة سنة فلا تسمع مشاهدته
تصرف مورث واضع اليد من غير منازعة ولم يمنعها من ذلك مانع شرعي مع الانكار
لا تسمع دعواه فلا تسمع دهوى وارثه اذما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا بالشرع من مالها لنفسها وهي واضعة
يدها عليه بمفردها ثم بعد مدة مات ابن لها عنها وعن زوجته ولم يترك تركتها أصلا وارادت
زوجة الابن ان تجعل البيت المذکور ميراثا عن زوجها بنزعها عنه ملكه بدون اثبات
شرعي فهل والحال هذه لا تجاب لذلك حيث كان المالك في البيت المذکور ثابتا للام
المذكورة ولم يكن للابن يد عليه في حياته (أجاب) اذا كان البيت المذکور تحت يد أم
الزوج عملوا كالأهل لا يكون تركته عنه وليس لزوجة ان تجعله ميراثا عن زوجها والحال
هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر اطمينا اميرية
بأنه يستحقها وأراد اثبات ذلك لدى قاضي ناحيتهم وأقام بيينة تشهد له باستحقاق الاطميان
المذکور فهل اذا كانت الاطميان المذكورة مشهورة شهرة تقني عن تحديدها وشهدت
البيينة بشهرتها قبل ويحكها القاضي ولا يلزمها التحديد (أجاب) يشترط التحديد
في دعوى العمار كما يشترط في الشهادة عليه ولو كان العقار مشهورا خلافا لهما والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا بالميراث وغاب من شدة الظلم عليه ومكث في غيبته مدة
تزيد على ستين سنة ثم مات عن ابن فحضر الابن من غيبته وطلب أخذ العقار من واضعي
اليده عليه فادعوا انهم يملكونه عن مورثهم فهل والحال هذه اذا ثبت المدعى المالك له
فيه عن أبيه الميراث في غيبته بالبيينة الشرعية تسمع دعواه بعده في هذه المدة (أجاب)

صرح علماؤنا بان الدعوى بعد ثلاثين سنة وفي الميسوط بعد ثلاث وثلاثين سنة وفي
 فتاوى العتاي بعد ست وثلاثين سنة لا تسمع الا ان يكون المدعى غائبا أو مجنونا وليس
 له ولى أو المدعى عليه واليا جائرا يخاف منه فحينئذ تسمع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 واضع يده على دار بطريق الميراث عن أبيه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف
 فيها بالهدم والبناء وغير ذلك المدة المذكورة ولم ينزعه فيها أحد وأبوه من قبلها أيضا كان
 يتصرف فيها بالهدم والبناء مدة تزيد عن خمس عشرة سنة والآن ادعى رجل على واضع
 اليد بانه يملك الدار المذكورة بطريق الوصية من رجل اجنبي غير والد المدعى عليه بتأخير
 متأخر عن ملك مورث المدعى عليه والمحال انه لا سند ولا بينة تشهد له طبق دعواه
 فانكر واضع اليد دعواه فهل والمحال هذه لا عبرة بدعوى الرجل المذكور البهردة
 من الاثبات الشرعية ويمنع من معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعى (اجاب)
 نعم لا عبرة بدعواه المذكورة والمحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في جماعة آل لهم
 عقار ونخل عن مورثهم استولى عليه آخرون في غيبة الورثة فلم يحضر الورثة طلبوا
 رفع ايديهم عن النخل والعقار فادعوا انهم اشتروا العقار والنخل من مورث الورثة قبل
 موته وطلب منهم اثبات دعواهم فجهزوا عن اثباتها فهل ترفع ايديهم عن ذلك ويسلم
 للورثة ولا عبرة بدعواهم البهردة عن الاثبات الشرعية (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل واضع يده على عقار وغيره من الامتعة تملكه عن أبيه بطريق الميراث وصار
 يتصرف فيه التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس وعشرين سنة ثم بعد ذلك مات عن
 وارث فوضع الوارث يده على ذلك وصار يتصرف فيه التصرفات الشرعية بعد ابيه مدة
 تزيد على سبع عشرة سنة فادعى الآن رجل على واضع اليد بانه يستحق حصة في ذلك
 عن مورثه فانكر واضع اليد دعواه ووجدناها والمحال ان مورثه كانت حاضرة
 في البلد ومشايدة لتصرف والد واضع اليد المدة المذكورة وهي ساكتة من غير منازعة
 ومن غير مانع شرعى يمنعها عن الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد
 مضي هذه المدة حيث انكر المدعى عليه دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة ان
 كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على ابنه انه اعطاه ارضا
 ونخلا هبة فانكرها والد المذكور وحضر حجة فيم اشهد عند المحاكم السياسية
 فاحضر المحاكم الشهود وكاتب الحجة فسالهم عما فيها فقالوا لا نعلم ذلك فالمحاكم المذكورة
 ابطل الحجة ورفقها وبعد ذلك سكنت الابن المذكور حينئذ حتى ان عزل المحاكم السياسية
 فزوجة اخرى مثل الاولى واشتد كيدها عند المحاكم السياسية ولم يثبت مضمون تلك الحجة
 بالبينات فهل والمحال هذه لا تعتبر تلك الحجة حيث كانت مقطوعة الثبوت ولم يقر الاب
 بذلك (اجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والنكول فلا يعول شرعا على
 صل بدون اثباته بطريق شرعى ولو عليه خطوط القضاة ولا يقضى به والمحال هذه

١٢٧

٢٢

١٢٧

٢٦

١٢٧

٢٦

١٢٧

٢٦

والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت منذ ثمان سنين وتركت دارا ولم يكن لها وارث سوى بنتهم شقيق فطلبت بذات العلم الشقيق الدار من واضع اليد فادعى ان أمه اشتريتها من بنت جدها المذكورة قبل موتها بخمسين سنة فانكرت بنت الم دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت دعواه الشراء من المالكة قبل موتها بالبينة الشرعية لا بهرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويحبر على تسليم الدار لبنت الم المذكورة حيث كان معترفا باصل الملك في الدار لمورثتها (أجاب) نعم لا بهرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف مكانا على ابنه وابن ابنه وذريتهما ونسألهما الذكور دون الاناث بموجب حجة شرعية وبينة تثبت مضمونها فقدم مدعى من السنين ادعى ابن بنت الواف ان المكان المذكور ملك لآل واقف وأنه تركه ميراثا لورثته ومن جملتهم والده وتراجع مع الناظر في ذلك بين يدي القاضي فاجابه الناظر بان المكان المذكور ليس ملكا للواقف وقت موته وأنه لاحق للمدعى فيه بطريق الارث فهل اذا أقام المدعى المذكور بينة تشهد له بملك المكان المذكور لجده وأنه مات وتركه ميراثا واطهر الناظر المدعى عليه الواقعة وأثبت مضمونها على الوجه المشروع تسمع دعواه بذلك وتقبل بينته ولا يكون متناقضا حيث أجاب بالانكار لدعوى المدعى على الوجه المسطور (أجاب) نعم تقبل بينة الناظر على صدور الوقف من جد المدعى المالك للمكان المذكور والحال ما ذكر ولا يمنع من ذلك جوابه على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها بقدر من الدراهم فاعترف بأنه كان في ذمته البعض ودفعه لها بحضور بينة شرعية وأنكر البعض الآخر ولا بينة لها على ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت المرأة دعواها ذلك البعض الآخر بالبينة الشرعية لا بهرة بدعواها ويكون القول قول الزوج بيمينه (أجاب) نعم لا بهرة بدعواها البعض الآخر بدون اثباتها بطريق شرعي والقول قول المنكر بيمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دورا أربعة لها قطعة فضاء حريم للدور المذكورة خالية من البناء من قديم الزمان يدعى الآخر رجل أجنبي بانهم ساءلوه بالميراث عن أبيه فأنكر رب الدور دعواه والحال انه لا بينة ولا سند يده يشهد له بالاستحقاق فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه الملك لا يجاب لذلك شرعا ولا بهرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة رب الدور فيما يدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدعى ليس ذى يد بمجرد دعواه بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في طاحونة بطريق الميراث عن أصوله فنشده الظلم والجور تركها وهاجر من بلده وغاب مدة خمسين سنة ثم حضر من غيبته فوجد رجلا واضعا يده على الحصة المذكورة فطالبها منه فادعى انه تأقها عن أبيه فهل والحال هذه اذا أثبت المدعى الملك فيها له عن أصوله بالبينة الشرعية يحكم له فيها به ولو طال المدة حيث كان غائبا مسافة السفر (أجاب) صرح

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

٢٨

١٢٧٠

٢٨

١٢٧٠

٣٠

١٢٧٠

٣٠

علموا بانباستثناء دعوى الغائب مسافة السفر من عدم سماع الدعوى بعد طول
المدة وجعلوا الغيبة مذرا شرعيا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين
أيديهم على دار بطريق الميراث عن أبيهم وهم يتصرفون فيها بأنواع التصرفات
الشرعية مدة تزيد على عشر بن سنة ولم ينازعهم فيها أحد وأبوهم من قبلهم كان
واضعا عليه عليهم وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينازعهم فيها أحد
مدة تزيد على خمس عشرة سنة والآن ادعى رجل على واضعي اليد بأنه يستحق الدار
المذكورة عن أبيه ولا يثبت له بذلك وأظهر وثيقة مقطوعة الثبوت فأنكروا وضعو
اليدهم وهو وجدوها والحال ان مورث المدعى كان حاضرا في البلد ومشاهد التصرف
مورثا واضعي اليد المدة المذكورة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه
عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعد مضي هذه المدة حيث
أنكر المدعى عليهم دعواها وجدوها (أجاب) اذا تحقق سكوت مورث المدعى عن
الدعوى خمس عشرة سنة فاكتمت مشاهدته التصرف المذكور ولم يمنعه من الدعوى
مانع شرعي تلك المدة لا تسمع دعوى ابنه المذكور بعد مضي دعوى مورثه أن لو
كان حيا وادعى والحال هذه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل ادعى على ورثة ميت واضعين أيديهم على عقار له بالارث
عن مورثهم بان له فيه حصة كان اشتراها من آخر من نحو عشر بن سنة سابقة بمقتضى
حجة بيده مقطوعة الثبوت ولم يثبت مضمونها ثم عاود يريد منازعة المدعى عليهم ومحاسبتهم
على اجرة مثل حصته فانكر المدعى عليهم دعواها والحال ان المدعى كان حاضرا موجودا
في البلد ومشاهد التصرف الورثة ومورثهم مدعى على أكثر من عشر بن سنة وهو
ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعوا هذه ولا عبرة بالحجة التي
لم يثبت مضمونها شرعا (أجاب) نعم لا تسمع دعوا المدعى المذكور ان كان الواقع ما هو
مستطورا بالسؤال ولا عبرة بالحجة انقطع ثبوتها شرعا مع الانكار والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل واضع يده على مواش وأطيان خاصة به من كسبه يزرعها ويدفع خراجها للبيري
ثم ادعى عليه ابن أخيه لانه بان له حقا في المواشي والأطيان فانكر المدعى عليه دعواها
فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواها بالوجه الشرعي لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواها المجردة
عن الاثبات الشرعية ويمنع من منازعة المالك في ملكه ما به يده بدون وجه شرعي
(أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة واضعة يدها على نخل وهي تتصرف فيه تصرف المالك في املاكها
من غير منازع ولا مدافع لها فيه عشر بن سنة ثم ماتت عن ورثة فوضعت الورثة أيديهم
عليه خمس عشرة سنة من غير منازع لهم فيه أيضا والآن ادعى عليهم رجل بان له حقا
فيه فانكروا دعواها فهل اذا كان المدعى حاضرا ومشاهد التصرف واضعة اليد لتلك

١٢٧٠

٥

١٢٧٠

٥

١٢٧٠

٦١

١٩

١٢٧٠

المدة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع لا تسمع دعواه (أجاب) لا تسمع الدهوی بعد مضي
خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعی والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
واضعة يدها على دار عن مورثها من مدة ثلاثين سنة ادعى عليها الآن رجل بانها لایه
و يريد نزاعها من يدها فانكرت دعواه والمحال ان ابأ المدعی كان حاضرا موجودا مشاهدا
لها ولمورثها من قبل وكل منهما يتصرف فيها بالهدم والبناء تصرف المالك في املاكهم
مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعی عنه من
ذلك فهل لا تسمع دعواه والمحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعوی الرجل المذکور ان
كان الواقع ما هو مرسومه بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
ابن قاصر منها عن اولاد بلغ من غيرها وترك ما يورث عنه شرعا وللزوجة اتمعة تخصها
من فراش ونحاس ومصاغ فادعی الاولاد المبلغ ان المتاع المذکور الذي تحت يد الزوجة
من جملته ماتوا كه مورثهم فانكرت الزوجة دعواهم فهل اذا لم يثبت الاولاد المذکورون
دعواهم المملکة في الاشياء المذکورة عن مورثهم الا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات
الشرعی ويكون القول قول الزوجة بيمينها فيصلح لها اولها من الامتعة المذکورة
(أجاب) نعم القول قول الزوجة فيما يصلح لها اولها من متاع البيت سكنهما بعد موت
زوجها بيمينها والله تعالى أعلم (سئل) في أرض زراعة فيها نخيل مشتركة بين رجل وبين ابن
عمه تلقيا ما عن اصولهما من عشرين سنة وزيادته من غير منازع لهما ولا اصولهما فيها
والآن تدعی امرأة جنيبة بان لها حصصة في النخل المذکور مع أرضه فانكرت وواضع اليد
دعواها والمحال انه لا يثبت ولا سند يدها فهل اذا لم تثبت تلك المرأة دعواها بالوجه الشرعی
لا ثبات لذلك ولا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات وتمنع من منازعة واضع اليد في ذلك
بدون وجه شرعی (أجاب) نعم لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك دارا عن مورثه وهو واضع يده عليها مدة ز يدها في ثمان عشرة
سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية ولم ينزعه فيها احد وابوه من قبله
كان واضع يده عليها مدة تزيد على خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها بانواع
التصرفات الشرعية مدة وضع يده عليها ولم ينزعه فيها احد ~~هو رجلان هـ~~
واضع اليد بانهم ما يملکان الدار المذکورة عن مورثهما فانكرت واس
واشغال ان مورث المدعیین كان مشاهدا لمورث المدعی عليه المدة المذكورة وهو
ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمتعه مانع شرعی فهل والمحال هذه لا تسمع دعوی المدعیین
المذکورین حيث جسد المدعی عليه دعواهما (أجاب) نعم لا تسمع دعواهما ان
كان الواقع ما هو مرسومه بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة
ارض من نخوشير من غير ثبوت شرائها او استحکارها باها شرعا فادعی عليه رجل
آخر وكيل عن شخص بان تلك الارض الواضحة يدها لهما الآن ذلك الرجل ملك لموكله

١٩

١٢٧

١٠

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

واز واضع اليد الآن لاحقه فيساوير يذترعها منه وضمها لموكله وسئل من المدعى
 عليه فاجاب بانه لاحق فيها لموكل المدعى المذكر ريل ملك له ولم يذ كرسبب التملك
 قائلا ان ارضه موكله بعد مدة عن هذه فابرز الوكيل حجتين دللتاه على أن الموكله أرضا بتلك
 الجهة من ضمن تلك الارض المدعى بها حينئذ طلب القاضى الكشف عليهم لافقوجه
 ومعه جماعة فكشفوا معرفتهم من غير حضور الوكيل عن المدعى وكتب بذلك
 كتابة أمطاه ابيد المدعى عليه والحال أنه ما حضر المدعى ولا وكيله ولا طلبت بينة منه
 فهل تسكون تلك الكتابة باطله لعدم حضور الوكيل والاصل حسب ما نص في كتابة
 القاضى بذلك ولا يكونه ما طلبت منه بينة تشهد له طبق دعواه وهل اذا ثبت شرعا ان
 تلك الارض ملك لموكل المدعى تنزع من يد واضع اليد الآن الغاصب ثم اذا كان له
 دهوى فليدعى بها (أجاب) حيث كان كل من الخارج المدعى وذى اليد المدعى عليه
 يدعى عليه ملكا معا فاعلى القاضى بمصلحة الدعوى وانكار الخصم تسكين الخارج
 اثبات ما أنكره الاخر فاذا أقام بينة عادلة طبق دعواه قضى له بما ادعاه وقد صرح
 علما وبنا بتقديم حجة الخارج فى دعوى الملك المطلق على حجة ذى اليد والله تعالى أعلم
 (سئل) فى امرأة لمساكين على رجل توفى الى رحمة الله وبعض ورثته موجود والبعض غائب
 فهل اذا أرادت أن ندعى على بعض الورثة المحضرين بسوغ ما ذالك وتصح الدعوى على
 بعض الورثة ويسمى بها المحاكم الشرعية ولا يتوقف على حضور بعض الورثة الغائب لان
 ما حكم به على بعض الورثة ينزى على باقيهم (أجاب) قد صرحوا بان أحد الورثة ينصب
 خصما عن الباقيين فيما يدعى على الميت من الدين ولو لم يكن فى يده شئ من التركة
 فتسمع دعوى المرأة المذكورة على أحد ورثة المدين والحال ما ذكر حيث لا مانع من
 سماعها ولا يتوقف على حضور باقيهم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر
 يدين معلوم القدر وطالب به فادعى المدعى عليه أنه دفعه له ويقع البينة على دعواه فهل
 اذا شهدت له بينة بذلك لدى المحاكم الشرعية طبق دعواه يمنع المدعى من معارضة المدعى
 عليه والحال هذه (أجاب) من المعلوم انه اذا ثبت المدين دفع الدين لربه بالطريق الشرعية
 يمنع الدائن عن مطالبة حيث استوفى الاثبات شرائطه الشرعية والله تعالى أعلم (سئل)
 فى رجل واضع يده على داره تدعى أربعين سنة وهو يتصرف فيها بالبناء والسكنى
 ثم بعد ذلك المدعى عليه ورثة رجل أجنبي ان لهم نصفها عن والدهم مع أن
 واضع اليد تصرف فيها حال حياة والدهم مدة نحو عشرين سنة وهو مشاهد لذلك ولم
 ينارعه فيها فهل بعض المدعى كورة مع عدم المنازعة ومع مشاهدة الاولاد وأبيهم من
 قبلهم تصرف واضع اليد لا تسامع الدعوى والحال ما ذكر (أجاب) سكوت مورث
 المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فكأن من غير مانع شرعى مع مشاهدته تصرف
 واضع اليد ولم ينارعه فيمنع من سماع دعواه فلا تسامع دعوى وارثه اذا ما ثبت فى حق

١٢٧٠

٢٥

١٢٧١

مهرم
١٥

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٢٩

المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور
 البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواش وغير ذلك مما يورث
 فطالب القصر بعد بلوغهم أخذ ما يخصهم من تركته أبيهم فادعى من كان بالغاً وقت موته
 بأن أباه أعطاه أشياء من ماله في حال حيائه متعللاً بوثيقة فيها أسماء أشخاص ميتين غير
 ثابتة المضمون فأنكر باقي الورثة دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن
 الإثبات ولا بالوثيقة المذكورة ويقسم جميع ماتر كذا الأب بين ورثته بالقريضة الشرعية
 (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات شرعاً ولا يعول على وثيقة لم يثبت مضمونها
 بوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار تملكها بالميراث عن أبيه
 وجده من مدة تز يدعى أربعين سنة وهو يتصرف فيها من غير منازع له قام الآن رجل
 يدعى أنه يستحق الدار المذكورة بطريق الميراث عن أبيه والحال أنه مقيم بالبلد ومشاهد
 لا تصرف واضع اليد عليها ولم يمنع من الدعوى مانع شرعي مدة تز يدعى خمس عشرة سنة
 ووالده من قبله مشاهد كذلك لا تصرف واضع اليد على الدار المذكورة ولم يمنع من مانع
 شرعي من الدعوى المدة المذكورة فهل لا تسمع دعوى الرجل المذكور بالدار المذكورة
 حيث كان الحال ما ذكر ويمنع من معارضة واضع اليد عليها (أجاب) سكوت مورث
 المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكث من غير مانع شرعي يمنعه منها مع مشاهدته
 لا تصرف واضع اليد وحضوره مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه حيث ثبت
 ذلك إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل
 يده على دار من مورثه مدة تز يدعى أربعين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات
 الشرعية ولم ينازعه فيه أحد ثم بعد تلك المدة ادعى رجل أنه يملك في ذلك حصته من
 مورثه فأنكر واضع اليد دعواه والحال أن مورثه كان حاضراً بالبلد ومشاهد لا تصرف
 مورث واضع اليد مدة تز يدعى عشرين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع
 شرعي يمنعه من الدعوى تلك المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى
 المذكور به مضى هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه وجدها (أجاب) نعم
 لا تسمع دعوى المدعى المذكور إن كان الأمر ما هو مرسومه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل واصل يده على دار من مدة تز يدعى عشرين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع
 التصرفات الشرعية المدة المذكورة ولم ينازعه فيها أحد والآن ادعى رجلان من أهل
 البلد شاهداً أن تصرف واضع اليد بان لهما حصته فيهما من أبيهما فأنكر واضع اليد
 دعواهما والحال أن أباهما كان شاهداً لا تصرف واضع اليد مدة تز يدعى خمس
 عشرة سنة ولم يدع ولم ينازع وهو ساكت المدة المذكورة ولم يمنعه مانع شرعي من الدعوى
 فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الرجلين المذكورين حيث أنكر المدعى عليه دعواهما
 وجدها ولا عبرة بدعواهما المذكورة (أجاب) نعم لا تسمع دعواهما المذكورة إن كان

١٢٧١

٢

١٢٧١

٦

١٢٧١

٦

١٢٧١

٦

الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض غير خراجية تلقاها من عمه وكان عمه واضعا يده عليها مدة تزيد على أربعين سنة فادعى رجل على واضع اليد انهما ملكه تلقاها بالميراث عن أبيه متعلا بالابن والده اشتراها من رجل آخر بموجب حجة من مدة ست وستين سنة ومتعلا أيضا بأنه كانت فيها نخلة يدفع خراجها لـ الديوان والمحال ان أبا المدعى كان مشاهدا لتصرف عمه واضع اليد فيها المدة المذكورة ولم ينازعه فيها مع تمكنه من النزاع فيها ولم يقر واضع اليد بسبق الملك فيها الاب المدعى فهل في هذه الحالة تكون مشاهدة مورث المدعى تصرف مورث المدعى عليه فيها المدة المذكورة مع عدم نزاعه له فيها وتمكنه منه ما نفعه من سماع دعوى مورث المدعى ودهوى وارثه من بعده ولا عبرة بما تعالى به عما ذكر (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه ووجدته مدة تزيد عن خمسين سنة وهو يتصرف فيها بالمدم والبناء من غير منازع له فيها تلك المدة والآن تدعى امرأة أجنبية بان الدار المذكورة ملك لها مع وجودها بالبلد ومشاهدة تصرف واضع اليد فانكر دعواها والمحال انه لا يثبت لها على دعواها فهل لا تجاب لذلك ولا عبرة بدعواها المهردة عن الاثبات وتمنع من منازعة الوارث المذكور بدون وجه شرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباته بطريق شرعى على فرض سماعها والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين واضعين أيديهما على عقار تلقياه بطريق الارث عن أبيهما وصارا يتصرفان فيه مدة تزيد على أربعين سنة ولم ينازعهما فيه أحد فادعى الآن جماعة على واضعي اليد انهم يستحقون فيه حصة عن أبيهم فانكر واضعا اليد دعواهم ذلك ووجداهما والمحال ان أباهم كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف مورث واضعي اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه عن الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعين بعد ذلك حيث جحد المدعى عليهم ما دعواهم (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم حيث ثبت سكوت من يدعون تلقى الملك عنه عن الدعوى بذلك خمس عشرة سنة مع حضوره ومشاهدته لتصرف واضع اليد من غير مانع شرعى اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والمورث لو ادعى في هذه الحالة لا تسمع دعواه فكذا وارثه من بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على عقار بطريق الارث عن أصوله مدة تزيد على مائة سنة فأراد الآن جماعة أخذ العقار منه متعلين بأنه ملك لا آخر والمحال ان المدعى له بالملك لم يكن قريبا لهم ولم يوكاهم في ذلك فهل والمحال هذه اذا لم يثبتوا التوكيل من المدعى له بالملك بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواهم وليس لهم معارضة واضع اليد بدون وجه شرعى (أجاب) نعم ليس لهم ذلك والمحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة آلتهم دار بالارث عن أبيهم ادعوا بها على

٧

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٠

١٢٧١

واضح اليه - دعاهم بعد كمال رشد - ومطلبوا رفع يده عنها فاعترف لهم بها وادعى انه
اشترأها من والدهم قبل موته وانظر - لهم بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت لم يثبت
مضمونها بشهادة بينة شرعية فهل لا عبرة بدعواه المجردة ولا بالوثيقة المقطوعة الثبوت
وترفع يده وتسلم لهم والمحال هذه (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا
ولا يعول على وثيقة لم يثبت مضمونها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن زوجته وعن ورثة آخرين باع وترك ما يورث عنه شرعا ولزوجة بعض مصاغ
تملكه فادعى باقى الورثة ان المصاغ الذى بيده الزوجة ملك لمورثهم المتوفى فانكرت
دعواهم فهل اذا لم يثبتوا الملك بما يدعون عنه عن مورثهم لا عبرة بدعواهم المجردة عن
الاثبات ويكون القول قول الزوجة بيمينها فى ذلك (اجاب) اذا اختلفت الزوجة بعد
موت زوجها مع ورثته فيما هو خاص بالنساء فالقول فيه للزوجة بيمينها وعلى الورثة
البينة انه لمورثهم وهذا اذا لم تقر المرأة ان هذا المصاغ اشترته مثلامن الزوج فان اقرت
بذلك سقط قولها لانها اقرت بان الملك للزوج ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الانتقال
الا بالبينة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجلين اشترى حصصا معلومة من دار مناصفة وجرى
العقد بينهما - ماو بين بائعهما واقربائهما من المبيع لهما ودفع كل واحد منهما ثمن ما يخصه
من تلك الحصصه ثم ادعى أحد المشتريين ان الشراء له وان الثمن الذى دفعه صاحبه كان
دينا له عليه ولم يقم بينة تشهد على ما ادعاه فهل اذا اقام الاخر بينة تشهد بان الشراء وقع
له - ماو لم يثبت دين قبله لصاحبه يكون المشتري بينهما ما حيث نود دعواه بالبرهان الذى
اقامه (اجاب) نعم يكون المشتري بينهما ما والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى اخوة
اشقاء يملكون عقارا وشرأ بالبراث عن أبيهم وجدهم من قديم الزمان حصل لهم ضيق من
الحساب كم قسموا من ابلادهم وخرجوا منها وغابوا عشر سنين ثم عادوا الى بلادهم فوجدوا
العقار مع رجل اجنبى فخذوا بعضه منه واخذوا البترو صا رواينا زعمونه لدى الحماكم فى
باقى العقار حتى مضى بعد حضورهم خمس عشرة سنة ولا يقدر ان يخلو منه بسبب
ارتكابه لدى شوكة يمنهم ويضر بهم فهل اذا كان الحق ثابتا لهم فى عقارهم بالبينة
الشرعية يكون لهم رفع يده عنه ونزعها منه حيث زال المانع واذا تعلل عليهم بعضى تلك
المدة لا عبرة بتعلله حيث كان هناك بينة تشهد بمنازعتهم معه فى كل سنة تمضى من هذه
المدة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى خمس عشرة
سنة الا فى الارث والوقف ووجوده - ذكر شرعى فاذا تحقق انهم كانوا يدعون به فى
اثباتها لدى القاضى تسمع دعواهم فاذا ثبتت دعواهم بطريق شرعى بعد صحتها قضى لهم بها
والافلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن اولاد ذكور وانث وتترك لهم منزلا
وبعد وفاته بمدة اشترى ولدا من اولاد الميت قطعة ارض كسفا سماء وية خلف المنزل
المشتري - فما الخصاص بهما بالسوية وكتب بذلك حجة لهما وبنياد محلا خاصا بهما

- 15 -

17

15v1

15

15v1

17

irvi

وبيع الاول

1

وصارا واضعين أيديهما عليه بمقدارهما خاصة و يتصرفان فيه بالهدم والبناء والسكنى
 مدة ثلاث وثلاثين سنة من غير مشارك لهما في ذلك وفي حاله بيا من المنزل المشترك بين
 الورثة عموما وبعد ذلك مات أحد الاخوين المشترين الواضعين أيديهما عليه وصارت
 ورثة الميت الثاني واضعين أيديهم على أهل المذكور مع اخي الميت المشارك له في ذلك
 مدة طويلة بعد المدة الماضية المتقدمة في حياة والده فهل اذا ادعى أحد الورثة هلى أخيه
 المحي وعلى ورثة أخيه الميت انه كان اشترى الثالث مع اخو به من المدة السابقة تقبل
 دعواه وتسمع بينته بعد مضي الثلاث والثلاثين سنة وهو حاضر ساكت من غير مانع
 يمنع من الدهوى ولا تقبل منه دعوى بعد مضي هذه المدة ولا تسمع بينته ولا احتجاج
 له بمجرر دعواه ان باب المهمل مفتوح من المنزل المشترك والحال انه لم يضع يده على ذلك
 (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة بعد مضي تلك المدة مع حضوره ونسكه منها
 والحال ما ذكر والله اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن أبيه مدة تزيد عن ثلاثين
 سنة بعد ان وضع الاب يده عليه مع التصرف فيه مدة تزيد عن أربعين سنة من غير منازع
 له ولا لايه فيه تلك المدة والآن يدعى رجل بان له حقا فيه عن عمه أبيه والحال انها كانت
 مشاهدة للتصرف أي واضع اليد المدة المذكورة مع سكوتها وهدم منازعتها حال حياته
 في المدة المذكورة فان ذكر الابن دعواه فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه
 المدة اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا تسمع دعواه اذا ثبت سكوت من يدعى الارث عنها
 خمس عشرة سنة فكثر مع مشاهدتها التصرف والدواضع اليه من غير منازعة ولا عذر
 شرعى لان ذلك مانع من سماع دعواها فلا تسمع دعوى وارثها اذا ثبت في حق المورث
 يثبت في حق وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على مكان بالعريش
 تلقاه بطريق الارث عن أبيه وصار يتصرف فيه التصرفات الشرعية هو وابوه مدة تزيد
 على أربعين سنة فادعى الآن رجل على واضع اليد انه يستحق المكان المذكور عن مورثه
 فان ذكر واضع اليد دعواه ويجدها والحال ان مورث المذمى كان حاضرا في البلد ومشاهدا
 لتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة وهو ساكت من غير منازعة
 ومن غير مانع شرعى يمنع من الدعوى فهل والحال هذا لا تسمع دعوى المذمى بعد ذلك
 حيث أنكر المذمى عليه دعواه ويجدها (أجاب) نعم لا تسمع دعوى ارجل المذكور ان
 كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت بدهم موت
 زوجها انه مدته باحدة ومصاصا في حال صحته وسلامته وأنكرت الورثة ذلك فهل اذا لم
 تثبت المرأة بالبينة الشرعية التملك يكون تركه عن الميت وهل يلزم البينة معرفة
 القدر والجنس من المحلى والمصاغ ذا أقامتها أم لا (أجاب) حيث ادعت الزوجة بعد
 موت زوجها تملك ما ذكر من قبل حال صحته وأنكرت بقية الورثة دعواها فعليها
 اثبات ما ادعت فان أثبتته بطريق شرعى قضى لها به والا كان تركه لا يسمع على سائر

١٢٧١

٤

٢٧١

٨

١٧١

٨

١٢٧١

١٥

لورثة والمدعى اذا كان حاضرا يكون تعريفة بالاشارة اليه فقط في الدعوى والشهاد
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على رجل بدعوى شرعية على يد القاضي فانكر
المدعى عليه دعواها فطالب القاضي من المرأة المذكورة بيعة فجهزت عنها خلف المدعى
عليه اليين الشرعية فهل والمحال هذه اذا ادعت المرأة المذكورة على الرجل المذكور ثانيا
وأثبتت دعواها بالبيعة الشرعية يحكم لها بما تدعيه (اجاب) نعم يحكم لها بما ادعته بعد
اثبات دعواها بالوجه الشرعي ولا يمنع من ذلك عجزها أو لاعن الاثبات ولا تحليف الخصم
على الرجوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصّة في ساقية بالميراث عن أبيه تحت يد
جساعة فطلب أخذ حصته منهم فامتنعوا من اعطائه له منكرين محقه فهل اذا أثبت دعواه
بالوجه الشرعي يكون له أخذ حصته والانتفاع به والاستيلاء عليه (اجاب) نعم اذا أثبت
الرجل المذكور دعواه بالحصّة المذكورة في الساقية بالوجه الشرعي يقضى له بها حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وارث غائب وترك ما يورث عنه شرعا
من عقار وأمتعة وغير ذلك تحت يد شخص آخر فهل اذا حضر الوارث وأثبت ماتركه له
مورثته تحت يد الشخص المذكور بالبيعة الشرعية يكون لوارث الاستيلاء على جميع
ما ثبت انه من متروكات مورثه حيث لا وارث سواه (اجاب) اذا اثبت الوارث المذكور
نسبه للوفى المذكور وانه لا وارث له غيره بالوجه الشرعي وأثبت ماتركه له مورثه
تحت يد الشخص المذكور أيضا يقضى له به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
تملك مصاغاً ونحاساً وقراشات زوجها عنها وعن ابن وبنت بالغين من غيرها وترك ما يورث
عنه شرعا فطالب أولاده ادخال ما ذكر في التركة فهل لا يجابون لذلك وتصدق الزوجة
المذكورة بيمينها فيما يصلح لها أو لم لا سيما وهناك بيعة تشهداها بما ذكر واذ
كان لهما مؤخر صدق عند زوجها يكون لها أخذه بعد ثبوته بالوجه الشرعي (اجاب) القول
قول الزوجة بيمينها فيما يصلح لها أو لهما بعد موت الزوج اذا اختلفت مع ورثته في ذلك
الا اذا ادعت التملك من الزوج أو انه اشتراه لها وعلى ورثة الزوج البيعة بانه ملك مورثهم
وللزوجة أخذه ومؤخر صدقهما من التركة كسائر الديون والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات عن ورثته وعن زوجته وترك ما يورث عنه شرعا وللزوجة أمتعة خاصة بها فادعت
ورثته على زوجته بعد موته ان الامتعة للوفى فهل اذا كان بعض الامتعة يخص النساء
وبعضه تشترك فيه الرجال والنساء يكون القول للزوجة بيمينها (اجاب) نعم القول للزوجة
بعد موت زوجها في الخاص بالنساء والمشارك بيمينها وعلى ورثة الزوج الاثبات وهذا اذا لم
يوجد من المرأة ما يفيده ان أصل الملك للزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
ثلاثة بنين وابن ابن رابع وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواس وغير ذلك ومن جملة
ماتركه أطميان ذراعتيه الأميرية والآن حصل بينهم مشاجرة وأرادوا القسمة فطالب ابن
الابن أن يأخذ حصته مع أحسابه مدعيان جده كتب له مثل واحد من أحسابه فانكروا

١٦

١٦

١٦

١٦

٢٣

٢٣

٢٣

٢٣

٢٩

٢٩

دهواه ولا بينة ولا سند يبيده يشهد له فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن
الاثبات ويقسم جميع ما تركه الاب بين اولاده المذكورين بالسوية ولا يكون لاحد من
الورثة ان يختص بشئ من التركة بدون مخصص شرعى (اجاب) من المعلوم انه لا عبرة
بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا على فرض صحتها وليس لاحد الورثة الاختصاص
بشئ زائد عما يخصه في التركة بدون مخصص شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع
أخوته المذكور في معيشة واحدة حصل بينهم مشاجرة فتفرقوا من بعضهم فادعى
أكبرهم وهو المتصرف عليهم ان على المثل ديونا فدفعت كل من الاخوة ما خصه من الدين
وأخذ حصته من التركة ثم بعد مضي نحو سنتين ادعى الاخ الكبير المذكور ان عليهم
مبلغا من الديون خلاف الذى ظهر وقت القسمة من غير اثبات فقول لا يجاب لذلك ولا
عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعتهم بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا عبرة
بدعواه على فرض سماعها وصحتها بدون اثباتها بطريق شرعى والحال ما ذكر والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر يدعوى شرعية على يد القاضى فانكر المدعى
عليه دعواه وطلب القاضى من المدعى بينة فحجز عنها فحلف المدعى عليه اليين الشرعية
فهل والحال هذه اذا ادعى المدعى المذكور بدعواه الاولى على المدعى عليه ثانيا
وانبت دعواه بالبينة الشرعية يحكم له بما يدعيه وتسقط دعواه (اجاب) نعم يحكم له بما
ادعاه بعد ثبوته بالوجه الشرعى حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع دارا
لا تحريقه معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها كوعه شرعين والآن اراد البائع
السعى في افساد البيع بقوله ان بعض الدار المبيعة لرجل غائب فهل يكون البيع المذكور
صحى نافذا ولا عبرة بما ادعاه البائع المذكور (اجاب) نعم لا عبرة بما ادعاه البائع على الوجه
المستورد من المقرر ان من سعى في نقض ما تم من جهته فسيحرم دونه عليه والله تعالى اعلم
(سئل) في دار مشتركة بين ورثة بالميراث عن آبائهم لم تقسم وضع رجل اجنبي يده على
حصته منها مدعى انه اشتراها من بعض الورثة فانكر المدعى عليه البيع دهواه والحال انه
لا بينة ولا سند يبيده يشهد له بذلك فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات
ويمنع من منازعة الورثة في ملكهم بدون وجه شرعى وترفع يد دعواه (اجاب) نعم لا عبرة
بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارين خربتين
بأهلهما لرجل بقدر معلوم من الدراهم بحضرة بينة شرعية طائعا مختارا وكتب في شأن
ذلك حجة شرعية فوضع المشتري يده على ذلك وصار يتصرف فيه ما بالهدم والبناء وغير
ذلك بانواع التصرفات الشرعية مع مشاهدة البائع المذكور مدة تزيد على خمس عشر
سنة ثم مات المشتري المذكور عن وارث بائع فوضع الوارث يده على تركة مورثه وصار
يتصرف فيها مدة من السنين والآن ادعى بائع الدارين المذكورين على وارث
المشتري المذكور بانهم لم يبيع الدارين المذكورين لمورثه ويريد اخذهما منه فهل

١٢٧١

٣

١٢٧١

٣

١٢٧١

٤

١٢٧١

١

إذا ثبت واثبت المشتري المذ كور بيع المدعى المذ كور في الدارين المذ كورتين لمورثه
 بالبيعة الشرعية يمنع المدعى المذ كور من معاوضته في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب)
 نعم إذا ثبت واثبت المشتري شراء مورثه الدارين المذ كورتين من مال كهم المنكر لذلك
 بالوجه الشرعي وانهم آلتا له عن مورثه المذ كور بالارث يمنع الرجل المذ كور عن
 معارضة الوارث في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة في معيشة
 واحدة وبايديهم أموال من عقار ومواشي فقير ذلك مشتركة بينهم أحدهم متصرف على
 العائلة في حال الشركة ثم تشاجر وامن بعضهم وطلبوا القسمة فادعى المتصرف يديون على
 العائلة لجماعة فاقسموا ما بأيديهم من الاموال ودفع كل منهم ما خصه من الدين الذي
 ادعى به الاخ وصار كل مستقلا بما يملكه وبه دهمضى سنتين وزيادة من حين القسمة
 والانفصال اقترض من كان متصرفا حال الاشتراك ديناً من آخر ويريد ان يخص كل
 واحد من اخوته بجزء منه متعللاً بأنه اقترضه بسبب دين كان عليه قبل القسمة ولم يبين
 من دفع له الدين ولم يثبت ذلك فهل لا يجاب لذلك شرعاً وينع من مطالبة اخوته بما ادعى
 استدانه به د القسمة بغير اذن باقروهم على الوجه المسطور (أجاب) نعم لا يجاب الاخ
 المذ كور لذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده
 على قطعة أرض مملوكة فيها بعض نخل عن أبيه مدة تزيد عن خمسين سنة وهو يتصرف
 في ذلك بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينزعه فيها أحد في تلك المدة المذ كورة وأبوه كان
 واضعاً يده من قبله مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف في ذلك بأنواع التصرفات
 الشرعية ولم ينزعه فيه أحد والآن ادعى رجل أجني على واضع اليد بأنه يملك حصّة عن
 مورثه في الأرض المذ كورة مع بعض النخل فأنكر واضع اليد دعواه وجاهل بالحال
 ان مورثه كانت شاهدة لتصرف مورث واضع اليد وهي ساكنة في البلد ولم تدع ولم
 تنازع المدة المذ كورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذ كور بعدمضى هذه
 المدة المذ كورة حيث انكر واضع اليد دعواه وجاهل (أجاب) نعم لا تسمع
 دعوى الرجل المذ كور إذا كان الواقع ما هو مسطور ولم يكن لمورثه مدعى شرعي يمنعها
 من الدعوى المدة المذ كورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار من
 أبيه نحو أربعين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم من غير منازع ولا
 مدافع له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل من أولادهم مقيم معه شاهد لتصرفه
 تلك المدة وهو ساكن لم ينزع أن الدار رهنها والده تحت يده والمدعى عليه فأنكر
 المدعى عليه دعواه فهل ادعى يثبت المدعى رهن والده الدار تحت يده والمدعى عليه
 لا عبرة بدعواه الجرد عن الانبساط وينع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي
 (أجاب) نعم لا عبرة بجرد دعواه المذ كورة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في
 جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض خربة لم تكن معدة للزراعة مدة تزيد على أربعين

١٢٧١

١٢

١٢٧١

١٩

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٢

سنة وهم يتصرفون فيها بانواع التصرفات الشرعية ولم ينازعهم فيها أحد المدة المذكورة
والآن ادعى رجل من أهل البلد شاهد لنصرفهم فيها بان له حقان مورثه فأنكره
دهواه والحال أنه لا سند بيده يشهد له فيما بذلك ولا بينة شرعية تثبت دعواه فهل والحال
هذه لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من معارضة واضعي اليد بدون
وجه شرعي (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثبات على فرض
كونها مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بيده نخل تلقاه بالشراء عن أناس من
مسنة تزيد على ثمان عشرة سنة وهو ينتفع به ويدفع خواجه من غير معارض ولا منازع
ادعى عليه الآن رجل بان له حقاً فيه عن جده فأنكر دعواه والحال أن جده المدعى
شاهد تصرف من تلقى المدعى عليه المالك عنه وتصرف المدعى عليه أيضاً مدة أكثر من
خمس عشرة سنة وهو ساكت مع حضوره في البلد لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي
يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعوى المدعى والحال هذه (أجاب) سكوت مورث المدعى
عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر من مائة سنة لا تصرف وأضح اليد وعدم منازعته
من غير مانع شرعي يمنعه من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه إذا ثبت في حق المورث
يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في محدد من دار وارض بيد رجل واضع
يده عليه عن أبيه وجده وهو يتصرف فيه تصرف المالك في أملاكهم من غير معارض
ولا منازع مدة تزيد على خمس عشرة سنة وأصوله من قبلها أكثر من سبعين سنة ادعى
عليه الآن رجل بان له حقاً في ذلك عن أبيه وأظهر بذلك صكاً مقطوعاً بالثبوت يزعم
أنه يدل على ما ادعاه فأنكر المدعى عليه دعواه وجدها جدها كذا والحال أن أباه المدعى
كان حاضراً وجوداً شاهداً أنصرف أبي المدعى عليه أكثر من خمس عشرة سنة وهو
ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواه ولا عبرة
بعدم منازعته له في سائر مات كل من البائع والمشتري عن ابن فوضع ابن المشتري يده
عليه بالميراث عن أبيه مدة تزيد عن ثلاثين سنة من غير منازع له أيضاً والآن يريد ابن
البائع منازعة ابن المشتري في ميراث أبيه بسبب ضياع أبيه بسبب ضياع وثيقة الشراء فهل إذا
كان البائع من أبيه ثابتاً بالبينة الشرعية لا يحجب لذلك ولا عبرة بانكاره ويمنع من منازعته
ابن المشتري فيما تركه مورثه له يدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت ابن الميراثى شراء
أبيه من مورث المعارض له وإن أباه مات وترك ميراثاً له بالوجه الشرعي لا يكون له
معارضته في ذلك بدون وجه شرعي وقد صرحوا بان حجج الشرع ثلاث البينة والنكول

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٢٦

جمادى الاولى

١٢٧١

٢

١٢٧١

والاقرار والله تعالى أعلم (سئل) في ولدي هم واضع بين ايديهما على دار بطريق الارث
 هن ابويهما وجدتهما مدة تزيد على ثمانين سنة وهما يتصرفان فيها التصرفات الشرعية
 فدعى الآن رجلان على واضعي اليد انهما يستحقان فيها حصة من مورثيهما فانكر
 واضعا اليد وهما وجداهما والمحال ان مورثيهما كانا حاضرين في البلد ومشاهدين
 لتصرف واضعي اليد المدة المذكورة وهما ساكتان من غير مناقشة ومن غير مانع شرعي
 عنهما عن الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعين بعدمضى هذه المدة
 حيث انكر المدعي عليهم ادعواهما وجداهما (اجاب) نعم لا تسمع دعواهما المذكورة
 اذا ثبت سكوت مورثيهما عن الدعوى مع التمكن منها خمس عشرة سنة فاكثروا
 وهما حاضران مشاهدان للتصرف والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة
 واحدة فمروا أحدهما ببعض اشجار في أرض مملوكة لشخص آخر من ماله لنفسه خاصة
 دون أخيه ثم بعد ذلك مات كل من الآخر بن عن وارث فوضع وارث الاخ الغارس
 يده على الاشجار مدة ثم بعد ذلك اراد ابن عمه أن يشاركه في الاشجار فتمت الملامح بان أباه
 غرس مع أخيه في الاشجار وانما مشتركة بينهما فهل والمحال هذه اذا لم يثبت ابن العم
 دعواه المملوكة في الاشجار من مورثه بالبينة الشرعية لا هـ برة بدعواه بدون وجه شرعي
 (اجاب) اذا كانت تلك الاشجار تحت يد مدعي الاحتصاص بها عن أبيه خاصة ولا يد
 لابن عمه عليها يكون القول قول واضع اليد في انها مملوكة له عن أبيه والبينة على الخارج
 فان اثبت دعواه الاشتهار القضي له بما ادعاه والا فلا وان كانت اليد لهما فهي بينهما عملا
 بظاهر يديهما ما لم يثبت خلافه والله أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر قضية شرعية
 فطالبه على يد القاضي وادعى عليه بدين له فدعى المدعي عليه بأنه خالص منه بموجب وثيقة
 بيده فانكر المدعي دعواه وجداهما فهل اذا لم يثبت دعواه النخال بالبينة الشرعية
 لا يجب لذلك ولا برة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا بالوثيقة التي لم يثبت مضمونها شرعا
 (اجاب) لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثبات شرعي والله أعلم (سئل) في رجل يملك
 حصة في دار بطريق الارث عن امه آجرها لآخر مدة معلومة باجرة معلومة واستولى عليها
 المستاجر المدة المذكورة ثم بعد مضي مدة الاجارة اراد الموجب الاستيلاء على الحصة فدعى
 المستاجر انها ملكه وان الموجب باعها له فهل والمحال هذه اذا لم يثبت المدعي دعواه الشراء
 من المالك بالبينة الشرعية لا هـ برة بدعواه بدون اثبات شرعي ويجبر على تسليم الحصة
 للمالك المذكور (اجاب) لا برة بدعوى المستاجر الشراء من المالك بدون اثبات
 شرعي والله أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتيه وعن ابن عم شقيق وترك ما يورث عنه
 شرعا من دار ونخل ثم ماتت أحد البنتين قبل القسمة عن اختها وابن العم المذكور ثم
 ماتت الثانية عنه فدعى رجل من عائلة ثمانية غير وارث بأنه قريب وانه وارث فانكر
 ابن العم الشقيق دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعي دعواه القرابة والنسب الى الميت

١٢٧١

٢٥

١٢٧١

٢٥

جمادى الثانية

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٦

بالبينة الشرعية لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة ولا حق له في التركة بدون وجه شرعي ويمنع من منازعة ابن العم الشقيق في ذلك بدون طريق شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدعى مجرد دعواه بفرض صحته أو سمعها بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا فادعى رجل أجنبي من أهل البلد انه قريب للميت ولم يكن معه بينة تشهد له بالقرابة ولم يبين الجهة المقضية للارث ولم يعرف الانتساب الى الميت فهل اذا لم يثبت دعواه القرابة والنسب للميت بالبينة الشرعية لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من معارضة الورثة المذكورين بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله أعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا بالميراث عن أبيهما مدة تزيد عن خمسين سنة بعد ان وضع أبوهما يده عليهما عن أبيه مدة تزيد عن ثلاثين سنة من غير منازعة لهما ولا لأبيهما فيها تلك المدة والآن يدعى رجل من أقاربهما بان له حصة فيما فاته كدعواه ولا بينة ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعته ما في دارهما بدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدعى مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض كونها مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على دار بالارث عن أبيهم ادعى عليهم رجل بان له فيها حصة عن أبيه فانه كروا دعواه والمحال ان أبا المدعى شاهد أبا المدعى عليهم أكثر من عشرين سنة وهو يتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكهم المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي وكذا المدعى شاهد المدعى عليهم وهو يتصرفون بالتصرف المذكور أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعوى المدعى والمحال هذه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثروا مع مشاهدته التصرف من غير هذا شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار عن أبيه من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وغير ذلك المدة المذكورة ولم ينزعه أحد فيها تلك المدة وأبوه من قبله كان واضع يده على تلك الدار مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها أيضا بأنواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة ولم ينزعه أحد فيها مدة وضع يده عليها والآن ادعى رجل من أهل البلد مقيم فيها مشاهدا لتصرف واضع اليد المدة المذكورة ان له حصة في الدار المذكورة عن أبيه فانه كروا دعواه وحدها والمحال ان أبا المدعى كان مشاهدا لتصرف أبي المدعى عليه ولم يدع عليه ولم ينزعه فيها وهو ساكن بالبلد ومقيم فيها ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى المدة المذكورة فهل لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعد مضى

١٢٧١

١٦

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٨

تلك المدة المذكورة حيث أنكر المدعى عليه دعواه ووجدتها (أجاب) نعم لا تسمع
 دعوى المدعى المذکور والمحال هذه إذا كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل)
 في أخوين لهما أرض زراعية أمبر يقات كل منهما عن أولاده الذكور البالغين فاستمروا
 في معيشة واحدة مدة من السنين والان طالبوا القسمة فادعى أحد البنين بأن أباه وعمه
 بأعاليه قد دراهم ما من أرض زراعتهم في حال حياتهم ما ويريد أن يفرزه ويختص
 به الآن وحده متعللاً بوثيقة بيده غير ثابتة المضمون فأنكر وأدعواه والمحال أن الأرض
 بيد الجميع فهل لا يحسب لذلك ولا عبرة بدعواه المهرضة عن الأثبات ولا بالوثيقة المذكورة
 ويكرن المحنى في الأرض المذكورة لجميع البنين ولا يكون لاحدا اختصاص بها
 دون الباقي بدون طريق شرعى إذا تحقق ما ذكر (أجاب) لا عبرة بالدعوى المهرضة عن
 الأثبات ولا يحكم بوثيقة لم يكن مضمونها ثابتاً بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل ادعى على آخر بأن مورثه مبلغ ما من الدراهم ديناً كان على مورث المدعى
 عليه قبل موتها بخمسة وثلاثين سنة فأنكر المدعى عليه دعواه والمحال أن مورث المدعى لم
 يطالبه بالمبلغ المذکور وهو حاضر معه في البلد تلك المدة من غير منازعة ومن غير مانع
 شرعى يمنع عن الدعوى فيها فهل والمحالة هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور بعد
 مضي المدة المذكورة حيث أنكر المدعى عليه دعواه ووجدتها (أجاب) نعم لا تسمع
 دعوى المدعى والمحال هذه حيث تحقق ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى بيتاً من مالكه من مدة مديدة وبنين عديدة محدوداً بحدوده الأربعة أراد المشتري
 ترميم البيت المذکور وتعميره فوجد من داخله بئراً قديمة كانت مردومة فعمرها وأصلحها
 وبذلك ادعى عليه رجل يملك بيتاً بجوارده بأنه يملك البئر المذکور متعللاً بوثيقة
 مقطوعة الثبوت فأنكر المشتري وأضغ اليد عليها دعواه فهل لا عبرة بدعوى المدعى
 المذکور المهرضة عن الأثبات الشرعى ولا بالوثيقة التي لم يثبت مضمونها شرعاً (أجاب) من
 المعلوم أنه لا يقضى لمدعى مجرد دعواه بدون أثباته بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل ادعى على آخر بأنه يملك حصّة في دار كان باعها له مورث وأضغ اليد وأظهر المدعى
 ورقة بذلك مقطوعة الثبوت فأنكر المدعى عليه دعواه فهل إذا لم يثبت المدعى دعواه
 بالبينة الشرعية لا عبرة بها ولا بالوثيقة التي لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعى (أجاب)
 من المعلوم أنه لا يقضى لمدعى مجرد دعواه بدون أثباته بطريق شرعى ولا يقول شرعاً
 على وثيقة مقطوعة الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لأخر مكاناً بثمن معلوم
 قبضه على يد القاضي وكتب له حجة بالشراء فبعد مدة ادعى البائع على من اشترى منه
 أنه كان قد وكل رجلاً ببيعه وإن الوكيل باعه قبل بيعه لا أثر في ذلك إبطال بيعه
 والمحال أنه لم يعلم ذلك إلا بقول البائع بعد بيعه فهل يكون البيع نافذاً ولا يسمع منه ذلك
 (أجاب) لا يبطل البيع بمجرد قول البائع بعد بيعه أنه كتب وكيله بالبيع وباع الوكيل

هذا المبيع قبل بيعي للمشتري المذکور المشتري آخر ما لم يثبت المشتري الآخر شراءه من وكيل شرعي عن المالك قبل بيع المالك للمشتري المذکور بالوجه الشرعي ومن سعى في نقض ما تم من جهته فسد عليه مردود عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده عن أبيه على دار مدة تزيد عن خمس وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازع ولا معارض له فيها المدة المذکورة والا آن ندعي جماعة من المشاهدين للتصرف بأن لهم حقا في الدار المذکورة فانكروا وضع اليد دعواهم فهل لا يجابون لذلك ولا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة مع تمكنهم من الدعوى فيها (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذکورة إذا كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في ابن و بنت ادعيا على عميهما بتركة جدهما وان ما بيدهما من الاموال مخلف عنه و يطلبان الميراث فيه فانكر المدي عليهما دعواهما واخيرا بان الخدمات فقير الا تركة له وان ما بيدهما من الاموال حصلا به الا كتساب بالبيع والشراء فهل اذا لم يكن لهما يدنة على دعواهما يكون القول قول المدي عليهما ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بحدود دعواه بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بان الدار التي بيده ملك لمورثه و يطلب رفع يده عنها فانكر رد دعواه والمحال ان مورث المدي المذکور شاهد بأب المدي عليه وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغيره تصرف المالك في أملا كهم مدة تزيد على أربعين سنة وهو حاضر موجود معه بالبلد ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواه (أجاب) سكوت مورث المدي عن الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته لتصرف مورث المدي عليه من غير عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر في مكان بانه كان ملك أبيه و يطلب رفع يده عنه فانكر دعواه والمحال ان أب المدي شاهد بأب المدي عليه وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء تصرف المالك في أملا كهم مدة تزيد على عشرين سنة وهو حاضر معه في البلد وساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواه (أجاب) سكوت مورث المدي وتركة للدعوى المدة المذکورة مع حضوره في البلد ومشاهدته تصرف واضع اليد في المكان المذکور بما ذكر من غير منازع ولم ينهك هناك مانع يمنعه من الدعوى تلك المدة مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم ينازع فيها أحد في المدة المذکورة ثم مات عن ابن فوضع ابنه يده على الدار المذکورة مدة تزيد على خمسين سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرف الشرعية ولم ينازع أحد فيها ثم هدمت وأراد ان يبنها ويتصرف فيها فأنازعه رجل أجنبي وادعى ان الدار المذکورة ملكه با عن مورثه

١٢٧١

٢

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٣

والحال ان مورثه كان مشاهدا لتصرف مورث واضح اليد المدة المذكورة مع سكوت
وتركه ولم يمنع مانع شرعي فهل لا تسمع دعوى المدعى بعدم مضي تلك المدة حيث انكر
المدعى عليه دعواه وجمدها (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى وتركه انجس
عشرة سنة فاكثر مع حضوره بالبلد ومشاهدته لتصرف واضح اليد من غير عذر شرعي
مانع من سماع دعواه فلا تسمع مع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق
الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على مكان بطريق الادرث من أبيه
وجد مدة تزيد على ثمانين سنة وهو يتصرف فيه التصرفات الشرعية ثم بعد ذلك تخرب
فاراد بناء كما كان فادعى عليه جماعة بأنهم يملكون فيه حصصا عنهم فأنكر واضح اليد
دعواه وجمدها والحال ان أباهم كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف واضح اليد فيه
التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمسين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير
مانع شرعي يمنع من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعين بعدم مضي تلك
المدة حيث انكر المدعى عليه دعواه وجمدها (أجاب) اذا ثبت في ما هو مرسوم
بالسؤال لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة من انكر مورث المدعى عن الدعوى
وتركه انجس عشرة سنة فاكثر مع حضوره بالبلد ومشاهدته لتصرف واضح اليد من غير
عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع مع دعوى ورثته اذا ثبت في حق المورث يثبت
في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ذهبية وكل آخر في عمارته او دفع
للوكيل قدرا من الدراهم ليصرفه عليهم وأقر الوكيل واعترف بالملك فيها للوكل في
الحادي والعشرين من شهر رجب سنة ١٢٧١ ثم بعد ذلك ادعى الوكيل انه اشترى
الذهبية من المالك في الخامس عشر من شهر رجب المذكور فهل والحال هذه اذا ثبت
اقراره واعترافه ببيع المالك فيها للمالك بعد تداريخ دعواه الشراء بالبدنة الشرعية لا تسمع
دعواه المذكورة (أجاب) دعوى الشراء البات من المالك مناقض لاقراره ببيع المالك
المالك في العشرين المذكورة بتاريخ متأخر من تاريخ الشراء المذكور فاذا ثبت ما هو
مستطوع بالوجه الشرعي يمنع المدعى عن دعواه المذكورة لعدم صحته والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك ساقية من آخر مع جانب أرض زراعية ووضع يده على ذلك واقتنع
به مدة نحو أربعين سنة هو ومن تلقى المالك عنه والآن ادعى عليه رجل بان الساقية
كانت لابيه ويريد رفع يده عنها فأنكر دعواه والحال ان أباهما شهد المدعى عليه ومن
تلقى المالك عنه يتصرف في ذلك المدة المذكورة وهو حاضر معهما في البلد ساكت
لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب) سكوت
مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع مشاهدته تصرف واضح اليد من غير
منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع مع دعوى وارثه اذا ثبت في حق
المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين احدهما

مطلقة منه ثلاثا وعن ابن و بنت وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك مما
يورث ولاحدى الزوجة جنتين مواش بيدها متمتازة وحدها اشتريتها لنفسها من غير الزوج من
مالها الخاص بها بحضرة بينة شرعية والآن تدعى ضرتها بانها من جملة التركة متعلقة
بانها مكتوبة في دفتره فانكرت دعواها فهل لا تحسب لذلك اذ لم تثبت دعواها بالوجه
الشرعى ولا عبرة بتعلقها المذكور وتمنع من منازعتها في مواشها بدون وجه شرعى
(اجاب) حيث كانت تلك المواشى تحت يداحدى الزوج جنتين المذكورتين متمتازة
يكون القول قولها في ان ما ذكر ملك لها بيمينها وعلى ورثة الميت اثبات ملكه لتلك
المواشى بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة أرض خربة
آلت اليه من جهة أبيه ووضع يده عليها مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتفقد بها المدة
المذكورة من غير معارضة ولا عارضة له والآن ادعى عليه رجل بان له فيها حق من أبيه
فانكر دعواه والحال ان أباه شاهد المدعى عليه وهو ورثه من قبله أكثر من خمس عشرة
سنة وهو حاضر معهما بالبلد وساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع
دعوى المدعى ولا يثبت به بعد مضي تلك المدة المذكورة (اجاب) نعم لا تسمع دعوى
المدعى المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده
على دار بطريق المالك مدة ثلاثين سنة بناها وعمرها وله جار يعلم وضع يده على الدار
المذكورة ومشاهد لتصرفه فيها بالبناء والسكنى ولم ينزع فيها ولم يدع فيها حق ولم يرغب
عن البناء ولم يمنعه من الدعوى مانع ومكث كذلك نحو عشرين سنة ثم مات ذلك الجار
عن ولد فكث ذلك الولد بعد موت أبيه نحو عشرين سنة وبني واصل اليه أيضا في الدار
المذكورة مع مشاهدة ذلك الولد والاعلاء على تصرف واضح اليد بالبناء والسكنى ثم
ادعى الآن ذلك الولد بان الدار المذكورة ملك لآبيه وأنه ورثها منه بعد موته والمدعى
عليه يجب ذلك فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الولد المذكور بالدار المذكورة حيث
ثبت ان والده مكث في القرية المذكورة خمس عشرة سنة لم يشرف واصل اليه في الدار
المذكورة وسكوت عنه المدة المذكورة بلا عذر ويكفي كون المانع في حق المورث من
الدعوى مانعا في حق وارثه واذا قضى القاضى بعدم سماعها يكون قضاؤه ناقدا (اجاب)
نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل ادعى على جماعة بان مورثه ديناه على مورثهم وأنه قد وجد وثيقة قبل موته بذلك
ويريد مطالبتهم به فانكروا دعواهم والحال ان مورث المدعى كان حاضرا وجودا مع
مورث المدعى عليهم في بلدة واحدة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع مدة تزيد على اثنين
وعشرين سنة من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواه حيث
كان تاريخ الدين قبل موته بأثنين وعشرين سنة (اجاب) اذا تحقق ترك مورث
المدعى الدعوى بالدين المذكور خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره من غير عذر شرعى

١٢٧١

١٨

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٢

رمضان

١٢٧١

٥

لا تسمع دعواه به فلا تسمع دعوى وارثه اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض أمام بلدهم وهم يتقنعون بها ادعى عليهم رجل بانها الجده ويريد رفع أيديهم عنها فانكر وادعوا والمحال ان جده المدعى شاهد تصرفهم فيها أكثر من عشرين سنة وهو حاضر وجده مع المدعى عليهم في بلد واحد وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذکور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على حانوت عن أبيه من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية ولم ينازعه فيها أحد تلك المدة وأبوه من قبله كان واضع يده عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها أيضا بانواع التصرفات الشرعية ولم ينازعه فيها أحد مدة وضع يده عليها الى ان مات والآن ادعى جماعة على واضع اليد بانهم يملكون تلك الحانوت المذکور عن أبيهم فانكر واضع اليد دعواهم وجدها والمحال ان والدهم كان حاضرا في البلد ومشاهدا لتصرف مورث واضع اليد المدة المذکورة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى والطالب في المدة المذکورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدين بعدمضى تلك المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواهم وجدها (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذکورة اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالبناء والسكنى ثم بعد مضي تلك المدة ادعى عليه ورثة رجل أجنبي ان له من مورثهم حصه فيها مع ان واضع اليد تصرف فيها حال حياة المورث مدة تزيد على المدة المذکورة ولم ينازعه فيها فهل يعضى المدة المذکورة مع عدم المنازعة ومع مشاهدته ورثة المورث والمورث من قبلهم لتصرف واضع اليد لا تسمع الدعوى والمحال ما ذكر (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي سكوت مورث الجماعة المذکورين عن الدعوى بتلك الحصة خمس عشرة سنة فاكثر حال حياته مع حضوره ومشاهدته لتصرف واضع اليد ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى لا تسمع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب ابنتيه البالغتين دارا آلت اليه بالارث لكل منهما النصف فمراهما عينا وقبل كل منهما الهبة المذکورة ووضع كل منهما يدها على نصيبها وصارت تتصرف فيه تصرف الملاك الملاك في أملا كههم مدة تزيد على خمسين سنة من غير منازع ولا معارض لهما في ذلك والآن ادعى رجل من أهل البلد مشاهدا لتصرف في المدة المذکورة بان له حقا في الدار المذکورة عن أبيه مع ان أبا المدعى المذکور شاهد تصرف المدعى عليهم ما مدة تزيد عن خمسين سنة ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى والمحال ان كلام البنيتين ينكر دعوى المدعى المذکور فهل والمحال

١٢٧١

٩

١٢٧٦

١٣

١٢٧١

١٧

هذه اذا لم يثبت ما يدعيه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية
ويمنع الرجل المذكور من معارضة البنتين المذكورين بدون وجه شرعى (أجاب)
سكوت مروت المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثرمع مشاهدته تصرف واضح
اليمن غير مانع شرعى يمنعه من الدعوى فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ماتت في
حق المورث ثبتت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
ثلاث أخوات له وترك ما يورثه منه شرعا فوضعت احدها يدها على بعض مصاغ
وثياب يخص الزوجة منه لعلة بانه من جملة التركة ولا يثبت لها على ذلك فأنكرت الزوجة
دعواها فهل لا تجاب لذلك اذا لم يثبت انه من جملة التركة ويكون القول قول الزوجة
فيما يصلح لها من المصاغ والثياب بيمينها (أجاب) نعم يكون القول قول الزوجة بيمينها في
ذلك اذا كان من متاع البيت الذى كان مسكنا للزوجين حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في دار مشتركة بين جماعة بالميراث ادعى أحد الشركاء على باقيهم بانه يملك
في تلك الدار المذكورة جزأنا اذ اعن نصيبه ارضا بالثراء الشرعى من مورثه فأنكر
الشريك دعواه والمحال ان المدعى المذكور لم يكن من ذرية بنته على دعواه ولا حجة بيده
تشهد له بما يدعى به فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع المدعى
المذكور من معارضة باقي الشركاء في ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) لا يقضى المدعى
بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا
بالميراث عن أبيه مدة تزيد على أربعين سنة بعد ان وضع أبوه يده عليها من جده مدة تزيد
عن ستين سنة من غير منازعه ولا لاصوله فيها تلك المدة والآن يدعى رجل أجني بان
له حصة فيها بالميراث عن أبيه متعللا بان جده كان تزوج امرأة من أقارب رب الدار فأنكر
واضح اليه دعواه ولا يثبت له بذلك والمحال ان أباه كان موجودا ومشاهدا
لتصرف أبيه فيها مدة وضع يده ولم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعه من
التداعى فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة رب
الدار فيها بدون وجه شرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون
اثباتها بطريق شرعى على فرض سماعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده
على دار ميراث عن أبيه وجده مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعت عليه امرأة بان لها فيها حصة
عن أبيها فأنكر دعواها والمحال ان أبا المدة كان حاضرا موجودا مع مروت المدعى
عليه في بلد واحد وهو يتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكها أكثر من خمس وعشرين
سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواها
(أجاب) اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال لا تسمع دعوى المرأة المذكورة حيث
تحقق المنع من سماع الدعوى في حق مورثها بتركه للدعوى على الوجه المسطور اذ
ماتت في حق المورث ثبتت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ساكنة مع

٦

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٤

١٢٧١

٢٨

١٢٧١

زوجها في بيته ماتت عنه وعن ورثة آخر اختلفت الورثة والزوج في متاع البيت
 المذکور بان ادعاه الزوج لنفسه والورثة للراة فهل والحال هذه يكون القول قول
 الزوج فيما يصلح له والمشارك بينهما (أجاب) اذا اختلفت ورثة الزوجة مع الزوج بعد
 موتها في متاع البيت فالقول فيما يصلح للرجال وفي المشترك للزوج بينهما والبينة بينة
 الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات هن زوجته وهن أولاد ابن أخيه المذکور
 العصبية ولم يكن له وارث سوى من ذكر من جلة مات ترك دار وجاموسة فوضعت الزوجة
 يدها على الدار والجاموسة في غيبة باقي الورثة وتزوجت برجل آخر ثم مات زوجها
 ومات هي بعده فوضع ابن زوجها يده عليه ما وادعي ان زوجة أبيه اشترت باقي الدار
 والجاموسة من باقي الورثة قبل موتها وما كتبها له في صحته فهل اذا لم يثبت المدعي
 شراء الدار والجاموسة بالبينة الشرعية وانتقال ما ذكر اليه بوجه شرعي لا عبرة بدعواه
 المجردة عن الاثبات ويؤثر برفع يده عن نصيبهم فيها والحال هذه (أجاب) اذا كان واضح
 اليد مقر باصل الملك لمورث فروغ الاخ وادعي انتقال الملك له فيما ذكر عنهم على هذا
 الوجه بناقل شرعي ولم يثبت دعواه بطريق شرعي يكون لهم أخذ ما يخصهم في ذلك
 بطريق الارث عن مورثهم المذکور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 واضح يده على دار بطريق الارث عن أبيه مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها
 التصرفات الشرعية فادعي الآن رجل على واضح اليد انه يستحقها عن أبيه فانكر واضح
 اليد دعواه ووجدها والحال ان أباه كان حاضر في البلد ومات اهدا التصرف واضح اليد
 عشرين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنع من الدعوى فهل
 والحال هذه لا تسمع دعوى المدعي بعد مضي تلك المدة حيث أنكر المدعي عليه دعواه
 (أجاب) سكوت مورث المدعي عن الدعوى خمس عشرة سنة فالتصرف مشاهدته تصرف
 واضح اليد من غير عذر شرعي يمنع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت
 في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار عن
 أبيه من مدة تزيد على سبع سنين وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية المدة
 المذكورة وأبوه من قبله كان واضحاً يده عليه مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف
 فيها بانواع التصرفات الشرعية مدة وضع يده عليها ولم ينزع فيها أحد المدة المذكورة
 والآن ادعي إرجلان أجنيبان بان لهما حصّة في الدار المذكورة عن أمهما بجهة
 الارث فانكر واضح اليد دعواه ووجدها والحال ان أمهما كانت حاضرة
 موجودة في البلد ومشاهدة لتصرف اب واضح اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهي
 ساكتة لم تدع ولم تنازع ولم يمنعها مانع شرعي عن الدعوى تلك المدة فهل لا تسمع دعوى
 المدعيين المذکورين بعد مضي تلك المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعيين المذکورين
 اذا ثبت ما هو مسطور في السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دار بالميراث

١٢٧١

٤

١٢٧١

٨

١٢٧١

٨

١٢٧١

١٠

من عهدهم وضع رجل أجني يده عليهم في قبضتهم فوق مسافة التصبر مدة تزيد عن خمس
عشرة سنة فهل اذا حضر الورثة من قبضتهم واثبتوا ان الحق لهم وانهم الواو ثون له
يكون لهم رفع يده عنها ونزعها من واضع اليدها بغير طريق شرعي واذا نعل بطول
المدة وهم غائبون لاهيرة بتعاله (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدهم في خمس عشرة سنة الا
في الارث والوقف وجوده ذر شرعي كما صرحوا به ومن العذر فيه مدة المدعي تلك المدة
فوق مسافة التصبر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على عقار ونخل تلقاه
ب طريق الارث عن أبيه وصار يتصرف فيه مدة تزيد على أربعين سنة ثم مات عن ابن فوضع
الابن يده على ذلك وصار يتصرف فيه مدة تزيد على خمس وعشرين سنة فادعى الآن
رجلان على واضع اليدهما يستحقان حصة في العقار والنخل المذكور بطريق الارث
من اهمافا نكر واضع اليدهما وجدها والحال ان اهمافا كانت جاضرة في البلد
ومشاهدة لتصرف واضع اليدهما مدة تزيد على عشرين سنة وهي ساكتة من غير منازعة ومن
غير مانع شرعي يمنعها عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدهيين بعد تلك
المدة حيث أنكر المدهي عليه دعواهما وجدها (أجاب) سكوت مورث المدهي عن
الدعوى خمس عشرة سنة فاكثرت مع حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليدهما من غير منازعة
اولاه ذر شرعي يمنعهم من سماع دعواهما فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث
يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة واضعة يدها على دارين وحصة في
طاحونة تلت ذلك بطريق الارث عن أبيها وصارت تتصرف في ذلك مدة تزيد على خمس
وثلاثين سنة فادعى الآن رجل على واضعة اليدها يستحق في ذلك حصة بطريق الارث
عن ابن ابن عمه فانكرت واضعة اليدهما دعوى المدهي وجدها والحال ان ابن ابن عم
المدهي كان حاضرا في البلد ومشاهدة لتصرف واضعة اليدهما مدة تزيد على خمس وعشرين
سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعها عن الدعوى فهل والحال هذه
لا تسمع دعوى المدهي بعدهم في هذه المدة حيث أنكر المدهي عليه دعواهما وجدها
(أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدهي المذكور اذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة ماتت عن اخت شقيقة وترك ما يورث عنها شرعا فوضعت الاخت
يدها على التركة والآن يدعي رجلان بانهما ابنا عمها فانكرت الاخت قرايتهما لها
فسئل من رجال كبار السن في البلد فقالوا لا نعلم اخوة الجدة ودولا اخوة الاباء فهل اذا لم
يثبت نسبهما الى الجد الجاسم لا يجابان لذلك ولا هبة بادعائهما القرابة بدون وجه
شرعي ويمنعان من منازعة الوارثة بدون طريق شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى
لمدع مجرده واه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من بلاد
السودان له ابن غائب وله بنت وابن مريض حاضران معه في بلده ثم مات عن الابن ابن
المذكورين وعن البنت في بلده وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها فوضع يده رجل

١٢٧٩

١٢

١٢٧١

٧١

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٢٦

ذو شوكة على جميع التركة وادعى بدين على مورثهم فأنكر الورثة دعواه فهل إذا لم يثبت المدعى دعواه الدين بالبيننة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويؤمر برفع يده عن التركة وتسليمها للورثة (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى لمدعى بمجرد دعواه بدون انبائها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على جانب نخل تلقاه بالارث عن أبيه وأبوه تلقاه بالارث عن أبيه أيضا وصار واصل السيد يتصرف فيه مدة تز يده على خمس وثلاثين سنة فادعت الآن امرأة أجنبية بأن النخل المذكور ملك لها عن أبيها والمحال أن أباهما كان حاضرا ومشاهدا لتصرف واضح اليد مدة تز يده على خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنع عن الدعوى فهل المحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذكورة بعدمضى هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) لا تسمع دعوى المرأة المذكورة إذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على عقار وغيره من مدة مديدة وسنين عديدة وهو يتصرف فيه بالمدم والبناء وغير ذلك وأصوله من قبله متصرفون كذلك قام الآن جماعة يدهون على واضح اليد على العقار المذكور بأن لهم حقا فى العقار المذكور بطريق الميراث عن أصولهم فأنكر المدعى عليه دعواهم والمحال أن أصول المدعى مقيمون فى البلد ومشاهدون لتصرف واضح اليد على العقار المذكور ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعى مدة تز يده على خمس عشرة سنة والمدعون كذلك مشاهدون للتصرف مقيمون فى البلد كما ذكر لم يدهوا ولم ينازعوا نظير المدة المذكورة وزيادة فهل لا تسمع دعوى المدعى على واضح اليد حيث المحال ما ذكر ويمنعون من معارضته (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة كورين إذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فى ورثة يملكون دارا بالميراث عن أصولهم وضع رجل أجنبي يده عليها فى غيبة سهم فوق سهم القصر مدة ثلاث وعشرين سنة فهل إذا حضر الورثة من غيبتهم وأثبتوا أن الحق لأصولهم وأنهم الوارثون لهم يكون لهم رفع يده عنها ونزعها من واضح اليد عليها بغیر طريق شرعى وإذا تعال بطول المدة وهم غائبون لا عبرة بتعلله خصوصا وأنه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بالاستحقاق (أجاب) إذا لم يوجد مانع من سماع دعوى الورثة المذكورة بن بئلك الدار وأثبتوا استحقاقهم لها بطريق الارث عن مورثهم بالوجه الشرعى يكون لهم نزعها من واضح اليد عليها وقد صرحوا بأن القيمة مسافة السفر مذكر تسمع معه الدعوى ولو بغیر الارث وإن طال المدة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على دار تلقاها عن أبيه وصار يتصرف فيها بالبناء والعمارة والسكى مدة تز يده على ثمانين سنة نادى الآن رجل على واضح اليد أنه يستحق الدار المذكورة عن أبيه فأنكر واضح اليد دعواه وجدها والمحال أن والد المدعى كان حاضرا فى البلد ومشاهدا لتصرف واضح اليد مدة تز يده على ثلاثين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنع عن الدعوى فهل

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٢٨

١٢٧١

٣

ذى الحجة

١٢٧١

٤

١٢٧١

٢

والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بهدم مضي تلك المدة حيث انكر المدعى عليه دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دابة تزيده على ثمين سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية ولم ينازعه احد فيها المدة المذكورة والا ان ادعى جماعة على واضع اليد بان الدار التي تحت يده داره ورثتهم فانكروا واضع اليد دعواهم ووجدوها والحال ان مورثهم كان حاضرا في البلد مقيما فيها مدة تزيده على عشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يمنع من ماله المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم

١٢٧١

٦

بعدم مضي تلك المدة حيث انكروا واضع اليد دعواهم ووجدوها (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا مات عن ابن وبنت فسكن الدار رجل اجني بالادارية من البنت مدة بسبب اقامتها مع اخيه في المحروسة والا ان يدعى بان البنت باعتها له وان الاخ صدق له على البيع فانه كركل من الابن والبنت دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه الشراء بالبينة الشرعية لا يجب لذلك ولا عيبه بدعواه المحرقة عن الاتبات يكون للورثة رفع يده عنها حيث كان الحق ثابتا لهما فيها عن أيهما (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة الارض بجوار داره خمس او ثلثين سنة ارثا عن ابيه وكان ابيه مالكا لها من قبله مدة طويلة ولم ينازعهما فيها من ارفع وشهدت لهما البينة بذلك ثم الا ان ادعى رجل انها له ملكا مطلقا والحال انه حاضرا في البلد ساكت من غير منازعة ومن غير عذر شرعي فهل والحال

١٢٧١

١٤

هذه لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا واستولى عليها نحو ثنتين وعشرين سنة ولم ينازعه فيها من ارفع ثم الا ان ادعى عليه قريب البائع ان له في تلك الدار حقا والحال انه مقيم في البلد عالم بالبيع مشاهد لتصرف المشتري المدة المذكورة ولا بيينة له بما ادعاه فهل والحال هذه لا تسمع دعواه والبيع لازم لا ينقض (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة اذا تحقق ما هو مسطور لانهم صرحوا بعدم سماع دعوى القريب اذا كان حاضرا عالما بالبيع وسكت ثم ادعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالشراء الشرعي من مالها بثمان مائة من الدراهم واضع يده عليها مدة تزيده على خمس عشرة سنة لم ينازعه فيها احد المدة المذكورة والا ان ادعى رجل على واضع اليد بان تلك الدار وقف واظهر بذلك وثيقة لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعي ولا بيينة له على دعواه بانها وقف فانكروا واضع اليد دعواهم ووجدوها فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعي لا عيبه بدعواه المحرقة عن الاثبات الشرعية ويمنع من منازعة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يقضى للمدعى المذكور بمجرد دعواه بدون اثباتها

١٢٧١

٢٣

هذه لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا واستولى عليها نحو ثنتين وعشرين سنة ولم ينازعه فيها من ارفع ثم الا ان ادعى عليه قريب البائع ان له في تلك الدار حقا والحال انه مقيم في البلد عالم بالبيع مشاهد لتصرف المشتري المدة المذكورة ولا بيينة له بما ادعاه فهل والحال هذه لا تسمع دعواه والبيع لازم لا ينقض (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة اذا تحقق ما هو مسطور لانهم صرحوا بعدم سماع دعوى القريب اذا كان حاضرا عالما بالبيع وسكت ثم ادعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالشراء الشرعي من مالها بثمان مائة من الدراهم واضع يده عليها مدة تزيده على خمس عشرة سنة لم ينازعه فيها احد المدة المذكورة والا ان ادعى رجل على واضع اليد بان تلك الدار وقف واظهر بذلك وثيقة لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعي ولا بيينة له على دعواه بانها وقف فانكروا واضع اليد دعواهم ووجدوها فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعي لا عيبه بدعواه المحرقة عن الاثبات الشرعية ويمنع من منازعة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يقضى للمدعى المذكور بمجرد دعواه بدون اثباتها

١٢٧١

٢٣

هذه لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا واستولى عليها نحو ثنتين وعشرين سنة ولم ينازعه فيها من ارفع ثم الا ان ادعى عليه قريب البائع ان له في تلك الدار حقا والحال انه مقيم في البلد عالم بالبيع مشاهد لتصرف المشتري المدة المذكورة ولا بيينة له بما ادعاه فهل والحال هذه لا تسمع دعواه والبيع لازم لا ينقض (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة اذا تحقق ما هو مسطور لانهم صرحوا بعدم سماع دعوى القريب اذا كان حاضرا عالما بالبيع وسكت ثم ادعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالشراء الشرعي من مالها بثمان مائة من الدراهم واضع يده عليها مدة تزيده على خمس عشرة سنة لم ينازعه فيها احد المدة المذكورة والا ان ادعى رجل على واضع اليد بان تلك الدار وقف واظهر بذلك وثيقة لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعي ولا بيينة له على دعواه بانها وقف فانكروا واضع اليد دعواهم ووجدوها فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعي لا عيبه بدعواه المحرقة عن الاثبات الشرعية ويمنع من منازعة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يقضى للمدعى المذكور بمجرد دعواه بدون اثباتها

١٢٧١

٢٥

هذه لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا واستولى عليها نحو ثنتين وعشرين سنة ولم ينازعه فيها من ارفع ثم الا ان ادعى عليه قريب البائع ان له في تلك الدار حقا والحال انه مقيم في البلد عالم بالبيع مشاهد لتصرف المشتري المدة المذكورة ولا بيينة له بما ادعاه فهل والحال هذه لا تسمع دعواه والبيع لازم لا ينقض (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة اذا تحقق ما هو مسطور لانهم صرحوا بعدم سماع دعوى القريب اذا كان حاضرا عالما بالبيع وسكت ثم ادعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالشراء الشرعي من مالها بثمان مائة من الدراهم واضع يده عليها مدة تزيده على خمس عشرة سنة لم ينازعه فيها احد المدة المذكورة والا ان ادعى رجل على واضع اليد بان تلك الدار وقف واظهر بذلك وثيقة لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعي ولا بيينة له على دعواه بانها وقف فانكروا واضع اليد دعواهم ووجدوها فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعي لا عيبه بدعواه المحرقة عن الاثبات الشرعية ويمنع من منازعة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يقضى للمدعى المذكور بمجرد دعواه بدون اثباتها

بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجة واولاد بلغ وقصر منها ومن غيرها وبيعت التركة فادعى الوارث ووصى القصر بان ماتحت يد الزوجة من الامتعة من فرش ونحاس لمورثهم وادعت الزوجة انه متاعها فهل يكون القول قول الزوجة فيما هو تحت يدها من الامتعة المذكورة (اجاب) اذا اختلف ورثة الزوج بعد موته مع زوجته فى متاع البيت الذى كان يسكنان فيه فالقول للزوجة بيمينها فى الخاص بالنساء وفى المشترك الصالح للرجال والنساء وعلى ورثة الزوج البينة بان ماذ كرم لك لمورثهم والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضع يده على نخل مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه تصرف الملاك فى املاكهم من غير منازع له فيه تلك المدة ثم مات فوضع ابنه يده على النخل المذكور مدة تسع عشرة سنة وهو يتصرف فيه تصرف الملاك فى املاكهم من غير منازع له فيه تلك المدة ايضا والآن ادعى عليه رجل بان النخل ملكه فانكر وادعى اليه دعواه فهل اذا كان المدعى حاضرا ومشاهدا لتصرف والد المدعى عليه المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع لا تسمع دعواه بعدمضى تلك المدة (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا فى الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن بنات عها وتركت ما يورث منها شرعا ومن جملة متروكات ادارة وضعت الورثة ايديهن على ذلك والآن ادعى رجل اجنبى بان الادارة التى تركتها مورثتهن حقها فانهكرن دعواه ولاينة للمدعى عليها فهل لا عبرة بدعوى المدعى المذكور بدون وجه شرعى (اجاب) من المعلوم الذى لا ينكر انه لا يقضى لمذع بمجرده دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار وبها صهر يرجع من مورثه من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فى ذلك بانواع التصرفات الشرعية ولم ينزعه احد فى تلك المدة ومورثه كان واضع يده على ذلك مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فى ذلك بانواع التصرفات الشرعية ولم ينزعه احد فى المدة المذكورة والآن ادعى رجل اجنبى بانه يملك الصهر يرجع المذكور عن مورثه فانكر وادعى اليه دعواه وبجدها والحال ان مورثه كان حاضرا ومشاهدا لتصرف مورثه واضع اليد المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم ينعه مانع شرعى عن الدعوى المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعدمضى تلك المدة (اجاب) لا تسمع دعوى المدعى المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وعن ورثة غيرها ما فادعت احدى الزوجتين بان نصف البيت ملكها اشتريته من زوجها ودفعت له الثمن وقبضت المبيع المذكور ولم يابينة تشهد على اقرار زوجها ببيعها له نصف البيت المذكور وقبض ثمنه منها فهل تسمع هذا الدعوى وتقبل هذه البينة ولا يكون ميراثا (اجاب) اذا اثبتت الزوجة المذكورة اقرار زوجها بشراؤها منه نصف

١٢٧٢

١

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٥

١٢٧٢

البیت المذکور ودفع الثمن له وكان ذلك الاقرار حال صحته بالطريق الشرعى
 يقضى له بذلك حيث لا مانع ولا يكون ميراثا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تنازع
 مع زوجته بين يدي الحاکم الشرعى في متاع منزل سكناه من فرش ونحاس وأثاث
 المنزل فادعى الزوج ان المتاع المذکور ملكه وادعته الزوجة لنفسها فهل يكون القول
 قول الزوج في المتاع المذکور ولا يكف اثبات المتاع المدعى به بالبينة الشرعية حيث
 كان الفرش والنحاس وأثاث المنزل مما يصلح للرجال والنساء وليس فيه شيء مما يصلح
 للنساء خاصة وليس منهما أحد يتجر في مثل المتاع المختلف فيه أو يكون القول قول
 الزوجة والمحال هذه (أجاب) القول قول الزوج فيما ذكر به من البينة بينة الزوجة
 والمحال ماذ كروا لله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت بدين على ورثة أخيها بدينونة
 واستولت على جانب من عقاره بغير وجه شرعى نظير ما تدهيه فانكرت الورثة دعواها
 ولا يثبت لها ولا برهان على ما تدهيه فهل لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات الشرعى
 وترفع يدها عن مقدار البیت والمحال هذه (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذعوم مجرد
 دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على
 ساقية من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية من غير
 منازع ولا معارض له فيها المدة المذكورة ثم بعد ذلك مات عن ابن فوضع ابنه
 يده عليها وصار يتصرف فيها أيضا بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس
 عشرة سنة ولم ينازعها أحد فيها المدة المذكورة والا أن ادعت امرأة بانها تستحقها من
 مورثها وتريد أخذها من واصل يدها من واصل يدها من واصل يدها من واصل يدها من
 كان حاضرا في البلد ومشاهد التصرف مورث واصل يدها من واصل يدها من واصل يدها من
 لم يدع ولم ينازع فيها ولم يمنعها من تصرفها من الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى
 المرأة المذكورة بعدمضى تلك المدة (أجاب) اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال لا تسمع
 دعوى المرأة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ثلاثة أولاد
 وترك ما يورث عنه شرعا فادعى أحد أولاده ان بعض التركة الذى في يده الجميع وقد كان
 تحت يده مورثهم ملكا له خاصة فانكر باقي الورثة دعوى المدعى المذکور فهل اذا لم يثبت
 ما يدهيه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات الشرعى ويقسم ما تركه
 الميت المذکور بين ورثته على حسب مواريتهم (أجاب) تقسم تركة الميت المذکور
 بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية وليس لاحد منهم الاختصاص بشيء رائد عما يخصه
 منها والمحال هذه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين
 معه في معيشة واحدة الى ان مات وهما في عصمته عنهما وعن أولاد ذكور وأثاث
 وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرهما ما يورث فادعت احدهما على الاخرى بانها
 مطلقة واقامت شطرا واحدا فانكرت الزوجة الاخرى دعواها فهل اذا لم تثبت دعواها

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٢

٤

صغر

الطلاق بالينة الشرعية لا تجب لذلك ولا عبرة بشهادة شطرواح واحد ولا تختم من ميراث
 روجه بذلك اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضي لمذ
 مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
 عن زوجة و بنت وابن ابن هم شقيق وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ذلك المتروكة
 عنه مكان ملوك له تحت يد رجل أجنبي الا أن قطبت الورثة نزعه من يده ليقتطعوا به
 على مقادير استحقاقهم بالارث فاعترف واضع اليد بأنه كان يملكو كالمورثهم المذ كور
 وادعى ان المورث حال حياته باهـ لزوجته المذ كورة وأن الزوجة المذ كورة باهـ له بعد
 موته فلم يصدق به باقي الورثة على ذلك فهل حيث كان معترفًا بأصل ملك مورثهم فيه ولم
 يثبت انتقاله عن ملكهم يناقش شرعي كالبيع المدعى به المذ كور ولا عبرة بدعواه المجردة
 عن الاثبات الشرعي ويؤمر بتسليمه لمستحقه وماذا يخص كل وارث من ذ كر (أجاب)
 اذا كان واضع اليد على الميكان المذ كور معترفًا بأصل الملك فيه لمورث من ذ كر وادعى
 انتقاله عن ملكه بالبيع على الوجه المسطور فعليه اثبات دعواه بالوجه الشرعي فان لم
 يثبت الانتقال لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي وبموت المتوفى المذ كور عن
 زوجته و بنته وابن ابن هم الشقيق لا غير يكون لزوجته من تركته الثلث فرضا ولبنته
 النصف كذلك ولعاصبه الباقي تعصيبا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين
 أيديهم على جانب نخل تلقوه بطريق الارث عن آباءهم مدة تزيد على خمس وخمسين سنة
 وهم يتصرفون فيه التصرفات الشرعية فادعى الآن شخصان على واضعي اليد انهما
 يستحقان النخل المذ كور عن جدهما من قبل الام فانه كروا واضعو اليد دعواهما
 والمحال ان جدهما كان حاضرا بالبلد ومشاهدا للتصرف واضعي اليد مدة تزيد على عشرين
 سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي فهل والحال هذه لا تسمع دعوى
 المدعين بعد مضي تلك المدة حيث انكر المدعى عليهم دعواهما ووجدوها (أجاب) اذا
 ثبت سكوت مورث المدعين عن الدعوى مع حضوره بالبلد ومشاهدته للتصرف واضعي
 اليد المدة المذ كورة من غير مانع يمنعه من الدعوى لا تسمع دعوى ورثته من بعده اذا
 ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على
 دار وهو يتصرف فيها مدة من السنين تزيد على سبعين سنة ثم مات عن ابن فوضع الابن
 يده على الدار وصار يتصرف فيها بالسكنى وغيره امدة أربعين سنة فادعى الآن رجل
 على واضع اليد انه يستحق في الدار حصة عن أبيه فانسكروا واضع اليد دعواه والمحال ان أباه
 كان حاضرا بالبلد ومشاهدا للتصرف واضع اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت
 من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى
 المدعى بعد هذه المدة حيث انكر المدعى عليه دعواه (أجاب) اذا تحقق سكوت مورث
 المدعى المذ كور عن الدعوى تلك المدة مع حضوره ومشاهدته للتصرف كما هو مذ كور

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

من غير مانع عنه من الدعوى لا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث
 يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن أمه
 وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على عشر بن سنة من غير منازع
 ولا معارض له فيها المدة المذكورة والا أن ادعى رجل اجني من اهل البلد ان ام واضح
 اليد و هبت له الدار المذكورة قبل موتها ويريد اخذها من واضح اليد عليها فانكر واضح
 اليد دعواه و جدها فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى المذكور دعواه المحبة في الدار
 المذكورة بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه المحجزة عن الاثبات الشرعية و يمنع من معارضة
 وضع اليد بدون وجه شرعي (أجاب) المصريح به في كتب المذهب ان القضاة ممنوعون
 من سماع دعوى مسمى ما يماثل خمس عشرة سنة الا في الارث والواقف ووجود دعوى شرعي
 ومن المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض كونها
 مسبوقة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على دار تملكوها بالارث من
 أبيهم و جدهم وصاروا يتصرفون فيها مدة تزيد على أربعين سنة فادعت الآن امرأة ان
 والدها كان قد اشترى الدار من والدواضي اليد و بيدها وثيقة بذلك فانكر واضعو
 اليد دعوى المرأة المذكورة والحال ان والدها كان حاضرا بالبلد ومشاهدا للتصرف
 والدواضي اليد مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ساكت المدة المذكورة من غير مانع
 شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذكورة بعدمضى تلك
 المدة حيث انكر المدعى عليهم دعواها (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المرأة المذكورة ان
 كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق عقارا وهو واضح يده
 عليه ثلثاه عن أبيه و جده جلا بعد جيل مدة ثمانين سنة وهو يتصرف فيه التصرفات
 الشرعية فادعى الآن رجل على واضح اليد انه يستحق العقار المذكور عن أبيه فانكر
 واضح اليد دعواه و جدها والحال ان أباه كان حاضرا بالبلد ومشاهدا للتصرف واضح اليد
 مدة تزيد على أربعين سنة وهو ساكت المدة المذكورة من غير منازعة ومن غير مانع
 شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضى هذه المدة
 حيث أنكر المدعى عليه دعواه و جدها (أجاب) لا تسمع دعوى المدعى المذكور ان
 كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال في رجل مات عن
 زوجة وورثته غائبين ببلاد الروم وعز الميت ديون فهل لا يصح اثبات الديون في وجه أم من
 مات المال و يكون خصم ذلك (أجاب) حيث كان الموقوف وارثا بالغ معلوم غير غائب
 غيبه منقطعة لا تسمع دعوى الدين على الميت في وجه أم من يثبت المال له لو نصب وصيا
 له من جهة نصبه و لم يرد هذه حيث لا قاصر في التركة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 واضعين ايديهم على دار تملكها من قبلهم من مدة تزيد على ستين سنة وهم
 يتصرفون فيها التصرفات الشرعية و ادعى الآن جماعة على واضعي اليد أن والدهم

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

١٢

٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٩

كان اشترى عشر بن ذراعاً من الدار قبل موته بثلاثين سنة ويدهم وثيقة بذلك فانكر
واضعوا اليد دعواهم والحال ان والدهم كان حاضراً بالبلد ومشاهد التصرف واضعي
اليده المدة المذكورة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي عنه من
الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة من بعد مضي هذه المدة حيث
انكر المدعي عليهم دعواهم (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة من اذا
تحقق ما هو مذكور في السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت بالغة وزوجة
وترك ما يورث عنه شرعاً من دار وغيرهما ما يورث فادعى رجل انه قريب لليت المذكور
فانكر كل من البنت والزوجة قرابته لمورثهما فهل اذا لم يثبت ذلك المدعي نسبه الى
الجد والجماع بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ويمنع من مشاركة الورثتين فيما تركه
مورثهما بمجرد دعواه القرابة ويمنع من منازعتهما بدون وجه شرعي (اجاب) من المعلوم
انه لا يقضي لمدعي بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل واضع يده على دار موقوفة عليه من قبل ابيه واجداده جيلاً بعد جيل مدة طويلة
فادعى الآن رجل اجني على واضع اليد انه يستحق الدار الوقف المذكورة وانها من جملة
وقف جده ويده وثيقة بذلك مجردة عن الثبوت الشرعي فانكر واضع اليد دهوي المدعي
وجدها جدياً كلياً فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعي دعواه الاستحقاق في الدار الوقف
المذكورة عن جده بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ولا بالوثيقة التي لم يثبت مضمونها
شرعاً (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي لمدعي بمجرد دعواه على فرض سماعها بدون
اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع أخته شقيقة يملكان
داراً وحصة في طاحون بالميراث عن أبيهما وضع عمهما يده عليهما في غيبتهم افوق
مئة الف الف درهم مدة فمخو خمس عشرة سنة فهل اذا حضر من غيبتهم ما واثبتا ان الحق
لا يبيهما فيما ذكر يكون لهما رفع يده عن الدار وحصة الطاحون وترعهما منه واذا
تعال بطول المدة لا عبرة به عليه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا لم يكن هناك
مانع من سماع دعوى المدينين المذكورين واثبتا استحقاقهما لما في يد عمهما المذكور
بالوجه الشرعي يقضي لهما به ويؤمر واضع اليد برفع يده عما يستحقانه حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين أحدهما غائب والثاني ساكن فيها مدة تزيد
على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازعة له فيها والآن يريد شيخ
البلد منازعته فيها وأخذها منه متعللاً بأنه دفع لابي الشر يك مهر امرأة كان تزوجها منذ
خمسین سنة فانكر الشر يك دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه على الغائب
حتى يحضر ويمنع من منازعة الشر يك في الدار المذكورة بدون وجه شرعي ولا يكون له
معارضته فيها بدعواه المذكورة (اجاب) ليس لشيخ البلد أخذ الدار المشتركة بين
الحاضر والغائب من يد الشر يك الحاضر بمجرد دعواه انه دفع مهر امرأة كان تزوجها

أبو الغائب على الوجه المذكور بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة ماتت
عن بنتين بالفتين وتوكت ما يورثهن من امة و فراش وثلاث من الخيل
وطا حوتة ادعت احدى البنتين بانها سائلت نصف الخيل ولا يدلها عليها بل كانت لامها
فى حياتها وولدتها بعد موتها والاخرى تنكردها وهما فى اذالم تمتد دعواها للملك فى
صف الخيل لا عبرة بدعواها ويكون جميع ما تر كنه الميته ميراثا يقسم بينهما بالقرينة
الشرعية (أجاب) تقسم تر كنه المتوفاة المذكورة بين وارثتيها بالقرينة الشرعية
وايسر لاحداهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصها من ذلك بدون تخصص شرعى والله
تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك فخر عن أبيه واضع يده عليه مدة تزيد على أربعين سنة
وهو يتصرف فيه تصرف المالك فى أملاكهم المدة المذكورة والا ن ادعى عليه جماعة
بانهم يملكون حصه فى الفحل المذكور عن مورثهم فأنكر واضع اليد دعواهم والحال
ان مورثهم كان مشاهدا للتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو
ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يمنع ممانع شرعى عن الدعوى المدة المذكورة فهل لا تسمع
دعوى الجماعة المذكورين والحال هذه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى
المدة المذكورة مع مشاهدته تصرف مورث واضع اليد من غير مانع شرعى يمنعه من
الدعوى موجب لعدم سماع دعوها فلا تسمع دعوى وارثته اذا ما ثبت فى حق المورث
يثبت فى حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن بنتين وزوجتين وعن
اولادهم الاب وترك ما يورثهن من شرع من مواش و امة وغير ذلك وقسمت جميع
التركة بين ورثة الميت بالقرينة الشرعية على يد نائب القاضى واخذ كل ذى حق
حقه ثم بعد مدة تزيد على اثنتين وعشرين سنة ادعت احدى بنى الميت على أحد اولاد
الاب ان والدها كان ترك نفودا وبعض مواش و امة ز يادة عما قسم بين الورثة وان
جميع ما يدعى به من الزيادة قبل ابن عم الاب المذكور المدعى عليه فأنكر ابن عم الاب
دعواها ولا يثبت لها على ذلك فهل والحال هذه اذالم تثبت المرأة دعواها بابينة الشرعية
لا عبرة بدعواها بدون وجه شرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدعى بمجرد دعواه
بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار تلقاها
بطريق الارث عن أبيه ووجه مدة تزيد على ستين سنة وهو يتصرف فيها بالتصرفات
الشرعية فادعى الآن رجل على واضع اليد انه يستحق الدار عن أبيه فأنكر واضع
اليد دعواه ذلك والحال ان أباه كان حاضرا بالبلد شاهد بالتصرف واضع اليد مدة تزيد
على خمس وعشرين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه من
الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع الدعوى بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى
عليه دعواه (أجاب) لا تسمع دعوى المدعى المذكور ان تحقق ما هو مستور والله تعالى
أعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة قصر وبلغ وترك ما يورثهن من شرع فاقام القاضى

١٢٧٢

٢٥

ربيع الاول

٢٧٢

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

٢٣

١٢٧٢

٢٣

رجلا وصيه على القصر وعلى جفط ما لهم فادعى جماعة على الوصى وعلى الوارث البائع بان
 لم يمت على الميت قد راعه لوما من الدراهم بمقتضى علم من عند قباني بذلك ولم يكن ذلك
 القباني المذکور كاتبا له ولم يكن عليه خط الميت ولا ختمه فانكر الوصى والورثة
 دعواهم فهل والحال هذه اذا لم يثبتوا دعواهم الدين المذکور بالبيننة الشرعية لا عبرة
 بدعواهم ولا عبرة بالعلم المذکور الذى في يدهم حيث لم يثبتوا مضمونه بالوجه الشرعى
 (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى التجمعة المذکورين بالدراهم على الميت والحال ما ذكر
 بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضح يده على حصته فى
 بيت بالشراء الشرعى من رجل اجنى مدة تزد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها
 بانواع لتصرفات الشرعية المدة المذکور والآن ادعى آخر ان على الرجل المذکور
 بانهم ما يملكان الحصة المذكورة عن أبيهما متعللين بان واضح اليد باع الحصة المذكورة
 لا يهما فهل لا عبرة بدعواهما المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنعان من معارضة واضح
 اليد فى ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدع بمجرد دعواه بدون
 اثباتها بطريق شرعى والله اعلم (سئل) فى رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم بموجب
 حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون فوضع يده عليها مدة نحو عشرين سنة ثم مات وتركها ميراثا
 لا يقته منذ عشرين سنة والآن يريد ابن البائع بعد موت أبيه منازعتها منكر البائع أبيه
 ويريد ابن عمه منازعتها مدعى عدم القسمة بين أبيه وعمه والحال انه كان لهما داران
 واقتسماهما فهل اذا كان كل من القسمة والبائع ثابت لا يجاب ابن البائع ولا ابن عمه
 لمنازعة الوارثة المذكورة ويمنعان عنها بدون وجه شرعى (اجاب) اذا ثبت اختصاص
 البائع بتلك الدار بطريق القسمة الشرعية العادلة وثبت بيعه حال صحته للمشتري
 المذکور بالوجه الشرعى لا يكون لابن البائع وابن عمه نزاع الدار من يد وارثة المشتري
 والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن وبنت وزوجة
 وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواس وامتعة وغير ذلك فوضع الابن يده على ذلك ثم
 ماتت البنت عن ابن ولم تقسم التركة فطلب ابن البنت ما يخص أمه فى الميراث عن أبيها
 فادعى ابن الميت ان أباه لم يترك تركة أصلا وان الذى تحت يده اعطاه له عمه فهل والحال
 هذه اذا ثبت ابن البنت ان جميع ما كان تحت يده خاله المدعى عليه من مخلفات والداه
 بالبيننة الشرعية يكون لابن البنت أحدا ما يخصه فى الميراث عن أمه لا عبرة بدعوى
 الخال المذکور (اجاب) كل ما ثبت بالوجه الشرعى انه مخلف عن والد واضح اليد ما
 يورث عنه شرعا يكون لابن البنت أخذ نصيب أمه المتوفاة بعد موت أبيها منه بالقرينة
 الشرعية حيث لا مانع والله اعلم (سئل) فى جماعة واضعين أيديهم على زريبة بها ثمر ماء
 معين من مورثهم مدة مدية طلب جاراتهم شراءها منهم فامتنعوا فادعى عليهم انها وقف
 ويريد رفع يدهم عنها بمجرد دعواه المذكورة فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات

الشرعى ولا يجبرون على البيع له (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله اعلم (سئل) فى امرأة ادعت على أخرى بخمسة وعشرين فدنا ابعادية من جملة اطميان وهيفت بلدها وذ كرت انها فى حوض واحد وذ كرت حدودها والحال ان ما تحت يدها ارض بخصبة اليد من ارض الابعادية ليست محدودة بتلك الحدود بل التى تحت يدها ارض بخصبان متفرقة مسماة باسماء ولها حدود آخر فهل لا تصح هذه الدعوى والحال ما ذكر حيث غلطت فى الحدود ولا يطلب منها بينة (أجاب) يشترط التأكيد فى دعوى العتق او يكفى بذ كرت ثلاثة من الحدود ولو ترك الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا وهو المسمى به كفى الدرو حواشيه ولو غلطوا أى الشهود فى حد واحد بن ثم تداركوا فى المجلس أو غير المجلس عند امكان التوفيق يسمع والتوفيق ان يقال انه كان لزيق دار فلان فبين ان فلانا باع داره واسمه كان فلانا ثم صار فلانا فاده المجوى قال فى نور العين بعد نقل نظير ذلك وعلى هذا القياس فافهم هذا اذا ترك الشاهد احدا الحدود أو غلط فلوترك المدعى احدا الحدود أو غلط فيه فحكمه حكم الشاهد انتهى ومنه يعلم ان المدعية المذكورة اذا غلطت فى الحدود لا تصح دعواها الا اذا وقعت بنحو ما ذكر وهو غير ممتات بما فيما يظهر والله اعلم (سئل) من طرف بيت المال بمضمونه شخص مات وهما كان قبل موته يبرم قال جماعة ان الوارث لى بيت المال ثم بعدمونه ادعى ان شخص بان المتوفى ابن عم والدتهم فهل اذا اثبت الورثة المذكورة دعواهم بالبينة الشرعية يقضى لهم بتركه شرعا (أجاب) اذا ادعى بعدمه الشخص المذكور اشخاص بانهم اولاد بنت عم الميت المذكور وينسبهم اليه بانما شرعيا وصحت دعواهم فى وجه خصم شرعى وان ثبت وانسبهم الى الميت المذكور وانه لا وارث له سواهم يقضى لهم بميرانه حيث لا مانع والله اعلم (سئل) فى ساقية مشتركة بين رجل واولاد أخيه مدة تزيد عن ثلاثين سنة وهى بايديهم جميعا يستعملونها وهذا انفصالهم من عهدهم صار يستعملها هم مع اولاد أخيه بالمهاياة والآن يريد الم الاختصاص بها ومنع اولاد الاخ من استعمالها بورقة بيده باحتصاصه وحده مذكورة فيها اسماء اشخاص ماتوا فانهم كروا دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه الاختصاص بها بالبينة الشرعية لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن اثبات ولا عبرة بالورقة المذكورة حيث كانت الساقية بيد الجميع (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية حيث كانت الساقية المدعى بها تحت يد الجميع والله اعلم (سئل) فى أخوين يملكان دارا بطريق الشرا من مالهما ما قد نفقهما سوية ثم بعد ذلك قسمتهما مائة مائة وأخذ كل منهما نصيبه فيه وحاز له نفسه وبناه وعمره من ماله وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ست سنين ثم بعد هذه المدة أراد أحدهما الرجوع فى نصيب أخيه الا آخره مستعلا بأنه اشتراها من ماله لنفسه بعد اقراره واعترافه عند الدسابة بان لأخيه النصف فيها بطريق الشرا من المال

المشترك بينهم فهل والحال هذه لا عبرة بعمل أخيه المدعى المذكور (أجاب)
 ليس لأحدهما الرجوع في نصيب أخيه بدعواه المذكورة إذا ثبت اعترافه لأخيه
 المذكور بذلك النصيب بطريق الشراء من المال المشترك بينهم طائعا مختارا وكذا
 الحكم به بالقسمة والله أعلم (سئل) في رجل واصل يده على ثمانية قراير يطاف طاحونة
 بطريق الارث عن أبيه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ينتفع بها في تلك المدة من غير
 منازع ولا معارض له في ذلك والآل ادعى عليه رجل من أهل البلد شاهد تصرف
 واصل اليدبان له حقا فيهما عن أبيه فأنكر واصل المدعى المذكور والحال ان
 أباه المدعى شاهد تصرف أبي واصل اليد مدة تزيد على عشر من سنة ولم يدع ولم ينزع ولم
 يمنع ما منع شرعى عن الدعوى فهل والحال هذه لا عبرة بدعوى المدعى المذكور ويمنع من
 المعارضة لو اضع اليد بدون وجه شرعى (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى
 خمس عشرة سنة فاكتم مع حضوره وشاهدته تصرف واصل اليد بلا عذر شرعى ما منع من
 سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله
 أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر قد رام معلوما من الدراهم ديناً ودفع له حجة مكان له رهناً
 على الدراهم وصار رب المكان يستغل أجره شهر بشهر و بقيت الحجة تحت يد رب الدين
 مدة حتى مات المدين عن وارث وطلب الوارث حجة مكان مورثه من رب الدين و يدفع له
 دينه فادعى له اشتري المكان من مورثه قبل موته فأنكر الوارث ذلك ولم يثبت رب
 الدين الشراء من المدين لا بيينة ولا بحجة كتبت له من الحما كم الشرعى من المدين بالبيع
 فهل لا عبرة بدعواه بدون اثبات شرعى ويحرب رب الدين على دفع الحجة المرهونة عنده
 لو ارث المدين وياخذ دينه منه (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرده وابدون
 اثباتها بطريق شرعى ولرب الدين المطالبة بدينه الثابت من تركه المدين ولا يكون أحق
 بذلك المكان من باقى الغرما بمجرده من حجة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل
 آخر قطعة أرض خربة بمش معلوم على يد قاض وقبص البايع الثمن طائعا مختارا وكتب
 بذلك حجة شرعية واستولى المشتري على القطعة المذكورة وبنها وصار يتصرف فيها
 مدة من الشهر ثم بعد ذلك أراد البائع الرجوع على المشتري في المبيع متعللا بان
 اقاضي أكرهه على البيع فهل والحال هذه إذا لم يثبت البائع دعواه بالبينة الشرعية
 لا عبرة بتعلله بذلك ويمنع من معارضة المشتري (أجاب) لا عبرة بتعلله بذلك والحال
 ما ذكر والله أعلم (سئل) في جماعة تلة وأرضافهم بخل قديم عن أبيهم وهو عن جدهم
 وغرسوا فيم البخل آخروزره وها مدة تزيد على سبعين سنة فادعى الآل رجل من المقيمين
 معهم بالبلد المشاهدين لتصرفهم على واحد منهم انه يستحق تلك الارض والبخل متعللا
 بان ذلك وقف من جده وانه انحصر فيه وبرز سنة من انقطع الثبوت وقواه بان امرأة
 اجبية عن الجماعة المذكورة ماتت كانت استاجرت من والده خمسة قراير يط

من ذلك وأقام على ذلك بيعة فصدقه المدعى عليه من هؤلاء الجماعة فهل لا يسرى
تصديقه على الباقي ولا يعتبر بالسند المنقطع الثبوت ولا ما قواه به من استئجار المرأة
من والده حيث كانت أجنبية عن المدعى عليهم المذكورين ولم يثبت مدع
الايقاف دعواه بيعة شرعية (أجاب) نعم لا يسرى تصديق أحد الشركاء على باقيهم
بل يعمل المقر بموجب إقراره في حق نفسه إذا أقر رجة قاصرة على المقر ومن المعلوم
أنه لا يقضى لمدع بمجرد دعواه على فرض سماعها بدون إثباتها بطريق شرعى والله أعلم
(سئل) في رجل واصل يده على سواق في أرض زراعة هو ومورثه مدة تزيد على عشرين
سنة ادعى عليه جماعة بأن لهم ولا يسم في أحقا ويريدون دفع يده عنها فأنكر دعوهم
والحال أنهم وأبائهم كانوا حاضرين ومشاهدين لتصرف المدعى عليه وأبيه المدة الطويلة
التي تزيد على خمس عشرة سنة وهم ساكتون لم يدعوا ولم ينزعوا وأبوه من قبلهم
من غير مانع شرعى عنهم من ذلك المدة المذكورة (أجاب) ساكتون مودع المدعى عن
الدهوى خمس عشرة سنة فأكثرت مع حضوره بلاهـ نذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا
تسمع دعوى وارثه من بعده إذا ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله أعلم
(سئل) في رجل له مع آخر أخذ واعطاء فتحاسب معه فظهر لأحدهما عند الآخر بعد
المحاسبة قدر معلوم من الدراهم وذلك بحضرة بيعة شرعية وواعده بدفع الدراهم المذكورة
له بعد مدة ثم بعد المدة المذكورة طلبها من الرجل المذكور فادعى أن له عنده بعض
دراهم لم تدخل في الحساب فأنكر رب الدين دعواه فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك
بالبيعة الشرعية يجبر الرجل المذكور على دفع الدراهم المذكورة لها ولا عبرة بدعواه أن
له دراها لم تدخل في الحساب بدون إثبات شرعى (أجاب) لا يقضى لمدع بمجرد دعواه
بدون إثباتها بطريق شرعى والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث
عنه شرعا من دار وغير ذلك فاقسم الأخوان التركة بالطريق الشرعى واخذ كل منهما ما
نصيبه وانفرد به في معيشة وحده ثم مات أحدهما عن ابن قاصر فأخذ العمة واخذت ما
تحت يده لحفظه مدة ثم بلغ الابن وطلب ما تركه له الاب فاعطاه له ثم ادعى على عمة بن زيادة
عن حقه فأنكر العمة وأدفعه فهل إذا لم يثبت ذلك الابن ما يدعى به على عمة زيادة عن حقه
لا يجاب لذلك شرعا ولا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات ويمنع من منازعة العمة فيما بيده
من المتاع بدون وجه شرعى حيث استوفى ابن الأخ ما تركه له أبوه مع غائبه (أجاب)
إذا كانت اليد للعم وسـ لم ابن أخيه ما يستحقه مما تركه والده مع غائبه وادعى ابن الأخ
زيادة على ذلك وأنكر العم دعواه يكلف ابن الأخ إثبات ما ادعاه بالطريق الشرعى فان
أثبت دعواه قضى له بما أدعاه والأفلا والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته فقط
وترك نصف بيت واهـ عنده صدق معلوم ثم بعد انقضاء عدتها تزوجها رجل آخر واشترى
ذلك الرجل النصف الثاني من البيت المذكور من مالكه ومكنت معه مد من السنين

٢٧

١٢٧٢

جاءى الاولى

٢

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

ثم مات عنها وعن ورثة من مستولدته ولها عنه صدق معلوم أيضا مكتتب به سند
 شرعي فهل يكون لتلك الزوجة أخذ ما يخصها من تركة الزوج الاول مع أخذ صدقها
 من تركته ومن تركة الثاني مع صدقها منها واذا ادعى ورثة الزوج الثاني بان مورثهم
 اشترى ما يخص تلك الزوجة في نصف البيت المتروك من الزوج الاول بغیر اثبات شرعي
 لا عبرة بدعواهم ويكون لها ما يخصها من نصف البيت المذكور مع ما يخصها من الزوج
 الثاني بالريضة الموعودة (اجاب) نعم للزوجة المذكورة أخذ ما يخصها بطريق الميراث من
 تركة زوجها الاول وأخذ صدقها اثبات في ذمتهم من تركته أيضا حيث لا مانع وكذا
 يكون لها أخذ نصيبها بطريق الارث من تركة زوجها الثاني ودين صدقها الباقي بذمته
 من تركته أيضا ولا عبرة بدعوى ورثة الثاني في شراء مورثهم ما يخصها في تركة زوجها
 الاول من ذلك البيت بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده
 على قطعة أرض خربة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها التصرفات
 الشرعية ببناء وغيره ولم ينازع احد فيها تلك المدة والآن ادعى عليه جماعة من أهل
 البلد المشاهدين لتصرفه اليد بانهم ساء ما كان لهم فائس كروا ضاع اليد دعواهم والمحال
 ان المدعين حاضرين ومشاهدون لتصرفه اليد ولم يدعوا ولم ينازعوا ولم يقيم لهم
 مانع شرعي يمنعهم من الدعوى المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم بعد
 مضي تلك المدة ويمنعون من المعارضة لو اضع اليد (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي
 خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه ورضي عليه امة تز يدعى أربعين سنة من غير منازع
 له ولا لآبائه مات عن بنتين من عشرة سنين ولم يكن له وارث سواهما فباعتهما لرجل أجنبي
 منذ سبع سنين والآن تدعى جماعة أجنبي من أهل البلد مشاهدون للتصرف بان لهم
 حق فيها عن أبيهم والمحال ان آباءهم كان موجودا بالبلد ومشهدا للتصرف أي البنتين
 المذكورتين ولم يدع ولينته زرع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداخي فهل
 لا يجابون لذلك شرعا ولا تسمع دعواهم بعدم مضي هذه المدة حيث كان سكوت أبي
 المذيع المذكورين مع حضوره بالبلد من غير مانع شرعي نحو ادعى سنة (اجاب) حيث
 سكوت مورث المدعين عن الدعوى مع حضوره ومشاهدته للتصرف المدة المذكورة بلا
 عذر شرعي لا تسمع دعوى ورثته من بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة
 وله دار في بلد آخر وضع ورثته أيديهم عليها بعد موته وهم يتفقون بها مدة سنين بعد
 موته ادعى عليهم رجل الا بان مورثهم كان وقفها عليه قبل موته ويريد رفع أيديهم
 عنها فانكروا دعواه ولا بينة له ولا سند يشهد له بدعواه فهل لا ترفع أيديهم عنها ولا عبرة
 بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية (اجاب) نعم لا ترفع أيديهم بمجرد دعوى مدعي
 الوقف عليه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك

۱۲۷۲

۱۳

جادی الثانية

۱۲۷۲

۳

۱۲۷۲

۹

۱۲۷۲

۱۱

زوجة وورثة غيرها فادعى الورثة على الزوجة بحلى في يدها انه من التركة وهي تقول هو
ملكى ملكه لى زوجى بطريق المبة فهل اذا اقامت بينة على دعواها ليس لهم معارضتها
فيه وان عجزت عن البينة يكون تركته عنه (أجاب) اذا ادعت الزوجة التملك فيما ذكر
من قبل زوجها بطريق المبة مع القبض حال صحته فان أثبتت دعواها بطريق شرعى
يقضى لها بذلك والا كان تركته عنه يقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك عقاراً من دور وطاقونة ونخل ومكث واضعاً يده على ذلك مدة
سبعين سنة ثم مات وترك ورثة فرضه وأيديهم على ذلك بطريق الارث عن مورثهم
ومكثوا نحو أربعين سنة يتصرفون فيه بالبناء وغيره ويدفعون خراج الدور والنخل
لليرى والآن ظهر أناس يدعون المالكية فيما ذكر مع مشاهدتهم لتصرف واضع اليد
بالبناء وغيره ولم ينازعوا من غير مانع شرعى ولا بينة لهم تشهد بدعواهم خصوصاً مع
واضع اليد حجة تشهد لهم بالملكية فهل لا يجابون لذلك (أجاب) نعم لا يجابون لذلك
والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
وأولاده الذكور والآن البائع وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جملة ما تركه حلى ذهباً
وفضة فادعت بنت الميت البالغة بأن الحلى المذكور ملك لها وترى أن تخصص به دون
باقي الورثة ولا بينة لها على ذلك متعلقة بقائمة مكتوبة بخط أبيها بأن الحلى المذكور ملك
لبنتي فلانة فانكر باقي الورثة دعواها فهل اذا لم تثبت دعواها بالوجه الشرعى
لا تجاب لذلك ولا عبرة بتعللها المذكور ويكون الحلى تركته عن المتوفى يقسم على جميع
الورثة بالقرينة الشرعية (أجاب) اذا كانت اليد فى الحلى المذكور للبنت دون أبيها
وورثته فالقول لها بيمينها في أنه ملكها وعلى باقي الورثة الاثبات والا فالقول لهم وعليها
اثبات ما ادعت بالطريق الشرعى ولا يعمل بالخط ولا يقضى به الا فيما استثنى فلينظر
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصّة في طاحونة بالميراث عن أبيها باعتها لرجل
أجنبي بثمن معلوم منذ ثمان وعشرين سنة بموجب حجة بيد المشتري ثابتة المضمون والآن
يدعى رجل من أهل البلد مقيم فيها مشاهد لتصرف تلك المدة بأن الحصّة المبتاعة له عن
أبيه فانكر المشتري دعواها والحال انه لا بينة له على ذلك فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة
بدعواها المجردة عن الاثبات ويمتنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعى (أجاب)
من المعلوم انه لا يقضى له عجزاً بدعواها بدون اثباتها بطريق شرعى على فرض كونها
مسروقة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار يتصرف فيها حال حيائه
بالهدم والبناء وغير ذلك ثم مات عن زوجة وابن قاصر منها وأوصاهما عليه قبل موته
فصارت المرأة واضعة يدها على الدار المذكورة تستغلها وتنفق من غلتها على الابن مدة
عشر سنين والآن ادعى رجل ان هذه الدار ملك له مات وتركها وهو يستحقها
بطريق الارث عنه فانكرت المرأة دعواها والحال ان خاله الذى يدعى ان الدار ملكه

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

٢٢

كان حال حياة أبي الصغير حاضر بالبلد شاهدا للتصرف المذکور مدة تزيد على ثمان في
 عشرة سنة وهو ساكن لم يعارضه ولم ينازعه فيها تلك المدة مع قدرته على ذلك وعدم المانع
 فهل والحال هذه لا تسمع دعوى هذا المدعى المذکور وتبقى الدار تحت يد أم الصغير على
 ما هي عليه (أجاب) نعم لا تسمع دعواه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
 عن زوجته وابنته من غيرها وترك دارا وأمتعة وبها ثم فطلب الابن أخذ نصيبه من ميراث
 أبيه فادعت الزوجة أنه أخرج نفسه من ميراث أبيه لها في نظير دواهم دفعتم إليها فأنكر
 دعواها ولا برهان لها على ذلك فهل يقبل يسم ما تركه الميت على زوجته وابنته بالفرصة
 الشرعية ولا عبرة بالدعوى المجردة عن البرهان الشرعي (أجاب) نعم والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له ديون على أغلب أهل ناحية بموجب أشهاد شرعي بختم قاضي الولاية
 مؤرخ في سنة خمس وخمسين بهذا المائتين والالف ولم يطلب الدائن المذکور ديونه منهم
 إغاية سنة إحدى وستين لكونهم فقرا ويرجو تسريحهم ثم اضمحجل بعض شابه فصار
 يعرض لمشكل من يتولى من المحكام بخلاص حقه منهم فبعضهم عرض له ولده شفقة على
 أهالي الناحية يرجو رواجهم وطلبوا منه المهلة والصبر بالدين مرارا ثم تولى ولد شيخا على
 جميع البلد وصارت الأهالي أغنياء فأعرض للحكومة بخلاص حقه وتعين له عامل من
 المديرية بتحقيق دعواه ودعوى الأهالي وخلاص حقه وصارت المذاكرة والمرافعة
 الشرعية بين يدي القاضي بالناحية فأنكروا دينه وتعمصبوا جميعا وتواطوا على أنهم
 يدعون عليه بأشياء من أمتعة ووقود وأشجار وغير ذلك حيث طالب حقه منهم وصار كل
 منهم يساعدا لا آخر في دعواه ويخاصم في شأن ذلك ثم استقر الحال بعد النزاع الطويل
 وسماع نائب القاضي دعاوهم فردا فردا وعجزهم عن إثبات دعاوهم وتخليفه أرا
 العقوبة على أنهم صدقوا براعة ذمتهم ادعوا به وأنهم لم يكن لهم قبله حق بعد
 ذلك ما عدا الخمسة أنفالم يصبر لهم عمل دعوى ثم بعد ذلك رجعوا نائبا وأرادوا إقامة
 بينة على دعواهم متعللين بأن القاضي رد شهادة البينة الشاهدة لهم بغير أصول شرعية
 ولأن الشهادة مقبولة شرعا وأنه لم يقع منهم التصديق على براعة ذمتهم الأعلى اعتقادهم أن
 بينهم غير مقبولة وحيث ظهر أن بينهم مقبولة شرعا فادرجعوا يطلبون حقههم
 ويقيمون البينة فهل لا عبرة بغيرهم بذلك كما هو لو كان عندهم بينة تشهد لهم حسب
 دعواهم لا عبرة بها ويمنعون من دعواهم شرعا والحال ما ذكر ويكون له طلب دينه
 المذکور منهم وتسمع دعواه وينتسب بذلك ولا يكون مضي المدة المذكورة مانعا من
 سماع دعواه وقبول بينة يدينه حيث ثبت عليهم في المدة المذكورة أنه طالبهم
 بالدين وطلبوا منه المهلة في ذلك وهل إذا ادعى أحد من غير المصدقين المذکورين
 بأشياء من القيميات والمنايات لا تسمع دعواه ولا بينته إلا بشرط ذكر القيمة في القيمة
 وذكر الجفس والنوع والقدر في المثلى (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى ممن وقع منهم الإبراء

۲۶

۱۲۷۲

رجب

۱

۱۲۷۲

۷

۱۲۷۲

العام للرجل المذکور على الوجه المسطور باختیارهم الا يحق حادث بعد تاريخه لا فرق في ذلك بين دعوى العین والدين ولا تقبل منهم البينة على الدعوى عليه بشئ من ذلك ولا اعتبار بتعاليمهم المذکور والحال هذه ومحل عدم سماع الدعوى بمدة مضي خمس عشرة سنة اذا سكنت المدعى وترك دعواه بغیر عذر شرعی وكان الخصم منكرًا فاذا ثبت أن الرجل المذکور طاب دينه منهم وانهم استمهالوه به يكون ذلك اقرارًا منهم بدينه وتسمع دعواه عليهم بذلك حيث لم يرض على اقرارهم خمس عشرة سنة وهو ساكت عن الدعوى بلا عذر شرعی وتقبل بدينه والحال هذه ويستترط لجهة الدعوى والشهادة بالقيمة ذكر قيمته وفي المثل في كرجنسه وقدره ونوعه وصفته والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملك كون خانًا بطريق الشرعی ومن جملة أودسا كن فيها رجل أجنبي بالاجرة لم يستحق في الخان المذکور شيئًا فدعى الرجل الساكن في الاود المذکور على الجماعة المذکورين انه يملك جدد كافي الاود المذکور التي هو ساكن فيها بالخان المذکور وأظهر بذلك حجة بختم قاضي ناحيته - فانسكرا بالجماعة المذکورين المدعى عليهم دعواه وجحدوها جحدًا كليًا ولم يكن عند الرجل المذکور بينة تثبت مضمون تلك الحجة التي بيده فهل والحال هذه لا يعمل بتلك الحجة المذکور التي يسد الساكن المذکور ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعی (أجاب) لا يقضى المدعى مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعی والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين واضعين ايديهما على قطعة أرض مغروس فيها اشجار ونخل تلقياها عن أبيهما وأجدادهما وهم متصرفون فيها مدة تزيد على مائة سنة فدعى الآن رجلان على الواضي اليه انهما كانا النخل والاشجار عن أبيهما وجدتهما وان جدهما كان أودع ذلك عند جدواضي اليه فأنكروا واضعًا اليه دعواهما والحال ان جدهما كان حاضرًا بالبلد وشاهدًا التصرف ابني واضعي اليه مدة تزيد على خمسين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع يمنع من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعيين بمدة مضي تلك المدة حيث أنكر المدعى عليهم ما دعواهما (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثرت حضوره ومشاهدته تصرف ابني واضعي اليه من غير منازعة ولا عذر شرعی مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث ثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على عتار عن أبيه مدة ستين سنة وزيادته وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء من غير منازعة فيه والاكرادعى عليه جماعة بان لهم حقًا فيه عن أبيهم فأنكر المدعى عليه دعواهم ولم يثبت عليهم شيء منهم بذلك فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعی على فرض كونها مسموعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارًا بالميراث عن أبيه من مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء

٨

٢٧٢

٩٠

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

المرار له مدية من غير منازع له فيها تلك المدية والان تدهى جماعة من أهل البلاد
 المشاهدين لتصرفه بأن الدار لهم عن موردتهم فأنكروا واضع اليد وهو أنهم والمحال أنه
 لا بينة ولا سند بيدهم يشهد لهم باستحقاقهم فيها فهل إذا لم يثبت وادعواهم لا يجابون لذلك
 ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنعون من منازعة الوارث المذکور بدون وجه
 شرعى (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والمحال ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 واضع يده على نخل وأطيان عن أبيه وجده جيلا بعد جيل مدة تزيد على مائة وخمسين
 سنة والان ادعى جماعة على واضع اليد من أقاربه ان لهم استحقاقا فى النخل والطين
 المذکور عن جددهم الاصلى الجسامع لهم فأنكروا المدعى عليه وهو أنهم وجدوا جدها جديا
 والمحال ان الجدة الاصلى المذکور كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف جدوا واضع اليد مدة
 تزيد على خمس عشرة سنة وهو مقيم بالبلد لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى
 وأطلب المدية المذكورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذکورين بعدمضى
 تلك المدية المذكورة (أجاب) سكوت مورث المدعين عن الدعوى خمس عشرة سنة مع
 حضوره ومشاهدته تصرف جدوا واضع اليد بلا عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع
 دعوى ورثته من بعده اذا ثبت فى حق المورث يثبت فى حق وارثه والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل ادعى على آخر بمبلغ معلوم من الدين بمقتضى وثيقة بيده ويقر أنه وصله
 بعض الدين المذکور فيها ويطالب المدعى عليه بباقيها والمدعى عليه ينكر دعواه ويقول
 لم يكن لك عندي شيء من ذلك فهل يكون القول قول المدعى عليه بيمينه ولا عبرة بدعوى
 المدعى من غير برهان شرعى (أجاب) لا يقضى للمدعى الدين بدون اثباته بطريق شرعى
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث دار وله شريك يملك الثلثين ثم غاب صاحب
 الثلث عن البلد وأقام فى غيبته مدة تزيد على أربع سنين ثم رجع من غيبته فوجد
 شريكه بنى الدار واستحوذ عليها فطلب منه ما يخصه فأنكر أن له حقا فى الدار المذكورة
 مع أن تحت يد المدعى حجة شرعية بشراء الثلث المذکور من يملكه فهل إذا كان هناك
 بينة تشهد للمدعى المذکور بان الثلث حقه بطريق الشراء يكون حقه ولا عبرة بانكار ريب
 الثلثين حق المدعى المذکور (أجاب) اذا ثبت مدعى استحقاق ثلث الدار المذکور
 دعواه بالوجه الشرعى يقضى له بما ادعاه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 باع جانب نخل بقدرة معلوم وأسقط حقه من قطعة أرض زراعية أميرية فى نظير قدره معلوم
 من الدراهم لرجل من مدته تزيد على خمس عشرة سنة وهو واضع يده على ذلك المدية
 المذكورة ثم بعد مدته مضى تلك المدية ادعى ولدا له بائع على واضع اليد بان النخل والأرض
 المذکورين يستحقها عن أبيه بطريق الميراث لدى التناضى وأنكر البائع والاسقاط
 فأثبت واضع اليد شراء النخل والاسقاط للأرض من أبى المدعى المذکور له بالبينة
 الشرعية وحكم القاضى بذلك وكتب فى شأن ذلك حجة شرعية فهل والمحال هذه اذا اراد

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢١

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

٢٣

المدعى المحكوم عليه بالبيع والاسقاط من أبيه لوضح اليد ان يدعى ثانياً مدعى به
أولاً ويريد بذلك رفع يد واضح اليد عن الخيل والارض وأثبت واضح اليد مضمون
الحجة المذكورة التي بيده لا يجاب لذلك (أجاب) نعم لا يجاب لذلك اذا صدر الحكم
المذكور مستوفياً شرائط الحجة وثبت مضمونه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
ساقية عن أبيه وأبوه عن جده وهم يتصرفون فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد
على خمس وسبعين سنة ولم ينزعهم فيها أحد المدة المذكورة والآن ادعى عليه رجل
أجنبي من أهل البلد بانه يملك حصّة في الساقية المذكورة بالارث عن جده فانكر واضح
اليد دعواه ووجدوا الحال ان جده المدعى المذكور كان حاضراً بالبلد ومقيماً فيها
ومشاهداً للتصرف جده واضح اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم
ينازع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل والحال هذه
لا تسمع دعوى المدعى المذکور بعد مضي تلك المدة (أجاب) لا تسمع دعوى
المدعى المذکور ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
واضح يده على قطعة أرض ذراعية مغروسة نخلا عن والده بعد جده نحو أربعين سنة
ادعى عليه الآن رجل بان له فيها حصة عن مورثه فانكر دعواه والحال ان مورث المدعى
كان حاضراً موجوداً بالبلد ومشاهداً للتصرف مورث المدعى عليه مدة تزيد عن خمس
عشرة سنة تصرف الملاك في أملاكها وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع
شرعى فهل لا تسمع دعوى وارثه لاسيما ولم تكن مسوغة باسم مورث المدعى (أجاب)
نعم لا تسمع دعوى المدعى المذکور ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له دار تلقاها عن أبيه بالميراث الشرعى وهو واضح يده عليها
يتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكها بالهدم والبناء وغير ذلك مدة تزيد على
ثلاثين سنة ادعى عليه رجل مجاور له ومشاهد له تصرفه المدة المذكورة بان له حقاً فيها
فانكر دعواه فهل اذا كان المدعى حاضراً موجوداً معه في بلد واحد ومشاهداً لتصرفه
المذکور وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى لا تسمع دعواه (أجاب)
لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة فاكثر الا في الارث والوقف ووجود عذر
شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار من ذاربعين سنة وهو ساكت
فيما يتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكهم بالهدم والبناء وغير ذلك ثم بعد ذلك مات
عن ورثة فوضعت الورثة أيديهم على الدار المذكورة مدة خمس عشرة سنة والآن ادعى
رجل على واضع اليد بانه يملك الدار المذكورة عن أبيه فانكر واضح اليد دعواه
وجدوا الحال ان أباً المدعى كان حاضراً بالبلد ومشاهداً للتصرف مورث واضح اليد
مدة تزيد على خمس عشرة سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى والطلب
المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد مضي تلك المدة (أجاب) نعم

٢٧

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٢

شعبان

٤

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

١٤

١٢٧٢

لا تسمع دعواه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات هن ورثة يبلغ ذكوره
واناث وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار ومواش ونخل وغير ذلك مما يورث فقسمت
التركة بين جميع الورثة المذكورين بالغريضة الشرعية وصار كل واحد من الورثة
المذكورين واهله ما يده على نصيبه الذي خصه بجهة الارث من تركته مورثه مدة تزيد
على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه بانواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة
والآن ادعى أحد الورثة المذكورين ان اباؤه وهب له وهو بالغ جميع الدار والنخيل
الاثنتين قسمتا بين الورثة المذكورين والحال انه حاضر وقت القسمة ولم يدع
فانكر باقي الورثة دعواه ووجدوها فهل والحال هذه لا يجب ان يكون له حصة في الارث
الدار والنخيل تحت يد المورث الى ان مات (اجاب) لا تسمع الدعوى بعده حتى تجلس
عشر سنة فاكثر الا في الارث والوقف ووجوده شرعي على فرض صحتها وقد صرحوا
بعدم سماع الدعوى من أحد المتقاسمين بالعين المقسومة بعد القسمة لا لقرار بالاشراك
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واهله على حصة في عقار تلقاها بالشراء الشرعي
من رجل وهذا الرجل تلقاها بالميراث عن مورثه وهو يتفقد بها مدة تزيد على عشرين
سنة من غير منازع ولا معارض ادعى عليه رجل بان له حصة فيها فانكر دعواه والحال ان
المدعى حاضر وموجود وشاهد لشراء واضح اليده من الرجل المذكور المدة المذكورة
وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (اجاب) لا تسمع
الدعوى بعده حتى تجلس عشر سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك داراً بطريق ابيه غاب ذلك الرجل عن بلده مدة
فوضع شيخ البلد يده عليه ثم حضر ذلك الغائب وطلب الدار من الشيخ المذكور فادعى
ذلك الشيخ انه واضح يده على تلك الدار بطريق الشراء من مورث المدعى المذكور فهل
والحال هذه تنزع الدار من شيخ البلد حيث لا بينة له تثبت دعواه ولا سند يده يشهد له
بذلك واذا تعامل شيخ البلد بوضع يده عليه لا يعتبر تعلله حيث كان المدعى المذكور غائباً
(اجاب) اذا كان شيخ البلد المذكور مقرراً باصل الملك في تلك الدار لمورث المدعى وادعى
انتقالها اليه بطريق الشراء منه يؤمر باثبات دعواه الشراء المذكور فان لم يثبتها امر
يدفعها الى الوارث حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين
وترك بيتاً فغاب الابن في خدامته مدة فوضع أخوته أيديهم عليه وبعد رجوعه سكنه
معهم مدة ثم غاب ثانياً فاستأجنت إحدى الأخوات في غيبته عن ورثة فهل اذا حضر من
غيبته وادعى ورثتها بانهم اشتروا نصيبه منه في حياتها بدون بينة فانكر دعواه
لا يجب ان ذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويعنون من مازعته في نصيبه
بدون وجه شرعي ولا تكون غيبته مسقطاً له اذا تحقق ما ذكر بالاطريق الشرعي
(اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي فتجوز

١٢٧٢

١٤

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

٢٣

الورثة من منازعة المستحق المذكور في نصيبه في اليد والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يدعون يدين لمورثهم على آخرين متعللين بانهم وجدوا ذلك مكتوباً في ورد كان دفعه ومورثهم عن مورثهم فأنكر المدعى عليهم دعواهم ولم يكن سندهم بينة تثبت دعواهم فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ولا بالورد المكتوب فيه حيث لم يثبتوا مضمونه بالبرهان الشرعى وأن مورثهم دفع عن مورث المدعى عليهم باذنه ورضاه (أجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعى والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على مكان بالميراث عن اصولهم مدة تزيد على مائة سنة فأكثروهم ينتفعون به من غير منازع ولا معارض لهم باعوه لآناس فادعى عليهم الآن جماعة بان لهم فيه حقاً عن مورثهم فأنكروا دعواهم والحال ان مورث المذمومين شاهد مورث الورثة الباقين للمدعى عليهم أكثر من خمسين سنة وهو يتصرف فيه ويقتطع به المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من قبر مانع شرعى فهل لا تسمع دعواهم والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على عقار تلقوه بالميراث عن مورثهم من مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليهم الآن جماعة بان لهم فيه حقاً عن مورثهم فأنكروا دعواهم والحال ان مورث المدعين كان حاضراً موجوداً مع مورث المدعى عليهم في البلد مدة تزيد على عشرين سنة ومشاهد التصرف المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى يمنعهم من ذلك فهل لا تسمع دعوى المدعين والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض زراعية بها نخيل وساقية خربة بثمن معلوم فوضع المشتري يده على ما ذكر وعمر الساقية وأتم بناءها واستعملها مدة نحو ثمان سنين من غير منازع له فيها والآن يدعى رجل اجنبى من المشاهدين لتصرف البائع والمشتري ان له حصّة في الساقية المذكورة والحال انه لا بينة ولا سند بيده يثبت له بالاسحقاق فأنكر واضع اليد دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة المشتري فيما اشترأه بدون وجه شرعى واذا تعلل بأنه من الجيران لا عبرة به لله (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً وساقية بالميراث عن أخيه شقيقه مدة نحو عشرين سنة بعد ان وضع الاخ يده عليهم مدة نحو ثمانى عشرة سنة من غير منازع له ولا احبسه تلك المدة المذكورة والآن تدعى جماعة اجانب بان الدار والساقية لهم عن أبيهم فأنكروا وارث دعواهم والحال ان أباهم كان موجوداً في البلد ومشاهد التصرف انى المدعى عليهم مدة وضع يده وهو ساكت ولم يدع ولم ينزع ولم

١٢٧٢

٢٥

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٢

٢٩

رمضان

١٢٧٢

١١

يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداخي فهل لا يجابون لذلك ولا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة ويمنعون من منازعة الوارث المذكور فيها تركه مورثه له بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الجماعة المذكورين ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضحة بين أيديهم على دار تلقوها بطريق الارث عن مورثهم وصاروا يتصرفون فيها مدة تزيد على ثلاثين سنة فادعى الان رجل على واضي السيدانه يستحق فيها حصة بطريق الارث عن مورثه فأنكر وادعى السيد دعواه ووجه ادعواها الحال ان مورث المذكي كان حاضرا في البلد ومشاهدا لتصرف واضي اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المذكي بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المذكي عليهم دعواه (أجاب) لا تسمع دعوى المذكي المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة يملكون عقارا وفيه طاحونة وبعض يخل تلقوا بطريق الارث عن أبيهم ووجدتهم مدة تزيد على عشرين سنة وهم يتصرفون فيه التصرفات الشرعية ثم بعد هذه المدة ادعى الان جماعة على واضي اليد انهم يستحقون في ذلك حصة عن أبيهم فأنكر وادعى اليه دعواهم والحال ان أباهم كان حاضرا في البلد ومشاهدا لتصرف واضي اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المذكي عليهم دعواهم وهل اذا اكره حاكم البلد احدا لاختاره المذكي عليهم على الصلح باعطائه للدين فختين ولم يرض بذلك الصلح مع باقي الاخوة لا يصح الصلح ولا ينفذ (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الجماعة المذكورين اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال ولا نفاذ لهذا الصلح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وادعى يدعى دار عن مورثه من مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم المدة المذكورة والان ادعى عليه رجل بان له حصة في ذلك عن مورثه فأنكر وادعى اليه دعواه والحال ان مورث المذكي كان حاضرا ومشاهدا لتصرف موصي وادعى اليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى المدة المذكورة فهل لا تسمع دعوى المذكي المذكور والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المذكي المذكور اذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا وساقية بالميراث عن أبيهما وجددهما منذ عشرين سنة وزيادة بعد ان وضع أبوهما يده عليهما مدة تزيد على أربعين سنة من غير منازع لهما ولا لبايهم تلك المدة والان يدعى رجل أجنبي بان له حصة في الدار والساقية عن أبيه فأنكر ادعواه والحال ان أباه كان موجودا في البلد ومشاهدا لتصرف أبيهما مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من الدعوى

رمضان سنة

٢٣ ١٢٧٢

٢٤ ١٢٧٢

٢٨ ١٢٧٢

٢٨ ١٢٧٢

فهل لا يثبت لذلك ولا تسمع دعواه بعدمضى هذه المدة ويمنع من منازعة الوارثين فيما تركه أبوهما وجداهما ما يدين وجه شرعى (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذکور اذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى ابني هم أحدهما غائب فوق مسافة القصر والثاني قاصر بما كان قطعة أرض خربة خالية عن البناء باليراث عن أبويهما تسمى شيخ بلد القاصروا بن عم لهما و باعها قبل بلوغ القاصر وحضروا الغائب لرجل أجنبي بثمان معلوم ثم بعد مدة حضر الغائب وبلغ القاصر ولم يجوز كل منهما ما فعله شيخ البلد وابن العم والحال ان كلا من شيخ البلد وابن العم والمشتري معترف بالملك وانها ميراث للقاصر والغائب فهل اذا كان المشتري معترف بالملك لاربابها تسمع دعواهما حيث كان الاعتراف ثابتا بالبينة الشرعية واذا تعلل المشتري بأنه واضع يده على الدار المذكورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وأنه بناها بعد الشراء لا عبرة بتعالله بطول المدة مع الاعتراف المذکور بالملك لاربابها ويكلف قلع بنائه منها اذا ثبت ما ذكر (أجاب) محل عدم سماع الدهوى بعدمضى خمس عشرة سنة انكار الخصم ملك المدعى فلو مقررا سمعت عمه لا بقراره ولا عبرة حينئذ بوضع اليد المدة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار مدة تزيد على أربعين سنة بطريق الارث عن أبيه وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء والسكنى والآن ادعى رجلان انها ملكا كانا بطريق الارث عن أبويهما وان أبويهما اشترى اياهما من رجل آخر من مدة أربعين سنة فانسكروا واضع اليد دعواهما والحال ان أبوي المدعين كانا حاضرين بالبلد ومشاهدين لتصرف واضع اليد فى تلك الدار مدة تزيد على ست وثلاثين سنة وهما ساكتان لم يديها ولم ينازعا ولم يمنعهما من الدعوى مانع شرعى فهل اذا تحقق ما ذكر لا تسمع دعواهما بعدمضى هذه المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعين المذکورين ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار بالشرا من أد بابها مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازعة له فى تلك المدة والآن تدعى جماعة من الجيران المشاهدين لتصرفه بان لهم حصص فيها عن مورثهم والحال انه لا بينة ولا سند بأيديهم يشهد لهم بالاستحقاق فانسكروا واضع اليد دعواهم فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المحردة عن الاثبات ويمنعون من منازعته فيها بدون وجه شرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواهم بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار بطريق الارث عن مورثه من مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة ولم ينازعه أحد فيها والآن ادعى رجل انه يستحق الدار المذكورة بالارث عن عمه فانسكروا واضع اليد دعواهما والحال ان عم المدعى المذکور كان مشاهدا لتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو مقيم فى البلد لم يدع ولم ينازع ولم

يمنعه مانع شرعي عن الدعوى والطلب تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور حيث أنكر المدعى عليه دعواه المذکورة (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذکور اذا تحقق ما هو مسطور لوجود المانع من سماع دعوى المورث وما ثبت في حقه يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على مكان من أبيه مدة تزيد على خمس عشرة سنة ادعى عليه رجل ياد له فيه حصته من مورثه فانكر المدعى عليه دعواه والحال أن مورثه كان حاضرا موجودا بالبلد شاهد التصرف المدعى عليه أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع عن قبر مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر مع حضوره ومشاهدته لتصرف واضح اليد من غير مانع شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نصف شابه حاموس من آخر ثم مكثت عند المشتري مدة ثم خرجت هاربة فدخلت دار زيد من الناس في بلد آخر فذهب البائع والمشتري يطلبان الشابة من الانسان الذي هي في داره فادعى انها ملكه وتنازع جاموسه والاخران ادعيا انها ملكه ما وتنازع جاموسه البائع وارخانار يحسمو اتفاقا لسنها فهل اذا أقام بيئته طبق دعواه ما وأقام الاخر بيئته على دعواه يقضي الشابة لجاموس امها حيث ارتخا ووافق التار يخسرها ولا هبة بيئته الا يخرج حيث كانت خالصة عن تار يخسرها الشابة لجاموس المذکورة (أجاب) قال في التنوير وشرحه أو برهنا على سبب ملك لا يتكسر كالتنازع وحلب لبن وخضوف ونحوها ولو عند ياتيه قد ذو اليد ا- ق قال في حواشي رد المحتار قوله أو برهنا أن الخارج وذو اليد في البحر اطلعه فتمل ما اذا ارتخا واسترى نار بجهه أو لم يؤثر اصالا أو ارتخت احدا فلا اعتبار بالتاريخ مع التنازع الا من ارتخ تاريخا مع تحيلا بان لم يوافق من المدعى وقت ذن اليد ووافق وقت الخمار فيختم بحكم الخارج انه قائم تراه لم يستثن من اطلاق الحكم بيئته ذى اليد الا صورة واحدة وهي ما اذا ارتخا وكان تاريخ ذى اليد مع تحيلا بان لم يوافق من الدابة ووافق تاريخ الخمار مع سنها فحصل تحت الاطلاق ما اذا ارتخ الخمار ولم يؤثر ذو اليد أصلا حيث لم يستثنه من الاطلاق مع سنها بحكم هبة ذى اليد في حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غرس نخلا في أرضه من ماله له مسد وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ثمانين سنة ثم مات عن ابن فوضع الابن يده على النخل بعد أبيه وصار يتصرف فيه مدة فارعى الآر رجل أجنبي عن واضح اليد يبيع كحق حصته في النخل المذکور عن أبيه فانكر واضح اليد دعه وادعاه ان أباه كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف ابي واضح اليد مدة تزيد على أربعين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذا لا تسمع دعوى المدعى به يدعى

١٢٧٢

١

هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه ووجدها (أجاب) نعم لا تسمع دعواه والحال
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة من بلاد السودان يملكون قطعة أرض بالميراث عن
 أبيهم وجدهم من قديم الزمان من نحو ستين سنة ويزادهم يتصرفون فيها ويؤخرونها
 لجماعة أجنب في كل سنة باجرة معلومة ومن مدة نحو سنتين ادعى المستأجرون للأرض
 بأنهم مملوكهم فأنكر أرباب الأرض دعواهم فتمنازعوا وترافعوا لدى القاضى واثبت
 أرباب الأرض المؤخرون لها بأنهم مملوكهم من أصولهم وحكم القاضى لهم وكتب لهم حجة
 شرعية بذلك ثابتة المضمون ثم بعد ذلك ادعى المستأجرون بأن الأرض لهم على يد قاض
 ثان مع شاهدهم لم تصرف أرباب الأرض فيها تلك المدة واقامتهم بالبلد والحال
 أنه لم يكن هناك مانع يمنعهم من التداعى فهل لا يجابون لذلك ولا تسمع دعوى المستأجرين
 بعد مضي تلك المدة مع أنكراد أرباب الأرض دعواهم وإذا حكم القاضى الثانى بأن الأرض
 للمستأجرين المذكور بن من مدة سنة لا ينفذ حكمه إذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعى

١٢٧١

٥

(أجاب) نعم لا تسمع دعوى المستأجرين من ملكية العبيد إلى استأجروها من الجماعة
 المذكور بن والحال ما ذكر والمضى عليه في حادثة نضال الزام لا تسمع دعواه بعده فيها
 بدون وجه كاثبات ناقل شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك رقيقة من مدة تزيد
 على أربعين سنة ولم ينزعها أحدها من تلك المدة والآن ادعى رجل أجنبي أن الرقيق
 المذكور يملكه بطريق الأوث عن مورثه ويريد أخذه منه من واضع اليد فأنكر المدعى
 عليه دعواه والحال أن مورث المدعى كان حاضرا بالبلد ومشاهد بالتصرف واضع اليد
 مدة تزيد على خمس عشرة سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنع شرعى عن الدعوى تلك
 المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعد مضي تلك المدة حيث

١٢٧٢

٥

أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة
 فأنكر مع شاهده تصرف واضع اليد وحضوره بلا مانع شرعى مانع من سماع دعواه
 فلا تسمع دعوى وارثه إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل واضع يده على دار بطريق الأرض عن مورثه مدة تزيد على أربعين
 سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة والآن ادعى رجل
 أجنبي أنه يملك فيها الثلث بطريق الأرض عن أبيه فأنكر واضع اليد دعواه ووجدها
 والحال أن مورث المدعى المذكور كان حاضرا ومشاهد بالتصرف مورث واضع اليد مدة
 تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنع شرعى في المدة

١٢٧٢

٥

المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور (أجاب) نعم لا تسمع دعواه
 والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار ونحن بطريق الأرض
 عن مورثه تزيد على عشرين سنة ويتصرف في ذلك التصرفات الشرعية ثم بعد
 ذلك ادعى الآخر رجل فى واضع يده يسحق الدار ونحن بطريق الأرض عن عمته

فانكر واضح اليه دعواه ووجدوا الحال ان همته كانت حاضرة في البلد ومشايدة
لتصرف واضح اليه مدته تزد على ثمان في عشرة سنة وهي ساكتة من غير مانع شرعي
يمنعها من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعي بعدمضي هذه المدة حيث
أنكر المدعي عليه دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعي المد كور ان كان الوا
ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في ابني عمي كان دارا بالميراث على
ابوهم ما منده عشر بن سنة وزيادة بعد أن وضع ابواهما ايديهما عليها مدة تزد على
عشر بن سنة أيضا مع التصرف فيها بالهدم والبناء والسكنى من غير منازع لهما ولا
لابويهما فيها تلك المدة والآن تدعى امرأتان بان الدار ملك لهما عن أميها والحال
ان أميها كانت موجودة تين بالبلد ومشايدة تين لتصرف أبوهم ما مع سكوتهم او عدم
منازعتهم او لم يكن هناك مانع يمنعهم من التداخي فانكر ابنا العم دعواهما فهل
لا يجب بار لذلك ولا تسمع دعواهما ما بعد مضي تلك المدة وتضمنان من منازعة الورثة فيما
تركه ابواهما لهما (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المرأتين المد كور تين اذا تحققي ما هو
مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على نخل ادعى عليه رجل
اخر انه يملك النخل عن جده من قبل الاب ويريد أخذه منه فادعى واضح اليه ان مورثه
اشتراه من جد المدعي من خمس وعشرين سنة فطلب منه نائب القاضي بيينة تثبت دعواه
الشراء فحجز عنها فهل والحال هذه اذا لم يثبت واضح اليه دعواه الشراء بالبيينة الشرعية
لا عبرة بدعواه ويجب عليه تسليم النخل للمدعي المذكور حيث اعترف له باصل الملاك
(أجاب) نعم يؤمر بتسليم ما ذكر اذا اعترف باصل الملاك لمورث المدعي وبوراثته له ولم يثبت
انتقاله اليه بما قل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على مكان تعلقه
من ابيه يتصرف فيه تصرف الملاك في أملا كهيا بالهدم والبناء وغير ذلك وكان أبوه من
قبله يتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك من غير منفع لهما مدة خمس وثلاثين سنة
والآن ادعى عليه جماعة بان المكان المذكور ملكهم عن أبيهم والحال ان أباهم كان
حاضرا ومشاهدا لتصرف مورث المدعي عليه وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع
يمنعه من الدعوى مد تزد على خمس عشرة سنة فهل والحال هذه لا تسمع الدعوى على
الورثة كما لا تسمع على المورث أن لو كان حيا (أجاب) سكوت مورث المدعي عن الدعوى
خمس عشرة سنة فكثر مع حضوره ومشاهدته تصرف مورث واضح اليه من غير مانع
شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث
يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على عقار عن سلفه مدة
تزد على ثلاثين سنة ادعى عليه جماعة بان لهم فيه حق فاعان مورثهم فانكر دعواهم
والحال ان مورثهم كان حاضرا موجودا ومشاهدا لتصرف واضح اليه ولم ينفى العقار
عنه أكثر من ثلاثين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع فهل لا تسمع

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

٢٠

د. الحجة

١٢٧٢

٥

١٢٢٣

١

دهواهم والمحال هذه حيث أقام واضع اليد سنة على وضع يده ويمن تلقى العقار هذه
المدة المذكورة مع مشاهدتهم ومشايدهم ورثهم للتصرف المذكور وسكوتهم وسكوت
مورثهم من قبلهم المدة المذكورة ولم يدعوا ولم ينازعوا من غير مانع شرعي يمنعهم من
ذلك (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم إن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكها
بالمدم والبناء لنفسه مدة خمس وثلاثين سنة والا ن ادعى جماعة انهم امتلكها بالارث
عن أبيهم والحال ان أباهم كان حاضرا ومشاهد التصرف واضع اليد ثمانى عشرة
سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع والمدة من الا ن مشاهدون لا تصرف سبع عشرة
سنة والكل سكوت لم يدعوا ولم ينزعوا تلك المدة من غير مانع يمنعهم عن الدعوى
فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم اذا كان الخصم
منكر او المحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على أرض
بتخليها باثراء من آخر مات من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيه
تصرف المالك في أملاكها المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع ثم بعد ذلك باعها
آخر ووضع يده عليه وصار يتصرف فيه التصرف المذكور ونحو ست عشرة سنة
والا ن ادعى عليه جماعة بان الأرض والنخل ملك مورثهم فأنكر دعواهم والمحال
ان مورثهم كان حاضرا موجودا مشاهدا تصرف واضع اليد الاول وليعه لذلك
ولو وضع يد الثاني واتصرف فيه أكثر المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من
غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهم والمحال ما ذكر (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم
ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على
نخل عن أصوله باعه لا آخر ووضع الا ن يزيد عليه وصار ينفع به ويتصرف فيه
تصرف المالك في أملاكها ويدفع خراجها لجهة الديوان مدة نحو ثلاثين سنة والا ن ادعى
عليه جماعة بانهم حقا في النخل بالارث عن أمهم فأنكر واضع اليد دعواهم والمحال
ان أمهم كانت حاضرة في البلد ومشايدة تصرف البائع فيه ولو واضع اليد عليه الا ن
مدة ثلاثين سنة وهى ساكت لم تدع ولم تنزع من غير مانع شرعي يمنعها من ذلك فهل
لا تسمع دعواهم (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال
سأله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على أرض بتخليها بالثقات بالميراث عن أبيه
جماعة بانهم فيها حقا بالميراث عن جدتهم أبي أبيهم فأنكر دعواهم والمحال
ان جدتهم كان حاضرا موجودا مع أبي المدعى عليه في البلد واحد ومشاهد التصرف فيه
مدة تزيد على أربعين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي وكذلك أبو
المدعى شاهد المدعى عليه وأباه وكل من هم حاضرون في البلد واحد وهم يتصرفون في النخل
المذكور أكثر من خمس عشرة سنة وأبو المدعى ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع

١١

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢١

١٧٢

شرعى فهل لا تسمع دعواههم (أجاب) نعم لا تسمع دعواههم ان كان الواقع ما هو مسطور
بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات فمضى سبع سنين عن ورثة وترك ما يورث
عنه شرعا من الفحل بعد أن وضع يده عليه مدة تسع عشرة سنة والا أن يدعى رجل
بالفحل المدكوره عن أبيه وانكر الورثة دعواه والحال ان أباه كان موجودا في البلد
ومشاهد التصرف وورثتهم تلك المدة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك
مانع شرعى يمنع من الدعوى فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة

ويعنع من النزاع الدالة فيه بما تترك له مورثهم اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب)
نعم يمنع من ذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على
مكان المال من مورثهم مدة تزيد على عشرين سنة من غير معارض ولا منازع والا أن
ادعى دائرهم - اعادة بان لهم حقا فيه عن مورثهم فانكروا دعواههم والحال ان مورثهم
كان حاضرا وجودا شاهدا لتصرفهم ولتصرف مورثهم مدة عشرين سنة وهو ساكت
لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواههم (أجاب) اذا تحقق ما ذكر

بالسؤال لا تسمع دعواههم والاسمعت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار
بالميراث عن أبيه من مدة تزيد على خمسين سنة ادعى عليه رجل بان له حقا فيها عن أبيه
والحال ان أباه كان حاضرا وجودا شاهدا تصرف مورث واضح اليد مدة تزيد على
عشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواه

(أجاب) سكوت المورث هو الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومشاهدته
تصرف مورث واضح اليد من غير عذر شرعى مانع من سماع دعواه ولا تسمع دعوى وارثه
اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
أمتين رقية تين له وهبهما وما ملكهما الزوجة وهب في حال صحته وسلامته وقبلت الزوجة
الموهوب فاذا ذلك فماتت نفسها ووضع يدها عليهما وصارت تتصرف فيهما بانوار

التصرفات الشرعية مدة تزيد على ثلاثين سنة ولم ازعها فإيهما أحد المدة المذمومة
والا ادعى أخو الزوج المدكوره بعد موتها المتوفاة بعد موت الواهب بانها تملك
الامتين المدكورتين ويريد اخذهما من الموهوب لها بطريق الاوثان امة فانكرت
الزوجة الموهوب لها دعواه والحال ان امة كانت حاضرة موجودة في البلد ومشاهدة

تصرف انراء الموهوب امة المدكورة المدكورة على خمس عشرة سنة وهى مائة لم تدع ولم
ينزع ولم يمنعهما من شرعى من ذلك تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى
المدكوره مدته مضي تلك المدة يثبت انكرت دعواه وكان المدعى أيضا حاضرا في البلاد
المدة المذكورة (أجاب) سكوت ورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع
حضوره ومشاهدته تصرف واضح اليد من غير عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا

تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل)

في أربعة أخوة يملكون نخلا بالميراث عن أبيهم مدة تزيد على عشر من سنة بعد ان وضع
 الاب يده عليه مدة نحو خمس عشرة سنة من غير منازع لهم ولا لا يقيم فيه تلك المدة والآن
 يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الورثة بان له حقا فيه عن أمه فانكر الورثة دعواه
 والحال ان أمه كانت موجودة في البلد ومشاهدة لتصرف مورث واضع اليد عليه
 المدة المذكورة وهي ساكتة لم يدع ولم تنزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعها من
 التداخي فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعي بعدمضي هذه المدة ويمنع من منازعة
 الورثة فيما تركه لهم مورثهم اذا تحقق ما ذكر بالظريق الشرعي (أجاب) نعم لا تسمع
 دعوى المدعي المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 واضع يده على دار من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء هذه
 المدة ثم بعد ذلك قام الآخر رجل ادعى على واضع اليد بان الدار المذكورة مودعة عنده
 من مورثه فانكر واضع اليد على الدار المذكورة دعواه والحال ان مورث المدعي حاضر
 في البلد ومشاهد لتصرف واضع اليد تلك المدة لم يدع ولم ينزع ولم يمنع شرعي فهل
 والحال هذه لا تسمع دعواه المذكورة ويمنع من معارضة واضع اليد حيث الحال ما ذكر
 (أجاب) اذا لم يكن واضع اليد قريبا اصل المالك لمورث المدعي وقد ترك المورث الدعوى
 خمس عشرة سنة فما كثر حضوره في البلد ومشاهدته تصرف واضع اليد من غير عذر
 شرعي لا تسمع دعواه ان لو ادعى بعد ذلك فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق
 المورث يثبت في حق اوارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار تلعاها
 بالشرا من آخر وهو بنتق بها ويتصرف فيها تصرف المالك في أملا كهانحرانفتين
 وعشر من سنة والآن ادعت عليه امرأة بان لها فيها حقا وتريد أخذها من واضع اليد
 عليهم افاذكردعواها والحال انها حاضرة موجودة في بلدة واحدة ومشاهدة لتصرفه
 فيها المدة المذكورة وهي ساكتة لم يدع ولم تنزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع
 دعواها (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف
 ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين بلمح وترك
 ما يورثهم شرعا من نس وعمار وغير ذلك فوضع الاخوة المذكورون أيدهم من
 ذلك مدة ثم سافر أحدهم فوق مسافة انصرفوا الى جهة و وكل ابنه البائع في أخذ نصيبه من
 تركته أبوهم من يد الآخر المذكورين وباعه ومضى الحال انهم اطلب لان
 ذلك فادعى البائع ان ابنه البائع من تركته أبيه بهما فانكر الابن دعواه فهل اذا لم
 يثبت العيان المذكور كدرا دعواها بانه لا يثبت له انتمعية لا يبرق دعواها من غير دعوى
 الاثبات الشرعية ويجوز ان يدعى دفع نصيب اخيه له لا سيما المذكور من تركه أبيه اذا
 كانت مكانته ثابتة بالوجه الشرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى له مجرد دعواه بدون
 اتيانها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على مكان عن أبيه

١١٧٢

٥

١٢٧٢

٦

١٢٧٢

٦

١٢٧٢

٦

مدة تز يد على ثلاثين سنة ادعى عليه جماعة بان لهم حصّة في الدار المذ كورة هن مورثهم
فانكر واضع اليد دعواهم والحال ان مورث المدعين كان حاضرا وموجودا في البلد
ومشاهدا لتصرف مورث واضع اليد أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم
ينازع ولم يمنعه مانع شرعي المدة المذ كورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة
المذ كورين (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دور ونخيل تلقاها عن أبيه وهو يتصرف
فيما تصرف الملاك في أملا كهيا بالهـ دم والبناء وغير ذلك من غير منازع ولا مدافع له فيها
مدة تز يد على أو بعير سنة والآآن ادعى عليه رجل بان له حقا فيها عن أبيه فانكر المدعى
عليه دعواه فهل اذا كان والد المدعى حاضرا ومشاهدا لتصرف واضع اليد مدة تز يد على
ثلاثين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يكن هناك مانع يمنعه من الدعوى لا تسمع
دعوى المدعى كما لا تسمع دعوى والده أن لو كان حيا (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل
المذ كور ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لهما
بستان ففصل مناصفة على سبيل الشركة ومكنايا كلان ثمارة مدة تز يد عن خمس
عشرة سنة ثم مات أحد الشريكين وخلف ولدا عاش نحو ثلاثين سنة يقاسم شريك أبيه
ثم مات الولد وخلف ولدا عاش يقاسم شريك أبيه خمس عشرة سنة أيضا ثم مات ذلك
الشريك وخلف ولدا فطلب هذا الولد حقه من شريك أبيه فذعه مدهيا بان نصف ذلك
التفصل كوارثته والدك من جدى وليس ملسكالو ذلك فهل لا تسمع دعوى مدعى
الرهن ليكون البستان مكث تحت يد أبي طالب الحق مدة تز يد على ستين سنة والحال
انه منكر للرهن ولم ينازعه مدعى الرهن ولا والده ولا جده في تلك المدة ويقسم بينهما
مناصفة كما كان عليه والده خمس عشرة سنة (أجاب) رهن المشاع غير صحيح ولا يوجب
حق الحبس اذا لم يكن سابقا على الدين على ما حرره في تقيح الحسام دينة فيكون كل من
الراهن ووارثه متمسكا من الدعوى والمطالبة وقد صرحوا بان سكوت المورث الاصل من
الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومشاهدته التصرف وتمكنه بلا عذر شرعي
مانع له من سماع دعواه مع الانكار فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق
المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن
أبيهم مدة تز يد على خمسين سنة بعد ان وضع الاب يده عليهم امدة تز يد على عشرين سنة
من غير منازع لهم ولا لا يقيم فيها تلك المدة والآآن يدعى رجل من المشاهدين لتصرف
الورثة بان له حقا فيها عن مورثه فانكر الورثة دعواه والحال ان مورثه كان موجودا
في البلد ومشاهدا لتصرف أبيهم مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يكن
هناك مانع شرعي يمنعه من التداعى فهل لا يحجب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه
المدة ويمنع من منازعة الورثة فيها بدون وجه شرعي (أجاب) اذا تحقق سكوت مورث

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

١٣

٨٢ / ٣

١٣

محرر

سنة

المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثرت مع حضوره ومشاهدته التصرف كما هو
مذكور لا تسمع دعوى المدعى مع انكار الخصم والاسمعت والله تعالى أعلم (سئل) في
جماعته واصله من أيديهم على عذارته وقوه من اصولهم بالميراث الشرعى وهم يتصرفون
فيه تصرف الملاك في أملا كما مدة تزيد على أربعين سنة من غير معارض ولا منازع
ادعى عليهم جماعة بان لهم فيه حق من مورتهم فانكروا واضعوا اليد دعواهم والمحال
ان مورت المدعى كان حاضرا ومشاهدا لتصرف مورت المدعى عليهم مدة تزيد على
عشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى يمنعهم ذلك فهل لا تسمع
دعواهم (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم ان كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل واصل يده على عقار عن مورت وهو يتصرف فيه تصرف الملاك في
أملا كهم مدة تزيد على عشرين سنة ولم ينزع فيه أحد والآن ادعى رجل انه يملك
حصة فيه بطريق الارث عن امه فانكروا واضعوا اليد دعواهم والمحال ان ام المدعى المذكور
مشاهدة لتصرف واضع اليد المذکور مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهي مقبوضة
في البلد لم تدع ولم تنزع ولم يمنعها مانع شرعى من الدعوى والطلب المدة المذكورة
فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا تحقق ما هو مذكور بالوجه
الشرعى (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة ان كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه مدة تزيد على عشرين سنة بعد
ان وضع أبوه يده عليهم مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير منازع له ولا لغيره فيها تلك المدة
والآن يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الوارث بان له حصة فيها عن مورتهم فانكروا
الوارث دعواهم والمحال ان مورت المدعى كان موجودا في البلد ومشاهدا لتصرف أبيه
مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعهم التداوى
فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الوارث فيما تركه
له مورتهم بدون وجه شرعى (أجاب) حيث ترك مورت المدعى دعواهم بتلك الدار مدة تزيد
على ثلاثين سنة مع وجوده في البلد ومشاهدته لتصرف من غير مانع شرعى كما هو مذكور
لا تسمع دعوى وارثه من بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب نخل من
مدة تزيد على ثمانين سنة وعشرين سنة وهو واضع يده عليه يتصرف فيه ويدفع ما عليه
من المال لجهة الديوان تلك المدة قام الآن جماعة يدعون على واضع اليد بان النخل
المذكور ملك لهم عن مورتهم فانكروا المدعى عليه دعواهم والمحال ان مورت المدعى
مقيم في البلد ومشاهدا لتصرف واضع اليد المذکور مدة تزيد على أربع وعشرين
سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنع مانع شرعى من الدعوى المدة المذكورة فهل والمحال هذه
لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة ويمنعون من معارضه واضع اليد (أجاب) نعم
لا تسمع دعواهم ان كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

١٢٧٢

١٦

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

١٧

سنة

٢٠

واضع يده على دار بطريق الارث عن مورثه من مدة تزيد على خمس وعشر من سنة وهو
يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية ولم ينزعها أحد في المدة المذكورة والآن
ادعى رجل قريب له كان مشاهدا للتصرف واضح اليد المدعى بالدار المذكورة بان له حصة في
الدار المذكورة عن مورثه فانه كروا واضح اليد دعواه والمحال ان مورثه كان مشاهدا
لتصرف مورث واضح اليد مدة خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنع ما منع
شرعي عن الدعوى تلك المدة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكورة اذا تحقق
ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة كافيا كثر مع
حضوره ومشاهدته التصرف بلا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى من
تلقى المالك عنه بطريق الارث اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار من مدة خمس عشرة سنة وزيادته وهو يتصرف فيها
تصرف المالك في أملا كهابا بالهدم والبناء وغير ذلك من غير منازع ولا مدافع فيها تلك
المدة والآن ادعت عليه امرأتان بان لهما حقا فيها بمجرد وثيقة منذ سبعين سنة ماتت
بينهما مكتوب فيها ان احدا أجدا المدعىتين تزوج بكر من احدي جدات المدعى عليه
واصدقها ستة عشر ذراعا ونصف ذراع من الدار المذكورة ويريدان أن يدفعهما مهر المثل
ويأخذوا الستة عشر ذراعا ونصف ذراع في الدار المذكورة فانه كروا المدعى عليه دعواه فما فهل اذا
كان مورث المدعىتين حاضر ومشاهدا للتصرف مورث المدعى عليه مدة تزيد على
عشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع يمنع من الدعوى تلك
المدة لا تسمع دعوى المدعىتين كالا تسمع دعوى مورثهما لو كان حيا (أجاب) الدعوى
على الوجه المسطور بالسؤال غير مسموعة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
عقارا ونحلا بالميراث عن ابيه مدة تزيد على خمس وعشرين سنة بعد ان وضع ابوه يده عليه
مدة تزيد على أربعين سنة من غير منازع له ولا لايه تلك المدة والآن يدعى رجل من
المشاهدين لتصرفه بان له فيها حقا عن مورثه فانه كروا دعواه والمحال ان مورث
ذلك المدعى كان موجودا في البلد ومشاهدا للتصرف أبي المدعى عليه مدة وضع يده وهو
ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنع من الدعوى فهل والمحال هذه
لا يجاب ذلك المدعى لدعواه ولا تسمع منه بعد مضي هذه المدة وينع من منازعة الابن
المذكور فيما تركه له ابوه بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب)
سكوت مورث المدعى وتركه للدعوى خمس عشرة سنة كافيا كثر مع حضوره ومشاهدته
تصرف الغير من غير عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت
في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث نخلا عن ابن
عمه واستولى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم ادعى عليه ابن أخيه المتوفى قبل
موت ابن العم المورث المذكور ان له نصف النخل المذكور متعللا بأنه كان لايه وعمه هذا

١٢٧٢

٢١

سفر

١٢٧٢

١

١٢٧٣

١

بقيامته ما وينكر استحقاق مورث عنه والمحال ان مورث عنه عن ابيه واستولى عليه حال حياته ابي المدعى مدته تدعى على خمس عشرة سنة ايضا وهو يتصرف فيه تصرف المالك في املا كهامع مشاهد مدته ابي المدعى وعدم معارضته له مدة حياته بلا مانع واستمر واضع عايد عليه ايضا بعد موت ابي المدعى المذ كور مدته وبعد موته انتقل الى ابن عمه وهو هذا الرجل المدعى عليه بطريق الارث فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى ابن الاخ المذ كورو يمنع من معارضة عنه ولا يعتبر تعالاه (اجاب) سكوت مورث المدعى وتركه الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مشاهدته تصرف غيره من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء والسكنى من غير منازعة له فيها مدته تدعى على عشرين سنة والاثن شخص يدعى ان له حقا في الدار المذ كورة فانكر واضع اليد دعواه والمحال انه مشاهد له تصرفات واضع اليد من غير منازعة منه في المدة المذ كورة فهل لا تسمع دعواه وحيث ان الحق في تلك الدار لواضع اليد (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في سبعة اخوة واضعين ايديهم على قطعة ارض بها بئر ونخل عن والدهم وهم يتصرفون فيها مدته تدعى على خمس عشرة سنة بالغرس والريع والاستغلال ثم ادعى عليهم رجل ان بان الارض مع بئرها ونخلها ملكا له ما والاخوة المذ كورون يجحدون ذلك والمحال ان المدعين حاضرا بالبلد ومشاهد ان تصرفوا على اليد تلك المدة ولم يحصل منهما منازعة ولا معارضة لهم ولم يمنعهما من ذلك مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهما (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي كما صرح في شرح العلاءي بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على ارض مملوكة له وبها ساقية مدته تدعى على عشرين سنة متاقيا لها عن ابيه ثم ادعى عليه رجل انه يستحق الارض عن مورثه والمحال ان مورثه كان حاضرا مشاهدا لتصرف واضع اليد ومورثه مدته تدعى على خمس عشرة سنة مع تمكنه ولم يعارضه بلا مانع له من الدعوى فانكر دعواه فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذ كورو يمنع من معارضة المدعى عليه (اجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة و كثر من غير عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت ادعوا على وارث ميت آخر بان المورثهم دين على مورث المدعى عليه من مدة تزيد على عشرين سنة على ابيس بوثيقة مذ كور فيها الدين المذ كور فانكر المدعى عليه دعواهم والمحال ان مورث المدعين كان مقيما بالبلد مورث المدعى عليه مدته تزيد على خمس عشرة سنة من بعد ان يخرج اربعة المذ كورة ولم يدع ولم ينازع ولم يمنعه من الدعوى مانع شرعي

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٨

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٢

فهل لا تسمع دعواهم بالدين المذکور حيث الحال ما ذکر (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم ان كان الواقع ما هو مسطور لسكوت المورث عن الدعوى أكثر من خمس عشرة سنة مع تمكنه منها كما هو مذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على فخل مدة تزيد على عشرين سنة مات عن ابن له فوضع الابن يده على الفخل وصار يتصرف فيه مدة خمس عشرة سنة من غير ما ارض له فادعى عليه الا أن رجل ان الفخل ملك والدته وانه يستحقه بطريق الارث عنها فانكر واصل اليد دعواه فهل اذا كانت والد المدعى المذکور حاضرة في البلد مشاهدة لتصرف مورث واصل اليد العشرين سنة المذکور كورة لا تسمع دعوى ولدها حيث لم تدعى ولم تعارض ولم تنازع ولم يمنعها من ذلك مانع شرعي ويكون الحق في الفخل لواصل اليد (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذکور اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب فخل باعه لآخر بثمن معلوم وقبضه منه وكتب له بذلك حجة على يد قاض ثم وضع يده المشتري على الفخل وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ست عشرة سنة ثم مات البائع بعد وضع يد المشتري على الفخل تلك المدة فادعى الا أن رجل ان الفخل حقه والحال ان المدعى المذکور حاضر ومشاهد لتصرف البائع في الفخل قبل بيعه ومشاهد أيضا لتصرف المشتري تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعواه بعدمضى هذه المدة اذا تحقق ما هو مسطور (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية المذکور كورة والا أن ادعى عليه رجل بأنه يملك الدار المذکور كورة بطريق الارث عن أمه فانكر واصل اليد دعواه والحال ان أمه كانت مشاهدة لتصرف واصل اليد المذکور مدة عشرين سنة وهي مقيمة في البلد ساكتة لم تدع ولم تنازع ولم يمنعها مانع شرعي عن الدعوى والطلب المدة المذکور كورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور بعد مضي تلك المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذکور كورة اذا ثبت ما هو مسطور بهذا السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعية أمبرية مع ساقية فيها وبعض فخل وهو يزعمها ويدفع خراجها ويتصرف فيها تصرف الملاك في أملا كما مدة تزيد على سبع وثلاثين سنة من غير منازع ولا مدافع له فيها تلك المدة والا أن ادعت عليه امرأة بان لها حقها في الارث عن مورثها فانكر المدعى عليه دعواه فهل اذا كان مورثها حاضرا ومشاهدا لتصرف مورث المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع بدون مانع شرعي يمنع من الدعوى لا تسمع دعوى المرأة المذکور كورة ولا يثبتها (أجاب) نعم لا تسمع دعواها ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على فخل بالشراء الشرعي من مالك وهو يتصرف فيه بأنواع التصرفات

الشرعية مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم ينازعه أحد فيه تلك المدة والآل
ادعى عليه ابن أخ أبا نافع بأنه يملك النخل المذكور بطريق الارث عن أبيه فأنكر ووضح
اليده دعواه فهل اذا لم يثبت ابن الاخ المذكور دعواه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه
المجردة عن الاثبات الشرعي ويمنع من منازعة الرجل المذكور في ذلك بدون وجه شرعي
(أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
واضح يده على أرض بها نخل بطريق الارث عن أبيه من مدة تزيد على عشرين سنة وهو
يتصرف في ذلك بأنواع التصرفات المدة المذكورة والآل ادعت امرأة على واضح اليد
أنها تستحق الارض والنخل المذكورين بطريق الارث عن أبيهما فأنكر ووضح اليد
دعواها وحدها والمحال ان والد المدعية المذكورة كان مشاهدا لتصرف مورث واضح
اليده باليد وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يمنع شرعي عن الدعوى والمطالب مدة
تزيد على خمس عشرة سنة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المراه المذكورة بعد مضي
تلك المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعواه اذا تحقق ما هو مستور بالسؤال والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك ساقية بالميراث عن أبيه مدة تزيد على سبع عشرة سنة بمد أن وضع
أبوه يده عليه مدة تزيد على ثمانى عشرة سنة من غير منازع له ولا لبيته فيها تلك المدة
والآن يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الوارث بان له فيها حق ما عن مورثه فأنكر
الوارث فدعواه والمحال ان مورث المدعى كان موجودا باليد ومشاهدا لتصرف أبيه مدة
وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من الداعى
فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الوارث فيما
تركه له مورثه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا تحقق سكوت المورث عن الدعوى
بما ذكر على واضح اليد مع حضوره ومشاهدته لتصرفه خمس عشرة سنة فاكتر من غير
مانع شرعي يمنعه من الدعوى لا تسمع دعوى وارثه من بعده اذ هو ممنوع والمحال هذه من
سماع دعواه وما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في
جسامة واضحة بأيديهم على دار بطريق الارث عن مورثهم من مدة تزيد على عشرين
سنة وهم يتصرفون في تلك الدار بالهدم والبناء وغير ذلك من أنواع التصرفات الشرعية
ولم ينازعهم أحد فيها تلك المدة والآل ادعى جماعة أجنبية ان لهم حصة في تلك
الدار بطريق الارث عن مورثهم فأنكر ووضحوا اليدهم دعواهم وحدها والمحال ان
مورث المدعين كان حاضرا باليد ومشاهدا لتصرف مورث واضح اليد مدة تزيد على
خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يمنع شرعي من الداعى تلك
المدة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة بعد مضي تلك المدة
ميت أنكر المدعى عليهم دعواهم وحدها (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم اذا تحقق
ما هو مستور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على قطعة أرض

١٢٧٣

٢٨

ربيع الأول

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

٧

زراعة اميرية معروسة فيها نخل من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف في ذلك بانواع
التصرفات الشرعية فادعى الآن رجل على واضع اليد بانه يملك ذلك النخل بطريق
الارث من مورثه فانكر واضع اليد دعواه والحال ان مورث المدعى المذکور كان
حاضرا ومشاهدا لتصرف واضع اليد المذکور مدة تزيد على خمس عشرة سنة لم يدع ولم
يطالب ولم ينازع ولم يكن له مانع شرعي من الدعوى المذكرة فهل والحال هذه
لا تسمع دعوى المدعى المذکور بعد مضي تلك المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعواه والحال
ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وانثى فاشترى الذكور
بعد موت والدهم دارا من مالهم وكتب بذلك حجة من قاضي ناحيتهم وصاروا واضعين
أيديهم عليه لمدة من السنين وبعد ذلك ادعت الانثى ان الدار المذكرة موروثة عن
أبيهم فانكر الدار دعواه فهل اذا لم تثبت الانثى ان الدار ميراث عن أبيهم يمنع
من منازعة اخوتهم فيها (أجاب) اذا كانت اليد على تلك الدار المذكرة لمدة كوردة
خاصة فالقول لهم في ذلك وعلى الانثى اثبات ما ادعيته بوجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في ورثة يملكون نخلا بالميراث عن أبيهم مدة تزيد على عشرين سنة بعد ان وضع
أبوه يده عليه مدة تزيد على عشرين سنة أيضا من غير منازع لهم ولا لأبيهم فيه تلك
المدة والآن يدعي رجل من المشاهدين لتصرف الورثة وتصرف أبيهم بان له فيه حصة
عنه فانكر الورثة دعواه والحال ان عمه كان موجودا في البلد ومشاهدا لتصرف أبيهم
مدة وضع يده عليه ولم يدع ولم ينازع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداعي فهل
والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة فيما تركه
مورثهم لهم (أجاب) نعم اذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا تسمع دعواه والحال
ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه مدة تزيد على ثلاثين
سنة بعد أن وضع أبوه يده عليه مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة من غير منازع له ولا لأبيه
فيها تلك المدة والآن يدعي رجل من المشاهدين لتصرف الوارث بان له حصة فيها عن جده
متعللا بورقة قديمة بيده مقطوعة الثبوت فانكر الوارث دعواه والحال ان مورث المدعى
كان موجودا بالبلد ومشاهدا لتصرف أبيه بالهدم والبناء مدة وضع يده وهو ساكت
لم يدع ولم ينازع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداعي فهل لا يجب لذلك ولا تسمع
دعواه بعد مضي هذه المدة ولا عبرة بالورقة المذكرة كونه ويمنع من منازعة الوارث فيما تركه
له مورثه (أجاب) حيث ترك المورث الدعوى بنسبة الدار خمس عشرة سنة فاكتمل
حضوره ومشاهدته تصرف مورث واضع اليد من غير مانع كما هو مذکور لا تسمع دعوى
وارثه من بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعة اميرية
وعلى دار بالميراث عن أبيه مدة تزيد على أربعين سنة بعد أن وضع أبوه يده عليه مدة تزيد
على أربعين سنة أيضا والآن يدعي امرأة أجنبية من المشاهدين لتصرف الوارث بان لها

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٢

حقاقيهم ما عن أبيهم فأنكر الوارث دعواها والحال أن أباها كان موجودا بالبلد ومشاهدا
لتصرف أبيه في الدار بالهدم والبناء وفي الأرض بالزراعة مدة وضع يده وهو ساكت لم
يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي عنه من التداعي فهل لا تجاب تلك المرأة لذلك
ولا تسمع دعواها بعد مضي هذه المدة وتمنع من المنازعة بدون وجه شرعي (أجاب) نعم
لا تسمع دعواها بعد مضي تلك المدة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
واضع يده على ساقية مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يستعملها وحده من غير منازعة له
فيها تلك المدة والآل تريد اخوته منازعته ومشاركته فيها والحال أنهما لم تكن من
متروكات أبيهم فأنكر دعواهم فهل إذا لم يثبتوا دعواهم الشراكة فيها لا يجابون لذلك ولا
عبارة بدعواهم المجردة عن الإثبات ويمنعون من منازعته فيها بدون وجه شرعي (أجاب)
من المعلوم أنه لا يقضي لمجرد دعواهم بدون إثباتها بطريق شرعي على فرض كونها
مسموعة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض أميرية فيها
ساقية من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة قام الآن جماعة يدعون على واضع اليد أن
الأرض المذكورة حقهم والساقية ملك لهم من موردتهم فأنكر دعواهم فهل لا تسمع
دعواهم في الأرض المذكورة بعد مضي هذه المدة حيث كانوا بالعين مقيمين ومشاهدين
لتصرف واضع اليد فيها ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي المدة المذكورة وإذا لم يثبتوا
ملكهم الساقية من موردتهم بالوجه الشرعي لا عبرتها ويمنعون من معارضة واضع
اليدين وجه شرعي (أجاب) قد صرح علماؤنا بعدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة
سنة إلا في الأثر والوقف وجودة نذر شرعي للنهي عن ذلك ومن المعلوم أنه لا يقضي
لمجرد دعواهم بدون إثباتها بطريق شرعي على فرض سماعها والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل طرقت عليه أرض مدة أربعين سنة وهو يتصرف فيها تلك المدة
بالهدم والبناء وأنواع التصرفات الشرعية ثم الآن ادعى جماعة أن تلك القطعة لهم
ملكها من آباءهم والحال أنهم حاضرون بالبلد وساكتون بغير عذر شرعي وأبو كل منهم
كان حاضرا ساكتا بلا عذر أكثر من عشرين سنة فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم بعد
هذه المدة حيث كانوا حاضرين وساكتين بغير عذر شرعي (أجاب) حيث تحقق سكوت
مورد في الجماعة المذكورة من الدعوى المدة المذكورة مع حضورهم من غير عذر شرعي
لا تسمع دعوى ورثتهم من بعدهم إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الورث والله
تعالى أعلم (سئل) في نخل مشترك بين جماعة لكل منهم قدر معلوم باع أحدهم نصيبه
بارضه لرجل آخر واستلم المشتري واستغل ثمره بغير حضور شركائه وعلمهم بمجتمعي ذلك ثم
بعد مدة مات المشتري عن ورثة فاقسموا مع باقي الشركاء وتصرفوا في نصيب موردتهم
مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم ادعى الآن باقي الشركاء على الورثة بأن ما في أيديهم
من النخل لعمنا كان رهنا قبل موته عند بائع موردتهم فهو غير مالك له باع وأبرزوا بذلك

١٣

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

سنة ربيع الاول

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

٢٥

١٢٧٣

٢٥

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

ربيع الثاني

٤

سند فهل اذا ثبت ما ذكر من التصرف والقسمة وترك الدعوى بالوجه الشرعى وان سمعهم
 أيضا مشاهدا لتصرف البائع أكثر من خمس عشرة سنة ولم يذاع أحد من المذكورين
 في شيء من ذلك تلك المدة لا تسمع دعواهم حيث كانت الورثة منذرين دعواهم ولا عبرة
 بالسند المذكور ويمنعون من معارضة يدون وجهه شرعى (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم
 المذكورة اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والاقتسام اقرار بالملك والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك قطعة أرض بالميراث عن أبيه ووجهه من قديم الزمان يضع فيها زرع من
 بزودة والآن يدعى رجل أجنبى انها ملكه متعللا بان جده كان اشتراها من جده
 المالك والمحال انه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بالاستحقاق فانكر رب الأرض دعواه
 فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينة الشرعية لا يجب اب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن
 الاثبات ويمنع من منازعة المالك يدون وجهه شرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى
 لمذع بمجرده دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى على فرض سماعها والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن أولاد ذكور وزوجة وتترك عقارا فادعت زوجة الميت ان العقار
 المذكور ملك لها خاصة فانكر أولاد الميت المذكورون دعواها فهل والمحال هذه اذا
 أقام أولاد الميت المذكورون بينة شرعية على ان العقار المذكور ملك لوالدهم يقضى
 به لهم ويقسم بين جميع ورثة الميت بالفريضة الشرعية ولا عبرة بقول الزوجة المدكورة
 ودعواها (أجاب) اذا كان ذلك العقار مسكنا للزوجين المذكورين ومات الزوج
 واحتلفت الزوجة بجمع ورثته فيه فالقول له او البينة على ورثة الزوج انه لمورثهم المذكور
 لانه من المشكل والقول فيه للحى فاذا أقامت ورثة الزوج بينة على انه ملك مورثه
 يقسم بين سائر ورثته بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون
 بخلا بالميراث عن أبيهم من مدة تزيد على عشرين سنة بعد ان وضع الاب يده عليه أكثر
 من خمس عشرة سنة من غير منازع لهم ولا لا يقيم فيه مدة وضع أيديهم والآن يدعى رجل
 من المشاهدين لتصرف الورثة بان له فيه حقا عن مورثه فانكر الورثة دعواه والمحال ان
 مورثه كان موجودا بالبلد ومشاهد التصرف مورث الورثة المدة المذكورة وهو ساكت
 لم يدع ولم يذاع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعه من التداعى فهل والمحال هذه لا تسمع
 دعوى المدعى بعد دضى هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة فيما تتركه مورثهم لهم اذا
 تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور حيث تحقق
 ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذى وضع يده على دار مدة تزيد على خمس
 عشرة سنة بطريق الشراء من شيخ البلد فادعى رجل على واضع اليد المذكور ان الدار
 المدكورة ملك لمورثه ولم يكن له وارث غيره وأقام بينة شرعية شهدت له بالنسب من
 مورثه وبالمالك له وانتقاله اليه بالطريق الشرعى وحكم القاضى له بثبوت النسب والملك
 فهل والمحال هذه ينفذ ان قضاء المذكور بتلك الدار المذكورة ويجبر واضع اليد على

سنة
١٢٧٣
ربيع الأول
٤

سليمه له ولا عيرة بوضع يده عليها المدة المذكورة (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من
سماع دعوى الوارث المذكور واثبت الملك والوراثة لمورثه وان تلك الدار آلت اليه
بطريق الاثبات منه بالوجه الشرعى يقضى له بذلك والا فلا ويجوز مضى خمس عشرة سنة
لا يمنع من دعوى الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن ابيه منذ
خمس عشرة سنة بعد ان وضع أبوه يده عليه مدة تزد على خمس عشرة سنة من غير منازع
له ولا لايه فيه تلك المدة والآن يدعى رجل اجنبى من المشاهدين لتصرفه بان له حقا فيه
عن ابيه فانه كروا وضع اليد دعواه والمحال ان اباه كان موجودا بالبلد ومشاهد التصرف
ايه مدة وضع يده عليه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعه عن
الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضى هذه المدة ويمنع من منازعة
الوارث المذكور فقامت تركه له مورثه اذا تحقق ما ذكره بالطريق الشرعى (اجاب)
سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومشاهدته
صرف الغير من غير مذكر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وادعائه من بعده
ذما ثبت في حق المورث يشهد في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
واضع يده على حصه في عقار عن اصوله ادعت عليه امرأة بانها الهاعن مورثها فأنكر
دعواها والمحال ان مورثها شاهد المدعى عاينه وهو يتصرف فيها تصرف المالك في
ملا كهامدة سبع وعشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل
لا تسمع دعواها (اجاب) نعم لا تسمع دعواها اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا غاب عن بلده فوضع يده عليه فحضر الغائب
من غيبته وطلب رفع يده عن النخل فامتنع الم من رفع يده عنه وأنكر حق ابن اخيه فيه
فهل اذا اقام ابن الاخ بينة شرعية تشهد على أن النخل حقه وطلب رفع يده عنه بحسب
لذلك ويقضى له به شرعا ويؤمر بتسليم النخل لما له به حيث ثبت الحق لابن اخيه ولا
يطلب من الم بينة والابينة على المدعى (اجاب) الابينة على المدعى الخارج واليمين على
المنكر فالاذا اثبت ابن الاخ المذكور ملكه النخل بالوجه الشرعى يؤمر واضع
اليده بتسليمه اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غرس نخلا في ارض
خارجية غير مملوكة ووضع يده عليه وتصرف فيه مدة تزد على أربعين سنة ثم توفى وبعده
وفاته وضع ابنه يده عليه مدة تزد على عشرين سنة ثم ادعى اناس بعد انقضاء هذه المدة
ان لهم ارضا في تلك الارض عن مورثه فادعى المدعى عليه دعواهم مع ان مورثهم كان
مشاهدا للتصرف وضى اليد وسكت عن الدعوى مدة تزد على خمس عشرة سنة حتى
مات وهو لاه المدعون ساكتون عن الدعوى وهم مشاهدون للتصرف نحو عشر سنوات
بعد موت مورثهم فهل لا تسمع دعواهم حيث سكت مورثهم هذه المدة وهم بعده كذلك
ولم يمنعهم مانع من القيام بالخصوصية وليس الرجل المتصرف صاحب شوكة عليهم

١٢٧٣

٨

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٥

(اجاب) حيث سكت المورث تلك المدة مع حضوره ومشاهدته التصرف من غير عذر
لا تسمع دعواه فلا تسمع دهوى وارثه من بعده اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق
الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع اختيه شقيقة يملكون بيتا بالميراث عن
أبيهم باع الرجل نصيبه لامرأة جنيبة بموجب حجة شرعية من قاضى المحروسه ثم بعد مدة
ادعت تلك المرأة شراؤه نصيب الاختين من ماله فادعوا لها افتراضا عن لدى القاضى
وعجزت تلك المرأة عن اثبات دعواها. المرقبة بعد المرة فتعت منعا كليا بموجب اعلام
شرعى بيد الاختين ثم ما نلت تلك المرأة عن ابن والآن يدعى ذلك الابن ان أمه اشترت
نصيب الاختين لمذ كورتين فادعوا له الحال انه لا يثبت ولا سند بيده يشهد له بذلك
فهل والحل هذه لا يحجب لذلك دلاء ببره يدعوا له مجردة عن الاثبات الشرعى ويمنع من
منازعة الاختين المذ كورتين في ملكهما بدون وجه شرعى (اجاب) اذا لم يثبت الابن
المذ كور شراؤه أمه نصيب الاختين المذ كورتين من البيت بالوجه الشرعى لا عبرة
بدعواه مجردة كما لا يخفى عن أحد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع يده على دار مدة
خمس سنين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية ثم مات عن أولاد فوضع الأولاد يد عليهم
عليها بعد يومين وصاروا يتصرفون فيها مدة تزيد على عشر سنين فادعى الآن جماعة ان
لدارميت لهم من يوم ذكروا ضعرا الى دعوهم والحال ان أباهم كان حاضرا بالبلد
وحدث هذا التصرف وضحي ان يقدح تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير منازعة
ومن غير مانع شرعى يمنع من دعوى فهل والحل هذا ولا تسمع دعوى المدعى بعد
هذه المدة حيث أتى المدعى عليهم دعوى هم (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذ كورة اذا
تحقق ما هو عليه من دعوى له من الله تعالى على (سئل) في رجل أشهد أمه على نفسه
بالأص وولادته عن خاتمه لا حق له ولا اخته قبل زوجه في المشهاد المتوفى وولديها
مذكور نه لا دعوى بالآباء ولا للاخت من زوجة مذكورة المذ كورين وأشهد أيضا
غير أمه المذ كورين عن دعوى من حضر زوجه مذكورة أمه على ذلك لا يمنع من
سماع دعوى الأم مع ما انزله بحق أمه من تركه ابيهم جده المشهد المذ كور
وضيه هار يكره اسم الله عز وجل في ثأر زوجة حيث لم يمنع من مانع ولا يكون مجرد
حضوره موشى به على بن حبيب المذ كورين تزوجه بيه وولديها مانع من سماع
دعوى جدهم بحق جدهم حيث يقع منه ابراء في الزوج (اجاب) لا يمنع ما ذكر من
سماع دعوى جدهم به... وجه بدون رجب لعدم سماعها شرعا والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل له ثلثة بنات أحدهن في حال حياة أبيه عن ابن ثم مات الاب
عن... من... كور ثم مات كل من البنين المذ كورين عن أولاده المذ كور
والآن يريد ابنا لا مشركه له لا دعوى فيما تركه ابواهما مآل لهما عن ابيهما
... لا يحق في تركه جده في لا يحق لذلك حيث ثبت ان اباه مات في حياة جده

١١٧٣

١٩

١٢٧٣

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

٣

ولم يترك شيئا ويمنع من منازعة ورثة اولاد دعويه فيما بايديهم يدون وجه شرعى اذا
تحقق ما ذكر (اجاب) القول قول اولاد العمين فيما بايديهم انه لهم عن ابيهم عن الجد
والبينة بينة ابن الابن المذكور حيث كان خارجا فاذا تحقق بطريق شرعى ان ابن
الابن المذكور مات في حياة جده لا يكون له مشاركة اولاد دعويه فيما تركه الجد لا يوجبهم
قال الخبير الرملى في جواب سؤال عن نظير هذه المسئلة بعد كلام والاصل في هذا الجنس
ان الورثة متى اختلفت في موت الاقارب فالبينة بينة من يدعى الارث او الزيادة فيه
والقول قول من ينكر والخارج هو المدعى وذو اليد هو المنكر لان الاول يدعى خلاف
القول والثاني يدعى الظاهر اذا ايد دليل المالك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل
على قطعة ارض مغروسة فخلها لثلاثة ابناء عن ابيه وصار يتصرف فيها بعد ابيه مدة تزيد
على عشرين سنة فادعى الابن رجل من بلدة اخرى انه يملك الخل عن ابيه وان اباه كان
او دعاه عند موته واصلع اليه فأنكر واصلع اليه فدعواه والحال ان والد المدعى كان
حاضرا بالبلدة وشاهدا لتصرف اليه مدة تزيد على سبع عشرة سنة وهو ساكت
من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه عن الدعوى والحال هذه لا تسمع دعوى
المدعى ولا بينته به بعد مضي هذه المدة حيث انكر المدعى عليه دعواه ووجدها (اجاب)
سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فاسكتهم حضوره ومشاهدته لتصرف
واصلع اليه تصرف المالك من غير منازعة مانع من سماع دعواه حيث لا عذر فلا تسمع
دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة مات عنها زوجها او ورثت منه اموالا من مصاغ وعقار ومواش ثم تزوجها
رجل ودخل عليها في بيتها وسكنها فيه وخلف منها اولادا ثم مات عنها وعن اولادها منها ومن
غيرها وترك ما يورث عنه في بيته الا آخر الذي لم يسكنها فيه وما كان متروكا عنه في داخل
بيت سكنه ما سلمت فيه مالمورثة ثم الا ان اراد بعض ورثته من غير الزوجة المذكورة
منازعتها فيما في يدها من نكاحها وفساها ومصاغها ومواشها السكن في ذلك في بيت
سكنه ما مدعي انه لمورثة هم وهي تنكر ذلك قائلة ار هذا ما لي دخل مورثكم على وهو
عندي فهل القول قوة ما في جميع ذلك وفيما يختص به النساء (اجاب) اذا مات احد
الزوجين واختلف وارثه مع الحي منهم في متاع البيت الصالح لهما فالقول للحي منهما
بيمينته في ذلك هبت لا بينة للباقي لان العبرة باليد كذا في البدائع وغيرها وحيث لا يكون
القول في المشرك الصالح لهما وكذا فيما هو مختص بالنساء للزوجة المذكورة بيمينتها ما لم
تقم البينة على خلاف ما ادعت كما هو مصرح به والقول في المختص بالرجال لورثة الزوج
الميت والمراد بالصالح لهما الزوج والارث والارث والارث والارث والارث والارث والارث
والارث والارث والارث والارث والارث والارث والارث والارث والارث والارث والارث والارث
عليه وورثه وترك ذارا في بلدة فوضع رجلا من اهل البلدة عليه اثم بعد مضي

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٥

ثلاث سنين توفي وترك ولده فصار ولده متغربا عن بلده مخوفهم من الجور خمس سنين ومات
عن ولدين صغيرين بينهما وبين محل اقامتهما مسافة قصير فاكثروا بعد موت ابيهما بمدة
ثمان سنين اخذا في عسكر الجهادية وصاروا في امدان اثنتين وعشرين سنة وبينهما وبين
بلدهما فوق مسافة القصر ايضا ثم بعد رجوعهما من الجهادية توجهوا الى بلدهما ووسالا
عن دار جدهما فاخبرهما بالاساس انها تحت يد رجل من اهل البلد فطلبها منه فامتنع
من تسليمها له لانه وضع يده عليها اربعين سنة بلا منازع فهل والحال ما ذكر اذا
انبت الولدان المذكوران ان الدار المذكورة لهما بطريق الارث عن جدهما تسمع
دعواه او تقبل بينهما ولا يمنع سماع الدعوى طول المدة حيث كان العذر الشرعي
موجودا (اجاب) نعم تسمع الدعوى بعد مضي تلك المدة مع الغيبة مدة السفر اذا
لا يمكن الدعوى من الغائب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض
مملوكة ليست خراجية بطريق الارث عن ابيه مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف
فيها بانواع التصرفات الشرعية ولم ينازعه احد فيها المدة المذكورة والآن ادعى رجل
على واصل السد المذكور بانه يملك حصه في الارض المذكورة بطريق الارث عن جدته
والحال ان جدته كانت في البلد ومشاهدة لتصرف مورث واصل اليد مدة تزيد على خمس
عشرة سنة وهي ما كتبه لم تدع ولم تنازع ولم يمنعها مانع شرعي عن الدعوى تلك المدة
المسك كورة فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لا تسمع دعوى المدعى
المذكور بعد مضي تلك المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه ووجدتها (اجاب) نعم
لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر حجارة بثمن معلوم ومكثت عنده تسعة اشهر ثم بعد ذلك ادعى
عليه رجل آخر يدعي ان قباض انه يملك الحجارة المذكورة بطريق الشراء من رجل اجنبي
منذ ثلاث سنوات وانها ضاعت منهم نحو ستة اشهر فانكر المدعى عليه ذلك فهل
والحال هذا اذا لم يثبت المدعى دعواه للمالك في الحجارة المذكورة بالبيينة الشرعية لا عبرة
بدعواه بدون وجه شرعي ويمنع من معارضة واضع اليد (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي
للمدعى مجرد دعواه بدون اثباته بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل
يده على دار عن ابيه مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليه رجل بان له فيها حق عن ابيه
ويريد رفع يده عنها فانكر دعواه والحال ان ابا المدعى كان حاضرا موجودا بالبلد
مشاهدا لتصرف ابي المدعى عليه فيها اكثر من خمس وعشرين سنة وهو ساكت لم يدع
ولم ينازع عن غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة
اذا حقه وهو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشتري من زوجها وافرأ
زوجها على النشوز واختل في المعسة البيت من فرش ونحاس واثاث البيت فالزوجة
تدعي انه ملكها كعوالي وجدي ذلك كمالا ولا بيينة لاسكل منهما فمن يكون القول

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١٤

قوله في ذلك (اجاب) اذا اختلف الزوجان حال قيسام الذكاح أو بعده في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له مع عينه الا اذا كان كل منهما يفعل أو يبيع ما يصلح للاخر فالقول له لتعارض الظاهرين والقول للزوج في الصالح لهما لان الزوجة وما في يدها في يده والقول للذي اليد بخلاف ما يختص به لان ظاهرها اظهر من ظاهره وهو يد الاستعمال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار عن مورثه مدة تزيد على عشر بن سنة ادعى عليه آخربان له فيها حصة عن مورثه فانكر دعواه والمحال ان مورث المدعى كان حاضرا امي حودا ما شاهد التصرف مورث المدعى عليه مدة نحو اربعين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار ونخل وهو يتصرف في ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة فادعت الآن امرأة انها تستحق حصة في الدار والنخل بطريق الارث عن بنتها فانكر المدعى عليه دعواها والمحال ان بنتها كانت حاضرة بالبلد ومثاها تصدق تصرف واضع اليد مدة تزيد على سبع عشرة سنة وهي ساكتة من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعها عن الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذكورة بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواها (اجاب) ساكت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة كتر مع حضوره ومثاها تصدق تصرف واضع اليد بلا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق ابوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته وعن اولاده القصر ذكورا واناثا وله مال تحت يد زوجته وله اب فادعى الاب ان ابنه الغائب مات في البحر ويريد فسخة تركته ويأخذ من مخصصه من الميراث عنه فهل والمحال هذه اذا لم يثبت الاب موت ابنه المذكور بالبيننة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي ويمنع من معارضة الزوجة في ذلك (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن ابيهم مدة تزيد على خمس عشرة سنة بعد ان وضع الاب يده عليهم مدة تزيد على خمس وعشرين سنة من غير منازع اهل ولا ابيهم فيها تلك المدة والآن يدعى رجل من المشاهدين انصرف الورثة بان له حقا فيهما عن مورثه فانكر الورثة دعواه والمحال ان مورثه كان موجودا في البلد ومثاها تصدق ابيهم بالمدد والبنات مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعهم من التداعى فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع من مزعة اورثة فيها بدعي (اجاب) شرعي (اجاب) ساكت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة كتر مع حضوره ومثاها تصدق تصرف الغير المذكور بلا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث

١٢٧٣

١

حجة واحالها كم السياسة طلب مبالغ الغرامة من الوارث على وجود سند ديواني يثبت دفعهم ثم رجس الجماعة الآن يدعون انهم اشتروا النخل من الميت فهل لا يسمح ذلك منهم بعد ما سبق (أجاب) نعم لا تسمح دعواهم اذا ثبت بالوجه الشرعي اقرارهم بان ما ذكر ملك المورث وانه موروث للرجل المذكور عنه بتاريخ سابق على دعوى الشراء من المورث المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعية أميرية فيها نخل تلقاها عن أبيه منذ عشرين سنة وزاد بعد أن وضع أبوه يده عليها نحو عشرين سنة وزيادة من غير منازعة ولا لايه فيها تلك المدة والآن تدعى جماعة من أهل البلد المقيمين فيها المشاهدين للتصرف فيها تلك المدة بان لهم حق فيها من قريب لهم مات من قديم الزمان فانكر واضع اليد دعواهم فهل لا يجابون لذلك شرعا ولا تسمح دعواهم بعدمضى هذه المدة و يمنعون من منازعة واضع اليد فيها لاسيما اذا لم تكن مسووعة باسمهم ولا باسم أبيهم (أجاب) لا تسمح الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوه شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان طاحونة كاملة العدة والآلة أحدهما يملك فيها الربع والاخر يملك ثلاثة ارباع فتركاها وسافرا الى جهة قوف مسافة القصر ومكثا هناك مدة تزيد على خمس وعشرين سنة ثم بعد ذلك حضر المالكان من غيبتهما فوجد ارجل لا اجنبيهما من بلدة أخرى واضع يده على الطاحونة بدون وجه شرعي فهل والحال هذه اذا ثبت الملك في الطاحونة للرجلين المذكورين باليمين الشرعية يجبر واضع اليد على تسليمها لهما (أجاب) اذا ثبت الرجلان المذكوران ملكهما للطاحونة المذكورة بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد بتسليمها لهما حيث لا مانع وانغيبه فوق مسافة القصر شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه من مدة تزيد على عشرين سنة بعد أن وضع الاب يده عليها مدة نحو ثلاثين سنة من غير منازعة ولا لايه فيها تلك المدة والآن تدعى جماعة اجانب من المشاهدين لتصرف الوارث بان لهم حق فيها من مورثهم فانكر الوارث دعواهم والحال ان مورثهم كان موجودا في البلد ومشاهدا لتصرف أبيه هذه وضع يده بالبناء وهوسا كت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنع من التداعي فهل والحال هذا لا يجابون لذلك ولا تسمح دعواهم بعدمضى هذه المدة و يمنعون من منازعة الوارث فيها تركه له مورثه بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا تسمح دعواهم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار خالية من ابنة أمه بالارث عن أبيه وصار يتصرف فيها بالبناء وغيره مدة تزيد على أربعين سنة ثم بعد هذه المدة ادعى الآخر رجل اجنبي على واضع اليد انه يملك الدار المذكورة عن أبيه ويرفع يده واضع اليد عنها فانكر واضع اليد دعواهم والحال ان اباه كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف يده هذه تزيد على عشرين

١٢٧٣

٢

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٩

سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذکور والحال ماذ كروا لله تعالى أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر أخذوا عطاء في صنعة الصيارفة فادعى أحدهما يدين له على صاحبه فأنكر دعواه وجدها سجداً كذا فهل اذا عجز رب الدين عن اثبات ما يدعى به يكون لرب الدين تخليفه بعد الانكار جبراً عليه (أجاب) اذا عجز المدعى عن اقامة بينة على دعواه بعد صحتها وانكار الخصم حلف القاضي المدعى عليه على نفق دعوى خصمه بطلب المدعى فان حلف برئ وان نكل حكم عليه بنكوله كما في سائر الدعاوى المعتبرة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على مكان بالميراث عن مورثهم مدة سنين ادعى عليهم آخرون بان لهم فيه حصة عن مورثهم فأنكروا دعواهم والحال ان مورثهم كان حاضراً موجوداً مشاهداً التصرف مورثاً واضعاً اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) سكوت مورث المدعين مع حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليد من غير منازعة ولا عذر شرعي خمس عشرة سنة كما كثر مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته من بعده اذا ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على مكان ثناء عن أبيه بعد ان وضع والده يده عليه مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيه هو وولده من غير منازعة فادعى عليه ابنه الا أن ادعى عليه ابن ابن عمه ان له حقا فيه فأنكر المدعى عليه دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالرجح الشرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يتقضى المدع بمجرد دعواه بدون اثباتها بصريح شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له صيار زرانة ميراث من يديه يمكن الحياكم في الزمن السابق من مدة تزيد على أربعين سنة متخذاً رجل وستولى عليه اجني وقسكي ابن هذا الرجل لاداء كم فاعطاه الحياكم بعضها ممن ان بعض قارب رجل أرادوا أخذ حصة منها متعللين بان لهم فيها حقا عن جددهم وكذا يدعون بان لهم في عتق حقا عن جددهم فأنكر دعواهم والحال ان جددهم كان حاضراً موجوداً مشاهداً التصرف ابني المدعى عليه أكثر من خمس عشرة سنة في أرض الزراعة والعقار المذکور وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى أكثر من خمس عشرة سنة مع حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليد من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته من بعده اذا ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها تصرف الملاك في أملا كهابالهدم والبناء وغير ذلك المدة المذكورة

١٤ ١٢٧٣

١٥ ١٢٧٣

١٦ ١٢٧٣

وجوب
٤ ١٢٧٣

٤ ١٢٧٣

سنة

رجب

من غير منازعة له فيها تلك المدة والا آن ادعى عليه رجل أجني بان له فيها حق عن ابيه فانكر واضع اليد دعواه وجمدها جدا كليا او المحال ان أبا المدعى كان حاضرا ومقيما بالبلد ومشاهدا للتصرف واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنع من الدعوى والطلب فهل لا تسمع دعوى المدعى بعد مضي تلك المدة ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا تسمع دعواه اذا تحقق ما هو سطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مال تحت يد رجل عامل فيه فمات العامل عن ورثة فيهم قاصر فادعى رب المال على الورثة بانه اتهم مورثهم بصرف مبالغ من ماله في ثمن رقيق مملوك لليت وجد في تركته لم يعلم قدره ويريد مطالبة الورثة بذلك وايس جاز ما بعبأتهم به ويريد تخليف الورثة على هذه الدعوى وهم منكرون فهل هذه الدعوى على هذا الوجه غير صحيحة لا يتوجه بمجرد سؤال الخصم وتخليفه مع عجز المدعى عن البينة (اجاب) الدعوى على الوجه المسطور غير صحيحة فلا يترتب عليها سؤال الخصم ولا تخليفه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على نخل عن أصوله من مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيه بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينزعه أحد فيه تلك المدة والا آن ادعى جماعة على واضع اليد انهم يستحقون حصة في النخل المذكور عن مورثهم فانكر واضع اليد دعواه وجمدها والمحال ان مورث الجماعة المذكورين كان حاضرا بالبلد ومشاهدا للتصرف واضع اليد مدة خمس عشرة سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنع من الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعواهم (اجاب) سكوت مورث الجماعة المدعين عن الدعوى خمس عشرة سنة مع حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليد من غير حذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف وقفوا من جلته ثلاثة عشر خانوتا ومصطبة منها اربعة حوايت ومصطبة من الجهة البحرية متلاصقة بعضها مع بعض وباقي الحوايت أبوابها شرقية يحصر تلك الاربعة الحوايت والمصطبة من الجهة البحرية حدودا اربعة المحدا القبلى ينتهى الى حوايت ياتى ذكرها فيه أى فى كتاب اوقف وهى الحوايت التى أبوابها شرقية والمحدا البحرى لشارع وفيه الابواب والمحدا الشرقى ينتهى الى شارع مملوك والمحدا الغربى ينتهى الى حواصل وسكت الواقف عن ذكر بقية المحدا القبلى وهو حائط حاصل هناك جارقى ملاك زيد وقد حصل خال فى الاربعة الحوايت والمصطبة من الجهة البحرية لضعف البناء وقدمه فهدمت وبقيت خالية من البناء سبع سنوات فاراد الناس اعادةها كما كانت فبنيها من البناء والاصرف بمحاطط الحاصل زيد المذكور القريب العهد بشراء ذلك الحاصل فهل اذا كان بعض الاربعة الحوايت والمصطبة من الجهة البحرية متلاصقة بمحاطط حاصل زيد

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٤

قديماء بعضها ملتصقة بجانب حوائط الوقف التي أبوابها شرعية يكون للناظر الماصوق
بجائط زيدا المذكور وأبواب المحاصل لاسيما والبيئة العادلة تشهد بوجود الاربعه
الحوائط والمصطبة من الجهة البحرية بعضها ملتصقة بجائط ذلك المحاصل وبعضها
ملتصق بجانب الحوائط التي أبوابها شرعية المذكورة في الوقفية بوضع اليد على المدة
المديدة والسنين العديدة التي تزيد على خمسين سنة والتصرف فيها بالاجرة والجاره
والبناء والعمارة (اجاب) اذا أثبت ناظر تلك الحوائط ان تلك الارض المتنازع
فيها من جله الوقف الذي هو ناظر عليه بالوجه الشرعي أو أن اليد من قديم الزمان له
عليه ابعاد دعواه انها من جله الوقف لا يكون لرب المحاصل منعه من البناء فيها ما لم يثبت
انها ملكه بطريق شرعي في صورة اثبات الناظر أن وضع اليد له من القديم اذ حيفئذ
يكون رب المحاصل هو الخارج وناظر الوقف ذا اليد وبينه الخارج في مثله
مقدمة حيث لا مانع من سماع دعواه والله أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة
ارض زراعة غير أمير به عن أمه وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية فادعى
جماعة على الرجل المذكور بان تلك الارض حقهم والمحال انهم كانوا حاضرين ومشاهدين
لتصرف مورثة واضع اليد المذكور مدة تزيد على ست وثلاثين سنة لم يدعوا ولم ينازعوا
ولم يطلبوا ولم يكن لهم مانع شرعي عنهم من الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعواهم
بعد تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة اذا كان الواقع ما هو
مسطور بالسؤال وقد صرحوا بعدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة الا في الارث
والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين كانا في معيشة واحدة وتفرقا
من مدة ثمان وعشرين سنة ثم بعد هذه المدة ادعى احدهما انه كان عليه ديون وطلب من
اخيه المشاركة في دفعها فذكر اخوه انه لا يعلم ديونا عليه اصلا ولم يعلم بسائر تصرفاته مدة
اقامتهم مع الاسيما وقد اقيمت عليه دعاوى عند المحاكم الشرعية مرارا ولم يساله في شيء
من ذلك فهل والمحال هذه لا يلزم اخا المذكور ما ادعاه اخوه ولا تقبل دعواه (اجاب)
لا تسمع الدعوى مع الانكار بعدم مضى خمس عشرة سنة على فرض صحة الا في الارث
والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى ابنته ابلا لغة الرشيدة
دارا ودوارا وملكهما لها وقبضتهما وحازتهما القبض والحياسة الشرعيتين في حال صحته
وسلامته وسكنت فيهما مدة مع زوجها ثم بعد ذلك مات زوجها عنها وعن ورثة آخرين فهل
اذا تحقق ما ذكر وأراد باقي الورثة ان يجعلا الدار والدوار تركعة عن مورثهم لا يجابون لذلك
(اجاب) اذا اختلف ورثة الزوج مع الزوجة في العقار الساكنين فيه فالقول للزوجة
بيمينها انها لها وعلى ورثة الزوج البيئة اذا العقار من قبيل المشترك كفي البحر والقول
للحي فيه بيمينه كايستفاد من تنقيح المحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار
بالارث عن مورثهم واضعين أيديهم عليها هم ومورثهم من قبلهم مدة تزيد على خمسين

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

٢٠

سنة ادعى عليهم آخرون بان ائتم فيها حقان مورثهم فانكر وادعوا لهم والحال ان مورث المدعين كان حاضرا موجودا ومشاهدا التصرف بمورث المدعى عليهم اتم أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهم (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث من أبيه مدة نحو خمسين سنة بعد ان وضع أبوه يده عليهم مدة نحو عشرين سنة من غير منازعه ولا لايه فيها تلك المدة والآن تدعى امرأة أجنبية عنه من المشاهدين لتصرف الوارث المذكور بان لها حقا فيها عن مورثها فانكر الوارث دعواها والحال ان مورثها كان موجودا في البلد ومشاهدا التصرف أبي واضع اليد بالهدم والبناء مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التدعى فهل لا تحاب لذلك ولا تسمع دعواها بعدمضى هذه المدة وتنتج من منازعة الوارث المذكور فيم اتركه له والده اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا تسمع دعواها المذكورة اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين فادعى الابن ان على رجل أجنبي ان مورثهما كان له بعض دين عليه منذ عشرين سنة وبيدهما وثيقة بذلك فانكر المدعى عليه دعواهما والحال ان مورثهما كان حاضرا في البلد ومشاهدا للمدعى عليه مدة تزيد على سبع عشرة سنة وهو ساكت من غير مطالبة المدعى عليه بالدين ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الطلب المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعين بعدم هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواهما (اجاب) نعم لا تسمع دعواهما المذكورة اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار عن أبيه ادعى عليه رجل بان لاه فيها حصاة لا يعرف قدرها ولا سبب ملك أمه لها ولا حدود المدعى به ولا أسماء أربابها فهل لا تسمع دعواه حتى يبين المدعى به مقدار وحدود أبيه ان ينفى الجهل بالمدعى به وهل يكتب في بعض الحدود ولا بد من ذكر كلها (اجاب) تسمع الدعوى بالملك المطلق بلا بيان سبب ويشترط في صحته ابيان المدعى به وذكر حدوده اذا كان عقارا وكفى ذكر ثلثه من الحدود على خلاف قول زفر وقال لا بد من ذكر الربعة وعليه الفتوى ولا بد من ذكر أسماء اصحاب الحدود وتعرفهم بما يعينهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على عقار تلقاه بطريق الهبة من مورثه وصار يتصرف فيه مدة تسع عشرة سنة فادعى الآن رجل على واضع اليد انه يستحق حصاة في العقار المذكور عن مورثه فانكر واضع اليد دعواه والحال ان مورثه كان حاضرا في البلد ومشاهدا التصرف واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضى تلك المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال ولم يوجد من واضع اليد ما يفيد اقراره باصل

٢١

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

شعبان

١

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٣

٢٧

المالك لمورث المدعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض تلقاها عن أبيه منذ
ستين سنة وزيادة وقد غرسها أشجارا منذ ثمانى عشرة سنة وهو يتصرف فيها من غير
منازع له ولا لآبيه فيها تلك المدة والآن يدعى رجل أجنبى من المشاهدين للتصرف فيها
بأنها وقف فأنكر واضح اليد دعواه والحال أنه لا يثبت ولا يدينه بشهادة بذلك فهل
والحال هذا لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من معارضة الوارث
فيما تركه له مورثه بدون وجه شرعى (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى المدعى بدعواه
على فرض كونها مسموعة بدون اثباتها بقرينة شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في
امرأة اشترت دارا من رجل بثمن معلوم من مدة تزيد على خمس عشرة سنة قام الآن أولاد
عم البائع ينازعون المرأة المذكورة بأن لهم فيها حقا والحال أن أولاد المذكورين
كانوا حاضرين في مجلس البيع ويعلمون به وهم بالغون ومشاهدون لتصرف المشتري
المذكورة ولم ينازعوها حينها فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم بما ذكروا ليس لهم
منازعتها فيه ويمنعون من معارضتها إذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعى (أجاب) إذا باع
عقارا وابنه أو امرأته أو غيرهما من أقاربه حاضري علم به ثم ادعى الابن مثلاً أنه ملكه كلاً أو
بعضاً مشاعاً ومعيماً لا تسمع دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة واضحة يدها على
دار مدة ثلاثين سنة وهي تتصرف فيها ثم الآن ادعى جماعة على تلك المرأة بأن لهم في
الدار حقا بطريق المثل المطلق فأنكرت المرأة دعواهم والحال أن الكل في بلدة
واحدة وهم مشهودون بجميع ذلك لتصرف من غير مانع لهم عن الدعوى فهل حيث
كان الأمر هو مسطور تكون دعواهم غير مسموعة بعدمضى هذه المدة ويعمل بوضع
اليدها لتصرف المذكورين لأن ترك الدعوى بلا عذر تلك المدة يدل على عدم الحق
ظاهراً ويدل أيضاً على أن ذلك تلبيس محض (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس
عشرة سنة إلا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
عن ابن وترك عقارا فوضع ابنه يده على العقار المذكور مدة تزيد على ثلاثين سنة قام
الآن جماعة يدعون على وضع اليد بالعرف ملك لهم بطريق الارث عن مورثهم فأنكر
المدعى عليه دعواهم والحال أن مورث المدعين كان مشاهداً لتصرف مورث المدعى
عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يمنع من شرعى عن
الدعوى المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعين المذكورين بعدمضى
تلك المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة إذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على نخل تلقاه بطريق الارث عن أبيه وصار
يتصرف فيه مدة تزيد على ثلاثين سنة فادعى الآن رجل على واضح اليد أنه يستحق
حصته في النخل عن أبيه فأنكر واضح اليد دعواه والحال أن أمه كانت حاضرة بالبلد
ومشاهدة لتصرف واضح اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهي ساكنة من غير منازعة

ومن غير مانع شرعي يمنعها عن الدعوى فهل والمحال هذا لا تسمع دعوى المدعى بعده مضى
 هذه المدة حيث انكر المدعى عليه دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور
 ان كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شقيقين كل
 منهما في معيشة واحدة حازا حصة واحدة من ارضه وخرس فيهما فخلا وحده وصار واضعا
 يده على النخل المغموس يتصرف فيه بمفرده مع مشاهدة اخيه مدة عشرين سنة وهو
 يستغله وياكل ثمره من غير منازع له فيه تلك المدة ويدفع خواجه لجهة الديوان وبعد ذلك
 ادعى عليه اخوه بانه غرس معه في النخل وانه شريكه فانه ذكر دعواه فترافعا لدى المحاكم
 الشرعية فطالب منه بينة تشهد له طبق دعواه فحضر عنها وثبت الحق في النخل لواضع اليد ثم
 بعد ذلك صار واضح اليد واضعا يده على النخل مدة احدى عشرة سنة بعد الدعوى الى ان
 مات المدعى فادعى ابنه بما ادعاه ابو له ولم يكن معه بينة تشهد له ايضا على طبق دعواه
 والمحال ان اباه كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف واضع اليد المدة المذكور او لا من غير
 منازعة ولا عذر شرعي وكذلك ولده المذكور فهل لا تسمع دعواه ويمنع من معارضة
 واضع اليد واذ ادعى المدعى على ثمر النخل يكون ضامنا له (اجاب) دعوى الاخ
 المذكور على الوجه المذکور بعدم مضى تلك المدة لا تسمع فلا تسمع دعوى ولده من بعده
 والمحال هذه اذ ما ثبت في حق المورث ثبت في حق الوارث وعلى فرض سماعه فلا
 اعتبار بهما من غير برهان شرعي فيمنع ابن الاخ المذكور من معارضة عمه فيما يبيد من
 النخل المذكور والمحال هذه وعليه ضمان ما ادعى عليه من ثمر النخل المذكور والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل لواضع يده على نخل تلقاه بالشر من رجل اجنبي وهو سار يتصرف
 فيه مدة تزيد على سبع وثلاثين سنة فادعى الاتن جماعة من بلدة اخرى على واضع اليد
 انهم يستحقون النخل المذكور عن ابيهم فانه كروا واضع اليد دعواهم والمحال ان اباهم كان
 حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف واضع اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت من
 غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعها عن الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعواهم بعد
 مضى هذه المدة حيث انكر المدعى عليه دعواهم (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم
 المذكور وان كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في
 معيشة واحدة وكسبوا حصة ليس لاحدهما مال خاص به عن الاخر وبأيديهما مال
 مشترك بينهما من ابيهما مات احدهما عن ابن قاصرو عن اخيه المذكور وترك ما يورث
 عنه شرعا ثم بعد بلوغ القاصر المذكور رشيد طلب من عمه ما يخصه من تركته ابيه بالارث
 الشرعي فانكر العم دعواه وادعى ان اباه لم يترك شيئا فترافعا لدى القاضي
 وطلب من ابن الميت بينة تثبت دعواه فحضر الابن المذكور عن اثبات دعواه وحلف العم
 المذكور بالبين الشرعي ثم بعد ذلك بمدة من السنين وجد اب الميت المذكور بينة تثبت
 دعواه بما ادعى به ولا مانع من قبل تسمع دعوى الابن المذكور وتقبل بينته اولا (اجاب)

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٢

نعم تقبل البيعة بدين المدعى عليه عند إقامته وهو الصحيح حيث لا مانع والله تعالى أ
 (سئل) في جماعة يملكون دارا تلقوها بالارث عن أبيهم ووضعوا أيديهم عليها مدة تزي
 على أربعين سنة وهم يتصرفون فيها بالبناء وغيره ولم يعارضهم في تلك المدة أحد ثم ادعى
 عليهم الآن رجل اجنبي انه له عن مورثه والمحال ان مورثه كان حاضرا ومشاهدا
 لتصرفهم فيها مدة تزيد على عشرين سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه من الدعوى مانع شرعي
 فهل والمحال هذه لا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة بدون منازعته ومورثه من قبله ويكون
 المحق في الدار لواضي اليد (أجاب نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور اذا تحقق ما هو مستطوع
 بالسؤال حيث أنكر ودعواه والله تعالى أعلم) (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث
 عنه شرعا من عقار ومواس وغير ذلك فوضع الابن ابنيهما على تركتهما أبيهما وصار
 يتصرفان فيما بانواع التصرفات الشرعية مدة أربع سنين ثم ان عزل أحدهما عن معيشة
 أخيه وصار في معيشة وحده من غير قسمة تركتهما أبيه ووضع الاخ الآخر يده على نصيبه
 ونصيب أخيه المعزول من تركتهما أبيه مدة عشرين سنين وصار يتصرف فيهما حتى زادت وقت
 والآن أراد الاخ المعزول أخذ ما يخصه من تركتهما أبيه من يده وأخيه وأضع اليد فأنكر دعواه
 متعذرا بان ماذكر من كسبه الخا به فهل والمحال هذه اذا أثبت الاخ الخارج ان بعض
 ما بيد أخيه المذكور من منزوات أبيه يقضى له بنصيبه فيها بالوجه الشرعي ولا عبرة
 بانكار الاخ دعواه (أجاب) ما يتحقق بالوجه الشرعي انه متروك عن أب الاخوان
 المذكورين بالوجه الشرعي يكون للأخ الخارج أخذ نصيبه منه بالفريضة الشرعية حيث
 لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وأضع يده على دار عن أبيه مدة أربعين سنة وزيادة
 وهو يتصرف فيها هو ووالده من قبله تصرف الملاك في أملاكهم من غير منازع ولا مدافع
 له فيما ثبت المدة والآن ادعى عليه جماعة بان لهم حقا فيها عن مورثهم فأنكر وأضع اليد
 دعواهم فهل اذا كان مورثهم حاضرا ومشاهدا تصرف وأضع اليد وهو ساكت لم يدع
 ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى مدة تزيد على خمس عشرة سنة لا تسمع دعوى
 وارثه كما لا تسمع دعوى المورث ان لو كان حيا (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم والمحال هذه
 والله تعالى أعلم (سئل) في ولاد بعضهم صغارا والبعض كبارا مات أمهم عنهم وعن أبيهم
 ومضى على موتها خمس عشرة سنة وبلغ الصغار رشدهم فهل والمحال هذه اذا ادعوا على
 أبيهم بآثر أمهم تسمع دعواهم وتقبل بينتهم اذا انكر الاب ذلك ولا يمنع من سماع
 دعوى الارث مضي تلك المدة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في
 الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن
 بنتين من غيرهما وعن أخ عاصب وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وطواحين ونخل
 ونحو من غير ذلك ودعت الزوجة بامتنعة وأشياء مما ذكر بانها مملكة لها ورثتها
 من زوج آخر وذكر باقي الورثة دعواها ويقيمون بينة على أنها مملكة لمورثهم فهل اذا

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

١٨

٢٧٣

١٩

١٢٧٣

٢٠

٢٢

١٢٧٣

ثبت أنها ملك مورثهم بالوجه الشرعى يجبون لذلك ويقضى لهم بها (أجاب) اذا وقع الاختلاف بين الزوجة وورثة الزوج في بعض متاع البيت الذى كانا يسكنان فيه وكان ذلك ما يصلح للرجال والنساء وأقامت ورثة الزوج البيعة على أن ما ذكر ملك مورثهم كذا كور يقضى بيعة لهم حيث لا مانع والقول للزوج به يمينها عند عدم البيعة وان وقع الاختلاف في غير متاع البيت المذكور فانه ينظر فان كانت اليد حال حياة الزوج للزوجة يكون القول لها والبيعة لباقي الورثة وان كانت اليد للزوج فالأمر بالعكس والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن عاصبه وترك عقارا فطلب له عاصبه ما يخصه منه فامتنعت الزوجة من ذلك متعلقة بأن الرجل قبل موته باع لها بعضه في نظير ما عليه لها من الدين ووقف بعضه عليها وجه لها ناظرة من بعده فهل اذا لم تثبت المرأة المذكورة البيع لها والوقف عليها بالبيعة الشرعية وصدور ذلك في حال صحة الميت يكون للعاصبه المذكورة أخذ نصيبه منه بالوجه الشرعى (أجاب) نعم له ذلك اذا لم يتحقق ما ذكر بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون بخلاف الميراث عن أصولهم من قديم الزمان وهو بيد الجميع والآن يريد بعض الورثة أخذ زيادة عن حقه منه متعللا بأن مورثه غرس منه نخلا بعد موت الجد فأنكروا دعواه ولا بيعة ولا سنة يبيده بشهد له باستحقاق زيادة عن غيره فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات وليس له الا ما كان يستحقه مورثه أن لو كان حيا اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا لم تكن الزيادة المدعى بها تحت يد المدعى بانفراده بل كانت بيد الجميع وأنكروا دعواه المذكورة على فرض صحتها لا يجب المدعى بدون اثبات دعواه بالوجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا باعه لرجل آخر بثمن معلوم منذ اثنتى عشرة سنة وزيادة علم زوجته وحضورها بالبلد ومشاهدتها للبيع المذكور ثم بعد مدة مات البائع عن زوجته فادعت بأن النخل ملكها غرسه والدها وتريد ابطال البيع فهل اذا ثبت أنها كانت حاضرة وقت بيع زوجها لذلك عالمة به وسكت تلك المدة لا تسمع دعواها حيث أنكرها وارضع اليد وتعتصم من منازعتها (أجاب) نعم لا تسمع دعواها اذا تحقق ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وعن ابن ابن وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وساقية وترك أرض زراعتها الاميرة فاعطى الاعمام لا الاخ جزام الاعتقاد والاطيان صلبة وشقة عليه وأخذوا انفرده في معيشة وخدمة مدة نحو عشرين سنة

٢٧

١٢٧٣

سؤال

١٦

١٢٧٣

وزيادة من غير منازعة لا عساه تثبت المدة ثم مات ابن الابن عن ورثة منذ عشرين سنة وزيادة والآن تريد ورثته منازعة الاعمام في ما يديهم من العقار والاطيان متعبدون بأن الجد كان أوصى لا ييهم بخمس ماله فانكر ورثة الجد دعواهم والحال ان مورثهم كان موجودا بالبلد ومشاهد الصنف اعساه فيم بايديهم وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعى عنه من التداعى فهل والحال هذا لا يجبون لذلك ولا

١٨

١٢٧٣

تسمع دعواهم بعدمضى هذه المدة ولا تجرى الوصية في أرض الزراعة الاميرية (اجاب)
لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعية
وسكوت مورث المدعى تلك المدة مع حضوره بلا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا
تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وساقية واطيان
زراعة اميرية اثنية فوضع الابن الأكبر ايديهما على ما ذكر من المدة من السنين من غير منازع
لها ما فيه بعد ان وضع الابن الأصغر ايديهما على ما ذكر من المدة من غير منازع له مدة وضع يده
أيضا والا نبيد دعوى رجل أجنبي غير وارث من المشاهدين لتصرفهما بان له حقا فيهما
بأيديهما ما ذكر عن مورثه الذي مات من قديم الزمان فانكر ادعواه والمحال ان مورثه
كان موجودا ومشاهدا لتصرف أيديهما مدة وضع يدهما عليه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع
ولم يكن هناك مانع شرعي يمنع من التداعي فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك ولا تسمع
دعواه بعدمضى هذه المدة ويمنع من منازعة الابنين المذكورين فيما تركه مورثهما
لهما الا سيما وان الارض لم تكن مسوحة باسم المدعى ولا باسم أبيه بل باسم أبيهما
(اجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكتمل مع حضوره ومشاهدته
التصرف ذي اليد بلا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من
بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع
يده على فحل وهو يتصرف فيه تصرف المالك في أملا كما مدة تزيد على خمس عشرة
سنة ادعى عليه رجل بان له فيه حقا من أبيه فانكر واضع اليد دعواه والمحال ان أبا المدعى
كان حاضرا موجودا ومشاهدا للتصرف واضع اليد خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع
ولم ينزع عن غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (اجاب) سكوت المورث خمس عشرة سنة
وتركه الدعوى مع حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليد من غير عذر شرعي مانع له من
سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق
الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين شقيقين يملكان معصرة مناصفة بالميراث
عن أبيهما حصل فيها خلل وهي بأيديهما معا واحتاجت للعمارة فعمرها أحدهما
بأذن أخيه وحضوره ومباشرة وصرف قدر ما من ماله ودفع له الآخر بعد العمارة
بعض مخصص من دين العمارة وبمرضى نحو عشر سنين يدعى الذي صرف مبالغ العمارة
بأنه أحد في عمارة بعد العمارة الاولى فانكر الآخر دعواه والمحال انه لا بينة ولا سند
بيده يشهد به بالعمارة التي فيه فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات
ويمنع من منازعته أخيه في نصيبه بدون وجه شرعي (اجاب) لا يقضى المدعى بغير دعواه
بدون اثباتها بطريق شرعي عن فرض صحتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن
ثلاثة بنين لأبيه وعن ابن ابنة القاصر وترك ما يورث عنه شرعا وبعد وفاته اقتسم أبناء

صاحبه تركه بينهم على حسب القرينة الشرعية وأخذ كل واحد منهم ما خصه فيها
وحازه لنفسه من مدة خمس عشرة سنة والآن يدعى ابن ابنه المذكور على احدى اقسامه
المذكورين ان جده اوصى له بالربع في جميع متروكاته وان عمه المذعى عليه اخذ ما اوصى
به جده له وانه كتب له بذلك وثيقة ويريد اخذها منه وترفعه من يده فانكر المذعى عليه
دعواه والحال انه لم يكن بيده وثيقة ولا بينة معه بذلك وانه حاضر بالبلد ساكت المدة
المذكورة من غير مانع يمنعه فهل راجع له هذه لاعتباره بدعواه المذكورة حيث كانت
مجردة عن الاثبات الشرعية على فرض سماعها ولا يجاب لاخذها كبدون وجهه شرعى
(اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذعى مجرد دعواه بدون اثباته بطريق شرعى على فرض
كونها مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور بلا مندرستين
وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونخل فوصعوا ايديهم على ما ذكر من غير منازع لهم بعد
ان وضع الاب يده مدة خمسة عشر سنة وزيادته ولا آن يدعى رجل اجنبى بان له حقا
في النخل المذكور عن مورثه فانكر الورثة دعواه والحال ان مورثه كان موجودا بالبلد
ومشاهدا لتصرف ايديهم مدة وضع يده عليه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك
مانع شرعى يمنعه من التذاعى فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي
هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة المذكورين فيما تر كماله الاب لهم بدون وجهه شرعى
(اجاب) نعم لا تسمع دعواه اذا تحقق ما هو مرسوم بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل واصل يده على جانب نخل مدة تزيد على ثمان وثلاثين سنة وهو يتصرف فيه
بأنواع التصرفات الشرعية من غير منازع ولا معارض له في ذلك تلك المدة والآن ادعى
عليه جماعة ان هذا النخل ملك لهم عن والدهم فانكر واصل المدعى عليهم والحال ان
والدهم كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف واصل المدعى عليهم مدة تزيد على خمس عشرة سنة
لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل والحال
هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورين بعد مضي هذه المدة ويمنعون من معارضة واصل
المدعى منازعته بدون وجهه شرعى (اجاب) لا تسمع دعوى الجماعة المذكورين اذا تحقق
ما هو مرسوم بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بطريق الارث
عن والده مدة تزيد على شهرين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من
غير منازع له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل اجنبى بانه يستحقها بطريق الارث عن
مورثه والحال ان مورثه كان حاضرا ومشاهدا لتصرف واصل المدعى عليهم مدة تزيد على خمس
عشرة سنة ولم يدع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى وكذلك شاهد المدعى انه راف ذلك
الرجل المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم يدع ولم يكن له مانع شرعى
يمنعه عن الدعوى والطلب فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الرجل المذكور كما
لا تسمع دعوى مورثه ان لو كان حيا (اجاب) نعم لا تسمع اذا تحقق ما هو مرسوم بهذا

١٢٧٣

٢٨

١٢٧٣

٢٩

ذى القعدة

١٢٧٣

١٢٧٣

٦

السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على فختين بالميراث من عمه منذ ست سنين بعد ان وضع يده عليهما مدة تزيد على أربع وعشرين سنة من غير منازع له فيهما مدة وضع يده والآن يدعى رجل اجنبي من المشاهدين للتصرف المدة المذكورة بان له حقا فيهما عن امه فانكر واضع اليد دعواه والحال انه لا بينة ولا سند بيده بالاستحقاق فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية على فرض كونها مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار من مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة والآن ادعى رجل اجنبي انه يملك الدار المذكورة عن مورثه فانكر واضع اليد دعواه والحال ان مورث المدعى كان مشاهدا للتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يمنع شرعى عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا تحقق ما هو مسموع بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار في قرية من قرى مصر استمر واضع يده عليهما مدة قدرها خمس وعشرون سنة والآن ادعى رجل على واضح اليد ان الدار المذكورة ملك لجدة والدة أبيه وانها ماتت عن أبيه وان أبيه مات عنه فقط وانحصر ميراثه فيه وان الحق في الدار المذكورة له ويريد ان تزاعها من واضع اليد فانكر دعواه المذكورة فهل اذا ثبت المدعى المذكور ما يدعيه بالوجه الشرعى يقضى له بالدار المذكورة شرعا ولا يمنع من سماع دعواه مضي أكثر من خمس عشرة سنة (اجاب) مجرد مضي خمس وعشرين سنة لا يمنع من دعوى الارث فاذا لم يوجد مانع آخر من سماع دعوى الرجل المذكور كسكوت المورث مدة يمنع معه من سماع دعواه وأثبت دعواه بالوجه الشرعى يقضى له بما ادعاه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وترك ما يورث عنه شرعا ولم يكن له وارث سوى ما وبت المال وضبط بيت المسائل التركة فهل اذا كان لزوجته المتوفى أمتعة في بيت سكنها ما تصلح لها تصدق في ذلك بيمينها وليها أخذها من بيت المسال (اجاب) القول للحنى من الزوجين فيما هو مختص به وما هو صالح لهما بيمينه حيث وقع الاختلاف في متاع البيت ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بنتين تملكان دارا بالميراث عن أبيهما واصل رجل اجنبي يده عليهما وسكنها مدة نحو أربعين سنة والآن طلب البنتان رفع يده عنهما فادعى انه اشتراها من أبيهما قبل موته فانكر تادعواه والحال انه لا بينة ولا سند بيده بان نقل الملك له فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا يسقط حقهما بتقدم الزمان ويكون لهما ما رفع يده عنهما حيث كان معترفاه ومقر المورثهما بالملك ولم يثبت انتقاله اليه بنقل شرعى (اجاب) من المعارم انه لا يقضى لمدعى مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله

١٢٧٣ ٧

١٢٧٣ ٨

١٢٧٣ ٩

١٢٧٣ ١٠

١٢٧٣ ١١

٢٧

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

ذی الحجة

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

تعالى أعلم (سئل) في امرأة تحمل نخاسا وفرأشاحت يدها مات زوجها في غيبته عنها وعن أولاد من غيرها فادعى الأولاد ان النخاس والفرأش من غلات مورثهم فانكرت الزوجة ذلك ولا بينة لهم فحمل والحال هذه اذ لم تثبت الأولاد دعواهم الملك في النخاس والفرأش عن مورثهم بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواهم ويكون القول قول الزوجة بيمينها (أجاب) اذا وقع الاختلاف بين الزوجة ومورثة الزوج بعدم موته في متاع البيت الذي كانا يسكنان فيه فالقول للزوجة بيمينها فيما هو مختص بالنساء وفيما هو صالح للزوجين كالاشياء المذكورة فاذ لم تثبت أولاد الميت ان تلك الاشياء مملوكة لمورثهم يكون القول للزوجة فيما ذكر بيمينها انه ملك لها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ورثة وترك بيتا بجهة بعيدة فوق مسافة القصر فاراد أحد الورثة بعد حضوره للجه التي فيها البيت المذكور بيع نصيبه فنعته من ذلك امرأة واضحة يدها عليه من مدة تزيد على ست سنوات مدعية أن البيت المذكور ملك لها فهل اذا أثبت واثبت المينة ان البيت ملك لمورثته بالوجه الشرعي يكون له بيع نصيبه ولا عبرة بدعوى واضحة اليد (أجاب) اذا أثبت المدعي المذكور موت المورث وأنه وارث له وان ذلك البيت مملوك له وأنه مات وتركه ميراثا له وبساق الورثة واستوفى الاثبات شرائط الجهة لا يكون لواضحة اليد منع ذلك الوارث من أخذ نصيبه والتصرف فيه بدون وجه شرعي والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وارض يده على قطعة أرض خربة يتصرف فيها مدة تزيد على سبع عشرة سنة ثم مات عن وارث فوضع الوارث يدها عليها بعد مورثه وصار يتصرف فيها مدة سبع سنين فادعى الآخر رجل أجني انه يستحق فيها حصصة عن مورثه فانكر واضح اليد دعواه والحال انه هو مورثه حاضر ان بالبلد ومشاهدان لتصرف واضح اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهما ساكنان من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعهم ما عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعي بعدم مضي هذه المدة حيث أنكر المدعي عليه دعواه (أجاب) اذا تحقق سكوت مورث المدعي المذكور عن الدعوى مع حضوره ومشاهدته تصرف واضح اليد من غير مانع شرعي يمنعهم من الدعوى خمس عشرة سنة فالكثرة لا تسمع دعواه أن لو كان حيا ولا تسمع دعوى وارثه بعده اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض بخلها وأشجارها واضحة بين أيديهم عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة عن أصولهم وهم يتصرفون فيها المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع فادعى عليهم رجل بان له فيها حقا عن مورثه فانكر وادعواه والحال ان مورثه كان حاضرا وعاشا هذا لتصرف مورث واضح اليد عليها مدة خمس عشرة سنة وهو ساكن لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعي المذكور اذا كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده

ثلاث فخلات بطريق الارث عن ابيه ومدة وضع يده ويداويه فمكسوت وعشرين سنة
فادعى الآن جماعة بانهم يستحقون النخل المذکور بطريق الارث عن مورثهم والحال
ان مورثهم كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف مورث واضع اليد المذکور ولم يطلب
ولم ينازع مدة خمس عشرة سنة فهل اذا تحقق ما ذكر لا تسمع دعوى الجماعة المذکورين
بعد مضي تلك المدة سيما وقد شاهدوا التصرف بعد موت المورث احدى عشرة سنة ولم
يكن لهم ولا مورثهم عذر يمنعهم من الدعوى والطلب (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم
الحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار تلقاها بطريق الارث
وعن ابيه وصار يتصرف فيها بعد ابيه مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة فادعى الآن امرأة
انها تستحق حصّة في الدار المذکورة عن أمها فانكر واضع اليد دعواها والحال ان أمها
كانت حاضرة بالبلد ومشاهدة لتصرف واضع اليد مدة تزيد على ثلاثين سنة وهي
سائلة من غيره نازعة ومن غير مانع شرعي يمنعها عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع
دعوى المرأة المذکورة بعد مضي هذه المدة حيث أنكر واضع اليد دعواها (اجاب) نعم
لا تسمع دعواها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أموال خاصة به من
عقار وغيره وهو يتصرف فيها بالمدد والبناء وغيرهما مدة تزيد عن أربعين سنة والآن
تدعى ورثة اخوته المنفردين عنه في معيشة وحدهم وبايديهم أموال خاصة لهم بان لهم
حقوقا فيما بيدهم عن آبائهم فانكر وادعواهم والحال ان آبائهم كانوا موجودين بالبلد
ومشاهدين لتصرفه وهم سائلون لم يدعوا ولم ينازعوا ولم يكن هناك مانع شرعي
يمنعهم من الادعاء مدة تزيد على عشرين سنة فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا
تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة ويمنعون من منازعة المذکور في ما بيدهم بدون
وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر (اجاب) سكوت المورث خمس عشرة سنة فاکثر مع حضوره
ومشاهدته تصرف الغير بدون منازعة ولا دعوى ولم يكن عذر شرعي مانع من سماع
دعواه فلا تسمع دعوى ورثته من بعده مع الانكار اذا ثبت في حق المورث ثبت في
حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على نخل مدة ثلاث سنين بعد
مورثته وهي ارضعة يدها من قبله مدة تسع عشرة سنة لم ينازعها احد في تلك المدة
والآن يدعى عليه اشخاص بانهم تلك الهموم معهم بينة تشهد لهم بالملكية واحدهم يدعى
انه كان قاصرا نصف المدة المذکورة وبالغنا نصفها والحال انهم مشاهدون لتصرف
واضع اليد المدة المذکورة ولم يكن هناك مانع يمنعهم من الدعوى مع اقامتهم بالبلد
وواضع اليد ينكر الملكية لهم لاسباب واضع اليد معه شريل قاصر فهل والحال هذه
لا تسمع دعواهم (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث
والوقف ووجود عذر شرعي فلا تسمع دعوى البالغين من الاشخاص المذکورين بعد
تلك المدة حيث كانوا حاضرين لم يمنعهم مانع من الدعوى بالملك لما ذكر دون القاصر

١٢٧٣

١٤

١٢٧٢

١٤

١٢٧٣

١٤

١٢٧٤

محرم
٤

المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على مكان بالارث عن أبيه مدة
 تزيد على خمس عشرة سنة ادعى عليه جماعة بأن لهم فيه حصة عن أبيهم فأنكر دعواهم
 والمحال أنهم وأباؤهم مشاهدون تصرف واضع اليد وأبيه من قبله مدة عشرين سنة ولم
 يدعواهم وأباؤهم وهم ساكتون من غير معارض ولا مانع شرعي يمنعهم من ذلك فهل
 لا تسمع دعواهم والمحال هذه (أجاب) سكوت مورث المدين عن الدعوى خمس عشرة
 سنة فكثر مع مشاهدته تصرف واضع اليد من غير مانع شرعي مانع من سماع دعواه فلا
 تسمع دعوى ورثته من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجلين يملكان بيتين ملاصقين لبعضهما لاسكل واحد منهما بيت طاعن به
 انهدم أحدهما واذن مالك البيت المنهدم للجاران ينفيه له بطريق النياية عنه على
 أساسه القديم فبناه الرجل المذكور على أساسه ووضع المالك يده عليه بعد تمام بنائه ثم
 ادعى الجار الباقي لجاره انه ادخل قطعة من داره وقت بنائه في بيت جاره فأنكر واضع
 اليد دعواه فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي (أجاب)
 لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض صحته والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك أرضا مات عن ورثة وعليه ديون وللورثة امرأة قريبة لهم من جهة
 النسب باع وكيل الورثة رهواخ لتلك المرأة أيضا الأرض المذكورة لرجل لسداد ما على
 مورثهم من الدين والمرأة المذكورة حاضرة تعلم البيع وهي ساكتة لم تدع شيئا في تلك
 الأرض فاستلم المشتري الأرض المذكورة ثم بعد مدة وهب المشتري ما اشتراه لشخص آخر
 وقبضه الموهوب له وتصرف فيه بالبائع وغيره مع مشاهدتها لذلك وسكوتها ثم باع ذلك
 لشخص آخر ووضع المشتري يده على ما ذكر مدة ثم تكرار البيع والتصرف مع حضورها
 بالبلد ومشاهدتها تسليم ذلك للمتسلمين ومشاهدتها تصرفهم بالبائع وغيره في تلك
 الأرض ومضى على ذلك مدة تزيد على سبع سنين ثم الآن ادعت تلك المرأة على
 المشتري الأخير بأنها تملك تلك الأرض بطريق الهبة من مورث الورثة المذكورين حال
 حياته فأنكر واضع اليد وأنها فهل حيث باعها أقاربها ولا مع حضورها وعلمها بذلك
 وتداولتها الأشخاص المذكورون بتلك الطرق ووجد التصرف منهم بما ذكر في الأرض
 المذكورة مع مشاهدتها لذلك وسكوتها بلا مانع لها من الدعوى في تلك المدة لا تسمع
 دعواها إذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا تسمع دعواها والمحال ما ذكر إذا وجد امرأتان
 كل منهما الوافرة واجب المنع من مبيعاتها أحدهما البيع الأول الصادر من قبل
 أقاربها مع حضورها وعلمها به وسكوتها الثاني الهبة من المشتري الأجنبي والقبض وكذا
 ما بعده من المبيعات الصادرة من الجانب والتسليم والتصرف بالبائع من المتسلمين مع
 مشاهدتها لذلك وسكوتها بلا مانع فقد صرح علم وتبادل من باع عقارا أو هب أو
 تصدق به وابنه أو امراته أو غير ذلك من أقاربه حاضرة في بيعه ثم ادعى انه ملكه كذا أو

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٠

بعضاً مشاعاً أو معيناً لا تسمع دعواه ويجعل سكوتها كالا فصح بأنه ملك البائع قطعاً
للتزوير والتحيل بخلاف الاجنبى فان سكوتها ولو جار الا يكون رضا الا اذا سكنت الجار
وغیره من الاجانب وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناءً والله تعالى
أعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضى منه رجل توجه من بلاد السودان الى مصر
ومعه بعض امانات لاشخاص مات في الطريق وله زوجة بالسودان وورثة بقرب مصر
وحضرت تلك الامانات بمصلحة بيت المال فادعى ارباب الامانات بعدموته بها على زوجته
المذكورة وأثبتوها في وجهها في السودان فهل يكتفى بهذا الثبوت أو لابد من اعادته
(أجاب) يشترط في دعوى الاعيان على أحد الورثة كون تلك الاعيان في يده بخلاف
دعوى الدين فان لم تكن تلك الاعيان وقت الدعوى في يد الزوجة التي صار الثبوت
في وجهها يحتاج المحال لاقامة الدعوى ثانياً في وجه جميع الورثة أو بعضهم اذا كانت
الاعيان في يده أو من ينوب عنهم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة واضعة يدها على
مكان وهي تتصرف فيه تصرف الملاك في املا كهامدة فحوار بعين سنة ادعى عليها
رجل بان له فيه حصه يملكها باثراء والمحال انه حاضر وموجود ومشهد لتصرفها فيه
هذه المدة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواه بعد هذه
المدة حيث أنكرتها (أجاب) اذا مضى على الشراء الذي ادعاه المدعى خمس عشرة
سنة فاكثر مع حضوره من غير مانع وأكرت واضعة اليد دعواه لا تسمع والاسمعت والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتاً عن ابيها واضعة يدها عليه مدة تزيد على ثلاثين سنة
وهي تتصرف فيه تصرف الملاك في املا كهامان غير معارض ولا منازع ادعى عليها
رجل بأنه اشترى فيه حصه من امرأة غائبة الآن تدعى ان المحصة المذكورة لما عن مورثها
فأنكرت دعواه والمحال ان المرأة المذكورة ومورثها كانا حاضرين مشاهدين لتصرفها
وتصرف مورث واضعة اليد أكثر من خمس عشرة سنة ولم تدع هي ولا مورثها وهما
ساكتان المدة المذكورة من غير مانع شرعى يمنعهما من ذلك فهل اذا حضرت الغائبة
لدى القاضي وادعت هي ومن تلقى منها المالك وتحقق ما ذكر لا تسمع دعواها ولا دعوى
من تلقى عنها المالك بمضى هذه المدة (أجاب) اذا تحقق سكوت مورث البائنة عن
الدعوى خمس عشرة سنة مع حضوره ومشاهدته تصرف واضعة اليد ولا عذر شرعى
لا تسمع دعواه ولا دعوى من تلقى المالك عنه والله تعالى أعلم (سئل) في احوين شقيقين
يملكان بيتاً بالميراث عن ابيهما من مدة فحوار ثلاثين سنة وزيادة بعد ان وضح ابوهما يده
عليه عن ابيه مدة فحوار خمس عشرة سنة وزيادة من غير منازع لهما ولا لابيهم افيه والاثن
يدعى رجل اجنبى ان له حصه في البيت يدعى عن ابيه مدة فحوار ثلاثين سنة واشترى اهما من ورثة آخرين
يستحقان ثلث المحصة فذكر لورثة دعوى استحقاق الغير حقه افيه فهل اذا لم يثبت ان
للمرءة حصه باطريق الشرى والله باعه افعه بشرى شرعى لا يحجب ذلك ولا عبرة بتعاليه

١٢٧٤

١٦

١٢٧٤

١٧

١٢٧٤

١٩

محرم
٢سنة
١٢٧٣

المذکور اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى على فرض كونها سموعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة ومورثة بلغ فادعى الورثة ان ما به الزوج من المصاغ والحلى ملك مورثهم فانكرت الزوجة ذلك وفاقت هو وملكى فهل يكون القول قولها في ذلك حيث كان ذلك خاصا بالنساء (اجاب)

٢٢

١٢٧٤

اذا مات الزوج واختلقت مورثته مع الزوجة في متاع البيت الذى كانا يسكنان فيه الخاص بالنساء فالقول لهما بيمينهما اذا لم تدع التماثل من قبل الزوج والبينة بينة الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون نخلا بالميراث عن ابيهم مدة تزيد على ثمانى عشرة سنة بعد ان وضع ابوهم يده عليه مدة تزيد على خمس وعشرين سنة من غير منازع لهم ولا لابيهم فيه مدة وضع ايديهم عليه والآن يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الورثة بان له فيه حقا عن مورثه فانكر الورثة دعواه والمحال ان مورثه كان موجودا بالبلد ومشاهدا لتصرف مورث الورثة المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك عذر شرعى يمنعه من التداعى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى ذلك المدعى بعدمضى هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة فيما تركه مورثه لهم اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) نعم لا تسمع دعواه ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخل من مدة نحو ست سنين بعد ان وضع ابوهم يده عليه مدة نحو عشرين سنة وزادوا ابوه كذلك من غير منازعة لاحد منهم فيه ثبات المدة والآن يدعى رجل اجنبى من المشاهدين لتصرفهم بان له حقا فيه عن مورثه فانكر الورثة دعواه والمحال ان مورثه كانت موجودة بالبلد ومشاهدا لتصرف ابيهم وجدهم وهى ساكتة لم تدع ولم تنزع ولم يكن هناك عذر شرعى يمنعهما من التداعى فهل والمحال هذه لا يجاب ذلك المدعى لدعواه ولا تسمع بعدمضى هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة فيما تركه مورثهم لهم بدون وجه شرعى (اجاب) سكوت مورثه المدعى عن الدعوى

٢٢

١٢٧٤

نحو ست عشرة سنة فاكثر مع حضورها ومشاهدتها تصرف مورث المدعى عليه بم بلا عذر يمنع من سماع دعوى وارثها من بعدها اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا عن مورثه استولى عليه رجل في غيبته فوق مسافة القصر فهل اذا حضر من غيبته وطلب عقارا بيسه المورث له عنه بالوجه الشرعى يقضى له بذلك ولا يكون تركه الدعوى مع غيبته مانعا له من ذلك ولو طالت المدة نحو ثلاثين سنة حيث كان المدعى المذکور غائبا تلك المدة فوق مسافة القصر (اجاب)

٢٣

١٢٧٤

نعم تسمع دعواه ولو بعدمضى تلك المدة حيث كان غائبا فيها عن المدعى عليه مسافة القصر اذا ما ذكر عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل علق زوجته وبعد انقضاء عدتها منه تزوجت برجل وصار معاشرهما مدة من السنين ثم بعد ذلك ادعى الزوج المطلق على الزوجة المذکورة بانه يملك بعض دراهم وامتنعه كانت تحت يدها قبل ان

٢٣

١٢٧٤

نعم تسمع دعواه ولو بعدمضى تلك المدة حيث كان غائبا فيها عن المدعى عليه مسافة القصر اذا ما ذكر عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل علق زوجته وبعد انقضاء عدتها منه تزوجت برجل وصار معاشرهما مدة من السنين ثم بعد ذلك ادعى الزوج المطلق على الزوجة المذکورة بانه يملك بعض دراهم وامتنعه كانت تحت يدها قبل ان

يطلقها فانكرت الزوجة دعواه والحال ان المطلق المذكور كان حاضرا في البلد ومقيما
 بها ومشاهدا لتصرفها في ذلك مدة من السنين ثم غاب بعد ذلك في سفره ومكث سنتين
 ثم رجع الى بلدة الزوجة ومكث بها مدة اربع سنين ثم صار يغيب ويحضر ويمكث في
 بلد الزوجة المذكورة وهكذا مر اراحتى مضى على ذلك ثمانى عشرة سنة وعند حضوره
 من سفره لم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل
 والحال هذه لا تسمع دعواه بعد مضى تلك المدة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى
 خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة
 يملكون قطعة أرض خربة بالميراث عن أبيهم وجدهم بها بعض بناء وضع رجل أجنبي
 يده عليها في غيبتهم فوق مسافة القصير مدة تزيد عن خمس عشرة سنة فهل اذا حضر الورثة
 من غيبتهم وأثبتوا ان الحق لا بهم وانهم الوارثون له يكون لهم رفع يده عنها وترعها من
 واضع اليد عليها بغير طر يق شرعى واذا تعلل بطول المدة وهم غائبون لاعتبر بتعطله اذا
 تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة
 الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعى فاذا لم يوجد مانع من سماع دعوى المدعين
 المذكورين وأثبتوا استحقاقهم لتلك الارض بالطريق الشرعى يقضى لهم بها والا فلا
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دورا عن آبائهم وأجدادهم بموجب حجج
 تحت أيديهم من أصولهم وورثتهم تاريخها يزيد عن مائة سنة فادعى عليهم الا ان جماعة
 بانهم يستحقون البعض فيباعن أصولهم فانكروا وضعو اليد ودعواهم والحال ان
 المدعين كانوا حاضرين ومشاهدين لتصرف واضعي اليد وأصولهم تلك المدة ولم ينازعوا
 ولم يدعوا ولم يمنعه مانع شرعى من الدعوى ولم يكن معهم بينة تشهد على طبق دعواهم
 ولا حجة بيدهم فهل لاعتبر بدعواهم هذه ولا تسمع لهم دعوى بعد مضى هذه المدة
 (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى مع حضوره خمس عشرة سنة من غير دعوى شرعى
 مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت
 في حق الوارث ولا عبرة بالدعوى المبردة عن الاثبات الشرعى على فرض سماعها شرعا
 والله تعالى أعلم (سئل) في ارض زراعة موقوفة على خيرات من مدة تزيد على ثلاثين سنة
 ادعى الان رجل على ناظر الوقف ان له جزءا من مورثه في تلك الارض وان الناظر قد أدخله
 في أرض الوقف بدون وجه شرعى فانكروا الناظر دعواه والحال ان المدعى حاضر بالبلد
 هو ومورثه ومشاهدان لتصرف الناظر مدة تزيد على عشرين سنة وهم اساكنا من
 غير منازعة ومن غير دعوى شرعى يمنعه مانع الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى
 المدعى بعد هذه المدة حيث أنكروا الناظر المدعى عليه دعواه (أجاب) لا تسمع الدعوى
 بعد مضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعى واذا كانت الدعوى
 المذكورة دعوى ارث وتحقق سكوت المورث مع تمكنه من الدعوى في مثل تلك المدة

١٢٧٤

٢٦

١٢٧٤

٢٦

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٤

٢٧

كان ذلك مانعاً من دعوى وارثه من بعده لعدم سماع دعوى مورثه اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك مصاغاً ونحو ذلك مما يصلح للنساء فادعى ورثة زوجها بعد موته على المرأة المذكورة بان ذلك ملك لمورثهم فهل يكون القول قولها فيه حيث كان ذلك خاصاً بالنساء (أجاب) القول للزوجة بيمينها في ذلك والبينة على ورثة الزوج حيث لم تدع تملك ما ذكر من قبل الزوج وكان ذلك من متاع البيت الذي كان يسكن فيه الزوجان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وترك داراً فوضع الابن يده على الدار وصار يتصرف فيها بعد أبيه مدة تزيد على ثلاثين سنة فادعى الآن جماعة انهم يملكون الدار لا ذكره عن مورثهم فأنكر واضع اليد دعواهم والحال ان مورثهم كان حاضراً في البلد ومشاهد التصرف واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير عذر شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواهم (أجاب) لا تسمع الدعوى المذكورة بعد مضي تلك المدة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار ووقف عن أصوله ونحو ثلاثين سنة ادعى عليه جماعة بان لهم فيها حصّة ملكا عن مورثهم فأنكر دعواهم والحال ان مورث المدعى كان حاضراً ومشاهد التصرف مدعى عليه زيادة عن عشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً بالميراث عن أبيه مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغيره بعد أن وضع أبوه يده عليها مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف أيضاً من غير منازعة ولا لايه فيها تلك المدة والآن يدعى رجل أجني من المشاهدين لتصرف الوارث بان له حقا فيها عن مورثه فأنكر الوارث دعواه والحال ان مورث المدعى كان موجوداً ومشاهد التصرف ايّ مدة رضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداخي فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الوارث فيما تركه له مورثه بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا تسمع دعواه ان كان الواقع كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على عقار وغيره بجهة الاربع عن مورثه من مدة تزيد على خمسين سنة وهو يتصرف في ذلك بأنواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة والآن ادعى عليه جماعة بانهم يملكون في ذلك حصّة بجهة الارث عن مورثهم فأنكر واضع اليد دعواهم وجمدها والحال ان مورثهم كانت حاضرة في البلد ومشاهدة لتصرف مورث وضع اليد مدد تزيد على أربعين سنة وهي ساكتة لم تدع ولم تنزع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة في الحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم ان كان الواقع كذلك

١٢٧٤

٣٠

١٢٧٤

٣٠

١٢٧٤

صفر
٤

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٧

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع يده على نخلة وعقار مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيهما بأنواع التصرفات الشرعية من غير منازعة أحد ومعارضته له فيهما تلك المدة والآن ادعى عليه رجل بان له حقاً في النخل والعقار المذكورين فانكر واضح اليد دعواه والمحال ان المدعى المذكور حاضر ومشاهد لتصرف واضح اليد المدة المذكورة لم يدع ولم ينزع ولم يمنع شرعي عن الدعوى والطلب في المدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعواه ويمنع من معارضة واضح اليد ومنازعته بدون وجه شرعي (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك داراً ثم مات كل من الابن والبنت عن وارث ولم تقسم الدار بينهما بالقريضة فطلب وارث البنت نصيب أمه من الدار فادعى وارث الابن ان عمته وهبت له نصيبها في الدار قبل موتها فانكر وارث البنت دعواه فهل والمحال هذه اذا لم يثبت وارث الابن دعواه الهبة من عمته قبل موتها بالبينة الشرعية لا برة بدعواه بدون وجه شرعي ويكون لو ارث البنت أخذ نصيب مورثته من الدار بالقريضة الشرعية (أجاب) لا يقضى لمذع بجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض صحتها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ادعوا بعباد بلوغهم على وصيهم بان تركه أبيهم أكثر مما في يده لهم فانكر الوصي المذكور دعواهم ولم يقيموا بينة تشهد لهم على دعواهم فهل يجب ان يثبت ذلك أم لا (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً وقطعة أرض بناها داراً ومعمرة وهو يتصرف في ذلك بدم وبنا وغير ذلك من أنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على ثلاثين سنة ولم ينزعه أحد في ذلك والآن ادعى عليه جماعة اُجاب من المشاهدين لتصرفه المدة المذكورة بانهم يملكون العقار المذكور عن مورثهم فانكر واضح اليد دعواهم والمحال ان مورثهم كان حاضر ومشاهد التصرف واضح اليد المذكور مدة عشرين سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنع شرعي عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورين بعدمضي تلك المدة ولا بيقينهم (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الجماعة المذكورين والمحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً تلقاها بطريق الارث عن والدته واستر وضماعه عليها مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير منازعة أحد له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل بانه يستحق البعض فيها عن مورثه والمحال ان مورثه كان حاضر ومشاهد التصرف واضح اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنع شرعي عن الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى الوارث المدعى حيث انكر واضح اليد دعواه ويمنع من معارضة واضح اليد بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعدمضي تلك المدة والمحال هذه والله تعالى

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١٠

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١٢

أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده وزوجته وتروك بقرة تحت يد الورثة المذكورين
فباعته الورثة المذكورون البقرة المذكورة لرجل ووضع المشتري يده عليها مدة عشر
سنين ولم ينازعه احد فيها المدة المذكورة والآن ادعت زوجة أخي المتوفى بان أختها
تزوجها المتوفى المذكور كان وهب لها ربع البقرة المذكورة ولا بينة لها على ذلك فانكر
واضع اليد دعواها والحال ان المرأة المذكورة كانت حاضرة وقت البيع طالعة به وهي
سائلة لم تدع ولم تنازع ولم يمنعها مانع شرعي عن الدعوى بها فهل والحال هذه لا عبرة
بدعواها المجردة عن الاثبات الشرعية وتنع من معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه
شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات الشرعية والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعة أمير يزرع فيها نخلا وأشجارا ووضع يده عليها
هو وأولاده من بعده مدة ثلاثين سنة وهم يزرعونها ويدفعون خراجها وما عليها من
المطالب لجهة الديوان والآن ادعى عليهم جماعة بان لهم حق في الأرض والنخل
والأشجار فانكر المدعى عليهم دعواهم فهل اذا كانت الجماعة المذكورون حاضرين
ومشاهدين لتصرف واضع اليد وهم ساكتون من غير منازعة ومن غير مانع شرعي
يمنعهم من الدعوى لا تسمع دعواهم بعد مضي تلك المدة وينعون من معارضة واضع
اليده (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود
عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا بالميراث عن ابيه منذ عشرين سنة
وزيادة بعد ان وضع أبوه يده عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه بالهدم
والبناء من غير منازع له ولا يبيعه فيه تلك المدة والآن يدعى رجل أجنبي من المشاهدين
للتصرف فيه بان له حق فيه عن مورثه فانكر واضع اليد دعواه والحال ان مورثه كان
موجودا ومشاهد التصرف أبيه مدة وضع يده عليه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن
ذلك مانع شرعي يمنعهم من التداعي فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدم مضي
هذه المدة ويمنع من منازعة الوارث المذكور فيما تركه له مورثه من العقار المذكور اذا
تحقق ما ذكر (أجاب) ساكت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة منع حضوره
ومشاهدته تصرف مورث المدعى عليه وهو ساكت منه من الدعوى مانع من سمع دعواه فلا
تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث ثبت في حق الوارث والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية عن أصواته تلقاها بالارث عنهم ووضع يده عليها وصار
يتصرف فيها مدة تزيد على خمسين سنة وغرس بجوارها أشجارا وصار يتصرف فيها وفي
ثمارها بدون معارضة ولا منازع له في ذلك ثبت المدة ثم ادعى عليه رجل الا ان يستحق
المخمس فيما ذكر والحال انه كان حاضرا ومشاهدا لتصرف واضع اليد المدة كومة
خمس وعشرين سنة ولم ينزع ولم يعارض ولم يمنع مانع شرعي عن الدعوى والطلب فهل
والحال ما ذكر لا عبرة بدعواه المذكور حيث أنكر واضع اليد المذكور دعواه (أجاب)

١٢٧٤

١٤

١٢٧٤

١٤

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

١٩

لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار بالميراث عن أبيه منذ ست سنين وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء بعد ان وضع ابوه يده عليها مدة نحو سبع عشرة سنة وهو يتصرف فيها ايضا بالهدم والبناء من غير ما زرع له فيها مدة وضع يده عليها والآن تدعى جماعة بان الدار لهم عن مورثهم فانكروا وضع اليد دعواهم والحال ان مورثهم كانوا موجودين ومشاهدين لتصرف المدعى عليه وهوهم ساكتون لم يدعوا ولم ينازعوا ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعهم من التداعى فهل والحال هذه لا يجب ان يكون لذلك ولا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة واذا تعال بعضهم بانه كان غائباً بالجهادية والبعض بالصعيد مع وجود مورثهم ومشاهدتهم لتصرف مورث المدعى عليه مدة وضع يده لا عبرة بتعللهم واذا أقاموا بيضة قالت نسمع من الناس بان لكم فيما حقا لا هبرة بتلك الشهادة اذا تحقق ما ذكر (أجاب) سكوت مورث المدعى مع حضوره بالبلد ومشاهدته تصرف مورث واضح اليد بلا دعوى ولا عذر شرعي مدة خمس عشرة سنة فاكثر مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة وضعوا أيديهم على مكان ملك لهم مدة تزيد على خمس عشرة سنة وباعوه لرجل آخر من مدة تزيد على خمس عشرة سنة والمشتري يتصرف فيه تلك المدة قام الآن رجل يدعى على المشتري المذكور بان له حصة في المكان المذكور بطريق الميراث عن أبيه فانكروا المدعى عليه دعواهم والحال ان مورث المدعى حاضر ومشاهد لتصرف البائعين مدة وضع يدهم على المكان ولم يدع ولم ينازع ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي وكذا وارثهم من بعده حاضر ومشاهد لتصرف المشتري المذكور المدة المذكور ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي أيضا فهل حيث الحال ما ذكر لا تسمع دعوى المدعى (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا تحقق ما هو مسطور بالذوال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار من مدة تزيد على عشر سنين وكانت خراباً وتلوا وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك مع عدم معارضة أحد له في ذلك والآن ادعى عليه رجل ان له في الدار المذكور كورة قطعة أدخلها ربه الدار فيه مع انه من المشاهدين لتصرف المذكور المدة المذكور كورة مع عدم المعارضة منه في ذلك وعدم مانع له من الدعوى فهل والحال ما ذكر لا تسمع دعواه المذكور (أجاب) اذا كانت القطعة المدعى بها داخلية في دار واضح اليد المدة المذكور والممدعي مشاهد لتصرفه فيها وساكت عن الدعوى بها بالامانع تلك المدة لا تسمع دعواه بها لما صرحوا به من عدم سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة سافرت معه الى الحج وأقربت في حال صحتها وسلامتها بانها لا تعلم شيئا من الامتعة سوى ثياب يدها بحضرة بيضة شرعية بوجوب وثيقة بيده ثم بعد ذلك ماتت هناك عن زوجها

١٢٧٤

٢٢

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

٢٥

صفر

سنة

والآن حضرا فادعت امرأة القرابة لها وان ما في البيت من الامتعة التي بيده من فرش
ونحاس وغيرهما من الصالح للزوجين ملك للامته المذكورة وانه تركه عنها فاذا ذكر دعواها
فهل يكون القول قول الزوج بيمينه فيما بيده من الفرش والنحاس وغيرهما من كل
ما ذكر (اجاب) اذا مات أحد الزوجين واختلقت ورثة مع الحي منهما فالقول له فيما هو
خاص به بيمينه وكذا في المشترك الصالح لهما من متاع البيت والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل واصل يده على دار يملكها بوجه شرعي مدة تزيد على عشرين سنة ادعى عليه رجل
بان له فيها حقاً عن ابيه فانكر دعواه والحال ان ابا المدعي كان حاضراً مع المدعي عليه
ومشاهد التصرف فيها اكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينافر من غير مانع
شرعي فهل لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على ارض زراعية اميرية تلقاها عن ابيه وغرس
فيها نخلا من ماله لنفسه وصار يتصرف فيها مدة تزيد على اربعين سنة فادعى الآن رجل
على واضع اليد انه يستحق حصة في النخل المذكور عن جدته فانكر واضع اليد دعواه ولا
بينة للمدعي بذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعي دعواه الملك في النخل عن جدته بالبينة
الشرعية لا عبرة بدعواه ويمنع من معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب)
لا يقضى لمدعي بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض سماعها شرعاً والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد ذكور خمسة واناث اربع وترك
ما يورث عنه شرعاً ومن جملة ما تركه دار ونصف دار فارادت ورثته خمسة اتركة واخذ كل
ما يخصه فيما تركه مورثهم بالغريضة الشرعية فامتنع أحد الورثة واراد الاختصاص
بالدار زيادة على ما يخصه في مقابلة دين ادعى به على مورثه ولا بينة له عليه فهل اذا لم يثبت
ما ادعى به على مورثه لا يكون له ذلك وتقسيم الدار المذكورة وماتركه الميت بين الورثة
المذكورين بالغريضة الشرعية ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية (اجاب)
من المعلوم انه لا يقضى للمدعي الدين المذكور بدعواه المذكورة بدون اثباتها بطريق
شرعي وليس له الاختصاص بشيء زائد عما يخصه من تركه ابيه بدون تخصص شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على حمار فادعى عليه رجل آخر انه
حماره ابن حماره ونسج عنه في شهر ذي الحجة سنة ٦٩ وانه ضاع عنه في شهر شوال
سنة ٧٣ وادعى واضع اليد انه يملكه بطريق الشراء من آخر فهل والحال
هذه اذا ثبت المدعي الخارج دعواه التاج بالبينة الشرعية يحكم بالملك في الحمار
المذكور (اجاب) نعم يحكم للمدعي التاج بالحمار المذكور اذا ثبت دعواه على الوجه
المسطور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اربعة بنين قصر وترك
داراً ووضر رجل اجنبي يده عليها او كثرها في حال صغرهم مدة اثني عشرة سنة والآن
طلبوا رفع يد عنها بعد بلوغهم ادعى ان اباها اشتراها من ابيهم قبل موته فانكر وادعوا

٢٥

١٢٧٤

٢٦

١٢٧٤

٢٩

١٢٧٤

ربيع اول
٨

١٢٧٤

١٠

١٢٧٤

والحال انه لا يثبت ولا سند بيده يشهد له بشراة مورثة فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى ان
 اياه اشتراها من ابيهم قبل موته لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات وترفع
 بدعواتها ويمنع من منازعة الورثة فيها بدون وجه شرعى حيث كان الحق ثابتا لهم فيها
 عن ابيهم (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذبح بمجرده دعواه بدون اثباتها بطريق
 شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بالميراث عن ابيه باعه لا تخم منذ خمس
 سنين وهو يتصرف فيه والاآن يدعى رجلا بانها ما يستحقان جزأى المكان المذكور
 بالميراث عن مورثيهما فانكر المدعى عليه دعواهما والحال ان مورثيهما كانا موجودين
 ومثلهما لم يتصرف الباقى مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم يدعى اياهم ينازعا ولم يكن
 هناك منفع شرعى يمنعهم مما من التداعى فهل والحال هذه لا يجابان لذلك ولا تسمع
 دعواهما ما بعد مضي هذه المدة ويمنع ان من منازعة المشتري فيما اشتراه من الوارث
 المذكور (اجاب) سكوت المورث الاصل عن الدعوى مع حضوره ومشاهدته تصرف
 الغير بلا عذر شرعى خمس عشرة سنة فاكثر مع الانكار وما منع من سماع دعواه فلا تسمع
 دعوى وارثه من بعده اذ ما ثبت فى حق المورث يثبت فى حق الوارث والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة تملك دارا بالميراث عن ابيها ولها بنت تزوجها رجل اجنبى وبعد مدة
 ماتت البنت عن زوجها وعن ابن فاصرمه وعن ابيها وأمهات تركت ما يورث عنها شرعا
 فاخذ الزوج ما خصه وخص ابنه والاآن يريد منازعة الام وأخذ حصته من دارها المذكورة
 متعللا بان الام باعت ابنتها حصته منها فى حياتها وانها وكلت اباها فى الشراء فانكرت أم
 الزوجة دعواه وأنكر الاب دعواه أيضا والحال انه لا يثبت ولا سند بيده يشهد له بشراة
 زوجته فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة أم
 الزوجة فى دارها بدون وجه شرعى (اجاب) لا يقضى لمذبح بمجرده دعواه بدون اثباتها
 بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في نخل مشترك بين رجلين لكل واحد منهما
 نصفه شاتعا خرج أحدهما من البلد وذهب الى بلدة أخرى فوضع يده الشريك الحاضر
 على نصيبه ونصيب شريكه واستولى عليه فى غيبة الشريك ثم مات عن ورثة فوضعت
 ورثته أيديهم على نصيبهم الذى آل لهم من مورثهم وعلى نصيب الشريك الغائب ثم
 حضر الشريك الغائب من غيبته بعد مضي عشر سنين وطلب نصيبه من الورثة فانكروا
 حقه فهل اذا كان المثلث فى نصف النخل ثابتا للمدعى باليمين الشرعية يقضى له به (اجاب)
 اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى المدعى المذكور بملك تلك النخلة من النخل
 وأثبت دعواه المثلث له فيه بالوجه الشرعى يقضى له بما ادعاه وتؤمر الورثة بتسليمها اليه
 حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بطريق الارث عن ابيهم
 غاب بعضهم الى جهة فباع الحاضر نصيبه فى الدار المذكورة لرجل اجنبى ووضع المشتري
 يده على الدار المذكورة فلما حضر الغائب المذكور من غيبته طالب نصيبه فى الدار

١٢٧٤

١٩

١٢٧٤

٢٠

ربيع الثاني
٧

١٢٧٤

١٢٧٤

١٣

ربيع الثاني سنة

المذ كورة من المشتري المذ كور فادعى المشتري انه بعد حضوره من غيبته باع نصيبه فيها
 له فانكر الغائب المذ كور دعواه فهل اذا لم يثبت الرجل المذ كور دعواه بالوجه الشرعى
 لا عبرة بدعواه المجرودة عن الاثبات الشرعى و يكون له أخذ حصته من الرجل المذ كور
 (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعية أم يريه وفيها
 اشجار ونخل وساقية عن أبيه وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة سبع
 عشرة سنة ولم ينازع أحد فيما ذكر المدة المذ كورة والآن ادعى رجلان أجنيبان على
 واضع اليد المذ كور بانهم ما يملكان حصة في ذلك بئر يقي الارث عن مورثهما فانكر
 واضع اليد دعواهما والحال ان مورثهما كان مشاهدا للمورث واضع اليد المذ كور مدة
 تز يد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يمنع ما منع شرعى عن الدعوى
 والطالب المدة المذ كورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الرجلين المذ كورين بعد مضى
 المدة المذ كورة (أجاب) نعم لا تسمع دعواهما اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار بئر يقي الارث عن أبيه مدة تزيد على
 شهرين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية تلك المدة من غير منازع له فيها
 والآن ادعى عليه رجل أجنيب انهما البئر يقي الارث عن والده متعللان بالابان والد المدعى
 عليه كان أخذها عن والده بالجبر اكونه داشوكة والحال انه كان حاضرا ومشاهدا للتصرف
 المدعى عليه المدة المذ كورة ولم يدع ولم ينازع هو ولا والده من قبله فهل والحال هذه اذا
 ثبت ما ذكره لوجه الشرعى ولم يمنع من الدعوى مانع شرعى وانكر واضع اليد دعواه
 لا تسمع الدعوى المذ كورة سيما ومورث المدعى شاهد بتصرف واضع اليد مدة تزيد
 على ست عشرة سنة ولم يدع ايضا ولم ينازع ولم يمنع مانع شرعى (أجاب) سكوت المورث
 عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليد بلا منازعة
 ولم يكن هناك عذر شرعى ككون المدعى عليه كاجاثرا يخاف منه مانع من سماع
 دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه فاذا
 فحق ما ذكره لا تسمع الدعوى والاسمعت حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 واضع يده على دار بئر في اشراف الشرعى من بائعه من مد ثمان عشرة سنة وهو يتصرف
 فيها بالهدم والبناء وغير ذلك تصرف المالك في املاكها من غير منازع ولا مانع له فيها
 تلك المدة والآن ادعى عليه جماعة بان لهم فيها حق من مورثهم فانكر واضع اليد
 دعواهم فهل اذا كن مورثهم حاضرا ومشاهدا للتصرف واضع اليد فيها وشاهد البيع
 والشراء في الدار المذ كورة مدة تزيد على خمسين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع لا تسمع
 دعوى وارثه بعد مضى ثلاث لمدة ويمتنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعى (أجاب)
 سكوت مورث المدعين عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومشاهدته
 تصرف الغير بلا منازعة ولا عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته من

١٢٧٤

١٥

جداى الاولى

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

٦

١٢٧٤

٧

بعدة مع انكار ما ادعوا به اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم
 (سئل) في جماعة يملكون خربة دفعوها لآخر ليبنها ادار لنفسه ويسكن فيها فبناها
 ادار لنفسه من ماله وسكن فيها مدة خمس سنين والآن ادعى عليه رجل اجنبي بان له حقا
 فيها فانكر المدعى عليه دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة
 بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من معارضة واضع اليد والحال هذه (اجاب)
 من المعلوم انه لا يقضى للمدعى مجرد دعواه على فرض سماعها شرعا على واضع اليد المذکور
 بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن و بنت قاصر من
 وترك لها حصاة في بيت فوضع عندهما يده على الحصاة المذکورة بدون ولادة شرعية ثم
 مات المذکور عن وارث فوضع الوارث يده على الحصاة المذکورة فهل والحال هذه
 يكون للقاصرين بعد بلوغهم ما اراد شدينا أخذ الحصاة المذکورة ونزعها من يد ابن الم
 المذکور حيث كان الحق ثابتا لهما فيها عن أبيهما بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت
 ملك الحصاة المذکورة للابن والبنت المذکورين عن أبيهما بالوجه الشرعي يكون لهما
 نزعها من هي تحت يده حيث لا مانع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة أخوة
 اشتركوا مع جماعة آخرين في بناء ساقية للأخوة المذکورين النصف وللجماعة
 الاخرين النصف فاحد الاخوة المذکورين بناء نصف الساقية من مالهم الخاص
 بهم بعد موت أبيهم ووضعوا أيديهم عليها من مدة أربع وثلاثين سنة والآن ادعت
 عليهم أختهم بان لها حقا في نصف الساقية بالارث عن أبيها فانكر المدعى عليهم دعواها
 فهل اذا لم تثبت دعواها بالارث عن أبيهم بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها المجردة عن
 الاثبات ويمنع من معارضة واضع اليد حيث أخذ ثوبا بناء نصف الساقية المذکورة من
 مالهم الخاص بهم بعد موت أبيهم (اجاب) نعم لا تجاب الاخت المذکورة لذلك بمجرد
 دعواها والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 وعن ثلاثة بنين و بنتين منها بلغ وترك عقارا ثم ماتت الزوجة قبل قسمة العقار المذکور
 عن أولادها الخمسة المذکورين ثم مات ابنان من الابناء الثلاثة المذکورين عن
 أخيهما واختيهما الاشقاء ثم مات الابن الثالث عن ابنتين مقيمين بمصر بالعين ولم تقسم
 تركته المتوفى أولابن ورثته المذکورين فاراد الابن المذکور ان أخذ نصيب أبيهما
 من العقار المذکور ومن هو واضع يده عليه فانكر واضع اليد استحقاقهما في العقار
 المذکور فهل والحال هذه اذا أثبت الابن المذکور ان استحقاقهما في العقار المذکور
 عن أبيهما بالوجه الشرعي يقضى لهما بما يخصهما فيه بجهة الارث عنه ولا عبرة بانكار
 واضع اليد حيث كان العقار المذکور مملوكا للمتوفى أولا ولم ينتقل لواضع اليد بناقل
 شرعي بعد ذلك (اجاب) نعم يقضى لهما بما ينص بهما من ذلك بطريق الارث بعد اثباته
 بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بما مضى منه ان

١٢٧٤

١٧

١٢٧٤

١٧

١٢٧٤

٢١

١٢٧٤

٢٨

شخصاً وكىلا عن زوجة رجل يدعى بانه حال حياته باع لها ربع منزله بالدين وخمسمائة
قرش وان لو كتبه عليه ثلاثة آلاف قرش ديناً استجراً للموت في منها ولم يوجد به سند
وانه معترف به على يد جلة من المسلمين ووقوع المبيعة كان بحضور جهور من الناس
ومن جلتهم رجل من كتاب المحكمة وكان الاعتراف بالدين في ثاني عشر ربيع الآخر
سنة ٧٤ فستل من كاتب المحكمة عن ذلك فاخبرانه في اليوم المذكور توجه الى
منزل الزوج المدكور فوجدته نائماً على الفراش فسأله عما يطلبه فاخبره بانه يملك ربع
بيت بمقتضى حجة وانه يريد بيع ذلك لزوجه فاجبه بانه حيث انه مريض في الفراش يلزم
ابقاء هذا الامر حتى يشفى وقام وتركه وحيث الامر كذلك والمتوفى توفي في ثاني جمادى
الآخرة فهل يكتب في المحال بالاعتراف الذي افاده الوكيل ويكون ساري في البيع وفي
الدين أولاً يحكم بشئ حيث ان الزوج كان نائماً في الفراش (أجاب) الاعتراف بالدين
لا يثبت البيع كما ان مجرد البيع لا يثبت الدين على البائع والوكيل يدعى امرين البيع
والدين وان المتوفى أقر بالدين ولم يصرح بان جميع ذلك كان في مرض الموت أو في غيره ولم
يعلم ان كان للبائع وارث خلاف زوجته حتى يتوقف البيع على اجازته على قرش كونه
في مرض الموت أم لا وارت له سواها خلاف وضع باقي التركة في بيت المال فلا يتوقف
البيع بل ينفذ ولو بدون القيمة كما صرح به العلامة خير الدين الرملى واخبار كاتب
المحكمة على الوجه المعين بالخطاب لا ينبغي عليه حكم شرعى وحيث قد فلا مانع من احالة
هذه القضية على المحاكم الشرعية ليسمى الدعوى وما يتضح ويتحقق لديه يحكم بمقتضاه
ويتحرره الاعلام الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة اشتركا في زراعة أرض
بالاجارة وزرعها سوية بمذره او مواشيها ثم ماتت المرأة بعد الزرع فادعى ورثتها على
شر يكها بان مورثتهما هي التي دفعت له جميع ثمن البذر وثمر المواشي التي زرعاها
الأرض المذكورة ويريدون بذلك الرجوع عليه بنصف ذلك فانكر دعواهم وذكر انه هو
المشتري لذلك من ماله فهل اذا لم يثبتوا دعواهم بالوجه الشرعى لا عبرة بدعواهم المجردة
عن الاثبات سيما واليد للشرىك المدعى عليه ومردثة المدعين قبل موتها لا لمردثة
وحدها (أجاب) لا يقضى للمدعين بمجرد دعواهم بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى
اعلم (سئل) في امرأة تملك داراً بطريق الشراء الشرعى من مال اكتسبته وهي واضعة يدها
وحدها عليها وتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية منذ تسع عشرة سنة ولم ينزعها
أحد فيها تلك المدة والان ادعى على المرأة المذكورة أخ لها بان أباه كان يملك الدار المذكورة
وتركها تر كنهه ويريد اخذ نصيبه فيها بجهة الارث الشرعى فانكرت المرأة المذكورة
دعواه ووجه دعوتها والمحال ان المدعى المذكور لا حجة ولا سند بيده ولا يثبت له بملك
أبيه في الدار المذكورة فهل والمحال هذه لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى ويمنع
من معارضة واضعة اليد في ذلك والمحال ما ذكر (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١١

بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة واضعة يدها على قطعة أرض مملوكة لها وهى تتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على أربعين سنة ولم ينازعها أحد فى ذلك ثلاث المدة والآن ادعى عليها رجل أجنبى انه يملك قطعة من الأرض المذكورة عن أبيه فأنكرت دعواه ويريد أخذها منها بطريق الارث عن أبيه والمحال ان أباه كان حاضرا ومشاهدا للتصرف واضعة اليد المذكورة مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى والطلب تلك المدة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعدمضى تلك المدة سيما والمدعى المذكور ساكت عن ذلك بعد موت أبيه مدة تزيد على خمس عشرة سنة لم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى والطلب المدة المذكورة (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وعن أبيه وورث ما يورث عنه شرعا فدعى الاب على زوجته ابنته ببعض أعيان من المنقول بانه ماله ابنته والزوجة تنكر دعواه وتدعى ان ذلك لها فهل يكون القول قولها فى الصالح لها عند عدم البينة واذا أقام الاب بينة على انه ماله ابنته يقضى به للتركة ويقسم بين ما بالفرصة الشرعية (أجاب) نعم القول للزوجة بيمينها فى المشترك والخاص بها من متاع البيت الذى كان يسكنان فيه والبينة بينة فى زوجها انه ماله ابنته والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه منذ عشر سنين وزيادة بعد أن وضع أبوه يده عليها مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء مدة وضع يده عليها من غير منازع له ولا لابه فيها تلك المدة والآن يدعى رجل أجنبى من المشاهدين للتصرف بان له حقا فيها عن مورثه فأنكر الوارث دعواه والمحال ان مورثه كان موجودا ومشاهدا للتصرف أبى مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعه من التدعى فهل والمحال هذه لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعدمضى هذه المدة ويمنع من منازعة الوارث فيما ركه له أبوه (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وأخته وكناسا كنيين فى منزل مشترك بينهما وبين زوجته المذكورة فادعت الاخت ان ماله فى المنزل من فرش ونحاس وتقدير حلى ورقيق ماله أحيها وادعت الزوجة تملكها لذلك فهل يكون القبول قول الزوجة فى الصالح للنساء والمشارك بيمينها ما لم تقم الاخت بينة على ملك أخوها (أجاب) نعم اذا لم تدع الا فقال اليها من قبل الزوج والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أجنبى ادعى على ورثة ميت بانه كان شريكا لا يهم فى جميع ماتر كه من مواش وأمتعة وغير ذلك على الشبهة وعقار المورثة دعواه والمحال ان المدعى المذكور لم يكن عنه بينة ولا سند شرعى على دعواه فهل اذا لم يثبت الرجل الاجنبى المذكور دعواه انشركة بينه وبين مورثهم بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه

١٢٧٤

١٤

١٢٧٤

١٨

رجب

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٥

١٢٧٤

١٦

المجردة عن الاثبات الشرعي ويمنع من معارضة الورثة المذكورين بدون وجه شرعي (أجاب) اذا لم يكن المدعي ذا يد لا يقضي له بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي كما هو معلوم لا يخفى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مرضت مرض الموت وأخذتها امرأة اجنبية عندها واستولت على عقارها وادعت انها اشتريته منها قبل موتها بعد ان حضر وارثها وطلب الميراث وانكر شراؤها فهل اذا لم تثبت الشراء منها بوجه شرعي

١٢٧٤

١٨

لا عبرة بدعواها بدون برهان شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضي لمدع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها جوار أعتقتهن وزوجتهن في حال حياتها وصحتها ثم بعد مدة من الزمان ماتت المعتقة عن ورثة والا تني ورثتها بان ما يبد العتقاء من الائمة والمصاغ ملك للورثة فانكرن دعواهم فهل

١٢٧٤

٢

رمضان

اذا لم يشهدوا دعواهم بالبيعة الشرعية لا يجابون لذلك شرعا ويمنعون من مفازعتهم فيما كان بايديهم بدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضي لمدع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وارضع يده على مكان تعلقه بالشرا من ملاكه مدة تزيد على اثنتين وعشرين سنة ومن تلقى الشراء منه وضع يده عليه فحوا عن أربعين سنة وكل يتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكها بغير معارض ولا منازع والا تني ادعى رجل فاطر على مسجده انه وقف على المسجد ويريد رفع يده مالكة عنه ووضع يده عليه لجهة المسجد فانكر المدعي عليه دعواه ولم يكن له بيعة ولا سند شرعي يشهد له بذلك فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية والمحال هذه

١٢٧٤

٧

(أجاب) من المعلوم انه لا يقضي لمدع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض كونها مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث من أبيهم تسحبوا من بلدهم وغابوا مدة نحو عشرين سنة ثم رجعوا الى بلدهم فوجدوا رجلا اجنبيا تعدى ووضع يده عليها وهدهها ودخلها في داره فطالبوا منه رفع يده عنها فاعترف لهم بالملاك وادعى الشراء من أبيهم في سنة كذا وانكر وادعواه وقام بيعة غير عادلة لم يرص احد يشهد بتركيتهما ولم يحكم بها كما شرعي والمحال ان هناك بيعة تشهد بان مورثهم مات قبل التار في المذكور وانه طلب ان يشربها منهم بعد دعواهم بخضرة بيعة شرعية فهل والمحال هذه اذا ثبت ما ذكر يكون تصارا لا تسم دعوا الشراء يوم بتسليم

١٢٧٤

١٩

الدار لا رباها اذا تحق ما ذكر بالوجه الشرعي (جواب) طالب الشراء قرار بالمذکور بعدم استحقاق الطالب وكلاهما اصل لدعواه الشراء بتاريخ سابق فلا تسم دعواه الشراء لذلك بتاريخ سابق على لا قرار المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد كوروا نانا نصر وعن ابن بال وترك ما يورث عنه شرعا من عتار وفحل قته مدعى شيخ البلد ووضع يده على تركه لم يمت بدون ولادة شرعية فبعد بلوع الورثة المذكور بن طلبوا منه رفع يده عنها وعرف لهم بالاستحقاق وادعى انه مستاجر

العقار والفعل من ام القصر والابن البالغ مدة لم تنته فأنكر جميع الورثة دعواه والمحال
انه لا بينة ولا سند بيده على ذلك فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة
بدعواه المجردة عن الاثبات ويكون لارباب التركة أخذها من واضع اليد عليهم اذا
تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه والمحال ما ذكر بالسؤال والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن معتقة توارثت ما يورث عنها شرعا
من مصاغ وقرش ونحاس وغير ذلك فوضعت المعتقة يدها على التركة وعلى ما كان
لزوج في صندوق زوجته من الدراهم وديعة وقد رها أربعةون ربع فنقد قلى آلات
له بالميراث عن زوجته التي ماتت قبل هذه متعلقة بانه وهبها لها في حال حياتها فانكر
دعواها والمحال انه لا بينة ولا سند بيدها على ذلك فهل لا يجاب لذلك شرعا ويكون
لزوج أخذها ولا نصير تركه ويصدق بيمينه في عدم خروجها عن ملكه لاسمها وعنده
بينة تشهد له باستحقاقها عن زوجته الاولى (أجاب) اذا ادعت المعتقة المذكورة هبة
ما ذكر لمعتقتها من قبل الزوج المذکور وانكر ذلك فالقول له بيمينه على نفى الهبة
والبينة على المدعية المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارين بالادب عن
أبيه وعن أمه وضع يده شيخ البلد ونسبته على الدارين المذكورتين في غيبة الوارث ففهر
الوارث من غيبته وطلب من الشيخ ونسبته رفع اليد عن الدارين المذكورتين فادعى شيخ
البلد ونسبته الشراء من الوارث المذکور فانكر دعواهما فهل اذا لم يثبت شيخ البلد
ونسبته الشراء للدارين المذکورتين من الوارث المذکور بالوجه الشرعي لا عبرة
بدعواهما المجردة عن الاثبات ويؤثر كل من شيخ البلد ونسبته برفع اليد عن الدارين
المذكورتين وتسليمهما للوارث المذکور حيث كان الملك تابثا له فيهما عن مورثيه
(أجاب) من المعلوم انه لا يقضى مدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قاعة بالادب عن امه مدة تزيد على أربعين سنة
وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملا كهان غير معارض ولا منازع والآن ادعى
عليه رجل بانها ملكه بالشراء من رجل ميت فأنكر دعواه والمحال ان المدعى حاضر
وموجود مع المدعى عليه ومشاهد لتصرفه المذکور مدة أكثر من خمس عشرة سنة وهو
ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنع من ذلك فهل لا تسمح دعواه ولا بينة
حيث ان شراؤه الذي ادعاه بتاريخ مضى عليه نحو تسع وعشرين سنة (أجاب) نعم والمحال
ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في أولاد أولاد هبة اب لورثة ادعوا على ورثة بنت
خال آبائهم المذكورتين بارأهم اذ تحت أيديهم مآل لهم عن أم مورثيه وهي العمة
المذكورة بدعوى ان طاهوا والمحال المذکور مات قبلها فورثت منه فاللهم
بطريق الارث عنها فانكر ورثة البنت المذكورة بدعوى المدعين فهل اذا لم يثبت
المدعون دعواهم المذكورة بالوجه الشرعي لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

٢٦

١٢٧٤

١

عن الاثبات (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها
بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على دار تملكها بالميراث
عن أبيه نحو ثلاثين سنة ادعى عليه رجل بان له فيها حصة بالميراث عن أبيه فانكر
المدعى عليه دعواه والحال ان أبا المدعى كان حاضرا موجودا أمشا - بالتصرف ابى
المدعى عليه أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى
فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة اذا تحقق
ما هو مسطور بالسؤال ولم يوجد من واصل اليد ما يفيد اقراره باصل المالك لمورث المدعى
كدعواه شرعا مورثه من أبى المدعى مثلا والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة غائبين
فوق مسافة القصير يملكون نخلا بطريق الارث عن مورثهم وضع شخصان أجنيبان
أيديهما على النخل المذكور فى غيبة الورثة المذكورين مدة من السنين ثم حضر الورثة
المذكورون من غيبتهم وطلبوا رفع يدواضى اليد المذكورين عن النخل المذكور فانكر
ملكهم فيه والحال ان الجماعة المذكورين بأيديهم حجج تشهد بالملك لهم فيه عن مورثهم
فهل والحال هذه اذا أثبت الجماعة المذكورون استحقاقهم فى النخل المذكور عن
مورثهم بالبينّة الشرعية يحكم لهم به ولا عبرة بانكارواضى اليد بعد ذلك (أجاب) اذا
لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الجماعة المذكورين بملك النخل وأثبتوا ملكيتهم
لذلك بالوجه الشرعى يقضى لهم بها ولا يعتبر انكار المنكر دعواهم بعد الاثبات الشرعى
والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ثلاثة أولاد وابن ابن وترك ما يورث عنه شرعا
من نخل ودار وطاحونة وأرض زراعة أميرية وصار الاخوة فى معيشة واحدة وضفوا ابن
أخيه لهم واستمروا على ذلك مدة تزيد على عشرين سنة حتى غابت التركة وزادت
والآن أرادوا القسمة فادعى ابن الابن ان ما ذكره خاصة هازمه من ماله الخاص به وان
اعماله أجرا تحت يده ولا بينة تنور دعواه فهل والحال هذه تقسم التركة وما تحصل من
غائبها بين الاولاد ولا شئ لابن الابن المذكور ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى
والحال ما ذكر (أجاب) اذا كانت اليد على ما ذكر بالسؤال للجميع ثابتة لا يعول شرعا
على مجرد دعوى كل فريق منهم اختصا به بذلك بدون اثبات بطريق شرعى والله تعالى
أعلم (سئل) فى امرأتين متعتن زوجها وأخ عاصب وترك ما يورث عنه شرعا من
عقار ومنقول وأرض ملك أبعادية فطالب الزوج حصته من الميراث على يد المحكم
السياسى من باقى الورثة فادعى ابدين عليه لزوجه من مقدم الصداق ومؤخره وأن ما
خصه من ميراثها خصهم عليه من أصل الدين المذكور وانما قبل موتها أعطت جانباً من
الابعادية لأخيها وأخوه وأوثيقة بذلك فانكر الزوج دعواهم الاعطاء المذكورين
بجدا كليا وأبطل المحاكم الوثيقة لعدم ثبوت مضمونها فهل يكون للزوج طلب ميراث
من زوجته ولا عبرة بالدعوى المجردة ولا بالوثيقة المقطوعة بالثبوت وماذا يخص كل وارث

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

١٦

١٢٧٤

١٩

ذى الحجة سنة
١٨ ١٢٧٤

مطالب أجر نفسه لعميل في
الأرض وما فيها من الخلل
ثم ادعى المالك لا تقبل
محرم

١٨ ١٢٧٥

١٩ ١٢٧٥

٢٥ ١٢٧٥

(أجاب) للزوج المذکور أخذ حصته من تركته زوجته بائناً بصفة الشرعية ولا عبرة بدعوى الإعطاء بدون إثباتها بوجه شرعي وما يتحقق لها عليه من الدين بالوجه الشرعي يكون تركته عنها أيضاً بسقط عنه من ذلك مقدار حصته من الميراث والباقى يلزم بدفعه لباقي الورثة وللزوج المذکور في ميراثها النصف فرضاً وللأم الثلث وكذلك والباقى لأخيها الشقيق وأولاد تعصياً حيث لا وادى سوى من ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون نخلاً تفقوا مع رجل آخر على حراسته بربح الخاريج من ثمرته ومضى على ذلك خمس سنوات ثم بعد مضي تلك المدة ادعى الحارس المذکور ملك الخلل وغرسه فهل والمحال هذه لا تسمع دعواه ولا تقبل بيئته (أجاب) نعم لا تسمع دعواه ولا تقبل بيئته إذا ثبت أنه أجر نفسه لحراسته ذلك الخلل لما في التنقيح بالعز والى الفصل السابع في الفصول لو أقام المدعى عليه بيئته أن المدعى أجر نفسه ليعمل في الكرم يكون دفعاً أو يكون إقراراً من المدعى أنه ليس مالكاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث عقاراً عن مورثه واستمر في يده مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير معارض ولا منازع ثم وقفه واستمر بعد وقفه واضعاً يده عليه وورثته كذلك من بعده مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة ثم ظهر الآن رجل يدعى أن بعض هذا العقار حق مورثه يدعى أن جده استأجر هذا البعض من وقف كدائمه تسعين سنة ابتداءً من سنة الف ومائة وتسع وستين وذلك بموجب صورة حجة نقلت من السجل مضمونها ما ذكره وبطلب نزع المالك من يد الموقوف عليه بسبب ذلك فهل لا تسمع دعوى هذا المدعى حيث مضى عليه ما يزيد على ثلاث وثلاثين سنة خصراً وصاودعواه بالاجارة عن مدة طويلة في الوقف الذي اسند إليه الاجارة وقد مات مورث المستأجر حسب زعمه (أجاب) دعوى المدعى أن كانت على هذا الوجه لا غير بلا زيادة على ذلك فهي غير معتبرة شرعاً والمحال ما ذكر في السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ غائب فوق مسافة القصر وعن ابنين فاصرين وترك ما يورث عنه شراً من عقار وغيره ثم حضر الغائب من غيبته ووضع يده على تركه أبيه وطرده القاصرين المذكورين والآن بلغ أحد القاصرين رشيداً وأراد أخذ نصيبه من تركه أبيه من عقار وغيره فأنكر وأضع اليد المذکور أنكر كدعوى أن أباه لم يترك تركه أصلاً فهل إذا أقام الذي بلغ بيئته أن أباه ترك عقاراً وغيره ومكتوب حجج العقار باسم أبيه يكون له أخذ نصيبه منه ولا عبرة بانكار الأخ وأضع اليد المذکور بعد ذلك وإذا أقام القاضى وصياً على القاصر الثاني وعلى حفظ ماله يكون له الخصامة مع البائع المذکور وأخذ نصيب القاصر المذکور وحفظه تحت يده إلى بلوغه رشيداً (أجاب) جميع ما يثبت به الابن المذکور الذي بلغ رشيداً مروكاً عن أبيه مما يورث عنه بالوجه الشرعي يصحكون له لا سقلاً على نصيبه منه بائناً بصفة الشرعية ولا يعتبر انكار الابن الواضع يده على ذلك وكذا الحكم فيمن ينصبه القاضى وصياً على القاصر بالنظر لنصيبه والله تعالى أعلم

(سئل) في جماعة ادعوا على جماعة بدعوى على يد قاضى بلدهم وطال بينهم في ذلك النزاع والخصام ثم بعد ذلك أبرأ كل من المدعين والمدعى عليهم الا خيرا عامان من جميع الدعاوى ما عدا دعوى النخل المدعى به الا ان وكتب بذلك حجة شرعية مسجلة بالسجل المحفوظ فهل والحال هذه تسمع دعوى النخل من المدعين ولو مضى بعد كتابة الحجة المذكورة نحو خمس سنين حيث لم تدخل دعوى النخل في الابراء العام المذكور (أجاب) مجرد مضى خمس سنين على دعوى النخل لا يمنع من سماعها ما لم يوجد مانع شرعى فاذا لم يتحقق ما يوجب عدم سماع دعوى المدعين المذكورين بما ذكر ولم يشمل الابراء من الدعاوى المذكورة الدعوى بالنخل كما ذكر بالسؤال تسمع دعواهم بذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن أبيهم وجدهم من قديم الزمان بعضهم بالغ وبعضهم فاصريتهم والا ان يدعى رجل أجنبي من أهل البلد مقيم فيها مشاهد لتصرفهم فيها مع عدم منازعته بان والده اشترى من والدهم حصص منها في حال حياته من مدة نحو ثلاثين سنة وزيادة متعللا بورقة قديمة بيده غير ثابتة المضمون وغير مسجلة بسجل القاضى فانكر الورثة دعواه الشراء من مورثهم والحال ان الدار لم تزل بيد الورثة الى الآن فهل والحال هذه لا يحجب لذلك ولا عبرة بدعواه الجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة الورثة في دارهم بدون وجه شرعى واذا أقام شطرا واحدا لا عبرة بشهادته ولا بالورقة المذكورة اذا تحقق ما ذكر (أجاب) لا عبرة بالدعوى الجردة عن الاثبات على فرض كونها مسموعة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر من بلاد السودان مات عن زوجته وعن ورثته غيرها وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومعاش ونقود وفرش ونحاس وغير ذلك مما يورث فادعت الزوجة بامتعة وأشياء مما ذكر بانها ملك لها فانكر الورثة دعواها والحال انهم يقيمون بيته بما تر كهم ورثتهم في منزله وحوزة حتى مات فهل اذا ثبت انهم امتلك مورثهم بالوجه الشرعى يجابون لذلك ويقضى لهم بها ويقسم جميع ما تركه بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية (أجاب) اذا مات الزوج واختلقت زوجته مع ورثته في متاع البيت فما كان مختصا بالنساء أو مشتركا بينهما وبين الرجال فالقول للزوجة المذكورة فيه بجميعها وعلى ورثته الزوج اثبات دعواهم ان ما ذكر ملك لمورثهم وما كان مختصا بالرجال فالقول لورثة الزوج فيه انه ملك لمورثهم والبينة بينة الزوجة والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا خربة بالميراث عن أصولهم تسعهم وامن بلدهم وغابوا بارض بعيدة فوق مسافة القصر مدة تزيد على خمس عشرة سنة فوضع رجل أجنبي يده عليها في غيبتهم تلك المدة ثم مات في غيبتهم عن ابنه فوضع يده عليها بعده والا ان حضر الورثة وطالبوا دفع يده عنها فنفذوا بطول المدّة وبوضع يده بعد أبيه فهل اذا أقام الورثة المذكورون بينة بان الدار المذكورة ملك لا بينهم وانها لم تخرج عن ملكه تسمع دعواهم وتقبل بينتهم ويكون لهم نزعها من واضع اليد عليها بغير طريق

١٢٧٥

١٣

ربيع الثاني

١٢٧٥

١٩

مطلب في اختلاف الزوجة
وورثة الزوج في متاع البيت

١٣٧٥

٢٦

جادی الثانیة سنة
٢٨ ١٢٧٥

رجب
١٩ ١٢٧٥

رمضان

٤ ١٢٧٥

مطالب یمن الاستظهار
لیس خاص بدعوى الدين
على الميت

٩ ١٢٧٥

مطالب تقبل البينة بعد
یمن المدعى علیه

١٨ ١٢٧٥

شوال

١١ ١٢٧٥

شرعی اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعی (اجاب) اذا ثبت الورثة المذکورون ملکہم تلك الدار عن مورثهم بالوجه الشرعی یقضى لهم بها حیث لا مانع ومضى مثل تلك المدة مع الغيبة مسافة السفر لا یمنع من سماع الدعوى اذ هی عذر شرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل ادعی علی آخر یدین یستحقه عنده من نحو ثمان عشرة سنة أصله أجرة مكان فانكر دعواه والحال ان المدعی حاضر موجود مع المدعی علیه فی بلد واحد ولم یطالبه به ولم یدع به علیه ولم ینازعه أكثر من خمس عشرة سنة فهل لا تسمع دعواه (اجاب) نعم ان كان منكر ذلك ولعقد الاجارة والاتساع كما لو ترك لعذر والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل طلق زوجته ثلاثا ولها ملبوس وأمتعة من الخاص بها ادعت به وطلبت اخذها فهل یكون القول قولها فیما یصلح لها وليس له منه ما من ذلك (اجاب) القول للزوجة بیئنها قبل الطلاق وبعده فی الخاص بالنساء من متاع البیت الذی یسكنان فیہ الا اذا كان الزوج یدفع مثله والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل مات عن ورثة وترك فادعی رجل علی الورثة المذکورین بان مورثهم كان وکیله فی ایجار أرض معلومة بموكله وفي قبض أجرة وانها أجرة الفلان بكذا ارد بان حب القول وقبض الاجرة المذکورة وبقيت عنده ویرید اخذها من التركة و اجاب الورثة بعدم علمهم بذلك فاقام بینة شهدت له بدعواه ولم یوجد فی التركة عین ما ادعاه فهل یحلف المدعی فی هذه الحالة كما یحلف مدعی الدین علی الميت أم لا وهل یلزم الورثة دفع المثل أو دفع القيمة وهل العبرة فی القيمة بمن قبض المتوفی للاجرة المذکورة أو بمن الزام الورثة بها (اجاب) الدعوى علی الميت بعد اقامة البينة الشرعیة علیها سواء كانت یدین أو عین لا یدفعها من الیمن وليس خاص بدعوى الدین كما ذکره بعض علمائنا والقول مثلی فالواجب فیہ رد مثله حیث تعذر رد قیمته والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل له علی آخر مبالغ من الدراهم طلبه منه فاقر له ببعضه وانكر الباقي فتأبیه عند القاضی وأراد تحلیفه فانكر البکل وحلف علیه فهل اذا أراد رب الدین اقامة بینة علی دینه بعد حلف المدیون یدینه یجاب لذلك ویكون ملزوما به ولا یمنع من ذلك الحلف المذکور (اجاب) تقبل البينة لو أقامها المدعی بعد یمین المدعی علیه عند العامة وهو الصحیح لقول شریح الیمن الفاجرة أحق ان ترد من البينة العادلة والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل مات عن زوجته وابنین وبنات منها وبنات من غیرها اقسه واتركته یدینهم فوضع احد الابنین یدیه علی نصیبه ونصیب اخته التی هی من غیر أمه مدة ثم مات عن ورثة فارادت الاخت المذکورة اخذ ما یخصها فی تركة ابیها من تركة اخيها فامتنع ورثة من ذلك متعللين بانهم تطالب مورثهم حال حیاته فهل اذا ثبت بالوجه الشرعی ان مورثهم وضع یدیه علی نصیب البنت المذکورة یكون لها طلبه من تركة (اجاب) اذا لم یکن هناك مانع من سماع دعوى الاخت المذکورة بما یخصها فی تركة ابیها تدعی انه تحت ید اخيها المتوفی واثبتت دعواها علی ورثة اخيها بعد

عن ابن و بنت وترك ستا وثلاثين نخلة وقسم النخل بينهما لابن المذكور وأربع وعشرون وللبنت اثنتا عشرة نخلة ووضع كل منهما يده على نصيبه فباع ذلك الابن ثمان عشرة نخلة من نصيبه لرجل وبقي ست من نصيبه ثم باعت البنت المذكور ثلثي عشرة نخلة نصيبها رجلين ثم بعد ست سنين باع الرجلان الثلثي عشرة نخلة المذكور لمرأة بحجة مسجلة شرعية ووضع يدها على الثلثي عشرة نخلة وصارت تتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس عشرة سنة وتنفق ما عليها الى الديوان والآن قام وارث الابن يدعى بان النخل كله ملك الجدة وأنه لم يترك الا ثمان عشرة نخلة ويريد مقاسمتها فيما اشترته من الثلثي عشرة نخلة والست الباقية من نصيب أبيه فهل اذا ثبت كل من القسم المذكور بين البنت والابن مورثه وبيع أبيه الثمان عشرة نخلة وأن المتروك عن الجد ست وثلاثون نخلة لا تسمع دعواه ويكون الحق في النخل للمرأة المشتريفة اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان الجد المذكور وترك ستا وثلاثين نخلة وان الابن والبنت اقسمتا ذلك واختص الابن بأربع وعشرين نخلة مقدار الثلثين واختصت البنت بالثلثي عشرة نخلة مقدار الثلث وكل منهما تصرف في نصيبه بالبيع على الوجه المذكور الى أن وصلت الثلثي عشرة نخلة نصيب البنت لثلاث المرأة بطريق الشراء الشرعي لا يكون لوارث الابن معارضة المشتريفة فيما آل اليها بالشراء على هذا الوجه ولا عبرة بانكاره ان جدته ترك ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في مرض مرض الموت أقرا لاجني بدين ثم مات عن ورثة أنكره والدين المذكور وأراد الاجنبي اثباته مستندا لاقراء المذكور ولم يذ كر سببا غير الاقراء فهل اذا لم يذ كر سببا للدين غير الاقراء المذكور لا يحكم له به (أجاب) الاقراء ليس سببا من أسباب الملك وقد صرحوا بان الدعوى بناء على الاقراء لا تسمع الا اذا ادعى انه يستحق كذا بدم فلان مثلا وأنه أقرا له به فانها تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين توفيا وتركا دورا ولم يتركوا سواها واولاد انفراد كل من الاولاد بمسكن وكسب يختص به فصار كل واحد منهم يكتسب بخصوصه ويحوز مواشي وعقارا خلاف المتروك فادعوا الآن على أحدهم ان جميع ما حازوه من المواشي والعقار الا آخر تركته تقسم بينهم وهو ينكر دعواهم قائلا انه ملك لي حصلة من مال اقترضته لنفسي ومن كسبي الخاص بي فهل يصدق في انه ليس تركته سيما وقد وضع يده عليه باقرا ده مدة تزيد على ثلاثين سنة يتصرف فيه تصرف الملاك من غير معارضة ولا منازعة مع عدم المانع الشرعي ومع شيوع انه ملك له من اكسابه الخاصة به بين اهل البلد وغيرهم (أجاب) اذا كانت اليد على العقار والمواشي المتحصلة بكسب أحد الاولاد له خاصة فالقول له بيمينته في انه ملكه من كسبه الخاص به حيث كان منفردا عنهم وكان يتصرف فيه بانفراده تصرف الملاك حيث لم يثبت انه من كسب الجميع او انه من جملة تركته المورثين بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم

١٢٧٦

٢٩

مطلب ادعى دينا بناء على
الاقراء لا تسمع

صفر

١٢٧٦

٧

١٢٧٦

١٨

(سئل) في رجل اشترى صندوق حديد من آخر بثمن معلوم من الدراهم في تاريخ معلوم ودفع له الثمن المذكور وقبض منه المبيع ثم وضعه عند البائع امانة ثم بعد مدة وجد المشتري المذكور الصندوق بيد رجل آخر فطالبه منه فادعى واضع اليد المذكور انه اشتراه من البائع للمشتري الاول المذكور بتأريخ متاخر عن شراء المشتري الاول فهل تسمع دعوى المشتري على مدعى الشراء ثانيا واضع يده على الصندوق المذكور واذا اقام كل منهما بينة على الشراء من البائع المذكور وكان تاريخ المشتري الاول اسبق يقضى له بالصندوق المذكور وتقدم بينته على بينة مدعى الشراء ثانيا بتأريخ متاخر ولا يحتاج المحال الى احضار البائع حيث ادعى كل منهما الشراء من شخص واحد (اجاب) نعم تسمع دعوى مدعى الشراء بتأريخ سابق على واضع اليد المدعى شراء ما ذكر من بائع المشتري الاول بتأريخ لاحق وتقدم بينته على بينة مدعى الشراء آخر اولا يتوقف سماع الدعوى على حضور البائع لهما والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بطريق الارث عن مورثها وضع رجل اجنبي يده عليها وهي غائبة بلا اجارة ولا اذن شرعي من المالكة المذكورة وغيبتهما في مكان تزيد على مسافة القصير مدة تزيد على خمس عشرة سنة وفي اثناء تلك المدة لم تحضر فهل والمحال هذه اذا اثبتت المرأة المذكورة ملكها للدار المذكورة عن مورثها بالوجه الشرعي ترفع يد الرجل المذكور عنها وتسلم للمرأة المذكورة كورة حيث كان الرجل المذكور واضع يده عليها بالوجه الشرعي (اجاب) الغيبة مسافة السفر عذر شرعي تسمع معه الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة فاذا اثبتت المرأة المذكورة ملكها تلك الدار بالوجه الشرعي يقضى لها بها وترفع يد واضع اليد عليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت في غيبة زوجها فوضع نسوة يدهن على ما في البيت المنسوب للزوج المذكور من مصاغ وفراش ونحاس وغير ذلك مدعين انهن بنات عمها فهل اذا حضر الزوج من غيبته وانكر وراثته النسوة المذكورات وادعى ان جميع ما في البيت ملكه يكون عليهن اثبات وراثته بالوجه الشرعي ويقبل قوله في الصالح له والمشارك ويكوله نصف الخاص به بالميراث (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن و بنت من غيرها وترك بعض عقار ثم ماتت الزوجة عن بنت قاصرة من غير الرجل المذكور ولم يقسم العقار المذكور بين وريثة الميت الاول والآن تريد بنت الزوج المذكورة بعد بلوغها اخذ ما يخص امها من تركته بالقريضة الشرعية من واضع اليد على العقار فامتنع من ذلك متعللا بان المدة من وقت موت الرجل لغاية الآن سبع عشرة سنة والدعوى لا تسمع بعدم مضي تلك المدة والمحال ان ام المدعية طلبت حقها فيما يخصها منه مرارا فهل يكون للبنت المذكورة طلب ما يخص امها بالقريضة الشرعية من واضع اليد على العقار المذكور ولا يمنعها من ذلك مضي المدة المذكورة سيما وواضع اليد مقر بان العقار المذكور يخلف عن زوج المرأة ام البنت المذكورة وليس له معارضة

١٢٧٦

١٩

١٢٧٦

٢٩

ربيع الاول

١٢٧٦

١٠

ربيع الاول
سنة ١٢٧٦ ٢٩

الابطول المدة (اجاب) لا عبرة بمجرد تعلل واضع اليد بمضى سبع عشرة سنة مع عتقائه
باستحقاق المدعية في العقار المذكور بطريق الارث من مورث أمها المتوفاة عنها يوم
رفع يده عن حصتها حيث لا مانع سوى ما تعلل به على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يبيده جنيته يزعم انه اشتراها من شخص وأخذ من البائع حجة الجنيته المذكورة
المهروية باسم البائع الدال مضمونها على ان الجنيته الكاتبة بالجهة الغلائية الدائر عليها
سيما من حجر المشتملة على اثبتبار مثمرة وغير مثمرة وثلاث سواق وصهر يبيع المصهورة
بحدود أربعة الحد القبلي يفتنى اسيدل عبد الباقي زقوع فزعم ان موضع هذا السبيل
المنذر من مدة زمانية خارج عن سياج الجنيته المذكورة بمسافة بحيث على زعمه ذلك
يدخل في ذلك طريق عام من قديم الزمان خارج عن السياج وارض أيضا في يده مالا كها
مشتملة على صهاريج وسواق وخلاف ذلك زيادة عن مشتملات حجة بكثير وهم
متصرفون فيها مدة مديدة من السنين أكثر من خمس عشرة سنة من غير منازع ينازعهم
والآن أراد الرجل المذكور الدعوى بما ذكره من هذه الاراضي من يده مالا كها
والا تيملاء على الطريق المذكور بهذا الزعم مع انكار المالك المذكورين فهل مع
مخالفة مشتملات الحجة التي في يده المدعاة ونقص المشتملات عن دعواه ومع وجود طريق
عام من قديم الزمان فاصل ومع سبق وضع يد بأرباب الاراضي عليها والتصرف فيها المدد
المديدة والسنين العديدة التي تزيد على خمس عشرة سنة بعد شرائه من غير منازع ولا
معارض مع التمكن من الدعوى تلك المدة ومع اطاعة السياج بالجنيته المذكورة
لا تسمع دعوى المدعي المذكور على أصحاب الاراضي المذكورة سيما مع المشاهدة
لتصرف ادبائ تلك الاراضي فيها باسائر التصرفات (اجاب) نعم الدعوى المذكورة على
فرض صحة ما غير مسموعة به مضي تلك المدة والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل باع لا تحفظه علوم الحدود ولا رضه ووضع المشتري يده عليه ثم بعد
مضي مدة من السنين مات البائع وبقي المشتري واضع يده عليه خمس عشرة سنة من وقت
البيع وهو يتصرف فيه بلا منازع ولا معارض المدة المذكورة والآن ادعت بنت البائع
على المشتري بان أباه باع النخل المذكور بالا كراه وادعى ايضا ابن ابنته على المشتري
المذكور ان جده كان وهبه له ولاخيه والحال انه لم يحصل القبض منهما للنخل مع
بلوغهما والبنات المذكورة مقيمة في البلد ومشاهدة لتصرف المشتري المدة المذكورة
ولم تدع ولم تنازع ولم يعمها مانع شرعي من الدعوى في جميع تلك المدة فهل لا تسمع
دعوى البنت ولا تصح الحجة على فرض ثبوتها حيث لم يحصل قبض خصوصاً والمشتري
منكر لدعوى البنت وابن الابن (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا
في الادب والوقف ووجود عدل شرعي والهيئة المذكورة على فرض صدورها غير معتبرة
على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما ذهونه رجل ادعى على آخر

قوله سياج بوزن كتاب
الحائط وما أحيط به على
مثل النخل والكرم قاموس
اه مصحح

ربيع الثاني
سنة ١٢٧٦ ١٩

سنة ١٢٧٦ ٢

مطالب اشتراها ثم ادعى
ملكه ولم يعرفه وقت الشراء لتغير بعض أوصافه لا تقبل خلافاً لابي يوسف

بهما رانه ملكه ونج عنه وانه ضاع منه منذ اشهر فوجده تحت يد المدعى عليه ويريد
 اخذه منه لوضعه عليه بغير حق فلما سئل المدعى عليه اجاب بانه ملكه اشتراه من رجل
 آخر وانه قد كان باعه للمدعى المذكور بثمن معلوم فاشتراه منه بذلك ودفع له الثمن وسلمه
 الحجار ثم تراد بالبيع ورد له الثمن وقبض منه الحجار فاعترف المدعى بذلك وذكرا انه اشتراه
 منه وانه وجد اذ نبه مشرومين وشعر ذنبه مقصودا فلم يعرفه وقت الشراء ثم بعد ذلك
 امعن النظر فيه فعرفه وردده عليه واخذ منه الثمن فاذا يكون الحكم في ذلك (اجاب)
 شرا المدعى الحجار من المدعى عليه اقرار بان لا ملك له فيه فلا يقبل منه دعوى انه ملكه
 يتار يخ سابق على ذلك ولا يخبر به عن التناقض ما تعلل به من شرم اذ نبه وقص شعر ذنبه
 فيما يظهر ثم رأيت في الهيئ البرهاني من الفصل التاسع عشر من كتاب الحيل ما يؤيد
 ذلك حيث قال ان كان المدعى عرضا او جارية او نحوهما سوى العقار فالحيلة ان يغير
 المدعى عليه المدعى به على وجه لا يعرفه المدعى ثم يعرضه على هذا المدعى ليساومه فبطل
 دعواه لانه لما سومه فقد زعم انه لا ملك له في المدعى به فبطل دعواه وروى عن أبي يوسف
 انه كان ينظر في مثل هذا المدعى وكان يقول ان داس المدعى عليه على المدعى فساومه
 المدعى بناء على انه لم يعرف المدعى به تسمع دعواه واقتصر في الهندية على القول الاول
 عازي الى الذخيرة فيفيد اعتماده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه يستحق
 عنده مبلغا معلوما من الدين من نحو عشرين سنة فانكر المدعى عليه دعواه والحال ان
 المدعى كان حاضرا وجود المدعى عليه المدة المذكورة وادسا كت لم يدع ولم
 ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بعد هذه المدة (اجاب) لا تسمع الدعوى
 بعد مضي خمس عشرة سنة فاكثر مع انه كاد المدعى عليه في الارث والوقف ووجود عذر
 شرعي كما يكون المدعى عليه ثابت الاعسار في هذه المدة ثم ايسر والله تعالى اعلم
 (سئل) في جماعة مشتركين في طاحونة وحقوقها مع بعضهم مكثت تحت ايديهم خمس
 وعشرين سنة والجميع يتصرفون فيها تلك المدة ثم توفوا عن احوالهم ووضع اولادهم
 ايديهم عايلهم ثمان سنين والآن ادعى بعض اولاد الشركاء ان المالك الذي فيه
 الطاحونة ملك لا يبه خاصة وهو قلة اعمه بالميراث واسأل ان ابناء كان مشاهدا لنصرف
 شركائهم مدة الخمس والاشهر بن سنة ولم يدع ملكا في تلك المدة ولم يكن هناك مانع له ولم
 يفر الشركاء له بالملك وابنه مشاهد لورثتهم في الثمان سنين ايضا ولم ينزع فهل والحال
 هذه لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته (اجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى مع
 حضوره وتسمكه منها ومشاهدة تصرف لغير خمس عشرة سنة فاكثر مانع من سمع دعواه
 اذا كان الخصم منكر ان في تلك المدة فترسم دعوى ورثته من بعده اذ ما ثبت في حق
 المورث ثبت في حق الورث والله تعالى اعلم (سئل) في اربعة اخوة مات ابوهم بأحد
 فاصر فصار مع اخوته حتى بلغ رشيد افاقة من اخوته واستقر با كسابه وصار في معيشة

١٢٧٦

١٥

١٢٧٦

١٨

١٢٧٧

صفر

٢

وحدده والثلاثة الاخوة في معيشة واحدة ومضى على ذلك مدة من السنين ثم مات أحد الثلاثة عن ورثة واخويه فجاء هذا المنفصل وادعى على الاخوين المذكورين وورثة الميت ان له استحقاقا في جميع ما هو تحت أيديهم من عقار ومنقول بطريق الارث عن أبيه فانكر المدعى عليهم دعواه فهل اذا ثبت هذا المدعى شيئا من ذلك بالبينة الشرعية انه من تركه أبيه يكون له اخذ حقه فيه خاصة ولا يستحق فيما جدد الاخوة المذكورون باكتسابهم بعد موت أبيهم شيئا (أجاب) ما يثبت بالوجه الشرعي انه من تركه أبي الاخوة الاربعه أو غائبها ولم تحصل فيه حصة يسكنون لالاخ المنفصل عن اخوته بمعيشة على حدته أخذ نصيبه من ذلك بالقرينة الشرعية وليس له مشاركة باقي الورثة فيما حصلوه لانفسهم خاصة بسعيهم وكسبهم الخاص بهم بدون وجه يوجب مشاركتهم في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع الى زوجته ابنه مبلغا من الدراهم على سبيل الامانة عندها فبعد مدة طلب منها المبلغ المذكور فاعترفت على يدي بينة شرعية بانها استلمته منه ولكن ادعت انه أعطاه لها على سبيل النيشان فهل يكون الدافع مصدفا في دعواه انه دفعه لها على سبيل الامانة لانه أعلم بحجة الدفع ولا تصدق في دعواها حيث لم يكن لها بينة شرعية تشهد بذلك (أجاب) حيث اعترفت زوجة الابن باستلامها المبلغ المذكور من أبي زوجها وادعت انه ملكها اياه وهو ينكر فالقول له بيمينته وعليها البينة اذا البينة على المدعى واليمين على من انكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى عقارا منذ خمس وعشرين سنة وبعدموته ادعت بنت البائع على بعض ورثته ان مات تحت أيديكم من العقار كان ملكا لامرأة أجنبية ووقفته على والدي وأولاده وقد مات والدي وان لناظرة والمستحقة فاجاب المدعى عليه بان وادى اشترائه من أبيك من المدة المذكورة ثم آل الى مع باقي الورثة اثناعنه فهل اذا صححت دعواها وانكر واضع اليد ملك من اسندت المدعية الملك اليه وابقاه حسب دعواها يطلب منها أو لا البينة على دعواها حيث اعترفت ان الملك كان لأجنبي او يطلب من المدعى عليه بينة الشراء من أبيها مع انكار المدعية ملك أبيها المذكور وكانت خارجة والمدعى عليه ذائد (أجاب) حيث ردت المدعية اقرار المدعى عليه ذي اليد ملك أبيها للعقار المذكور وادعت انه كان ملكا لامرأة أجنبية ووقفته على أبي المدعية وأولاده فان صححت دعواها وانكرها خصها ذو اليد تطالب منها البينة على ما انكره فان اقامتها على وجهها الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماعها يقضي لها بما ادعته على واضع اليد ولا يقضى على باقي ورثة أبيه مع غيبتهم بلا نائب عنهم في الخصومة ان كانت اليد للجميع ولا تطالب البينة من ذي اليد على ما ذكره ولو تضمن الاقرار باصل الملك لأبي المدعية لان ذلك يبطل بردها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وكل ابن عمه في بنائها واذنه بان يسكنها فرفض ابن العم بذلك ووضع يده عليها وهدمها وينهاها وسكنها ثم مات مالك الدار المذكور عن ابن عمه المذكور وهو

١٢٧٧

١١

دبيع الثاني

١٢٧٧

١٣

جداى الاولى

١٢٧٧

١

واضع يده عليها بعد موت مورثه مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم ينازعه أحد فيها
والآن ادعى رجل أجنبى أنه يستحق المورث من تلك الدار المذ كورة فأنكر واضع اليد
دعواه والمحال أن المدعى المذ كور حاضره ومشاهده لتصرف واضع اليد المذ كور المدة
المذ كورة ولم يدع ولم ينازع ولم يمنع ما منع شرعى عن الدعوى والطلب فهل لا تسمع
دعوى المدعى المذ كور والمحال هذه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة
سنة إلا فى الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة ماتت
عن زوجها وهما بن خالتها وعن عمها لام وعن عمه أبيها وتركت ما يورث عنها فهل يكون
الميراث بين عمها وزوجها مناصفة وإذا ادعى الزوج أن النحاس والقراس له يكون القول
قوله فى ذلك وإذا أقام الم بينة على ملك الزوجة فى بعض ما يده الزوج من ذلك وأثبتته
بالوجه الشرعى يقضى له بالميراث فيه وإذا ادعى الزوج أن المصاغ ملكه وادعى الم
الوارث أنه ملكها يكون القول قول الم (أجاب) يموت المرأة المذ كورة عن زوجها
الذى هو ابن خالتها وعن عمها لام وعن عمه أبيها لا غير يكون ميراثها بين زوجها وعمها
المذ كور مناصفة ولا شيء لمن بقى من هؤلاء وإذا اختلف الزوج الحمى مع باقى الورثة فى
متاع البيت الذى هو مسكن للزوجين فالقول للزوج بيمينه فيما هو مشترك أى صالح
للرجال والنساء كالنحاس والقراس أنه ملك له إلا أن يقيم الوارث بينة أنه ملك
للزوجة والقول للوارث بيمينه فيما هو خاص بالنساء كالمصاغ أن ادعى أنه ملك للزوجة
الآن يقيم الزوج بينة أنه ملكه والله تعالى أعلم (سئل) فى ثلاثة أولاد بلع لهم أب
فى عيالهم عاجر عن الكسب أخذوه وانتقلوا به من بلدة الى أخرى وأقاموا فيها مدة ثم
خلف الاب ابنا آخر وصار مع أبيه فى عيال اخوته حتى مات أبوه وبلغ الولد رشيدا
فزوجته اخوته من مال أنفسهم وصاروا ينفقون عليه وعلى زوجته لكونه لا كسب له
الى ان مات عن ابن فبقى الابن فى عائلتهم أيضا حتى ماتت أمه فادعت على الاولاد
المذ كور بن بان لها حق فى الاشياء التى تحت أيديهم بالميراث عن أبنا وهو عن أبيه
وأبوه عن أبيه الذى هو أبوا الاولاد المذ كور بن فهل لا تجاب المرأة المذ كورة لدعواها
وليس لها حق فيما بأيديهم بدون اثبات دعواها بالوجه الشرعى ويكون ما بأيديهم
خاص بهم حيث كان بكسبهم خاصة ولم يكن لا يديهم أصل فيه ولم يكونوا مع بين له وتمنع
المرأة المذ كورة من معارضتهم بدون وجه شرعى والمحال ما ذكر سما والاشياء التى
بأيديهم مملوكة الرقبه ولا أطباء فيها (أجاب) نعم لا تجاب المرأة المذ كورة لذلك إذا
كان الواقع ما هو مذ كور بالسؤال ولا استحقاق لها ولا مورثها المذ كورين فيما يبد
الاولاد المرقومين والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل خرج من بلده وتوجه الى بلدة
أخرى وأقام فيها مدة سنتين وترك بيده عقارا ثم توفى فى البلدة التى كان أقام فيها بعد
وفاته حضر أولاده الى بلدة الاصلية وأرادوا بيع عقار أبيهم الذى تركه عند توجهه الى

١٢٧٧

١٦

١٢٧٧

٢٧

ذى الحجة

٦

١٢٧٧

البلدة التي توفي فيها فوجدوا شخصا مستوليا عليه وبني فيه أما كن وادعى شراءه من والدهم فطلبوا منه حجة البيع فحجز عن الحجة وكشفوا في سجل القاضى فلم يجدوا لها أصلا فهل انزعج مدعى شراء العقار المستولي عليه من غير حق عن اثبات دعواه يكون لهم أن يأخذوه ويتصرفوا فيه كيف شاؤا أم لا (أجاب) حيث ادعى واضح البلد شراء العقار من موث الورثة المذكورين ولا يثبت دعواه انتقال الملك اليه بوجه شرعى ولا حجة بيده وحاف الورثة على نفي دعواه اليقين الشرعية ان طامها بقضى لاورثة بذلك العقار ويكون لهم التصرف فيه بالوجه الشرعى حيث لا مانع وما بناه ووضح اليده فله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أما كن متعددة ملاصقة لبرضاها خالطها ببيع بعضها وبنها مكانا كبيرا معلوم الحدود ولا يعلم حدود كل مكان من الأما كن الاصلية واستقام كنافيه بعد عشرين سنة تزيد عن اثني عشر سنة ثم مات وله زوجة وورثة أخرى ثم ادعت الزوجة أنرا اشترت منه مكانا من جملة الأما كن المتلاصقة المذكورة قبل طامها ببيع بعضها مع اعترافها بأنه هدمها وبنها لنفسه حال حاته بدون اذن المالك لا تعرف من حدود المكان المدعى به بل هي مستندة في دعواها الى كورة الى سند مبوب من تاريخ من رواب القضاة لم يبين فيه حدود المكان المذكور وليس مقيد بالسجل المحفوظ تاريخه مضى عليه نحو عشرين سنة مع تصرف زوجها في المكان المذكور من تاريخ السند المذكور الى حين وفاته بأنواع التصرفات الشرعية وبالهدم والبناء لنفسه مع حضورها وتمكنها من الدعوى بالمعارضة ولا منازعة وتر كها اياها الى الآن مع انكار باقى ورثة الزوج دعواها فهل ونحال ما ذكر بالسؤال لا نسمع دعواها المذكورة ولا يعمل بمجرأ الحجة المذكورة ولو فرض أنها أقامت بينة على دعواها مع الجهال المذكور لا تقبل بينتها (أجاب) دعوى الزوجة المذكورة على الوجه المستور غير مسموعة ولا تبعة شرعا ولا عبرة بملك الحجة بمجردها على هذا الوجه ولا تقبل بينتها وأقامتها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب فوق مسافة القصر وترك نخلا فوضع جماعة أيديهم على النخل المذكور مدته من السنين والآن حضر الابن المذكور من غيبته المذكور بة بعد ثمان عشرة سنة وطلب النخل المذكور من يدواضى البدافن كروا ملكه في ذلك فهل اذا أقام الابن المذكور بينة شرعية على ملكه في النخل المذكور بالارز عن أبيه يقضى له بأخذه وترفع يدواضى السيد عنه ونس مع دعواه بذلك ولا يمنع سماعها طول المدة انذ كورة بغيبته فيها (أجاب) لا تصح الدعوى بعد مضى عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى ومن العذر الشرعى الغيبة فوق القصر فتسمع الدعوى معها ولو طال المدة كما تسمع في دعوى الميراث ما لم تبلى ولا ثين سنة على ما وقع به الافتاء في زماننا هذا الحاضر وان كان الافتاء فيما جازى على السماع وان طال المدة عن ذلك في الارث والوقف والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٧٧

٢٠

١٢٧٨

صفر
٧

١٢٧٨

٢٠

في رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه اسكن ابن عمه فيها فاسكن ابن العم المذ كور في الدار
المذ كورة مدة من السنين والآن اراد المالك المذ كور فريد ابن عمه عن الدار ووضع
يده عليها فامتنع ابن العم المذ كور من تسليمها لمالكها متعللا بوضع يده عليها مدة تزيد
على خمس وثلاثين سنة والمحال ان واضع اليد المذ كور مقربا للملك في الدار المذ كورة
لمالكها المذ كور فهل اذا كان واضع اليد المذ كور مقربا للملك للرجل المذ كور ترفع
يده عنها ولا يضرب في ذلك طول المدة ولو بلغ المدة المذ كورة (اجاب) الاقرار حجة على
المقر فيعامل بموجبه في حق نفسه حيث كان باختياره وتسمع معه الدعوى ولو حصل
الترك قبله للدعوى مدة طويلة من السنين اذا لم يسمع بتقادم الزمان والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك ما يورث عنه شرعا من دار وأرض زراعة
ابعادية ولم يقسم ذلك بينهم ما فوضع الابن يده على ذلك مدة عشر سنين ثم ماتت البنت
المذ كورة عن ورثة بالغين لم يأخذوا نصيب أمهم من ذلك حتى مضت مدة نحو عشر
سنين ايضا ثم بعد تلك المدة مات ابن الميت الاول عن ورثة بالغين فوضعوا أيديهم على
ذلك نحو سنتين والآن اراد ورثة بنت الميت الاول أخذ ما يخص والدتهم من الدار
والأرض المذ كورين من تركه أبيهما بالفريضة الشرعية فنعهم ورثة الابن من ذلك
متعللين بوضع يد مورثهم المدة المذ كورة وترك أمهم نصيبها الاخيها المدة المذ كورة
فهل والحال هذه يكون لورثة البنت أخذ نصيبها من ذلك بالفريضة الشرعية ولا عبرة
بتعادل ورثة الابن المذ كورين بذلك لاسيما ورثة الابن مقرون بان الدار والأرض
متروكان عن والد والدتهم (اجاب) حيث كان واضعوا اليد مقربين بنسب ورثة بنت
المورث الاصل وبان ما ذكر من الأرض والدار يخلف عن الجسد والدم ورثة الورثة
المذ كورين يؤمرون بتسليم نصيب مورثهم اليهم بحسب الفريضة الشرعية حيث
لا مانع ولا عبرة بمجرد تعادل ورثة الابن بوضع يدهم ويد مورثهم على ما ذكر تلك المدة ولا
يترك أم الورثة نصيبها الاخيها فيها اذا لم يسمع بتقادم الزمان ولا يكون مضى مثلها
أو أكثر منها مانعا من سماع الدعوى مع وجود الاقرار للدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى جارية بالغة عاقلة من سيدها بثمن معلوم من الدراهم وقبضها المشتري من
بائعها منقادا للبائع طائعة مختارة واستمر يستخدمها مدة تزيد على ثمانية أشهر ثم بعد
ذلك ادعت انها حرة الاصل فهل اذا ثبت انقيادها وتسليمها للبائع المذ كور ولا عبرة
بدعواها المذ كورة حيث لم يكن معها بينة عليها (اجاب) نعم لا يقبل منها دعوى الحرية
بدون اقامة البينة اذا تحقق انقيادها على الوجه المستور بالسؤال ولو اقامت البينة على
حريتها قبلت والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بطريق الارث عن مورثها فوضع
رجل أجنبي يده على الدار المذ كورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهي غائبة غيبة فوق
مسافة القصر بلا اذن شرعي من المالك المذ كورة فهل والحال هذه اذا حضرت المرأة

٢٢

١٢٧٨

ربيع الثاني

٨

١٢٧٨

جادی الاولی

٦

١٢٧٨

١٢٧٨

١٠

المذ كورة من غيبتها وأثبتت ان الدار المذ كورة مملوكة لمورثها وانه مات وتر كها ميراثا لها
وأثبتت انحصار ميراثه فيهما بالوجه الشرعي يقضى لها بتلك الدار ويؤمر وارضع اليد برفع يده
عنها حيث لا مانع (أجاب) نعم يقضى لها بتلك الدار بعد اثبات دعواها بطريق شرعي
حيث لا مانع من سماع دعواها ولم يثبت انتقائها عن ملكها أو من تلقاها عنه بما قل
شرعي وترفع يد وارضع اليد عليها والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
ادعى بغير يق وكالته الشرعية بالخصوصة عن ورثة رجل على وصي ورثة قصر بان مورثي
الفر يقين كانا أخوين مع بعضهما في معيشة واحدة حال حياة أبيهما فلان وبعد وفاته وضعا
أيدهما سوية على ما ركه والدهما المذ كور وهما بالغان وأخذ في التكسب والعمل في
ذلك وغيره مدة من السنين ولم يكن كسب أحدهما يميز عن كسب الآخر وصارا
ينميان المال الى أن تحصل بكسبهما سوية مال وعقار زيادة على ما ركه والدهما ثم
مات أحدهما عن زوجته وعن أولاده واستمر وارضع الم على ما كان عليه مورثهم ثم توفي
أحد أولاد الاخ الميت عن بنت وشقيقة وأم ثم مات الم عن أولاده القصر الذين هم في
حجر الوصي المدعى عليه وان المتروك عن أبي الاخوين المذ كور جميع كذا ويذنه عقارا
ومنقولا وان الاخوين المذ كورين اشتريا كذا وبين ما حصله الاخوان بكسبهما وان
الوصي المذ كور وارضع يده على ذلك ومعارض لورثة الاخ في استحقاقهم في ذلك بطريق
الميراث بغير وجه شرعي وبسؤال المدعى عليه أجاب بالانكار فهل اذا ثبت الوكيل ملك
الاخوين لما ورثاه عن أبيهما وما حصله بسعيهما وتنميتهما في تركتهما أيهما يقسم بين
ورثة الاخوين سوية حيث لم يكن لأحدهما مال خاص به سيما والعلم قبل موته في حال
صحته أقر بان جميع ما يذنه من عقار ومنقول وأمتعة مشترك بينه وبين ورثة أخيه
وشهدت البينة بذلك (أجاب) نعم يقسم المال المتحصل بكسب الاخوين وسعيهما
والحال ما ذكرينهما سوية ونصيب كل يقسم بين ورثته باقرار يذنه وليس لأحدهما
الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والاقرار حال الصحة بان
جميع ما يذنه من عقار ومنقول وأمتعة مشترك بينه وبين ورثة أخيه حجة على المقر
فيعامل بموجبها اذا ثبت بعد الدعوى الصحيحة بالوجه الشرعي وهو من قبيل العام
للاجتهول بجميع ما يتحقق انه كان بيده في تاريخ الاقرار يعامل بموجبه فيه لافيهما حدث
بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أخ وأخت شقيقين وعن زوجة فادعت
زوجته بان لها دين على زوجها معلوم القدر من قبل موته بنحو اثنين وعشرين سنة ثمن
مبيع فانكر ورثته دعواها والحال انها حاضرة موجودة مع زوجها المذ كورة وهي
ساكتة لم تطالبه ولم تنازعه ولم تدع عليه بشئ منه المذ كورة من غير مانع شرعي يمنعها
من ذلك فهل لا تسمع دعواها (أجاب) اذا لم يكن الزوج معسرا حال حياته ولم يكن مقرا
بالدين المذ كور من مدة لم ترده على خمس عشرة سنة ثم ادعت زوجته بعد موته بالدين

١٢٧٨

١٤

رجب

١٢٧٩

١٧

مطلب ادعاء لنفسه ثم
ادعاء لغيره بالوكالة مثلا
تسمع

المذکور مع كونه غير مؤجل بعدمضى المدة المذکورة وكانت بقية الورثة منكورة
لدعواه ولم يكن هناك عذر يمنعها من الدعوى به المدة المذکورة لا تسمع دعواها والا
سمعت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بحصة في عقاره وأنه واضع يده
عليها بخبر وجه شرعى وطالب رفع يده عنها وأنكر المدعى عليه دعواه واعترف على يد
القاضي بأن الحصة المذکورة لا ولا دعم المدعى الغائبين بناحية كذا وأنه اشتراها منهم
فذهب المدعى المذکور لا ولا العالم المذکور بن ووكلاه عنهم في الترافع والدعوى
والها كنه مع واضح اليد في ذلك وفي رفع يده عنها والتصرف فيها لهم وكالة مفوضة
منكرين البيع الذى ادعاه واضع اليد وحرروا له بذلك حجة من فاضى الناحية فهل اذا
ثبت تو كيله عنهم في ذلك لدى المحاكم الشرعى بشهادة البيعة الشرعية وادعى المالك في
تلك الحصة لموكله وأنكر دعواه البيع منهم لواضع اليد لا تسمع دعواه وترفع يد المدعى
عليه عن الحصة المذکورة حيث لم يثبت دعواه الثراء ولم يكن بيده حجة شرعية بذلك
(أجاب) نعم تسمع دعواه والحال ما ذكر ولا يمنع من سبق الدعوى منه لنفسه كما صرحوا
به وهو الظاهر على ما صرح به في نور العيين وفي الاقروية من الثاني عشر في التناقض
ادعى دار لنفسه ثم ادعى انها للفلان وقفها عليه تسمع كما لو ادعى لنفسه ثم ادعاه لغيره
بوكالة اه وترفع يد واضع اليد بعد الثبوت بطريقه الشرعى حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل تعدى على دار زيد وأخذها منه قهرا وأعطاهما البكر فظير دار أخذها
الرجل المذکور ومن بكر من مدة إحدى وثلاثين سنة ثم مات العاصب المذکور
والمغصوب منه وبكر كل منهم عن ورثة فادعى الآن ورثة زيد المغصوب منه على ورثة
بكر واضع اليد على الدار المغصوبة بأن الدار المذکورة ملك لهم بطريق الميراث عن
مورثهم لدى فاضى ناحيتهم ويريدون رفع أيديهم عنها فمتنعوا من ذلك متعللين بطول
مدة وضع أيديهم ويدهور ورثتهم عابها من غير معارضة لهم فيها والحال أنهم مقرون بملك
ورثة المغصوب منه الدار المذکورة فهل حيث كان ورثة العاصب وورثة بكر واضعو
اليدهم قريين بالملك في الدار المذکورة لورثة المغصوب منه ترفع يدهم عنها ولا يضطرون
المدة مع الاقرار (أجاب) الدعوى بعدمضى المدة الطويلة تسمع اذا كان الخصم
مقربا بالملك المدعى ويؤمر واضع اليد بتسليم الدار لاهلها لم يثبت انتقالها عن ملكهم
بناقل شرعى حيث لا مانع من تسليمها والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من بيت
المال مؤرخة بسبعة من شوال سنة ثمان وسبعين ومائتين غمرة ٥٣٨ مضمونها انه لما
صار الاستئذان من المحافظة عن الافراج عن تركه المتوفى يحى جوده الصرماني لاخته
خروج المحكوم في الاعلام الشرعى ان الحق في التركة لها ولو لم يكن التركة المقتضى
التسليم فيها للوارثة من ضمنها عقار وفي حال حياة المتوفى حرر سندا بإيقاق العقار المذکور
بالشروط التى شرطها في السند ومذکور فيه انه من بعد انقراض الموقوف عليهم يكون

وقفا على مسجد الاستاذ العمري ولعدم الاثبات الآن من ناظر الوقف المذكور لما في
 السند واجابته بانه مازال مدعيا بما في السند وتسليم العقار للوارثة وهو فيما به يدعى
 عليهم بدون توسط بيت المال قد اشارت المحافظة بالاستغناء هل الورثة مصدقون على
 الوقف المذكور وهدى اجابة الناظر هكذا توافق اصول المصلحة ويجوز التسليم في العقار
 ورغبت المخابرة مع حضر تكم عن ذلك وحيث انه باستجواب وكيل الورثة أفاد بعدم
 معلومية موكلته بالسند وانما ليست مصدقة على ما فيه وبلا حقيقت المال لم يكن منصوصا
 في مثل ذلك شيء لزم ترقيم هذا الحضر تكم تؤمل الافادة مما يجري في ذلك (اجاب) خصوصية
 مدعى الوقف انما هي على الورثة المحقق ميراثها الا على وكيل بيت المال ولا يتوقف تسليم
 الورثة المذكورة للوقف ذلك العقار على عدم خصوصية هذا الناظر ودعواه الآن بالوقف
 المذكور من وكيل الورثة فلا مدخل لبيت المال في دعوى الوقف من الناظر المدعى
 بالوقف بل تكون مخصوصة مع الورثة المذكورة للوقف بعد وضع يدها على ذلك اذ لم يكن
 الوقف ثابتا والله تعالى اعلم (سئل) في أدنى براح محدودة خالية عن البناء والغرس في
 يد مدعى نصفها وفي يد ورثة مسلم نصفها الاخر نازعهم فيها جماعة متعددون كل طائفة
 منهم تنسب الى أب وجد غير الأب والجدة الذين ينسب اليهم غيرها وتكررت رافعهم في
 شأنه الذي القضاة ولم تفصل خصوصتهم حتى ترفعوا لدى قاض آخر فادعى الجماعة
 الخارجون انهم املاك لرجل عينوه بالاسم والأب والجدة ادعوا انه جد جامع لهم لبعضهم
 من قبل الأب وللآخرين من قبل الامهات وانه مات ميتا من ذمته متطاولة وتركها براحا
 ميراثا لاولاده ثم ماتوا وتركوها لاولادهم وهكذا حتى آل ميراثها اليهم ولم يضع أحديده
 عليهم من زمن الجد الى قبل تاريخه وضع المدعى عليهم يدهم عليهم وانهم أقروا بها من مدة
 ثلاث سنين للجد الذي عينوه مرة واحدة في مجلس واحد وادعوا الناقل لاجدادهم ثم
 جدوا بعد ذلك وارادوا اقامة البرهان على اقرارهم المسطور ونزعها من يدهم فانكر المدعى
 عليهم دعوى المدعين المالك والافراد الى الرجل الذي عينوه وادعوا المحدث ولا نفهم
 بالارث عن مورثيهم ودفعوا دعوى المدعين بانهم كانوا ترافعه وامعهم لدى قاض آخر ولم
 يدعوا عليهم الا قرارهم بالرجل الذي عينوه الا ان وانسبوا اليه بل ادعوا عليهم الاقرار
 بها لاصولهم بصيغة الجمع بلا تعيين حتى انهم أقاموا بيعة على ذلك ولم تقبل فهل اذا ثبت
 سبق دعواهم ان صيغة الاقرار كانت للاصول بلفظ الجمع بلا تعيين يكون ذلك من
 باب دعوى الافراد الجهول جهالة فاحشة فيبطل لاختلاف نسب المدعين وشعول
 الاصول لا لا باع والامهات والاجداد والجندات وفيهم المورث وغيره واذ قلتم بذلك يصح
 الدفع المذكور ولا تسمع دعوى المدعين التي ادعواها الا ان انما كانت للجد الذي عينوه
 حيث ادعوا انه صدر مرة واحدة في مجلس متحد للتناقص (اجاب) ان كانت دعوى
 المدعين صدرت منهم صحيحة واوضحوا النسب وحصر الارث ونصيب كل شخص وبينوا

سنة شوال

١٢٧٨

٤٠

وقف على مسجد الاستاذ العمري وله ادم الاثبات الا ان من ناظر الوقف المذكور لم يفي
 السند واجابته بانه ما زال مدعيا بما في السند وتسليم العقار للوارثة وهو فيما به يدعي
 عليها بدون توسط بيت المال قد اشارت المحافظة بالاستقهاهم هل الورثة مصدقون على
 الوقف المذكور ودهل اجابة الناظر هكذا توافق اصول المصلحة ويجوز التسليم في العقار
 ورغبت المخايرة مع حضر تكم عن ذلك وحيث انه باستجواب وكيل الوارثة افاد بعدم
 معلومية موكلته بالسند وانما اليست مصدقة على ما فيه وبلاحة بيت المال لم يكن منصوفا
 في مثل ذلك شيء لزم ترقيم هذا الحضر تكم تؤمل الافادة عما يجري في ذلك (اجاب) خصومة
 مدعي الوقف انما هي على الوارثة المحق ميراثها الا على وكيل بيت المال ولا يتوقف تسليم
 الوارثة المذكورة لوقف ذلك العقار على عدم خصومة هذا الناظر ودعواه الا ان بالوقف
 المذكور من وكيل الوارثة فلا مدخل لبيت المال في دعوى الوقف من الناظر المدعي
 بالوقف بل تكون مخاصمة مع الوارثة المذكورة لا وقف بعد وضع يدها على ذلك اذ لم يكن
 انوقف ثابته والله تعالى اعلم (سئل) في ارض ابراهيم محدودة ظالية عن البناء والغرس في
 يدعي نصفها وفي يدورته سلم نصفها الاخر نازعه هم فيها جماعة متعددون كل طائفة
 منهم من تنسب الى اب وجد غير الاب والجد الذين ينتسب اليهم اغيرها وتكررت ارفعهم في
 شأنه الذي القضاة ولم تفصل خصومتهم حتى ترفعوا الذي قاض آخر فادعي الجماعة
 الخارجون انهم امثال رجل عينوه بالاسم والاب والجد وادعوا انه جد جامع لهم بعضهم
 من قبل الاب وللآخرين من قبل الامهات وانه مات منذ ازمانه متطاوله وتركها براحا
 ميراثا لولاده ثم ماتوا ورثوه لاولادهم وهكذا حتى آل ميراثها اليهم ولم يضع أحديهم
 عنهم من زمن الجد الى قبل تاريخه وضع المدعي عليهم يدهم عليهم وانهم اقرروا بها من مدة
 ثلاث سنين للجد الذي عينوه مرة واحدة في مجلس واحد وادعوا الناقل لاجدادهم ثم
 جدوا به لذلك وادعوا اقلية البرهان على اقرارهم المسطور وترفعها من يدهم فانكر المدعي
 عليهم دعوى المدعين لم يشؤا لقراره الى الرجل الذي عينوه وادعوا الحدود لانفسهم
 بالارث عن مورثيهم ودفعوا دعوى المدعين بانهم كانوا ترافعوا معهم لدى قاض آخر ولم
 يدعوا عليهم الا قراره بالرجل الذي عينوه الا ان وانتسبوا اليه بل ادعوا عليهم الاقرار
 به في صوابهم بصيغة الجمع بلا تعيين حتى انهم اقاموا بينة على ذلك ولم تقبل فهل اذا ثبت
 سبق دعواهم ان صيغة الاقرار كانت للاصول بلفظ الجمع بلا تعيين يكون ذلك من
 باب دعوى لافرار الجمل جملة فحشة فيبطل لاحتمال نسب المدعين وشمول
 الاصول لراياهم والامهات والاجداد والجدات وفيهم المورث وغيره واذ قلتم بذلك يصح
 الدفع امذ كورولا تسمع دعوى المدعين التي ادعوها الا ان انما كانت للجد الذي عينوه
 حيث ادعوا انه صدر مرة واحدة في مجلس متحد للتناقص (اجاب) ان كانت دعوى
 المدعين صدرت عنهم صحيحة واوضحوا النسب وحصر الارث ونصيب كل شخص وبينوا

دي التعمد

١٢٧٨

٢١

الاستقالات بيانا معتبرا وادعوا الاقرار المذكور واثبتوه بالوجه الشرعى يقبل منهم ولا
يعد ما ذكره المدعى عليهم على هذا الوجه الموضح في هذا السؤال دفعا شرعيا وعلى فرض
ثبوت ما ذكره المدعى عليهم على هذا الوجه لا يتحقق به التناقض من المدعين على ما ظهر
والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من المعية في ٦ محرم سنة ١٢٧٩ غمرة ٥٠
مضمونها المراد اطلاع حضرة تكم على ما انتهى محمداً فندى سليم بعرضه هذا والتقرير
بشان الاطيان المدعى بها على مذكورين بتغرديا من اتما وقف وما اشتملت عليه
افادة المحافظ يمينه من النصوص الشرعية الموضحة فيها وما يترا أى لحضر تكم حسبما
تدل عليه الشريعة الغرتردية الافادة الواضحة للنظر فيها وارجاء ما يلزم نحو ذلك (اجاب)
الحكم الشرعى في هذه المسألة ان المدعى اذا ترك دعواه وقفا كانت أو غيره ثلاثا وثلاثين
سنة مع تمكنه منها وكان يتردد الى بلد المدعى عليه في تلك المدة وخصمه واضع يده على
ما يدعيه ومتصرف فيه لا تسمع دعواه مع انكار خصمه ما يدعيه حيث لم يكن له عذر
شرعى فاذا تحقق ما ذكر يمنع المدعى من دعواه المذكورة لمضى المدة المزمورة كما هو مقرر
في المنشور الصادر عليه الامر العالى باجراء العمل بمقتضاها ولا يعمل بمجرد ذلك في يد
المدعى الخارج حيث كان مقطوع الثبوت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولد
وخلف حاتوتين كان واضعا يده عليهما مدة من السنين وصار ولده واضعا يده بعد أبيه
عليهما ويستعملهما مدة تزيد عن عشرين سنة فادعى رجل آخر على الولد المذكور بان
الحاتوتين المذكورين وقف جده وبرز وثيقة مشتملة على ما يثبت فاض انهما كذلك
وبالاطلاع على الوثيقة وجدنا تاريخها قريبا بعد موت المورث بمدة فهل والحال هذه
لا يعمل بتلك الوثيقة ولا يكون القول بمدعى الوقف والحق للولد الوارث في ذلك مع ان
المورث وضع يده المدة المذكورة ووارثه وضع يده بعده مع علم مدعى الوقف ولم تحصل
منازعة منه (اجاب) لا يقبل قول مدعى الوقف الخارج بيمينه ودعواه الا يقف بدون
اثبات شرعى حيث كانت اليد لغيره وخصمه منكر الدعواه والقول لذى اليد في دعواه
المالك بالارث عن مورثه كما لا يخفى اذا لم يثبت على المدعى واليمين على من أنكر ولا عبرة بمجرد
وثيقة تدل على الايقاف بيد المدعى الخارج بدون اثبات مضمونها أو تصديق الخصم
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جانب نخل عن أبيه وجدته ماتت عن وارث كان
يعيد عن بلده فوق مسافة القصر فلما حضر الى بلده وجد رجل وضع يده على النخل
من مدة سنتين فأراد رفع يده عنه فامتنع من تسليم جيعه وسلمه نصفه متعللا بأنه وضع يده
من مدة تزيد على خمس سنوات فهل اذا اثبت الوارث المذكور ان جميع النخل ملكه
بالميراث عن مورثه يقضى له به وترفع يد واضع اليد عليه ولا عبرة بما تعلل به (اجاب) اذا
أثبت الوارث المذكور ملكه للنخل المذكور بطريق الارث عن مورثه بالوجه الشرعى
يقضى له به ولا يمنع من ذلك لجردة تعلل واضع اليد بوضع يده عليه مدة تزيد على خمس

١٢٧٩

٦

ربيع الثاني

١٢٧٩

٢٢

جداى الثانية

١٢٧٩

٣

جمادى الثانية سنة

١٢٧٩

١

سنتين والحال ما ذكر حيث لم يوجد مانع من سماع دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في وجوب عيالت دار امير ائاعن والده وجدته وكان ساكناً معه رجل اجنبى في الدار المذكورة بطريق العارية مدة سنتين ثم مات مالك الدار ومات الرجل الاجنبى وكل منهما خلف اولاداً استمروا بعد والدهم في الدار المذكورة مدة سنتين أيضاً ثم ان اولاد الرجل الاجنبى ادعوا ان والدهم اشترى حصّة في الدار المذكورة من جد ولد المالك يدون وجود حصّة ويدون وجود يئنة تثبت الورثة دعواهم الشراء فانه كورثة المالك دعواهم الشراء من جدّهم فهل اذا لم تثبت الورثة دعواهم الشراء المذكورة بالوجه الشرعى ولم يكن معهم حصّة ولا وثيقة تدل على ذلك لا يقضى لهم بالمالك ويؤمرون برفع يدهم عن الحصّة المذكورة وتسلم الى ورثة المالك حيث لم يكن هناك مانع من ذلك (اجاب) حيث ادعى الورثة انتقال المالك لمورثهم بطريق الشراء من قبل مورث المدعى عليهم يكلفون اثبات دعواهم فان لم يثبتوها بطريق شرعى لا يقضى لهم بتلك الحصّة ويؤمرون بتسليمها الى ورثة المالك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارثة من بيت مال المحروسه مؤرخة في ١٨ شعبان سنة ٧٩٠ فمعهونها توفيت المرأة عائشة وزه وصار حصص متروكاتها بمعرفة المصلحة ومن ضمنها حصّة من منزل في بولاق شرية عبد القادر سلمان أحد مشايخ الوراف وقبل يوم الوفاة ظهر ان المتوفاة اقترت حال حياتها بانها وقفت الحصّة المذكورة على مسجد سيدي ابي مريم الكائن ضريحه ومسجده بدرب الملاحين وصار طالب محمد السقاء الناظر الشرعى على وقف زاوية وضريح الاستاذ السابق ذكره الشائبة نقارته عليه بمقتضى تقرير بيده مؤرخ في غرة ربيع آخر سنة ٧٥٠ من أجل الحصّة المذكورة فاعطى تعهداً بأنه حيث لم تحرر رجعة بالايقاف وان ذلك كان على يد بيته وقبائلته معهم لاداء الشهادة بذلك اجابوا بعدم المعلومية وعدم شهادتهم وعدم وجود يئنة عنده تشهد بالوقف قد عجز عن الاثبات ولا مانع من تسليمها لورثتها لانه حينئذ لا يدعى ولا يطالب بذلك وبعد اخذ القول اللازم منه تقدم للمصلحة عرض من جلي مصطفى وزه ولد اخى المرحومة يرغب فيه الافراج له عن هذه الحصّة لثبوت وراثته شرعاً فهل يفرج الى الوارث المذكورة عن هذه الحصّة ولا يكون هناك اقتضاء لاحالة مادة الوقف على الشريعة ام كيف تؤمل ورود الافادة بما يكون في ذلك ليتبع الاجراء بموجبها (اجاب) لا مانع شرعاً من تسليم تلك الحصّة الى وارث المسامكة لها المنحصر ارثها فيه ولا يمنع من ذلك حصول القول بانها وقفت مع انكار الوارث ذلك سيما مع عدم دعوى ناظر الزاوية بالوقف الا ان وتر كهلها متعللاً بعدم وجود من يشهد له بالوقف وعدم وجود سند بذلك ومع ذلك فلا ناظر بعد تسليم الحصّة الى الوارث ان يدعى بالوقف عليه اذ هو الخصم في ذلك لا امين بيت المال فان ائتمنته شرعاً يقضى به ولا يمنع ويبقى في يد الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اوصى لاحد عتقائه بجانب ارض معلوم من

شعبان

١٢٧٩

١٨

مطلب فال لا اعرف
اسماء اصحاب الحدود
ثم بينها تسع ولا يحتاج
الى التوفيق بخلاف لا اعرف الحدود

ابعادته بعد موته ومات مصر اعياها عن زوجته واخوته لا غير فطلب اخذ الموصى له به بعد المرافعة لدى القاضي لكون الزوجية انكرت الوصية وادعى هو بذلك وذكروا حدود الارض واسماء اصحاب الحدود واسماء آبائهم ولم يذكروا اسم الاجداد ومنع من اتمامها لعدم ذكره اجداد ارباب الحدود فهل اذا رجع وذكروا اسماء الاجداد واراد تتميم الدعوى يقبل القاضي منه ذلك ويحكم له بالوصية المذكورة بعد ثبوتها بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يقبل منه ذلك والمحال ما ذكر حيث لا مانع قال في الهندية معز بالاخلاصة رجل ادعى دارا في يد رجل فقال له القاضي هل لا تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاه وبين الحدود لا تسمع اما اذا قال لا اعرف اسماء اصحاب الحدود ثم ذكرها في المرة الثانية تسمع ولا حاجة الى توفيق والله سبحانه والله تعالى أعلم (سئل) بافادته الواردة من مصلحة بيت المال مؤرخة في ٢٥ شوال سنة ١٢٧٩ مضمونها انه موجود ضمن تركته من التركات المحصورة في المصلحة جانب كتب وقيل بان من اجاب كتب وقفا ولم يكتب عليها بيان الجهة الموقوفة عليها والقول بانها اوقف على تلك الجهة من باب الظن لكون المتوفى كان ناظرا على الجهة المذكورة ومن الاقتضاء معرفة الحكم الشرعي في ذلك هل يعتبر شرعا الظن المذكور وترسل للجهة المقال بانها اوقف عليها او تباع هذه الكتب مع باقي كتب التركة ويضم الثمن لجانب التركة (اجاب) لا يحكم بوقف تلك الكتب بمجرد هذا القول على هذا الوجه ما لم يثبت وقفها بطريق شرعي من بينة او اقرار المستحق لتلك التركة والله تعالى أعلم (سئل) بافادته الواردة من محافظة مصر مؤرخة في ٢٨ الحجة سنة ٧٩ مضمونها ان كريمة سعادة حسن باشا الطويل قدمت عرضا الى المعية السنية بان والدتها في حياتها قد وقفت عقارها والابعاد به تعلقها وقفا لأهلها بموجب سند وشهود وعينت الوكيل اللازم لاجراج الوقفية ثم تصادف وفاتها وصار ضبط متروكا في بيت المال وثلاثه من اخراج الوقفية بحضور والدها ووكيلهم مشربا المتوفاة وحسن برتوبك وقد صدر على عرضها شرح من سعادة باشمعاون خديوي بتاريخ ١٢ القعدة سنة ٧٩ باحضار حسن برتوبك او وكيله وكذا وكلاء الورثة لاجل رؤية قضية الايقاف شرعا وبما على ذلك تحرر لمحافظة سكندرية بطلب حسن بك برتوبك وكيل عنه فلم يحضر واعتذر بالعياء وامتنع من تعيين الوكيل وقال انه لا يجبر على اقامه وكيل ورام انه ان لم يصبر ترسل وكلاءه الى رؤيه الدعوى فيجلاس العلماء بسكندرية ولما صار العرض في شأنه من طرف محافظة سكندرية صدرت افادة من سعادة باشمعاون توكي يعلم من ترجمتها ان تشبث البك الموصى اليه بهذه الاجابة وعدم تعيين الوكيل هو من عدم مراعاة القوانين والاصول المتبعة وانه يصير الاسماء متناه عن القضية المذكورة من حضرتكم الى آخر ما توضح بالا فاداة المذكورة وحيث الامر كما ذكر فمرسلى اطرف حضرتكم عرضة الموصى اليها مع افادة حسن بك برتوبك وافادة محافظة سكندرية ورجعة افادة المعية للاطلاع

١٢٧٩

٥

سؤال

١٢٧٩

٢٩

مطلب العبرة بقاضي
المدعي عليه عند
الاختلاف

عليها وورود الافادة عما يرى في ذلك شرعا للاجاء بموجبها (أجاب) وردت مخاطبة
سعادتك ومباها صارمها وما وافاة عن هذه المادة ان العقار الموقوف ان كان في
يد من تدعى ايقافه عليها سابقا وتريد تحقيق ايقافه واثباته ولكن البك المذكور لا يريد
الخصومة فيه الا الآن ولم تحصل منه معارضة ويمتنع عن الخصومة وعن توكيل وكيل عنه
في الخصومة فانه لا يجبر شرعا على ذلك ويبقى العقار في يد من تدعى ايقافه عليها الى أن
يعارضها أحد من الورثة فيه ويريد أخذ حقه منه بطريق الارث مثلا فيقتضئ توجه
الخصومة على هذا المعارض ويطلب الا ثبات منها في وجهه بعد الدعوى منها بذلك ان
كان النظر لها فان ثبت الوقف بطريقه الشرعي يحكم به والا فلا وأما ان كان العقار في يد
البك المذكور أو في يد غيره من بقية الورثة وهو ينكر وقفه وهي تدعيه مع النظر فيه فان
من في يده العقار أو بعضه يجبر على الخصومة واعطاء الجواب في مجلس الحكم بعد صدور
الدعوى الصحيحة في وجهه عند قاضي بلد المدعى عليه اذا امتنع من الذهاب الى بلد قاضي
المدعى كما ذكره التمرثاشي في فتاويه على نحو ما قالوه في القاضيين على محلتين وفي قاضي
العسكر وغيره أو توكيل وكيل بالخصومة في ذلك ان كان له عذر في عدم الحضور والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مصاغا دفعه الى زوجته حال حياتها على سبيل الزينة
عارية ثم بعد مدة توفيت الزوجة المذكورة عن زوجها واولادها ذكور او انا فادعى
بعض الاولاد على ابيه المذكور انه ملك امهم حال حياتها المصاغ المذكور وهو تركه عنها
ويريدون اخذ نصيبهم منه بطريق الارث فيجد التاميل في ذلك للزوجة وذكر ان دفعه
ذلك للزوجة كان عارية على سبيل الزينة فهل حيث ادعى بعض الاولاد المذكورين
التاميل من قبل ابيه لانه في ذلك المصاغ وجد الاب ذلك يكاف بعض الاولاد بينة ثبت
دعواهم التاميل المذكور ولا يقضى لهم بكونه تركه عنها الا باثبات التاميل المذكور
بطريق شرعي (أجاب) القول للزوجة او ورثتها بعد موتها فها هو خاص بالنساء
كالمصاغ المذكور والبينة على الزوج ما لم تدع هي او ورثتها التاميل فيه من قبل الزوج
كما في حادثة السراي فينتد لا يقبل قول الورثة في كونه ملكا لها بل لا بد من اقامة بينة
على تماميل الزوج المصاغ لزوجته حال حياتها فان اقاموا البينة على ذلك يقضى بكونه
تركة عنها ويقسم بين ورثتها بالقرينة الشرعية والا فلا ويكون خاصا بالزوج اذا القول
له في انكار التاميل لزوجته كافي سائر الدعاوى الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) بافادة
واردة من محافظة مصر بتاريخ ١٧ الحجة سنة ٧٩ بقصد اعطاء الجواب عن السؤال
المرسوم من طرف قاضي اسبوط الاتي بانه المرسل من طرفه الى المديرية وورد مع مكاتبة
منها الى المحافظة وصوره السؤال المذكور في اخوة ورثوا تركه ابيهم وفي يد أحد هم دار
معدة لسكنه قد تصرف فيها ابنا فادعت عليه بنت عمه الشقيقة ان الدار ملك لها ولورثة
شقيقة فلان المتوفى بعد ابيه آلت لها بالارث عنه لانحصار ارثه فيهما وان المدعى عليه

مطالب اقر لمورث المدعى
عليه بالملك وادعى سببا غير
صحيح لا تسمع

كان استعارها من شقيقةها وبني فيها بناء لنفسه باذنه فانكر ابن عمها دعواها واودعها
 الدار لنفسه ملكا مطلقا فبرهنت على اقراره بالملك فيها لايها وعلى انه استاذن شقيقةها
 في البناء وقبل تسليمه الدار اليها ادعى عليها اخوته ان الدار المذكورة ملك ابيهم سم كان
 اشتراها من جدتهم فلان المالك لما بنى كذا وثقا بضامها زالت في يده الى ان مات عنهم
 وتركها ميراثا انا اناهم وأبرزوا حجة من قاضي الناحية قضاة سابقا تشهد لا بيهم بالشراء الموصوف
 فصدقتهم المدعية عليه وادعت عليهم ان اباهم كان باعها بعد شرائه لزيد الاجنبي المتوفى
 عن ورثته عازمين بئس لا تعلم جنسه ولا قدره وباعها زيد بعد قبضها لابيها بئس لا تعلم
 جنسه ولا قدره كذلك وسامها له فاسمعت في يده مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم مات وتركها
 ميراثا لها ولشقيقةها المذكورة ثم استعارها المدعى عليه أولا من شقيقةها وادعت ايضا
 اقرار ابيهم سم في حياته من مدة اقل من خمس عشرة سنة بانه لا يستحق فيها حقا وانها ملك
 ابيها وبرهنت على الاقرار المذكور مجردا عن الاقرار بسبب الملك فهل تثبت لابيها اليد
 والملك بهذا الاقرار وتجب ورثته لعمها المقر على تسليمها اليها والى ورثته شقيقةها أولا يجبرون
 على ذلك لعدم صحة دعوى الشراء مع جهالة الثمن وعدم ثبوت اليد التي ادعتها لابيها
 ولها وشقيقةها بعد ميراث الاقرار وعدم صحة كونها ادعت التملك من زيد الاجنبي
 والمقران اجنبيان فكانا مقرين على الغير الذي هو زيد ولو كونهما تدعى الاقرار بالملك
 بناء على البيع فكأنه مدعية على عمها الاقرار بالبيع حكما والافراد بالبيع بلا ثمن
 باطل وهل اذا صدق ورثته زيد على شراء مورثهم المذكور يثبت لهم الملك بهذا الاقرار
 وان لم يصح ودعواهم ولم يثبتوها وهل لرجل وبيع مورثهم لوالد المدعية تتوجه
 خصوصتها عليهم (اجاب) ان الم تبين المرأة المدعية ثمن الدار في الشراء من الذين ادعتهما
 بعد اقرارها بملك مورث الاخوة المذكورين منعت من دعواها ولا عبرة بدعواها والاقرار
 على مورثهم بالملك المجرد والحال هذه اذ لا يصلح سببا في نفسه لملك وعاد كرتة من السبب
 فهو لا يلغ لعدم صحته فصا اقرارا مجردا بالملك بعد اقرارها بملك مورث الورثة المذكورين
 والدعوى بناء عليه لا تسمع هذا ما ظهر من جواب هذا السؤال الا ان ثم رأيت في فتاوى
 مؤيد زاده من أواخر المسائل المتعلقة بالدعوى والتناقض فيها ما يؤيده وفي المحيط ادعى
 دارا وقال مات ابي وتركها ميراثا بيني وبين اخي وان اخي أقرت بحجتي معها الى وصدة قتها
 فحسد اقرارها حتى عرشمس الاثمة شيخ الاسلام انه يصح دعواها والهجج انه لا يصح
 لانه دعوى الملك بسبب الاقرار مقام الاستحقاق وقد ذكرنا انه لا يقبل ولا خفاء في
 انه يقبل على قول من جعل الاقرار تملكا والراى مختلف وكل استدل بما نزل ذكرها
 مجدا ما الغائل بانه تملك فان الاقرار يرتب بالدول لم يكن تملك كابل اخبار الا بهطل بالرد
 بزانية اهو الله أعلم بالصواب (سئل) في رجل واصل يده على مكان بطريق الملك مكث
 نحو ثلاثين سنة متصرفا فيه بالسكنى والبناء والعمارة الى ان مات في العام الماضي عن

زوجة وأولاد ذكور واثبات بالعين وقصر فمكناؤا ساكنين في المكان المذكور بعد
 موت مورثهم فقامت الآن امرأة مدعية على أوشد ذكور الورثة بان لها أخا مفقودا
 لا يعلم مكانه ولا موته ولا حياته وان لذلك المفقود حصة قدرها كذا فيراط في المكان
 المذكور وان القاضي من مدة تسع سنين جمعها قيمة على مال أخيها المفقود وكتب لها
 حصة بذلك وترافعت مع أوشد الورثة المذكور لدى القاضي وأبرزت من يدها الحجة
 المذكورة ووكت عنها وكيلها بالخصومة بذلك فطأه به وكيلها بأجرة مثل الحصة المدعى
 بها المذكورة في المدة الماضية وبرفع يده وببدا في الورثة عنها كل ذلك والمدعى عليه
 وباقي الورثة منكرين حصة الغائب فاثبتوا ان المكان المذكور ملك مورثنا ولا نعلم
 لذلك المفقود ملكا فيه فهل والحال هذه لا تكون المرأة المذكورة خصما فيما تدعيه
 للغائب ولا تسمع دعواها ولا تقبل بينتها اصلا ويجب منعها هي ووكيلها من ذلك ولا
 يلزم المدعى عليه أجرة الحصة المذكورة في المدة الماضية ولوجاء ذلك المفقود وبرهن
 على انه مالكها (أجاب) قيم المفقود وهو من نصيبه القاضي وكيله لا عنه لاخذ حقه
 المقر بها وحفظ ماله والقيام عليه عند الحاجة ليس خصما فيما يدعى له او عليه في
 أي حق فلا تسمع دعواها والحال هذه ولا تقبل بينته وقد صرحوا بان أحد شركاء الملك
 لو سكن العقار المشترك بلا علة لها جازة لا يلزمه أجرة حصة شريكه البالغ في المدة
 الماضية ولو معدلا لاستغلال سكنه بتأويل الملك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
 عن أربعة بنين ولم يترك لهم شيئا وهم في مديونية واحدة بكسبهم وسعيهم وصنعتهم
 واحدة فاشترى أحدهم دارا له ولاخوته باذنهم من المال المشترك ومعهم بينة شرعية
 تشهد بذلك واستمروا يتصرفون فيها بالهدية والبراءة وغير ذلك من أنواع التصرفات
 الشرعية بالسوية بينهم ثم بعد ذلك مات المشتري واقتسمت ورثته الدار وغيرها بينهم
 وبين أعمامهم ووضع كل منهم يده على ما خصه بالبريق الشرعي ثم بعد مدة ادعت
 ورثة المشتري ان لدارهم خاصة عن مورثهم وأبرزوا وثيقة مدونة بالثبوت فافكر
 الأعمام دعواهم فهل والحال هذه اذا لم يشتر الأعمام لهم خاصة بالوجه الشرعي
 لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضة أعمامهم اذا تحقق ما ذكره خصمنا وقد تصرف
 كل منهم بعد القسمة فيما خصه بالهدية والبراءة وغير ذلك بعد مشاهدة كل منهم (أجاب)
 الاقدام على قسمة الدار المذكورة اعتراف من القاسمين بانها مشتركة بينهم فلا تسمع
 دعوى بعضهم الاختصاص بها ابتداء من سابق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
 ابنه وزوجته بمصرو له بيت بمقتضى حجة شرعية مسجلة بتجتم قاض له الولاية بالاقطار
 الجازية استولى عليه رجل ووضع يده عليه مدة في غيبة الورثة فهل اذا حضر الورثة
 وثبتت وراثتهم للبيت المذكور يرفع يده عن المكان وتسايمه لورثته اذا أثبتوا انه
 آل لهم من مورثهم بالميراث الشرعي ولم يثبت نافع شرعي منهم ولا من مورثهم قبل

١٢٨٠

مطلب الاختصاص مانع من
 سماع دعوى الاختصاص

١٢٨٠

مطالب قال الخارج ليس
هذا الى ثم ادعى لا تسمع
وفي اليد تفصيل

موته (أجاب) اذا ثبت وريثة الميت انحصار الارث فيهم وملاك موردتهم ذلك اليد وان مات وترك ميراثا لهم بطريقة الشرى ولم يكن هناك مانع يحكم لهم به ميراثا ويؤمروا بوضعي اليد بتعاليجه اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين كل في معيشته ضم الغنى منهم ما لا خرابه لتعيشه ثم به دمه خشى أن يدعى عليه هو وأورثته ماله كأو شرة في أمواله فسأله بحضرة جمع من المسلمين فاقروا بختار اقرارا صحيحا بان لا شيء له قبل أخيه في عقار ولا حيوان ولا نقد الا ما يستحقه في مخلفات والده وبينهما ثم مات بعد سنتين فقبل اذا دعت وريثة المقر بشئ قبل المقر له غير الذي بينه وذكروا في دعواهم ان ذلك متحصل من كسب أبيهم وعهدهم والخال ان ذلك بتاريخ قبل الاقرار المذكور وتسمع دعواهم وبينتهم أم لا واذا قلتم بعدم السماع في هذه الصورة فهل اذا ادعوا ان ذلك حدث على هذا الوجه بعد الاقرار تسمع دعواهم بعد ثبوت الاقرار المذكور على الوجه المسموع (أجاب) اذا دعت وريثة المقر على هذا الوجه بشئ قبل المقر له مما وقع الاقرار فيه بتاريخ سابق على اقراره وموردتهم وان لموردتهم فيه شركة بسبب الا كسب وكانت اليد في المنازع فيه للمقر كما هو المتبادر من هذا السؤال لا تسمع دعواهم أما اذا كان بتاريخ متأخر عن الاقرار فتسمع كما لا يخفى ويثبت هذا للاول ما عرج به في الهندية من الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع ونقصها اذا قال ذواليد ليس هذا الى اوله في نفسه أو ليس لي فيه حق أو ما كان لي أو نحو ذلك ولا منازع حين ما قال ثم ادعى ذلك أحد فقال ذواليد هو لي صحيح ذلك منه والقول قول ولو كان الذي اليد منازع يدعى ذلك حين ما قال هذه الالفاظ التي ذكرنا فعلى روايه الجماع يكون هذا اقرارا منه بالملك للمنازع وهو في باب من القضاء في آخر الجماع وعلى رواية الاصل لا يكون اقرارا بالملك للمنازع لم يكن القاضي يسأل ذواليد اهلهم ملك المدعى فالي اقر به أم به بالتسليم اليه وان أنكر يامر المدعى بإقامة البينة عليه ولو أقر بما ذكرنا غير ذواليد كرشيد الاسلام في شرح الجماع في باب القضاء ان قوله ليس هذا ماله كالي ارما كان لي ينعى من الدعوى به ذلك للتناقض وانما لم يمنع ذواليد على ما مر لقيام اليد انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا من دور وطواحين وأشجارا ومواشي مات عن أولاده الثلاثة واستمر وافي معيشة واحدة الى ان مات اثنين منهم أحدهم اهو أكبرهم المتصرف عليهم وترك المتصرف المذكور أولاده له كور واستمر وافي معهم في معيشة واحدة وتزوج أحدهم بنت عمه الحى واليد على ذلك الخلف للجميع ثم حصلت كراهية بين العم وابن أخيه المذكور وأبجاء الى طلاق ابنته وأنصفه في عدا كراهية ابيه وكث نيماء له سنتين ثم رجع فنعى العم من الاسبق لا على نفسه وإنما كراهية حقاؤه في ذلك وترافع معه لدى القاضي وادعى باستحقاقه المذكور رعاية لدى القاضي المذكور وروى بتملكهم في ذلك وأراد مصالحةه عن دعواه بشئ مما يستحقه فامتنع ابن الاخ من ذلك واستمرت الخصامة بينهما نحو سنتين فهل اذا أثبت

١٢٨٠

٢٨

ابن الاخ المذکور استحقاقه في الخلف عن جده من التركة وان ذلك آله بعد موت جده
 وأبيه بالطريق الشرعي يحكم له بجميع نصيبه من ذلك حيث لا مانع ولا يحجج برعي قبول
 الصلح (أجاب) نعم اذا ثبت ابن الاخ دعواه المذکور بالوجه الشرعي يحكم له بجميع
 نصيبه من التركة حيث لا مانع ولا يحجج برعي قبول الصلح اذا لم يرس به قبل ذلك والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات وترك اولاداً قصر او بلغوا والقاضي اقام وصياً على القصر
 واستلم الوصى استحقاق القصر من التركة ووضع يده عليه وبلغ القصر ولم يستلموا
 استحقاقهم منه حتى مات الوصى المذکور فهل اذا ادعى الاولاد الذين كانوا قاصرين
 وبلغوا ارشدهم الا ان يمانر كه ابوههم على وصى اولاد الميت الثاني الذي كان وصياً
 عليهم بنصيبهم من متروكات ابهم من الخماس والمصاغ الموجود بعينه الى الا ان تحت
 يد الميت الثاني الوصى ووصيه من بعده وبنوه البیان الشرعي وان ثبتوا نصيبهم فيه وانه
 آل اليهم بالارث عن مورثهم الاول بالوجه الشرعي يقضى لهم بنصيبهم من ذلك حيث
 لا مانع (أجاب) نعم يقضى لهم بنصيبهم بطريق الارث عن ابهم من ذلك بعد اثباته
 بطريقه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المحافظة وزخه في ٢٧
 سؤال سنة ٢٨٠ مضمونها طالع الجواب الشرعي عن سؤال واردا اليها من قاضي أسيوط
 بافادته من المدير به وصورة سؤال فاضى المدير به في رجل مات عن زوجة وبنت بائنة من
 مبانته قبل موته وابنين قاصرين من مستول به وكان قبل موته اوصى زوجته المذکور
 على ابنيه المذکورين ومات مصر على ذلك ووقبات الوصاية المذورة بعد موته واثبتت
 ذلك لدى حاكم شرعي بالطريق الشرعي وفي البتة تمتع بعضها صلح للزوجة المذورة
 وبعضها صلح لها فامات الا ان الزوجة تدعى بمؤخر حصدها عليها وملكها بعض
 الامتعة المذورة وبنت المتوفى تنازعها فيه وتدعى ملائك والدة هاله فهل والحال هذه
 يكون القول للزوجة بيمينها لانها تدعى ما يشهد له طاهر الحال حيث لم تتر بانها
 تملكه من قبله ولم يكن صانعاً له ولا تاجر فيه ولا تخرجها الوصاية عن الحكم المشروح
 وتكلف البنت بالبرهان ولا تعزل عن الوصاية بذلك الا ان يكون القول لها وتخرجها
 الوصاية عن الحكم المذکور وتكلف بالبرهان فان اثبتت مدعاهها استوفته ولا
 تعزل عن الوصاية كما ان ابرأتها من دينها وان لم تثبت تعزل عنها فيردون الجواب مقصلاً
 لازالت حوالا المشكلات واضحة بانوار حقيقة انكم وصعاب المضلات سهولة
 بلطائف ندقيقاتكم (أجاب) نعم يكون القول للزوجة المذورة بيمينها في ذلك
 والحال ما ذكرنا السؤال ولا تخرجها الوصاية عن هذا الحكم وتكلف بنت الميت البرهان
 على دعواها ملك مورثها ما ذكر ولا تعزل تلك الزوجة بذلك عن الوصاية في جميع
 التركة فانهم قد ذكروا فيما اذا ادعى الوصى شيئاً من التركة وعجز عن اثباته تفصيلاً
 واختلافاً في دعوى العيين ودعوى الدين والاخراج عن جميع التركة او عن مقدار

رجب

١٢٨٠

٢٩

مطلب ادعى الوصى شيئاً
 في التركة لا يحتاج لاجراجه
 من الوصاية في جميعها

شوال

١٢٨٠

٢٩

ما يدعيه والاصح المقتضى به عدم عزله عن جميع التركة بل ينصب وصى آخر في مقدار ما يدعيه قال في أدب الاوصياء بعد ذكر تفصيل واختلاف في ذلك ما نصه وفي أدب القاضى للزصاف لا يعزله الحاكم بل يجعل وصيا آخر في مقدار ما ادعاه خاصة اذا ضرورة في انراجه قال الفقيه وهذا اصح وبه ماخذ كذا في الظهيرية وفي الخانية وبه اخذ المشايخ وعليه الفتوى اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آلت له حصة بالميراث عن أمه في دار بيد الريف وهو فاطن بالمحروسة فذهب الى محل الدار المذ كورة وادعى بها على يد فاضى الناحية وحدد الدار بمحود ودها الشرعية بحضرة ووضح اليده عليه او سئل منه فاجاب بالاعتراف وادعى أنه اشتراها من رجل بطريق الوكالة عن المدعى فانكر دعواه وعجز عن اثباتها شرعا وذلك في سنة ١٢٧٩ والآن يدعى أنه ووضح يده عليها أكثر من خمس عشرة سنة ويمتنع من تسليمها له بسبب ذلك فلم يصدقها على دعواه والحال ان الدعوى بها على يد فاضى الناحية سنة ١٢٧٩ ومقيدة بيمينه له فاضى الناحية فهل يحكم للمدعى باخذ الحصة المذ كورة ولا عبرة بدعواه المذ كورة بعد ثبوت اعترافه بها على يد الفاضى ودعواه الشراء وعجزه عن اثباته (اجاب) اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعى يؤمر واضع اليد بتسليم تلك الحصة للمتدعى لما اذا لم يثبت انتقائها اليه بنقل شرعى حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وزوجتين فادعى بعض الورثة على احدى الزوجتين ان الزوج قد طلقها في حال صحته والافارجه عيا ومضت عدتها قبل الموت فلا ميراث لها في تركته زوجها وهى تنكر ذلك وتذكر ان الطلاق معلق ولم يوجد بشرط الحنفى ولم يقيم بعض الورثة المذ كورة بينة عادلة على دعواه فهل حيث لم يقيم بعض الورثة المذ كورة بينة عادلة على دعواه لا عبرة بها ويكون القول قولها ويكون لازوجه الميراث من تركته زوجها المذ كورة (اجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعى والقول للزوجة في انكارها الطلاق المدعى به بيمينها فاذا لم يثبت الطلاق وانقضاء العدة بطريق شرعى يكون لها الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان طاحونة مع آلتها مدة حياتهما ولها شهرة بمهمات أحدهما عن ورثته ووضع اخوه يده عليها مع بعض ورثة أخيه مدة عشرين سنة ثم مات الاخر المالك لنصف الطاحونة المذ كورة فرضعت بنت أخيه يدها عشرين سنة ثم توفيت منذ ستة أشهر عن ولد فوضع يده عليها المذ كورة ثم طاب الآل ان الورثة اسحقاقهم من الطاحونة فمنهم ولد لها متعلا بان أمه كانت واضعة يدها عليها مع أنه معترف بان أصل الاستحقاق لاصولهم فهل اذا كان للورثة المذ كورين بينة تشهد لهم بملك الطاحونة بطريق الارث عن أصولهم والاقاربه تقبل بيمينهم وتسمع دعواهم ولا عبرة بتعلل واضع اليد المذ كور (اجاب) الاقرار بحصة على المنة تر فيه امل بعوجهه واذ كان واضع اليد مقرا باصل الاستحقاق في الطاحونة المذ كورة لاصول الورثة المدعين يما من بثلث

١٢٨٠

١٦

١٢٨٠

٢٧

١٢٨٠

٢٩

ويؤمر بتسليم ما أقر به لورثة المقر له من الثابت وراثتهم بالطريق الشرعي حيث كان معلوما ولم يكن هناك مانع كاثبات انتقال الملك اليه بنساق شرعي اذا ادعاه ولا عبء بطول المدة مع الاقرار بالحق ولو في غير الاوث والله تعالى أعلم (سئل) في أشخاص يماسكون دارا بالارث عن والديهم واضعين أيديهم عليهم امدة ستين سنة بدون منازع ثم تصادقوا على ما يخص كل منهم فيها وتحرر بذلك حصة ثابت مضمونها شرعا لدى حاكم شرعي فادعى رجل كان حاضرا بمجلس التصديق شاهداه بان الدار المذكورة ملك أبيه فادعى كل من واضعي اليد بان والديهم تملكوها بالاشراء من والده واقاموا على ذلك بينة شرعية فهل اذا كانت الحال هذه تكون الدار المذكورة ملكا لهم ولا حق ولا معارضة لهذا المدعى فيها ولا اعتبار بدعواه ولا بينة اقامها على هذا الوجه المستطور (اجاب) اذا ثبت واضعوا اليد انتقال تلك الدار لورثتهم بالاشراء الشرعي من قبل أي المدعى بالطريق الشرعي وانها آلت لهم بعد ذلك بالارث الشرعي يمنع المدعى من معارضتهم فيها والحال هذه بدون وجه ولا فائدة حيث في بيئته التي يقيمها على ان تلك الدار ملك لابيه لوجود اقرار واضعي اليد بذلك مع ادعاء الناقل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على فرس اشتراه من آخر بخمسة مائة قرش ادعى عليه آخر انه وقت شرائها كان اشتراها شركة بينهما وأنه أخذ منه مائتين وخمسين قرشا فدفعها في ثمن الفرس المذكورة وأقران له نصفها فانكر المدعى عليه دعواه وادعى ان المدعى كان ادعى عليه سابقا بذلك مرارا ثم حضر على يد بينة من المسلمين وقال المدعى عليه للمدعى أنت كنت ادعيت على سابقا بنصف الفرس المذكورة هل دعواك على بذلك له صحة أم لا فقال بحضرة بينة اشهدوا أنني لا ادعوى لي عليه ولم يكن لي قبله نصف الفرس المذكورة ولا غيرها والا ن قام يدعى عليه بنصف الفرس المذكورة على الوجه المستطور أو لا الذي من جلته دعواه اقرا المدعى عليه بالاشتراك السابق فهل اذا ثبت واضح اليد اقرار المدعى بان لا دعوى له عليه وأنه لم يكن له عنده نصف الفرس المذكورة ولا غيرها بالبينة الشرعية وكان ذلك بتسليمه متاخر عن تاريخ ما ادعى به عليه المدعى من الاقرار بالاشتراك وشهدت به بينة يمنع من دعواه عليه معاملة له باقراره المتاخر ولا عبء بشهادة شهود المدعى على هذا الوجه (اجاب) لا عبء بدعوى المدعى ولا بشهادة شهوده على الوجه المستطور اذا ثبت بالوجه الشرعي اقرار المدعى بتسليمه متاخر عن ذلك بانه لا دعوى له على المدعى عليه ولم يكن له فيه نصف الفرس المذكورة ولا غيرها معاملة له باقراره المتاخر لان في ذلك ابراء عاما لا تتبع الدعوى بعده لا بحق حادث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصصا معلومة شائعة في دار معلومة بمبلغ معلوم من القروش الدارجة دفع له ببعضه عروضا وبأغية نقدا ثم بعد استيفائه مبلغ الثمن المذكور أقروا وأشهد على نفسه بتقبضه له من المشتري وأنه لا يستحق قبضه شيئا من الثمن ثم باع الحصة المذكورة

١٢٨١

٣

١٢٨١

٣

رجل ثان ثم لثالث وأذكر البيع الأول فهل والحال هذه اذا ادعى المشتري الاول على
البائع والمشتريين الاخرين بانه باع له الحصة المذكورة في الدار المذكورة بتساريح
سابق بمبلغ الثمن المذكور وانه دفعه له وان البائع أقر بقبضه واستيفائه لذلك وانه
لا يستحق قبله شيئا من مبلغ الثمن المذكور ولم يبين صنف ما دفعه له من الثمن بين يدي
القاضي ثم عاد في مجلس آخر بين يديه وبين المصنف يقبل منه ذلك ولا يعد تناقضا
وتسمع دعواه هذه ويقبل برهانه على الشراء على هذا الوجه وعلى اعتراف البائع المذكور
على الوجه المستطور ولا يلزم الشهود الذين يشهدون على الاقرار ببيان الصنف وتكون
شهادتهم على الاقرار على هذا الوجه كافية بدونه (أجاب) اذا ثبت مدعى الشراء
بتساريح سابق دعواه الشراء على الوجه المستطور يحكم له به حيث لا مانع كما يحكم له ببراءة
ذمة من ثمن المبيع باثبات اقرار البائع بقبض الثمن واستيفائه بعد دعواه دفعه مع بيان
مادفعه في مقابلته وانه أقر بقبض الثمن المذكور واستيفائه وان لم يبين الشهود في
شهادتهم على اقراره صنف المدفوع بعد صحة الدعوى اذ هذه الجهة في هذا الاقرار
لا تضر ولا يمنع من صحة دعوى الدفع عدم بيان الاصناف المدفوعة ثمة أولا ثم بيانها ثانيا
اذ لا تناقض في ذلك بل هو تتميم لدعوى الدفع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصة
عن أمه في دار بناحية طنطا ادعى بها على واضع اليد عليها بين يدي القاضي وحددها
بحدودها الشرعية واعترف بها واضع اليد عليها وادعى انه اشتراها من رجل أجنبي يسمى
أحمد التبان جاره وان أحمد التبان كان اشتراها من والد المدعى لكونه قاصرا في ذلك
الوقت بمقتضى وثيقة طلبت منه فدل مضمونها على ان البيع كان من أبي المدعى الى احمد
التبان المذكور وسئل من احمد التبان المذكور فاجاب بالاعتراف بالشراء من زوج خالة
المدعى المذكور ولم يثبت البيع من أبي المدعى المذكور وعجز عن اثبات ذلك بحجرا كليا
ثم رجع عن دعواه هذه وادعى أنه واضع يده على الحصة المذكورة مدة تزيد على خمس
عشرة سنة والمدعى ووالده مشاهدان لتصرفه فيهما بالهدم والبناء المدة المذكورة وكل
منهما ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع منه الدعوى الثانية بعد
ثبوت ما ذكر منه أولا وحيث تحقق ما ذكره في الحصة المذكورة كورة بالميراث عن أمه المذكورة
نرفع يده عنها وتسلم له والحال ما ذكر (أجاب) لا عبرة بدعوى واضع اليد الثانية بعد
ثبوت ما ذكره أولا مما هو مصرح في اقراره بملك المدعى لما ادعاه وادعاه الناقل بل يكلف
اثبات انتقال الملك اليه بنقل شرعى لا يناقض ما ذكره أولا فان ثبته حكم له والا امر
بتسليم المدعى به الى المدعى حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك شاة
بقرو شاة جاموس دفعها ما يملكه البائنة لثمة الرشيدة على وجه العارية وهي في بيت
زوجها ثم بعد ذلك ماتت البنت المذكورة عن زوجها وبنتها وأبيها فاراد الاب
ان يباخذ الشاة بتيسر المذكورتين من يد الزوج المذكور وفاتت من دفعهما له ويريد

١٢٨٤

٢٩

جمادى الاولى

١٢٨١

١١

أن يجعلها تركة فهل اذا أقام أبو المتوفاة المذكورة بينة شرعية على دعواه العارية المذكورة تقبل بينته ويحكم له بهما (أجاب) نعم اذا أثبت الاب ما ذكر بطريق شرعى لا يكون تركة عن بنته وله أخذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على ورثة رجل بأن موردتهم أوصى له بشئ أو وهب له شيئاً أو باع له عقاراً وانكرت الورثة ذلك فاثبت المدعى دعواه بالبينة الشرعية فهل يحلف أيضاً على ذلك أو لا يجب مخصوص بدعوى الدين فقط (أجاب) أ- عوا على أن من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير دليل الوصى والوارث وعلاه الاصدر الشهيد بان الميت ليست للوارث ههنا وانما هي للتركة لأن فديكون له غريم آخر أو وصى له فالحق في تركه الميت فعلى القاضي الاحتياط في ذلك قال في البحر في الدعوى ولا خصوصية للدين بل في كل موضعه يدعى حقه في التركة واثبته بالبينة وعزاه الى الولوالجية ثم قال ولم ارحم من ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف ويقتضى ان يحلف احتياطاً فاذا انظر لعموم عبارة صاحب البحر المذكورة يقال ما التحلف في مثل المواضع المستورة في السؤال لدخولها في دعوى الحق في التركة واثبت تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك داراً باعها وزوجته بدون اذن منه ثم بعد مدة قرينة مات عنها وعن ورثة آخر قبل ان يجيز ما فعلته زوجته فهل يكون بيع الزوجة للدار المذكورة بغير اذن مالكها واجازة منه قبل موته باطلا ولورثته اخذها ممن هي تحت يده ولومضى بعد وقت المالك عشر سنوات لكون الورثة المذكورة كورين غيباً عن البينة التي فيها الدار المذكورة (أجاب) اذا باعت الزوجة تلك الدار مع حضور زوجها راعى علمه وسكت ولم يدع الى ان مات لا تسمع دعواه ولا دعوى ورثته من بعده بالمالك لما صرحوا به من ان الشخص اذا باع عتاراً أو حيواناً وزوجته أو بعض اقرار به حاضر يعلم ببيع وسكت ولم يعارض يكون اقراراً بالمالك للبائع فلا تسمع دعواه بعد ذلك لنفسه اى عند الجحود ولا نسكراً ما اذا أقر المشتري بملك الرجل المذكورة فلا ينفذ ببيع زوجته بدون اذنه واجازة قبل مرته فلومات قبل الاذن والاجازة يبطل البيع ويكون لورثته استرداده من المشتري حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادته وارده من بيت مال مصر زرخة في ٢٣ جمادى اول سنة ٨١ مضمونها شخص توفي وقيل انه توفي عن جهة بيت المال وانه أوصى بثلاث مغلغاته لشخص نظير تجهيزه وتكفينه وفعل خيرات وأوصى أيضاً بصرف مبالغ معين لما ذكر من من الثاقبين السابقين بموجب سند حروفي تاريخ يرمو وفاته فهل يوجد السند المحرر في التاريخ المحكى عنه الحكم الشرعى يقتضى سماع دعوى من يدعى الوصاية بالثلث ومن يدعى أيضاً بصرف الجزء المعين من الثلثين الباقيين ام كيف تؤمل الافادة عن ذلك (أجاب) لا مدخل للسند المذكور في صحة سماع الدعوى وعدمها بل المدار على حصول الدعوى وصدها بحجة من خصم على خصم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثلاث قطع ارض براح ماله كاله عن

١٢٨١

٢٠

١٢٨١

٢٣

مورثه طالب منه وجعل شراء واحدة منها وسعى له ثمنها لم يرض المالك بالبيع له فادعى عليه بان له فيها حق اعيان ايده فانكر دعواه والحال ان ابا المدعى كان حاضرا ووجودا مشاهدا لتصرف مورث المدعى عليه فيها اكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواه لاسيما وما ادعى ان له فيها حق اعيان مورثه هي التي طالب شراءها (اجاب) كل من طالب الشراء وسكوت المورث عن الدعوى مع حضوره وتمكنه وانكار الخصم خمس عشرة سنة فاكتر مانع من سماع الدعوى الاول للتناقض والثاني للنهي على ما عليه العمل اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث فان كان الواقع ما هو مسطور به هذا السؤال لا تسمع دعوى المدعى المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على آخرين انهم يستحقون عندهم قطعة ارض سماوية لا بناء فيها امتعلا بل يزرعون فيها محصول زراعتهم النيلي منذ سنين وهم وضعوا فيها محصول الزراعة كوالدهم منذ سنتين بهده وسئل من الجماعة المدعى عليهم عن ذلك فاجابوا بان القطعة الارض المذكورة تملكها بالارث عن آبائهم واجدادهم وانبتوا ذلك ببينة شرعية وبعد ثبوت الملك على الوجه المذكور ادعوا ان مورث المدعين المذكورين اعترف قبل موته بسنة واحدة ان القطعة الارض المذكورة ملك للمدعى عليهم المذكورين وانبتوا هذا الاعتراف فهل والحال هذه تكون القطعة الارض المذكورة لمن انبتهم الرثا عن الاب والجد ويكون اعتراف مورثهم بالملك للمدعى عليهم بعد ثبوته مانعا لدعواهم المذكورة (اجاب) اذا ادعى المدعون المذكورون ان الارض المذكورة ارثا عن مورثهم وانبت المدعى عليهم اقرار المورث المذكور بالملك للمدعى عليهم المذكورين ذلك مانعا عن دعوى ورثته الذين تملكوا الملك عنه على زعمهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأتين طلق احدهما ثلاثا من مدة أربع سنين وهو في حال الصحة والسلامة وله منها ولدان فاستمرت خالية عن الزواج هذه المدة وهي في بيت أهلها من حين الطلاق ثم مات هذا الرجل عن زوجته الاخرى التي بعصمته وعن أولاده وأمه ونزك ما يورث عنه شرعا فادعت المطلقة بانها باقية على عصمته ولم يطلقها وذلك لدى فاضى الناحية وادعت الورثة بطلاقها على الوجه المذكور ومعههم بينة تشهدا بميدعواهم فهل اذا قاموا بالبينة على ما ادعوه نساء ورجالا وشهدت عند القاضي شهادة شرعية مطابقة للدعوى يحكم بمهذه الشهادة ويقضى بمنع المدعية المذكورة من الوراثة واذا تعلل القاضي بانه لم يكن معها ورقة الطلاق لا عبرة بهذا التعلل مع شهادة البينة بالطلاق (اجاب) اذا ثبت الطلاق حال صحة الزوج المذكور بالبينة العادلة على الوجه المذكور به هذا السؤال تمنع المطلقة ثلاثا المذكورة من الميراث ولا يتوقف ذلك على كتابة ورقة بالطلاق الثلاث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض بالشراء من مالكها بموجب حجة شرعية وهو واضع يده عليها ثم سافر الى

مطلب اقرار المورث بالملك للغير مانع من سماع دعوى ورثته الملك بالارث عنه

١٢٨١

٨

١٢٨١

٢٠

بلدة أخرى ومكث فيها وصار ينقل من مكان إلى مكان غير بلد الأرض مع ما بينهما من
مدة السفر إلى أن مات عن زوجة وولدين قاصر بن منها وهي وصى عليهما فاستمرت الزوجة
وولداها مقيمين في غير بلد الأرض المذ كورة بعد موت المورث سنتين فحضر لها رجل
واخبرها أن مورثها كان باع له الأرض المذ كورة حال حيائه ولم يكتب له بذلك حجة
وطالب منها أن تصدق له على البيع فلم يجبه لذلك وحدثت البيع الذي ادعاه وكذا أحد
ولديها الذي بلغ رشده وظهر له من أن الرجل المذ كور أحدث وضع يده على الأرض
المذ كورة وحدث فيها بعض بناء فقط البوعدى القاضى برفع يده عنها فإني وادعى أنه
يملكها بوضع اليد مدة ثلاث عشرة سنة ست منها في حال حياة المورث وسبيع منها بعد موته
والحسان أن المورث وورثته كانوا غائبين عن البلد المذ كورة وجاهلين بوضع يده عليها مع
كرهه قبل الخصم لدى القاضى أقر بملك المورث لتلك الأرض وطلب تصديق الوصى
عن شرائه من المورث وكتب عرضا للحكومة يستأذن في بناءها ودفعة كرفيه أنه يملكها
بالشراء من قبل المورث المذ كور فنهى عن يكلف واضح اليد الآن أما بآثار شرائه لتلك
الأرض من المورث أو دفع يده عنها بحوزها وورثته المحقق نسبهم له ويكلف هدم ما أحدثه
من بعض الأبنية فيها حيث كانت قيمته أقل من قيمة الأرض ويلزمه دفع أجر مثل حصتي
التأجير من مدة استعماله ذلك بطريق التعصب بعد تحقق أنه أقر بالملك للمورث وادعى
الشراء منه (أجاب) حيث تحقق إقرار واضح اليد الآن بملك المورث المذ كور وادعى
الشراء منه وانكرت وورثته شرائه فعليه إثبات ما ادعاه من الشراء بطريقه الشرعى فان
أثبته قضى له بالملك والأمر بتسليم الأرض لملكها ورفع ما أحدثه فيها بدون إذن شرعى
حيث كانت نية نقل من قيمة الأرض وعليه أجر مثل نصيب القاصر من مدة استعماله
ولا عبرة بدعواه لمثبت بوضع اليد والحان ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك
ابنا وارب بنات فمن بنت متزوجة خارجا عن دار أبيها وادعت أنها تملك ثلث جاموسة
مما كان بيد أبيها فهل إذا أثبت ذلك ببينة ولم تتعرض البينة لسبب الملك بل شهدت
طبق دعواه ما ثبت لها الملك إذا حافظ يمين الاستظهار بعد إقامة البينة ولا يضر عدم
تعرض البينة لسبب الملك حيث كان الدعوى كذلك (أجاب) لا تتوقف صحة
الدعوى والشهادة على بيان سبب الملك بل كما تصح دعوى الملك بسبب تصح دعوى
الملك المطلق وكذا الشهادة السابقة فلها إذا استوفيت الدعوى والشهادة شرائطها
المعتبرة وحلفت المدعية بيمين الاستظهار بقضى لها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
بأفاده وأردته من ديوان عموم الأوفى في رجب سنة ١٢٨١ بطلب المحكم الشرعى
عن الحادثة الموضحة بالأوراق المرسلة (أجاب) المحكم الشرعى في هذه الحادثة أنه إذا
حضرنا رأوا وقف المذ كر لدى القاضى وادعى على واضع اليد بوقف تلك الأرض وصح
دعواه يسأل خصمه عن دعواه فإن أجاب بالانكار وادعى الملك لنفسه فإن ذكر ما يوجب

١٢٨١

٢

١٢٨١

١٠

١٢٨١

شعبان

١

شوال

سنة

عدم سماع دعوى الناظر وان ثبت بطريقه الشرع يمنع الناظر من الدعوى وان لم يثبت
ما يوجب عدم سماع دعوى الوقف او ايدى ما لا يوجب عدم سماعها تطلب البيئته من
الناظر مع الانكار على دعواه فان اثبتها بوجهها الشرع يحكم بالوقف والا فلا واما مجرد
مضى نحو عشرين سنة بلا دعوى فانه لا يمنع من سماع دعوى الوقف اذ دعوى الوقف
والارث وجود العذر الشرع مستثنى من عدم السماع مدعى خمس عشرة سنة وهذا
اذ الميعض ثلاث وثلاثون سنة على ما هو مصرح به في المنشور بالنسبة لدعوى الوقف
والارث والله تعالى اعلم (سئل) في خارج وذى يد تنازعا في فرس ادعى الخارج انها
تحت عنده وادعى واضع اليد انها تحت عنده وأرخ كل منهما ما وتاريخ الخارج
اسبق واقام كل منهما بيئته على دعواه فهل اذا لم يوافق سنهاتاريخ الخارج يقضى به الذى
اليده حيث وافق سنهاتاريخه (اجاب) نعم يقضى به الذى اليده والحال هذه الا اذا وافق
سن الدابة تاريخ الخارج فينفذ يقضى به للخارج والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا ادعى
زيد الموصى له من قبل عمه وثلث المال على مدين عمه والحاضر معه بمجلس الحكم ان
عمه وقبل المدين ألفا وانه يستحق منه الثلث ويطالبه به وبالجواب منه عن ذلك فهل
والحال هذه يحكم على الخصم بدفع الثلث بعد الاثبات والتعديل (اجاب) مدين
الميت ليس خصما للموصى له في اثبات الوصية بالثلث ان كان الذى قبله المال مقربا بان
المال لليت وكذا المودع والغاصب والخصم في ذلك وارثه او وصيه بخلاف ما اذا كان
منكر المال فينفذ يكون خصما واذا جعل لخصما يقضى له بثلث ما ادعى به فالقضى
العامة في أوائل الفصل الثالث ومثله في الفصولين المودع والغاصب والمدينون
لا يكون خصما للموصى له اذا كان الذى قبله المال مقربا بان المال لليت والخصم في ذلك
وارثه او وصيه فان قال الذى في يده المال هذا ملكى وليس عنده من مال الميت شئ
صار خصما واذا جعل له القاضى خصما يقضى له بثلث ما فى يده المسمى عليه انتهى وفي
التهذيب من كتاب الدعوى من الفصل الرابع رجل له على رجل ألف درهم او كانت
في يد القاضى قائمة او استودعه ألف درهم وهى قائمة بغيرها في يد المودع فاقام رجل البيئته
على ان صاحب المال توفي وأوصى له بهذا الذى قبل هذا الرجل والرجل مقر بالمال لكنه
يقول لا أدري أمت فلان او لم يمت لم يجزى لالتقاضى بينهما خصومة حتى يحضروا او
وصى هذا الذى ذكرنا اذا كان الذى قبله المال مقربا بالمال فان قال من في يده المال هذا
ملكى وليس عنده من مال الميت شئ صار خصما للمدعى وصار كرجل ادعى عينا في يد
رجل انه اشترى من فلان الغائب وصاحبه يقول هو لى فانه يتصب خصما اذا جعل له
القاضى خصما في هذا الوجه يقضى بثلث ما فى يده المدعى عليه وقد ذكرنا الموصى له
لا يتصب خصما للغير لم يكن اذا كان الموصى له موصى له بالثلث لا غير ان كان موصى
له بما زاد على الثلث ولم يكن ثمة وارث فالموصى له خصم للغير في هذه الحالة فيصير

مطلب يقضى بيئته ذى
اليده في دعوى التاج الا
اذا وافق سنهاتاريخ
الخارج

١٢٨١

١٠

مطلب فيمن يصلح خصما
لمن يدعى الوصية بالمال
ومن لا يصلح وتفصيل ذلك

ربيع الاول

١٢٨٢

٢٦

مطالب باع أمه بمحضرة
أقاربه ثم ادعوا الشركة
لاسمع مع الانكار ولو
صدق البائع بعد ذلك

ربيع الأول سنة
٢٧ ١٢٨٢

ربيع الثاني
١٥ ١٢٨٢

الموصى له في هذه الحالة بمنزلة الوارث لان الاستحقاق لما زاد على الثلث كان من
خصائص الوارث والوارث ينتصب خصما للغريم فكذا الموصى له بما زاد على الثلث
انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع أمته المملوكة له لرجل أجنبي بثمن معلوم
وقبل ذلك المشتري ودفع له الثمن وذلك جميعه بمحضرة اخوة البائع وعلمهم به فاستمرت
الحجارة بيد المشتري مدة تزيد على ثلاث عشرة سنة ووزوجها المشتري لاحد مما يليكه
وجاءت منه باربعة اولاد واخوة البائع البالغون الحاضرون مجلس البيع ساكتون
بلا منازعة وقت البيع وبعده ثم بعد ذلك كله ادعوا ان لهم في الائمة المذكورة حقا
وماسك بالارث من أبيهم ويريدون فسخ البيع في انصباهم وانكر المشتري دعواهم فهل
إذا ثبت بالوجه الشرعي انه حاضرون وقت بيع اخيهم وقبض المشتري للائمة وهم
ساكتون بالغون عاقلون ولم ينازعوا لا تسمع دعواهم وإذا صدقهم البائع الآن على
دعواهم لا عبرة بتصديقهم مع تكذيب المشتري (أجاب) حضور اخوة البائع مجلس البيع
وعلمهم به مع سكوتهم بلا منازعة مانع من دعواهم الملك بعد ذلك إذا كانوا بالغين وقت
البيع وانكر المشتري دعواهم ولا عبرة بتصديق البائع الآن اخوته على دعواهم
لانه سعى في نقض ماتم من جهته فهو مردود عليه ولا يرى على المشتري والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل وصى لابن ابنه حال حياته بثلاث ما يملكه من النخل والسواقي والعقار
وكتب له بذلك سنداً ثم مات مصرعاً على ذلك عن ابنه عى الموصى له فصدقه عمه على
الوصية وقسم له نصيبه من النخل وسلم له اليه بطريق الوصية فوضع يده عليه فحو
الثلاثين سنة وكذا على نصيبه من الدار الخالفة عن جده وكاف النخل المذكور باسمه بلا
منازعة من العمين ثم الآن بازعاه في ذلك وانكر الوصية المذكورة فهل إذا ثبت
ابن الابن الوصية والتصديق والقسمة ووضع اليد بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار العمين
ولا يكون لهم معارضة في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم إذا ثبت ابن الابن
الوصية له من قبل جده بثلاث ما ذكر بالوجه الشرعي وان عمه صدقاه على الوصية
وقسم نصيبه ووضع يده عليه لا يكون لهم معارضة في ذلك بدون وجه شرعي إذا الوصية
بغير الوارث صحيحة ولو بغير رضا الورثة في مقدار الثلث بعد الدين والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن ثلاث بنات وابن قصر وعن زوجته أمهم ترك ما يورث عنه شرعا
فرضعت الزوجة المذكورة يدها عن تركه زوجها المتوفى وسلمتها لاحد اخوتها وبعد
مدفومات فسلمتها لاهلها ثم مات الاخ الثاني المذكور عن اولاده واولاد اخيه
المذكور واخيه المذكور وبعية اخوته والآن بلغ القصر المذكور وورث اولاد المتوفى
المذكور وارادوا اخذ حقهم مما تركه أبوهم وكذلك زوجته التي هي أمهم
فمنعهم من ذلك اولاد اخيه منكرين حقهم من ذلك فهل يكون للاولاد المذكورين
أخذ حقهم من تركه أبيهم من اولاد اخيه بالقرينة الشرعية إذا اثبتوا بالوجه الشرعي

ربيع الثاني سنة

١٢٨٢

١٨

ان التركة في ايديهم وكذلك يكون للزوجة اخذ حقة من ذلك بالارث عن زوجها
المذكور واخذ حقة بالارث عن أبيها حيث لم تقسم تركتها ايها ايضا وليس لاحد
المعارضة في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لورثة الرجل الميت أولا اخذ تركته
مورثهم ممن هي في يده بعد انبائها بطريق شرعي حيث لا مانع من سماع دعواهم بها
كما ان لزوجته اخذ نصيبها من تركتها ايها من بدل اولادها وبها بالفرصة الشرعية بعد
ثبوتها شرعا وليس لمن في ايديهم التركة ان منعهم من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة خلية من الأزواج كانت مقيمة عند بعض أقاربها فاعترفت على
نفسها في حال صحتها بحضور شهود عدول ان المال من الامتعة شيئا سوى ملبوسها وان
جميع ما كان عندها تدباعت به بنفسها لبعض الناس وقبضت منه وصرقه في حوايجها
وانها لم يكن لها شيء قبل من كانت مقيمة عندهم لا وديعة ولا غيرها ثم مات فهل
والحال ما ذكر اذا اثبت أحد نسبه اليها وادعى على من كانت مقيمة عندهم شيء يورث
عنها لا تسمع تلك الدعوى حيث لم يثبت ان هذا الشيء دخل في ملكها بعد الاقرار
(اجاب) لا شيء لي قبل فلان اولا حق لي قبله براءة عامة تشمل الامانات والمضونات فلا
تسمع الدعوى بعد ذلك على المبرأ الا بحق حادث بعد تاريخه فان ادعى الوارث شيئا حادثا
بعد البراءة العام كان فال ما ادعيه وجد عندكم امانة من قبل مورثي قبل موتها وهو
مملوك لها وذلك بعد تاريخ البراءة يقبل وتسمع دعواه واهبه والا فلا وهو اذا تحقق بالوجه
الشرعي صدور البراءة من على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا
بطريق الارث عن مورثه وضع رجل أجني يده عليها مدة اثني عشر سنة والمالك غائب
غيبته فوق مسافة القصر بالاذن شرعي من المالك المذكور فهل اذا أثبت الرجل
المذكور الدار المذكورة عن مورثه بالوجه الشرعي ترفع يده واضع اليد عنها ويسلمها
للمالكها ولا يمنع المالك من سماع دعواه وضع يده واضع اليد المدة المذكورة مع غيبة
المالك (اجاب) مضى خمس عشرة سنة فاستمر مع غيبته المدة المذكورة مع غيبة
لا يمنع من سماع الدعوى فمع عدم مضى تلك المدة وهو غائب تسمع بالاولى فاذا أثبت
المدعي دعواه ملك الدار المذكورة له بطريق الميراث بالوجه الشرعي يؤثر واضع اليد
بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشرك مع آخر في تجارة
شركة عنان وعمل في تجارتهم ما الى أن تحاسبا ونحالا ولم يبق لاحدهما عند الآخر
في خصوص مال التركة فقط وأشهدا على التخاص بينة تم اقتصر أحدهما من الآخر
دراهم وأخذ المقرض وثيقة شرعية على المقرض ومضت أيام فطالب المقرض المقرض
بقرضه وقد كان للمقرض دين من قرض على مقرضه لم يدخل حساب الشركة فإراد
المقرض بحاسبة المقرض به ووقوع المقاصة بينهما في الدين فانه كالمقرض ان المقرض
دين عليه فهل والحال هذه اذا أثبت المقرض بالبيعة دينه على مقرضه يرضى له به وتقع

جمادى الاولى

١٢٨٢

٢

جمادى الثانية

١٢٨٢

٢٨

المقاصة بينهما (اجاب) اذا ثبت مدعى القرض دعواه به قبل المحاسبة على مال الشركة
بالوجه الشرعى يقضى له به وتسمع دعواه اذ لم يكن هناك مانع شرعى لحصول ابراهيم
قبل الدعوى المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ورث عن امه حليوا وملابس ثم
ان زوجته صارت تلبس الحلى والملابس بقصد الزينة له وكلما يحتاج الى شئ منه يتصرف
فيه تصرف المالك ثم ماتت زوجته وقام ورثتها يدعون ان الزوج ملأها بالملابس والحلى
ولا يثبت لهم وهو ينفي ذلك فهل والحال هذه لا عبرة بدعوى الورثة ويكون القول قول
الزوج ذى اليدام كيف (اجاب) اذا ادعى ورثة الزوجة ان الزوج ملأ زوجته ما ذكر
وانكر الزوج لتمليك من قبل يكون القول قوله والبينة عليهم فى دعواهم التمليك من
قبل الزوج ادلية على المدعى واليمين على من انكر فادعى شيئا ودعواهم المذكورة
وحلف الزوج اليمين بطلبهم ينعون من معارضة يدون وجهه شرعى والله تعالى اعلم
(سئل) فى رجل منقر عن ابيه وعمه فى المعيشة والاكتساب باع له عمه وابوه عشرة افدنة
وربع او سدس او ثمن من فدان من اطيان بطريق الاسقط فى مقابلة مبلغ معلوم قبضاه
دنه وقبل الاسقاط لنفسه وتحرر بذلك حجة شرعية مستوفية بشرايطه ومسجلة بالسجل
المصارف بعد اذن المديرية واسبقه اللازم لذلك حسب الجارى وكلفت الاطيان
المذكورة باسم المسقط له وضع يده عليهم امد سبيع سنين وهو يؤدى اموالها ومطالبا
الميريه وياخذ حصص ولا تملك لنفسه خاصة وبعد ربع سنين من تاريخ الاسقاط اقتسم ابوه
وعمه ما كان باقى الهما من الاطيان بينهم وكلف ما خص كل منهما عليه باذن المديرية
بموجب قائمة التسميم واعترافهما بان الاطيان الباقية هى التى تخصهما ويريدان قسمها
بينهما ناصفة بعد ان كن التمسك على احداهما فى ذلك الباقي وهو عم المسقط له ثم بعد
سنتين من تاريخ التسمية توفى عمه وابوه والا تقيم احدا خوة واضع اليد على الاضيان
المحرر بهما الحجة المعتبرة ينكر الاسقاط الصادر من ابيه وعمه ويعارض اخاه فيما بيده من
الاطيان فهل اذا تحقق الاسقاط المذكور بالطريق المعتبر مستوفيا بشرايطه وكلفت
الاطيان المسقطه على من اسقطت له واستمر واضعا يد عليهم ابدون منازعة من ابيه وعمه
ورثتهما من بعدهما ويركهم ذلك اختيارا حتى مضت السبع سنين المذكورة لا يعتبر
انكاره ولا يكون له معارضة اخيه فى ذلك يدون وجهه شرعى ام كيف (اجاب) نعم اذا
تحقق الاسقاط فيما ذكر بالطريق المعتبر مستوفيا بشرايطه وتحررت بذلك الحجة الشرعية
المذكورة لا عبرة بانكار احدها خوة ذلك ولا يكون له معارضة المسقط له والحال ما ذكر
باسؤل يدون وجهه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له ولدان فى معيشته وعياله
دعواهم له فى الكسب وصنعتهم واحدة قرالاب بانه لا يملك الا شيئا معيننا من الخس
ودار اقدية وان الدار اديدة وجميع لاختاب والاجار والمواشى والامتعة الموجودة
تحت ايديهم هى ممتلكات لانه لا يبرح بذلك حجة شرعية ثم استمر الاب وولداه

يكسبون حال كون الولدين معينين لا يمينين لا يسب وجدد الاب بعد هذا الاقرار
اشياء لنفسه من جنس ما اقر به لابنه وكانت الدار الجديدة المقر بها لابنه خربة فبناها
ومضى على ذلك نحو خمس سنين ثم توفي الاب عن ولديه المذكورين فوقع اختلاف بينهما
في الاشياء المحددة فالولد المقر له يدعى انها ملكه خاصة وانها كانت موجودة وقت
الاقرار داخله فيه والولد الثاني يدعى حدودها بعد الاقرار من قبل ابيه وينسب وجودها
وقته فمن يكون القول قوله في ذلك ومن يطلب منه الابنة (اجاب) القول قول ولد المقر
الذى لم يقر له ابوه بيمينه في انكاره وجود ما وقع الاختلاف في وجوده وقت الاقرار
الذى هو من جنس المقر به وعلى المقر له اثبات وجوده وقت الاقرار كما مر به علما وانا في
نظائر هذه المسئلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجاءه مشتركين في عجلتي بقر من نتاج بقرة
ارسل احد الشرعيين احدى الجهتين لشرى بكة ليمتقع بها كما ان المرسل منتمتع بالاشياء
مع بقائهما على الشركة وانزح كل من الجهتين نتاجا عنده من هي عنده ثم ماتت البقرة
المرسلة ونتاجها عنده من هي عنده بدون تعدد منه ولا تقريظ ولم تقع بينهما مبادلة ولا
قسمة ولا مفاصلة فاراد الشرع المرسل اليه ان يقاسم شريكه في البقرة الاخرى
ونتاجها بالبقاء الجميع على الشركة فادعى شريكه القسمة والمبادلة ويريد ان يجعل
المالك للفقير ونتاجها على شريكه المرسل اليه خاصة فانه كشر بكة ذلك فهل والحال هذه
يكون الهالك عليهما والباقي مشتركا بينهما اذ لم يثبت المدعى دعواه المبادلة بطريق
شرعي ويكون القول للشرع القسمة بيمينه (اجاب) نعم يكون الهالك من البقرة ونتاجها
المشترك عليهما والباقي مشترك كايتهما والحال ما ذكر بالسؤال اذ لم يثبت مدعى المبادلة
والقسمة دعواه بطريق شرعي والقول قول المنكر بيمينه في انكاره القسمة والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بعد مضي سبع عشرة سنة ان له بذمة هذا المدعى
عليه مبلغ قدره الف اقرش عملة صاغاديوانية ولم يبين سببا لذلك وارجح سندنا يزعم انه
بختم المدعى عليه وانكر ذلك السند المدعى عليه والحال ان المدعى والمدعى عليه في
محل واحد وليس هناك مانع شرعي يمنع المدعى من دعواه فهل لا تسمع دعوى هذا
المدعى ولا عيرة بالسند المذكور بعد مضي تلك المدة لاسيما السند لا يذكر فيه بينة
تشهد بصحته (اجاب) الذي عليه العمل في زماننا عدم سماع الدعوى بعد مضي خمس
عشر سنة مع انكار الخصم تلك المدة الا في الارت والوقف ووجود دعوى شرعية وعلى
فرض السماع فلا عبرة شرعا بمجرد وجود كاذب يدل على الحق بدون اثبات شرعي ما لم يكن
بخط من استثنى العمل بخطه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تزوجت رجلا واثبتت منه
بينة ثم مات فاثبت لها من قبضه جانب محل من ارضه المملوكة فوهبت المحل من
بنتها نصف النخل المذكور مع ارضه وقسمته بينها ووقفت كل منهن الحصة ووقفت
الموهوب لكونهما كائتا بالعين حال صحتهما وكانت قد تزوجت رجلا آخر واثبتت منه

١٤٨٢

٦

١٤٨٢

١٢

صفر

١٤

١٣٠٣

باب صغير وآل لها من زوجها الثاني جانب من النخل مع ارضه ايضا فوهبته لابنها
المذكور مع الارض وقبل له ابوه الهبة وقبضها له في حال صحتها واختيارها ثم ماتت
الواهبية فتشاجر أبو الولد المذكور مع البنيتين في شأن النخل والارض الموهوب لهما وأراد
معة اسمهما هو وابنه في ذلك وترافعا لدى الحاكم الشرعي وأقيمت الدعوى وادعى كل فريق
بما وهب له من قبل المرأة المذكورة وثبتت الهبة المذكورة على الوجه المستطرد لكل
فريق مستوفية شرائطها في حكم القاضي لكل فريق بما ادعاه وبهجة الهبة وكتب لكل
منهما صكاً بذلك لكنه غير مسجل لعدم وجود سجل لهذا الحاكم حين ذلك ثم مضى
بعد ذلك خمس وعشرون سنة وكل فريق واصل يده على ما هو ملك له خاصة ثم مات الزوج
الثاني وابنه ايضا عن ورثة آخر من أبيه وزوجته قاموا الآن ينازعون البنيتين
المذكورتين منه كين لما وقع من الهبة والدعوى والحكم على الوجه السابق ويريدون
مقاسمتها فيما بايديهما من الارض مع النخل فهل اذا ثبت ما ذكر من الهبة والدعوى
والحكم بها على الوجه السابق بمنع من المنازعة والدعوى بدون وجه شرعي (أجاب)
نعم اذا تحقق ما ذكرنا لسؤال تمنع الورثة المذكورون من منازعة البنيتين ومعارضتهما
فيما ذكرنا الى هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على زيد
بضري التوكيل عن جماعة ان الموكلين يستحقون حصة معاومة في عقار تحت يد المدعى
عليه بطريق الميراث عن مورثهم وان زيدا واصل يده على الحصة المذكورة بطريق
الغصب فهل يطلب القاضي من الوكيل بينة تثبت ان العقار المذكور في يد زيد المدعى
عليه أم يكفي التصديق في ذلك وهل اذا ادعى الوكيل المذكور لدى القاضي العقار
المذكور وحده بحدود وكانت الدعوى غير صحيحة لغيره قد شرط صحتها وطلب القاضي
من الوكيل تصحيحها ان كره عند التصحيح حدود العقار المذكور وبهذه الخالف التحديد
الاول يضره في الدعوى ويكون تناقضا كما اذا غلط في الحد الرابع وما الحكم
في الوجهين المذكورين خصوصا اذا لم يمكن التوفيق بين الدعوى الاولى والثانية
(أجاب) الدعوى لا تسمع الا على ذي اليد سواء كان المدعى به منقولا أو عقارا الا
في دعوى الفعل فكما تسمع على ذي اليد تسمع على غيره كدعوى الشراء والغصب واليد
في العقار لا تثبت بالتصادق بل لابد فيها من اقامة البينة ان في تهمة المواجهة بخلاف
المنقول اذا ليد فيه مشاهدة لكن على قول الامام لما كان الغصب في العقار لا يتحقق
فلا يمكن الحكم فيه بدون اثبات اليد عليه بالبينة لعدم دعوى الفعل حينئذ المستثناة
من كون الدعوى لا تسمع الا على ذي اليد فيحتاج فيه لاثبات اليد لكونها دعوى
في عقار واليد فيه لا تثبت بالتصادق بخلافه على قول محمد القائل بتحقيق الغصب فيه
كالمنقول فلا يلزم اثباتها وأما دعوى الشراء فلا يحتاج فيها الى اثبات اليد لتحقيقه فيه
كما يستفاد من الاشباه وحواشيه والتناقض مانع من سماع الدعوى فاذا غلط المدعى

١٢٨٣

٩٨

ربيع الاول

٢٠

١٢٨٣

ربيع الثاني سنة

في الحدود بحيث لا يمكن التوفيق لا تسمع دعواه كما صرح به علماء المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر بموجب سند تحت يد رب الدين أحاله ببعضه على شخص آخر وقبض رب الدين الحال ذلك من الحال عليه ثم ادعى رب الدين أن له بذمة الخميل دينا آخر خلاف المحرر باله سند الحال ببعضه في نفس الامر وذكر أن المبلغ الحال به هو الدين الآخر المذكور وان الدين الذي باله سند المذكور باق بتمامه فأنكر المدعى عليه الخميل المذكور الدين الآخر الذي بزعمه المدعى وأنكر المحو لانه فهل يكلف المدعى اثبات ما ادعاه من الدين الآخر والتحواله ولا يقبل قوله في ذلك بيمينه ويكون القول قول المدعى عليه المذكور بيمينه (أجاب) لا يقضى لمذع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي فالقول للمدعى عليه المنكر للدين الآخر بيمينه والبيئة على المدعى بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة في معيشة تشاخصوا مع بعضهم حتى قسموا ما تحت أيديهم ووضع كل يده على نصيبه وبعد ذلك بسنتين ادعى أحدهم أنه تدين شيئا وصرفه عليهم في شأنهم بآذنه ويريد الرجوع عليهم فلم يصدقوه على ذلك فهل والحال هذه لا يصدق في دعواه ولا يجبر الباقيون على دفع دينه بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي (أجاب) نعم لا يجبر الباقيون على دفع ما ادعاه عليهم من الدين بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي ولا يقبل قوله في ذلك بيمينه في حق الرجوع عليهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حجارة تحت عنده من حجارة له وباعها الرجل وذلك الرجل باعها أيضا فادعى رجل على المشتري الثاني لدى القاضي أن هذه الحجارة ملكه نتجت عنده من حجارة وضلت منذ أشهر فرجع المشتري الثاني على بائعه والبائع الثاني على بائعه والبائع الأول يدعى الآن على المدعى الأول أن الحجارة المذكورة ملكه نتجت عنده من حجارة له وأرخ تاريخا موافقا لسنه أو الآخر أرخ تاريخا سابقا غير موافق لسنه فهل إذا ثبت ما ذكر شرعا يقضى لمن وافق تاريخه سنه أو للآخر (أجاب) حيث ادعى كل منهما الشك وأرخ تاريخا تاريخا مختلفا وبرهن كل على دعواه يقضى لمن وافق تاريخه منها سواء كانت في أيديهما أو في يد أحدهما والله تعالى أعلم (سئل) من طرف فاضى السوييس في رجل ادعى على آخر ما لا دفعه عنه من ماله لرجل ليرجع به عليه حسب اذنه له بذلك فأنكر المدعى عليه كون المال المدعى وذكر أنه ماله سلمه إليه في كذا ليدفعه عنه للرجل المذكور فلم يصدق المدعى على ذلك فالبيئة على من وأنمين على من أفتونا ماجورين (أجاب) إذا أقر المدعى عليه بالاذن بالدفع وادعى أنه سلم الماذون مادفعه إلى المدفوع إليه والماذون ينسكروا دعواه فعلى الآخر إقامة البيئة على دعواه أنه سلم الماذون مادفعه إلى المدفوع إليه والماذون لا يدفعون حينئذ بيمينه في أنكاره استلام ذلك عند عدم بيئته خصمه وأما إذا قال المدعى عليه في إقراره لم آذن لك بدفع شيء من مال نفسك لترجع به على وانما آذنت لك بدفع مال دفعته إليك لتدفعه إلى الرجل

٢٠ ١٢٨٢

جمادى الاولى

١ ١٢٨٢

شعبان

٢ ١٢٠٢

١٠ ١٢٨٣

المأمور بالدفع اليه فعلى المدعى الذى هو المأذون بالدفع البينة على اذن المدعى عليه له بان يدفع من مال نفسه ليرجع والقول قول المدعى عليه فى انكار ذلك بيمينه فان أقام المدعى البينة على ذلك وادعى المدفوع عنه انه دفع اليه شيئا ليدفعه عنه وهو ينكر فعلى المدعى البينة وعلى المنكر اليمين والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وباشيا من أولاده ذكور وإناث من غيرها وترك تركه فادعى أولاد الميت على الزوجة بأشياء من تركه مورثهم استولت عليها بعد موت مورثهم دعوى صحيحة فهل إذا برهنوا عليها بما ادعوه لدى القضى يقضى لهم بذلك وإذا لم يبرهنوا عليها بشئ مما ادعوه وطالبوا تحليفها يجابون لذلك وإذا ادعت بان الميت كان أبرأها فى حال حياته وقال انه لم يكن لى طرفها نقود من كامل أصناف المعاملة براءة عامة نافية للتداعى واليمين إذا وجب وكتب لها بذلك ورقة لا يكون ذلك مانعا من دعواهم عليها بشئ استولت عليه من التركة بعد موته بتاريخ متاخر عن الأبراء (أجاب) الأبراء العام لا يمنع الدعوى بمحقق حادث بعد تاريخ الأبراء فإذا صححت الدعوى لدى القاضى فالبينة على المدعى واليمين على من أنكر كما لا يخفى والله تعالى اعلم (سئل) فى أخوين يملكان عقارا مشتركا بينهما مائة مناصفة مات أحدهما عن ورثته ثم مات الثانى عن ابن فقط والعقار مشترك كذلك وكان الحاضر منهم يقوم مقام الغائب فى قبض الأيراد ثم أخرج ابن أحد الأخوين المذكورين أبلاولة له بحصة النصف فى ذلك العقار عن أبيه بانفراد يدون شريك بعلم ورثته ثم فعل ورثة عمه كذلك واستولوا على حصة أبيهم النصف فقط وكذلك الابن المذکور وروى صار كل يتصرف فى حصته بأنواع التصرفات الشرعية من قبض الأيراد وهدم وبناء وإسكان ونحو ذلك مدة حتى ان الابن المذکور عرض بعض حصة النصف للبيع فى الدلالة بقوائم المزايدة وصار منه البيع فى البعض الذى عرضه لمن استقر عليه المزايدة بيينة ثم ادعى عليه أحد أولاده بانه اشترى النصف الذى فى يده من أبيه حال حياته وان ذلك ملكه لامن مخالقات أبى المدعى عليه والحال ان المدعى المذکور عالم بجميع ما ذكره ومشاهد ومطلع لما توفى وهو ساكت لم يعارض ابن عمه المدعى عليه وقت صدور شئ مما ذكر بوجه من الوجوه الشرعية وقد أنكر ابن عمه المدعى عليه دعواه المذکور فقول الحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور على الوجه المسطر وليس له معارضة المدعى عليه فى النصف المذکور إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) ما باع الابن المذکور من ذلك العقار ان تحقق انه باعه بحضور أحد أولاده وعلمه وقد سكنت عن دعواه الملك فيما بيع ولم يعارض لا تسمع دعواه فى المبيع خاصة انه ما ملكه ما صرحوا به من قولهم باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا أو ابنه أو امرأته أو غيرهما من أقاربه حاضرا يعلم به ثم ادعى الابن مثلا انه ملكه لا تسمع دعواه لان سكوتة كافصاح بانه ملك البائع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وبنت وابن منها وبنت من غيرها فادعت البنات

١٢٨٣

٢٦

١٢٨٣

٢٦

المذكورة على الزوجة المذكورة بان اباها ترك نقدا وامتعة عندها ولم تبينها فهل تكون
الدعوى على هذا الوجه غير صحيحة وعلى فرض صحة دعواها وكانت الزوجة المذكورة
منكرة للدعوى البنت المذكورة ولم تثبت ذلك بالوجه الشرعى لا يحكم لها بشئ وتنع من
معارضة الزوجة المذكورة (اجاب) لا يقضى لمذع بمجرده دعواه بدون اثباتها بطريق
شرعى على فرض صحتها ودعوى المجهول لا تصح والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة وضعت
يدها على منزل بطريق الملك الصحيح الشرعى مدة من السنين قام الآن رجل يدعى شراء
ذلك المنزل لنفسه من زوج المسالكة من مدة تزيد على ست عشرة سنة يزعم ان زوجها
باع ذلك بالو كلة عنها من التاريخ المذكور بثمن ذكر قدره فانكرت ذلك وأبرز مدعى
الشراء والتوكيل حجة من قاضى البلد مسجلة بالسجل تتضمن ما ادعاه من التوكيل
والبيع له مؤرخة بالتاريخ الذى ذكره للبيع مع انكار المسالكة ما تضمنته تلك الحجة
ووضع يدها على المنزل المذكور من قبل تاريخ البيع الى الآن وتصر فها فيه بالسكى
والاسكان والاستغلال تلك المدة وحضور مدعى الشراء المذكور بالبلد ومشاهدته
تصرف المسالكة وتركه للدعوى وعدم منازعته المدة التى تزيد على ست عشرة سنة
المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعواه الشراء والتوكيل وعلى فرض سماعها لا يحكم
له بما ادعاه بمجرده وجود تلك الحجة فى يده لعدم وضع يده أصلا على ما ادعى شراءه بل وضع
اليده والتصرف للمسالكة ويكلف اثبات دعواه الشراء والتوكيل على الوجه الذى ادعاه
(اجاب) نعم لا تسمع الدعوى المذكورة بعد مضى تلك المدة والحال ما ذكر بالسؤال
حيث لا عذر بناء على ما هو مشهور من النهى عن ذلك وعلى فرض السماع فلا يقضى
لمدعى الشراء والتوكيل الخارج بمجرده دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى ولا عبرة بمجرده
وجود تلك الحجة فى يده والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجلين يملكان منزلا
أحدهما يملك أربعة عشر قيراطا والاخر يملك عشرة قراريط فباع أحدهما قيراطين
لصاحب العشرة بثمن معلوم من الدراهم دفعه اليه وكتب له بذلك سنداً ثم دفع البائع
مقدار الثمن للشترى لاجل عمارة المنزل فاخذه منه ومات البائع قبل العمارة عن زوجته
وأولاده القصر والزوجة تنكر البيع فهل اذا ثبت البيع المذكور بالوجه الشرعى فى
وجه الزوجة المذكورة لمكونها واضحة اليده على المتنازع فيه يحكم للشترى بما أثبت شراءه
من موردها حال صحته من ذلك وتجبر على تسليم الحصة المباعة للشترى المذكور (اجاب)
أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين فى دعوى العيين من التركة ان كانت العين
فى يده فاذا كانت تلك الزوجة واضحة يدها على ما ذكر وأثبت المدعى دعواه الشراء من
موردها حال صحته مستوفيا شرائط الصحة واللازم بالوجه الشرعى فى وجهها يقضى له
بما ادعاه وتؤمر بتسليم المبيع اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات
عن زوجته وعن أخيه الشقيق وأخته الشقيقة له وترك ما يورث عنه شرعا من أمتعة

١١

١٢٨٣

صفر

١٢

١٢٨٤

١٥

١٢٨٤

وعقار وغير ذلك ثم ادعى الاخ والاخت على الزوجة انها اخذت من تركه الميت نقودا ومصاغا وغير ذلك فأنكرت الزوجة دعواهما وطلبت منهما بيينة تشهد لهما على طبق دعواهما فحجزا عن البيينة ولم يشبه ادعواهما على الزوجة المذكورة ثم بعد ذلك قسمت التركة المذكورة على الزوجة والاخ والاخت لدى القاضى بالفريضة الشرعية وأخذ كل منهم حقه لدى القاضى وأبرأ الاخ والاخت الزوجة المذكورة براءة عامة لدى بيينة شرعية قاطعة للنزاع من كل دعوى وطلب وكتب الاخ والاخت وثيقتين للزوجة المذكورة بالبراءة العامة الصادقة منهما لها لدى بيينة شرعية أيضا واما ادعياها عليه اومضى على ذلك مدة خمس سنين ثم بعد ذلك طالب الاخ والاخت بتخليف الزوجة الآن لدى المحاكم الشرعية انها ما اخذت من مال الميت شيئا فهل لا يجابون لذلك او يجابون بتخليفها (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام لا بحق حادث فاذا ثبت الابراء المذكور بالوجه الشرعى لا تسمع دعوى المبرأين عليه بما وقع الابراء عنه والتخليف انما يتربى بعد سماع الدعوى بطالب الخصم والدعوى والمحال ما ذكر غير مسموعة فلا تخليف والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأه شهدت على نفسها بانها لا تستحق بذمة زوجها شيئا سوى كذا وكذا وان ذمة تهر يثة مع اعدا ذلك ثم تشاجرت معه وادعت عليه بدين سابق على تاريخ اقرارها المذكور فهل والحال هذه لا تسمع دعواها (أجاب) لا تسمع دعوى المرأة المذكورة على زوجها بدين سابق على تاريخ الابراء من الديون على هذا الوجه اذا كان ماتدعيه داخل تحت الابراء خارجا عما استثنته بقولها ما عدا كذا وكذا بعد تحقق ما ذكر بطريقه الشرعى مستوفيا شرائط الصحة والله تعالى أعلم (سئل) من قومسيون المجلس الخصوصى فى ٢١ جاد آخر سنة ٨٤ وقد شمل جوابه باسماء وأختام كل من حضرة شيخ الجامع الازهر والشيخ محمد الدمهورى الشافعى والشيخ ابراهيم السقا الشافعى والسيد على محمود البقلى والشيخ عبد القادر الرافعى والشيخ مصطفى العروسى وصورة السؤال فى قطعة أرض كانت من جملة البحر الملح فادكشف البحر عنها ما حدث شخص له ملك بالغرب منها يده عليها واختص بها يزعم انها ملكه فهل اذا تحقق بالوجه الشرعى بعد المرافعة كون تلك الارض مما انحسر ماء البحر عنها وان يد الشخص محدثة عليها بغير اذن من له الولاية يمنع من اختصاصه بها ولا تكون ملكا له بمجرد احداث يده وكذا اذا وجدت أرض براح خالصة من الابنية والغراس وادعى وكيل بيت المال المأذون له بالخصوصية انها من الاموال الضائعة التى آلت لبيت المال وكان شخص آخر واصله عليه عليها ومتصرفا فيها يدعى انها ملكه ولم يكن يده حصة شرعية تشهد له بملكها او استحقاقه لها مادام يكون الحكم فى ذلك تفضلا بالجواب (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى بعد المرافعة الشرعية من خصم على خصم ان الارض المذكورة هى ذى السؤال أولا مما انحسر البحر الملح عنه وان الشخص المذكور احدث وضع يده عليها على الوجه المذكور

١٢٨٤

٣٠

جمادى الثانية

١٢٨٤

١٥

١٢٨٤

٢٢

يمنع من اختصاصه به سوا ولا تكون مله كاله بمجرد احدث يده عليه على الوجه المستطرد بل
تكون حقا لعمامة المسلمين ولا يكون لاحد الاختصاص بها ويبدون اثبات ذلك شرعا
لا تنزع من يده بمجرد دعوى احدها على النحر البحر عنه وأما الارض البراح المذ كورة
ثانيا اذا كان لاحد من الناس وضع يده عليها وتصرف فيها بنحو تامين أو وضع بعض
شؤونه فيها أو تاجيرها لغيره لا يكون لغيره نزعها من يده ولا رفع يده عنها ويكون القول
قوله انها له وان لم يكن في يده حجة شرعية شاهدة باستحقاقه لها اذا لا ينزع شئ من يد
أحد الا بحق ثابت معروف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض من
أخيه وأبيه معا شرعا ووضع يده عليها وهو يتصرف فيها الى أن مات المشتري
المذ كور وترك ولدا صغيرا ثم بعد بلوغه لم يعلم بان القطعة الارض المذ كورة ملك لمورثه
واستمر بها لافحو ثلاث عشرة سنة والاخ البائع المذ كور واضح يده على القطعة
المذ كورة تعدى يبدون وجه شرعى ثم لما علم ابن المتوفى بان القطعة المذ كورة ملك
أبيه طلب أخذها ونزعها من يد البائع المذ كور فامتنع من ذلك فهل اذا أثبت الوارث
المذ كور ان القطعة المذ كورة ملك أبيه بطريق الشراء من واضح اليد وأبيه وان أباه
استمر واضع يده عليها الى أن مات يكون له نزعها من يده ولا عبرة بتعلله بوضع يده عليها
قلت المدة (أجاب) بمجرد وضع اليد ثلاث عشرة سنة لا يكون مانعا من سماع دعوى
الابن المذ كور الذي كان قاصرا والحال هذه فاذا لم يوجد مانع من سماع دعواه وأثبت
ملك مورثه لتلك الارض بالشراء الشرعى من مالكها وانتقال الملك اليه بالوجه الشرعى
يقضى له بها ونرفع يد الماع عنهما حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت ستة
قراريط في مكان معلوم لرجل معلوم بثمن معلوم قبضته منه ووضع المشتري يده على
القراريط المذ كورة وصار يتصرف فيها نحو سنة وذلك باطلاع زوجها وحضوره البيع
المذ كور ولم يدع في ذلك على أحد ولم يمنع من الدعوى مانع شرعى كما ان قبض البائعة
الثمن وتصرفها فيه لنفسها خاصة كان بحضوره واطلاعه أيضا بالدعوى من غير مانع
ثم بعد السنة المذ كورة مات الزوج عنها وعن أخ عصبة فقام الاخ الآن يريد مشاركة
الزوجة في الثمن المذ كور زاعما ان القراريط المذ كورة كانت ملكا للمتوفى المذ كور
فانكرت دعواه فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذ كور ولا يلتفت اليها
(أجاب) صرح علماء المذهب بان من باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا أو ابنة أو امرأه أو
غيرهما من اقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلا انه ملكه لا تسمع دعواه وجعل سكونه
كالا فصاح أى بانه ملك البائع قطعه للتزوير والحيل بخلاف الاجنبى فان سكونه ولو جارا
لا يكون رضا الا اذا سكنت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرع أو بناء
فحينئذ لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعا للاطماع الفاسدة ثم بعد نقل ذلك في
فتاوى الفتاوى الحامدية قال ولم يقيد بحد ولا بموت كما ترى لان ما يمنع صحة دعوى المورث

١٢٨٤

٢٣

مطلبت لا تسمع الدعوى
بالثمن في بيع القريب
أو الزوجة مع حضور الآخر
وسكونه بناء على ان
المبيع كان مله كاله

رجب

١٢٨٤

٤

يمنع صحة دعوى الوارث لقيامه بمقامه كما في الحاوي الزاهدي وغيره فتأمل اتمنى وفي رد المحتار قوله انه ملكه اي كنه او بعضه مشاعا او معيننا والذي يظهر عدم سماع الدعوى في الثمن أيضا ويؤيده ما في التبیین وغيره من أن حضوره وتركه فيما يصنع اقرار منه بأنه ملك البائع وان لاحقه في المبيع الخ رملی انتهى ومنه يعلم عدم سماع دعوى زوج هذه المرأة بعين ما باعتها واثمة مع حضوره وسكوته بلا منازعة وبلا مانع يمنع من الدعوى وكذا لا تسمع دعوى وارثه من بعده بناء على ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض محدودة معلومة وهو متصرف فيها تصرف المالك بالقرس والبناء وغيره ما من باقي أنواع التصرفات من مدة تزيد على خمس وأربعين سنة بلا معارض ولا منازع له في ذلك في تلك المدة ثم مات المالك المذکور فآلت لورثته من بعده وتصرفوا فيها كتصرف مورثهم فادخلوها في وقفهم من مدة خمس عشرة سنة من ضمن ما آل لهم بالارث من المالك المذکور وكتب في كتاب الوقف وحكم بصحته الحاکم الشرعی ثم بعد ذلك قامت امرأة الآن تدعى بانها تملك فيها حصة معينة آلت لها بالارث من والدها والحال انها في هذه المدة المذکورة حاضرة ولم يكن لها مانع من الدعوى وليست مجنونة ولا قاصرة مع علمها واطلاعها على تصرف المالك المذکور وكذلك ورثته من بعده في الأرض المذکورة وكذا والدها المورث كان حاضرًا مشاهدا تصرف مورث واضعی الید مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساکت لم يدع ولم ينزع بلا مانع يمنع من الدعوى تلك المدة قبل والحال هذه لا تسمع دعواها بعد ذلك وتترك في يد المتصرف على هذا الوجه لاسيما والأرض المذکورة لم تدخل في الوقف الا بعد ثبوت ملكيتها لدى الحاکم الشرعی (اجاب) دعوى المرأة المذکورة والحال ما ذكر بالسؤال غير مسسوعة لوجهين الاول سكوت مورثها عن الدعوى مدة تزيد على خمس عشرة سنة بلا عذر مع مشاهدته تصرف غيره وتمكنه من الدعوى ان كان الخصم منكرا بناء على ما عليه العمل من منع القضاة عن السماع في مثل ذلك وما يمنع دعوى المورث يمنع دعوى وارثه من بعده كما صرحوا به الثاني مضى المدة التي تزيد على خمس واربعين سنة مع التمكن من الدعوى وتركها بلا عذر فان ذلك مانع من سماع الدعوى ولو بالارث بناء على ما اقي به وصدرا الامر على موجب ونشر لساائر جهات القطر فاذا تحقق ما ذكر منعت والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين احدهما غائب عن البلد التي فيها الدار والاخر ساكن في البلد في دار غير الدار المشتركة كقوله الدار المذکورة سكن فيها انسان تعدى ايامه من السنين تزيد على خمس عشرة سنة ثم ان الشريك المحاضر اذ نزع حصته من يد الساكن فوكله الغائب في الخصومة ونزع حصته ايضا فطالب المحاضر من الساكن تخليته لدار لدى القاضي بحضرة شهود فاعترف له ولو كنه بالملك وانما امتنع من تسليم الدار المذکورة متعللا بان المذهب الحنفي انه متى وضع الانسان يده على العتقار

١٢٨٤

المدة المذكورة ملكه فهل حيث كان الساكن المذكور مقرا بالملك للرجلين
 المذكورين وانما يحتج بوضع يده على الدار المدة المذكورة لا عبثا باحتجابه ودعواه
 و يؤمر بتفريغ الدار والخروج منها وتسليمها لما لهما جبراً عنه وهل يجب عليه
 أجرتها تلك المدة (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان ومجرد وضع اليد ليس سبباً
 من اسباب الملك فاذا كان واضح اليد مقراً بالملك للرجلين المذكورين فيما بيده يؤمر
 بتسليمه اليهما جبراً عليه حيث لا مانع ولا يمنع من ذلك مجرد وضع يده تلك المدة انما ذلك
 مانع من سماع الدعوى للنهي مع الانكار اتمام الاقرار فلا ومنافع الغصب لا تضمن
 الا في الوقف وعقار اليتيم والمعد للاستقلال فلا يلزم الغاصب أجرة المدة الماضية بلا عقد
 حيث لم تكن الدار واحدة من هذه الثلاثة والله تعالى أعلم (سئل) بافادته واردة من
 ناظر الدائرة السنية في ٦ رجب سنة ١٢٨٤ مضمونها ان شخصاً توفي عن زوجتين
 احدهما تدعى أن الاخرى مطلقة وترافع وكيلاهما بالمهكمة الكبرى فجهز وكيل
 المدعية عن بيعة تشهد بالطلاق وخرج اعلان شرعي بمنع المدعي وموكلته عن تداعيهما
 فهل اذا حضر الوكيل أو موكلته الآن بيعة تشهد بالطلاق تسمع دعواهما وتقبل
 البيعة (أجاب) منع القاضى المدعى عن دعواه لهجزه عن اقامة البيعة وقت الخصومة
 لا يمنع من اقامة البيعة على دعواه عند وجودها حيث لا مانع حتى لو قال المدعى لا بيعة لى
 ثم اقامها قبلت على الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تدعى على آخر شيئا معلوما
 بطريق الارث عن مورثها بعدمضى احدى وثلاثين سنة ونصف فهل تسمع دعواها
 وتقبل بيعتها لاسيما مع كون المدعى عليه معترفا وانما يحتج بطول المدة فقط (أجاب)
 دعوى الميراث تسمع بعدمضى خمس عشرة سنة الى تمام ثلاث وثلاثين سنة اذا لم يكن
 هناك مانع آخر يقطع النظر عن مجرد مضى تلك المدة كسكوت المورث خمس عشرة سنة
 وهذا كله مع الانكار امام اقرار الخصم فهي مسعوعة ويؤمر المقر بتسليم ما أقربه حيث
 لا مانع معاملة له باقراره الذى هو حجة عليه ولو طالت المدة والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل يملك عقارا اشتراه من أربابه بمقتضى حجج شرعية بيده وبيعة شرعية مشعولة الحجج
 المذكورة بنحتم واسم فاضى ناحيتهم ووضع يده عليه مدة سنتين يتنفع به فتعدى عليه مدة
 البلد وأخذ منه قطعة باخشابها وسقفها وانقاضها ونقل ذلك الى ملكه واستهلك
 الاخشاب والانتقاض ووضع بعضها في ملكه وذلك بغير رضا المالك فهل اذا رفعه الى
 الحاكم الشرعى وادعى عليه بقدر من الانتقاض والاخشاب معلوم تصح به الدعوى وبما
 تعدى عليه من الارض واثبت دعواه بالوجه الشرعى يؤمر بدفع قيمته وببدله الشرعى مع
 ما تعدى عليه وأخذ من أرض العقار المذكور واذا صحت الدعوى وقصرت البيعة
 في الشهادة ولم تعرف بعض الحدود وعجز المدعى عن اقامة البيعة يكون للقاضى تخليف
 المدعى عليه وان نكل وامتنع من اليمين يؤمر بدفع المدعى به (أجاب) حجج الشرع ثلاث

١٢٨٤

مطالب اقام بيعة بعد عجزه
 او قوله لا بيعة لى تقبل على
 الصحيح

١٢٨٤

١٢٨٤

١٢٨٤

٢٨

مطلب قول المدعى عليه
لا علم في ليس بجواب ويحجب
على الجواب فان لم يجب
يجعل منكرا

١٢٨٤

٦

البينة والاقرار والنسكول عن اليمين فاذا صحح المدعى دعواه فان اقام بينة شهدت طبق
الدعوى وصحت شهادتها وعدلت قضى له بما ادعاه والاحلف خصمه اليمين بطلبه فان
طلبه وحلف برئ وان نكل حكم عليه بالنسكول فيما ذكر لانه بذل أو اقرار على الخلاف
والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكيل شرعى عن خمس بنات أخوات مات
والدهن وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلت به دار معلومة المدعى في يد الغير فادعى لمن
وكيله من الشرعى بما يخصه بالفريضة الشرعية في تلك الدار على من هي في يدهم
بدعوى صحيحة شرعية مستوفاة شرائطها الشرعية وسمعها الحاكم الشرعى وسال المدعى
عليهم جوابا فقال أحد المدعى عليهم انما روك بين والدكم وكالات المدعى وبين والد
المدعى عليهم وقال لثاني وهو أخوه كقوله وقال الثالث لا أعلم هي لمن فهل والحال هذه
يكون المدعى عليهم منكرين للدعوى الوكيل المذكور ويكلف الوكيل المدعى اثبات
دعواه بالوجه الشرعى ام كيف الحال (أجاب) اذا صححت دعوى الوكيل المذكور
وسئل واضعوا اليد المدعى عليهم بدعوى اختصاص مورث الموكلات بالدار المدعى
نصيبهم منها وأجاب اثنان من المدعى عليهم الذين هم ليسوا من ورثة المورث المذكور
بان الدار مشتركة بين مورث الموكلات وبين مورث المدعى عليهم مناصفة وانكرا
اختصاص مورث الموكلات بها وأجاب الثالث بقوله لا أعلم هي لمن فان القاضى يجبر
الثالث على الجواب لان هذا ليس بجواب فان لم يجب يجعله منكرا او حينئذ تطلب البينة
من الوكيل على دعواه فان اثبت بها الطريق الشرعى يقضى بنصيب الموكلات منها
حيث لا مانع في الغد به رجل ادعى ضيعة في يد رجل انها ملكه فقال المدعى عليه
أنا قتل وانظر فلهذا ليس بجواب ويجبره القاضى على الجواب كذا في المحيط واذا قال ثم
ذكر القاضى فارسية تعريها أرى أو ليس لي علم او قال لا أدري أهو ملكي أم لا او قال هذا
مدعى بحق وليس لثاني حق فالحكم ليس بجواب كذا في الخلاصة ولو قال لا أدري أهو
ملك هذا المدعى فهذا ليس بجواب ويجبره القاضى على الجواب فان لم يجب يجعله منكرا
و يسمع البينة عليه كذا في المحيط انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده
على جنيثة معلومة ادعت عليه امرأة وبناتها ان لهما في الجنيثة المذكورة حقا معلوما
بطريق الارث عن مورثهما فانكروا واضع اليد دعواهما المذكورة فهل تسمع دعواهما
المذكورة على واضع اليد المذكور حيث لم يضر على ترك الدعوى منهما ومن مورثهما
بذلك خمس عشرة سنة (أجاب) اذا صححت المرأة وبناتها دعواهما بالحقصة المعلومة من
تلك الجنيثة بطريق الارث عن مورثهما ولم يكن هناك مانع شرعى يمنع من سماعها
تسمع وتكفلان اثباتها بعد الانكار ومجرد مضى اقل من خمس عشرة سنة لا يعد مانعا
عن سماعها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من الرزنامة مضمونها صدور امر
كره بتاريخ ١٨ شهر القعدة سنة ٦١ بناء على انها مقدم من وارث باغوص بك

١٢٨٤

١٧

ما آله اخرج تقسيم ديوانى بمائة وخمسين فدانا من اطيان ناحية الخصوص المضافة الى ناحية مستردو المطرية باسم باغوص بك ثم بعده يصير تحويل القدر المذكور باسم الخواجا الكسان ويعقوب صرافى الكوكومبانية في مقابلة ديونهم ما الى طرفه وبمقتضى الامر المشار اليه صار تحرير تقسيم ديوانى باسم باغوص بك المذكور بتاريخ ٢٥ محرم سنة ٦٢ ثم تحرر بعده تقسيم باسم الخواجا الكسان والخواجة يعقوب صرافى الكوكومبانية المذكورين اتباعا لامر المحكى عنه وما صدر من المالية ايضا عن ذلك بتاريخ ٢١ محرم سنة ٦٢ وكان تحرير التقسيم المذكور بتاريخ غرة جمادى اول سنة ٦٢ وصار حفظ تقسيم باغوص بك المذكور لغاية الآن ثم بتاريخ ١١ القعدة سنة ١٢٨٤ وردت افادة من مديرية القليوبية تفيد ان المرأة باريز حرم المتوفى الخواجا يعقوب شقيق الكسان اجرت بيع فدان ٨٩ وثلاث وربع الى سعادة خليل اغا باشا اسراى د وتلوا فندم والده باشا اختصت بها البائدة المذكورة من ضمن المائة والخمسين فدانا المحرر بها حجة شرعية من محكمة المحروسة مؤرخة بغاية محرم سنة ٦٢ وتقسيم ديوانى باسم الخواجا يعقوب والكسان المذكورين وحيث وجد اختلاف بين التقسيم والحجة المذكورة عند تمام المياينة بالوجه الشرعى بطرف القاضى بالمديرية رغبة النظر فى ذلك بالرزناجى واعطاء الافادة وبذرا التقسيمين السابقين هما وجد احدهما بتاريخ غرة جمادى اول سنة ٦٢ بمبلغ مائة وخمسين فدانا ناحية الخصوص المضافة الى ناحية مستردو المطرية المحرر ذلك على مقتضى الامر المذكور المحكى عنه اعلاه وتقسيم ثمان بفدان ١٧ وثلثين وربع ونصف الثمن بناحية المطرية ومسترد باسم يعقوب والكسان المذكورين وذلك بالاطيان المتصلح من الكوم الذى هنالك الهياط بالرزقة تعلقهما من الجواب الاربعة التى كان تصايجها معرفتهم ومن طرفهما وصدور عن ذلك امر كريم بتاريخ ٦ رجب سنة ٦٣ وبلا اطلاع على الحجة المحررة من محكمة مصر المحكى عنها وجدت متضمنة ان باغوص بك المذكور اعلاه كان فى ملكه مائة وخمسون فدانا بالنواحي المذكورة وبوفاته آلت تلك الاطيان بالارث الشرعى الى اخويه شقيقيه الموضح اسم كل منهما فيها ثم صدر تباع شرعى من الورثة المذكورين فى جميع الفدان المذكور الى كل من طاكوهين زوجة الخواجا الكسان وباريز زوجة الخواجا يعقوب بمبلغ ثلثمائة وخمسة وعشرين ألف قرش وصارت الاطيان فى ملك المشترية بين المذكورين بوجه الشراء فصار المنذور فى هذه المادة ان لو ارد بالحجة مخالف للوارد بالتقسيم والامر المذكور المحكى عنه ما بواسطة ان التقسيم شاهد بتلك جميع الاطيان الى الخواجا الكسان ويعقوب المذكورين والحجة شاهدة بملك المائة والخمسين الى زوجتيهما المذكورتين بوجه الشراء من ورثة باغوص بك فتحرر للمديرية بهذا المضمون وانه بمقتضى الاصول

صارت تلك الاطيان جميعها في ملك الخواجا يعقوب والكسان المذكورين ومتى
اتخذت وفاتهما تكون الاطيان المذكورة لمن يكون وارثا لهما شرعا ومن بعد ثبوت
التوريث وتحرير جميع الايلولات باسماء الورثة لا مانع من توقيع البيع منهم في حصصهم
الايلة لهم ان شاءوا ويحذر للشترى بذلك الحجة الشرعية فوردت الاثبات ما فيها
ان وكيل الزوجتين ممنعان عن اجراء التوريث في ذلك قائلين ان جميع الاطيان
ملوكة لزوجتي الخواجا الكسان ويعقوب المذكورين بموجب سندات والحجة السالف
ذكرها وبذلك لا يمكن ما التمس وبالعرض عن ذلك للمالية صدر أمرها باستفتاء حضرة
عن ذلك وعن ما يستند عليه الوكيلان الا ان ومتى صدر الافتاء بشئ يجري اتباعه وبناء
على ذلك لم تحريره محضركم الاكمل من بعد الاطلاع على التقسيطين المذكورين والحجة
الشرعية وما تحرر من هذا الطرف للدبرية والمالية بكم بالافادة عن اللازم
اجراؤه في هذا المادة بالوجه الشرعي ولم يحوظ الرضا بجهة في هذا الخصوص انه مادام هناك
تقسيم مشاهد الى الكسان ويعقوب بتلك الاطيان والحجة المهرية بتلك الاطيان تاريخها
من قبل تحرير التقسيط المذكور فهل بمقتضى الحجة الهيكلية تاريخها ينتفى حكم التقسيط
المذكور واذا كان فيما بعد يظهر ورثة الى الكسان ويعقوب ويطالبون بما يخصهم
من تلك الاطيان حيث انها مقيدة باسماء المذكورين بمقتضى التقسيطين الديوانيين
لا يكون لهم حق في ذلك ويكون المعول عليه الحجة الهيكلية عنها ام كيف تؤمل الافادة عن
ذلك (اجاب) قد صدر الاطلاع على التقسيطين المهردين من ديوان الرضا بجهة باسم
الخواجا الكسان وأخيه يعقوب بتلك الاطيان أحدهما يتضمن عليه كهمامائة
ونجسين فداناً مؤرخاً بغرة جمادى اول سنة ٦٢ في مقابلة ما للممامن الدين على باغوص يك
على مقتضى انما ورثته الخواجا باغوص المذكور والامر العالي الصادر في شأن ذلك المؤرخ
في ١٨ القعدة سنة ٦١ الموضح ذلك بافادة الرضا بجهة والثاني يتضمن ثلثهم مائة وثمانين
فداناً وثاني فدان ورابع فدان ونصف ثمن فدان بالاحياء والتصلب والاعطاء من سعادة
ولي الامر للاخوين المذكورين مؤرخاً ٩ القعدة سنة ٦٣ وعلى حجة التبايع الشرعية
المهرية من محكمة مصر المؤرخة بغاية شهر محرم سنة ٦٢ المتضمنة بيع وكيل ورثة
باغوص بك جميع المائة والنجسين فداناً المذكورة أولاً الى الخواجا الكسان بتوكيله
في ذلك من زوجته وأخيه يعقوب بالثمن المعين فيها وعلى سند الاقرار الصادر من
الخواجا الكسان وأخيه المذكورين المؤرخ غرة جمادى اول سنة ٦٢ الموافق لتاريخ
التقسيم المحرر باسم المقرين المذكورين المتضمن انهما شهدا على أنفسهما ان الاطيان
المعينة بالحجة المذكورة المهرية بشرائه تلك الاطيان التي حررها تقسيط باسم المقرين
المذكورين بالنار من المرقوم ملك لزوجتيهما المذكورتين وانهما لا يستحقان فيها
شيئاً وانهما سلب التقسيط المحرر باسمهما للزوجتين وحررا سند الشهاد المذكور عوضاً

١٢٨٥

٤

عن التقيسيط ليكون سنداً لهم بما ذكره الحكم الشرعي في ذلك أنه إذا صدر بيع بات
لازم شرعي من وريثة بالغرض بك للخوارج الكسان بطريق توصيله عن الزوجتين
المذكورتين في المائة والمخسرين فدانا المذكورة وثبت مضمون السند المهر من الاخوين
المذكورين بالقرار على الوجه المستور سابقا على اعطاء الورثة لك الاطيان للخوارج
الكسان واخيه في مقابلة ما للمهمامن الدين على مورثهم يكون الحق في الزوجتين
المذكورتين وشراء الوكيل المذكورة وكلتيه اقرار منهنه أيضا ببقاء ملك الورثة لتلك
الاطيان وإذا تحقق ذلك شرعا يكون ذلك ما نعلمه ما لباقى وورثتهم ما من دعواهم ما و
دعوى باقى وورثتهم ما لتلك الاطيان لانفسهم من قبل غير المشتريتين ما لم يثبت
الناقل عنهم ما بطريق شرعي وأما الاطيان المعينة بالتقيسيط الثاني فهي مختصة بالخوارج
الكسان واخيه فتكون ملكا لجميع وورثتهم ما حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له ثلاثة اولاد بالغون ثاقوا دارا بالشر من مالها سدسها للاب وخمس
اسدسها للاخوة الثلاثة بالسوية بينهم بلا تفاضل ودفع كل منهم ثمن نصيبه للبائع ووضع
الجميع أيديهم عليها وهم ساكنون فيها على سبيل التماضي بالمكان على قدر انصباهم
المذكورة من مدة عشرين سنة ثم مات والدهم عنهم وعن ابن وزوجة آخرين وجميع
ورثة الاب مصدقون على ان الاب لا يملك الا الاربعه قراره على ان ياتى اشتراها كما قدم
وانما التي تقسم بين وورثتهم بالفرض الشرعية وتنازع الاخوة الثلاثة فيها اشتروها
بينهم بالسوية فاحدهم يدعى انهم يملكونه بالسوية بينهم على هذا الوجه واحدهم
يدعى اختصاصه واخيه الثالث بمحصلة زائدة على ثلثي ما اشتروه له كونه يدعى انه
واخاه اشترى باسنة عشر قيراطا من العشرين وان الاخ الاخر اشترى اربعة قراره على
فقط والثالث يدعى انه هو واخاه اشترى باسبعة عشر قيراطا وان الاخ الاخر اشترى ثلاثة
قراره على العشرين والاخر الاخرين كدعواهم ما و يدعى انه اشترى هو واخوه
الباقى المذكورة بالسوية بينهم اثلاثا ولا يدينه لاحدهم على دعواه فهل حيث كانت اليد
والتصرف للجميع يكون القول قول منكر الزيادة بيمينه حيث لا يدينه لمدهى الاختصاص
بشيء زائد عن ذلك ويترك المتنازع فيه في أيديهم بالسوية أفيدوا الجواب (أجاب) اذا
كانت اليد على المتنازع فيه للثلاثة جميعا واختلغوا في مقدار ما يملكه كل منهم ولا يدينه
لاحدهم على دعواه فاتهم يتحالفون فان حلفوا جميعا يترك المتنازع فيه في أيديهم بالسوية
اثلاثا على حسب وضع أيديهم كما يفهم ذلك من الهندية من الفصل الثالث من دعوى
القوم والرهط من كتاب الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالارث
عن أبيه وكان ذلك الرجل غائبا عن بلد ما اتى فيها الدار مسافة قصر ثم بعد عشرين سنة
توجه الى بلده يطلب داره فوجد درجلا مسدودا عليها بعد موت المورث وباع بعضها
فطلبه عند القاضي فتعمل بوضع اليد ثلاث المدة ولم يذ كر سببا لما كره كسرا فهل حيث

سنة

محرم

١٢٨٥

٢٠

ربيع الثاني

١٢٨٥

١٥

كان الوارث المالك غائباً عن البلد مسافة القصر المذ كورة قسم مع دعواه في تلك الدار
على واضح اليد ولا عبرة بطول المدة لكون المالك غائباً وإذا أثبت المالك ملكه في
الدار بالارث عن أبيه بالبينة الشرعية تسلم له الدار ولا عبرة بوضع اليد المذ كوراً فيدوا
الجواب (أجاب) إذا أثبت الوارث المذ كور ملكه للدار المذ كورة بطريق الارث عن
أبيه بالوجه الشرعي يقضى له بها حيث لا مانع ولا يضر معنى تلك المدة مع غيبته مسافة
القصر والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة واردة من المالية بتاريخ ٥ ربيع آخر سنة
١٢٨٥ مضمونها طاب الافادة عما ورد من حكم مدارية السودان الذي مضمونه هذه
الاوراق الواردة اخير المحكم مدارية من حضرة مفتي مجلس السودان فيم اام كاتبات من
والى المحكم مدارية ومديرية كردفان ومفتي المجلس ومحكمتهما بخصوص مبلغ ٦٢٢٢
و ٢٥ فضة السابق صرفه من الميرى لحضرة سريانه اسمعيل بك حتى ضمن مبلغ في
وقت انشاء اورديه وحيث قيل ان المطلوب منهم المبلغ المرقوم توفوا الرحمة مولاهم
ويضال بدفع ذلك من تركاتهم وكيل الاوردي المذ كور الا ان الذي كان أخا البكباشي
وقتها وصرقه لهم بعرفته وأخذ عليه به سند ولا جل وفاة المديونين المذ كورين اشيته
الحال فيما يصير اجراؤه شرعاً في ذلك وحضرة المفتي الموصى اليه رغب الاستعلام من ديوان
المالية عما يفعل في أمثال ذلك وبناء عليه لزم شرحه لسعادته كم ومعه الاوراق
للعلمية والتكرم علينا بما يوافق فعله للاعتماد عليه (أجاب) صارت مطالعة ما تضمنته
أوراق هذه القضية الواردة لهذا الطرف بإفادة سعادته كم المسطرة في احدى الاوراق
المرقومة مع هذا والافادة عن ذلك انه أولاً لم يفهم من هذه الاوراق ما يوجب الرجوع
على تركات العسا كرمبلغ ٦٢٢٢ و ٢٥ فضة سواء كان من قبل سعادة ولى الامر
او وكيله في ذلك بعد ان خصومة والا ثبات الشرعي أو من قبل وكيل الاوردي الا ان
المدعى اسمعيل أغا اذ لم يتبين ان ذلك المبلغ هل كان صرفه للعسا كرم على سبيل التبرع
ترغيباً لهم خيفة لا يصح الرجوع في تركاتهم ولا يصح خصمه على أحد شرعاً او كان على
سبيل المأهية وما توابعد استحقاقها فلا وجه أيضاً شرعاً لاسقيلائهم من تركاتهم بل
تحتسب في مقابلة مرتباتهم المستحقة لهم الى حين وفاتهم ولا وجه شرعاً لخصمها من استحقاق
اسمعيل أغا المذ كور أيضاً والحال هذه نظر الاضافة ذلك بعهدته بمقتضى السند الذي
أخذ عليه باضافة ذلك بعهدته وأما اذا كان ذلك ديناً عليهم ولم يستحقوا شيئاً منه فحيث
كان الدفع اليهم بامر الحكومه فالصواب به من تركاتهم انما تكون من قبل سعادة ولى
الامر او وكيله في ذلك بعد اثبات ذلك شرعاً من قبل من له الخصومة وعلى كل فلا دخل
لو وكيل الاوردي المذ كور في الخصومة والمطالبة من تركاتهم بدون اذن من له الولاية
في ذلك اذ لم يقبض هر شيئاً من طرف الحكومه ولم يسلم تلك العسا كرم شيئاً أيضاً
التسليم من الضابطين المأمورين من قبل وكيل الاوردي سابقاً المأمور من قبل حضرة

سر بياده اسمعيل بك حتى على ما يفهم من أوراق هذه القضية الا اذا كان الوكيل
المذكور ضامنا للعساكر المذكورين في ذلك الدين بامرهم فينفذ يكون له الخصومة
والرجوع عليهم في تركاتهم بعد الاداء على فرض كون ذلك ديناً شرعياً أما اذا ضمن ولم
يكن ذلك بامرهم فلا رجوع له كما لا يخفى من ذلك عليه اذا لم يكن ضامناً أو لم يكن ذلك ديناً
شرعياً هذا ما يقتضيه الحكم الشرعى في هذه المسألة فليد نظر حقيقة الحال فيها ويترب
على كل احتمال مقتضاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث
عنه شرعاً ثم ادعت بنته التي هي احدى الورثة بان لها مصاعاً عند والدها وكان واضعاً
يده عليه أمانة ثم بعد المنازعة اعترف باقى الورثة المدعى عليهم بانه ملكها خاصة وسلموه
لها ثم ادعى آخر من الورثة أيضاً بان أباه باعه نصف الدار الساكن فيها المدعى مدة حياة
أبيه وباقى الورثة ينسكون ذلك ويقررون ان أباه أعطاه إياها على وجه العارية فقط
وادعى المدعى المذكور أيضاً على باقى الورثة بانه يملك بطريق الشراء من أبيه بموجب
شريعة من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة الدار الذي كان أبوه يبيع ويشترى فيها
الى أن مات ولم يسكن فيها المشتري الى الآن بل كان يؤجرها لابيه وصار أبوه ساكناً
فيها بطريق الاجارة الى أن مات فلم يصدقه باقى الورثة على ذلك فالحكم في جميع
ذلك (أجاب) من ثبت اعترافه من الورثة بالوجه الشرعى بعد المنازعة بان ذلك المصاغ
ملك لابنة الميت المذكورة وكان اقراره وهو باع عاقل طائع يؤاخذ به ويعاقل بموجبه
وليس له المعارضة بذلك بدون وجه شرعى واذا ادعى أحد الورثة شراء نصف الدار
والد كان من مورثه بثمن معلوم حال صحة المورث دعوى صحيحة مسموعة وانكر الباقي
دعواه يكلف اثباتها فان اثبتها بالطريق الشرعى يقضى له بما ادعاه والا فلا وحيث
ادعى المشتري ان أباه كان مستأجر الدار كان من ابنه المشتري الى أن مات فان اثبتته يكون
ذلك اقراراً من المورث له بالملك فلا يضر طول المدة بالسكنى من المشتري والا فلا تسمع
دعوى شراء الدار بعد مضي تلك المدة مع الانكار حيث لا عذر ولم يكن ذايد والله
تعالى أعلم (سئل) في اخوة وأولادهم في معيشة واحدة اقسموا ما بأيديهم من اطميان
وخلافها على يد القاضى وحررهم بحجة شرعية بذلك وأشهد كل منهم فيها على نفسه انه
لا يستحق قبل الاخر شيئاً ولا دعوى ولا طلباً ثم ادعى أحد الاخوة على بعضهم ان بيده
دراهم من متروكات والدهم لم تقم فله لا تسمع دعواه لما حصل وقت القسمة من
البراء العام المذكور (أجاب) لا تسمع دعوى بعض الورثة على بعضهم بعد البراء
العام المذكور بما على ما حرره العلامة الشرنبلالى والاسستاذ ابن عابدين في مثل هذه
الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل انشأ وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم
وتم ثم على اخيه ثم على أولاده ثم وشم الى آخر كتاب الوقف ومات الواقف المذكور
وآل استحقاق الوقف الى اخيه المذكور ثم الى ذريته ومضى على ذلك مدة تزيد على مائة

١٢٨٥

٢٩

شعبان

١٢٨٥

٢٨

وأربع وسبعين سنة وهم يتقاسمون غلته على حسب شرط واقفه حتى آل الوقف
المذكور الى امرأتين من الذرية فظهر الآن ان انسان يدعيان مشاركتها في استحقاق
الوقف المذكور مع شاهدتهما تصر فهما مدة خمسين سنة ولم يارضوا ولم ينازعا في جميع
تلك المدة فضلا عن اسلافهما من قبل وتمكنهم من الدعوى وهم في بلدة واحدة مع
انكار دعواهما فهل والحال هذه لا تسمع دعواهما بعد مضي هذه المدة (اجاب) نعم
لا تسمع دعوى الاستحقاق بربع الوقف المذكور من المدعين المذكورين بعد مضي
تلك المدة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنت رجل بالغة والحال
ان ابا البنت اشترى ابنته ببعض اشياء وملكها البنت فقبلته واستلمته وهو مقرانه
لها وجاءت به الى بيت زوجها ووضعت يدها عليه مدة حياتها وبعد وفاتها اخذها ابو
البنت وجاء الزوج يطلب استحقاقه منه والاشياء التي جاء بها معلومة معينة فهل اذا
اثبت الزوج ان الاب ملكها ذلك وانه مقرانه ملكها لبنته ياخذ نصيبه منه ام لا واذا عجز
عن البينة هل يكون للزوج تحليف الاب اليمين الشرعية على نفى دعواه بعد صحتها
وعجزه عن الاثبات بالبينة (اجاب) اذا ثبت الزوج المذكور تملك الاب بنته تلك
الاشياء بالوجه الشرعي يكون له اخذ حقه فيها بطريق الميراث الشرعي حيث لا مانع
وان عجز عن اثبات دعواه بعد صحتها يكون له تحليف الاب المنكر اليمين الشرعية على نفى
دعواه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر صغيرة من ابيها بصدق معلوم بعضه
حال وبعضه مؤجل فدفع الزوج للولي المذكور المجهل بغيره المولى يبعه وهو قد رجع معلوم
وبعضه استهلكه في شؤون نفسه بلا ضرورة ودخل الزوج بزوجته وعاش معها حتى ولدت
منه بنتا ثم ماتت الزوجة المذكورة عن ابيها وبنتها الصغيرة وزوجها المذكور فوقع
اختلاف بين الزوج والاب في دفع جميع مآكل الصدق فادعاه الزوج وانكره الاب
واعترف بقبض بعضه الذي جهزها منه واستهلك باقيه ولا بينة للزوج على دفع الجميع
فهل تسمع الدعوى ببعض المجهل ولو بعد الدخول ولا تقبل دعوى الزوج بدفع الباقي
بلا برهان بل له تحليف الاب على عدم قبضه باقي المجهل ويكون الجهاز المذكور وما
استقر بذمة الاب مما قبضه من المجهل ومؤجل الصدق الذي بذمة الزوج تركه عنها
يقسم بين ورثتها بالفرصة ولا يستقل الاب بما استهلكه من مآكل الصدق بلا اذن من
مالكته حال حياتها او ابراء منها بعد الاستهلاك أفيدوا الجواب (اجاب) نعم تسمع
الدعوى ببعض المجهل الصدق ولو بعد التسليم والدخول بالزوجة لا يملكه كما ان له في تنقيح
الحامدية عن جامع الفصولين وحينئذ تدفع على الزوج المدعى دفع الباقي البينة واليمين على
الاب المنكر قبضه وجميع الجهاز وما بذمة الاب من باقي المجهل وما بذمة الزوج من
مؤجل الصدق تركه عن المرأة المذكورة يقسم بين جميع ورثتها بالفرصة الشرعية
ولا يصح للاب الاختصاص بما استهلكه من مال ابنته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم

١٢٨٦

٣

ربيع الاول

٢

١٢٨٦

جادي الاول

٢٠

١٢٨٦

(سئل) في رجل له هلي آخريدين شرعي مكتوب به سند مات من عليه الدين في بلدة أخرى بعينه من بلد الدائن فوق مسافة السفر عن ورثة كانوا معه في غيبته ثم مات الدائن قبل استيفاء دينه عن ورثة قصر لاوصى لهم ولم يمض على تاريخ الدين قبل موته به خمس عشرة سنة ثم بعد مدة من السنين بلغ أحد الورثة رشيداً ولم يمض على بلوغه زيادة على ثلاث سنين فهل يكون للبالغ المذكور الدعوى بالدين المذكور على ورثة مديون أبيه وأقربائه شرعاً وأخذ نصيبه بطريق الارث عن أبيه حيث لم يمض على دعوى الميراث المذكورة ثلاثون سنة من تاريخ الدين إلى الآن ولم يوجد من المورث ترك للدعوى خمس عشرة سنة قبل موته أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يكون للبالغ المذكور الدعوى بالدين المسطور على ورثة مدين أبيه أو أحدهم وتسمع الدعوى منه بذلك والحال هذه فإذا أثبت شرعية قضى به وله أخذ نصيبه منه بالقرينة الشرعية وعند بلوغ باقي الورثة نصفه الرشدي يكون لهم أخذ أنصباهم من ذلك أيضاً بلا إعادة للاثبات ولأن له ولاية نصب الأوصياء أقام توصي عليهم لم لا سقلا أنصباهم الآن من هذا الدين والله تعالى أعلم (سئل) في محل مشترك بين أشخاص ضعفاء اغتصب به منهم رجل من أولى الشوكة الرأس وكان بعضهم مقيماً والبعض مسافراً ومضت مدة أربعين سنة وهو غاصب له وهذا البعض المقيم لا قدرة له على غاصبه فلم يقيم دعوى عليه إلى أن مات الغاصب فحضر البعض الغائب فهل بعد رمضي تلك المدة على هذه الحالة لملك هذا المكان إقامة الدعوى حيث صارت في الامكان أم كيف الحال أفيدوا الجواب (أجاب) إذا مضى على الدعوى ثلاث وثلاثون سنة فأكثر لا تسمع الا إذا كان هناك عذر شرعي في تركها يمنع التمكن منها وقد صرحوا بأن من العذر الذي تسمع معه الدعوى مع الترتك وإن طالت المدة غيبة أحد الخصمين المدعي أو المدعى عليه مسافة السفر أو كون المدعى عليه حاكماً جائراً يخاف منه لعدم التمكن حينئذ فله عذر شرعي من هؤلاء الأشخاص بوجوب سماع دعواه بعد هذه المدة المذكورة في السؤال تسمع منه الدعوى ومن لا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الثمانية ستة ذكور وبتين كل أربعة منهم من زوجة ماتت قبله وترك ما يورث عنه شرعاً فادعى ابن بالغ من أولاد إحدى الزوجتين أن أباه وأمه أعطياه ولأحد أخوته الأشقاء القاصر إلى الآن جاموساً معينة حال حياته وما والموهوب لهما فأصران وقت الهبة وأظهر ورقة بختم الأب تدل على ذلك فكذب في دعواه باقي الورثة البالغين وكان تلك الجاموسة تركه عن أبيه خاصة وليس لام المدعى الميتة قبل زوجها حتى فيها ولم يكن للمدعى المذكور بينة تشهد بدعواه إلا رجل واحد مكتوب اسمه فقط في تلك الورقة التي ليست بحجة شرعية من قاض من القضاة فهل لا يحكم للمدعى وأخيه القاصر بدعواه بمجرد وجود تلك الورقة بدون اثبات الهبة بالبينة الشرعية لا سيما مع كون ستة من الثمانية وأصرين إلى الآن

١٢٨٦

٩

ذی الحجة

١٢٨٦

٢١

١٢٨٧

١٨

وتكون تلك الجاموسة تركة عن أبيهم ويكون القول قول ورثة الاثني في كونها ملكا
لايهم جميعها ما لم تثبت ورثة الزوجة الميتة قبل زوجها ان نصها ملكا لمورثتهم المذكورة
بالبيينة الشرعية حيث كانت الجاموسة المذكورة من متاع البيت الذي كان الزوجان
ساكنين فيه (أجاب) نعم لا يحكم للذعي وأخيه القاصر بتلك الجاموسة بمجرد وجود تلك
الورقة بدون اثبات الهبة بالبيينة الشرعية حال صحة الواهبين وإذا تنازع ورثة الزوج
والزوجة الميتة قبل زوجها في نصف الجاموسة المذكورة فالقول لورثة الزوج ببيعهم في
كونها ملكا لمورثهم وعلى ورثة الزوجة اثبات ملك مورثهم لذلك النصف والحال
ما ذكرنا فاذ لم يقيموا البيينة على ذلك وحلفت ورثة الزوج اليقين يكون النصف المذكور
تركة عن مورثهم فيقسم جميع الجاموسة بين ورثة الزوج بالتقريب الشرعية والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا متصرفه فيها بسائر التصرفات الشرعية من هدم
وبناء واجارة مدة طويلة من السنين تنارها جماعة شاهدون تصرفها فيها تلك المدة مع
سكونهم ونعمكنهم من الدعوى مدعين انها وقف عليهم فلم تصدقهم على ذلك ثم حضر
مدعي النظر منهم وجميع المدعين للاستحقاق لدى ما ذور القاضي وأقروا بانهم لاحق لهم
في هذه الدار وانها ملك لواضعة اليد وانها متصرفه فيها مع مشاهدتهم مدة طويلة وانهم
لادعوى لهم قبلها وبرؤا برائة عامة مانعة لكل دعوى وطلب وكتب بذلك حجة شرعية
مسجلة بالسجل المصان ثم بعد ذلك اراد احد المقرين المبرئين المذكورين ان يدعي بوقعية
الدار المذكورة مستندا في دعواه الى حجة يعترف دار قديمة منقطعة الثبوت محددة تلك
الدار بحدود تتخالف حدود الدار المدعى بها ولا يبنه له على دعواه مع انكار واضعة اليد
دعواه المذكورة فهل والحال ما ذكر لا تعتبر دعواه المذكورة الجهرية عن الاثبات الشرعية
لا سيما مع وجود الاقرار بانه لا دعوى له قبل المالك المذكور في تلك الدار وانها
ملكها ولا حق له فيها ولا ديمرة بتلك الحجة التي أظهرها المنقطعة الثبوت التي خالفت
الحديث والمذكورة فيها حدود الدار المدعى بها ويمنع من دعواه والحال ما ذكر ولا تكلف
واضعة اليد شرعا ابراز حجة هلك زيادة على حجة الاقرار والابراء المذكورة (أجاب) نعم لا عبرة
بدعواه المذكورة شرعا ولا تسمع منه ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل واصل يده على عقار ادعى عليه جماعة بان لهم فيه حصص عن مورثهم
واعترف لهم بذلك وادعى انه اشترى من مورثهم قبل موته الحصص المذكورة بثمن
معلوم واقبضه ثم تنازعوا في البيينة على ذلك فهل يمنع من دعواه بعد ثبوت دعواه
الشرا من مورثهم وقبض الثمن منه قبل موته (أجاب) نعم يمنعون من دعواه اذا ثبت
شراؤه من مورثهم حال حياته مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بدون مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى قطعة أرض من مالكها بثمن معلوم وكتب بها حجة شرعية
ووضع يده عليها وصار يتصرف فيها تصرف المالك في املاكهم وذوي الحقوق في

جادی الثانیة

١٢٨٧

١٩

شعبان

١٢٨٧

٣

حقوقهم من غير منازع ولا معارض له لمدة سبع عشرة سنة والا ان يدعى من له ملك
يحوواها آنها ملكه ويريد ان يوكل من يدعيها عنه لينزعها من المشتري المذ كور فنازع
الوكيل المشتري في ذلك والحال انه لم يكن المدعى المذ كور غائب وقت وضع يد البائع
عليها ولا وقت بيعه ولا مدة تصرف المشتري فيها المدة المذ كورة ولم يمنعها مانع عن الدعوى
والضاب فهل لا تسمع دعواه ويمنع وكيله من المعارضة للمشتري في ذلك بدون وجه حيث
كان الجار المدعى المذ كور حاضرا وقت البيع والتسليم للمشتري مشاهدا له عالما بتصرف
البائع والمشتري فيها المدة المذ كورة على الوجه المستطور (أجاب) اذا ثبت ان الجار
المذ كور كان حاضرا وقت بيع الارض المذ كورة وتسليمها الى المشتري عالما بذلك
و بتصرف المشتري فيها تصرف المالك في املا كرم نصرفا لا يتلقى الا للمالك كالمسلم
والبناء تلك المدة مع سكوتة عن الدعوى بلا عذر شرعى لا تسمع دعواه المالك فيها لنفسه
كما هو صريح كتب المذهب ولا تسمع دعوى وكيله بذلك ايضا اذ هو قائم مقامه والله
تعالى اعلم (سئل) رجل ادعى بدعى بين يدي القاضى على خصمه في شان بقرة
وجاموسة ولما أنكر خصمه دعواه كلفه القاضى بيعة تشهد له بما ادعاه فاحضر شاهدين
فلم يقبلهما القاضى فطلب منه بيعة غيرها فذكر ان لا بيعة له فاسيا وجود غير الشاهدين
المذ كورين ثم تذكرو وجود غيرهما بعد ذلك فهل اذا احضر بيعة أخرى تشهد طبق
دعواه يكون للقاضى سماعها والحكم بها اذا طابقت الدعوى به واستيفاء ما يلزم شرعا
ولا يمنع من قبولها قول المدعى المذ كور نسياناً منه لملك البيعة (أجاب) اذا قال المدعى
لا بيعة لى ثم أتى بيعة تقبل في الصحيح لاحتمال النسيان ثم التذكر فيمتنع التناقض ولا
سماع التصريح بذلك فتقبل بيعة المدعى الثانية والحال ما ذكر والله تعالى اعلم
(سئل) بافادة واردة من محافظة مصر في ٢ صفر سنة ٨٩ بناء على افادة وارده من
مديرية اسيوط في ٢٥ محرم سنة ٨٩ شرحا على شقة تعلقت لها من حضرة نائب محكمة
أسيوط بخصوص قضية شرعية حصل له الاشتباه فيها فحرر صورة الواقعة في شقة ورغب
عرضها لخصمكم لا عطاء الجواب اللازم عن اوصافها ما قولكم في رجل له ثلاث زوجات
وأولاد من ثنتين منهم وأولاد أخر من غيرهن وبرك تركه نادعت ثنتان من الزوجات
على الثالثة أن الزوجه طلقها حال صحته في يوم كذا قبل موته بفخون خمسين يوما طلاقاً بائناً
بلفظ خالصه واتصا بقتامه على بقاها زوجيتهما الى موته فانكرت الثالثة لرفقه لها
في التاريخ المذ كور ودفعت دعواهما بانه سئل في مرض موته بعد هذا التاريخ عن
صلاقة لها فأنكره ووفى لم يطبقها وهي باقية في عصمتي فبرهنت الزوجتان عن دعواهما
وبرهنت الثالثة على الدفع المذ كور فبرهن صحته منها هذا الدفع و يقبل وتكرن الحادثة
من قبيل ما في الفصولين وغيره لو فات الوردة للزوجات ان الزوج حرملك على نفسه قبل
موته بشتين قد نعت دعواهما بانه أقر في مرض موته أنها لال عليه ولا يصح دفعها ولا

١٢٨٨

١٨

شعبان

٢٤

١٢٨٨

١٢٨٩

٨

يقبل لأن بينهما قامت على انكاره الطلاق وهو لو كان حيا وانكره لا يعتبر انكاره مع
 ثبوته بالبينة فكذا انكار الثالثة بعد موته وتكون الحادثة من قبيل ما في القصولين
 وملجأ القضاة لو ادعى على ذى يد أنى اشتريته من أبيك فبرهن ذواليسد أنه ملك أبيه إلى
 موته (أجاب) لا يظهر جعل هذه الحادثة من قبيل الفروع التي تقدم فيها بينة النكاح
 على بينة الطلاق على القول به المعلن ذلك باحتمال أنه طلق ثم تزوج حيث كانت
 الدعوى الصادرة من قبل الزوجة الثالثة المدعى طلاقها بان الزوج سئل في مرض موته
 بعد التار يخ الذي عين للطلاق عن طلاقها فانكره وقال لم أطلقها وهي باقية في عصمتي
 وأقامت بينة على ذلك اذ صريح ذلك نفي ما ثبت من الطلاق المدعى به عليها وبينة النفي
 لا يعول عليها وهذا على فرض قيام البينة بعد الدعوى بما يترتب عليه وقوع الطلاق
 المبائن في الصحة لأن مرض الموت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلدته وترك
 فيها داراه وأقام في بلدة أخرى نحو خمس وأربعين سنة أو أكثر وبين البلدة الأصلية
 وبلدة التي أقام فيها تلك المدة مسافة قصر ثم بعد ذلك رجع إلى بلدته الأصلية فوجد
 رجلا أجنبيا واضعا يده عليه بمعرفة شيخ تلك البلدة فطالب خروجه منها فعرض له شيخ
 الناحية وقال له ليست هذه الدار دارك متعللا بان ذلك الرجل واضع يده عليها تلك
 المدة والحال أن الغائب معه بينة تشهد بان تلك الدار داره فهل والحال هذه تسمع
 دعواه وتقبل منه البينة وتنزع تلك الدار من واضع اليد (أجاب) غيبة المدعى مسافة
 انقصر عن ذكر شرعي تب مع مع الدعوى ولو طال المدة وهو غائب الغيبة المذكورة إذ
 لا يتمكن الشخص من الخصومة مع غيبته فلا يعد مضي المدة المذكورة في السؤال أو
 أكثر منها ما نعا من سماع الدعوى والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة
 يملكون دارا خربة عن مورثهم وتحررت لهم حجة ابلاوة عن المورث المذکور ربا وعوها الرجل
 آخر يثمن معلوم وقبضها المشتري بحضور بينة شرعية وهناك رجل أجنبي جار لتلك
 الأرض كان حاضرا وقت البيع والتسليم للمشتري وعالمنا بذلك وتحررت للمشتري بذلك حجة
 شرعية فقصرف المشتري فيها بالبناء لنفسه بحضور الجار المذکور وسكوته ولم يدع
 فيها ملسكا ولم ينازع بل ساعد المشتري في بنائها باعارة بعض مواش لنقل بعض مؤن
 البناء ثم بعد مدة من الزمان ادعى أن تلك الأرض ملبكه تلقاها بالشر من مورث الورثة
 المذکورين قبل موته فأنكر الورثة والمشتري دعواه ولم يكن بيده صك يدل على ذلك فهل
 لا تسمع دعواه والحال هذه حيث كان حاضرا وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري
 فيها بالبناء وهو ساكت لم يدع شيئا مانعا عنه من الدعوى (أجاب) اذا ثبت بالوجه
 الشرعي أن المدعى المذکور كان حاضرا وقت بيع الورثة تلك الدار وتسليمها للمشتري
 ومشاهدا لتصرف المشتري فيها بالبناء وهو ساكت عن الدعوى بلا عذر شرعي ثم ادعى
 بعد ذلك لا تسمع دعواه قطعا للحيل والاطماع الفاسدة ويجعل سكوتة والحال هذه

ربيع الاول

١٢٨٩

رجب

٢٨

١٢٨٩

كلا فصاح والاتسمع وهذا حكم الاجنبى ولو جازا كما مر جوابه والله تعالى اعلم (سئل)
من محافضة مصر بافاده واردة في ٢ ربيع آخر سنة ١٢٩٠ مضمونها الاكمل من
حضرتهكم الاطلاع على ما اوضحه الشيخ على القباني ماذون المحكمة المصرية في شأن
الحجج المذكورة فيها ان المالك يملك البناء فقط بدون ان يوضح فيها شئ عن الارض
ويكرم بالافادة عما يكون اجراؤه في الارض المرفوعة هل تعد من الاموال الضائعة حق
بيت المال او ما يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك (اجاب) الذى يقتضيه الحكم الشرعى
ان ينظر لول واضع اليد على تلك الارض فان ادعى انها ملكه او وقف عليه او على
غيره او ملك لثخص آخر فاقول له في ذلك وان ذكر انه لا يملكها وليست وقفا لجهة معينة
ولا ملكا لثخص معلوم ولم يعلم مستحقها تكون من الاموال الضائعة فتوضع في بيت
المال و يفعل بها ما يفعل به ارباب بيت المال والله تعالى اعلم (سئل) بافاده واردة من
الاحكام ١٢ ربيع آخر سنة ١٢٩٠ مضمونها انه بتسلاوة افادة محافضة دمياط
والاوراق المرفوعة معها المشتملة على المادة المتشكى في شأنها واردة المرحوم عثمان
كتفداى استنسب احوالها مع تلك الاوراق لجهة حضرتهكم للنظر فيها والافادة عما
يتراءى شرعا في تلك الحادثة ومن ضمن الاوراق عرض من الورثة المذكورين مقدم
للمجاس حاصله ان والدهم ترك لهم اطميانا ملكا له قد اعطيت موقفا لجماعة يزرعونها
ويؤدون خراجها بمعرفة مشايخ الناحية لداعى اخذهم للدارس ولما حضروا الى دمياط
عملوا دعوى شرعية على واضعي اليدوا بقتوا ملكا بينهم وحكم لهم بها ونزعت من واضعي
اليد وتصرفوا بالبيع في بعضها والآخر قام رجل يدعى عايهم بانهم امن ضمن وقف نظارته
وان كان مؤجرا واضعي اليد مع كونه يعلم ملكية ابيهم ويعلم صدور الحكم لهم
وتصرفهم فيها نحو اثنتي عشرة سنة خلاف تصرف والدهم نحو الاربعين سنة مع تمكنه
وعدم منازعته والتسوا استخراج صورة ما حكم لهم به أولا وثانيا من سجل محكمة دمياط
وان يصير عرضه على حضرة مفتي مصر ليفيد عنه شرعا وهل من بعد تلك المدة تسمع عنهم
دعوى من المدعى بالوقف وضمن الاوراق ايضا صورة مرافعة بين بنى يدى فاضى دمياط
الاولى مؤرخه ٨ اقدمة سنة ٨٠ والثانية مؤرخه ٦ صفر سنة ٨١ كلاهما على
خلاف الناظر الموضح في العرض المذكور مع عدم صحة الدعوى في كل منهما وعدم
صحة الحكم ايضا (اجاب) قد صار النظر فيما شملت عليه تلك الاوراق والافادة عن
ذلك ان ما وقع من الدعوى والحكم في هاتين التضيئين لا يكون ما عاشرنا لثنا غرو وقف
ان يدعى على المحكوم فتم بتلك الارض انهم امن ضمن الوقف الذى تحت نظارته وانه
كان مؤجرا لواضعي اليد حيث لم يكن هذا ناظرا ولا غيره من الناظر على هذا الوقف
محكوم عليه ان صح دعواه على هؤلاء الورثة وهذا على فرض صحة الدعوى والحكم
الصادر من القاضي فيهما اذ الحكم بالملك على فرض صحته على بعض الناس لا يكون حكما

ربيع اول سنة

على كافةهم فتسمع دعوى الناظر المذکور فان صححها وسئل خصه وابدى ما يقتضى منع
الناظر من سماع دعواه بذلك لدى القاضي شرعا واثبتته بالوجه الشرعى يمنع من سماعها
والا كفا اثبات ما يدعيه شرعا وقضى له بما يتحقق حيث لا مانع ومع هذا فالذى طهر عدم
استيفاء الحكم السابق شرائط الصحة على مقتضى ما هو مسطر بصورتى الدعوى المرفوقتين
مع هذا ولم يتضح ايضا هل هذه الاطيان من ضمن الاطيان الخراجية الجارية عليها حكم
لائحة الاطيان فتخرج احكامها عليها ام ملوك الرقبة والله تعالى أعلم (سئل) فى دار
ملوك كنجاعة اولادهم تاتي كل منهم نصيبه بطريق الاوث عن والده وسكن فيها رجل
نقى مدة طويلة عارية باذنهم مذ كانوا غائبين عن بلادهم اضرورة اقتضت ذلك فلما
حضر وابلدهم وارادوا اخراجه منها ابي وامتنع فاحضروه على يد قاض فساله عن اسباب
امتناعه بعد دعوى غرمائه المذکورين فادعى انه ملكها بطريق الشراء من آبائهم
المذکورين فطلب منه بینه تشهد له طبق دعواه فيجوز ولم يجز ثم حضر ثانيا لدى القاضى
وادعى انه ملكه بوضع اليد عليها مدة ولم يدع سببا للملك غير ذلك فهل اذا كان الامر
كما ذكره وادعى او لا ملكا معيدا باسراء من آبائهم غرمائه المذکورين ونقضه ثانيا بما
يخالفه لا تسمع دعواه وضع اليد ولا يعتبر مكنه فيها مدة طويلة حيث اقرهم او لا باصل
المالك ولهم اجباره واخراجه من ملكهم مع اقراره بانقضاء الاوث فيهم وموت آبائهم
(اجاب) حيث ادعى واضع اليد على ذلك الدار شراءها من آبائه المذکورين لم يسمع اقراره
بانقضاء الاوث الباقين فيهم وانكار المذکورين شراءه يكلف المدعى اثبات الشراء منهم ان
صحح دعواه فان اثبتها بطريق شرعى يقضى له بها والا يؤمر بتسليمها للورثة المذکورين
حيث لا مانع ولا يده به ذلك اقتضاه على دعوى الملك بوضع اليد مدعى من السنين
ولو طالت والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى ما ذكر وقف واضع يده هو والشار قبله
على سائر بنات ر د فى ذلك لو تفرد من السنين وهم يتصرفون فيها لجهة الوقف فاجر
الماضى بعض ثلث البساتين لاشخاص وغاب فادعى رجل على المستاجر من الناظر
ملكية بعض البساتين المذكورة فى غيبة الناظر فاعترفوا للمدعى بالملك ولم يتعرضوا
لوقف ولا الاجارة من ناظره بشئ وبسأله على اقرار المستاجر بالملك ترع ذلك منهم
ووضع يده على بعض البساتين المذكورة قبل اذا حضر الناظر من غيبته بعد ذلك وادعى
بالوقف على من أحدث يده عليه بواسطة اقرار المستاجر من الناظر بالملك لمن أحدث
يده دعوى صحيحة وتحقق بالوجه الشرعى سبق وضع يد الناظر على ما ذكر لجهة الوقف
وكذا المظا والذين قبله وقصره فيهم فيه المدة المذكورة لا تعتبر اليه لما حدثه من يدعى
المالك ولا اقرار المستاجر له بذلك ويبقى التقديم على قدمه الى أن يثبت من أحدث يده
ملكه لما ذكر في وجهه ذى اليد من التقديم بالطريق الشرعى (اجاب) اذا ادعى الما
المذکور على ذى اليد الحادثة ان ما أحدث يده عليه من جهة الوقف الذى تحت ولايته

١٢٩١

١٢

مطلب مجرد اثبات سبق
وضع اليد لا يكفي في
القضاء على المدعى عليه
ما لم يثبت احداث يده
وفيه خلاف ابي يوسف

جداى الاولى

١٢٩١

١٨

وصحح دعواه بذكره جميع ما يلزم لاحتها وذکر ان يده ويد النظار قبله كانت سابقة على المدعى به منذ كذا وان المدعى عليه أحدث يده على المدعى به وأقام بينة على سبق اليد له واحداث يد المدعى عليه يقضى باليد له ويؤثر خصمه بتسليم العين له حيث لا مانع والا فلا ولا يكفي في ذلك اقامة البينة على سبق اليد بدون أن يثبت احداث يد الخصم ولا يكون هذا قضاء بالوقف على ذى اليد الحادثة حتى لو أقام بينة على دعواه الملك في وجه الناظر المذکور بعد صحتها يقضى له به حيث لا مانع ففي الانقرو به من نوع في معرفة الخارج من ذى اليد ولو برهن على أنه في يده منذ عشر سنين وهذا أحدث في يده قضى له بها السكن لا يكون هذا قضاء بالملك حتى لو برهن عليه المقضى عليه بانها ملكه قضى له بها ولو برهن أنه كان في يده منذ عشر سنين أو كان في يده لا يستحق به شيئا وعن الثاني أنه يقضى به للبرهن كما في المسئلة الاولى ومثله في الهندية من الفصل الرابع في تنازع الأيدي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وله ولد فاصولاً وصى له وترك داراً فمدى شيخ البلد ووضع يده عليه امدته تزيد عن سبع عشرة سنة فلما بلغ الولد رشيد اطلب الدار من واضع اليد المذکور قبل مضي خمس عشرة سنة من حين بلوغه بعد ان تصرف فيها واضع اليد المذکور به ولم يولد له ولد قبل بلوغ الصبي ولم يحصل شيء من ذلك بعد بلوغه بمشاهدة منه أهل والحال هذه اذا ثبت الولد المذکور ان الدار ملك له عن أبيه تسمع دعواه وتقبل بينته ويؤمر واضع اليد بتسليمها له حيث كان صديداً تلك المدة خصوصاً وواضع اليد شيخ البلد وذو شوكة يخاف منه أفيد والجواب (أجاب) نعم تسمع دعواه المذکور بعد صحتها والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع ادله بعد مجرد ما سطر به مانعاً فان أثبت دعواه بالوجه الشرعي يفتى له بالدار المذكورة والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سافر مسافة قصر عن بلدته وله فيها داراً ملكه قد ترك فيها زوجته وأولاده ومات في غيبته ولم تزل الزوجة والأولاد مقيمين في تلك الدار بعد موتة مدته تزيد عن عشرين سنة ولم ينزعهم فيها أحد ثم توفيت الزوجة وسافر الأولاد بعد هاجم بالدهم التي فيها الدار مسافة قصر ورى كوال الدار خاليه وغابوا مدة تزيد على سبع سنين وحضروا في بلدتهم على التعاقب ولهم عمعان سكان أحدهم الدار قبل حضور الأولاد فلما حضر الأولاد طلب منه الدار فادعى العم الخاسر جعنها ان ابا اطلب وحب له له اولاد حية الساكن فيها فمكذب الساكن وأقر بالملك لا خيمه الميت ولورنته من بعده ولم يثبت المدعى دعواه ثم ان الخالب للدار توفي قبل تسليمها اليه وحضر أخوه بعده فطلب دار أبيه فادعى العم الخاسر شراؤه له ولا حية له كمن من أبيه فمكذب الساكن أيضاً ولا بينة له ولا حجة ولا سبب شرعي يوجب نقل ملك الدار عن أبي لهاب ثم توفي العم المدعى قبل تسليم الدار لاطالبها وقام بعده بعد مدعي ارضه نصف الدار تكامسه على دعوى أبيه الخالية عن اثبات استحقاق المالك اليه في الدار المذکور كور بسبب شرعي فهل واخس

١٢٩١

١٧

١٢٩١

سؤال

٢٣

١٢٩٢

ربيع الثاني
١٢

هذه يمنع المتعرض وارث الممدعي حيث لا يئنه له على نقل ملك نصف الدار المذ كورة
 لا يبه مع وجود أبي الممدعي في البلد وسكني ورثة مالك الدار فيها مدة تزيد عن عشرين
 سنة ولم يدع انتقل الملك اليه من مورثهم تلك المدة وانكارهم دعواه ودعوى ابنه من
 بعده ودعواه أو لا الهبة ثم الشرايع - دموت المالك في المرتين وقرار الساكن الآن في
 الدار بالملك لورثة مالكها (أجاب) نعم يمنع وارث الممدعي كور من معارضة ورثة مالك
 تلك الدار فيها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي ولا تعبر دعواه المذ كورة اذا تحقق
 ما هو مسطور وعلى الساكن فيها المقرب بملك الورثة لها عن مورثهم - تسليمها اليهم حيث
 لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثة واجه لثقة عقارات ومنقولات وصاروا مع
 بعضهم في عائلة واحدة مدة ثم وكل بعضهم شخصاً منهم في قسمة ما بأيديهم من العقارات
 والمنقولات الموروثة لهم ونسأها وفي قبض نصيبهم وفي الاقرار والابراء والمساهمة وكالة
 عامة مطابقة في ذلك واقتسموا ما ذكر بينهم قسمة تراض بعد المحاسبة بدون اكره ولا اجبار
 واختص كل منهم بحصة معين مفروضة من التركة ونسأها حسبما تراضوا عليه وقبض ذلك
 وأقر الوكيل المذ كور عن نفسه وعن وكه بالامتناع وبانه صار لدعوى له ولا موكليه
 ولا حق مطالقة قبل باقي شركته وابراؤهم من الدعوى في ذلك براءة عامة ووضع كل منهم
 يده على ما اختص به من التركة ونسأها او تصرف في ذلك مدة والآن يدعي الوكيل بانه لم
 يستوف حقه وحق موكليه من التركة ونسأها فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه اذا
 تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذ كورة اذا تحقق ما هو مسطور
 بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان يسكن مع زوجته الفقيرة في مسكنه بالاجرة
 فماتت وفي هذا المنزل اتمة الزوج من فراس ونحاس وحلى معد للنساء من ماله الخاس
 به فهل اذا اختلف الزوج مع باقي ورثته في تلك الامتعة فالزوج يدعي انها ملكه
 وباقي ورثته يدعون انها ملكها وليس له حصة مما مر وفايع شيء من ذلك من يقبل
 قوله من الفريقين في تلك الامتعة أو بعضها ومن يلزمه البينة منهم ما في ذلك أو بعضه
 (أجاب) القول للزوج المذ كور بيمينه فيما يصلح للرجال والنساء من تلك الامتعة وفيما
 هو خاص بالرجال منها والبينة بينة بيمينه الورثة فيما ذكر والقول قول بقيمة الورثة فيما
 هو خاص بالنساء منها بيمينهم كالحلى المختص بالنساء والبينة بينة الزوج في ذلك والحال
 ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ترفع مع شقيقة تدي فاضى جهتهم وادعى عليها
 انه كان يملك مبالغين اصنافه وانه دفع ذلك المبلغ الى أبيه وديعة وان أبيه دفعه وديعه
 عند الممدعي عليها قبل موته وانها أقرت له بان ذلك المبلغ أم نة عندها وطلبها به فانكرت
 الممدعي عليها استلزم المبلغ المذ كور وانكرت الاقرار به أيضا فكل القاضي الممدعي
 اثبات دعواه فذكر اسماء شهوده فطعن فيهم الممدعي عليها واتهمهم القاضي ولم
 يحضرهم وخبر الممدعي بغير تحليف الممدعي عليها وعنده ما اختار عدم تحليفها فيكم

القاضي يمنع المدعى عن دعواه المذكورة بدون عجز عن الاثبات فهل والحال هذه على
فرض صحة الحكم قبل عجز المدعى اذا كان مع المدعى بينة عادلة تثبت له دعواه المذكورة
بالوجه الشرعي تسمع منه الدعوى ثانياً وبعد اثباتها بالوجه الشرعي يحكم له بالمبايع المدعى
على المدعى عليها وتجبر على تسليمه ولا يكون حكم القاضي المذكور مانعاً شرعاً من
سماعها ثانياً (أجاب) نعم مجرد حكم القاضي بمنع المدعى على هذا الوجه لا يكون
مانعاً شرعاً من سماع دعوى المدعى فان صح دعواه وأثبتها بشهادة العدول يقضى له
بمدعاه حيث لا مانع ولا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض مملوكة
الرقبة من مالكها بتأريخ معلوم وبه حجة وبينة تشهد بذلك وأيضاً أقر البائع بحضرة
رجلين بالبيع للشترى المذكور بعد كتابة الحجة المذكورة ومضى على ذلك مدة ثم جاءه
رجل واستعارها منه لأجل وضع تبن فيها وهيها ببناء غير معتاد ومضت على ذلك مدة
ثم أراد المشرى البناء فيها فنهى المستعير وقال انا اشترى يتهامن البائع المذكور وكان
ذلك بتاريخ متأخر من تاريخ البيع الأول ومعنى حجة بذلك ومنعه بقوته وشوكة
والحال ان البائع المذكور غائب ولم يدركه فهل اذا أقام الخارج بينة على الاعارة
منه وان يده عليها عارية وأقامها أيضاً على الشراء السابق من المالك المذكور الذي
ادعى الثاني الشراء منه بتاريخ متأخر تسد فخصومة واضح اليد وتقدم بينة الخارج
الآن ويؤمر واضع اليد برفع يده عن الدار المذكورة حيث أخرج كل منهما تاريخاً وسبق
تاريخ الخارج المعير وما الحكم (أجاب) نعم يقضى لمن أثبت الشراء من المالك المذكور
بتاريخ سابق والحال ما ذكر بالسؤال حيث كان شراؤه باتام مستوفياً شرائط الصحة
ولم يوجد ما ينقضه واذا ثبتت الاستعارة المذكورة تمنع من دعواه الشراء بتاريخ سابق
عليها التناقض لم يوفق والله سبحانه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على ولده ديناً
فلم يقر الولد المذكور بذلك الدين ولا أقيمت عليه بينة بذلك ثم ان المدعى المذكور تنازل
عن ذلك التداعى وأسقط حقه منه وأقر ان لاحق له قبله وهو بحال صحة عقله ونفاذ برعائه
بحضرة عدول يشهدون بذلك وابرأ المدعى عليه برآة عامة ثم بعد مدة أشهر أصاب
ذلك الرجل عته وأقيم ولده المذكور وصياً على أبيه المعتوه المذكور وابنه القاصر وعم
له الحكم الشرعي الذي يملك ذلك التصرف في جميع ما يتعلق بهما وتحررت بذلك
الحجة الشرعية فادعت زوجة المعتوه المذكور على هذا الوصي بدعوى زوجها السابقة
التي حصل بعدها الإبراء العام ولم ترص بوصايتها على المعتوه وابنه القاصر فهل اذا تحقق
الإبراء عن الدعوى بالدين المذكور شرعاً وكان الوصي المذكور أهلاً للوصاية وليحدث
ما يخل به في وصايتها على المعتوه وابنه القاصر لا تسمع الدعوى عليه بالدين الذي وقع
الإبراء من الدعوى به عليه ولا يعتبر عدم رضا أم القاصر المذكور بوصايتها على لوجه
المذكور وهل يصدق الوصي المذكور فيما أنفق من مال المعتوه على ذلك المعتوه ومن

١٢٩٣

٧

محرم
٢٢

١٢٩٤

تلمزمه نفقته ان كان بقدر ما ينفق على أمثاله من ذكر (أجاب) نعم اذا تحقق الإبراء عن
الدعوى بالدين المذکور شرعا بلا مانع من صحته لا تسمع الدعوى به من وارث المبرئ
بفرض موته كما انه لا يعتبر عدم رضا أم القاصر المذکور بوصايه الوصى المذکور
والحال ما ذكر بالسؤال ويقبل قوله بيمينه فيما أنفق من مال أبيه المعتبر عليه وعلى من
تلمزمه نفقته بالمعروف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أهل قلعة الوجه توفي عن
أولاد ثلاثة كور وأربع بنات ولم يترك ما يورث عنه شرعا سوى حانوت وكان حلالا
فتزوجت واحدة من بناته بعد وفاته وسكنت مع زوجها منفصلة عن أخوتها فاخذت الأولاد
المذکورين بعد انفصال أخوتهم عنهم في لاكتساب من صنائع غير صنعة أبيهم حتى تحصل
من كسبهم أموال فاشترت منهم عدة وأوصفتها لنفسهم خاصة من مالهم الخاص بهم ثم بعد
نحو عشر بن سنة ماتت البنت المذكورة عن أولاد كور وبنات وزوج ثم بعد مضي
خمس سنين من موتها ادعى ورثتها على الذکور من ورثة أبيها بأن والدهم توفي عن أموال
جسيمة استولى عليها الذکور المذکورون واشتروا العقار والسفن المذكورة وودعوا
أثاثها من تركه أبيهم المتوفى أولا وانهم بذلك يستحقون فيما ذكر حصصهم بألارث
عن أبيها فانكر المدعى عليهم كل ذلك فاثبت أن والدها توفي ولم يترك شيئا سوى الحانوت
المذکور وأن جميع ما في أيدينا من كسبنا الخاص بنا وأن تلك العقارات والسفن
أشتريناها بما اكتسبناه على هذا الوجه فهل اذا أنكر واضعوا اليد على ما ذكر
دعوى ورثة أخوتهم وعجزت الورثة عن إثباتها شرعا ينعون من معارضتهم ويكون القول
في ذلك قول واضع اليد بيمينهم على فرض صحة دعواهم وسماعها شرعا (أجاب)
لا يقتضي لورثة البنت المذكورة بشئ مما ادعوه على المدعى عليهم عند عجزهم عن اثبات
دعواهم المذكورة على فرض صحتها ببيان ما ادعوا به بياناً معتبراً وكونها مجموعة شرعا
والقول للمدعى عليهم المنكرين بيمينهم وينفع المدعون من معارضتهم فيما يبايد به
مما تحصل بكسبهم على الوجه المسطر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل انفرد عن أبيه في المباشرة وصار يتكسب في حياته والده بعد انفراده في التجارة
وفرع أطياناً أصابه من قبل أبيه وغيره حتى صار له مال مختص به فحدث لنفسه بيتا
للسكنى ومنزلاً وطاحنة ومجلا للدواب من كسبه الحادس به ووضع يده خاصة على ذلك
بالسكنى والتصرف ثم مات أبوه عنه وعن بقيه ورثته بادعت الورثة عليه أن ما أحدثه
من البناء مشترك بينهم لكونه من مال أبيهم وأرادوا ادخاله في التركة مع أقرارهم
بأخته منه بأرض ذلك البناء ومع ذلك لا دخل له في التصرف في مال أبيه لا قبل الموت
ولا بعده بل انتصرف المورث في حال حياته وبه أحد الورثة سواء فأنكر دعواهم
أحدان هذا البناء من مال أبيهم وذكر أنه من كسبه الخاص به حال انفراده عن أبيه
وعنهم فهل اذا لم يثبت دعواهم بآبائهم الشرعية لا تعتبر ويكون القول له في ذلك

صغر

٢٣

١٢٩٥

ربيع الاول سنة

٣ ١٢٩٥

مطالب القول لصاحب
التربيع عند الاختلاف في
الحائط دون من له الجذوع

محر
٢٢

١٢٩٦

بيمينه في انكاره ما ادعوه عليه مع كونه واضعا يده على المتنازع فيه قبل موت أبيه وبعد
الى الآن خاصه (أجاب) نعم اذا لم يثبتوا دعواهم بالبينة الشرعية لا تعتبر والقول
للدعي عليه في ذلك بيمينه والحال ما ذكر اذا لبينة على من ادعى واليمين على من أنكر
والله تعالى أعلم (سئل) في حائط مملوك لرجل خاصة متصل بحائط داره اتصال تربيع
ويجرا تلك الحائط خربة مملوكة لامرأة قامت تلك المرأة بتأجير الرجل المذكور
في الحائط المذكور مدعيه انه مشترك بينهما مناصفة منه للبأن لهافيه علامة وضع
جنوع فانكر دعواها وادعى اختصاصه به ولا بيينة لاحدهما على دعواه فهل اذا كان
الحائط المذكور متصلا ببناء الرجل المرقوم اتصال تربيع يكون جميع الحائط المذكور
لرجل المرقوم والقول قوله بيمينه ولا عبرة بما تعللت به المرأة المذكورة من اثر وضع
الجذوع لاسماء والرجل المذكور عرف في الحائط المرقوم بالدم والبناء في البعض
مع مشاهدة المرأة لذلك ولم تعارضه ولم تمنعه من كونها حاضرة مشاهدة لذلك (أجاب) اذا
اختلفا في حائط وكان لاحدهما اتصال تربيع في طرفي الحائط وللاخر جذوع عليه
ولا بيينة لاحدهما على دعواه يقضى به لصاحب التربيع واصحاب الجذوع حق وضع
الجذوع عليه كما كانت وعليه عامة المشايخ لان في اتصال التربيع دلالة على انهما بنيا
معاً فيكون فيه دلالة على سبق استعمال صاحب التربيع على الاستعمال بوضع الجذوع
فكان صاحب التربيع اولى الا انه لا يرفع جذوع الا حواله تعالى اعلم (سئل)
بافادة من ضبطية مصر بتاريخ ١٨ وجب سنة ٩٦ مضمونها وددت للضبطية افادة
من مديرية اسنا في ٢٧ جاد آخر سنة ٩٦ على ما تحرر لها من الحقائق في شأن
تداعي اجدد جمعه الرماد على شخص يسمى مشرف جرجين صراف عزب اصوان
بثمن بقررة ومغروب اطلاع حضر تكم على سؤال القاضي ومقتى المديرية والافادة بما
يتراءى وصوره مؤال القاضي المذكور رجل يدعى احمد ادعى في ايرم السادس من
ربيع الاول سنة ٩٦ على اخريدي مشرف انه منذ سبع سنين قد باع لثمن في هذا
بندحة كذا طائفا مختار في حال بلوغه وعقله ونفاذ تصرفاته في اوجوه كملها بقررة
سودانية جراء مملوكة لهذا البائع حين البيع المذكور ببيعها صحباً لثمن بقررة كذا
وانه ثمر فيها المذكور كور تد اشترى منه هذه البقرة ثمره صحيح لثمن في مجلس
الببيع طائفا مختار في حال بلوغه وذكور نفاذ تصرفاته في اوجوه كل وان هذا البائع
سلمه بالبقرة الى هذا المشتري عتبه هذا البيع بدور ان يملكه المشتري ذلك لثمن
الى حين الدعوى ومطالبة لا تنهيه لثمن وهو الحكيم لثمن عن ذلك فست
فاجاب بان هذه البقرة المذكورة قد دفن في يد هذا الرجل احمد كور بقررة
كذا في السنة الحامد والثمانين بعد المائتين وانه فعل سبيل في بيعه وله قبضها
بن احمد المذكور وديعة واعتبر في يد غيره له عشرين يوم من هذه السنة المذكورة

فأنت حقتا تفها غير مضمونة عليه وأنه لم يقع بينه وبين أحد هذابيع ولا شراء لمذه
البقرة أصلا فاذالم يقوم واحد منهما بينة على ما ادعى يكون القول لمشر في هذا المدعى عليه
بيمينه ويقضى له على المدعى قضاء ترك وإذا أقام المدعى عليه فقط بينة على أن هذا
المدعى قد دفع إليه بناحية كذا في السنة الحادية والثمانين المذ كورة بقرة سودانية
جراه على سبيل الايداع الى آخر دعواه ماذا يصنع المحاكم حينئذ وإذا أقام كل منهما
بينة على ما ادعاه وشهدت بينة المدعى عليه بأن هذا المدعى قد دفع الى هذا المدعى عليه
بناحية كذا في السنة الحادية والثمانين المذ كورة بقرة سودانية جراه على سبيل
الايداع الى آخر ما في دعواه ما الذي يحكم به القاضي وقد سئل العلامة حامداً أفندي
العمادى عما إذا اشترى زيد من عمر وبنواستلامه ثم تنازع عاقدى عمر والشراء
وزيدان البن امانة عنده فاجاب بان بينة الامانة أولى من بينة الشراء واستظهر العلامة
ابن عابدين أنه إذا لم يكن للبائع بينة على الشراء فالقول للمدعى الامانة بلا حاجة الى
اتبائها بالبينة وواضح أن موضوع ما أجاب عنه العمادى عدم التنازع في كلامى
المتنازعين كما أن الذى يظهر من عبارة السؤال قيام العين المتنازع فيها بين المدعى
عليه حين التنازع فهل ما استظهره العلامة ابن عابدين صحيح موافق للنصوص وهل
لا فرق بين ما إذا لم يؤدخا وأدخا واستويا وبين ما إذا ادخا واختلفا كما في مسئلتنا هذه
وهل لا فرق بين قيام العين المتنازع فيها بين المدعى عليه حين التنازع والتداعى
وعدم القيام المذ كور بهلاكها أو ردّها فيكون القول للمدعى الامانة بيمينه بلا ضمان
الثمن ولا غيره في صورتى قيامها بيده وعدمه المذ كور زين أم كيف وقد سئل العلامة
الرملى عن ادعى على آخر أنه اشترى منه رطلين بنابك كذا فقال انى استلمت منك رطلين
بنابا وصلهما الى أبى فاوصلتهما اليه فاجاب بانه حيث لا بينة للمدعى التسليم على الوجه
المذ كور يضمن مثل البن لانه ينكر شراءه منه والقول قوله فيه بيمينه ومدعى الشراء
ينكر الاذن بإيصاله الى أبيه والقول قوله بيمينه فيه فيضمن المدعى عليه مثل البن
لا ثمنه ولا قيمته انتهى وفي فتاوى سراج الدين قارى الهداية وأقره الامام الترمذى
في المنع إذا ادعى عليه أنه استلم منه شيئا وطلب منه رده اليه الى أن قال وإذا اعترف يعنى
المدعى عليه بما ادعى به عليه هو أنه سلمه له وديعة وقد ردّها عليه قبل قوله مع يمينه وإن
قال سلمتها الى لادفعها الى فلان وقد دفعتها اليه ان كذبه المدعى وقال بل سلمتها لك
قرضا أو بيهان صدقه المدعى عليه فيها وان كذبه فالقول قوله مع يمينه لان المسلم
يدعى عليه التملك وهو ينكر فيجب عليه رد المدعى به ان كان قائما وضمانه ان
كان فائتا انتهى فان قيل لا فرق بين قيام العين المتنازع فيها بين المدعى عليه حين
التنازع والتداعى وعدم القيام المذ كور والقول للمدعى الامانة بيمينه بلا ضمان
الثمن ولا غيره في الصورتين فهل هناك فرق بين قول من يدعى عليه شراء شيء غير قائم

بيده انه كن امانة وهالك اورد و بين قوله اني استلمته لا وصله الى فلان واوصلته
اليه وما وجه تحميله مدعى الشراء ايضا في جواب الهمام الرملى واقتصار سراج الدين
في عبارته على تحميل المدعى عليه فقط افيدوا بالبسط ماجورين (اجاب) يكلف أحد
الذى ادعى بيع البقرة المذكورة من خصمه مشرفا المذكور على الوجه المستطورات ثبات
دعواه فان اثبتنا بالبيننة الشرعية وعدلت يقضي له بالثمن على خصمه المذكور ولا
يلتفت الى دعوى المدعى عليه المنكر صدور البيع منه على هذا الوجه بان المدعى اودع
عنده هذه البقرة وماتت حتف أنفها غير مضمونة عليه في السنة الحادية والثمانين بعد
المائتين والالف أعني قبل تأويل بيع البيع الذى ادعاه خصمه بنحو تسع سنين لعدم تعارض
البينتين لو أقيمتا في هذه الصورة على كفى الدعوتين المذكورتين على هذا الوجه اذ يحتمل
صدور الايداع من المالك عند خصمه المذكور في سنة احدى وثمانين ثم حصول
البيع بعد تسع سنين من حين الايداع حتى لو صدقه على دعوى الايداع السابق وادعى
البيع منه في تاريخ لاحق لا يمتناقضا ودعوى من يدعى الايداع هلاك البقرة
الموصوفة بما ذكره قبل تاريخ البيع على فرض اقامة البينة عليه لا يظهر كونه دفعا
لدعوى البيع المتأخر في هذه الصورة لاحتمال تعدد الحيوان المتنازع فيه اذ من الجائز
وجود بقرتين بصفات متحدة وقد قامت بينة البيع المطابقة لدعواه المذكورة لو فرض
ذلك على وجود المبيع وقيامه حال البيع وتسليمه الى المشتري فيجوز كسرها والحال هذه
فلو عزم مدعى البيع عن اثبات دعواه المذكورة فله تحميل خصمه على نفى دعواه الشراء
منه فان حلف برئ وان نكل يحكم عليه بالثمن المدعى به وهذه الحادثة في الحقيقة من
قبيل دعوى الدين واما ما ذكره الحامدى من تقديم بينة الامانة على بينة الشراء فذلك
عند التعارض بين البينتين بان ادعى المالك البيع من زيد وادعى زيد الايداع ولم
يكن هناك تاريخ مختلف كحادثة الفتوى وما ذكره ابن عابدين في جواب الحامدى من
ان هذا اذا كان للمائع بينة على الشراء والا فالقول بمدعى الامانة بلا حاجة الى اثباتها
بالبيننة فانه منكر للبيع فيما يظهر له وان لم يره حين كتابته فسلم وهو مستغاد من كتاب
الوديعة في القول لمن ومن جواب العلامة خير الدين من كتاب الدعوى ومن جواب
سراج الدين قارى الهداية ومن الانقروية في ترجمة القول لمن فيستغاد من جميع ما ذكرانه
يقبل قول مدعى الامانة عند عدم البينات في برائة نفسه الا اذا تضمن كلامه دعوى الاذن
على المالك بالتسليم الى غيره فلا يقبل قوله في حال تسليم الامانة الى غير المالك المدعى
للبيع وقد ادعى اذن المالك بذلك وهو ينكره ويدعى البيع من مدعى الامانة ففعلوا
القول قول منكر الشراء بيمينته وجعلوا القول قول من ينكر الاذن بالايصال الى غير
المالك بيمينته ولما تضمنه دعوى الامانة بمثل المثل لا ثمنه نظر السكون مدعى الامانة ادعى
التسليم الى غير المالك باذنه ولم يثبت دعواه كما في الخيرية ولا يضر عدم ذكر قارى الهداية

تخالف مدعى الثراء على نفى الاذن منه بالتسليم الذى ادعاه خصمه لظهوره عند من له
المسام بقواعدا الفقه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة ملوك وادار بالارث
الشرعى عن والدهم وافاموا فيها معايدون قسمة مده من الزمان ثم ان احدا الاخوة
المذكورة سكنى اخويه الاخرين ولم تصد منهم قسمة في هذه المدة لهذه الدار وبعد
مضى مدة توفي هذا الاخ المنعزل وترك ورثة ثم بعد مدة توفي احدا اخويه الباقين وترك
ورثة أيضا فطلب ورثة الاخ المنعزل قسمة الدار المذكورة لاجل اخذهم ما يخص
والدهم فنعهم ورثة احدا اخويه الاخرين مدعين ان اباهم باع ما يخصه في الدار
المذكورة التي ورثها هو واخوه عن ابيه لا يثبتون معلوم فانكروا دعواهم ولا بينة ولا
حجة ولا سند لهم على ذلك فهل اذا لم يثبتوا دعواهم شرعا ابيهم حصصتهم حال حياته
يمنعون من معارضة ورثة عنهم فيما يخص مورثهم في هذه الدار بالارث لا سيما والاخ
الحى لا يدعى بشئ ولا ينازع ويقر بان حق لورثة اخيه المدعى عليهم بالبيع ويكون لهم
المقاسمة حيث كانت قابلية للقسمة مع شركائهم (اجاب) نعم اذا لم يثبتوا الشراء المذكور
بوجه شرعى يمنعون من المعارضة ويكون لورثة مالك تلك الحصص الاستيلاء عليها
والانصرف فيهم اولهم مقاسمة شركائهم في تلك الدار والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر بجله لافقام آخر يدعى انه بجله وراف مع المشتري عندها كم شرعى
فادعى المستحق ان هذا البجل بجله ضاع منه من مدة وانه نتج عنده من نحو خمس سنين
وان عنده بينة شرعية تشهد له بذلك فسأل القاضى المدعى عليه فاجاب بانه اشتراه من
شخص فامر به باحضاره ذلك الشخص فاحضره واعترف بانه باع له هذا البجل وانه اشتراه
من شخص آخر فامر به باحضاره أيضا فاحضره واعترف بانه باع له هذا البجل وانه اشتراه
أيضا من آخر فامر به باحضاره فاحضره واعترف بانه باع له وهو يملكه وانه نتج عنده من
نحو سبع سنين وان عنده بينة تشهد له بذلك فالى اليدين تقدم اذا قام كل بينة والحال
ان سن البجل المذكور موافق لتاريخ البائع الاول (اجاب) يقضى بالبجل المذكور لمن
وافق سنة تاريخه حيث ادعى كل فريق الانتاج في ملكه وأرخ تاريخا مخالفا لتاريخ
الآخر وكان تاريخ أحدهم موافقا للسن والبيضة كما تقبل من المشتري ذى اليد تقبل
من بانه أو بائعه وهكذا وقبولها من البائع مثلا كما يكون بعد الحكم بالاستحقاق
يكون قبله كما يستفاد من عباراتهم والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى طامعا بافادة
مؤرخه ١٤ ن سنة ١١٩٦ حاصلا حضر لدى نائب المحكمة شخص يسمى
على المرقى من طنتد او ادعى على مدين بان والده سعد المرقى ابن محمد بن سيد احمد توفي
واحصر ميراثه الشرعى في زوجته بهيانه بنت احمد بن مصطفى الخطيب وفي اولاده على
المرقى المدعى المذكور المرزوق له من ممتلكاته زليخان بنت مجاهد الخملوى وبناته الثلاث

١٢٩٦

٢٦

مطلب تقبل البينة على
النتاج من البائع أو بانه
بعد الحكم بالاستحقاق
وقبله

شعبان

١٢٩٦

٢٩

من مستولدة حواء البيضاء البحر كسيرة الجنس وهن ز يذب وحنيفة وجيدة من غير
 شريك ولا وارث له سواهم وأثبت ذلك في وجه المدعى عليه المذكور وحكم بذلك وتحرر
 به اعلام شرعى مؤرخ ٢٥ محرم سنة ١٢٩٦ ثم بعد ذلك أعرضت حواء البيضاء
 البحر كسيرة الجنس بانها زوجة المرحوم سعد المرقى المذكور وتريد اثبات وراثته له
 وأحيلت دعواها على مجلس طنتد الحقيقة السياسية ابتداء حيث لم تذكر في محضر الوفاة
 كالمشهور وتحققت القضية فيه وصدرت مضبطة منه بسماع دعواها شرعا وسمعت
 دعواها شرعا بالمجلس على المدين وأثبتت عتقها وزوجيتها لسعد المرقى المذكور وحكم
 لها بذلك في وجه المدين والشهود وبعد ذلك بيهانة الزوجة المذكورة اعلاه تريد الدعوى
 بطلاق حواء المذكورة وكنت جوابا بما سوكرا مضمونه ذلك والحال انه وكيل بيهانه
 المذكورة ذكر في تقريره المقدم للمجلس في اثناء التحقيق السياسى ان حواء المذكورة
 مستولدة لسعد المرقى المذكور وليست زوجة له فهل تسمح دعواها الاخلاق شرعا والحال
 هذه نرجو الافادة للاجرام بمقتضاها (أجاب) مجرد ذكر وكيل بيهانة المذكورة في
 تقريره المقدم للمجلس في اثناء التحقيق السياسى ان حواء المذكورة مستولدة لسعد المرقى
 المذكور وليست زوجة له لا يمنع من سماع دعوى بيهانة المذكورة طلاق حواء
 المذكورة شرعا والحال هذه على انه لا تناقض بين ذكر ان ام مستولدة وليست زوجة
 وبين كونها مطلقة والجواب المسوكر المحكى عنه وجد مؤثرا بغاية جاد آخر سنة ١٢٩٦
 ويفهم من مضمونه ان الطلاق الصادر من المودن هو باقراره قبل وفاته باربعة أشهر بانه
 اذا كانت في ذمته زوجة بخلاف بيهانة المدعية المذكورة فهي طالق ثلاثا على الاربعة
 مذاهب ولدى سماع الدعوى بين المتخاصمين يجرى ما يوافق شرعا حسبما يصدر من
 الطرفين ويتحقق شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ناظر المسألة في ٦ الحجة سنة
 ٩٦ لفظها ما قولكم دام فضاءكم فيما لو ادعى شخص على آخر يحق من الحقوق انى ليست
 من قبيل الارث ولا من قبيل اؤوف وكان بالغا حاضر امتمكنا من الدعوى لم يقم به عذر
 يمنعه من الدعوى حتى مضى على تاريخ دعواه المذكورة زيادة عن خمس عشرة سنة فهل
 لا تسمع دعواه شرعا (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة شرعا مع انه ذكرها بالحال
 ما ذكر بالسؤال وهذا بناء على النهى السلطاني الصادر في شان ذلك قريبا واستمر
 العمل عليه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل اقترن من زوجته قد راعى
 من الدراهم ثم بعد مدة دفعها اليها في حال صحتها ثم ماتت عن زوجها المذكور وعن
 ورثة غيره فهل اذا ترفع باقى الورثة مع الزوج لدى الحاكم الشرعى في شأن هذا المبلغ
 وأقر الزوج باصل اقتراضه منها وادعى دفعه اليها على هذا الوجه وانكر باقى ورثته
 دفعه اليها وأنهم لا يعلمون ذلك يكف الزوج فامة بينة على دفع الدين لزوجته فان
 يجوز يكون له تخليفهم اليقين الشرعية على عدم علمهم بذلك لدى القاضى فان حلفوا

١٢٩٦

٢٢

ذى الحجة

١٢٩٦

٨

مطلب للمدعى عليه عند
 العجز تخليف كل واحد
 من الورثة اليقين

٢٧ ١٢٩٧

يؤمر بدفع انصباثهم من هذا الدين وان نكلوا عن الدين يمنعون عن مطالبة بشئ من ذلك (أجاب) نعم للزوج المذکور تخليف كل واحد من باقي الورثة على عدم علمه بدفع ما عليه من الدين لمورثهم حال صحته عند عجزه عن اقامته بينة على دعواه المذکور كورة والحال ما ذكر فن حلف منهم قضي القاضي له بنصيبه من الدين ومن نكل منع عن دعواه على الزوج والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حلياً من خالص ماله ومكن زوجته من استعماله بعد ان عاشرها مدة فلما طلقها تنازعا فادعت ان هذا التمكن كان على وجه التملك وادعى انه كان على وجه الزينة والامتناع فهل القول له لان هذا لا يعلم الا منه اولها فدلنا ولا جريل الثواب (أجاب) نعم القول قول الزوج المذکور بيمينه وابعينه بينة زوجته في دعواه التملك والحال مذه والله تعالى أعلم (سئل) باقادة من قاضي مدينة الفيوم بتاريخ ٢٧ ربيع آخر سنة ٩٧ حاصلها أما بعد فان عندنا حادثة حاصلها ان رجلاً ادعى على أخيه بانه يستحق معه النصف فيما تحت يده لكونه متكسباً معه وان ذلك متحصل من كسبهما بعضه وبعضه بالميراث من والدهما ثم يطلب البينة اللازمة بعد انكار الخصم قد حصلت البراءة العامة من المدعى للمدعى عليه خارج المحكمة لدى شهود بانه لا طلب له ولا دعوى على أخيه المذکور كور ثم بعد مدة رجع للدعوى الاولى فانيافهـ هل تسمع دعواه أم لا نسئدعي من السياده الاكرام بالاقادة (أجاب) من المعلوم ان الدعوى بعد البراءة الام لا تسمع الا بحق حادث حسيماً فصل وقرر في محله فاذا تحقق ما ذكر شرعاً يكون مانعاً من سماع الدعوى بما دخل تحت البراءة من الدعوى بدون وجه شرعي يسوق سماعها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته بعد ان طلقها في الامتعة المكاتنة في المنزل الذي كانا كنيين فيه من حلى وثياب ونحاس وادعت الزوجة ان هذا المتاع ملك لها وانكر الرجل ذلك وادعاه لنفسه فهل القول للزوجة فيما يختص بها كالحلى أو القول للزوج مطبقاً فدلنا ذلك جريل الثواب (أجاب) اذا اختلف الزوجان في متاع البيت المذکور فادعى كل انه له فالقول لكل منهما فيما هو مختص به مع يمينه والقول للزوج فيما هو مشترك فيكون القول للزوجة في حلى النساء ولباسهن الا أن يكون الزوج يبيع ذلك أو ادعت التملك من قبله وكل من قبل قوله بيمينه فالبينة بينة الا آخر لو ادعينا والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف من جملة المستحقين في ربه ادعى ان بعض أمكنة الوقف التي بيده بمقتضى المضاربة مشتركة بينه وبين الوقف ملكاً مطلقاً ويريد افراز حصته من الوقف أو يبيعها فعارضه ناظر آخر هو من جملة المستحقين أيضاً من صوب على الوقف المذکور من قبله قاص بملك نصب الناظر وما ذون له بالخصوصة مع الناظر الاول عن الوقف بان جميع هذه الامكنة التي ادعى فيها الاشراك وقف جندنا فلان على ذريته طبقاً بطبعة لاد كرم لحظ الانثيين بعد اجراج ثمن قنطار ونصف شامي من

٢٨ ١٢٩٧

جادی الاولی ٢٠ ١٢٩٧

٢١ ١٢٩٧

جادی الثانية سنة

الخبر يهرق لجهة الفقراء في رجب وشعبان ورمضان وبعد صرف خمسة وعشرين قرشا في كل سنة للحرمين الشريفين وبعد اخراج ما يصرف على قارئ ثلاث ختمات في كل شهر من كل سنة من ربح الوقف المذكور وان ليس للذرية الا ما فضل عن هذه المصارف وصحح دعوى الوقف فهل اذا أقام الناظر الاول بيعة على الملك المطلق وانه في يده منذ ثلاثين سنة وزيادة وأقام الناظر الثاني الخراج بيعة بان جميع الاماكن التي ادعى الناظر الاول الاشتراك فيها وقف على الوجه المذكور بعد ان شهدوا بملك الوقف وان تصرف المدعي عليه المذكور بطريق البطارة لا بطريق الملك تقدم بيعة الناظر الثاني المثبتة لوقف جميع الامكنة من قبل الجدل المذكور على الوجه المذكور على بيعة الناظر مدعي الاشتراك فيها بالملك المطلق حيث كان ذايد والمنصوب المدعي عن الوقف خارجا (اجاب) مما هو مقرر ان دعوى الوقف كدعوى الملك المطلق عند التنازع واقامة البيعتين وانه تقدم بيعة الخراج في دعوى الملك المطلق على بيعة ذي اليد فكذا في دعوى الوقف من احدهما والملك من الآخر فيث كان الناظر المأذون له بالخصوصية الذي ادعى وقف جميع بعض هذه الامكنة من قبل واقفها المالك لها على الناظر الاول خارجا وكان الناظر السابق الذي ادعى الملك المطلق في حصته مما ذكر ذايد واقاما البيعة تقدم بيعة الخراج المثبتة لوقف جميع الامكنة المذكورة بعد استيفاء الشرائط حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادة من مديرية أسيوط في ٢٥ جاد آخر سنة ٩٧ حاصلها الحصول النزاع بين طه على يوسف وسليمان عبد الشهيد كلاهما من أهالي ناحية النواميس في مسئلة طاحونه مرفوعة لدى نائب اساحل واشكال هذه المادة عليه وعلى حضرة قاضي أفندي المدير يرغبان بما ورد منهما عرض ذلك على حضرة تكم ولهذا الزم تحريره والشقة الواردة بشروطهما الواضحة فيها الكيفية مرسومة للاطلاع عليها واقادة المحكم الشرعي (اجاب) قد علم ما في افادة حضرة نائب اساحل المتضمنة انه قد أقيمت لديه دعوى من سليمان عبد الشهيد غير بال على طه على يوسف من أهالي ناحية النواميس ببيع الربع والسدس في طاحونه بارضها وأدواتها وبنائها من مورثه والده بثمن عينه وحداد الارض وعرف الادوات وعينها وشهد الشهود كذلك فزكو اسرا وعانا وحلف المدعي اليين وحكم على المتوفى بالبيع في وجه الوارث المذكور وحررا عما بذلك ولما عرض لحضرة نائب أفندي محكمة أسيوط لعينة قاضيهما كتب بسماع الدعوى في الطاحونة مرة أخرى ليتوجه القاضي أو أمينه للاشارة اليها في الدعوى والشهادة وحيث ان جميع ما في يده من الكتب المعتمدة باطابق بجهة الدعوى والشهادة وبالاكتفاء بالتحديد من غير توقف على الاشارة بوجوه التنبيه على من يلزم بوجوه تلك القضية الى حضرة قاضي أفندي المدير به حيث انه قد حضر وادافق نائب اساحل المذكور واجاب بما اجاب به فيها والا فيصير رفعها لهذا الطرف وما يفاد به يتبع ولا

١٢٩٧

١٥

مطلب يكتفي بتحديد
الارض مثلا في دعوى
ماله حق القرار من
المنقولات مع بيانها

رجب

١٢٩٧

٢١

كلام فيه وبعرض ذلك محضرة قاضي مديرية سيوط كتب بالاحالة على هذا الطرف
أيضا حيث ان نائب الساجل يرغب ذلك والافادة مما ذكر ان المفهوم من كتب
المذهب في مثل دعوى الطاحونة المذكورة مع تسمية أدواتها وذكر كيفيةها وتحديد
الطاحونة المذكورة ووجه صحة الدعوى والشهادة في الرابع من الهنديةقرة ١٠ ادعى
طاحونه في يد رجل و بين حدود الطاحونة وذكر الأدوات القائمة في الطاحونة الا انه
لم يسم الأدوات ولم يذكر كيفيةها فقد قيل لا تصح الدعوى وهو الاصح كذا في المحيط
انتهى ومثله في التتارخانية من اواسط الفصل الثاني في بيان شرائط صحة الدعوى وفي
السادس من الفصولين راجع للذخيرة ادعى طاحونة وحدها وذكر أدواتها القائمة الا انه
لم يسم الأدوات ولم يذكر كيفيةها فقد قيل لا تصح الدعوى وقيل تصح اذا ذكر جميع
ما فيها من الأدوات القائمة والاول اصح انتهى وفي الانقروية ادعى طاحونة بمحدودها
وجميع ما فيها من الأدوات القائمة الا انه لم يبين صفاتها وكيفيةها لا يصح في الاصح وقيل اذا
ذكر جميع ما فيها من الأدوات القائمة يصح في نوع من انواع الدعاوى من الخامس عشر
من دعوى البرازية فقهاء جميع عبارات هذه الكتب انه لو سمي الأدوات وذكر
كيفيةها مع تحديد الطاحونة تصح الدعوى والشهادة وان لم توجد اشارة وهي عادة
الفتوى ومفهومها حاجة يعمل به ونقل في الانقروية ايضا ادعى سكنى دار ونحوه و بين
حدوده لا تصح اذا السكنى ثقلي فلا يحد (فش) دارا لفتاوى رشيد الدين وان كان
السكنى ثقليا لكن لما اتصل بالارض اتصالا تابدا كان تعريفه بما يعرف الارض
اذ في سائر النكليات انما لا يعرف بالحدود لا مكان حضوره فيستغنى بالاشارة اليه عن
الحداما السكنى فنقله لا يمكن لانه مركب في البناء تركيبا لا يمكن نقله اصلا
في السابع من الفصولين وفي الرسالة الثامنة والاربعين للعلامة الشرنبلالي المسماة
مغيدة الحسنى لدفع من الحلول بالسكنى بالعز والى البرازية ذكر الوتار في دعوى فراش
حانه مركبة مع اصله لا بد من ذكر ذراعان العرصه وجميع ما فيها من المركبة لتصبح معلومة
واذا ادعى سكنى كرم و بين حدوده وقال جميع ما فيها من السكنيات ملكى ولم يبين
السكنيات لا يصح حتى يصفها ويعرفها لان المدعى السكنيات فلا بد من بيان المدعى
انتهى ثم نقل ما سبق نقه عن جامع الفصولين وعن فاش در الفتاوى رشيد الدين وفي
السابع من الفصولين ايضا راجع للشروط طهير الدين المرغيناني ما نصه شري علوييت
لا سفل يحسد اسفل لا انما اذا السفل مبيع من وجهه من حيث ان قرارا العلو عليه فلا بد
من تحديده وتحديد يفتى عن تحديد العلو اذا العلو عرف بتحديد السفل ولان السفل اصل
والعلو تبع فتحديد الأصل أولى قال وازاللطحاوى اذا لم يكن حول العلو حجرة فلو كانت
في يمينه ان يحسد العلو لانه هو المبيع فلا بد من اعلامه وهو محدد وقد أمكن أقول الغرض
هو العلم في يمينه ان يجوز بابهما كذا اذا علم بكل منهما ولكن الكلام في الاولويه ثم قال

رح قال م ر ح وبذ كرشا به محدوده كلها وطعن فيه بعض الناس على م ر ح اذ ليس
 للعلو حد قائمان للعلو حد الا انه اكتفى بهذا السفلى انتهى وكتب عليه ابن نجيم مانصه اقول
 قوله فلا بد من اعلامه وهو محذور يقيد الاشتراط بالاولية فلا يكتفى بتحديد غيره انتهى
 وفي الانقرويه من دعوى العقار عن الخامس عشر من دعوى البرازية بالعز والتطهير
 الدين اشترى علوا بلا سفلى يذ كرح هذا السفلى لانه الاصل وتحديد الاصل اولى ولان السفلى
 مبيع من وجه قرار العلو عليه والحد السفلى حصلت المعرفة بالعلو ايضا فلا حاجة الى
 تحديده قال الطحاوي هذا اذا لم يكن العلو حجرة فان كانت يذ كرح محدوده لانه هو المبيع
 بالقعد والمذ كور في العقد فبذ كرح عند الامكان انتهى وبهذا يعلم ان دعوى المذ كور
 الذى وضع للقرار كالات الطاحونة والعلو والبناء والشجر والغزل والخشب الموضوع
 للقرار يكتفى في تعريفه في نحو الدعوى والشهادة تسميته وبيان كيفيته بالتحديد
 لما هو كثر عليه فصار اجراء حضرة نائب المحل المذ كور كاف حيث استوفى شرائطه
 المعتبرة والله تعالى اعلم (سئل) من فاضى سوا كن بافادته مؤرخه ١٣ جاد آرسنة ٩٧
 فيما اذا كان المدعى به ارضا وحدها من الجهات ايضا اراض متصلة بالمدعى هل يبعث
 القاضى امينه لاجل ان يشيرام يكتفى بمجرد ذكر المدعى به الحدزدام يلزم ذكر فاصل
 بين كل ارض وماذا يصنع ان عدم الفاصل (اجاب) اذا كانت حدود الارض المتعاقبة من
 جهاتها الاربع اراض متصلة بهامه روفة متباعدة فيها لدعوى وتلك الاراضى في تصرف
 اربابها يكتفى في صحة الدعوى بذكر المدعى ان الحد الفلانى ينتهى لارض فلان بن فلان
 ابن فلان مثلا بان يذ كرم ما يعرف به صاحبه وذلك اذ في بقية الحدود اربعة ولا يلزم
 حينئذ ذكر الفاصل بين الارض المدعاة وما اتصل بها الحصول التمييز ومع ذلك لو بعث
 القاضى امينه واخر الاشارة للارض المدعاة ووقعوا على حدودها وأشار اليها المدعى ثم
 رجعوا واخير والقاضى بذلك كفى عرف كرسماء اصحاب الحدود وكذا لو توجه القاضى
 بنفسه وفعل بحضوره مثل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من فاضى السويىس بافادته
 ٢٨ ج سنة ٩٨ ومعهما سؤال صورته فيما لو ادعى رجلا على من ميثاء الميث جعه
 وصيا مختارا من قبله في صرف قدر معلوم مما يوجد عنده خلفاء القوم على جهات
 خيرة عين الله ووصى له بحدوده معلوم ايضا وكان للميت وارث غائب مدة لسفر فـ
 تسمح دعوى الرجل المذ كور بما يصح له ووصية على المديون المذكور ويصح له
 يكون خصما ولو قربان عليه ثلثه يثابره حكمت في ذلك (اجاب) مدين الميت
 مقر اكان او منكر الدين خصم ثبت ايضا له من يدعى فهو رضى من قبل الميت
 كدعوى الوكيل الموكله وليس خصما لمن يدعى الوصية الا اذا كان منكر المدين
 او كانت الوصية بازيد من الثلث وصحت بان لم يكن له وارث كما يستفاد من عبارات
 فقهاءنا والله تعالى اعلم ففي الانقرويه من اواخر كتاب الدعوى لو ادعى رجل ان الميت

١٢٩٧

١٦

مطلب فمين يصلح خصما
 في اثبات الايصاء والوصية
 ومن لا يصلح

رحب

١٢٩٨

٧

أوصى اليه وقدم غريم المييت تسمع كما تسمع دعوى الوكيل على غريم الموكل ثم قال
 الخصم في اثبات كونه وصيا لا وارثا أو الموصى له أو المديون للمييت أو دائنه وقيل دائن
 المييت ليس بخصم فيه ثم قال المودع أو العاصب أو المديون ليس بخصم للموصى له لو كان
 الذى بيده المال مقرا بأن المال للمييت اذ الخصم فى ذلك وارثه أو وصيه ولو قال من بيده
 المال هذا ملكى وليس عندى من مال المييت شئ صار خصما ولو جعله القاضى خصما
 يقضى له بثلث ما فى يد المدعى عليه وفيما قبل ذلك بنحو صفحة قال وإن ادعى قوم على
 المييت ديونا فأرادوا أن يثبتوا ذلك فليس لهم أن يثبتوا ذلك إلا بمحض من وارث أو وصى
 وليس لهم أن يثبتوا على غريم المييت عليه دين ولا موصى له وبها مشاهوه إذا كان
 موصى له بالثلث لا غير فإن كان موصى له بما زاد على الثلث وصحت بأن لم يكن له وارث
 فهو خصم للغريم ويصير كوارث إذا استحقاق ما زاد على الثلث من خصائص الوارث كذا
 فى الثالث من الفصولين وكذا فى البرازية فى أوائل كتاب الدعوى نقلا عن المنتقى
 وسيجى بعد مسائل انتهى والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى المنصورة بافادة فى غرة
 رجب سنة ٩٨ وكتب بأعلاها صورة السؤال المذكور وهو فى رجل له ولد قاصر
 رغب تزويجه بينت رجل وهى فاصرة عن درجة البلوغ أيضا فى سنة ٩٥ فوعد
 أبو البنت بالعقد بقوله إن شاء الله ثم بعد ذلك فى سنة ٩٧ قد حرر أبو الولد لآبى البنت
 يعزمه على الحضور بطرفه لاجل العقد ولولده على البنت فوعد أبو البنت أيضا ثم إن
 الولد حرر لآبى البنت بطلب كتب كتابه على البنت المذكورة بمحل إقامته ثم بعد ذلك
 توفى أبو البنت وهى فاصرة وبعد وفاته طلب أبو الولد الاتفاق مع أولياء البنت على
 تسمية المهر وادعى سبق عقد البنت بدون تسمية المهر فالأولياء المذكورون لم يصدقوه
 على دعواه العقد وتوقفوا فى تزويجها ولولده المذكور ثم إن الولد ادعى بأن أبى البنت زوجها
 له فى سنة ٩٥ بولاية أبيه فى صغره والأولياء المذكورون لم يقرروه على ذلك ولم يرتضوا
 تزويجها اليه فهل والحال ما ذكر إذا ترفع كل من الولد وأبيه لدى القاضى بدعى
 حصول عقد البنت يكونان ممنوعين ولا يطالب منهما بينة على ثبوت العقد متى كان
 ماتحدر بخطهما لآبى البنت يقيد اعترافهما بعدم حصول العقد ويسام لان بخطهما
 فى ذلك ويكون ذلك من قبيل المسائل التى يعترف بها الخط والختم شرعا ولا يعدا لوعده
 بالعقد من أى البنت حال حياته عقد أم كيف (أجاب) إذا بلغ الولد فادعى بعده سبق
 عقدا بيه نكاحه لهذه البنت القاصرة إلى الآن مستوفيا شرائطه الشرعية فى وجهه وصيها
 الشرعى أوجدها لآبى وجهه غيرهما من أولياء النكاح ألا خصومة لهم فى ذلك فإن ذكر
 الخصم دعواه تسمع هذه الدعوى وتقبل البينة عليهم ولا يمنع من سماعها مجرد تحرير
 الزوج المدعى لآبى البنت قبل وفاته بطلب كتب كتابه على البنت المذكورة بمحل
 إقامته سواء كان هذا التحرير قبل البلوغ أو بعده أما لو كان قبله فظاهر وأما لو كان بعده

مطالب التناقض فى موضع
 الخفاء عفو ومنه دعوى
 الولد تزويج أبيه له فى صغره
 مع تناقضه

١٢٩٨

٨

مطلب دعوى النكاح
 وما يتعلق به على القاصرة
 إنما تكون فى وجهه ولى
 لمال كالأب والوصى دون
 مطلق العاصب

فلا تله لو فرض ان ذلك اقرار بعدم سبق النكاح فلا يضر لانه من مواضع الحفاء التي
يعنى فيها التناقض لا نفراد الاب بانكاح ولده حال صغره كما ان كتابة أبى الزوج لابي
البنات يعزمه على الحضور اطرفه لاجل عقد البنات على ولده لا تنع دعوى الابن بعد
بلوغه سبق العقد الصحيح حال صغره اذا اقرار الاب فيما يبطل حق الابن على فرض تحقق
ذلك لا ينفذ على الابن والله تعالى أعلم وفي أدب الاوصياء من فصل النكاح قبل آخره
بصفحة وفي جامع القاضى أبى جعفر الاستروشى زوجت صبية من صبي فادركت قبل
بلوغه فاخترت الفرقة فالحاكم لا يفرق بينهما الا بحضور خصم من جانبه من أب أو وصيه
فان لم يكنوا فالجهد او وصيه خصم فان لم يوجد أحدهما ينصب القاضى وصيا يخاضع عنه
فيحضره ويطلب منه حجة للصغير تبطل دعوى الفرقة من بينة على رضاها بالنكاح بعد
البلوغ أو تاخيرها طلب الفرقة فان لم يظهرها الخصم وأراد تكليفها فان حلفت يفرق
بينهما الحاكم بحضور الخصم بلا انتظار الى بلوغ الصغير ومثله دعواها العنة غيرانه اذا
لم يبرهن من الخصم على علمها هذا العيب عند العقد ولا على رضاها به بعده وحلفها
حلفت فلزم تقريرها لم يفرق بينهما في الحال بل ينتظر الى بلوغ الصبي ليؤجله سنة ثم
يفرق بحضوره أو حضرة وكيله وهذه المسئلة في الجامع ثم اختلفوا في هذه الفرقة فقل
ليست بطلاق وقيل بل طلاق انتهى والله تعالى أعلم (مسئل) من المدينة المنورة على
سأكنها أفضل الصلاة والسلام في دكان قاعة البناء على أوضحة مكرهة بحكمي كل سنة
لجهة الخزينة النبوية كان يؤجرها زيد وأخوه عمرو من بكر مدة سنين ثم باع زيد وأخوه
بناء الدكان المذكورة من بكر وأخيه خالد وتقرر حكم أرض الدكان المذكورة باسم بكر
وأخيه خالد في دفتر المحكومات المعتمد عليه في الخزينة بموجب سندات البيع وكشف
المحكمة تسليم بكر وأخيه المذكورين دراهم المحكمي كل سنة وتصرفاتهم في الدكان
المذكورة بالهدم وإنشاء لبناء واحكام العمارة واستمرت الدكان المذكورة تحت
يدهما وتصرفاتهم بالامنازع ثم انه قام بعض اقارب البائعين يدعى علي بكر وأخيه
المذكورين استحقاقا لهم في الدكان المذكورة بزعم المدعى الارث عن أمه عن جده
المتوفى من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة مع عدم المدعى المذكور ببيع قريته
سابقا ومشاهدته لتصرفات بكر وأخيه المذكورين بالهدم والبناء وإنشاء العمارة
في الدكان المذكورة وسكوته عن الدعوى مدة سنين وحصلت المرافعة لدى الحاكم
الشرعي ونهرله بوجوه التحقيق ان الدعوى المذكورة مبينة على تلبسات غير مرضية مع
علم المدعى المذكور بالبيع ومشاهدته لتصرفات بكر وأخيه المذكورين في الدكان
المذكورة وسكوته عن الدعوى فيما سبق مع كون الكل في بلدة واحدة فحكم المحكم
الشرعي على المدعى المذكور بعدم سماع هذه الدعوى فيما بعد الآن على بكر وأخيه
المذكورين وحكم بلزوم حق القرار لبنائهم على أرض الدكان المذكورة بسبب تقرير

الحكم باسمهم ابد فتر الخزينة النبوية حكما صحيحا شرعيا نفذه وامضاه ووجب العمل بمقتضاه فهل يعد صدور ما ذكر اذا قام بعض الاقارب يدعى استحقاقا في الدكان المذكورة بزعمة انها كانت بحسب المتوفى المذكور تسمع الدعوى في الصورة المشروحة على بكر وأخيه المذكورين ام لا تسمع بوجه من الوجوه ولا في جهة انقاضها لانعدامها في واقعة الحريق بالكلية ولا في جهة ارضها لكونها سلطانية لا تورث ولا في جهة حق القرار على زعمه انه كان لجد له لزوالة بانفساخ الاحتكار بموته من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة ام كيف الحكم (اجاب) منع المدعى الاول عن سماع دعواه لتحقيق الموجب في حقه من علمه ببيع قريبه ومشايدته تصرفات المشتريين المذكورين مع سكونه لا يلزم منه منع غير وهو البعض المدعى ثانيا بابدون تحقيق ما يوجب منعه في سماع دعواه بوجه شرعي فاذا ثبت على المدعى الثاني بالطريق الشرعي ما يقتضي عدم سماع دعواه ايضا منع من سماعها والا تسمع ان صدرت منه دعوى صحيحة شرعية ترتب عليها سؤال خصمه ومجرد زوال بناء المتهكم الذي ثبت له حق القرار لا يمنعه هو ولا وارثه في حق اعادة بناءه على الاوضاع المتهكرة والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من مجلس الاحكام في ٩ ربيع اول سنة ١٣٠٠ مضمونها الماتية في المجلس الاوراني الواردة اليه بافادته من مديرية الشرقية في ١٧ صفر سنة ٩٩ غرة ٩٩ المحتوية على مادة قتل حسن سليمان طه من ناحية البروم التابعة لثلاثاء المديرية المسئول في قتله محمود افندي جدي مأمور مركز العارين سابقا واشخاص آخرون تبين من مضبطة الاستئناف الصادرة عن تلك القضية في ٢٩ صفر سنة ٩٨ غرة ١٢٦ انه لما احيلت المادة على حضرة فاضل مديرية الشرقية لروايتها بالوجه الشرعي ادعى بطرفه محمد سليمان طه اخو المقتول بطريق توكيله عن ابلح من وورثة اخيه وهما احليمه بنت سليم والدته وعائشة بنت نفق زوجته وعبد الوارثة انصر وهما محمد وفاطمة ولدا المتوفى على محمود افندي ج. د. وحديثي ح. د. بان في الية انشا نية من شهر رمضان سنة ٩٦ ق. د. هذان الشخصان على حسن سليمان طه ابادي ذكره بمسجد ناحية الديلمون واحدهما محمود افندي شق بينهما رسي حديد كان مدهم مدادعدوانا فاصدا قتله وجبني حسني كان ماسكه له وسال الدم منه وخرجت امعاؤه ومكث طريحا حتى توفي بسبب ذلك في ثانی ليلة الضرب وانحصار ارثه في والدته وزوجته وولديه المذكورين وانه بماله من الوصاية والتوكيل يطالب محمود افندي باقصا ويطالب حبشيا بحسين بما ينزب عليه من التعذر الشرعي والمدعى عليهم المذكورين اجابا بانكار لدعواه ووجهها كلبا ولما كلف المدعى اثبات دعواه شرعا حضر اربعة اشخاص كانت شهادتهم جميعا بوفاة حسن سليمان المذكور وانحصار ارثه في وورثته المذكورين وبمصول التوكيل والوصاية الحكمي عنهم وكذلك طالب من المدعى بينة خلاف المذكورين تطابق شهادتهم دعواه

فبعد ان وعد باحضارها عاد وعرف انه رفع دعواه للعجاس المحلى للحكم فيها سياسة وانه لا يرغب الحكم فيها شرعا ولهذا ترى استفتاء فضيلةكم فيما اذا كان يجوز شرعا للوكيل عن الورثة البالغ والوصى على الورثة القصر ان يمتنع من رؤية الدعوى بالوجه الشرعى ام كيف واقتضى تحريره افضيلىته كم تؤمل النظر فيما ذكره الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعى فى ذلك (اجاب) من المقرر ان المدعى هو من اذترك ترك فلا يجبر على الخصومة وان الو كالة لا تغير لازم فى مثل هذه الخصومة فلا وكيل بالخصومة المذ كورة ان يمتنع عن اتمام ما وكل فيه والوصى لو امتنع عن اتمام حق القصر وان كان لا يجبر الا ان الحكم الشرعى ينصب غيره للتوصل لحقهم فاذا امتنع الموكلون البائعون ايضا من اتمام هذه القضية فلا يكفون اتمامها بالنظر الى انفسهم اما بالنظر الى القصر لو امتنع الوصى عن ذلك يقيم القاضى خولته وتوصل لحق القصر حيث وجد احتمال ثبوت ما ادعى به والا فلا فائدة فى اقامة وصى آخر والله تعالى اعلم (سئل) فى اخوين نشأ فى مبيشة واحدة وأخذوا فى العمل والسعى فى التجارة والتكسب كل منهما على قدر استطاعته حتى حصلت بينهما عقارات ومنقولات وغير ذلك ثم أراد أحدهما القسمة والا انفصال عن الآخر فى ذلك الآخر وأخذ يدعى على من طلب القسمة بان له عنده أموال تجارة وغيرها وبعد المنازعات السكتية ترك المدعى دعواه وتراضيا وفاقتهما كامل ما بينهما من مناصقة بعد المصادقة على الاشتراك قسمه شرعية وأبرا كل منهما الآخر براءة عامة من كل تداع وخصومة وانه لا يستحق كل منهما قبيل أخيه حقا ولا استمقة فالا دعوى وكل منهما مقر بذلك وهو من أهل الاقرار بمحض ورشه ودعوى وكتب محضر شرعى مذ كور فيه كل ذلك وامضاه كل منهما وكل من الشهود بخلفه ووقعوا عليه باختتامهم وتفرقا على ذلك ثم قدما ذلك المحضر الى المحكم كومة لتتخذ انفصالهما وترك الداعى بينهما واما ان رجعا أحدهما ما يدعى بما كان يدعى به أولا من أموال التجارة فهل والحال هذه لا نسمع دعواه المذ كورة ولا يقبل رجوعه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذ كورة والى هذه بما سبق به الدعوى منه على أخيه بعد تركها والابراء العام على هذا الوجه لتصر بحكم بعدم سماعها بعده الا بحق حادث والله سبحانه وتعالى اعلم

* (باب دعوى النسب)

(سئل) فى رجل طلق زوجته ومعه ولد منه قد ثبت الى ان يفوزت فيه من ذلك الولد وقد تزوج ذلك الرجل غيرها وخلف ولدا ففهل اذا مات بعد ذلك وكان فى حية به ينكر نسب ولده الذى بالرى فى بعض حياته ويفر بهت بعض اذحين لاء برة بانكاره حيث حضر ذلك الولد وأثبت نسبته بالبينات الشرعية ويتغنى له حينئذ بنسبه نصيبه من التركة أم لا (اجاب) نعم يغضى له من هذه كورة بحكم من متروكت ولده

٨٢

١٣٠٠

جاء آخر

٢

٣٠١

العودة

سنة

١٧

١٢٦٤

١٢٦٥

١١

ربيع أول

١٢٧٢

صفر

١٢٧٤

١١

٢٢٧٤

٢٥

حيث تحقق نسبته منه بالطريق الشرعي ولا عبرة بانكار والده والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في معققة خدمت عند رجل فماتت عنده ثم خدمت عند آخر فولدت عنده فادعاه الاول على انه ولده من الزنا وصدقته الام وولدها حين كبر في انه ولده وادعاه الثاني على انه رقيقه فهل يكون الولد حرا تبعا لاله ولا عبرة بدعوى الثاني والحال هذه وما حكم دعوى الاول هل تثبت النسب منه أم لا (أجاب) الولد يتبع الام في الرق والحرية فاذا كانت حرة الاصل أو معتقة يكون ولدها حرا ولا يثبت نسب ولد الزنا من الزاني بدعواه انه ابنه من الزنا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتها وزوجها وابني عمها وتركت ما يورث عنها شرعا من عقار ومساغ وغير ذلك فوضع أحد ابني العمين يده على التركة من غير قسمة في غيبة ابن العم الثاني فهل اذا حضر ابن العم الثاني الذي في درجته ومنزلته وأثبت نسبته الى المتوفاة يكون له مشا ركة ابن عمه وأخذ ما يخصه من التركة بالفريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب) اذا أثبت ابن العم الغائب دعواه بنوفا العم للمتوفاة المذكورة وكان مساويا لابن العم الآخر في الدرجة وقوة القرابة واستوفى الاثبات شرائطه الشرعية بعد تكملة الدعوى الصحيحة وذكر النسب الى الجد الجامع مع بيان نسب الام الى الاب والجد يدعي له أخذ ما يخصه بطريق الارث عن مورثه المذكور بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وأمه وزوجته وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فادعى رجل على وكيل زوجته الميت انه ابن ابن عم الميت الشقيق له ويريد اثبات ذلك لأخذ ما يخصه من تركة الميت بالوجه الشرعي فافام بينة تشهد له بالنسب لدى قاضي ناحيتهم والحال ان المدعى في دعواه النسب لم يذ كر الجد الجامع ولا جدام الاخوين الشقيقين وكذا شهوده فهل اذا لم يصح المدعى دعوى نسبته بذ كر الجد الجامع وبذ كر أم الاخوين الشقيقين وأبها وجدها وكذا شهوده لا يعول على هذه الشهادة ولا يتقضى بها (أجاب) ذ كر الجد الجامع شرط في صحة دعوى بنوفا العم وكذا في الشهادة بالانزاع وفي عدة كتب من المذهب صرح بأنه لا بد في مثل هذه الدعوى من ذكر نسب الاب والام الملتقى اليهما الى الاب والجد زيادة على الجد الجامع بحيث لم تستوف الدعوى والشهادة شرائطهما المعتمدة شرعا لا يحكم القاضي بالنسب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنته وعن ابن ابن عم عاصب وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيره فهل اذا لم يكن هناك أقرب منه وثبت نسبته للميت المذكور يكون له مشاركة الورثة وأخذ نصيبه بالفريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب) اذا أثبت ابن العم العاصب نسبته للميت واستوفى شرائط الصحة بالوجه الشرعي ولم يوجد من يقدم عليه من العصابات يكون له مشاركة زوجة الميت وبنته حيث لا مانع ويكون لازمة الثمن فرضا ولا يثبت النصف كذلك وللعاصب المذكور الباقي تعصبا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها

وعن ابن عمها الشقيق العاصب فادعى عاصب ميت آخر انها معتقة ابيه واراد ابن العم اثبات نسبه ووراثته لها حضرة الزوج والعاصب المذكور فهل اذا بين نسبه بياناً معتبراً حتى التقي هو والمرأة المذكورة الى الجدا المجمع وبين نسبه وذكر أم الاخوين وعرفها فعرىفاً شرعياً وأثبت ذلك بالبيينة العادلة المنزكاة وان لا وارث غيره مع الزوج المذكور يقضى له بميراثها بحق النصف وللزوج النصف الاخير ويمنع من يدعى انه ابن معتقةها على فرض ثبوت دعواه اذا العاصب النسبي مقدم على العاصب من جهة السبب حيث لا وارث لتلك المرأة سوى من ذكر لا من العصابات ولا من ذوى الفروض (أجاب) نعم اذا أثبت ابن العم الشقيق نسبه الى تلك المرأة وان لا وارث لها سواء مع زوجها بالوجه الشرعي يقضى له بنصف تركتها وللزوج بالنصف حيث لا وارث لها سواء هما ويقدم العاصب النسبي على العاصب السبي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وارث وترك ما يورث عنه شرعاً فوضع رجل أجني يده على تركته فاراد الوارث أخذ نصيبه من التركة ومنازعتة في شأن ذلك فانكر الرجل نسبه لليت فهل اذا أقام الوارث المذكور بيينة شرعية بنسبه الى الميت بالوجه الشرعي يكون للقاضي قبولها والحكم بها واذا كان الميت مات عن زوجته وعن ابن عمه العاصب فقط تقسم التركة بينهما بالفريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب) اذا أثبت الوارث المذكور نسبه الى الميت واستوفى الاثبات شرائطه المعتمدة شرعاً فوضوح اليد بتسليم ما يخصه من التركة بالفريضة الشرعية اليه اذا كان مقرباً بان ذلك تركه عن مورثه حيث لا مانع وموت الرجل المذكور عن زوجته وابن عمه العاصب الشقيق أولاب لا غير يكون لزوجته من تركته الربع فرضاً ولا بن عمه المذكور الباقي تعصياً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية باعها لآخر ثم بعد تسعة أشهر ولدت عند المشتري ولداً وادعاه البائع وصدقه المشتري على ذلك ثم طلب منه قيمته متعللاً بانها ولدت له عنده فهل والحال هذه ينقض البيع ويثبت النسب من البائع ولا يجبر على دفع قيمته للمشتري حيث رد اليه الثمن الذي أخذه منه (أجاب) اذا ولدت المبيعة لا أكثر من ستة أشهر وقل من سنتين فادعاه البائع وصدقه المشتري ثبت نسبه من البائع وصارت الامة أم ولده ويبطل البيع كما في التاتارخانية ويلزم البائع رد الثمن كما لو ولدت لافل من ستة أشهر مذبيعت فادعاه البائع ولا يتوقف في هذه الصورة الثانية على تصديق المشتري ولا وجه لطلب المشتري قيمة الولد من البائع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية من رجل آخر بثمن معلوم فاخذها المشتري المذكور وصار يستمتع بها حتى أتت بولده ثم بعد ذلك تبين انها مسروقة من عند سيدها فعرىها سيدها ويريد أخذها فهل اذا أثبت انها جاريته يكون له أخذها والولد حراً ويكون للمشتري الرجوع على البائع بالثمن الذي دفعه له (أجاب) حيث كان الاستحقاق يمينه أقامها المستحق على المشتري لا باقراره وقد استولدها المشتري

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٤

شوال

٧

١٢٨١

صفر

٤

١٢٨١

١٩

يكون ولدها حراً بالقيمة يدفعها المشتري الى المستحق وعليه عقربها المستحقها وللمشتري
والحال هذه الرجوع بالثمن وقيمة الولد على مائة لا بالعقر الذي يدفعه للمستحق لانه بدل
منفعة استوفاهما والقيمة تعتبر يوم الخصومة أما اذا ثبت الاستحقاق باقرار المشتري فلا
رجوع له على اليافع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بثلاث نسوة واشترى
جارية ووضعها فاقى منها ابناً ثم اعتقه فافتزوجت به بدار وأتى من النسوة بذكر ووراثات
وكان له أخت عادمة الأولاد فطلبت من أخيها أخذ ابن الجارية لاجل نربته له فاعطاه
لها ثم مات الأب وأوصى على ابنه فمات الوصي وأخته والجارية فلما كبر الابن اراد ان
ياخذ نصيبه من تركته فبغضه اخوته وادعوا ان الجارية ليست ملكاً لابيهم بل هي
ملك عمهم وهناك بينة متواترة تشهد على ان الجارية كانت ملكاً لابيهم واستولدها
وهي في ملكه وان هذا الابن ابن ذلك الرجل وأنه اقر بينه حال حياته وكان سيدها
اعماها بانه لما عتقها اخس نخلات دليلاً على عتقها كما هو عادتهم ان من اعتق رقيقاً
اعطاه شيئاً دليلاً على عتقه فهل يثبت ان ذلك يثبت (اجاب) اذا ثبت بالبينة العادة
ان الولد المذكور من الرجل ومن امه كانت ملكاً واستولدها الولد المذكور وهي في
ملكه واقر بينوته حال حياته لا يكون له اقل ورثته من نصيبه في تركته لابيهم ولا يقبل
انكارهم ملك ابيهم لانه ونسبته اليهم والحق هذه بمنعون من معارضته بدون
وجه شرعي والله سبحانه وتعالى اعلم

١٢٨٢

٣

* (كتاب الاقرار) *

(سئل) في رجل بينه وبين آخر اخذ ذوا عطاء بلا سندات بينهما فحضر احدهما من
الصعيد فوجد صاحبه مات فحضرت ورثته وسالوه هل في ذمته شيء للتوفي فاخبرهم ان
بذمتي كذا وكذا فباعتهم ملوماً وبينه فوكت الورثة عنهم رجلاً لقبض المبلغ المقر به
فدفعه للورثة على يد وكيلهم وابروه ابراء عاماً واقر وان ان ظهرت سندات على المقر
المذكور للتوفي لا يعزل بها ولا يحول عليها فحضر بينة من المسلمين فهل اذا ارادت الورثة
بعد ذلك الدعوى عليه بدين لمورثهم بتاريخ سابق على تاريخ ابراء العام لا تسمع
دعواهم حيث ثبت ابراء العام المذكور (اجاب) اذا تحقق ابراء العام لا تسمع
الدعوى بعده الا بحق طاب بعد تاريخ ابراء المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
توفي الى رحمة الله تعالى وترك اولاداً ذكر واثناً واخوة وكان بعض الاخوة وكيلاً
على متاع المتوفي واقر الوكيل ببعض اخوته بمحض جماعة ان ما وجد في المنزل من
مواش وغلل وغيرهما للمتوفي وأنه لم يكن لغيره من اخوة المتوفي وغيرهم شيء من ذلك
ويعلم ذلك جميع فقير من الناس لما يرى ان المتوفي هو المجدد لذلك وأنه المقدم عند الحكم
وذوي الشوكة فهل اذا جرح الاحوال وكيل عن اقراره بذلك وادعى ان الميرجود للمتوفي

القدمة

٢٦

وجميع اخوته لا يقبل منه ذلك وانما يكون جميع الموجود لا ولا المات في خاصة (اجاب)
يعامل المقر باقراره بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
واضعين أيديهم على قطعة أرض وما فيها من الاشجار وهم يتصرفون فيها مدة من السنين
فالا ن ادعى عليهم جماعة ان الارض والاشجار وقف ويستحقون فيه الثلث وانهم من
جملة المستحقين ويدهم حجج دل مضمونها على صحة دعوى المدعين فعند ذلك صدقوا وضعو
اليدهم على دعوى المدعين واعترفوا لهم بالقراءة والاستحقاق وكل ذلك بحضور جمع من
المسلمين ثم بعد ذلك أنكر والتصديق والاعتراف فهل لا عبرة بما كارههم بعد اعترافهم
وتصديقهم على دعوى المدعين مع وجود البينة الشاهدة بذلك ويتبع شرط الواقف
في ذلك (اجاب) يعامل المقر باقراره بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات وترك ذكورا وانثى وترك لهم ساقية وارص زراعة وهم
ينفقون بذلك مدة من السنين حتى ماتت الورثة وصارت الساقية والارض تحت يد
امرأة من اولاد الميت وهي تزرعها مع زوجها واولادها وتنفق خراجها مدة سنين ثم ان
زوجها خرج بها من الابل لا مروءات فوجدت جماعة اجانب وضعوا أيديهم على الساقية
والارض وزرعوا بغير اذن منها وأخذوا بعض انقاص الساقية وأحجارها واشجارا
قطعوها من تلك الارض فهل يضمنون جميع ما أخذوه من الانقاص والاشجار وترفع
أيديهم عن الساقية والارض قهر راعهم حيث استولوا عليها وزرعوها بغير اذن منها
وكانوا معترفين لها بالاستحقاق فيما عن مودتها (اجاب) اذا كان واضع اليد مقربا بان
الحق في الارض والساقية للمرأة المذكورة كما هو مسطور كان الواجب دفع يده عن ذلك
وتسليمها وتضمنه ما تلفه من الاشجار والانقاص المملوك لها والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل تحت يده قطعة أرض مرهونة على قدر معلوم من الدراهم ومضى على ذلك
مدة تزيد على عشرين سنة فالا ن أراد الراض أخذ أرضه ودفع دراهم الرهن فامتنع
المرتهن من ذلك متعللا بانها صارت حقه بسبب طول المدة والحال انه معترف ومقر
للارض بالاستحقاق في الارض المذكورة فهل لا عبرة بتملأه ولا يكون طول المدة مانعا
له من أخذ طينه مع اقراره واعترافه للراض بالاستحقاق في الارض المذكورة (اجاب)
اذا كان المرتهن مقربا بان الحق في الارض المذكورة للراض ولم يوجد من الراض
ما ينفذ سقوط حقه منها يؤول المرتهن برفع يده عن الارض وتسليمها للراض والله تعالى
أعلم (سئل) في اخوين محتلمين في المال كل دون الكسب فلكل منهما كسب على
حدته ومال يختص به ولا أحدهما إلا في معاش عن حدته وكسب وزراعة مختص
بهم فاحد الاخوين شخص مع أخيه فطلب مقاسمته فيما يملكه من المال من مواش
وجبوب وزرع ونقود وفي الاضيان انى حازدا الا من الدوا وكتبوها عليه محتجا عليه
بوثيقة كتبت لدى فقيه من ففها الناحية صورته انه حصل التوافق والراضى بين

مطلب اذا كان المقر به
معلوما انه ميت أمقر يكون
الاقرار به بغير بمنزلة ائبة
فتراعى شروطها

الاخوين المذكورين بان جميع ما كان في ملكهما وحوزهما من عقار ومواش
وأطيان وأشجار وسواها وأموال وغير ذلك مناصفة بينهما فهل اذا ثبت ان السند
المذكور كتبه الاخوان باقعة ما بينهما ورضا يعمل بما فيه ويكون جميع ما هو تحت
يد أحدهما وحوزة شركة بينهما فبقيت معناه أو لا عبرة بما كتبه في السند المذكور حيث
أن لكل منهما كسب ما على حدته وإذا كان المكتوب في السند يعتبر ومطلب أحد الاخوين
القسمه فيما هو لاولاد الاخ المنعزلين من والدهم في معاش على حدتهم لا يجاب لذلك
(أجاب) اذا كان ما تحت يد كل واحد من الاخوين ملكا ومعلوم الكثير من الناس
انه يكون اقراره او بيعه لغيره هبة فيراعى فيه شرائطهما من القبض والحيازة فاذا
لم يقبض كل منهما مما أقر له به أخوه ميراثا مقرر الا يخرج عن ملك المقر ويكون ما تحت
يد كل واحد منهما باقيا على ملكه لا يشر فيه أخوه بهذا الاقرار والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اعتق مملوكا وقدمه في البيع والشراء لنفسه المعتق ومكث على ذلك
مدة طويلة وأشهد السيد على نفسه ان في ذمته لمعقته دينامعسا ثم مات السيد وجعل
على خلفائه قيم من طرف الشرع فأراد المعتق ان يطالب من الوصي دينه فنهى من ذلك
وتعصب عليه وضربه بين يدي جماعة حتى فاته حقه وأشهد عليه في ذلك فهل له الرجوع
فيما فاته لكونه منصوصا (أجاب) اذا ادعى المعتق ان له ديناً عند معقته وأنه أقر له به
يكون له اخذه من التركة بعد ثبوت بطلان الشرعي ولا يمنع من ذلك ابرأؤه من الدين
مكرها حيث تحقق الاكراه الشرعي وان ادعى الدين بسبب اقرار السيد له به ولم يثبت
الاكراه الشرعي على الابراء لا يكون له المطالبة في تركته معقته والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل بينه وبين آخر اخذ واعطاء محاسب معه وأقر له بمبلغ معلوم من الدين آخر كل
حساب بينهما وكتب بذلك وتبعه على نفسه واحاله المدين به على آخر وقبضه رب الدين
من المحال عليه ومضت مدة من السنين فبعد ذلك ادعى المدين ان القدر الذي كان أقر به
كذبا اذ بدعا كان لأقر له ويريد ان يرجع عليه بلزادة المذكورة وأنكر المقر له فهل
لا يجاب لذلك ولا يرجع عليه شيء وإذا حذبا قراره واذا توجهت اليه على المقر له يحلف
انه اقر صاذا (أجاب) اذا اقر شخص بشيء ثم ادعى انه كذب في الاقرار يحلف المقر ان
المقر لم يكن كاذبا في اقراره عند الثاني وبه يقضى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ابني
عند آخر بضاعة لبيعه فباعها الى اجل معلوم واحال الصراف على المشتري ليستلم ذلك
ويسلمه الى صاحب البضاعة عند حضوره وقد حضر صاحب البضاعة فوجد الصراف
أخذ ما تباع من الثمن فاستلمه منه وتوجه ثم بعد ذلك استلم الصراف باقي الدراهم من
المشتري ثم انه حصل له مائة فاقرا الصراف ان باقي الدراهم عندي امانة لصاحب
البضاعة ثم حضر صاحب البضاعة فوجد الرجل الذي ابني عنده البضاعة توفي فطلب
المبايع الباقي له من الصراف فاقرا ان الدراهم عندي غير اني ادفع من ذلك جانبا والباقي

١٢٦٤

٣

محرم

١٢٦٥

صفر

١٢٦٥

٩

احيالك به على واحد فاني صاحب الدراهم فهل يجبر الصراف على دفع ذلك حيث اقر
اولا وثانيا على يديينة (اجاب) يؤمر الصراف بدفع باقي الثمن لرب البضاعة حيث
ثبت اقراره بمائة مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين ساكبين في محل ولهما
بعض دراهم في خرج منقول عليه فقبل يدخل ويخرج رجل عليه ما فنظر الا يخرج
فوجداه مقطوعا لا دراهم فيه فادعيا على الرجل الداخل والخارج ومساكبه وسالاه
عن الدراهم فاقر بقوله سيدي امرني بقطع الخرج واخذت ما فيه وسلمته لسيدي فحضر
جماعة مع سيد العبد فسئل في ذلك فاقر بالاسلام من العبد ثم رفع للقاضي وساله عن
ذلك فاتيكم فطلب من اصحاب الدراهم البيينة فأتت وشهدت على اقراره بالاسلام
الدراهم فطلب القاضي من اربعين التزكية فأتت بيينة وزكت الشهود فاراد المقتي
صلحه على النصف فلم يرص لمدي بذلك فهل يقضى عليه بدفع المبلغ مع وجود البيينة
الزكاة (اجاب) اذا ثبت اقرار الرجل المذكور بالاسلام الدراهم المدعى بها يقضى
عليه بردها ولا يجبر المدعى على الصلح والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
زوجتان اخرج احدهما من بيته وطلقها ثلاثا واقر بذلك بشهادة بيينة شرعية وهو في
حال صحته وسلامته فبعد نحو شهر بن مات الرجل فارادت هذه المرأة المخلقة ان ترث من
مطلقها فادعت ضرتها بان الميت قبل موته طلقها ثلاثا وانه اقر بانها طلقها ثلاثا بعد
خروجها من بيته وهو في حال صحته فانكرت دعواها وادعت انه اقر قبل موته بخمسة ايام
انها على عصمته وصدت على انه اقر بطلاقها ثلاثا في صحته وسلامته لكنه كاذب فيه
لاجل حسن معاشرتها فهل لانرب من زوجها المذكور والحال هذه معاملة لها باقرارها
وبتسليم البيينة على الطلاق الثلاث وعد على اقراره به في حال صحته وسلامته ولا عبرة
بقولها انه اقر قبل موته بخمسة ايام انها على عصمته من غير ثبوت تحميل ونكاح جديد
(اجاب) اذا ثبت انه طلقها ثلاثا الهمة او انه اقر به كذلك فلا ميراث لها ولا يكون
اقراره بعد صدور الطلاق الثلاث منه بانها زوجته من غير سبق محل موجب الارثها والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن حاله وعن امرأة قرضا حال حياله بنها على
الوارثة له بعد موته ولم يبين في اقراره سبب ارثها منه وترك ميراث عنه ترعا فن رثه
منها (اجاب) ميراث المتوفى المار كور لابن حاله حيب لا ورث له يعم عنه ولا شيء
للرأة المقر لها حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض اشقه
مع سلامته وعقله ثم احضره عقر قر زوجته بدين معلوم في ذمته وكتب بذلك وثيقة
واشهدهم عليه ثم خرج بعد ذلك من بيته ثلاث مرات في ايام مختلفة فتمعت بعد لا قرر
باربعة أشهر عن موته فهل يكون ما خمدت منها المقربة ويكون الارث اناء احيث
خرج من منزله مرارا كرهه سطر (اجاب) الارث بالبين نوار ان كان في مرض
الموت يتوفى على اجارته بقى الوارثة وركن في الهبة ينفذ وان لم يجز الوارث قد تحقق

٢٢٦٥

١٨

جمادى الاولى

١٢٦٥

٢

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٦

جمادى الاولى سنة

ان المريض المذكور صح من ذلك المرض وادعت المرأة بالدين لا بناء على هذا الاقرار
قضى لها به وان ادعته بسبب الاقرار لا تسامع دعواها على المختار والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة تملك مصاعا دعى زوجها انه مملوكه والحال انه اقر انه مملوكها بحضرة بينة
شرعية وكتب بذلك وثيقة مشمولة بنختم الزوج وختم البينة فهل ليس للزوج اخذ
المصاع المذكور منها حيث ثبت اقراره بالملك فيه لها ويمنع من معارضتها شرعا
(اجاب) يعامل المقر باقراره فبعد تحقق اقرار الزوج بالمصاع لزوجته لا يكون له انتزاعه
منها ويمنع من معارضتها في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في بقرة
مشتركة بين رجلين ضاعت عن هي تحت يده بدون تفريط ثم ضاع له مواش آخر
خاصة نفسه فاتهم شرى يكرهها وتراعى الدي حاكم شرعى فانكر الشريك المذكور كونه
فعل له الحاكم المذكور سبع مائة قرش حلوا على ان ياتي بالمواشى الضائعة
ثمان نصف البقرة المذكورة فلم يقر بالمواشى ثم تراعى الدي حاكم شرعى فاقرا الم
المواشى فهل لا يكون للتمسك شى مما جعله له الحاكم الشرعى من الحلوان ونسب
البراهم لهما مجانا او قيمتهما ان ضاعت او تلفت (اجاب) يصدق الشريك في دعوى
الضياع مع اليمين ولا ضمان عليه فيما ضاع يسده من مال الشركة حيث لم يثبت عليه
التفريط وعن المقرر دما اقر به من المواشى لهما ان كانت قائمة والافقيمتها وما جعله
القاضى من الحلوان والحالة هذه غير لازم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعترف
لوارث ميت بان عليه مبلغا معلوما من الدراهم قرضا كان اقترضه من مورثه قبل موته
ووعده بدفعه له فبعد مدة طلبه منه الوارث المذكور فادعى انه كان اخذ الدراهم من
مورثه على سبيل القراض والشركة وخسرت فهل بعد ثبوت اقراره بانها قرض بشهادة
البينة الشرعية بعد موت المورث المذكور لا تقبل دعواه الثانية بانها كانت قرضا
وخسرت ويحكم عليه بدفع مثل المبلغ المذكور موأخذة باقراره المذكور بعد موت
المورث (اجاب) يؤمر المدين بدفع مثل ما اعترف به لوارث الدائن حيث ثبت اقراره
واعترافه بذلك طائعا ولا تقبل منه دعواه المذكورة بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل)
في رجلين يملكان دارا على أبيهما بالارث استولى عليهما اناس اجانب وباعوا أخشابها
وانقصا منها ووضع أيديهم من ناس على أرضها في غيبة مالكيها فهل يكون لهما بعد
حضورهما تضمين البائعين لها بغير اذنهم واجازتهم والرجوع بضمن ذلك في تركة
من مات منهم حيث تعذر رد العين ورفع اليد المستولى على ارض الدار اذا كان معترفها
لمدعيها (اجاب) حيث كان واضع اليد على الارض المذكورة قرا بالملك للمدعى ولم
يثبت انتقال الملك اليه بناقل شرعى يؤمر برفع يده عنها وتسليمها لربها والاخشاب
والانقصا مضمونه على من استولى عليها تعديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين بينهما
معاملة تحاسبها امام بينة من المسلمين واشهد أحدهما على نفسه بانه لم يبق له قبل صاحبه

١٢٦٥

١٢٦٥

جمادى الثانية

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢

قليل ولا كثير ثم بعد مدة ادعى بمبلغ يتأخر متقدم على زمن الإبراء فانكر صاحبه ذلك
 فهل لا يجاب لدعواه (اجاب) الإبراء العام يمنع الدعوى إلا بحق حادث فاذا ثبت إبراء
 أحد الرجلين المذكورين الآخر إبراء عام لا يكون له الدعوى عليه بحق سابق على
 تاريخ الإبراء والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة استولوا على جانب فخل بطريق التعدى
 والظلم بواسطة الحاكم القهرى من ماله الوارث له من أبيه الغارس للخل واستقروا
 واضعين أيديهم على الفخل نحو خمس وعشرين سنة ثم بعد موت المغصوب منه تدعى
 بعض ورثته مع واضع اليد بطريق التعدى لدى القاضي فاعترف واضع اليد بأن
 الملك في الفخل للمدعى وشركائه الغائبين بطريق الميراث عن مورثهم فأمرهم الحاكم
 الشرعى برفع أيديهم عن نصيب المدعى في الفخل وتسليمه له فسلموا جميعه اليه وجعله
 القاضي فيمالة على الغائبين لحفظ حقهم في الفخل ووضع يده عليه فحواربع سنين فهل اذا
 أراد الجماعة المذكورون ان ينزعوا الفخل من ذى اليد الوارث المذكور منتهلين بأنهم
 كانوا واضعين أيديهم عليه المدة المذكورة ولم ينزعهم فيه أحد وجدوا الملك فيه لمورث
 واضع اليد وانتقال الفخل له واشركائه بالارث عنه لا يجابون لذلك ولا يعتبر عليهم بوضع
 اليد المدة المذكورة ولا بجودهم الملك فيه لمورث ذى اليد وله بعد اعترافهم المذكور وحكم
 القاضي لهم بذلك حيث كان ماذ كراثا يتأبوا لوجه الشرعى ويمنعون من معارضة ذى اليد
 وعليهم ضمان ما استهلكوه من الثمرة مدة وضع أيديهم عليه (اجاب) نعم يمنع الجماعة
 المذكورون من معارضة ذى اليد على الفخل المذكور حيث ثبت اعترافهم بأصل
 الملك لمورثه وانتقاله لورثته المذكورين ولم يثبت انتقاله لهم بناقل شرعى وعليهم ضمان
 ما استهلكوه من الثمرة لمستحقها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
 نصف جاموسة ثم ادعى انه كان مشتريا لثالث النصف ورأه بذلك ابطال الشراء الثانى
 والرجوع بالثمن فهل لا تسمع دعواه المذكورة (اجاب) الاقدام على الشراء اقرار بالملك
 للبائع او بانه لا ملك له فيه فلا تسمع دعوى الملك له بالشراء قبل ذلك والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له قدر معلوم من الدراهم على آخر بموجب بينة ثم ادعى هذا الآخر ان
 صاحب الدين أبرأه منه في حال صحته وسلامته وان عنده بينة تشهد بذلك وانه عاش بعد
 الإبراء سنة ومات فهل اذا كان الإبراء ثابتا بالبينة الشرعية تبرأ ذمة المدين من الدين
 ولا يكون للورثة مطالبة المدين به (اجاب) ليس لو ارث رب الدين مطالبة المدين المذكور
 حيث تحقق الإبراء من مورثه حال صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين تحاسبا فظهر
 لاحدهما قبل الآخر مبلغ معلوم من الدراهم ورضى كل منهما بالحساب المذكور وتصدق
 عليه بجمعة بينة تشهد بذلك وأقر كل انه لم ينف لاحدهما قبل الآخر شئ سوى المبلغ
 المرقوم الذى ظهر قبل احدهما لصاحبه المذكور ثم بعد ذلك ادعى الذى له المبلغ المرقوم
 بزيادة عليه متعللا بانه ما رضى بالحساب الاحياء من الخفرين ويريد الان نتفضه

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

وابطاله فهل لا يعد الحساب بمجرد دعواه المذكور ولا ينقض (أجاب) نعم لا يجب
أحدهما لأعادة الحساب والحال ما ذكر ولا تسمع دعواه بعده هذا الإبراء دون وجه شرعى
والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أخذ من آخر دراهم معلوما من الدراهم على سبيل
المضاربة واشترى به بضاعة فباع بعضها وبقي البعض فضررب المال وباعه لا نفاد
يثنى فى الذمة برضا رب المال - مات العامل عن ورثة فلنى رب المال أحد الورثة
فقال له والدك عنده كذا من الدراهم فاعترف له به وكتب له وثيقة بذلك وسئل بعض
الورثة الباقون فأنكروا دعوا رب المال وأنه لم يكن منه مورثهم شئ وإن يثنى بالبضاعة
التي بيعت للنفار المذكور وبني بحضرة رب المال ورضاه بذلك باقى فى ذمتهم فهل
لا مطالبة له على الورثة بشئ ويكون اعتراف أحد الورثة ساريا فى حصته دون باقى الورثة
حيث أنكروا دعواه (أجاب) إذا أقر أحد الورثة بشئ على مورثه لا يكون اقراره حجة
على باقى الورثة إذا لا قرأ حجة وصرة على المقر فعامل هو بوجوبه والله تعالى أعلم (سئل)
فى رجل تشاجر مع زوجته وادعت عليه بأشياء من فراش ونحاس وحلى وملبوس وغير ذلك
على الحاكم الشرعى وادعى الآخر عليها بأشياء من نحاس وفراش وملبوس وغير ذلك
فطلب الحاكم الشرعى من كل من مائة تشهده بما يدعيه فحجز كل من مائة من البيعة
فبعد ذلك طابت منه الطلاق فى نظير مؤخر صداقها ونفقة مدتها فأجابها وأخاها على
ذلك وأبرأ كل من مائة لا خبر براءة عامة من كل دعوى وطلب وعن دعوى الأعيان
المدعى بها وكتب بذلك اعلام شرعى من الحاكم الشرعى فهل إذا أراد أحدهما
الرجوع إلى الآخر بما ادعاه لا تسمع دعواه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعده الإبراء
العام لا يحق حادى بعده والإبراء عن دعوى الأعيان صحيح كما صرح به علماء الله تعالى
أعلم (سئل) فى أخوين ترك لهما أبوهما مالا ووضع أيديهما عليه وصار فى معيشة
واحدة ينميانه مائة من السنين ثم اقتسما ما بيدهما وأفردا عن بعضهما وتناصا
وأبرأ كل منهما ذمة صاحبه براءة عامة فبعد مدة ادعى أحدهما على الآخر بدين كان
زوج به زوجة قبل ذلك ويريد الرجوع عليه والدعوى به عليه فهل لا تسمع دعواه
ولا يكون له ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الإبراء العام لا يحق حادى فاذن تحقق
الإبراء العام من الأخ المذكور لا تسمع دعواه على أخيه بحق سابق تاريخه على الإبراء
والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أتته خادمة بأشياء ضاعت من منزله ليلا فقرأ الخادم
طائعا بأخذها والتمز بدفع قيمتها من أجرته ثم خرج الخادم وأبى أن يدفع فهل إذا ثبت
اقراره بأخذها يشاء يكون عليه دفع قيمتها حيث استهلك الأشياء وليس له الامتناع
من الدفع بسبب خروجه من خدمة سيده (أجاب) يوم الخادم المذكور يدفع القيمة
حيث تحقق ما هو من بور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له وكالة مستأجرة لانس بأجرة
مطلوبة وله زوجة ساكنة فيها وله وكيل أمره بقبض الأجرة وبدفعها للزوجة وموكله فدفع

٢٦ ١٢٦٥
مطالب الإبراء عن دعوى
الأعيان صحيح

٢٩ ١٢٦٥

رجب
٢

١٢٦٥

٢٤ ١٢٦٥

سنة

رمضان

لهالو كسل مقداراً معلوماً من الاجرة على سنين عديدة وصارت هذه الزوجة تقطع
وتختلس من الاجرة كل يوم قرشاً هذه المدة ثم ان زوجها ادعى عليها بما اختلسته من
الاجرة التي قبضتها من يد وكيله فاعترفت له بذلك وانما قبضت منه مقداراً معلوماً فهل اذا
ثبت اعترافها بقبض مبلغ معلوم من مال زوجها على الوجه المذكور تؤمر بدفعه لزوجها
والحال هذه (اجاب) نعم تؤمر الزوجة بدفع ما ثبت اعترافها به لزوجها المذكور والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ جارية أخرى بلا اذن وأعطاه لانساق وأخذ جارية مقايضة
ثم هرب عند طلب مالك الجارية فادعى مالك الجارية على من هو بيده انه جارية فقال نعم
هو جاريك لكن فايضني عليه فلان وجاري عنده فهل للمالك أخذ جاريه من ذي
اليده اذا لم يثبت ذوا اليده توكيل المالك في المقايضة ولا اجازته (اجاب) نعم للمالك
المذكور أخذ جاريه من واضح اليده عليه حيث كان الامر ما هو مפור وروا الله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنتين وعن ابن عم شقيق وترك ما يورث عنه من
دار وطاقونة فهل اذا قال ابن العم قبل قسمة التركة أسقطت حق من التركة لا يصح هذا
الاسقاط ويكون له أخذ نصيبه منها بالقرينة الشرعية (اجاب) لا يورث جاري لا يسقط
بالاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة تدعو وامح آخري لذيها كم شرعى على
أرض وفيها عين مطموسة وثبت الحق لاحد الفريقين وكتب القاضي لهم بها حجة
شرعية ثم بذلك صدرت مصادقة بين من ثبت لهم الأرض وانعين المذكورة مع
بعضهم على ان لبعضهم الثلاثة الارباع وللآخر الربع بموجب حجة شرعية وحكم
بالمصادقة كما شرعى ثم انهم جاعلوا على العين المذكورة جماعة آخرين بسهم معلوم
على عمل معلوم فبعد انتهاء العمل واجراء ما على العين المذكورة كودرة اراد ارباب الربع المذكور
أخذ ما يخصهم من المالك على حكم المصادقة الصادرة فخصهم أصحاب الثلاثة الارباع
متعللين بانهم وجدوا دليلاً بعد المصادقة يدل على ملكية الارض لهم دون ارباب الربع
والحال ان المتعلل به كان موجوداً قبل المصادقة مع علمهم به فهل لا عبرة بتعللهم وتكون
المصادقة صحيحة ولا يرباب الربع اخذ ما يخصهم من المالك على حسبه (اجاب) المصادقة
افراد ولا يصح الرجوع عنها فليس للمالك الثلاثة الارباع مع ارضه ذلك فرب يكون
وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رقيق اشترى لقصة من صغير ممن هو معلوم من غير
اذن سيده فادعها الرقيق عند اجنبى من غير اذنه أيضاً ومن غير اذنه صغيره فكما
فطلبها من الرقيق فعاد انا اودعتها عند فلان فذهب هو وما سكبها الى فلان المذكور
فانكرها فطلبها اثنان من السيد فقروا لا أعلم هذا انكلام اصل الفيل لا يصح السيد
لهم علمه بذلك كما وادعاهم بعد ان فهم يتعاضدون بزمه لرقيق بعد استنوا واليسار
لا سيما وقد أقرهم (اجاب) سزا الرقيق غير لما ذون من ان مال اقراره يؤخذ به بعد عتقه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وسنتين صغيرين له وفي حيايه

١٢٦٥

٥

سؤال

١٢٦٥

٢٩

مطلب الارث جبرى

لا يسقط بالاسقاط

القعدة

١٢٦٥

١٢

١١٦٥

٢٤

صلب اقرار الرقيق

غير المأذون يؤخذ به بعد

عتقه

الحجة

١٢٦٥

١٨

أوصى بثلث ماله في خيرات عيها منها الكل من عتيقه وعتيقة أخرى ألف قرش وقسمها
 تركته بعرفة قاضي الولاية وبحضرة العتيق والعتيقة ومشاهدتهم بذلك وأخذ كل
 منهم ما حقه من التركة بمقتضى الوصية واعترف كل منهم بما خلاصه بحقه من التركة وأنه
 لا يستحق في التركة ولا على الوصي ولا على الورثة شيئا من التركة ولا غيرها وأنه لا حق
 له قبلهم ثم بعدم مضي أكثر من سنة أغرى العتيقة بعض المفسدين من مشايخ البلدة على
 أن تدعى بأنها تستحق جزأ في متروكات الميت المذكور بالميراث بسبب أنها كانت مملوكة
 لوالد الميت المذكور وأنهم زادوا منه بولد قدمات عنها وأنكر الوصي والورثة دعواها
 الميراث مطلقا فهل لا تسمع دعواها بشيء من متروكات الميت المذكور ولا على الورثة ولا على
 الوصي ولا تقبل منها بينة على دعواها بذلك حيث فسدت التركة بحضورها وأخذت حقها
 منها وصدقت واعترفت بالبراءة العامة للورثة والوصي على الوجه المذكور (أجاب)
 البراءة العامة على الوجه المذكور مانعة من دعوى شيء سابق عليها عينا كان أو دينا
 جبرائلا أو غيره كما حقق ذلك العلامة الشرنبلالي في بعض رسائله والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل ماتت أمه ولها ميراث في تركة والدها من عقار ومواس وحق ذلك فطلب ذلك
 الرجل ما يخص والدته من ذلك الميراث بعد مدة طويلة فادعى اخوتها أنها اسقطت لهم
 حقها فيما يخصها وأبرزوا بذلك سنة دأعيها من بعض فقهاء البلدة فهل له أخذ حقه
 فيما كانت ترثه والدته ولا عبرة بالاسقاط المذكور ولا بطول المدة (أجاب) الارث
 جبري لا يسقط بالاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل صدر منه الاقرار بالبراءة العام
 لمطلقته بأنه لا دعوى له قبلها سوى مبلغ معلوم بدل صلح جعله له وكيلها على أن يدفعه
 من ماله وذلك في ضمن تداع صار بينهم في حقوقي له عليها بموجب اعلام شرعي جامع
 لاقراره بالبراءة العام المذكور وغيره ثابت المضمون فهل يعامل باقراره بذلك لا سيما إذا
 كان في مجلس القاضي ولا تسمع دعواه عليها بشيء من دين أو عين سابق على اقراره
 بالبراءة العام المذكور سوى بدل الصلح وليس للحاكم الشرعي قبول البينة منه على دعواه
 (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد البراءة العام لا بحق حاد بعد فاذ ثبت اقرار الرجل
 المذكور بالبراءة ووجهه ابراء عاما فليس للقاضي سماع دعواه عليها بشيء سابق على
 اقراره به سوى بدل الصلح المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقر في حال الصحة
 والسلامة بأن البقرة الحمراء التي هي عنده والمجمل بنتها والمجمل الثلاثة التي هي
 عنده ملك لا ولادة وزوجه وليس لاحد ملك فيما ولا معارض لهم في ذلك وكتب لهم
 وثيقة من ماله بختم القاضي والبينة الشرعية ثم مرض مرضا شديدا وتوفي فيه فهل يكون
 الاقرار صحيحا فاذ ولا معارض لهم فيما أقربه (أجاب) الاقرار ليس سببا للملك فلا
 تسمع الدعوى بشيء معين بناء عليه على ما به يقتضي إلا أن يقول المسمى في دعواه هو ما سمي
 وأقر لي به فاذا ادعى المقر لهم الملك فيما ذكر وان الرجل المذكور أقر لهم بذلك حال

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٦

عمر
٣

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

ذيع الاول
١٣

ربيع الاول سنة

صحته وشهدت البينة طبق الدعوى في وجه خصم شرعى قضى لهم بذلك والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه في حال صحته بان عنده وفي ذمته لزوجه ثلثة فلانة كذا الدراهم ثمن مصاغ وتقديات ومقدم صداق وكتب لها بذلك سنداً شرعياً مدموغاً مشمولاً بختمه ثم بعد هذا يستين أشهد على نفسه ايضاً انه وهب وملك لزوجه المذكورة جميع الاضياع الابعة بة بتأحية كذا وما بها من السواقي والمواشي وغير ذلك وقضته المملك لها وحازته ثم بعد ذلك يستين ايضاً أشهد على نفسه انه لا يملك من الدنيا سوى ثياب يده المعهود له لیسها ومن كادهم شبكات كذا ومن الاسلحة كذا كذا ممدودا ومن الفرس فرس الديوان المعهود بلحوصه وأقر المشهد المذکور ان كامل ما هو موجود في مكان سكنه سوى ما ذكره وعين من قليل وكثير وورقيق على اختلاف ألوانه وأجناسه لاحق له فيه ولا استحقاق لابل ملك ولا شبهة ملك وان الحق والاستحقاق والمالك والتصرف في ذلك كله لزوجه المذكورة واشهد ايضاً على تصديق وصحة التمسك المكتوب بالدين لها أولاً وعلى الثاني المكتوب بالهبة والتقليد للطيان لها وكتب بما ذكر جميعه سنداً شرعياً مشمولاً بختمه في الهبة ايضاً ثم بعد ذلك توفي عنها وعن ورثة فهل اذا ثبت جميع ما ذكر بالبينة الشرعية يكون الحق للزوجة وليس للوارث معارضة في شيء مما ذكر (اجاب) في الواقعات عن الخاتمة رجل قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لامراتي هذه ثم مات صح اقراره قضاء فن علمت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع او هبة كان لها ذلك والاف بنفس الاقرار لا تملك وفيها عن الواقعات الحسامية رجل اقر في صحته ان جميع ما هو داخل منزله لامراتي غير ما عاينته من الثياب فبات وترك ابناً قال الابن ان كل ذلك تركه ابي في هذه المسئلة فتوى وحكم اما الفتوى في كل ما علمت المرأة انه صار لها بتقليد الزوج اياها يبيع صحيح او هبة او مهر كانت في سعة من منعه والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن لها ملك الا يصير لها ما كان هذا الاقرار فيما بيننا وبين الله تعالى ويكون ذلك تركه الميت واما المحكم اذا شهد الشهود على ذلك الاقرار يحكم بالاقرار بجميع ما كان في المنزل يوم الاقرار اه واذا ادعت المرأة ديناً على زوجها لانه على الاقرار وانبتته لوجه الشرعى يقضى له به كية يعنى لها بالاعيان الموهو به حيث ثبتت الهبة لها في حال صحة الواهب واستوفت القيمة ثم انشأها الشرعية والا كان الموهوب تركه عن الواهب يورث عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين معلوم عند آخر البسة بهدى له اكم اشترى فادعى المدين انه دفعه له وذهب ياتمس البينة فضمه جهاداً من الميملين وصالحوه مع خصمه وصدق له بان لدين باق عنده لديه وان دعواه المدعى المذکور باضرة وذلك على يد بينة شرعية فهل اذا ثبت اقراره وتصديقه واخذ به ولا عبرة بذكره بعد شي ما اذا البينة المذكورة به بهذا فذا دفعه وب الدين للدين لانه قضى وان ثبت عليه ما ذكر يحكم عليه بدفع الدين وان ال هذه ولا عبرة

بأنكاره (اجاب) على المدين المذكور والحال هذه دفع ما بذمته من الدين المقر به لربه بعد ثبوت ما ذكر عليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وعن ثلاث بنات وترك دارا ثم مات الابن عن بنت وماتت البنات عن ورثة قبل قسمة الدار المذكورة فارادو رثة البنات اخذ ما يخص امهاتهم في الدار المذكورة فادعت بنت الابن بان الدار لوالدها فقط ثم بعد ذلك حصل التنازع بينهم والتنازع فاقرت بان لورثة البنات الثلث واصطلموا معها على ذلك وتراضوا وكتبوا بذلك وثيقة ثابتة المضمون فهل اذا ارادت نقض الصلح والاقرار ثانيا لا تجاب لذلك اذا كان ذلك ثابتا بالبينة الشرعية (اجاب) حيث اقترنت بنت الابن المذكورة بان ثلث الدار لورثة البنات المذكورات لا يكون لها الرجوع عن ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين بينهما قرابة ادعى احدهما على الآخر بدعوى عند قاضي بلدهم ولم يثبت دعواه عليه ثم بعد ذلك وهب له المدعي عليه اشياء من تقود وامته ودواب وغير ذلك وصدق على انه لم يكن له حق قبل المدعي عليه وحصل بينهما المخاص والابراء العام وخرج في شأن ذلك حجة شرعية من قاضي بلدهم فهل لا تسمع دعوى احد على الآخر بعد ذلك ولا وارث كل بعده والحال هذه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام من المبرئ او وارثه لو ادعى بجهة الارث عنه الا يحق حادث بعده والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم استحقاق في كواوير صيد السمك بجانب ارض معلومة من قديم الزمان تنازعوا فيها مع بعضهم وكل منهم يدعيها عن اصوله ولا بينة لهم بذلك ثم حصل بينهم صلح وصدقوا على ان لكل واحد فيهما حصة معلومة وافترسوها بينهم وكتب بينهم بذلك حجة شرعية من قاضي بلدهم فهل يكون الصلح والتصدق منهم بذلك صحيحا وليس لاحد منهم ابطاله بدون وجه شرعي (اجاب) لا يصح الرجوع عن الاقرار ويعامل كل بما اقرانه اغيره حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في نفي براءته من حقوق الزوجية بعد تقديرها ثم اقترنت له المطلقة باشيء معينه عندها بحضرة ينفية ثم اراد اخذها منها فامتنعت متعالة بحقوق الزوجية المبرئ منها في نظير الطلاق فهل اذا ثبت اقرارها بان الاشياء عندها له يكون له اخذها منها ولا عبرة بتعللها (اجاب) ليس للزوجة الامتناع عن تسليم الامتعة المذكورة لزوجها بعد تحقق الملك له فيها بالوجه الشرعي بدون وجه يقتضي ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر واعترف واشهد على نفسه انه باع لزوجته عجله جاموسة وعجله بقرة بتقدره بلوم من الدراهم وان لها جارية خاصة نفسها ودستى نحاس خاصة نفسها وحلتى نحاس خاصة نفسها ايضا وهو في حال الصحة والسلامة فهل اذا ثبت ذلك واراد ورثته ابطال البيع والاقرار لا يجابون لذلك (اجاب) اذا ثبت بيع الزوج ما ذكر لزوجته حال صحته بالوجه الشرعي لا يكون تركه عنه والقول

٢٦ ١٢٦٦

٢٧ ١٢٦٦

ربيع الثاني

٨ ١٢٦٦

٢٨ ١٢٦٦

٩ ١٢٦٦

لها بينهما في ان الجارية والنحاس ملكها حيث لا ينفك لباقي الورثة على ان ذلك ملك
 الزوج كما ان اقرار الزوج حال صحته بذلك حجة عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 تملك مصاغاً او دعة عند امرأة فبعد موت المودعة اقرت المالككة بوصول المصاغ
 لها من المتوفاة حال حياتها فهل اذا انكرت وصوله لها واثبت الواو اقرارها بوصوله
 تعامل باقرارها ولا يعتبر انكارها وليس لها مطالبة الوارث به وما الحكم (اجاب)
 نعم تعامل المرأة المذكورة باقرارها بذلك بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل غاب عن بلده وله فيها داران وارض زراعية ومات عن ولده وحضر الولد
 في بلده وطلب رفع يده وارض الزراعية فاعترف واضع اليد بان
 ذلك له ولا يسه من قبله واخبر انه اشترى بعض ذلك من أناس اجانب لا قرابة ولا ميراث
 بينهم وبينه فهل يحكم له برفع يده عن الدارين وارض الزراعية مما باقراره ويرجع ما ثمن
 على من باع له حيث لم يتحقق له ملك واستحقاق في ذلك بالوجه الشرعي (اجاب) اذا اقر
 المدعي عليه بان الملك في الدارين المذكورتين للمدعي امر برفع يده عنهما وتسليمهما للمدعي
 حيث لم يثبت انتقال الملك له بناقل شرعي واذا كان الحق ثابتاً للمدعي في ارض الزراعية ولم
 يوجد ما يفيده سقوط حقه منها يكون له انتزاعها من واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل غاب عن بلده بسبب ضبطه الى النظام وله ولد صغير ذكراً وترك ولده وليت عقار
 وارض زراعية فغاب ايضا الولد اكثر من خمس عشرة سنة والآن حضر الولد فوجد اناسا
 اجانب مسئولين على المتروك عن والده بغير وجه شرعي وباعوا بعض العقار وبعض
 الارض فطلب الولد الوارث عقار ابيه وارضه من واضع اليد على هذا المتروك بعد ابيه
 ومن المشتري منهم فامتنعوا وامتدوا الى بطول المدة لكن بعد اعترافهم بان الملك لا يسه فهل
 ينزع المتروك من واضع اليد ببقاء الحق فيهما لا بالابن المذكور ولم يوجد من الابن ولا من ابيه
 اعترف واضع اليد ببقاء الحق فيهما لا بالابن المذكور ولم يوجد من الابن ولا من ابيه
 ما يوجب سقوط حقه منهما لا سيما مع اخذ الاب في النظام كرها وغيبته تلك المدة وغيبته
 الابن قهر اعنه (اجاب) اذا اقر المدعي عليه بان الملك في العقار المذكور للمدعي أمر
 برفع يده عنه وتسليمه للمدعي حيث لم يثبت انتقال الملك له بناقل شرعي واذا كان الحق
 ثابتاً للمدعي في ارض الزراعية ولم يوجد ما يفيده سقوط حقه منها يكون له انتزاعها
 من واضع اليد عليها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بينه وبين
 آخر شركة وتجارة وقرض ثم تحاسبا مع بعضهما واثبت لاحدهما على الآخر قدر معلوم
 من الدراهم وكتب عليهما وثيقة شرعية بحضرة بينة ثم بعد مضي مدة اقر الذي
 عليه الدين لرب الدين ببقاء حقه وثبوته في دقته بحضرة بينة ثم بعد مدة طلب رب الدين
 حقه من المدين فله دفعته لك في وقت كذا واذ كرمدة متقدمة على وقت الاقرار فهل
 يقبل دعواه الدفع بتاريخ متقدم على اقراره ببقاء الحق في ذمته واذا اقام بينه لا تقبل

٣٠ ١٢٦٦

جمادى الاولى
١٧ ١٢٦٦

١٨ ١٢٦٦

جادی الثانية سنة

٢٣ ١٢٦٦

٢٣ ٥٢٦٦

مطلب ادعى انه كاذب في
اقراره يخلف خصمه فان
نكل قضي عليه بالنكول
عند الثاني

رجب

٨ ١٢٦٦

مطلب الاسقاط في
الاعيان لا يصح

١٨ ١٢٦٦

مطلب لا يسقط الحق
بتقادم الزمان

شعبان

٩ ١٢٦٦

٢٩

١٢٦٦

(اجاب) يعامل المقر باقراره ولا يقبل دعواه دفع ما اقر به منته بتاريخ متقدم على
الاقرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر زوجته بدين معلوم في ذمته وهو بحال
صحته وسلامته ثم بعد مدة مات عنها وعن وارث آخر فهل يكون لها اخذ الدين من تركته
ويكون اقراره به صحيحا اذا ثبت انه صدر منه وهو في حال الصحة (اجاب) اذا ادعت
الزوجة ان لها بدين زوجها شيئا وان اقر لها به في صحته وان ثبت ذلك بالوجه الشرعي قضي
لها به والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة باعت عقارا لها بدين معلوم واعترفت وقت
كتابة صل التبعابيع بقبض الثمن كذبا والناس الحاضرون يعلمون ذلك ثم طالبت
المشتري به فتمسك عليها بالاقرار واعتنع من دفع الثمن فهل اذا امتنع المشتري من البيع
بعد عرضها عليه بانها صادقة في الاقرار المذكور يؤمر بدفعه لها والحال هذه (اجاب)
اذا اقر البائع قبض الثمن ثم ادعى انه كاذب في الاقرار يحاج المقر له ان المقر لم يكن
كاذبا في اقراره عند الثاني وبه يقتضي فاذا نكل المقر له عن البيع قضي عليه بالنكول
والله تعالى اعلم (سئل) في شخص قال لا آخر اسقط حقل لفلان فاسقطه والحال انه
ربيع جاموسة فهل لا يكون الاسقاط صحيحا حيث انه تعلق بعين (اجاب) لا يزول
ملك الرجل المذكور في الجاموسة باسقاطه المزبور لعدم صحة الاسقاط في الاعيان
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لا آخر مبلغا من الدراهم قرضا وارهن به طينا
ثم مات الدافع واخذ الرب الطين طينه ونصرف فيه فهل اذا طلب ورثة المرغن اخذ
المبلغ المذكور من الراهن يجابون لذلك ولو طال المدة حيث كان الراهن معترفا باخذ
المبلغ المذكور من ابيهم ولا عبرة بتعطله بطول المدة مع اعترافه المذكور اذا تحقق ما ذكر
بالوجه الشرعي (اجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان وحيث كان المدين معترفا
بالدين امر بدفعه لو ارث ربه ولو طال الزمان بدون اداء اوابرا والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل قدم الى بلدة بينها وبين بلدته مسافة الفص ولم يكن نسبه معروفا بتلك البلدة
التي قدم اليها فاقر له رجل آخر انه ابن عمه ولم يبين المقر انه لابيه او ابن عم شقيق وبناء
على ذلك الاقرار بنوة العم ذكر المقران المقر له يستحق معه الثلث فيما تركه المجدد
وبعد ذلك رجع المقر عن اقراره لما تظاهرت هذه ان المقر له ليس ابن عم له وفام الاثن
المقر له بنوة العم يطالب المقر بما اقربه من النسب والخصه في تركه المجدد ويدهي بها بناء
على الاقرار فهل لا يجاب لذلك ويكون الاقرار المذكور من باب تحميل النسب
على الغير ويصح الرجوع فيه سيما وللمقر بنوعه معروفا والنسب ينكرون ذلك ويكلف
المدعي بينة شرعية تشهد له بدعواه أم كيف الحال (اجاب) دعوى المال بناء على الاقرار
غير مسموعة على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك دارا وله
وارث غائب عن محل موته حضر بعد موت ابيه فوجد جماعة واضعين ايديهم على
الدار فطلب رفع ايديهم عن سافا فامتنعوا من ذلك وتعلموا بان اباها باع لهم الدار قبل موته

سنة

رمضان

١٢٦٦

٧

وهو مريض مرض الموت فهل اذا لم يشبث البيع بوجه شرعي ولم يصدقهم الوارث في ذلك
لامبرة يدعواهم المهردة وترفع أيديهم عن الدار المذكورة (أجاب) حيث اعترف
واضعوا اليد باصل الملك للموت ولم يشبثوا دعواهم الشرا منه بالوجه الشرعي كان
الواجب رفع أيديهم عن الدار المذكورة وتسليمها للوارث والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
ادعت على زوجها أنه كسر لها سنتين وترا فعت لدى الحاكم الشرعي فسالها البيضة
فحزرت عنها عزا كليا فطلب من المدعي العين فعفت عنه وسامحته وامر أنه براءة عامة
فهل اذا ثبت ذلك بالبيضة الشرعية لا يكون لها مطالبة بشئ من

١٢٦٦

٢١

شوال

١٢٦٦

١١

ذلك ولا تسمع دعواها (أجاب) نعم لا مطالبة للمرأة المذكورة بشئ من الارش والحال
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على امرأة بمبلغ معلوم من الدراهم
أمانة تحت يدها وأنه يملكه وانها أقرت له بالمبلغ المذكور بحضرة جماعة من المسلمين فهل
اذا طالها بدفع المبلغ المذكور له وانكرته بعد اعترافها به لا يعتبر انكارها ويقضى عليها
ببذعه للمدعي بعد اثبات اعترافها به بالوجه الشرعي (أجاب) تؤمر المرأة المذكورة
ببذع ما أقرت به من الدراهم بعد ثبوت اقرارها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في أخوين مشتركين مات أحدهما عن ورثة فوضبت تركته وما كان له
ببذخيه من مال الشركة وصارت الحاسبة مع الشريك الحي واستقر الحال على مبلغ
معلوم للمتوفى قبضه وورثته بعرفة القاضي وكتب في شأن ذلك دفتر لدى القاضي واقدر
جميع أولاد المتوفى الذكور البالغ انهم لا يستحقون قبل عههم حقا مطالقا ولا استحقاقا ولا
دعوى ولا طلبا ولا فضة ولا ذهابا ولا يمنا بالله ولا خلاف ذلك فهل حيث أشهدوا على
أنفسهم بما ذكر لا يكون لهم الدعوى على عههم بشئ مما وقع عليه الحاسبة وقبضوه
واذا طلبوا منه تفصيل الحساب ثانيا لا يجابون لذلك حيث كان عههم مامونا ويكنى
منه بالاجال ويمنعون من معارضة عههم بدون وجه شرعي (أجاب) لا تسمع الدعوى
بعد الامراء العام الا يتحقق حادث بعده فاذا تحقق البراء العام من ورثة الشريك المتوفى
وجه الشرعي لا يكون لهم مطالبة الشريك الحي بشئ سابق على تاريخ البراء العام
ولا تسمع دعواهم عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين أحدهما مسلم والآخر

القعدة

١٢٦٦

٥

ذمي اقترض المسلم من الذمي دراهم بموجب سند شرعي ودراهم بغير سند ثم ادعى له بعض
ما عليه من الدين وتحاسبهم بعضهم اولى ببق من جميع الدراهم الامة وثمانين قرشا
فطلب المسلم من الذمي عند الحساب السند الاصلى فذكر أنه عند زوجته وهي غائبة
وكتب الذمي سنداً بالخالص بجميع ماله ما عدا ما استثنى بخطه غير مؤرخ وذكراً أنه
خالص بما في السند الاصلى الذي طلب منه وادعى غيبته ثم بعد مدة اظهره وطلب مائيه
فهل لا يجاب حيث اعترف بالخالص (أجاب) اذا ثبت اعتراف الذمي المذكور
طائعا باستيفاء ما كان له قبل مدينه من القدر المكتتب به بالصل لا يكون له المطالبة بشئ

١٢٦٦

٨

منه والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان كتحداى عن حادثة تم لم من جوابها
 (اجاب) صار امعان النظر والتأمل في صورة ما صار في قضية فراج عيسى سلام مع
 اولاد حسين عمر سلام من أهالي القرنا فوجد ان الوثيقة المحررة صورتها أولا من فراج
 عيسى لا اولاد حسين مضمونها الا قرار بالمال فقط ولا تعرض فيها الا لقرار بالنسب أصلا
 وقد تم الامر أخيرا على مقتضاها وان فراج المذکور لم يحصل منه رجوع أصلا وقسم
 المتنازع فيه على موجب ذلك وكتب في شأن ذلك صكوك شرعية على يد القاضي
 بتراضى الخصمين وبمقتضى ذلك صار اولاد حسين عمر مستحقين لما أقر به فراج عيسى
 وانقطع التنازع الذي كان في تلك القضية فلا سبيل الى نقضه بعد صدوره على الوجه
 الموضح بالاوراق وما وقع من تخالف مقالات العلماء والمفتين في هذه القضية فهو مبنى
 على ان عيسى فراجا أقر بنسب ورجع عنه وقد ثبت خلافه وان الواقع من على بن
 فراج كن يدور اذن والده وكذبه والده في ذلك حسب المبنى بالاوراق وقد ثبت
 الفتاوى على ما صدر من على المذکور وتخالف كلهم في ذلك بناء على دعواه الصادرة
 بين يدي الشيخ حسين عبداللطيف وقد اكذبها والده المقر فلا حاجة الى تطبيق الفتاوى
 حيث كان أمرها بخلاف الحادثة فانما ينزل عن صورة الوثيقة المكتوبة من فراج
 عيسى لا اولاد حسين التي صار العمل على غمها أخيرا ومن المعلوم ان لكل سؤال جوابا
 وتخالف الفتاوى أم جاز بين العلماء قديما وحديثا وليس في ذلك حط لهم عن منازلهم
 العلمية فكل يبدى على قدر ما وقف عليه وما أدى اليه فهمه وقد تمت هذه القضية
 بالتراضى مع عدم الاحتياج الى فتاوى صار الحق في المقر به لا اولاد حسين همر سلام
 فيجب انفاذ ذلك ومنع المعارضة والتداعى من فراج عيسى وولده والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات وله ورثة بالغون وورثة قاصرون فادعى بعض الورثة البايعين
 على الميت يدين وصدقه باقى البايعين وهم نصاب الشهادة فهل يسرى تصديقهم على
 باقى الورثة القاصرين وغيرهم ويؤخذ الدين من رأس التركة أولا لا يكون هذا الاقرار
 ساريا على من لم يقر من الورثة بل يقتصر على المقرين منهم ولومع تعددهم أفيدوا الجواب
 (اجاب) في جامع الفصولين لو كانت الورثة كبارا وصغارا فاقرا لكبار يدين على الاب
 يحتاج الغريم الى اقامة البينة ليثبت في حق الصغار اذ اقرارهم لا يعمل في حق الصغار
 اه وفي الانقروية من نوع فيمن لا تقبل شهادته لمعنى في المشهود له من الشهادات اذا مات
 رجلا وأقروا ثمان يدين لانسان على الميت ولم يعطيا ولم يقض القاضي عليهما حتى شهدا
 بذلك الدين لرب الدين عند القاضي تقبل ويثبت الدين عليهما وعلى غيرهما من الورثة
 من متفرقات السراجية اذ اشهدوا ثمانا على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة
 لانه لا تهمه في شهادتهما وان كانا غير عدلين أو اقرا ولم يشهدا الزمهما بالحصص في نصيبها
 لان اقرارهما ليس بحجة على غيرهما وكذلك شهادتهما بدون صفة العدالة لا تكون

مطلب اقر بعض الورثة
 يدين او وصية يقتصر
 على المقر ما لم تستجمع
 شرائط الشهادة ولم يلزم
 القاضي المقرين ولم يدفعه
 قبلها

حجة على غيرهما وانما هي حجة عليهما اه وكذا الحكم لو شهد أحدا لورثة مع أجني بعد
 اقرار الوارث بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر كفله به آخر بعد مدة
 دفعه له المدين وزفت وثيقة الدين وأقر رب الدين بأنه لم يكن له عند المدين ولا عند
 الكفيل حق ولا دعوى ولا طلب وحصل بينهما تخالص وبراء عام بشهادة الأئمة الشرعية
 فهل إذا ادعى بعد ذلك رب الدين بدين على المدين أو على الكفيل ويريد مطالبة
 الكفيل به لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه به بعد ثبوت ما ذكره لا يحق حادث (أجاب)
 لا تسمع الدعوى بعد البراء العام لا يحق حادث بعد البراء والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجلين يملكان دارا بطريق الميراث عن مورثيهما أحدهما تسعة عشر قيراطا والآخر
 خمسة قرار يط اسكافيهما فميين على سبيل العارية مدة ثم حصل تنازع بين الشرعيين
 وأرادوا الخراج الذميين الساكنين فيهما من أقامتهما وأدعيانها ملك لهما من ميراث أبيهما
 وأنكر املك الرجلين المذكورين فيها فهل إذا كانا قبل دعواهما المذكورة يعترفان
 بأنهما ساكنان فيها عارية وانها ملك للرجلين المذكورين وثبت اقرارهما بذلك
 بالبيعة الشرعية لا تعتبر دعواهما ويؤمران بخروجهما من الدار وتسليمها لملكهما
 الرجلين المذكورين (أجاب) إذا تحقق بالوجه الشرعي اعتراف الذميين المذكورين
 بأن الدار المذكورة ملك للرجلين وانهم ساكنان فيها بطريق العارية منهم ما قلنا
 لهما المعارضة فيها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وأخته آل لهما
 دار بالارث الشرعي عن أبيهما فمرض الاخ مرض الموت ومات عن ورثة فادعت الاخت
 بأن أخاها اسقط لها حقه من نصيبه في الدار المذكورة قبل موته وهو في مرض موته
 وعند هابينة على ذلك فهل يصح الاسقاط ويكون الحق لها في المسقط أولا يصح
 الاسقاط المذكور وتكون حصة الميت لورثته من بعده موته (أجاب) الارث جبري
 لا يسقط باسقاط كما لا يصح الاسقاط في الاعيان فلورثة الاخ أخذ حصته في الدار المزبورة
 ولا عبرة بالاسقاط المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أم وزوجة
 وأولاد منها قاصرين مشهورين بوضعية وصي شرعي وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة
 ما تركه عبدا رقيق فادعت الزوجة ملكيتها له بسبب ان المتوفى كان حال حياته طلقها
 ثلاثا وبعد انقضاء عدتها منه زوجها العبد المذكور ودخل بها وبعد ذلك ملكها اياه
 تملكها شرعا وقبلته منه بصيغة شرعية وحاز به تحت يدها ومضى بعد ذلك مدة ستين فهل
 إذا كان لا يئنة لتلك الزوجة بذلك وصدق لها عليه الوصي والاثم يكفي تصديقهما مع
 عيين تخلفها وتستحق رقبة العبد (أجاب) تعامل الام باقرارها وتصديقها في نصيبها
 فقط واقرار الوصي من القصر غير معتبر في حقهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك نصف ساقية وله أطيان بجانبها ماتت عن زوجته وبنتها وابن أخيه القاصرين ثم
 ماتت زوجته بعده عن بنتها القاصرة فاستولى رجل على مخلفات الميت من الساقية

٤٣

١٢٦٦

الحجة

٣

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

محرم

٦

١٢٦٧

والطين المذموم ورين مدة ثم بلغ القاصر ان المذكور ان وطلبوا أخذ الساقية والطين من
المستولى عليهم ما فاعترف له ما بذل وسلم لهما جابا منه ثم رجع وأخذه ثانيا وادعى انه
وضع يده عليهم مائة تزيد على ثمان في عشرة سنة وان رجلا كان وكيل القصر أسقط له ذلك
والحال انه لم يكن لهم وكيل ولا وصي فهل اذا كان معترفا باصل الملك في ذلك للورثة
المذكورين يؤمر بدفع ذلك وتسليمه لهم ولا عبرة بدعواه المذكورة بدون اثبات انتقال
ما ذكر اليه بناقل شرعي (أجاب) حيث كان واضح اليد مقرابان الملك والاستحقاق
في نصف الساقية المذكورة والارض للورثة المذكورين ولم يتحقق انتقال ذلك له بناقل
شرعي أمر بالتسليم لهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة رشيدة أبرأت زوجها
من مؤخر صداقها ومن دين عليه لها ووطئها على ذلك طائفة بائنة على يد نائب القاضي وأبرأ
كل من من مائة مائة صاحبه براءة عامة وليس لاحدهما قبل الآخر شي وذلك بحضرة بيعة من
المسلمين ثم بعد مدة تزوجت رجلا أجنبيا فادعى الزوج المطلق عليها بان له مصاغا قبلها
ويريد الرجوع عليها به فهل اذا ثبت الإبراء العام من كل من الزوجين بالبيعة الشرعية
لا يكون لأحد الزوجين مطالبة الآخر بشيء بعد ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد
الإبراء العام لا بحق حادث بعده والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركة في
شريحة تحاسبوا وتصادقوا على انه لم يكن لاحدهم شيء زائد على ما تصادقوا عليه بحضرة
بيعة ثم بعد ذلك ادعى أحدهم الغلط في الحساب وان له شيئا زائدا على ما تصادقوا عليه
فهل بعد الحساب والمصادقة المذكورين لا يقبل قوله (أجاب) لا تقبل دعوى أحد
الشركاء الغلط في الحساب بعد صدور الحساب والتصديق عليهم والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل قاجر أخذ من رجل آخر ديناً وكتب له به تمسكاً بخطه وختمه وأشهد على ذلك ثم
مات المدين وطلب الدائن دينه بفضي الوثيقة المكتوبة بخط المدين وختمه فهل اذا
شهدت البيعة بان هذا خط المدين وختمه يحكم للمدين بدينه في التركة بعد الدين وهل اذا
شهدت البيعة المكتوبة اسمها وهم في التمسك على الاقرار وغلطت في تاريخها لا يكون
ذلك قد حاربه الشهادة (أجاب) صرح اعتمانه يعمل بخط البائع فيما عليه وبان
الافرار مما يعاد ويتكرر في البحر وغيره وفي الفتح لا يكلف الشاهد ان يبين الوقت
والمكان كما في شرح الملتقى للعلائي ومثله في البرازية وفي القنية ضمن مسألة لا يحتاج الى
بيان التاريخ وفي الانقروى عن القاعدة الشهادة لو خالف الدعوى بزيادة لا يحتاج
الى ثبوتها أو نقصان كذلك فان ذلك لا يمنع قبولها اهـ في حيث شهدت البيعة على ان الخط
خط المدين وختمه نفي للدائن بدينه بعد الدين الشرعية كما يقضى له لو شهدوا على اقرار
المدين بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك جانباً من المصاغ
والمصاغ من الجواهر والذهب والفضة وتملك ايضا جانباً من الخماس والصيني وجانباً من
القرشي جاريتين معيتهن وهي وضعة يدها على ذلك كله بمنزل زوجها وأشهد زوجها

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

صفر
٤

١٢٦٧

١٧

صفر

سنة

على نفسه حال صحته قبل موته بسنين بعد ان عين الحلى والمصاغ والجوار يتين بما صورته
 اشهد على نفسه فلان بن فلان بأن كل الحلى والمصاغ والفضيات والجوار يتين
 المشروحات التي تحت يد زوجته فلانة بنت فلان هو ملك لزوجته المذ كورة مختصة بها
 لاحق للشهد المذ كور فيه ولا في بعضه ولا في شيء منه وجميع ما كان موجودا تحت يدها
 بمنزل زوجها المذ كور من نحاس أبيض وأصفر مع اخذ لاف اجناسه وتباين أوصافه
 وأنواعه والفرش المختلف جنسا ونوعا وصفة والصيني المستقر والموجود بالمنزل المرقوم
 هو ملك لزوجته المذ كورة أيضا لاحق للشهد فيه ولا في شيء منه بوجه من الوجوه
 الشرعية ولا بسبب من الاسباب ولا بطريق من الطرق اشهد على نفسه بذلك وبأنه
 لا يستحق ولا يستوجب قبل زوجته المذ كورة المشهد لها اعلاه حقا مطلقا ولا استحقاقا
 ولا ذهابا ولا فضة ولا نحاسا ولا رصا صا ولا دراهم ولا دنانير ولا معاملة ولا شيئا قل ولا جل
 حسب اشهادها على نفسه بذلك وآخر بذلك حجة من القاضي ثم مات بعد سنين عن
 ورثة وعليه ديون ستغرق متروكاته فاراد الغرماء أخذ ما غوملوك للزوجة واقربها به
 الميت في صحته لبيعه الغرماء في ديونهم فهل لا يكون لهم ذلك ويمنعون من معارضة
 ويكون القول قولها فيما تحت يدها انه ملكها ببيعها ولا تسمع دعوى أحد عليها بما
 هو مملوك لها خصوصا وقد أقر الميت في صحته ببيعها في ملكها (أجاب) نعم يكون
 القول للزوجة فيما تحت يدها من الامتعة المذ كورة انه ملكها ببيعها وفي واقعات
 المفتين رجل قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لامرأى هذه ثم مات صحح اقراره قضاء
 فان علمت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع أو هبة كان لها ذلك والا فبنفس
 الاقرار لا تملك اه معزى بالقاضي خان وفيه تمعز بالواقعات الحسامية رجل أقر في
 صحته ان جميع ما هو داخل منزله لامرأته غير ما عليه من الثياب فسات وترك ابنا فقال
 الابن ان كل ذلك تركه ابينا في هذه المسئلة فتوى وحكم اما الفتوى فكل ما علمت
 المرأة انه صار لها بتلك الزوج اياها ببيع صحيح أو هبة أو مهر كانت في سعة من منعه
 والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن لها فيه ملك لا يصير لها ملكا بهذا الاقرار فيها يدينها
 وبين الله تعالى ويكون ذلك تركه الميت وأما الحكم اذا شهد الشهود على ذلك الاقرار
 يحكم بالاقرار بجميع ما كان في المنزل يوم الاقرار اه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 اخذت من امرأة أخرى قدرا معلوما من الدراهم قرضا وقدر من الطواقي لبيعها بالوكالة
 عنها فباعتها ثم بعد مدة ثمانية أشهر ماتت صاحبة الدراهم والطواقي عن ورثة فطلب
 ورثتها من تلك المرأة ما للورثة عندها من الدراهم وثن الطواقي فاعترفت بما عندها
 لها وطلبت منهم ان يملوها فامهلوها مدة والا ن تدعى الشركة يدينها وبين المتوفاة
 فانكروا دعواها فهل لا تجاب لذلك ويكون للورثة اخذ ما مورثتهم عندها من الدراهم
 وثن الطواقي حيث كانت معترفة بما ذكر (أجاب) الاقرار حجة على المقر فاذا ثبت اقرار

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢٤

صفحة سنة

٢٧
مطلب لوابر الصغير بعد
بلوغه الوصى ثم ادعى
عينا تقبل

ربيع الثاني

١٢٦٧

جداى الاولى

١٩
مطلب شهد القاضى بعد
عزله بالابرا بحضرة مع
آخر تقبل

المرأة المذكورة بالقرض وثمان الامتعة المذكورة كان عليها دفع ما اقربته للوارث والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر قدر معلوم من الدراهم قرضا طلبه منه بحضرة
جمع من المسلمين في ٩ صفر فطلب منه ان يعمله يومين ويؤدى له حقه الذى عند قبض مضمون ما
طلبه منه في حدود ادعى انه خلاصه به في ٩ رمضان الذى قبل صفر المذكور فهل لا تعتبر
دعواه الدفع والمخلاص في تاريخ مئة دم على تاريخ اقراره به كما هو مذكور اذا تحقق
ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) اذا تحقق الاقرار بالدين في تاريخ معلوم ثم ادعى
المقر الايقاع قبل اقراره به لا يقبل منه كما في البحر وغيره والله تعالى أعلم (سئل)
في الوصى المختار على القصر اذا باع الاعيان والامتعة التي خصت القاصر من مودته
وانفق ثمنها عليه و بعد بلوغه رشيدا اقربانه لم يكن له قبل الوصى شئ مما تصرف فيه من
الاعيان وباعه واستهلكه في الاتفاق وغيره وابرأ ذمة الوصى ابراءا عاما فهل اذا ادعى على
الوصى بعدم مدة بشئ من عين او ثمن مستهلك لا تسمع دعواه هل باقراره في الاعيان وعملا
ببراءة ذمته في المستهلك مما ذكر (اجاب) اذا شهد اليقيم على نفسه بعد بلوغه رشيدا انه
قبض من وصيه جميع تركته والده ولم يبق له فيها قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى دارا
في يد الوصى وقال هذه من تركته والذى تركها ميراثا ولم يقبضها فهو على حجة وتقبل بيته
كما نص عليه في احكام الصغار للاستروشى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان هو
وابن أخيه في معيشة واحدة ولهما اطميان وعقار ومواش عن أبيهما ما وجدتهما واشترى
زيادة عن ذلك من مالهما مائة واستمر على ذلك مدة من السنين وهما يتصرفان فيها
سوية ثم توجه ابن الاخ الى بلد أخرى ولم يأخذ شيئا من ذلك ولم تصدر قسمة شرعية بينهما
واشترى ابن الاخ بالبلدة التي توجه اليها عقارا واطميا ومواش من كسبه لنفسه دون
غيره واستمر على ذلك ابن الاخ مدة من السنين ولم يقسم الذي عنده ومات العم وابن
أخيه وكل منهما ورثة ومن مدة ستة أشهر صارت القسمة بين ورثة العم فاقروا
واعترفوا على يد بيعة من المسلمين بان استحقاق ابن الاخ باقى عند عمه الى الآن وبوقته
عينوه وأفرزوه وآخر جوه على حديثه بغير قسمة عليهم ثم وبقى عند أحدهم على سبيل
الامانة برضاء ورثة ابن الاخ والآن ورثة ابن الاخ طلبوا استحقاق والدهم فانكر
واضح اليه بذلك وادعى انه ملك لوالده فهل اذا اثبت ورثة ابن الاخ ما ذكر بالبيعة
الشرعية وثبت اعتراف ورثة العم جميعهم بان الشئ المفروز المعين استحقاق ورثة ابن الاخ
المذكور يكون لهم أخذه وليس له المنع في ذلك (اجاب) يعامل الحر المكاف باقراره
فاذا ثبت اقرار ورثة العم البالغ بما ذكر امر وابتسليم ما أقروا به لمالكه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجلين ادعى على آخر لدى القاضى وعجزا عن اثبات ما ادعيا به ثم اعترفا بانهما
لاحق لهما فملاه وابرأ ذمته براءة عامة بحضرة شهود وكتب بذلك حجة شرعية ثم ادعى
الآن احدهما بما ادعى به سابقا وقد مات بعض الشهود وعزل القاضى فهل تقبل

شهادته اذا كانت مع آخره كانه عدلين (اجاب) اذا حصل الابرار العام من المتداعيين
لا تسمع دعوى أحدهما على الآخر الا بمحقق حادث بعده ولا مانع من قبول شهادة القاضى
العدل بعد عزله على التبارى الواقع من المتداعيين بحضورته على ما افاده بعض علمائنا
والله تعالى أعلم (سئل) في عجلة جاموس مشتركة بين ثلاث اخوات شقيقات اشترى بها
من كسبهن معاتنا عن في قسمتها فحضر عند القاضى ومعهن أخت لام فقالت إحدى
الثلاث الهلة لاختي فلانة غير الشقيقة وأختي الشقيقة وأختي الشقيقة وأختي الشقيقة
العقل في حكم القاضى بان الهلة لاختي الشقيقة وأختي الشقيقة وأختي الشقيقة
اذا تحقق ان الأخت المقررة مختلة العقل وثبت شرؤها وما كها من معالاة بعبارة باقرارها
وتكون مشتركة بين الاخوات الثلاث الشقيقات دون الأخت التى للام (اجاب)
اذا تحقق زوال عقل المرأة المذكورة حين الافرار لا يكون اقرارها بما ذكر صحيحا وبينه
كون المتصرف ذاعقل مقدمة على بينة انه كان زائل العقل ولا عبرة بحكم القاضى
بدون مقتضاه على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اقترت لامرأين
وأشهدت عليهما وهى في حال الذهول فهل لا يجوز الا لشهادتهما وهى في تلك الحال
(اجاب) من شرط صحة الاقرار والعقل فاذا كان الاقرار حال غيبة العقل لا يكون صحيحا
وبينه كون المتصرف ذاعقل اولى من بينة كونه مخلوط العقل او مجنوناً والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل توجه الى الحجاز وأخذ زوجته معه وأخذ منها بعض
دراهم قرصة وبعد رجوعه من الحجاز تشاجر مع زوجته فطلبت منه الدراهم المذكورة
فأمر بالبعض وانكر البعض الآخر فطلبت منه البعض الذى أقربه فادعى أنه صرفه
عليها في الحجاز فهل اذا لم تاذن له في ذلك وصرف عليها زيادة عن نفقة الحضر بعد ذلك
تبرعاً منه ويلزمه أن يوفى بها البعض الذى أقربه (اجاب) يؤمر المقر بدفع ما أقربه للمقر له
ولا رجوع للزوج على زوجته بما صرفه عليها حال السفر زيادة على نفقة الحضر
حيث لم تاذن له في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث
عنه شرعاً فوضع أحد الورثة يده على التركة ورفعت الدعوى لدى فاضى الناحية واعترف
واضح اليه بالتركة التى تحت يده وباعياها فهل اذا رفعت الدعوى لدى قاض آخر
وانكر واضح البسديثا من التركة بعد الاعتراف به يؤخذ باقراره ولا عبرة بانكاره
بعد الاعتراف (اجاب) الاقرار حجة على المقر فيؤخذ به بعد تحقيقه وصدوره منه طائعا
مختاراً حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مسئول على بقرة باع نتائجها
الذى نتجت عنده ثم ادعى رجل آخر انها ملكه وانها ودية عنده من هبة تحت يده فصدقه
من هبة تحت يده على انه اوديعه فهل لا يمرى تصديقه بالنسبة لمشتري النتائج (اجاب)
نعم لا يمرى تصديقه على مشتري النتائج والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أحضر جماعة وأشهدهم على نفسه في حال صحته وسلامته ان جميع ما في منزل سكنه من

مطلب بينة ككون
المتصرف ذاعقل اولى
من بينة كونه مخلوط
العقل او مجنوناً

فحاس وفراش وما أشبه ذلك ملك لزوجته وأنه لاحق له ولا ملك في جميع ما في المنزل من
الاعيان سوى ملبوس بدنه فقط وكتب بذلك وثيقة شرعية بشهادة جمع فهل اذا مات
عن زوجته وعن وارث سواها وادعى الوارث بشئ مما في المنزل من المتاع وأنه ملك لمورثه
لا تسمع دعواه بشئ مما في المنزل يوم الاقرار والاشهاد سوى ملبوس بدن مورثه
(أجاب) ليس لبقية مورثة الميت معارضة زوجته فيما ثبت الملك لها فيه من الاشياء
المذكورة بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته ونزاعا
بين يدي الحاكم الشرعي وادعى كل منهما على الآخر بأشياء معينة وعجز كل منهما عن
اثبات ما ادعاه على الآخر وبعد التنازع والهجز عن البينة أبرأ كل منهما صاحبه براءة
عامة من كل دعوى وطلب وقبل كل منهما من الآخر لنفسه وسأحت المرأة المذكورة
الرجل من دعواها بالأشياء المرقومة وصدر بذلك اعلام شرعي ثم بعد ذلك أودت أن
تدعى عليه ببعض الحق المذكور والذي ادعت به عليه سابقا فهل لا تسمع دعواها بعد
ذلك حيث كان ما ذكرنا بتباليوجه الشرعي ويكون الابراء العام فاطعا للنزاع (أجاب)
لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام لا بحق حادث بعده وعليه فلا تسمع دعوى المرأة
المذكورة على الرجل المذكور بما ثبت الابراء منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
توفي عن زوجته ومعتقه ونزاع ما يورث عنه شرعا وضبطت تركته بمحضرة نائب الشرع
الشريف وبمحضرة وكيل سيد المتوفى وأخذت تلك الزوجة ما خصها من المتروك واستولى
على الباقي الوكيل المذكور ثم بعد مدة ظهر شخصان يدعيان انهما اولاد اعم المتوفى وادعيا
على تلك الزوجة بأشياء بقدر وغيرها من التركة بغير ثبوت نسب شرعي فصالحتهما بمبلغ
من الدراهم قبضاه منها على أن يبرآهما من دعواهما عليهما بما ذكر فبرآهما براءة عامة وأقرا
وصدقا بأنهما لا يستحقان قبلها شيئا لا قليلا ولا كثيرا من جميع متروكات المتوفى
بمحضرة بينة فهل على فرض ثبوت نسبهما اذا ادعيا على تلك الزوجة بشئ مما ادعياه
عليها أولا من التركة لا تسمع دعواهما عليها بشئ مما ذكر ويمنعان عنها قهرا (أجاب)
نعم لا تسمع دعواهما بما ذكر على الزوجة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) بما
صورته ادعى على عفرة ابن المرحوم محمد المسلم الذي كان يسمى قبيل اسلامه قبيسا
على الحاضر معه بالجلس تكفو رابراهيم الارمل الوكيل عن زوجته البالغة العاقلة
تسكويه وذن أخيه البالغ العاقل لميه ولدي اربعين حيطه الارمل المتوفى الثابتة وكالته
عنهما فيما سيذكر بشهادة بينة من المسلمين ان موكلتي تكفو والمذكور واضعان أيديهما
من غير وجه على الدار المتروكة للادعى المذكور عن والده بناحية طنطا بدرب الرحبة
المحددة بحدود أربعة الخد الغربي ينتهي لدوا السيد خليل الخليفة والحد الشرقي ينتهي
للقطعة الارض الخربة المملوكة للسيد مصطفى الخادم والحد الجنوبي ينتهي للدرب
المذكور وفيه الباب والحد القبلي ينتهي للحمام القديم والاخر يريده على عفرة المدعى

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

شعبان

٢

١٢٦٧

١٤

شعبان

سنة

المذكور رفع يدي الموكلين المذكورين عن الدار المذكورة ليحورهما و يقتضيهما
فمثل تكفور ابراهيم عن ذلك فاجاب بان الدار المذكورة كانت مملوكة لوالد المدعي
المذكور وان ارتين حيطه والدموكلين المذكورين اشتراها حال حياته بثمن معلوم
من محمد والد المدعي فجد ذلك على المذكور جدا كليا فطلب من الوكيل المذكور
بينة تثبت ذلك فادعى غيبته وامه لمدته احضارها فطال النزاع بينهما ثم بعد النزاع
الطويل واشتداده صدق على عقره المدعي المذكور على ما اجاب به تكفور المذكور
واقروا وعترف ان والده حال حياته باع الدار المذكورة بالثمن المذكور لارتين حيطه
والدموكلين المذكورين واقروا على المذكور انه لا يستحق فيها شيئا فهل هذه الدعوى
بهذه الكيفية صحيحة وهل التصديق والاقرار الواقع من على المذكور بما ذكر يقتضي
عدم ثبوت شيء له في الدار المذكورة ويقتضي ثبوت ملكها للموكلين المذكورين
ما الحكم في ذلك (اجاب) يعامل المقر باقراره فاذا اعترف الرجل المذكور وصدق
على بيع والده لما ذكر على الوجه المسطور ولا يكون له معارضة المدعي عليهما
صحت الدعوى أولا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر بموجب
سندات بيده طالبه به فاراد محاسبته على ما له عنده فسامحه وبراء كل منهما فمات الاخر
براءة عامة بمحضرة جمع من المسلمين فطلب منه السندات فقال له لم تكن هي فهل اذا اراد
بعد مدة أن يطالبه بالدين الذي ابرأ ذمته منه مطلقا بالسندات المذكورة لا يجاب
لذلك حيث كان البراءة ثابتة بالبيعة الشرعية ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) لا تسمع
الدعوى بعد البراءة العام الا بحق حاد بعده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نشأ بجمع
زوجته فطلقها ثم بعد وقوع الطلاق طالب منها الخلع الا كانت تزني به وهي في عصمته
بموجب بينة تشهد له انه افسها الخلع زينة فقط من غير تسليم لها فادعت انها لم تكن
بمجرد لبسها وحيازتها والحال انه ليس من مهرها فهل لا تجاب لذلك (اجاب) نعم
لا تجاب لذلك والحال هذه حيث اعترفت باصل المثلث للزوج ولم تثبت انتقاله لها بناقل
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولدان ادعى أحدهما على أخيه بمحضرة أبيهما
بأنه أخذ مالا معلوما لبيهما كان مدفونا بمكان كذا ويريد محاسبته في شأنه فكذب
الاب المدعي وأقر بأنه لم يكن له مال مدفون ولا ادعى على ابني شين من ذلك ولم يكن لي
قبله حق ثم مات الاب بعد ذلك عن ولديه المذكورين واراد الاخ المدعي ان يدعى على
أخيه المدعي عليه بعدم موت أبيه بما كان ادعى به عليه في حياة أبيه من المال المذكور
فهل لا تسمع منه دعوى بعد ثبوت براءة أبيه له من ذلك في حياته (اجاب) لا تسمع
دعوى الاخ المدعي على أخيه المدعي عليه بشئ مما وقع البراءة عنه من الاب لابنه المدعي
عليه في حال حياته كما هو مذكور والله تعالى (سئل) في جماعة لهم أخذوا عطاء تصاوصوا
من بعضهم وأقر كل واحد منهم بأخذ حقه من الآخر ولم يكن لاحد قبل الاخر حق

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢٠

رمضان

١٢٦٧

١٩

ولا استحقاق لامن دين ولا من اجر ولا من غيره ولا دعوى ولا طلب ولا مال لامن ملك ولا
من وقف ولا غيره وابراً كل ذمة صاحبه ابراء عام فهل اذا ادعى أحدهم على الآخر
بدين أو غيره مما دخل تحت الابرأ لا تسمع دعوى كل على الآخر (أجاب) لا تسمع
الدعوى بعد الابرأ العام الا بحق حادث بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على
أخيه يدراهم وبعض مواش انهما مشتركة بينهما وانها من كسبهما سوياً فأنكر الاخ
المدعى عاياه وجرده دعواه فحضر جماعة من المسلمين وأوقعوا الصلح بينهما على قدر معلوم
من الدراهم دفعه الاخ المدعى عليه بالمجلس وابراً الاخ المدعى ذمة أخيه براءة عامة من
جميع ما ادعى به وأسقط حقه من دعواه بجميع ذلك وكتب بذلك حقه شرعية من نائب
القاضي فهل اذا ثبت ذلك بالبيننة الشرعية لا يكون للاخ الرجوع على أخيه بشيء من ذلك
بعد الصلح والابرأ العام ويمنع من معارضة أخيه في ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى
بعد الابرأ العام الا بحق حادث بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر
بمبلغ معلوم من الدين وطالبه به فأنكر دعواه وادعى انه كان يحاسب معه عليه وزاد له مبلغ
عنده أقبله به آخر كل حساب بينهما وانه حصل بينهما وبينه الفخا نص والابرأ العام فيما
عدا المبلغ الذي زاد له فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي يلزمه دفع ما ثبت اقراره به ولا
تسمع دعوى كل على الآخر بعد ذلك (أجاب) على المقر دفع ما تحقق اقراره به للمقرله
وصرحوا بعدم سماع الدعوى بعد الابرأ العام الا بحق حادث والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجته وأخيه الغائب فحضر الاخ بعد سنة من موت أخيه وأراد
مقاسمتها في التركة فابرزت ورقة مشعولة بتختم أخيه الميت مكتوب فيها ان لها في ذمته مبلغ
دراهم قدره كذا وتزعم ان هذا خطه وانه كتبها لها وأقر لها بالمبلغ المستطير فيها والحال
انه ليس في الورقة شهود ولا بينة تشهد بمضمونها فهل لا عبرة بتلك الورقة حيث لم يثبت
مضمونها شرعاً (أجاب) صرحوا بعدم سماع الدعوى بناء على الاقرار وبانه لا يقضى
بذلك لم يثبت مضمونها شرعاً فلا تسمع دعوى المرأة المذكورة بناء على الاقرار وبفرض
سماعها لا يحكم لها بعداها الا اذا أثبتته بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
جماعة ادعوا على رجل مقيم بقرية لهم فيها عقاراً أشياء معينة بجماعة من عهدهم
الناحية فكلفوا اثبات دعواهم فحجزوا عن ذلك فظهر للعهد الحاضر من ان هذا
الشيء المدعى به كذب وبهتان فاقروا واعترفوا بان دعواهم عليه لا أصل لها وانما
المقصود من دعوانا عليه اخراجه من بيننا ولا يقيم معنا فامثل الرجل لذلك وصالحهم
على خروجه من عندهم وضمربوا له مدة معلومة ينتقل فيها متاعه فلما مضت المدة أي
الخروج من عندهم فهل لهم اجبار على الخروج من غير وجه شرعي واذا طلبوا اقامه
الدعوى المذكورة ثانياً عليه لا تسمع منهم بعد اقرارهم واعترافهم بانهم كاذبون ولا
دعوى لهم قبله وان المراد خروجه من بينهم (أجاب) لا يحبر الرجل المذكور على

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

الحجة

١

الا يقال من البلدة المذكورة ولا تسمع دعوى الجماعة المذكورة عليه حيث تحقق عليهم ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وابنتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وحصاة في طاحونة ونورج وغير ذلك مما يورث شرعا فاسقطت احدى البنات حقهما عما يخصها بالارث قبل القسمة والا فزلا بن اخ لها فهل لا يصح الاسقاط في الاعيان المذكورة ولا يكون لابن الاخ منعها من نصيبها اذا تحقق ما ذكر (اجاب) الارث جبري لا يسقط بالاسقاط على ما أفتى به العلامة الرملي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان خرب بين اثنين اذن أحدهما الآخر في عمارته وبنائه ليرجع بها عليه فعمره وبناه حسب اذنه ثم حبس المعمار في ديون عليه فاراد اربابها بيع ما يملكه من العقار في الدين فاقروا هو في السجن بان نصف بناء هذا المكان ملك لشر يملكه وانه اعطاه جميع ما صرفه في السارة خوفا من بيعه بمحضرة بيعة وكتب بذلك حجة وبعد خروجه من السجن أقر المقر له بأنه ما صرف في العمارة المذكورة ولا أعطى المعمار المذكور ما صرفه فيها باذنه وان مبلغ الصرف باق بذمته فهل اذا ثبت اقرار المقر له بالبيعة الشرعية بما ذكر يكون للمعمار المذكور الرجوع بما صرفه في العمارة (اجاب) ذكر في الاشياء وغيرها ان المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره لانه يرتد بالردو يفهم من كلام الفقهاء ان محل ارتداد الاقرار بالردم لم يصدق المقر له قبل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بمبلغ معلوم من الدين وأثبتته عليه ثم بعد ذلك طلب منه إعادة الحساب الذي من جلته الدين الذي أثبتته عليه فأجابته لذلك وظهر وتحقق انه لم يكن عليه هذا الدين وصدق كل على براءة ذمة الآخر وأقر كل انه لم يكن له قبل صاحبه حق ولادين ولا دعوى فهل اذا أراد المدعى بعد ذلك ان يرجع عن تصديقه وأبرأه المذكور ويطلب المدعى عليه بما كان ادعاه وأثبتته عليه قبل التصديق والابراء لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه اذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام الا بحق حادث بعده فاذا تحققت البراءة العامة من كل واحد من الرجلين المذكورين للآخر لا تسمع دعوى احدهما على الآخر الا بشئ حادث بعده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شهد على نفسه حال صحته وسلامته ان جميع ما في بيته ماله لوالدته سوى ملبوس يدينه وما اشبهه مما هو خاص بالرجال ومات وعليه ديون فهل لا يكون تركه عنه الا ما كان مختصا بالرجال ولا يكون لأحد من ارباب الدين معارضة والدة المتوفى والحال هذه في غير المختص بالرجال (اجاب) اذا قال الرجل ما في بيتي افلان صح اقراره كما في الدر المختار وفي حواشيه يصح الاقرار بالعام كفي يدي من قليل او كثير او عبدا ومتاعا او جميع ما ينسب الى افلان واذا اختلفا في عينها كانت موجودة في يده وقت الاقرار ولا فالقول للمقر الا ان يقيم المقر له بينة انها كانت موجودة في يده وقت الاقرار انتهى وفي واقعات المفتين عن الواقعات الحمائية ما نصه رجل اقر في صحته ان جميع ما هو داخل

٢
مطالب الاقرار يرتد بالرد
١٢٦٧
مالم يصدق المقر له قيل
الرد

٧
١٢٦٧

١٨
١٢٦٧

٢٤
١٢٦٧

منزله لامرأته غير ما عليه من الثياب فسات وترك ابناً فقال الابن ان كل ذلك تركته ابني
 ففي هذه المسئلة فتوى وحكم اما الفتوى فكل ما علمت المرأة انه صار لها بتقليد الزوج
 اياها ببيع صحيح او هبة او مهر كانت في سعة من منعه والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن
 لها فيه ملك لا يكون لها ملكا به هذا الاقرار فيما بينها وبين الله تعالى ويكون ذلك
 تركة الميت واما الحكم اذا شهد الشهود على ذلك الاقرار يحكم بالاقرار بجميع ما كان
 في المنزل يوم الاقرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر بالجنحة بوصول مبلغ معلوم فهل
 اذا قامت بينة على ان الاقرار كان بالجنحة لا يكون المقر ملزماً بما اقر به ويكون له طلب
 ما اقر به (اجاب) لا يجوز الاقرار بالجنحة بان يقول لا آخرا في اقرارك في العلانية
 بمال وتواطأ على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر به وان ادعى احدهما
 ان هذا الاقرار هزل وبلجنة وادعى الاخر انه جد فالقول للمدعي الجد وعلى الاخر البينة
 كذا في تنقيح المحامدية معز بالبدائع والتا تاريخا نية وغيرهما فاذا اثبت مدعي الجنحة
 في الاقرار المذكور ودعواه بالبينة لا يلزم بما اقر به والا كان القول منكر الجنحة بميمنه
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت الى رجة الله تعالى عن بنتين وعاصب وتوكت
 ما يورث تحت يد احدى البنتين فاقتسمت البنتان شيئاً منه وصالحتا العاصب بشئ من
 الموروث عما يخصه من الجميع ولم يزل الباقي عنده واضعة اليد ثم توفيت اختها الى رجة
 الله تعالى عن ورثة وارادوا اخذ ما يخص مورثتهم منها فانكرته ثم اقرت به طائفة
 مختارة مميّنة قدره فهل اذا رجعت عن اقرارها بعد ذلك لا يقبل منها (اجاب) الاقرار رجة
 قاصرة على المقر فيعامل المقر باقراره ولا عبرة بانه كاره بعد ذلك حيث ثبت اقراره
 بالوجه الشرعي مستوفياً شرائط الصحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على اخيه
 بانه واضع يده على متروكات مورثته وهي كذا وكذا الذي الحاكم الشرعي ويطالبه
 باستحقاقه فيها ولم يثبت دعواه فقصا الحما على ان يبرئ المدعي المدعي عليه في نظير مبلغ
 معلوم من الدراهم فابرا المدعي اخاه براءة عامة وانه لا يستحق قبل اخيه شيئاً من التركات
 المدعي بها بحضرة بينة وكتب بذلك حجة شرعية مشعولة بتختم الحما كهم الشرعي ثم بعد مدة
 يريد المدعي الدعوى فيما حصل فيه الابرأ العام متعللاً بان الابرأ المذكور صدر منه
 وهو قاصر فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الابرأ المذكور صدر منه وهو بالغ عاقل
 لا تسمع الدعوى فيما ذكر (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان المبرئ المذكور كان
 بالغاً عاقلاً وقت الابرأ لا يعتبر انكاره لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اسقطت
 وساحت وترك اولاد بنتها ما يخصها من تركة زوجها وتركته بنتها على الشيوخ من
 فخل وبيوت وغير ذلك مما يقبل القسمة ثم بعد ذلك رجعت في الاسقاط والمساخطة والتك
 على يد الحما كهم الشرعي وحكم لها بذلك واستوت عليه مدة من السنين وهي تتصرف
 فيه بالبيع وغيره ثم بعد ذلك ماتت عن بنت وعن اولاد بنتها المتوفاة المذكورة فهل

مطلب القول للمدعي الجد
 والبينة بينة مدعي الجنحة
 في الاقرار

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

٢٢

يكون ذلك تركته عن المرأة المذكورة لغيرها ولا شيء لاولادها البنت واذا عمل اولاد البنت
 بان الجدة المذكورة اسقطت وساحت وتركت جميع ما يخصها من الميراث لاعتبار
 بتعاليمهم بذلك (اجاب) الارث جبري لا يسقط بالاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن زوجة وعن بنتين قاصرتين منها وترك جانب نخل مشترك كايدهو وبين رجل
 اجنبي فوضع الشريك يده على جميع النخل وصار يستعمل ثمره ويستعمله مدة ثلاثين
 سنة ثم بلغت القاصرتان وطالب كل منهما اخذ ما يخصه في النخل عن مورثه فامتنع
 الشريك من ذلك متعللا بطول المدة فهل لاعتبار بتعاليمهم بذلك ويكون للقاصرتين بعد
 بلوغهما اخذ نصيبهما في النخل عن مورثهما ولو طالبت المدة سببا والشريك معترف
 بالملك فيه لمورثهما ويكون للوارث محاسبته على ما استعمله من الثمر ثلاث المدة حيث
 كان معلوم القدر (اجاب) اذا كان الرجل المذكور مقررا بالشركة في النخل للورث يؤمر
 برفع يده عما يخص مورثه شرعا يكره اذا لم يثبت انتقال الملك له فيه بناقل شرعي كما يكون لهم
 محاسبته على ما استعمله من ثمره حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على
 احديهم المنقرض عنه في معيشة وحده فطلبه منه فافقر له به بعد النزاع بحضرة بينة شرعية
 فهل اذا مات الاب بعد ذلك قبل اسقيائه يكون الدين المذكور تركته يقسم بين جميع
 الورثة بالغريضة الشرعية اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) نعم يكون الدين
 المذكور تركته عن الميت فيستحق لجميع ورثته بالغريضة الشرعية اذا كان الواقع
 ماهو مسطور ما لم يثبت فراغ الذمة عنه بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 امرأة توفيت عن زوجها وامها وابنتين وبنت قصر وبعدها فاتها اقرب الام للزوج بان لها
 تحت يدا بنتها المتوفاة المذكورة اربع قطع نحاس وقلادة معاقها جانب خيريات
 وما عدا ذلك من الامتعة مخلف عن ابنتها المذكورة وملك لها وقت تحسرت تركته
 المتوفاة ادعت باشياعز يادة عماد كرتة للزوج بقوله ان المتوفاة حال حياتها اقرت لها
 بها فهل اذا كان اقرار الام بعد الوفاة بان كامل ماهو تحت يد المتوفاة ملك لها ما عدا
 الاربع القطع النحاس والقلادة المعينة ثابتة بالبينة الشرعية يكون جميع ما تركته
 المتوفاة تركته عنها يقسم بين ورثتها ما عدا النحاس والقلادة التي تدعى بها ولا يقضي
 لها بما تدعيه من النحاس والقلادة بدون اثبات شرعي ولا تعتبر دعواها اقرارا للمتوفاة
 بتاخير سابق على تاريخ اقرار الام واذا تعالت الام المذكورة بان احدى شهادتي الاقرار
 ابن أخي الزوج لا يعتبر تعالها حيث لم يكن ابن الاخ في عيال عمه ولا في معيشته (اجاب)
 دعوى الام على الزوج بالامتنع بنسائه على اقرار البنت لها بذلك لا تسامع وشهادتا ابن
 الاخ اعمه مقبولة حيث كان عدلا ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في عقار تحت يد
 اخوين اراد اقسمة فتعرض لهما رجل وادعى ان له حقا معلوما في العقار المذكور يستحقه
 عن امه وهي تستحقه عن ابيها فسئل عن سكوته هذه المدة الطويلة فقال كنت لا أعلم ان

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

١٤

ربيع الاول

١٢٦٨

٢٠

دبيع الاول سنة

١٢٦٨

٢٨

دبيع الثاني

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٢٣

١٢٦٨

٢٣

لا يحق في هذا المقار فاعترف الاخوان المذكور ان بالملك لمورثه فيما ادعاه وتعلل
 عليه بطول المدة واراد ان ينفعه من حق مورثه بتعللها بذلك مع اعترافهما بالحق
 المذكور فهل لا يجابان لذلك ويؤمران بتسليم حق مورثه له ولا عبرة بالتعلل المذكور
 (اجاب) الافراجة فاصرة على المقر فيعامل المقر باقراره ولا عبرة بالتعلل المذكور
 والحال هذه اذا لم يفسد بتقادم الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد
 في عائلته اشترى احدى مكناتهم ودفع ثمنه من مال ابيهم الذي بيدهم لنفسه ولجميع
 اخوته باطلاع ابيهم وادنه في عدة مكنات الاب وبعض الاولاد بعده ثم ادعى المشتري الآن
 بان المكنان اشتراه له ولا خيه الميت فقط واظهر وثيقة بذلك مقطوعة الثبوت فهل اذا
 ثبت ان من باشر الشراء اقربانه اشتراه له ولا خونه باطلاع ابيهم وادنه من المال الذي
 بيدهم لا يبيهم يكون لهم جميعه لا يختص به المدعي واخوه ولا عبرة بالدعوى ولا بالوثيقة
 المحردين عن الاثبات الشرعية (اجاب) الافراجة فاصرة على المقر فقط فيؤخذ المقر
 باقراره بعد ثبوت عليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة
 وترك ما يورث عنه شرعا فاستولى أحد اولاده على التركة وصار يدفع لكل من الورثة
 حصته من التركة وصالح بثمان اخواته على قدر معلوم وتواطأ معهن على يدبنة ان
 تكتب له حجة بوجه المبلغ المصالح عليه لها وهو يكتب لها سند على نفسه بهذا المبلغ
 المصالح عليه فكتبت له حجة بذلك وكتب لها سند بذلك وسلمه لها وتوجه الى جهة فوات
 فيها فهل يعمل بهذا السند ويؤخذ المبلغ من تركته حيث كان هذا التواطؤ الذي
 حصل بينهما على يدبنة (اجاب) اذا ثبت ان الاقرار بقبض بدل الصلح كان
 مواضعة يكون للبنت المذكورة المطالبة به من تركته اخبرها حيث صدر الصلح والتخارج
 صحيحا والله تعالى اعلم (سئل) في اولادهم في معاش واحد وما ورثوه عن ابيهم وكسبهم
 الحادث بينهم على السواء فاشترى احدى مكناتهم قطعة دار يريد الاختصاص بها دونهم فلم
 يرض الباقون اختصاصه بها فاقراؤه اشتراها لهم على السواء ككسبهم الحاصل بينهم
 وصار بناؤها وتصليحها من مالهم المشترك فيما بينهم ووضعوا ايديهم علىها بالسكن
 جميعا واستقباض ذلك بين الناس فبعد مضي أربع عشرة سنة ارادوا ان يقتسموا
 ما بينهم من الامتعة وبالحيلة الدار المذكورة فادعى الاحد المذكور ادانها له دونهم متعللا
 بقوله اني اشتريتها لنفسى فقط فهل لا يجاب لذلك بعد اقراره انها للجميع مثل
 الاكتساب الحاصل بينهم ويمنع من دعواه وتكون مقسومة بينهم على السواء (اجاب)
 الافراجة فاصرة على المقر فيعامل المقر بعرض اقراره بعد تحققه بالوجه الشرعي حيث
 لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت وأخ ولها بعض أمتعة وبعد موت
 الميتة أقر أخوها بان أمتعة أخته هذه فيها النصف ولابنة أخته النصف بطريق
 الميراث الشرعي على يدبنة ثم بعد ذلك ادعى ان بعض الامتعة التي ذكرت ليست لاحته

بل لامة المتوفاة بعد اخته ير يد بذلك منع البنت من حقها فهل بعد الافرار لا يقبل منه ذلك (أجاب) يعامل المقر بأقراره وایس له الرجوع عنه فاذا ثبت اقرار الرجل المذکور بان هذه الامتعة كانت ملكا لاخته تكون ميراثا عنها والله تعالى اعلم (سئل) فی امرأة تحالفت من زوجها المطلقة مما لها عليه من المفروض لها ولا بنتها وأقرت بأنه لم يكن لها قبله حق ولا استحقاق ولا دعوى ولادين ولا خلافه وأرأت ذمتها أبراء عاما فهل اذا ادعت عليه بعد ذلك بأنه باق لمادين عنده من أصل المفروض لبنتها لا تسمع دعواها عليه (أجاب) ان تحقق الابراء العام من المطلقة المذکورة لزوجهها لا تسمع دعواها عليه الا بحق حادث بعد الابراء العام والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل مسلم مات عن زوجة وابن قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره وللتوفي المذکور أخ ذمی قد كان المتوفي المسلم اسكنه فی منزل من جملة منازله لنداهی فقره وبعد موت المسلم أرادت زوجته اخراج الذمی من المکان المذکور على يد وكيلها فذكر الذمی ان أخاه كان اسكنه فيه يدون اجرة لفقره وطلب استيجاره من وكيل الزوجة مشاهرة باجرة معلومة فطلب وكيلها منه اجرة لما مضى ثم بعد ذلك ادعی ان أخاه المسلم ومثله المنزل المذکور حال حياته وأنكرت الزوجة دعواه فهل حيث طلب من وكيل الزوجة استيجار المکان المذکور مشاهرة لا تسمع دعواه بعد ذلك ان أخاه المسلم وهب له المنزل المذکور لاسمها وقد أقر عند طلبه استيجار المکان المذکور بأنه لم يكن له فيه حق على يد بيعة من أعيان الناس (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الذمی المذکور اذا ثبت ما هو مستطور والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل اشترك مع آخر فی جاموسة وحصل منها نتاج وافتسما وتفاسد الا فيها وفي نتاجها وأقر كل بانه لم يكن له قبل الا خرق ولادعوى بشهادة بيعة شرعية ثم مات أحدهما الشريكين عن أولاده ومضى على ذلك نحو أربع عشرة سنة فادعی أولاد الميت على الشريك الحي بالنتاج الذي حصلت فيه القسمة والتخاوص بين أبيهم وبين الشريك الحي وبطالبون به فهل اذا ثبت التخاوص والتفاسد فيه بينهم وبين أبيهم قبل الموت وأقر كل بانه لم يكن له قبل الا خرق ولادعوى بشهادة البيعة الشرعية لا تسمع دعواهم عليه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام الا بحق حادث بعد الابراء والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل مات عن زوجة وعن ابنه القاصر منها وترك بيتا رهنه قبل موته عند آخر على مبلغ معلوم من الدراهم بشهادة بيعة ثم ان الزوجة غابت مع ابنها المذکور بالا قطار الحجازية وأقامت فيها خمس عشرة سنة وحضرت بابنها بعد بلوغه رشيدا فطلب رفع المرتهن عن البيت المذکور ويدفع له دراهم الرهن فهل اذا كان الرهن ثابنا بشهادة البيعة الشرعية واعترف له المرتهن بذلك يوم رفع يده عن المکان بعد قبض دين الرهن ولا تكون غيبة الابن المذکور في حال صغره مانعة له عن طلب ذلك (أجاب) حيث اعترف المرهن بالرهن كما هو مذکور كان عاياه تسليم البيت لو رثته

سنة ثانياً الثاني

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

جب
٢٧

١٢٦٨

مضان
٥

الراهن بعد استيفائه الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابن
 قاصر منها ونصبت الزوجة وصيا على ولدها القاصرون من جله المتروكات مركب تحت
 يد أخي المتوفى ومنزل ساكن فيه حال حياة أخيه فطلب وكيل الزوجة الوصية على
 ولدها من أخي المتوفى المحاسبة على أجرة المركب وأجرة المنزل ونازعه في ذلك فقال الأخ ان
 عيالي أرسلتهم الوجه القبلي وان قعدت في المنزل ادفع اجرتي وليس لي منزل ولا مركب ثم
 بعد ادعى الأخ المذکور ان أخاه وهب له المكان المذکور فهل حيث اقر بأنه لا منزل له
 وقت المنازعة مع وكيل الوصية وقال ان قعدت فيه ادفع الاجرة لا تسمع دعواه الهبة بعد
 ذلك (أجاب) اذا قال ذواليد ليس هذا لي أو ليس ملكي وقت التنازع يكون ذلك
 اقراراً منه بالملك للنازع فلا تسمع منه دعوى انه ملكه قبل تاريخ الاقرار كما افاده
 العمادى وغيره وعليه فلا تسمع دعوى الهبة المذكورة والحال هذه ولو جرحينا على رواية
 الاصل من ان قوله لاحق لي مثلاً ليس اقراراً بالملك للنازع بل هو اقرار بعدم ملك
 المقر لا تسمع دعواه الملك أيضاً بتاريخ سابق على هذا الاقرار للتناقض اذ هو محتاج
 لاثبات الناقض السابق ودعواه به على هذا الوجه يناقضها اقراره بعدم الحق له فيؤمر
 بالتسليم لافراده باصل الملك لمورث المازع والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة في مدينة
 واحدة لهم مال مشترك بينهم اشترى أحدهم داراً من المال المشترك بينهم له ولاخوته ثم
 بعد ذلك ارادوا القسمة فأقر المشتري لادارته اشترى له ولاخوته وقسمها بينهم
 بالفريضة الشرعية لدى القاضي ومضى على ذلك مدة ثم بعد ذلك ادعى الأخ المشتري انه
 اشترى الدار لنفسه دون اخوته وببذنه وثيقة بذلك فهل لا عبرة بدعواه بعد اقراره
 واعترافه بالملك لهم فيها (أجاب) يعامل المقر باقراره بعد تبوؤه عليه شرعاً والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة كان بيدها أشياء من أمتعة وفرش ونحاس ادعاه أبوها وأخذها منها
 وصدقت على انها له ولم يكن لها فيها حق وانه لم يكن لها عند أبيها دين ولا حق ولا عين
 ولا أمانة ولا شيء مما تسمع فيه لدعوى وكل ذلك وهي في حال صحته واولادها ثم بعد مدة
 ماتت عن أبيها وزوجها فهل اذا أراد الزوج منازعة الاب فيما بيده مما حصل فيه
 التصديق من ابنته له قبل موتها وان يكون ميراثاً لا يجاب لذلك اذا ثبت ذلك منها وهي
 في حال صحته واولادها (أجاب) للزوج أخذ ما يخصه في جميع ما ثبت انه متروك عن
 زوجته المتوفاة وليس له منازعة الاب فيما بيده مما اقرت به لابيها طائفة بدون وجه
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حلياً دفعته لبنتها عارية لتتزين به في منزل
 زوجها ثم بعد مدة من الشهور ماتت البنت عن زوجها وعن أمها فأراد الزوج ان يجعل
 الحلي من جملة التركة معللاً بانها منتهت به وانه صار ملكها بسبب ذلك والحال انه اقر
 واعترف بان الملك في الحلي للام المذكورة بحضرة بيعة فهل لا عبرة بتعلل الزوج بذلك
 ويمنع من معارضة الام حيث ثبت اقراره واعترافه لها بالملك بالبيعة الشرعية (أجاب)

سنة

رمضان

مجرد الاستمتاع لا يفيد المالك فلا عبرة بتعمل الزوج بما ذكره والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة تلقوا عن أبيهم عن اجدادهم عقارا أو أطيانا وصاروا واضعين أيديهم على العقار والأطيان مدة خمسين سنة فبأنه لا أن رجل أجنبي واتفق مع رجل من الورثة أنه يقر أن هذا العقار والأطيان للرجل الأجنبي ويبقى هذا الرجل الأجنبي العقار والأطيان تحت يده هذا الوارث المقر له مدة حياته ويريد بذلك منع أفا ربه من العقار والأطيان فهل إذا لم يكن مع الرجل الأجنبي بينة لا يكون له شيء في نصيب غير المغرور يكون له نصيب المقر فقط ما أخذ له باقراره (اجاب) الاقرار حجة فاصرة على المقر فيؤاخذ به فيما يملكه هو فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليشترى به سائر بل حمام وبذرا ويحمل ذلك تقاوى يطبخ ويعمل فيه حتى يبدو صلاحه فان حصل ربح فللمدفع وله الثمان وان حصلت خسارة فكذلك فلما وضع البذر في الارض ونبت جاء الريح فاضعه فلما رأى ذلك صاحب الدراهم أحضر الآخر أخذ بمحضرة اناس وقال له اجعل فلوسى عندك سلفا فسكت ولم يتكلم فهل ذلك السكوت لا يكون دليلا على رضاه بكون المولى عنده سلفا (اجاب) السكوت كالأفصاح في مسائل محصورة ليس ما ذكر في السؤال منها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ادعوا دارا يبدأ خربانها لمورثهم وانه مات وهي على ملكه فصادقهم على ان المورثهم وادعى شراها منه قبل موته وأقام بينة ثم ان البينة كذبت نفسها قبل الحكم بمحضرة جمع من المسلمين وقالت لا نعلم ببيع ولا بشراف فهل إذا لم يثبت دعواه الشراء بعد اعترافه بانها لمورثهم بالبينة العادلة لا يجاب لذلك ويكون لا ريب الدار نزعها منه ورفع يده عنها حيث وضع يده عليها في غيبتهم عن البلد بدون وجه شرعى (اجاب) يعامل المقر باقراره فاذا ثبت اقرار الرجل المذكور بان الدار للمورث ولم يثبت انتقال المالك فيها بانها نقل شرعى كان الواجب عليه تسليمها للورثة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ورثة وتركت ما مورث عنها شرعا فادعى رجل بدين له على تركتها فانكر الورثة دعواه فهل إذا اقام المدعى بينة شرعية على اقرارها بالدين في حال صحتها وسلامتها تقبل بيئته ويقضى له بهامع اليمين الشرعية إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) يعامل المقر باقراره فاذا ثبت اقرار المرأة المذكورة بالدين حال صحتها كما هو مذکور بعد دعوى صحيحة بالوجه الشرعى يقضى بالدين لربه بعد اليمين ويؤخذ من التركة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مستخدم عند آخرية أعطى امواله فاختلف من اجابا فلما صهرت حياته حاسبه على ما استهلكه فظهر بدينه مبالغ معلوم وساله وقت المحاسبة هل فلان وفلان وفلان أخذوا منك شيئا من هذا المبلغ فقال لم ياخذ مني أحد منهم شيئا من ذلك ولا من غيره وأقر ببراءة ذمتهم براءة عامة وان هذا المبلغ جميعه بدينه وانه سيدينه لربه ثم بعد مدة ادعى على بعض من ابرأهم من ذلك براءة عامة بانه اعطاه من هذا المبلغ شيئا وانه

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

١٩

القدمة

١٢٦٨

الحجة

١٢٦٩

محرم

١٢

أخذه منه بتاريخ سابق على اقراره بعدم أخذه منه وبراهة ذمته وأراد احضار بينة على ذلك فهل اذا ثبت ابرأؤه المذكور لا تسمع دعواه عليه بشئ من ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد ابرأؤه العام لا يحق حاد كما صرح به علماءنا وعليه فلا تسمع دعوى الرجل المذكور على المدعى عليه اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان غائبا عن بلدته في شهر كذا ولم يزل غائبا مدة أشهر فلما حضر من غيبته ادعى عليه آخرانه اقراران بذمة أبيه للمدعى قدرهما معلوما من الدراهم فأنكر ذلك فلم يجد المدعى حجة الا انه ابرز من يده اعلاما من فاض بثبوت الاقرار على يدي بينة لم تذكر اسماء وهم في الاعلام فراجع سجل القاضى فوجد فيه ان ذلك بشهادة رجلين ميتين وان الاقرار المذكور بتاريخ غيبة المدعى عليه فهل لا عبرة بذلك الاعلام بموت الشاهدين موافقة لمذهب الإمام الأعظم القائل انه لا يفتى بالهكوى وان قلتم نعم فهل اذا أراد المدعى اثبات مضمون ذلك الاعلام المكتوب في غيبة المدعى عليه وادعى بانه كان غائبا عن بلدة هذا القاضى في تاريخ الاعلام وسجل الدعوى وأقام بينة من عدول المسلمين يشهدون على انه كان معهم في تاريخ كذا في بلدة كذا وثبت من شهادتهم ان المدعى عليه كان غائبا عن بلدة الدعوى وثبت بذلك بطلان الاعلام فليس للقاضى ان يثبت مضمونه لكونه واضح البطلان ام كيف الحال سيما والشهادة على غيبة المدعى عليه تبلغ حد التواتر (أجاب) صرحوا بان الدعوى بناء على الاقرار غير مسموعة وبانه لا يقضى بمجرد الصلح بدون اثبات مضمونه شرعا لخروجه عن الحجة الشرعية التي هي البينة أو الاقرار أو النسكول وفي الدر المختار شهادة النفي المتواترة مقبولة والله تعالى أعلم (سئل) في عامل قراض لرجلين ادعى ضياع مبلغ من مال القراض فلم يصدقه أحد باب المال ثم أقر العامل بالمال المذكور لاحد من باب المال طائعا مختارا وتحاسبه بباب المال مع بعضهما على رأس المال وربحه بحضرة العامل المذكور وثبت لواحد من أرباب المال على الآخر باقراره طائعا مختارا مقدار معلوم من الدراهم آخر كل حساب بينهما وكتب له به سند على نفسه فهل يكون للقر له مطالبة المقر بما أقر له به آخر كل حساب بينهما يقتضى السند المذكور اثبات شرعا (أجاب) يعامل المقر باقراره فلم المقر له مطالبة المقر مدنيه بعد ثبوت اقراره بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان كاتبا عند أحد التجار بسكندرية وأقام عنده مدة تسع عشرة سنة من ابتداء سنة الف ومائتين وخمسين لغاية ألف ومائتين وثمان وستين ولما أراد التاجر الحج في سنة ست وستين ومائتين وألف تحاسبه وتحالض مع من كان له حساب معه فظهر للتاجر المذكور قبل كاتبه اثنيان وخمسون الف قرش وكسور بعد المحاسبة معه على كافة ما يسحقه كل منهما قبل الآخر وتحالضا وتبادرا برأة عامة فيماعد المبلغ المذكور ووكّل التاجر المذكور وكيله في استخلاص زماماته وقضاء اشغاله فأخذ الكاتب المذكور

ربيع الاول سنة

رضاعة من الوكيل و اضاف حسابها بخطه على المطلوب منه و لما توفي التاجر في شهر راحة ختام سنة ألف ومائتين وثمان وستين طلب الكاتب المذكور ما هيته من ابتداء المدة لغاية ألف ومائتين وثمان وستين فهل لا تسمع دعواه بذلك حيث تحاسب مع التاجر المذكور في سنة ست وستين وألف ومائتين وثمان وستين و لا يبق لاحدهما قبل الاخر شي سوى المبلغ الباقي بذمة الكاتب ولا يكون لذلك الكاتب المطالبة بشي مما يدعيه قبل التخاص و اقرار كل بانه لا شي له قبل الاخر سوى المبلغ الباقي بذمة الكاتب آخر كل حساب (أجاب) لا مطالبة لكاتب المذكور بما يدعيه في تركه التاجر بتاريخ سابق على تاريخ التخاص والاقرار على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشهدت على نفسها بانه ليس لها عند بنت اخيها شي اصل ولا و ابرأتها براءة عامة وهي كاملة العقل صحيحة الذهن وسافرت مع ابن بنتها واقامت معه اشهر اثم ماتت وقدم ابن بنتها مدعيها انها اخبرته قبل موتها بان لها عند بنت اخيها المذكور قياتين فيهابرق وسبعة مرجان وبعض درارهم فانكرت بنت اخيها ذلك فهل له تحليفها او لا لوجود بينة البراءة واعترافه بها وايضا بعد ادعائه وانكارها قال بحضرة عدلين ان كان لي عندها حق فقد اسقطته الله تعالى مكر اذ ذلك في مجلسين فهل له بعد ذلك تحليفها (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابرأ العام لا بحق حادث بعده ولا يحلف المدعي عليه الا بعد الدعوى الصحيحة اذا انكر وطلب المدعي تحليفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع ثلثين قدرا معلوما من الدراهم مضاربة والرجح بينهما وبينهما مناصفة فاخذ العاملان المال وذهبا به الى بلدة أخرى وراسلارب المال بالتجارة واستمر على ذلك مدة سبع سنين و بعد مضي تلك المدة حضرا الى رب المال وطلباه منه الحساب فامتنع من ذلك لكونه ناشوكه ثم بعد ذلك مات ذو الشوكة ومات أحد العاملين ثم بعد موت ذي الشوكة والعامل طلب العامل وورثة العامل الثاني الحساب مع ورثة رب المال وتحاسبوا مع بعضهم فظهر للعامل وورثة العامل الثاني قدر معلوم من الدراهم على ورثة رب المال واعترفوا به فبعد ذلك امتنعت ورثة رب المال من الدفع للعامل ولورثة العامل الثاني متعلاين بطول المدة فهل والحال هذه تجبر ورثة رب المال على دفع ما تم به الحساب ولا يسقط حقهم بطول المدة (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان ويؤخذ المقر بأقراره والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكنت رجلا بان بعمرها دارا ثم بعد فراغ العمارة تحاسب معها على مبلغ معلوم وتحاسبها على يد بينة من المسلمين وأقر بانه لم يكن له قبلها شي ثم بعد مدة ادعى ان له قبلها مبلغا معلوما صرفه في العمارة غير الذي صارت عليه لهاسبة بتاريخ سابق على التخاص والابرأ فهل لا يقبل قوله حيث انهما تحالفا على يد البينة وأقرانه لم يكن له عندها شي (أجاب) اذا ثبت اعتراف الوكيل المذكور باخذ ما صرفه في عمارة دارا وكلة المذكور كورة وانه لاحق له قبلها لا يكون له مطالبتها بشي سابق على تاريخ التخاص والابرأ على

١٢٦٩

١٣

ربيع الثاني

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

٢٢

هذا الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر بعضه مكتوب به سند بيد الدائن وبعضه بغير سند مقيم بدفتر الدائن بخط المدين في مدة قضي المدين الدين له اثنته وعقل عن شطبه من دفتر الدائن وطلب من الدائن السند المكتوب عليه بالمبلغ فاقر الدائن واعترف بانه اخذ واستلم جميع ما في السند واشهد على نفسه الاشهاد الشرعي بذلك وان السند تائه في اوراق كثيرة واذا ظهر لا يعمل به ثم ادعى رب الدين المذكور بما في السند من الدين واظهره وانكر وصول ما فيه واقاراره بما حصل منه وتداعيا لدى قاضي الناحية وقضى بينهم وانقضى الحكم بعدم ثبوت شيء بذمة المدين للدائن فهل يعمل المقر باقراره بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي واذا طعن في أحد الشهود بانه فهو جرحي بعد قبول الشهادة وتزكيتهما والحكم به لايجاب لذلك ولا ينقض حكم القاضي (اجاب) الاقرار حجة على المقر ولا ينقض حكم القاضي بعد وقوعه صحته مستحسنا لاثرائط الشرعية والطعن في الشاهد المذكور بما ذكر بهما الحكم بشهادته لا يبطل القضاء والله تعالى أعلم (سئل) في وصي على قاصر وعلى ماله من قبل الميت مات الوصي عن ابن رشيد وترك ما يورث عنه شرعا فوضع الابن يده على التركة الى ان بلغ القاصر وطلب حقه من ابن الوصي المذكور فاقر واعترف له بمبلغ معلوم من الدراهم واعطاه بعض المبلغ وكتب عليه سند بالباقي بعض الآخر بخطه وختمه بخضرة بيضاء شرعية ثم مات ابن الوصي قبل وفاء ما بقي عليه من المبلغ وترك تركة تفي بالدين فهل اذا ثبت ذلك بالبيضة الشرعية يجبر الوارث على دفع ما بقي من الدين لربه من رأس تركته حيث ثبت اقراره بذلك المبلغ بانه دين في ذمته بعد استهلاكه في شؤون نفسه (اجاب) الاقرار حجة على المقر فاذا ثبت اقرار الرجل المذكور حال صحته بمبلغ معين من الدراهم يكون للمقر له المطالبة بيده في تركة المقر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم ميراثا فطلب أحدهم أخذ نصيبه الا يل له عن مورثه فأنكر وادعوا له واستحقاقه وادعوا له أسقط حقه وأبرأ من أعيان التركة وحصل بينهم نزاع بسبب ذلك ثم بعد ذلك رجعوا عن دعواهم هذه وصدقوا له على الورثة وعلى نصيبه الا يل له من ذلك عن مورثه وثبت ذلك بشهادة البيضة الشرعية لدى قاضي الناحية وكتب لهم اعلام شرعي بذلك فهل اذا أراد بعد ذلك أحدهم أن يدعى بما ادعى به اولا ويرجع عن تصديقه لايجاب لذلك (اجاب) يعمل المقر بموجب اقراره ولا يوجب أحد الورثة لمنعه أحد منهم عما يخصه في تركة مورثهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لخادمه دراهم ليصرفها في الزراعة فاخذها واختلس منها بعض دراهم واختلس بعض ما تحصل من الزراعة فهل اذا أقرب باختلسه من الدراهم وبما اختلسه من محصول الزراعة وطلب من سيده ان يسامحه فيما اختلسه فسكت عنه ولم يسامحه ولم يبرئه منه يكون للسيد مطالبة به ولا يسقط حقه بغير ابراء (اجاب) الاقرار حجة على المقر فيؤخذ المقر بما أقربه طائعا ولا مقر له المطالبة حيث لم يوجد مانع شرعي من

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

١٩

جادى الثانية

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢١

ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وزوجة بائنتين وابن ابن قاصر وترك ما يورث عنه شرعا وأقيم لابن الابن المذكور وصى من طرف القاضي وسلمت الورثة التركة جميعها للوصى المذكور على أن تكون تحت يده امانة برضا من غيرا كراهة بعد مدة طلبت البنت والزوجة نصيبهما من التركة من الوصى المذكور فنفعهما متعللا بأنهما أسقطتا حقهما من التركة لابن الابن فهل هذا الاسقاط صحيح اذا اثبت الوصى المذكور أم لا واذا قاتم بالصحة فهل ذلك فيما عدا الاعيان من النقود ام في الجميع (أجاب) صرحوا بان الارث جبري لا يسقط بالاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة قيمهم قاصر فاخذ بعض الورثة المبلغ مقدار من مال مورثه من الدراهم معلوم القدر ووضع عنه عند رجل وديعة ثم إن القاضي اقام وصيا على القاصر وحصر مال الميت ومن جلت به ما اخذه بعض الورثة بعد موت مورثه ووضع امانة عند الرجل المذكور وبعد ان احضرهما وصدق المودع والمودع على انه من متروكات المورث وقسمه بين الورثة ادعى المودع بان القدر الذي كان موضوعا تحت يد المودع له خاصة ويريد ان يخرجه اياه فهل بعد ثبوت اقراره كالمودع بانه من مال المورث واقدامه على قبضته واخذ نصيبه منه كباقي الورثة لا تقبل دعواه به بعد ذلك على المودع المذكور والحال هذه (أجاب) يعامل المقر باقراره فليس للرجل المذكور تضمين مودعه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن ورثة غيرها وبعد وفاة الزوج صار اخراج ما وجد من متروكاته التي عند الزوجة المذكورة وخلافها وجرى بيع المتروكات بالمزاد بعلم الزوجة ومساومتها الاشياء وقت البيع واشترت بعضا من التركة وقيد عليها من أصل استحقاقها في الميراث وبعد مدة ادعت الزوجة المذكورة بان الاشياء التي اشترتها من التركة وخصت عليها من أصل استحقاقها في الميراث كانت ملكا لها قبله فهل لا تسمع دعواها الآن (أجاب) اذا ثبت اقرار الزوجة المذكورة بان الملك في تلك الاشياء لزوجها لا تسمع دعواها انما لها قبل الشراء ويكون ذلك نكحة عن زوجا وصرحوا بان الاستيلاء والشراء مانعان من سماع الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة من دار باعها لآخر بثمن معلوم دفعه المشتري له خفية ثم توجه الى حاكم شرعي وأقر البائع بالبيع للمشتري وقبض الثمن منه وذلك بحضور بينة من المسلمين وخرج بذلك وثيقة شرعية بيد المشتري وبعد ذلك وضع المشتري يده على الحصة المذكورة مدة وصاد يتصرف فيها تصرف المالك ثم الآن يريد البائع منازعة المشتري في الحصة المذكورة وينكر البيع له ويحججه بما كلفه من ثمن لا يثبت له الا بوجده للمشتري بينة تشهد بالشراء من البائع المذكور ودفع الثمن له لا يثبت له انكاره البيع وليس للبائع منازعة المشتري بعد ذلك ويمنع من الدعوى (أجاب) الاقرار حجة على المرفق اذا ثبت اقرار الرجل المذكور ببيع تلك الحصة وقبض ثمنها طاعنا لا يكون له معارضة مشتريها ولا عبرة لانكاره البيع

١٢٦٩

٦

رمضان

١٢٦٩

١٦

الحجة

١٢٦٩

٦

١٢٦٩

١٢

وقبض الثمن بعد ثبوت ذلك عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث دارين عن أبيه واحدة كبيرة واحدة صغيرة فاعاد الصغيرة لرجل سكن فيها أقل من خمس عشرة سنة ثم أراد ان يحددها وينهبها لنفسه فنعى المالك من ذلك فهل اذا ادعى فيها المالك لا تقبل دعواه من غير برهان شرعي لاسيما وانه معترف باصل المالك فيها المالكها بالارث عن مورثه (أجاب) حيث اعترف وأضح اليه على الدار المذكورة باصل المالك لم يدعى العارية يؤمر برفع يده عنها وتسليمها لرجلها اذا لم يثبت انتقامها اليه بنقل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى لاخر عروضا وأمره ببيعها وبأنها اذا صارت تقودا يشتري بها مع ما يطبخه اخورب العروض من النقود شيئا يجر فيه حبوبا وغيرها وعما ظهر من الرجب يكون بينهما فباع العروض وصارت تقودا وأخذ من أخى رب العروض مبلغا واشتري بالجميع ما أمر به رب المال وبعد بيعه حضر رب المال وتحتاسبا واعترف بأنه استهلك من رأس المال مائة وخمسة وأربعين قرشا وثلاثين نصف فضة وكتب بها وثيقة لرب المال فهل اذا ادعى بعد ذلك ان عليه دينان من ثمن ما اشتراه بعد اعترافه بأنه دفع ثمن ما اشتراه من مال المضاربة لا يجاب لذلك (أجاب) على الرجل المدعى كورد دفع ما ثبت اعترافه به باسئلاكه من مال غيره ولا يقبل قوله في بقاء بعض ثمن ما اشتراه ديناً بعد اقراره بدفع ثمنه من مال المضاربة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وله ولدان غائب فختم القاضي على محل معلوم من الدار فيه الامتعة فلما حضر الولد من الغيبة رأى المحل المختوم عليه مفتوحا فسأل زوجة أبيه عن فتح المحل فقالت له انا وامك وزوجة أبيك المطلقات من فحناه واخذت منه بعض الامتعة وسلمتهما معلى اننا تقسمهما اثلاثا فذهب بها الى القاضي فاحضرت بينة بما ادعته عليها فلم تشهد لها به فهل اقرارها يبرئ عليها وتلزم بجميع ما اعترفت به (أجاب) يؤخذ المقر بما ثبت اقراره به طوعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا غصبها منه آخر وسكنها مدة ثم مات كل من الغاصب والمغصوب منه عن ورثة فادعى ورثة المغصوب منه على ورثة الغاصب بأن الدار لمورثهم فاعترفوا له بملكها المورثهم وادعوا شراهم من مورث المدعىين متعللين بوثيقة غير ثابتة المصنون فانكر ورثة رب الدار دعواه - فهل لا يجابور لذلك ويكون لورثة من غصبته منه الدار ترعها من - م عملا باعتراؤه - م ورطالت المدة ولا عبرة بالوثيقة المقضوعة بالثبوت (أجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فعامل المقر بموجب اقراره حيث كان مكفأ طائعا ولا يعول شرعا على وثيقة مقطوعة بالثبوت اذ حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والنكول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده عن قطعة أرض زراعية تملكها عن أبيه مدة من السنة وشارك عايبا رجلا آخر وجعل له النصف في الزرع والبذر من كل منهما النصف ثم اربيع سنوا منع رب الارض الشريئ عن الارض فادعى الشريك انه اتفق معه

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

٢٩

١٢٧٠

محرم
٥

١٢٧٠

٢١

ربيع الاول سنة

ترك له نصف الارض ونزل له عنها في سنة كذا والحال ان الشر يك المدعى اقر واعترف
 واشهد على نفسه ان لاحق له في الارض المذكورة ما عد ان نصف الارض بمحضرة بينة شرعية
 وذلك بعد تاريخ دعواه بمدة من الزمان فهي والحال هذه يؤخذ باقراره بان لاحق له
 في الارض المذكورة ويمنع عن معارضة صاحبها فيها (أجاب) الاقرار حجة على المقر
 فيعاهل بموجبه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تستحق بيتا وقفاني فيه
 زوجها بعض بناء من مالها باذنها وأقر بمحضرة بينة بان جميع ما صرفه في العمارة من مال
 زوجته لا من مال نفسه وكتب بذلك سنداً شرعياً ثم بعد مدة طلقها وادعى ان ما صرفه
 في العمارة من ماله ويريد مطالبة بها فهل والحال هذه اذا ثبت اقراره بالبيعة الشرعية
 بان جميع ما صرفه من مال زوجته لا من مال نفسه يؤخذ باقراره ويحكم عليه ولا عبرة
 بدعواه بعد الاقرار (أجاب) الاقرار حجة فاصرة على المقر فيعاهل بموجبه بعد ثبوت
 بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقر في حال صحته وسلامته
 وهو باكمل الاوصاف المغيرة شرعاً بدين زوجته ثمن مصاغ احذته منها باعده واستهلك
 الثمن في شؤون نفسه وصار ديناً عليه فهل يصح ذلك الاقرار ويكون لها استيفاءه من
 تركته بعد موته اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم يكون للاقرار اخذ مثل ثمن
 مصاغها من تركته زوجها بعد اثباته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اودع وديعة عند آخر اجل الحفظ فطلب المودع وديعته منه فادعى ضياعها بالسرقة
 من منزله فترافى الذي احكام الشرعي وأقام ادعواه به الدية فاعترف المدعى عليه
 بالوديعة المذكورة وادعى انها سرقت من عنده فالزمه الحاكم الشرعي اليمين على ذلك
 فحلف وخرج على ذلك فهل اذا وجد المدعى بينة على المدعى عليه باقراره ان الوديعة عنده
 ولم تكن ضاعت يؤخذ باقراره ويحجر على اسناده الالامنة الى أهلها شرعاً حيث كان
 اقراره ببقاء الالامنة عنده وعدم ضياعها بتاريخ متأخر عن دعواه الضياع والتراجع بين
 يدي القاضي بمدة من الزمان (أجاب) الاقرار حجة فاصرة على المقر فيعاهل بالمعروض عليه
 بعد تحققه بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر
 انه دفع له جانباً من الدراهم في شهر شعبان سنة ٦٩ فانكر المدعى عليه دعواه ثم
 اقر ذلك المدعى في سؤال من السنة المذكورة بمحضرة بينة شرعية انه لم يدفع شيئاً من
 الدراهم التي ادعى انه دفعها له فهل اذا ثبت ما ذكر وادان يدعي بما ادعى به اولاً
 لا يجب لذلك (أجاب) الاقرار حجة على المقر فيعاهل بموجبه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجلين كان بينهما بيع وشراء وحذوا عطاء وشركة فتخاصما على ما كان
 بينهما وظهر لاحدهما قبل الآخر به هـ دراهم فسلمها له واعترف كل منهما بالاستيفاء
 حقه بتمامه من الآخر ولم يبق له قبل الآخر شيء فهل اذا ادعى أحدهما على الآخر
 شيئاً متقدماً على تاريخ الخصام والتخاصم لا تسمع دعواه (أجاب) لا تسمع دعوى أحد

٩ ١٢٧٠

ربيع الثاني ٧ ١٢٧٠

١٧ ١٢٧٠

جادی الاول ٢٩ ١٢٧٠

٣٠ ١٢٧٠

جادی الثاني ١٦ ١٢٧٠

المذكورين على الآخر بشئ وقع عليه التحاسب والتخلص بينهما بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في شريكين تقاصلا من الشركة التي بينهما وجرى بينهما حساب شاف وإبراء عام مما يتعلق بتلك الشركة وكتب بذلك صكوك لدى شهودا ذلك فهل إذا أراد أن يدعى أحدهما على الآخر بشئ مما يتعلق بتلك الشركة لا تسمع دعواه والحال هذه وأيضا إذا رفع أحدهما دعواه ببلدة بعيدة عن بلد المدعي عليه والحال أن في بلد المدعي عليه كما شرعيا ينفذ الأحكام لا يجبر المدعي عليه للذهاب لتلك البلدة التي ادعى بها الخصم خصوصا مع تعذر ذهاب الشهود لحل الدعوى (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الإبراء العام إلا بحق حادث ولا يجبر المدعي عليه على الانتقال والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها عما لها عليه من الدين وأقرت بأن ما في منزل زوجها الساكنة معه فيه مملوك سوى كذا كذا وذلك في حال صحتها وسلامتها واختيارها بحضرة بينة ثم بعد ذلك بمدة ماتت المرأة المذكورة فهل إذا ثبت الإبراء والاقرار المذكوران من المرأة المذكورة في حال صحتها وسلامتها لا يكون لاحد من ورثتها منازعة زوجها المذكور فيما ذكره بغير وجه شرعي (أجاب) اقراره لخص لوارثه في صحته كإقراره لأجنبي في عام لا يوجب له ما ادعى به بعد دعوى صحيحة حيث لا مانع وليس لورثة الزوجة مطالبة زوجها بالدين المبرأ منه في حال صحتها بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة بما ضمنه ادعى حسين الطباخ الوصي من قبل القاضي علي حنفى القاصر ابن المرحوم محمد علي الطباخ على زوجته عبدربه على الطباخ بأن مورثه توفى عن زوجته وابنه القاصر المذكور وأغلاه وترك تركته من نحاس وفراش وعقار وغير ذلك معينة معلومة مشتركة بينهما وبين أخيه الآخر ذكره وأن المتوفى المذكور كان له أخ يسمى عبدربه توفى بعد موت أخيه عن ورثته الزوجتين وولد قاصر محجور إحدى الزوجتين وكان الآخران مع بعضهما في معيشة واحدة وكان ما لم يمشتركا بينهما ما كانت صناعاتهما واحدة وكل ما اكتسباه سويا كان تحت يد المرحوم عبدربه واستمر على ذلك إلى أن مات المرحوم محمد علي المذكور عن ورثته المذكورين ثم مات أخوه المذكور عن ورثته المذكورين أيضا وإن المدعى عليهما المذكورين وضعان أيديهما على ذلك ويطلب ما الوصي برفع أيديهما عما يخص القاصر وسئل من المدعى عليهما من ذلك فأجابنا بالأعلى ترافى بوفات المتوفيين عن ورثتهما المذكورين وذكرتا الأشياء والعقار المذكور بخلاف عن المرحوم عبدربه وذكرتا الحجة المكتتبة بترافع العقار المذكور باسم عبدربه خاصة وأنكرتا ما عدا ذلك فعاوضهما المدعى المذكور فائلا أن المرحوم عبدربه على الطباخ حال حياته أقر بأن ما تحت يده من العقار والنحاس والمواشي مشترك بينهما وبين أخيه المرحوم محمد علي المذكور مناصفة بينهما وكان ذلك في صحة المرحوم عبدربه على المذكور مرارا عديدة

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٩

القعدة

سنة

١٢٧٠

٨

لم يصدق المدعى عليهما على ذلك وقد ثبت وضع اليد على العقار وأوضح ما يلزم
أيضا في الحكم (أجاب) إذا أثبت الوصي المذكور الموت والوراثة والوصاية وحكم
بذلك وأثبت اقرار عبده على المذكور حال صحته بأن العقار والنحاس والمواشي
المذكور مشتركة بينهما وبين أخيه محمد على المذكور مناصفة بينهما قضي على ورثة عبده
ربه المذكور بأن ما أقر به مورثهم مشترك بينهما وبين ورثة محمد على المذكورين بعد
استيفاء ما يلزم عملا باقرار مورثهم إذا لاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه ولا يمنع من
ذلك والحال ما ذكر كتابة الحجة باسم المقر وحده والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين بينهما
أخذوا عطايا البيع والشراء في الأسباب فتحاسبوا وتخاصما من بعضهما بموجب وثيقة
ثابتة المضمون بالتخاصم وإبراء كل منهما مذمة الآخر ثم مات أحدهما عن ورثة
فادعت ورثته بدين لمورثهم على الآخر فأنكر دعواهم وأدعى أنه تحاسب وتخاصم من
مورثهم فهل إذا ثبت وتحقق بالوجه الشرعي التخاصم والتخاصم لا يجابون لذلك
(أجاب) إذا ثبت التخاصم والإبراء بالوجه الشرعي لا يكون لورثة المبرئ مطالبة الآخر
بما وقع الإبراء عنه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع بيته لزوجته
بثمان معلوم من الدراهم وإبراء ذمتها منه براءة عامة وأقر في مجلس البيع أن جميع ما كان
تحت يدها من حلي ونحاس وفراش وغير ذلك من متاع البيت ملك لزوجته ولم يكن له
فيه شيء وكل ذلك في حال صحته وسلامته وكتب بذلك حجة شرعية فهل والحال هذه إذا
ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون كل من البيع والإبراء والاقرار صحيحا نافذا وإذا مات
الزوج عن زوجته وعن وارث لا يكون له وارث معارضة الزوجة في شيء من ذلك بدون
وجه شرعي (أجاب) نعم يكون كل من البيع والإبراء والاقرار صحيحا حيث كان ذلك
حال صحة الزوج ولا مانع واقرا داره صحيحا لو ارثه كاقرا داره للأجنبي فيقضي بموجبه وفي
الحانية ولو قال يعني في صحته جميع ما هو داخل في منزلي لأمرأتى غير ما على من الثياب
ثم مات فادعى ابنه أن ذلك تركه أبيه قال أبو القاسم هاهنا حكم وفاة ويحكم إذا ثبت
هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان في الدار يوم الاقرار وفي الفتوى إذا علمت المرأة
أن الزوج صادق في اقراره وأن جميع ذلك كان لها ببيع أو هبة أو ما أشبه ذلك فهي في
سعة من أن تمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن ملكا لها لا يصير ملكا لها بالاقرار الباطل
انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في شراء جانب من ذهب وفضة
واذن له في ذلك وقبيل منه وأحاله على رجل آخر مدين للوكل بقبض قدر من الدراهم
ليشتري الوكيل ما ذكر وقبيل منه الحوالة ثم اعترف له الوكيل أنه قبضها من المحال عليه
كذباً مع أنه قبض بعض ذلك واشتري للوكل بقدر ما قبضه من المحال عليه ما أمره بشرائه
وتصدق كل من الموكل والوكيل والمحال عليه بأن الوكيل المذكور أن قبض ابنه
المذكور فقط وإن باقى المبلغ المحال به باقى بذمة المدين المحال عليه إلى الآن وبعدمه

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

١٨

أفلس الحال عليه هو باق يذمه بعض المبلغ المذكور حسب التصديق على ذلك فهل اذا اراد الموكل مطالبة الوكيل المذكور بذلك الباقي اعتمادا على اقرار الوكيل السابق وان الوكيل يكون ملزوما بذلك ولو لم يكن تحصيله من الحال عليه لا يجاب لذلك بل ان هلك هذا الباقي يهلك على الموكل المذكور ولا يكون الاقرار السابق بالقبض موجبا لضمانه حيث كنوا متصادقين جميعا على عدم قبض ذلك الى الآن (اجاب) نعم لا يجاب الموكل المذكور لذلك والحال هذه وما يهلك من الدين على المدينين يهلك على الموكل والحوالة المدكورة انما هي وكالة بقبض الدين والاقرار السابق من الوكيل قد بطل بالتصادق المتأخر على عدم القبض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مبلغ معلوم من الدين عند رجل وصالحه وكيل المدين على بعضه وابرأ ذمة المدين من باقي الدين فهل اذا اراد الرجوع فيما ابرأ منه لا يصح رجوعه ويرأى المدين ببراءة رب الدين له (اجاب) اذا وقع ابراء رب الدين مدينه من بعض الدين صحح الا يكون له الرجوع على مدينه بما صحح الابراء عنه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على رجل وزوجته بدين ولم يثبتوا ما ادعوه ثم بعد ذلك ابرأ الجماعة المذكورون للرجل وزوجته مما ادعوه عليهم ابراء عامة من كل دعوى وطلب واقرروا انهم لا يستحقون قبلها ما شئتوا بحضرة بينة وكتبوا حجة شرعية بذلك ثم ان الرجل وزوجته دفعوا مبلغا من الدراهم للدين على وجه البر والصلة فزعموا ان ذلك يثبت لهم حقا فيما كانوا يدعونه قبل البراءة وادعوا على المدينين ما كانوا يثبتون مما ابرأوه فهل اذا ثبتت البراءة العامة كما ذكرنا اقرارهم بانهم لا يستحقون قبل المدعى عليهم ما شئتوا لا تسمع دعواهم عليهم ما شئتوا ويمنعون من معارضتهم ما شرعا (اجاب) لا تسمع دعواهم بنسبة من الدين الذي وقع الابراء عنه حيث كان الابراء عنه ثابتا بالطريق الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين تشاركا مع بعضهما في التجارة والمال لا حدهما فقط ومكنا متشاركاين مدة ياخذ كل ما يخصه من الربح ثم تقاسمنا النركة وتخاصمنا مع بعضهما وظهر لرب المال على الآخر مبلغ معلوم فكتب على نفسه وثيقة ببقائه في ذمته يدفعه لصاحبه متى اراد وكتب له رب المال أيضا وثيقة بخלוه من تعلقات الشركة ما خلا ما باع الدين ثم بعد مدة طلب رب المال دينه من الآخر فادعى خسران المال ذلك المبلغ واي دفع شيء من ذلك لصاحبه فهل والحال ما ذكر لا يقبل قوله في الخسران بعد المحاسبة وادعوا له بان المبلغ في ذمته ويحجب على دفع المبلغ المذكور لصاحبه اذا ثبت بالوجه الشرعي (اجاب) دعواه الخسران بعد المحاسبة والغشخ واعترافه بان ذلك المبلغ باق يذمه يكون رجوعا عما اقر به فلا يقبل والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشركة بين اخوين تلقيا ابا الميراث عن أبيهما فوضعا أيديهما عليها مدة من السنين ثم غاب أحد الاخوين عن بلدته فقام جماعة وادعوا على الحاضر بان لهم حقا في الدار المذكورة بطريق الميراث عن اصولهم فافادهم بذلك لدى فاضى

١٢٧١

٢٤

ربيع الثاني

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٧

١٢٧١

٢٥

جادی الاولى سنة

١٢٧١

٢

جادی الثاني

١٢٧١

١٠

شعبان

١٢٧١

١٣

رمضان

١٢٧١

٨

ناحيتهم ثم بعد ذلك حضر الغائب وأنكر ما ادعوه من الحق المذ كور فهل يكون الاقرار
 المذ كور نافذا في حق الحاضر ولا يصرى في نصيب الغائب الابحجة شرعية (أجاب)
 الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل المقر بموجبه دون المنكر والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل وامرأة من أهل الذمة ترافعوا الى المحكمة الشرعية وتخالصا من بعضهما في دعوا
 ميراث كانت بينهما وكنت بينهما حجة شرعية ومضت مدة على ذلك فهل اذا ادعت
 المرأة ان زوجها لم يكن حاضرا معها في وقت تخالصها من ذلك الرجل عند التسامح
 لا ينعقد ذلك ولا يشترط حضور زوجها معها ككونها بالغه رشيدة كاملة وأن ما وقع
 لا ينقض بوجه من الوجوه حيث صادف وجهها شرعيا (أجاب) حضور زوج المرأة
 الماكلة الرشيدة ليس شرطا في صحة تخالصها من آخر او دعواها عليه فاذا وقع التخالص
 المذ كور مستوفيا شرائط الصحة لا ينقض شرعا بعدم حضور زوج المرأة المذ كورة والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة أرض زراعية من مستحقها باجرة معلومة في كل
 سنة وصار المستاجر يدفع اجرتها للمؤجر في كل سنة ثم بعد اثني عشرة سنة ادعى المستاجر
 بان المؤجر اقر له ببعضها والبعض الآخر اقر به لرجل اجني وان الاجني قد رهنه تحت
 يده ويريد ان يقيم بينة على ذلك الاقرار وان يجعل اقرار المؤجر سببا للملكة فيها وللرجل
 الاجني والحال ان المستاجر المدعى المذ كور لم يكن وكيل عن المدعي له بالاقرار في
 الارض المذ كورة فهل والحال هذه لا تسمع بينة المستاجر المذ كور ولا عبرة بهذا
 الاقرار ويمنع من منازعة المؤجر في ذلك بدون وجه شرعي حيث كان المستاجر المدعي
 معترفا ومقرا باصل الملك للمؤجر (أجاب) صرح علما وثنايان الاقرار ليس سببا في
 أسباب الملك وان الدعوى بناء على الاقرار لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 عليه دين لاخر من مدة تبلغ خمسا وثلاثين سنة وكل سنة يطالب به فيقر له ويماطل في
 الدفع الى ان مضت هذه المدة وفي وقتها هذا ادعى انه دفعه له وارج ورقة بختم المدعي
 خالية من الشهود مضمونها ان المدعي اخذ الدين المذ كور والحال ان المدعي منكر
 للدفع فهل تسمع دعواه الآن به - رمضى هذه المدة حيث كان المدعي عليه مقر بالحق
 مع وجود المطالبة من المدعي في كل سنة وهل اذا لم يثبت مضمون هذه الورقة بوجه من
 الوجوه ولم تكن مسجلة في سجل ولم يحصل تصديق من المدعي عن صحة مضمونها لا يسمع
 بها (أجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه ويؤمر المقر بدفع ما اقر به من الدين لربه
 ما لم يثبت دعواه دفعه اليه او ابراهمه منه بطريق شرعي ومن المنكر عن علما ثنايان لا يعتمد
 على الخط والختم ولا يعمد اليه بدون اثبات مضمونه بوجه شرعي فيما عدى ما استثنى
 نكح صراف وبيع وسمسار فاذا لم يكن رب الدين المذ كور من هذا القبيل لا يحكم عليه
 بمجرد ختمه المذ كور بدون اثبات شرعي بينة او اقرار او سكروا والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة يثب معين اقر هذا المتوفى في

الحجة سنة

٢٥ ١٢٧١

حال صحته بان نصفه ملك لزوجته وكتب لها سنداً بذلك وختم عليه ولها يئنة تشهد بهذا
 الاقرار ايضاً فهل لا سبيل للورثة على هذا النصف ولا يكتفى بتركه اذا ثبت الاقرار
 المذكور بالبينة العادلة (اجاب) الاقرار ليس سبباً من اسباب الملك فثبت كان
 البينة جميعه مملوكاً للرجل المذكور لا يكون لزوجته ثلث نصفه بمجرد اقرار المالك بانه
 ملك لها وقد صرحوا بانه لا تسمع الدعوى بشئ معين بناء على الاقرار به يبقى لانه احب
 بحسن الكذب حتى لو اقر كاذباً لم يحل له لان الاقرار ليس سبباً للملك نعم لو سلمه مرضاه كان
 ابتداء هبة وهو الاوجه برازيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة كبار وترك
 ما يورث عنه شرعاً فادعى رجل بان له ديناً على المتوفى وصدقه أحد الورثة وباعه عينا من
 مال التركة في مقابلة بعض دينه بالغبن الفاحش والغرور يقول المدعى المشتري للبائع
 ان العين لا تساوي الا كذا وكتب له سنداً بالباقي على نفسه فلم يصدقه باقي الورثة على ذلك
 وانكروا الدين المذكور كذا فهل لا يكون اقرار أحد الورثة نافذاً على باقيهم وترد العين
 المبيعة بالغبن الفاحش والغرور اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي ويؤخذ المقر باقراره من
 الدين بقدر نصيبه في التركة حيث لم تجز الورثة ما فعله ولا عبرة بكتابه الوثيقة على المقر
 بالدين جميعه (اجاب) قال في التنوير وشرح العلائي أحد الورثة أقر بالدين المدعى
 به على مورثه وجمده الباقيون يلزمه الدين كله ان وفي ما ورثه به برهان وشرح مجمع وقيل
 حصته واختاره أبو الليث دفع الضرر وانتهى وأفاض في المنع ان الزام المقر بالدين كله قول
 أصحابنا ولا ينفذ البيع في نصيب باقي الورثة بدون تركيل عنهم او اجازة والحال ما ذكر
 وللبيع الفسخ في نصيبه أيضاً اذا تحقق الغبن الفاحش والغرور والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن زوجته و بنت وأخت وابن عم وترك ما يورث عنه شرعاً فقامت
 الزوجة المذكورة بينة تشهد لها ان زوجها المذكور اقر في حال صحته ان جميع ماله وما
 يملكه لها فهل يكون ذامنه بمنزلة الهبة فيشترط فيه ما يشترط فيها فاذا لم يحصل من
 الزوجة المذكورة قبض ولا حيازة في حال حياة زوجها المذكور لا تتم الهبة بذلك ويعطى
 لكل وارث ما يخصه فيه (اجاب) نعم يكون ذلك حبة غير تامة لا تفيد الملك للزوجة
 الموهوب لها حيث لم يحصل منها قبض شرعي حال صحة زوجها الواهب كما ذكره في تنقيح
 الحامدية جواباً عن سؤال مضمونه رجل قال لزوجته وهو في الصحة ان جميع مالي سوى
 كذا الزوج حتى فلان ثم مات قبل التسليم فهل تكون الهبة المذبورة غير صحيحة بقوله نعم
 قال جميع مالي أو ما املكه له أي لا يذهب وهو هبة لا اقرار واذا كان كذلك فلا بد من التسليم
 لانه من تمامها ولو كان اقراراً لم يحتج الى ذلك قال في الخانية من أوائل كتاب الاقرار
 رجل قال جميع ما يعرف بي او جميع ما ينسب الي فهو لفلان قال أبو بكر الاسكافي هذا
 اقرار ولو قال جميع مالي أو جميع ما املكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يبر على
 ذلك ولو قال جميع ما في ايدي لفلان كان اقراراً انتهى الى آخر ما ذكره والله تعالى اعلم

محرم ٢٧

١٢٧٢

صفر ٤

١٢٧٢

دبيع الاول سنة

(سئل) في اخوة يملكون دارا مع جانب فخل بطريق الشرا من أبيهم وهو في حال صحته
رسالته ووضعوا أيديهم عليه وحازوه لانفسهم ثم بعد ست سنين مات الاب عن أولاده
المذكورين وعن أولاد آخرين فافترت الاولاد الاخرون واعترفت بعدم موت الاب بان
والدهم باع لاخوتهم ذلك وحازوه لانفسهم ثم بعد مضي مدة تزيد على ثلاث وعشرين
سنة وهم يتصرفون فيه التصرفات الشرعية فانكر باقي الاخوة البيع ويريدون الرجوع
في المبيع بعد اقرارهم واعترافهم بالبيع الصادر من أبيهم فهل والمحال هذه اذا ثبت
اقرار باقي الاخوة واعترافهم بالبيع بعدم موت أبيهم بالبينة الشرعية يؤخذون باقرارهم
ويحكم عليهم به ويمنعهم من معارضة اخوتهم في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب)
الاقرار حجة على المقر في عامل المقر بموجب اقراره اختيارا بعد ثبوته عليه بالوجه
الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر اقر بحضرة بينة
انه وص له جميع ما كان له على المدينين من الدين ولم يكن له قبله حق من غير بيان لقدر
الدين فهل اذا اقام المدينون بينة على ذلك تقبل شهادتها على ما سمعوه من رب الدين
(أجاب) اذا شهدت البينة على رب الدين باقراره بانه وص له جميع ما كان له على المدينين
من الدين ولم يكن له قبله حق لا يكون لرب الدين مطالبة المدين بشئ من الدين ولا تجمع
دعواه عليه بشئ الا بتاريخ حادث على تاريخ الابرار العام المذكور كما مر حوايه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له دين على رجل آخر مات المدينون عن زوجة وبنت وولد فاصر في حضر
الدائن وقال لم يكن لي قبل فلان الميراث ولا عنده لي الا كذا كذا من الدراهم وهذا القدر
آخر كل حساب ثم بعد مدة ادعى بان له أكثر مما أقر به ويريد اثباته فهل اذا شهدت
البينة على اقراره أولا وأراد أن يدعى أكثر منه لا تقبل دعواه فيما زاد عن القدر المقربة
أولا (أجاب) الاقرار حجة على المقر في عامل؛ وجبة بعد تحققه بطريق شرعي حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة ولهم مال مشترك بينهم وأحدهم
متصرف عليهم بأذنهم فاشترى المتصرف بقرة له ولاخوته من المال المشترك بينهم ثم
بعد مدة طلب أحدهم السقمة فاراد الاخ المتصرف ان يحتص بالبقرة وحدهم مع الابنه
هو الذي اشتراها وقراه هو الذي القاضى ودال النزاع بينهم فاعر الاخ المتصرف واعترف
بانه اشترى البقرة المذكورة له ولاخوته ولا من حصة المال المشترك بينهم فك القاضى
لهم بذلك فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الحكم صحيحا فذا وتسكون البقرة من حصة المال
المشترك بينهم (أجاب) الاقرار حجة في عامل المتصرف سائل بموجب حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل غصب ارضا غير اميريه ووضع يده على نحو ثلاثين سنة
بلا منازعة من صاحبها ولمس أبيه قبله لئلا يقرر كان له ما وارث تنازعا فيها فادعى صاحب
الارض انها ملكه على يده وجده واثروا في اليمينات من أمهاتهم وقال بحضرة بينة
شرعية صحيح هي ملكهم وليكن اماما كتبوا بوضعي اليد وطلوب المدة وهم المنازعة فهل

١٢٧٢

٢٣

دبيع الثاني

١٢٧٢

رجب

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

سنة
١٢٧٢
رجب
٢٧

إذا ثبت عليه ذلك الاقرار بالبينة الشرعية يؤخذ باقراره المذكور و بعد ثبوت الاقرار عليه عند التقاضي يحكم بها للمقر له ولا عبرة بما احتج به المقر (أجاب) محل عدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة فاكثرا إذا كان الخصم مذكرا فلواقر سمعت ويعامل بموجب اقراره الصحيح بعد تحققه بطريق شرعي إذا اقرار حجة المرفوعة و قد صرحوا بان الحق لا يسهط بتقدم الزمان ومحدود وضع اليد لا يكون سببا للملك والله تعالى أعلم (سئل) في شيء يدين تهما سببا بعضهم ما وقع الصا وأقر كل منهما انه لم يكن له قبل الاخر حق ولا دعوى ثم مات أحدهما وأدعى وارثه يدعي على التريكة المحي من اصل الشركة مما دخل تحت الابرأه لمام فهل إذا ثبت الصا والابرأه العام بينهما بالبينة الشرعية لا تسمع دعوى وارث لاخر يدعي مما دخل تحت الابرأه العام الإيجق حدث بعد ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابرأه العام الثابت شرعا الإيجق حدث بعد تاريخ الابرأه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع شيخ بده منزله فيما عليه لرجل آخر وأجاز المالك البيع شراعه المشتري لاخر أيضا فأراد رجل شراعه من المشتري الثاني فسال صاحب المنزل الاصل عن بيعه شيخا لبلده فأقر بأجازة منه بدهه وان يبعه له فافذ وما من وأمره بشرائه من المشتري الثاني فاشتراه وتصرف فيه بالمدم والبناء والعمارة وسكن فيه واستولى عليه مدة تزيد على عشرين سنة وصاحبه الدار المذكور وابنه البالغ وأهل البلدة شاهدون لذلك من غير منازعة فتوفي صاحب الدار المذكور والآن يدعي ابن صاحب الدار ان البائع للدار شهيد البلدة لا يوه وأنكر اجازة أبيه البيع ويريد نزعه ممن هي تحت يده فهل إذا ثبت اقرار البائع المدعي المذكور بما تقدم لا عبرة بانه كاره ويمنع من معارضة واضح اليد ذلك (أجاب) انراو المسكلف عن اختيار حجة عليه فيعامل بموجبه بعد تحققه بطريق شرعي فإذا ثبت ما ذكر لا يكون لولد المالك معارضة المشتري المذكور والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارب عن أبيه وجده من مدة تزيد على سبعين سنة وهو واضح يده عليها ثم غاب بجهة الشام ومكث فيها مدة تزيد على عشرين سنة ثم حضر من غيبته فوجد جماعة من اقاربه الا باعد مستواين على الدار المذكور بقرينة الغيب فطلب رفع ايديهم عن الدار المذكور فاعترفوا وأقر وانار الدار المذكور كدرة ملك لجد المالك الذي لا يرثونه ثم بذلك ادعوا انهم يملكون حصص في ثلاث الدار بطريق الارث عن جدهم فانكر المالك المذكور دعواهم فهل والحال هذه إذا ثبت اقرارهم واعترافهم بالملك في الدار له بالبينة الشرعية وثبت كون الرجل المذكور وارثا له عبرة بدعواهم بان لهم فيها حصص بالملك عن جدهم (أجاب) الاقرار حجة على المرفوع فيعامل المقر بموجب اقراره إذا تحقق ما ذكر بطريق شرعي لا يكون لهم المعارضة ما لم يشعروا بانتقال الملك اليهم بنقل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنين فاصري منها وتحت يده حصص فخل فادعى

شعبان
٢
١٢٧٢

الحجة
١٦
١٢٧٢

محرم
٢٧
١٢٧٢

سنة

صفر

١٢٧٣

١٩

ربيع الاول

١٢٧٣

١٧

رجل انه يستحق الحصة المذ كورة عن جده فاقرت الزوجة واعترفت بان زوجها اشترى
تلك الحصة من جد المدعي فانكر المدعي الشراء فهل والحال هذه اذا لم تثبت الزوجة
دعواها الشراء من جد المدعي بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها بدون اثبات شرعي وتجب
على تسليم الحصة للمدعي المذ كور حيث كانت معتبرة مقررة له باصل الملك عن جده وهل
يسوغ للقاضي ان ينصب وصيا على القاصر من لافامة الخصومة (اجاب) اقرار الزوج
المذ كورة انما يعتبر فيما تستحقه من تلك الحصة لا في نصيب ابنيها القاصر بن فلا تنزع
حصة القاصر بن الا اذا ثبت بالبينة العادلة استحقاقها للغير في وجه خصم شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في جماعة في معيشة واحدة تحت يدهم ارض فزاعة ومواس ودور
وغير ذلك تلقوها عن اصولهم فادعي بعض الجماعة المذ كورين انه يستحق شيئا رائدا عما
يخصه فتنازعوا و بعد التنازع تصادقوا واتفقوا مع بعضهم واقروا ان جميع ما في ايديهم
مشترك بينهم سويا بموجب حجة شرعية مضمونها ان ما يدينوا مشترك بينهم سويا ثم بعد
مدة رجح المدعي المذ كور عن الاقرار ويريد ابضاله فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة
الشرعية لا يجاب لذلك (اجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه بعد تحققة بوجه
شرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في أشخاص يملكون عقارا ببلادهم
تعرضوا جميعا الى جهات بعيدة ومكنوا غائبين مدة طويلة ثم حضروا رجلا ملتزم بالبلاد
المذ كورة وسكن العقار المذ كور مدة من السنين غير ان ملاكه ثم بعد ذلك استاجر
هذا الملتزم من أحد الأشخاص دارا من العقار المذ كور ويجوز ان يمدخل في
الاجارة فصار المستاجر يحل فيه موصيه مدة ثم بعد مدة باع أحد الملاك المذ كورين
حصة من الدار والدوار لخص آخر وسلم له النجج الشاهدة له واثر كائنه بالملك ومات
المستاجر المذ كور عن ورثة فطالبهم المشتري مع باقي الشركاء بالخروج من الدار والدوار
فامتنعوا من تسليم الدوار ودعوا انه ملك لهم عن مورثهم الذي كان مستاجر الدار وان
سبب ملك مورثهم للدوار انه وضع يده عليه فحوار بعين سنة ولم ينزعه أحد مع اعترافهم
بمحضرة بينة شرعية ان اصل الملك فيه للاشخاص المذ كورين ومع ذلك يزعمون الملك
لهم عن مورثهم بسبب وضع اليد المدة المذ كورة فهل اذا كان وضع يد مورثهم على
الدور والدار المذ كورين حادثا وحدثه معلوم من ابد مدة معينة لا عبرة بدعوى
الورثة بالدار ملك لهم عن مورثهم بسبب وضع يده المدة المذ كورة ويلزمهم اثبات
دعواهم بالملك عن مورثهم على فرض صدور دعوى صحيحة منهم خلاف ما ذكر حيب
ثبت ان يد البائع ومن يشركه سبعة على وضع يد مورثهم ولا يمنع من ذلك مدة
المذ كورة حيب كنون غائبين عن البلاد مسافة انقصر مدة وضع يد مورثهم ومغرقين في
جهات بعيدة ولا يكلف المشتري وباقي الشركاء اثبات الملك بالبينة ومن يشركه حيث
تحقق سبق وضع يدهم على ذلك بالشرع الشرعي وهذا على خرع عدم ثبوت اقرارهم

١٢٧٣ ٤

المذكور وانه اذا ثبت عليهم الاقرار بما ذكر بطريقه الشرعي يكون ذلك مانعا لهم من المنازعة بدون طريق شرعي و يكون مسوغا لدعوى المشتري وشركائه حيث لم تفيض مدة طويلا على الافرار المذكور (أجاب) اذا ثبت الافرار المعتبر شرعا على ورثة الملتزم يعاملون بموجبه اذ هو حجة عليهم و يكون اقرارهم مسوغا لسماع دعوى الملك ولو طالت المدة حيث لم يفيض على الاقرار مدة طويلا وان كانوا حاضرين في البلد لما صرحوا به من ان محل عدم سماع الدعوى بعدمضي خمس عشرة سنة ما لم يكن الخصم مقرا كما ان العينة مسافها لقصر عدوتهم الدعوى معه ولو بعد مضي مدة طويلا وقد صرحوا بما يفيد انه اذا ثبت وضع اليد من المدعي بتاريخ سابق واحداث وضع يد مورث ذي اليد الا ان يكون اقرار له بيمينه واليمينه على خصمه ذي اليد الحادثة ان صدرت منه دعوى صحيحة اذ هو خارج في الحقيقة ولا عبرة بالبدل الحادثة ما لم يثبت المدعي عليه الملك بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك بناء وأشجارا في أرض محكورة من جهة وقف ادعى رجل ملكية الأرض المذكورة ثم بعد ذلك تجلس فاضي ناحيته ثم ابرأ المدعي وضع اليد على الأرض المذكورة بقوله انه لاحق له ولا استحقاق ولا طلب ولا دعوى على واضح اليد وان الأرض المذكورة وقف بحضرة بنسبة وكتب بذلك حجة مشمومة بخط وختم الغاضي المذكور فهل اذا ادعى المدعي المذكور ملكية الأرض المذكورة ثانيا وثبت ما ذكر من الابراء والاقرار بوقفية الأرض المذكورة بالوجه الشرعي على الوجه المشروح لا تسمع دعواه ويمنع من معارضة واضح اليد اذا تحقق ما ذكر (أجاب) الاقرار حجة على المقر فمعامل عوجه بعد تحققه بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على قصر وعلى ما لهم طنبوا ما لهم منه بعد بلوغ رشدهم فاحضر لهم فائمة واعطاهم على موجبها وخذ عليهم سدا بالخلع ثم ظهر ان لوالد القصر ديننا على أسس بمنازع خارجا عن القناعة وعقار الميراث لمهم به وكان ظاهرا ان ذلك عليهم فهل يكون لهم المطالبة بذلك وتسمع دعواهم بها على من هي عندهم (أجاب) مجرد كتابة سند بخلاف الوصي من تركه ابيهم التي كانت بعده لا يمنع من دعوى لورثة على غيره بدون لا يبرأ او عقار اذا لم يوجد مانع من سماع دعواهم على ذلك الغير والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ضاع من احاق ذهب في حضور بعض النساء عندها ففقدتهن الواحدة ارادت ان تقبضها فامتنعت فقبيل لها انك اخذت يده فقالت اخذته فهل اذا طلبتها صاحبة الحق لدى فاضي الجح وادعت عليها به وانها اقرت تسمع دعواها بما ذكر و اذا حضرت ابينة وشهدت به يحكم على المدعي عليها بالحق ولا عبرة بانكارها بعد ذلك حيث ثبت عليها ذلك بالبينات الشرعية (أجاب) اذا ثبت اقرار المرأة المذكورة باخذ الحق المذكور بالوجه الشرعي تعامل بموجب اقرارها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين واضعين ايديهم على حصة تملك اربعا وعشرين سنة مات أحدهما

١٢٧٣ ١٥

جادی الاولی

١٢٧٣ ٢٨

رجب

١٢٧٣ ٥

منه

رجب

عن أخيه وعن زوجة وعن بنت بالغة رشيدة وعن ابنين فاصر بن فادعي رجل انه يملك
 النخل بالارث عن جده فاقروا وضع اليد مع ورثة الاخ البالغين بالملك للمدعي وان الاحد
 ومورث الباقيين تلقيا بطريق الشراء عن جدهم ما ولم يثبتوا دعواهم الشراء فلم الاخ
 الذي هو واضع يده نصيبه في النخل للمدعي بعد عجزه عن انتقال الملك بالشراء بالوجه
 الشرعي ثم بعد اقرار ورثة الميت البالغين واعترافهم له بالملك أنسكروا دعواهم الشراء في
 النخل عن جده فالحكم والحال هذه اذا أثبت المدعي دعواه الملك في النخل عن جده
 في وجه الورثة البالغين بالبيئنة الشرعية (أجاب) الاقرار حجة فاصرة على المقر فيعامل
 المقر المكلف بعد ثبوت اقراره بالوجه الشرعي بموجب اقراره حيث لا مانع ولا يسرى
 اقرار المبلغ على القاصرين وإذا أقام المدعي بيئته بالملك له عن مورثه بالطريق الشرعي
 يقضى له به في حق القاصرين أيضا بعد استيفاء ما يلزم الله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن زوجتين وبنت من أحدهما بالغة رشيدة وابن أحصا وبترك أمتعة وعقارا
 فهل اذا أسقط ابن الاخ المذكور حقه من أعيان التركة لباقي الورثة المذكورين قبل
 سعة التركة وافرا نصيبه لا يصح الاسقاط من أعيان التركة في نصيبه واذا دفعوا له بعض
 دراهم من أصل ما يخصه لا على وجه الخارج والصلح لا يكون منفعاله من طلب نصيبه
 من الميراث الشرعي (أجاب) نعم لا يصح الاسقاط في أعيان التركة حيث لا يخرج والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجلين تضاريا مع بعضهما في محل رجل آخر واحد منهما اوقع شق
 الثاني فلما نظر صاحب المحل ذلك ضرب بالآخر فاصابت الضربة اصبح يده فسال الدم
 فلما نظر صاحب المحل الدم طلب الصلح وعمل للمجروح شيئا معلوما عن الدراهم لاجل
 رضا خاطره بضامن غارم وفيما بعد اسقط المجروح حقه على الضامن وبينة من المسلمين
 وبرى الجرح ثم بعد مضي أيام رجوع المجروح وطلب الدراهم من الضامن ابدى ضمها
 له فهل لا يكون له مطالبة الكفيل والاصيل بما أبرأته اذا ثبت ابرأؤه بالوجه الشرعي
 (أجاب) لا مطالبة للرجل المذكور بما أبرأته على الوجه المسمطور والحال هذه والله
 تعالى أعلم (سئل) في شهر يكن تحاسبا أهل مال الشركة وظهر لاحدهم قول لا تخم مبلغ
 من الدراهم وأقر له به وذلك بموجب قوائم وسند بخطه وختمه وشهده عن نفسه بذلك
 ووعد شريكه بدفع ذلك له حين يتسبر ذلك فسأعرا الشريك الى بلده ومات ثم اقبلت
 ورثته ذلك المبلغ من شريك أبيهم فامتنع وادعى الخطا والغلط في الحساب الذي وقع
 ويريد اعادته مع اعترافه بما سبق منه على الوجه المشرور فهل لا يجاب لذلك (أجاب)
 نعم لا يجاب لذلك والحال هذه قد عر حواين من أقرب بشئ ثم ادعى الخطا لم يقبل كما في
 الحامية الا اذا أقر بالساق بما على مرفق المفقى من قبيل عدم الوقوع فانه لا يقع كما
 في جامع الفصولين والفتاوى اه أشباه يعني لا يقع ديانة وبه صرح في الفتاوى اه ومثله
 في العلائي وفي رد المحتار عند قول المتن ويرى الشركة وهو أي الشريك أمين في المال فيعبدل

٢٤٣

٢٨

شعبان

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

٢٨

مطلب ادعى الخطا بعد
 الاقرار لا يقبل

رمضان

١٢٧٣

١٤

قوله بيمينه في مقدار الربح مانصه فلو اقر بمقداره ثم ادعى الخطا فيه لا يقبل قوله كذا
 نقله أبو السعد عن اقرار الاشباه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة عن
 أصولهم ولا امرأة فيها حصص بالميراث عن أبيها فطلبت قسمتها وأخذ نصيبها بالقرينة
 الشرعية فانكر وانسبها فادعتهم لدى القاضي بالبينة الشرعية العادلة وبه حكمه
 بالنسب اقتصروا الدار بحضرة وحضرة جرح من المسلمين واقرارهم واعترفهم به
 شهادة البينة بالقراءة والاستحقاق ووضع يدها على نصيبها بعد القسمة والافراز ثم
 باعتها لرجل أجنبي بحضرة الاقارب المذكورين ومشاهدتهم لتصرفها وتصرف المشتري
 فيه بالبناء والآخر يريدون منازعة المشتري ومنازعتها وباطال البيع منكرين لنسبها
 والاقرار به فهل اذا كان الاقرار بالقراءة والاستحقاق منهم ثابتا لا يجابون لذلك ولا
 تكلف المرأة باثبات النسب ثانيا لاسيما وأنه خرج بموجب ذلك اعلام شرعي ثابت
 المضمون اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا ثبت اقرارهم بالنسب والاستحقاق في تلك
 الحصة للمرأة المذكورة اختيارا ريعا لم يوجب اقرارهم اذ هو حجة على المقر والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وعن ثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا من
 دار ونخيل فوضع الابن يده على التركة مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم ماتت بنتان
 منهم عن ورثة فطلبت ورثتهما أخذ ما يخص أمهم فمنعهم الابن المذكور منعتهم للابطول
 المدة والحال انه مقر ومعتزف بالقراءة والاستحقاق لأمهم فهل اذا ثبت ما ذكر
 لورثتهما أخذ ما يخص أمهم من تركة أبيهما ولا عبرة بالتعلل المذكور (أجاب) لا
 الحق بمقادم الزمان فيعامل المقر بموجب اقراره ولا يضر طول المدة والحال هذا والله
 تعالى أعلم (سئل) في اختين ادعيتا على أخيهما ما بينهما يستحقان في ذمته قردا معلوما من
 الدواهم صرفناه على ترميم مكان مشترك بينهما بالارث عن أبيهما باذنه فانكر الاخ ذلك
 وعجزا عن اقامة بينة خلف العيين الشرعي على يد الخاكم الشرعي ثم ابرأنا أخاهما عما
 ادعيتا به في الصرف على ترميم المكان المذكور كورهم منعتا من الدعوى عايمه بذلك المبلغ
 ومضى على ذلك تسع سنين والآن تريدان ان تدعيا بما ادعيتا به اولاهما بالبراءة فهل
 لا تسمع دعواهما بعد البراءة ولا يثبت ما حيث كان البراءة ثابتا بالوجه الشرعي (أجاب)
 ليس للاختين مطالبة الاخ المذكور بما ابرأته منه اذ انما هو مستور والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابني أخيهما الشقيق وعن ابن عمها وترك ما يورث عنها
 شرعا فوضع ابن العم يده على جميع التركة وبعثت يده مدة ثلاثين سنة مات ابن
 العم المذكور عن ابنه واولاد ولد اخي الميتة اخذت تركة عمته منه فهل يكون لهم ذلك حيث
 كان ابن ابن العم مقرها بتركة عمتهما وباستحقاقهما له او ليس اخذت من التركة
 حيث انه لا يرث من المرأة المذكورة والحال هذه (أجاب) الاقرار حجة قاصرة على
 المقر فيعامل بموجبها حيث لا مانع ولا ميراث لابن العم مع وجود ابني الاخ الشقيق والله

١٢٧٤

٣٠

١٢٦٤

صفر
٢

١٢٧٤

ربيع الثاني

٢٦

١٢٧٤

جماد اول

٣

تعالى اعلم (سئل) في امرأة ورثت من زوجها ربع قيراط في اما كن كانت تحت يد
 اخيه فلما مات الاخ المذ كورجاءت ورثته بحجة صلح مضمونها ان اخا زوجها صاحبها
 يخصها من الاما كن المذ كورة فانكرت ذلك وكلفوا اثبات مضمونها فحجزوا عن ذلك ثم
 صدر تصديق شرعي منهم على ان نصيبها في الاما كن المذ كورة باق على ملكها على حسب
 الفريضة الشرعية وكتب لها بذلك اعد لام شرعي مشهور بختم قاضي طنطا ووجهل في
 سجل القاضى المصان وتصرفت مع الورثة بعد ذلك ببيع بعض اما كن من جملة الاما كن
 المصدقين لها على ان نصيبها فيها باق على ملكها بل انزع منهم لها فيه ثم ارادت ان تقسم
 وتقر ما يخصها في الاما كن الباقية فنهوها من ذلك وتعللوا عليها بحجة الصلح المتقدم
 ذكرها فهل لا تسمع دعواهم الصلح عما يخصها في الاما كن التي كانت تحت يد مورثهم
 الذي هو اخ زوجها بعد تصديقهم المذ كور لها ولا تعتبر حجة الصلح التي معهم حيث صدر
 تصديق منهم بعدها (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقرين بعد ثبوته بتسار يخ متاخر
 عن دعوى الصلح فيعامل المقرين بموجب اقرارهم المتاخر حيث لا مانع والله تعالى اعلم
 (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على دار ولهم حصة ادعت عليهم بانها تستحق حصة في تلك
 الدار بطريق الارث عن ابيها فقال لها اولاد الاخ المذ كورون انك بعثت تلك الحصة لابينا
 ولا بينة لهم ولا حجة بيدهم فهل والحال هذه يكون لها الاستيلاء على الحصة المذ كورة عالم
 يثبتوا شرأ ابيهم منها حيث كانوا معترفين ومقرين بانتقال الملك لها عن ابيها في تلك
 الحصة ولا تكف بينة على اثبات دعواها الملكية مع ثبوت اقرارهم واعترافهم بالملك لها
 فيما سبما وببدها حجة تثبت دعواها الملك بالميراث عن ابيها في تلك الحصة حيث لم يوجد
 ما يقيد سقوط حقه منها (اجاب) الاقرار من المكلف عن طوع حجة قاصرة عليه
 فيعامل بموجبه واذا ادعى المقر بالملك لعلمته انتقال تلك الحصة من قبلها لابيها بالشرأ
 كلف اثبات دعواه مع انكارها فان اثبتها بطريق شرعي منعت عن معارضته والا
 يحكم عليه بتسليم تلك الحصة لها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اولادهم
 شركة في عقار مع والدهم مناصفة لهم النصف وله النصف وهم فاعلمون يدفع المصاريف
 والغرامات الاميرية على هذه النسبة ومتصرفون في استئجارهم امارة او ولاية فحو
 عشر بن سنة ووالدهم مقر لهم بالنصف وله النصف ولا معارض لهم ولا منازع
 هذه المدة ثم مات والدهم عنهم وعز زوجته فادعت الزوجة ان جميع ذلك ملك والدهم
 وتريد منازعة الاولاد فهل ثابت تصديق ابيهم لهم على النصف المذ كور وعلى
 اشترأ اكرم بالنصف ولم يكن عند الزوجة اثبات ما ندعيه لا عبرة بدعواها ولا
 بانكارها لاسيما اذا كان انساب الاولاد معقار المذ كور وهم منفردون عن ابيهم
 وحصوله كسبهم الخاء بهم حال انفردهم عن ابيهم في العائنة والمعيشة ولم يكونوا
 معينين له في تحصيل ذلك (اجاب) حيث حصل الاولاد المذ كور نصف ذلك العقار

١٢٧٢

١٨

شعبان

٨

١٢٧٤

شوال

١٠

١٢٧٤

من كسبهم الخاص بهم حال انفرادهم عن عائلة أبيهم ولم يكونوا معينين له في تخصصه
 يكون مملوكا لهم ويعمل باقرار أبيهم انه لهم والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك مكا ماجر لا يخرج منه شاة لئلا يجره لئلا يجره لئلا يجره لئلا يجره
 فوضع المستاجر يده على المكان المذكور مدة من السنين وهو ينتفع به ويدفع الاجرة
 للمالك المذكور ثم بعد ذلك اذا المالك اخراج المستاجر فامتنع من الخروج وادعى انه
 اشتراه المؤجر المذكور قبل ان يؤجره له فانكر المالك دعواه فهل اذا تحقق ما ذكر
 الوجه الشرعي لا تسمع دعوى المستاجر المذكور في الاثراء قبل مدة الاجارة لكونه معترفا
 بوقت الملك في المكان المذكور مدة الاجارة (اجاب) نعم والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجلين استأجرا قطعة أرض من اربابهم لمدة ثلاث سنين ثم بعد ذلك
 اشترى كأمع ورجل ثالث في زراعتها فزاد دعواهما جميعا سنة وبعد ذلك تقاضوا دعوى الشركة
 وتجاوبوا مع بعضهم فظهر لثالث قبل الرجلين المذكورين مبلغ معلوم من الدراهم
 وكتبوا سند بصحة بيده شرعية بان المبلغ باق يده هما فهل اذا ادعى أحدهما ان بعض
 المبلغ ضاع منه من غير تفریط في وقت الشركة لا يقبل منه حيث أفر كل منهما ما بعد
 الخماسية بان المبلغ باق يده تم ما اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) الاقرار
 عن طوع حجة على المقر يعامل بموجبه ولا يقبل منه دعوى ما يناقض هذا الاقرار
 بتاريخ سابق عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الميراث عن
 أبيه تر كها وسافر لجهته بمدة تزيد على عشرين سنة ثم رجع الى بلده فوجد جماعة
 واضعين أيديهم عليها فطلب منهم لدى قاضي ناحيتهم فاقروا له بها حكم القاضي له بها
 وسلمها له ووضع يده عليها ثم بعد سنة ادعى الجماعة المذكورة على الرجل
 المذكور ان الدار المذكورة مملوكة لهم بطريق الميراث عن أصولهم فهل لا تسمع دعواهم
 الدار المذكورة بعد اقرارهم بالرجل المذكور (اجاب) اذا ثبت اعتراف الجماعة
 المذكورين بان الدار المذكورة مملوكة للمالك المذكور طوعا بالوجه الشرعي لا تسمع
 دعواهم بهذا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وخلف اولاد كورا وانا
 وبقى الاولاد في معيشة واحدة مدة طويلة ثم بعد ذلك اراد ان يفترق بعضهم عن بعض
 واختصوا عند القاضي فاقرا الاخ الكبير عنده بان المال مشترك بينهم وبين اخوته
 وحكم بذلك وقسمه بينهم على القرينة الشرعية وصار كل منهم في معيشة مستقلة ثم بعد
 ذلك ادعى الاخ الكبير المذكور ان ما قسم لم يكن مشتركا بل هو مختص به فهل لا تسمع
 دعواه ولا ينقض حكم القاضي (اجاب) الاقرار حجة فاصرة على المترفي عامل بموجبه
 حيث لا مانع وليس له الرجوع عما أقر به وبدون وجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 عليه لا آخريين طلب الدائن منه دينه امام حاكم فادعى الاعسار فقال له الدائن وقني حق
 من حليلك الذي البسته زوجته فقال لاشئ لي ن انواع الحلى عندها ثم اراد دورتها

١٢٧٤

١٧

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٥

محرم
١٢

١٢٧٥

جداول
٧

سنة

رجب

قصة نر كتبها بموتها فادعى ان له في الحلي الذي عندها ملكا أصليا قبل موتها فعورض
بما صدق منه امام الحسا كم فقال انه كان المقصود منه دفع الدائن عن طلب دينه في هذه
الحالة فهل ينفعه هذا القصد ولا عبرة بما أقر به سابقا امام الحسا كم أولا يقبل قوله ولا
تسمع دعواه ان له ملكا (اجاب) الاقرار حجة فاصرة على المقر فيعامل بموجبها فاذا
أقر الزوج انه لا شيء له عند زوجته من انواع الحلي لا تسمع دعواه بما هو في يدها وقت
الاقرار منه الا انه اذا وقع الاختلاف بين المقر وورثة المقر له في شيء من ذلك انه كان
موجودا عندها وقت الاقرار أم لا يكون القول قول المقر في انكاره وجوده وقت الاقرار
واذا وقع اختلاف في الاقرار انه كان للجنة او صحبها على حقيقة كان القول مدعى الصحة
والبيينة بينة مدعى اللجئة وهو الزوج في هذه الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أخذ من آخر دراهم في سنة تسع وخمسين على ان يعمل فيها مضاربة والربح يقسم بينهما
للعامل المذكور الثمان ولرب المال الثلث واستمر على ذلك مدة من السنين ثم بعد
ذلك ترك العامل التجارة وبقى رأس المال في ذمته لاستهلاكه اياه وهو مقر به في حال
صحته على يديينة وصار يدفع لرب المال منه شيئا فشيئا ثم في سنة ٧٠ مات العامل
المذكور في غيبة رب المال وبقى رأس المال في ذمته فهل اذا لم يمض من وقت اقراره
خمس عشرة سنة يكون لرب المال اخذ ما بقي له من تركه العامل المذكور حيث ثبت
اقراره قبل موته بالبيينة الشرعية (اجاب) لا تسمع الدعوى بعده حتى خمس عشرة
سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي وهذا اذا كان الخصم منكرا فلو كان
مقرا تسمع حيث لم يمض على اقراره مثل تلك المدة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة
تلقوا أرضا خراجية عن أبيهم ماتوا عن اولادهم فتلقاها اولادهم واشترى كوامع أجنبي
في فخل غرسه فيها لهم نصفه والاجنبي المذكور نصفه وذلك على الشيوع بينهم ثم مات
أحد الاولاد المذكورين عن اربعة اولاد من مات واحد منهم عن ولد قاصر وضعه أحد اعمامه
الى عائلته وجعل وصيا عليه فصار العلم يأخذ حصته وحصه القاصر في ثمر النخل المذكور
ثم بعد بلوغ القاصر مدة ايراد أخذ حصته من ثمر النخل بطريق الارث عن أبيه فذعه
هم من ذلك وقال له أنا أسبق الحصة ولا تسحق معي شيئا لا اباك لم يدرك من ثمر
النخل شيئا والحال ان العلم مذكور مقر بان النخل والادب باقيا على الشيوع
لجميع فهل لابن اخيه المذكور أخذ حصته في ثمر ما خصه من النخل الموروث عن أبيه
من عمه وان لم يأخذ أبوه فيه شيئا لكون النخل لم يثمر قبل موته (اجاب) حيث كان
العلم المذكور مقر بان النخل المذكور مشترك بين الجميع يؤمر بتسليم حصه ابن اخيه
اليه وليس له منعه عن ذلك بمجرد تملكه أباه لم يدرك ثمره والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل له اولاد ذكور واثنا وله على كل واحد من اولاده دين معلوم مقيد بدفعه وله
ايضا دين على صهره في حال صحته واختباره سأل ما حق اولاده من دينه المذكورين عماله عليهم

١٢٧٥

١٣

١٢٧٥

١٧

صفر

١٢٧٦

٢

من هذه الديون وأقر بذلك لدى بيعة شرعية تشهده كل ذلك في حال صحته واختياره ثم
 في مرض موته أقر بحضرة جماعة من أصحابه أن الذم التي كانت له على أولاده وعلى صهره
 لاحق له فيها لأنه كان ساجحهم فيها من مدة طويلة في مقابلة أسفار بعضهم فيما يتعلق
 بمصالحه ثم توفي ووجدت هذه الذم مقيدة بفترة فهل إقراره الصادر منه في صحته بالمساحة
 مع إقراره في حال المرض بأنه لاحق له فيها يكون صحيحا نافعاً لما هو مقيد بالفترة ما نفعاً من
 قبول دعوى باقي الورثة (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي إبراء الميت أولاده وصهره
 من دينه المترتب له عليهم المفيد بفترة حال صحته لا يكون لباقي ورثته مطالبتهم بما
 أبرأهم منه حال الصحة وأما إقراره في مرض موته بالإبراء ولو سابقاً فلغو بالنسبة للوارث
 من المقر لهم بدون تصديق باقي الورثة فلا يعول عليه ولو ثبت والله تعالى أعلم (سئل)
 في أربعة أخوة في معيشة واحدة ولهم ابن عم صار في معيشة وحده بعد انفصال الأخوة
 المذكورين من ابن عمهم واختص كل فريق بما يخصه من جهة أصله بالتراضي بينهم ثم
 مات أحد الأخوة عن أولاده كورا وانا ثم مات الثاني كذلك ثم مات ابن العم عن
 أولاده وقسمت تركته بين أولاده فقط مات الأخوان الآخران عن أولادهم كورا
 وانا أيضاً وقسم قاضي الولاية تركته للأخوة على أولادهم بعد استئذان البيعة وابن ابن
 العم البالغ الرشيد على أن جميع ذلك المتروك خاص بالأخوة المذكورين فقط وكتب
 كل من البيعة وابن ابن العم المذكور شهادة بخطه وختمه على ذلك عند القاضي وبعد
 إقرار ابن ابن العم وشهادته بأن ذلك خاص بالأخوة المذكورين أقامه القاضي وصياً على
 الأولاد المذكورين واستمر على الوصاية نحو سنتين وبلغ بعض القصر فادعى الوصي
 المذكور على البالغ أن له حقاً في ذلك المتروك متعللاً بأن أباه كان مع الأخوة في معيشة
 واحدة وأنكر القسمة السابقة والإقرار الصادر منه عند القاضي فهل إذا تحقق إقراره
 المذكور باختصاص الأخوة الأربعة بالمتروك المقسوم بين أولادهم بالوجه الشرعي
 وكانت القسمة بين أبيه وبين الأخوة الأربعة ثابتة كذلك واختص كل بنصيبه وانعزل
 من الأخرى يمنع الوصي المذكور من دعواه شرعاً (أجاب) إذا تحقق ما ذكر بالسؤال من
 القسمة بين أبي المدعي والأخوة الأربعة واختصاص كل فريق بنصيبه وإقرار ابن ابن
 العم المدعي باختصاص الأخوة الأربعة بالمتروك بالوجه الشرعي يمنع من معارضة
 الأولاد فيما أقر بالاختصاص به معاملة له بإقراره الذي هو حجة عليه حيث لا مانع والله
 تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة في معيشة واحدة وكبيرهم هو المتصرف ولم يتغير لكل
 منهم كسب على حدة بل ما تجدد بينهم جميعاً وما جددوه دارحازوا أرضها بالشرع وبنوها
 بأعمالهم وسكنوا فيها وبعد مضي مدة وهم كذلك وقع التنازع بينهم وطلب أحدهم
 القسمة فأقر المتصرف واعترف بأن لكل واحد منهم الثلث في جميع ما هو تحت أيديهم
 فقسوا المواتي والامتنعة والدار واختص كل واحد منهم بيتاً من تلك الدار ومضى

١٢٧٦

٨

١٢٧٧

محرم
١

ربيع أول سنة

لذلك مدة ثم بعد ذلك كله رجوع المتصرف يدعي انه كان اشترى ارض الدار المذكورة
 لنفسه ويريد الاختصاص بها فهل بعده هذا الاقرار والقسم المذكورين لا يعتبر
 دعوى الاختصاص المذكورة وتكون الدار بينهم اثلاثا (اجاب) الاقرار حجة
 قاصرة على المقر فيعامل بموجبه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
 عن اربعة بنين وبنين وترك دارا فوضع الجميع يدهم عليها الى ان ماتوا جميعا على
 التعاقب وترك كل منهم اولادا والسالك في الدار الا ان امرأة من اولاد اولاد المورث
 فخر رجل آخر من اولاد اولادها ايضا كان غائبا غيبة سفر وأراد اخذ نصيب والده من
 الدار المذكورة فامتنعت المرأة من ذلك متعللة بانها اوضعت يدها على الدار المذكورة مدة
 مدة تزيد على عشرين سنة فهل اذا كانت المرأة المذكورة مقررة بالملك المورث ومقررة
 بان المدعي الغائب من اولاد اولاد المورث ولم تدع ناقلا شرعيا يقضى له بنصيبه منها ولا
 عبرة بتعلله بوضع اليد المدة المذكورة مع اقرارها بما يفيد ملك الغائب المذكور لمحضته
 منها (اجاب) لا يسقط الحق بتقدم الزمان فاذا كانت تلك المرأة الواضعة يدها على هذه
 الدار مقررة بما يفيد ملك الرجل المذكور لمحضته منها تعامل باقرارها في حق نفسها ويحكم
 عليها بموجبه ولا يمنع من ذلك وضع يدها تلك المدة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
 في اخوين لهما حصة في عقار باع كل منهما ما نصيبه منها لاخته بثمن معلوم وسامحاهما من
 ثمنها وابرأ ذمتها براءة ومساهمة شرعية وقبضت منهما المبيع وكتب بمأذ كرجعة من
 الحكم لشرعي وتصرفت فيها بالهدم والبناء ثم بعد مدة اراد أحد الاخوين ان يرجع
 على اخته في ثمن حصته متعللا بأنه كان وقت البيع والمساهمة غنيا وافقر الآن فهل
 لا يجاب لذلك والحال ما ذكر (اجاب) ليس لمن ابرأ ذمة اخته من ثمن ما اشتريته منه
 ابراء صحيحا الرجوع عليهم بذلك بمجرد تعلله بما ذكر في السؤال والله تعالى أعلم (سئل)
 في اخوين واضعير ايديهما معا على اطيان خراجية وعقارات ومنقولات نسا ذلك من
 كسبهما معاهدة حياتهما ثم تصادفا على ان جميع الموجودات التي تحت أيديهما من
 اطيان زراعة وعقارات ومنقولات مشتركة بينهما لكل واحد منهما نصفها وكتب
 بذلك صلح بحضور من الشهود ثم توفي احدهما عن ورثة فهل للاخ الموجود مقاسمة
 الورثة بالنصف في الموجودات ويعمل بالصك بعد ثبوت مضمونه بالهيئة الشرعية
 (اجاب) اذا ثبت بعد الدعوى الصحيحة كون الاخوين المذكورين في معيشة واحدة
 وان كسبهما واحد وانهما تصادفا على ان جميع ما هو تحت أيديهما مشترك
 بينهما بالوجه الشرعي يقضى على ورثة الاخ الميت لاختيه المحي المدعي بنصف ما كان
 تحت أيديهما يوم الاقرار حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اربعة اخوة تحت أيديهم
 طين فلا حصة يستحقونها بينهم بالسوية باعترافهم بذلك واخذ عليهم القاضي اشهاد بان
 لكل واحد الربع وصاروا يرزعون الاطيان المذكورة مدة وحصلوا عن غنائمها ما شئ

١٢٧٧

٢٧

ربيع آخر

١٢٧٧

٣

لعدد

١٢٧٨

٨

صفر

١٢٧٩

٢٧

وغيرها وكلهم في معاش واحد وليس لواحد منهم كسب خاص به بل اكتساب الجميع من الاطيان التي تحت ايديهم وغيرها بالاشتراك مع الغير وبالايجار ومكنوا على ذلك مدة لا يتيزلوا احد منهم شئ يختص به دون البقية ثم قال الا كبر منهم ان جميع هذه المواشي لي خاصة وليس لواحد منهم قيم شئ لان جميعها حدث بقصر في وشرائي ولم يسلموا ذلك وقالوا ان التصرف لنا جميعا وطال النزاع بينهم في ذلك ثم اعترف الاخ الا كبر المذكور بحضرة جمع مسلمين بان جميع ما بأيديهم من العقارات والمواشي الخاصة بهم والمشاركة عند غيرهم والنحاس وغيرهما مشترك بينهم مثل بعضهم لسكل واحد منهم ثم الربح ثم بعد ما يقرب من سنة رجع لدعواه الاولى وقال ان جميع المواشي وما حدث بقصر في خاص بي وليس لكم فيه شئ فهل لا يسلم له في دعواه ذلك ويحكم عليه بموجب اقراره بان لكل واحد منهم الربع في جميع ما بأيديهم سيما وانه لا نزاع بينهم في الاطيان ما الحكم (اجاب) حيث كانت تلك الاطيان مشتركة بينهم ولا نزاع بينهم فيها وقد حصلوا من غنائم هذه المواشي وغيرها من الاشياء المذكورة لانفسهم على سبيل التركة بينهم وقد اقر المنازع بشركتهم فيها لا يكون له الاختصاص بها دونهم بدون تخصيص شرعي ويعامل بموجب اقراره اذ هو حجة عليه فيما هو موجود وقت الاقرار حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اخيه لايه وعن ورثة غيره وجميع ما كان في يده المتوفى المذكور من عروض وعقار واطيان زراعة اميرية ومهمات ومواشي وأغننام وغير ذلك من قليل وكثير مما يعرف به وينسب اليه مشترك بين الاخ المتوفى المذكور وبين الاخ لاب المذكور مناصفة بينهم مما ماعداه لبوس المتوفى واعترف باقي الورثة بمجلس القاضى بالشركة المذكورة وان الحق والاستحقاق في نصف جميع ذلك للاخ لاب المذكور وانه لاحق والاستحقاق ولادعوى ولا طلب لهم فيه واعترفوا ان النصف الثاني هو المتروك عن المتوفى وأخرج القاضى باعترا فهم المذكور حججاً شرعية مسجلة بالسجل المصان بعد رفع صورة التصديق المذكور الى مفاتي الخنزيرة وافادتهم بحجة التصديق المذكور وانه معمول به شرعاً في حق المصدقين وثبت أيضاً اقرار المتوفى المذكور في حال حيانه بالشركة المذكورة في وجه خصم شرعي بعد تقدم دعوى صحيحة شرعية لدى المحاكم الشرعية وحكم بالشركة المذكورة في وجه الخصم المذكور بعد رفع صورة الدعوى وجواب المدعى عليه الى مفاتي الخنزيرة والافادة عليها بحجة الدعوى المذكورة والحكم المبني عليها بأنه يسرى هذا الحكم على كافة الورثة ويحكم بنصف جميع ما كان تحت يدي الاخ المتوفى المذكور للاخ لاب المحي المذكور وروى مدو حكم القاضى بذلك بعد الاقضاء المذكور وأخرج بذلك حجة شرعية مسجلة بالسجل المصان فهل بعد ذلك اذا أراد أحد من الورثة معارضة الاخ لاب في النصف الذي يستحقه بوجه الشركة المذكورة لا تسمع منه المعارضة والدعوى في النصف المذكور ويمنع عن الدعوى في ذلك سيما مع وجود الحجج المسجلة

سنة

صفر

١٢٨١

٢١

المثبتة للشركة المذكورة بمقتضى تصديق الورثة المذكورين واعتراف المتوفى بها
 (أجاب) اقرار باقي الورثة بالمالين بشركة أخ مورثهم له فيما ذكر عن طوع حجة عليهم
 فيعاملون بموجبه لان الاقرار من حجج الشرع القاصرة على المقر فيؤخذ به في حق نفسه
 كما ان اقرار المورث بذلك حجة عليه فتعامل به ورثته فيما آل لهم عنه حيث لا مانع فاذا
 كان ما هو مسطور بالسؤال ثابتا لا يكون لاحد المقرين معارضة المقر له فيما ذكر بدون
 وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما نخيل مجاور للنخيل الآخر
 حصل بينهما تنازع فيه ثم حضرا وميزاه من بعضه وأقر كل للآخر بالملك فيما وضع يده
 عليه وذلك من مدة خمس عشرة سنة وكل مكلف عليه نصيبه ويدفع خراج المدة
 المذكورة ثم بعد ذلك ادعى أحدهما على الآخر بان ما في يده من النخيل ملك للمدعى وأنه
 رهنه تحت يده وذلك بتار يخ سابق على التمييز والتصادق باقرار كل منهما للآخر
 بالملك فيما بيده فهل اذا ثبت ما ذكر من التمييز والتصادق من كل منهما للآخر على
 ملكه لما في يده بالوجه الشرعي لا تسمع دعوى أحدهما على الآخر بملك المدعى لما أقر
 به للمدعى عليه بتار يخ سابق ويكون ذلك تناقضا منه ويعامل بموجب اقراره طائعا
 سيما مع التصرف المذكور في هذه المدة (أجاب) الاقرار حجة فاصرة على المقر فيعامل
 بموجبه بعد ثبوته بطريق شرعي ولا تسمع دعواه الملك لنفسه وأنه رهنه عند واضع اليد
 بتار يخ سابق على اقراره لو اضع اليد بالملك فيما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
 في رجل غرس نخيل في ست حفرة ملو كات له من ماله الخاص به وفام عليه بما يحتاجه
 حتى نبت النخيل وكبر ثم غاب الى جهة من الجهات فوضع رجل يده على النخيل المذكور
 وقدمت تحت يده أربع حفرة بمعنى انها ليست وصارت لا ينفع بها وبقي تحت يده
 حفرتان فلما حضر من غيبته وجد الرجل المذكور واضعا يده على الحفرتين المذكورتين
 فطلب منه الغارس المذكور دفع يده عنهما وتسليمهما له فاقروا واضع اليد بملكه لارض
 الحفرتين والنخيل الذي فيهما وأنه هو الغارس لهما وادعى ان له فيهما حق بطريق كونه
 وضع يده عليهما مدة غيبة الرجل المذكور فهل والحال هذه يجبر واضع اليد المذكور
 على تسليم الحفرتين المذكورتين بما فيهما من النخيل لهما لهما الغارس لهما المذكور
 جبراعنه ولا عبرة بدعواه المذكورة ويمنع من المنة زعة والمعارضة في ذلك (أجاب)
 حيث أقر واضع اليد بملك المدعى الارض وما فيها من النخيل يعامل باقراره في حق نفسه
 ويؤمر بتسليم ما ذكر لملكه حيث لا مانع ولا عبرة بمجرد تعالاه بوضع يده مدة غيبة
 الملك ولو طالت لان ما ذكر ليس من أسباب الملك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن زوجة وعين ثلاث بنات منها ثم ماتت الزوجة بعد زوجها عن بنتها
 الثلاث فقط وترك لهن أبوهن مكانا فدعت بنتان من الثلاث بان أباهما كان باع لهما
 المكان قبل موته وكتب لهما بذلك حجة فلم تصدقهما البنت الاخرى ودخل الناس يدينهن

ربيع آخر

١٢٨١

١٨

شعبان

١٢٨١

بالصلح وصالحوهن وصدق جميعا على انه موروث لمن عن ابيهن وأمههن وصرن يؤجرنه
ويقتسمن أجرته مدة تزيد على اثنتي عشرة سنة والآن ارادت البنات الرجوع عن الصلح
والتصديق المذكورين وتدعيان بما كان ادعياه أو لافهل بعد ثبوت الصلح
والتصديق المذكورين لا تجبان ان ذلك ولا تقبل الدعوى منه ما بذلك (أجاب)
حيث صدقت الاختتان على كون المالك المذكور موروثا لهما ولا ختمها الثالثة
عن أبيهن وأمههن بعد دعواهما مباشرة من أبيهما وثبت ذلك بالوجه الشرعي طاعتين
لا تعبر دعواهما مباشرة من أبيهما بعد ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل
أشهد على نفسه في حال صحته وسلامته بانه لا يملك شيئا من الدنيا سوى ما بهوس بدنه وجلة
من المكتب وفرش المقعد وصندوقه المختص به ومفتاحه بيده الموضوع ذلك بمنزل سكنه
مع زوجته وان جميع باقي الموجود بالمنزل خلاف ما هو معين أعلاه من فرش ونحاس
ومصاغ وصيني وخلافه من اثاث المنزل ملك لزوجته التي في عصمته ولم يكن لزوجها
المذكور فيه حق بوجه من الوجوه الشرعية بل الحق والاستحقاق والمالك فيما شرح
لزوجته المذكورة وكتب بذلك سنداً وختمه بختمه وامضاه بخطه وعليه جلة شهود على
اقراره واشهاده بذلك ثم بعد مدة ماتت الزوجة المذكورة عن زوجها المذكور وعن
اخوتها أشقائها ووالدتها ولم ينزع الزوج المشهد المذكور بعد موت زوجته فيما أشهد
به على نفسه ثم بعد مدة مات الزوج المذكور عن أولاد ذكر واناث فهل يكون اقراره
واشهاده بما ذكر صحيحا نافذا على ورثته وليس لهم المعارضة ولا المنازعة في ابطال ذلك
بدون وجه شرعي ويكون الحق في ذلك لورثة الزوجة وما استعناه في الاشهاد المذكور
يكون لورثته عملا في ذلك باقراره (أجاب) الاقرار بان جميع باقي ما في المنزل المعين
ملك لزوجته بعد اخراج ما بينه حجة على المقر فيعامل بموجبه وكذا تعامل به ورثته من
بعده اذا ثبت بعد دعوى صحيحة مسموعة شرعا لأزوجة المقر لها ادعوا انتقل ذلك
الى مورثتهم بسبب من أسباب الملك كبيع أربة حل لهم الانقاع به وان لم يكن هناك
سبب لا يحل اذا اقرار ليس سببا من أسباب الملك وان كان يؤاخذ به المقر لكونه حجة
عليه ويدخل في ذلك ما يتفق بالوجه الشرعي انه موجود بالمنزل وقت الاقرار سوى
المستثنى ووارث كل من المقر والمقر له يقوم مقام مورثه فلو اختلفا في شيء هل كان موجودا
وقت الاقرار أم لا فالقول للمقر أو ووارثه في نفي وجوده والبينة على المقر له أو ووارثه على
دعوى وجوده حين ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت من زوجها
نصف بيت بثمن معلوم وكتب به حجة مسجلة من الحاكم الشرعي ثم بعد ذلك طالعها
على مؤخر صداقها ونفقة عدنها ومبلغ معلوم من الدراهم وأبرأ كل صاحب براءة عامة
من كل حق ودعوى وطلب وتخالصا من بعضهما ثم وضع يده على الحصة التي باعها لها
فادعى وكلها عليه بها وطلبه برفع يده عنها لكونه كان باعها لها فاعترف لها بذلك

شعبان

سنة

وادعى عليها بالابراء العام وزعم دخول تلك الحصة تحت الابراء المذكور ونظر الاقراره
لها بتلك الحصة من قبله بطريق الشراء حين الخصومة حكم عليه القاضي بتسليمها
وتحذر بذلك اعلام شرعي ثم ادعى عليها بانه يستحق بدمتها مبلغا مقابله ما صرفه في عمارة
أجراها في ذاك المكان المشترك قبل الابراء العام الصادر من كل منهما لئلا خرفا نكرت
دعواه فهل حيث كان الابراء العام منه لها ثابتا بالوجه الشرعي وهو مقر به لا تسمع
دعواه عليها بحق سابق على تاريخ الابراء المذكور مع انكارها ذلك (أجاب) لا تسمع
الدعوى بعد الابراء العام لا بحق حادث بعده فلا تسمع دعوى الرجل المذكور على تلك
المرأة بدين سابق على تاريخ الابراء العام لها من كل حق ودعوى وطلب مع انكارها
ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقر في حال صحته وسلامته ونفاذ أقواله وأفعاله
الشرعية بان عليه قدر معلوم من الدراهم ديناً شرعياً لزوجته وان جميع ما في يدها وما في
منزلها من الفرائش والنحاس والامتنع تملك لها ولا حق ولا ملك له فيه بوجه من الوجوه
الشرعية وذلك الافراد بحضرة بيعة شرعية تشهد به فهل اذا مات بعد مدة عن الزوجة
المذكورة وعن غيرها من الورثة وأراد باقي الورثة ان يجعل ذلك ميراثا وتركته عن الميت
المذكور ليس له ذلك ويكون المقر به جميعه للزوجة المذكورة خاصة ويكون لها أخذ
دينها مما يوجد بخلافه سوي ما ذكر (أجاب) المصريح به ان الاقرار ليس سببا من
أسباب الملك وان الدعوى بناء عليه لا تسمع وان كان الاقرار حجة فاصرة على المقر
فيما عمل بموجبه فان ادعت المرأة المذكورة دعوى صحيحة سموعة واضحة بهذا الاقرار
على هذا الوجه وأثبتته يقضى لها بما في يدها وما في منزلها وقت الاقرار وكذا يقضى لها
بالدين بعد دعواه على الوجه المعبر شرعا وثبوت الاقرار به حال الصحة وان كان مجرد
الاقرار لا يوجب الملك في الواقع قال في الخبرية وفي الخانية ولو قال يعني في صحته جميع
ما هو داخل في منزلي لا مراعى غير ما على من الثياب ثم مات فادعى ابنه ان ذلك تركه أبيه قال
أبو القاسم ههنا حكم وفتوى فالحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان في
الدار يوم الاقرار وفي الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج صادق في اقراره وان جميع ذلك
كان لها ببيع أو هبة وما أشبه ذلك فهي في سعة من رزق ذلك عن الزاد وما لم يكن
ملكها لا يصير ملكا لها بالاقرار الباطل انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
في امرأة طلقها زوجها طلاقا بائنا في نفي ابرائها من مؤخر صداقها وجدد العقد عليها
وسمى لها صداقا معلوما ثم بعد ذلك خذمتها جاموسة وأرسلتها الى بيت أهلها وتريد
ان تجعلها في نفي مؤخر صداقها لئلا يبرأ منه في نفي الطلاق فهل اذا ثبت انه طلقها
على ابرائها من مؤخر صداقها وكذا قدر معلوم من الدراهم تبرا ذمتها منه وتصدق عنده
شيئا منه لاسيما وقد جدد العقد عليها بقدر معلوم وقبضته منه ويلزمها رد الجاموسة
لزوجها والحال هذه (أجاب) ان صح ابراء من المؤخر لا ولا يكون لها مالبة الزوج

شوال

٢٣

١٢٨٣

به ولا اخذ شيء من املاكه عوضا عنه والا فلا والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادة
وارد من بيت مال مصره ضمنوها ما توضح اعلاه صورة بند سابع في زيل لائحة بيت
المال السابق تنظيمه بحضرة و حضرات السادة العلماء وحضر تكم و حيث الموضح به ان
التركات التي يوضع عليها الختم لغيبه بعض الورثة بصيرفة - كما عند حضور الغائب وتحقق
وراثته باعلام شرعي او بتصديق من باقي الورثة الحاضر من المعتبر تصديقه شرعا
فهو - بل الذين يعتبر تصديقه في ذلك هم الورثة الحاضرون الذين ثبتت وراثتهم شرعا
بمقتضى اعلام شرعي من قبل - بل حضور الغائب او هم الورثة الحاضرون الذين يكونون
بلغا خالفين من العتمة وما اشبه ذلك ولولم يهكونوا ثابتي الوراثة شرعا يؤمل ورود الافادة
عما توضح مفصلا ليعتد الاجراء وصورة البند المذكور أعلى الخطاب وهو البند
السابع من زيل لائحة بيت المال الختم الذي يصير على التركات الغائب بعض الورثة
يصير في كنه حضور الغائب وتحقق وراثته باعلام شرعي او بتصديق من باقي الورثة
الحاضرين المعتبر تصديقه شرعا بحيث لا يصير جرد التركة ولا ناصيه لها واما تقسيم
التركة بعد ذلك فيما بين الورثة فيكون بحسب ما تقتضيه الاصول الشرعية (أجاب)
لا يفهم من هذا البند ان الورثة الحاضرين المعتبر وراثتهم للموتى يكفون اثبات
وراثتهم ويحضرون اعلاما بذلك لا اعتبار تصديقه - بل هذا في حق من كان غائبا حين
الوفاة ثم حضر فاما ان ثبت الغائب المذكور وراثته ويحضر اعلاما بذلك واما ان
يصدق على الوراثة باقي الورثة الحاضرين المعتبر تصديقه بان يكونوا ممن ينفذ اقرارهم
على انفسهم وهم البالغون العاقلون الذين لا مانع فيهم من اعتبار تصديقه - في ذلك
فيئند يرفع ختم بيت المال يدون جرد ولا تاصيل لشي من التركة فالذي يقتضيه هذا
البند انه عند وجود اثبات الغائب وراثته بعد حضوره باعلام شرعي او بتصديق
الحاضرين من الورثة له على الوراثة وكانوا ممن يعتبر تصديقه - في ذلك كما ذكر لا يكون
لمصلحة بيت المال مدخل في هذه التركة بشي سوى فك الختم عنها وتبقى في يدهم كانوا
حاضرين من الورثة مع الغائب الذي حضر والله تعالى اعلم (سئل) في وصي مختار على
أيتام ما لهم تحت يده اشترى لهم به عقارا ودفعه الى البائع ووقت كتابة المبيعة ذكر ان
التمراء له من ماله وكتب الصك على هذا الوجه ووضع يده على هذا العقار واستغله
للايتام ثم اشهد على نفسه ان الشراء كان للايتام المذكورين وان كتابة اسمهم في الصك
عارية وان الثمن المدفوع من ماله لم يكن به مانع وقت الافراد من نفاذه عليه ولم يكن
الثمن المدفوع زائدا عن قيمة مثل العقار المذكور بل هو أقل من قيمة المثل وفي شراء هذا
العقار مصلحة للايتام المذكورين فهل اقراره على الوجه المستورد صحيح نافذ عليه يؤاخذ به
في حق نفسه والحال ما ذكر (أجاب) نعم اقراره المذكور صحيح قضاء فيه عامل بموجبه
اذ هو حجة قاصرة على المقر وهذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في

١٥٨٢

٢١

ربيع الاول

١٢٨٤

٢٧

معيشة واحدة وكل منهما صاحب كسب ذهباً من بلدهما إلى سكندرية واشترى
 قطعة ارض وبنياها بيتاً من مالهما وسكن فيها مدة طويلة ثم بعد ذلك رجع احدهما إلى
 البلدة واشترى داراً وبها ثم وامتعة ثم بعد ذلك رجع اخوه الذي في سكندرية إلى البلدة
 أيضاً وسكن مع اخيه مدة ثم بعد ذلك اراد العزلة من اخيه فاعزل وقسم الدار واليهام
 والامتعة التي اشتراها اخوه وتصادقاً على ان البيت الذي في سكندرية لمكمل منهما نصفه
 على يد شهود تشهد بذلك واخذ كل ذي حق حقه على يد القاضى وكتب بذلك حجة
 شرعية مسجلة وتصرف كل منهما في نصيبه تصرف المالك ثم بعد مدة تزيد على سبع
 سنوات توفي احدهما وخلف اولاداً ذكوراً واناثاً ثم بعد وفاة أبيهم بعدة ذهبوا إلى
 سكندرية فسكنوا في بعض البيوت وعمهم يؤجر نصيبه من قبل وفاة أبيهم إلى الآن فاراد
 اولاد اخيه الآن منع عنهم من البيت متعللين بان حجة ارض البيت مقيدة باسم أبيهم
 مع اعترافهم بمضمون حجة القسمة والتصادق بين ابيهم وعمهم على اشتراكهم في البيت
 الكائن بسكندرية مناصفة المتأخرة لتاريخ من حجة شراء الارض وهم جميعاً بالعون
 عادلون طائعون ورجحوا بينة تشهد بتصادقهم على الاشتراك المذكور في ذلك فهل
 والحال هذه لا عبرة بدعواهم اختصاص ابيهم بالمسكان المذكور بناء على كتابة حجة
 شراء ارض باسم ابيهم خاصة فيدوا الجواب (اجاب) حيث تصادق الاخوان
 المذكوران على ان البيت المذكور مشترك بينهما مناصفة وتكرر بذلك حجة شرعية
 متأخرة لتاريخ من حجة شراء ارض البيت وكان ورثته المذكورون معترفون بذلك بعد
 موته لا يكون لهم منع عنهم من نصيب منه والحال ما ذكر فجردت عليهم بكتابة حجة الارض
 باسم ابيهم خاصة السابقة على ما ذكره لا قرار الصحيح حجة على المقر فيعامل بموجبه
 واقرار المورث فيما ياتى بالمتروك عنه يمنع دعوى ورثته بما ينافيه والله تعالى اعلم
 (سئل) عن جنيته مشتركة بين رجلين معلومين باع احدهما الشريكين نصيبه لشريكه
 الآخر بثمن معلوم واقرا البائع بقبض الثمن منه كاذباً ثم بعد ذلك مات المقر المذكور عن
 ورثة طلبوا التحليف المقر له بان مورثهم المذكور لم يكن كاذباً في اقراره المذكور فهل
 يجبون لذلك ويكون لهم تحليفه واذا نكل عن الحلف يقضى عليه بالثمن المذكور
 حيث لم يثبت قبض مورث المدعين بوجه شرعي فيدوا الجواب (اجاب) نعم يكون
 لورثة المقر تحليف المقر له بان مورثهم لم يقر بقبض الثمن كاذباً على قول ابي يوسف لمقتضى به
 ونقله في تنقيح الغناوى الحامدية من الاقراران نكل لا يكون الاقرار المذكور حجة له
 بناء على ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة من جنتهم ابنة الناصر
 وله وصي من قبل ابيه ادعى اجنبي ان الميت باعه في حال صحته حصه في طائفة ومعه عدداً
 مملوكين للميت وادعت بنت الميت ان اباه باعها نصف بيت له في صحته فصدق الورثة
 البالغون الاجنبي على دعواه غير انهم ذكروا ان ذلك في مرض الميت فهل لا يثبت الباع

١٢٨٤

١٢٨٤

في حق القاصر الابا بانه لدى القاضي بطريقه الشرعي ولا يسرى تصديقه الورثة البالغ
 في نصيب القاصر ولو صدق الوصي لا يعتبر تصديقه واذا صدق الوصي المذكور وابن
 الميت البالغ بنت الميت على دعواها الشراء من ابها لا يعتبر ذلك في حق القاصرة كلف
 اثبات ذلك لدى الحاكم الشرعي لاسيما ولم يتحرر بالشراء المدعى به جميع شرعية افيديو
 الجواب (اجاب) الافرار حجة قاصرة على المغر فلا يعتبر في حق غيره كما ان اقرار الوصي
 في حق اليتيم باطل فيؤمر من ادعى شرا شي من الميت حال حياته وصحته باثبات دعواه
 لدى القاضي بطريق شرعي حتى يسرى على القاصر ومن جحد من الورثة والله تعالى أعلم
 (سئل) بافادة واردة مريد مال مصر مضمونها انه فيما تهدم توفي رجل من المتوطنين
 ثمن بولافي يقال له على سلطان عن زوجة وبنتين واخت وأخ شقيقة بن وجميعهم مبلغ
 حاضرون ما عدا الاخ فاما كانت غائبة بجهة قبلي ونظرا لغيبها توجه مندوبوا المصلحة
 وبحضور من كانوا حاضرين صار ضبط ممتلكاته وهي بعض منقولات بخزينة وتقدمه
 مبلغ ٢٤١١٦ و ٢٠ من ذلك ٦٠٠ راجعة امانه طرفه لانس آخرين
 والمنقولات سلمت للتعهد يوم الوفاة امانة واما النقدية فصار وضعها في خزينة بيت المال
 وبعد ذلك حضرت الاخت الغائبة وتقدم عرضا لان احدهما من الاخت وباقي الورثة
 بطلب نقد ومنقولات التركة والاخر من اصحاب مبلغ الستة آلاف قرش بطلب
 مبلغهم وبالتحقيق في المصلحة صدق الورثة الحاضرون على صحة وراثة الغائبة وشهد
 بذلك الشهود الذين يعرفونهم ثم صدق الجميع على مبيع الامانة أنه حق اربابه هذا
 ولما دون بذيال الانحة وما تقدم وروده من حضر تم بتمارين ٢٨ ص سنة ١٢٨٤
 من ان المتروكات التي يجري ضبطها نظرا للغائب فقط متى حضر الغائب وصدق الورثة
 الحاضرون المعترف تصديقهم شرعا على وراثته تسلم لهم التركة بدون جرد وبدون تاصيل
 واختلاف هذه الحادثة في كون المنقولات مؤصلة في يوم الوفاة لقلتها ووضع النقدية
 بخزينة المصلحة وكونها زيادة عن الالف قرش ما فهم والحال هو انه يمكن بما
 شهد به الشهود العارفين للورثة وتصديق الحاضرين من الورثة على وراثة الغائبة
 وتصرف النقدية اليهم ويقرج لهم عن باقي التركة ولا يلزم في ذلك ثبوت وراثة شرعية
 بالهكمة ويسرى على هذا حكم مادون بذيال الانحة وذلك الشرح أو مادامت التركة
 مؤصلة والنقد وضعت في الخزينة يلزم اجراء الاثبات شرعا ولا عبرة بتصديق الورثة
 الحاضرين وشهادة الشهود ولا اقتضاء الحال الافادة من سيادةكم عن الحكم الشرعي
 في ذلك لزم تحريره لحضرتكم قول الافادة لاجراء ما يقتضيه الشرع وبجاشيتها ان الذي
 كان جاريا قبل ورود شرح حضرتكم المذكور انه اذا مات أحد عن وارث غائب ووارث
 حاضر والغائب حضر يكافى البوت شرعا ولو التركة محتومة عليهم ام وقتا ولما ورد الشرح
 المذكور المتضمن الا كفاه بتصديق الورثة المعترف تصديقهم شرعا بدون جرد وبدون

سنة

ربيع آخر

تأصيل في الافراج لهم عن التركة من غير اثبات في الحكم جرى العمل في التركات
المذكورة التي لم يكن وضع منها نقود في المصلحة على موجب ذلك ولما تصادف حصول
تلك الحادثة ووجدت قريبتها من الحادثة المذكورة وليست مثلها من كل وجه بالنسبة
لوجود النقدي في هذه وكونها وضعت في الخزينة استلزم الحال الاستغناء عنها من
السيادة فلمت التسمية لزيادة الاحاطة وورود الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك (اجاب)
الذي يقتضيه البند المحكي عنه والجواب الصادر من هذا الطرف سابقا بتاريخ ٢١ ص
سنة ١٢٨٤ المقيدي في الاقرار من هذه الفتاوى بهذا التاريخ عدم الفرق في اعتبار
تصديق الورثة الحاضرين المعتبر تصديقهم المحقق وراثة لمن كان غائبا منهم وقت
الوفاة بين ما اذا كانت المصلحة وضعت نقده بعد الوفاة من التركة في خزيتها او لا
منطوق ما ذكر ان المصلحة ترفع الختم الموقت عن التركة وتسلمها للورثة بدون جرد وبدون
تأصيل وهذا صريح ايضا في كون المصلحة ليس لها جرد شيء ولا تأصيل في هذه الحالة
واعتبار التصديق بعد توفر شروطه لا فرق فيه شرعا بين حالة الجرد والتأصيل ووضع
النقود في الخزينة وحالة عدم فعل ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع حصة
من داره المملوكة لآخر بثمن معلوم واقر بقبضه من المشتري والحال انه لم يقبض
منه شيئا ثم توفي البائع فهل لورثته الدعوى بذلك على المشتري ولهم تحايقه على ان
مورثهم ما اقر كاذبا فيدوا الجواب (اجاب) نعم لهم الدعوى على المشتري بذلك
وتحليفه بان مورثهم ما اقر بقبض الثمن كاذبا لان الورثة ادعوا اقرار المقر له به يلزمه
فاذا انكر يستحلف ونقلها في تنقيح الحامدية عن صدر الشريعة من آخر الاقرار والله تعالى
اعلم (سئل) بافاده من بيت مال مصر مضمونها قد توفي شخص يدعي الحاج جعفر البخاري
وو جدعاه سند محرر حال حياته مقر فيه أنه لا يملك شيئا سوى ما بوس بدنه وان المثلث في
أهـ مناف البضاعة التي في الدكان والحاصل للحاج شريف واشهد شهودا على اقراره
فهل لادم ايضاح ما في الحاصل والدكان بسند الاقرار لا تسمع دعوى من يدعي بها
ويجوز شرعا سماع الدعوى ويحكم بها بعد الاثبات واذا حكم بمتضاه فهل بسبب ان
المتوفي كان عاملا يقر له شيء ننابر عمله مع عدم العلم بقدر ما كان مقررا له أم كيف نروم
افادة الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الاقرار بان جميع ما تحت يدي في الحاصل او
المنزل مثلا ملك لفلان اقرار عام حسب ما هو موضح بالسند المذكور وليس من الجهول
فاذا ادعى المقر ببيع ما وجد في هذا المكان من البضاعة انها ملكه وصح دعواه
بطريق شرعي وان وضح اليد المذكور اقر له بهذا الاقرار في وجه خصم شرعي واثبت
الاقرار المذكور شرعا بقضيه ببيع ما يتحقق وجوده من البضاعة في هذا المكان
وقت الاقرار ولا يترتب على مجرد كون الشخص عاملا ان يقر له شيء بخبره مع عدم
العلم بشيء من ذلك اذ ليس مطلق العمل مو جبال تقرير شيء والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٨٥

١٣

رمضان

١٢٨٥

٩

صفر

١٢٨٦

٢٥

بإفاده واردة من بيت مال مهر مضمونها شخص يسمى سعيدا إذا كان من ذمما بطرف
 حضرة مفتش جفالك سنية بالغربية وفي حال حياته حرر سند إشهادة مذكورين بان
 جميع ماتحت يده وتصرفه ملك حضرة البيلك الموصى اليه وليس له ملك ولا استحقاق في
 شيء من ذلك وان قيامه وملكه وسهمه من احياناات حضرة البيلك الموصى اليه ووضح به أنه
 معتنق المرأة جازار من المرحوم عثمان بك ارناووط ثم توفي وظهر عليه دين وحضرة
 البيلك الموصى اليه حرر فاهم بديان الاشياء التي كانت بطرف المرحوم وبينها فليمن احدهما
 أشياء أوضح انه حضر بها من ابتداء الاستخدام والاخر أشياء أوضح انها كانت تحت يده
 على قبول التمتع بها وأفاد انه ان ثبت عليه دين بالوجه الشرعي يصير بيع الاشياء التي
 حضر بها وان كانت قيمتها لا تفي بالدين يصير بيع الاشياء التي كانت موطاة اليه على
 سبيل التمتع و يصير وفا الدين تبرعاً منه لوجه الله تعالى وحيث لم يعلم الحكم الشرعي في
 ذلك ان كان يعول على اخبار المتوفى حال حياته بمقتضى ويجوز اقراره بان جميع ماتحت
 يده وتصرفه ملك حضرة البيلك الموصى اليه كما ذكر مع ظهور هذا الدين عليه ولو كانت
 معتقته المذكورة موجودة ام كيف تؤمل ورود الافادة اللازمة بمقتضى الاحكام
 الشرعية في ذلك (أجاب) ما اقربه حضرة البيلك المذكور أنه ملك للمتوفى المذكور فهو
 تركه عنه تقضى منه ديونه بعد ثبوتها حيث لا مانع وما بقي يكون ميراثاً لمن يرثه وما
 عد ذلك فان ادعى حضرة البيلك الموصى اليه انه ملك له دعوى صحيحة في وجهه خصم
 شرعي وادعى ان المتوفى المذكور اقره حال حياته بان جميع ماتحت يده ملك للمدعى
 المذكور واثبت الاقرار المذكور بالوجه الشرعي يقضى للمدعى بما يتحقق وجوده من
 ذلك تحت يد المقر في تاريخ الاقرار معامله له باقراره ما عدا ما اعترف للمدعى انه ملك
 للمتوفى المذكور ولا يمنع من ذلك ظهور دين على المتوفى المذكور ويعول على اقراره حال
 حياته بانه عتيق لمعتقته المذكورة بعد ثبوت شرعاً والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في
 رجل يملك اشجاراً ونخلاً في أرض خراجية بحق القرار وقفها حال صحته وفقاً لصحيحاً شرعياً
 على نفسه ثم من بعده على ابنه محمد وسليم ان فقط ثم من بعدهما على ذريتهما وجعل
 اخره على جهة بر لا تنقطع وتحردد بذلك حجة مضى عليها اثمان وستون سنة ثم مات الواقف
 وانجهر وقفه في ابنه المذكورين فاستمررا يستغلان ربيع الاشجار والنخل المذكورين
 الى الآن والواقف المذكور بفتان موجودتان حاضرتان مشاهدتان لذلك من غير
 معارضة ولا منازعة لا خويهما في اختصاصها بذلك الى ان مات احدهما من نحو
 سنتين عن ولديهما وبقيت الاخرى ثم الاآن اذ اذورة البنت الميتة واختها الموجودة
 المعارضة في ذلك منكرين الوقف من المال المذكور على الوجه المعلوم مع اقرار
 البنتين المذكورتين قبل ذلك بوقف ايها ما ذكر على هذا الوجه عن طوع واختيار
 فهل اذا ثبت اقرار البنتين المذكورتين حال صحتهما بذلك بالبيننة العادلة يحكم بمنع

١٢٨٦

٢٦

رجب

٢٢

سنة

١٢٨٦

الموجودة وورثة الميتة من طلب الميراث عن الواقف المذ كور معاملة لهم بالاقرار المذ كور
وما الحكم افيدوا الجواب (اجاب) الاقرار حجة على المقر اذا كان عن طوع واختيار
بعد التكليف فاذا ثبت الاقرار المذ كور بالوجه الشرعي تعامل المقرتان وورثة من
ماتت منهما بموجبه اذا ثبتت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يملك قطعة أرض غير خراجية محدودة معينة غيرس فيها نخلا وغاب عن بلدته مدة
ومات في غيبته ثم جاءت وورثته الى بلدته بعد موته فوجدوا قطعة الأرض وغراسها تحت
يد اشخاص فطالبوهم برفع ايديهم عن أرض مورثهم وغراسه فيها فاقرا لاشخاص
المذ كورون ان قطعة الأرض لمورث الورثة المذ كور بن لاحق لهم فيها وادعوا ان
الغراس لا يهمهم لا للمورث وترفعوا الى القاضي وحلف الاشخاص المذ كورين على ان
الغراس لا يهمهم ليجز الورثة عن البرهان وقسم بتوافقهم ثم التخل بينهم انجاس الورثة
صاحب الغراس ثلاثة انجاسه ولورثة مالك الأرض نجاسه ثم قلعوا النخل بعد ذلك من
الأرض واقسموه بينهم انجاسا كذلك ووضع ورثة مالك الأرض ايديهم عليها بعد
خلوها من الغراس المذ كور والآن قام ورثة صاحب الغراس يدعون ان لهم في الأرض
ثلاثة انجاسه حسب قسمة الغراس وثمر مع اقرارهم بان الأرض لمورث واضعى اليد
متعلمين بانهم حيث فاسمهم في غراس أبيهم وثمره يقاسمهم في أرض مورثهم أيضا
فهل في الحال ما ذكر لا يكون لورثة صاحب الغراس حق في قطعة الأرض المذ كورة ولا
معارضة لورثة مالكها مع اقرارهم المذ كور حيث قلع من الأرض الغراس المذ كور ولا
عبرة بتعلمهم المرقوم افيدوا الجواب ماجورن (اجاب) ليس لورثة الغراس مشاركة
ورثة مالك الأرض المذ كورة فيها والحال ما ذكر بمجرد تعلمهم المذ كور بدون وجه
شرعي بوجوب الشركة في الأرض والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادة وارثة من ديوان
المالية مات لها توفى رجل عن زوجة وأولاد بن معتمة وفي يوم وفاته شهد اشخاص بانه في
حياته اقر بانه لم يكن له في البيت شئ قط بل البيت وما فيه من عروس وحق وملك
لزوجته وبناء على ذلك الزوجة تدعى الملك لها وأولاد بن المعتمة لم يصدقوا عليه فتؤمل
الافادة من سيادتهم عن الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الحكم الشرعي في ذلك انه
اذا ادعت الزوجة المذ كورة الملك لها في ما ذكر في وجه باقي الورثة دعوى صحيحة شرعية
وادعت أيضا اقرار المورث بما ذكر في صحته واثبت ذلك بالوجه الشرعي يقضى لها بالملك
بعد اليقين على حسب صاهر الشرع ولو بما يحتمل بالرجال معاملة للمقر بما اقر اذ هو حجة
قاصرة على المقر والافاقول لها فيما يحتمل بالاناء وفي المشترك فقط حيث كان المتنازع
فيه من متاع البيت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفى عن بنته البالغة من مدة عشر
سنتين وقد اقام وصيا على تركته لو فادينه وأثبت الوصى وصايتة لدى القاضي ثم بعد
مدة ادعى ناظر مسجد ان المتوفى في حال حياته وقف حصة معلومة في مكانين له على هذا

محرم

٢٧

١٢٨٧

شوال

١٩

١٢٨٧

شوال سنة

٢٢ ١٢٨٢

المسجد فانكرت بنت الميت المذكورة دعواه ولا يثبت له على دعواه ولا حجة له بذلك بل غاية ما يحتاج به الناظر المذكورة على دعواه ان الوصي المذكور حال دعواه بالوصاية ذكر ان الميت وقف الحصة المذكورة على هذا المسجد ولم يثبت ذلك ضمن دعواه الوصاية ولم تصدقه الوارثة على ذلك فهل اذا لم يثبت الناظر المذكورة دعواه الوقف بالبينة على الوقف او على تصديق الوارثة لا يحكم به ولا يكون ذكر الرضى لذلك حجة في حق الوارثة ولا يبرى عليها (أجاب) نعم لا يكون اقرار الوصي الوقف حجة على الوارثة فلا يحكم عليها بالوقف بمجرد اقرار غيره به والحال هذه يدون اثباته بطريق شرعي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأتين على التعاقب وتنازع عن القديمة وأخرجها من داره وقرينة فالحقة متبيدة أو أهلها في بلدة أخرى وأقامت الحديثة وحدها في منزل معاشرها معاشره الأزواج مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم مات عنها وعن أخ شقيق عاصب وأولاد أخ آخر توفي قبله وترك الزوج المذكور ما كان في يده من عقار ونحاس وغلال وأطيان فلاحقة وامتنعة فطلبت الحديثة فماسة أخيه الحي في ذلك بحق الربع فرضا للزوجية زاعمة انه طلق الاولى طلاقا بات في حال حبسه وصحته فادعى عليها أخوه الحي وأولاد أخيه المتوفي قبله أن الاخوة الثلاثة كانوا مجتمعين سوياً على العمل وجمع الكسب وأهم استفادوا هذه الاعيان سوياً وزوجها يستحق الثلث فيها فقط وان ربع الثلث مشترك بينهما وبين ضرته القديمة لموته وهي في نسكاحه فصددتهم القديمة على ذلك وأقرت أن لاخويه ثلثي ما في يده وأدعت الثلث لزوجه فقط وأقرت بانها لا تستحق فيها سوى ثمن الثلث وأصررت المديته على دعوى الاشياء كلها لزوجها القيام يده وتصرفه فيها الى مرتبه وعلى طالو القديمة وانما تستحق ربعها وحدها بقرض الزوجية فصالحها أخوه وأولاد أخيه الميت على خمسة أسهم من أربعة وعشرين سهماً وتقاسم اجل اعيان التركة كذلك ثم قامت القديمة بذلك تدعى على الحديثة بانها باقية على نسكاح الميت وان الاعيان كلها متروكة عن الزوج فقط وطالبت أخذ ثمنها وهي ثلاثة أسهم من التركة فهل حيث سبق من القديمة الاقرار عن طوع بان جميع ما في يد الزوج المذكور مشترك بينهما وبينه وبين أخيه الحي وأخيه الميت قبله عن ابنتائه من ثلاثة بالسوية بينهم وانها لا تستحق الا ثمن الثلث في ذلك كل بحق نصف الربع في المستحق له لسكونها احدي زوجتيه لا تسمع دعواها بعد ذلك بان جميع هذه الاشياء كانت مختصة بالزوج المذكور وان لها نصف ربع جميعها معاملة لها باقرارها في حال نفاذه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى القديمة بما يناقض اقرارها السابق المعبر شرعاً بالاقرار حجة فاصرة على المقر فيعامل بموجبه فليس لها طلب نصف الربع في جميع تلك الاشياء على فرض عدم ثبوت الطلاق المانع من الميراث بعد نفيها استعمال ذلك على الوجه المستطور والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة لكل منهما عاثة

القديمة

١٢٨٧

٢١

ومال خاص به أقر كل من الاخوين المذكورين في حال حياته وصحته وتقاضا اقراره
لا كبر اولاده الذي من جملة عائلته بان ما في يد الولد الا كبر المذكور من النقوط ملك له
وليس لايه فيه ملك ولا استحقاق أصلا بحضرة بينة شرعية ثم مات كل من الاخوين
المذكورين عن عائلته المذكورة وترك ما بورت عنه شرعا ويريد باقي الورثة من
العائلين منازعه اكبر الاولاد من كل عائلة فيما أقر له به أبوه وجعله ميراثا عنه ليقاسموه
فيه فهل والحال هذه حيث كان ذاك الاقرار ثابتا شرعا ليس لهم منازعة ولا معارضة
في ذلك ويكون ذلك المعر به خاصا بالمقر له فقط وليس لباقي الورثة حق فيه (أجاب)
صرح علماؤنا بان الاقرار ليس سببا من أسباب الملك فلا يحل لمن أقر له غيبته بشئ انه
ملكه ان يتصرف فيه تصرف المالك بمجرده هذا الاقرار ما لم يكن مملوكا له في الواقع
وبسبب وجوب الملك كوصوله الى يد المقر له به به صحة من المقر وصرحوا أيضا بان
الدعوى بناء على الاقرار لا تسمع لما ذكرنا الا ان الاقرار حجة فاصرة على المقر فيعامل
عوجها وكذا وارتبه من بعده فيما آل له من قبل المورث اذا ثبت بعد دعوى صحة شرعية
لابناء عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان متزوجا امرأة طلقها وبعد طلاقها
استلمت جميع ما غلث من الامتعة والفرش والملبوسات وغير ذلك واشهدت على نفسها انها
استلمت أمتعتها وفرشها ونحوها بالتمام والكمال وكذا اشهدت على نفسها انها
استلمت مؤخر مداتها من زوجها واهلها لم يكن لها قبله شيء مطلقا وتحرد بعضهم
ذلك سند عليها بشهادة جملة من الشهود ثم بعد مضي مدة من تار يخبر بالسند ادعت
على زوجها المرقوم يشيها فانه كره دعواها فهل اذا تحقق الاقرار المرقوم وثبت عليها
لا تسمع دعواها فيما تدعيه عليه جملة كافية وتمنع عنه فيما تدعيه عليه بتأخير قبل
الاقرار المذكور حيث كانت دعواها بشئ من تعلقها به عند زوجها التي أقرت باستلامها
طائفة مختارة (أجاب) نعم لا تسمع دعواها بشئ من ذلك حيث أقرت طائفة مختارة
باستلامها ما ذكر ولم يكن لها قبله طلب في شيء ما ولم يكن لها عليه شيء مطلق لان هذا
الاقرار شامل للامانات والمضمونات علو ادعت عليه بشئ مما دخل تحت هذا الاقرار
سواء كان امانه أو مضمونا بتأخير سابق لا تسمع دعواها به حيث تحقق ذلك شرعا والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على عقار مده تزيد على ثلاث وعشرين سنة وهو
يتصرف فيه بالسكى والمدم والبناء وغيرها ثم مات عن ورثته فوضعوا أيديهم عليه
وتصرفوا فيه كتصرف مورثهم مده تزيد على عشرين سنة ثم مات كل منهم عن ورثة
فوضعوا أيديهم عليه وتصرفوا فيه نحو سنتين ثم الآن ادعى مدع يرغب للجد بان له حقا
في العقار المذكور وان له شراكة معه فيه مع انه كان مشاهدا لهذه التصرفات كلها ولم يدع
بشئ ولم يمنعهم مانع من الدعوى انهم ما وقد حصل منه تصادم مع ورثة الجد المذكور
بحضرة شهود بان لاحق له في ذلك العقار معهم مرة فذلك الذي فاضى الجهة فهل لا تسمع

الدعوى بعد الاقرار المذکور بعد هذه المدة (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذکور اذا ثبت تصادقه مع ورثة الجدا المرقوم بان لا حق له معهم في ذلك العقار بالوجه الشرعى اذ الاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه ولو لم يتحقق ترك الدعوى على الوجه المستطرد تلك المدة مع كونه كافيا في منعه من الدعوى ايضا مع التمكن والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من الروزنامه مضمونها ان شخص يقال له أبو بكر اغا هواري باشا ملك مائة واحد وعشرين فدانا ونصفا وثمنا وحبية من فدان عشورية بناحية نرلة حيا لشرقية بموجب تقسيط روزنامي محرر له بتاريخ ١٣ رجب سنة ٧٩ توفى ووردا اعلاما شرعيا من محكمة الابراهيمية أحدهما مؤرخ ٣ جادی الاولی سنة ٨٩ وثانيهما مؤرخ ٧ شهره متضمنان ثبوت وراثته وورثته تصرو بلغ وان كلامهم له قرار يطمعينة في تلك الابعادية بتصادقهم مع بعضهم بما فيهم وصى القاصر وحيث لم يعلم ان ما في الاعلام المذکورين يعتبر شرعا وكافيا لثبوت انتقال ملكية كل من الورثة للقراريط المعينة بأحد الاعلام المذکورين أم كيف لزم تحريره لسعادتهم والاعلام المذکورين مرسلان الأمل الاطلاع عليهما والتسليم بالافادة بما يوافق شرعا للاعتماد في تحرير التقسيط لهم على مقتضى ما يرد من سعادتهم (اجاب) بمطالعة هذين الاعلامين الهيكلي عنهما بافادة الروزنامه وجد أحدهما المؤرخ في ٣ جادی الاولی سنة ٨٩ يتضمن ثبوت وراثته المرأة لعج والمرأة وقيمة زوجته المتوفى الى بكر اغا بن المرحوم دخيل بن حموده السلساني للمتوفى المذکور ووراثته أي القاسم وعبد الصمد القاصر ومحمد وعبد الجليل وعز و ام العلوي وبنيه السبعة المذکورين لوالدهم المذکور وانحصار اثار المتوفى المذکور في الورثة المذکورين وهذا الاعلام من حيث الحكم بوراثة الورثة المذکورين وانحصار اثار مورثهم المذکور فيهم جار على القانون الشرعى حيث وجدت فيه دعوى صحيحة من هو أصل من الورثة اذا أحد الورثة يقتصب خصما عن الباقي في مثل ذلك وان لم تظهر صحة الحكم بالتوكيل والوصاية المذکورين فيه على الوجه الموضح به لا شترائط تقدم الحكم بالوكالة والوصاية على الحكم بالحق المدعى به ما في ضمنه ولم يعلم ذلك منه وعلى هذا اذا كانت تلك الابعادية الموضحة بافادة الرزنامه والاعلام الثاني مملوكة للمتوفى المذکور الى حين موته فتنتقل بالارث عنه لورثته المذکورين بحسب القرينة الشرعية حيث لا مانع فيكون للزوجتين المذكورتين منها الثمن فرضا للاثثة قراريط لكل واحدة منهما قيراط ونصف والباقي منها هو أحد وعشرون قيراطا يكون مستحقا لاولاده السبعة المذکورين تعصبا بالذكور مثل حظ الانثيين والاعلام الثاني المؤرخ ٧ جاد أول سنة ٨٩ يتضمن تصادق بعض الورثة بالاصالة عن نفسه والوكالة والوصاية عن الباقي مع بعضهم على ان الابعادية المذكورة وبعض أعيان ذكروها مشتركة بينهم ومملوكة لهم بحكم التفاضل

صفر

١٢٩٠

٦

سنة جادى الاولى

على الوجه المبين به المخالف للتقسيم الشرعى حسب الفقر يضة الشرعية المتقدم ذكرها
وفيه تنقيص استحقاق بعضهم عما يستحقه بما فى ذلك القاصر المذكور وزيادة بعض
آخر عن ذلك وهذا غير معتبر بالنسبة للقاصر اذ نصيبه بالارث يبلغ ثلاثة ارباط ونصف
وثلاث قيراط تقر يسا والمجهول له بهذا التصديق ثلاثة ارباط ونصف وربع فنقص
من نصيبه بالارث قيراطان من قيراط تقر يسا وبعضهم مثله وبعضهم اكثر نقصا وبعضهم
زاد نصيبه عما يستحقه وهو عبد الجليل حيث جعل له ثمانية ارباط فلم يكن هذا الاعلام
مبغيا على انتقال تلك الاطيان لهم بالارث عن مورثهم المذكور وبيان استحقاق كل
من الورثة المذكورين بحسب الفقر يضة الشرعية عن مورثهم المذكور تحقيقا لا تقر يسا
ان كل زوجة من الزوجتين المذكورتين تستحق قيراطا ونصف قيراط من التركة وكل
ابن من الابناء الاربعة يستحق ثلاثة ارباط وتسعة اجزاء من أحد عشر جزءا من قيراط
وكل بنت من البنات الثلاث تستحق قيراطا واحد او عشرة اجزاء من أحد عشر جزءا من
قيراط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) من الرزنامة بافادة مضمونها بناء على ما ورد من
سيادتك بتاريخ ٦ صفر سنة ٩٠ المسطر فى كتاب الاقرار من هذه الفتاوى
فى هذا التاريخ فى شان المائة واحد وعشرين فدانا وكسور بناحية نزالة خيال شرقية
المخالفة عن أبى بكر أغاها وارى باشا وتصديق ورثته على تقسيمها بينهم بكيفية تقاضى
مخالفة لقسمة الفقر يضة الشرعية وارى سعادتك ان هذا غير معتبر بالنسبة للقاصر من
الورثة اذ نصيبه بالارث اكثر مما خصوه به بالتصديق المذكور وقد كان كتب لتلك
المديرية بالاحراء حسبما اشرت فالا ان وردت افادتها بتحرير اعلام آخرو بالاطلاع
عليه وجد كعبارة الاعلام الاول انما فقط حصة القاصر جعلوا بقدر ما يخصه بحسب
الفقر يضة وحيث لم يعلم بهذا الطرف ان كان ما فى هذا الاعلام يعتبر شرعا ويعمل بما
فيه من التصديق ولا مانع من تحرير تقسيط على موجب ما لم يلزم تحريره لسعادتك
رجاء الاطلاع عليه والتكرم بافادة ما يعتمد (اجاب) اذا كانت تلك الابعادية لمورث
الورثة المذكورين وانتقلت اليهم بالارث يكون ملكهم فيها عنه على حسب الفقر يضة
الشرعية ومن اقرب قدر من السهام لوارث وهو ازيد من الفقر يضة الشرعية التى فرضت
له شرعا يكون اقراره باطلا على ما أفتى به مولانا صاحب البحر كذا كره فى متن الاشباه من
الاقرار اخذ من بطلان الاقرار بالمحال فالمثل لومات عن ابن وبنت فاقرا الابن ان
التركة بينهما نصفان بالسوية فالاقرار باطل لما ذكرنا قال شارحه هبة الله افندى اليه على
واما قوله فاقرا ان التركة بينهما قيل ينبغى صحة الاقرار والحال هذه ما لم يرد فى اقراره
بالارث اذ يتصور ان تكون التركة بينهما نصفين بالوصية مع الاجازة أو غيرهما من
وجوه التملك كما هو ظاهر اهـ ومثله فى حواشيه للسيد فى السعود والمجوى وعليه
فالتصديق المذكور بهذا الاعلام على الوجه المسطر به نافذ على من اقر من الورثة

البالغين حيث لم يصرح فيه بان الابعادية المذكورة تركة ولا ان تلك السهام المتصادق عليها سهام الارث فينفذ التصديق المذكور على من اقر بنفسه وعلى من وكل منهم في ذلك حيث كان بالغاً عاقلنا فذا لاقراءى يؤخذ ظاهراً بموجب اقراره وان لم يحل للمقر له التصرف والانتفاع باز يد من نصيبه بالارث ديانة ما لم يكن الزائد آل اليه بطريق شرعي من طرق التملك اذ لا قرار ليس سعيه من اسبابه وان كان حجة على المقر من لوصرحوا وقت التصديق بان تلك الابعادية تركة عن مورثهم وان تلك السهام المتصادق عليها هي سهام الميراث يكون التصديق المذكور باطلاً واماً بالنسبة للقاصر فحصة التصديق وعدمها على حد سواء حيث كان نصيبه فيه لم ينقص عما يستحقه بالقرينة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من ديوان الرزنامة حاصلها بعد اجاطة حضرتكم بما كتب للمالية وما ورد منها في خصوص الابعادية المخلفة عن المرحوم ابي بكر اغا هوارى باشارته الافادة الخاصة شرعاً في هذه المادة (اجاب) علم ما بافادته الرزنامة باحدى الاوراق الواردة لهذا الطرف وما بافادته المالية المتضمنة طلب اعطاء الافادة من هذا الطرف عن المخلص شرعاً في مادة الابعادية المخلفة عن ابي بكر اغا هوارى باشا والحوال ان الجواب المعطى من هذا الطرف في شأنها بتاريخ ١٤ جمادى اول سنة ٩٠٠ المقيدي في كتاب الاقرار من هذه الفتاوى في هذا التاريخ وسبق اعطاء الجواب عن هذه الحادثة فيه أيضاً وقيد في كتاب الاقرار من هذه الفتاوى بتاريخ ٦ صفر سنة ١٢٩٠ كاف في صحة التصديق الصادر من الورثة حيث لم يصرح فيه بانها تركة عن مورثهم المذكور ولا ان السهام المتصادق عليها ليست سهام الارث منه وان كانت في الواقع تركة وسهام الارث خلاف ما تصادقوا عليه بمعنى ان المتصادقين على هذا الوجه يعاملون ظاهراً بموجب اقرارهم عند عدم تصرحهم بما يبيح له الاحتمال ان السهام الزائدة بعضهم آل اليه بطريق شرعي من طرق التملك كبيع ووصية مجازة الى آخر ما يستفاد من الجواب المذكور المعطى في هذه المادة من هذا الطرف ثانياً اموال تصادقوا ثانياً على انها تركة عن مورثهم وانها آلت اليهم بطريق الارث عنه وتحررت لهم الايلولة بالقرينة الشرعية فالمخلص لا يكون الا بايجاد سبب من اسباب الملك الشرعية في السهام التي يريدون زيادتها لبعضهم عن البعض الآخر كبيع صحيح أو هبة صحيحة مستوفية شرائطها الشرعية التي من جملتها الاقرار في كل سهم يراد زيادته من كل نصيب لمن يراد هبته له بعد القسمة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) بشرح من بيت المال حاصله المأمول من بعد الاجاطة بما تحتويه هذه الافادة الواردة من المالية في سنة ٩٠٠ صفر سنة ٩١ أن يكرم بالافادة عما توضحها الاعطاء الافادة اللازمة للمالية حسب مرغوبها (اجاب) قد صار الاطلاع على افادة المالية الصادرة لمصلحة عموم بيت المال المرغوب الايضاح من هذا الطرف عن كيفية التحقق يكون باي وجه وعن المانع

١٢٩١

٢٩

١٢٩١

٢٩

المنسوبين بحواثنا السابق الصادر للمصلحة في ١٨ محرم سنة ٩١٠ المقيمة في كتاب
 الوصايا من هذه الفتاوى في هذا التاريخ المعبر فيه بالتحقق وطلب الاستفتاء من هذا
 الطرف عما اذا اقر الشخص بان كامل ما في المنزل لفلان ولم يبين تلك الاعيان ثم مات ذلك
 المقر فهل يكون اقراره صحيحا بكامل ما يوجد في المنزل وقت الموت سواء كان المقر مريضا
 مرض الموت او في حال الصحة وسواء كان المقر له وارثا او غير وارث واذا كان أحد الورثة
 او من يقوم مقامه مكذبا به هذا الاقرار ويدي ان الاعيان الموجودة في المنزل وقت الموت
 ملك للمقر تسامع دعواه بحيث لو اقام البرهان يقبل أو يكون القول قوله بمجرد الدعوى
 خصوصا اذا تحقق ان الاعيان التي في المنزل كانت في يد مورثه حال حياته والجواب عن
 ذلك ان طريق تحقيق الاقرار شرعا يكون باقرار الوارث البالغ العاقل أو بالبينه عند
 الجواز أو بالنسبة كقول عن اليمين التي هي حجج الشرع وهو عدم المانع أي من نفاذ الاقرار هو
 كون المقر طائعا مختارا بالغا عاقلانا فذا الاقرار وكون الاقرار بالاعيان في حال الصحة اذا
 كان المقر له وارثا او في مرض الموت لو كان المقر له غير وارث او وارثا وصدقه ببقية الورثة
 ان كان له وارث غيره واذا اقر الشخص بار جميع ما في منزله من الاعيان لفلان ولم يبين تلك
 الاعيان ثم مات ذلك المقر يكون اقراره صحيحا بمعنى انه يعامل هو وورثته من بعده
 بموجب هذا الاقرار في جميع ما يكون موجودا في ذلك المنزل وقت الاقرار لا وقت الموت
 بجميع ما يتحقق وجرد في ذلك المنزل وقت الاقرار يدخل فيه ما عدا ما استثنى ان
 استثنى شيئا ولا يقال ان اقراره بمجهول بل هو من باب الاقرار بالعام وأما حكم هذا الاقرار
 ان كان في الصحة أو مرض الموت ولوارث او لغير وارث فيعلم مما تقدم ذكره ومتى ثبت
 الاقرار بطريق شرعي مستوفيا شرائط النفاذ لا يتوقف اعتباره على تصديق الورثة أو
 بعضهم بمعنى ان المورث وورثته من بعده يعاملون قضائيا جميعا لاديانة اذا اقرار ليس
 سيدا من أسبـ باب الملك ما لم تكن الاعيان المقر به اذلت في ملك المقر له بسبب من
 اسباب الملك كبيع أو هبة صحيحة واذا ادعى أحد الورثة أو وكيله ان الاعيان الموجودة
 في المنزل وقت الموت ملك للمقر لا تسامع دعواه فيما يتحقق وجوده في المنزل وقت الاقرار
 ولا تقبل بينته لمحصل التناقض باقرار مورثه ولا يضر في نفاذ الاقرار شرعا كون
 الاعيان في يد المقر الى وقت الموت اما ما حدث من الاعيان بعد الاقرار في ذلك المنزل فلا
 يدخل تحت هذا الاقرار ولو وقع الاختلاف في كون شيء من الاعيان موجودا وقت
 الاقرار أو حادثا بعده فالقول لمدعى الحدوث بيمينه والبينه بينة من يدعى وجوده وقت
 الاقرار والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) في رجل مات عن ورثة وقبل موته اقام أحد
 اولاده وصيا على القصر واقتسموا التركة بينهم قسمة شرعية بامر الحكومة وتلك التركة
 دور ومواسخ وأطيان فقط فاستلم الوصي نصيب القصر وصار يتفق عليهم الى بلوغهم
 من نصيبهم في الاطيان بعد دفع ما عليها ثم بعد رشدهم اعطى كل ذي حق من حقته على يد

جادی الثانی سنہ

بينة بعد المحاسبة على ما ورد من الاطيان وما صرف عليها وعليهم وحصل التصادف منهم
والاقرار بانهم استوفوا جميع نصيبهم ولم يبق لهم شيء قبل اخيهم المذ كور وما آل اليهم
عن والدهم وكتب بذلك مكاتبة شرعية بحضور نائب الجهة ثم بعد مدة اغراهم رجل
بالدعوى على اخيه - م ومحاسبة في جميع ما صرف عليهم ثانيا فله - ل والحال هذه لا تسمع
دعواهم على اخيهم الوصي المذ كور بعد المحاسبة لا ولي واقرارهم واعترافهم المذ كور
الصادر منهم عن طوع واختيار بعد الرشد ولم يدعوا بشيء زائد عما دخل تحت الحساب
والاقرار السابق منهم على هذا الوجه (أجاب) ليس للقصر المذ كورين مطالبة وصيهم
الختار باعادة الحساب بعد صدوره منهم حال رشدهم واقرارهم بوصول استحقاقهم اليهم
ولم يبق لهم قبل وصيهم المذ كور شيء ولا تسمع دعواهم بشيء مما دخل تحت المحاسبة
والاقرار المذ كورين والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) بافادة
من بيت مال مصر مضمونها تمة - دمت وفاة المرحوم فمات ناس البيضاء معتقة وزوجة
المرحوم حسن بك الجماشوري معتق أفندينا الكبير عن بنتها عديلهما ثم وسعادة
عاصب معتق معتقةها وعند ضبط تركتها قبل انهما في حال حياتها بتاريخ ١٨ رمضان
سنة ٨٦ حررت سنداً بانها الاثلاث سوى ملبوس بدنها وان جميع ما في المنزل الساكنة
فيه من النحاس والمصاغ والنقود والفراس وأثاث المنزل وغير ذلك مما هو موجود فيه
ملك كريمتهما المد كور وقدره جرى ضبط الملبوس الموضح في السند المذ كور وخمسة
أصناف صاير بديدها بعد تحريره فالحكم الشرعي في ذلك (أجاب) اذا ثبت بالوجه
الشرعي صدور الاقرار المذ كور على الوجه الموضح بالسند المحكي عنه حال صحة المقررة
وفاد تصرفها يكون ذلك حجة عليها بما عمل هي ومن قام مقامها من باقي الورثة بموجب
حتى لا يكون لباقي ورثتها الدعوى بشيء مما دخل تحت الاقرار المذ كور وهو وجب ما في
المنزل من نحاس ومصاغ ونقود وفراس وأثاث المنزل وغير ذلك مما هو موجود فيه في تاريخ
الاقرار ما عدا ما استثنى بعد ثبوت ذلك شرعاً والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل
مات عن ورثته القصر والبلع وترك ما يورث عنه شرعاً وعليه دين لقصر كان وصياً عليهم
أقربا لغيره من ورثته بان الدين المذ كور على مورثهم للقصر الذين كان وصياً عليهم
فهل والحال هذه اذا كان نصيب المغيرين يفي بالدين المقر به يلزمون بدفع جميع الدين
الى وصي القصر المقام عليهم بعد موت وصيهم الاول مورث المقرين المذ كور بن (أجاب)
هذه المسئلة خلافية فالقول في المذهب الزام المقر بجميع الدين ان وفي نصيبه من
التركة به والذي اختاره أبو الليث انه يلزم المقر من الدين بقدر نصيبه في الميراث دفعا
للضرورة على القضاة الآن على الثاني وان كان الاول ظاهر الرواية وهذا اذا لم تقم بينة
شرعية على الدين فان قامت فانه يحكم به في حق سائر الورثة بعد استيفاء ما يلزم مع اقرار
المقر فتجاءع البينة الاقرار في مثل هذه المسئلة اسريان الحكم في حق الجميع والله تعالى

١٢٩١

٢

رجب

١٢٩٢

٤

ربيع آخر

١٢٩٤

١٩

صفر
سنة
مطلب قول رب الدين
تركك الدين ابرا

١٢٩٥

١٢

أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مائة وستين جنبها اقرنه كيا بقتضى جواب مرسل من
المقترض الى المقرض وقد دفع منها المقترض الى المقرض مبالغاً وقدره مائة جنبه وعشرة
وصار الباقي في ذمته خمسين ثم بعد مدة حضر المقرض المذكور لدى جمع من المسلمين وقال
اني تركت المبلغ الباقي في ذمة المقترض اليه وصار خالصاً مني على يد الجمع المذكور ثم
ارسل الجواب السابق المتضمن طلب المبلغ الاصل الى المقرض واستلمه فهل والحال
هذه يكون قوله المذكور متضمناً للابرا من الدين الباقي ومسقطاً له عن المقرض وليس
للمقرض طلب على المقرض بذلك ولا يحجب اليه (أجاب) صرح في الهداية قبيل الوصية
بثلث المال من كتاب الوصايا ما علل السكون تاخير الوصية ليس رجوعاً عنها بقوله لان
التأخير ليس للسقوط كتأخير الدين بخلاف ما اذا قال تركت لانه اسقاط انتهى ومنه يعلم
ان قول رب الدين لمدينه في حق باقي دينه اني تركت المبلغ الباقي لي في ذمة المقترض اليه
وصار خالصاً مني يكون اسقاطاً لباقي دينه المذكور و ابرا منه حيث لا مانع وليس له
المطالبة بشئ من ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من مصلحة بيت مال
بصرجه هو مرغوب اعطاء الحكم الشرعي عنه ضمن امر الداخلية الصادر للمصلحة فيما يطلبه
الخواجه موسى لينادوا الصراف التابع لدولة الانكيز بما يدعي به من الدين على تركته
المرحوم محمد أفندي أحد باشكاتب دائرة دولته ولو والده باشا من ضمن أبواب الديون
وتنازل من يقال انه وكيل عن ورثة الميت المذكور البالغ وعن وصي القاصرة منهم لرب
الدين المذكور بقدر ذلك الدين مما هو في بيت المال للتركة لتدفعه للمصلحة المذكورة
لرب الدين وان المتظاهر في مسئلة رب الدين عدم ثبوت دينه لاشراً ولا بمحكمة الحفانية
وانما الذي جرى فيها اخذ قرار من الوكيل عن الوصي وعن الورثة البالغ بالاقرار وتنازله
عن المولى في بيت المال وان بند ٢٠ من لائحة المصلحة يقضى بان من يدعي على أي تركته
بدين أو عين فان كان في الورثة قاصر لا يصرف ولا يفرج عن شئ الا بالثبوت الشرعي
ويرام اخذ قول من هذا الطرف بما يقبح في ذلك حسب ما يقتضيه الحكم الشرعي في أمر
الدين المذكور (أجاب) قد صار الاطلاع على هذه الافادة وأمر الداخلية ضمن هذه
الاوراق المتضمن طلب اعطاء الحكم الشرعي فيما يدعي به الخواجه موسى من الدين على
تركة محمد أفندي أحد ولم يثبت شرعاً وان صدق عليه من يقال انه وكيل عن الورثة البالغ
وعن وصي القاصرة منهم ولم تعلم كيفية وكأله ضمن تنازله عن مقدار الدين المذكور عما
هو في مصلحة بيت المال للتركة والذي يقتضيه الحكم الشرعي انه لا يسحق شئ شرعاً
بالنسبة لنصيب القاصرة من الورثة من الدين المذكور وأوغـيره من الديون الا بتبويه
بالوجه الشرعي ولو صدق على الدين المذكور وصي القاصرة أو وكيله في الاقرار اذ لا يبرى
التصديق المذكور وعليه شرعاً كما انه لا يثبت في حق البالغ الا باوامر الحاجة عليهم أو عن
أحدهم بوجه الشرعي أو باقرارهم أو اقرار من يثبت انه وكيل عنهم في ذلك والله

جمادى الاولى

١٢٩٥

٢

هرم سنة
مطلب الاقرار لا يصح
مع التعليق على شرط
فيه خطر

١٢٩٨

١١

سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت ان أخاها وأختها الاشقاء وأماها اقتصموا
تركة مورثهم بينهم ولم يدفعوا اليها ما خصها فيها وان ما خصها اقتصموه أيضا عليهم
دونها واحرموها منه بدون وجه شرعي وانها لم يصلها من أخيها ما خصها في ايراد النجاشين
المتروكين لهم جميعا عن والدهم مورثهم المذکور مدة تسع سنين فسئل أخوها عن
دعواها المذکورة فقال ان حقوقها في التركة والايراد واصله اليها وانها ان سلمت
وانكرت بحضوره وصول ذلك اليها يكون ملزوما فثبتت أخته المذکورة بحضوره
واجابت بانكار وصولها حقوقها في التركة المذکورة وأقرت بوصولها من الايراد كل
شهر شيء معين ما عدا بعض الاشهر فانها لم يصلها فيها شيء من الايراد بحسب قولها فهل
والحال هذه لا يكون قول الاخ المذکور اقرارا شرعا بحقوق أخته المدعية بها ولا
يكون مجرد حصول ذلك منه ملزما له بشيء مما حصل فيه التماهي وما الحكمكم الشرعي
(اجاب) الاقرار لا يصح تعليقه بشرط على خالف الوجود شرعا على الصحيح وهو الحق كافي
الجور في المبسوط ادعى عليه ما لا يقال ان لم آت ذلك غدا فهو على لم يلزمه ان لم يات غدا لانه
تعليق الاقرار بالخطر وفيه انقلاب على ألف درهم ان حلف أو على ان يحلف فحلف فلان
وجهد المقرر يؤاخذ به لانه علق الاقرار بشرط فيه خطر والتعليق بالشرط يخرج من ان
يكون اقرارا ذكراه في البحر أيضا ومنه يعلم عدم الزام الاخ المذکور بحقوق أخته بمجرد
قوله المذکور وعدم اعتبار ذلك اقرارا شرعا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل
مات وترك ورثة قصر او بلغا وقد أقام قبل موته وصيا في تركته فادعى الوصي دينه على
الميت وصدقه بالغ وبالغة على دعواه فهل تكون مصادقة البالغ والبالغة كافية في ثبوت
الدين بالنسبة للقصر أو لا بد من الانبات بالبينة الشرعية (اجاب) اقرار رجل وامرأة من
الورثة بدين الوصي المذکور غير كاف في اثباته بالنسبة للقصر من الورثة أو غيرهم اذ من
المعلوم ان الاقرار حجة قاصرة على المقر فلا يسرى على غيره ما لم يثبت الحق بطريق شرعي
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عن صورة شهادة مؤرخ في شهر محرم مضى وأنه في
أول هذا الشهر أشهد على نفسه كاتبه على بدر الدين بن المرحوم الحاج عبد السلام
بدر الدين بن المرحوم جوده بدر الدين وهو بكامل الاوصاف المقبول شرعا طائعا مختارا
ان كامل ما بالمتزل الصغير من فرش ومحاس ومصاص عند المالكة لجميع ذلك هي
المصونة بدور بنت جناب أحمد افندي العسال وان كاتبه عليا بدر الدين لا يملك في البيت
المرفوم سوى انما سار بدنه ولم يكن في فيه شيء لامن فضة ولا من حل ولا من غيره جملة
كافية سوى انما سار بدني وقد حررت هذا الاشهاد طائعا مختارا ليكون بيده ماتحت
المراجعة لاعتماد مسطر به والخط والختم حجة فيه والله تعالى خير الشاهدين ثم انه توفي
فهل اذا قام بعض الورثة واداد اخل الاشياء المذکورة في التركة يحاب لذلك وتسمع
دعواه شرعا او لا وتكون الاشياء المذکورة ملزمة كاللزوجة كما اعترف بذلك في صورة

جادی الاولى

١٢٩٩

٤

الاشهاد المرقوم اعلاه (اجاب) الاقرار من الزوج في حال حياته وصحته بان كامل ما في مكان كذا من فرش ونحاس ومصاغ عند المالكة لجميع ذلك هي فلانة وان المقر لا يملك فيه سوى كذا وانه لم يكن له فيه شيء سوى ما استثناء حجة على المقر بعد ثبوته بالوجه الشرعي فيعامل بموجبه قضاء حيث لا مانع فلو ادعى بعض ورثته بشيء مما كان موجودا في ذلك المكان في تاريخ هذا الاقرار مما شمله الاقرار المذکور انه تركه عن المورث لا تسمع دعواه لاقرار مورثه بالملك فيه لزوجه المذکورة ولو اختلفا في وجود المدعى به في ذلك المكان وقت الاقرار وعدمه فالقول للمذکور والبينة على الزوجة انه موجود فيسه في هذا التاريخ وهذا كله بالنسبة للقضاء واما ديانة فان كان مملوكا للمقر لها بسبب من اسباب الملك فانه يحل لها اخذه والاختصاص به وما ليس كذلك فلا يحل بمجرد هذا الاقرار لانه ليس سببا من اسباب الملك والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل احضر اولاد اخيه الذين معه في معيشة واحدة مع جميع من المسلمين واشهد على نفسه وهو في حالة صحته ونفاذ تصرفاته طائفة اختارا بقوله ان جميع ما تحت يدي وما يعرف في وما ينسب اليه مشترك بيني وبين اولاد اخي مناصفة وان كتابة اسمي في الحج دون اسمائهم عارية لكوني الارشد وصادقة على ذلك اولاد اخيه المقر لهم فهل والحال هذه ياخذ باقراره ولا يصح رجوعه عنه ولا رجوع ورثته بعد موته واد اطلبت اولاد اخيه قسمته بالوجه الشرعي يجبر هو او ورثته على اجابتهم لذلك (اجاب) اذا ثبت اقرار المذکور انما هذا الاقرار بان جميع ما تحت يده وينسب اليه مشترك بينه وبين اولاد اخيه الذين معه في معيشة واحدة مناصفة بعد تقدم دعوى صحيحة ولم يكن هناك مانع يعامل هو وورثته بعد موته بموجبه ويحكم عليه به فيما كان موجودا تحت يده ومنسوبا اليه في تاريخ الاقرار لانه حجة قاصرة على المقر حيث لا مانع وهذا في القضاء اما في الديانة فان علم المقر له ان ما اقر به وصل اليه بسبب شرعي من اسباب الملك كببيع وهبة يحل له الانتفاع به والا فلا اذا اقرار ليس سببا من اسباب الملك وان كان حجة على المقر يعامل بموجبها والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب اقرار المريض)

ذي الحجة

١٢٦٤

١٩

(سئل) في رجل اقر في مرض الموت لزوجته يدين فهل يصح هذا الاقرار ويثبت لها المقر به أولا يثبت لانه اقرار وارث والاقرار وارث خیر صحيح (اجاب) اقرار المريض لوارثه باطل الا ان يصدق ببقية الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك أرضا صالحة للزراعة أصلها انعام باعت لاختها طاعة منها في حال مرض الموت وقرت بان الثمن وصلها ثم ماتت المرأة المذکورة وادعى الورثة ان الارض المذکورة بيعها باطل وتورث مع خلفائها المكون البيع في مرض الموت والمشتري به المذکورة وارثة للبايعة المذکورة فهل تجاب لذلك ويكون البيع فاسدا وتقسم الارض مع التركة ولا

ربيع اول
سنة ١٢٦٥

رمضان
١

١٩

٢٢

ذى القعدة
٢٦

رجب
٢٨

١٢٦٦

يصح الاقرار بوصول الثمن المذکور (أجاب) بيع المريض لوارثه في مرض الموت موقوف على اجازة باقي الورثة ولو بمثل القصة عند ما مامنا الاعظم فاذا لم يجزه الوارث ورد بطل ويقسم المبيع بين جميع الورثة كباقي متركاته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين واربع بنات وترك ما يورث عنه شرعا من دار ودين على اطميان وغير ذلك ما يورث شرعا فاسترا الا بنان في معيشة واحدة من غير قسمة ثم مات احدهما عن اولاده وزوجته واخيه انما راته فهل اذا اقر في حال مرضه الذي مات فيه بان لزوجه عليه دين لا يعمل بقراره ولا يدخ ويكون للبنات اخذ حقهن في جميع ماتركه والدهن بالفريضة الشرعية (أجاب) اقرار الشخص لوارثه في مرض موته يدين او يمين موقوف على تصديقي باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر لبعض ورثته يدين في مرض موته وللبعض بدراهم في مرضه المذکور يريد بذلك منع البعض الاخر من ارثه فهل يكون هذا التصرف باطلا (أجاب) الاقرار للوارث يدين او يمين في مرض الموت موقوف على اجازة باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وقبل موته بثلاثة ايام احضر فقيها وامره ان يكتب جميع ما يملكه لاولاده تبرعا دون اثنين منهم معزواين عنه فهل اذا كانت الكتابة والتبرع لبعض ورثته بجميع ماله وهو في مرض مرتة لا عبرة بهذه الكتابة ولا التبرع بذلك والحال هذه ويقسم جميع ماتركه الميت بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية (أجاب) هبة المريض لوارثه في مرض موته غير نافذة بدون اجازة باقي الورثة ولو مع القبض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض مرضا شديدا وله بيت يملكه بابه وزوجه يمين معلوم وبعد ذلك تبرع لها بالثمن وساعدها منه واقربها بقدر من الدراهم على انه دين بذمته وكل ذلك وقع منه وهو في حال المرض الشديد الذي مات منه فهل يعتبر ذلك وصية ولا وصية لوارث ويكون جميع ماتركه ميراثا يقسم بين الورثة بالفريضة الشرعية (أجاب) بيع المريض مرض الموت لوارثه موقوف على اجازة باقي الورثة كما ان التبرع للوارث والاقرار له بالدين موقوف على اجازة الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر لزوجه في مرض موته بشيأه وجاموسة وتبرع لها ايضا بنصف جاموسة وتبرع لولديه في مرض موته كذلك لكل واحد منهما بنصف جاموسة وله ورثة غيرهم ولم يجزوا ذلك فهل يكون الاقرار المذکور غير نافذ على باقي الورثة وكذلك تبرعه المذکور لا يكون نافذا ايضا على باقي الورثة بغير رضاهم حيث كان في مرض الموت ولم يردوا بطله ويكون جميع ذلك تركة يقسم بين جميع الورثة لا يختص احد منهم بشي مما ذكر (أجاب) اقرار المريض مرض الموت لوارثه يدين او يمين وتبرعه له فيه موقوف على اجازة باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مرضت مرض الموت ولها بنتان وابن وام والحال ان اولادها المذكورين قصر ثم انها في حال مرضها الذي ماتت فيه تبرعت بشي من ماله كلها

سنة

رجب

١٢٦٦

٢٨

لاجد بناتها وامها دون بقية الثانية وابنها فهل ينفذ تبرعها وتمنع البنت واخوها ام
 يقتسمون التركة جميعا ويعطى كل ذي حق حقه ولا ينفذ لها تبرع ويبطل (اجاب)
 تبرع المريض لو ارثه في مرض موته موقوف على اجازة باقى الورثة فاذا لم يحجزه وردوه قسم
 المتبرع به بين جميع الورثة كما فى متروكاته والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تبرع
 لاولاد بنته باشيا معلومة من ثلث بيت غير قابل للقبض وغير ذلك وهو فى حال المرض
 ثم بمدة توفى المتبرع فاذا الورثة العصبية ابطال التبرع المذكور فهل اذا خرج المتبرع
 به من الثلث لا يسوغ لهم ابطال ما تبرع به المتوفى (اجاب) هبة المريض مرض الموت
 تعد به من الثلث فاذا هب شيئا من ماله لاجنبى وخرج من ثلث ماله لا يكون للوارث
 معارضة الموهوب له حيث تمت الهبة بالقبض والحيازة المتعبرين شرعا حال حياة الواهب
 والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة عرضت مرض الموت ولها بيت ولها أم وبنتان
 وابن قاصر وقات فى بيت الدار لاجدى ابنتين والام يبلغ كذا وقبضته واستوفيته
 منهما ولم تدفع لهما شيئا من الثمن وصدقتها ما على الاقرار المذكور وانكر باقى برثنها
 جميع ذلك فهل يكون هذا الاقرار باطلا وتقسم الدارين ورثنها بحكم القرينة الشرعية
 (اجاب) البيع والاقرار لاوارث فى مرض الموت موقوفات على اجازة باقى الورثة
 والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مرض مرضا شديدا ومات منه وله اولاد فقبل موته
 اوصى لبعض اولاده باشيا فهل اذا لم يحجزها باقى الورثة تكون غير نافذة لكونها لوارث
 (اجاب) لا تنفذ الوصية لاحد الورثة بدون اجازة باقىهم والله تعالى اعلم (سئل) فى
 امرأة تملك حصصا فى عقار وهما لاجد دورتها فى مرض موتها ثم ماتت منه فهل تكون
 تلك الهبة وصية توقف نفاذها على اجازة باقى الورثة فال لم يحجزها الورثة تقسم بانقرضة
 الشرعية على الجميع (اجاب) الهبة لاوارث فى مرض الموت ولو منع القبض الصحيح
 موقوفة على اجازة باقى الورثة فان لم يحجزوا قسم الموهوب بين جميع الورثة كما باقى
 متروكات الواهب والله تعالى اعلم (سئل) فى رقيقين اعيانهم موت سيدهما انه اقر
 بعتهم فى مرض موته والحال ان عليه دين مستغرقا تركته وزبادة فهل تعتبر
 بدعواهما المجردة عن الاثبات الشرعية وباعا فى الدين عسى فرض ثبوت بقر
 بعتهم فى مرض موته لا ينفذ الا فى الثلث وعليهما السعى فى الباقي (اجاب) لا اعتد
 فى مرض الموت وصية فيعتبر من الثلث ومن المقرر ان لمن مقدم على الوصية بمدة يموت
 بالوجه الشرعى واذا كان الاعتاوى فى مرض الموت وتحقق استغراق الدينون بجميع
 التركة التى من ضمنها الرقيقان المذكوران يكون عليهما السعاية فى قيمتهما فربا
 الدينون اذا كانت قيمتهما مع باقى التركة مثل الدين او اقل فان زادت ذلك على الدين يسعين
 فيما زاد على الثلث بمداة الدين للورثة ان لم يحجزوا العتق والله تعالى اعلم (سئل)
 فى رجل ذمى توفى عن زوجته وأولاد أخيه وبعد ذلك توفيت الزوجة المذكورة عن

شعبان

١٢٦٦

١٢

شوال

١٢٦٦

٢٧

ربيع الاول

١٢٦٧

٣

ربيع الثانى

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧ ٧

اخوانها وفي مرض موتها تبرعت بما تملكه لاولاد أخي زوجها المذكور فهل يكون التبرع صحيحا (أجاب) تبرع المريض في مرض موته عند استيفاء شرائطه للأجنبي ينغذ من الثلث وما زاد موقوف على اجازة الوارث حيث كان للتبرع وارث معلوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جارية أعنتها وتزوج بها وبعد مرضه مرض الموت فاقرب لها يدين في ذمته وأقرب لها ستة أفدنة من طينته في نظير الدين المذكور فهل إذا مات في مرضه هذا عنها وعن ورثة أخر لا يكون الاقرار والحال هذه نافذا يدين اجازة باقي الورثة سواء كان الاقرار بدين أو بعين (أجاب) اقرار المريض مرض الموت لوارثه بدين موقوف على اجازة بقيمة الورثة فان أجازوه نفذ وان ردوه بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنت وترك ما يورث عنه شرعا ولم تقسم تركته ثم مات أحد الابنين عن أخيه وأخته ولم تقسم التركة ثم ماتت البنت عن زوجها وابنها وبنتها فهل إذا طلق الزوج ما يخصه من ميراث زوجته المخلف عن أبيها وأخيهما يجب لذلك وإذا ادعى أخوها الوارث لها بأنها أقرت بالعدا الموروث عنها وهي في مرض موتها لا يكون الاقرار بذلك في مرض موتها نافذا (أجاب) لزوج البنت المطالبة بما يخصه فيها آل لزوجته من مورثها ويقضى له بذلك حيث لا مانع واقرار المريض مرض الموت لوارثه بعين أو دين موقوف على اجازة باقي الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أقرت في مرض موتها بدين لأخيها الوارث لها وباعت له حصصة في بيت بالدين المذكور ثم ماتت في ذلك المرض عن زوجها وأخيها المذكور ولم يكن لها وارث سواهما فهل يكون الاقرار والبيع غير نافذين (أجاب) الاقرار لوارث في مرض الموت بدين لا ينفذ يدين تصديق باقي الورثة وصرحوا بأن يبيع المريض لوارثه في مرض الموت موقوف على اجازة باقيهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهبها لزوجته وبنته في مرض موته الذي مات فيه ثم ماتت عنها وعن أخوته الأشقاء فهل هذه الهبة وصية يتوقف نفاذها على اجازة باقي الورثة فان لم تجزها لا تنفذ وتسكون الدار تركة تقسم بين جميع الورثة وإذا كان عليه دين يتعلق بتركته (أجاب) اذا لم يجز باقي الورثة ما وهب لبعضهم في مرض الموت لا تكون الهبة نافذة بفرض استجماع شرائطها فيكون الموهوب والحال هذه تركة عن الواهب وما ثبت من الدين على الميت يؤخذ من تركته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصصة في دار مشتركة بينه وبين عمه وحصصة في فخل وساقية ومواس وغيرها من الاعيان فاسقط حقه مما ذكر لزوجته في مرض موته الذي مات فيه قبل قسمة ما كان مشتركا فهل لا ينفذ تصرفه ولا اسقاطه لزوجته المذكورة ويقسم جميع ما تركه بين ورثته بالقرينة الشرعية مما كان يورث اذا ثبت ما ذكر (أجاب) نعم لا ينفذ اسقاط المريض مرض الموت لزوجته والحال هذه والاسقاط في الاعيان لا يصح ولو في الصفة أو لأجنبي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها نصف

رجب ١٦

١٢٦٧

جمادى الاولى

١٢٦٨ ٤

رجب ٤

١٢٦٨

رمضان ٢٤

١٢٦٨

ذى الحجة ٧

١٢٦٨

سنة	حرم	دار باعته في مرض موتها لاختها وابن أخيها وماتت في المرض المذكور وعن ذكر وعن بنتها فهل يكون تصرفها في مرض موتها بالبيع المذكور موقوفاً وتبرعها به في الثلث لغير الوارث وما زاد على الثلث موقوف على اجازة الورثة (أجاب) بيع المريض مرض الموت لبعض الورثة موقوف على اجازة باقيهم ولو بمثل القيمة عند الامام وبيعه فيه لغير الوارث نافذ لا يوقف على اجازة الوارث وتبرعه فيه لغير الوارث ينفذ من الثلث وما زاد عليه موقوف على الاجازة كما يتوقف عليها تبرعه فيه مطابقاً لورثته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أوصت ووقفت واعتقت في مرض موتها فهل اذا ماتت وكانت التبرعات المذكورات زائدة عن ثلث التركة يكون للوارث ابطال الزائد عنه (أجاب) يتوقف التبرع في مرض الموت فيما زاد عن الثلث على اجازة الورثة البالغ فان اجازوه نفذ والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته مبلغاً معلوماً من الدراهم وأقر لها بيمينين وانه باعهما لها وقبض الثمن ولم يبين قدر الثمن وكل ذلك وهو في حال مرض موته وماتت عن الزوجة وعن ابنين أحدهما قاصر ولم تحصل اجازة من باقي الورثة ولم يصدقوا على ذلك فهل لا يكون هذا الاقرار ولا الهبة في مرض الموت نافذين والمحال هذه ويكون ذلك ميراثاً لورثته (أجاب) بيع المريض مرض الموت لوارثته فيه موقوف على اجازة باقي الورثة البالغين كهبته واقارده بعين أو دين له فيه ولا ينفذ في حق القاصر منهم اصلاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعتق عبده وهو مريض وأوصى له بالثلث ثم مات السيد عن زوجته وعن العبد المعتق وعن اولادهم فوضع العبد يده على جميع متروكات سيده ثم مات العبد عن زوجة سيده وعن اولادهم سيده فهل للزوجة ان تقسم مع اولادهم وتأخذ نصيبهم من تركته زوجها بالغريضة الشرعية (أجاب) نفذاً لعتق في مرض الموت والوصية المذكورة من ثلث جميع المال وما زاد عن الثلث موقوف على اجازة الورثة وللزوجة المذكورة أخذ ما يخصها بالميراث من تركته زوجها بالوجه الشرعي ممن هو تحت يده حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أقرت وهي في مرض موتها بان في ذمتها قدر معلوم من الدراهم لأحد ابنيها وباعته في نصير الدين الذي أقرت به وهي في المرض المذكور جميع ما تملكه من فحل ودار وغير ذلك ثم بعد ذلك ماتت عن ابنها المذكور وعن ابن آخر وعن زوج فهل والمحال هذه لا يصح الاقرار والبيع في المرض المذكور للوارث ولا ينفذ ويكون متوكتهم ميراثاً يقسم على جميع الورثة بالغريضة الشرعية حيث لم تجز باقي الورثة ذلك (أجاب) نعم لا ينفذ ذواته تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصته في بيت باعهما الزوجته في مرض موته بالغبن الفاحش والغرور فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور بان كان البيع بدون القيمة يكون البيع غير نافذ والمحال هذه (أجاب) وقف بيع المريض مرض الموت لوارثته على اجازة باقي الورثة ولو كان بمثل القيمة عند الامام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
١٢٦٩	١٩	
١٢٦٩	٢٥	
١٢٦٩	٨	صفر
١٢٧٠	٢٥	ربيع الاول
١٢٧٠	١٠	ربيع الثاني
١٢٧٠	١٩	ذي القعدة

٢٢ ١٢٧٠

ربيع الاول ١٦

١٢٧١

ذى القعدة

١٢ ١٢٧١

صفر

١٦ ١٢٧٢

ربيع الاول ١٤

١٢٧٢

كتب وثيقة وهو في مرض موته أقروا فيها بأن النصف في جميع ما يملكه لابن من أولاده والنصف الآخر لولد له الآخر ثم بعد ذلك مات عن زوجته وعن خمسة بنين وعن بنت ولم تحز باقي الورثة ذلك فهل والحال هذه لا عبرة بالكتابة المذكورة التي وقعت في مرض الموت وتقسيم التركة على جميع الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) اقرار الشخص بان نصف جميع ما يملكه اعلان من لا هبة منه المقر له فتراعى فيه شرائطها حيث اضاف الى ملكه وذهب المريض مرض الموت على فرض استجماعها لشرائط لبعض ورثته بمنزلة الوصية له لا تصح الا باجازه باقي الورثة فان لم تحز بقية الورثة كان ذلك تركة يقسم بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية ما لم يثبت الا بناء على ما يملكهم له بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أقروا في مرض موته بان الامتعة التي تحت يده ملك لابنه ثم بعد ما أقروا بموت عن زوجته وعن ابنه المذكور الذي هو من غيرها فهل لا يصح الاقرار في مرض الموت ولا ينفذ ويكون ما أقروا به ميراثا يقسم على الورثة بالفريضة الشرعية بعد وفاء ما ثبت عليه من الديون (اجاب) لو اقرار المريض مرض الموت لواته بعين أو دين بطل اقراره عندنا الا ان يصدق به بقية الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور واثنا عشر ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها ما يورث فادعت إحدى بناته ان والدها اقر لها بمائة وعشرين قرشا وانه كتب لها نصف الدار في مقابلة ما اقر به في مرض الموت فانتهى باقي الورثة دعواها فهل اذا لم تثبت دعواها لا تجاب لذلك ولا يعمل بالاقرار في مرض الموت وتقسيم الدارين جميع الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) اقرار المريض مرض الموت لاحد ورثته بعين أو دين موقوف على اجازة باقي الورثة كبيع منه في المرض المذكور ولو يمثل الغيبة على قول الامام والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن رضيع من مطلقها وعل أبوها ورث عنها شرعا من حلى وامتنعة وغير ذلك فطلب ولي الرضيع ما يخص ابنه في الميراث عن امه فادعى والد المرأة الممتنة انها باعت لامها ما ولا حيا الامتنعة وسأحتهم ما من الثمن وكل ذلك في مرض الموت ولم يجز والد الرضيع الوارث ذلك فهل يكون البيع المذكور موقفا على اجازة أبي القاصر ان اجازة نفذ وان رده بطل (اجاب) بيع المريض مرض الموت لوارثه موقوف على اجازة باقي الورثة البالغين ولو كان البيع يمثل الغيبة عند الامام وبيعه لغير الوارث يمثل القيمة فافذوا براؤه المشتري الوارث عن الثمن كوصية له فيكون موقفا على اجازة باقي الورثة ان كان من اهل الازالة وبراؤه الاجنبي ينفذ من ثلث المال ويوقف في الزائد على اجازة لورثته واجازة الصغير لا تقيد في حقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حصل له مرض شديد فاقر في مرض موته قبل الموت بيوم لبعض ورثته بدين في ذمته فهل لا يصح اقراره المذكور اذا ادكره باقي الورثة ويقسم جميع ما تركه بين ورثته بالفريضة الشرعية اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اقرار المريض مرض الموت لوارثه

ربيع الاول سنة

بدين غير صحيح بدون اجازة باقى الورثة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل توفى عن زوجة
وبنت وابن بالغين وترك منزلا وعليه دينون فكاتب لزوجته وبنته وعوفى حرص الموت
لكل واحدة منهم ما قدر امعينا من الدراهم فى سدين وجعله قرضا واراد بذلك اسقاط
ما عليه من الدينون حيلة منه فهل لا يستحقان ما كتبه وتكون هذه الكتابة باطية شرعا
(اجاب) اقرار المريض مرض الموت لو ارثه بعين او دين موقوف على اجازة باقى الورثة
فان لم يجزوه بطل وان اجازوه نفذت ذلك فهو مؤخر عن دين الهبة وما ثبت فى المرض
بسبب معروف والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل حصل له مرض شديد واستطال مرضه
فحوالة أشهر وله املك باع بعضها لرجل اجنبى لينفق اثمها على نفسه فهل يكون
بيعه صحيحا فاذا وليس لاحد معارضته بدين وجه شرعى (اجاب) ان كان هذا المرض
مرض الموت ينفذ البيع من المريض به مع عدم اختلال العقل واستقاء الموانع للاجنبى
يمثل القيمة فان جابهها كرها كوصية تنفذ من الثلث وان لم يكن مرض الموت وتوفرت
شروط البيع فلا مانع من نفاذه بلا تفصيل والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة اقترت
فى مرض مؤنها بدين معلوم لبنت بنتها وأوصت لها أيضا بثلث مالها ولها عصبية من
الرجال فهل والحال هذه تنفذ الوصية المذكورة والاقرار المذكر من الثلث (اجاب)
الاقرار فى مرض الموت اقرب الوارث بدين ينفذ من كل المال ويقدم على الارث ويؤخر
عن دين الهبة ووصيته به تنفذ من الثلث حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
باع دارا من زوجته فى مرض موته باقل من القيمة بكثير واعترب بالهبة فى ذمته قبل
مرضه قدر الثمن المباع به ثم مات بعد ذلك عن الزوجة المذكورة وعن عم عاصب فهل
اذا لم يجز العلم المذكور البيع المذكور ولم يصدق على اقراره لا يصح الاقرار لها ولا تصح
الهبة لها حيث كانت الزوجة وارثة (اجاب) بيع المريض مرض الموت من بعض
الورثة موقوف على اجازة باقىهم ولو يمثل القيمة عند الامام لا عظم وكذا الهبة كما ان
اقراره بدين موقوف على تصديق الباقي والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن
ابن اخ شقيق وعن بنت بنتها وتوكت ما يورث عنها شرعا من عقار وصاغ وغيره
ما يورث فوضعت بنت البنت يدها على التركة فى غيبة بن ح فهل فى حضور
غيبته يكون له رفع يدها عن جميع ما ثبت نه تركه عنها ودعت بنت البنت بايها
اقرت لها فى مرض مؤنها بدين ولم تثبته باليمينه الشرعية لا تجاب لذلك ولا عبرة بذلك
الحجة عن الاثبات اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لابن ح المذكور انما يورثه
ما تحقق انه ميراث عن مورثته المذكورة حيث لا وارث لها غيره ولا يرضى له من تجزئه
دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة متبرعة بمائة
تملكها من دواب وغيرها وهى ربيعة مرض الموت فترت بام ما كتبت ذلك وودعها
ثم ماتت فى مرضها هدا عن ابنها واولاد اخيرها من تملكها مائة واولاد حبيبها

١٧ ١٢٧٢

٢٤ ١٢٧٢

ربيع الثاني

١٩ ١٢٧٢

جمادى الاولى

٢ ١٢٧٢

جمادى الثانية

١٤ ١٢٧٢

صفر سنة

٢ ١٢٧٤

المرض المذكور وصية تنفذ من ثلث المال والباقي لابنها حيث صححت الهبة وحصل من الموهوب لهم القبض والحيازة الشرعية حال حياة الواهبة (أجاب) الهبة في مرض الموت وصية فتنفذ من الثلث لغير الوارث اذا انسبحت شرائطها المعتمدة في تمامها حال حياة الواهب والا كانت لاشية وما زاد على الثلث موقوف على اجازة الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اقترت في مرض موتها بانها وهبت ومسكت في حال صحتها وسلامتها لابن اختها البائع صندوقا خشنا وبانها سامة لهما بحضرة جمع من المسلمين وانه قبض وحاز الموهوب في حال الصحة من مدة نحو سنة قبل الاقرار ووصت له بثلث مالها وقت الاقرار ثم بعد مدة ايام ماتت عن ورثته فطلبت ورثتها جعل الموهوب والموصى به تركه منكرين الهبة والوصية فهل لا يجب ابوزلد ان ثبت ما ذكره بالوجه الشرعي ولا عبرة بالانكار المذكور (أجاب) الاقرار في مرض الموت بانها وهبت في الصحة مع القبض بنزلة الهبة في المرض في حكمه حكم الوصية والوصية بعد موتها بالوجه الشرعي اذا كانت لغير وارث تعتبر من ثلث المال بلا توقف على اجازة الورثة وما زاد على الثلث موقوف على اجازتهم قال في الاشياء اقر في مرضه بشئ وقال كنت فعلته في الصحة كان بنزلة الاقرار في المرض من خير اسناد الى زمن الصحة اه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابنيها وأما عن زوجها وبنتيهما وتبرعت لاحد من بنتيهما في مرض موتها بمائة وحلى ونحاس وفراش ولم تجز باقي الورثة المذكورين ما فعلته المرأة المذكورة في مرض موتها لبنتها المذكورة فهل والحال هذه اذا لم تجز باقي الورثة ما فعلته في مرض موتها لبنتها لا ينفذ ويرتد بردهم وماذا يخص كل وارث (أجاب) نعم يرتد بردهم والحال هذه وبموت المرأة المذكورة عن زوجها وابويها وبنتيهما لا غير يكتفون لزوجهما من تركتهما الربيع فرضا عائلا ولا بويها لكل واحد منهما السدس مما تركت فرضا عائلا ولبنتيها الثلثان فرضا كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة عاتك دارا ولها اولاد فرضت مرض الموت وصار غائب حالها الضمان ولزوم الفرائض وقيامها عن تكلف ومشقة فباع دارها المذكورة لواحد من اولادها المذكورين بشئ معلوم اقترت بقبضه منه في المرض المذكور وماتت منه بعد مدة اقل من عشرة ايام عن اولادها المذكورين فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون البيع والاقرار غير صحيحين الا باجازة الورثة ان اجازوه نفذ وان ردوه بطل (أجاب) بيع المريض مرض الموت لو اذنته موقوف على اجازة باقي الورثة ولو كان يمثل القيمة عند الامام واقراؤه بقبض الثمن منه موقوف على تصديقهم كما صرحوا به ومنه في تصحيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في مريض طلق زوجته طلاقا رجعيما ووقف بينه الذي هو ساكن فيه على ابن ابنته وذريته ووهب جميع ما يملكه من الاستعانة التي في بيته وحنوته لابن ابنته وأمته ومات من مرضه قبل انقضاء مدة زوجته عنها وعن ابنته وانحصر ميراثه فيهما فهل وقفه وحبته المذكوران نافذان في

٢ ١٢٧٤

ربيع الثاني

٤ ١٢٧٤

جمادى الثانية

٤ ١٢٧٥

سنة

١٢٧٦

محرم

٢٩

الثالث والباقي لزوجته منه والباقي لابنه (اجاب) الوقف في مرض الموت على غير الوارث والميعة فيه لعدم ير الوارث اذا استوفيت شرائطها من القبض والاقرار قبل موته ونحوهما يعتبران من ثلث المال اذ لم تجز الورثة ما ذكر فيما زاد عليه والزائد تر كة يقسم بين الورثة فلزوجته الميعة المذكور منه الثمن فرضا ولا يمنعها الطلاق الرجعي حيث مات في عدتها ولولي الميعة والباقي لابنه تعصبا حيث لا وارث له سواهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وله دين على زوج ابنته التي توفيت قبل وفاة والدها وقيل وفاة والدها المذكور باحد عشر يوما وهو مريض مرض الموت اقر واشهد على نفسه شهودا عدولا بانه ساجد زوج ابنته المذكور من كامل ماله عليه وليس له حق في هذا الدين فهل ير بذلك ويصح ذلك منه وايسر لورثة الميت به عدم موته مطالبة زوج البنت المذكور بشئ من الدين (اجاب) ابراهمريض مرض الموت عريته الذي هو غير وارث حكمه حكم الوصية له فينفذ من ثلث التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لابنته وبنته لبايعين عشرين قيراطا من بيته بثمن مائة وم اقر بقبضه الثمن منهما وطلق زوجته فلا تأوكل ذلك وهو في مرض موته فما حكم الله في بيعه المذكور وطلاقه فهل تر زوجته ويتوقف البيع على اجازة باقي الورثة لاسيما ولم يكن الطلاق بسؤالها وماتت وهي في عدته (اجاب) بيع المريض مرض الموت لبعض ورثته موقوف على اجازة بايعهم ولو بمثل القيمة عند الامام الاعظم وكذا طلاقه زوجته فيه بدون سؤالها مع موته في عدتها لا يخرجها من الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مريض مرض الموت اشترى منه ابنة حاتونا وحصة من دار بثمن معلوم من الدراهم بالمحاباة فباعه له ووضع المشتري يده على ذلك مدة من الايام ثم بعد ذلك مات الرجل المذكور عن ابنه المذكور وابن آخر ولم يحز الابن الآخر لبيع المذكور فهل لا ينفذ البيع المذكور لابنه بالمحاباة ويكون موقوفا على اجازة باقي الورثة ان اجازوه نفذ وان رده بطل حيث كن البيع المذكور في مرض الموت (اجاب) نعم لا ينفذ البيع من الاب لابنته في مرض موته بالمحاباة او بمثل القيمة عر قول الامام بدون اجازة باقي الورثة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك فراشا في عقار باعته في مرض موتها لغير وارث بثمن هو اقل من قيمتها بكثير بمائة ماتت في مرضها المذكور عن وارث فما يكون الحكم في ذلك (اجاب) المحاباة في بيع من المريض مرض الموت لاجنبي حكمها كوصية فتنفذ من ثلث المال حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل اقر لزوجته بدين في مرض موته الذي مات فيه ولم يكن لها دينه بذلك الا مجرد اقراره به في مرضه المذكور وسمعت منه البيعة ذلك فهل يكون الاقرار بذنبا باطلا وليس لها اخذ ذلك من تركته حيث كانت واردة وماتت غيبا عنه وعن ابيه فقط وماذا يخص كل وارث (اجاب) اقرار المريض مرض الموت لبعض ورثته دين او هبة لا يعتبر بدون تهاديق باقي الورثة وهذا في غير اقراره لزوجته بمهر مثلا او به صحيح وللزوجة

رمضان

١٢

١٢٧٦

شوال

١٦

١٢٧٦

شعبان

٨

١٢٧٨

ربيع الاول

١٢

١٢٧٩

صفر

٢٠

١٢٨٠

الربع فرضوا الباقي للأب تصيبها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مرض مرضا شديدا حتى مات به وفي أثناء هذا المرض حضر جماعة من أهل البلد وقال لهم أشهدوا بأن علي زوجتي كذا من الدين وقد رد ذلك خمسة وعشرون كيسا وجمعت لها في نظير ذلك نصف ما يخصني من البيت الفلاني وهو خمسة قراريط ونصف فيراط من أحد عشر فيراطا وكتب المحاضرون بأقرار المذكور وثيقة وقصده بذلك حرمان بقية الورثة من هذا القدر فهل ذلك الأقرار صحيح عند الإمام الأعظم أولا (اجاب) أقراء المريض مرض الموت لأحد ورثته يدين أو عين لا ينفذ بدور تصديق بقية الورثة وكذا يصح له ولو بمثل القيمة موقوف على إجازة باقي الورثة عند الإمام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مريض مرض الموت وله زوجة و بنت بالغة و اخ شقيق وله عقار باعه في المرض المذكور لولته وزوجته بثمن بخس جدا محاباة مع إتيان منه وقبول منهما بذلك الثمن و اخوه المذكور حاضر بالمجلس راض بذلك ثم مات في ذلك المرض ولم يحجز اخوه المذكور بيع العقار وما فيه من المحاباة بموت ويريد الآخر اخذ حقه في ذلك المأثرة فهل والحال هذه يمكن الأخ المذكور من اخذ حقه من ذلك العقار تهرأ عن زوجته وبنته حيث لم يحجز ما فعله اخوه بعد الموت (اجاب) بيع المريض مرض الموت لبعض ورثته موقوف على إجازة الباقي فيبطل برده ولو بمثل القيمة عند الإمام الأعظم وينفذ بالإجازة والرضى بعد الموت لا قبله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقر زوجته يدين لها عليه وذلك في مرض موته فهل اذا لم تصدق الورثة يكون هذا الأقرار باطلا وليس للزوجة الا ما يخصها في التركة من الميراث بالوجه الشرعي (اجاب) أقراء المريض مرض الموت لأحد ورثته يدين أو عين لا ينفذ الا بتصديق باقيهم وهم بالغون مكفون والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في مريضة أقرت بمبلغ معلوم من الدراهم لغير وارث فرضا وأوصت بثلث مالهافي خيرات وعيتم أوجعات المقر له وصيافي تنفذها فهل يكون ذلك نافذا ثابت بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يكون ذلك نافذا بصدق حقيقة شرعا حيث لا مانع اما الأقرار في المرض لا جنبي او غير وارث يدين فينفذ من كل المال فيقدم على الميراث الا أنه يؤخر عن دين الصحة وما لزمه في مرضه بسبب معروف واما الوصية بثلث المال تنفذ بقدره بعد اخراج ما هو مقدم عليه بشرط موته دين المرض المذكور والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في مريض مرض الموت وعليه دين محيط بماله فهل اذا باع لا جنبي حصته من اعيان ماله بغبن فاحس وبمحاباة لا تصح هذه المحاباة اذ مات في مرضه هذا عن ورثة وفيهم فاسر ولم يحجزوا هذا البيع (اجاب) محاباة المريض مرض الموت وصية والدين الشرعي الثابتة من عليها ولا عبرة بالاه زلة لوصيات والحال هذه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل كان مريضا مرضا لا ينفذ منه من الخروج على حسب عادته وقضاء حوائجه خارج المنزل ولم يكن القالب منه الهالك وا زمن ذلك ولا يزداد عليه المرض

١٢٨١ ٣

محرم ٢٠ ١٢٨٢

جادي الثانية ٩ ١٢٨٢

شوال ١٤ ١٢٨٣

ذي القعدة ١٦ ١٢٨٣

مطلب في تفسير المريض وحكم المرض المتناول

مدة تزيد على سنتين وفي اثناء ذلك باع لبعض الورثة قطعة ارض عشورية كانت
مملوكة له وذلك بحضور قبيضة شرعية ثم بعد ذلك بمدة حدث عليه مرض شديد حتى انه
صار ملازما للفراش مدة اربعة عشر يوما واكثر ومات بذلك المرض الثاني قبل قيد
ذلك بالسجل واخراج الحجة وبعده موته انكر بعض الورثة ذلك البيع فهل والحال هذه
يكون البيع صحيحا والمعتول عايشه شرعا ثبات البيع بالبيعة الشرعية على هذا الوجه ولا
عبارة بالانكار بعد الموت (اجاب) نعم يكون البيع لبعض الورثة والحال ما ذكر صحيحا
نافذا حيث لا مانع والمقعد والمفلوج الذي لا يزداد مرضه كل يوم فسكا الصحيح وكذلك
صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح كافي فتاوى قاضي
خان وذكريا واخر هذا الفصل في فتاواه المسلول اذا طلق امراته وقد طال ولم يرضه كان
بمنزلة الصحيح واما المقعد والمفلوج فال في الكتاب ان لم يكن قديما فهو بمنزلة المريض
وان كان قديما فهو بمنزلة الصحيح لان هذه علة مرضه وليست بقسالة وذكريا العدة
كذلك وقال الا اذا تغير حاله خيفة يذيعت من الثلث وتكامل المشايخ فيه قال محمد بن سلامة
ان كان يربح برؤه بالتداوى فهو بمنزلة الصحيح والافه بمنزلة المريض وقال مشايخنا
اذ اعجز عن القيام لمصالح خارج البيت يعتبر مريضا وفي صايا الجامع الصغير المقعد
والمفلوج والمسلول اذا تناول ذلك وصار بحال لا يخاف منه الموت فهم بمنزلة من جميع المال
وذكريا العباس الصغاني في احكامه قدروا التطاول بسنة وفي المدراج وسئل صاحب
المنظومة عن حذر مرض الموت فقال كثرت فيه اقوال المشايخ واعلم اننا في ذلك على قول
الفضلي وهو ان لا يقدر ان يذهب في حوائج نفسه خارج الدار والمرأة المحتاجة داخل الدار
كصعود السطح ونحوه انتهى قات الظاهر انه قيد بغير الامراض المزمنة التي طالت
ولم يخف منها الموت كالفالج ونحوه وان صيرته ذافراش ومنعته عن الذهاب في حوائجه فلا
يخالف ما جرى عليه اصحاب المتون والشروح هنا افاده في تصحيح الحامدية والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وابن وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا فزعم الابن
ان والده باع له مكانا من ماله في مرض موته ولم تجز باقي الورثة وادعت الزوجة ان
زوجها وقف عليهم مكانا آخر من ماله في مرض موته المذكور ولم تجز الورثة ايضا
حكم الله في ذلك (اجاب) بيع المريض مرض الموت لا حدود له وقوف على اجازة
باقية ولو بمثل القيمة عند الامم الاعظم فيبطل بردهم كما ان وقعه على أحد الورثة كذلك
غير انهم اذا لم يجزوا الوقف فبايجز من ثلث التركة يقسم ريعه عن جميع الورثة
على قدر سهامهم في الميراث فاذا مات وآل ربيع الوتف لجهة أخرى حسب الشرط
يصرف جميع غلة ما خرج من هذا الدار من ثلث التركة لملك الجهة وأما ذأوام
مدعى البيع ووقف البيعة الشرعية على صدور ما ذكر في الجهة فممن جح التركة
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة حامل وعن ابن وبنت

فاصرين من زوجة أخرى مطلقة غائبين في بلدة غير التي مات فيها أبوهما وأقام في حال حياته في مرضه الذي مات فيه وصيا مختارا على تركه لتجهيزه منها وعلى ولديه المذكورين وأقر زوجته الحامل المذكورة بأن لها في ذمته مؤخر صداقها وأوصى لها بمبلغ معلوم من الدراهم وباطيان اميرية كذلك وباع لها مكانا معلوما بماله وهو في هذه الحالة وأشهد على نفسه أن كافة ماله وما يملكه لزوجه المذكورة ماء داما لبوس بدنه وأشياء معينة يدينها على يد شهوده وقدمات وهو واضح يده على جميع ما ذكر من غير تسليم لها فالحكم الشرعي في ذلك (أجاب) اقرار المريض مرض الموت لبعض ورثته بدين أو دين وهبته له وبيعه له ولو بمثل القيمة على فرض اتيقائه الشرائط لا ينفذ الا بتصديق باقي الورثة ان كانوا بالغين واجازتهم ومؤكد الوصية له موقوفة على اجازتهم على هذا الوجه والا ينفذ وما ذكر غير ان الزوجة لها مؤخر الصداق وتصديق فيه ان قدر مؤخر صداق مثلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة وأولاد صغار منها مباشر لها معايشة الا زواج أقر في مرض موته انه كان طلقها ثلاثا في صحته وانها انقضت عدتها منه بوضع حملها فكذبته في هذا الاقرار فهل يكون منه هذا الاقرار لا غيا ونزاع منه حيث تصدقه ولم يكن هناك يدنة تشهد له بايقاع الطلاق قبل ذلك أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يكون اقراره في مرض موته بطلاقها في صحته لا غيا لا يفيده منعها من الميراث حيث كذبته في ذلك ومات في عدتها المعتبرة من وقت الاقرار ولم يثبت بالبينه انه كان طلقها في الصحة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امرأة أقرت لزوجهما بدين معلوم في حال تلبسها بالخضاض وماتت فيه عن زوجها المذكور ورثة يبلغ وفيهم قاصر وصدقت الورثة المبلغ للزوج المذكور بعدم موته على الدين فهل يكون هذا الاقرار صحيحا أو باطلا (أجاب) تلبس المرأة بالخضاض وهو الوجع الذي يقترب به انفصال الولد اذا ماتت فيه بمنزلة مرض الموت فاذا أقرت في هذه الحالة لا حدور ثنها بدين ولم يصدق باقي الورثة البالغين يبطل الاقرار فاذا صدق الورثة البالغون نفذ الاقرار في حقهم دون القاصر المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حدث له في جسمه ثآليل صغيرة يقال لها الجرب واستمر على قضاء مصالحه خارج المنزل وهي فيه كعادته مدة تزيد على عشرة أشهر ثم لزم منزله واشتغل بمداواتها مدة أربعة أشهر أخرى وقبل غام برثته منها حدث له مرض آخر يماطنه وعرض له اسهال فلزم فراشه بسبب ذلك مدة أيام ومات عقبه عن زوجة وبنتين منها بالغة وقاصرة واخذت لاب وفي مدة قيامه في منزله ملك زوجته وبنتيه اعيانا من ماله وأقر زوجته بمائة مثقال من التلى الذي في يده واقرب بدين وأوصى بوصية لا جانب فارادت الاخت ابطال تملكه واققراره لزوجة وبنتيه زاعمة ان ذلك وقع في مرض موته فحيا على حرمانها من ارثه فهل يصح ذلك لو وقع منه قبل مرضه بالوجع الباطن مع استكمال الشرائط الشرعية ولا تجاب الاخت لا بماله ويحكم بقوعها حال صحته أفيدوا ما جرد بن

١٢٨٦

٧

١٢٨٦

٢٠

جميع الاول

١٢٨٨

٢٤

جادی الثانية
سنة ١٢٩٠

٣

(اجاب) اذا كان تصرف الرجل المذکور قبل حدوث مرضه بوجع البساطن والاسهال وكان وقت التصرف المذکور بحيث يقدر على قضاء مصالحه خارج المنزل ولم يكن من غالب حاله الهلاك بان لم يكن ماله يزداد يوما فيوما يكون تصرفه المذکور كتصرف الاصحاب نافذا من كل ماله في غير الوصية اذا استجمع تصرفه المذکور شرائطه الشرعية والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض مرض الموت وفي حال تزايد مرضه اقر بان عليه لزوجه ديننا قدره عشرة آلاف قرش تعريفة قهوة مصاغ ومواس وغير ذلك وكتب باقراره المذکور سند الهايك ومات بعد ذلك من مرضه المتزايد المذکور عن زوجته المقيمة ولديه البنتين احداهما منهن والآخر من غيرهما فهل اذا لم يصدق الابن البالغ اباه فيما اقر به وكان الاقرار المذکور في مرض موته المتزايد لا ينفذ في حق من لم يصدق من البنين على فرض ثبوت الاقرار المذکور على الوجه المسطور حيث كانت المقر لها من الورثة ما لم يثبت الدين المذکور بطريق شرعي غير الاقرار المذکور في معامل الابن به (اجاب) نعم لا ينفذ اقرار المريض مرض الموت لزوجه المذکور بالدين في حق من لم يصدق من الورثة فلا يطالب الابن المكذب بشئ من هذا الدين في حصته من التركة ما لم يثبت بطريق شرعي سوى الاقرار المذکور والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن ابن معتقه وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونقود وعروض وامتنعة وغير ذلك ولم تقسم تركته بين ورثته والا بن المعتقد اخذ نصيبه من التركة فادعت الزوجة ان المتوفى اقر وهو في مرض موته الذي مات فيه بان جميع ما في المنزل ملك لزوجه ولا حق له فيه ولم يصدقها ابن المعتقد ولم تثبت دعواها بالوجه الشرعي فهل والحال هذه لا عبرة بدعواها المذکور وتقسم تركته بين ورثته بالقرينة الشرعية (اجاب) اذا ادعت الزوجة المذکور كورة اقرار زوجها الميت لها بما ذكر في مرض موته لا يعتبر هذا الاقرار بدون تصديق باقي الورثة على فرض ثبوته شرعا اذا اقرار بالاعيان في مرض الموت لاحد الورثة كوصية له الا ان القول للزوجة بيمينها في مناع البيت الذي كان يسكن فيه مما هو خاص بالنساء ومشتري يمين والرجال اذا ادعت الزوجة قهرا لمكها بذلك وكذبها باقي الورثة وان لم يقر زوجها الميت لها بالملك لم يقيم باقي الورثة يمينه انها ملك الميت والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد أخيه شقيقة وترك بيتا وبعض أمتعة وفي مرض موته أشهد بانه باع لزوجه حصته معلومة من البيت المذکور بمبلغ معلوم واستقر في مرضه مدة حتى مات وفي اثناء ما ذكر بالوجه الشرعي يكون بيعه غير صحيح شرعا وتقسم الحصص المذکور مع باقي التركة على جميع ورثته بالقرينة الشرعية لا سيما ولم يخرج لذلك حجة شرعية ولم يكن المرض متطاولا حيث لم يجزه باقي الورثة (اجاب) اذا تحقق كون البيع الصادر من الزوج لزوجه له في مرض موته لا يكون نافذا بدون اجازة باقي ورثته ولهم ابطاله والحال ما ذكر ولو ثبت القصة عند الامام

ربيع الثاني
١٥

١٢٩١

جادی الثانية
٢٦

١٢٩٢

ذی القعدة

١

١٢٩٢

الاعظم فيكون المبيع تركته عن البائع يقسم بين ساثر ورثته بالفرض الشرعية حيث
لامانع والله تعالى أعلم

(كتاب الصلح)

(سئل) من طرف فاضلي قليوب عن حادثه مضمونها وقوع صلح من قبل وصيين على
ايتام مع وكيل وصي على يتيمين آخرين بعد دعواه على وكيل الوصيين بثلاثة أرباع
جاموسة على نصف ما يدعي للمجوري موكلته مع الانكار لدعواه وعدم وجود بينة
لأثباتها (أجاب) الصلح الصادر على الوجه المذكور غير صحيح وفي صرة الفتاوى إذا
صوِّح الوصي عن الدعوى في مال الصبي جاز أن كان للمدعي بينة وما أعطاه مثل المدعي به
وإن لم يكن له بينة لم يجوز والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سرى بعض مصالح من منزله
فأنهم رجل في ذلك وأحضر لدى الحاكم السياسي وأدعى عليه بأنه أقر بأخذ السرقات
فظهر إلى الحاكم السياسي أن المتهم هو السارق فشد عليه الحاكم السياسي في إحضار
السرقات وخوفه بأنه إذا لم يحضر الأشياء المسروقة يضر به فإمكان من المتهم ألا
أنه عرف أمام الحاكم السياسي بأنه يصير تعويم السرقات من صاحب السرقة وبعد
التقويم بالقدر الذي يصير إليه الحال يدفعه فبهن صاحب السرقة على قدر معلوم
فالتزم بدفعه المتهم وأخوه ثم أن بعض أهل المجلس تكلم بالصلح بين الفريقين بأن يحط
صاحب السرقة عن المتهم البعض من قيمة السرقات والباقي يدفعه فرضى رب
السرقات وحط البعض عن المتهم والتزم هو وأخوه بالباقي يدفعه إلى رب السرقة
ووضوا بذلك بطيب نفس وأشرأح صدور كتب بذلك وثيقه وختمت من الحاضرين
وفيما بهد صار دفع المبلغ من المتهم وأخيه المترمين إلى صاحب السرقة ومضى على ذلك
مدة مديدة نحو سنتين تقريرا فهل حيث تم الصلح بينهم بالرضا والاختيار وطيب نفس
الفريقين ودفع المبلغ المصالح به لا يسوع للمتهم وأخيه الرجوع على رب السرقة فيما
دفعه له ويمنعان من التداخي عليه في شأن ذلك (أجاب) إذا صدر الصلح صحيحا عن
دعوى السرقة على مبلغ معلوم دفعه المدعي عليه وأخوه صلحا عن الدعوى لا يكون
لأحد المتصالحين نقضه بعد ذلك حيث وقع منه الصلح طائعا مختارا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اصطلم مع أخيه عمدا يدعيه من تركته أمه على مبلغ معلوم من الدراهم
تراضياعا على ذلك بحضرة بينة تشهد بذلك والحال أن ما ادعاه على أخيه من تركته أمه
مجهول ولادين فيها ثم بعد ذلك أراد الرجوع على أخيه ونقض الصلح متعللا بأنه غير صحيح
لكونه عن مجهول فهل يكون الصلح المذكور صحيحا حيث كان بدل الصلح معلوما ولا
عبرة بتعلله المذكور (أجاب) الصلح عن تركته مجهولة أعيانها ولادين فيها على مكمل
أوموزون صحيح على الأصح والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين اشترى بقرعة مناصفة

جمادى الأولى سنة

مطلب صلح الوصي صحيح
أن كان للمدعي بينة وكان
البطل مثل المدعي به

١٠ ١٢٦٥

جمادى الثانية

١١ ١٢٦٥

مطلب الصلح عن التركة
المجهولة أعيانها صحيح
حت لادين

٢٠ ١٢٦٥

بينهما بمال انفسهما ولهما اخ ثالث غائب فلما حضر اراد ان يشارك اخويه مدعيان
البقرة من مال ابيهم والحال ان للاخوين مينة بان البقرة من مالهما فبعد النزاع الطويل
صالحا اخاهما على قدر من الدراهم يدفعه لهما لاخيرهما الثالث فيه الصلح المذكور قال
انما مثلكما اقسامكما في البقرة وما نتج منها فهل اذا ثبت ان البقرة من مال الاخوين
المشتركين فيمنع الاخ المنازع لهما ولاحق له وتسكون للمشتركين المذكورين والصلح
المذكور لا عبرة به مع وجود البينة (اجاب) الصلح عن الدعوى على قدر معلوم من
الدراهم صحيح فلا ينقض بدون وجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
واخت شقيقة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جهة ذلك المتروك مكان تنازع فيه
الورثة ثم اصطلح الاخ والاخت مع الزوجة واعطياها مبلغا معلوما من الدراهم واخرجت
نفسهما من الارث في ذلك المكان وصدقت على انهما لم يكن لهما فيه حق بالارث عن
زوجها وابرات ذمتها البراءة العامة فهل يكون اخراجها لنفسها من ذلك المكان
وتصديقها على ذلك وبراؤها صحيحا اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (اجاب)
اذا صدر التخرج صحيحا شرعا لا ينقض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
ورثة كلهم مكافون ولم يورثهم دين على رجل به وثيقة شرعية فاصطلح مع الورثة على ان
يدفع بعض الدين ويتركوا له البعض الاخر فرضى الورثة بذلك وسامحوه من اباقى ولم
ياخذ منهم الوثيقة وبقيت تحت يد بعض الورثة فهل اذا ثبت الصلح من جميع الورثة
المذكورين وادبعت ذلك بعض الورثة الذي تحت يده وثيقة الدين مطالبة المدين بما
سامح الورثة فيه لا يكون له ذلك (اجاب) ليس لمن ثبت ابرأؤه عن الدين من الورثة
مطالبة المدين بما وقع البراءة عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده
القهر وامه وورث عنه شرعا دعي رجل بدين على الميت اصله مال تركه وخلافه
ومات مجهولا قبل قبضه منه وقد رد ذلك اثنا عشر ألف قرش وخمسة مائة وانكر اخو الميت
الوصى على القصر دعواه وذكر ان للميت قبل المدعى ستة آلاف قرش بعضها المجرار
من المتوفى في حياته والبعض دفعه عنه في الخراج بآذنه واحصر المدعى بينة لم تصادف
شهادتهم الدعوى وردت ثم استقر الحال بعد الخصام الضويل على ان المدعى اقرب بملع
الستة آلاف قرش المذكورة وحسب له من اصل الدين الذي ادعى به على الميت والزم
الحاضرون الرضى بانه يقوم للمدعى بدفع خمسة آلاف قرش وسبع مائة وخمسين من
ركة الميت صلحا وتطعا للنزاع ورضى بذلك فهل لا يصح الصلح من الرضى المذكور
حق الورثة القهر ولا في حق الوارث الباع ايضا حيث كان بدون اذنه ولا يلزم الوصى
ولا يجبر على دفع شيء من بدل الصلح من التركة حيث لم يكن وارثا ولا بينة للمدعى على
دعواه بما يدعيه من الدين ويكون الوصى القصر مطالبة المدعى المذكور بما بذمته
للميت من الدين المذكور حيث كان ثابتا باقراره به (اجاب) قال في الحنفية لو صالح

١٢٦٥

٢٥

ذى الحجة

١٢٦٥

١

١٢٦٥

١

مطلب صلح الوصى عن
دين الميت لا يصح الا اذا لم
تكن له بينة وصلحه عن
دين ادعى عليه به لا يصح
الا اذا كان للمدعى بينة

١٢٦٥

١٩

أوصى احدا من دين الميت ان كان للميت بينة على ذلك او كان القاضى علم بذلك الحق لا يجوز صلح الوصى وان لم يكن على الحق بينة جاز صلح الوصى لتحصيل بعض الحق بقدر الامكان وان كان الصلح عن دين على الميت او على اليتيم فان كان للمدعى بينة على حقه او كان القاضى قضى له بحقه جاز صلح الوصى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد منها واولاد من غيرها ونزل ما يورث عنه فقسمة بينهم على حسب القرينة الشرعية ثم بعد ذلك ادعت الزوجة على ولده من الاولاد التي من غيرها ان لها شركة مع زوجها المتوفى في بعض المتاع فصالحها الولد بمائة من الدراهم على يد بينة فهل اذا ارادت نقض الصلح بعد ذلك لا يمكن واذا اشكت بالسكن فوفات لا يلزم منى ولا اولادى شئ سوى ثوب واحد لا يمكن لحضورها حال التجهيز وسكوها (اجاب) الصلح بعد صدوره صحيح لا يملك احدا من نقضه ويصدق من تركه الميت بتجهيزه وتكفينه الا ان يثق به بقدر كفاية السنة مقدما على الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مشتركين في اطميان برزخون بابا السو به مدة طويلة عن آباءهم وأجدادهم غاب احدهم فعارض الحاضرين جماعة فيها قسوة وبينهم اما س بالصلح على شئ معلوم ياخذونه المعارضون من الاطميان المذكورة فهل لا يسرى هذا الصلح على الغائب حيث لم يرض ويسرى على الحاضرين في حصصهم فقط (اجاب) اذ لم يرض الحاضرون ولا على الصلح عن الغائب لا ينفذ الصلح عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك نخلا وعقارا فصالحته البنت ان تخذلها على اخذ قدر معلوم بميزن النخل فاخذته عن حصتها من جمع مختلفاته فتراضيا وتوافقا واصطالحا على ذلك واستقل كل بما اخذه وصار يخدمه ثم بعد مدة ارادت البنت نقض الصلح فهل لا يجوز لها ذلك (اجاب) اذا اخرجت الورثة ادهم من التركة وهى عرص وعقار بمال اعطوه له او اخرجوه عن ذهب بفضة دفعوه له او على العكس صح قل ما اعطوه او كثير بشرط التقابض فيما هو صرف وفي اخرجته عن تدين وغيرهما لا يصح الا ان يكون ما اعطى له اكثر من حصته من ذلك الجنس فحزر اعن الر باولو بعرض جاز مطلقا لعدم الر با كذا افاده في الدر المختار وقوله ولو بعرض الخ ظاهره يعى مالو كان العرض من التركة اذ حقه ليس في جميعه فيكون مبادلا عن نصيبه في بقية التركة بما زاد عن حقه فيه كما ذكره في تمكينه رد المختار وبه يعلم الحكم في الصلح والتنازع المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تعدى على امرأة وضربها ببنتى عينيها فقلعهما على وجه العمد فرفعت امرها الى الحاكم السياسي فما سمع دعواها انكرها المدعى عليه الصرب فطلب الحاكم منها بينة فلما توجهت لاجتماع البينة اجتمع عليها بعض اقارب المدعى عليه في غيبة المدعى عليه بغير اذنه وجعل لها صلحا على مبلغ معلوم ودفع لها جانباه منه وكتب لها سند بالباقي فتوجهت للحاكم السياسي واخبرته بما حصل فلم يسلم المدعى عليه الصلح وعرف انه بغير اذنه

١٢٦٦

٢٧

محرم

١٢٦٧

٢٧

مطلب التنازع على بعض معين من اعيان التركة غير التقدين صح قل او اكثر ربيع الاول

١٢٦٧

•

مطالب صلح القضولى ينفذ ان ضمن البذل او اضافته الى ماله

جادی الاولی سنة

فاحال المحاكم السياسية القضية على المحاكم الشرعية فلما سمع المحاكم الشرعية الدعوى على الوجه المذكور وأنه المذموم المدعى عليه جيع ما ذكر طلب منها بينة تشهد لها بالضرب عما فاضرت له بينة وشهدت بالضرب عما طبق دعواها وارخت الشهر مثل دعوى المرأة ولم تؤثر الخ اليوم الواقع فيه الضرب فهل تقبل بينتها ولا عبرة بتاريخ اليوم ولا بالصلح حيث لم يكن بمجلس فاص ولم يكن على الفور وإذا طلب قريب المدعى عليه الدراهم من المرأة يكون له الرجوع عليها أو يصح الصلح (أجاب) إذا صلح فضولي بلا أمر صح أن ضمن الفضولي المال أو أضاف البذل إلى ماله وذلك لأن الحاصل للادعى عليه البراءة وفي مثله يستوى المدعى عليه والأجنبي لأنه لا يسلم للادعى عليه شيء كما لا يسلم للأجنبي والمقصود من هذا الصلح رضی صاحب الحق لارضی المدعى عليه إذا لحظه فيه والادعى ينقرب بالان في الما معاوضة فيه غير أنه لم يرض بسقوط حقه مجانا فإذا سلم له العوض من جهة المتبرع صح كافي للدروحة وأما ما ثبت صلح الفضولي المذموم كور عن المدعى عليه وضمن الفضل ببدل أو أضافه إلى ماله صح ونفذ وليس للارعية المذمومة كورة والحال هذه سوى بدل صلح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ مكافين كلهم وعن تركه فادعى رجل بدين له على ميراثهم بمقتضى سند شرعية فانكر وادعوا ثم بعد ذلك صالحوه عن دعواه هذه بقدر معلوم من الدراهم يبيع ثلث الدين المدعى به ودفعوه له - بعد مدة أرادوا ابطال الصلح والرجوع عليه بما دفعوه له من بدل الصلح متعللين بأنه كان صلحا عن انكار فقول لا يجابون بذلك وصرح الصلح ولو على انكار لا سيما والصلح المذموم ثابت ومذموم كور في دفتر انقسام ومقتضى سجل القاضی (أجاب) الصلح عقد يرفع النزاع ويقطع الخصومة وحكمه وتويع البراءة عن الدعوى وهو صحيح مع اقرار أو سكوت أو انكار فإذا صدر عن دعوى الدين على الوجه المذكور مستجمعا لشرائطه الشرعية لا يكون للورثة المذمومين نقضه وليس لهم استرداد بدل الصلح بدور وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وموش وغير ذلك مما يورث ثم مات أحد الابنين قبل التسمية عن ورثة فتنازع العم مع أولاد أخيه ثم اصطلح معهم على أخذ بعض المواتي وغيرهما ما يورث فأخذ ما وقع عليه الصلح وأخرج نفسه من التركة باختياره في مدة ما أخذ وصار كل يتصرف فيما أخذه مدة فهل له أن يرجع المذموم من نزاعه أولاد أخيه ثانية متسللين ما أخذه أقل من نصيبه لا يجاب لذلك إذا ثبت ما ذكر بالبينات الشرعية ولا عبرة بتعالمه المذموم كور لا سيما إذا لم يكن في التركة تقدر (أجاب) نعم لا يجاب العم المذموم كور لأنه من الصلح والتخارج حيث صدرت مستجمعا لشرائطه ويمنع من معارضة أولاد أخيه بدور وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين امرأتين قسمت بينهما ولم يحصل اقرار من واحدة منهما بما يستيفه فحقها ثم بعد مضي مدة حضرته إحدى الرأتين فادعى

١٤

١٢٦٧

جادی الثانية

٧

١٢٦٧

شوال

٢٣

١٢٦٧

شرعي وادعت بحضور الاخرى انها مغبونة في القسمة غبنا فاحشا فصار تحقيق دعواها بالوحدة الشرعي بحضور ارباب الخبرة فظهر انها مغبونة في القسمة غبنا فاحشا وظهر فيها فرق في تقويم الانقراض فحوار بعسمائة قرش وقرش في الاذرع فطال بينهما النزاع والجدال في شان ذلك فاوقع الحاضرون صلحا بينهما على ان تدفع المرأة المدعي عليها الى المدعية المذكورة ثلاثمائة قرش صلحا عن الدعوى المذكورة فامتثلت المدعي عليها والمديعية ودفعت المدعي عليها الى المدعية المبلغ المرقوم فضا الماداة النزاع والجدال بينهما في شان ذلك فهل والحال هذه هذا الصلح لازم ولا يكون للمرأة المدعي عليها الدافعة لمبلغ الصلح استرداد ما دفعته في الصلح ولا غيرها (اجاب) بعد صدور الصلح عن الدعوى صحيح الا لا يوجب احدا المتصالحين نقضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أخ وقسمت التركة بينهم وللميت ديون على أناس مقرين بها قادرين على دفعها جعلت الزوجة من نصيبها ثم ان الاخ ادعى على الزوجة بعض أعيان من التركة لم تظهرها وقت القسمة فصالحته على قدر معين في مقابلته دعواه والتزمت بدفع البذل فهل والحال هذه يصح هذا الصلح وتلزم بدفع بدل الصلح ولا عبرة بتعللها انها لم تفبض الديون التي لليت (اجاب) اذا وقع الصلح عن الدعوى صححنا مستحكما اشراؤه لا يكون لاحد المتصالحين نقضه بدون وجه شرعي ولا تختص الديون المشتركة قبل قبضها ببعض الورثة اذا لا يصح تملك الدين لغير من عليه الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل صالح اخواته الثلاث مما يخصهن في تركته والدهن ثم استحق بعض التركة شائها فهل حيث كان الصلح مما يخصهن في جميع التركة وعن اقرار وتحقيق الاستحقاق بعد ذلك يسترد المصالح من اخواته بدل ما يخص ما استحق من المصالح عنه (اجاب) فال في التنوير وشرحه وما استحق من المصالح أي المصالح عنه يرد المدعي حصته من العوض أي البذل ان كلا فكل أو بعضها فبعضها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على ابن عمته انه يستحق عنده أشياء معلومة بطريق الميراث عن جده ورفعها على يد القاضي ولم يثبت دعواه ثم بعدمدة ادعى عليه ثانيا ورفعها على يد القاضي المذکور فصالح المدعي عليه المدعي عن دعواه شيء معلوم وترك له حقه في جميع ما ادعاه بعد معرفته وتعيينه وبراءته منه وسامحه وكتب حجة بينهما بذلك فبعد مدة أراد المدعي نقض الصلح وابطال البراءة فهل اذا ثبت كل من الترك والبراءة لا تسمع دعوى المدعي ويمنع من معارضته للمدعي عليه (اجاب) الصلح عن الدعوى صحيح وليس لاحد المتصالحين نقض الصلح بدون وجه شرعي حيث صدر مستحكما للشرايط المعتبرة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأما وأخيه الا بيهما وتركت ما يورث عنها شرعا فصالح الورثة الزوج وآخر جوده من التركة في نظير حصته من العقار أخذها ببدل فصالحه من التركة ورضي بذلك وانخرج نفسه من ذلك بشهادة البينة الشرعية فهل يكون

١٢٦٨

٢٤

صفر

١٢٦٨

٥

مدلب استحقاق المصالح

عنه او بعضه يوجب

الرجوع

١٢٦٨

١٠

ربيع الاول

١٢٦٨

١٣

سنة

رجب

١٢٦٨

٢٦

التخارج صحيجا ويسقط بذلك حقه من التركة حيث استوفى التخارج شرائط صحته وكيف يقسم نصيبه بين باقي الورثة بعد التخارج (اجاب) نعم يكون التخارج المذكور صحيجا حيث استوفى شرائطه وفي التنوير وشرحه لواحد حوا واحد من الورثة حصته تقسم بين الباقي على السواء ان كان ما اعطوه من مالهم غير الميراث وان كان المعطى مما ورثوه فعلى قدر ميراثهم يقسم بينهم وقيد هذه الخصاص بكونه عن انكار فلو عن اقرار فعلى السواء اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر سلم جمالا بضائع ليسافر بها الى جهة أخرى فلما سافر بها رجع بعد يوم وأخبر بانه قد سرق منه شيء فادعى عليه التاجر التفریط وطلب منه قيمة ما ضاع واصطلح مع التاجر على دفع قدر معين ودفع منه البعض وكتب بالباقي سنداً ثم لا يريد نهض الصلح بدعواه عدم التفریط فهل لا يمكن من ذلك ويلزمه دفع ما تم عليه الصلح اذا ثبت ما ذكر (اجاب) اذا صدر الصلح عن الدعوى صحيجا لا زما لا يكون لاحد المتصلحين نقضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه بنى في ارض لا يملكها وهي ارض المدعى المذكور فانكر المدعى عليه دعواه وترافع المحاكم الشرعي فطلب من المدعى البيعة على دعواه فاحضر شطراشهده بهجة دعواه وبعد ذلك وقع الصلح بينهما على ان يكون لكل منهما النصف في الارض والبناء وتوافقا تراضيا على ذلك بالجلوس الشرعي وانقطع النزاع وكم المحاكم الشرعي به فهل لا يكون لاحد من الطرفين نزاع بعد ذلك (اجاب) اذا صدر الصلح صحيجا لا زما لا يكون لاحد المتصلحين نقضه بدون وجه شرعي وقد وقع اختلاف التراجع فيما اذا وقع الصلح عما يدعيه على بعض المدعى به بدون زيادة شيء في البذل أو الإبراء عن دعوى الباقي وظاهر الرواية الصحة مطلقا وفي حادثة السؤال في البذل زيادة فيصح الصلح بالاختلاف وهذا على فرض كون الصلح عما يدعيه من الارض أما لو كن عن الدعوى فلا نزاع في صحته والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة بالغين ادعوا على ابن خالهم على يد القاضي انهم يستحقون عنده حصص بضرير الميراث عن مهورهم وطلال النزاع بينهم وبينه فوق الصلح بينهم وعندهم ابن الخال جانب محتل ومصحوح عن دعواه في جميع ما يستحقونه عنده من ميراث أمهم وأبوتهم اقامت بهم جميع من المسلمين فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبيعة لشرعية لا يكون لهم ما ثبت به شيء من ذلك (اجاب) بعد صدور الصلح مستوفيا شرائط الصحة لا يجب لاحد الخصمين ان نقضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ممت ببالغين مكافين اخرجوا بعضهم من تركته مورثهم في نصيب مبلغ معلوم من ادرائهم وصدقوا به للاحق لهم قبلهم من تركته مورثهم فهل اذا أنكروا التخارج وطلبوا احدا نصيبهم فانبا من تركته مورثهم لا يجابون لذلك ولا عبرة ما سكاردهم بعد ثبوت التخارج مستوفيا لشرائط الصحة بشهادة البيعة الشرعية (اجاب) اذا ثبت صدور الصلح والحدارج صحيجا لا يكون

شعبان

١٢٦٨

٢٤

مطلب في الصلح عما يدعيه على بعضه

صفر

١٢٦٩

١

١٢٦٩

٢٢

جادی الاولی

١٢٦٩

١٠

لاحد الورثة نقضه وابطاله بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة
 أقارب يملكون السودان بينهم وبين جماعة آخرى قضية شرعية فى عقار فوكل البعض
 منهم ابنه فى الخصام والتصال وكان مقوضة بعد انتم الامر صلحا وحكم القاضى به بين
 الفريقين لديه يريد الموكل الآن نفى الصلح ثانيا فهل لايجب لذلك شرعا بعد حكم
 القاضى به ولا ينقض بدون وجه شرعى اذ انتم ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) اذا
 صدر الصلح صحيحا لازما لا يكون لاحد المتصلحين او موكله نقضه ولا ابطاله بدون وجه
 شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضح يده على عقار مدة ادعى آخران لى
 فيه النصف فانكر واضح اليد وكثرا التشاجر ثم وكل واضح اليه ابنا البالغ الرشيد وكالة
 عامة فى الصلح والخصومة واشهد على ذلك بدنة شرعية فرفعت الدعوى للقاضى الناحية
 وحصل ما حصل من النزاع فاقر الوكيل بما يفيد استحقاق المدعى ثم اصطلحوا عند قاضى
 الناحية على اعطاء الربيع لفریق وللفریق الآخر الثلاثة الارباع فحصل التراضى
 وجرى على ذلك حكم قاضى الناحية وحصل الزرع وغرس الخيل من كل فريق وبذلك
 شهد المسلمون فهل اذا اراد الوكيل أو غيره نقض ذلك لا يمكن من ذلك ولا تسع له
 دعوى (أجاب) حيث صدر الصلح صحيحا لازما لا يكون للموكل به ولا للوكيل نقضه بدون
 وجه شرعى وان اراد الوكيل بالخصومة على موكله فى مجلس القاضى صحيح نافذ على الموكل
 والله تعالى اعلم (سئل) فى ورثة لهم نخل عن مورثهم باعوه لرجل آخر بثمن معلوم من
 الدراهم فادعى عليهم قريبيهم بان له حقه فيه وفي غيره مما يديهم من التركة وتراعى
 لدى المحاكم الشرعية واخرج نفسه من التركة على حصة وتصالحا على ذلك صلحا صحيحا
 فهل يكون هذا التنازع صحيحا فاذ لا تسع دعوى المدعى بعد ذلك (أجاب) اذا
 صولح أحد الورثة واخرج نفسه عن تركة مورثه على شئ معلوم واستوفيت شرائط
 التنازع لا ينقض والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخرانه سرق منه
 دراهم معلومة القدر وتراعى معه على يد القاضى فطلب من المدعى بينة فحجز عنها كليا
 فتوجه اليه المدعى عليه وأراد الخلف فتدخل بينهما الناس بالصلح عن الدعوى
 على ان يدفع المدعى عليه كذا من الدراهم المدعى به والمدعى ودفع المدعى عليه البعض
 الذى وقع عليه الصلح بالمجلس واصطلحا صلحا تاما برضى كل منهما بذلك وكتبت بذلك حجة
 شرعية عن ان لاحق للمدعى على المدعى عليه ولا دعوى ولا طالب الى وقت تاريخه وسامح
 كل منهما الاخر فهل اذا اراد المدعى الرجوع على المدعى عليه لايجب لذلك حيث
 ثبت ما ذكر بالبينات الشرعية (أجاب) بعد صدور الصلح عن الدعوى مستوفيا شرائط
 الصحة لا يكون للمدعى الرجوع على المدعى عليه بدعواه والحال هذه بدون وجه شرعى
 والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر حصة فى دار رثا عن أبيه قدرها
 ستون ذراعا وذو اليد حيا فقام المدعى شطرا على ما ادعاه فشرع جماعة من المسلمين

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٣

ذى الحجة

١٢٧٠

محرم
٢

سنة

صفر

١٢٧٠

١٨

ربيع الثاني

١٢٧٠

١٧

جادي الثانية

١٢٧٠

٢٧

مطلب طلب الصلح عن
الدعوى والابراء ليس
اقرار بالمدعى به بخلاف
طلب الصلح عن المال
والابراء عنه

شعبان

١٢٧٠

٢

بينهما في الصلح فصالح ذو اليد المدعى بحصة في دار أخرى قدرها مائة وخمسون ذراعا فهل
الصلح صحيح أو باطل وهل إذا أنكر المدعى بعد ذلك وقوع الصلح وأقام المدعى عليه بينة
عليه وثبت بالوجه الشرعي لا يعتبر إنكاره (أجاب) إذا ثبت وقوع الصلح المذكور
مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يعتبر إنكاره وليس للمدعى الرجوع في دعواه
لتحقيق الصلح عنها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور
وأنات بالغين وترك ما يورث عنه شرعا من دود ومواش ونحاس وسواها وغـير ذلك فهل
إذا أخرجت الأنات أنفسهن من التركة على قدر معلوم من الدراهم قبضتهن من الأخوة
المذكورين يصح هذا الصلح والتخارج ويكون نافذا ولا يكون لمن الرجوع على الذكور
بعد ذلك بشئ من التركة إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) إذا أخرجت الورثة
أحدهم عن التركة وهي عرض أو عقار بمال أعطوه له أو أخرجوه عن تركة هي ذهب
بفضة دفعوها له أو على العكس صح في الكل صرفا للجنس لـ ألف جنسه قل ما أعطوه
أو أكثر بشرط التقابض فيما هو وصرف وفي إخراجهم عن نقدين وغيرهما بأحد التقدين
لا يصح إلا أن يكون ما أعطى له أكثر من حصته من ذلك الجنس ولا يدمن معرفة قدر
نصيبه من النقد وبطل الصلح إذا أخرج أحدهم وفي التركة دين بشرط أن يكون الدين
لبقيةتهم وصح لو شرطوا إبراء الغرما من حصته والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين
مستركين مات أحدهما وخلف ولدا وترك ما يورث عنه شرعا من عقارات وزروع وبها تم
ثم تخصم الولد مع عمه وطلب القسمة ورفع الأمر إلى القاضي فثبت له ما يدعيه بالحجة
الشرعية ثم صالحه عمه عن بعض حقه على قطعة أوض معلومة وذلك الصلح باختياره
وكتب بذلك القاضي حجة ثم أراد الم الرجوع على ابن أخيه فيما صالحه عليه فهل
لا يكون للم الرجوع على ابن أخيه وتنفذ الصلح (أجاب) حيث وقع الصلح مستوفيا
شرائط الصحة لا يكون لأحدهما نقضه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل ادعى على آخر بمبلغ معلوم من الدين فأنكره المدعى عليه ولا يبرهان للمدعى على
دعواه فهل إذا ادعى المدعى على المدعى عليه بعد عجزه عن إقامة بينة يان المدعى عليه
كان طلب منه أن يصالحه عن دعواه بمبلغ معلوم من الدراهم ولم يرص المدعى بذلك
وقت طلبه إلى الآن ويريد أن يطالبه الآن ببدل الصلح وأنه رضى بذلك من الآن
لا يجاب لذلك حيث كان مقربا بأنه لم يرص بالصلح إلى الآن فلا يكون طلب المدعى عليه
الصلح. لا ينكر للمدعى به من الدين لمزماله بدفع بدله على فرض صحة كلام المدعى مع
أن المدعى عليه ينكر ذلك كليا (أجاب) لا يتم الصلح بدون التراضي من الطرفين
وطلب الصلح والبراء عن الدعوى لا يكون إقرارا بالمدعى به عند المتقدمين وظائقهم
المتأخرون والاول أصبح يبراز به بخلاف طلب الصلح عن المال والبراء عنه فإنه إقرار كاف
العلاقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أمه وابن ابن معتمقه وترك ما يورث

شعبان سنة

٢١ ١٢٧٠

ذى القعدة

٢٢ ١٢٧٠

٢١ ١٢٧٠

صفر

١٧ ١٢٧١

عنه شرعا من مقدار ونقد ووصاغ وغير ذلك وقبل قسمة التركة مات ابن المتق
 والتحصير ميراثه الشرعي في زوجته وبنته فوكت ام المتوفى اولاد وكما لا وظهر شيئا من
 التركة فوق الصلح بينهم وبين وكيل ورثة المتوفى ثانيا على ما يخص موكله في الاشياء
 التي ذكرها وظهرها لا غير وانتم بينهم حاجة بذلك ولم يقع بينهم ما ابراهم ثم ظهر باقي
 التركة وكان الذي ظهر اضعاف ما وقع عليه التخرج فهل اذا كان الواقع ان التخرج
 لم يقع الا على شيء مخصوص من التركة ولم يقع مع ابراهم يكون لورثة المتوفى ثانيا اخذ
 ما يخصهم مما تحقق انه تركه عن ذكركم خلاف ما وقع عليه الصلح المذکور والحال هذه
 (اجاب) نعم يكون لورثة المتوفى ثانيا اخذ ما يخصهم بطريق الارث الشرعي عن
 مورثهم فيما لم يقع عليه التخرج اذا كان الواقع ما عومسما وورث بالسؤال والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل آل له نخل بالارث عن ابيه وغاب الوارث عن بلده واستولى عليه
 رجل وانتفع به مدة ثم حضر الوارث للنخل من غيبته وطلب رفع يده عنه لدى قاض بلده
 بعد صدور دعوى شرعية فادعى المستولى على النخل انه كان اشترا من ابي الوارث قبل
 موته فطلب منه القاضي اثبات دعواه فحضر عن اورفعت يده عنه ووضع الوارث يده على
 النخل وصار ينتفع به مدة والآن يريد من دفعته يده عن النخل ان يصالحه على حصة
 من النخل نظير خدمته وعمله فيه مدة قببة الوارث فهل لا يجاب لذلك ولا يجبر الوارث على
 الصلح بدون رضاه (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد قصر ورث ما يورث عنه شرعا
 من النخل فوضع رجل اجنبي يده على نصفه تعديا منه بدون وجه شرعي في حال يتهم بمدة
 و بعد بلوغهم انترعوه منه على يد القاضي بعد تبين انه لا حق له فيه فرفع ذلك الرجل
 امره لشيخ بلده بعد رفع يده عنه فاعطاه الثلث فيه صلحا بالجب على اربابه بغير اذنتهم
 ورضاهم فهل لا ينفذ صلحه في مال الغير بدون ولايه شرعية ويكون له من اسناده وورفع
 يده عنه (اجاب) نعم لا ينفذ صلح شيخ البلد المذکور في مال غيره بدون ولايه شرعية
 ويكفون موقوفه على اجازة المالك فان اجازة نفذوا وان رده بطل والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل وكل ابنه في قبض دين له على آخر فلما طالب الوكيل الدين من المديون
 ادعى انه وفاه للوكل فعند ذلك صاغ المديون الوكيل على بعض الدين المذکور فهل
 والحال ما ذكر يكون الصلح الواقع من الوكيل المذکور غير نافذ ولو كل طلب الباقي من
 المديون (اجاب) لا يصح صلح الوكيل بقبض الدين حيث لم يوكل به كما يستفاد من فتاوى
 العلامة خير الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته واولاده عصبته
 فخصها الربع من تركته فاعطاسا الورثة أربعة أفدنة من أرض زراعية زوجها في نظير
 ما خصها من التركة واصطلحوا على ذلك صلحا شرعيا واسقطوا وتركوها حقهم من الارض
 لها بالبيعة الشرعية ومكثوا الحاکم منها و بقيت ترعة هامة ثم توفيت عن ابن أخ فزار

ربيع الاول سنة

الاطيان ولد أخيها ومكنه الحيا كم منها وصادوا واضعا يده عليها مدة تزد على أربعين سنة
يزرعها ويدفع خراجها وبعد ذلك أراد بعض ورثة المسقطين استرداد الطين ونقض الصلح
والاسقاط الواقع متعللا بان المساحة على مورث مورثة فهل لا يجاب لذلك حيث وقع
الصلح الشرعي وكان الاسقاط ثابتا بالوجه الشرعي ولم يقع في المدة المذكورة تنازع وجم
حاضرون ما كتون (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثته وفيهم قصر وعليهم وصى فصالح أحد
الورثة البالغ واخرجه من التركة في نظير مبلغ معلوم من الدراهم ثم ظهر به بعد ذلك على
الميت دين محيط بتركته فهل اذا وقع الصلح والتخارج من وصى القصر على المبلغ
المذكور مع أحد الورثة البالغ يكون الصلح والتخارج باطلا وتعلق الديون بتركة المتوفى
ويقدم الدين على الميراث (اجاب) نعم يبطل التخارج اذا كانت التركة مستغرقة
بالدين اذا لحق للورثة فيها الا اذا ضمن الدين أحد عن الميت بل الرجوع في التركة أو
ظهرت عين أخرى في التركة تنفي بذلك الدين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حصة
في فحل بالميراث عن امها أخرجت نفسها منه على قدر معلوم من الدراهم أخذته من أخيها
واصطلحت معه على ذلك فهل يكون الصلح والتخارج صحيحا ما فذا واذا باع أخوها الفحل
المذكور لرجل بثمن معلوم وارادت الورثة بدموتها منازعة المشتري فيه لا يجابون لذلك
اذا كان التخارج من مورثهم ثابتا بالبيعة الشرعية (اجاب) اذا ثبت التخارج
والصلح المذكور بين الاخ واخته مورثة المنازعين واستوفى التخارج شرائط الصحة حتى
صارت الاخت لا تستحق في الفحل شيئا ثم باع الاخ ما ذكر لا يكون ولو رثتها معارضة
المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون قطعة ارض
خرقة بالميراث عن اصولهم غصبها شيخ البلد وبناهادار ومكنت بيده ثمان سنين ثم مات
عن ورثة فوضعوا ايديهم عايلها مدة ست سنين فتنازع آرباها مع الورثة فجوزوا عن
اقامة البيعة فكاتب القاضي وثيقة ولو رثة الغاصب بها ثم ترافعا لدى قاض آخر واقام
آرباها على حقهم فيها البيعة ثم حصل بين ورثة الغاصب وآرباها مصالحة على ان لا يحل
منهما نصفها على يد القاضي قبل ان يحكم بها لاحد منهما فهل هذا الصلح نافذ واذا طلب
احد انفر يقين نقضه لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر (اجاب) نعم هذا الصلح صحيح فذ في
ظاهر الرواية حيث لا مانع ولا يكون لاحدهما نقضه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجته وورثة اخر كههم بالغون مكلفون فخرجوا الزوجة
من ميراث زوجها في نظير مبلغ معلوم من الدراهم قبضته منهم وصدقت على انه لاحق لها
فبيلهم من ميراث زوجها ولا من غيره ضمانة مختارة بشهدة بيعة شرعية فهل يكون
التخارج بعد استيفاء شرائطه صحيحا ولا يكون لما حق عندهم بعد ذلك (اجاب) اذا
استوفى التخارج شرائط الصحة المقررة في كتب المذهب لا ينقض بدون وجه يوجب ذلك

١٢٧١ ١٩

١٢٧١ ٢٦

ربيع الثاني

١٢٧١ ١٩

جمادى الاولى

١٢٧١ ٢٥

جمادى الثانية

١٢٧١ ٢٥

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك خلايا تفضل عددا معلوما بالارث عن ابيه وكل
 رجل في بيعها وكالة شرعية قباعها الوكيل لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم قبضه
 ووضع يده عليها المشتري مدة اربع سنين ثم بعد ذلك ادعى الموكل ان الوكيل باعها
 بالغبن الفاحش وان باقى الورثة لم تاذن في البيع ولم تجز وطال النزاع في ذلك فسترفع
 كل من الموكل المذكور والمشتري وباقى الورثة لدى المحاكم الشرعية ويجز كل من
 الموكل وباقى الورثة عن اثبات ما ادعاه على هذا الوجه وبهذا النزاع وقع الصلح بينهم على
 قدر معلوم من الدراهم دفعه المشتري للموكل وباقى الورثة قبضوه بالمجلس صلحا تاما
 شرعا قاطعا للنزاع وابرأ كل الاخر براءة طاعة لا تسمع دعوى بعد ما من غيرا كراه ومن
 غير اجبار على كل وذلك بموجب حجة ثابتة بالهيئة الشرعية فهل اذا ادعى الموكل المذكور
 الغبن الفاحش مرة ثانية لا يقبل منه ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي
 (اجاب) اذا وقع الصلح مستوفيا شرائط الصحة والازوم لا سبيل الى نقضه والالتصاف
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اخرجت نفسها بين يدي المحاكم الشرعية من ميراث
 اخيها الشقيق من كل قابل وكثير ووجبل وحقه ميراث من امته واسباب وفراس ونحاس
 وحملى ومصاغ ونقود وعروض وعقار وداروغه يرد ذلك بالغما بالغ في مقابلة مبلغ من
 الدراهم قبضه بالمجلس الابن اخ آخر ترك ما يخصه له او قبلا ذلك منها وصادرا لاحق
 لها في شئ من التركة المذكورة وجب حصة شرعية بذلك والآن تدعى بان اخاها
 المتوفى كانت له شراكة مع آخر لا تعلمها وتريد طلب حقه فهل لا تجب لذلك شرعا حيث
 كان التخرج العمومي ثابتا وتمنع من المعارضة بدون وجه شرعي (اجاب) اذا
 اخرجت الورثة احدى حصصهم عن التركة وهى عرض او عقار بمال اعطوه له او اخرجوه عن
 تركته هى ذهب بقضه دفعوها له او على العكس او عن نقد بنهم ما صح في الكل صرفا
 بالجنس بخلاف جفنه قل ما اعطوه او كثر لكون بشرط التقابض فيما هو صرف وفي
 اخراجه عن نقد بن وغيرهما باحد النقد لا يصح الا ان يكون ما اعطى له اكثر من
 حصته من ذلك الجنس ثم راعى الرابا ولا بد من علمه بقدر نصيبه وبطل الصلح ان اخرج
 احد الورثة وفي التركة ديون بشرط ان تكون الديون لبقية تهم لان عمليك الدين من غير
 من عليه الدين باطل وصح لو شرطوا ابراء الغرماء منه اى من حصته فاذا وقع الصلح
 والتخرج عما يخص الاخت المذكورة من جميع تركتها ما مستوفيا شرائطها الشرعية
 لا يكون لها مطالبة ابني اخيها بشئ مما وقع عنه الصلح والتخرج المذكور فان كان في
 التركة شئ لم يكن ظاهرا وقت التخرج ثم ظهر بعد ذلك لم يدخل في ضمن التخرج
 المذكور تجوز دعوى الاخت بحصتها منه وهو الاصح كما في البراويذ واقضى به الخير الرملى
 والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بعض امته يستحقها من ميراث بينه وبين
 آخر بن فصالحوه على قدر معلوم من الداردم على ان يترك حقه في الامته التي تخصه

١٢٧١

١٩

صفر

١٢٧٢

٢٢

ربيع الثاني سنة

١٢٧٢

٢٧

جمادى الثانية

١٢٧٢

٣

ذى القعدة

١٢٧٢

٥

من التركة ووعده ويدفع دراهم الصلح لاجل معلوم فضى الاجل ولم يدفعه والى دراهم الصلح فهل يكون له طلب دراهم الصلح منهم واذا امتنعوا او ما طلوا في دفع دراهم الصلح يكون الصلح فاسدا او ياخذ ما يخصه في امة غلة التركة (اجاب) اذا وقع الصلح صحيحا لازما وكان مما لا يشترط فيه قبض البذل في المجلس لا يكون لاحد المتصلحين نقضه بمجرد المماطلة في دفع بدل الصلح ويطالب المصالح ببذل الصلح ويلزم بدفعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابن بالغ وقاصر ونحوهم بنات بالغات وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش ونقدين وغير ذلك فاخرج البائع اخواته الاناث من التركة على قدر معلوم من احد النقدين فهل اذا لم ينقد مبلغ القدر ج في المجلس ولم يعلم قدر نصيب كل منهن وكان مبلغ التخرج اكمل منهن اقل من نصيبها فيما يخصها منه وما كان لمورثهم من الدين فهو لالاخمين المخرج لمن يكون التخرج المذكور فاسدا او يكون لمن يطلب ما يخصه من تركة ابوين بالغين بصفة الشرعية (اجاب) اذا خرج بعض الورثة من تركة هي نقدان وغيرهما باحد النقدين لا يصح التخرج الا ان يكون ما اعطى له اكثر من حصته من ذلك الجنس فحزاعن الربا ولا بد من التقابض عند الصلح فيها هو صواب وعلمه بقدر نصيبه وصرحوا بيطلان الصلح ان كان في التركة ديون بشرط ان تكون الديون لبقية تيم لان تملك الدين من غير من عليه الدين باطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية امير به اسقط حقه في الرجل آخر واستولى عليها المسقط له وصار يزرعها ويدفع ما عليها من الخراج مدة ثم بعد ذلك ادعى المسقط ان الاسقاط صدر منه وهو قاصر عن درجة البلوغ طال النزاع بينهما ما على يد نائب القاضى فوق الصلح بينهما ما على قدر معلوم من الدراهم دفعه المدعى عليه للمدعى واسقط المدعى حقه في ذلك المدعى عليه واقارانه كان باقيا حين الاسقاط وانه لا حق له في الارض المذكورة وكتب بذلك حجة شرعية من نائب القاضى وصار المسقط له يتصرف في الارض مدة تزيد على ثمان سنين ثم بعد ذلك اراد المسقط الرجوع في الارض على المسقط له فهل في الحال هذه اذا ثبت اقراره بان الاسقاط كان حال بلوغه بالبيئة الشرعية يكون صحيحا فاذا وليس للمسقط الرجوع في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت ما ذكر به اسواء به يكون المسقط معارضة واضع اليد والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من عرف يد المملوك باعضونه ان شيخ العرر منصور اتقى وضبط تركة فوجد صندوقا داخله بعض نقود ومصاغ وغيرهما وانه اتقى عن ابن وبنت بالغين من زوجة وعن اولاد قصر وبلغ من زوجة اخرى وان ام القصر هي وصية عليهم ولا زوجة ام القصر وكيفية عنها في التركة ان الابن والبنت البالغين يدعيان الصندوق والاشياء المذكورة المدخلة فيه لهما كما هما وانه لم يكن من خلفات المتوفى وانه ملك والدتهما المتوفاه ثم بعد ذلك وقع الترضي بين المدعين المذكورين ووكلت الوصية المذكورة على ان ما في الصندوق المذكور يقسم

ربيع الاول سنة

١٢٧٣

١

مناصرة النصف للابن والبنت المدعين والنصف الآخر لوكلة واولادها القصر والبلغ
ورضى الجميع بذلك فهل يكون هذا التراضى صحيحا اثر اشراعا لم لا (اجاب) اذا مات
الزوجان واختلفت ورثتهما في متاع البيت فالقول لورثة الزوج فيما هو خاص بالرجال
وما هو مشترك كالنقود والاواني وعلى ورثتها البينة في ذلك والقول لورثة الزوجة فيما هو
خاص بالنساء كملين كما اذا كانا حيين وعلى ورثة الزوج البينة في ذلك وحينئذ فيكاف
فيه ورثة الزوجة البينة لا يصح صلح الوصى فيه بالنسبة الى القصر الا اذا كان للمدعى
بينة عليه لانه حينئذ يكون الصلح خيرا للقيم فيصح صلحه اذا استوفى شرائط الصحة وان لم
يكن للمدعى بينة لا يصح لعدم الخيرية وما يكون القول فيه لورثة الزوجة ويكلف ورثة
الزوج اثبات اختصاصه بالميت وهو الخاص بالنساء يصح صلح الوصى فيه ان لم يكن له
بينة تثبت اختصاصه بالميت لوجود الخيرية بالنسبة الى القصر وان كان للمدعى بينة
على ذلك لا يصح صلحه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى لاولاد ابنة الميت في حياة
ابيه وهم بالغون غير وارثين له بثلاث ماله ومات الجدا الموصى مصر ا على وصيته المذكورة
لهم فبعد موته اراد بعض الموصى لهم اخذ نصيبه في الوصية المذكورة مع اعتراف الورثة
بها فغناه الورثة وطالت بينهم المنازعة في غيبة باقى الموصى لهم ثم صالح الورثة ذلك
البعض عن تلك الوصية على شئ من الموصى به بدون توكيل عن الغائبين وعدم علمهم
وكتبوا بذلك وثيقة بينهم فهل والحال ما ذكر لا ينفذ الصلح المذكور في حق الغائبين
الذين لم يوكأوا بذلك ولم يحيزوه (اجاب) نعم لا ينفذ الصلح المذكور في حق من لم يوكأ به ولم
يحيزه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يستحقان قطعة ارض امير به ادعى رجل على
احدهما بانه يستحق القطعة المذكورة فصالح المدعى عليه على ان يسقط الحق من
بعضها فهل اذا سقط المدعى عليه بعض القطعة المذكورة ولم يحجز الاخر الا سقاط
المذكور يكتفون نافذا في نصيبه فقط (اجاب) لا ينفذ الصلح والاسقاط من احد
الشريكين بدون اذن الآخر او اجازة في نصيب شريكه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات وترك تحت زيت عن ورثة بلغ فاخرجت الورثة بعضهم من تحت المذكور في
نظير قدر معلوم من الدراهم قبضه بالجماع ولم يكن على الميت دين فهل اذا اراد المخرج
من تحت ابطال التخرج لمذكور ويرد ما قبضه من بدل التخرج واخذ نصيبه من
التحت لا يجاب لذلك ويدون التخرج بعد استيفاء شرائطه صحيحا (اجاب) اذا وقع
التخرج المذكور مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم لا يكون للمخرج ابطاله والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ادعى بعضهم على البعض الآخر بان الميت مات عن
اوا في ذهب وفضة وغيرهما وانكر البعض الآخر ذلك وصالحوه عن دعواه بمبلغ معلوم
من ذهب وفضة ونحاس واقبضوه له بالجلس مع الانكار لما ادعاه وكتب بذلك وثيقة
شرعية فهل والحال هذه يكون الصلح صحيحا اذا اراد ان يدعى المصالح المذكور بما

١٢٧٣

٦

ربيع الثاني

١٢٧٣

٣

شعبان

١٢٧٣

١٨

سنة

شعبان

١٢٧٣

١٨

كان يدعى به سابقا قبل الصلح وان ينقض الصلح المذكور مع اعترافه به ووقوعه باختياره مستوفيا شرائط الصحة لايجاب لذلك (اجاب) حيث وقع الصلح المذكور على الوجه المسموور مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لاحد الطرفين نقضه وليس للصالح الدعوى بواقع الصلح عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصلح يده على دار مدمعة من السنين تلقاها بالارث عن همة له ادعى عليه رجل انه يستحق في تلك الدار أكثر من نصفها بطريق الميراث عن أصوله ولم يثبت دعواه بالتوجه الشرعي ثم بعد ذلك ادعى ثانيا على المدعى عليه انه توجه الى الدار المذكورة بحضور جمع من المسلمين والمدعى عليه حاضر وقاس نصفها وقال هذا ما حكم لي به فاضى الناحية صلحا في نظير ما ادعيت به سابقا وسكت المدعى عليه ولم ينزع وان هذا يصح كون صلحا شرعا واعترافا منه بالصلح فهل لا يكون سكوت المدعى عليه عند تباين المدعى نصف الدار وقوله هذا ما حكم لي به فاضى الناحية صلحا للمدعى في نظير دعواه الاولى واقرارا من المدعى عليه بالصلح (اجاب)

شوال

١٢٧٣

١٧

لا ينسب الى ساكت قول فلا يكون السكوت كالنطق الا في مسائل ذكرها وليس ما ذكر بالسؤال منها والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبايديهما أموال مشتركة بينهما مات أحدهما عن زوجته وعن ابن و بنت قاصر من فقام القاضى الم وصيا على ولدى أخيه وعلى حفظ مالهما بموجب حجة شرعية بذلك بابتة المضمون ثم تنازعت ثالث الزوجة مع الوصى وأخرجت نفسها من التركة على يد القاضى على قدر معلوم من الدراهم تبضه حالاً من الوصى في نظير منهما من الصداق وما تستحقه من التركة والا نريد الرجوع متعللة بانها اكرهت بالطلب لدى قاضى الولاية في بلد أخرى وخوفا من ان تطالب بخراج الميراث الذى على الزوج فهل اذا كان الصلح والتخارج ثابتا لايجاب لذلك ولا عبرة بتعللها المذكور واذا كان في التركة نقد وعرض وصوحت بالنقد يصح الصلح والتخارج المذكور ويكون صحيحا نافذا اذا تحقق ما ذكر حيث كان ما قبضته من النقد أكثر من نصيبها منه (اجاب) اذا ثبت الصلح والتخارج المذكور اختيارا مستوفيا شرائط الصحة لا يعتبر مجرد تعللها بما ذكر بدون اثبات اكره شرعى على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في اقرار بينهم تركعة عن أصولهم فالحال لدى شوكة يحضرونهم ويصالحهم عن انصباهم بشئ يدفعه الملجئ المذكور لفرق منهم فاحضر ذو الشوكة الفريق المذكور بالقهر وأكرهه على مصالحة خصمه بشئ حقير دون ما يستحقه فصالحه على هذا الوجه فهل اذا تحقق الا كراه المذكور بالطريق الشرعى يكون للمكره ابطاله بعد زوال الا كراه (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعى على الصلح المذكور بنحو الضرب الشديد والجس المديد ولم يوجد من المصالح ما يبدل على الرضا بالصلح المذكور صريحا أو دلالة يكون للمكره ابطاله بعد زوال الا كراه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن و بنتين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونخل

محرم

١٢٧٤

١٩

كان يدعى به سابقا قبل الصلح وان ينقض الصلح المذكور مع اعترافه به ووقوعه باختياره مستوفيا شرائط الصحة لايجاب لذلك (اجاب) حيث وقع الصلح المذكور على الوجه المسموور مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لاحد الطرفين نقضه وليس للصالح الدعوى بواقع الصلح عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصلح يده على دار مدمعة من السنين تلقاها بالارث عن همة له ادعى عليه رجل انه يستحق في تلك الدار أكثر من نصفها بطريق الميراث عن أصوله ولم يثبت دعواه بالتوجه الشرعي ثم بعد ذلك ادعى ثانيا على المدعى عليه انه توجه الى الدار المذكورة بحضور جمع من المسلمين والمدعى عليه حاضر وقاس نصفها وقال هذا ما حكم لي به فاضى الناحية صلحا في نظير ما ادعيت به سابقا وسكت المدعى عليه ولم ينزع وان هذا يصح كون صلحا شرعا واعترافا منه بالصلح فهل لا يكون سكوت المدعى عليه عند تباين المدعى نصف الدار وقوله هذا ما حكم لي به فاضى الناحية صلحا للمدعى في نظير دعواه الاولى واقرارا من المدعى عليه بالصلح (اجاب) لا ينسب الى ساكت قول فلا يكون السكوت كالنطق الا في مسائل ذكرها وليس ما ذكر بالسؤال منها والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبايديهما أموال مشتركة بينهما مات أحدهما عن زوجته وعن ابن و بنت قاصر من فقام القاضى الم وصيا على ولدى أخيه وعلى حفظ مالهما بموجب حجة شرعية بذلك بابتة المضمون ثم تنازعت ثالث الزوجة مع الوصى وأخرجت نفسها من التركة على يد القاضى على قدر معلوم من الدراهم تبضه حالاً من الوصى في نظير منهما من الصداق وما تستحقه من التركة والا نريد الرجوع متعللة بانها اكرهت بالطلب لدى قاضى الولاية في بلد أخرى وخوفا من ان تطالب بخراج الميراث الذى على الزوج فهل اذا كان الصلح والتخارج ثابتا لايجاب لذلك ولا عبرة بتعللها المذكور واذا كان في التركة نقد وعرض وصوحت بالنقد يصح الصلح والتخارج المذكور ويكون صحيحا نافذا اذا تحقق ما ذكر حيث كان ما قبضته من النقد أكثر من نصيبها منه (اجاب) اذا ثبت الصلح والتخارج المذكور اختيارا مستوفيا شرائط الصحة لا يعتبر مجرد تعللها بما ذكر بدون اثبات اكره شرعى على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في اقرار بينهم تركعة عن أصولهم فالحال لدى شوكة يحضرونهم ويصالحهم عن انصباهم بشئ يدفعه الملجئ المذكور لفرق منهم فاحضر ذو الشوكة الفريق المذكور بالقهر وأكرهه على مصالحة خصمه بشئ حقير دون ما يستحقه فصالحه على هذا الوجه فهل اذا تحقق الا كراه المذكور بالطريق الشرعى يكون للمكره ابطاله بعد زوال الا كراه (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعى على الصلح المذكور بنحو الضرب الشديد والجس المديد ولم يوجد من المصالح ما يبدل على الرضا بالصلح المذكور صريحا أو دلالة يكون للمكره ابطاله بعد زوال الا كراه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن و بنتين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونخل

١٢٧٤

٢٦

ربيع الاول سنة

١٢٧٤

١٩

جمادى الاولى

١٢٧٤

٢١

دى الثانية

١٢٧٤

١

وغيرهما فان خرجت البتتان انفسهما من تركه والدهما واصططهما مع اخيهما في نظير قدر
 معلوم من الدراهم دفعه لهما ومضى على ذلك نحو أربعين سنة وماتت احدى البنيتين عن
 ورثة فهل والحال هذه يكون الصلح والتخارج صحيحا نافذا واذا ارادت البنت مع ورثة
 الثانية مطالبة الاخ المذكور بالارث بعد التخارج والصلح على الدراهم المذكورة
 لا يجابون لذلك اذا تحقق ما ذكر لا سيما مع طول المدة (اجاب) لا يعلم من هذا السؤال
 صحة التخارج من فساد فاذ اصدروا مستوفيا شرائطه المعتمدة شرعا صحيح ولا ينقض بدون
 موجب والا لا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة يبلغ وترك ما يورث عنه
 شرعا وفي التركة نقد وذهب وفضة وغير ذلك وصالح بعض الورثة باقيهم على قدر معلوم
 من الفضة اقل مما يخصه من ذلك فهل لا يكون هذا الصلح صحيحا (اجاب) نعم مع الاقرار
 والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين مات احدهما عن اولاد ذكور وانثى قصر واحد
 بالغ وبقي الآخر ثم بعد موت اخيه اكتسب الحى والتجرو وحصل بكسبه وسعيه الخاص به
 اموالا من نقد ووعروض وعقار اشتراه لنفسه من ماله الخاص به بدون مشاركة احد من
 اولاد اخيه الميت واستمر على هذه الحال بعد موت اخيه وهو يتكسب ويحصد ما شاء نحو
 ثمانى عشرة سنة ثم مات عن ورثة آخرين بالغ وقصر وللقصر وصى من قبله واقامه بعض
 البالغ وكيل عنه في استخلاص ما يخصه من تركته مورثه لا غير بمرجى اعلام شرعى فنزاع
 ورثة الاخ الميت ولا بعض البالغ والوصى فيما تركه المورث الثاني يزعمون انه مترك
 بين الاخوين وان لهم نصفه عن مورثهم ولم تحصل منهم الدعوى لدى القاضى بذلك ولم
 يكن لهم بينة تثبت دعواهم المذكورة واليد على هذه الاموال للاخ الثاني بانقراده حال
 حياته ولورثته خاصة بعد مماته ولا يدور ثمة الميت الا على شئ من ذلك ولا لمورثهم
 قبل موته ولا دخل لهم ولا لمورثهم في تحصيل شئ من ذلك ولما طال بينهم النزاع صالح
 بعض البالغ من ورثة الثاني والوصى الوكيل عن باقى البالغ في استخلاص ما يخصهم فقط
 ورثة الاخ الميت او لاعن دعواهم الاشتراك في تلك الاموال على ثنتها مع جهالة المصالح
 عليه والمصالح عنه ولم يكن الوصى المذكور وكيله في ذلك عن بعض البالغ ولم يوجد
 للمدعى الاشتراك بينة تثبت دعواهم ولم يحصل قبض لبدل الصلح في مجلسه ولم يميز ولم
 يعلم لافى المجلس ولا بعده الى الآن لعدم معرفة مقدار ما تركه الميت الثاني فهل لا يصح
 الصلح المذكور في حق الجميع لجهالة بدل الصلح ولا ينفذ في حق بعض البالغ الذى لم يباش
 ذلك على فرض صحة اصله لعدم توكيل الوصى في ذلك ولا في حق القصر لعدم وجود
 بينة للمصالح على دعواهم ولا مصلحة للقصر في ذلك على الفرض المذكور (اجاب) لا يصح
 الصلح مع جهالة بطله ولا ينفذ على الغير بدون توكيل عنه في ذلك بالصراحة او بما
 يشمله وصلح الوصى على القصر بدفع البدل للمدعى عليهم من مالهم اذ لم يكن للمدعى بينة
 على دعواه لا يصح اذ لا مصلحة في ذلك لهم وبالحجة فالصلح المذكور على الوجه المأثور

بالسؤال لصحة له ولا نفاذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابن منها ثم مات الابن عن أمه المذكورة وعمه فادعت المرأة أم الابن على العم ان أخاه زوجها له فيها تحت يده من العقار قدر معلوم وتطلب ارثها فيه من زوجها وولدها الثمن والثالث فأنكر العم المستولي على العقار ان أخاه المتوفى له فيه شيء ثم ان المرأة جعلت أنها وكيلا مقوضا عنها واتفق مع العم بحضورتها على الصلح على قدر معلوم من الدراهم رضيت به الموكلة ودفعه لها وامراته براءة عامة حاسمة لكل دعوى وطلب ثم ان العم تصرف في العقار بالبناء والانشاء والتعمير والمرأة ووكيلها ما شهدا ان لذلك التصرف جميعه بلا منازعة ولا معارضة في شيء مدة تسع سنين ثم الآن تدعى المرأة ما ادعت به أولا من الاستحقاق الذي صولحت عليه فهل لا تسمع دعواها حيث كان الامر كما ذكر (أجاب) اذا صدر الصلح المذكور مستوفيا شرائط الهمة لا يكون للصالحات الدعوى بما وقع الصلح عنه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من محافظ دمياط مضمونها رجل توفى عن ولدين ذكرين بالغين وبنت بالغة متزوجة وزوجة في عصمته واخرى مطلقة وهي في عدته مقيمة في غير منزله في ليلة وفاته قبل دفنه فتح اولاده صندوقه واخذوا منه مبلغا من الدراهم واقسموه له للذكر مثل الانثى واخفوا هذا المال المقتسم ووضع احدا الولدين الذي خصه من هذا المال المختلس عند زوجه فبعد دفن المتوفى بايام اخبرت المرأة زوجها بان حصته التي اودعها عندها قد اخذها من رجل فقيه اعشى معروف لهما وانه توصل لذلك بوجه الخبيث فتموجه زوجها الى هذا الرجل وساله في ذلك فانكر وطال الخصام بينهما فظهر ما كان مستترا من الدراهم المختلسة من صندوق المتوفى ثم توجه زوج المرأة الخيرة مع باقي الورثة والمدعى عليه الى شخص عالم يحكم على المدعى عليه لاجل فصل تلك الخصومة بينهم فلم يثبت على المدعى عليه شيء بوجه شرعي فعند ذلك حصل التمهيد والتخويف من الحاكم المذکور والمدعى عليه تارة بالقول وتارة بالفعل حتى اقلعه الفرجية التي هي شعار العلماء ومنعه الدخول في المسجد المعدل لتدريس الذي هو محل انتفاعه واخبره انه بعد ثلاثة ايام اذا لم يحصل منه اقرار او لم يرد الدراهم المدعى بها ينجلى سبيل المدعى ليرفع قضيته الى الحكومة ويقضيها بالطريقة السياسية وانصرف الجميع على ذلك وكثر اللغط من الناس في ظرف هذه المدة وعظم الخوف في قلب والد المدعى عليه حيث بلغه ان هذه القضية اذا وصلت الى الحكومة يحصل لابنه اهانة ويرسل الى اليمان خصوصاً مع انضمام تغليب الفرجية التي هي شعاره ومنعه من محل انتفاعه بالمسجد المعتاد فاقترص والده المذکور دراهم من اناس وتوجه بها الى منزلها كم ولده وهناك حضر زوج الخيرة واخوه المقتسمان للمال المختلس وزوج اختهم ووالد الزوجة المعتدة ودفع والد المدعى عليه نحو نصف المال المدعى به لدفع التداخي عن ولده ثم ادعى احد الولدين ان اباؤه اوصى بثلاث ممتلكاته للخيرات وانه وصي من قبله واثبت ذلك لدى

القاضي ثم حصل من والد الزوجة المعتدة اعراض الى الحكومة بمحصول تدخل في الترسعة من نحو سرقة تقود وامعة وحق اوراق يلزم له الحال والتمس تحقيق ذلك بالحكومة فصار اجراء التحقيق في ذلك وانجر الامر بالمناسبة الى دعوى تهمة الفقيه المدعي عليه باخذ الدراهم من زوجة احد الولدين بوجه الحيلة فاطضح من التحقيق انه لم يثبت عليه شيء في أثناء ذلك ورد اعراض مقدم من الفقيه المذكور الى احد مجالس الحكومة يتظلم فيه غاية التظلم بالاقتراء عليه بتلك الدعوى والاهانة التي حصلت له من شيخه بتقليعه الفرجية والاشاعة عليه وتهديده واجبار والده على فعله بسبب مئع ولده من دخول المسجد المعتاد انتفاعه فيه وصدر امر المجلس بتحقيق الدعوى المقدمة فبالتحقيق ظهر صحة ما عرض عنه من الاهانة والتهديد بتقليع الفرجية ومنعه من دخول المسجد وأنكر والده حصول صيغة الصلح وان دفع الدراهم منه كان بمقتضى الجبر بالافعال التي صارت لولده من شيخه المذكور والمقصود انما هو تسكين الفتنة بوقتها وبعض الورثة يقولون اصطالحنا جيهما بمنزل حضرة شيخ العلماء والبعض ينكر ذلك ثم صار السؤال عن كان حاضرا في هذا المجلس فمنهم من قال ان صيغة الصلح جرت بين والد المدعي عليه وبين كل واحد من الورثة ومنهم من قال ان الصلح جرى بين والد المدعي عليه وبين زوج المخبرة فقط فهل بما توضح يحكم على هذا الصلح بعدم وقوعه موقعا شرعا حيث أكره عليه والد المدعي عليه واحتلف الحاضرون فيمن جرى معهم الصلح أم كيف وهل منعه من محل انتفاعه بعد اكرهاله كالمجلس مثلا واذا قلتم بصحته فما الحكم في باقي المبلغ المتروك حيث طالب بعض الورثة حقه منه هل يلزم زوج المخبرة أو المخبرة نفسها لانها ادعت ضياعه بسبب لم يثبت ولم يعرف وهذا المال كان عندها على سبيل الوديعة لزوجها المذكور (أجاب) قد صار الاطلاع على السؤال الوارد من حصرة محافظ دمياط المطلوب فيه الاستعظام عن الصلح المحكي عنه به والجواب عنه انه لم يتضح من هذا السؤال ما ينبغي عليه القول بالصحة أو الفساد بطريق الجزم بناء على ما تحرره شرعا والمخلص من هذه القضية ان تسمع من والد المدعي عليه باخذ الدراهم بالحيلة دعوى شرعية على يد القاضي ان أراد ان يدعي على من أخذ منه الدراهم المذكورة انها وقعت صلحا بين فيها كيفية ما وقع في دفعه الدراهم البيان الواضح فان لم يقر بما يفيد الصلح وصح دعواه يستل خصمه عن دعواه فان ذكر الخصم في جوابه حصول صلح شرعي معه فقط أو معه وباقي الورثة ووالد المدعي عليه باخذ الدراهم أولا وشهدا ثمان طبق دعواه يكون ذلك الصلح نافذا حيث دفع البذل من مال نفسه وليس له نقضه بدون وجه وما ذكره في وجه فساد الصلح من وقوع التهديد بنزع الفرجية ومنعه عن الجامع غير كاف في تحقق الاكراه الشرعي الا اذا كان المفعل به ذلك من أعظم الناس واشرفهم الذين يحصل لهم بذلك الاغتمام البين وكان فعل ذلك ليوقع الصلح فوقعه في هذه الحالة مع حضرة المذكورة أما اذا لم يكن كذلك أو كان له كونه

فعل بآبته ما ذكر ليظهر ما أخذ به الحيلة المدعى به لا يوقع الصلح المتنازع فيه الا ان لا يعتد
 بذلك اكرها على الصلح سواء صدر عن فعل به ذلك أو من والده وان قلنا بان الاكرها كما
 يتحقق بفعل المكره مع نفس المكره أو مع ولده أو والده على ما عتد به الطوري وذكره
 القهستاني عام مع كل ذي رحم محرم وعزاه الى المبسوط اذ حصل ذلك انه اكرها على غير
 ما صدر منه على فرض كونه اكرها واذ اتم الصلح فالتروك لا مطالبة به على أحد حيث
 كان من جهة نصيب الولد الذي ضاع نصيبه من يد زوجته لانه انما أخذ ثلث المال
 ونصيبه منه بالفريضة يزيد على الثلث بخمسي قيراط ونصيب الزوجة أو الزوجتين
 ان كانت الثانية وارثة وهو ثلاثة قراريط يؤخذ من البنت لانها أخذت الثلث
 ونصيبها أربعة قراريط وخمس فقط فاذا سلم للزوجة أو الزوجتين حقهما نفذت القسمة
 السابقة وبطل الصلح يكون خاصا بالولد الذي أخذ المال من زوجته ومات ترك يضيع عليه
 وهذا بقطع النظر عما يخص الوصية بثلث التركة للخيرات أما بالنظر اليه فهو هي ان
 يطالب الولد المذکور بما يخص حصة الوصية المذكورة مما استولى عليه ذلك الولد والله
 سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة مات عنها زوجها وترك اولادا واموالا كثيرة
 وللزوجة دين وصادقها المؤخر على المتوفى المذکور ولها الثمن من متروكاته بطريق الارث
 عنه ثم ان اولاد المتوفى المذکور وضعوا ايديهم على متروكاته والدهم ولم يعطوا المرأة
 المذكورة دينها ولا صداقها ولا ميراثها ثم ان المرأة المذكورة قد حضرت هي واولاد
 زوجها بمجلس شيخ من عمدة البلدة واناس آخرين وصالحوا المرأة المذكورة عما يخصها
 بأوقيتين من الذهب السناري ورقيةين وعشرين ريالا واتفقوا مع المرأة المذكورة على
 ان تاخذ الاصل من المذكورة وتترك جميع متروكات المتوفى المذکور لاولاد زوجها وفي
 وقت الصلح المذکور التزم الاولاد المذکورون بدفع المطالب التي على والدهم للميرى
 وعلى ان المرأة لا يخصها شيء في المطالب المذكورة والحال انه حين وقوع الصلح قد
 التزموا بدفع المبلغ مهيلا من غير تاخير شيء منه وبعدها انتهى مجلس الصلح والقيام منه من
 غير قبض طلبت من الاولاد المذکورين دفع ما صالحوها عليه فاعطوها فية الاوقيتين
 الذهب السناري فلوسا نقد اولم يعطوها الرقيةين ولا العشرين ريالا ونقضوا الصلح معها
 وشكروها كما هم البلدة والحكام اخذ منها طلبية للميرى مائة وثلاثين وعشرين قرشاً مع
 انهم وقت الصلح شرطوا ان يدفعوا مطالب والدهم كما هم فلما رأت منهم نقض الصلح
 ومنع حقها رفعت أمرها للحكام ثم ان الحكام جمع اولاد المتوفى والمرء وأرسلهم
 القاضي الى المديرية فلما حضروا بمجلس القاضي فبينما على الصلح الاول القاضى المذکور
 الاولاد باتمام ما تبقى لهم من الصلح الاول رد المائة والثمانية والعشرين قرشاً التي أخذت
 منها طلبية المتوفى المذکور والآن ادعت المرأة المذكورة ان الصلح الذي وقع على هذا
 الوجه غير معتبر شرعا لكونها جاهلة بمقدار التركة وبعرفة ما يخصها هل هو ربع او ثمن

ربيع الأول سنة

٢٧٧ ٣

رمضان

١٢٧٧ ١٠

والآن ظهرت متروكات المتوفى شيئا كثيرة وظهر أيضا سندات بمبالغ على اشخاص
 متعددين وبعض امانات بطرف اناسا آخرين وان التركة قيمها ذهب وفضة وعروض
 وحيث الامر كما ذكره ل يكون للمرأة المذكورة ان ترد ما قبضته وترجع وبما يخصها
 بالقرينة الشرعية على تركه المتوفى وكذلك بدين او صدقها لاسيما والرقبان اللذان
 هما من جملة المصالح عليه غير معلومين ولا معينين (اجاب) التخرج المذكور بنا
 على ما هو مسطور بهذا السؤال غير صحيح لا تنقضاء بعض شروط صحته التي من جملتها
 معلومية البذل وهناك من جملة البذل رقيقان غير معينين ولا مشار اليه ما وفي ذلك جهالة
 للبذل وهو مفسد ومنها ان لا يكون في التركة دين وقد وجد هنا الا ان يبرأ الغرماء من
 حصة المصالح الى آخر ما ذكره علماءنا من المصالحات للتخرج مع وجود الدين ولم يوجد
 واحد منها والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن حادثة تعلم من جوابها (اجاب) وردت
 لهذا الطرف افادة المعية بطلب افادة الحكم الشرعي عن مادة النزاع الحاصل بين هلال
 أفندي ناظر قسم منية غمر واخوته بعد الاطلاع على أوراق تلك القضية وبالاطلاع
 عليها اتضح صدور الدعوى بينهم فيما هو تحت يد هلال أفندي المذكور من الاطيان
 وخلافها مما تحصل حال حياة أبيهم المعين لدعوى اخوته عليه وذكروا ان ذلك مشترك
 بينهم واجاب بالانكار لما ادعوا به وذكر ان المشترك بينهم وبين اخوته وبين اعمامهم
 بعض اطيان وبعض عقارات أخرى وان ما ادعوا به خاص بنفسه حصله بكسبه الخاص
 به حال حياة أبيه فصدقه على ما اجاب به من ان بعض العقار وبعض الاطيان وخلافها
 مشترك بين والدهم واعمامهم بالسوية تلاقوه بالارث عن والدهم سليمان عبد الله
 جد المتهمة داعين وانه هو المتصرف على العائلة في حياة والده وبعد وفاته في ١٢٥٩
 أقروه على التصرف على العائلة ولم يصدقه على ملكه للاطيان والعقارات المدعى
 بها خاصة وان ما ذكر في دعواهم ملك لوالدهم خاصة والمدعى عليه هو المباشر لشرائها
 وشرائها مهمات البناء المسجد وانشائه ثم بعد ذلك وقع صلح بينهم وبينه عن دعواهم على
 ما هو موضح بتلك الصورة وحصل القبول والقبض لبذل الصلح واشهدوا على أنفسهم
 انهم لا يستحقون ولا يستوجبون قبل أخيه المذكور حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى
 ولا طلبا ولا فضة ولا ذهبا ولا نحاسا ولا رصاصا ولا عقارا ولا مواشي ولا اشجارا ولا اطيانا
 ولا سواقي ولا شيئا قل ولا جل لغبه تاريخه اشهادا شرعيا مقبولا منهم بالطريق الشرعي
 هذا يحصل صورة الحجة التي في الاوراق وفي جوابه ما يفهم منه عدم استحقاقهم لشي
 زايد عما تم عليه الحال وانه حال حياة أبيهم كان منفردا عنه في معيشة وله منزل وخدم
 وابراؤوم مصرف خاص به خارج العائلة وهم وغيرهم يعلمون ذلك وانه كان مستخدما
 بالخدمات الاميرية حال حياة أبيهم الى آخر ما ذكره وفيهم من أوراق القضية ان غير
 ما ذكره في دعواهم السابقة بصورة حجة مستحقة بدعوت أبيهم وذكروا به بعض

ذى الحجة

سنة

اعراضاتهم ان تلك الاشياء التي يدعون بها كانوا يشترونها وياخذونها وهو يكتب حججها باسمه ويكلف الاطيان باسمه ولم يعارضه أحد منهم لكونه المقدم عليهم والحكم الشرعي في هذه القضية انه على مقتضى ما هو مذكور وما هو موضح بصورة الحجة المذكورة من الصلح والابراء العام على الوجه المستور لا تسمع منهم دعوى على أخيه المذكور بشئ سابق على الصلح والابراء المذكورين حيث صدر عن طوع منهم هذا ما لزمتم افادته والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وبنته وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره وأخرج الابن أخته من التركة في نظير مبلغ معلوم من الدراهم وبعده مدة ماتت المخرجة عن ورثة أرادوا الميراث عن امهم فيما خصها من أبيها وأنكروا التخرج فهل اذا ثبت التخرج بشهادة البيعة الشرعية لا يكون لورثة المخرجة شئ من ذلك (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي إخراج الاخ أخته عن نصيبها من ميراث أبيهما وكان ذلك التخرج مستوفيا شرائطه المعتبرة شرعا لا يكون لورثتها بعد موتها مطالبة الاخ المذكور بنصيب مورثتهم المذكورة من تركه أبيها المخرجة عنها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالتلفي عن أبيائهم مهدومة البناء أرادوا بناها لانفسهم فغض لهم شخص آخر وافق معهم على بناء الدار المذكورة ليسكن فيها بدون أجرة مادام ساكن فيها واذا طرأ له الخروج منها يكون أربابها ملزمين بدفع ما صرفه الشخص المذكور في تكاليفه من ثمن أخشاب وبوص وألأق وأجر وغير ذلك والتزم أحد الشركا بدفع من يتعرض له من اخوته في سكناء الدار المذكورة ويدفع التكاليف المذكورة وشرط على نفسه انه اذا لم يدفع التكاليف المذكورة الى الشخص المذكور عند خروجه من الدار يملك الشخص المذكور أرض الدار بالثمن بالوجه الشرعي وكتب بينهم ما ورد بالشروط المذكورة بيد الباني المذكور واستمر الشخص المذكور ساكن فيها بعد بنائها مدة أربع سنوات ثم بعد المدة المذكورة طال النزاع بينهم وبينه وبعد ذلك أجرى الصلح بينهم جمع من المسلمين على ان ارباب الدار المذكورة يدفعون الى الشخص الباني المذكور جميع ما كان يدعي به مما صرفه على الدار المذكورة في تكاليفها بعد المحاسبة ويخرج ووقع الصلح بينهم على ذلك ودفعوا جانيبا من القدر الذي وقع عليه الصلح بعد تصديقهم عليه ووقعوا بدفع ما بقي بعد مضي شهرين وجعلوا القدر المدفوع تحت يد أمين حتى يمضي الشهران المذكوران وياخذ الشخص المذكور جميع ذلك فهل اذا مضى الشهران واراد ارباب الدار المذكورة دفع ما بقي من القدر الذي وقع عليه الصلح له مع ما كان موضوعا تحت يد الأمين فلم يرخص الشخص المذكور ياخذ ذلك ويريد نقض الصلح الذي وقع بينهم وبينه واستقراره ساكن في الدار المذكورة بلاجرة أو شراء الأرض من ملاكها ودفع ثمنها من ماله وهم ممنعون عن ذلك لا يسوغ له ذلك وليس له الا أخذ ما صرفه في عمارتها حسب دعواه الواقعة عليها التصديق من

الملاك (أجاب) نعم لا يسوغ له ذلك بدون رضى الملاك وليس له الا ما صدقوه على صرفه في عمارة دارهم باذنتهم الواقع التراضي على دفعه له والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وولد قاصر من الزوجة المذكورة وعن أولاد بالغين من زوجة أخرى ماتت في حال حياة زوجها الميت وقد ترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومنقول وتريد الزوجة المذكورة أخذ استحقاقها من التركة المذكورة من باقي الورثة البالغين وهم يريدون منع الزوجة المذكورة من أخذ ما تستحقه في التركة وإخراجها من بيت زوجها ويريدون مصالحتها على ما تستحقه وهي تمتنع من ذلك وتريد قسمة التركة وأخذ ما تستحقه بالكامل في جميع ما يورث عن زوجها شرعا فهل اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي يعطى لها جميع ما تستحقه بالميراث ويمنعون من المعارضة لها في ذلك وللقاضى الذى يملك نصب الاوصيا اقامة وصى شرعى على ولدها القاصر حيث لم يكن له وصى مختار ليستولى نصيبه ويحفظه ويتصرف فيه بالطريق الشرعى الى حين بلوغ رشده وماذا يخص الزوجة في التركة المذكورة (اجاب) نعم يعطى للزوجة المذكورة جميع ما تستحقه بالميراث من تركة زوجها بما يورث عنه شرعا حيث لا مانع ولا تجبر على المصالحة عن نصيبها مع باقي الورثة وللقاضى المذكور اقامة وصى شرعى على القاصر من الورثة حيث لا وصى له ونصيب الزوجة في التركة والحال هذه الثمن فرضا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من محافظة مصر مضمونها القدوردت افادة محافظة سكرندرية بخصوص قضية صلح في نصف المنزل تعاقب مئة مئة المرأة فطومة الاسكندرية مع على السهنورى بقصد كتابة حضرته في ذلك لا اعطاء الجواب عنها فبناه عليه اقضى تحريره تؤمل النظر في ذلك والافادة (اجاب) قد ورد لهذا الطرف خطاب حضرته بطلب الافادة مما استقم عنه محافظ سكرندرية في مادة الصلح الواقع من الوكيل وكالة عامة بمقتضى ما هو معين بصورة مضبطة الوقائع الشرعية بمحكمة سكرندرية المؤرخة ٩ القعدة سنة ١٢٧٧ وعلى حسب المذكور بصورة الاعلام المخرج من سجل المحكمة المذكورة المؤرخ بتاريخين آخرهما ٢٤ ربيع آخر سنة ١٢٧٨ المعين بهما التوكيل العام من قبل المرأة المذكورة المدعوة الحاجة فطومة مقدمة العرض المسطر باطنه لمحكمة داغابوز باشا ابن طالب الكردي المذكور وبناه على ما في كل من صورة المضبطة بصورة الاعلام اذا كان توكيل الوكيل المذكور عن هذه المرأة ثابتا على هذا الوجه وقد جرى الصلح بينهما وبين المدعى عليه فصلحه صحى اذ هو من قبيل المعاوضة في حق المدعى سواء كان عن اقرار او انكار أو سكوت عن عين بحال معين اذ الوكيل العام يملك المعاوضات وان لم يصرح له بالصلح كفى بصورة المضبطة واذا صح الصلح فليس للمصالح نقضه والرجوع الى الدعوى بعد ذلك بدون وجه شرعى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل باع حصة في دار لرجل آخر والدار المرقومة في يد ثالث وبعد ايقاع

شوال

١٢٧٨

ذى القعدة

١٢٧٨

٢٢

بيع الاول سنة

صيغة البيع تنازع البائع مع واضح اليد في شأن الحصة المذكورة وكل منهما ادعى أنها ملكه آت له بالارث عن مورثه وبعده ان طال النزاع بينهما بسبب ذلك صلح واضح اليد الخارج البائع عن دعواه على مبلغ معلوم دفعه له وبراءة واضحة اليد من كل دعوى وطلب في شأن الدار المرقومة فهل والحال ما ذكر يكون الصلح المرقوم صحيحا ولا يمنع منه تقدم البيع لرجل آخر واذا اراد المشتري اثبات الملكية للبائع بعد تمام الصلح لا يقبل منه ذلك (اجاب) لا عبرة بالصلح الصادر من البائع بعد تمام البيع ودخول المبيع في ملك المشتري بدون رضا المالك او اجازته لان البائع حينئذ فضولي حتى لو اقر بالملك للغير بعد البيع لا يعتبر اقراره فلا يشتري والحال هذه الدعوى على واضح اليد بالبيع حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وارثه البالغ وترك ما يورث عنه شرعا من دار واطيان فادعى اجنبي انه اوصى له بجميع ما يملكه من العقار والاطيان فصالحه الوارث عن دعواه المذكورة على الدار ودراهم وسلمه ما ذكر بعد قبوله بحضور جمع من المسلمين واشهدهم على ذلك وبراء كل منهما اذمة الاخر البراءة العامة القاطعة لكل دعوى وطلب والا آن الموصى له المذكور ينكر ذلك فهل اذا ثبت ذلك بالبينّة الشرعية يحكم بفسخ الصلح ولا يجوز رجوع الموصى له فيما يدعيه ولا تسع دعواه بعد الصلح والابراء العام عن الدعاوى (اجاب) اذا ثبت الصلح المذكور عن طوع والابراء العام عن الدعاوى على الوجه المسطور بالطريق الشرعي يحكم بفسخه ولا تسع دعوى المدعى المذكور فيما وقع الصلح عنه والحال هذه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض براحمة معلومة واضح يده عليها مدة تزيد على عشرين سنة يتصرف فيها ثم ادعى عليه رجل آخر بطريق التوكيل والده بان الارض المذكورة ملك والده الموكل التوكيل العام فاجاب واضح اليد بانه اشتراها من والده المذكور فانكر المدعي بيع والده فصالحه المدعى عليه عن دعواه بذلك على قسمة ارض معلومة وعلى قدر معلوم من ادراهم فرضى المدعى بذلك وهو وكيل عن والده ايضا في الصلح والا آن يريد ان يرجع وينقض الصلح وينزع واضح اليد في القطعة الارض التي تصالحها عن الدعوى بها فهل لا يصح للمدعى المذكور نقض الصلح حيث كان وكيله عن والده فيه وليس له معارضة واضح اليد في الارض المذكورة على الوجه المسطور (اجاب) اذا كان الرجل المذكور مفوضا له في الصلح من قبل موكله وصدر الصلح المذكور مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لاحدهما انقضاه بدون وجه شرعي ولا تسع الدعوى فيما صوّلح عنه بعد ذلك لانه عقد لازم بعد تمامه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة وارثة من ديوان المالية مضمونها فتوفي شخص عن والده وعن زوجته وعن أخ وأخت لاب فهل يجوز للزوجة والام التخارج من التركة للاخ وللشخص آخر غير وارث وهو ابن الاخت نروم الافادة عن ذلك (اجاب) التخارج من التركة هو اخراج بعض الورثة عن

١٢٨٢

١٩

رجب

١٢٨٣

١٣

ذي القعدة

١٢٨٣

١٥

مطلب التخارج مع
الاجنبي يصح بمجملها
حقيقة فتراعى جميع
شروطه

١٢٨٣

١٨

حصة البعض الآخر سواء تعدد الخرج والخرج أولم يتعدد وهو مع الاقرار بمرات
الخرج معاوضة بمنزلة البيع فبراعى فيه شرطه الا انه لا يشترط العلم عقد ارحصة
الخرج حيث كانت التركة عقارا أو اعيانا غير أحد النكدين فيصح مع الجهالة لعدم
الحاجة الى التسليم ليكون التركة في يد المصالح وكذا يصح مع الموصى له بثلاث التركة
مثلا أو ما انفار ج مع الاجنبي الذي ليس بوارث ولا موصى له بان يجعل بعض الورثة
نصيبه كنه أو نصفه مثلا للاجنبي على مبلغ معلوم فلا يصح الا يجعله ببعض حقيقة فتوقف
صحته على معلومية المبيع مع مراعاة باقي شروط البيع فان وجد ذلك صحح والا فلا والله
سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وخمس بنات وثلاثة بنين أحدهم
كان في معيشة وهذه قبل موت أبيه وعلى الميت المذكور ديون للناس ولكن ترك ما يفي
بها وزيادة ثم اصاب أحد الورثة الذي كان في معيشة واحدة مع باقي الورثة على ان يخرج
نفسه من التركة على شيء معلوم اعطوه له منها والتزموا بدفع الدين المذكور وأحال المخرج
المذكور أرباب الديون عليهم حوالة شرعية ورضى كل منهم بذلك وكتب بذلك حجة
شرعية ثم بعد قبض المصالح عليه ومضى مدة تزيد على خمس سنين رجع المصالح المذكور
ساعيا في ابطال الصلح والاخراج المذكورين متعللا بأنه أخذ اقل من حقه فهل اذا تحقق
ما ذكر بالوجه الشرعي يكون الصلح والاخراج المذكوران صحيحين وليس لواحد منهما
نقضه بدون وجه شرعي (اجاب) اذا صدر انفار ج المذكور مستوفيا شرائط الصحة
لا يكون لاحد المتصلحين نقضه والحال هذه حيث لا استقرار للدين استحسانا واذا
التزم باقي الورثة بالدين المطلوب من الميت لاربابه بالارجوع لهم على طريق الحوالة
لا يكون للغرماء نقضه كما يستفاد من الانقروبه من واخر فصل في انفار ج والهندية من
اوائل الباب الخامس عشر في صلح الورثة من كتاب الصلح والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
في متصمين في تركة طال بينهم ما النزاع زمانا وكل كل منهما شخصا لينوب منابه في الصلح
والابراء والخارج والاقرار وفي كل شيء جاز فيه التوكيل شرعا فضر الوكيلان لدى
جماعة من المسلمين وتصالحا على مبلغ معلوم من التركة يدفع من يد المدعي عليه الى المدعي
ويكون ذلك الصلح عن جميع الدعاوى والخصومات فيما يتعلق بالتركة وغيرها وقبل
كل منهما هذا الصلح عن هذا الوجه المذكور وتفرقا قبل قبض شيء من بدل الصلح
اتوافقهما على ان التركة لم يكن فيها نقد ثم أخبر وكيل المدعي موكله بالصلح فردده فهل
والحال ما ذكر لا عبرة برده والصلح ماض (اجاب) ليس للوكيل نقض الصلح الذي أجراه
وكيله به صدوره مستوفيا شرائط الصحة حيث كان توكيله عنه ثابتا على هذا الوجه
ولا تتوقف صحة الصلح المذكور على قبض بدل في المجلس والحال ما ذكر بالسؤال والله
سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من ديوان المحافظة عاصمها انه برؤية التمداعي
الواقع من ورثة المرحوم عبد الحميد بك على سعادة عارف باشا الجاري رؤيته بمعرفة

١٢٨٣

صفر

١٢٨٤

٨

جمادى الاولى سنة

ومعرفة سعادة ناظر المالية استلزم الحال لاستيفاء مات من سعادة عارف باشا واجاب
عنها وباتجـ له أرسل صورة حجة تخارج حصل من المرأة دخنوش لاجد بك بنجل سعادته
ولما علم من الصورة المذكورة ان احمد بك لم يكن وارثا مع المرأة المذكورة في التركة
التي خصها منها الحصة أرسلت الصورة لحضرة ملا افندي مصري لنظرها والافادة عن
صحتها وعدمها فوردت الافادة من حضرة بان الافادة عن الصحة وعدمها تكون من
حضر تكم وان ترسل الصورة لحضرة تكم لمطالعتها ولما كان من الضروري معرفة تاريخ
وفاة ام احمد بك المتوفاة بعد محمود بك الذي حصل التنازع من تركته فحرر لييت المال عن
ذلك وعلم من افادته انها توفيت ١٧ ربيع آخر سنة ١٢٨٠ قبل حصول التنازع
بنحو خمسة وثلاثين يوما فلزم شرحه لحضرة تكم وافادة حضرة الملا وصورة حجة التنازع
من طيه للاطلاع عليهما وبعد ذلك ترد الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي في هذا التنازع
(اجاب) بمطالعة صورة حجة التنازع المحكي عنها المؤرخة ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٢٨٠
تبين منها انه بعد ان توفي خليل افندي نافع اولاد عن زوجته شهيرة واولاده الخمسة هم
عبد الحميد بك وامينة المرزوقان له من زوجته شهيرة المذكورة ورقية ومحمود المرزوقان له
من مستولده دخنوش البيضا الجرداية وصالح المرزوق له من مستولده فيدان الحبشية
ثم توفي صالح احد الاولاد المذكور عن والدته فيدان الحبشية واخوته لوالده الاربعة هم
عبد الحميد وامينة ورقية ومحمود المذكورون ثم توفيت رقية البنت الاخت المذكورة عن
والدها دخنوش المذكور واخيها شقيقها محمود المذكور ثم توفي محمود الابن الاخ المذكور
عن كل من زوجته رقية بنت مصطفى بك ووالدته دخنوش المذكور واخويه لوالده المذكور
هما عبد الحميد وامينة المذكوران ثم توفيت شهيرة الزوجة المذكورة عن ولديها عبد الحميد
وامينة المذكورين ثم توفي عبد الحميد الابن الاخ المذكور عن كل من زوجته رشك
دوران الجركسية واولاده السبعة هم محمود وفريدة وصفية وزكية وميسونة المرزوقون
له من زوجته رشك دوران المذكور وفاطمة المرزوق له من مطلقة رقية بنت مصطفى
بك ثم توفيت امينة البنت الاخت المذكورة عن كل من زوجها سعادة محمد عارف باشا
وولده آمنه احمد بك المذكورين من غير شر يك قد اشهدت على نفسها دخنوش المذكور
انها اخرجت نفسها من ميراث ولديها هما المرحوم محمود بك ورقية المتوفيان المذكوران
عما هو مخلف عنهما او عا آل اليهما بالارثا شرعى من قبل والدهما المرحوم خليل
افندي نافع المذكور واخيها لوالدهما المذكور هو المرحوم صالح المتوفى من قليل وكثير
وجليل وحقير وامنة وحلى ومصاغ وعقار وموش ومهمات وغير ذلك ما بلغ ما بلغ
ما عدا الابعادية الخلفة عن المرحوم خليل افندي المذكور انى عبرها خمسة
قدان بناحية البصرة غريبه فانها لا تدخل لها في ذلك لكونها باقية في ملك الورثة
المذكورين وصيرت المشاهدة المذكورة حصتها من ذلك وهى السدس اربعة قرار يط

بما في ذلك مما هو آيل الى ابتها رقية المذ كورة بالارث من قبل والدها خليل افندي
 واخيها صالح المذ كورين ومما هو آيل الى ولدها محمود بالارث من قبل والده المذ كور
 واخويه صالح ورقية المذ كورين لحضرة احمد بك الوارث الموصى اليه اهله نظير مبلغ
 الصلح والتخارج عن ذلك وقدره ستة وثمانون الف قرش ومائتا قرش وتسعة قروش
 ونصف قرش صاغاديو انيا مع اوضة اصناف من ذهب وفضة ينفق مقبوض ذلك نقدا
 بالمجلس بيد المشهدة المذ كورة الى آخرها ومذ كور فيها فظهر ان احمد بك المذ كور من
 جلة الورثة في تركة خليل افندي نافع المذ كور وتركه كل من رقية ومحمود المذ كورين
 بواسطة موت امه امينة البنت الاخت المذ كورة قبل حصول التخرج المذ كور وبعد
 موت رقية ومحمود اخويها لابيها المذ كورين بالتعاقب قبل موت امه المذ كورة المنحصر
 ميراث رقية في والدتها واخيها شقيقة محمود وموت محمود بعد ذلك عن ورثته التي من
 جلتهم اخوته لابيها امينة والدة احمد المذ كور وموت امينة المذ كورة عن زوجها وابنها
 احمد بك المذ كور فيكون احمد بك وارثا بالواسطة في تركة خليل افندي وتركه
 رقية ومحمود المذ كورين وشريكا لخواش المذ كورة في ذلك جميعه على الوجه
 المسطور وحيث فلا مانع من صحة هذا التخرج حيث لم يكن هناك ما يوجب فساد والله
 سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امره ماتت عن زوجها وعن اخيها الشقيق وعن امها
 ونزكت ما يورث عنها شرعا فخرج الاخ المذ كور الزوج المذ كور من جميع متروكاتهما
 وصالحه عن نصيبه بقدر معلوم دفعه له من ماله اخراجا وصالحا شرعيين مستوفيين
 شرطهما الشرعية ثم اقر الزوج المذ كور بانه لم يبق له عند الاخ المذ كور ولا عند الام
 شيء ولا حق ولا دعوى ولا طلب والحال انه لم يكن دين للتوفاة ولا عليها ولا في التركة
 فضة ولا ذهب ثم بعد مضي خمس وعشرين سنة مات الاخ المذ كور عن ورثة وتركه فقام
 الزوج الاثنان يدعي على ورثة الاخ المذ كورين ببعض عقار من متروكات الزوجة
 المذ كورة التي اخرج نفسه منها منكر المواقف منه من الاخراج المذ كور والحال انه لم يظهر
 شيء من متروكات الزوجة خلاف ما اخرج نفسه منه فهل اذا ثبت ما ذكر من الاخراج بالوجه
 الشرعي لا تسمع دعواه المذ كورة ويمنع من المنازعة والمعارضة في ذلك بدون وجه شرعي
 وما الحكم في ذلك (اجاب) اذا ثبت الاخراج المذ كور مستوفيا شرائط الصحة بالوجه
 الشرعي يمنع الزوج المذ كور من دعواه على ورثة الاخ المذ كور بشيء مما وقع الاخراج عنه
 من جهة الارث عن زوجته ولا عبرة بالانكار بعد الثبوت والله سبحانه وتعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات فقيرا لا يملك شيئا عن زوجته وابنيه وبناته لا غير فانفرد اكرامه
 عن باقي الورثة وتعلم التجارة وحاز بكسبه الخصاص به حال انفراده دارا بالشراء لنفسه
 من ماله كها وبناتها لنفسه حال انفراده وحاز بعض مواش وأمتعة واطمأنا حال انفراده
 ثم بعد مدة نازعه اخوه مدعي ان ذلك مخلف عن ابيه يريد اخذ نصفه فانكر الاخ دعوا

١٢٨٩

٣

ایلیهم علی باقی التركة ثم مات الابن المذكور عن ورثة فوضعوا ايديهم على تركة مورثهم مائة من السنين يتصرفون فيها بلا منازع ثم بعد ثلاث المدة ارادت البناتان المخرجتان ان تدعيا على ورثة اخيهما المخرج له المدة كور حصة في عقار من مخلفات والدهما متعلاتين بانهما لا تعلمان العقار المذکور وقت التخرج وبانه لم يكن مذکوراً بخصوصه في حجة الدعوى والصلح والتخرج والابراء المذکورات اعلاه ولم يكن داخل في التخرج المذكور فلم تصدقهما الورثة على ذلك فهل لا تسمع دعواهما في العقار المذکور ولا عبرة بتعلماهما المذکور وتنعان من معارضة ورثة اخيهما المذکور ام كيف الحال (اجاب) حيث صالح الاخ المذکور اخيه عما يخصهما في ميراث اييهما انفسه وخرجتا انفسهما له من ذلك صلحا واخر اجا شرعيا مستوفيا شرائطه ولم يكن التخرج قاصرا على شئ معين بل كان عن مخلفات المورث ثم وقع منهما الابراء العام لخيرهما المسقط لكل حق ودعوى وطلب عن طوع لا تسمع دعواهما عليه ولا على ورثته بعد ذلك بحصة في عقار او منقول من مخلفات مورثهما به صدور الصلح والابراء العام مستوفيا شرائطه على ما حرره العلامة الشرنبلالي واقره في تنقيح المحامدية ولا عبرة بما تعلته عليه على هذا الوجه والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) من مصلحة بيت المال بافادة مؤرخة في ١٩ شوال سنة ١٢٩٠ مضمونها شخص يدعى سليم افندي معتق المرحوم محمد بك طبروز زاده توفي عن عصابة معتقة سبعة ذكور وضبطت له تركة واطيان وعقار بالمصلحة وبعد ان اثبتوا وراثتهم له بمقتضى اعلام شرعي صادر من محكمة الجيزة في ١٦ الحجة سنة ٨٨ صرف لهم ما كان محصورا وافرغ لهم عن الاطيان والعقار وفي الاثناء توفي احد العصابة المدعو محمد بك عن والدته وزوجته واهل شقيق وتقدم للمصلحة تذكرة ان احدهما من باقى الورثة بطلب الافراج عما استجد بالتركة من الاطيان والاخرى من احدهم ومعها صورة حجة شرعية صادرة من محكمة مصر باخراج زوجة المرحوم محمد بك عن حصتها وقدرها الربيع منه قرار يطي في كافة متروكات المرحوم من قليل وكثير وجليل وحقير وامتنعة وحلى ومصاغ وجدار وعقار وغیر ذلك بالعاما مبلغ الى الاخ الشقيق نظير مبلغ ثمانية وخمسين الف قرش وخمسمائة قرش ومنديل تل الى آخر ما هو معين بصورة الحجة المذكورة ومقتضى الوقوف على الحكم الشرعي هل يكون للاخ الشقيق الاسبقية على ما يخص المتوفى من تركة المرحوم سليم افندي المذکور ودور الزوجة ام كيف تؤمل الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) حيث توفي محمد بك المذکور بعد موت سليم افندي المعتق وكان محمد بك من جملة ورثته العصابة وآلت اليه حصة من تركة بالارث تكون تلك الحصة موروثه لورثة محمد بك المتوفى آخر ومن جملة تركة فاذا اخرجت زوجة محمد بك المتوفى آخر بعد ذلك نفسها عن حصتها من ميراث زوجها المذکور من قليل وكثير وجليل وحقير وامتنعة

شوال

١٢٩٠

٢٧

وحلى وصاغ وجداروهة قار وغير ذلك بالغاما بلغ الى اخى زوجها الشقيق في نظير بدل
التخارج الذي هو مبلغ النقود المذكورة والمنديل التل المعين بصورة الحجة المذكورة
تخارجا صحيحا شرعيا يدخل في ذلك جميع ما آل للزوجة المذكورة بطريق الميراث
الشرعي عن زوجها من جميع ما آل لزوجها على هذا الوجه من تركه الممتع المتوفى
قبل الزوج عنه وعن باقي عصبته مما يورث عنه شرعا كحصة من باقي متروكات الزوج
الموتة عنه شرعا اذا لكل ميراث عنه وليس للزوج المذكورة حق في ذلك حيث وقع
الصلح والتخارج المذكور مستوفيا شرعا على المعبرة شرعا والله تعالى اعلم (سئل)
من محافظة مصر بافادة واردة مضمونها تقدم عرض لهذا الطرف من الخواجا حناخبيه
انه مطالب للمارية بنت حنا ابراهيم بمبلغ مائة جنيهه انكليزي ولما توفيت قبل اجراء
السداد اليه وخلفت منزلا اراد استحصاله على حقه من ثمنه وانه قد بلغه من بطريق خزانة
الروم الكاتوليك المقتسطة على المتوفاة المرقومة بان الوارث لها وهو ولدها بعد وفاة
والده حصل منه تخارج في المنزل الى زوجها فخلت ابراهيم والزوج المرقوم توفي ايضا
وتركته مستقرقة بالديون ومطالب به وهو على ذات شخص المتوفاة وتاريخ سند الدين الذي
تحت يده من قبل حصول التخارج في ذلك المنزل في يوم الاستفتاء عن هذا والمصار
الاستفهام من البطريرق خزانة عن الكفية كانت افادتها ان مارية توفيت عن ابن لها
من زوجها الاول وعن زوجها فخلت ابراهيم وتركته منزلا ماله كالمساو ظهر مديونية
لزوجها بموجب سند بمبلغ اربع مائة جنيه وللخواجا حناخبيه وللخواجا رزق جرس
وان زوجها فخلت ابراهيم المرقومة بدعي اطلاق البطريرق خزانة عمل تخارجا شرعيا مع ابنها
الوارث في المحكمة واداه بمبلغ اتفاقا عليه واخذت خلفات زوجته المتوفاة وقبل كامل
ما عليه واخرج حجة شرعية بذلك وتلك المنزل المذكور وبعد هذا توفي فخلت ابراهيم
المذكورة وتركته مستقرقة بالديون والمنزل صار بيده بمبلغ اربع مائة واثني وستين جنيها
محفوظ بالبطريرق خزانة والمرغوب الوقوف على ما ترضيه الاصول الشرعية فهل يختص
ارباب ديون الزوجة باستيفاء ديونهم من اصل ثمن المنزل أو هم أسوة غرماء الزوج المرقوم
وبناء عليه اقتضى تحريرهم لحضر تسلم ليكرم بورد الافادة مما يرى موافقا لاجراء شرعيا
هذه المسئلة (اجاب) اذا ثبت شرعا على تركه المتوفاة اولاد شرعي وقد اخرج زوجها
ابن المذكورة على شيء اتفاقا عليه لا يصح الدارج لتعلق حق الغرماء بالتركه الا ان يبرأ
الغرماء المتوفاة المديونية من ديونهم أو توفي ديونهم من مال آخر أو يضع الوارث الديون
بلا رجوع أو يضع اجنبي بشرط براءة الميمنة فاذا تحققت الديون المذكورة شرعا فان
الترم الزوج حين ذاك بتلك الديون لا رباها وقبلوا الحوالة ورضوا بها بشرط براءة
الزوجة بمقدار التخارج المذكور وتعلق حقوقهم بالمال عليه وبتر كنهه بموته والا
يبطل التخارج ولهم استيفاء ديونهم من ثمن تركته مقدمة على غرماء الزوج حيث

لم يوجد منهم ابراهيم ولا والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في شخص توفي وترك ورثة ذكره اوانا و زوجته فاخرج اولاده المذكور بناته وزوجته من جميع التركة بموجب حجة شرعية مسجلة بالتخارج والابراهيم المذكور في بعض خمسة عشرة سنة حصل من بعض الورثة الاما طلب ميراث عن والدهم المذكور في بعض اما كن بيداخوتهن المذكور بعد تصرفهم المدة المذكورة في حال هذه اذ لم يحصل توافق بين جميع الورثة وقت التخارج على ان العقار الخلف عن المورث عقار مخصوص معين غير مائد به الاما وكان التخارج على يد قاض شرعي وبه حجة مسجلة ووضح فيها ان التخارج المذكور هو في جميع متروكات المتوفي من عقود وعروض وعقار وغير ذلك وانهم ابراهيم عن طوع اخوتهم المذكور براءة عامة قاطعة لكل دعوى وطلب الى اخما هو وموضح في الحجة المذكورة لا تسمع منهن على اخوتهم دعوى في ذلك شرعا ولا معارضة لمن في شيء مما في يد اخوتهم المذكور ويكون هذا التخارج شاملا لجميع العقارات المملوكة للمتوفي وقت وفاته ولا يقبل منهن ادعاء عدم معلوميتهن المفردات ولا ان بدل التخارج المذكور في الحجة غير مواز القيمة سيما مع حصول البراءة العامة منهن لاختوتهم بعد ذلك (اجاب) اذا صدر هذا التخارج للامان المذكورات عن حصصهن من جميع التركة التي في ايدي اخوتهم المذكور من عقود وعروض وعقار وغير ذلك مستوفيا شرائطه المتبعة شرعا المقتضية عدم وجود ما يفسده كدخول دين لليت في التخارج ومنها حصول قبض البدل في المجلس لو كان البدل من النقيدين او احدهما فلو كان من احدهما فقط وفي التركة من جنسه يشترط ايضا العلم بمقدار انصباثن في التركة في هذا الجنس وكون البدل المذكور اكثر من حقهن فيما من جنسه يكون صحيحا نافذا في الحال ما ذكر ولا يضر الجاهل ببعض المخرج عنه في غير النقيدين وليس لبعض الامان المذكورات طلب حصصهن بالارث من بعض عقار التركة الداخل في عموم التخارج عن جميع التركة والحال هذه بدون وجه يقتضي ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وابن عم ابيه وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومنقول ونقود من الذهب والفضة وفضيات فاخرجت الزوجة ابن عم الاب المذكور عن حصة قدرها عشرة قرايرط من نصيبه الا ايل له بالارث عن مورثه المذكور في نظير مبلغ من الجنيحات الذهب المصري معلوم وتحدد بذلك اعلام شرعي بالاشهاد بذلك وتفرقا بعد القبول واقاراه باقبض بدون حصول قبض في مجلس التخارج المذكور لهذا البدل اكتفاء بالاقرار مع عدم التصريح في ذلك الا لعل لا يحصل القبض بالفعل ثم صار ضبط هذه التركة بمعرفة الوارثين المذكورين فتبين ان حصة ابن عم الاب المذكور اخرج عنها تز يدعى بدل الصلح والتخارج المذكورين من الذهب فضلا عن نصيبه من الفضة والمنقولات والعقارات فهل اذا تحقق ما ذكر يكون الصلح المذكور فاسدا لحصول الرابقيه ويكون

ربيع الثاني سنة

١٢٩٩

لابن عم الاب المذكور المطالبة بنفسه واخذ باقي نصيبه المذ كور من تركته مورثه اذا كان الواقع ما هو مرسوم ولو فرض حصول قبض البذل المذ كور في مجلس التخرج (اجاب) نعم يكون الصلح والتخارج المذ كوران على هذا الوجه فاسدين ولا بن عم الاب المذ كور المطالبة بنفسه واخذ جميع ما يستحقه بالارث مما لم يصل اليه حيث تبين ان بدل الصلح من الذهب اقبل من حصته المخرج عنها من هذا النوع ولو حصل قبض هذا البذل في المجلس لم يحصل الر با حقيقته والحال ما ذكر والله تعالى اعلم

كتاب المضاربة

ذى الحجة

١٢٦٤

٣

(سئل) في رجل له ولد صغير وقد ملك ذلك الصغير مالا بالارث فوضعه أبوه تحت يد شخص لينجرفه للصبي على سبيل المضاربة والربح بينهما نصفان وكتب بذلك وثيقة وقد مضت سبعة أعوام ولم يدفع ذلك الشخص ربحا لآب الوالد فهل اذا أراد الآب أخذ مال ابنه مع ما يخصه من الربح ليحفظه له ويصرفه في مصالحه يكون له أخذه والتصرف فيه ويجبر الذي تحت يده المال على دفعه مع ربحه للآب (اجاب) الولاية في مال الصغير لا بيده فله أخذه ممن هو تحت يده جبر عليه حيث لا مانع واذا التجرف فيه واطع اليد للصغير مضاربة بالاذن يكون عليه دفع الربح كالأصل للآب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مالا يتبرو يعمل فيه بشركة المضاربة وشرط الربح بينهما نصفين وباع المضارب واشترى في المال وربح مرارا وتقسما لربح وبعد ذلك طلب رب المال ماله وأراد فسخ المضاربة فوجد المال عروضا فاخذها بلا تقويم وصار يقومها باثمان تنقص عن الاثمان التي شريتها بحسب الدفتر وهو يعلم والمضارب يقول انها شريت بكذا وكذا ولا يسلم لرب المال تقويمه ويقول انا أبيعها وادفع لك أصل المال راجيا لربح فيها فهل لا يكون له فسخ المضاربة والمال عروض ولا يعتبر تقويمه ويكون القول قول المضارب في اثمان البضاعة واذا طلب المضارب البضاعة لبيعهها او يدفع لرب المال نقودا وما حصل من الربح يقسم بينهما ما يجاب لذلك واذا دخل في باطن رب المال شيء من الربح الذي يخص المضارب عند اقتسامه الربح الأول وثبت عليه ذلك يكون للمضارب المطالبة به ويجبر رب المال على دفعه له (اجاب) لا يملك رب المال فسخ المضاربة والمال عروض وللمضارب بيع العروض ثم لا يتصرف في ثمنها ولا في نقد من جذس رأس المال كما في التنوير وشرحه وما حصل من الربح بعد استيفاء رأس المال يكون بينهما على الشرط حيث كانت المضاربة صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين دفع الرجل آخر دراهم ليشترى بها مواشي وأبزار الادارة المعصرة وجعل للدفع اليه الدراهم أربعة قرار يط في الارباح التي تحصل من ادارة المعصرة المذ كورة والنجارة في الزيت مضاربة في نظير عمه واذا ناه بالتصرف في البيع والشراء في المعصرة ثم مات الرجل لان المذ كوران وراد وثمنهما

١٢٦٤

٤

ذى الحجة سنة

١٥ ١٢٦٤

٢٢ ١٢٦٤

٢٩ ١٢٦٤

صفر

١ ١٢٦٥

١٩ ١٢٦٥

مما سببه الرجل المذکور على ما استلمه من المال وعلى ارباح المعصرة فهل اذا ادعى
الرجل المذکور تسليم زيت من المعصرة أو دراهم مما بيده المتحصل من المعصرة للرجلين
المذکورين في حال حياتهم ما ولم يصدق له الورثة على دعواه المذکور يصدق بيئته في ذلك
أم لا بد من انبات ما يدعيه بالبينة الشرعية (اجاب) المضارب او الاجير ولو الاجارة فاسدة
أمين وكل أمين ادعى اتصال الامانة الى مستحقها قبل قبوله بيئته سواء كان في حياة
مستحقها أو بعد موته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر ما لا يعمل فيه
مضاربة والرجح بينهما ثم لما اتخرف فيه الاخذ حرم فادعى صاحبه ان المال قرض عنده
ليلمه الخسارة فهل القول قول الاخذ اذا لم يكن عند الاخذينة (اجاب) اذا ادعى
المالك القرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب لانه ينكر الضمان وأيهما أقام
البينة قبلت وان أقام فبينة رب المال أولى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
مالا ليعمل فيه مضاربة والرجح بينهما مناصفة فأتجر وربح وقسم الرجح ولم يفسخ المضاربة
ثم باع العامل اعيانا من اعيان المضاربة وحفظ ثمنها في جيبه ففترل عليه الشرطي وأخذه
منه من غير تقرير ولا تعهد فهل يقبل قوله بيئته في هلاك ما ذكر ولا ضمان على المضارب
لو زاد المالك على الرجح بل يتراد ان الرجح الذي اقتسماه فقط للرجح المالك منه والمحال
ما ذكر (اجاب) القول للمضارب بيئته في هلاك مال المضاربة بيده حيث لا تعدى منه
ولا تقر يطو يتراد ان الرجح الذي اقتسماه ليحبر منه المالك فان زاد شي من الرجح اقتسماه
وان زاد المالك لا يضمه المضارب حيث لم يفسخ عقد المضاربة قبل الهلاك والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل تاجر اشترى أرز في أرز من ثغر دمياط وسلمهما للرجل ليبيعهما بمصر
وما ظهر من الرجح يكون بينهما مناصفة وأمره بالصرف عليهما فمات في الارز في المركب
بسبب نزول المطر في السفر وبسبب ما حصل في المركب من البحر فهل اذا أراد رب الارز
ان يطالب الامين المذکور ببذله لا يجاب لذلك شرعا ويضيع عليه (اجاب) لا ضمان
على المضارب فيما هلك بيده من مال المضاربة ولو فاسدة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
أخذوا من شخص دراهم معلومة القدر ليتجروا فيها ويكون الرجح بينهم وبينه مناصفة
فأتجروا مده فافتتحوها الرجح مرارا بينهم وبينه وبقي من مال المضاربة بعض دراهم على
أناس معلومين فكاتبها رب المال وبعض العمال على واحد منهم قرضه في سند لاجل
خلاصها فاراد ان يخلصها فوجدوها هلكة على من هي عليهم فهل اذا أراد رب المال
مطالبة العامل المذکور بما هلك على الناس من مال المضاربة وحده لا يجاب لذلك
شرعا حيث كان رب المال مقر بذلك ويكون الذي هلك على الناس من مال المضاربة
(اجاب) اذا كان رب المال مقربا بان ما كتب بالسند هو مال المضاربة لا يكون له مطالبة
المضارب به ولا يضمه والمحال ما ذكر يصرف المالك قبل الفسخ الى الرجح والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلعا من الدراهم ليتجرف فيه والرجح بينهما اثلاثا

الثلاثان لرب المال والثالث للعامل فالبحرورد ربح واقتسمها الربح ثم بعد ذلك اشترى العامل
 فرما وماتت وخسر أيضا في غيرها فاخذ الرب المال جميع مال المضاربة الذي بيد العامل
 والزمه بخسارة الفرس وغيرها فصار العامل يدفع لرب المال الخسارة المذكورة الى أن
 يفي ثلاثمائة قرش ويطالبه بها الا ان فهل لا تكون الخسارة المذكورة على العامل
 ولا يطالب بالمبلغ المذكور (أجاب) اذا لم يفسح عقد المضاربة بعد قسمة الربح الى أن
 حصل الخسران يتراد ان الربح ليوفي به رأس المال وان بقي خسران بعد التراضي يكون على
 رب المال ولا يطالب المضارب بشئ منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر اعطى
 لآخر قاشا وغيره من العروس ليتجرفيه والربح بينهما ما ناصفة ثم أرسله رب التجارة
 جهة الغيوم يتجر هناك فتوجه الرجل العامل وأقام هناك مدة من السنين وهو يتجر
 ويرسل أقشة لرب المال باذنه ليبيعه بمصر لاجل زيادة الربح بينهما وهو يرسل للعامل
 بدلها لبيعه بالجهة التي هو فيها وصارت المضاربة في المال بينهما على هذه الكيفية تلك
 المدة فصار الحساب بينهما ما بعد ذلك ليستوفي صاحب المال جميع ثمن ما عطاها له للتجارة
 وانكر دبر ما أرسله له العامل من القماش وغيره واستلم جميع ما تحت يد العامل من
 المال وادعى العامل المذكور خسران بعض المال ويقول ان ذلك سرق مني ليلامن
 البيت الذي اقام فيه فلم يصدق صاحب المال وطلبه بمحضرة جماعة من التجار والزمو
 العامل بالخسران المذكور فهل لا يجب لرب المال ويكون القول للعامل بيمينه
 في الخسران المذكور ولا عبرة بتعلل صاحب المال اذا ادعى التزام العامل بمحضرة الجماعة
 المذكورة ويكون الخسران مردودا على صاحب المال من أصل ماله حيث كان العامل
 آمينا ولم يأخذ شيئا من الربح وله محاسبة رب المال على ما أخذه منه في مقابلة الخسران
 المذكور (أجاب) من شروط صحة المضاربة كون رأس المال من الاثمان لانها
 شركة عند حصول الربح فلا بد من مل تصحبه الشركة وهو الدراهم والدنانير والانبيا
 كان رائجا والاعلوس النافقة وحيث وقعت المضاربة بالعموم كانت فاسدة والفاسدة
 لا ضمان فيها كالحبيحة وللصارب في الفاسدة اجر مثل عمله مطلقا ربح أو لا يزداد على
 المشروط والربح فيها لرب المال والخسران عليه والتزام المضارب الخسران غير صحيح
 والقول له بيمينه في الربح والخسران والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا
 معلوما من الدراهم ليتجرفه فيه والربح بينهما ما ثم حصل خسران في المال فهل يكون
 على ربه ويكوز القول قول العامل بيمينه في الخسران وعقد داره واذا طاب رب المال ماله
 من العمل يتسامه وكتبه عليه بانه دين ذمته وجعله الى أجل معلوم تكون ان كتابة
 باطية ولا يلزم العامل شئ من الخسران (أجاب) خسران مال المضاربة على رب المال
 بعد دبره بالربح ان وجدها القول للصارب في الربح والخسران مع اليمين ولا يلزم المضارب
 شئ من الخسران ولو اتزعه وكتبه على نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر

قدرا معلوما من الدراهم ليتجرفيه ويكون الربح بينهما مائة مناصفة فاجبر العامل اذ بيع
سنتين بشراء الغلة وبيعها والسفر بها الى جهة الحجاز باطلاع وبالمال فصل خسر
في المال بسبب ان المركب غرق في البحر وهي متوجهة فعند علم رب المال بذلك ادعى
عدم الاذن للعامل بالسفر الى جهة الحجاز ليتوصل على زعمه الى تضمين العامل ثم طلب
رب المال العامل على يد الحاكم السياسي فحججه وضر به ضرر باشديد اعلى ان يلتزم
العامل بالنصف فن شدة الضرر بول رضى وكتب عليه بذلك وثيقة فهل يكون
الخسر اذ على رب المال وحده دون العامل ولا عبرة بالتزامه لاسيما اذا كان الاكراه على
ذلك ثابتا بالبينّة الشرعية ولا عبرة بالوثيقة التي كتبت بالاكراه ولا يكون له مطالبة
بموجبها او يصدق العامل في قدر الخسران بيمينه (أجاب) يملك المضارب في المطلقة التي
لم تقم بمكان أو زمان البيع بنقد وبنسيئة والشراء والتوكيل بهما والسفر برا وبحرا
وخسران مال المضاربة على رب المال بعد جبره بالربحان وجدولا يلزم المضارب بدفع
شي من الخسران ولو التزم به طائعا وصدق المضارب في الربح والخسران مع المين والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مواشي دفعها لرجلين بعد تقويمها بثمن معلوم على
انهما يبيعانها وشرط على نفسه ان ما يحصل من الربح يكون لهما فيه الثلثان وله الثلث
فباع الرجلان بعض المواشي فصل خسر فيها بسبب رخص السعر فهل يكون للعاملين
المذكورين رد باقي المواشي لربها ورد ثمن ما يبيع من المواشي المذكورة والخسر يكون
على رب المال وحده دونهما وهل يكون لهما مثل أجرة عملهما (أجاب) اذا كانت المواشي
بأفية على ملك الرجل المذكور ولم يثبت ابعائها ببيع صحيح للرجلين المذكورين يكون
لهما رد ما بقي منها عليه والخسر على رب المال وحده وعليه أجرة عملهما لان المضاربة فاسدة
حيث عقدت على تلك المواشي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مالا يعمل
فيه مضاربة في مواش فاشترى به بقر افادت المواشي المذكورة ولم يبق من المال شيء
بل خسر جميعه ثم رب المال اعطى المضارب قدرا من المال يعمل فيه مضاربة لاجل
تحصيل ما خسر او لا بعد فقد جديده لئلا يلزم المضارب شيء مما خسر او لا ويكون الخسر
على رب المال وحده ولو كتب رب المال الخسر على المضارب في ذمته والتزم به لاي لزمه
ذلك (اجاب) لا يضمن المضارب مال المضاربة بموت المواشي المذكورة وليس لرب
المال مطالبة بما لها بناء على التزامه بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
قدرا معلوما من الدراهم ليتجرفيه ويكون الربح بينهما مائة مناصفة وانجر العامل مدة
وما نضر من الربح اقتسماه بينهما حكم الشرط ثم بعد ذلك فاسخا عقد المضاربة واستلم
رب المال ماله من العامل ثم بعد مدة دفع رب المال قدرا من الدراهم للعامل ثانيا ليتجرف
فيه حكم المضاربة الاولى فاتجر العامل خسر بسبب هبوب الاموال الذي حصل في بلد
العامل من غير تعد ولا تفریط فهل لا يجبر خسر المضارب بالثانية بربح المضارب الاولى

بل يكون الخسر في المضاربة الثانية على رب المال وحده دون العامل اذا كان قد فتح عقد المضاربة الاولى ثابتا بالبيئة الشرعية و يصدق العامل في قدر الربح والخسر بيمينه واذا كان بعض مال المضاربة ديناً على بعض الناس لا يجبر العامل على دفعه لرب المال من مال نفسه قبل ان يستخلصه من هو عليه (اجاب) حرم مال المضاربة على رب المال ولا يجبر بالربح الحاصل في العقد الاول حيث تحقق ما هو مذكور والقول للمضارب بيمينه في مقدار الربح والخسر واذا فتح عقد المضاربة وفي المال ديون و ربح يجبر المضارب على اقتضاء الديون وان لا ربح لا جبر عليه و يؤمر بان يوكل المالك بقبضه عليه ولا يجبر المضارب على دفع الدين من مال نفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليتجر فيها والربح بينهما بالسوية فاشترى ذلك الآخر بها عرضاً في حياة صاحب الدراهم فبات صاحب الدراهم بعد ذلك فطلبت ورثته الدراهم الاصلية فاخبرهم المقادير بفتح الرابانية اشترى بها عرضاً وهو باق فحصل بينهما التزع في ذلك فامروه بعد المنازعة بالبيع فهل يلزمه ثمن العرض فقط ولو لم يخسر ان لانه أمين مصدق او مادفعه مودعهم (اجاب) اذا مات رب المال والمال نقد تبطل المضاربة في حق التصرف ولو عرضة بطل في حق المسافرة لا التصرف فله بيعه بعرض ونقد فاذا ثبتت المضاربة ومات رب المال والمال عرض يكون للمضارب التصرف بالبيع و يصدق المضارب في الربح والخسر ان يمينه ولا يلزم بدفع رأس المال مع الخسران والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مائة دراهم معلوماً من الدراهم وعقد معه شركة على ان يعمل في هذا المبلغ في الجزارة فذهب الجزاء وصار يشتري غنماً ويذبح ويبيع ويعطيه الربح على حسب الشرط ثم توجه الجزاء الى جهة طمنا والدرهم في جيبه فشرط جيبه وأخذت الدراهم منه فلما حضر طالبه رب الدراهم بالربح فاخبره بما صار فلم يصدق رب المال فاحضر له جماعة قال لهم انا اعطيه مبلغاً من الدراهم يعمل فيه لاجل احياء ما تلف من المال لكن بشرط ان يكتب عليه المبلغ الذي تلف ديناً فكتب على نفسه المبلغ المذكور والتزم به فلما استولى رب المال على الوثيقة أي ان يعطيه المبلغ الذي وعد بدفعه وقط عليه المبلغ المالك في كل شهر ثلاثة آلاف فضة فهل حيث كان الامر ما هو مسطور وسرق المال من جيب العامل كما هو مذكور لا يلزمه شيء ويكون القول قوله بيمينه في ذلك ولا غير بالوثيقة بالتزامه ولا بهذا التقييد لاسيما وشهود المهر يعلمون ذلك (اجاب) الشريك أمين في المال بحيث سرق المال من جيبه كما هو مذكور لا يلزم به وان التزم و يصدق في دعواه اضياع بيمينه ولا هبة بالوثيقة المكتوبة عليه بالتزامه بالمال المذكور والحال انه لا يصر فالحال من المال الى الربح السابق اتم اقتضاء دون فتح المضاربة قبل الله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم وثيقة لبيعها ويشترى جلد يصنع منه قرباً ويكون الربح بينهما مناصفة فباع الاقشة واشترى الجلود صنعها قرباً كما مردورسها وارسل له فاته

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

شعبان

٢٧

١٢٦٥

رمضان

١٤

١٢٦٥

١٥

بالسكفة من ثمن جلد و ثمن زيت و قطران و جمر و كرتينة و نسي اجرة الرجال
الذين صنعوها و لم يذكرها في القائمة المرسله فهل يكون للعامل محاسبته حيث نسيها وقت
كتابة القائمة و لا تكون القائمة مانعة له و اذا اخرج رب المال قائمة بالحساب في غيبته
فسلمها له فوجد العامل بها - لئلا من وجوه يكون للعامل اعادة الحساب ثانيا و المناقضة
(اجاب) يصدق العامل في دعوى الصرف على مال المضاربة منه و القول قوله في ذلك
بيمينه اذا لم يثبت عليه ما يفيد عدم تصديقه شرعا و الله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع
لاخر قد را معلوما من الدراهم ليتجر فيه و يكون الربح بينهما مائة صفة فاتجر العامل مدة
من السنين و صار كل ما ظهر من الربح شيئا يغتساهه ثم ضاع من العامل بعض دراهم
التجارة مع دراهم كانت له في جيبه في كيس واحد من غير تعدد ولا تقريط فهل اذا طلبها
رب المال من العامل متعللا بانه لم ياعره بحالطها بدراهمه لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله بل
تضيق على ربه و لا تلزم العامل و يصدق العامل بيمينه في ذلك (اجاب) ما هلك من مال
المضاربة يصرف الى الربح فارزاد الهالك - الى الربح لم يضمن وان قسم الربح و بقيت
المضاربة ثم هلك المال او بعضه نراد الربح لياخذ المالك رأس المال و ما مضى فهو
بينهما وان نقص لم يضمن و محل عدم الضمان اذا لم يثبت على المضارب التعدي او التقريط
ولا يملك المضارب الحلط بماله بدون امر او قوله عمل برأيك أو جريان العرف به على ما في
الملتقط فيضمن به ان لم يوجد واحد من هذه والا لا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع
لاخر و اب ليتجر فيها على سبيل المضاربة و ما زاد عن ثمنها الاصل من الربح يكون بينهما
بحسب ما شرطاه فاتجر فيها و باعها و بقي من ثمنها البعض عند مشتريها فاراد رب المال ان
يغرمه للعامل و ياخذ منه ماله قبل تحليصه من هو عليه فهل لا يكون له ذلك ولا يلزمه
دفعه من ماله (اجاب) نعم لا يبرأ من ذلك و المضاربة الفاسدة لا ضمان فيها على المضارب
كحجة لانه امين و الله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لاخر قد را معلوما من الدراهم
ليتجر فيه في صنف الذرة النيلي فقط و ما يحصل من الربح يكون بينهما مائة صفة فاتجر
العامل مدة في صنف الذرة و ما ظهر من الربح دفع لرب المال بعضه ثم طلب منه رأس المال
و باقى الربح فادعى و امتنع من الدفع له و ادعى بانه اشترى بالدراهم مائة صفة و فولا و شعيروا و ان
القمح غرق و ان الربح الذي ظهر من صنف القول ضاع و ادعى بانه اذن له في شراء ذلك
و بيعه فادعى رب المال دعواه و ادعى بانه لم ياذنه الا بشراء الذرة فقط و نسيها عن غيرها
بمضاربة بينة شرعية فهل اذا ثبت رب المال دعواه بالبينة الشرعية يكون ما اشتراه العامل
من الغل من غير اذن رب المال و خسر مضمونا عليه و يكون الخسر عليه و حده دون رب
المال و يكون لرب المال طلب رأس ماله و اذا ادعى العامل الاذن المطلق و لا بينة له
لا عبرة بدعواه المحرقة عن الاثبات (اجاب) لا يملك المضارب تجاوز بلد او سلعة او
وقت أو شخص عينه المالك فان فعل ضمن - لمخالفة و كان ذلك الشراء له و اذا اختلفا في

سنة	رمضان	النوع وادعى المضارب العموم والاطلاق وادعى المالك الخصوص والتقييد كان القول للمضارب بيمينه لتمسكه بالاصل اذا الاصل في المضاربة العموم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر قدرا معلوما من الدراهم ليتجربه في نوع البرقة فتعدى واشترى به مواشي فنفعت بالموت في اشغاله الخاصة به فهل يضمن لتعديه بشرائه المواشي وموتها في اشغاله ولا يصدق في دعواه الاذن العام ولا تقبل له بينة عليه لا قراره بحضرة البينة بالاذن الخاص في النوع المذكور (اجاب) لا يملك المضارب تجاوزا ببلدا وسلعة أو شخص عينه المالك فان فعل ضمن بالخالفه وكان الشراء له فاذا تحقق مخالفة المضارب المذكور بالوجه الشرعي يكون ضامنا للمال المضاربة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى لا آخر قدرا معلوما من الدراهم على سبيل القراض مناصفة في الربح ومضى على ذلك مدة من السنين وعلى رأس كل عام صارت الحاسبة بينهم ما وما يخص رب المال من الربح يضيفه على رأس ماله الاصل ويكون الجميع رأس مال ثم طرأ الخسران على المال المذكور بيد العامل حتى نقص عن اصله فأي رب المال من التزامه شيئا من الخسران وطلب ماله الاصل من غير نقص فهل والحال هذه يكون الخسران على رب المال ولا يلزم العامل ما نقصه المال وحسره وهو مصدق في ذلك واذا اخذ رب المال من العامل شيئا من الدراهم يكون محسوبا من الاصل (اجاب) ما هلك من مال المضاربة يهرف الى الربح فان زاد المالك على الربح لم يضعه المضارب وان قسم الربح و بقيت المضاربة ثم هلك المال أو بعضه تراد الربح اياها المالك رأس ماله وما فضل فهو بينهما ما وان نقص لم يضعه والقول للمضارب بيمينه في الربح والخسارة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عامل قراض اشترى قدرا معلوما من الدخان باطلاع رب المال بمال المضاربة ووضعها في مكان وامره رب المال بانه لا يبيع منه شيئا وان يبيعه بلا بيع حتى يامر به بالبيع فباعه بعد سنتين بعد ان امره بالبيع فحصل فيه خسر وتلف بسبب تأخير البيع فهل يكون الخسر على رب المال ولا يلزم العامل منه شيء (اجاب) لا ضمان على المضارب ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر قدرا معلوما من الدراهم على ان يتجرفيه في البهاثم والربح بينهما مناصفة فاشترى العامل البهاثم وادبى بها فهلكا وتومات بافقة سمها وبه من غير فقر يط ومن غير تعدول يحصل في المال ربح فهل يضيع المال على ربه ولا ضمان على العامل المذكور واذا اراد ان يلزم العامل بالخسارة وكتب عليه وثيقة بها لا يلزمه ذلك (اجاب) يضع مال المضاربة على ربه اذا هلك في يد المضارب بلا صنعه وليس لرب المال تضمين المضارب شيئا منه وان اتهم بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لا آخر مائة من الدراهم ليعمل فيه مضاربة والربح بينهما فان تجرأ العامل وحصل ربح واقتمت مائة مرة بعد اخرى ثم سافر العامل مجتهدا بذن رب المال واشترى بضاعة برأس المال فحصل فيها ثمن وفقد هلك فهل يكون الهلاك
١٢٦٥	٢٩	
١٢٦٥	شوال	
١٢٦٥	١٧	
١٢٦٥	ذى القعدة	
١٢٦٥	١٦	
١٢٦٥	ذى الحجة	
١٢٦٥	١٨	
مطلب لا تنفع المضاربة بفسخ رب المال بدمون علم المضارب		

ذى الحجة سنة

٢٣ ١٢٦٥

ربيع الاول

١٨ ١٢٦٦

جدي الثانية

٢٣ ١٢٦٦

رجب

١٩ ١٢٦٦

ذى القعدة

١٦ ١٢٦٦

فما زاد على قدر الربح من رأس المال على ربه وإذا تعلل أنه فسخ المضاربة قبل شراء
 العامل البضاعة التي تلفت يرد بذلك الزام العامل به لا يعتبر تعلله على فرض ثبوت
 الفسخ للمضاربة حيث لم يعلم العامل به ولا يكون فسخ المضاربة مانعا من هلاك المال على
 ربه حيث كان الحال ما ذكر (أجاب) ما هلك من مال المضاربة يصرف إلى الربح فإن زاد
 الهالك عن الربح لم يضمن المضارب وإن قسم الربح وبقيت المضاربة ثم هلك المال أو
 بعضه تراد إلى الربح يأخذ المالك رأس المال وما فضل فهو بينهما ما وإن نقص لم يضمن
 المضارب ولا يفسخ عقد المضاربة بفسخ رب المال إلا إذا علم المضارب والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل دفع لآخر ما لا يشتري به بضاعة ويكون ذلك مضاربة والربح بينهما
 مناصفة فاشتري العامل وتصرف في بعضها وباقي البضاعة تحت يد العامل فأردب
 المال أن يأخذ ما يبدل العامل من البضاعة مما في حانوته مع وجود ربح باح ويفسخ
 المضاربة فهل تقسم الأرباح بينهما وليس لرب المال فسخها وأخذ ما يبدل من أعيان
 المضاربة من حانوته حتى يبيعها ويؤدي ما عليه له ولغيره (أجاب) لا يملك رب المال
 فسخ المضاربة والمال عروض والمضارب بيعها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم لتجرب له فيه وشرط له جزأ معلوما من الربح فصار
 العامل يتجرم مدة من السنين ويبيع بالنقد والنسيئة بأذن رب المال وإطلاعه وعلمه
 بذلك والآن حصل بينهما نزاع ويريد رب المال أن يحسب ما يبيع بالنسيئة على العامل
 وحده فهل لا يجاب لذلك شرعا (أجاب) يملك المضارب في المضاربة المطلقة التي لم تقيد
 بمكان أو زمان أو نوع البيع بنقد ونسيئة فإذا باع المضارب نسيئة لا يكون لرب المال
 تضمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر عرضا جعلها رأس مال مضاربة
 فاستلمها العامل وباعها بالسعر الواقع فحصل فيه خسر فهل يكون ذلك الخسر على ربه
 خاصة وليس على العامل منه شيء وهل للعامل مطالبة بآجره في هذه الحال (أجاب)
 خسر مال المضاربة على رب المال وإذا فسدت المضاربة كان للمضارب أجر مثل عمله وبيع
 المال أولا لا يزاد على المشروط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى لآخر قدرا معلوما
 من الدراهم على جهة القراض الشرعي وجميع ما يظهر من الربح يكون بينهما مناصفة
 وبعد أن أعطاه ذلك طلب منه ضامنا فاحضر له شخص ضامن غرم فهل إذا تلف
 من المال شيء لهلاكه أو خسارته مثلا من غير تعدل لا يكون الضامن مطالبا بدفعه والحال
 هذه ويهلك على رب المال خاصة وإذا حصل في مال القراض ربح وخسران جبر الخسران
 بالربح (أجاب) لا تصح الكفالة بالامانات كمال الشركات والمضاربات وما خسر من مال
 المضاربة لا تعدل لا يضمنه المضارب ويجبر الخسر بالربح إذا حصل كل منهما في عقد واحد
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ دراهم من آخر وبعد ذلك اختلفا فقال رب المال
 هي قرض وقال الآخر هي مضاربة فهل القول قول مدعي المضاربة (أجاب) إذا ادعى

المالك القرض والمضارب المضاربة كان القول للمضارب لانه ينسكرا الضمان وايهما
 اقام البيعة قبلت وان اقاما بيعة في بيعة رب المال أولى لانها أكثر اثباتا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل أخذ من آخر بعض دراهم على ان يتجر فيه او الربح بينهما فوضع العامل
 دراهم البارة في صندوق في بيته فسرق منه من غير تقريط ومن غير تعدد فهل تضييع
 الدراهم على ربه او اذا كتب رب المال وثيقة بالقهر والغلبة على العامل بان ما سرق
 وضاع من دراهم التجارة مضمون عليه لا يجاب لذلك حيث لم يحصل في المال ربح أصلا
 (أجاب) القول للمضارب بيمينه في هلاك مال المضاربة ولا ضمان عليه بهلاكه بيده
 بدون تقريط منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوم من الدراهم
 ليتجر فيه والربح بينهما مناصفة فاخذ العامل واشترى به قاشا ووضعته تحت يدر
 المال في بيته ليبيعه على التدريج فامره رب المال بتأخير البيع الى ان تعلوا الاسعار وبعد
 ذلك باعه رب المال بغير اذن العامل وعلمه فهل للعامل محاسبة رب المال على الربح
 ويكون العامل مصدقا فيما صرفه على القماش مما جرت به عادة التجار في ذلك من مال
 المضاربة (أجاب) لا يملك رب المال فسخ المضاربة بعد تصرف المضارب وصيرورة المال
 عروضا فلا مضارب المذكور اخذ ما يخصه من الربح وان وجدو يقبل قوله بيمينه فيما
 صرفه على القماش من مال المضاربة على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل دفع لآخر دراهم معلومة القدر قرضا بمقتضى وثيقة شرعية واستمرت تحت يده
 مدة اشهر وهو يأخذ من المقرض رباها كل شهر خمسة وأربعين قرشا ثم بعد ذلك
 قفاسخا عن المقرض ووردها المقرض لما لكها فافترسها له ثانيا راحه ان يتجر فيها على
 سبيل القراض والربح بينهما مناصفة بشهادة بينة شرعية فهل اذا تجر فيه واشترى
 به اذ يتألف وخسر ولم يحصل فيه ربح لا يلزم المضارب شيء من الخسر ويصدق في
 دعواه الخسر والربح وضياح بعض المال بدون تقريط بيمينه واذا انكر رب المال
 كونها قرضا وادعى المضارب البيعة على انه جعلها قرضا على الوجه المذكور قبل بيعة
 المضارب ويحكم له بها والحال هذه (أجاب) اذا ثبت رد بدل القرض ووقع الاختلاف بعد
 ذلك بين المضارب والمالك فان ادعى المالك القرض والمضارب المضاربة كان القول
 للمضارب لانه منكر للضمان وايهما اقام البيعة قبلت وان اقام بيعة في بيعة رب المال أولى
 لانها أكثر اثباتا كما في التنوير وشرحه والقول للمضارب بيمينه في الخسارة والربح
 وخسر مال المضاربة على رب المال حيث لا ربح رافعه تعالى أعلم (سئل) في رجل
 دفع لآخر قدر من الدراهم ليتجر فيه والربح بينهما مناصفة فامره رب المال بدراجه
 ان يلزم العاملة بجميع مال ذول يكون ما خسر من المال على ربه ويكون القول
 قول العاملة بيمينها في دعوى الخسر ومقداره (أجاب) يقبل قول المضارب بيمينه في دعوى
 الخسارة وخسر مال المضاربة على رب المال حيث لا ربح ولا ضمان على المضارب الا اذا

محرم

فحقق منه التعدي أو التفريط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معه دراهم من شيخ بلده
 ليتجر فيها مضاربة والربح بينهما من الصفة ومكتوب بذلك وثيقة ثم مات شيخ البلد وله
 ورثة فطلبوا من العامل كامل ما في الوثيقة فادعى أن شيخ البلد حال حياته أخذ منه
 دراهم من المال المذكور ووعدته أن يردها إليه وقت الدراسة فلم تصدقه الورثة والزموه
 أن يكتب لهم وثيقة أخرى بكامل المبلغ الذي في الوثيقة الأولى فكتب لهم ذلك قهرا
 عنه بالأكثر أراه الشرعي المجزؤه عن البينة فهل يصدق بيمينه في دعوى دفع الدراهم
 لمورثهم ولا عبرة بكتابة الوثيقة الثانية على الوجه المذكور (أجاب) يقبل قول المضارب
 بيمينه في دفع مال المضارب به لربه ما لم يثبت إقراره طوعا بقائه عنده بعد وفاة رب المال
 فيكون للورث مطالبته به والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لرجل دراهم قراضا
 ليتجر فيها الربح بينهما فكتب الدراهم بيده مدة سنين وهو يتجر فيها ولم يدفع لها ربحا
 فطلبتها منه فساطها وهو ملئ ومقر بها فذلي يجب عليه ردها لها جبرا عليه (أجاب) إذا
 صار مال المضاربة نقدا من جنس رأس المال وطلب رب المال رأس ماله وفسخ
 المضاربة يكون له ذلك ويحجر المضارب على دفعه له والله تعالى أعلم (سئل) في عامل
 القراض إذا وضع مال المضاربة في مكان من بيته غير حرز مثله يدخله القريب والأجنبي
 بلا إذن حسب العادة وليس مما يوضع في مثله هذا المال وعرضه للتلف بحيث يسهل
 تناوله وأخذته من هو من أهل بيته وغيره وضاع فهل يكون بذلك ضامنا له (أجاب) إذا
 ثبت تفريط المضارب في مال المضاربة حتى هلك يكون مضمونا على المضارب والائتد
 عليه التفريط شرعا لا يكون مضمونا عليه ويصدق في دعواه الهلاك بيمينه وفي مكلف رد
 المختار من الوديعة عن الرمي لا يخفى أن لفظ الحرز مشعر باشترط كونه حصينا حتى
 لو لم يكن كذلك بحيث يعدل الوضع فيه تضييعا يضمن ذلك كالدائر التي ليس لها حيطان
 ولا ببيوتها أبواب وقد سئلت عن خياطة في دار بهذه الصفة خرجت منها هي وزوجها
 ليلا لعرس جارتها فسرقا ثياب الناس منها فافتيت بالضمن والحال هذه لأن مثل
 ذلك يعد تضييعا تاما ثم قال بالعزوا إلى البرازية لوقال وضعتهما بين يدي وقت
 فسينها فضاغت يضمن ولو قال وضعتهما بين يدي في دار والمسئلة بحالهما أن عمالا يحفظ
 في عرصة الدار كصرة النقدين يضمن ولو كانت مما يعد عرضتها حصناله لا يضمن أه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر قدر معلوما من الدراهم على أن يتجر به
 في الصوف وصار العامل يشتري به هو وفاو يسلمه لرب المال فيبيعه من غير اطلاع
 العامل ويدفع للعامل بعض دراهم من الربح إلى أن حصل في المال خسر فكتب رب
 المال على العامل وثيقة بأن يدفع له ثلثي ما خسر وهلك من رأس مال المضارب به فهل
 لا يلزمه ذلك ويؤمر العامل برده ما أخذ من الربح فقط لرب المال وما بقي من الخسران
 بعد رد الربح يكون على رب المال خاصة ولا ضمان على العامل المذكور وفي ذلك

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

ربيع الأول
٣٠

(اجاب) اذا حصل خسر في مال المضاربة وقد سبقه ربح ولم يوجد تفاسخ لعقد المضاربة
تراد الربح ويحبر الخسران من الربح وما بقي من الخسران فعلى رب المال وليس على
المضارب منه شيء حيث لم يوجد منه تعد ولا تفريط والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين
اخذ من آخر مقدار معلوم من السمن لبيعهما ويتصرفا فيه وما زاد عن ثمنه ويرجع يكون
بينهما اثلاثا فعمل اذا باعاه وتصرفا فيه ورجعوا قرا أحدهما بالربح وانكر الثاني وثبت
اقراره بمقدار معلوم من الربح بشهادة البينة الشرعية واثبته في دفتره يقسم جميع الربح
بينهم بحسب الاتفاق أو تسكون هذه مضاربة فاسدة فيكون الربح كله لرب المال وعليه
لهما الأجرة المثل (اجاب) من شروط صحة المضاربة كون رأس المال من الاثمان فلا
يصح بغير الثمن والتبر والفلوس النافقة وحكمها حينئذ كاجارة فاسدة فلا ربح
للمضارب بل له اجر مثل عمله مطلقا ربحا او لا بل لازية على المشروط والربح بعد تحققه لرب
المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مقدار معلوم من الدراهم ليعمل فيه
مضاربة يجزى معلوم من الربح والتجرف فيه مدة ويرجع المال وقسم والمضاربة باقية بحالها
لم تقسخ فهل اذا طلب رب المال رأس ماله من العامل وادعى انه سرق من بيته من حرز
مثله يكون مصدقا في ذلك بيمينه ولا يلزمه ضمان ماضع وهالك منه من غير ثبوت تعد
او تفريط (اجاب) يصدق المضارب بيمينه في دعوى الهلاك ولا يضمن المضارب مال
المضاربة اذا لم يثبت عليه التعدي او التفريط ويردان الربح ليستوفي منه رأس المال
حيث لم تقسخ المضاربة وما بقي منه يضيع على ربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ
من امرأة قدر معلوم من الدراهم ليتجر لها فيه على سبيل المضاربة بموجب وثيقة
بيدها ثابتة المضمون بالبينة الشرعية فبات قبل ان يخبر عن زوجته وبناتين واخ وترك
ما بورت عنه شرعا فهل يكون لتلك المرأة الرجوع بيديها في تركه (اجاب) نعم يكون
للمرأة المطالبة في تركه المتوفى بماء فعتله على جهة المضاربة وفي شرح التنوير للعلاق
مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عا دينا في تركه اه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اعطى رجلا آخر مبلغا قدره الف قرش ليتجر فيه ما فخذهما والتجرف فيه ما
وبعد مدة جاء لرب المال واعطاه ثلاثمائة قرش وقال له هذا المبلغ من ربح المال فساله
رب المال هل هو لنا خاصة فقال العامل نعم وان اخذت مثله ثم بعد مدة جاء بمائة
وتسعين قرشا اعطاه له فساله رب المال هل نستحق ذلك فقال حتى أحب خاسب
نفسه وجاء وقال لرب المال قد تحققه زاد لك ثلاثون قرشا واعطاه له وقال له رأس منك
محفوظ ان اردت اخذه فيها ونعمت وان اردت على ما نحن عليه فلا بأس فقال رب المال
اعطني مالي فصار يحاوله ولم يعط شيئا ثم بعد ذلك ادعى ان المال ضاع منه من حين
اخذته فماذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) اذا ثبت اقرار المضارب ببيع مال المضاربة في
يده لا يقبل دعواه الهلاك بتار يخ سابق على الافراد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

شوال

٧

١٢٦٧

ذی الحجة

١

١٢٦٧

محرم

١٥

١٢٦٨

صفر

١٢

١٢٦٨

(المضاربة)

صفحة سنة

١٤ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

ربيع الأول ١٩ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

دفع لا آخر عوضا من بقية وشاش وغسيل ذلك ليعمل فيما مضاربة والربح بينهما ولم يقومها عليه بثمن معلوم فاستلم العامل وعمل فيها مدة وكل ربح حصل منها يقسمه بينهما وبين العامل قبل اذ لم تقوم العروض على العامل بثمن معلوم تكون هذه المضاربة فاسدة وللعامل اجرة مثله ولا غرم عليه في الخسران ويصدق بيمينه (اجاب) نعم تكون المضاربة والحال هذه فاسدة ويكون الربح كله لرب المال والخسران عليه وللعامل اجر مثل عمله ولا يراد على المشروط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استلم من ثلاثة رجال قدرا معلوما من الدراهم على ان يبيع فيها ويشتري مضار به بجزء من الربح قباع العامل واشترى بعد خلط المال باذنهم مدة وورب المال واقتسموا الربح مرارا ثم قبل فسخ المضاربة ضاع من العامل مبلغ معلوم من رأس المال من حبيبه لا تقر يط فهل لا يضمن العامل وحده ما ضاع من رأس المال وتكون الخسارة مصروفة الى الربح الذي اقتسموه ولا يجبر العامل على دفع كل الخسارة من مال نفسه حيث ضاع المال المذكور قبل فسخ المضاربة (اجاب) لو هلك مال المضاربة او بعضه قبل فسخها وقد قسم الربح يؤثر المضارب ورب المال برد الربح ليجبر منه الخسران وما بقي يكون على رب المال خاصة ولا يضمن المضارب ما ضاع في يده من مال المضاربة من غير تعدا وتقر يط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لا آخر مبلغا معلوما من الدراهم ليعمل فيه مضاربة بجزء من الربح مدة من السنين فاشتري العامل به بضاعة وباعها الرجل قبض منه بعض الثمن وبقي الباقي عند المشتري حتى مات المشتري عن وريثة وتركته فهل يؤثر العامل بعد فسخ المضاربة بتخليص المبلغ والسعي عليه من تركته المشتري حتى يوصله لربه سيما وقد ربح مال المضاربة (اجاب) يملك المضارب في المضاربة المطلقة البيع بنقد ونسيئة متعارفة وفي التنوير وشرحه افرقا وفي المال ديون وربح يجبر المضارب على اقتضاء الدين اذ حقيقته يعمل بالاجرة وان لا ربح لا جبر لانه حينئذ متبرع ويؤثر بان يوصل المالك عليه لانه غير العاقد اه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين كل منهما في معيشة وحده اخذا حدهما دراهم من آخر للتجارة مضاربة والربح بينهما مناصفة فاخذها العامل واتجر بها في مواش وكل ربح نص منها اقتسماه بينهما مناصفة على ما شرطتا ثم بعد مدة طلب رب الدراهم رأس ماله من العامل فاعسر عن دفعها اليها فتعدى رب الدراهم على اخ العامل وكتب عليه نصف المبلغ واخذ مواشيه بدون وجه شرعي فهل اذا كان اخ العامل المذكور لم ياخذ شيئا من مال التجارة ولم يضارب في المال المذكور لا مطالبة لرب الدراهم عليه ويؤثر برد المواشي لصاحبها (اجاب) اذا هلك مال المضاربة بيد المضارب بدون تعد منه يضيع على ربه فيما زاد على الربح ادى استولاه المضارب حيث لم يفسخ عقد المضاربة قبل الهلاك او الخسران ولا يجبر الاخ على دفع ما استهلكه أخوه من مال المضاربة بدون كفالة به بعد صيرورته ديناهل المضارب والله تعالى اعلم (سئل)

ربيع الثاني سنة

في رجل دفع لا آخر مالا يملك فيه مضار به يجزئه من الربح معلوم وانجره مدة ورجع المال
فهل اذا باع بضاعة المضارب به لا فاسر ولم يقبض ثمنها منهم لا يجبر العامل على دفع ذلك من
ماله حيث كان البيع لهم باطلاع رب المال واذنه واذا اشترى العامل بماله نفسه
بضاعة وتجرفها لنفسه وادعى رب المال انها للمضارب به يكون القول قول العامل في
ذلك وفي قدر الربح والخسران (اجاب) القول للمضارب فيما ذكره باليمين ولا يجبر على دفع
ثمن ما باعه له رب المال من ماله نفسه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في شخص دفع مالا
لا آخر على سبيل المضارب به وجميع ما جده الله من الربح يكون له فيه النصف فاشترى
بعضه جانب غلال وسامه له رب المال ليسا فربه وشترى ببعض الآخر مواشي وسافر

١٢٦٨

٢٦

رجب

١٢٦٨

٧

بها المضارب ثم حصل في الغلال ربح وحصل في المواشي خسار فهل يجبر الخسر من الربح
حيث كان العقد واحدا ولم يفسخ (اجاب) نعم يجبر خسر مال المضارب بما حصل من الربح في
ذلك العقد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر دراهم ليتجر فيها مضاربة والربح
بينهم الرب الدواهم الثلث وللعامل الثلثان واشترط عليه رب المال ان لا يتجر الا في نوح
مخصوص وهو الغنم فلما استلم الدراهم اشترى بها بقرة وجوز لمصالح نفسه من حرب وغيره
يدون علم رب المال فبعد مدة طلب رب المال ماله من العامل امد كور وما تحصل من
الربح فاخبره بانها اشترى بها بقرة وجوز لا وما تافهس اذا خالف المضارب ما عينه له رب
المال وثبت بعينه يكون المال مضمونا عليه ويكون رب المال مضالبتة به اذا تحقق

١٢٦٨

٢٧

ما ذكره بالوجه الشرعي (اجاب) اذا خالف المضارب ما عينه رب المال يكون متعديا
فيضمن والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين دنعا جماعة دراهم ليتجروا فيها شرا
الصوف وبيعه ويكون لهم ثلثا الربح وباقيه للرجلين فاشترى صوف بنصف الدراهم من
العرب الذين مسكهم بالبادية مع حضور احد رب المال فقام عليهم للصوف ليلا
وضربوهم ضربا شديدا حتى اشفوا على الموت واخذوا ما معهم من الثياب وباقى دراهم
التجارة فهل اذا ثبت ما ذكره وأراد كل من ربي المال مضالبتة بهم ياتلف من ماله لا يجاب
لذلك وليس لاحد الرجلين ان يختص بيباقي مال التجارة وحده ويصدق العامل فيما

١٢٦٨

١١

شعبان

تلف وخسر من المال يمينه (اجاب) نعم لا ضمان على العامل امد كورين حيث لم
يوجد منهم تعد على مال المضاربة او تغريط ويقبض قول المضارب بيمينه في دعوى التلذ
والخسران وليس لاحد رب المال ان يختص بماله في بعد اذ ان يدور وجهه في تضميه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شركا بركة عند ولم يخص معهما مقدرا
على عمر وضربا كذا احد هما وصار بعد من يجر فيه وفيهم رجل ربح فليس تكون منه

١٢٦٨

٢١

مضارب به فمدته معاملة فيها اجرة مشر (اجاب) نعم ولكن هذه ولا تصح شركة
مفاوضة وعنان ومضاربة بعين القدين والنفرة والنفوس انا فقة وانما ذبحى التعامل
بهما والربح في الشركة العاسدة بقدر المال ولا عبرة بشرط التفضل فهو كان كل المال

سؤال سنة

٨ ١٢٦٨

١٢ ١٢٦٨

ذی الحجة ٤ ١٢٦٨

٤ ١٢٦٨

لا أحدهما فهي مضاربة فاسدة وللاخراج منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع
لاخر مالاً مضارباً به لينخر فيه في مكان معلوم وأمره ان لا يذهب لغيره فتعدى وسافر الى
مكان بعيد وهلك بعض المال في الطريق لبعده المسافة فهل يكون ضماناً لما تلف حيث
خالف وتعدى (اجاب) لا يملك المضارب تجاوز بلد أو سلعة أو وقت أو شخص عينه
المالك فان فعل ضمن بالخالفه وكان ذلك الشراء له فاذا خالف المضارب المذكور
ما عينه رب المال ضمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لاخر عروضا مقيمة
بخمسة مائة قرش فاخذها العامل وعمل فيها مضارباً بمدة ثم دفع العامل لرب المال منها
ثلاثمائة قرش والآن حصل بينهما مشاجرة فانكر رب المال ما أخذه من العامل من مال
المضاربة فهل يصدق العامل بيمينه فيما دفعه لرب المال من مال المضاربة (اجاب)
يتقبل قول المضارب بيمينه في دفع مال المضارب به لربه وصرحوا بأنه لا فرق في ذلك بين ما لو
كانت المضاربة صحيحة او فاسدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ مالاً من آخر
مضاربة واتفقا على ان ما يخرج من الربح يكون بينهما فعمل فيه وربح وقسم الربح على
حسب التوافق ثم بعد مدة هلك المال من يد المضارب فهل لا يلزمه شيء من المال
الذي هلك (اجاب) يسترد الربح الحاصل في ذلك العقد ليحبر به رأس المال حيث لم
تفسخ والزائد مما هلك بيد المضارب من مال المضارب به يملكه على رب المال والقول
للمضارب بيمينه في دعوى الهلاك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض خالية
عن البناء تناولها بالشراء الشرعي بموجب حجة شرعية فباعها لرجل بثمن معلوم غير
مقبوض على شروط فاسدة ولما علم افساد الشروط للبيع بموجب فتوى شرعية جاء المشتري
الى مالك الارض وتراد البيع وطلب ان يشاركه عليها بان يقوم بالارض بقدر معلوم من
الدراهم لم يقبض منه مالها شيئا وانما شرط ان يصير بيع الارض شيئاً فشيئاً وجميع
ما يتحصل من اثمان المبيع يعطى لمالكها من اصل التقويم وهكذا حتى يستوفي ثمن
ارضه حسب تقويمها والربح والخسارة يكونان بينهما مامناً صفة فاجابه لذلك واشترط انه
لا يبيع شيئاً من الارض الا باذن مالكها الاصلى وكتب بذلك ورقين بخطهم لم يستوفيا
شروط عقد الشركة ولم يذكرا حدود الارض في مكتوبيهما ثم ان الارض لم تنزل في حوز
مالكها الاصلى يتصرف فيها بنفسه خاصة وشريكة كواسطة يجلب بعض من يرغب
الشراء ولا مدخل له في العقود لكونه لم يضع يده على شيء من الارض لا بحوز ولا تصرف
ولم يدفع شيئاً من ثمن الارض الذي وقع عليه عقد الشركة فهل والحال هذه تكون
الشركة باطلة له ام كونه على ارض مجهولة الحدود وليكون الشريك لم يدفع
شيئاً من ثمن الارض التي حصلت عليها الشركة وليكونها لم تخرج عن حوز مالكها
الاصلى وان قلتم ببطالان الشركة فهل اذا كان هذا المدعى بالشركة اخذ شيئاً من اثمان
الارض التي صار بيعها معروفة مالكيها خاصة يكون ملزوماً باثباته لرب الارض (اجاب)

يجب على كل من المتبايعين فاسد افسح البيع قبل القبض او بعده مادام المبيع بحاله
اعدا للفساد لانه معصية فيجب رفعها ولا يشترط فيه قضاء فاض لان الواجب شرعا
لا يحتاج للقضاء وحيث فسخ الرجلان المذكوران البيع الفاسد كما هو الواجب عليهما
واشترى كافي الارض على الوجه المذكور في السؤال ولم يبيع المالك شيئاً منها الاخر كان
ما صدر منهما على هذا الوجه مضاربة فاسدة وحكمها وجوب اجراء مثل عمل المضارب
مطلقاً ربحاً او بلاز يادة على المشروط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لرجلين
قدرا معلوما من الدراهم مضاربة والربح بينهما وبينهما مناصفة فاخذ العاملان المال
وذهبا به الى بلدة اخرى ورأسا لرب المال بالتجارة واستمر على ذلك مدة سبع سنين وبعد
مضي تلك المدة حضرا الى رب المال وطلب امانته الحساب فامتنع من ذلك لكونه ذا شركة
ثم بعد ذلك ماتت ذوات الشركة ومات احد العاملين ثم بعد موت ذي الشركة والعامل طلب
العامل وورثة العامل الثاني الحساب مع ورثة رب المال وتحاسبوا مع بعضهم فظهر
للعامل وورثة العامل الثاني قدر معلوم من الدراهم على ورثة رب المال فبعد ذلك
امتنعت ورثة رب المال من الدفع للعامل وورثة العامل الثاني متعللين بطول المدة فهل
والحال هذه تجبر ورثة رب المال على دفع ما تم به الحساب ولا يسقط حقهم بطول المدة
(اجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان ويؤاخذ المقر باقراره والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل زيات بضاعة في طائفته وزنها وعرف مقدار ثمنها وقدم مع رجل شركة مضاربة
عليها بالنصف في ربحها فهل اذا باع العامل المذكور البضاعة المذكورة وحصل فيها
خسرة تكون الخسارة على رب المال ولا يلزم العامل منها شيء وتكون هذه مضاربة
فاسدة يستحق فيها العامل اجرة مثله (اجاب) لا ضمان على المضارب في المضاربة
الفاصلة كالحيصة فليس لرب المال مطالبة العامل المذكور بشيء والحال هذه اذا لم
يثبت عليه انه اشترى تلك البضاعة من ربه باذلك الثمن والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل اخذ من آخر قدرا من الدراهم على ان يجز فيه في البهاثم والربح بينهما بخسرة يده
شرعية فاشترى العامل البهاثم وباعها ولم يحصل له ربح فاشترى ثانيا براس المال
جاموسة فهل مكت منه وماتت من غير تغريط ومن غير تعدد فادعى رب المال انه دفع له
مال المضاربة امانة عنده ولم يجره بالتجارة فيه ولا يئنه له عن ذلك فمس اذا ثبت بالبينات
الشرعية انه دفعه له ليجز فيه لا عبرة بدعوى رب المال بدون اثبات شرعي ويضيع
المال على وجه خاصة (اجاب) انقول لرب المال بيمينه ان المال وديعة والبيدة بينة
المضارب فاذا اثبت المضارب ان المال مضارب به يمينون انقول قوله بيمينه في دعوى
الهلاك ولا ضمان على المضارب الا اذا ثبت عليه التعدي أو التغريط والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم ليجز فيه فخر العامل عدة ثم مات
عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا فاراد رب المال الرجوع بماله عن تركه العامل بعد

١٢٦٩

١١

جادي الثانية

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

محرم
١٤

١٢٧٠

صفر
٤

١٢٧١

حده وته باليدينة الشرعية وتز كيتما الذي الحما كم الشرعي فتعرض الخصم لرب المال وادار
 حط من في اليدينة مدعيان اليدينة التي شهدت احضرها شيخ التراسين فهل لا عبرة بهذا
 الطعن بعد شهادة اليدينة وتز كيتما الذي الحما كم الشرعي ويكون لرب المال اخذه
 واستيقاؤه من تركة المامل المذكور اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي (اجاب) جرح
 الشاهد على الوجه المذكور غير مقبول بدون وجه شرعي ولرب المال اخذه من تركة
 المضارب بعد ثبوت بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من اثنين
 قدرا من الدراهم على ان يعمل فيه مضاربة وينجز في الارز على ان يكون الربح اثلاثا
 ثلثه للمضارب وثلثه لرب المال واستقر المضارب بنجز في هذا الصنف مدة من السنين ولم
 يقع بينهم محاسبة بل المضارب في كل سنة يشتري الارز ويتجرفه ويبيعه وقد راجع
 معلوم مقيد بدفتر المضارب ومع ذلك للمضارب اموال مملوكة له خاصة واموال اخذها من
 قوم آخرين لمضارب فيها لهم في هذا الصنف وذلك متعارف بينهم وما ذون فيه عادة وربا
 المال المذكور ان يعلم ان ذلك ثم بعد ذلك اراد رب المال ان يحاسب المضارب المذكور
 على كافة ما التجرفه من مالهما ومال غيرهما وياخذ اثني ربح جميع الاموال الخاصة
 بهما وبغيرهما والمضارب يمتنع ويقول ليس له كما الاربح مال مضاربة كما فهل والحال
 هذه لا يجابان لذلك وليس له مال الاربح مال مضاربة بما حيث كان معلوما وما ربحه من
 مال غيرهما يكون لاربابه ويكون القرب في مقدار الربح للمضارب مع يمينه (اجاب)
 القول للمضارب بيمينه في الربح وليس له في المال المذكورين مطالبة المضارب بشئ فزائد
 عما يخصهما في ربح مال المضاربة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مقدارا
 معلوما من الثروة مقدمه عليه عقد مضاربة بنصف الربح ودفع له مقدارا من الصمغ امانة
 وامره ببيعه في بلد كذا فاتجر العامل في الثروة وباعه ووربح فهل تكون هذه مضاربة
 فاسدة يكون الربح كله في مال الرب الثروة عليه اجرة مثل العامل او صحيحة وهل اذا طلب
 العامل اجرة مثله في بيعه الصمغ لمالكه لا يلزمه دفع شئ (اجاب) من شروط المضاربة
 كون راس المال من الاثنان وحي الدراهم والدنانير والتسبر ان كان رابحا والافه
 كالعروض فلا تصح المضاربة بما ذكر في السؤال وحكم المضاربة الفاسدة ان الربح لرب
 المال وحده وللضارب احره مثل عمله مطابقا لربح او لا ومجرد الامر ببيع الامانة لاجل ربحها
 لا يوجب استحقاق المامور اجر المثل على البيع بدون وجه يقتضي ذلك شرعا والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم على سبيل المضاربة وشروط
 له جزأه معلوما من الربح وادركه باسفر فساقر بمال المضاربة فبمقدار ما باع مال المضاربة
 رجع الى بلده في سفينة فخرج من السفينة الى البر لا ثم سافرت فاراد النوم على البر عند
 خفراء تلك الماحية لكونه آمن بوجود الخفراء فوضع مال المضاربة في متاعه ووضع
 الجميع في زكينة ووضعها تحت رأسه لينام فسرقت الزكينة وما فيها منه في حال نومه

ربيع الثاني ستة

١٢٧٠

١١

فهل والحال هذه لا يعد هذا العامل متعديا ولا مقرطا في مال المضاربة فلا ضمان عليه
 (اجاب) مال المضاربة في يدي العامل امانة فيملاها على ربه ما لم يوجد من العامل تفريط
 او تعدل فان تحقق منه ما ذكر ضمنه والا لا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
 قدرا معلوما من الدراهم مضاربة ليتجر فيه وما يحصل من الربح يكون بينهما حكم
 الشرط فاتجر العامل مدة من الزمان وحصل ربح عظيم واقتسماه ثم حصل خسر في بعض
 مال المضاربة ثم مات رب المال عن وارث واراد اوارثته ان تكون الخسارة على العامل
 وحده فهل لا يجب لذلك شرعا بل يجبر الخسر بالربح الذي حصل قبله ويرد لراس المال
 واذا بقي منه شيء يكون على رب المال وحده دون العامل ويصدق العامل في قدر الربح
 والخسر بينهما (اجاب) اذا قسم الربح وبقيت المضاربة ثم هلك المال او بعضه
 تراد الربح لياخذ المالك راس المال وما فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن لانه
 امين والقول للمضارب في دعوى الخسران بينهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم مضاربة ليتجر فيه وما يحصل من الربح يكون
 بينهما مناصفة فاتجر العامل مدة من الزمان في بيع الغلال وشراؤها وحصل ربح
 عظيم واقتسماه حكم الشرط ثم حصل خسر في بعض مال المضاربة بسبب ان السفينة
 غرقت في البحر بما فيها من البر فهل يجبر الخسران بالربح الذي حصل قبله ويرد لراس
 المال وان استغرق جميع الربح واذا بقي من الخسر شيء يكون على رب المال وحده
 (اجاب) حيث لم ينفذ عقد المضاربة قبل حصول الخسران يجبر الخسران بالربح فان لم
 ينفذ الربح به فبأبقي فعلى رب المال خاصة اذا لم يحصل من المضارب تعدل او تفريط والا
 فهو ضمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم مضاربة
 وشرط رب المال له جزأ معلوما شائعا من الربح فصار المضارب يعمل في مال المضاربة
 الى ان زاد المال وتحاسب رب المال مع المضارب وفهمت المضاربة وظهر لرب المال
 قدر معلوم من الربح توافقا عليه وتحالفا فهل والحال هذه اذا ادعى المضارب الغلط في
 الحساب واراد الهاسبة فانما مع رب المال لا يجب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي
 (اجاب) نعم لا تسمع دعواه الغلط فيما اقر به لانه رجوع عن بعض ما اقر به فلا يقبل
 قال في الاشباه نقلا عن كافي الحاكم لو اقر المضارب بربح الف درهم في المال ثم قال غلطت
 انها جسمائة لم يصدق وهو ضمان لما اقر به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
 مالا معلوما من الدراهم قراضا ليتجر فيه بجزء معلوم من الربح فاتجر فيه في البر وانقول
 والمواشي وغيرها وربح وقسم الربح بينهما وبقيت المضاربة وغاب رب المال وحصل
 في المال خسر بلا تعدل فاذا اخور رب المال وزوجته أخذت المال من العامل والهاسبة على
 ربحه بجزء مذكور بينهما انه من عند رب المال فهل لا يجبر العامل على تسليم ما بيده
 من مال المضاربة لهما والا على الهاسبة حتى يحضر رب المال او وكيل عنه في ذلك فينتد

ذي القعدة

١٢٧٠

١٧

ربيع الثاني

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٦

ربيع الثاني سنة

٢٢ ١٢٧١
مطلب يضمن المضارب
بصاربه الغير بلا اذن

جادی الاولی

١ ١٢٧١

١٢٧١

١٠ ٢٧١

يرد ما أحسده كل من المالك والعامل من الربح ويجبر به رأس المال فان وفي فذلك
ظاهراً وان بقي شيء من الخسران يكون على رب المال ويصدق العامل في الربح والخسر
بيمينه (أجاب) لا يجبر المضارب على محاسبه غير المالك ولا على دفع المال اليه ما لم
يكن الغير وكيل اذن لملكه ويجبر الخسر من الربح والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل دفع لآخر قدر ما معلوم من الدراهم مضاربة على ان يعمل فيه بنفسه والربح بينهما
فاخذ العامل رأس مال المضاربة ودفعه لرجل آخر على ان يعمل فيه مضارباً ببدون اذن
رب المال ويدون اجازته فضاع المال وهلك تحت يد العامل الثاني ولم يحصل فيه ربح
فهل والحال هذه يكون ما ضاع وهلك من مال المضاربة من ضمان العامل الاول لانه
متعدي بذلك (أجاب) اذا مضارب المضارب بلا اذن من رب المال فعلم المضارب الثاني
كان الاول ضامناً حتى لو هلك المال بعد عمل الثاني يكون لرب المال تضمين المضارب
الاول والثاني فهو بالخيار فان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول والثاني والربح
بينهما على ما شرطوا ويكون الخسران ان لم يوجد ربح على الاول ولا يرجع على الثاني
وان ضمن الثاني يرجع عما ضمن على الاول وان هلك المال بعد دفعه الى الثاني قبل
العمل بدون تفريط او تعد من احدهما فلا ضمه ان على احد لان الدفع ابداع والاول
يمسكه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر ما معلوم من الدراهم ليتجر فيه
والربح بينهما مناصفة واذا له رب المال ان يعمل ماشاء في المال المذكور فاخذ
العامل الدراهم واشترى بها بضاعة لتبائده وانزلها في مركب ليسافر بها لاجل
ربح المال فغرقت المركب بمال المضاربة بغير تعد ولا تفريط منه في ذلك فهل والحال
هذه يصدق العامل في ذلك حيث لم يحصل منه تعد ولا تفريط ويضيع المال على ربه
ولا ضمان على العامل شيء منه حيث لم يحصل ربح في مال المضاربة قبل ذلك (أجاب)
المضارب أمين في صدق في دعوى المالك بيمينه حيث لم يكن خائناً ولا ضمان عليه اذ لم
يتعد ولم يفرط ويمالك السهر بمال المضاربة برأ وبجراً اذ لم يحصل تقييد والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل دفع لآخر قدر ما معلوم من الدراهم مضاربة ليتجر فيه وما يحصل من الربح
يكون بينهما على حكم الشرط فاتجر العامل مدة وحصل ربح وافتسماه فهل اذا حصل
خسران في بعض مال المضاربة بالسرفه من العامل من غير تعد وتفريط ومطلب رب
المال ان يخص العامل به يجاب له ذلك شرعاً بل يجبر الخسران بالربح ويرد رأس المال
واذا بقي منه شيء يكون على رب المال وحده دون العامل ويصدق العامل في قدر الربح
والخسران بيمينه (أجاب) ذاك هلك بعض مال المضاربة من يد المضارب بدون تعد ولا
تفريط يجبر من الربح ولا يتصرف به المضارب حيث حصل قبل الفسخ والقول في الخسران
والربح لا مال ان المالك خاف في يمينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
مبلغاً من الدراهم مضاربة على ان الربح بينهما مناصفاً فعلم المضارب بالدراهم وربح

(المضاربة)

جمادى الاولى

١٢٧١ ١٩

جمادى الثانية

١٢٧١ ٤

ذى الحجة

١٢٧١ ٢٢

مطلب في جود المضارب
مال المضاربة وما يتعاق
بذلك من التفصيل

محرم

١٢٧٢ ١٨

وقسم الربح بينهما وصار يعمل الى ان خسر المال فهل يردان ما ربحا او لا ليجبر الخسران
منه وما بقى من الخسارة يكون في رأس المال ولا يكون للمضارب طلب اجرة من رب المال
حيث كانت المضاربة صحيحة (اجاب) اذا خسر مال المضاربة بعد تقدم الربح وقسمته ولم
تقسم المضاربة تراا الربح ليجبر الخسران منه وما بقى من الربح فهو بينهما فان زاد الخسران
فهو من رأس المال حيث لم يتعد المضارب وكانت المضاربة صحيحة ولا اجر للعامل فيها
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر دراهم مضاربة بالنصف
فاشترى العامل بها بقرا ثم مات البقر وشاع ذلك وعلم به رب المال ولم ينازعه فيما ذكر
وسكت مدة طويلة الى ان توفي رب المال ثم سكتت ورثته بعد ذلك مدة طويلة ايضا الى
ان توفي العامل ثم بعد ذلك بمدة طويلة طالبت ورثة رب المال ورثة العامل فهل والحال
هذه لا يلزم ورثة العامل شيء حيث كان ذلك من غير تفریط منه ولا تعدو كان ماذكر ثابتا
بالبيعة الشرعية (اجاب) نعم لاصمان عن ورثة العامل ان كان الواقع ما هو مسطور والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم مضاربة فاشترى العامل مدة
وما نفع من الربح اقساه حكم الشرع ثم بعد ذلك حصل بينهما تنازع ورد العامل
رأس المال له به منذ ست عشرة سنة ولم يحصل بينهما نزاع في تلك المدة والآن يدعي رب
المال بان له عند العامل رأس ماله المذكور فانكر العامل دعواه فهل لا يجاب لذلك
ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويصدق العامل بيمينه في رد رأس المال له (اجاب)
كل أمين ادعى رد الامنة لربها يكون له قول قوته بيمينه في ذلك حيث لم يكن خائفا والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل عصى آخر دراهم مضاربة ليه رقيقا عصى ان يكون الربح
بينهما مناصفة فانكر المضارب رأس المال في ثبته ربه ببيعة شرعية ثم طأ به بالربح
فانكر البيع والشراء مع الربح فهل اذا قام بينه شبهة بالبيع والشراء والكسب
فما يباعه يلزم بدفع ما يخص رب المال في الربح به ثبوته وظهوره (اجاب) مال المضاربة
أمانة في يد المضارب كمال الشركة في يد الشريك فاذا جحد المضارب انقلب دينه كما
صرحوا به في مال الشركة فاذا كلف العمل في ذلك وانربح بعد الجحد وانقلابه دينه
لا يكون لرب المال المطالبة بربحه اذ المضارب بذلك صرض مئاة بالجحد ارتفع العقد
الا انه اذا اقر به تبطل الشراء ثم اشترى فند لا يضره ويكون لشراءه على المضارب لانه
باقراره قبل الشراء برى من الضمان وعاد الى رفاقه في المحنة لا عن الخباية
المضارب اذ دل رب المال لم تدفع الى شيئا ثم قال بلى قد دفعت الى ثم شترى بالمال ذكر
الناطقي ان اشترى يكون على المضارب في ضائع مال في يده بعد الجحد وقبل نشره
فهو ضامن وان اشترى ضمنه عن كل حال وفي سكتة ان اذا جحد ثم قرع شترى
برئ من الضمان وان جحد ما اشترى ثم اقره وضامن والمتاع له انتهى وهذا ضمن
اقراره بعد الشراء فمع عدم الاقرار اولى واذا حكم عليه بالصحة من أي رأس مال

يكون المتاع له فلا يكون لرب المال حتى في الربح ان حصل من ذلك ربح أما إذا اتجر المضارب في مال المضاربة قبل الجحود وحصل الربح من تلك التجارة حتى كان ذلك للمضاربة ثم جدد المضارب ذلك وأثبتت رب المال دفع المال اليه مضاربة وحصول الربح قبل الجحود من عمل المضاربة بطريق شرعي يكون لرب المال تضمينه مقدار رأس المال مع ما استحققه من الربح حال العمل للمضاربة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم مضاربة ليتجرفيه وما يحصل من الربح يكون بينهما حكم الشرط فاتجر العامل مدة من الزمان وحصل ربح واقتسماه ثم بعد ذلك حصل خسر في بعض مال المضاربة فطلب رب المال ان تسكون الخسارة على العامل وحده فهل لا يجب لذلك شرعا بل يجبر الخسران بالربح الذي حصل قبله ويرد لرأس المال واذا بقي منه شيء يكون على رب المال وحده دون العامل ويصدق العامل في قدر الربح والخسران بيمينه (اجاب) اذا لم تقسّم المضاربة حتى خسرت بعد الربح تراد الربح ليحجب الخسران منه وما بقي فعلى رب المال حيث لم تقسّم المضاربة والقول له بيمينه في الخسران اذا لم يكن خاتما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم مضاربة والربح بينهما مناصفة ولم يشترط العامل على رب المال العمل فاخذ العامل الدراهم المذكورة واشترى بها بضاعة ليعمل فيها لاجل الربح فاخذ رب المال من العامل المذكور نصف ما بيده مما اشتراه العامل من مال المضاربة وباعه وورب فيه والنصف الآخر باعه العامل المذكور وورب فيه فهل ما ربحه العامل المذكور في مال المضاربة الذي بيده يكون له فيه النصف خاصة والنصف الآخر لرب المال وما ربحه رب المال من البضاعة التي اشتراها العامل المذكور كود يكون الربح فيهما مناصفة النصف لرب المال والنصف الآخر للعامل المذكور (اجاب) يملك المضارب الا بضاعة أي دفع المال بضاعة لتباع والربح للجهة المضاربة ولو كان الدفع على هذا الوجه لرب المال ولا تقسّم المضاربة فقد صرحوا بان المضاربة لا تقسّم بدفع كل المال او بعضه الى المالك بضاعة أي استعانة على العمل لامضاربة ولم يكن شرط العمل على المالك لان هذا الشرط مقسّد فلو دفعه لرب المال مضاربة تفسد الثانية لا الاولى ويكون هذا الدفع بضاعة كما في رد المختار من فصل المتغيرات من المضاربة عن البحر والهداية وان أخذ المالك المال بغير أمر المضارب وباع واشترى بطلت ان كان رأس المال نقدا لانه عامل لنفسه وان صار عرضا لان المقصص الصريح حينئذ لا يعمل فهذا أولى ثم ان باع بعرض بقيت وان بنقد بطلت وقال الشيخ مكي لو باع العروض بنقد ثم اشترى عرضا كان للمضارب حصّة من ربح العروض الاولى لا الثانية لانه لما باع العروض وصار المال نقدا في يده كان ذلك نقضا للمضاربة قسراؤه بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعروض مثلها أو بمكيل أو مؤزون وورب ربح كان بينهما على ما شرط لان رب المال لا يتمكن من نقض المضاربة مادام المال عروضاً اهـ

١٢٧٢

٢٧

مطلب في حكم عمل رب
المال في مال المضاربة
وما فيه من التفصيل

١٢٧٢

صفر
٤

سنة صفر

ومن ذلك يعلم انه ان كان اخذ المالك نصف ما بيد المضارب من البضاعة باذن المضارب على سبيل الاعانة وعمل فيه يكون ما ربحه بينهما على ما شرطا كرجح بقية مال المضاربة الذي عمل فيه المضارب ولا يفسد العقد حيث لم يشترط العمل على المالك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اعطت آخر قدر اعمد لهما من الدراهم مضاربة على ان يجزئها والربح بينهما مناصفة فاتجر العامل وبيع واشترى ورجح المال وقسم الربح بينهما ثم بعد ذلك ضاع منه المال من غير تقرير ومن غير تعهد فهل والحال هذه يرد الربح الذي اقتسماه بينهما وما بقي يضيع على رب المال ولا ضمان على العامل المذکور حيث ضاع منه من غير تقرير ومن غير تعهد وصدق العامل المذکور بيمينه في ذلك كونه امينا (اجاب) اذا هلك مال المضاربة او بعضه يصرّف المالك الى الربح لانه تباع فان قسم الربح وبقية المضاربة ثم هلك المال او بعضه تراد الربح لايخذ المالك راس المال وما نقص فعلى رب المال ويصدق المضارب بيمينه في دعوى الضياع اذا لم يكن خائنا ولا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بضاعة وله ابن بالغ فاراد ان ينفعه ويبره لينصلح حاله فاتفق معه على ان يعمل في تلك البضاعة ويبيع فيها وما حصل من الربح يكون له فيه جزء شائع فهل اذا لم يعمل الابن المذکور في تلك البضاعة لا يكون له شيء من الربح واذا عمل في بعضها يكون له اجر مثله وان ظهر ورجح في تلك البضاعة يكون للمالكها خاصة (اجاب) نعم لا يستحق الولد المذکور شيئا من الربح وله اجر مثله ان عمل والحال هذه لفساد المضاربة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لرجل عطار قد راعه لهما من الدراهم مضاربة ليتجرفيه ويكون الربح بينهما حكم الشرط فاتجر العامل في العطار مدة فحصل خسران في بعض مال المضاربة والان يريد رب المال مطالبة ابا بالربح او براس المال والحال ان بعض المال خسر فهل يصدق العامل بيمينه فيما خسر من مال المضاربة ويضجع على ربه (اجاب) اذا لم يحصل في المضاربة ربح فالخسران على رب المال حيث لا تعدى من المضارب ولا تقرير ويصدق العامل بيمينه في الخسران حيث لم يكن خائنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لامرأة قدر اعمد لهما من الدراهم مضاربة لتجرفيه في شراء البرو بيعه ويكون الربح بينهما فاشترت بالدراهم براو وضعت في السفينة لتسفر به لها البيع ففرقت السفينة بما فيها من الغلال ثما وغيره والركاب في البحر وهب مال المضاربة جميعه ولم يسبق ربح قبل ذلك والان يريد رب المال ان يلزمها بالخسران فيل لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكره تصدق بيمينها في قدر الخسران (اجاب) نعم لا يجاب لذلك اذا تحقق هلاك مال المضاربة بشرق شرعي حيث لا تعدى ولا تقرير من المضارب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر اعمد لهما من الدراهم مضاربة ليتجرفيه فاشترى العامل به بصلافين حضر بالخراسة ليبيعه وجد السعر كاسدا فامر رب المال بابقائه حتى يروج ففرض رب المال ومات عن ورثة فباع العامل البصل

١٢٧٢

١٦

جمادى الثانية

١٢٧٢

٣

١٢٧٢

٩

رجب

١٢٧٢

١٨

حين اشرف على التلف ففسر بعض مال المضاربة ثم اشترى العامل قولا ورجم وما حصل
من الرجم اضافته لرأس المال والا نريد وروثة رب المال الزام العامل بخسره من مال
المضاربة في حال حياة رب المال فهل لا يجابون لذلك شرعا ويصدق العامل بيمينه في
قدر الخسران والرجم (أجاب) لا ضمان على العامل اذا خسره مال المضاربة ولم يكن ثمة
رجم اذا لم يوجد منه تعد او تقريط ويقبل قول المضارب بيمينه في مقدار الخسران والرجم
اذا لم يكن خائنا لكن لا يملك المضارب التصرف في المال بعد صيرورته نقدا من جنس
رأس المال اذا انقضت المضاربة بموت رب المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع
لاخر مال ليشترى به بضاعة بنفسه دون غيره من بلد كذا وتجتر فيه مضاربة في بلد
كذا والرجم بينهما ما فبعد مدة حضر وادعى انه ارسل دراهم القراض لرجل في البلد
المذكور واشترى لديها البضاعة وارسلها له في سفينة وانما غرقت بالبضاعة المذكورة
وانه لم يذهب الى البلد المذكور ولم يشتر بنفسه فهل يكون بخلافه هذه متعديا ضامنا
لرب المال او لا يكون متعديا ضامنا ويصدق في ذلك (أجاب) المصريح به ان المضاربة
تقبل التقييد المفيد ولو بعد العقد ما لم يصر المال عرضا ما غير التقييد كنهيه عن بيع الحال
فلا يعتبر اصلا واما التقييد في الشحلة كالتقييد بسوق من مصرفان صرح بالنهى صحح والا
لا ومنه علم صحة تقييد رب المال للمضارب بقوله انشترى بنفسك دون غيرك من بلد كذا
وتجتر فيه مضاربة في بلد كذا واذا صحح التقييد وخالف المضارب ضمن بالخائفة وكان
اشرا له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم مضاربة
وماض من الرجم يكون بينهما ما مناصفة فاخذ العامل الدراهم واشترى بها بضاعة ورجعت
وقسم الرجم بينهما ما مناصفة ولم تفسخ المضاربة ثم اشترى العامل بضاعة وخسرها
بالمضارب فارد رب المال ان يلزم الخسارة للمضارب المذكور واراد ان ياخذ رأس ماله
من يد المضارب فهل والحال هذه يتراوان الرجم لجبر الخسران وما بقي يضيع على ربه
ويقبل قول المضارب بيمينه في الخسارة (أجاب) اذا خسره مال المضاربة بعد الرجم ولم
يفسخ وقد قسم الرجم نراد الرجم لجبر الخسران منه وما بقي من الخسران بعد الرجم لا يضمه
للمضارب اذا لم يوجد منه تعد او تقريط ويقبل قول المضارب بيمينه في مقدار الخسران اذا
لم يكن خائنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من جماعة قدرا معلوما من الدراهم
مضاربة على ان يتجتر فيه والرجم بينهما وبينهم اثلاثا فالتجرا العامل ورجم وقسم الرجم بينه
وبين ارباب المال ثم بعد ذلك طلعت جماعة عليه لئلا وضربوه حتى سال منه الدم واخذوا
منه رأس مال المضاربة مع ثياب بدنه وذلك من غير تقريط ومن غير تعد فهل والحال هذه
يرد الرجم الذي افتسمه مع ارباب المال لجبر رأس مال المضاربة وما بقي بعد رد الرجم من رأس
المال يضيع على اربابه ولا ضمان على العامل المذكور (أجاب) نعم والحال ما ذكر
حيث لم تفسخ قبل الخسران أو الملائك والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيزة بما

١٢٧٢

٦

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

١٤

١٢٧٢

٢٩

ذى الحجة سنة

مضمونه امرأة دفعت لرجل ألف قرش ومائتي قرش وخمسين قرشاً على أن يشتري بذلك
أسباباً ويبيعها وما نض من الربح يكون للمرأة المذكورة منه الثلث والثلثان للعامل
المذكور فأخذ العامل واشترى بتلك الدراهم بصيرة وتوجه به إلى الوجه البحري لبيعه
فوصل للبصل عفونة وباعه باربعمئة قرش فادعت عليه المرأة بما قبضت دعواه
فأنكرها فماذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) القول قول المضارب فيما ذكر بيئته حيث
لم يكن خائناً لم تنبت المدعية ما ادعت عليه بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل دفع لأخيه وهو شيخ عليه الفين ومائتين وخمسين قرشاً للتجارة فاشترى المدفوع له
بالمبلغ المذكور عجوة وكان قدر رب المال على العامل الربح خمسة مائة قرش لنفسه فلما باع
العامل نقص من رأس المال فضلاً عن حصول الربح المقدّر بأربع مائة فهل الأربعمائة
التي نقصت على رب المال ولا يلزم العامل شيء منها لكونه قرأ ضافاً فاسداً (اجاب) ما خسره
مالاً. تربة المذكور بدون تعد ولا تغريط من العامل غير مضمون عليه والمحال هذه ولا
عبرة بالشروط المذكورة بفساد العقد لكونه يؤدي إلى قطع الشركة في الربح والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل دفع لأخيه قدر ما علمه من الدراهم ليعمل فيه مضاربة بمجرى معلوم
من الربح ثم مات رب المال وطلبت ورثته مال المضاربة من العامل فادعى أنه كان دفع
له مبلغاً من رأس المال وجانباً من الربح وكان التجار في صنف من عروض البارة وحصل
فيه كساد وباعه بأربعمئة من سعر ذلك الوقت وبسبب ذلك حصل في المال خسر وبقي
المال تحت يده فهل يكون القول قوله في ذلك ويصدق فيه (اجاب) نعم يكون القول
قوله في ذلك بيئته حيث لم يكن خائناً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قارس آخر في مال
والربح على ما شرطاه مدة سنتين ثم سرق المال من عامل القراض في بعض أسفار التجارة بهذا
المال من غير تغريط ولا تعد ولم يحصل فسخ لعقد المضاربة فهل والمحال هذه يحجر الخسران
بالربح المتقدم في تلك المدة أو يضيع على رب المال حيث لم يقصر العامل ولا نظر لربح
المتقدم (اجاب) حيث حصل خسر بعد الربح من غير تعد ولا تغريط من العامل ولم يفسخ
العقد يصرف الخسران إلى الربح فإن وفي به وبها وإن زاد الخسران عليه فلا ضمان على
المضارب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لأخيه خاناً وأمره ببيع مائة جرة جزء
معلوم من الربح فباع فيه مدة ثم قبل ببيع جميعه طائفة بربعه مائة مائة وخمسة مائة ومائة
بقي من الدخان أخذه منه ثم بعد ذلك أراد أن يرد به بعض من الدخان يأخذ منه مائة مائة
بأنه ردى فهل لا يجب لذلك حيث كن من دخان رب المال الذي كن أمره ببيع مائة جرة
القول قوله بأنه دخان له عليه اجرة مائة (اجاب) نعم لا يجب لذلك المحال ما ذكره ونقول
قول العامل بيئته في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لأخيه عروساً فتجارة ليتجر
فيها مضاربة والربح بينهما نصفان فأخذها العامل باع واشترى فيه مائة من السنين
وكما نض من الربح بقسمه بينهما وكر ما خلت البضاعة من يد العامل يرسل له رب

١٢٧٢

٣٠

ربيع الاول

١٢٧٣

١٢٧٣

١٨

ربيع الثاني

١٢٧٣

جداى الاول

١٢٧٣

١٨

المضاربة مضاعة أخرى وهكذا فهل والحال هذه لا تصح المضاربة على عروض التجارة
وتسكون العروض المذكورة على ذمة صاحبها وللعامل اجرة مثله وإذا حصل خسر في
العروض في تلك المدة وكتب رب العروض سنداً على العامل بالخسران والزمه به لا عبرة
بهذا السند لانه الزام ما لا يلزم ولا يعمل به شرعاً (أجاب) نعم قال في شرح الملتقى فتفسد
بالعروض ولكن ان دفع عرضاً وقال بعه واصل في ثمنه مضاربة أو قال اقبض مالي على
فلان واعمل به مضارباً بجازته لانه اضافها الى الثمن اهـ ومثله في الخانية وإذا فسدت
المضاربة فجميع الربح لرب المال والخسران من غير تعد ولا تقرير من العامل على رب
المال أيضاً وللعامل اجر مثله لا يزداد على الشروط مع وجود الربح والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوماً من الدراهم مضارباً بعه ليتجرفيه وما نص من الربح
يقسم بينهما اثلاً لرب المال ثلثاه وللعامل الثلث فاخذ العامل الدراهم من ربه وصادر
بيد بيع ويشترى فيها باذنه حتى حصل ربح وقسم بينهما بحسب توافقهما على ذلك مراراً
ولم تفسخ المضاربة المذكورة والا آن بعد بيع مال المضاربة حصل خسر في مال المضاربة
من غير تعد ولا تقرير في ذلك فهل والحال هذه يصدق العامل المذكور بيمينه فيما خسر
من مال المضاربة ويقبل قوله في ذلك بيمينه وما ضاع من مال المضارب بيه يكون على رب
المال خاصة دون العامل المذكور سيما وان ما اخذه رب المال من ربح مال المضاربة
قدر مال المضاربة وزيادة (أجاب) يقبل قول المضارب بيمينه في مقدار الربح والخسران
والضياح اذا لم يكن خائفاً فاذا خسر مال المضاربة بعد الربح ولم تفسخ المضاربة تراد الربح
ليجبر الخسران منه وما زاد فهو بينهما ما على ما شرطوا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع
لآخر قدر معلوماً من الدراهم مضارباً بعه ليتجرفيه وشرط رب المال للعامل قدر معلوماً من
الربح في مقابلة عمله فاخذ العامل واتجرفيه مدة ثم بعد ذلك وضع العامل المال في حزمته
فسرق منه بدون تقرير منه وبدون تعد فهل لا يضمن العامل المال ويصدق في ذلك
بيمينه والحال هذه (أجاب) اذا سرق مال المضاربة من يد المضارب بدون تعد منه ولا تقرير
لا يضمن بل يجبر ذلك من الربح ان كان ثمة ربح اقتسماه بينهما لا يفسخ للمضاربة قبل
الهلاك فيتراداه ليجبر الخسران منه فان زاد الهالك عليه لا يضمنه المضارب والحال هذه
وان لم يحصل ربح فلا شيء على المضارب والقول له بيمينه في دعوى الهلاك اذا لم يكن خائفاً
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليتجرفيه بجهز معلوم من الربح وصار
المضارب يتجرفيه مدة وكلما ظهر لرب المال شيء من الربح يضمه الى اصل المال الذي
تحت يد المضارب ثم بعد ذلك توفي رب المال عن ورثة قصر وعلمهم وصى من قبله فاحضر
الوصى المضارب وحاسبه على مال المضاربة لاجل معرفة مقداره واعترف له بمقداره وكتب
بخطه على فائمة الحساب ان المبلغ الذي تم عليه الحساب عنده ثم بعد مدة طلب تحصيل
المبلغ من المضارب فاعطاه جانباً منه ثم طال به بالباقي فادعى المضارب هلاكه فهل يقبل

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

شوال
٢٠

١٢٧٣

ذى القعدة
٧

قوله بيمينه في ذلك (اجاب) اذا اعترف المضارب بعدم موت رب المال بيقاع مال المضاربة عنده وتحتاسب مع وصي الميت على ذلك ادعى هلاك بعض المال بتساريج سابق على اعترافه المذکور لا يقبل قوله بيمينه و يكون ضامنا وان ادعى هلاكه بتساريج متاخر عن الاقرار ولم يوجده منه استهلاك المال المضاربة قبل ذلك حتى صار المال ديناً بيمينه بل بقي المال بيده امانة وكان هلاكه بدون تعد منه ولا تغريط فيقتضى قبول قوله بيمينه في دعواه الهلاك اذ لم يكن حائثا لان المضاربة تبطل بالموت في حق التصرف بعد كون مال المضاربة من جنس رأس المال لا في حق كون المال وديعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أعطى رجلا هروضا مضاربة وجعل العرو من هي رأس المال وبين ثمن العروض وكتب بذلك حجة شرعية مذکور بها انه من بعد اخراج قيمة رأس المال الذي هو العروض فارتزق الله به يكون بينهما نصفين فهل على هذا الوجه المذکور تكون المضاربة فاسدة واذا فسدت يكون المال في يد المضارب امانة ويصدق في الضياع والخسران بيمينه ويكون على رب المال حيث لا ربح ولا يلزم المضارب شيء من ذلك (اجاب) نعم المضاربة المذكورة فاسدة والخسران على رب المال خاصة والقول للمضارب بيمينه في دعوى الهلاك والخسران بدون تعد منه ولا تغريط اذ لم يكن حائثا اذ المضاربة الفاسدة في ذلك كالهيبة والله تعالى اعلم (سئل) في وصي قصر اعطى ماله لرجل ليتجر فيه فاخذ الرجل المذکور وما فر به جهة بعيدة فهل للوصي المذکور طلبة منه ومحاسبته على ربحه حسبما اشترطا واذا أنكر الربح يحلف (اجاب) للوصي المذکور طلب المال وفسخ المضاربة اذا صار مال المضاربة من جنس رأس المال وله اخذ نصيب القصر من ربح المضاربة من المضارب على حسب الشرط ان وجد فيه ربح حيث لا منع واذا أنكر المضارب الربح فالقول له بيمينه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم ليتجر فيه ويكون الربح بينهما مناصفة فاتجر العامل مدة في شراء البوابيع وحصل ربح عظيم واقتسماه ثم بعد ذلك عدم بعض مال التجارة وهلك ويريد رب المال ان يجعل ما عدم وما هلك على العامل وحده متعللا بأنه شرط عليه ذلك فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بهذا الشرط ويكون فاسدا وما عدم من مال المضاربة وهلك لا يختص به العامل وحده بل يجب من أصل الربح ويصدق العامل بيمينه في قدر الربح والخسران (اجاب) شرط الخسران على العامل فاسد ولا يوجب فساد المضاربة واذا كانت المضاربة صحيحة وحصل فيها خسران بعد ربح وقسمته قبل الفسخ يجبر الخسران من الربح ولا يعتبر الشرط المذکور وبتراوان الربح لا يجبر الخسران منه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة دفعت لآخر مبلغا معلوما من الدراهم ثم ادقته ان يتجر فيها بالببيع والشراء على ان ما تحصل من الربح يكون بينهما سوية مناصفة ثم مات ذلك الرجل عن تركه وورثة قصر وبلغ ولم يلم تلك المرأة عن الرجل

في الدراهم أولا فما الحكم اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا بين المضارب
 احر مال المضاربة حين موته يكون امانة فيجري فيه على ما بينه وان مات مجهلا له يكون
 ضامنا فيؤخذ مثله من تركته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت فاصرة
 وترك ما يورث عنه شرعا من الاموال ومن جسد ما يبدىه مال تجارة لامرأة اجنبية مضاربة
 ثم حضر جمع من المسلمين من تجار وغيرهم ونائب القاضي والحاكم والوصي والدلال
 والمرأة وصار بيع التركة بحضور من ذكر على يد الدلال فاشتري رجل جانبيا من البضاعة
 بعد السوم على يد الدلال بثمن مثله واستلمه ووضع يده عليه وحازه والا ن حضر رجل
 اجنبي يكره المشتري فذهب الى القاضي وزاد في ثمن ما اشتراه ذلك الرجل عناد وتعتنا
 لاجل فبيع البيع واسترداده فهل اذا ثبت ان البيع بثمن المثل لا يجاب لذلك ولا يكون
 للقاضي فسخه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا صدر البيع المذكور من
 له ولاية البيع مستوفيا شرائط الصحة بمثل القيمة لا ينقض والانقض والمضاربة وان
 بطلت بموت المضارب كوترب المال لكونها وكالة الا ان المال لو كان عروضا فولاية
 بيعه لوصي المضارب كما في الدر عن البرازية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
 مالا مضاربة لينجز فيه ودفع له ايضا دراهم امانة عنده ليشترى بها بضاعة لرب المال
 خاصة واذنه بالسفر بمال المضاربة والامانة فساقر المضارب بعد ان اشترى بضاعة في
 سفينة في البحر فغرقت السفينة وغرق أغلب ما فيها من البضاعة من مال المضاربة
 والامانة فهل والحال هذه حيث كانت المضاربة بالنصف لا يلزم المضارب شي مما ضاع
 ويهلك على رب المال ويصدق المضارب في دعواه الضياع بينهما في مال المضاربة ومال
 الامانة خصوصا وغرق السفينة مشهور (اجاب) لا ضمان على المضارب اذا هلك
 مال المضاربة بدون نعلمه ولا تغريط وكذا لا يضمن الامانة التي هلكت على هذا
 الوجه ويقبل قوله في ذلك بينهما اذا لم يكن خائفا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 دفع لرجلين قدرا معلوما من الدراهم مضاربة لينجزا فيها وشرط عليهما ان الربح يكون
 بينهما اثلاثا فاشترى ببعض الدراهم برا وأرسله لرب المال فباع بالربح والا ن يريد
 كل من العاملين محاسبته وأخذ ما يخصه من الربح فهل له ما محاسبته على ما نص من
 الربح المذكور أو أخذ نصيبهما بعد استيفاء رب المال مال المضاربة منهما (اجاب) دفع
 مال المضاربة لرب المال على سبيل البضاعة لا يفسدها على المذهب خلافا لفرقاذا
 كانت المضاربة المدكورة صحيحة يكون للعاملين محاسبة رب المال على ما يخصهما في
 ربح ما باعه من مالهما على هذا الوجه بعد استيفاء رأس المال والا فلا بل لهما اجر المثل
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى لآخر كائنا خالصة على ان يعطيه الاخيه كي
 يبيع فيها ويشترى واتفق معه على ان يدفع لاخيه مالا على وجه شركة القراض من مال
 الاخر الذي تحت يده ونعقد شركة بينهما وكل مانص من الربح يكون بينهما ثم ان المامور

سنة

رجب

المذ كور لم يدفع المال ولا صار عقد شركة بينهم ما ثم ان الاخ المذ كور مكث في تلك الدكان
قائما بنفسه يبيع ويشترى لنفسه من اناس آخرين في مدة تسال المعطى المذ كور
آخذ الدكان لآخيه عن حال أخيه المقيم فيها فقال له انه راجع ولك نصف الربح فاراد
معطى الدكان آخذ نصف الربح من الاخ الراجع فامتنع لكونه قائما في الدكان بنفسه من
دون عقد شركة فهل له شرعا آخذ نصف الربح وهل يؤخذ بمجرد قول أحده بان المعطى
الدكان نصف الربح أولا (اجاب) ليس لمعطى الدكان آخذ نصف الربح المقيم فيها بدون
عقد شرعي يوجب ذلك ولا يكون بمجرد قول أخ الراجع لمعطى الدكان ان لك نصف الربح
موجبا لذلك على أخيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مقدارا معلوما
من الدراهم ليتجرفه مضاربة تجزئه معلوم من الربح ثم أخذ العامل الدراهم المذ كورة
من ربها على ان يتجرف فيها ثم بعد مدة طالب رب المال بحاسبة العامل على ما ربح فقال له
انني صرفت دراهم المضاربة جبهتها في انشاء منزلي هذا وحصل بينهما نزاع في شأن ذلك
فاستقر الحال بينهما بمحضرة جمع من المسلمين من أرباب الخبرة وغيرهم على ان رب المال
ياخذ المنزل المذ كور من أصل مال المضاربة المذ كورة بعد اقراره باستهلاكه جميع مال
المضاربة في انشاء المنزل المذ كور فاشترى رب المال منه بمبلغ معلوم خصم من أصل
المال المذ كورو بقي بذمته من باقي مال المضاربة قدر معلوم اترى يدفعه لرب المال فلما
طالبه بعد ذلك بالباقي ادعى العامل انه اتجر في مال المضاربة وخسرت وانه لا يلزمه ذلك
فلم يصدق له رب المال فهل بعد ثبوت اقراره باستهلاكه في بنائه منزله وبعده له بعد ذلك
على الوجه المسطور لا يقبل قوله بعد ذلك في دوى الخسارة وينفذ البيع ويؤمر
بدفع ما بقي عنده من مال رب المال (اجاب) اذا اعترف العامل طائعا باستهلاكه
جميع مال المضاربة في شؤن نفسه بلا اذ من رب المال يكون ضامنا له وينقلب المال
دينا بذمته واذا باع منزله بمقدار معين من الدين المذ كور لرب المال ينفذ البيع اذا
استوفى شرائطه المعتبرة شرعا ولا يقبل قوله في دعوى الخسارة في المال بتأخير متاخر
عن تأخير اقراره باستهلاكه للتمتع بقض والله تعالى أعلم (سئل) في عامل القراض
اذا اشترى بمال المضاربة عروضا وقبض ببيعها طالب رب المال وتكليف العامل
بيعه حالا والعامل يمتنع من بيعه حالا لعدم هور ربح فيه ويتوقع حصول الربح اذا
امسكه وباعه به ذلك فهل يجاب العامل لذلك ولا يؤمر بالبيع اذ لم يكن في الماس ربح
(اجاب) صرحوا بأنه ان كان في المال ربح جبر المضارب على البيع الا ان يدفع للمالك
راس ماله وحصة من الربح وان لم يكن في الماس ربح لا يجبر ولكن له ان يدفع للمالك
راس ماله او يدفع له المتاع براس ماله ولا يلزمه ان يبيع صبر بلا خذشي من المتاع
براس ماله او اخذه قدر راس ماله من المضارب الى ان يبيع لمضارب المتاع غاية الامر
انه لا يجبر المضارب في حالة عدم وجود ربح في المال بان كانت قيمه لمتاع لا تساوي اكثر

١٢٧٤

٢٠

ذى القعدة

١٢٧٤

٦

مطلب لا يجبر رب المال
على امساك مال المضاربة
وهل يجبر العامل على
البيع فيه تفصيل

١٢٧٤

٢٣

سنة

سؤال

من راس المال على يمينه حالا هذا ما يستفاد من عبارات كتب المذهب والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى بضاعة من ماله بمباشرة رجل عقد على أن يتجرافها وثلثه
 الربح للعامل وثلثاها لرب المال وكل ما احتاجه العامل من البضاعة يشتره رب المال
 ويدفع ثمنه من ماله بمباشرة العامل واستمر على هذا الوجه مدة تزيد على سنتين ثم نقص
 سعر البضاعة عن ثمنها وقت الشراء فاخذها رب المال من الدكان بعد تقويمها بالسعر
 الحاضر الكاسد وأراد مطالبة العامل بالتفاوت الذي بينهما ما حسب حصته من الربح
 فهل والحال هذه لا يجب له ذلك حيث لم يكن للعامل دخل في نقصها وكساده (أجاب)
 إذا كان عقد المضاربة واقفا على البضاعة تكون فاسدة إذا شرطها كون رأس المال
 من النقود وإذا فسدت ولو ربح كره لرب المال والخسارة عليه خاصة وللعامل أجر مثل عمله
 لا يزاد على المشروط أن يحصل ربح ولو فرضت صحته فالربح على ما شرطوا والخسارة على
 رب المال إلا أنه إذا كان في المال ربح فله يجبر الخسران منه أن وجد الخسران قبل
 التفاضل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر بضاعة على أن يعمل فيها مضاربة
 وجعل له جزأ معلوما من الربح فعمل العامل وربح ثم أراد أفسخ ذلك فهل يكون للعامل
 أجر مثله لا يزاد على ما شرط حيث الحال ما ذكر (أجاب) إذا دفع رجل بضاعة لآخر على
 سبيل المضاربة تكون فاسدة والواجب في الفاسدة أجر مثل عمله لا يزاد على المشروط إلا
 أنه لو ردّها وقال بعها واشتر بها وما ربحت فبيدها نصفان فباع البضاعة وصار المال نقودا
 تكون مضاربة فادخل فيه فله الربح على ما شرط إلا أن ابتداء هذا ليس بمضاربة بل هو
 توكيل ببيع الامتعة ثم إذا صار الثمن من النقود فهو مضاربة بعد ذلك كما في تكملة الرد
 المختار عن جواهر الفتاوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر قدر معلوما من
 الدراهم ليحجر فيه على سبيل المضاربة والربح بينهما مائة مائة فأتى بربح وقبضه
 العامل منها الجماعة بثمن مؤجل بسندات عليهم ثم يختم نائب القاضي وأخبر العامل رب
 المال بذلك فرفض به محل الاجل ولم توجد الجماعة الذين عليهم ذلك المبلغ فأراد رب
 المال الزام العامل به جبراً فهل حيث اذن رب المال له إذا ما ملق في التصرف لا يلزم
 العامل بذلك المبلغ ولا يجبر على دفعه من ماله (أجاب) نعم لا يجبر العامل على ذلك إن كان
 الأمر كذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر مائة معلوما
 على سبيل المضاربة فتم مات رب المال وسال الورثة المستحقون المضاربة عن مال المضاربة
 المدكورة فاعترف لهم ببقائه عنده وأوصى له اليهم بعد طلبهم ثم بعد مدة حصل بينهم وبينه
 مشاجرة فأنكروا إسماله اليهم فهل يكون القول قوله بيمينه في الإيصال إلى المستحقين
 المذكورين حيث المال في يده أم به ولم يرتفع بموت المورث المذكور (أجاب) نعم يكون
 القول قوله بيمينه في إيصال مال المضاربة إلى ورثة رب المال والحال ما ذكر حيث لا مانع
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بنتها آل لها ميراث عن مورثها ففترج رجل

١٢٧٥

٢٩

١٢٧٦

محرم

٢٨

١٢٧٧

سؤال

٢١

١٢٧٧

ذی القعدة

٢٢

ذى الحجة

سنة

٢٠

١٢٧٧

بالبنف وأخرته هي وأما بتخليص مال التركة وإن يتجرف به مضاربة بشرط أن ينفق عليه
وعليه الربح ولم يبين للعامل مقدار معين من الربح ولا لهما فهل إذا تجرف به وخسر ولم
يحصل ربح أصلا وادعى أنه خسر يكون مصداقاً لقوله ويكون بذلك أجبر إليه أجره مثله
فقط (اجاب) كل شرط أوجب جهالة في الربح أو قطع الشر كنه فيه يفسد المضاربة
كما صرحوا به وصرحوا أيضاً باشتراط بيان نصيب العامل من الربح فإذا فقد شرط من
شروطها فسدت ويقبل قول المضارب بيمينه في الخسران الم يكن خائفاً لصحة المضاربة
فسدت وحكم المضاربة العاسدة أن الربح فيم الرب المال والخسران عايشه وللمضارب
أجره مثل غيره ربح أو لا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف إذا لم يربح لا أجر له وهو الصحيح لا
نرى بوالعاسدة على الصيغة كما نقيه في حواشي الدرر والله سبحانه وعالي اعلم (سئل)
في رجل ادعى على أخيه أنه أعطى أخاه مالا على سبيل المضاربة وإن رب المال طلب من
أخ المدعى عليه دفع المبلغ المذكور أنه كونه لم يعطه ربحاً هذه المدة الماضية فوعده أن
يدفع له نصف المبلغ في مدة معلومة والنصف الآخر في مدة أخرى ولم يدفع له شيئاً من
ذلك وإن أخ المدعى عليه توفي وانحصر أرثه في زوجته وبناتها منه وفي المدعى عليه من
ماتت بنته المذكورة عن عمها وأولادها وبقي ما تركه المتوفى المذكور تحت يد المدعى
عليه وأنه يطالب به بدفع المبلغ المذكور ثم إن المدعى عليه اعترف بأن أخاه أخذ المبلغ
المذكور من المدعى المذكور على سبيل المضاربة وأنه بتأخير متأخر عن تاريخ الوعد
المذكور نعدى على أخيه لأصوص في منزله فضر به بالرصاص وأخذوا الامتعة التي في
المنزل ومن جملتها مال المدعى المذكور والمدعى قبل وفاة شقيقه حضر وسأله عن
المبلغ المذكور فأخبره بعدم مدة الوعد المذكور به لا كما مع الامتعة التي أخذها لأصوص
فهل إذا قام المدعى عليه ببيعة على قول أخيه المتوفى في ذلك التاريخ قبل وفاته أن مال
المضاربة هلك على هذا الوجه يكون هلاكه على رب المال وليس على المضارب في تركه
شيئاً منه ولا على ورثته ويمنع رب المال من المعارضة لورثته (اجاب) إذا قام إثبات
المضارب بينة أن المضارب قبل موته أخبر بضاياع مال المضاربة على لوجه المشروع بتأخير
متأخر عن تاريخ الوعد بدفع المال له ولم يوجد ما يوجب كونه دينا على المضارب
لا يكون المال مضموناً في تركته يدون وجه شرعي ويعتد بذلك للجهين من المال والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لأخيه مبلغاً معلوماً له ربحاً من المضاربة فمضاربة
وله ثلث الربح ولرب المال الثلثان وباجر العام وحصل في المال ربح وقسم بينه سائر
تقسيم المضاربة وبقي للمال تحت يد العام برفيه مدة قصداً رب مثل من عام
المهاسبة على الربح في بعض المدة كور فوعب من العام هرو من حصره به يترن
بمأ على الناس من مال المضاربة وبم حصره في بعض المدة وخدعه من ربح المدة
المذكورة فهل إذا التزم العام بذلك لا يلزمه شرعاً ويرد ما أخذه رب المال والعمل من

٢٧

١٢٧٧

الربح يجبر به راس المال ولا يلزمه شيء من الخسران ويصدق في مقدار الربح والخسران
بيمينه ولا يكون طالب المماسبة على الربح فسخا للمضاربة (اجاب) اذا لم يخالف
المضارب في مال المضاربة وباع نسيئة وضمن الثمن عن يذمته لا تصح كفالته ولا يلزمه
الخسران بل اذا حصل قبضه ربح واقتسماه ولم يفسخ عقدا المضاربة ترادا الربح يجبر
الخسران منه فان زاد الربح فهو بينهما على ما شرطوا وان زاد الخسران فهو على راس المال
خاصة حيث لم يوجد من المضارب ما يوجب عليه الضمان من تعداو تغريط والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل أخذ من امرأة قدر معلوما من الدراهم مضاربة ليتجرفه وكلما
وجد من الربح يكون بينهما كل من ماله النصف وصار يعمل فيه ثم ربحت وقسم
الربح بينهما على ما شرطوا ولم تفسخ المضاربة المذكورة واخذت منه قدر معلوما من الدراهم
من اصل مال المضاربة المذكورة وعمل في باقيه وخسر فيه حال حياتها ثم ماتت المرأة
المذكورة عن ورثة فهل والحال هذه يقبل قول المضارب المذكور فيما خسر من مال
المضاربة المذكورة وفيه دفعه لها من الربح حال حياتها ويرد ما أخذ من الربح الى مال
المضاربة (اجاب) نعم يقبل قوله في ذلك بيمينه اذا لم يكن خائنا ويرد الربح المقسوم
ليجبر الخسران منه حيث لم يفسخ قبله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا
معلوما من الدراهم ليعمل فيه مضاربة في الرقيق فاشترى وتجرف في المال وربح ومات بعض
رقيقه بأففة سبوية لا تدخل للمضارب فيها وخسر المال بسبب ذلك فهل يجبر الخسران
بالربح واذا ألزم رب المال العامل به وكتبه عليه في كاهن لا يلزمه ويصدق في قدر الربح
والخسران بيمينه لا سيما ولم يكن عند رب المال بينة تشهد له بأنه قرض او دين شرعي وانما
تشهد بأنه قيمة الجارية التي هلكت وماتت بلا ثبوت تعداو لا تغريط (اجاب) اذا اعترف
من كتب له العامل سند بهذا المقدار انه خسران مال المضاربة الحاصل بدون تعداو ولا
تغريط من العامل لا يكون له مطالبة العامل به ادلاضمان على العامل والحال هذه
بخلاف ما اذا لم يتحقق ذلك بضر يق شرعي وكتب العامل ان يذمته دين الفلان كقرض
مثلا فانه يؤخذ باقراره بحسب الظاهر ويؤمر بأدائه الى المقر له حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل أعطى رجلا آخر قدر معلوما من الدراهم ليعمل فيها على
وجه المضاربة وكلما يسره الله من الربح يكون بينهما نصفين نصارا العامل يتجرف في المال
المذكور مدة طويلة وكل سنة تصير قسمة الربح بينهما مع بقاء رأس المال في يد العامل
ثم مات رب المال وقام ولده لبايع الرشيد مقام والده وجرى عقد المضاربة بين العامل
المذكور وبين ولد المتوفى المرقوم كما كان بين والده في حياته وصار العامل يتجرف في
ذلك المال ويقسم الربح بينهما ثم اشترى براس المال حبوا بامن قول وقع وغيرهما
ووضعها في اما كن مأمونة ليتجرف فيها فحصل غرق عام للبلاد وبسبب ذلك الغرق حصل
التلف بجميع الحبوب من غير تغريط فهل حيث كان العامل امنيا ولم يحصل تغريط

ولا تعد في راس مال المضاربة لأضمان عليه (أجاب) إذا هلك المال المضاربة أو بضعه
 بدون تعد ولا تغريب من العامل وقد اقتسم الربح بينهما بدون فسخ للعقد فانهما يتراذان
 الربح الذي اقتسماه ليحبر منه الهالك من رأس المال فيأخذ رب المال ثم ان بقي شيء
 بهد رأس المال اقتسماه على الشرط والا فلا وان لم يف براس المال فلا ضمان على
 المضارب فيما بقي من رأس المال الهالك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من
 آخر مبلغا معلوما من الداهم ليحبر فيه على سبيل القراض اشترى والربح بينهما وكتب
 عليه رب القراض بذلك سند اشريه فيه شهود من المسلمين ثم ان العامل اتجرور بربح
 وتخلص رب القراض من العامل واخذ منه السند المكتتب عليه ولا ان اراد صاحب
 مال القراض الرجوع على العامل ومطالبة بدواهم القراض وان كان له تحالص منه
 فاعترف العامل له بذلك القراض والبجارة فيه على الوجه المذكور وادعى انه خلى صبه
 وانه استلم منه السند المكتتب عليه بذلك واقام عليه بينة بالتخلص به وليسكن شهادتها لم
 تسكن في السند وقت استلام العامل له من صاحب القراض فهل اذا كان في السند اسم
 اناس غائبين لا يتوقف الحكم على شهادتهم ويكتفي بشهادة الشهود الحاضرين الشاهدين
 بالتخلص ولو لم تسكن شهادتهم مكتوبة في السند المذكور (أجاب) يقبل قول المضارب
 بيمينه في دعواه ودمال المضاربة الى رب المال بدون بينة اذا لم يكن ثائنا اذا الامين يقبل
 قوله بيمينه في رد الامانة الى ربه ولا يتوقف على شهادة البينة بذلك اصلا فضلا عن كون
 اسمائهم مكتوبة في سند المضاربة الاصل والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل
 دفع لآخر مبلغا معلوما من الداهم مضاربة وشرضا ان يكون لرب المال ثلث الربح
 وللمضارب ثلثه ولم يعمل معه ثلثه ثم عم المضارب المذكور ورق المال وحصل
 خسران قدر معلوم من اصل المال من غير تعد منه ولا تغريب ولا مخالفة فطالبه
 رب المال بما يخصه من الخسران وقال لا يلزمني فخاصم معه فدخل جماعة بينهما
 والزموا المضارب ان يدفع نصف الخسران فالتزم بذلك على يدي بينة وكتبوا عليه سندا
 صوريته التزم فلان ان يدفع نصف الخسران فلان فهل والحل ما ذكر لا عبرة بهذا
 الالتزام شرعا حيث انه التزم ما لا يلزم ويكون الخسران على رب المال (أجاب) نعم
 لا عبرة بهذا الالتزام لا يلزم المضارب فيه شيء بدون وجه شرعي لوجود ربح سابق بدون
 فسخ للعقد فانه والحال هذا يرد ما اخذ من الربح ليحبر الخسران منه او كونه متمتعيا في مال
 المضاربة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الداهم
 ليحبر فيه مضاربة يجوز معلوم من الربح فاشترى به اخشابا ومات المضارب قبل بيعها
 يكون للقاضي ان يجعل وصيا عنه يبيعها ويوفي رب المال رأس ماله وحصته من الربح
 ويعطى حصة المضارب غرما ولا يكون لرب المال ان يستقل ببيعها وحده ولو مر ابنة
 (أجاب) في الداهم المختار عن البرازيه مات المضارب وسال عروض ببيعها وصيه وفي

رمضان

٢٠

١٢٨٢

رجب

٢٧

١٢٨٣

شعبان

٧

١٢٨٣

ذی القعدة سنة

عدوا شيئا وقيل ولاية البيع تكون لرب المال ووصى المضارب كليهما وهو الاصح لان الحق كان للمضارب ولكن المالك لرب المال فصار بمنزلة مال مشترك بين اثنين فيكون الامر اليهما انتهى وفي الهندية وان كانت المضاربة بحين مات المضارب عروضا او دنانير فاراد رب المال أن يبيعها امرأته لم يكن له ذلك والذي يلي بيعها وصى المضارب فان لم يكن له وصى جعل القاضي له وصيا يبيعها فيوفى رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطى حصة المضارب من الربح غراما لله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مالا على سبيل المضاربة لينخر فيه والربح بينهما نصفان وشرط رب المال على العامل انه اذا ضاع المال يكون الاخذ ضامنا له وضمنه ورجل آخر في مال المضاربة فعمل المضارب في المال فله ملكت اعيان التجارة جميعها بالموت حيث كانت مواشي يدون تعد ولا تغريط فهل والحال هذه تكون الخسارة على رب المال ولا يكون المضارب ولا كغيلة ضامنين لشيء من ذلك (اجاب) نعم تكون الخسارة والحال ما ذكر على رب المال خاصة ولا ضمان على المضارب فيما هلك من مال المضاربة ولا على كغيله وشرط الضمان باطل كالكفالة بما لها وهذا حيث لا تعدي منه ولا تغريط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى صغاور يشامن ريش النعام وجالا وغير ذلك بثمن معلوم بماله لنفسه فاتفق معه رجل آخر على ان يضاربه في العروض المذكورة ويكون الربح الحاصل بينهما نصفين ولم يبيع المشتري نصفها منه فهل تكون المضاربة المذكورة فاسدة واذا باع المشتري المذكورة والعروض المذكورة وحده ووربح فيها يكون الربح له خاصة دون الرجل المذكور حيث لم يعمل معه اصلا لكونه عاجزا بمرض به (اجاب) نعم تكون هذه المضاربة المعقودة على العروض فاسدة وحكم المضاربة الفاسدة ان المضارب يستحق اجر المثل ان عمل فيها والربح كله لرب المال كما ان الخسارة كلها عليه في حيث لم يعمل المضارب المذكور وشيئا لا يستحق اجر على رب المال والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مالا معلوما من الدراهم مضاربة والربح بينهما ورضي العامل بذلك واشترى به بضاعة وباعها وربحت وقسم الربح بينهما حكم الشرط المذكور ثم اشترى العامل المذكور بضاعة اخرى قبل فسخ المضاربة وحصل فيها كساد واراد رب المال اخذ ماله من يد المضارب وان يلزمه بالبضاعة لانه تصرف فيها لنفسه وربحت او خسرت متعللا بانه وقت عقد المضاربة شرط عليه انه متى اراد اخذ ماله ياخذ من يده ولا يكون ملزوما بالبضاعة فهل اذا تحقق ما ذكر يكون للمضارب بيع البضاعة بالسعر الحاضر فان حصل فيها ربح قسم بينهما حكم الشرط المذكور وان حصل فيها خسران يضم الربح السابق لرأس المال وما حصل من الخسارة يضيع على ربه ولا عبرة بتعلل رب المال بذلك وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) نعم للمضارب بيع البضاعة ليظهر الربح من الخسران لكون الربح حقه واس لرب المال فسخها والمال عروض بخلاف الشر كقولوا

٢٥ ١٢٨٣

ذی الحجة

٦ ١٢٨٣

جادی الاولى

٢٥ ١٢٨٤

سنة جادى الاولى

عزل رب المال المضارب والمال عروض فله بيعها ايضا ولا عبرة بهذا الشرط لكونه فاسدا والمضاربة لا تقسده فاذا باع المضارب العروض حتى صار ثمنها من جنس رأس المال وظهر فيها خسران تراءى الربح السابق حيث لم تفسخ ليجبر الخسران منه فان بقي شيء قسم بينهما وان زاد الخسران فهو على رب المال خاصة حيث لا تعدى من المضارب والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بضاعة دفعها لرجل وأمره ببيعها ليتجر في ثمنها مضاربة على ان للمالك الثلثين في الربح وللعامل الثلث فباعها العامل واتجر في ثمنها وربح المال فطالب العامل نصيبه الذي هو الثلث من الربح فامتنع من ذلك رب المال وقال ان المال كله لي ولك فيه أجر المثل لان المال أصله كان بضاعة والمضاربة لا تصح عليها فهل اذا تحقق ان المالك أمره ببيعها والاتجار ببيعها في ثمنها على سبيل المضاربة تكون هذه مضاربة صحيحة ويؤمر رب المال باعطاء الثلث للعامل من الربح لا اجر المثل (أجاب) اذا عقدت المضاربة في العروض تكون فاسدة اذ من شروطها كون رأس المال من الاثمان الا انه لو دفع رب المال عروضاً لرجل وأمره ببيعها ثم يعمل في ثمنها مضاربة يجوز اذا حصل بيعها ثم عمل في ثمنها وهي الحيلة في جوازها وذا صحت فالعامل ما شرط له من الربح حيث لا مانع والله تعالى عليم (سئل) في رجل أخذ من آخر مقدارا معلوما من الدراهم ليتجرفه على وجه المضاربة الصحيحة اشربة واشترط شروطا معلومة فلما منها ان يكون الربح ثلاثا لثلاث لصاحب المال واثنان للمضارب ومنها باحقة المالك للمضارب ان يجرب نفسه وبما ذونه وان يخطأ بمال آخر على سبيل الشركة مع صاحب المال الاخر وباح له عدم الحظ وان يجرب في أى صنف من أصناف البضائع ثم ان ذلك المضارب أخذ من رجل آخر مقدارا آخر من الدراهم على سبيل الشركة واشترط كالسابقة فخطأ المضارب أحد المالكين بالآخر واتجر فيهما بحسب الأذن من صاحبي المالين فحصل ربح ولم تجرب بحاسبة على ذلك الربح بين المضارب وصاحبي المالين ثم ان صاحب المال الاول طالب من المضارب قدرا من ماله لقضاء ما ألح له فدفعه له المضارب للمالك فالتجرب المضارب في المال الباقي بعد ذلك قبيل دسمة الربح بدون دسمة المدة وحصر خسران بسبب تنازل الاسعار بدون تعد ولا فقر بط فطالب صاحب المال الثاني من المضارب ماله فأخبر المضارب المذكور المالك بالخسران فتمت سببوا قضاء حقه ودفع ماله منه من الخسران وقنع به وطالب صاحب المال الاول من المضارب في خبره بالخسران فأنكر المالك الخسران وادعى عدمه ونكر القدر المدفوع له بضافه والحال هذه ان يقر بقر المضارب بيمينه في دعواه الخسران ودفعه له المالك لثلاثا قدر المذكور واذا قاتم بتبريل قول المضارب بيمينه في دعواه الخسران ودفعه له المالك نقدرا لمذكور فهل يختص المالك بالخسران المذكور بعد خسران الربح السابق حيث كان الواقع ما هو مستلزم (أجاب) نعم يقبل قول المضارب بيمينه في دعواه الخسران ودفعه له المالك كقول رب المال

١٢٨٥

٢٣

صفر

١٢٨٧

لا ضمان عليه فيما خسره المال حيث لا تعدي منه ولا تقر يط ولا يضمن بالخط ولا بالشركة مع آخر حيث كان ذلك باذن رب المال كما صرحوا به في تنقيح الفتاوى الحامدية ولا يخطئه أى مال المضاربة بماله الابيه اى باذن المالك او باعمل برأيتك فينشد يجوز له المضاربة والخط اما المضاربة فلان الشئ لا يتضمن مثله فلا بد من التنصيص عليه انما يتقوى بض المطاق واما الخط فلان المالك لم يرض بشركة غير المضارب وذكروا في الملتقط انه لو لم يقل للمضارب اعمل برأيتك وكان عرف التجار في ذلك البلد ان المضارب بين يخطون الاموال والملاك لا ينهون عنه وعلى هذا التعارف فانه لو خط المضارب ذلك لا يضمن وليس للمضارب في المضاربة المطلقة ان يدفع الى غيره مضاربة ولا ان يشترك شركته عنان أو مفاوضة ولا ان يخط مال المضاربة بماله أو بمال غيره ولو كان رب المال قال له في المضاربة اعمل فيه برأيتك كان له ان يدفع الى غيره مضاربة ويشارك ماله بمال المضارب بة خانية من فصل ما يجوز للمضارب وما لا يجوز انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليتجر فيها واشترط له الثلث في الارباح في مقابلة سعيه فاشترى المضارب بضاعة ومكنت مدة ثم تنازلت الاسعار فلما تبين لرب الدراهم ذلك احضر المضارب وأخذ عليه كتابة واشترط فيها أن يكون على المضارب في الخسران بقيمة ماله في الارباح ان لو وجد ربح ففهل اذا كان الامر كما ذكر في السؤال وخسر بعض المال بتنازل الاسعار ولم يوجد ربح أصلا لا يلزم المضارب به ولا عبرة بالكتابة المشترط فيها على المضارب في الخسران بقيمة ماله في الارباح ام كيف الحكم (اجاب) شرط الخسران على المضارب باطل والمضارب بة على حالها فاذا حصل خسران في مال المضارب بة بدون تعد ولا تقر يط من العامل بل كان بتنازل الاسعار ونحوه لا يضمنه المضارب ولو شرط عليه ذلك فلا يطالب العامل بشئ من الخسران المذكور حيث لم يوجد في المضارب بة ربح سابق أصلا قال في الدرر من كتاب المضاربة نقلا عن الجلالية كل شرط يوجب جهالة في الربح أو يقطع الشركة فيه يفسدها والا بطل الشرط وصح العقد اعتبارا بالو كالة قال في حواشيه للسيد الطحطاوى قوله والابطل الشرط أى ان لم يكن واحدا منهما كاشتراط الخسران على المضارب اه حلي أو عليهم ما جوى اه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت الى زوجها مبلغا من الدراهم معلوم القدر والصنف على سبيل المضاربة على ما شرطوا وتحرر بذلك سند من الزوج الى زوجته ثم بعد مدة طويلة سافر الى الحجاز ومات هناك ولم يسبق منه محاسبة زوجته على مال المضاربة ولا ارباحها ولم يبين انه اتجر أم لا بل مات مجهلا لمال المضاربة فهل والحال هذه يكون المبلغ المذكور ديناً للزوجة في تركه زوجها المذكور مضمونا بموته مجهلا اذا كان ماذ كرنا بتا بعد موته بالوجه الشرعى (اجاب) نعم ينقلب مال المضاربة ديناً في تركه المضارب بموته مجهلا لحاله ويكون مضمونا والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة

١٢٨٨

١٥

رجب

١٢٩٦

٢١

ذى القعدة سنة

من الرجال يملك كل منهم مبلغا معلوما من الدراهم عقدا والاشركة فيه على ان يكون لكل
منهم جزء معلوم فيما خرج من الربح ثم ضعوا اليهم رجلين ليعملوا معهم بايديهم وليس
منهما مال بل مال الشركة بيد اربابه وشرطوا لهما جزأ معلوما من الربح ثم سافرا جميع
بقصد التجارة على هذا الوجه واشتروا اول بضاعة وباعوها وخسروا فيها ولم يخرج شيء من
الربح ثم اراد ارباب المال تضمين ذينك الرجلين جزأ من الخسران الذي حصل من بيع
تلك البضاعة فهل يكون الخسران عليهم دون الرجلين (اجاب) نعم يكون الخسران
على ارباب المال ولا ضمان على المضاربين المذكورين والمحال ما ذكر بالسؤال بدون
موجب والله تعالى اعلم (سئل) في مضارب مات وله وصي مختار من قبله وفي المال
عروض بعضها تحت يد رب المال فهل تنفسخ المضاربة بالموت واذا قلتم بانفساخها فن
يتولى البيع لتلك العروض هل هو رب المال أو الوصي او هما معا واذا قلتم بالبيع
لاحدهما فقط اولهما ما عاى الحكم في الربح الناض من السلعة الموجودة تحت يد رب
المال (اجاب) ليس لرب المال بعد موت المضارب والمال عروض الانفراد ببيعها وانما
الاختلاف في كون وصي المضارب ينقر بذلك او يشاركه رب المال في البيع حتى يصير
المال نقدا من جنس رأس المال انما هو الربح من عدمه فان ظهر ربح في المال اقتسماه
على حسب الشرط قال في الدر المختار من المضاربة مات المضارب والمال عروض باعها
وصيه وفي حواشيه لان العزل لا يمكن حينئذ في المضارب فلا يجري على وصيه وقيل ان
ولاية البيع تكون لرب المال ووصي المضارب كليهما وهو الاصح لان الحق كان
للمضارب ولكن المثلث لرب المال فصار بمنزلة مال مشترك بين اثنين فيكون الامر لهما
انتهى قلت فلو لم يكن له وصي هل يستبد المالك بالبيع أو ينصب القاضى وصيا يبيع
معه الظاهر نعم حموى والذي في الهندية فان لم يكن له وصي جعل القاضى له وصيا يبيعها
فيوفى رب المال رأس ماله وحصة من الربح يعطى حصة المضارب من الربح غرماؤه
اي ان كان له غرماؤه فغرماء المضارب لا يأخذون عروضها لانها مال الغير انتهى والله
تعالى اعلم

* (كتاب الوديعة) *

ذى الحجة

٢٨

١٢٦٤

(سئل) في رجل اشترى بقرة وأرسلها مع آخر لبلدة فضاقت من المرسل معه من غير
تقصير فهل لا تلزمه (اجاب) لا ضمان على الرسول المذكور حيث ضاعت البقرة
منه بدون تقريض ويصدق في دعوى الضياع بيمينته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
دفع لامرأة دراهم في صرة أمانة فوضعتها في مخلاة مع دراهم في صرة أخرى ثم نزلت في
المركب مع رب الأمانة وتوجهها الى السفر فقتل عليها اللص فشرط الخلاء وأخذ دراهم
الأمانة بصرتها فقط دون دراهم المرأة المذكورة وذلك من غير تقريض ومن غير تدفيع

ربيع الاول سنة

١٢٦٥

١٩

تضلع على ربيها ولا ضمان على المرأة الامينة المذكورة حيث ضاعت من غير تقرير
ومن غير تعد (اجاب) القول للمرأة المذكورة في دعوى الضياع بيمينها ولا ضمان عليها
حيث لم يثبت عليها رب الامانة التقرير في الحفظ والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
ماتت عن زوجها وبنتها وولدها وتركت ما يورث عنها شرعا فقسمت تركتها المرأة وأخذ
الابن نصيبه وأخذت البنت نصيبها مع نصيب الزوج من غير اذنه فجاء الزوج وقال لها
لاي شئ أخذت نصيبي فقالت البنت نصيبك عندي في الحفظ والصون والامانة فقال
الزوج نعم ورضي بامانتها ثم بعد مدة طالب أخذ الامانة من البنت فهل يجاب لذلك وهل
اذا ثبت للزوج شئ من الدراهم أو غيرها على البنت بالوجه الشرعي يكون له المطالبة به
أم لا (اجاب) للزوج أخذ ما خصه من تركته زوجته عن يده التركة وما أنبت به بالوجه
الشرعي على البنت المذكورة يقضى له به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
ابن وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من نخل وأرض زراعية وبعد قسمة التركة أراد الابن
المذكور السفر الى بلاد الحجاز فترك نصيبه الذي يخصه في يد أولاد احدي اختيه
المذكورتين حتى يرجع من غيبته وللابن ابن ابن عمير يد الآن منازعة أولاد أخت
الغائب وأخذ ما يستحقه عن والده منهم متعلا بالانه أولى وأحق منهم والحال ان الغائب
حي ومعه أولاد فهل لا يجاب ابن ابن العم لذلك ولا يكون له منازعة أولاد أخت الغائب في
نصيبه (اجاب) لا معارضة لابن ابن العم فيما أودعه الرجل المذكور قبل سفره تحت يد
أولاد أخته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ابن قاصر آل له مبلغ معلوم
من الدراهم بضريق الميراث عن أمه وصار المبلغ تحت يد أبيه ثم مات الاب عن ابنه هذا
وعن ابن وبنتين آخرين وزوجه ثم لم يكن للابن بعد بلوغه رشيدا أخذ المبلغ الذي
خصه من أمه بالميراث حيث كان مقيما بعد وفاة القسام ومات الاب وهو معلم به قبل موته
ولا يدخل في ميراث الاب بل يخص به الابن المذكور ويقاسم بقية ورثة أبيه فيما تركه
الاب مما موخلف عنه (اجاب) للابن بعد بلوغه رشيدا أخذ ما خصه من تركته أمه اذا
ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي وليس لباقي ورثة أبيه مشاركة فيه والحال ما ذكر والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة وضعت عند بنتها أمانة ثم ماتت البنت فادعى زوجها ان
هذه الامانة ملك لها فهل اذا أقامت أمها المذكورة بينة على ما تدعيه يقضى لها بها
ويمنع الزوج (اجاب) اذا ثبت ملك الام فيما كان تحت يد بنتها بالوجه الشرعي
يقضى لها به ولا يكون منافع البنت والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تحت يدها
متعلة امانة ووديعة غير حائض هي وموخر صداقتها ونفقة عدتها للزوج في نظير طلاقها
منه فهل اذا حضر صاحب الوديعة من غيبته يكون له مطالبة زوج المرأة المطلق لها بامتعة
وأخذها منه بعد ثبوت امانته بها بيمينه الشرعية (اجاب) لرب الوديعة المذكورة
أخذها من هي تحت يده بعد تحقق امانته بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم

ربيع الثاني

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٢٦

جمادى الاولى

١٢٦٥

٢٠

جمادى الثانية

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

٩

جادی الثانية سنة

(سئل) في رجل يملك حلقا من الذهب أعطاه لرجل آخر ليتره في سوق كذا ووضعها في

جيبه من داخل ثيابه فبعد وصوله الى السوق وجده قد ضاع من غير تعد ولا تقرير منه

فهل يصدق بيمينه في ضياعه ولا يكون له مطالبته به (أجاب) نعم يصدق الرجل المذكور

بيمينه في دعوى الضياع ولا ضمان عليه حيث لم يثبت عليه التعدي أو التفريط والله

تعالى علم (سئل) في رجل له زوجة تملك حلياً دقته لوالدها يحفظه في حرزه فوضعه

الاب في حرز مثله فضا من غير تعد ولا تقرير مع بعض مصاغ لامها فرقه الزوج لذي

شوكة فحكيه عليه قهر اعنه بالحبس المديد فهل اذا ثبت ما ذكر لا يعمل بتلك الكتابة

ولا يلزم الاب المذكور بمصاغ بنته المذكور (أجاب) اذا أودعت المرأة حلياً لها عند

والدها وضاع منه بدون تقرير لا يكون مضموماً عليه ويصدق في دعواه الضياع مع

اليمين ولا يصح التزاه بدله والحال هذه والله تعالى علم (سئل) في امرأة لها بنت وزوجها

ثمن شخص ولتلك المرأة بعض أمتعة وضعتها عند بنتها أمانة لا على كونها جهازاً لها خوفاً

على الامتعة من بنت لها أخرى ثم بعد مدة طلبت الام المذكورة الامتعة منها فادعت انها

ملكها لها فانكرت دعواها فهل يكون انقول قول لام ما لم تثبت البنت التملك لها

(أجاب) نعم يكون القول للام بيمينها حيث لا ينفذ لبنت المذكورة دعوى التملك والله

تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع عنده آخر ثمنه من الدراهم لا يعلم قدر عددها الا بيمين

من غير اشراف عليه ثم بعد ذلك أخذها ربه بيمينه يدوي يمينه أيضاً ولا ينكر خذها منه

ويريد مطالبته بها فهل يصدق الامين بيمينه في ردّها له بها لا يكون له مطالبته بها

(أجاب) نعم يصدق الامين المذكور بيمينه في دعوى ردّها منه ثمنه والله تعالى علم

(سئل) في رجل دفع له آخر ساعة وأمره ان يرضيها الى شخص عينه ليصلح فيها من

الحلل فوضعتها في جيبه وذهب بها الى الشخص المذكور فلم يجدده فرجع وعاد ثانياً

فضاعت منه في الطريق ولا يدري كيف ضاعت فهل لا ضمان عليه حيث كانت في

جيبه ولم يفرط (أجاب) نعم لا ضمان حيث لم يثبت التفريط في الحفظ ولا التعدي

والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة رادت زيارتها لزوجها في المولد وصحبها

ثلاثة رجال وامرأتان وعند الزيارة رادت دفع خلفها الرجل يحفظها ومنع عن استلامه

خوفاً عليه ثم غلظت عليه ووضعته في جيبه عوداً ان يضع عوداً في ثوبه

بحضرة الرجال والمرأتين فشق اسارو بجيبه وخذ وقت الزيارة وعند وجهه من اقام

وجلس بجيبه مشهوراً بحضرة رجس من زينة ولا تدعى بيمينه في ردّها له ثمنه

يملكه فهل اذا ثبت مدرك بيمينه سرعة لا يثبت له مدرك بيمينه رجس

المذكور يملكه حيث لم يجعل له مدرك بيمينه رجس رجس من رجس من رجس

الرجل المذكور حيث لم يثبت له مدرك بيمينه رجس رجس من رجس من رجس

عاريه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر درهم وله عليه وثيقة فراد ب

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٩

رجب

١٢٦٥

٢٢

شعبان

١٢٦٥

٢

شوال

١٢٦٥

١٤

ذى القعدة سنة

١٢٦٥ ٤٦

ذى الحجة

١٢٦٥ ٧

١٢٦٥ ٢٣

ربيع الاول

١٢٦٦ ١٣

جمادى الثانية

١٢٦٦ ٢٣

مطلب خرج المودع وترك الباب مفتوحا ولم يكن في الدار احد من

الدين ان يستخلص ذلك الدين فارسل رسول له واعطاء الوثيقة لاجل استخلاص ذلك الدين فتوجه اليه وطلبه منه فعرفه بان لادين عليه فتوجه 'ومعه الوثيقة لاجل ان يسلمها الى ربها فضاغت منه قبل وصوله اليه فهل والحال هذه لا يضمن الدين الذي فيها خصوصا ولم يحصل منه تفریط في ضياعها (أجاب) لا ضمان على الرجل المذكور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لخدمته الاجير الخاص به مبالغ من الدراهم ليصرف منها في لوازم امره على حسب ما يامر به فصار الاجير يصرف وينفق منها ما يامر به المودع به وضاع منها قدر معلوم يبلغ نحو مائة وستة وستين قرشا وذلك القدر سرق منه من جيبه مع بعض دراهم للاجير فامتنع المودع من دفع أجرة شهر للاجير من أجرته حيث ضاع منه القدر المذكور فهل لا يضمن الاجير ما ضاع من مال المستاجر بدون تغريط ولا نعمة منه وليس له مطالبة به بدل ما ضاع منه ويحجر شرعا على دفع ما ترقب له من الأجرة بذمة موجه المذكور (أجاب) لا ضمان على الخادم المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور وعلى موجه دفع ما عليه من الأجرة وليس له الامتناع عن ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى أخر جانب حريرا مائة وأمره ان يسلمه لرجل معين في جهة عينه فآخذ الامين وسلمه للرجل الذي عينه له بحضرة رب الامانة ثم بعد مدة من الزمان ادعى رب الامانة على الامين ان الامانة باقية عنده فهل لا عبرة بدعواه ويصدق الامين في دعواه الدفع بيمينه (أجاب) القول للامين المذكور بيمينه في دفع الامانة لمن أمر بدفعها اليه ان ثبت الامر بالدفع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع قضيتين لرجل ليوصلهما الشخص معلوم فباعهما المذفوع اليه لثخص آخر ولم يسألهما من حرهما مسكهما بالتسليم اليه وذلك بدون اذن مالكهما فهل اذا أخبر المالك ببيعهما وعلم به ولم يرض بذلك يكون له مطالبة المشتري لهما من الرسول المذكور بردهما لو فاتتني وبعينهما لوكلا السكتين حيث لم يرض ببيعهما من رسوله ويلزم المشتري بدفع قيمتهما للمالك حيث اختار تضمينه دون البائع المذكور وكان معترفًا بشرائه لهما من رسول المالك وبأنهما مسكه (أجاب) للمالك تضمين المشتري حيث كان البيع بدون الاذن والاجازة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ساعة ليوصلها الى محل معلوم فحصل له عذر فدفعها لآخر ليوصلها بده وألبسه جنزيرها في رقبة فآخذه من رقبة ووضعها في خزانة وهو خزان صغير ليس حزم مثلها وادعى بعد ذلك ضياعها فهل يلزمه قيمتها (أجاب) لا يضمن مودع المودع حيث لا تعدى منه فيضمن الاول فقط بائع في غير من في عياله ان هالك ببعده مفارقة وان قبلها لا ضمان واذا حصل من الشئ فقد دفعه وضامن أيضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع عند امرأة دراهم أمانة على يديها بعد أيام فتحت المكان الذي فيه الامانة وأخذت بعض ثيابها وتركت الباب مفتوحا وخرجت الى بيت أهلها من غير عذروم تستحفظ أحد أهلها اسأل الرجل

سنة	شعبان	عن دراهمه زوج تلك المرأة ففتش في المكان فلم يجد هاهل تكون تلك المرأة مقرطة بذلك وتلزمها تلك الدراهم (أجاب) اذا خرج المودع وترك الباب مفتوحا ضمن لولم يكن في الدار أحد ولم يكن المودع في مكان يسمع حصر الداخل كما في الوديعة من الوديعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جانباً من البقعة الخام من الميرى واستلها ثم أودعها عند رجل واتفق معه أنه عند حلول مولد سيدي أحمد البدوي يستلمها منه فتصرف المودع في بعض ما بالبيع من غير علم المالك ومات المودع وعليه ديون لا تبقى تركتها فهل يكون المالك أسوة الغرماء فيما يصرف فيه المودع واذا ظهر في التركة بعض ما أودعه يكون للمالك أخذه بعينه ولا يكون للغرماء حق فيه حيث كان من عين وديعته (أجاب) ما تحقق بالوجه شرعي أنه وديعة تحت يد المالك يكون له به أخذه وليس لغرماء المودع ولا تغيرهم مع رضته فيه وما استلمه المودع من الوديعة مضمون عليه بقيته تؤخذ من تركته كسائر الديون والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لامرأة دالة دبوس الماس بديعه لها فضاغ من الدلالة من غير قرض ولا نعد فهل اذا لم يثبت عليها تفریط في حفظه ولا نعد تصدق في ذلك ولا يلزمها ضمان والحال هذه (أجاب) سئل العلامة خير الدين الرملي عن دلال ادعى ضياع المتاع هل يضمن أم لا؟ و يقبل قوله بيمينه فأجاب هو أمين لا يضمن بالضياع والقول قوله فيه بيمينه اه وفي الوديعة من أوائل فصل في ضمان الاجير المشترك والخص عن الخياط ان الخناس والدلال اجير مشترك وعليه في ضمانه لما هانت في يده بالعمالة الخلاف وهو عدم الضمان على قوله والضمان على قولهما واقتنا بعضهم بالصالح على النصف وهو ختيار المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في شخص أودع عند آخر متاعاً ووضع المودع في حرم مثله و بعد مدة جاء عنده ضيف رجل غريب ونام معه في الحرز اذ كودفسر المتاع وهرب ولم يعلم له مكان فهل لا يلزم به المودع ولا بعد مقصر ابا دخال الضيف في الحرز (أجاب) حيث وضع الوديعة في حرم مثله وسرقته من غير تفریط في حفظها الا يكون ضماناً ولا ضمان على المودع ابا دخال الضيف الحرز معه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع دراهم عند زوجة أخيه بغير شهود ولم يصدر منه اقرار بهذه الوديعة ثم حياها لاحد مطلقاً وبعد وفاته احضرت الدراهم وسلمت للاحد ولاده و خبره بان أباه كل ردع هذه الدراهم عنده فهل اذا قل بعض الورثة ان مورثنا ودعيا كثره هذه الدراهم وأنكرت ذلك ولم يبق له وابتدع على دعواه لم يكون القول فرغنا من يمينه ويمنون من دعواه هذه (أجاب) اقول للزوجة من كودعة مع يمين في قدر مبدعها من وديعة حيث لا يثبت لباقي الورثة على دعاهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع عند آخر مبلغاً من الدراهم وكتب به سنداً ثم توفي وتام على تركته وولاده كبره وصيد خذ الوصي من تلك الدراهم مبلغاً وأثبت في السند انخذت المبلغ بعد وفاته ولم يكتبه ثم		
١٢٦٦	٢٦	رمضان	٢٥	١٢٦٦
١٢٦٦	١٧	شوال	٢٧	١٢٦٧
١٢٦٦	٢٥	محرم	١١	١٢٦٧
١٢٦٧	٢٧	ربيع الثاني		

بعد ذلك سأل أحد أخوته على يد قاضي ناحيتهم وبيئته تشهد بذلك عن تلك الوديعة فقال اني استلمتها جميعا وصارت في ذمتي من تركه والدي وصار المودع خالصا منها ثم بعدمدة توفي الوصي وأقام وصييا على أولاده فظفر الوصي بالسند فلم يجد فيه دفع المبلغ الثاني وأراد الرجوع على المودع فهل اذا ثبت اقرار الوصي باستلام الوديعة بتصامها على يد القاضي وشهادة البيئتين قبل موته لا يكون لوصيه رجوع على المودع ولا عبرة بعدم كتابة الاستلام في السند عند دفع المبلغ الثاني (أجاب) ليس لمودع ميت ومديونه الدفع لمدي الايصاء قبل ثبوت انه وصي فاذا دفع المودع الوديعة للوصي بعد تحقق وصايته برئ ويقبل قوله في الدفع الى وصي المودع بيمينه في مائة نفسه واقرار الوصي بقبض الوديعة على يد القاضي حجة عليه يعامل بها بوجبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دراهم معلومة القدر موضوعة امانة ووديعة تحت يده فوجته طلبها منها فانكرتها مرارا ثم أقام عليها البيئتين التي استلمت الله راسهم منه بحضورهم فادعت انها دفعتها له بعد انكارها فهل اذا لم تقم عليه بيعة بالدفع له تزمر بدفعها له بعد ان تخلفه يميننا بالله اذا لم يعترف باخذها منها (أجاب) تؤمر المودعة المذكورة بدفع ما ثبت عليها من الوديعة ما لم تثبت دفعها اليه بالبيئتين الشرعية والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لرجل تاجر دراهم معلومة القدر ليوصلها لابييه في بلده ويأخذ عليه سند بالتسليم بختمه فبعد مدة خمس سنوات حضر الامين المذكور بمصر فطلب رب الامانة المرسله معه السند الذي أخذ من أبيه فاخبره بانه دفعها للرجل في الطريق ليوصلها لابييه في بلده والحال ان الرجل الذي يدعي انه سلمها له مات قبل أن يوصلها وانها هلكت فانكر رب الامانة دعواه فهل باقراره بانه دفعها للغير من ليس في عياله ولا وكيلا عنه ولا شريكا له بغير اذن ربها لغير ضرورة شرعية يكون ضامنا لها ويكون لربها مطالبة بها حيث تحقق انه لم يوصلها لابييه (أجاب) يضمن الرجل المذكور بدفع الامانة لغير من أمر بدفعها له والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع عنده آخر دراهم معلومة القدر على سبيل الامانة وصار يدفع له منها شيئا فشيئا بطلبه ولم يمتنع المودع من الدفع في كل مرة ثم ادعى المودع انه لم يأخذ الا بعضها وادعى المودع دفعها كلها فهل يصدق المودع في دفعها كلها بيمينه (أجاب) نعم يصدق المودع بيمينه في دعواه رد الوديعة لربها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أودعت جانبيا من الدراهم مربوطا في منديل عند امرأة أمينة صالحة خيرة دينية فاخذت المرأة منها ذلك المنديل مربوطا ولم تعلم ما فيه ووضعته في صندوقها الذي فيه حلها ودرهمها فكلمها احتساجت المرأة المودعة شيئا مما في منديلها ففتحت لها الصندوق وأعطتها منديلها فتأخذ منه ما احتاجته وتربط به يدوها وتضعه في الصندوق ومع ذلك كله لم تعلم صاحبة الصندوق ما تأخذه تلك المرأة وما في منديلها ثم بعد مضي مدة سرق ذلك الصندوق الذي فيه الوديعة بما فيه واشياء من منزلها فهل اذا لم تفرط في الحفظ

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

شعبان

٧

١٢٦٧

رمضان

٢٨

١٢٦٧

شوال

٢٠

سنة	شوال	لا تكون ضامنة لما في المنديل حيث كانت أمينة ولم تسكن مفردة في حفظه وهو في حرز المثل (أجاب) نعم لا تكون المرأة المذكرة ضامنة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لآخرى خزاما وماسا أمينة عندها التحفظ لها إلى أن ترجع عليها بعد قضاء حاجتها وتأخذها منها ثم بعد ذلك طلبت منها فادعت أنها دفعتها لامرأة أخرى فهل إذا كان الدفع للآخرى بغير إذن المالكه وإجازتها يكون ضمان ما تلف منها على المرأة الأولى (أجاب) لا ودفع حفظ الوديعة بنفسه وعباله الامناء وان حفظها بغيرهم ضمن الا اذا خاف الحرق أو الغرق وكان غالبا يحيط فاسلمها إلى جاره أو فلك آخر وعن محمد بن حنفية إذا كان حفظها بمن يحفظ ماله كوكيله وما ذونه وشريكه مقاضة وعنا نأجاز وعليه الفتوى كما في الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على أخيه وجب تسك بخط أخيه ان عنده مبلغ كذا أمانة فأعترف المدعى عليه بالتمسك وادعى أنه دفعها له فهل يقبل قول الاخ في دفع الأمانة لأخيه أم لا وتاريخ الوثيقة سنة سبع وثلاثين ومائتين بعد الالف (أجاب) نعم يقبل قول الاخ المذکور بيمينه في دفع الأمانة المذكرة لأخيه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع آخر حمارا عليه أمتعة له في طريق الحجاز ثم طلبه ربه من المودع فأجاب به أنه أعطاه مع الأمتعة لا خير ليس في عياله ليركبه بحضرة بينة وضاع الحمار وما عليه من الأمتعة توفي المودع عن تركته فهل يعد أعضاء المودع الحمار لغيره بغير إذن ربه تعدى أمانته ويكفر ضامنا له وما عليه من الأمتعة ويؤخذ من تركته بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) يضمن المودع بدفع الوديعة لأجنبي بدون إذن مالكها من غير ضرر ورفق فيؤخذ الضمان من تركته بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر أمتعة بضاعة أمانة تحت يده وأمره ببيعها فهل تسكت وتلفت مع ماله بدون عذر يقرط فهل لا يلزمه ضمانها وتكون المالكه على مالكها ويكون القول قول المودع في الهلاك بيمينه (أجاب) لا ضمان على المودع بدون التعدي أو التفريط والقول له في دعوى الهلاك بيمينه الأمين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لزوجة أخيها مائة عنده وسافرت لجهه بعيدة ولها أولاد ذكور قبل إذا أودعها انما تبعة تزوج أخيها مائة عنده وسافرت شرعي لا يجاب لذلك ويمنع من الطلب على الوجه المذكور (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في تركته موضوع تحت يدي رجل على سبيل الأمانة بمن له ولاية الايداع سلمه لبعض من سلمه له وباقيها أخذها الميرى منه قهرا عليه وأعطاه بذلك سندات بالاستلام ثم استلم بعض الورثة من الميرى ما أخذ من لامين ومضى على ذلك مدة من الزمن والآن ادعى أحد الورثة بان التركة باقية تحت يده ونسك الاستلام منه فهل يصدق الامين المذكور في الدفع لانه ينفي الضمان عن نفسه ويكون القول قوله بيمينه ولا يكلف بيمينه على ذلك أولا بد من البينة على الدفع (أجاب) في التتوي	٢٥
١٢٦٧	ربيع الاول	٤	١٢٦٨
١٢٦٨	ربيع الثاني	٢٤	١٢٦٨
١٢٦٨	جادي الاول	٢٤	١٢٦٨
١٢٦٨	شعبان	٢٧	١٢٦٨
١٢٦٨	رمضان	٢٤	١٢٦٨
١٢٦٩	محرم	٢٢	١٢٦٩

بيع الثاني سنة

وكل حقه كل أمين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله بيمينه كالمودع اذا ادعى الرد
 اه المراد منه ومثله في الاشياء وغيرهما من معتبرات المذهب فثبت ادعى الامين المذكور
 رد الامانة لمستحقها كان القول قوله بيمينه في ذلك ولا يطالب بيمينته على ايصال المستحقها
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا من الدراهم ليحفظه له على سبيل الامانة
 فاخذ هذه الامير ووضعها في محفل الخرز ثم سرق منه مع أمتعة له فهل يلزم الامين اليمين
 الشرعية على أنه ضاع من غير تفريط (أجاب) لا ضمان على المودع الا اذا ثبت عليه
 التعدي أو التفريط والقول له بيمينته في دعوى الهلاك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 دفع لآخر قدرا من الدراهم على سبيل الوديعة ليحفظها له فبعد مدة طلبها ربهما من الامين
 فانسرها فهل اذا شهدت عليه بيمينته بها وادعى ضياع بعضها بعد انكاره وثبوتها عليه
 باليمين لا يصدق في دعواه ولا يكون أمينا حاشا ويوجب عليه ردها ربهما بتمامها
 (أجاب) بجحد المودع الوديعة يكون غاصبا لها فلا يصدق في دعوى الهلاك لبعضها بعد
 ذلك لا تنافض وفي الهندية من الباب التاسع من الوديعة اذا أقام رب الوديعة اليمين على
 الايداع بعد جحد المودع وأقام المودع يمينته على الضياع فان جحد المودع الايداع بان
 يقول للمودع لم تودعني ففي هذا الوجه المودع ضامن ويمينته على الضياع بعد الجحد مردودة
 سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحد أو بعد الجحد وان جحد الوديعة بان قال ليس
 لك عندي وديعة ثم أقام يمينته على الضياع ان أقام يمينته على الضياع بعد الجحد فهو
 ضامن وان أقام يمينته على الضياع قبل الجحد فلا ضمان وان أقام يمينته على الضياع
 مطلقا ولم يتعرضوا لما قبل الجحد وما بعد الجحد فهو ضامن اه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل دفع لريس مركب جائب قماش أمانة على انه يسلمه لرجل في جهة كذا فاخذها
 الريس الامين ووضعها في المقعد وأغلقه عليه افتزل عليه الاصوص ليلا في المركب
 وأخذوا القماش الذي هو في خرز المثل مع أمتعة لبعض أناس مسافرين بها فهل يضيع
 القماش على ربه ولا ضمان على الريس الامين المذكور حيث لم يحصل منه تعد ولا
 تفريط سيما وهناك يمينته نشهد بذلك (أجاب) لا ضمان على الامين الا اذا ثبت
 عليه التعدي أو التفريط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر تركيبتين
 قهرمان أمانة ووديعة عنده وأمره بحفظهما في صندوق المرآة الذي هو خرز مثلهما وقال
 له ان جاء لك مشتر ودفع فيهما ثمن كذا فبععهما له به فبعد مدة حضر مالهما وساله
 عنهما فاقر بحضرة يمينته شرعية انه أخرجهما من صندوق المرآة المأمور بحفظهما فيه
 ووضعهما خارجا وانهما سرقا منه فهل اذا ثبت انه تعدي بذلك ولم يحفظهما في خرز
 مثلهما وانه عرضهما للاصوص بناحية طنترا في مورد ازدحام الناس وضاعا يكون
 ضامنا لهما بقيتهما للمالك (أجاب) نعم يكون المودع المذكور ضامنا لما ذكر اذا
 ثبت عليه التفريط بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع بعض دراهم

١٢٦٩

مطلب في قبول يمينته
 المودع على الضياع بعد
 الجحد تفصيل
 جادى الاولى

١٢٦٩

رجب

١٢٦٩

١٢٦٩

سنة	سؤال	الجواب
١٢٦٩	١٦	أعطاهما الزوجته لتخفظها له بحضرة بينة شرعية ثم بعد ذلك غضبت الزوجة منه فطالب منها الدراهم فاندكرتها ووجدتها كليا فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تجبر على دفعها لزوجها ولا عبرة بانكارها مع وجود البينة (اجاب) يؤمر المودع بدفع الوديعة لزوجها بعد ثبوتها بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة دفعت لامرأة أخرى ساعة لتخفظها ووديعة عندها وهي دفعتها المرأة الثالثة بغير اذن المودعة فضاعت من المرأة الثالثة من غير تعد ولا تفريط فاذا يكون الحكم في الضمان وعدمه (اجاب) اذا دفع المودع الوديعة الى غير من في عياله بغير اذن المالك ولا ضرورة تحرق وعلمت ضمن قيمتها للمالك ولا ضمان على مودع المودع بخلاف مودع الغاصب والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بما مضى منه ان رجلا أودع عنده آخر صرة فيها دراهم ثم مات المودع ووجدت الصرة عنده بعد موته وادعى رب الوديعة انه أودع عند المتوفى ووديعة وهي صرة فيها كذا كذا من الدراهم فوجد فيها عجز عما قاله وأقرت زوجة المتوفى وخادمه بانه دفع الى المتوفى هذه الصرة فاذا يكون الحكم (اجاب) اذا ادعى الرجل المذكور ان له وديعة عند المتوفى وعينها يؤمر باثبات دعواه بالوجه الشرعي فان اثبتها قضى له بها والا فلا واخبار الزوجة والرجل بما ذكر لا يثبت دعوى المدعى على الوجه المستطوف في حق جميع الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ أخذ في عساكر الجهادية وترك دارا ومناعا وملبس يدنيه وله أم متزوجة بغير أبيه فهل يكون الحق في حفظ ماله لآبيه أولا مه حتى يحضر من غيبته أو للقاضي والحال انه ترك ما ذكر عند آبيه ليحفظه له وأرادت الام أخذ ذلك من يد الأب مع كون الولد موجودا ولم يمت وجهته معروفة فاذا يكون الحكم (اجاب) ليس للام ولا للقاضي اقتراع ماله من يد آبيه المحفوظ عنده والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أراد السفر الى جهة فنزل بمناعه الى بولاق واستحفظ عنده جماعة ورجع الى مصر لقضاء حاجة فاخذ رجل منهم خروجه في غيابه بم فيه من الثياب والدراهم المعلومه باذن الباقي ورجع به الى مصر فبعد ان سافر ركب الخرج الى الجهة التي سافر اليها ورجع الى مصر ساله عنه فادعى انه سلمه لرجل أجنبي من غير اذن ربه فهل اذا ضاع يكون ضامنا له حيث سلمه بغير ربه غير اذن المالك اذا ثبت ما ذكر (اجاب) نعم يصح من حيث كان الاجنبي في غير عيال المودع ولا ضرورة للدفع كحرق أو غرق غائب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قد رآه معلوما من الدراهم ووديعة وبعد مدة علمها منه فدفعها له كتمه فادعى رب الوديعة ان الوديعة نقص منها شيء ونكروا دعواه النقص فاعرى عليه مشيئة لبيد والحال كم فضرر بوضعه بالشيء وسجنه وفتعرض له رجل وانترم بدفع ما ادعى به وبب الامانة من النقص لاجل فككته فهل لا يصح انترامه لانه انترام لا يلزم ولا يكون لرب الوديعة مطالبة به بما انترم بدفعه وهو يصدق الامين بيمينه في رد الالامة لربها بما لها
١٢٦٩	١٨	ذی الحجۃ
١٢٧٠	٢٧	محرم
١٢٧٠	١١	صفر
١٢٧٠	١٦	ربیع الاول

ربيع الثاني
٢٩
١٢٧٠

جاءى الاولى

١٤
١٢٧٠

رجب

٥
١٢٧٠

شعبان

٢٨
١٢٧٠

شوال

٧
١٢٧٠

ربيع الثاني

٢٦
١٢٧١

(أجاب) يقبل قول المودع بيمينه في رد الوديعة لربها ولا تصح الكفالة بالامانة مادامت كمال الله تعالى اعلم (سئل) في رجل أودع عند آخر دراهم أصنافا معلومة وتوفى المودع بعد ذلك فأقام الوارث وكيلاعته بقبض الوديعة من المودع وقبض جميع المتروكات فاستلم الوكيل الوديعة من المودع أصنافا حسب أصلها ومن التركة نقودا أصنافا معلومة وصار ذلك تحت يد الوكيل المذكور والآن طالب الوارث أخذ ما ذكر من الوكيل أصنافا على حسب ما قبض من الوديعة والتركة فامتنع الوكيل ويريد أن تكون زيادة أصناف المعاملة له فهل لا يجب لذلك ويؤمر بدفع ذلك للوارث على مقتضى ما قبض من أصناف المعاملة اذ تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا يجب الوكيل لذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استامن رجلا آخر وأرسله بدراهم ليدفعها لآخر فربطها في ثوبه بحيط لعدم جيبه وجهه المصرومة من داخل عبه فسقطت منه الدراهم ولم يشعر بها فهل لا يضمن ويأخذ من مصداق بيمينه حيث لم يوجد منه تقرير ولا بعد وكان أمينا (أجاب) نعم لا ضمان عليه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أودع عند مطالقته جارية مع بعض امته فتم ماله المودع عن وارث فطالب الوارث الوديعة من المرأة المودعة فأنكرتها وجدها فهل والحال هذه اذا أثبت الوارث الملك في الوديعة المذكورة للورث باليمين الشرعية تحجب المرأة على نسام الوديعة للوارث المذكور ولا عبرة بانكارها بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبت الملك في الامتعة المذكورة لا توفى بالوجه الشرعي تؤمر المودعة بتسليمها او بدفعها الى مستحقها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى دلا لا سيفا ليدفعه له فاخذه الدلال ووضع في حانوت رجل آخر غير اذن من مالك السيف فضااع السيف المذكور من الحانوت المذكور فله حانوت رجل آخر هذه يكرن الدلال مبروما به (أجاب) اذا طاف الدلال بالمبيع ثم وضعه في حانوت فهاك ضمن الدلال بتفاه ولا ضمان على صاحبه الحانوت عند الامام لانه مودع المودع كما أفاده العلاقي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أودع عند امرأة صندوقا مغلوقا ومفتاحه بيده لا يدري ثلث المرومة ما فيه وبعد مدة أخذه ثم ادعى انه كان فيه دراهم حصل فيها نقص وانهم المرأة فأنكرت دعوا فهل يصدق الامين في رد الامانة لربها كما استلمها واذا راد ان يلزم ابنها بما ضاع من الصندوق بدون كماله شرعية لا يجب لذلك مبرعا (أجاب) كل أمين ادعى ايصال الامانة الى ربها فانقول قوله في ذلك بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنيتين بالغين وعن ابنه قاصر بن ورك ما يورث عنه شرعا وقسمت التركة بينهم بأمر من يرضه الشرع فمن يد القاضى وأقام القاضى أم القاصر بن وصيا عايم موجه التمسك من المال تحت يد أخيه ما أمانة فهل اذا بلغ القاصر ان وراد امه بالبيع بشئ زائد عما ختمه من تركته أبيها ما يورث وجهه شرعي لا يجب بالذات وليس له ما مضى بيمينه ما مضى بالفرصة الشرعية فقط (أجاب)

للقاصر من بعد بلوغهما بصفة الرشد أخذما يخصهما بطريق الارث من هو تحت يده مع قفاه
 اذا حصت تميمته باذن من له الولاية في ذلك وليس لهما احذز ياددعي ذلك والله تعالى
 أعلم (سئل) في شر يكفر في مودة لسكر منهما النصف فيما اذا كان أحد لشرى وكين
 باقامتها عند شر يك لا آخر وحفظها في حرمها ما فسرقت الجاه مودة المذ وره من حرز
 مثلها من غير تعد ولا تفريط فهل والحال هذه اذا اراد الشريك الاذن لضمين واضح
 اليد لا يجاب لذلك ولا ضمنا على واضح اما حيث ضاعت من عند من يتردد ولا تفريط
 (اجاب) حيث كانت الجاه مودة عند ترميم باذن لا آخر وسرقت من حرمها بالان لا ولا
 تفريط منه ولا ضمنا عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لا آخر تدراهم مودا من
 الدراهم امانة لبوصلها لا آخر بالمهر مودة فضاعت منه بالسرقة عن الطريق من غير عدو
 تفريط فهل اذا اراد بها ما طالبته بها الاجاب لذلك وامدق الامين في ضياعها بيمينه هو ضيع
 على دبرها (اجاب) نعم بهدق الامين في دعوى الضياع فليتيق الله به اذا الحساب امامه و
 ضمان عليه اذا ضاعت منه بفكر السرقة بدون تعد وتفريط طوائف تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن اولاده الذكور ابنا لغيره وعن زوجة راضة وترك قدامه لومانه
 الدراهم ثم نصف جاه مودة تحت يد أخيه وودع مودة في الخزانة الذكور ولاولاد
 أخيه الميث وزوجته بكفزة بيينة شرعية بعد رد دعوى الزوج من فحس ترك بعض
 أمتعة ونقد وز يادق عن من الجاه مودة تحت يد أخيه وديعة ترك الدعوى وحده
 ولا بيينة للزوجة على ذلك قول ولحق هذه لم تثبت زوجة دعوى بالبيينة شرعية
 لا تعتبر وتنع من معارضة الخ المذ كور في ذلك بدون وجهه على (اجاب) من المعالوم
 انه لا يقضى المدع مجر ددعوا بدون اثباته بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل أودع عند زوجته دراهم على يد بديعة مودة عن زوجة خ مودا من الدراهم
 الوديعة فدعت انها دفعت له بعضا حال حياته على مراد بدون بيينة لبعض الباقى
 عندها فلم يصدقها لوثقة في دفع البعض او طابعتها به فقول يكون ثقل قناتى
 ذلك بيمينها واداد هو عليه بعض مصوغا ورثه مودة من بديعة مودا ذلك في وثقة
 اطاعوا عليهم ابا مودته من مودة الموثقة ونسكت دعوى ولا بيينة مودته مودته
 بدعوى هذه المحرر ددعوى الاثبات شرعي ويكون قول بيمينه (اجاب) نعم ترك
 قول بيمينه في رد بعض مودته المستحقة حرمها لا يمكن خاتمة مودته مودته مودته
 عن الاثبات الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع عند زوجته حرمها مودته
 ويضعه في مكان عينه له ورحمته مودته مودته مودته مودته مودته مودته مودته
 الصبح ووضعته فيه ثم مودته مودته مودته مودته مودته مودته مودته مودته مودته
 المذ كور من حرمته مودته مودته مودته مودته مودته مودته مودته مودته مودته
 المودع وتلف الصبح في المذ مودته مودته مودته مودته مودته مودته مودته مودته مودته

١٢٧١

١٢٧١

في القعدة

١٢٧١

محرم

١٢٧٢

٢٤

سؤال سنة

٢٠ ١٢٧٢

ذی القعدة

١٢٧٢

صفر

٢٥ ١٢٦٥

٢ ١٢٧٤

جمادی الاولى

٩ ١٢٧٤

مطالب ادعى وارث
المودع انه بينا قبل موته
واقام بنسبة على ذلك
قبات ولاضمان

ما تلف من الصمغ له حيث وضعه في السفينة بغير اذن مالكه واذا انكر اخذه ووضع
في السفينة وادعى ان رب السفينة وضع الصمغ المذكور في سفينة وادعى رب السفينة ان
الاتخذ وضعه فيها بالاجرة ولاينة لكل منهما على ذلك فماذا يكون الحكم الشرعي في
ذلك (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي على الرجل الاجنبي المذكور اخذ ذلك الصمغ من
حرزه ووضع في السفينة بغير اذن كما هو مذكور فرب الوديعة تضمينه حيث تلف بعد
نقله من موضعه نعديا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا الى اخ لهم اهلهم عنده
صاغا كانوا وضعوها تحت يده امانة منذ خمس وعشرين سنة واظهروا بذلك ورقة طبق
دعواهم وادعوا ان الورقة المذكورة بخطه فانكر دعواهم وجدها والحال انه لا بينة لهم
عليه ثبت ما ادعوا به فهل والحال هذه لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي ولا
بالورقة التي لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المذكورة
والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة وضعوا امانات عند امرأة لتخفيها لهم
فوضعتها بمنزتها وهو حرز مثلها وبقيت عندها مدة ثم حرق منزلها وما فيه من امتعتها
والامانات المذكورة فاراد اربابها الزام المرأة المذكورة ببقية متاعها وتضمينها فهل اذا كان
الحرق المذكور مشهورا وكان بغير تفریط منها ونعدولم يتمكن من نقل الامانات
المذكورة حال الحرق في منزل آخر غير منزلها لا يجابون لذلك ولا تضمن المرأة
المذكورة القيمة فيما تلف والحال ما ذكر (اجاب) نعم لا ضمان عليها والحال هذه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مواشي نزل كها عند آخر ديرة فوضع يده الامين عليها
ونصرف فيها بالبيع له رجل اجنبي في غيبة ربه من غير اذنه وتوكله في ذلك فهل اذا
حضر ربه لم يجز البيع ولم يرض به يكون له فسخه ورفع يد المشتري عنها ولا شيء عليه
للمشتري (اجاب) اذ لم يكن البيع المذكور وكما لا عن المالك في البيع يكون بيعه مملك
غيره موقوف على اجازة المالك فيرد بده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
قدرا معلوما من الدراهم وسبع قطع نحاس ليحفظها عنده امانة ثم بعد مدة اخذ رب الامانة
امانته من هي عنده وادعى ان سند شرعي بذلك والآن مات رب الامانة وترى دورته
مطالبة الامين بها فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية ان مورثهم استلمها من هي عنده قبل
موتها لا يجابون لذلك شرعا وتبرأ ذمته بدفعها اليه حال حياته اذا تحق ما ذكر (اجاب)
نعم لانجاب ورثة المودع لذلك والحال ما ذكر على انه يقبل قول الامين اذا ادعى اتصال
الامانة الى مستحقها بيمينه ولا يكف بينة على ذلك ان لم يكن خائنا والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل قبض قدرا معلوما من جهة معلومة لورثة ميت بطريق الوكالة عنهم وبقي عنده
مدة على وجه المورثة فطالبوا منه المباح المذكور في حياته فدكر مدعيها بحضرة بينة شرعية
انه دفعه لهم ولم يكن له عنده شيء منه وحلف على ذلك يمينان ثم مات فادعى ارباب الوديعة
على ورثته بان الوديعة باقية في تركته فهل اذا اقام ورثة المودع بينة على اقاربه

جمادى الاولى سنة

١٢٧٤

١٧

واعترافه حال حياته انه دفع المبلغ لهم وحافه على ذلك تقبل بينتهم ولا يكون لهؤلاء الورثة دعوى عليهم والحال هذه (أجاب) نعم لاضمان عايمهم ولا على الحركة وتقبل بينتهم على ذلك والحال هذه حيث لا مانع وفي تنقيح الفتاوى اذا اقام المودع بينة على الايداع وقد مات المودع مجهلا للوديعة ولم يذكرها في وصيته ولا ذكرها لورثته فضمائها في تركته فان اقام بينة على قيمتها أخذت من تركته وان لم تذكر له بينة على قيمتها فالقول فيها قول الورثة مع عيهم ولا يقبل قول الورثة ان مورثهم ردوا وعزاه الى فاري المدايه ثم قال وقال في جواب آخر ادعوا ان مورثهم ادعى قبل موته انه رده الى مال كنه او انه تلف منه واقاموا بينة على انه ذل ذلك في حياته تقبل بينتهم وكذلك ان اقاموا بينة انه حين مريه كان المال المذكور في امان مورثهم قال هذا المال لعلان عندى وديعة او قرض او قبضته لفلان بطريق او كالا او الراسالة لا دفعه اليه فادفعوه اليه ولا كنه ضاع بعد ذلك من عندنا لاضمان عيهم ولا في تركته انتهى ثم نظري قوله او قرض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قرضا من النحاس على سبيل الامانة ليحفظه عنه ثم بعد مده مات رب الامانة عن ورثة فضا بورتته اتكاس من الامن وادعوا عيهم بزيادة عن القدر الذي عنده متعللين بان مورثهم اقر في مرض موته بان ثلاثة قنطير عند فلان ويقيمون بينة بذلك وهو ينكر دعواهم فهل يصدق الامين بينته في القدر الذي عنده ولو شهدت البينة بما ذكر ولا عبرة بدعواهم لزيادة (أجاب) قرار رب الوديعة لا يكون حجة على المودع فاذالم تثبت ورثته بها قدر الزائد بالوجه الشرعي يكتفى بالقول قول المودع بينته في نفي ما ادعاه لورثته زياره عد ما اعترف به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم مع ماله القدر يحفظها له ثمانية عنده فاحدها منه ووضعها مع دراهمه في جيبه لكونها قرينة ودراهم الوديعة ذهبوا ودرهم كل مائة يذهب اذ نزل عليه مرضى وقض جيبه بسكين واخذها مع دراهم الوديعة تكون ضاثة على مال كنهها ولا يلزمه ضمها من غير ثبوت تعدا وتقرير (أجاب) اذ هم اذ كانت الوديعة من يد المودع لا تعد منه ولا تقرير لا يصحها وتضيح على مال كنه ولا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة منه ربع سنين وعن ثلاثة من كبره وعرضهم وصري وعليه وصى من قبل الميت وصحت تركته بين ورثته بنزولها لثمة شرعية ولا ن ادعى على الوصي وعلى بعض الورثة لخص من رجل بنه كان ارسل الى ميت قبل موته بضاعة يبيعها ويحفظ ثمنها منه تحت يده ويبقى تحت يده مبلغ من ذلك ثم يبيع ويريد اخذه من تركته ولم يكن عنده ثمنها يدعيه ولم يصدق على ذلك الوصي ولا احد من الورثة فهل لا عبرة بدعواه بلا برهان شرعي (أجاب) اذالم يوجد ليدعي ذلك كور ما ثبت دعواه من بينة شرعية وخض غريمه الميت وكان ممن يعمل بخمنه ولا كور من ورثته المبلغ لا يقضى بمجرد دعواه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عيهم بجانب

جمادى الثانية

١٢٧٤

١

شوال

١٢٧٥

٢٠

ذى الحجة

١٢٧٥

٢

١٢٧٧

٢٧

بضاعة اعطاها لآخر ائديعه له على سبيل الامانة ولم يجعل له شيئا في نظير بيعه وقيل ان
 يديه ضاع منه وسرق مع بضاعه بدون تفريق منه فهل يكون ضاعا وهالكه على
 مالكه ولا يلزم الاميز شيء منه ويكون مصداق بيئته (اجاب) اذا ضاعت الامانة
 من يد الامين لا تعد له ولا تفريقا ضمان عليه وصدق في دعوى الهالك بيئته اذا
 لم يكن خائنا والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم اطيان مملوكة لهم ليست
 امر به ونحوه وقراريط في سواي في جهة فذهبه غابوا مدة ثم حضروا ونازعوا به
 ذلك فثبت لهم واندوه واستأجروه ورايهم ثم به ذلك ارادوا الغيبة لعذر فسلموا
 ذلك كما لمعض اقرارهم امانه فهل اذا حضروا او حضر الوكيل الثابت توكيله عنهم
 يجب عليهم تسليم ذلك كله اذا كانوا مقرين بانه امانة واذا مات بعضهم مقرر بذلك ولم
 يصح لونه خبره منين وانكر اولاده ذلك لا يعترا بكارهم مع وجود البيعة الشاهدة
 بان اقرارهم قبل موته واذا اقتبح بعضهم نخلة ووضعها في ساقية له يلزمه قيمتها الصادرة
 (اجاب) اذا كان المالك لادناي الاطيان والنخل وحصص السواقي المذكورة ثابتا
 لهم فيها ووضعوا اليه مقررون لهم بالملك فيما كرهوا من تسليمه اليهم او الى وكيلهم
 بقبض ذلك الثابت توكيله عنهم بالطريق الشرعي اذا لم يكن هناك مانع واقرار المورث
 حجة عليه وعلى ورثته فيما يزعم الوارث انه آلي له من مورثه المقر بطريق الارث ومن
 المعلوم ان من آلف شيئا من مال الغير فله ضمانه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كفى
 خرفه ائديه لرب الدين المتوجّل لاجله ثم لم يدرى الدين دفعه لائديه لا يقبل على وجه
 المرسالة وانه امانة لي وصله لرب الدين ثم مات الكفيل قبل دفعه ذلك لرب الدين عن ورثته
 ونزكه بحجة لذلك ويريد الرجوع في تركته فهل له ذلك لائديه او لرب الدين يعترف بوصول
 دينه كمن يدين الحى المذكور ما عدا المبلغ الذي استعمله الكفيل من المدين ليسلمه
 لرب الدين المذكور (اجاب) نعم يكون للدين الرجوع في تركه الكفيل بمثل ما دفعه
 اليه سلمه الى دائئه والحال ما ذكر بالسؤال ما لم يذكر الكفيل قبل موته انه دفعه الى
 الدائن او انه هلك بل مات ولم يبين حاله حتى يتحقق التجهيل في الامانة اذا ادعى ورثته
 دفعه من مورثهم للدائن او انه ذك ذلك قبل موته وانه بين حال المال بشئ يبرئ به
 من الضمان كهلاكه بدون تعدد وتفریط واقاموا بيعة على احدى هاتيك الصور فلا
 ضمان على البركة ولا عبرة بتدقيق رب الدين المدين على اخذ جميع الدين من المدين
 وعدم احدا من الكفيل الذي كان المال في يده على سبيل الامانة اذ الفول للاميين
 في حق براءة نفسه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في جماعة تجار خرجوا من
 ديارهم بارسام مدين جهة مخصوصة يجرون فيها فلما خرجوا الى البرية في محل
 خارج من الحوكوم مشهور بقطع الطريق والهب فيه مرص واحد من الديار
 المذكور فسلم الى لاحد منهم وديعة وامره انه اذا مات في مرضه المذكور يوصل ماله

رجب

٣

١٢٨٠

دى العدة

٢٧

١٢٨٠

ذى القعدة سنة

الى أهله بعد ان يرجع من سفره فرضى المأمور بذلك ثم مات المريض المذكور في مرضه
المذكور فدفنوه وحمل المأمور المال معه وسافر هو وبقية البطار فظهر عليهم ثم قطاع
الطريق في المحل الخارج عن المحك ومرة المشهور بالشهرة المذكور وغلبوا عليهم
ونهبوا جميع أموالهم وجميع أموال الميت أيضا فادورثة الميت ان يضموا المأمور
المذكور جميع مال مورثهم المذكور فهل والحال هذه اذا ثبت دفع المالك ماله اليه على
سبيل الوديعة وأمره بإيصاله الى أهله بعد موته يكون مال الميت المذكور أمانة في يد
المأمور يضيع على الورثة ولا يضمن شيئا من ذلك حيث لم يوجد من الامين المذكور تعد
ولا تقر يطاق في هذا المال (أجاب) لبس لورثة المودع تضمن المودع ما تلف في يده من
المال على الوجه المسطور بدون عهده ولا تغريب بل بهلاك عليهم مجابا بلا مطالبة عليه
والحال هذه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة اودعت عند امرأة أخرى حليا
فطلبت المودعة المذكور من المرأة المودعة الحلي فاقرت بانه باق عندها ثم بعد ذلك
ادعت المرأة ان الحلي المذكور ضاع قيل اقرارها به فلم تصدقها المودعة المذكور في
دعواها فهل والحال هذه تكون ضامنة للحلي المذكور ولا يقبل قولها في ذلك بيمينها
والحال هذه (أجاب) نعم تكون ضامنة له ولا يقبل قولها في دعواها الضياع بتاريخ
سابق على اقرارها ببقاء الوديعة عندها للتناقض وفي العميون اذا طلب المالك الوديعة
فقال اطلبها عند الخاء صاحبها عند افعال المودع ضاعت الوديعة سئل المودع متى ضاعت
قبل اقرارك أو بعده فان قال قبل اقرارى يلزمه الضمان للتناقض لان قوله اطلبها عند
اقرار منه انها ضاعت فاذا قال ضاعت كان تناقضا وان قال ضاعت بعد الاقرار
لا يضمن لانه لا تناقض خلاصة من الفصل الرابع ومثله في البرازيه وافق بمثله الخبر
الرملي ذكره في تنقيح الحامدية من أول الوديعة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في
رجل دفع لولد من أولاده مائة من الدنانير وبيعة فاخذ منه ووضع في حزمته وهو والمحل
الذي يضح فيه دراهم نفسه وبعد مدة سرى ذلك المبلغ الذي استلمه من والده على سبيل
الامانة فعلم الاب بذلك وسكت واشتهرت سرقة في بلدهم واستمر الاب ساكتا ولم ينزع
ولده حتى توفي الاب الى رحمة الله تعالى فهل يدين لبيعة الوديعة عالة في أحقيهم بمقتضى
نصيهم بما يستحقونه من ذلك المبلغ المذكور اذ ما حيث سرى من حزمته بل لا تعد ولا
تقر يطاق من المودع طال حياة المورث مع سكرته وعدم منارعتة حين علمه بذلك ولا يقبل
قول المودع بيمينه في ذلك (أجاب) نعم لسابقة الوديعة فلان كان الامر كذلك
ويقبل قول المودع في الضياع بيمينه حيث لم يكن خائفا والله سبحانه وتعالى أعلم

* (كتاب العارية) *

(سئل) في رجل تحت يده عساكر وهو كبيرهم اعطى لكل واحد منهم حصانا عارية

١٢٨٤

٢٤

رمضان

١٢٨٧

١٠

١٢٩٥

١١

ليركب عليه مع أمير الحج ذهابا وإيابا فترتوا في بعض الليالي وربط أحدهم للجوام في يد
 ووضعها تحت رأسه كما يفعل ببيعة العسكرية فاستيقظ فلم يجد الحصان وضاع منه بغير
 تقريط فهل لا يكون العسكري المذكور وضاعا للحصان المذكور ويضيع على مالكه
 (أجاب) لا ضمان على العسكري المذكور حيث لم يصدق منه تقريط والقول له في
 ذلك بيمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار دابة من غيره ليستعملها في حمل
 السباخ فكسرت عنده يوما ودها المالكها في آخر النهار فهل إذا تلفت بعد ذلك عند
 المالك أو عند المستعير بالاستعمال الماذون فيه من غير تعد ولا تقريط لا يضمنها المستعير
 وتضيع على مالكها (أجاب) لا ضمان على المستعير إذا لم يثبت عليه التعدي أو
 التفريط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق طينا بنى فيه دارا باذن الحاكم
 وهو يدفع ماله إلى الديوان قبل البناء وبعده وهذه الإدارة سمها عليه الحاكم كم مقدار
 معلوم من القراريط ثم جاء رجل آخر واستاذن منه أن يسكن معه فاباح له السكنى في
 داره عارية واذنه بوضع شيء فيها يستظل به فسكن فيها مدة ثم خرج وأراد الرجوع إليها
 فذهبه مالك الدار فهل يكون له منعه من سكناها معه ولا يسكن الأبرضاه (أجاب)
 للغير الرجوع في العارية متى شاء والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة استعارت شالا
 كشمير يامن آخر نستر به ميتا عندها ثم وضع الميت في القبر ضاع الكشمير من غير
 تقريط فهل يكون من ضمان المرأة أو يضيع على ربه ولا يلزم المرأة إلا العين الشرعية
 (أجاب) لا ضمان على المستعير حيث لم يثبت عليه التعدي أو التفريط والقول قوله في
 الضياع بيمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار شالا كشمير يامن رجل على
 أن يضعه على النعش فاستغنوا عنه فوضعه في صندوق في البيت وذهبوا بالميتة فخافوا
 فوجدوا الصندوق مكسورا وأخذوا فيه من الشال وغيره فهل والحال هذه لا يلزم
 المستعير حيث وضعه في حرز المثل (أجاب) لا ضمان على المستعير حيث لم يثبت عليه
 التعدي أو التفريط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار فرسا من آخر ليركبها إلى
 مكان معلوم فاستأثرت في أثناء الطريق بأفة سمأويه من غير تعد ولا تقريط من المستعير
 فهل إذا أراد رب الفرس أن يضمنها للمستعير لا يجاب لذلك وتضيع الفرس على ربها
 (أجاب) لا ضمان على المستعير إذا تلفت العارية في يده ما لم يثبت عليه التعدي بالوجه
 الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بعض مصاغ وألبسه لزوجته على
 سبيل الزينة ثم بعد مدة ماتت الزوجة عن زوجها وعن أمها وعن أخواتها البنات الثلاث
 فهل إذا ثبت الملاك في المصاغ للزوج بالبينة الشرعية يكون له ولا يكون ميراثا عن
 زوجته (أجاب) إذا ثبت الملاك في المصاغ المذكور له بالوجه الشرعي لا يكون تركته عن
 زوجته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذمى تزوج امرأة فقيرة وبه دخل بها
 أحدث مصاغا وألبسه لها على سبيل العارية ثم مات عنها وعن أخوة أشقاء وعليه ديون

١٩ ١٢٦٥

جادي الثاني

٦ ١٢٦٥

٢٩ ١٢٦٥

ذى الحجة

١ ١٢٦٥

ربيع الال

٢٧ ١٢٦٦

ذى القعدة

٢٧ ١٢٦٦

صفر

١٧ ١٢٦٧

كثيرة فهل يباع ما جرده من المصاغ في الدين الذي عليه أولا (أجاب) إذا اعترفت الزوجة باصل المالك في المصاغ المذكور لزوجها ولم تثبت انتقاله لها بناقل شرعي يكون تركه عن الزوج ولا يكون استمتاعها به حال حياته ورضاه بذلك دليل على انه ملكها ذلك كما تفهمه النساء والعوام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بعض حلى دفعه لزوجته على سبيل الزينة ويكون تحت يدها على سبيل الامانة وعند احتياجه له يأخذه منها وأشهد بينة على ذلك فهل إذا احتاج له لبيعها وي دفع ثمنه في دين عليه يجاب لذلك وتؤمر برده له مع وجود البينة الشاهدة بما ذكر (أجاب) إذا اعترفت الزوجة باصل المالك في المصاغ المذكور لزوجها ولم تثبت انتقاله لها بناقل شرعي يكون له انتزاعه منها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حلياً اعارته لبعثتها لتتزين به فهو عندها أمانة ثم بعد ذلك ماتت البنت المذكورة عن أمها وعن ورثة فأنبتت الام المذكورة ان الحلى لها بالوجه الشرعي وانه كان أمانة في يديها وأخذت بعض الحلى وبقي البعض الآخر في يد الوارث فطلب الوارث من الام المذكورة ان تهيب له البعض الذي في يده بالقهر والجبر ليعمل به لكونه بيده فامتنعت الام من ذلك فهل والحال هذه لا تجبر الام على الهبة وتؤمر الوارث بدفع باقي الحلى الذي هو لها بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا تجبر الام المذكورة على الهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى جمل لابنه وذلك الابن بالغ مكلف يسافر به الى جهة السويس من أجل دين على هذا الابن بان يؤجر الجمل ويوفي من أجرته ما عليه فاخذ الابن الجمل المذكور ووضع في بيت شخص من غير اذن صاحب البيت الا انه حر زملته وأغلق عليه بابا متوهما ان صاحب البيت يستأجر الجمل منه فبعد ان وضعه على هذه الصفة خرج ولم يستحفظ على الجمل أحد ثم رجع فوجد الجمل قد ضاع من هذا البيت فهل يلزم الجمل ذلك الابن سيما ولم ياذن له أبوه بوضعه في ذلك الموضع (أجاب) لا ضمان على الابن المذكور الا اذا ثبت عليه التعدي أو التقرير بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر فرسا ركبها لمقابلة حاج له فقامت به عربة في الطريق ولم يمكنه التخلص منها بجواب الطريق فزمت الفرس مع راكبها على الارض من غير تقرير ومن غير تعدي خرج فخذها وقامت سيامة فسلمها المستعير لربها فبعد مدة من الايام حصل لها تشويش آخر فمكواها صاحبها بسبب ذلك فماتت فهل لا ضمان على المستعير المذكور وتكون من ضمان ربا حيث لم يخص من المستعير تقرير أو تعدي (أجاب) نعم لا ضمان على المستعير المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أرسلت جارية لها بالعة عاقلة الى امرأة أخرى لتأخذ منها حلياً على جهة العارية فلم يجد الجارية المرأة التي أرسلت لها وجدت امرأة أخرى فاخبرها بذلك فاستعارت تلك المرأة نظير ذلك الحلى من أخرى لترسله لسيدها بجاريه لاجل استعماله وسلمته للجارية لتسلمه لمرسلتها فسلمته الجارية لتدفعه لسيدها

سنة	رمضان
١٢٦٨	٢
١٢٦٨	شوال
١٢٦٨	٢١
١٢٦٩	ربيع الاول
١٢٦٩	١٣
١٢٦٩	٢٧
١٢٦٩	ربيع الثاني
١٢٦٩	١١
١٢٧٠	جمادى الثانية
١٢٧٠	٢٧
١٢٧٠	ذى الحجة
١٢٧٠	١٦

فضاع منها بدون تعد ولا تفريط فهل لا ضمان على الجارية ولا على من أرسلتها للاستعارة
 (اجاب) نعم لا ضمان على الجارية المذكورة ولا على من أرسلتها والحال هذه والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل غائب عن مكانه اخذ رجل من ثوبه مهر عارية وادعى المغير
 على زوجة الرجل الغائب انها أرسلت التابع المذکور وأذنته في اخذ المهر من عنده
 والحال ان الزوجة المذكورة لم تاذن له ولم توكفه في الاخذ منه خصوصا وأنه لا بينة له على
 ذلك فهل اذا تلف المهر والحال هذه لا ضمان على الرجل الغائب ولا على زوجته ولا على
 المستعير اذا لم يحصل منه تعد ولا تفريط (اجاب) لا ضمان على احد عن ذكره والحال
 هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار من آخر عودي دخان بتركيتهما فاخذهما
 المستعير ووضعهما في حزام المنزل بعد استعمالهما فسرقاتهما من غير تفريط ومن غير تعد
 فهل والحال هذه يضيعة على ربهما ولا ضمان على المستعير المذکور حيث لم يثبت
 التفريط والتعدي (اجاب) لا ضمان على المستعير اذا لم يثبت عليه التعدي او
 التفريط والقول قوله بيمينه في دعوى الضياع والهلاك والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك حصة في دار بالميراث عن ابيه وعن اخوته الاشقاء اعارها لالاخيه لابي له لستني
 ثم مات المستعير عن ورثة فهل للميراث الرجوع في العارية واخذ الحصة المعارة حيث كان
 الحق ثابتا للمعير فيها بالبينه بل هم مقرون بالمال للمذکور (اجاب) للمعير الرجوع
 في العارية متى شاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار فرسا من مالكها وبعد ان
 قضى حاجته منها اودعها عند رجل واعرها لساكنها بان يستلمها من المودع فطلبها مالكها
 منه فامتنع من دفعها له وصار يستعملها في اشغاله بالطحن عايبا والركوب وغير ذلك حتى
 هلكت تحت يده بذلك فهل اذا ثبت استعمال المودع لها في اشغاله بعد طلب مالكها
 لها يغير اذن مالكها بشهادة البينة الشرعية يكون ضامنا لها بقيمتها (اجاب) للمستعير
 الا يداع على المختار المفتى به كما يعلم من الدروحو واشبهه واذا تحقق على مودع المستعير
 التعدي على الدابة المذكورة كالاستعمال بلا اذن بالوجه الشرعي حتى هلكت فعليه
 ضمانها لربها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار من آخر خراما لاجل ان يزين
 به مكانه فاخذه ووضع منه داخل مكانه فسكت عنده ثلاث ليال وفي آخر ليلة اغلق مكانه
 ومضى الى منزله وبات فيه ثم رجع الى مكانه فوجده مغلوقا ففتحتها فلم يجد الخزام
 المذکور فهل اذا لم يحصل منه تفريط لا يضمنه (اجاب) نعم لا ضمان على المستعير
 والحال ما ذكر بدون موجب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اء قطعة ارض زراعة
 اميرية اعارها لآخر فخدمه ثم بعد ذلك طلبها ربهما منه فهل يكون له طلبها منه واخذها
 وليس له الامتناع من تسليمها بدون وجه شرعي وله الرجوع في العارية متى شاء
 (اجاب) نعم لربها اخذها واستردادها حيث لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية اعارها لاولاد عه ليزرعوها

عمر

منه

لا أنفسهم بحضرة يدنة شرعية ثم بعد ذلك طلبها منهم فنعوه من أخذها منكرين للعارية
 فهل اذا كانت العارية ثابتة باليدنة الشرعية يكون لرب الارض نزعها منهم ولا الهبة
 بانكارهم حيث لم يكن لهم فيها حق بالاسقاط ولا بالهبة ولم تكن محسوبة باسمائهم
 (أجاب) اذا ثبت الرجل المذكور اعارة تلك الارض لهم ولم يتحقق ما يفيد سقوط حقه
 منها يكون له نزعها من واضعي اليد والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين له كل
 منهما قطعة أرض زراعية اميرية أعار كل منهما ما أرضه للاخر فزرعها نحو سنتين بشرط
 رجوع كل منهما في أرضه بعد ما يحضره بينة شرعية فبعد ان وضع كل منهما يده على
 أرض الآخر بنحو سنة تصرف احدهما في الارض التي تحت يده بالاسقاط لرجل اجنبي
 بغير اذن رب الارض فهل لا ينفذ تصرف المستعير ويكون لرب الارض نزعها ممن هي
 بيده بعد مضي هذه المدة اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا ينفذ تصرف
 المستعير في حق المعير بدون اذنه أو بآب زته حيث كان الحق ثابتا للمعير ويكون لصاحب
 الحق اخذ الارض من يد الرجل المذكور والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك قطعة أرض زراعية غير اميرية أعارها لرجل ليزرعها ومات كل
 منهما عن وارث فطلب وارث المعير المالك من ابن المستعير رفع يده عن الارض المذكورة
 فاعترف له بها وادعى ان اباه كان وهبها لابييه قبل موته ولا برهان له على ذلك فهل
 والحال هذه اذا لم يثبت دعواه الهبة بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه الهبة عن الاثبات
 الشرعي ويؤثر برفع يده عنها وتسليمها لوارث المالك لها حيث كان معه تراف ومقرا
 بالملك فيها (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه الهبة بدون اثباتها بطريق شرعي والحال هذه
 ويؤثر بتسليم العارية الى ورثة مالكها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له قطعة أرض زراعية اميرية اسقط حقه فيها لرجل آخر وتركها له باختياره على قدر
 معلوم من الدراهم وكتب له بذلك حجة ثابتة المضمون ووضع يده عليها المسقط له ثم بعد
 ذلك أعارها المسقط له المذكور لرجل آخر سنتين ليزرعها عارية فهل اذا ثبت ما ذكر
 وطلب المعير العارية بعد انقضاء مدتها يجاب لذلك ولا يسقط حقه والحال هذه (أجاب)
 وضع الارض عارية تحت يده آخر لا يسقط جق الواضع منها اذا لم يمسقط بالاسقاط
 أو الترك الاختياري فاذا لم يتحقق ذلك لا يسقط حقه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة دفعت لبعثها عارية لتعز به لزوجها ثم ماتت تلك البنت عن أمها
 المذكورة وعن أبيها وعن زوجها وعن بنت منه فهل اذا ثبت ان الحق المذكور عارية
 من قبل الام يكون لها أخذه ولا يمكن كون تركه والحال هذه اذا تحقق ما ذكر بالوجه
 الشرعي (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي كون الحق المذكور عارية عنه ان ثبت
 المذكور من قبل امها يكون للام أخذه ولا يكون تركه عن البنت والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل عنده قصبة ونبذة ذهب وقلادة فيها بعض دراهم ورش رش ملك له وله

١٢٧١

٢٠

ربيع الاول

١٢٧١

٨

ربيع الثاني

١٢٧١

٢٦

ذي القعدة

١٢٧١

٨

ربيع الاول

١٢٧٢

١٧

زوجة دفع ذلك لها لتزني به على سبيل العارية ثم طلقها وطلب منها المحل المذكور فادعت انه ملكها فهل اذا اقام بيعة على انه ملكه ودفعه لها على سبيل الزينة والعارية يقضى له باخذه منها لاسيما وهو فقير ومثله لا يدفع لها ذلك تسليمكا وقد طلبت منه ان يملك لها ذلك على يد جمع من الناس حرارا وهو يمنع من ذلك (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان ما ذكر ملكا للزوج المطلق المذكور وانه دفعه لها عارية يقضى له باخذه من يد مطلقة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى لاولاده جانبان الاطيان عارية ولم يسقط ولم يترك حقه فيهم اعم استرافهم بذلك عند الناس فهل اذا ارادوا ان ياخذوا زيادة جبراعته ليس لهم ذلك بدون وجه شرعي واذا اراد الرجوع في العارية يمكن من ذلك اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا يجبر الاب على اعطاء ما يستحقه من الاطيان لاولاده وله اخذ ما اعادهم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا اعادها لآخر ليس سكنها عارية من غير اجرة فسكنها المستعير مدة ثم بعد ذلك مات المستعير عن ورثة بلغ وقصر وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا ارادت ورثة المستعير مطالبة الساكن باجرة المنزل مدة سكنه في حياة المستعير لا يجابون لذلك (اجاب) اذا تحققت العارية بالوجه الشرعي لا يكون لورثة المستعير مطالبة المستعير باجرة الدار المعادة حال حياة المستعير بدون وجه شرعي ولو مدة للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك فرسا اعادها لآخر ليركبها ثم مات المستعير وهي بيده عن ورثة فطلبها ربهما من الورثة فادعوا انه وهبها لمورثهم فانكر دعواهم فهل اذا لم تثبت ادعواهم الهبة لمورثهم بالبيعة الشرعية لا يجابون لذلك ويكون لرب الفرس اخذها مع نتاجها من الورثة المذكور بن (اجاب) نعم لا يجابون لذلك بمجرد دعواهم بدون اثباتها بطريق شرعي ولرب الفرس اخذها مع نتاجها اذا لم تثبت الهبة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن مورثة فجاءه رجل واستعار منه الدار المذكورة ليسكنها فسلمها له ووضع يده عليها مدة من السنين ثم بعد ذلك طلب مالك الدار المذكور ورثة رفع يد المستعير عن الدار المذكورة فادعى المستعير ان مورثه كان باع له الدار المذكور كورثة حال حياته واقام على ذلك شيخ بلديشهد له بذلك واظهر ورقة بذلك لم يكن عليه اختم قاض ولم تكن مسجلة في سجل القاضي فانكر المالك المذكور دعواه فهل لا تقبل شهادة شيخ البلد المذكور ولا عبارة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية ولا بالورقة التي لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعي (اجاب) يؤمر المستعير برد العارية الى ربهما ولا تقبل شهادة شيخ القرية ولا يقضى له دعوى مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار من آخر جارا ايركبه الى محل معلوم فاعطاه له واخذه المستعير بحضرته ومشاهدته وذهب به الى المحل المذكور ففسرقي منه من غير تقرير ثم ان صاحب المحل اناكر الاذن وادعى انه اخذه بغير اذنه وعند المستعير بيعة تشهد على اقراره بالاذن له فهل تقبل بينته

ذى الحجة سنة

١٩ ١٢٧٢

محرم

١٩ ١٢٧٣

جمادى الثانية

٢ ١٢٧٣

رجب

٢٠ ١٢٧٣

ربيع الاول

٣ ١٢٧٤

جمادى الثانية
١٢٧٤

ولا يضمن حيث لم يفرط في الحفظ (أجاب) اذا ثبت كون الجار المذكور عارية بالوجه
الشرعي لا يضمنه المستعير اذا هلك في يده بدون تفريط منه أو تعدد كتركه بدون حافط
وحرز حتى سرق والا ضمنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار دارا من مالكة
وسكنها مدة من السنين من غير عقد اجارة من مالكة هاتم بعد ذلك بنى الرجل المذكور
حائطاً في وسط الدار المذكورة بغير اذن مالكة افاد مالكة الدار رفع يده عنها فامتنع
من تسليمها له ويريد ان يملك الدار المذكورة بالحائط الذي بناه فيها والحال ان قيمة
الارض التي بنى فيها اكثر من قيمة الحائط بكثيرة واذا هدم الحائط لا يضر بالارض فهل
والحال هذه لا يجب المستعير لذلك ويكون لمالك الدار اخذ داره من يد المستعير ودفع
قيمة ما بناه فيها مقلوعاً أو تسكينه برفع ما بناه حيث لم يضر القلع بالارض (أجاب) يؤمر
واضع اليد المذكور على الوجه المستطور بتسليم الدار استعارة الى مالكة هاوي يكلف
رفع ما احسنه من بنا الحائط بدون اذن المالك والحال ما ذكر ما لم يتفق على دفع قيمة
الحائط من قبل المعير مقلوعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة
خالية من البناء اشترى من اربابها وولدت ثرى أربعة بنين في معيشة وحدهم كل
على انفراد فبناها الاب داراً لنفسه مع اعانة اولاده له في البناء والعمل وبعد تسامها سكن
كل واحد منهم في قاعة منها على سبيل العارية فبات احد البنين بعد سكنه عشر سنين عن
ورثة فاستمر وابعده ساكنين كايهم مدة ست سنين ثم مات الاب عن بنيه وعن اولاد
ابنه والا ن أراد اولاد الابن مشاركة الاعمام فيها متعللين بسكنى أبيهم وسكنهم فيها
فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بتعللهم المذكور (أجاب) اذا تحقق بطريق شرعي ان
جميع الدار المذكورة ملك للاب المذكور الى ان مات عن بنيه الثلاثة واولاد ابنه
لا يكون لاولاد الابن المستعير الميث في حياة أبيه مشاركة اعمامهم فيها بمجرد سكنهم على
هذا الوجه في بعضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة استعارت من
امرأة حلياً التزين به في فرح وناقى لها به في غدت ثم اخذت الحلي المذكور وتوجهت به الى
منزلها ثم بعد الميعاد المذكور طلبت المالكه الحلي من المرأة المذكورة فوعدها بدفعه
لها ثم بعد ذلك اخذته المستعيرة المذكورة وسافرت به الى بلدة فوق مسافة القصر بغير
اذن المالكه والحال ان المستعيرة لم تكن عاجزة عن دفع الحلي وقت سفرها ومكنت في
سفرها مدة من الايام ثم رجعت من السفر المذكور فطبت مالكة الحلي من المستعيرة
المذكورة الحلي المذكور فادعت ضياعه في سفرها المذكور والحال ان اخذها الحلي
المذكور لتتزين به في بلدة المالكه فهل تضمن المستعيرة المذكورة قيمة الحلي المذكور
للمالكه المذكورة ام لا (أجاب) نعم على المستعيرة المذكورة ضمان الحلي المذكور
لتعديها ان كان الواقع ما هو مستطور بالآثار وفي رد المتعارفين من العارية عن جامع
الفصولين لو كانت العارية مؤقتة فامسكها بعد الوقت ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت

رجب

ذى القعدة

ذى الحجة

٢٠

١٢٧٤

١٢٧٤

ربيع الثاني سنة

تنتج الفتاوى الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا ومن جملتها
قطعة ارض خربة عملو كقله وهي مجاورة لدار رجل آخر فاستعار الرجل الاخر المذ كور
القطعة الارض المذ كورة لكونها ملاصقة لداره من مالها كها يوضع فيها ادوابه وتبنيه
لمواسيه وأن يأخذها منه وقت ما يحب ويختار فرضي مالها كها بذلك فأخذها منه ووضع
فيها ادوابه وتبنيه مدة من السنين ثم ان المالك لذلك طلب ارضه المذ كورة فوعده
بمدفعها له ثم ان المستعير المذ كور مات قبل تسليمها للمالك كها المذ كور عن وارث فطلب
المالك ارضه من وارثه فامتنع من دفعها له متعللا بان مورثه وضع يده عليها مدة عشر سنين
وانها صارت ملكه بوضع يده هذه المدة المذ كورة هل اذا ثبت المالك المذ كور ملكه
في الارض المذ كورة بالوجه الشرعي لا عبرة بدعوى وارث واضع اليد المذ كور ووضع
يد مورثه هذه المدة المذ كورة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم اذا ثبت
المالك دعواه المذ كورة بالوجه الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماعها يؤمر وارث
واضع اليد المستعير بتسليم تلك الخربة المستعارة الى مالها كها المعير ويحجر دوضع يد
المورث عليها مدة عشر سنين لا يوجب تملكه لعينها بدون سبب لاسيما مع ثبوت الادعاء
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ارضه معلومة اعارها لرجل معلوم ليعني فيها
ويسكن ولم يعينها لذلك مدة فبني الرجل المذ كور في الارض المذ كورة بناء معلوما من
ماله لنفسه وسكن فيه مدة ثم الا آن مالك الارض رجع في عار يته المذ كورة ويريد
اخراج المستعير الباني منها واخذ ابناء المذ كور لنفسه مجانا بدون عوض فها عن الباني
المذ كور فهل والحال هذه يكون البناء المذ كور مال الرجل الباني المذ كور خاصة
وليس للعير المذ كور فيه حق ويكون للباني المذ كور قلع بنائه من الارض المذ كورة
حيث كان فله لا يضر بالارض وان كان يضر بها لا يكون لرب الارض تملكه مجانا
بل بغيره مقلوعا فيدوا الجواب (اجاب) نعم للمستعير المذ كور قلع بنائه وتسليم الارض
لربها فارغة حيث لا يضر قلعها بالارض فان اضر بها لا يكون للعير غلبة كها بما بل بغيره
مقلوعا كما صرحوا به في حكم العارية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل روج امرأة ودخل
بها ومات بعد ذلك عن زوجها وأمه او قد دفعت الام لابنتها بعض مصاغ وحل على
سبيل الزينة والعارية وأشهدت الام بينة وقت الدفع لماعلى ذلك فهل اذا قامت الام
بينه شرعية على دعواها يقضى لها بدعواها ولا يكون ذلك تركته عنها أفيدوا الجواب
(اجاب) نعم يقضى للام بدعواها والحال هذه ولا يكون ذلك تركته عن ابنتها ما لم يثبت
الزوج التملك بشرق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل البسر زوجه حليا
عملوا كاله لتزين به ولم يملكها ثم توفي والحلى باى عدها ثم توفيت هي أيضا فهل اذا ثبت
بالوجه الشرعي ان الحلى ملك للزوج البسر لزوجه زينة يكون تركته عنه يقسم على جميع
ورثته لئلا كرمثل حظا لاثنتين وليس لخصوص ورثة الزوجة الاختصاص به بدون وجه

١٢٨٤

١٦

١٢٨٦

٢٥

ذى القعدة

١٢٨٦

٤

ذى الحجة
٢٧

سنة
١٢٨٧

جادی الثانية

١٢٩١

رجب
٢٧

١٢٩١

شرعی (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعی ان الحلی المذکور ملك للزوج ولم یثبت انتقاله
للكل زوجته بطریق شرعی یتسم بین ورثة الزوج علی فرائض الله تعالى ولا یختص به ورثة
الزوجة والله تعالى أعلم (سئل) فی رجلین كل منهما یملك دارا معلومة لها حوش معلوم
فاستأذن أحدهما الآخر ان یفتح من حوشه بابا فی حوش الآخر لاجل ان یخرج ویدخل
فیه علی سبیل العاریة لسهولة ذلك علیه وقرب المسافة فاذن له الآخر المذکور بذلك
ففتح الباب المذکور بناء علی اذن الآخر وصار یخرج ویدخل من الباب الحادث المذکور
مدة ثم أراد الا أن الآخر المذکور سد الباب ومنع الآخر المذکور من المرور من حوشه
فهو یحیی لذلک ویمنع الآخر المذکور من التمرض له فی ذلك حیث كان معترف بحديثه
بأذن مالك الحوش المفتوح فیه علی سبیل العاریة وایس قديما واذا تعلل الفاتح للباب
بأذن مالك الحوش فی فتحه تبرعا لا یعتبر عمله بذلك ولذا ذن الرجوع ومنعه من المرور فی
خاص ملكه (جواب) نعم لا آخر المذکور سده هذه الباب ومنع جاره من المرور فی خاص
ملكه ان كان الواقع ما هو مسطور والاذن بالفتح والمرور علی هذا الوجه یعد عاریة قلبه
الرجوع فیه متى شاء والله تعالى أعلم (سئل) فی بنت تزوجت رجلا معلوما وزفت الیه
وقد دفعت الیه أمها من مالها المملوك لها عند زفافها الاشياء معلومة من حلی ونحاس وغیر
ذلك علی سبیل الزینة والعاریة ثم بعد ذلك بعدة ردت البنت المذکورة الی أمها المذکورة
معظم ما دفعت أمها لها من الحلی والنحاس وقد اقرت البنت المذکورة واعترفت فی
حال صحتها وسلامتها بان ما ردت الی أمها من المعظم المذکور وما فی عندها من مالها
المذکورة خاصة وانه عندها علی سبیل الزینة والعاریة ثم بعد مدة قامت الزوجة المذکورة
عن زوجها وأولادها وأمها المذکورة فادعی الزوج بان الاشياء المذکورة من الحلی
والنحاس وغیر ذلك المدفوع للام والباساقی تحت ید المتوفاة ملك للمتوفاة المذکورة فهل
حیث اقامت الام ببنته بان ما ذکرها لها وانما دفعتها الی بنتها المذکورة علی سبیل
الزینة والعاریة أو علی اقرار المتوفاة فی حال صحتها واولادها بان ما ذکرها لها خاصة
وانه تحت یدها علی سبیل الزینة والعاریة یقضى به للام ولا یكون تركه عن المتوفاة
المذکورة (اجاب) نعم یقضى للام بالاشياء المذکورة اذا اقامت البنت علی ملکها
ودفعها الیها بالبنت العاریة أو علی اقرار المتوفاة حال صحتها بما ذکرها حیث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) فی رجل له قطعة أرض خراجیة مکلفة باسمه وحده یدفعها خاصة نفسه
الی الاثنی عشر ان یحفر فیها عینا لیسقی منها زرعها فشاركه رجل أجنبی فی الحفر ووطواها
بالخطب وورکها علیها آلة من مالهما سوویة لیسقی كل منهما أرضه الخاصة به من ماءها وغرسا
حولها اشجارا للاسس من ظلالها قایلة للقبصة خالیة عن الثمر من مالهما واستمر علی ذلك
مدة من السنین مع بقاء الارض علی استحقاق مالکها خاصة بلا اشتراك مع اقرار الاجنبی
بذلك الی الاثنی عشر فهل اذا أراد مالک الارض المذکورة رفع آلة العین المذکورة من

العين المحفورة في أرضه الخاصة به وقسمة الاشجار المشتركة المذ كورة بينه وبينها حيث كانت قابلة لها وتسكيف الشريك الاجنبي فلع حصته من الشجر البالغ ليتتفع بأرضه خاصة بوجه آخر يجاب لذلك حيث كان الامر كما ذكر وتبقى الآلة مشتركة بينهما بعد رفعها من الارض حيث لا تقبل القسمة (أجاب) نعم يجاب مستحق الارض المذ كورة لذلك ان كان الامر كذلك اذ لم تخرج هذه الارض عن كونها في حكم العارية بالنسبة لحصة الشريك الاجنبي في الآلة والاشجار المذ كورة حيث لم توضع بحق القرار والله تعالى اعلم

* (كتاب المهبة) *

(سئل) في رجل يملك بيتا صغيرا لا يقسم وهبه في حال صحته لاولاده وأخته وعين لكل منهم حصة فيه وسلمه اليهم بعد تخليته من متاعه وحواليه وحصل القبض الشرعي من كل ولم يخرج بذلك سند شرعي حتى مات الواهب فهل تتم المهبة المذ كورة بالقبض واذا ارادت زوجة الواهب اخذ حصتها في هذا البيت الموهوب متعلقة بان المهبة لم تتم لعدم خروج سند شرعي في ذلك لا تجاب لذلك ولا عبرة بتمتعها والمحال هذه (أجاب) المهبة على الوجه المذ كونا فذمة ولا يتوقف لزومها وصحتها على خروج صلتها حيث قبض كل من الموهوب له البالغ حصته الشائعة فيما لا يقبل القسمة في ضمن قبض الكل لان ذلك هو القبض المعبر في مثل ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اولاد ذكور واثنا وأقام وصيا على ولده القاصر وملك أحد اولاده البالغ شيلا ناو قفا طين وغير ذلك وهو بحال الصحة والسلامة فادعى الوصي المذ كوران الملبوس الذي أخذه البالغ في حياة أبيه تركة فهل لا يجاب لذلك (أجاب) ما ملأه الله الا بال حال صحته لانه البالغ مع القبض والحيازة منه لا يكون تركة عن الاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وهب نصفه لولده القاصر والنصف الآخر لزوجته وتقبلت منه وهو قبل لولده من نفسه بنفسه والبيت لا يقبل القسمة ثم مات الواهب ووضعت الزوجة يدها على البيت مسدة من الزمان ومعها ولدها القاصر ثم ظهر للواهب ولد آخر يريد ابطال المهبة في البيت المذ كور لاجل ان يرث فيه فهل لا يجاب لذلك حيث قبضته الزوجة والمحال هذه (أجاب) اذا تمت المهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته لا يجاب وارثه لجعل ما وهب تركة بعد موت الواهب المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا ماتت عن زوجها وابن وبنت بالغة فادعت البنت بان أمها وهدت لها نصف الدار المذ كورة قبل موتها وأقامت بينة على ذلك والمحال ان امها استمرت ساكنة في الدار وشاذلة لها بامتعتها حتى ماتت فهل اذا لم يحصل حيازتها ولا قبض من الموهوب لها تكون هذه المهبة غير صحيحة وتقسم الدار المذ كورة بين سائر الورثة المذ كورين بالقرينة الشرعية والدار المذ كورة غير قابلة للقسمة (أجاب) هبة المشغول غير صحيحة ولا تتم المهبة الا بالقبض الكامل في الدار والقبض الكامل في

١٢٩٣

٢١

ذى القعدة

١٢٦٤

٢٣

١٢٦٤

٢٦

١١٦٤

٢٧

ذى الحجة

١١٦٤

٨

ذی الحجۃ سنة

١٢٦٤

٨

١٢٦٥

محرم

١٧

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

٢٠

المنقول ما يناسبه وفي العقار ما يناسبه فقبض مفتاح الدار قبض لها والقبض الكامل
فيما يحتمل القسمة حتى يقع القبض على الموهوب بالاصال من غير ان يكون بتبعية
قبض الكل وفيما لا يحتمل القسمة بتبعية الكل اهـ فاذا لم تتم الهبة بالقبض حال حياة
الواهبه يكون الموهوب تركه عن الواهبه يقسم بين ورثتها على حكم الفر يضة كما لو تحقق
ان الموهوب مشغول بمحتاج الواهبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تبرع ببعض أمواله
لبعض ورثته وهو في مرض موته فهل يكون جميع تبرعاته في مرض موته ببعض أمواله
لبعض ورثته وصية فاذا لم يحجزه باقي ورثته يرتد برده أو كون ميراثا بعد موته يقسم كباقي
أمواله على جميع ورثته بالفر يضة الشرعية (أجاب) التبرع للوارث في مرض
الموت موقوف على اجازة باقي الورثة فاذا لم يحجزه يكون تركه يقسم بين جميع الورثة
كباقي المتروكات والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا يقبل القسمة له كونه بيتا
كبيرا وهبت لرجل حصه شائعة فيه فهل تكون هذه الهبة فاسدة واذا باعت للرجل
المذكور حصه فيه وكان للكان المذكور جار أخذ بالشفعة فور العلم عند العقار المبيع
وأشهد بذلك يحكم له بأخذ المبيع بالشفعة عند توفر شروطها وانقضاء ما منعها (أجاب)
هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تتم ولا تفيد الملك قبل القسمة وتثبت الشفعة
للجار ويحكم له بها عند توفر شروطها وانقضاء ما منعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب
لزوجته مكانا وبعض أمتعة وهو في حال صحته وسلامته وقبلت منه الزوجة الهبة وحازت
الموهوب مدة من السنين ثم بعد ذلك مات الواهب عن الزوجة المذكورة وعن وارث آخر
فأراد الوارث ان يجعل للموهوب ميراثا من جملة متروكات الواهب فهل لا يجب له ذلك
وتكون الهبة صحيحة نافذة حيث ثبتت الهبة والقبض والحيازة في حال صحة الواهب
وسلامته (أجاب) اذا غت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته وثبت ذلك
شرعا لا يكون الموهوب تركه عن الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت عقارا
لشخص بثمن معلوم وقبضه المشتري واستولى عليه نحو ثمان وعشرين سنة ثم ادعى
شخص من أقاربها انها كانت وهبت له هذا العقار ولو كان لم يقبض واستمرت فيه الى
ان ماتت فهل هذه الهبة باطلة وهل اذا ادعى المذكور انه كان يطعمه من ماله ويريد
الرجوع على المشتري واخذ العقار منه في نظير ما صرفه لا يجب له ذلك لاسيما وهو حاضر
وقت المبيع ومشاهد له ولم ينزع (أجاب) لا تتم الهبة بدون القبض والحيازة حال حياة
الواهب وصحته ومشاهد له ببيع القر ي ب مع السكوت مانع من الدعوى ولا رجوع لادعى
المذكور على المشتري ترى بما ادعى انفاقه على الوجه المذكور بدون وجهه يوجب الرجوع
عليه بما صرفه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اولاد ثلاثة وابن ابن ذكور كلهم
بلغ في مهيتته وفي عائلته معينين للاب المذكور فصاروا ينعمون في مال الاب حتى
حصل أموال ودواب كثيرة ثم بعد مدة جمع أكبر الاولاد جماعة على أبيه وقال له قل لي هلي

اصـل مالـك فقـال له الدواب الغـلانية وكذا وكذا وقيمة كذا وما زاد عن ذلك من الاموال
الموجودة فنـمأ المال واكسب الحاصل منى مع الاولاد فـهل اذا تبرع الاب لابنه
الكبير بشئ من هذه الاموال المشاعة قبل الافراز والقسمة وهى كهاباقية على الشيوخ
تحت يده وكتب له وثيقة بذلك لا عبرة بهـ هذه الوثيقة ولا يتم التملك بدون قبض وقسمه
وحيازة شرعية وللـاب الرجوع فى ذلك وابـطاله متى شاء (اجاب) هبة المشاع القابل
للقسمة غير صحيحة ولا تتم الهبة بدون القبض والحيازة والافراز والله تعالى اعلم (سئل)
فى رجل ملك بنت بنته بيتا ووهبـه لها وقبضـته منه وحازته القبض والحيازة الشرعية
ووضعت يدها عليه وصارت تتصرف فيه تصرف المـلاك فى املا كهم مدة تزيد على
اربـعين سنة وماتت ووضعت ورثتها ايديهم عليه بعد ما فـلان اراد وريثة الجـد الواهب
الرجوع على وريثة البنت واخذ المـكان منهم متعللين بانهم اولى منهم بذلك فهل اذا
ثبتت الهبة من مـورث المـدعين بنت البنت المـذكور وقبضت وحازت ذلك منه فى حال
الصحـة والسلامة بشهادة البينة الشرعية لا يكون لورثة الجـد المـذكور من معارضة وريثة
البنت فيما يـديهم من المـكان المـذكور ويكون الحق فى المـكان المـذكور لورثة البنت
الواضـحى اليد على المـكان المـذكور لاسيما وورثة الجـد يعترفون بملك مورثهم لبنت
البنت المـذكورة مع القبض والحيازة (اجاب) اذا كان الامر ما هو مـسطور يكون المـكان
المـذكور ملكا لبنت البنت وليس لوارث الواهب معارضة تـها حيث تمت الهبة والتـملك
بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحةـه واعترف الوارث بذلك كما هو مـر بور والله
تعالى اعلم (سئل) فى رجل وهب لـا خريـتا وجنيـنة بغير اسـها واسـقط حقه له من قطعة
ارض زـرعةـ اميرة وترك له ذلك باختياره طائعا مختارا وذلك بمجلس الحاكم الشرعى
وكتب فى شان ذلك محضر بشهادة البينة وقبـده بسجله وقبض المـوهوب المسقط له ذلك
ووضع يده عليه باذن الواهب المسقط وصار يفتقـع بذلك فى حياة الواهب المسقط مدة من
السـنين فهل ادامات الواهب المسقط لا يكون لاحـد من ورثته معارضة فى ذلك ويكون
الحق فيه للمـوهوب له المسقط له (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة طال حياة الواهب
فما ذكروا ثبت اسقاط الحق للمـوهوب له فى ارض الزراعة لا يكون لوارث الواهب معارضة
المـوهوب له ويمنع من منازعته فى ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى
شخص له اخوان يحب احدهـما ويكره الاخر ولـكل منهما اولاد مات اخوه الذى يحبه
وبقى الذى يكرهـه فخاف ان يموت عن الذى يكرهـه فيـرثه وله نصف منزل شائع يقبل
القسمة وحبـه لاولاد اخيه الذى يحبه من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وصار معهم على
الهبة بل دائما يتفقد هـم باشياء غير ذلك حتى مات اخوه الاخر عن اولاده ثم مات
الواهب فى شهر رمضان فهل لاولاد اخيه الاخر التـعرض وابـطال الهبة الصادرة من
عـهـم ويـقسم بين الجميع على حسب الفرصة الشرعية لفساد هبة المشاع ولا يمنع من

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

٣٠

١٢٦٥

٣٠

ذلك كون الواهب ذارحم محرم للموهوب له (أجاب) هبة المشاع فيما هو ومحمّل القسمة وهو كما يجب القاضى فيه الاتى على القسمة عند طلب شريكه لها لا تفيد الملك للموهوب له في المختار وهو ظاهر الرواية مطلقا شريكاً كان أو غيره فلو باعته الموهوب له لا يصح لعدم الملك والحال هذه وأجمعوا على ان الواهب استرداده من الموهوب له ولو كان ذارحم محرم من الواهب وكما يكون للواهب الرجوع يكون لوارثه به - دمونه لا كونها مستحقة الرد وتضمن بعد الملأ بقيتها كالببيع الفاسد كما أفاده العلامة الرملى في فتاويه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حصّة شائعة في دار تقبل القسمة فهل اذا وهبتها لاحد ثم كاتها ولم تقسم لا تكون هذه الهبة صحيحة تامة (أجاب) نعم لا تكون الهبة على الوجه المذكور صحيحة تامة بدون اقرار ولو لشريكه كما في عامة الكتب وهو المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب في مرض موته جميع ما يملكه لغيره من ورثته وشهد بينة على ذلك وأحضر فقيم أو عمره بكتابة حجة بذلك وكتب الفقهاء الحجة حكم قوله ولم يسم شيئا وهبه للموهوب لهم ثم بعد مدة قصيرة رجوع عن هبته وأشهد بينة أخرى على رجوعه فهل لا عبرة بهذه الهبة حيث لم يحصل فيه قبض ولا حيازة لاسيما وهي في مرض الموت (أجاب) يقسم الموهوب بين جميع الورثة حيث كان الامرها هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابنان فتبرع وقسم جميع ما كان يملكه من دار ومواش وأطيان وزراعة وغير ذلك بينهم ما مناصفة في زمن صحته وسلامته وانفرد كل من ابنيه بالقبض والحيازة في معيشة وحده وصار الابن في عائلة واحده منهما ثم مات الابن المنفرد عن ابن فاصر فقط فوضع الجديد على متاع القاصر الذي تركه له والده ثم بعد مدة مات الجديد عن ابنه وابن ابنه القاصر المذكور فوضع الجديد على ما يخص القاصر عن ابيه وبعد بلوغه أراد ان يأخذ نصيبه فيما تركه والده فذهبه العلم من أخذه متاعا عليه بان والده رجوع فيما أعطاه لوالد القاصر بعد موت ابيه فهل لا يجب العلم لذلك ولا عبرة بتعلاه المذكور اذا ثبت بالبينة الشرعية ان جده القاصر قسم جميع ما كان يملكه من الاموال بين ابنيه ويكون للابن المذكور ان يأخذ نصيبه في جميع ما تركه والده من عمه (أجاب) للابن المذكور ان يأخذ نصيبه من جميع ما تركه والده حيث الحال ما ذكر ولا يصح رجوع الاب فيما وهبه لابنه بعد تمام الهبة بالقبض والحيازة والا فزولو كان الرجوع حال حياة الموهوب له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة فوهب نصفها لزوجته بمحضرة جمع من المسلمين في حال صحته وسلامته وقبضتها وحازتها منه في حال صحته ثم مات عنها وعن ورثة غير هائمه هل يكون الحق في نصف الجاموسة لها فقط دون باقي الورثة اذا ثبت كل من الهبة والقبض والحيازة بالبينة الشرعية في حال صحة الواهب (أجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب نكحة عن الواهب حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت

سنة
١٢٦٥
صفر
١١

ربيع الاول
١
١٢٦٥

ربيع الثاني
١٩
١٢٦٥

جمادى الاولى
١٨
١٢٦٥

٢٢
١٢٦٥

وتركت دار اهلها ولها ابن وأختان فبازع أخوة تلك المرأة ابنتها المذكرة في
تلك الدار وادعوا اراختهم وهبت لهم اثني عشر قيراطا على الشيوخ في الدار المذكرة
للاخ عشرة وللأختين قيراطان فهل تلك الهبة فاسدة حيث كانت في مشاع يقبل القسمة
ولم تحصل قسمة ولا قبض للموهوب لهم حتى ماتت تلك المرأة ولا عبرة بوثيقة الهبة ولو مشعولة
بحكم فاض الناحية والحال هذه (أجاب) هبة المشاع القابل للقسمة غير تامة ولو
من الشريك كما في عامة الكتب وهو المذهب وحيث ماتت الواهب قبل قبض القسمة للموهوب
وافرازه وتسليمه للموهوب له يكون الموهوب نركة عن الواهب فيقسم بين ورثتها
كما بقي متروكا لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف دار مشاعا بالقسمة
ملكه جماعة من عديدين متفاوتين الحصة ولم يقبضوا فهل هذا التملك صحيح أم لا وإذا
مات أحد منهم فهل لورثته المطالبة بوضع أيديهم على نصيب مورثهم الموهوب له قبل
موته ولم يقبضه أم لا (أجاب) لا يثبت الملك في الموهوب للموهوب له بدون قبض ومن
مات قبل القبض فلا ملك له في الموهوب فليس لوارثه فيه استحقاق والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل وهب لذي رحم محرم منه بناء دار أو أشجارا متعة دون الارض بل
هي وقف محتكر وذلك بإصالة الواهب عن نفسه ووكاله عن أخيه وأخته وقبض
الموهوب له الأشجار والبناء وصار يتصرف في ذلك بنفسه مدة من السنين ثم باع جميع
ذلك الأجنبي واستمر المشتري واضعا يده مدة من السنين كذلك فهل إذا مات الواهب
والموهوب له المذكرة وادعى وارثه أن الهبة فاسدة بسبب الاتصال الذي هو كالشيوع
فيما يقبل القسمة لا عبرة بتعليقه بذلك ويملك الموهوب له البناء والأشجار بالقبض
والحيازة ويصح صرفه فيهما بالبيع لغيره حيث ملكهما بعد القبض والحيازة
الشرعيين (أجاب) قد اختلف التصحيح في أفادة هبة المشاع القابل للقسمة الملك إذا
قبضه الموهوب له ففي الهندية هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تجوز سواء كانت من
شريكه أو من غيره ولو قبضه أهل تقيده الملك ذكر حسام الدين في كتاب الوقعات
أن المختار أنها لا تقيده الملك وذكر في موضع آخر أنها تقيده الملك ملكا فاسدا وبه يعني اه
فعلى ما به القموي من أفادتها الملك بالقبض ينفذ تصرف الموهوب له في الموهوب ببيع
ونحوه كما أفاده في جامع الفصولين وغيره وقد صرح حوايان المقبوض بحكم الهبة الفاسدة
مضمون على الموهوب له بقيمة كالبيع الفاسد حيث باع الموهوب له الموهوب بعد قبضه
لا يكون لوارث الواهب معارضة المشتري على ما به يعني وله الرجوع بقيمة في نركة
الموهوب له لسكن المعول عليه هو عدم أفادتها الملك مع القبض شائعا حتى لا ينفذ صرفه
فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ومع أفادتها الملك عند البعض جمع
الكل على أن الواهب استرداده من الموهوب له ولو كان ذا رحم محرم منه وكذا الوارث
بعد موته لكونها مستحقة الرد وتضمن بالهلاك كالبيع الفاسد وصرح حوايان هبة البناء

جادی الاولی سنه

۱۲۶۵

۲۹

۱۲۶۵

۳۰

جادی الثانی سنه

۱۲۶۵

۲

١٢٦٥

٤

والشهر حکمها کهبسة المشاع القابل للقسمة نعم لوسطه الواهب على قلعه فقلعه تتم المبة
 كما في تنقيح الفتاوى الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وهبت لولد ولدها
 شيئا وجعلت له التصرف فيما وهبت بنصف المالك في ملكه وحررت له بما وهبت حجة
 شرعية بخط قاضي الناحية و بعد مدة من السنين رجعت في هبتها فهل لها الرجوع في
 ذلك (اجاب) اذا ثبتت المبة من الجدة لولد ولدها فيما هو مملوك لها مع القبض والحيازة
 منه بالوجه الشرعي ولم يتحقق مفسد للهبة كالشروع فيما يحتمل القسمة ولم يقسم يقضى
 لولد الولد الموهوب له بتلك الموهوب جبراً على الجدة وليس لها الرجوع في الهبة والحال
 هذه لما منع القرابة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أعتق حارية وترزق بها بعد
 الاعتاق وأشهد على نفسه انه وهب وأعطى زوجته مئة مئة المذ كورة جيسع ما بيدها
 من المصاغ والحلى من جواهر وذهب وغيرهما المخلد ذلك تحت يدها وفي حيازتها وانه
 ودب لها أيضاً مئة من فراش ونحاس وغير ذلك مما هو معين ومعلوم بالبيان وانه
 ملكها ذلك بيدها فلا أحدياً عارضها فيه ولا في حياته ولا بعد موته وكتب على نفسه
 وثيقة متضمنة لذلك كله بخط كاتبه الخاص به مشعولة بخطمه المعروف بين الناس وفيها
 شهادة جميع من الاعيان وعاش مدة صحى حاصراً على ذلك الى أن مرض ومات عن زوجته
 المذ كورة وزوجة أخرى وعن بنتين وأخت وعن جهة وصية بثالث ماله فعرض وصيه
 للزوجة الموهوب لها وأخذ من بعض الحلى والمصاغ والامتعة واستولى على ذلك بعد
 موت موصيه وضمه لمر وكنت الميت فهل لا أسوغ للوصى أخذ شيء من الاعيان الموهوبة
 المذ كورة ولا ضم ذلك الى التركة حيث كانت الهبة مع القبض والحيازة في حال صحة
 الواهب ثابتة شرعاً وأشهد على نفسه بذلك مختاراً او يكون للزوجة المذ كورة استرداد
 ما أخذ الوصى المذ كورة من أمة تهاجر اعليه حيث لا حق للجهة الوصية ولا للورثة في
 تلك الامتعة (اجاب) ليس للوصى ما رضى زوجة الموصى فيما وهب لها من الاعيان
 التي بيدها حيث ثبتت الهبة ونعت بالقبض والحيازة حال صحة الواهب ولها استرداد
 ما استولى عليه الوصى من أمتعتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أملاك باعها
 وهو في حال صحته لاولاده وزوجة بثمن معلوم ثم وهب لهم الثمن وقبلوا الهبة ثم مات بعد
 مدة وله اولاد آخر وزوجة أخرى فهل لا يدخلون في شيء من تلك الاملاك المباعة واذا
 ادعى عليه بعد موته يدين وثبت ذلك الدين لا يلزم الواضعين أيديهم على الاملاك شيء
 منه خصوصاً مدعى الدين يؤثره بمدة مؤخره عن البيع (اجاب) اذا ثبت البيع وهبة
 الثمن على الوجه المسطور حال الصحة لا يكون المبيع تركة عن البائع وليس لرب الدين
 مطالبة المشتري بما ثبت له من الدين والحال ما ذكر ويتعلق حق الدائن بما تركه المتوفى
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لبناته البالغات داراً وقبلن الهبة ثم رجعن
 الاب في هبته قبل قبضهن الموهوب ثم ماتت احداهن عن زوجها فارد الزوج ان يأخذ

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٧

جمادى الثانية سنة

١٢٦٥

٧

نصيبه في الدار المذكورة فهل لا يجاب لذلك (أجاب) لا تتم المهبة بدون القبض والحيازة
 فإذا مات الموهوب له قبل القبض لا يكون الموهوب تركته عن الموهوب له فلا يرث
 عنه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نخلا وهبت منه حصصا شائعة لابن اختها البائع
 الرشيد ولم يقبض الموهوب له الموهوب ولم يحز في حال صحة الواهبة وسلامتها ثم بعد ذلك
 ماتت الواهبة عن وارث فوضع الوارث يده على جميع النخل مدة من السنين إلى أن مات
 الموهوب له عن وارث فأراد الوارث المطالبة بالمهبة بعد موت مورثه الموهوب له فهل
 لا يجاب لذلك ولا تصح المهبة ولا تنفذ حيث لم يحصل قبض ولا حيازة في حال صحة الواهبة
 وسلامتها وتكون ميراثا للورثة الواهبة المذكورة (أجاب) المهبة على الوجه المذکور
 غير معتبرة فيمنع وارث الموهوب له من مراضة وارث الواهب والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل ملك زوجته زوج أساور ذهب بنسحق وحلق الماس وقبضت ذلك منه ثم بعد
 مدة توفيت الزوجة إلى رحمة الله تعالى عن زوجها وأولادها المذکور منه وعن والدتها
 ولما توفيت أذكر الزوج المذکور غلبت ذلك لزوجته وهناك بينه من جلاتهم اخوتها
 لا يبايها شهدون بذلك التملك فهل في هذه الحالة لا عبرة بانكاره عليه ذلك لزوجته بعد
 وفاتها وتكون الاساور والحلق من جملة تركتها (أجاب) إذا ثبت التملك مستوفيا
 شرائط الصحة والتمام طال صحة الزوج المملك بالوجه الشرعي تكون الاساور المذكورة
 ميراثا عن الزوجة وشهادة اخوة الزوجة لا يبايها التملك شامعة بوجه حيث كان الحال
 ما هو مذکور ولم يكن هناك مانع من قبول شهادتهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 وهب جميع ما يملكه من عقار وأشجار وأمتعة لزوجته وممته وختمه لأمه وكتب لمن
 وثقة بذلك حيله على حرمان الوارث ولم يحصل من قبض ولا حيازة في حال حياة
 الواهب وسلامته ثم بعد ذلك مات الواهب عن زوجته وأمّه وأخته لأمه وعن ابن عم
 عاصب فهل لا تصح هذه المهبة في المساع ولا تنفذ وتكون ميراثا تقسم على جميع الورثة
 بالقرينة حيث كان ذلك في حرص الموت خصوصا ويحجز العاصب ذلك (أجاب)
 يقسم ما تركه الواهب المذکور بين جميع ورثته بحكم القرينة الشرعية وتصور المهبة منه
 غير مانع من ذلك حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 وهبت لابن اختها ما يملكه من عقار ومواشي وممته ورفعته بها عن الموهوب وحاز
 الموهوب له وتصرف فيه منه وهي في حال الصحة والسلامة توفيت إلى رحمة الله تعالى
 فهل إذا قام وارثها ينادي في ذلك ما يوجب وهل إذا ادعى الوارث أنه محاز لا يبرم موتها
 يكلف الموهوب له بيته المحوز في صحة (أجاب) إذا ثبت الموهوب له صدور المهبة والقبض
 الشرعي حال حياة الواهبة لا يكون الموهوب تركته عن الواهبة حيث تحقق ذلك بالوجه
 الشرعي ولا يعتبر حينئذ دعوى الوارث كون الحيازة بعد موت الواهب والله تعالى أعلم
 (سئل) في ذكر بالغ مات عنه وعن أخته أبوه ثم مات ذلك الذكر البالغ عن أخته

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

المد كوردة وأولادهم قبل قسمة تركته الميت الاول فادعى أولادهم الذي هو أخو الميت
الاول انه اعطى ابنه في حياته ثلث ماله هبة خاصة به والحال ان الابن لم يحجز ما وهبه له أبوه
ولا قبضه حتى مات الاب وبعدموت الاب لم يقسم حتى مات فهل يكون المتروك كله تركه
يقسم بين البنت التي هي أخت الميت الثاني فتأخذ ثلث تركته أبيها ونصف تركته أخيها
وهو ثلث فيكون لها الثلثان وأولادهم الباقي وهو ثلث ولا تكون تركه الابن من
ميراث أبيه فوق الثلثين فيما ادعوا انه وهبه له لعدم القبض والحيازة حتى مات الاب
(اجاب) لا تتم الهبة بدون القبض والحيازة حال حياة الواهب فاذا مات الواهب قبل
قبض الموهوب له الموهوب بطلت الهبة ويكون الموهوب تركته عن الواهب فيقسم بين
ورثته ما لم يثبت أولادهم المد كورون الهبة التامة حال حياة الواهب من ابنه المد كور
بوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لابنه مكنانا واعطاه مقناحه
فقبضه الولد من يد أبيه ومكث تحت يده ثم بعد مدة طويله باعه الوالد لآخر في غيبة ولده
فهل يكون البيع غير نافذ وهو باق على ملك الولد (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض
والحيازة لا ينفذ بيع الاب الواهب الموهوب بدون اذن ولده الموهوب له واجازته والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل نشأ مع أبيه في تربيته ومعاشه من صغره الى كبره وصار
يعاون اباه في أمور الزراعة مدة من السنين يمد يده بلوغه وهو في عائلته ثم جمع على أبيه جماعة
من المسلمين وطلب من أبيه أن يكتب له جزأ ما يملكه والده من المواشي والعقار
وغيرهما على وجه العطية فامتنع أبوه من اعطاء ابنه شيئا من مملكه واستقر الحال في
المجلس على ان أباه رضى باعطاء ثلث ماله لابنه المد كور فكتب فقيهه حاضر بالمجلس
وثيقة لابن المد كور ضمهونها ان الاب أقر في المجلس وأشهد على نفسه باعطاء ثلث جميع
ما يملكه لابنه شائع ذلك في جميع ما يملكه ولم يوجد من الابن قبض ولا اقرار ولا حيازة
لما أقر الاب باعطائه فهل لا عبرة بهذا الاعطاء ولا بالاقرار به حيث لم يوجد القبض
والحيازة من الابن المد كور ولا يكون الاقرار بالاعطاء حجة تامة والحال هذه (اجاب)
اذا كان الاب في عائلة أبيه ومعيناه يكون جميع ما تحصل بكسبه لابيه ولا تتم هبة
الاب لابنه البالغ بدون القبض والحيازة ولا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض كما في
الهندية ولا عبرة بهذا الاقرار والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين
وابني ابن وكان الميت قبل موته وهب لابني ابنه حصته في طاحون وساقية ودار لا تقبل
التسمة وأسقط حقه له ما من قطعة أرض زراعية تنازع معهما ابنا الميت في شأن ذلك
على يد نائب القاضي فوقع الصلح بينهما ما وصدق لهما ولد الميت على صحة الاسقاط والهبة
من أبيهما قبل موته وكتب بذلك حجة شرعية من نائب القاضي ووضع ابنا الابن
أيديهما على جميع ذلك وغرسا نخلا في الارض المد كوردة وبعض اشجار ثم بعد ذلك
منين اراد ابنا الميت الرجوع في الاسقاط والهبة عليهما بعد اعترافهما وتصديقهما

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

رجب

٧

رجب

٨

صحة

٥٣٦٥

وأما زعمهم أنه ما يملك على يد نائب القاضى فهل لا يجبان لذلك ويمنعان من معارضة
 ابنى الابن (أجاب) إذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته وصدق
 عليها الوارث كجهومذ كور كان الملك في الموهوب للموهوب له وإذا تحقق الاسقاط والترك
 اختيارا في أرض الزراعة الاميرية لا بنى الابن لا يكون لوارث المسقط معارضة المسقط له
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين عا - كان فحلا معلوما مع أرضه لاحدهما الثالث
 وللآخر الثلثان فبات صاحب الثلثين عن ابنين وبنيتين وزوجة فوضعوا أيديهم على
 استحقاق مورثهم ثم مات الابن عن أختيه ما وأمه ما وعاصب فوهبت إحدى البنيتين
 لخالها صاحب الثلث ما يخصها في التخل مع أرضه بعد إقراره عن والدها وأخويه الهبة
 بعوض عوجب حجة شرعية ووضع الموهوب له يده على ذلك مدة تزيد على خمس عشرة
 سنة ثم ماتت الواهبة والموهوب له عن ورثة فوضعوا أيديهم كذلك مدة من ا - بنين ثم
 الآخر أرادت بنت بنت الواهبة ورجل آخر من أقاربها أن يرجعوا إلى الهبة وأن يطلوها
 فهل لا يجاب أحدهم - ما إلى ذلك حيث كانت الهبة مع القبض والحيازة والافراز ثابتة
 بشهادة البينة وعوجب الحجة المذكورة (أجاب) إذا تمت الهبة بالقبض والحيازة
 والافراز حال حياة الواهبة لا يكون لوارث الواهبة معارضة وارث الموهوب له في الموهوب
 بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابن ابنته القاصرين حصه
 في ضاحون وساقية ودار لا تقبل القسمة وأسقط حقه في جانب أرض زراعة لهما وقبل
 لهما الواهب ذلك له كونهما في حجره ثم مات الواهب عن ابنين وعن ابنته وقسمت
 التركة وصدق ولدا الميت على حصته الهبة والاسقاط لابن الابن ووضع ولدا الابن
 أيديهم على ذلك بعد البلوغ فحو ثلاث سنين ثم تنازع ابنا الميت مع ابنى الابن على
 يد نائب القاضى في شأن ذلك حكم لهما بحصة الهبة والاسقاط وكتب بذلك حجة شرعية
 واستمر ذلك تحت يد ابنى الابن وغرسا الأرض اشجارا ومضى على ذلك مدة من السنين
 أيضا فهل إذا أراد الميت الرجوع في الهبة والاسقاط بعد اعترافهما بها وأجازتهما - ما
 لها وثبوت صحتهما على يد نائب القاضى لا يجبان لذلك ويمنعان من معارضة - ما
 (أجاب) هبة من له ولا يد على الطفل في الجملة وهو كل من يموله فدخل الاح والعم عند
 عدم الاب تتم بالعقد للموهوب معلوما وكان في يده أو يده مودعه لأن قبض الولي ينوب
 عنه بحيث ثبتت الهبة وتمت بالوجه الشرعى لا يكون لوارث الواهب الرجوع فيما أولا
 معارضة المسقط له فيما تحقق الاسقاط فيه من الأرض المذكورة والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له حصه في دار والدها معلومة الق - مزايا لأذر ع وهما في حال صحته
 وسلامته لاحدا خوته فقبضهما رازهما في حال حياة الواهب وأسقط نه حقه - من نصيبه
 في قطعة أرض زراعة ويده وثبته بذلك شرعية ثم بعد مدة مات فراد أخوة الموهوب له
 مشار كته فيما وهبه له أخوه وفيما أسقط حقه منه له من نصيبه من الأرض فهل إذا ثبت

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

ما ذكر باليمين الشرعية لا يجابون لذلك لاسيما وان الدار المذكورة لا تقبل القسمة
 (أجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته لا يكون الموهوب
 تركته عن الواهب وليس لاحوة المسقط معارضة المسقط له فيما تحقق الاستقاط فيه من
 ارض الزراعة الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا ومواشي وغير
 ذلك فقسم ما يملكه مما يملكه بين اولاده ووهبه لهم في حال صحته وسلامته بعد اقراره
 وقبض كل منهم ما وهبه له والده وحازه حال حياة الواهب ثم بعد مدة مات الواهب عن
 الموهوب لهم وعن ورثة آخر فارادوا مشاركة الموهوب لهم فيما وهب وصبر ورثته تركته عنه
 فهل لا يجابون لذلك حيث كان هناك يمين شرعية تشهد بالهبة والقبض والحيازة
 والافرار حال حياة الواهب ويختص كل بما وهبه له والده دون غيره (أجاب) حيث
 قسم الاب امواله ووهب لكل واحد من اولاده شيئا منها وقبضه الموهوب له بميزان مفرزا
 وثبت ذلك حال صحة الواهب لا يكون ذلك تركته عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 صدق عليه الناس بصدقة وله شركاء في وظيفة التربة ارادوا ان يشاركونه فيها فهل
 لا يكون لهم ذلك وتسكون من قبضها خصوصا والعرف والعادة الجارية عند التربة
 جاربان الصدقة لمن يقبضها ويشاركها في التربة (أجاب) تلك الصدقة بالقبض
 ولا حق لمن لم يقبض الصدقة من باقى الشركاء بمجرد شركته في وظيفة الدفن بدون
 قبضها وحيازتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لرجل آخر بعض نخيل مع
 ارضه وعقارا وقبل الموهوب له ذلك وحازه وصار يتصرف فيه في حال حياة الواهب
 وصحته وسلامته مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ثم توفي الواهب عن ابنه ولم ينزع الابن
 ثم توفي الابن عن ابنه فادعى ابن الابن على الموهوب له بان الهبة فاسدة وترافع مع الموهوب
 له على يد قاضى بلدهم وحكم بحصة الهبة وكتب للموهوب له حجة بحصة الهبة وصدق ابن
 الابن على ذلك ثم الاثر يرد الرجوع على الموهوب له فهل ليس له الرجوع عليه حيث
 كانت الهبة صحيحة خصوصا مع حكم القاضى بها وصدق ابن الابن عليه (أجاب) من
 مواعن الرجوع في الهبة موت الواهب فاذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب
 لا يكون لو ارثه معارضة الموهوب له في موهوب بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة تملك أربعة عشر قيراطا في بيت ولها ابن وبنت بالغان فوهبت لكل
 منهما سبعة قيراطين من ذلك فهل اذا ارادت الام المذكورة الرجوع فيما وهبته لابنها
 تجاب لذلك شرعا خصوصا اذا لم يقع منه حيازة ولا قبض لما وهب له (أجاب) لا تتم
 الهبة بدون القبض والحيازة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعدى لابن زوجته
 قطعة ارض خالية من البناء وما كماله لاجل ان يبني فيها دارا سكن فيها فقيل ذلك
 منه وبني فيها دارا وسكن فيها وصار كلما يحصل فيها خلل يصلحه ويزيد فيها ما أمكنه
 حتى صارت دارا متسعة وسكن فيها الهبة تزيد على ثلاثين سنة ولم يحصل بينهما ما نازعة

سنة

١٢٦٥

رمضان

٢٠

شوال

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

٢٢

١٢٦٥

٢٣

والآن حصل بينم - مامنافسة فادعى انه انما اعطى له الارض عارية لا ملكا فهل اذا
ثبت التملك لا تسمع دعواه العارية بعد مضي تلك المدة (اجاب) حيث كان التملك
ثابتا شرعا لا يكون لذلك الرجل معارضة ابن زوجته ويمنع من ذلك والمحال هذه بدون
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة عن اصوله من قديم
الزمان وهما الرجل آخر قبضها وحازها الموهوب له وغرسها فاختل لنفسه من ماله من مدة
عشرين سنة وزيادة وهو يتصرف فيها المدة المذكورة من غرسه منازع له ولا الوهاب
قبوله والآن يدعى حاكم البلد بان الدار المذكورة من الغطاء الذي يجوار البلد لا جمل
أن ياخذها لنفسه تعنتا منه فانكر واضع اليد دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من
نزعهامنه بمجرد دعواه المذكورة حيث ثبت بالبينات الشرعية انها مملوكة وليست من
حريم البلد (اجاب) اذا لم تكن الارض المذكورة من حريم البلدة وكانت مملوكة
للاوهاب وتمت الهبة فيها بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون لاحد معارضة
الموهوب له بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها بنت وهبت لها
امها جميع ما تملكه وأقبضتها ذلك وهي صحيحة من غير كراه ولا اجبار عليها ثم بعد مدة
طويلة حملت ببنت أخرى ثم بعد وضع البنت الاخرى توفيت الام المذكورة عن البنتين
المذكورتين وعن زوجها وعن عم فهل اذا اراد العم والزوج والبنت الاخرى ان ياخذوا
شيئا من المال الموهوب للبنت المذكورة لا يملك ذلك (اجاب) اذا تمت الهبة
بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركه عنه والله تعالى اعلم (سئل)
في امرأة لها زوج وابن وبنت فمرضت المرأة مرض الموت ثم وهبت لبنتها حال المرض حليا
وثيابا تزيين قيمتها على ثلث المال ثم ماتت في مرضها عن ورثتها المذكورين فهل تكون
الهبة غير نافذة وبمقتضى الوصية وهل اذا ادعت البنت ان المرض الذي وهبت لهافيها
أمها عن مرض الموت وزعم باقي الورثة انه هو يكون القول قولها بينا يدعون بينة ولا
بد من بينة عادلة (اجاب) اذا وهب المورث لبعض ورثته عينا وادعى الموهوب له ان
الهبة في صحته وادعى باقي الورثة ان الهبة كانت في المرض كان القول لمن يدعى ان الهبة
كانت في المرض وان أقاموا البينة فالبينة بينه من يدعى الهبة في الصحة وهبة المريض
مرض الموت لو ارثه موقوفة على اجزة باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
خلف ثلاثة ذكور اشقاء فوهب لاثنتين منهم دون الثالث قد راعى ما من المال
والنحاس والمواشي والنخل وغير ذلك من مخلفاته وهو في حال الصحة والامانة وقبلة لانه
الهبة المذكورة وأقبضها اليها وحازها وهما والمحال هذه يكون للاثنتين بعد موت
الوالد طلب شيء من الموهوب وتسمع له دعوى (اجاب) ما تمت فيه هبة بالقبض والحيازة
والافراز فيما يحتتم له حال حياة الواهب وصحته لا يكون تركه عن الواهب ثابتا
بالوجه الشرعي تمام الهبة فيه لا تسمع فيه الدعوى وما لم يثبت يكون تركه عن الواهب

سنة

شوال

١٢٦٥

٢٧

ذى القعدة

١٢٦٥

ذى الحجة

١٢٦٥

١

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

٢٤

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهب منها خمسة أذرع شائعة لابن أخيه البالغ وقبل القبض والحيازة رجوع الواهب في الهبة بحضرة بينة شرعية فهل يرد رجوعه ولا حق للموهوب له فيها وإذا كان لدار الواهب المذكور يخرج من تديم الزمان واشترى ابن أخيه دارا بخرقة معلومة بالأذرع بجانب المخرج المذكور وأراد منع عمه من الخروج منه بغير وجه شرعي لا يمكن من ذلك وينبغي من التعرض له بغير وجه شرعي (اجاب) إذا كان الأمر ما هو مذكور والحق للموهوب له في الموهوب وأسر له منع عمه من الخروج من هذا المخرج والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أخ شقيق وعن ثلاث بنات أولاد وأولادها المذكور ووهبت لابن أخيه شقيقها بيتها في حال مرضها الذي ماتت فيه والحال أن عليها دين بالقبض الورثة ولا تملك غير البيت المذكور فهل إذا لم يحصل حيازة ولا قبض في حال حياة الواهبة واستمرت فيه حتى ماتت يكون الموهوب تركتها عنها (اجاب) ان كان الواقع ما هو مذكور يكون المسكن الموهوب والحال هذه تركتها عن الواهبة فيتم بين ورثتها بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابن بنته القاصر جميع ما يملكه من عقار ووطا حرة وبرج حمام وغير ذلك وقبل له والده الهبة وحازها الكونه في حجره في حال حياة الواهب مدة تزيد على عشر سنين وهو يتصرف فيها بالتصرفات الشرعية ثم بعد ذلك مات الواهب عن بنته وعن أولاد أخيه ومضى على ذلك مدة تزيد على أربعين سنة فهل تكون الهبة صحيحة نافذة حيث حصل فيها القبض والحيازة في حال حياة الواهب وسلامته وليس لاحد معارضة الموهوب له في الهبة (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته لا يكون الموهوب تركتها عن الواهب فليس لوارثه معارضة الموهوب له بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مقرر في حصة من وظيفة الحفر والدفن في مكان عن أبيه وجده من قديم الزمان وقرر معه آخرى حصة من تلك الوظيفة وصار يقاسمه فيما يحصل من اجرة الحفر والدفن فهل اذا خص الاس الرجل الاوّل بصدقة من الخبز والسكر وغير ذلك واراد الرجل الثاني ان يشاركه فيها لا يكون له ذلك وتكون للاول خاصة حيث قبضها واخذها منفردا عن الثاني لكونه مقرر في وظيفة اخرى في ناحية تخصه ومشتغلا بها من غير مباشرة مع الاول لاسيما والعرف الجاري بين اهل تلك الحرفة ان مثل ذلك للقباض والذي فيه الشركة انما هو جرة الدفن فقط (اجاب) تملك الصدقة بالقبض ولا حق لمن لم يقبض الصدقة من باقي الشركة بمجرد شركته في وظيفة الدفن بدون قبضها وحيازتها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب وهو في مرض موته جميع ما يملكه من دار وشجار ونخل وغير ذلك لزوجته وأمه وأختيه شائعا وكتب لمن وثيقة بذلك ثم مات قبل القبض والحيازة عن زوجته وأمه وأختيه وعن عم عاصب له فهل لأصهار هبة ولا تنفذ وتكون ميراثا قسم على جميع الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) الهبة

على الوجه المذكور غير صحيحة ولا تفيد المالك ويقسم الموهوب بين الورثة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أولاد من غيرهما وترك ما يورث عنه شرعا من نخل واطيان ببلاد البربر فاقتسموا تركته بالطريقة الشرعية واخذ كل من الورثة حقه وبعد ذلك وهبت إحدى الزوجتين ما خصها من تركته زوجها وهو نصف الثمن لواحد من أولاد زوجها في حال صحته وسلامته وقبضه وحازة حال حياتها وبهذه وثيقة شرعية بذلك ثابتة المضمون بالبيئة الشرعية ثم بعد مدة ماتت الواهبة عن ورثة فاراد ورثتها منازعة الموهوب له في الموهوب وجعله تركته فهل لا يجابون لذلك إذا كانت الهبة ثابتة بالبيئة الشرعية والقبض والحيازة حال حياة الواهبة ويكون الحق في الموهوب للموهوب له (أجاب) إذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهبة وصحتها لا يكون الموهوب تركته عن الواهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تبرع لبنية بأشياء من عقاره وقسمها بينهم وهو في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة مات عنهم فاراد بعض الأولاد نقض ما قسمه أبوه فهل لا يكون له ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) حيث تبرع الأب وملاك كلام من أولاده بخرم عقاره وقسمه وسلمه لم يملك من الموهوب له حال صحته وسلامته لا يجاب أحد منهم لابطال الهبة ولا لقسمة ذلك بالارث والله تعالى أعلم (سئل) في دار لا تقبل القسمة لجماعة فيها حصص وهب كل منهم حصته لرجل واحد من غيرهم وقبض وحاز منهم ذلك ووضع يده عليه مدة وللموهوب له أحير يد أن يأخذ منه حصته في الموهوب لكونه أنصاه والذين وهبوا له كما أنهم اقرباؤه كذلك هم مثله فهل لا يجاب لذلك ولا يكون له حق في ذلك مع الموهوب له حيث كان الموهوب له غير وارث للموهوب والمعارض ليس وارثا للموهوب أيضا (أجاب) لاحق لآخر الموهوب له فيما وهب لآخيه بتعاليه بقراءته لمن وهب صحته الهبة أو فسدت والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مملكتها زوجها ما صاغا وغيره وحازت منه ذلك وقبضته وتمتع به مدة سنين في حياته ثم مات عنها وعن باقي ورثته فاراد واجعه ل ذلك ميراثا عن الميت فهل لا يكون لهم ذلك إذا أثبت التملك من زوجها قبل موته (أجاب) إذا ثبت تملك الزوج زوجته ما ذكر من المصاغ بالوجه الشرعي حال صحته لا يكون تركته عنه ويحكم له فيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد منهم ابن منفرد عن والده في معيشة وخدمته تبرع له والده بمائة وأعطاه له ومالكها منه في حال صحته وسلامته وقبضه والابن وحازها وبعد ذلك مات بيد الابن مدة ثمان سنين مات عنه وعن بقية أولاده فاراد الأولاد أن تكون له بمائة المذكورة تركته فهل لا يجابون لذلك ولا يمكنون من نزعها منه بل يختص بها وحده (أجاب) لا تكون الحجام وسه المذ كورة تركته عن الاب حيث ثبت بالوجه الشرعي أنه مملكتها لابنه حال صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لامرأة جنين عذرا ثم بعد مدة أراد الرجوع من غير مانع يمنعها شرعا فهل له ذلك (أجاب) يصح الرجوع في الهبة

١٢٦٥

٢٨

محرم

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

٤

ربيع الاول

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

١٥

٢٠ ١٢٦٦

٢٦ ١٢٦٦

ربيع الثاني ١٨

١٢٦٦

بعد القبض حيث لم يوجد ما تم من موانعها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك عقار او فخلا وهبهما لابنتين له بالغتين في حال صحته بحضرة جمع من المسلمين مع
فاضل البلدة وحبسهما بهبة الهبة ثم مات الواهب بعد مدة وتصرفت فيهما البناتان
المذكورتان مدة أربع سنين ثم بعد ذلك نازعهما ابن أخ الميت المذكور وأراد
الميراث فهل يمنع او يجاب (جواب) في التنوير وشرحه وهب اثنان دار الواحد صح له دم
الشيوع وبه كسبه لكبير بن لا عنده للشيوع فيما يحتمل القسمة اما ما لا يحتملها
كالبيت فيصح اتفاقا اه وقوله كالبيت أي الصغير الذي لا يمكن أن يصير بيتا ومنه
يعلم الحكم في الهبة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بعض مواش وفخلا
ردار وهبت وما كت لا ولاد بنتها الثلاثة ما ذكر بعد قسمته واستولى كل منهم على
ما وهبته له جدته باذنها في حال صحته او سلا مترا وصار كل يتنفع بما وهب له مدة ثم بعد
ذلك مات الواهب المذكور وعن وارث عاصب فهل اذا أراد العاصب المذكور أن يرجع
هـ الى الموهوب لهم فيما وهبته لهم جرتهم بعد قسمتها لا يجاب لذلك ويملك كل منهم
الموهوب ويمنع عاصبها عن معارضةهم بدون وجه شرعي حيث كان ما ذكر على يديته
شرعية (اجاب) اذا وقعت الهبة صحيحة وغت بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون
لوارثها بعد وفاته معارضة الموهوب له في الموهوب بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة تملك حليا ودار سكن لا يقبل كل منهما القسمة وحصصا في مواش
ياقيم الجماعة واتلك المرأة ولدا بنت ماتت امهما وهما فاصران لاحدهما اب والثاني
لا اب له ولا ولي وهو في حجرها فاحضرت جدتهما المذكورة المحلى ووهبته للقاصر بن
وقبلت هي لا ولدا الذي لا اب له والموهوب في يدها وقبل الاب لولده وقبض له ثم استلمت
الواهب المحلى امانة للقاصر بن الى حين بلوغهما فاستلمت بعضه ثم مات الولد الذي له
اب وبقي الثاني فاشهدت المرأة على نفسها بانها وهبت المحلى الباقي بعد المستهلك والدار
وما لهما من الخوص في الماشي بعد موتها لولد بنتها الباقي وقبل له رجل جعله نائب
البلدة وصيا على القاصر المذكور ثم ماتت المرأة عن عاصب لها فالحكم في الهبة الاولى
هل هي صحيحة او باطلة واذا كانت صحيحة ضمن الواهب ما استهلكه من المحلى ولللاب
الحجاسة على استحقاق ولده في المحلى الموهوب واخذ ما يستحقه فيه والهبة الثانية باطلة
واذا لم تدفع فيه الهبة بدون للعاصب ام لا (اجاب) حيث صححت الهبة للقاصر بن
المذكور بن وغت بالقبض والحيازة الشرعيين كان الموهوب ملكا لهما مضمونا على من
استهلكه يبدله ولا تصح هبته ولا الايصافه لا آخر والحال المذكور في القاصر المطالبة
بمال ابنه انصير وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة للولد الذي لا ولي له وهو في حجر
الواهب تتم بالايجاب حيث كان الموهوب في يدها والهبة للآخر تتم بقبول ابيه وقبضه
فمضاف كرو قبض ذلك يحصل في ضمن قبض الكل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

مات عن ولد بن وزوجة وبنت قاصرة وحمل الميت على البنت القاصرة وصياثم قسعت
 التركة بحضور الوصى ثم نذرا خواها نذرا مع الوصى على أنفسهما للقاصرة المذكورة يد
 فعانه الى الوصى مشاهرة وصار يدفعه اليه كذلك والحال ان بعض ما خص القاصرة
 تحت يد أخويها المذكورين ولم يجعل النذر في مقابلة وضع بعض المال تحت أيديهم
 بلغت القاصرة ودفع اليها ما خصها عن مورثها والنذر الذي دفعه اخوها الى الوصى
 وقبضت ذلك كله فهل لاخويها مطالبتها بالنذر المدفوع لها أو لان الميت المذكور
 خلف بيتا وأقام الورثة فيه زمنا يسيرا ثم خرجت القاصرة وأمها من البيت وبقي اخوها
 فيه نحو العشر سنين ومعه في تلك المدة ولم يقدر له احد اجرة لا الوصى ولا القاضى فهل
 تلزمها اجرة حصة القاصرة في المدة الماضية (اجاب) مادفعه الاخوان لاختهما على
 جهة النذر لا رجوع لهما به والقاصرة المذكورة ان كانت فقيرة صحح النذر اليها والا
 لا يصح اذ التصديق على الغنى هبة كما يستفاد من رد المختار قبيل باب اليمين في الدخول
 والخروج والهبة بعد القبض يمنع الرجوع فيها القرابة المحرمية كما هنا واذا سكن شريك
 القيم العقار المشترك بلا عقد اجارة وجب لايتم اجاره مثل نصيبه على المعتمد والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا ومواشي وغير ذلك قسم ما يبيده مما يملكه بين اولاده
 ووهبه لهم في حال صحته وسلامته وقبض وحاز كل منهم ما وهبه له والده في حال حياته
 وبعد مدة سنين اوصى بثلاث ماله لرجل اجنبي فهل لا تنفذ الوصية الا فيما يوجد له بعد
 موته سوى ما وهبه لاولاده في حال صحته وسلامته اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى
 (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب داخلا فيما
 اوصى بثلاثه وان لم تتم الهبة بما ذكر يدخل في الوصية لان الوصية لا تنفذ الا فيما هو مملوك
 له واستمر كذلك الى موته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب ومالك لابن خاله بيتا
 خاليا غير مشغول بامته الواهب وقبضه وحاز منه القبض والحيازة الشرعية وكل منهما
 في حال الصحة والسلامة وصارسا كنافيه على حذته ينتفع به مدة سنين ثم بعد ذلك مرض
 الواهب وهو مقيم مع زوجته في بيت آخر فصارت زوجته تتضرر منه وتؤذيه فذقله
 الموهوب له في بيته وصار يتعهده حتى مات عن زوجته وعن امر حاله المذكر فاردت
 زوجة الواهب ان تجعل البيت الموهوب تركة عن زوجها فهل بعد ثبوت القبض في
 الموهوب في الصحة والسلامة غير مشغول بامته الواهب يكون ملكا للموهوب له ولا
 نجاب الزوجة لجعله ميراثا والحال هذه (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة
 الواهب وصحته وثبت ذلك بالرجح الشرعى لا يكون الموهوب تركة عن الواهب بدون
 بعده شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لآخر حصة في دار من غير عوض بعد
 ان قسم اهل تهم الهبة حيث صارت محصة غير مشاعة وهل للجار والشرىك الاخذ
 الشفعة (اجاب) نعم تصح الهبة المذكورة ولا شفعة في الموهوب والحال هذه والله تعالى

١٢٦٦

١٧

جادى الثانية

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

٨

ججادی الشافیه سنة

١٠ ٥٢٦٦

اعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين قابل للقسمة وهب احدهما نصيبه لشریکه
والحال ان متاعه فيه ثم مات الموهوب له فهل المهبة صحيحة ولورثته أخذه (أجاب) اذا
كان الموهوب مشغولا بملك الواهب لا تتم المهبة كما لا تتم بالقبض فيما يقسم ولو كانت
لشریکه كما مشى عليه مصنف التنوير تبع العامة الكتب والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل له أخ صحيح الجسم قادر على التكسب تبرع له بقدر معلوم من الدراهم كل شهر
توسعة في معاشه وصار يدفع له ذلك مدة من الزمان ثم تأخر عن دفع ذلك المرتب له مدة
الى ان اجتمع عليه مبلغ من الدراهم فهل اذا اراد الاخ المتبرع له اخذ المبلغ المجتمع على
أخيه المتبرع جبر الايجاب لذلك شرعا واذا امتنع المتبرع من الدفع لا يجبر عليه حيث كان
ذلك غير لازم بوجه شرعي (أجاب) لا جبر على التبرعات كما صرح به علماؤنا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى بيتا من زوجته بثمن معلوم ثم ابرأه من الثمن ووهبت له جميع
ما تملكه من نحاس وغير ذلك في حال الصحة وقبض منها جميع ما وهدته له فهل يصح
كل من الابراء والمهبة ولا رجوع لها بعد ذلك عليه (أجاب) من موانع الرجوع في المهبة
الزوجية فليس للزوجة الرجوع فيما وهدته لزوجها حال صحتهما مع القبض والحيازة وبراء
الزوجة زوجها من ثمن ما اشتراه منها حال صحتهما صحيح والله تعالى أعلم (سئل) في بيت
صغير غير قابل للقسمة مشترك بين رجل وزوجته وهب الزوج حصته لزوجته في حال
صحته وسلامته بحضرة جمع من المسلمين وبيدها وثيقة بذلك ثابتة المضمون فقبضتها
وحازتها حال حياة الواهب ووضعت يدها عليها مدة فهل اذا مات الزوج وثبتت المهبة
والقبض والحيازة حال حياة الواهب بالبيعة الشرعية لا يكون ما وهدته تركته عنه
ويكون الحق في الحصص الموهوبة لزوجته الموهوب لها (أجاب) تتم المهبة بالقبض
الكامل ولو الموهوب شاعلا لملك الواهب لا مشغولا به في محوز مقسوم ويحصل القبض
تبعاً لقبض الكل في مشاع لا يبقى منتفع له بعد القسمة كبيت وحمام صغيرين فاذا مات
المهبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركته عن الواهب بعد وفاته
اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ملك لابنه أشياء في حال
صحته وسلامته بعهدها بالبيع وبعضها بالمهبة وأسقط حقه له من أرض زراعية ووضع
يده على ذلك كله وحاز وقبض الحيازة والقبض الشرعيين وتصرف في ذلك مدة من
السنين ثم بعد ذلك مات الاب المملك عن ابنه المذکور وعن بنته ثم ماتت بنته عن ابنتين
أحدهما صادق على صحة التملك والمهبة لابن الميت والابن الاخر ينكر ذلك و يطلب
أن يجعل ذلك ميراثا عن أب أمه وياخذ نصيبه عن أمه منه فهل اذا ثبت تملك الاب لابنه
ما ذكر بالبيع والمهبة مع القبض والحيازة في الصحة والسلامة لا يكون لابن البنت
المذکور معارضة ابن الميت المذکور فيما ذكر بدون وجه شرعي والحال هذه (أجاب)
نعم لا يكون لابن البنت المعارضة حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل)

رجب

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

سنة

شعبان

في امرأة لها بعض أمتعة من فرش وملبوس ونحاس مملوكة ووهبته لأخيها وأختها
 الأشقاء في حال صحتها وسلامتها وحصل القبض الكافي شرعا والحياسة من الموهوب لهم
 كذلك في حال الهبة والسلامة وبعدم مدة ماتت الواهبة عن أخيها وأختها المذكورين
 وعن أمها وأخيها لامها وأراد باقي الورثة جعل الموهوب تركة عن الميتة فهل لا يجابون
 لذلك والحال هذه (أجاب) نعم لا يجابون لذلك حيث تحقق ما هو موقوف وجدهت القسمة
 والقبض بعدها فيما يحتمل القسمة وقبض كل ما وهب له في ضمن قبض الكل فيما
 لا يحتملها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حليا صاغه من ماله لنفسه وجعله
 تحت يده بقرعة من صلبه على سبيل الزينة والعارية وهو خلق وأساور وطوق وخمخال
 وشدة ثم بعد مدة تبرع لها في حال حياته وصحته بالأساور والخلق والطوق والشدة ما عدا
 الخمخال فإنه لم يتبرع به بحضور بينة شرعية فهل يكون التبرع لها بالأساور والخلق
 والطوق والشدة نافذا وإذا مات لا يدخل شيء من ذلك في الميراث ويقسم الخمخال بين
 الورثة حيث كان المالك فيه محقة الميث قبل موته ولم يثبت فيه ناقل شرعي للبنت
 أو يقسم جميع الخلق بين ورثته (أجاب) ما تحقق في تلك الأب فيه لابنته حال صحته بالوجه
 الشرعي لا يكون تركته عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بعض أشجار نخل
 وغيره بارضاها وبعض عقارات وهبها ومملوكة الأخر طائعا مختارا وذلك في صحته وسلامته
 وقبل الموهوب له المبة وقبضها ووضع يده عليها بحضرة أولاد الواهب وصار يستغل
 الشجر ويأخذ ثمره ويتصرف في الموهوب مدة حياة الواهب ثم مات الواهب المملك
 واستمر الموهوب له واضعا يده على ذلك مدة سنين فهل إذا أراد رجل اجنبي هو
 أحد غرماء الواهب نزع الموهوب من يد الموهوب له متعللا بأن على الواهب دين الجماعة
 هو منهم يريد بذلك أخذ الموهوب وبيعه في الدين لا يجاب لذلك وليس له معارضة الموهوب
 له حيث كانت المبة في حال صحة الواهب ونفاذ تبرعاته وحصل القبض من الموهوب له
 في حال صحة الواهب بانه أيضا والمبة نابة بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يجاب لذلك
 والحال هذه حيث تمت المبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل
 بها ومكنت معه مدة من الزمن ولم يفرش تقطع بخدوده الزوج لها وأعاناه كما كان على
 حسب العادة والعرف متبرعا فهل ينسب للزوج الرجوع بشيء على الزوجة مما أنفقته في
 التجديد حيث كان العرف قاضيا بذلك (أجاب) نعم ليس للزوج الرجوع بشيء مما
 أنفقته في تجديد فرش زوجته حيث كان الحال ما هو موقوف والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل وهب لأحد بنييه ناقصا مهورا معينة بموكة له في حال صحته وسلامته وقبضها
 وحازها باسمه بحضرة بينة شرعية ثم بعد مدة مات الواهب عن ابنه المذكور وعن بقية
 الورثة فهل إذا ثبت مذكور بالعريق الشرعي يكون الحق في المهر المذكور لابن
 المذكور دون بقية الورثة (أجاب) إذا ثبتت المبة حال حياة المورث وصحته لا تكون

١٢٦٦

٢

رمضان

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

٢١

ذي القعدة

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

٩

المهرة المذكورة تركه عنه وهبة من له ولاية على الطفل تتم بالايجاب حيث كانت العين في يده أو يد أمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابنان وهب وملاك لكل منهما الثلث في ماله وقبض كل منهما نصيبه وحازاه في حال حياة الاب وسلامته ثم بعد عشر سنين وهب لاولاد الا ولاد الثلث الباقي الذي تحت يده وهو في مرض موته ثم مات عن الابن المذكورين وعن ثلاث بنات وزوجة فهل اذا ثبت ذلك بالبيينة الشرعية تكون الهبة للابنين صحيحة نافذة حيث قبض وحاز كل منهما نصيبه في حال صحة الواهب وسلامته وهبته لاولاد الا ولاد في مرض الموت لا تنفذ الا في ثلث الموته وما بقي يقسم على الورثة بعد وفاة الديون (اجاب) هبة المريض مرض الموت بعد صحته انخرج من ثلث المال وما زاد لا ينفذ بدون اجازة الورثة وماتت فيه الهبة بالقبض والحيازة والافراز حال صحة الواهب لا يكون تركه عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لولده جميع ما يملكه من عقار وغيره وقبضه الولد من أبيه وصار يتصرف فيه والحال ان الولد في معيشة وحده ثم بعد مدة طالب الرجل الرجوع على ولده فيما وهبه له فهل لا يجاب لذلك (اجاب) لا رجوع للوالد فيما وهبه لابنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف دار مشاعا وهبه لولده ابن أخيه في حال صحته وقبضه الموته فما حازاه ولم يقسم الى الآن بل هو باق على شيوعه والحال ان الدار المذكورة كبيرة تحتل القسمة فهل تكون الهبة المذكورة فاسدة يجب فسخاها والرجوع فيها (اجاب) هبة المشاع القابل للقسمة غير صحيحة وللواهب فسخاها والرجوع فيها ولو كان الموته له دار حم محرم من الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ستة اولاد ذكور وبنات أعطى وملاك لكل واحد منهم مكانا على حدة وقبضوا ذلك وحازوه حيازة شرعية وتمتعوا بذلك مدة ثم بعد عشر سنة وولد لكل اولاد ف اراد الا ان بعض اولاد الا ولاد ابطال الاعطاء والتملك من الجدد وجعله ميراثا فهل بعد ثبوت التملك من الجدد لاولاده وقبضهم ذلك منه خاليا وغير مشغول بامتعة الجدد المذكور وكل ذلك وهو في حال صحته وسلامته وتمتعهم بذلك المدة المذكورة لا يجابون لا بطلان ذلك والحال هذه (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون لو ارث الواهب بعد وفاته الرجوع فيها ولا ابطالها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك عشر بن ذراعا في دار ومكان فخلاف بارضها قسمت ذلك نصفين ووهبت كل نصف لبنات بالغة من بناتها وقبل كل من البنات الهبة وحازتها في حال حياة أمها الواهبته وسلامتها ثم بعد مدة من الزمان ماتت إحدى البنات عن زوجها وعن ولدها المذكور وعن أمها الواهبته لها فهل اذا ثبتت الهبة بالبيينة الشرعية تكون صحيحة نافذة بالقبض والحيازة واذا ارادت الام الرجوع فيها لا تحاسب له (اجاب) كل من القرابة المحرمة وموت أحد المتعاقدين مانع من الرجوع في الهبة فاذا تمت الهبة المذكورة بالقبض والحيازة حال حياة الموته له لا يكون للام الواهبته الرجوع والله

١٧ ١٢٦٦

ذى الحجة

٢ ١٢٦٦

٢٧ ٢١٦٦

محرم
١٥

١٢٦٧

٢٣ ١٢٦٧

سنة

صفر

تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى لبعض أولاده بعض مواش وأفرزه في معيشة على
 خدمته وقبضه الابن ثم مات الاب فهل يكون مآثر كه ميراثا يقسم بين جميع الورثة
 ويكون ما أعطاه الاب لابنه هبة منه له حيث كان ذلك في حال الصحة والسلامة وإذا
 حصلت خلطة بين الاخوة وصار كل يكتسب حتى حصل غنى في المال يكون بين الجميع
 (أجاب) إذا ملك الاب ابنه حال صحته ومواش لا تكون ميراثا عنه حيث ثبت التملك
 مستوفيا لشرائطه الشرعية وما تحصل بكسب الاخوة جميعا يكون بينهم والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة ادعت على ورثة رجل ان مورثهم وهب لها ثلثي هذا المكان في حال
 صحته وسلامته والحال انها ما قبضته ولا استلمته وأنكرت الورثة الهبة المذكورة فهل
 إذا لم تتم الهبة بالقبض والحيازة والتسليم يكون ميراثا عنه يقسم بين الورثة (أجاب) إذا
 مات الواهب قبل قبض الموهوب له الهبة بطلت ويكون الموهوب تركه عن الواهب
 فيقسم بين جميع ورثته كباقي متركاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا من
 ماله لنفسه بثمن معلوم وصرف في عمارته مبلغا من ماله ثم وهب ومالك النصف منه
 لزوجته والنصف الثاني لابنتها من غيره وكتبت بذلك وثيقة شرعية فهل إذا لم يخرج من
 البيت بعدم الهبة واستمرسا كنافيه بمقتاعه وزوجته ولم يسلمه لهما ولم يفرغه من متاعه
 لا تتم الهبة فيه ولا يخرج عن ماله كما حيث لم يوجد قبض من الموهوب لهما ولا حيازة للبيت
 المذكور على الوجه المذكور ولا يكون للزوجة ولا لابنتها المذكورة فيه ملك اعتمادا
 على الهبة والكتابة المذكورة وللزوج التصرف فيه بما يشاء خصوصا وان البت
 المذكور قابل للقسم ولم تحصل (أجاب) نعم للواهب المذكور التصرف في الموهوب
 حيث كان الامر ماضيا مسطورا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك سفينة وهب ثلثها
 لرجل وقبض القبض والحيازة والتسليم مات الموهوب له عن ورثة يريدون اخذ
 الموهوب من الواهب فهل والحال هذه لا تتم الهبة ولا يكون لورثة الموهوب له معارضة
 الواهب في ذلك (أجاب) لا تتم الهبة بدون القبض والحيازة حال حياة كل من الواهب
 والموهوب له فإذا مات الموهوب له قبل القبض لا يكون لوارثه معارضة الواهب في
 الموهوب والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين أحدهما به خلل في عقه
 وهب المختل ربهما الزوجته بدون قسمة وتسايم فهل والحال ما ذكر لا صح هذه الهبة وإذا
 باعت الزوجة ما وهب لها زوجها لا ينفذ بيعها ولا تملك البيع حيث كان الواهب مختلا
 العقل ولم يحصل قبض للموهوب (أجاب) يشترط صحة الهبة ان يكون الواهب باعنا عقلا
 فإذا لم يكن الرجل المذكور عاقلًا وقت عقد الهبة لا تصح هبته ولا صح أن توفرت
 شرائطها من القبض والاقرار ونحو ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لـ
 اخته البالع زوج طبعات وه في حال صحته وسلامته ووجد ابنه الاخت وحده مده خمس
 سنين ثم بعد ذلك مات الواهب عن زوجته وعن بنت ابنه فهل إذا ثبت ذلك باليمين

١٢٦٧

١٧

ربيع الاول

١٢٦٧

١٦

١٢٦٧

٢٣

ربيع الثاني

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

١٩

الشرعية تكون الهبة صحيحة نافذة وليس لاحد الورثة معارضته في ذلك (أجاب) اذا تمت الهبة لما ذكره بالقبض والحيازة حال صحة الواهب فليس لو ارث الواهب معارضة الموهوب له في الموهوب والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في يقيم صغير في حجر عميه وولا يترسمما وهبال معاينة لم يكن منه مناصرة وتلقى بيت غير قابل للقسمه يملك فيه الصغير المذكور الثلث الباقي بالارث عن والده والبيتان في أيديهما وبعد بلوغه اجر البيتين المذكورين احد الوادين بطريق الوكالة عن الموهوب له ثم بعد مدة مات احد الواهين عن ورثة فانكر واهية مورثهم فهل اذا ثبت بالبينة ان مورثهم وهب مع اخيه ما يخصه في البيتين المذكورين لا عسيرة بانكارهم ويكون الحق في الموهوب للموهوب له (أجاب) اذا صدرت الهبة صحيحة تامة من الواهب حال صحته لا يكون الموهوب تركه

عنه ويمنع وارثه من معارضة الموهوب له بدین وجه شرعي وهبة اثنين لواحد تصح وهبة من له ولاية على الضفل تتم بالايجاب حيث كان الموهوب في يد الواهب أو يدا مينه ولم يكن شاعا يقبل القسمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ثلاث بنات واخوة اشقاء وهب لبناته جميع ماله لكل واحدة منهن الربع ولا منهن الربع الباقي ولم يترخصه كل منهن بل أبقاها شائعة ولم يحصل قبول من كل منهن والبنات المذكورات بالغات وصار المذكور يتصرف في ماله وفي المنزل الذي من جملة الموهوب وقصده حرمان بقية الورثة فهل الهبة صحيحة أم لا (أجاب) الهبة على الوجه المذكور غير تامة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مملوكا واخته ثم بعد ذلك حضر والدهما وأمهما فانهم سيدهما على والدهما بيت وهبه لوالدهما ما قبضه وحازوه وسكنهم عياله نحو اثنتي عشرة سنة ثم مات السيد عن ورثة فخرج المملوك واخته وقت القسمة لاخا سيدا فاحدهما وأعقتهما مات المعتقد عن ورثة وارا ورثته اخل البيت المذكور في التركة فهل لا يجابور لذلك اذا كان هناك بينة تشهد بالهبة والقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته وسلامته ويكون الحق فيه للموهوب له اذا تحقق ما ذكره بالطريق الشرعي حيث كان الاب حرا (أجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته لا يكون الموهوب تركه عن الواهب ولبس لو ارثه معارضة الموهوب له في الموهوب حيث ثبتت الهبة على الوجه المذكور بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مجذوب له خادمة تخدمه هي وولدها وأبوه من مدة تزيد على عشرين سنة فماتها على مدد الشيخ المذكور بعض صدقات بسبب اعتقاد الناس فيه وله زاوية فتصرف من الصدقة التي تقبضها يدها ما تحتاج اليه الزاوية والمحل من مؤنة وزيت وبن وخم وغير ذلك لان المحل ترده الناس بسبب الزيارة فهل اذا اراد قريب هذا الرجل نزع الصدقة منه الايجاب لذلك لان الصدقة تملك باليد ولا حق له فيما ردم من الصدقة حيث كان الامر كذلك (أجاب) تملك الصدقة بالقبض فليس لعير المتصدق عليه معارضة من اعطيت له ولا انتزاعها من يده بعد قبضه لها بدون وجه

جادی الاولی

جادی الثانية

سنة ١٢٦٧

شرعي والله تعالى أعلم (سئل) عن سؤال كان اجاب عنه الاستاذ المرحوم الوالد الشيخ
 محمد بن المهدي رحمه الله تعالى وعفي عنه في جماعة صدقوا الرجل ان مورثهم وهبه الربع
 مشاعا في داره القابلة للقسمه المشحونة بسكناهم وانه قبضه وحازه وكتبوا له وثيقة بذلك
 على يد نائب مالي اقامه عنده في ذلك قاضي البلد الحنفى وكتب عليها اتصالا به وتنفيذا
 لمضمونها وسكن الرجل بالدار مع المصدقين مدة ثم تشاجر معهم وخرج من الدار ويريد ادعاء
 الهبة على الوجه المذكور فهل هي باطلة فيمنع ولا عبرة بالوثيقة وان اعترفوا بها اجاب
 الاستاذ رحمه الله تعالى لا عبرة بذلك التصديق والله تعالى أعلم (اجاب) حواشى كجواب
 الاستاذ المرحوم الوالد تيممه الله بالرحمة والرضوان واسكنه فسيح الجنان والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك حصة شائعة في مكان وهب بعضها لزوجته وذلك المكان قابل
 للقسمه فهل اذا لم تقسم الحصة الموهوبة ولم تقبض لا تصح هذه الهبة (اجاب) قال
 علماؤنا هبة المشاع فيما يحتمل القسمه لا تتم ولا تغيد الملك قبل القسمه وبعض اصحابنا
 قال انها فاسدة والاصح الاول كالهبة قبل القبض كما نقله في حواشى الدر عن الشرنبلالية
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصة شائعة في مكان لا يقبل القسمه وهبتها لاولادها
 القصر وقبلها لهم ابوههم فهل تصح الهبة لهم والحال هذه حيث حصل فيها القبض
 والحيازة من ابهم لهم (اجاب) الهبة للصغير يتم قبض الاب اذا تحقق قبضه بالوجه
 الشرعي كان الموهوب والحال ما ذكره كمالا لو هوب لهم والله تعالى أعلم (سئل) في
 امرأة وهبت لبناتها القاصرة اليتيمية قد راعى لولم من الامتعة المعروفة وهي في حجرها
 وتربيتها فهل تصح الهبة من الام المذكورة لبناتها وتم مجرد العقد ولا يتوقف تمامها
 للبنت على القبض والحيازة من احد حيث كانت البنت قاصرة صغيرة جدا في حجر امها
 (اجاب) هبة الام لبناتها المذكورة والحال هذه يتم بالعقد اذا لم يكن للبنت ولي يتصرف
 في مالها وكان الموهوب في يد الام والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف دار لا تقبل
 القسمه وكلت وكيلها شرعيا على يد نائب القاضي وهي في حال صحتها وسلامتها في هبة
 نصف الدار المذكورة لاولادها شركاء لها فيها فوهب الوكيل لهم بالمجلس حكم امر
 موكلته وقبل احد الاولاد لبالع الهبة له ولا حوته القصر لم يكونهم في حجره ولا ولي لهم غيره
 وحازها وكتب بذلك حجة شرعية من نائب القاضي بمدة ماتت الواهبة عن ابن فاراد
 الابن الرجوع في الهبة فهل لا يحجب لذلك وتكون الهبة نافذة بالقبض والحيازة حيث
 كانت الدار لا تقبل القسمه (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة طال صحة الواهبة
 لا يكون الموهوب تركتها عنها فليس لوارثها بعد وفاتها معارضة الموهوب فهم حيث ثبتت
 الهبة والتوكيل بها على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن وبنتان
 باع لابنه عقارا وتخللا بثمن معلوم وأدق حقه له من منفعة قطعة أرض زراعية ووهب
 لبنتيه مبلغا معلوما من الدراهم وأقر لكل واحد حصتها من ذلك وقبض الابن العقار

١٢٦٧

شعبان

١٢٦٧

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢٤

رمضان

١٢٦٧

٤

سنة	ذى القعدة
١٢٦٧	١٣
١٢٦٧	ذى الحجة ٧
١٢٦٧	١٩
١٢٦٧	١٩
١٢٦٧	٢٥
١٢٦٨	محرم ٢٢

والنخل والارض وكذا البنتان قبض كل منهما ما وهب لها وكل ذلك والاب في حال
صحته وسلامته فهل يكون ذلك كله صحيحا نافذا (أجاب) نعم يكون البيع والهبة
الصادران من الرجل المذكور حال صحته صحيحين بعد استجماع الشرائط الشرعية والله
تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض خربة أعطوها وملسكوها الرجل
فبينما هم مكانا وصار يتفقد به نحو ثلاثين سنة وهو يتصرف فيه بالهدم وبنائه فلا آن ادعى
عليه ورثة المعطين بها ويريدون الرجوع في ذلك فهل بعد ثبوت التملك من مورثيهم
فيما الواضع اليد والتصرف فيها بما ذكر بعد القبض والحيازة لا يكون لهم ذلك (أجاب)
نعم لا يكون لهم ذلك ان كان الارض ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اخ
جهادى أهدى اليه شيئا من قطن وفتح ومسلى وغيرها واعطاه الجهادى في مقابلة
هدية ذراهم من غير توافق على شئ من بيع ولا غيره ثم أراد الجهادى ان يطلب ذراهم
وأراد الاخر ان يطلب ممن مادفعه اليه من قطن وغيره فهل يجاب كل لذلك أو يكون كل
متبرعا لا رجوع له على الآخر (أجاب) لا رجوع لكل من الاخرين المذكورين
فيما أعطاه وملسكه للآخر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبناتها حصصا في بيت
صغير لا يقبل القسمة وبعض أمتعة وفرش وهي صحيحة وقبضت ذلك منها ونعمت به في
حال صحته ووسلامته مدة سنين ثم بعد ذلك ماتت الواهبة عنها وعن ورثة آخر فهل
لا يكون لباقي الورثة حق في الموهوب والحال هذه حيث ثبت كل ذلك وهي في حال الصحة
وانسلامة ويكون الحق فيه للموهوب بها (أجاب) ماتت فيه الهبة بالقبض والحيازة
حال صحته الواهبة لا يكون ميراثا عنها بعد وفاتها وتختص به الموهوب بها حيث ثبتت
الهبة على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل نصراني واقع جار يته
المسلمة فت منه بولد وهب له يكن الولد مسلمانا بعلامه فاذا بلغ الولد وهب له أبوه
النصراني مالا معلوما قبضه الولد وحازه من الواهب تصح الهبة ولا رجوع للواهب على
الولد في المال الذي وهبه له (أجاب) صرحوا بان الولد يتبع خير الابوين ديننا وبان
هبة الوالد لولده لا رجوع فيها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك طوفا وخزانا
رهبتما لبنتيها الصغيرتين في حال صحتهما وسلامتهما فقبل الاب الهبة لهما وقبضهما
وحازهما البنتيه فهل اذا ماتت الواهبة المذكورة بعد مدة عن البنتين وعن الزوج والاب
والام فإراد الاب جعل الموهوب بتركة لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية
و يكون الطوق والخزما لبنتيهما (أجاب) اذا ثبت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة
الواهبة ثبتت لهما القاصرتين لا يكون الموهوب بتركة عن الواهبة حيث صدرت الهبة صحيحة
تامة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل التقط ولدا وينتاور بهما والرجل المذكور
جانب اضيان مملوك له معطى له بطريق الانعام من ولى الارض في حال صغر الملتقطين
حصصا له مرض فاحصر جماعة وأشهدهم عليه بأنه اعطى الاطيان للولد والبنت لكل

النصف ثم عوفي من مرضه واستمر واضعاً يده على الاطيان لمدة سبع سنين وفي تلك المدة
يعترف لبعض الناس ان الاطيان للولدين وتوفي بعد ذلك وله اخ شقيق يطلب الاطيان
بطريق الادب فهل والحال هذه تكون هذه الاطيان هبة او وصية وتعطى الى الولدين
أو الى اخي المتوفى (اجاب) هي هبة فاذا لم يثبت التملك تاماً من الرجل المذكور
للقيضين حال الهبة بالوجه الشرعي تكون الاطيان الممد كورة ميراثاً والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة لها ارض معينة بها نخل ورثتها عن اصولها وهبت لكل واحد من اولاد
بناتها جزءاً معلوماً فمقرزاً قبض كل منهم حصته وحازها في حال الهبة والامنة وانتفع بها
نحو ثلاثين سنة في حياة الواهبة ثم ماتت الواهبة عن ورثة أرادوا جعل الموهوب ميراثاً
عنها فهل لا يجابون لذلك والحال هذه بعد ثبوت الهبة والقبض والحيازة في حياة الواهبة
وانتفاعها - بذلك المدة المذكورة (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة
الواهبة لا يكون الموهوب تركة عن الواهبة بعد وفاتها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
ماتت عن بنت وعن ابن أخ شقيق وتركت حصته شائعة في دار تقبل القسمة ثم ماتت
البنت عن ابنتين فادعى الابن ان الجدة وهبت تلك الحصة لاهما قبل موت كل منهما
ولم يحصل من الام المذكورة قبض ولا حيازة في حال حياة الواهبة ولم تقرر الحصة الى
الآن فهل لا عبرة بدعوى الابن حيث لم تقبض الام الهبة ولم تحزها في حال صحة الواهبة
وسلامتها وتكون ميراثاً تقسم على الورثة وماذا يخص كل وارث منهما (اجاب) بموت
المرأة المذكورة عن بنتها وعن ابن أخيها الشقيق يكون لبنتها في جميع تركتها النصف
قرضاً ولا لب الاخ المذكور النصف الباقي يعصياً حيث لا وارث لها سواهما وبموت
البنت المذكورة عن ابنيها فقط يكون جميع ما تركته بينهما بالسوية ولا تتم الهبة بدون
القبض والحيازة الشرعيين حال صحة الواهبة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أسقط
حقه لاولاد أولاده من ارض زراعة ووهب لهم عدداً من دوابه وأغذاه وعدداً
معلوماً من أصح نخاس فسمه وأفرز لكل واحد حصته معينة منه ووهب لهم حصته شائعة
من دوابه وحصته شائعة من طاحونة وحصته معلومة من نورج وكل لا يقبل القسمة وذلك
كاه في حال صحته وسلامته وقبضه وحازوه منه انقبض والحيازة الشرعيين وانتفعوا
بذلك مدة من السنين في حياة الواهب فبعد ذلك مات الواهب عن ابن أراد ابطان الهبة
فيماد كزوج له ميراثاً عن أبيه فهل لا يحاب لابن الهبة بدون وجه شرعي وبكون
ما ذكره لاولاد أولاده (اجاب) اذا وقعت الهبة صححة نافذة وتمت بالقبض والحيازة
بعد الافراز حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركة عن الواهب والله تعالى اعلم (سئل)
في امرأة اشترت لبنتها القاصرين من مال نصف منزل تبرعاً لهما ولاولى لهما وهما
في حجر أمهما وبعد مدة افتقرت واحتجت وأرادت ان تأخذ نصف المنزل المذكور أو
الثلث الذي دفعته من مالها لاحتياجها لذلك فهل لها الرجوع فيما أعطته من الثمن

١٢٦٨

٢٨

١٢٦٨

صفر

١

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

١٧

مطالب شرت الطفلها
على أن لا ترجع عليه
بالثمن جازو هو بمنزلة الهبة

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

ربيع الثاني
٣

١٢٦٨

٨

اولها أخذ نصف المنزل المذكور أو ليس لها الرجوع عليها بشئ مما ذكر حيث صدر
منها ذلك على وجه التبرع لهما (أجاب) في الدوا المختار من متفرقات البيوع شرت
لطفلها على أن لا ترجع عليه بالثمن جاز وهو كالمبة استحسانا ما فيه حيث شرت المرأة المذكورة
لبناتها القاصرين نصف المنزل ودفعت الثمن من مالها على أن لا ترجع يكون نصف
المنزل ملكا للبنين ولا رجوع لأمهم ما عليها بما دفعت من الثمن على الوجه المذكور
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته وهو في مرض الموت جميع ما يملكه من
دار وجفينة وغير ذلك ثم مات عن زوجته المذكورة وعن بنت من غيرها ولم يحصل من
الموهوب ما قبض ولا حيازة فهل والحال هذه لا تصح المبة ولا تنفذ وتكون ميراثا حيث
لم تجز البنت المبة (أجاب) إذا مات الواهب قبل أن يقبض الموهوب له الموهوب بطلت
المبة وهبة المريض لو أدرته في مرض موته عند عدم اجازة باقي الورثة غير صحيحة ولو مع القبض
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته جارية ومملكتها عند الدخول بها
بحضرة يذنة وقبضتها الزوجة وحازتها مدة من السنين ثم بعد ذلك طلقها وأخذ منها
الجارية مع بعض متعة لها بدون وجه شرعي فهل إذا ثبتت المبة والتعليق مع القبض
والحيازة بالذينة الشرعية لا يكون للزوج المطلق الرجوع فيها بعد ذلك ويحبر على دفع
مأنت أنه من أمتعتها ويحبر أيضا على دفع ما كان في ذمته من الصداق (أجاب) من
موانع الرجوع في المبة الزوجية وقت المبة فإذا ثبتت هبة الزوج الجارية المذكورة
لزوجته وتمت المبة بالقبض والحيازة لا يكون للزوج الرجوع فيها وعليه دفع ما بذمته من
مؤخر صداقها ومأنت استيلاؤه عليه من أمتعتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
وهب لزوجته بيتا وجفينة وبعض أمتعة يملكها وغير ذلك وهو في حال صحته وسلامته
وكتب لها وثيقة بذلك من نائب فاضل بلدهم ثم بعد شهرين مات عن زوجته المذكورة
وعن بنت من غيرها ولم تقبض الزوجة المذكورة ما وهب لها ولم تحزه في حال صحته
وسلامته بل استولت على الموهوب لها بعد موته فقط فهل والحال هذه لا تتم المبة ولا
تنفذ وتكون ميراثا ولا عبرة بالوثيقة المذكورة على هذا الوجه (أجاب) لا تتم المبة
بدون القبض والحيازة حال حياة الواهب فإذا مات الواهب قبل قبض الموهوب له
الموهوب كان الموهوب تركة عن الواهب والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
وهب لولاد ولد له أعيانا معلومة من مواش ودار وغير ذلك وقبض كل ما وهب له وقبضه
وحازره في حال صحة الواهب وسلامته بموجب وثيقة شرعية ثابتة المضمون ثم بعد ذلك بمدة
مات الواهب عن ثلاث بنات وعن أولاد ولد له المذكورين فهل إذا أرادت البنات
الرجوع فيما وهبه مورثهم متعلين بأنهن لم يحضرن وقت المبة لا يجب لذلك حيث كان
القبض والحيازة في صحة الواهب وسلامته (أجاب) إذا تمت المبة بالقبض الكامل
والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركة عن الواهب ولا عبرة بعمل ورثة

ربيع الثاني سنة

الواهب بما ذكر بعد ثبوت المهبة وتتمامها حال صحة الواهب بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ثلاثة بنين لهم أولاد صغار قهر و هب لأولاد اثنين منهم في حال حياته الزبوع في الدار والمواشي وفي جميع ما تملكه بيده شائعا واستقر واضعا يده على جميع ذلك حتى مات فهل اذا لم تحصل حيازة ولا قبض من أبو يهبها حال حياة الواهب لا تصح هذه المهبة ويكون جميع ما تركه ميراثا يقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا لم يقبض الموهوب له أو من له ولاية في ماله حال صغره الموهوب حال حياة الواهب بطلت المهبة ويكون الموهوب ميراثا عن الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك جاموسة اعطت ربهما لامرأة أجنبية نقوطا و بقيت الجاموسة في يد صاحبها ولم يحصل من التي أعطت الربع تسليم الجاموسة للمرأة المذكورة فهل لا يتم الملك في الربع للمرأة المذكورة حيث لم يوجد قبض منها ولا استيلاء واذا طلبت المرأة الأجنبية ربع الجاموسة من صاحبها مئة مائة بقول صاحبها أعطيت لك الربع وامتنعت صاحبها عن ذلك لا تجبر عليه ولا يعتبر تعلل المرأة بمجرد الاعداء حيث لم يحصل قبض ولا تسليم ولا استيلاء وتكون الجاموسة باقية على ملك صاحبها (اجاب) لا يتم التملك بمجرد نلفظ الاعطاء على الوجه المصور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لاخته دارا وقبض الموهوب له وقبضها باذنه واستولى عليها باسمه ثم بعد موت الواهب أنكرت الورثة المهبة فهل اذا أقام الموهوب له بينة بالمهبة والقبض والتسليم لا عبرة بانكارهم مهبة هو ورثتهم (اجاب) اذا ثبتت المهبة مستوفية لشروط الصحة حال حياة الواهب وسلامته لا يكون لورثة الواهب معارضة الموهوب له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف جاموسة وهبتها لبنتها البالغة فقبلت منها باللفظ دون القبض وهي ومها في معيشة واحدة الى حين وفاة أمها الواهبة فهل لا يجوز للبنت اخذ نصف الجاموسة لتكون الم قبضها أصلا وللوفاة لبة وحلق وقصبة ذهب وهبتها لابنها دون أخواته وكان وقت المهبة غائبا ولم يحضر الا بعد وفاة أمه فهل لا تصح المهبة لذكر (اجاب) لا يتم المهبة بدون القبض والحيازة حال صحة الواهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة أرادت ان تنجس الى بيت الله الحرام فتبرع لها زوجها بقدر معلوم من الدراهم ودفعه لها عند السفر ثم بعد ان سافرت وقضت الفريضة بنحو خمس سنين أراد الزوج أن يطالبها بالقدر الذي تبرع لها به عند سفرها الحجاز فهل لا يجب لذلك ونسب له مطالبتها بدون وجه شرعي وهل اذا اشترى لها بعض ملابس وألبسها وأراد أخذه بعد ان تمتعت به لا يجب لذلك ويمنع من معارضتها في جميع ذلك (اجاب) نعم لا يجب الزوج لذلك حيث كان الامر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهبته أخته بينما حازها الحيازة الشرعية وصار يتصرف فيه مدة حياة الواهبة ثم بعد وفاتها ظهر لها ابن فباع البيت المذكور فهل اذا ثبتت المهبة والحيازة في حال صحة الواهبة يلغو بيع

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٢٣

١٢٦٨

٣٠

جادی الاولى سنة
١٢٦٨ ١٠

١٢٦٨ ٢٢

جادی الثانية
١٢٦٨ ٣

١٢٦٨

١٢٦٨ ١٢

الابن المدكوز ويستمرك الملك فيه للموهوب له (أجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحمالة
حال صحة الواهبة لا يكون الموهوب تركته عنها فليس لو ارث الواهبة المدكوزة والحال
هذه معارضة الموهوب له في الموهوب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مرضت مرضا
افضى الى موتها وهبت مالها لبعض من الورثة دون البعض الآخر والحال انها في حالة
لا تبي فيها فهل نسكون الهبة لاغية ويكون للورثة ان ياخذ كل منهم ما يستحقه فيه بالوجه
الشرعي (أجاب) نعم والحال هذه على ان هبة المريض مرض الموت مع سلامة
العقل وتماها الوارثة بدون اجازة باقى الورثة غير نافذة فثبت لم يجزوا يقسم الموهوب
بين جميع الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة بايديهما مقدار
ومواش وغير ذلك بالميراث عن أبيهم - مامات أحدهما عن خمسة بنين بلغ فاستمروا مع
عمهم في معيشة واحدة ثم طلب اكبرهم من عمه ان يهب له اربعة قراريط من المال
المشترك شائعة من غير اقرار وقبض وحيازة فوهب له ثم رجع ثانيا في هبته فهل
لا تصح تلك الهبة ولا تنفذ ولا تتم بدون اقرار وقبض ويكون للعم اخذ نصيبه كاملا في
جميع ما كان مشتركا اذا تحقق ما ذكر بالرجوع الشرعي (أجاب) ان كان الواقع ما هو
مسعود لا تكون الهبة تامة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبنات اخ لها
قاصرة مات ابوها جميع ما تملك له في مرض موتها وماتت الواهبة ولم يقبض للقاصرة احد
فهل لا تكون هذه الهبة صحيحة واذا ادعت ام القاصرة انها قبلت الهبة لبنتها وحازت لها
في حياة الواهبة لتكون بنتها في حجرها وعيالها وبنت ذلك بالوجه الشرعي ولم تجز الورثة
بعد موت الواهبة تلك الهبة لصدورها في مرض الموت يحكم بنفاذها من الثلث ويقسم
الثلاث بين الورثة بالغريضة الشرعية (أجاب) هبة المريض مرض الموت وصية فاذا
استوفت الهبة المدكوزة شرائط اتمام قبل موت الواهبة تنفذ لغير الوارث من ثلث مالها
وما زاد موقوف على اجازة الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حصص في دار من
وطاحونة بيد الاداري لا يقبل كل من ذلك النسخة وهبت فلك لبنت اخيها القاصرة
مع بض حلى ومصاغ وامتعة ودواب واقبضته لامها وخلت بينهما وبين ذلك وقبلت الهبة
لها امها القبول والحمالة الشرعية بين وهى بحال الهبة والسلامة على يد قاضى بلدهم
حيث لاولى لها غيرهما فهل اذا ماتت المرأة الواهبة بعد مدة عن ورثة ارادوا جعل
الموهوب ميراثا لا يجزواون لذلك ويكون الحق فيه للموهوب لها (أجاب) اذا وهب
اجنبي لصغير تم الهبة في الموهوب بقبض وليه وامه واجنبي لوفى حجرهما وتصح هبة
المشاع الذى لا يبقى منتفعا به بعد ان يقسم كبيت وحمام صغيرين بالقبض تبعا لقبض
الكل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة وهبا لبنت بنتهما ما جانب فخل
ارضيه وهما في حال صحتهما وسلامتهما وقبلتا منهما بنتا لبنت الهبة وقبضت الموهوب
وحازته وصارت تتصرف فيه مدة من السنين ثم بعد ذلك مات الجد والجدة الواهبان

عن وارث فاراد الوارث الرجوع في المبة بعد القبض والحيازة في حال حياة الوارث المدة المذكورة فهل والحال هذه لا يجب لذلك وتسكون المبة صحيحة نافذة (أجاب) اذا تمت المبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته لا يكون الموهوب تركته عن الواهب فليس لوارثه معارضة الموهوب له والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنتين وعن أم بيع بنات وعن ابن ابن وترك تركته ولم تقسم التركة فقال الابن لابن الابن تبرعنا لك بالثلث شائعاً وذلك بدون اذن باقي الورثة ولم يحصل من الابنتين اقرار له في الثلث ولم يقبضه ابن الابن ولم يحزه فهل لا عبرة بهذا التبرع الصادر من اولاد الميت حيث لم يحصل اقرار ولا قبض ولا حيازة سيما وابن الابن وقت المبة كان عاقلاً بالغاً (أجاب) نعم لا تتم المبة بدون القبض والحيازة فلا اعتبار لهذه المبة شرعاً والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه ابا بالغ عقاراً ومواشي وغير ذلك وقبضه وحازته حيازة شرعية من أبيه وهو في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة اربع سنين اراد الابن ان يرجع فيما وهبه لابنه فهل لا يجب لذلك ويكون الحق في المبة لابنه حيث تصرف فيها بعد الحيازة الشرعية من أبيه (أجاب) لا رجوع للأب فيما وهبه لابنه مبة صحيحة تامة بالقبض والحيازة والاقرار فيما يقسم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له النصف في دار كبيرة تقبل القسمة وهبه لرجل فهل تكون مبة المشاع القابل للقسمة والحال هذه غير صحيحة حيث لم يوجد اقرار ولا وهب (أجاب) لا يجوز لمبة في مشاع قابل للقسمة بدونها اذا كانت الدار المذكورة قابل للقسمة لا تكون مبة تصرفها على الوجه المذكور تامة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها قرينة قاصرة وهبت لها حصّة في عقار مشاع لا يقبل القسمة مع بعض نفود وامتنعة وقبلها المبة وليها فهل اذا صدرت المبة والقبض من وليها في حال صحة الواهب وسلامته او ماتت الواهب بعد مدة عن ورثة وارادوا ابطالها لا يجب لذلك (أجاب) ماتت فيه المبة بالقبض حال صحة الواهب لا يكون ميراثاً عنها بعد وفاتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب مائة دراهم من الدراهم لآخرين مكلفين وحصّة من حائوت يملكها ومات قبل قبضهم الموهوب من الدراهم والحصّة المذكورة حكدها وهم ما فهل لا تكون هذه المبة نافذة لاسيما في الحائوت مشغولة بامتعة فيها الى ان مات (أجاب) اذا مات الواهب قبل قبض الموهوب المبة بطلت وتسكون ميراثاً عن الواهب كباقي متروكة والله تعالى أعلم (سئل) في مرة وهب لها زوجها حصّة في أرضين بأشجارها ومسكنها لها بعد اقرارها وتب لم حصّة بذات من فاضى بلدها وصارت تقبض ريعها وتنتفع به مدة ثلاث سنين في حال صحته ورجعها ثم مات عنها وعن ورثة اخرادوا ابطال المبة رجعلها ميراثاً فهل بعد ثبوت المبة وتواقبض والحيازة في حياة الواهب لا يكون لهم بطلان بدون وجه شرعي ود ادعى بقي ثبوته بان الميت طلق زوجته ثلاثاً قبل موته يريدون بطلان منعها من ميراثه وكان انطلاق

شعبان
٢٧
سنة
١٢٦٨

رمضان
١٤
سنة
١٢٦٨

٢٥
سنة
١٢٦٨

شوال
٩
سنة
١٢٦٨

ذي القعدة
٨
سنة
١٢٦٨

المذكور في مرض موته الذي مات فيه ترث من زوجها ولا ترث (أجاب) اذا طلق الزوج زوجته في مرض موته طلاقاً بائناً لا بسؤالها اياه ذلك وماتت في عسرتها وورثت وما ثبت تمام ملكه لها حال صحته لا يكون ميراثاً عن الزوج حيث كان التملك مستجمعا لشرائط الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى ابنه البالغ اشياء من متاعه من طين ومواس وغلال فاخذها الابن وحازها ووضع يده عليها وتصرف فيها وباعها وخرج من ماله فهل اذا اراد الابن ان يرجع على الابن فيما اعطاه له بعد وضع يده عليه وتصرفه فيه وخروجه عن ملكه لا يجاب لذلك ويمنع من معارضته والحال هذه (أجاب) نعم لا يجاب الابن لذلك بعد صحة الهبة ولزومها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وثلاث بنات منها بالغ وترك ما يورث عنه شرعا من الاموال والعقار والامتنعة وقبل موته وهب لكل واحد من ورثته المذكورين اشياء من امواله مع التفاضل ومات قبل ان يقبض الموهوب لهم الموهوب المذكور فهل لا تكون الهبة بدون قبض وحيازة من ورثته المكلفين صحيحة وتكون ميراثا كباقي امواله تقسم بينهم بالفريضة الشرعية بعد اخراج مؤن الجهيز والتكفين والديون (أجاب) نعم يكون الموهوب والحال هذه تركته عن الواهب فيقسم بين جميع الورثة بحكم الفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وصية على بنتي اخيهما من قبل اخيهما الميت وعلى مالهما وللوصية مكان لا يقبل القسمة وهبته لبنتي اخيهما القاصرتين وقبلته وحازته لهما وهي في حال صحتهما وسلامتهما ثم بعد مدته من الزمان ماتت الوصية المذكورة عن وارث فاراد الوارث الرجوع في الهبة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك وتكون الهبة صحيحة نافذة (أجاب) ماتت فيه الهبة حال صحة الواهب لا يكون تركته عنها وليس لو ارث الواهب الرجوع فيها الوجود المانع وهو كل من القرابة المحرمية والموت والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبنتي ابن اخيهما القاصرتين حصصهما معلومة في دار صغيرة غير قابلة للقسمة وقبل لهما جدهما الذي هما في حجره لموت أبيهما ثم بعد ذلك وهب لهما جدهما حصصهما معلومة في الدار المذكورة وقبل لهما وهي في يده ومضى على ذلك مدته من السنين ثم ماتت المرأة الواهبة ومات الجدا الواهب أيضا عن ابن ثم مات الابن عن ابن اراد ابن الابن المذكور الا ان بعد مضي ما يزيد على ثلاثين سنة رفع يد البنتين المذكورتين عما وهب لهما بغير وجه شرعي متعللا بان اباهما مات في حال حياة جده الواهب المذكور ولا ميراث لهما فهل اذا ثبتت الهبة من المرأة ومن الجدهما على الوجه المذكور بالوجه الشرعي لا يكون له منازعتهم ما ولا ترفع ايديهما عن الموهوب لهما (أجاب) اذا صححت الهبة وتمت بالقبض والحيازة حال صحة كل من الواهبين لا يكون لورثتهما بعد موتهما معارضة الموهوب لهما فيما وهب على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اولاد كل منهم منفرد في معيشة وحده بعياله ومن جملة اولاده

ذى القعدة سنة

ولد فقيه ذوعلم منفرد أيضا بعياله في معيشة وحده اشترى له والده كتب علم وملاكمه له
 وخصه بهادون اخوته فقبضها الولد المذكور وحازها واستقل بالتصرف فيها وحده في
 حال حياة والده وصحته وسلامته من مدة خمس عشرة سنة وزيادة ثم بعد ذلك مات والده
 عنه وعن اخوته فهل اذا ارادت الاخوة تنزع المكتب منه وجعلها تركه لا يجابون لذلك
 (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ان كان الامر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في ابن
 فاصر وهب له جماعة حانونا وقبل له أبوه المبة وصار يستقله مدة بعد قبضه وحيارته
 القبض والمحيازة الشرعيين فبعد ذلك اغرى جماعة نائب بيت المال عليه ليدعى به لجهة
 بيت المال فادعى ولم يثبت لجهة بيت المال وثبت الحق فيه للموهوب له وحكم بمنع نائب
 بيت المال وأراد ان يرد ما قبضه أبوا القاصر من غلته الى جهة بيت المال قبل الحكم
 متعللا ان المبة لم يحكم له بها الا الاثنان فهل يجب لذلك أو لا يجب ويكون الحق فيها
 للموهوب له (اجاب) غلة الموهوب من حين تمام المبة للموهوب له فليس لاحد معارضة
 الموهوب له فيها حيث ثبتت المبة بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض
 خربة مشتركة بين اخوين ورجل اجنبي وهب احدا الاخوان نصيبه ونصيب أخيه
 للشريك بغير اذن الاخوان ورصاه مشاعا فهل لا ينفذ تصرفه الا في نصيبه فقط دون نصيب
 أخيه ويكون له اخذه حيث كان الحق ثابتا له فيه عن مورثه (اجاب) صرحوا بان هبة
 المشاع القابل للتسعة غير صحيحة بدونها ولو كان الموهوب له شريكا وكان التصرف في
 مال الغير فهو هبة لا ينفذ دون اذن المالك واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 أعطى بنته البالغة الرشيدة بعض امتعة وملاكمه لها عند دخولها بيت زوجها فقبضتها
 وحازتها مدة ثمانية اشهر ثم بعد ذلك اراد الاب الرجوع على البنت فيما أعناه وملاكمه
 لها وقبضتها وحازتها فهل والحال هذه اذا ثبت التملك والقبض والمحيازة بالبيدنة
 الشرعية لا يجب لذلك (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي تملك الاب ابتداء الامتعة
 المذكورة مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للاب الرجوع فيه والله تعالى أعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين اخوين على الشيوع وهب احدهما لرجل اجنبي في غيبة الاخر فلما
 حضر اثبت استحقاقه لنصف الدار بالبيدنة ولم يجز المبة فيه فصار الشيوع فيها مقارنا
 بالاستحقاق فهل لا تصح تلك المبة مطلقا أو تنفذ في نصيب الوهاب وماذا يكون الحكم
 (اجاب) هبة المشاع غير صحيحة حيث كان المالك باللقمة وعدد والاستحقاق
 الثابت بالبيدنة من الشيوع المتقارن كفي الدار وحاشيه من المبة والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن ولدين وخلف اطميا فادعى احدا الابن ان اباه وهب اطميا لمن
 الطين ولم يقيم بيده على مدعاه وانما اراد حرمان الاخر من غير اتيان ما ادعى فهل تكون
 دعواه المبة والحال هذه غير معتبرة سيما ولم يحصل قبض منه للموهوب (اجاب) اذا كانت
 تلك الارض مملوكة وهب ربهما جزا شاة عامنا الابن بالبيع بدون قسمة واقراره هي قابلية

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

٢٧

ذى الحجة

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

٢٠

صفر

١٢٦٩

١

للقسمة لا تكون المبة صحيحة وكذا الوقعة ولم يقبضه الموهوب له وبفرض صحة المبة
وعامها لا يقضى المدعيها بمجرد دعواه بدون اثبات شرعي وإذا كانت تلك الأرض اميرية
ولم يثبت أحد الابنين ان أباه أسقط له الحق في جزء من منها حال صحة أبيه يكون جميع
ما كان بيد الأب منها لا ينفذه سوى نزعائه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لولده
بفته القاصر من فخلا بارضه وبعض عقار غير قابل للقسمة في حال صحته وسلامته وقبل لهما
ابوهما بخضرة بينة توضح ان تصرف الولي الذي كور في الموهوب في حال صحة الواهب مدته من
السنين ثم مات الواهب عن ورثة أرادوا ابطال المبة المذكورة فهل والحال هذه ليس
لهم ذلك وتكون المبة المذكورة نافذة (أجاب) اذا تمت المبة للصغيرين المذكورين في
العقد الذي لا يقبل القسمة باقبض من واهبها والحيازة حال صحة الواهب لا يكون
الموهوب تركته عنه اما المبة لهما فيما يجتمع لهما فلا تتم بقبض وليهما بدون قسمة عند الامام
وهو الصحيح لانهما عقدان خلافا لما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته
ان هبت الى ناحية الشام وفضيت حاجتي منها لا تبرعن عليك من مالي بكذا ومات بعد
ان ذهب الى الشام ورجع عنه وترى زوجته ان اطالب بذلك وتأخذ من تركته
وتدعي بانه قد قضيت حاجته ولم يرض ان يدفع لي شيئا قبل موته فهل لا تجاب لذلك
والحال هذه (أجاب) لا مطالبة للزوجة المذكورة في تركه زوجها بشئ مما ذكره الحال
بأنه والله تعالى أعلم (سئل) في عبد زنجي تزوج حرة الاصل ورزق منها بنت ثم توفي
فخضر اخو السيد المته وفي وادعي عدم العتق في العبد واخذ ما تركه العبد ميراثا عن اخيه ثم
وهبه اخو السيد لبنت الحرة وقبلت امها لهما الموهوب وحازته لكونها وصية وقد توفيت
البنت فهل تكون المبة صحيحة وليس للواهب الرجوع فيها وتكون العين الموهوبة
ميراثا لأمها (أجاب) ليس للواهب الرجوع بعد موت الموهوب له ويمنع الواهب من
معارضته وارث الموهوب له حيث صدرت المبة صحيحة لازمة والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة اعتقت جارية ووهبت لها عقارا وامتعة في حياتها فقبلت المعتقة المبة وقبضت
الموهوب وحازته في حال صحة الواهبة وسلامتها فهل اذا ماتت سيدتها بعد ذلك واراد
الورثة منازعتها في ذلك ونزعه منها بعد القبض والحيازة لا يجابون لذلك (أجاب) اذا
ثبت عتق الجارية المذكورة وهبة ما ذكره مع القبض والحيازة الشرعيين حال صحة
الواهبة وسلامتها لا يكون لاحد منازعتها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل وهب لابنته دارا وقبضها ثم بعد مدة اذنت له بالبيع ثم باعها
لزوجها وقبضت منها منه ثم مضى ثلاثة أيام فارادوا الدار الرجوع عليها فهل لا رجوع
له والحال ما ذكر (أجاب) اذا تحقق تمام المبة من الاب المذكور لا ينفذ بالوجه الشرعي
لا يكون له الرجوع فيها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبنتها البقة
من الذهب وحاقا منه ولم يقبضها ذلك ثم بعد مدة دفعت لها البقة والحاقا بقا تحت يد

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

١٥

سنة	ربيع الاول	الواهبية الى الان لم تسلمه لبناتها المذكورة وهي عاقلة بالغة وقت الهبة لها فهل انتم الهبة في الحاق حيث لم يوجد من الموهوب لها البائعة قبض ولا حية زلة له ويكون باقيا على ملك الواهبية ولها التصرف فيه (اجاب) نعم لا تتم الهبة في الحاق المذكور بدون القبض والحيازة ويكون للواهبية التصرف فيه بما تشاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن أبيه فقط وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواس ونحاس ورقيق وغير ذلك ومن جملة ما تركه ابعادية فوهب الاب للزوجة، لابن المذكور الربع شائعا في جميع ما تركه ابنته قبل القسمة والاقرار فهل تكون هبة المشاع غير صحيحة ويكون للزوجة أخذ ما يخصها من التركة فقط بالقرينة الشرعية (اجاب) لا تصح هبة مشاع يقبل القسمة بدون اقرار وقبض شرعي والحال هذه بخلاف ما لا يتبناها ان وجد القبض في ضمن قبض الكل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت جميع ما تملكه من نخل وأمتعة وغير ذلك لابن عمها وهي في حال صحته وأسلامتها وقبل منها ابن العم الموهوب وقبضه وحازها وصار يتصرف فيه مدة من السنين في حال صحة الواهبية وسلامتها ثم مات بعد ذلك ماتت الواهبية عن بنت ابن قاصرة ومضى على ذلك اثنتا عشرة سنة فاراد ولي القاصرة ان يجعل الموهوب ميراثا عن الميتة فهل اذا ثبتت الهبة مع القبض والحيازة بالبينة الشرعية في حال صحة الواهبية وسلامتها تكون الهبة صحيحة نافذة ويندرج عدم معارضة الموهوب له في الهبة (اجاب) اذا تمت الهبة فيما يصح عليه كونه ثريا بالقبض والمعتبر والحيازة حال صحة الواهبية لا يكون الموهوب تركته عن الواهبية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصاة مقسومة مقرونة معيبة من دار وهبتها مرة أخرى لغيره في حال صحته وسلامته فقبضتها وحازتها في حال حياته الواهب وصارت تصرف فيها مدة من السنين ويدها حصة شرعية ثابتة المضمون والا ان مات الواهب عن ورثة فاراد ورثته منازعة الموهوب لها وإبطال الهبة منكرين لها فهل لا يجب ان يكون لذلك اذا ثبت ما ذكره الطريق شرعي (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون تركته عن الواهب وينبغي انوار من معارضة الموهوب له حيث ثبت ذلك بوجه شرعي ولله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصاة مقسومة مقرونة معيبة من دار وهبتها مرة أخرى لغيره في حال صحته وسلامته فقبضتها وحازتها في حال حياته الواهب وصارت تصرف فيها مدة من السنين ويدها حصة شرعية ثابتة المضمون والا ان مات الواهب عن ورثة فاراد ورثته منازعة الموهوب لها وإبطال الهبة منكرين لها فهل لا يجب ان يكون لذلك اذا ثبت ما ذكره الطريق شرعي (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون تركته عن الواهب وينبغي انوار من معارضة الموهوب له حيث ثبتت الهبة بالوجه الشرعي وهبة اثنين دارا واحدة صحيحة لانها ماسبا لاجلها وقد قبضها اجلة فلا شيوخ كفي تنقيح الحامدة وعراة بالدار ما يقبل
١٢٦٩	٥	
١٢٦٩	٦	
	ربيع الثاني	
١٢٦٩	١٥	
	جادي الاول	
١٢٦٩	١٣	
١٢٦٩	١٨	

القسمة والله تعالى أعلم (سئل) في ذمي بمالك عربة وخيلها وهب ذلك لزوجته حال
صحته وسلامته وقبضت ذلك منه وحازته لنفسها ووضع يدها عليه ثم هلك الزوج
المذكور عن ورثة فارادوا جعل الموهوب المذكور كورثة كورثة كورثة ويريرون انتزاعه من يد الزوجة
المذكورة فهل يكون الحق في الموهوب المذكور للزوجة ولا يكون للورثة جعل ذلك
تركة حيث ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (اجاب) لا يجب باق ورثة الواهب على الوجه
المذكور لجعل الموهوب تركة عن مورثه ويمنع عن معارضة الزوجة فيما وهبه لها زوجها
ونعت فيه المبة بالبعض والحيازة حال صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب
لامرأته ثلاثة عشر فيراط شائعة من دار تقبل القسمة وصار الواهب متصرفا في الدار
الموهوب منها هذا القدر بعمارة وترميم وغير ذلك ولم يضع الموهوب لها يد لها على القدر
الموهوب من الدار فهل اذا اراد الواهب ان يرجع فيما وهبه لزوجته بسبب ضرر ورثة دعت
الى ذلك يمكن من ذلك (اجاب) هبة المساع القابل للقسمة غير صحيحة ولا تتم المبة بدون
البعض والحيازة فللواهب على الوجه المذكور التصرف في الموهوب والله تعالى أعلم
(سئل) من الضابط حانه بما ذكره من شخص اعطى لآخر اشياء من الملابس فاحذها
ثم بعد مدة تشاجر مع بعضها فارادوا المطى ان يرجع فيما اعطاه له والحال انها قائمة بعينها
فهل يجب لذلك (اجاب) يصح الرجوع في المبة مع الكراهة فللواهب الرجوع فيها
اذا كان الموهوب قائما ولم يوجده مانع شرعي من الرجوع فيها ولا يصح الرجوع فيها الا
بالقضاء أو الرضاء ولا يضمن الموهوب له ما انتقص من الاعيان الموهوبة له لو منعها قبل
انقضائه بالرجوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بالغ عاقل منفرد عن أبيه في معيشة
وحده واعطاه أبوه دارا خربة يربق المبة وقبضها الولد من أبيه قبضا شرعيا وبعد ذلك
دفع الولد لابيه راهم لدارتها بطريق التوكيل عنه لكونه كان غائبا عنها ثم بعد ذلك
حضر الولد ووضح يده على دارها ريتقى باب نفسه خاصة من غير مشارك له فيها مة
عشرين سنة من قبل وفاة أبيه وبعد ذلك باثني عشر سنة ادعت عليه الورثة بان
الدار ميراث عن أبيهم ربايه بهم الحجة التي شتراد ابيها من بائعه وهي خربة فهل اذا ثبت
نقل الملة عن الاب الى الابن في حال صحة الاب وسلامته وأراد الاخوة ان يجعلوها ميراثا
عن أبيهم لا يحايون لذلك (اجاب) ادعت المبة بالقبض والحيازة الشرعيين حال صحة
الواهب لا يكون الموهوب تركة عنه ولا يقسم بين ورثته ويكون له كالألوهوب له خاصة
حيث تحقق ما ذكر بالرجوع الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهبها
لبنته ابنة الرشيدة وقت لمجه ولم يسلمها لها وصار ساكنها فيها مع عيالها ثم بعد ذلك اراد
الرجل ان تصرف في الدار المذكورة فنهقه البنات من ذلك متعللة بأنها بعد حصول المبة
باعتها من زوجها فهل اذا لم تتم المبة بالبعض والحيازة تكون فاسدة وللرجل الرجوع
فيها او يكون ما وقع من البيع غير صحيح (اجاب) لا تتم المبة بدون القبض والحيازة

١١ ١٢٦٩

٢١ ١٢٦٩

٢٤ ١٢٦٩

٣٠ ١٢٦٩

رجب ٢٨ ١٢٦٩

كما لا يتم اذا كان الموهوب مشغولا بملك الواهب فلا الواهب المذكور والحال هذه التصرف
 في الموهوب مالم يجز البيع الصادر من بنته الموهوب لها والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل يملك بيتا قابلا للقسمه ساكن فيه مع زوجته وهب نصفه لها بغير قسمه وصارا
 ساكنين فيه ولم تتصرف الزوجة المذكورة في البيت شي فهل والحال هذه تكون
 المهبة المذكورة فاسدة ولما لم يتصرف فيه ولو كتب بذلك حجة من فاضل ناحيتهم
 (اجاب) لا يتم المهبة في مشاع قابل للقسمه فان قسمه الواهب وسلمه صه ولو سلمه شاعا
 لا يملك الموهوب له فلا ينفذ تصرفه فيه على ما في التنوير وصرحوا بان من موانع تمام
 المهبة كون الموهوب مشغولا بملك الواهب والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا وهبت
 الجدة لبيت ابنتها القاصرة وهي في حجرها خاصة في دار غير قابلة للقسمه ثم وهبت لها باقي
 الدار المذكورة فمكملت للبنات ملك جميعها وكتب بذلك حجة شرعية من فاضل جهتهم
 فهل تكون المهبة راجعة الى هذه صححة تامه بقبض جدها لها ولو كان لها وصى وهل اذا
 ماتت الجدة وفازعت وودتها في ابطال المهبة لا يجابون لذلك سيما وقد استولت البنات
 على الدار المذكورة بقبض اجرها واستغلتها لنفسها بعد بلوغها رشيدة في حياة جدها
 باذنها (اجاب) هبة المشاع اذا كان غير قابل للقسمه صححة وهبة من له ولاية على
 الطفل في ائتماله وان لم يكن له صرف في المال وحوكل من يعوله كالاخ اذا كان الطفل في
 عياله يتم مجرد انعقد الوهب مع الموهوب ما كان في يده أو يده مودعه في قبض الولي ينوب
 عنه فادامت المهبة فيما ذكر لا يكون لورثة الواهبة معارضة الموهوب لها في الموهوب ولا
 يكون تركتها عنها وهذا بناء على ما صحح من الاكتفاء بقبض من في حجره الصغير ولو مع
 وجود ولي المال بقطع النظر عن قبض الموهوب لها بعد البلوغ باذن الواهبة والا فهو
 كاف أيضا ولو كان الموهوب مشاعا قابلا للقسمه فوهب نصفه أولا ولم يسلم حتى وهب
 النصف الباقي وسلم الكل تجوز كل في المنسديه من الباب الثاني من المهبة عن الظهير
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طارية من اتقها وتزوجها او وهب وملك
 لكل واحد منهما أمتعة من نحاس وفراس وحلي وغير ذلك وهو في حال صحته وسلامته
 وقبضت كل واحدة منهما موهب لها وحازته لنفسها في صحة الواهب وسلامته والحيازة
 الشرعية وصار الموهوب تحت يديهما الى ان ماتت عنهما وعن وارث اراد ان يسجل المهبة
 انذ كوردة تركة عن مورثه فسل ذلك ثبتت المهبة وتمليك لكل واحدة منهما بالبنة
 الشرعية لا يكون للوارث المذكور معارضتهما في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم
 لا يحجب الوارث المذكور لجهل الموهوب تركة حيث ثبتت به وهو مذكور بالسؤال والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى وصيه ثبته البالغة الرشيدة بعض أمتعة من نحاس
 وفراس ومصاغ وغير ذلك وهو في حال صحته وسلامته وقبضت منه الممت المذكورة ذلك
 وقبضته وحازته منه لنفسها في بيتهم بعد ذلك مات الاب عنهما وعن أختها وعن عيين

١٢٦٩

٢٨

ذى الحجة

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٨

فأراد العميان أن يجعلوا ماله كله لأب لبنته المذكورة ميراثا عنه فهل إذا ثبت الاعطاء والتعليك لبنته المذكورة بالبنينة الشرعية لا يكون تركه عن والدها وينع العميان المذكور أن من معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) إذا تمت المبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركه عنه فليس لبقية الورثة جعل الموهوب إذا كان الأمر كذلك تركه عن الميت بل يختص به الميت المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لزوجها أشياء من أمتعة ونقود وغير ذلك حال قيام الزوجية وكتب في شأن ذلك وثيقة مشتملة باسمها وختمها وقبض ذلك وحازها منها وهو ما بحال الصحة والسلامة فبعد مدة أرادت أن ترجع عليه فعيها وهبته لها علمت بمنه أنه يريد أن يطلقها فهل لا تجب لذلك ولو طلقها بعد ذلك (أجاب) إذا تمت المبة الصادرة من الزوجة لزوجها حال صحة تبرع الواعية بقبض والحيازة لا يكون لها الرجوع على الزوج بما وهبته له حال قيام الزوجية لأنها مانعة من الرجوع فيها ولو طلقها بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لاختيه شريكه حصته من جاموسة وبقرة وجرار ونحاس وقمح وطاحونة وأثاث مشتركة بينهما والحال أن هذا الرجل الواهب مختل العقل ولا يحسن التصرف حتى أنه إذا تكلم بكلامين متناقضين يعتقد أن مدلولهما واحد وهو معروف بذلك بين الناس المخاطبين له فهل هذه المبة باطلة سيما مع عدم القبض والتمييز (أجاب) لا اعتبار بهذه المبة شرعا ولا يعول عليها إذا كان الواقع ما هو مذکور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لزوجها أشياء من أمتعة ونقود في حال الصحة وعدم الموانع الشرعية وحصل القبض للموهوب من الموهوب له ثم بعد ذلك طلقها وأرادت الرجوع فهل لا تجب لذلك حيث حصلت المبة في حال الزوجية (أجاب) من موانع الرجوع في المبة الزوجية وقت المبة فلو وهبت لزوجها ثم أباها بالترجع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد معه في معيشة واحدة خرج بعض الأولاد واستقل بمعيشة واحدة فصار الأب يشتري أشياء من عقار وغيره ويدفع الثمن ويتبرع بها ويملكها الأولاد الذين معه في معيشته ويكتب المالك لهم بحجج ووثائق شرعية باسمائهم في حال صحته وسلامته ثم مات الأب فهل يحكم بحصة ونفاذ ما وقع منه ويختص به الأولاد الذين معه في معيشته أو يشاركهم فيه البعض المستقل (أجاب) يقسم ما وجد خلفا عن المتوفى المذكور ماله ومملوك له بين جميع ورثته وليس لأحد منهم الاختصاص بشيء منه إلا إذا ثبت بالطريق الشرعي انتقاله له حال صحة المالك بنقل شرعي استوفى شرائط الصحة وال لزوم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حليا ونحاسا وفراشا وغير ذلك وهبت ومملكت وهي في حال صحته وأوصى أمتها بجميع ما ذكر لا مرقين أجنبيتين منها وأفرزت لكل واحدة منهما أشياء من ذلك فقبلا المبة والتعليك وحازت كل منهما ما وهب لها الحيازة الشرعية وصارت كل واحدة منهما واضعة يدها على الموهوب لها فتصرف فيه

بأنواع التصرفات الشرعية مدة من الشهور إلى أن ماتت الواهبة عن وارث فأراد الوارث أن يجعل الموهوب تركة عن مورثته فهل إذا ثبتت الهبة والتملك في حال صحته وسلامتها للمراةين المذكورين كما هو مذهب كورلا يكون للوارث معارضتهما في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) إذا تمت الهبة المذكورة للأجنبيتين بالأفراز والقبض والحيازة حال صحة الواهبة وسلامة عقلها لا يكون الموهوب تركة عنها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أعطت ابنت أخيها أساور فضة وملاكتها في حال الصحة والسلامة وأوصت لها بثلاث مالهاتها ثم بعد ذلك ماتت المرأة المذكورة عن أختها الأيمى وعن بنى عم عصبية وعن بنت أخيها المذكورة وتركت ما مورثته عنها شرعا فهل والحال هذه يكون التملك في حال الصحة والسلامة نافذا والرصينة صحيحة لأنهما لم تكن وارثة وماذا يخص كل وارث بعد إخراج الوصية (أجاب) بموت المرأة المذكورة عن ذكرا لا غير يكون لاختها الأيمى بالنصف فرضا وأوصيتها المستوين الباقي تعصية وتصح الوصية لغير الوارث بثلاث المال وما تمت فيه الهبة حال صحة الواهبة لا يكون ميراثا عنها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب في حال صحته وسلامته جميع ما يملكه من نقود وعروض ومساكن ولديه الكبيرين بعد أن قسم ذلك نصفين وسلم لكل منهما النصف حتى انقراده وقبض كل ما وهب له وحازة لنفسه وصار يتصرف في ذلك في حياة الواهب مدة تقرب من السنة ثم مرض الواهب المذكور فأضر ولديه المذكورين وأمرهما أن يعطيا بناته أنست من مالههما مبلغا عينه على وجه الصلة فامتد ذلك فلما مات الواهب أراد البنات المذكورات جعل الموهوب تركة عن يميني فهل لا يكون من ذلك بعد تبوت مذكور بالبيننة العادة ويمنع من المأرضة في ذلك بغير وجه شرعي وإذا كان بيد الأب المذكور أطياف أميرية لا يكون للبنات حق فيها خصوصا وقد أسقط الأب المذكور حقه فيها ولديه المذكورين وقيدت في ديوان الناحية باسمهما فصارا يرعاها في حياة الواهب وصحته (أجاب) ما تمت فيه الهبة حال صحة الواهب وسلامة عقله بالقبض والأفراز لا يكون تركة عن الواهب بعد تبوت ذلك بالوجه شرعي حيث لا مانع وسقط الحق من رضى الزراعة الأميرية التي آلت لبيت المال بالإسقاط والترك ختم دار السلطنة على (سئل) في امرأة لها عقار وأطياف بن أخوة خلعت بالنسبة عنها من حصتها في العقار وأسقطت حقها في الأطياف باسمها فماتت وأورثت من خريفيها في تصرف الملاك في أملاكهم في حياتهم وبعد موته رضى عن ذلك ثلاث سنين فراد ولادها الرجوع في ذلك في رضى من الأطياف والحق في رضى من الأطياف حيث ثبت بالبيننة العادلة (أجاب) بسقط الحق في رضى الأميرية بالأساقفة وتبني اختها فليس لورثة من تحت يمينه شيء بوجه شرعي مع رضاهم عنه في ذلك وذا تمت بنية القبض والحيازة والأفراز حال صحة الواهبة يكون ميراثا عنها مع رضاهم عنها

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٦

ربيع الأول

١٢٧

١

١٢٧٠

١٣

له في الموهوب بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهب لها جدها دارا في حال صحته وسلامته فقبضتها وحازنها في حال حياة الواهب من مدة أربعين سنة وهي تنصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازع لها فيها ولا تريد ان عجزها تزعمها منها وأخذها مريعاتها حقة بالميراث عن أبيه عن جده المذكور مشركا للهبة فهل اذا كانت المهبة مع القبض الحقة ثابتة باليمين الشرعية لا يجب لذلك ولا يمكن من تزعمها منها ويمنع من معارضتها فيها بدون وجه شرعي (أجاب) اذا تمت المهبة بالقبض والحيازة حال صحته الواهب وسلامته عقله لا يكون الموهوب نكحة عن الراهب فلا يقسم بين ورثته بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبناتها البالغة ارشيدة حصصا في بيت يقبل القسمة ولم يحصل من البنات قبض ولا حيازة في حال حياة الواهبة بل استمرت الحصة تحت يد الواهبة الى ان ماتت البنات عن امهات ووجها فاراد الزوج ان يحول الحصة ميراثا عن زوجته فهل لا يجب لذلك ولا تصح المهبة ولا تنفذ حيث لم يحصل قبض ولا حيازة (أجاب) يتوقف تمام المهبة للاباع والعقل على قبضه الموهوب مقسوما فيما يتحقق القسمة من صحة الواهب فار لم يوجد ذلك فالموهوب باق على ملك الواهب ينقسم بين ورثته كسائر ممتلكاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى لاخته قدرا معلوما من الدراهم والنحاس وقال لها أعطيتك هذا بحضرة يمينه شرعية فقبضته منه وحازته لنفسها وبعد مدة يريد الرجوع فيما أعطاه لها وماله منها فهل لا يجب لذلك اذا ثبت ما ذكر باليمين الشرعية ولا يكون له الرجوع فيما أعطاه لاخته من ماله (أجاب) من موانع الرجوع في الهبة القرابة المحرمية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصصا في معصرة وبنت دخلها وكل منهما لا يقبل القسمة وهب حصصا شائعة فيهما لأحد أولاده الباع وقبضها منه الولد الموهوب له وصار يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وإجارة وغير ذلك مدة من السنين مع مشاهدة أبيه ثم مات الواهب عنه وعن ورثته آخرين أراد باقي الورثة ابطال المهبة المذكورة فهل والله هذه لا يجب بوزن لذلك حيث كانت الهبة المذكورة في مشاع لا يقبل القسمة وليس لباقي الورثة معارضته بدون وجه شرعي (أجاب) تتم المهبة بالقبض في محوز مقسوم ومشاع لا يفي منتفعابه بعد ان يقسم فاذا تمت الهبة المذكورة حال صحة الواهب لا يكون لباقي الورثة معارضة الموهوب له والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت جاريتها لرجل ولم يقبضها الى ان ماتت الواهبة وهي عندها في بيتها فهل لا تصح هذه الهبة واذا كانت لجرية المذكورة مستحقة لورثته ماله الذي كان زوج الواهبة وشترها باليمين الشرعية يكون لهم اخذها من هي تحت يده (أجاب) نعم لا تتم الهبة بدون القبض حال صحة الواهب واذا أثبت ورثة المسحق ماله مورثهم لها وانما آتاهم بالميراث عنه بالوجه الشرعي يقضي لهم ما حقه لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في

٢٧٠

٢١

٢٧٠

٢١

جادي الاول

١٢٧٠

١١

رمضان

١٢٧٠

٢٣

شوال

١٢٧٠

٢١

رجل وهب لابنه كنانة الدف الارز ووهب له حصه شائعة في بيت لا يقبل كل منهما
القسمه وباع له الاب مواشي وقدرامه لوما من الارز ثمن معلوم وقبض الموهوب له
ذلك وقبض المبيع أيضا القبض الشرعي وحازة في حال صحة الواهب وسلامته فهل تسكون
المبة والمبيع كل منهما صحيحا نافذ وليس للواهب ولا لورثته بعد موته معارضة الموهوب
له المثل ترى من ابيه ماد كره ولا ابطال شيء من ذلك وجعل له ميراثا عنه بدون وجه شرعي
(اجاب) هبة المشاع اذا كان غير قابل للقسمه تتم بالقبض فادعت المبة بالقبض والحيازة
حال صحة الواهب لابنه واستوى البيع المذكور شرائط اللزوم لا يكون للاب المذكور
ولا لورثته بعد موته معارضة الابن فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات وترك عقارا فادعى بعض الورثة ان بعض العقار ملكهم خاصة وبعضه
موهوب لهم عن مورثهم وأنه كان ثوابه بطريق الوكالة عنهم متعللا بمحجج مقنعة
الثبوت فانكر عليهم ذلك والحال ان العقار المذكور ما صار فيه قبض وخلاص وحيازة
للموهوب لهم وبعضه قابل للقسمه ونسبوا الواهب ولم يسمه بل كان تحت يده فهل
والحال هذه اذا لم يشعروا دعواهم للمثل لهم خاصة فيه بالبينه الشرعية لا يكون لهم
الاستيلاء ولا عبرة بتعليقهم ويكون ميراثا يتسم بين الورثة بانقرضة الشرعية وكذا
ما ادعوه من المبة له لم تمامه بالقبض والحيازة حيث كان بعض العقار قابلا للقسمه
(اجاب) هبة المشاع فيجب يحتمل القسمه لا تتم ولا تفيد لمثل قبيل انقسم وهو الاصح
ولا يثبت اذا لم يحججه يمكن دعواه اذا بشرها والله اعلم (سئل) في رجل
ملك دارا ووهب لابن ابنه ثوب في حال حياته وصحة وسلامته فقبضه وطأها في حال
حياته الواهب وصار يتصرف فيها مائة من النسيان والاثان ماث الواهب عن ورثة
وتريد من اربعة موهوب له وبطل المبة مسكرين لمانه هل لا يجابون لذلك اذا ثبت
ما ذكر بالطريق الشرعي ولا عبرة بما كارههم له ويكفي في شهادة رجل وامرأتان اذا
مات بعض الشهود (اجاب) اذا ثبت الموهوب له دعواه المذكورة من رجلين أو رجل
وامرأتين وكانت المبة تامة حال صحة الواهب يقضى له بالدار المذكورة ولا تسكر تركه
عن الواهب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عتق روبة لا ولد له احمه يبيع في
مرض موته وصار الموهوب تحت يده في رجب بوضع اولاد اخيه يدهم عن العقار
المذكور ثم بعد ذلك اراد تولد الاصل سارعة اولاد في المتوفى واخذوا عقار موهوب
لهم بطريق ابيه هل وانحر من هذه تسكون هبة المذورة وصحة تنقضي ثلث جميع
ماله ويتوقف ما زد على الثلث من اربعة ثلثه المذكورين (اجاب) لاحق للموهوب
لهم في ذلك انما انما اعدم من ثلثه بثلثين كذا رجع موهوبه من حال حياته
الواهب ولو انها بمنزلة اوصية في النفاذ من الثلث لاسم وجوه شرعية وهو القبض
الشرعي قبل الموت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك روبة من زوجته ذمها حصه

٢١

١٢٧٠

٢٩

١٢٧٠

ذى القعدة

١٨

١٢٧٠

ذى الحجة

١٩

١٢٧٠

معيته مقررة وهو في حال صحته وسلامته وقبيل منته وقبضتها وحازتها في حال صحته وسلامته ثم بعد ذلك بعدة مات الزوج المذکور عن زوجته المذکورة وعن وارث المذکور فإراد الوارث إبطال تمليك مورثته لزوجته في الدار المذکورة فهل والحال هذه إذا أثبتت الزوجة المذکورة بالوجه الشرعي التمليك لها من زوجها في الدار المذکورة لا يجب الوارث لذلك ويمنع من معارضة ما في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) إذا أثبتت الزوجة المهبة لها من قبل زوجها حال صحته لتقدر معين مقسوم من تلك الدار وقبضتها قبضا صحيحا حال الصحة لا يكون لو ارثته معارضة ما في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ملك زوجته أشياء من منقولات وغيرها وعلمت بذلك مدة بعد القبض والحيازة الشرعية إلى أن مات ثم بعد ذلك بعدة ماتت عن ورثتها فأراد ورثة زوجها أن يحلوا ذلك ميراثا عن الزوج المذکور فهل بعد ثبوت التمليك منه لها والقبض والحيازة الشرعيين بشهادة البينة الشرعية لا يجابون لذلك ويكون الحق فيه للزوجة وورثتها فقط (أجاب) نعم يكون ما ذكر ميراثا عن الزوجة إذا تم التمليك لها حال صحة المملك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده ذكورا وإناثا وعن زوجته وعن أولاد ابنته ذكورا وإناثا وعن زوجته أيضا فادعت زوجة الابن على ورثة أبيه بعد موته أنه كان وهب لابنه النصف في جميع ما يملكه ومات قبل قبض ذلك وأقراره فهل إذا مات الأب قبل أن يقبض ابنه ما وهب له من ذلك واستمر الموهوب تحت يده إلى أن مات لا تكون هذه المهبة صحيحة (أجاب) لا تتم المهبة للابن البالغ وقت المهبة بدون القبض والحيازة الشرعيين وإذا مات الموهب قبل تمامها قسم الموهوب بين ورثة الموهب حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية وبها مزارع ترك حقه من ذلك لأولاده ومملكه لهم وقسمه عليهم بتفاضل وحازوا وقبضوا منه ذلك الحيازة والقبض الشرعيين وصاروا ينتفعون بذلك مدة سنين في حياة أبيهم بعد القسمة والافراز والحيازة والآن أراد الأب أن يرجع فيما أعطاه لأولاده ويتصرف فيه فأنابا ويعطى منه آخرين بدون رضا أولاده فهل لا يجب لذلك والحال هذه (أجاب) ليس للأب بعد تمام المهبة وتحققها بالوجه الشرعي لأولاده رجوع فيما وهبه لمانع القرابة الهرمية والله تعالى أعلم (سئل) في يتيم وهب لعمه أرضا مشتملة على فحل وبعد بلوغه أراد الرجوع فيها فهل إذا وقعت منه المهبة في حال صغره تكون غير صحيحة ويكون له بعد بلوغه وشيئا أخذ ما وهبه حال صغره (أجاب) نعم لا تصح هذه المهبة إذا وقعت من الوهاب قبل بلوغه ويكون للوهاب أخذ الموهوب بعد بلوغه وشيئا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له خمسة بنين وتحت يده أرض زراعية أميرية وبعض عقار فاعطى لكل من الأولاد جزءا مما له من الأرض والعقار بعد الافراز وهو في حال صحته وسلامته وقبض كل من البنين نصيبه وحازة لنفسه وصار كل منهم يتصرف في نصيبه مدة تزيد على اثنتي عشرة سنة في حال حياة

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

٢٥

١٢٧١

محرم
٢٠

١٢٧١

٢٣

الاب وسلامته ثم بعد هذه المدة مات الاب عن زوجة فوضعت الزوجة ابنا بعد الموت
 وهو في ذلك ثلاثون سنة الى ان بلغ الابن واراد الرجوع على اخوته فيما اعطاهم
 الاب وحازوه في حال حياته المدة المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينّة الشرعية
 لا يكون للابن معارضة الاخوة في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا تم التملك
 والاعطاء من الاب لا ولاده حال صحته بالقبض والحيازة لكل ما أعطى له مقرر الا يكون
 للابن الحادث بعد ذلك رجوع فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن زوجته وعن اولاده ذكر واولادها تركت له ارضين احدى بعض اولاده
 بعد موته انه كان ماله من امواله ومات قبل ان يقبضوا ذلك منه في
 حياته ويريدون اخذ ذلك من تركته فهل يكون جميع ما تركه الميت ميراثا لهم يقسم
 على الورثة بالقرينة الشرعية ولا عبرة بدعواهم الاعطاء والتملك من غير قبض
 وحيازة في حياة الميت (اجاب) اذا لم تتم المهبة حال حياة الواهب لا ولاده البالغ حال المهبة
 لعدم وجود القبض منهم يكون الموهوب تركته عن والدهم يقسم بين جميع الورثة
 بالقرينة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على اعمامه بان جده قبل
 موته في حال صحته وسلامته كتب وثيقة مضمونها انه اعطاه من ماله مشاعا كذا اقرارا
 والحال ان الجدة المذكورة لم يفرز ولم يسلمه له قبل موته فهل تكون هذه المهبة غير صحيحة
 لما ذكر حيث كان بالغ وقت الاعطاء المذكور (اجاب) لا عبرة بهذا الاعطاء
 لابن الابن البالغ المذكور حيث كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك جانا معلوما من الاطيان وهب منها قطعة لمعتقة والده وأفرزها
 وحدها واستلمت الموهوب لها الموهوب حتى تمت المهبة فهل اذا اراد الواهب الرجوع
 يصح له ذلك أم لا (اجاب) نعم يكون للواهب الرجوع فيما وهبه من الارض المملوكة
 الرقبة له مع انتفاء موانع الرجوع كزيادة متعلقه كبناء وغرس وموت أحد المتعاقدين
 بسد التسليم وعوض وخروج المهبة عن ملك الموهوب له وزوجية وقت المهبة وان كره
 الرجوع تحريرا ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما أو بحكم الحاكم والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك عبدا اعتقه بمحضرة بينه شرعية ووهب له حصّة مقسومة مفرزة من دار
 ومواس في حال صحته وسلامته فقبضها وحازها في حال حياة الواهب وأسقط وترك حقه
 باحتياله من قطعة أرض زراعية أميرية معلومة من أرضه ووضع يده على ما ذكر كاه
 وصار يتصرف فيه مدة في حال حياة الواهب وبه حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون
 والآن مات الواهب عن ورثة فاراد بعض الورثة منازعة الموهوب له وإبطال المهبة منكرًا
 لها فهل لا يجب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالشرع ويمنع من منازعته فيما وهب
 له بدون وجه شرعي (اجاب) اذا تمت المهبة بالقبض والافرا حل صحة الواهب لا يكون
 لبعض ورثته معارضة الموهوب له فيما ذكر بعد ثبوته شرعا بدون وجه شرعي والله تعالى

٢٧

١٢٧١

٢٧

١٢٧١

صفر

١

١٢٧١

٢

١٢٧١

٦

١٢٧١

صفحة سنة

٧ ١٢٧١

١٣ ١٢٧١

٢٢ ١٢٧١

وبيع الاول

٤ ١٢٧١

أعلم (سئل) في رجل ملك ابنه البالغ الرشيد الذي لم يكن في معيشته ثلاث جميع ما يملكه من دقار وغيره وكتب له وثيقة بذلك وصار الموهوب تحت يد أبيه ولم يقبضه الابن المذكور ولم يحزه حيازة شرعية من أبيه فهل لا تتم المبة المذكورة ولا تنفذ حيث لم يقبضه الابن المذكور ولم يحزه حيازة شرعية وكان الموهوب المذكور يقبل القسمة ولا يكون للابن المذكور جبر أبيه على أخذ شيء من ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي (أجاب) لا عبرة بهذه المبة على هذا الوجه ان كان الواقع ما هو مذكور ولا يجبر الاب على تسليم الموهوب لابنه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لبنت ابنه القاصرة الربع في طاحونة ودار لا تقبل القسمة وأسقط حقه لها في قطعة أرض زراعية أم يرى مفردة وقبل الجمل لها المبة وحازها لكونها في حجره وكل ذلك في حال صحته وسلامته ثم مات المجدد بعد ذلك عن بنت ابنه وعن بناته الثلاثة فهل والحال هذه اذا أثبتت البنت المذكورة بعد بلوغها رشيدة المبة المذكورة يكون لها أخذ ما وهب لها جدها من يد ورثته حيث مات أبو البنت المذكورة قبل هبة جدها للبنت ابنه المذكور (أجاب) نعم يكون لها أخذ ما وهب لها جدها الولى عليها وقت المبة حيث كانت قاصرة في عياله وثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لان هبة من له ولاية على الطفل تتم بالايجاب لو الموهوب معلوما وكان في يده أو يد مودعه لان قبض الولى ينوب عنه كما صرحوا به ويكون لها أيضا أخذ ما أسقطه الجدم من منفعة الارض لها باختياره حال صغرها اذا لم يقم بها ما يفيد سقوط حقهها منها كجهزها عن الزراعة ودفع الخراج وتر كها ما ذكر باختيارها سنين متوالية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أبعادية معلومة فلقاها بالارث الشرعي عن أخيه ووهب قطعة منها لابن أخ له بعد افرازها وتكديدها ووضع الموهوب له يده عليها باذن الوهاب فهل والحال هذه تكون المبة صحيحة واذا غاب الوهاب وأراد أولاده الرجوع على الموهوب له فيما وهبه أبوه لم يكون لهم ذلك (أجاب) نعم تكون المبة المذكورة صحيحة حيث كان الواقع ما هو مسطور ولا مانع وليس لابناء الوهاب رجوع فيما وهبه أبوههم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث عن والدته مواشي وبعض أمتعة فصارت تكثر الى أن حصل منها أطيافا ومواشي وأملا كما أخروها منفرد بها عن عائلة أبيه فالآن بعد مضي عشرين سنة من موت والدته يدعي ابوه ان تلك المواشي والأطياف ملك له لكونه كان هو الوهاب والمعطى اياها لولده فهل اذا تحقق ان هذا كله من غنا ما خصه من تركته والدته وانها معزولة عن ملك أبيه وواضع ذلك الابن يده عليها بالاستقلال لا يكون لأبيه معارضة له فيها (أجاب) اذا كان الواقع ان تلك المواشي والأمتعة مملوكة للولد المذكور بطريق الميراث عن والدته ونمت وحصل من غنائها لنفسه حال انفراده عن عيال أبيه أطيافا وأشياء لا يكون لأبيه معارضة في شيء من ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي وعلى

ربيع الأول سنة

فرض أن تلك المواشي والامتنعة موهوبة من قبل الاب لابنه المذكور بحسب دعوى
 الاب المذكور وثبت وحصل منها الابن ما ذكر لا يكون للاب رجوع على كونه فيما وهبه
 له حيث تمت الهبة بالقبض والحيازة الشرعية اذا القرابة الهرمية مانعة من الرجوع والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب حائوتا لرجل اجنبي ثم بعد قبضه الموهوب أراد
 الواهب الرجوع فيما وهبه فهل له ذلك حيث لم تتغير صفة الحائوت المذكور ولم يعوض
 الموهوب له الواهب شيئا ولم يكن قريبا للواهب ولم يحصل به ازيادة ولا تصرف
 بوجه (أجاب) نعم يكون للواهب الرجوع فيما وهبه وان كره تحريم ما حيث لا مانع
 من الرجوع ولو كان يتوقف الرجوع على التراضي أو قضاء القاضي والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل وهب ومالك لرجل اجنبي بعضا من الثياب وبعضا من البرليقتات
 به فبعد ان استهلك ما ذكر بعد طلب الرجوع فيما وهبه واقبضه له فهل لا يجب لذلك
 اذا ثبت ما ذكر حيث تمت الهبة بالقبض والحيازة الشرعية واستهلك الموهوب واذا أراد
 ان يطالبه ببذله أو قيمته بعد الاستهلاك لا يجب لذلك (أجاب) نعم لا يجب لذلك ان
 كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لاخيه
 ما يخصه من ميراث أبيه مبينا مفصلا من عقار ومواشي وغيرها وقبل أخوه الهبة واستولى
 على الموهوب له مدة وهو حائز متصرف في الموهوب ثم بعد ذلك أراد الواهب الرجوع فيما
 وهب فهل رجوعه غير سائغ له بعد القبض والحيازة (أجاب) هبة المشاع القابل
 للقسمة من الشريك أو الاجنبي لا تتم بالقبض بدون قسمة لعدم وجود القبض الكامل
 كما في عامة الكتب فكان هو المذهب وحينئذ فلا بد من الافراز فيما يحتملها حتى تتم فان
 وجد الافراز فيما يقسم والتسليم بعده والقبض والحيازة في غيره في ضمن قبض الكل
 وثبت ما ذكر لا يكون للواهب رجوع على الموهوب له المذكور لوجود مانع الرجوع
 وهو القرابة الهرمية والا فلا أخذ ما يخصه من تركة المورث والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة وهبت لبنت بنتها الصغيرة بعض حلى وأمتعة وقبضها لها أبوها وذلك في حال
 صحتها وسلامتها ثم بعد مدة ماتت الواهبة عن بنتها وورثة اخر أرادوا ابطال الهبة وجعلها
 ميراثا فهل لا يجبون لذلك بعد صدور الهبة من الواهبة في حال صحتها وسلامتها وقبض
 ولي الموهوب لها كذلك في حال الصحة والسلامة (أجاب) اذا تمت الهبة بالقبض من
 ولي الصغيرة الموهوب لها حال صحة الواهبة لا يكون لورثة الواهبة ابطالها بدون وجه
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار ومساكنة وطاقونة ونورج
 وغير ذلك وهب لاخيه وقبضها لاه الموهوب له وحازها بعد افراز ما يقبل القسمة
 واستولى عليها مدة تزيد على عشرين سنة ثم بعد موت الموهوب له أراد الواهب الرجوع
 في الهبة المذكورة على ابن أخيه الموهوب له المذكور فهل والحال هذه يكون موت
 الموهوب له مانعا من الرجوع لاسيما والموهوب له قريب وذو رحم محرم (أجاب) اذا

١٢٧١

٢٩

ربيع الثاني

١٢٧١

٤

١٢٧١

٧

جمادى الاولى

١٢٧١

١

١٢٧١

١٤

استوفت الشرائط الهبة حال حياة الواهب ثم مات الموهوب له بعد القبض والحيازة
الشرعية مع كونه أخا نسبيا للواهب لا يكون له الرجوع فيما وهبه والحال ما ذكر لوجود
مانعين من الرجوع هو موت احد العاقدين والعقوبة المهرمية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
قسم متاعه في حال صحته وسلامته بين ابنه وابن ابنه الاخر مناصفة وأقرز لكل منهما
النصف وقبض كل منهما ما أعطاه له في حال حياته وصار يتصرف فيه ثم مات بعد ذلك عن
ابنه وابن ابنه المذكور ثم مات الابن عن ابن فطلب ابن الابن منازعة ابن عمه فيما أعطاه له
جده وملكه منه معلالان أباه مات قبل جده فهل اذا كان الاعطاء والتليك لابن الابن
ثابتا لا يجاب لمنازعته في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبتت الهبة وتمت بالقبض
والاقرار حال صحة الجسد الواهب لابن ابنه بالوجه الشرعي لا يكون لابن الابن الاخر
معارضة الموهوب له بعدم موت الواهب والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) عن حادثة من طرف مجلس الاحكام مضعونها وقع اختلاف بين علماء الصعيد
فمن وهب لابنيه - غير وكبير أشياء مشاعة تحتل القسمة وأتجارا متصلة بارض
وأشياء لا تحتلها فاجاب بعضهم بعدم صحتها فيما هو مشاع يحتمل القسمة وما شاكله ولو
كان الولدان فقيرين لتحقيق الشيع ولو كانت صدقة بتقديم الهبة للصغير على الهبة للكبير
لتام الاولى بمجرد ايجاب الواهب وتأخر الهبة للكبير على قبوله وفيضه مستدلا بعبارات من
جلتها ما نقله عن البحر من أواخر الهبة وغيره ثم قال ان الصغير يعد غنيا بغنى أبيه فتخرج
عن الصدقة واجاب بعض آخر بصحتها في المشاع القابل للقسمة اذا كان الولدان فقيرين لان
الهبة على الفقير صدقة استدلالا بعموم ما ذكره صاحب تنقيح الحامدية في جواب سؤال
في الهبة وباطلاق عبارة صاحب الدرر في أواخر الهبة ولم ينقل نصوصا يحا بخصوص صحة
الصدقة على فقيرين كبير وهما غير في ولاية المتصدق ومنع ما قاله البعض الاول من ان
الصغير يعد غنيا بغنى أبيه بان ذلك مخصوص بالزكاة والكفارة وأنه لم يقف على نص
صرح بانه يعد غنيا بغنى أبيه فيما نحن فيه (أجاب) اقول وبالله التوفيق قد اطلعت على
مفردات هذه القضية والجواب عنها ان الهبة المذكورة فيما هو مشاع يحتمل القسمة
وما شاكله غير صحيحة كما صرحوا به وقوله - ان الهبة على الفقير صدقة وان في التصديق
على اثنين بما يحتمل القسمة روايتين في رواية الجامع الصغير تصح وهي المرجحة وفي
رواية الاصل لا تصح على فرض جريانها فيما لو تصدق على فقيرين أحدهما صغير في عيال
المتصدق والاخر كبير فليس مما نحن فيه لان محل ذلك في التصديق على فقيرين وهنا
ليس كذلك لان ابن الغنى الصغير يعد غنيا بغنى أبيه فقد صرحوا في باب مصرف الزكاة
بذلك وهذا ليس خاصا بالصدقة الواجبة بل هو في غيرها كذلك كما يستفاد من عبارات
كتب المذهب فقد صرحوا في باب اللقطة بما نصه ثم تصدق بها أى اللقطة ان كان غنيا
ان شاء ايضا لا للحق الى مستحقه بقدر الامكان وذلك عند تعذر اصال عينه بالاثواب

ربيع الثاني سنة

الحاصل له بفرض اجازته ولم يقل على الفقراء استعناء بلفظ التصديق ومن ثم قالوا انه لا يتصدق بها على غني ولا على ولد الغني الفقير الصغير ولا على عبده ولو فعله ينبغي ان لا يتردد في ضمانه وادامسا كهذا وقد ذكر السيد المحوي عند قول صاحب الكنز والتصدق بها على اجنبي وصح على ابويه وزوجته وولده كمن كانوا فقراء ما نصه أطلق في ولده فتعمل الصغير وينبغي تقييده بان يكون الملتقط فقير، كذا في البحر قال في النهر وهذا سهو بل المراد به الكبير اذ موضوع المسئلة ما اذا كان الملتقط غنيا وله ابن فقير وهذا لا يتأتى في الصغير فكيف يشمله الاطلاق وقد مناهه لا يتصدق بها على ولد غني اه قال العلامة أبو السعود بعد نقل ما تقدم عن النهر وعزاه أيضا الى السيد المحوي عقب قوله فكيف يشمله الاطلاق ووجه عدم الشمول ان ابن الغني الصغير يدغنيا بغني ابيه بخلاف ابنه الكبير حيث لا يدغنيا بغني ابيه اه فانت تراهم منعوا الصدقة على ابن الغني الصغير مع التقا ولم يفرقوا بين الواجبة وغيرها فتكون المهبة له على بابها ولا تكون صدقة وقد علمت مما سبق عدم صحة المهبة فيما ذكره والا بن الكبير الذي وهب له مع الصغير لو كان فقيرا فان المهبة له وان كانت صدقة لعدم كونه غنيا بغني ابيه فالصدقة لا تصح كالمهبة مع الشيوع فيما يحتمل القسمة كما صرحوا به في المتون بان يتصدق به منعه عن واحد بخلاف ما لو تصدق به على فقيرين لان الصدقة يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا شيوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونحاس ومواش وغيرها مما يورث ومن جملة المتروك أطيان زراعته الامير بستان فاستمر الا بنان في معيشة واحدة مدة من السنين ثم مات أحدهما عن ابنين وبنت ومات الثاني عن سبعة بنين وأربع بنات فاستمر الجميع في معيشة واحدة وصار أحد البنين السبعة يتصرف على العائلة والآخر طلبوا القسمة فادعى ذلك المتصرف بان أباه وعمه وهب له وهو بالغ ثلث ما كان بأيديهما وما كان مشتركا بينهما مما ذكره شائعا من غير قسمة وافرار متعللا بوثيقة بيده فيها أسماء أشخاص ميتين فهل اذا لم تتم المهبة بالقبض والمجازة الشرعيين في حال حياتهما واستمر المال بأيديهما حتى ماتا لا يجاب لذلك ولا تصح تلك المهبة ولا عبرة بالوثيقة المذكورة ويقسم جميع ما كان بأيدي الورثة وما كان مشتركا بينهم بالسوية ولا يكون لاحد الورثة الاختصاص بشئ من التركة بدون مخصص شرعي اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) حيث لم يقبض الموهوب له الموهوب قبضا صحيحا بعد المهبة حال صحة الواهبين بل استمر الموهوب في يديهما حتى ماتا عن ورثة يكون ذلك كسائر تركتهما يقسم بين ورثتهما بالغريضة الشرعية ولا يختص أحد الورثة بشئ زائد من التركة بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن أخ شقيق وترك دارا ثم ماتت الزوجة عن ابن أخ ولم تقسم الدار بين ورثته فماذا يخص كل وارث منهم وهل اذا ادعى ابن الاخت ان خالته

سنة

رجب

١٢٧١

٩

وهبت له نصيبها ونصيب ابن ابن الاخ في الدار قبل موتها ولم يحز ابن ابن الاخ ذلك لا تصح
 الهبة في نصيبه ولا تنفذ ويكون لابن ابن الاخ أخذ ما يخصه في الدار عن مورثه بالفريضة
 الشرعية سماعا ولم يضع ابن الاخ يده على الدار ولم يحزها الى الآن (اجاب) بموت
 الرجل المذکور عن زوجته ابن ابن اخيه الشقيق لا غير يكون لزوجته ربع فرضا
 والباقي للعاصب المذکور وموت الزوج المذکور عن ابن اخيه لا غير يكون نصيبه له
 ولا اعتبار بهبة الزوجة لابن اخيه المذکور قبل موتها جميع الدار على الوجه المذکور
 ويكون نصيب ابن ابن اخ المالك الاول الذي آل له بطريق الميراث عن مورثه المذکور
 باقيا على ملكه اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أراد
 السفر الى الحج وله عقار قسمه بين أولاده وهب لكل منهم جانباً مقسوماً فمقرزاً ووسله
 ذلك ومكنه منه وكتب في شأن ذلك حجاً شرعية لكل منهم بالعين الموهوبة له وتصرف
 كل من الأولاد فيما وهب له تصرف المالك في أملاكهم وأودع الواهب المذکور عند
 أكبر أولاده قدراً معلوماً من الارز بعد ان وهب القدر المذکور لبايع أولاده القصر
 ثم بعد ذلك كله أشهد على نفسه جماعة من المسلمين انه لا يستحق قبل ولده الكبير المودع
 شيئاً مطلقاً ولم يترك عنده نقداً ولا عرضاً سوى جانب الارز الموهوب للقصر فلما سافر
 اشتغل ولده الكبير بالتجارة في ماله الخاص به حتى صار ذامال كل ذلك وهو في معيشة
 وحده يبيت منفرد به مع عائلته فلما حضر والده من الحج مكث نحو ثلاث سنين وهو يشاهد
 ولده المذکور يتصرف في مال نفسه بالتجارة والزراعة وغير ذلك ولم يعارضه مع عدم
 المانع والآن حصلت مشاجرة بينهما فوضع والده يده على أمواله وأعيانه ودفاته وزراعتهم
 زاعماً ان ذلك ملكه فهل له ذلك أولاً ويحجب على تسليم ما وضع يده عليه لملكه وهو ابنه
 الكبير وهل له الرجوع في الهبة والمال ما ذكرنا (اجاب) ما حصل له الولد الكبير
 بسعيه واكتسابه في ماله الخاص به حال انفراده عن عائلة أبيه يكون مملوكاً له ولا شيء فيه
 لآبائه واذا استوفى عليه الاب بدون وجه شرعي يؤثر برده اليه وقد صرحوا بان القرابة
 المحرمية مانعة من الرجوع في الهبة فلا يكون للاب الرجوع فيما وهب له لولده اذا تمت
 الهبة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك داراً كبيرة تقبل القسمة وينتفع بكل
 نصف منها على حصته وهبها لملكها مشاعة لرجلين أجنيين أخوين من غير اقرار ومن
 غير قسمة لنصيب كل منهما وقبضها جلة فهل والحال هذه تكون هبة المشاع للرجلين
 المذكورين غير صحيحة (اجاب) نعم تكون الهبة المذكورة غير صحيحة على قول الامام
 الاعظم خلافاً لهما وهذا اذا كان الموهوب لهما غنيين فلو فقيرين صححت وتكون صدقة
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصرين وعن بنت بالغة رشيدة وترك
 جانباً من المواشي والرقيق فوضعت البنت يدها على المواشي والرقيق مع اطلاع وصي
 القاصرين ثم بعد ذلك بلغ احد القاصرين بالسن فطلبت منه أخته ان يسقط حقه

١٢٧١

١٩

شعبان

١٢٧١

٩

سنة	شعبان	
١٢٧١	٦	في الرقيق والمواشي لها فاسقط حقه في جميع ذلك لها قبل ان يفر من نصيبه وحوزة فهل والحال هذه لا يصح هذا الاسقاط وله الرجوع فيه لان الارث جبري لا يسقط بحال (اجاب) اذا كان الاخ المذكور من اهل التبرعات ووهب نصيبه مما ذكر لا ختبه وقبضته قبضا شرعيا ويتحقق ذلك بقبض السكك لكونه مشاعا لا يقبل القسمة يكون نصيبه مملوكا لها واذا كان الواقع هو الاسقاط لا يصح لمباصر حوايه ان الارث جبري لا يسقط بالاسقاط ولا يتعلق بالاعيان والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وهبت لابن بنتها في حال الصحة منزلا وهو قاصر وقبل ابوه المبة وكان الاب ساكنا في البيت مع ابنه باقرارهما دون الواهبة قبل المبة وبعدها كذلك الى ان ماتت الواهبة فهل تعد سكنى الوالد مع ابنه المذكور قبضا وحوزا ولا يس للوارث تعرض للموهوب له (اجاب) نعم وحيث قبل ابوا الصغير المبة له وقبضها وحازها حال حياة الواهبة وصحتها تكون صحيحة تامة وفي التنوير وشرحه ومالك بالقبول بلا قبض جديد لو الموهوب في يد الموهوب له ولو بنصب أو أمانة اه لان قبض الامانة ينوب عن مثله لا عن المضمون والمضمون ينوب عنهما كما صرحوا به وقبض الولي قائم مقام قبض الصغير والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشاعة قابلية للقسمة مشتركة بين جماعة ووهب أحد الشركا جميع الدار لرجل أجنبي بدون اذن الشركا ومن غير اجازتهم فهل والحال هذه تكون المبة في نصيبهم غير صحيحة ولو قبضها الموهوب له لكونه تصرف في ملك الغير (اجاب) نعم لا تنفذ المبة في نصيب باقي الشركا بدون اذنتهم أو اجازتهم والحال هذه ولا في نصيبه الا بالقسمة والقبض بعدها فيما يحتملها هذا فيما لو وهبها جميعها على انها له ثم ظهر بعضها مستحقا لغيره بالبين لان الاستحقاق المذكور من الشيوع المقارن المانع اما لو وهب الكل ولم تحصل اجازة في البعض كما وكان مريضا ولم تجز الورثة فيما زاد على الثلث بقيت المبة في الثلث وتبطل في الثلثين كما في الحامدية والناهران عدم اجازة باقي الشركا كذلك اذا وهب على أن بعضها له وباقيها لغيره فلم يجزوا وفي مسئلة الاستحقاق لو ثبتت بالاقرار فان باقرار الواهب فالظاهر انه لا غول فراره بملك الغير وان باقرار الموهوب فالظاهر انه يعامل باقراره وهل تبطل المبة بمجرد كماله من رد الهبة اروط فيما هو في حكم المشاع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته فردة خلخال فضة وقبضتها حال صحة الواهب ثم بعد ذلك مات الواهب عن زوجته وعن بنتين كل منهما اخت للآخرى من أبيها فعند قسمة التركة ادعت البنت التي من غير هالدي نائب قاضي الناحية بان فردة الخلخال من التركة وانكرت المبة ثم بعد ذلك صدقتها على دعوى المبة التامة لدى نائب القاضي المذكور بحضرة بيعة شرعية ومنعها نائب القاضي عن دعواها ثم بعد ذلك ماتت الزوجة عن بنتها وعن بنت زوجها فارادت الآن بنت زوجها المتوفاة الرجوع على اختها بدعواها المذكورة فهل ليس لها ذلك بعد التصديق المذكور حيث ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) ليس ابنت زوجها المرأة المذكورة معارضة ختها في فردة
١٢٧١	١٢	
١٢٧١	١٣	
١٢٧١	٢٤	

الحال المذکور حيث ثبت تصديقها على دعوى هبة أيها الفردة من زوجته
 المذکور حال صحته وقبضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب
 ومالك لاولاده البالغين وهو في حال صحته وسلامته الثلثين في جميع ما يملكه من أرض
 مملوكة وتخلل في ذلك بعد الافراز وقبل كل منهم المبة في نصيبه وقبضه وحازها وصار
 يتصرف فيه مدة من السنين الى أن مات الواهب عن زوجة وعن اولاده المذکورين وترك
 ما يورث عنه شرعا فارادت الزوجة ان تجعل الموهوب ميراثا عن زوجها الميت فما الحكم
 في ذلك اذا ثبت كل من المبة والتخليل مع القبض والحيازة بالبينّة الشرعية (أجاب)
 اذا تمت المبة بالقبض والافراز لكل من الاولاد المذکورين وحاز كل ما وهب له مقسوما
 حال صحة الواهب واختياره لا يكون الموهوب تركته عنه اذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه البالغ قطعة أرض زراعية مملوكة له فيها
 ساقية فقبل الابن المبة ووضع يده على ذلك وصار يتصرف فيها بالزرع وغيره مدة احدى
 عشرة سنة ثم بعد ذلك المدة باع الاب الواهب من الارض الموهوبة لرجل أجنبي قطعة
 بقدر معلوم من الدراهم بدون ولاية شرعية فهل اذا لم يحجز الابن البالغ الموهوب له ببيع
 أبيه لا ينفذ ويكون موقوفا على اجازته فان اجازته نفذ وان رده بطل سيما والارض
 المبيعة تحت يد الموهوب له الى الآن (أجاب) اذا كان المالك في تلك الارض ثابتا
 للابن المذکور ولم يוכל أباه في بيع ما ذكر لا ينفذ ببيعته والحال ما ذكر ويكون البيع
 موقوفا على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك دارا وهبها لمعتقه وهو في حال صحته وسلامته وقبل منه المبتقى المبة وقبضها وحازها
 وصار يتصرف فيها مدة من السنين في حال حياة الواهب وسلامته ثم بعد ذلك مات كل
 من الواهب والموهوب له عن وارث فأنكر وارث الواهب المبة وأراد الرجوع في الدار
 على وارث الموهوب له فهل والحال هذه اذا ثبتت المبة مع القبض والحيازة بالبينّة
 الشرعية تكون المبة صحيحة نافذة وليس لوارث الواهب معارضته في ذلك بدون وجه
 شرعي (أجاب) اذا تمت المبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته وهو من أهل
 التبرع لا يكون الموهوب تركته عنه بل يكون للموهوب له ولورثته من بعده وليس لورثة
 الواهب والحال ما ذكر معارضة ورثة الموهوب له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل مريض مرض الموت وهب لزوجته المذكورة وعن أخوين شقيقين فهل
 لا تصح هذه المبة لهما وتقسم تركته بين الورثة حسب الفريضة الشرعية بعد وضع الحمل
 وظهوره (أجاب) هبة المريض مرض الموت كوصية ان حصل قبض شرعي فلا تصح
 لوارثه بدون اجازة باقي الورثة البالغ العاقل فان اجاز من اتصف بذلك نفذت في نصيبه والا
 فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حديقة فخل مقروس في أرض مملوكة الرقبة وهب

١٢٧١

١٢٧١

شوال

١٢٧١

١٢٧١

التخل مع الارض لبنت له من صلبه وهو بحال الصحة والسلامة والبنت رشيدة فقبضت
 البنت المهبة وقبضت الارض والتخل الموهوب باقباض والدها وهو بحال الصحة
 واستولت مده ثم مات الاب المذكور وأراد الورثة منازعته في ذلك فهل اذا تمت ما ذكر
 تكون الارض والتخل ملكا للبنت وتمنع الورثة من منازعتها فيه (اجاب) اذا تمت
 المهبة المذكور حلال صحة الواهب بالقبض والحياسة لا يكون لورثة الواهب معارضة البنت
 الموهوب لها فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا
 ومواشي وغير ذلك قسم ما كان يسهده من الاموال في حال حياته وصحته وسلامته نصفين
 وأعطى ومالك بعد القسمة والاقرار لابنه النصف ولاولاد ابنه المذكور النصف الثاني
 قسمه بينهم ايضا وقبض وحاز كل ما أعطاه مفرزا مقسوما واستقل به وحده وصار
 يتصرف فيه في حال حياة المعطى مده من السنين بموجب وثيقة بيده ثابتة المضمون ثم
 بعد ذلك كتب لابنته ورقة بان لها الثلث فيما أعطاه لابنه وأولاد ابنه فهل لايجب لذلك
 واذا مات وماتت البنت بعده عن ورثة وطلبت ورثتها منازعة الحال واولاد اخيه فيما
 بأيديهم لايجابون لذلك ولاعبرة بالورقة المذكور المعلنين بها (اجاب) اذا تمت المهبة
 بالقبض والاقرار حال صحة الواهب بان قبض ابنه ما وهبه له ابوه مفرزا حال صحته وقبض
 كل واحد من اولاد الابن ما وهبه له جده مفرزا على حديثه فلاعبرة بكتابة الواهب الورقة
 المذكور كورة لبنته على الوجه المستور بعد تمام المهبة بما ذكر ولا يكون لورثتها منازعة
 الموهوب لهم فيما بأيديهم من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اسقط حقه لاولاد اولاده من منفعة قطعة ارض زراعة اميرية ووهب لهم امثلة واشياء
 ميزها لهم وقبضوا منه ذلك وحازوه القبض والحياسة الشرعيين والقاصر منهم قام عنه وليه
 في القبض والحياسة وصاروا ينتفعون بذلك مده سنين في حياة الجدا المسقط الواهب لذلك
 ثم مات الجدا عن بنيه وورثة آخر ادا احد بنيه ابطال المهبة والاسقاط وجعل ذلك ميراثا
 فهل اذا ثبت الاسقاط والمهبة بالوجه الشرعي لايجب الابن المذكور لذلك لاسيما
 والاشياء التي ميزها لهم حصاة في دار صغيرة ونورج لا يقبل كل منهما القسمة (اجاب) اذا
 استوفى اسقاط منفعة تلك الارض لاولاد الاولاد شرعا طه الشرعية وتمت المهبة لهم
 بالقبض والحياسة حال صحة الواهب بان قبض كل من الموهوب له أو وليه ما وهب له مفرزا
 عما وهب للآخر في المشاع القابل للقسمة أو قبض ما وهب له في ضمن قبض الكل في غير
 القابل للقسمة في مجلس المهبة أو بعدها باذن الواهب أو كان الموهوب لكل متسوما قبل
 المهبة وقبضه الموهوب له أو وليه كذلك وتحقق ما ذكر بالوجه الشرعي لا يكون لاحد بنى
 الواهب ابطال ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 وهب أبعادية وعقارا آخر الى جماعة وسلمها اليهم ومن جملة الموهوب لهم ولده القاصر
 وقد وهب له من أطيان الابعادية قدرا معسوما من الافدنة ونصف منزل ونصف ربيع

١٧

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

ذى الحجة

١٤

١٢٧١

وحوادث باسفله ونصف خرابة وقبل وفاة الواهب توفي الموهوب له القاصر عن والده
وعن والده ثم بعد ذلك مات الواهب عن زوجتين وعن عصبة معتقه فساكنكم في ذلك
وماذا يخص كل واحد من الورثة المذكورين (اجاب) ما صحت فيه الهبة من الوالد
لولده المذكور وتمت حال حياة الواهب وصحته وتحققت بطريق شرعي وما هو معمولك
لولد المذكور وتركه ميراثا وتوفي عن أبيه وأمه وكانت الام حرة الاصل أو معتقة قبل
موت ابنه المذكور يكون لامه فيه الثلث فرضا والباقي لابيه تعصيا حيث لا وارث له
سواهما وموت الاب ثانيا عن زوجته وعصبة معتقه لا غير يكون لزوجته في جميع
ما يورث عنه شرعا الربع فرضا يقسم بين السوية والباقي لعصبة معتقه تعصيا يقسم
بينهم بالسوية حيث كانوا مستوين في التعصيب ومالم تتم فيه الهبة كشاع يحتمل
القسمة ولم يقسم باق على ملك الواهب يقسم بين ورثته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك ساقية بالميراث عن أبيه تعدى رجل اجنبي ووضع يده عليها واستعملها في غيبة
مالكها مدة ثم حضر رب الساقية من غيبته وطالب رفع يده عنها فامتنع من تسليمها له
متعللا بان مشايخ البلد وهبوه له فانكر دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا ينفذ تصرف
مشايخ البلد في ملك الغير بغير اذن وتوكيل من المالك ويكون لرب الساقية رفع يده واضع
اليده عليها بغير طريق شرعي حيث كان الحق ثابتا له فيها عن أصوله ولا صبرة بتعلله
المذكور (اجاب) اذا كان الحق في تلك الساقية ثابتا للرجل الذي كان غائبا
بالطريق الشرعي لا تنفذ هبة مشايخ البلد فيها الواضع اليده عليها بدون اذن المالك أو
اجازته ويكون لمالكها رفع يده الاجنبي عنها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اعطى ومالك ابنه البالغ الرشيد وهو في حال صحته وسلامته بعض عقار مقرر
ومواش وغير ذلك وقبل الابن منه ذلك وحازه لنفسه خاصة وصار يتصرف فيه وحده
مدة ثم بعد ذلك مات الاب عن ابنه المذكور وعن اولاد آخرين وترك ما يورث عنه شرعا
فاراد باقي الاولاد مشاركة اخيهم فيها اعطاه له أبوه وملكه له وهو في حال صحته وسلامته
فهل والحال هذه لا يجابون لذلك وليس لهم مشاركة اخيهم في ذلك بدون وجه شرعي
(اجاب) اذا ثبت بطريق شرعي تملك الاب ابنه ما ذكر حال صحة الاب واستوفى
التملك شرائطه الشرعية لا يكون لباقي ورثة أبيه مشاركة في ذلك بعد موت الاب بدون
وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه القاصر جميع ما تملكه يده
من دار وغيره في مرض موته الذي مات فيه ثم بعد ذلك مات عن الابن المذكور وعن بنات
وزوجة فهل لا تصح تلك الهبة اذا ثبت انه وهبها في مرض الموت وقسم جميع ما تركه مما
يورث بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية (اجاب) الهبة في مرض الموت لبعض الورثة
كما هو كوصيته له يتوقف نفاذها على اجازة باقية فان اجازوها نفذت وان ردوها بطلت
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ولد وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

ربيع الاول

٥

١٦

٢٥

٧

ولم تقسم التركة ثم مات الولد عن اولاد فاد بنات الرجل اخذ ما يخصهن من تركة والدهن
بالقريضة الشرعية فامتنع اولاد الولد من ذلك متعللين بان جدهم وهب ماله لوالدهم
فهل اذا لم تتم الهبة بالقبض والتسليم والحيازة تكون غير صحيحة ويقسم ما تركه الميت
الاول على ورثته بالقريضة الشرعية (اجاب) لا عبرة بمجرد الهبة من غير قبض شرعي
اذا كان الابن الموهوب له بالغ وقت الهبة اما لو كان قاصرا فالهبة تتم له من قبل ابيه بمجرد
الايجاب ولا تتوقف على القبض حيث كان الموهوب معلوما غير مشاع قابل للقبضة
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن اخويها الشقيقين وأختها كذلك وبنتها
وتركت ما يورث عنها من امته وعقار فاسقط الاخوان والاخت حقهم في الميراث
الذي خصهم من تركة المتوفاة لبنتها فهل لا يصح هذا الاسقاط حيث كان اسقاط حق
في اعيان وهل اذا ماتت البنت الممثلة لمالك الحق يكون للسقطين الرجوع بما اسقطوه
لمساحل حياتها في تركتها (اجاب) المصريح به ان الارث جبري لا يسقط بالاستقاط
فاذا لم يوجد من الاخوين والاخت المذكورين تمليك شرعي لبنت المتوفاة ولم يوجد
تخارج شرعي ولا مانع من سماع دعواه اذ كركيكون لهم المطالبة بما يستحقونه والا فلا
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك ابنه البالغ الرشيد وهو في حال صحته وسلامته
الثلاث في جميع ما يملكه من عقار ومواس وامتعة وغير ذلك بعد الافراز واسقط حقه في
ثلث ارض زراعتة الاميرية بعد افرازه وقبل الابن منه ذلك وحازته لنفسه وصار
يتصرف فيه وحده في حال حياة ابيه مدة ثم مات الابن عن ابيه وعن اولاده الذكور
القصر ثم مات الاب عن اولاده الذكور البالغين وترك ما يورث عنه شرعا ثم بعد ذلك انضم
اولاد الاب مع اولاد الابن في معيشة واحدة الى ان بلغ اولاد الابن فارادوا اخذ الثلث
الذي وهبه الجدة وملكه لا يبرهم وحازته في حال حياة الجدة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك
بالبيينة الشرعية يجابون لذلك وليس لاحد من اصحابهم معارضتهم في ذلك بدون وجه
شرعي (اجاب) اذا ثبت بطريق شرعي ان الاب وهب ماله لابنه حال صحته
واختياره وافرزه وسلمه له كذلك يكون مملوكا له فيورث عنه كسائر املاكه فبموته عن
والده واولاده المذكورين يكون لابيه السدس فرضا والباقي لابنائه بعصيا حيث
لا وارث سواهم فتقسم تركته على هذا الوجه فاصاب الاب يكون لورثته الميت عنهم
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنون وله اموال وهب لاحد بنيه حصصة مقسومة
مفرزة معينة من دار ومواس في حال صحته وسلامته فقبضها وحازها في حال حياة الواهب
واسقط وترك حقه باختياره له من قطعة ارض زراعية معلومة من ارضه ووضع يده على
ما ذكره وصار يتصرف فيه في حال حياة الواهب وبه حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون
فهل اذا مات الاب واراد ورثته ابطال الهبة والاستقاط منكرين لذلك لا يجابون لذلك
اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي ويمنعون من المنازعة بدون وجه شرعي (اجاب)

ربيع الاول سنة

١٢٧٢

١١

جمادى الاولى

١٢٧٢

٢٨

جمادى الثانية

١٢٧٢

٩

اذا ثبت بالوجه الشرعى هبة ما ذكر من الوالد لولده مستوفية شرائط الهبة والزوج
 بالقبض والا فرازال صحة الواهب وبنت الاسقاط الاختيارى منه لولده واستوفى
 شرائطه الشرعية لا يكون لباقي الورثة معارضة الابن المذكور في ذلك والحال هذه بدون
 وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة وله بنت بالغة وهب لبنته حصاة شائعة
 في دار صغيرة لا تقبل القسمة واسقط حقه في قطعة أرض زراعية أميرية لزوجته وبنته وهو في
 حال صحته وسلامته وحصل القبض والحيازة منهما كذلك فهل اذا مات الاب بعد مدة
 عن زوجته وعن بنته وعن وارث آخر عاصب واراد ان يرث معهما فيما ذكر لا يجاب لذلك
 (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى ان الاب حال صحته وهب الحصاة الشائعة في تلك الدار
 لبنته المذكورة وقبضتها ضمن قبض كل الدار في مجلس الهبة او بعده باذن الواهب ان
 كانت صغيرة لا تقبل القسمة بمعنى انها لا تبقى منتفعا بها بعد القسمة من جنس الانتفاع
 الاول ولم تكن مشغولة بمالك الواهب لا يكون لباقي ورثة الواهب معارضة في ذلك
 بدون وجه شرعى كما لا يكون لباقي الورثة معارضة البنت والزوجة المذكورتين فيما
 اسقطه المورث المذكور حال صحته لهما مختارا اذا تحقق الاسقاطان المذكوران واستوفى
 كل منهما شرائط الهبة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته حصاة في عقار
 بعوض في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة من الزمان مات الزوج عن وارث له غيرهما يريد
 الرجوع على الزوجة في الهبة المذكورة وباطالها وجعلها ميراثا فهل لا يجاب لذلك حيث
 وقعت مستوفية لشرائطها واركانها اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية وتقوز الزوجة
 المذكورة بالموهوب لها فراعته (اجاب) هبة المشاع القابل للقسمة لا تتم ولو مع القبض
 ما لم يفرز الموهوب ويقبضه الموهوب له قبضا شرعيا واذا كانت في مشاع غير قابل للقسمة
 تتم بالقبض في ضمن قبض الكل فان كانت الهبة المذكورة صحيحة تامة قبل موت الواهب
 في صحته لا يكون للوارث معارضة الزوجة الموهوب لها فيما ذكر بدون وجه شرعى والا
 فالموهوب تركه يتقسم بين جميع الورثة بالغريضة الشرعية والهبة بعوض مشروط هبة
 ابتداء فقراعى شروطها = قبض واقرار وعدم شيع ولو العوض هجانسا او سيرا لان
 العوض ليس ببديل حقيقة والامساك بالافل للربا كما في الدرود حواشيه والله تعالى اعلم
 (سئل) في ساقية مشتركة بين اقارب بالميراث عن آباءهم وضع جماعة اجانب ايديهم على
 حصاة منها متعاليين بان بعض الشر كاهب لهم نصيبه منها شائعا فهل لا تصح تلك الهبة
 على فرض ثبوتها ولو طالت المدة حيث كانوا مترفين بالملك لا ربا بها (اجاب) هبة
 المشاع الذي ليس قابلا للقسمة مع القبض صحيحة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل ملك زوجته دارا وقبضتها وجازتها منه قبضا شرعيا وهما بحال الهبة
 والسلامة وصدق على ان الحق لها فيم ادونه وانفعت بهامدة ثم بعد مدة مات عنها وعن
 ورثة آخرين ولها عنده دين شرعى من اصل اجرة أرض زراعية لها وتريد اخذه من تركته

سنة	رجب	
١٢٧٢	٥	
	شعبان	
١٢٧٢	١٠	
	شوال	
١٢٧٢	٢٠	
١٢٧٢	٢٢	

فهل اذا أثبتته بالوجه الشرعي بين يدي المحاكم الشرعي وأثبتت عليك الدار شهادة
البينة الشرعية يقضى لها بذلك ولا عبرة بانكار الورثة أو بعضهم (أجاب) من شرط
 صحة الهبة كون الموهوب مقبوضا في المجلس ولو بلا اذن الواهب أو بعد المجلس بالاذن
 وكونه مميزا غير مشغول بمالك الواهب حتى لو وهب دارا فيها متاعه وسلمها كذلك لا تصح
 وكذا لو بقي الواهب ساكنا فيها اذا أثبتت المرأة الهبة لها من قبل زوجها حال صحته
 مستوفية شرائط الزوم يقضى لها بذلك كما يقضى لها بين الاجرة على زوجها المذكور
 بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار صغيرة غير قابلة للقسمة
 نصفها لامرأة وهبته لابنتها البالغة الرشيدة في حال صحتها وسلامتها فقبضته وحازته
 بوضع يدها على جميع الدار المذكورة وصارت تتصرف فيه في حياة أمها ثم ماتت الواهبة
 عن بنتها المذكورة وعن ورثة غيرها فطلب باقي الورثة قسمته بالميراث منكرين للهبة
 فهل اذا كان كل من الهبة والقبض والحيازة ثابتا بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة
 بانكارهم ويكون الحق في نصف الدار للبنت المذكورة خاصة اذا تحقق ما ذكره بالطريق
 الشرعي (أجاب) اذا أثبتت البنت المذكورة بالطريق الشرعي الهبة في نصف الدار
 المذكورة لها من قبل أمها حال صحتها مع القبض المعتبر شرعا لا يكون لباقي الورثة
 معارضتها في ذلك والحال ما ذكره دون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
 بيتين في بلد رهنهما عند آخر على دراهم أخذها منه وذهب الى بلده فذكر له ان المرتهن
 يريد بيعهما فارسل الدراهم على يد زوجة ابنه المطلقة وقال لها استخلصيها من يد المرتهن
 واكتبيهما هبة باسم ابني زوجك المطلق لك فما كان منها الا أن كتبتهما باسمها واسم
 أولادها منه وزوج بنتها ثم مات الرجل الراهن المرسل وحضر ولده المذكور وقال له ألم
 فعلت ذلك مع ان أبي أمرك بكتابتهم مالي فقالت نعم صحيح أبوك أمرني بكتابتهم
 لك لمكن فعلت ذلك لغيبتك وظننت ان قدمت فهل اذا أقام بينة على اقرارها المذكور
 يكون له البيتان ميراثا عن أبيه حيث لا وارث سواه ولا عبرة بدعواها بعد ذلك ان
 ما فعلته هو المأمورة به وانكارها لما أقرت به (أجاب) ان كان المالك في البيتين
 المذكورين ثابتا لمورث الابن المذكور الى أن مات عنه لا غير يكونان ميراثا له عنه اذا لم
 يثبت انتقالمهما عن ملك مورثه بنقل شرعي والا فلا ومجرد اقرارها المذكور لا يكون
 حجة على غيرهما بل هو حجة قاصرة عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة
 شائعة في بيت وهبها لزوجته وهي مشغولة بامتعة الزوج ولم يحصل من الزوج قبض ولا
 حيازة بل استقر الزوج الواهب واضع يده عليها وساكنها فيها مع الزوج المذكور الى
 الآن ثم بعد ذلك أراد الزوج الواهب الرجوع في الهبة فما الحكم في ذلك والحال
 هذه (أجاب) لا تتم الهبة بدون القبض والحيازة فاذا لم يوجد ما ذكره يكون الموهوب
 باقيا على ملك الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد ذكور وبنات اثنتان

منها منقر دان عن الاب في المعيشة وله طين وبها تم وأتمعة أعطى على وجه الاسقاط كل واحد منهما شيئا من الطين معيناً مقرزا وكذلك أعطى كل واحد منهما ما شيئا من البها تم معيناً واعطاه من الامتعة شيئا معيناً ووضع كل يده على ما أعطاه له أبوه وحازه وذلك الاعطاء في حال صحة الاب وكماله واختياره ثم بعد مدة مات الاب فهل يكون لكل واحد من الولدين المذكورين الاختصاص بما أعطاه له الاب والمقاسمة لاختوته في جميع تركته الاب وليس للاناث شيء في الطين (أجاب) اذا ثبت اسقاط الاب لكل واحد من ابنيه قطعة من أرض زراعته الاميرية باختياره مستوفيا شرائط الصحة وتحقق الهبة لكل منهما فيما وهبه له حال صحته بالوجه الشرعي يكون لهما الاختصاص بذلك ولهما أخذ ما يخصهما بطريق الارث من تركته أبيهما حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوجته يبولاق وله بيت في نغرسكندرية لا يقبل القسمة وهب لزوجته حصته شائعة منسه وفر كل منهما ما بالقبض والاقباض لدى بينة شرعية وشهدت البينة عليهما بذلك فهل يحكم والحال هذه بصحة الهبة ولا عبرة بمن قال يبطلانها لانه يستحيل القبض اذا حصلت الهبة في بولاق وكان البيت في سكندرية (أجاب) قبض الموهوب غير مشاع يميز غير مشغول أو مشاع لا يبقى منه فاعابه بعد ان يقسم كبيت وجام صغيرين ويكون قبض الكل شرط لثبوت ملك الموهوب له لاصحة العقد فلو لم يوجد ما ذكر يكون الموهوب باقيا على ملك الواهب والتمسك من القبض كالقبض والاختار صحة القبض بالخلية في صحيح الهبة لا في فاسدها وصرحوا بان الخلية لا بد أن تكون على وجه يتمكن به من القبض بلا مانع بان لا يكون مشغولا ولا حائل بل يكون بحضرة وشرط بعضهم شرطا ثالثا وهو ان يقول خلعت بينك وبينه فلو لم يقله أو كان بعيدا لم يهر قابضا فلو أفر بالتسليم والقبض حال غيبة الموهوب أو كان مشغولا لا يصح القبض به فلا يكون الموهوب له بذلك قابضا على الصحيح كما هو مبسوط في معشرات المذهب وأفاده في الدر المختار وورد المختار من البيوع قبيل خيار الشرط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا كبيرا يقبل القسمة وهب نصفه شائعاً لزوجته وهو مشغول بامتعة الواهب ولم يحصل اقرار ولا قبض ولا حياة شرعية بل استمر الزوج الواهب ساكنا مع زوجته المذكورة في البيت المذكور الى أن مات الزوج الواهب عن زوجته المذكورة وعن وارث آخر فماذا يكون الحكم الشرعي في هذه الهبة اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) البيت المذكور والحال ما ذكر باق على ملك الواهب يقسم بين ورثته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع والديه في معيشة واحدة وزوجه الاب وفصلت له أمه جبة وقفطانا وعنتريا وبعد الدخول بمدة تشاجرت أمه مع زوجته ومعه وأخرجتهما من الدار والآن تريد الرجوع عليه فيما أعطته له من الثياب المذكورة وأخذها منه بعد القبض والحيارة متعلقة بانها من مالها فهل لا تجب لذلك شرعا ولا يمكن من نزعها منه

ولا عبرة بتعللها المذكور إذا ثبت ما ذكر (أجاب) إذا وقع الاعطاء والتمايل من الام
لابنهما فمأذ كرو قبضه قبضا شرعيا لا يكون لها الرجوع لوجود المانع وهي القرابة
المهرمية وفي رد المهتم من أوائل المبة وفي خزانة الفتاوى إذا دفع لابنه ما لا تصرف فيه
الابن يكون للاب الا اذا دلت دلالة التمايل يبرى قلت فقد أفاد ان التلفظ بالاجاب
والقبول لا يشترط بل تكفي القرائن الدالة على التمايل كن دفع لفقير شيئا وقبضه ولم
يتلفظوا احد منهم بما بشئ وكذا يقع في الهدية ونحوها فاحفظه ومثله ما يدفعه لزوجته أو غيرها
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى بطريق التوكيل عن امرأة على ورثة زوجها
ان زوجها المذكور حال صحته وسلامته وهو مقسم ببولاق وهب ومالك لزوجته الموكلة
المذكورة حصصة في بيت معين لا يقبل القسمة كائن بسكندرية وذ كحدوده وانها قبلت
منه المبة وحازت الموهوب لنفسها ثم وكلت زوجها الواهب في اجارة تلك الحصصة فاجرها
الزوج بطريق الوكالة عنها وأقام الوكيل المذكور بعد انكار الخصم بينة شهدت على
اقرار الواهب بالمبة لزوجته المذكورة ببولاق وعلى اقراره بالمبة لها بعد ذلك بسكندرية
وعلى اقراره بالقبض وهما بسكندرية فهل تقبل هذه البينة ويحكم بها معاملة للقرى باقراره
في بلد العقار الموهوب مع كون الواهب والموهوب له حال الاقرار بسكندرية (أجاب)
إذا ادعى المبة والقبض وشهدا بالاقرار بذلك قبلت الشهادة وقد صرحوا بان المختار
حصصة القبض بالتخمية وانه لا بد ان تكون على وجه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل
بان يكون الموهوب غير بعيد فلو كان بعيدا لم يصرفا بضافلو أقر بالتسليم والقبض حال
غيبية الموهوب بان كان بعيدا لا يصح القبض فاقرار الواهب بالمبة والقبض في حضرة
الموهوب معتبر فيه عامل بموجب اقراره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لرجل
أجنبي قد راعه علوما من الدراهم وملكتهم له وهي في حال صحته وسلامته فاخذها الرجل
المذكور واستهلكه في شئون نفسه ثم بعد مدة أراد زوج المرأة أخذ بدل الدراهم من الرجل
المذكور فهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن له حق في تلك الدراهم ولم يكن وكيلًا عن
زوجته في أخذها من الرجل المذكور إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) ليس
لزوج المملوكة المذكورة معارضة الرجل المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في ورثة يملكون قطعة أرض خربة بالميراث عن أبيهم خالية من البناء مقسومة
مقرزة وهبوا في حال صحته وسلامته لابن أخ لهم بالغ قبضها وحازها في حال حياته ثم
وبناها لنفسه والآن يريد أحدهم الرجوع في هبته فهل لا يجاب لذلك إذا ثبت ما ذكر
بالطريق الشرعي (أجاب) اذا تمت المبة المذكورة واستوفت شرائطها الشرعية
لا يكون لأحد الواهبين الرجوع فيها لوجود المانع منه وهو القرابة المهرمية والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا وعقارا من دور وسواى وهب لابن ابنه البالغ حال
حياته أبيه والد الموهوب له ربح ما ذكر واستمر الواهب واضعا يده على الموهوب ولم

٣٠

١٢٧٢

ذى الحجة

٨

١٢٧٢

٢٤

١٢٧٢

تحصل قسمة ولا افرار ولا قبض من الموهوب له ولا من أبيه بطريق الوكالة عن ابنه ثم مات أبو الموهوب له حال حياة أبيه الجدة الواهب المذ كور وكان الجدة المذ كور ووهب أيضا الربع في جميع ما يملكه لابنه أبي الموهوب له الاول ولم تحصل قسمة في الموهوب ولم يقبض الموهوب له ما ووهب له ولم يحصل فيه افرار الى أن مات الابن الموهوب له المذ كور وبعده موته ووهب الجدة الربع المذ كور الذي كان ووهبه لابنه على الوجه المذ كور لابن ابنه الموهوب له الاول ولم تحصل فيه قسمة أيضا ولا افرار ولا قبض الى أن مات الجدة الواهب أولا وثانيا على الوجه المذ كور فالحكم في هذه الهبة الاولى والثانية على الوجه المذ كور (أجاب) قبض الموهوب غيره شاع ميراث غير مشغول بمقتاع الواهب او مشاعا لا يبقى منتفعا به بعد القسمة كبيت وحمام صغيرين وقبضه يكون قبض الكل شرط اثبات ملك الموهوب له لا الهبة العتق فلم يوجد ما ذكر يكون الموهوب باقيا على ملك الواهب فلم مات الواهب قبل تمام الهبة يقيم الموهوب بين ورثته بالقرينة الشرعية وليس للموهوب له شيء فيما ووهب له هبة غير تامة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض زراعية اميرية اسقط حقه فيها لاولاده البالغ وافرزها لهم ووهب لهم نصف دار كبيرة وقسمها بينهم وافرز لكل واحد منهم نصيبه في ذلك واقبضه له ووهب لهم ايضا بعض فحاش مغررام عينا بين اولاده المذ كورين وبعض حبوب ايضا وقبل الاولاد المذ كورون الاسقاط في الارض المذ كورة والهبة المذ كورة وممكنهم الحياكم من الارض ووضعوا ايديهم على تلك الاشياء وصار يتصرف كل واحد منهم فيما ووهبه له ابوه تصرف الملاك في املا كهم مدة والآن اراد الاب الرجوع في الاسقاط والهبة على الاولاد المذ كورين بعد قبض كل واحد منهم ما عينه له فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث كان الاسقاط والهبة مستوفيين الشرائط الشرعية (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا واشجارا وارض زراعية مملوكة له ووهب ذلك لاولاد اولاده البالغ بعد موت أبيهم وقسم بينهم الارض والنخل والاشجار وافرز لكل واحد منهم اولاد اولاده نصيبه من ذلك وقبلوا الهبة وصار كل واحد منهم واضعا يده على ما ووهبه له جده في حال صحته وسلامته مدة من السنين الى ان مات الرجل المذ كور عن ابن وبنت وعن اولاد اولاده المذ كورين فاراد الابن والبنت المذ كوران المقاسمة فيما ووهبه لهم جدهم من الارض والنخل والاشجار وان يجعله تركته عن أبيهم ما وأنكر الهبة جدهم لهم فهل اذا شهد الاولاد المذ كورين اولادهم بتلك الهبة لهم من جدهم تقبل شهادتهم لهم وليس للابن والبنت معارضة الاولاد في ذلك بعد ثبوت الهبة بالوجه الشرعي (أجاب) تقبل شهادة اولاد المذ كورين للموهوب لهم اذا كانوا عدولا ولم يقم بهم مانع من قبول شهادتهم لهم واذا ثبتت الهبة بالوجه الشرعي مستوفية شرائط الهبة واللزوم لا يكون لورثة الواهب

معارضة الموهوب لهم فيما ذكره دون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب ومالك أولاده البالغ والقصر ودون في حال صحته وسلامته بعض أشياء من مواش وأمتعة وقسمها بينهم وأفرز لكل واحد منهم ما خصه بجهة الهبة وقبل البالغون الهبة المذكورة وقبل الواهب الهبة لأولاده القصر وصار كل واحد من الأولاد البالغين واضعاً يده على ما وهبه له أبوه وصار يتصرف فيه إلى أن مات الواهب عن أولاده المذكورين فأراد بعض الأولاد الرجوع على بعض وأنكر الهبة وأراد جعل ذلك تركة فهل إذا أثبت البعض الآخر الهبة المذكورة بالوجه الشرعي يحكم له بها ولا عبرة بانكارهم به - ذلك (أجاب) إذا ثبتت الهبة المذكورة بالوجه الشرعي مستوفية شرائط الهبة والازم ولا عبرة بانكار من أنكرها بالنسبة لغيره وليس له والحال هذه جعل الموهوب لغيره تركة عن الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار وأطيان زراعته ومواش وغير ذلك فمذقمة التركة جعلها خمسة أقساماً لكل واحد من البنين قسم والقسم الخامس جعله لأب واحد منهم لكونه كان معيلاً لهم في أشغالهم وضعه أبوه إلى حصته ثم مات أحد البنين عن ابنه المذكور وابن آخر فهل تقسم التركة في المسئلة الأولى على الأربعة بنين فقط وليس لابن أحدهم حق من البنين المذكورين ويقسم نصيب الثاني على ابنه على عدد رؤسهما وليس لأحد أخذ شيئاً زائداً عن الآخر بدون وجه شرعي (أجاب) تركة الميت الأولى مختصة بابنائيه الأربعة حيث لا وارث سواهم إلا أنه إذا وقع من ممتلك الخسها بعد القسمة فيما يقسم لابن أحدهم باختيرهم وقبل ذلك وتبعضه أو قبضه أبوه له بأذنه إذا كان بالغاً أو أقروا له بذلك بطريق شرعي بوجوب اختصاصه به لا يكون لهم معارضته في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولد كبير بالغ معه في معيشة واحدة ورغب الولد في التزوج وليس له قدرة على دفع المهر ولا على أعمال ولاية العرس ويطلب من أبيه أن يزوجه وأن يعمل له وليمة من ماله وإن يملكه شيئاً من عقاره وأطيان المملوك كماله جبراً عن أبيه متعللاً بأنه يجب على الوالد أن يزوجه ولده من ماله وأن يدفع له ما يحتاج إليه من المهر وغيره وإن يملكه ما يحتاج من المتاع لأجل معيشته فهل لا يجب لذلك حيث كان قادر على الكسب وليس بواجب على الأب تزويج ابنه شرعاً ولا تملكه شيئاً مما يملكه الأب جبراً عنه ولا عبرة بتعلل الولد المذكور (أجاب) نعم لا يجب الابن لذلك والحال المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك فخلاً مع أرضه معلوم المهر ودون نصفه لابن ابنه والنصف الآخر لأبنته وسلم كل منهما ما وهب له مقررًا محوزاً وتصرف كل منهما فيما وهب له ثلاث سنوات ثم غاب ابن الابن المذكور فباع الجاهل الواهب ما وهبه لابن ابنه في حال غيبته ولم يكن وكيلاً عنه في ذلك فهل يكون البيع موقوفاً على اجزاء اب الابن وإذا رده يجبر واضحاً يسدعي تسليم

١٢٧٣

١

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

٢١

ما اشتراه لابن الابن المذ كورو يكون له الرجوع بالثمن على من استلمه منه دون ابن
الابن (أجاب) اذا وهب الجذ نصف النخل مع أرضه وكانت الارض مملوكة الرقة
لواهب وقبض الموهوب له ماذ كرقبضا معتبرا بعد اقراره حال صحة الواهب وتحقق
ما ذكر بالوجه الشرعي قبل البيع من الواهب يكون بيعه موقوفاً على اجازة الموهوب
له المكلف حيث لم يكن باذن المالك المذ كورو والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن أخوين شقيقين ولا وارث سواهما وترك داراً تقبل القسمة وأرض زراعة
أميرية ولا أحدهما ابن فوهب الاخوان الدار والموروثه لهما لابن المذ كورو وأسقطا
حقهما في الارض له وهما في حال صحته ما وسلاهما وقبل الابن منهما ذلك وحازته لنفسه
وصار يتصرف فيه وحده مدة من السنين الى ان مات أحد الاخوين عن ابنة المذ كورو
وعن ابن آخر ومضى على ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة فاداد الابن الآخر مزارعة أخيه
في ذلك فهل والحال هذه اذا ثبت كل من المبة والاسقاط بالبينة الشرعية يكون كل
منهما صحيحاً نافذا وليس لابن الآخر معارضة أخيه في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب)
اذا ثبت كل من المبة والاسقاط الاختيارى المذ كورين مستوفيا شرائط الصحة
واللزوم بالوجه الشرعي لا يكون لآخر المستحق المعارضة والحال هذه والا فلا والله تعالى
أدلم (سئل) في رجل يملك حصّة في طاحونة وهبها لرجل أجنبي ووضع الأجنبي يده
عليها ثم بهد ذلك أراد الواهب الرجوع في المبة ولم يحصل مانع شرعي يمنعه عن الرجوع
في المبة فهل والحال هذه اذا رجع وحكم له به يجبر الموهوب له على تسليم الموهوب للواهب
(أجاب) اذا لم يكن هناك مانع من الرجوع في المبة يكون للواهب الرجوع فاذا حكم
له بذلك يثور الموهوب له برفع يده عما وهب له والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
ملك ست نخلات وهبتها لابن بنتها البالغ الرشيد وقبض وحاز القبض والحيازة الشرعيين
في حال صحتهما وسلاهما وهي باكمل الاوصاف المعبرة شرعاً ثم بعد مدة ماتت الواهبة
عن ورثة فهل والحال هذه تكون المبة صحيحة نافذة وليس للورثة منازعة الموهوب له
(أجاب) في التنوير وشرحه ولا تصح هبة ابن في ضرع وصوف على غنم ونخل في أرض وقمر
في نخل لانه كشاع ولو فصله وسلمه جاز لزوال المانع اه ومنه يعلم عدم صحة هبة النخلات
المذ كورة اذا كانت بدون الارض الا اذا كانت الارض للموهوب له على ما استظهره
في رد المحتار والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة اخوة وهبوا لابن أحدهم القاصر
قطعة من دار وأسقطوا حقهم في جانب أرض زراعة أميرية وكل ذلك بعد الاقرار وقبل
الابن ذلك لابنه القاصر لكونه في حجره وضعه الى نصيبه وصار يتصرف فيه مدة ثم بلغ
القاصر فوضع يده على نصيبه ونصيب أبيه ثم مات الاب عن ابنة المذ كورو وعن ابن آخر
فاداد الابن الآخر ان يشارك أخاه فيما يسقطه بطريق المبة والاسقاط من أبيه
وأعمامه فهل والحال هذه اذا ثبت كل من المبة والاسقاط بالبينة الشرعية لا يكون

للاخ مشاركة أخيه في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا تمت الهبة المذكورة لابن
أحدهم واستوفت شرائط الهبة وكذا الاسقاط له لا يكون لاخ الموهوب له مشاركة
فيما ذكره الحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقرز خرا
معلوما من ماله وقسمه وبعدها أفرازه وقسمته ملكه لولد ولده وهي أمة وعقار ومواش
وأطيان وغلال وقبضه ولد الولد وحازه وهو بائع في صحة جده وسلامته فهل اذا ثبت تملكه
شرعا على الوجه المذکور وأراد الجسد الرجوع فيه لا يجاب لذلك (أجاب) اذا ثبت
تمليك الجسد لولد ولده المذکور فيما يصح له تملكه شرعا واستوفى التملك شرائط الهبة
واللزوم لا يكون للواهب المذکور الرجوع فيما وهبه له على الوجه المصور اذا القرابة
الهرمية مانعة من الرجوع في الهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجه وعن بنته منها وعن ابن عم عاصب ثم ماتت الزوجة عن بنتها فقط ثم ان ابن العم
وهب حصته التي آلت له عن الميت الأول في دار تر كها للورثة المذکورين لا تقبل
القسمة لبنت ابن عمه وقبضتها وحازتها وبعد مدة باعت الدار لاجنبي بثمن معلوم فأراد
ابن العم المذکور ان يرجع في هبته لبنت ابن عمه بعد تصرفها فيها وبينه هبة تؤول
بذلك لاخذ باقي الدار بالشفعة ممن باعت له بنت عمه والحال انه حاضر ومشاهد
لذلك فهل لا يجاب لذلك وليس له رجوع في هبته ولا شفعة له في المبيع المذکور (أجاب)
هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة تصح ان قبض الموهوب في ضمن قبض الكل بلا مانع
فاذا استوفت الهبة المذكورة شرائط الهبة والتام ثم باع الموهوب له الموهوب لا يخ
لا يكون للواهب الرجوع اذا خروج عن الملك مانع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل)
في شخصين يملكان دارا كبيرة تقبل القسمة وهب أحدهما نصيبه فيها لاخر شائعا من
غير أفرازه فالحال هذه في الهبة المذكورة (أجاب) هبة المشاع القابل للقسمة
لا تتم ولا تفيد الملك قبل الأفرازه ولو من الشريك على المذهب وقد أفتى به كثير من
المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد ذكور وإناث يملك جانب نخل
ودور وهب لكل من أولاده الذكور والإناث حصة في النخل والدور وأقرزها لهم
وبقيت بنت من أولاده الإناث لم يهب لها شيئا وحاز الموهوب لهم الموهوب وتصرفوا فيه
مدة تزيد على سبع سنين ثم مات والدهم وبقي النخل والدور تحت يد الموهوب لهم مدة
تزيد على ثلاثين سنة فأدعت الآن البنت على اخوتها الموهوب لهم تريد أخذ نصيبها
بالميراث في النخل والدور المذکورين فهل والحال هذه اذا ثبتت الهبة في النخل والدور
لاخوتها من والدهم وهو في حال الهبة والقبول والحيازة والأفرازه لا تجاب لذلك (أجاب)
لاصح دية نخري أرض دونها لأنه كشاع ولو فصله وسلمه جاز لوال المانع كما في التنوير
وشرحه للعلائي وعليه هبة النخل للأولاد ولو لمع الأفرازه بدون فصل غير معتبرة حيث
كانت بدون الأرض بخلاف ما اذا كانت مع الأرض وهبة الدور لهم اذا وجد فيها من

الواهب افرار ما وهبه لكل منهم حال صحته وقبض من الموهوب لهم صحيحة فلا يكون
 لتلك البنت معارضتهم فيها بعد تحققها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل وهب لزوجته في حال صحته وسلامته قلادة من الذهب فقبضتها وحازتها
 لنفسها وصارت تتمتع بها نحو سنتين ثم حصل له مرض وكتب فيه ماله وما عليه بمحضرة
 جمع من المسلمين وساله بعض الورثة عن القلادة فآخبر بانه وهبها ولمسكها لزوجته من مدة
 كذا ثم بعد مدة ايام مات عنها وعن باقي ورثته فطلبوا الدخال القلادة في التركة منكرين
 للهبة فهل اذا اقامت الزوجة بينة بانه وهبها لها وقبضتها وحازتها في حال صحته وسلامته
 يقضى بها للزوجة المذكورة ولا تدخل في التركة ولا عبرة بالانكار المذكور اذا تحقق ما ذكر
 بالوجه الشرعي (اجاب) نعم اذا اثبتت الزوجة المذكورة هبة تلك القلادة من قبل
 زوجها لمحال صحة مع القبض المعبر شرعا بالوجه الشرعي لا بمجرد اقراره في مرضه بانه
 كان وهبها لها في صحته لانه مرة بانه كان باقي الورثة ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل يملك منزلا وجنيعة وقطعة ارض مشتملة على اشجار وساقية وهب الجميع هبة
 مستوفية لشرائها الشرعية بحفل من العالم لاحد اتباعه فخازها الموهوب له لنفسه
 وصار يتصرف فيها مدة حياة الواهب نحو سنتين ثم بعد موت الواهب عن ورثة عارضوا
 الموهوب له في ذلك متعلمين بعدم اخراج حجة شرعية بها فهل اذا اثبت الموهوب له الهبة
 المذكورة بالوجه الشرعي يحكم له بها ولا يلزم له هبة الهبة كتابة حجة بها خصوصا والهبة
 المذكورة مقيدة في مضبطة وقائع المحكمة غير انه لم تخرج الحجة بها (اجاب) لا يتوقف
 تمام الهبة شرعا على اخراج حجة بها فاذا اثبتت الهبة المذكورة مستوفية شرائط الصحة
 والتمام حال صحة الواهب لا عبرة بتعال ورثته بعدم كتابة حجة بها والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك دارا خربة وله ابن عم وضع ابن العم يده على الدار وعمر فيها بعض عمارة في
 غيبة المالك ثم حضر المالك من غيبته وهب الدار لابن عمه وهو في حال صحته وسلامته
 وقبل منه ابن العم ذلك وبنى فيها وعمر بعد وقوع الهبة وصار يتصرف فيها بعد ذلك
 مدة من السنين فهل والحال هذه اذا ثبت كل من الهبة والقبض والحيازة بالبينات الشرعية
 تكون الهبة صحيحة نافذة واذا اراد الواهب الرجوع في الموهوب على الموهوب له لا يجاب
 لذلك حيث بنى وعمر فيها بعد وقوع الهبة (اجاب) من موانع الرجوع في الهبة الزيادة
 المتصلة بعدها كبناء وغرس ان عدا زيادة في كل الارض والارجع ولو عدا زيادة في
 قطعة منها امتنع الرجوع فيها فلفظ فاذ لم تعد زيادة أصلا كبناء تنور الخبز في غير محله
 فانه لا يمنع الرجوع كما في المنع عن الزيادة في الحائنة وهب دارا فبنى الموهوب له في بيت
 الضيافة تنور الخبز كما للراهب ان يرجع لان مثل هذا يعد نقصانا لازيادا كما في رد
 المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لزوجته بعض مصاغ أمانة عارية لتزين به
 ثم بعد ذلك نشرت الزوجة المذكورة وأخذت المصاغ المذكور فطلب الزوج المصاغ من

١٢٧٣

١٥

١٢٧٣

٢٢

جمادى الاولى

١٢٧٣

١٣

جمادى الاولى سنة

١٢٧٣

٢٨

جمادى الثانية

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

١١

١٢٧٣

١١

زوجه فادعت انه ملكه لها فهل والحال هذه اذا لم تثبت الزوجه المذكورة عليه
 المصالح المذكورة لها من زوجها بالوجه الشرعى يكون القول قول الزوج المذكور بيمينه
 انه ملكه ولم يملكه لها وتؤمر بتسليمه له (أجاب) حيث ادعت الزوجه التملك من
 قبل الزوج فيماد كروا نكره الزوج فالقول قول الزوج في انكاره وعلى الزوجه البينة
 فاذا لم تثبت دعواها بطريق شرعى تؤمر بالتسليم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها
 حصة مشاعة في مكان صغير لا يقبل القسمة وبعض أمتعة ولها أرض زراعية وهبت ذلك
 لوالدتها وأسقطت حقها له من أرض الزراعة وكل ذلك في حال صحتها وسلامتها فهل اذا
 ماتت بعد مدة وطلب باقى ورثتها جعل ذلك ميراثا لا يجابون لذلك بعد ثبوت ذلك بالوجه
 الشرعى منها في حال صحتها وسلامتها (أجاب) مجرد المبة بدون قبض حال صحة الواهب
 وحياته شرعى لا يفيد الملك للوهوب له في الموهوب فاذا مات الواهب قبل قبض
 الموهوب قبضه شرعى يكون تركته عنها يقسم بين ورثتها بالقرينة الشرعية والا كان
 ملكا للوهوب لها كما انه اذا تم الاسقاط بالوجه الشرعى لا يكون الورثة المسقطه معارضة
 أمها في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه الصغير الذى في حجره عقارا
 مغرزا ميمنا وفي حال الصحة والسلامة وقبل الابن عن ابنه المذكور ثم بعد مدة بلغ
 الصغير المذكور وادعى على أبيه بالمبة في العدة عند الحكم الشرعى فاعترف أبوه بذلك
 وحكم الحكم الشرعى بصحة المبة للأب المذكور وكتب له حجة بذلك وأمر الابن أن يسلم
 العقار الموهوب لابنه فسلمه له ووضع الابن يده عليه والآدمى أخ له بار المبة من أبيه
 لأخيه القاصر غير صحيحة فهل والحال هذه تصح المبة من الاب لابنه المذكور وتكون
 نافذة وليس للأخ المدعى المذكور معارضة أخيه فيما وهبه له أبوه والحال ما ذكر بدون
 وجه شرعى (أجاب) اذا صدرت المبة المذكورة من الاب لابنه مستوفية شرائط
 الصحة والتمام لا يكون لاح الموهوب له معارضته في ذلك بعد تحقق ما ذكر بضريق
 شرعى وهذا على فرض موت الاب وتو كيله لابنه بالخصوصة أما لو كان الاب حيا ولم يוכל
 فلا تسمع دعوى الاخ على أخيه بما يقتضى فساد المبة لاحق له في ذلك والحال هذه
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا وهبتها وملكها في حال صحتها وسلامتها
 لأخيهما الشقيق فقبضها وحازها لنفسه قبض شرعى أو بعد مدة حصل لها مرض وماتت
 به عن الاخ المذكور وعن ابن أخ ثابز دعى ابن لأخيهما وضمن له بنصف الماله ويرى
 ادخال الدار في الموصى به فهل اذا كان كل من المبة والقبض في الصحة ثبتت الملة لا تدخل
 الدار في الوصية وتوقف صحة الوصية فيما زاد على الثلث على اجازة نو رتو يدارن
 الحق في الدار المذكورة للوهوب له خاصة اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب)
 نعم اذا تحقق بالوجه الشرعى ان المرأة المذكورة وهبت تلك الدار لأخيهما حال صحتهما
 والقبض المعتبر شرعا لا تكون تركتها عنها ولا تدخل في الوصية لابن الاخ بنصف ماله وقد

جمادى الثانية سنة

١٢٧٣

٢٨

رجب

١٢٧٣

٢

١٢٧٣

٩

صرحوا بان الوصية لغير الوارث فيما زاد على الثلث فتوقف على اجازة الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك نصف بيت غير قابل للقسمة وهبته لابنتها البالغة في صحتها وقبضته البنت المذكورة وتصرفت فيه مدة ثم ماتت الواهبة المذكورة عن الموهوب لها وعن ورثة آخرين أنكروا المبة فهل اذا ثبتت المبة المذكورة بائنة الشرعية في وجه أحد الورثة تكون نافذة على باقيهم (أجاب) اثبات المبة المذكورة حال الصحة بالوجه الشرعي مستوفية شرائط الصحة والتمام لا يكون الموهوب تركته عن الواهبة ويكون مختصا بالموهوب لها والا فلا واحد الورثة خصم عن الباقي في جانب الدفع وان لم يكن ذايد والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وهبت لابنها البالغ في صحتها جميع ما يخصها من تركته زوجها من عقار غير قابل للقسمة معلوم القدر وقبل ذلك وقبضه وحازه ثم بعد مدة ماتت الواهبة المذكورة عن الموهوب له وعن ورثة آخرين أنكروا المبة ويريدون ان يجعلوا الموهوب تركته عن الواهبة المذكورة فهل اذا ثبتت المبة المذكورة بالوجه الشرعي يكون للموهوب له الاختصاص به وليس لباقي الورثة معارضة فيه بدون وجه شرعي (أجاب) من شروط صحة المبة أن يكون الموهوب مقبوضا غير مشاع قابلا للقسمة بميزا غير مشاع وتتم بالقبض في مشاع غير قابل للقسمة في ضمن قبض الكل ويشترط في هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة ان يكون قد راعا معلوما حتى لو هب نصيبه من عبده ولم يعلم به لم يجز لانها جهالة توجب المنازعة كما في رد المحتار من المبة نقلا عن البحر فاذا ثبت بالوجه الشرعي صدور المبة المذكورة من الام لولدها حال صحتها مستوفية شرائط الصحة والتمام لا يكون الموهوب تركته عنها ويكون مختصا بالموهوب له والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وهبت وملكته لزوجها جميع ما تملكه من الحلى والملائي والجواهر والمصوغات والخماس والفراس وغير ذلك من المنقولات ثم بعد قبض الموهوب له الموهوب وحوزته وهبت له نصف دار غير قابلة للقسمة هبة شرعية مشتملة على الايجاب والقبول والتسليم والتسلم فيما ذكره وصدر ذلك في صحتها لدى بينة شرعية فهل اذا زعم من يرثها ان المبة صدرت في عرض الموت ولهم بينة على ذلك وللزوج الموهوب له بينة تشهدان ذلك في الصحة تكون المبة المذكورة صحيحة وبينة الزوج تقدم (أجاب) بينة الزوج الموهوب له بان المبة هبة فيما ذكره من قبل زوجته مع القبض الكامل في تلك الامتعة المعلومة وبقبض الكل في هبة المشاع الذي لا يقبل القسمة حال صحتها بالوجه الشرعي مقدمة على بينة كون ذلك في المرض ولا يكون ماذكر تركته عنها ويكون مختصا بالموهوب له حيث صدرت المبة مستوفية شرائط الصحة والتمام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب وهو في حال صحته وسلامته لكل من ولدى ابنه القاصر من حصته معلومة في عقار وأمسقط حقه لهما في منفعة أرض زراعية أميرية لكل منهما جزؤ معين معلوم منها وذلك بعد اقراره ان نصب كل منهما على حدة في

سنة	رجب	٢١	١٢٧٣	العقار والارض وقيل أبوهما لهما ذلك لكونهما في حجره وقبض ذلك وحازه وصار يتصرف فيه في حال صحة الجسد الوهاب المسقط وسلامته مدة تزيد على سبع سنين ثم بعد هذه المدة مات الجسد الوهاب المسقط عن وريثة فأراد بعض الورثة الرجوع في الهبة والاسقاط بعد القبض والحيازة المدة المذكورة قال الحكم في ذلك إذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (أجاب) إذا كان كل من الهبة والاسقاط لولدي الابن المذكورين ثابتا حال صحة الوهاب المسقط مستوفيا شرائط الصحة والتمام لا يكون لورثة الوهاب المسقط معارضة الموهوب لهما فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في وريثة مشتركين في سارية يملكون كة لهم أرضا وبنوا بنوها من المال المشترك الذي ورثوه عن أبيهم بدون قسمة للتركة ولم يكن لاحدهم مال مخصوص به ثم إن احدا الشركاء وهب نصيبه ونصيب غيره لابنه القاصر بدون إذن من الشركاء وبدون اجازة وتوكيل له في ذلك ثم مات الوهاب والساقية الموهوبة لا تقبل القسمة فإذا يكون الحكم (أجاب) هبة الاب لابنه الصغير في نصيبه من تلك الساقية تتم بمجرد الايجاب إذا كان الموهوب في يده أو يد نائبه وفي نصيب غيره موقوفة حيث لا توكيل بها وتبطل بالرد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهبها لبنته البالغة الرشيدة في حال صحته وسلامته فقبضتها منه قبضا شرعيا ووضع يدها عليها مدة من السنين في حياة الاب ثم مات الاب عنها وعن وريثة غيرهما منذ عشر سنين سنة وزيادة وترك ما يورث عنه شرعا والآن ير يد باقي الورثة ادخال الدار المذكورة في التركة منكرين الهبة فهل إذا كانت الهبة ثابتة بالوجه الشرعي لا يجابون لذلك ولا عبرة بانكارهم ويمنعون من منازعتها فيم يبدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبتت الهبة المذكورة بالوجه الشرعي مستوفية شرائط الصحة والتمام كقبض الموهوب حال صحة الوهاب فارغا غير مشغول بمحتاج الوهاب لا يكون لورثة الوهاب معارضة الموهوب له في ذلك ولا عبرة بانكارهم والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعمى يملك مواشي وعقارا وله أخ من أبيه تبرع الاخ المالك لاخته بنصف المواشي والعقار مشاعا من غير قسمة بينهما وذلك بحجرة نائب الشرع الشريف ثم بعد مدة يسيرة رجع المتبرع فيما تبرع به لاخته فهل والحال هذه يسوغ للمتبرع الرجوع على أخيه ولا يمنع ما منع خصوصاً ولم تحصل خياره للشي المتبرع به بل هو بان تحت يد المالك الاصل (أجاب) إذا لم يوجد القبض من الموهوب له للموهوب أو الامراز في هبة المشاع العايل للقسمة يكون الموهوب باقيا على ملك الوهاب إذا تمت الهبة بدون ذلك أما إذا استوفت الهبة المذكورة شرائط الصحة والتمام لا يكون للوهاب المذكور الرجوع إذا القرابة المحرمية مانعة من الرجوع فيها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لامرأة أجنبية في حال صحته وسلامته فقدر معلوما من الامتعة وقيمت تلك المرأة الهبة وقبضت القدر المذكور بحجرة بينة شرعية بعد موت الواهبة
	رمضان	١٩	١٢٧٣	
		٢١	١٢٧٣	
	ذي القعدة	٤	١٢٧٣	

١٦ ١٢٧٣

١٦ ١٢٧٣

١٦ ١٢٧٣

٢٢ ١٢٧٣

أرادت ورقتها الرجوع في المبة فهل اذا تحقق ما ذكره بالبينة الشرعية ليس لورثته تلك المرأة الرجوع في المبة على المرأة الموهوب لها (أجاب) اذا تمت المبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهبية لا يكون لورثتها الرجوع في المبة الصحيحة اذا موت مانع من الرجوع فيها والله تعالى أعلم (سئل) من طرف أمين بيت المال بما مضى منه ان امرأة وهبت لعتيقتهما بعض أمتعة من نحاس وفراس وغيره وقبضتا ذلك في حال حياتها وسلامتهما ثم بعد ذلك بمدة أقرت المرأة المذكورة ان جميع ما في منزلها من أمتعة وغيره مملوك لعتيقتهما الا كذا وكذا وتحرر بذلك سندان ثم بعد ذلك بمدة ماتت المرأة المذكورة فماذا يكون الحكم في ذلك (أجاب) ما وهب لعتيقتين المذكورتين حال صحة معتقتهما من الامتعة المعتبرة في السنين يتوقف تمام المبة في ذلك لهما على قبضهما حال حياتهما فان تحقق القبض منهما الموهوب المذكور في مجلس المبة أو بعده باذن الواهبة ويكون ذلك بالاستيلاء عليه وان لم يخرجاه من دار الواهبة يكون ملكا لهما والى يكون تركه عنها والاقرار بان جميع ما في المنزل ماعدا كذا ملك لفلان مثلا ينظر فيه فان ادعى المقر له ان هذا ملكه وان المقر أقرب به له وأثبت ذلك بالوجه الشرعي يقضى بذلك نظرا للاقرار اذ هو حجة على المقر الا اذا تبين ان المقر به كان ملكا للمقر باعترا ف المقر له حينئذ لا يعول على مجرد الاقرار الا اذا تضمن تملك كاستوفيا شرائطه من القبض والحيازة حال حياة المقر فيكون هبة للمقر له فيما ملكه والا فهو لاغ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أربعة بنين أحدهم فصر ويهد ذلك الرجل أموال خاصة به من عقار ومواش وغير ذلك فقسم ماله في حل صحته وسلامته بين بنيه الأربعة وبعده القسمة والافراز ملك لكل منهم الربع وضم نصيب القاصر لنصيب أحدهم بعد قسمته وافرأه ثم أخذ القاصر في الجهادية وغاب مدة فحاز أخوه في زمن صغره وغيبته أموالا من سواق وأشجار ومواش وغلال ثم حضر الأخ القاصر من غيبته بعد بلوغه وطلب مقامة أخيه فيما حازه لنفسه من ماله الخاص به وما خصه ما من أبيهما فامتنع من إجابته وأمره بأخذ ما هو مختص به من مال أبيه فتحايل عليه بعض أناس وقالوا له أعطه الثلث فيما ملكه فقال أعطيته الثلث وملكته من غير قسمة وقبض وتسليم وحيازة فهل اذا لم يحصل قبض ولا تسليم ولا حيازة يكون له الرجوع ويكون للولد ما خصه من مال أبيه فقط ولا عبرة بهذا التملك اذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (أجاب) لا عبرة بالمبة بدون قبض وحيازة شرعيين ما لم يكن الذي وقع صلحا شرعيا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كتب وثيقة بانه وهب وملك لابنيه دارا شائعة تقبل القسمة من غير افراز وبعض مواش ولم يحصل من الابنين قبض ولا حيازة بل رجع الواهب في الموهوب بعد يوم قبل القبض والحيازة ثم مات الرجل عن زوجة وعن ابنه المذكورين وعن ابن وبنت آخرين فما الحكم والحال هذه في المبة اذا ثبت ما ذكره بالبينة الشرعية (أجاب)

ذی القعدة

سنة

إذا كان الابنان بالغين وقت الهبة ولم يقبض الموهوب لاتهم الميراثيون يكون تركته عن الوهاب إذا بقي بيده إلى موته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجت لمعتقتها قيراطين من مكان والواهبه ساكنة في المكان المذكور وشاغلة له بامتعتها واستمرت على ذلك إلى أن ماتت من غير أن يحصل تفرغ للمكان المذكور من امتعة الواهبه وقبض من الموهوب لها فهل والحال هذه لا تكون الهبة صحيحة ولو كان المكان المذكور غير قابل للقسمة وتكون الحصة المذكورة ميراثاً (أجاب) من شرط صحة الهبة أن يكون الموهوب مقبوضاً غير مشاع أو مشاعاً لا يقبل القسمة مع القبض لكل غير مشغول بمنازع الوهاب فإذا لم تتوفر شروط الهبة المذكورة وماتت الواهبه يكون الموهوب تركته عنها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لمعتقه بيتاً وأسقط حقه لها من منفعة قطعة أرض زراعية أميرية وقبضت منه البيت وحازته منه حيازة شرعية ووضعت يدها على الأرض المذكورة وصارت تنفع بالبيت والأرض مدة سنين في حياة سيدها وبعد ذلك أراد بعض ورثة سيدها بعد موته إبطال الهبة والإسقاط وأخذ البيت والأرض منها فهل لا يجابون لذلك بعد ثبوت ما ذكر (أجاب) إذا ثبت كل من الهبة والإسقاط للصحة المذكورة كورة حال صحة معتقها مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي لا يكون لورثة الوهاب المسقط معارضة الموهوب المسقط لها فمأذ كبدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بيدها حلي جهزها به أبوها ومالكها فوضعت يدها عليه مدة من السنين ثم مات أبوها فادعى اخوتها أن هذا الحلي ملك لأبيها وأنه بيدها على سبيل العارية وهي تنسكرك ذلك وتقول إن أبي مالك لي فهل إذا كان عندها بنينة أو أمته تشهد بان أبيها ملكها الحلي المذكور بخلاف الأخوة يقضي لتلك المرأة ذلك الحلي وتمنع الأخوة من معارضتها حيث لا بنينة لهم على دعواهم (أجاب) نعم إذا أقامت المرأة المذكورة بنينة شرعية على تملك أبيها منها ما ذكر وعُدلت يقضي لها به حيث كان حال الصحة ويمنع باقي الورثة من معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعتقل لسانه منذ عشر سنين وصارت له إشارة معلومة وله أعبادية أحياءها باذن نائب الامام فوهبها لأخيه الشقيق وسلمها له فارغة وأعطاه حجة وأوضع يده عليها فهل تصح هبته (أجاب) لا تعتبر إشارة معتقل اللسان إلا إذا امتدت عقلته إلى الموت وكانت معهوددة على المقتنى به والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة وهب أحد الشركا نصيبه منها لرجل أجنبي شائع من غير قسمة وأفرأزوا الحال أنها تقبل القسمة فهل لا تصح تلك الهبة ويكون نصيب الوهاب باقياً على ملكه ولا حق للموهوب فيه إذا تحقق ما ذكر (أجاب) لا تتم هبة المشاع القابل للقسمة إلا بالأفراز والقبض بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلاً وعقاراً وله أطيان زراعية أميرية تقسم العقار والنخل وأفرز ووهب وأعطى لكل واحد من أولاد بناته الثلاثة المذكورة الباقيين قدر ما علموا منه

١٢٧٣

٢٩

١٢٧٣

٢٩

١٧٢٤

بحر
٣

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

١٧

وأسقط حقهم ايضا في قدر معلوم من الطين وقبض كل واحد منهم ما اقرزله ووضع يده عليه وحازره في حال صحة الواهب وسلامته مدة ست سنين ثم مات الواهب وبعد موته بأربع سنين عن عاصب ير يد ذلك العاصب منازغة اولاد البنت المذ كورين واخذوا موهب لهم من العقار والنخل المذ كورين والرجوع في اسقاط الارض المذكورة منكر او واحدا لذلك كله فهل اذا ثبت كل من المبة والقبض والحيازة في العقار والنخل والاسقاط في الارض المذ كورة بالوجه الشرعي حال صحة المسقط المذ كور لا يجب لذلك ولا عسرة بانكاره (اجاب) هبة النخل اذا كانت بدون الارض لا تصح بمنزلة هبة المشاع والا صحت واذا ثبت بالوجه الشرعي هبة الرجل المذ كور العقار لا ولا بنته واقراره وقبولهم المبة وقبض كل ما وهب له مقررزا غير مشغول حال صحة الواهب وانه أسقط حقه في قدر معلوم من الطين الجارى في استحقاقه لكل واحد منهم واستوفى الاسقاط شرائط الصحة لا يعتبر انكار عاصبه بعد موته لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنته من غير ما ترك ما يورث عنه شرعا فاذا يخص كل وارث واذا ادعت الزوجة ان زوجها وهب ومالك لها أمتعة من فرش وغيرها قبل موته يطلب منها البرهان الشرعي على ذلك فاذا لم تثبت ذلك بالوجه الشرعي يقسم المدعى به على ورثة الميت بالفريضة الشرعية (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي وبموت الرجل المذ كور عن زوجته وبنته لا غير يكون لزوجته من تركته الثمن فرضا والباقي لبنته فرضا ودا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اولاد رجال وامرأة واحد الا ولاد مقيم معه في مسكن واحد وفي معيشة واحدة وباقي الاولاد بعيدون لا يسألون عنه بشئ وله داران احدهما قد انهدم بعضها وبقي البعض الآخر محتاجا الى التعمير فوهبها ومالكها الرجل المذ كور لولده المقيم معه وسلمه مقتايج البعض الآخر المذ كور على يد بيعة من المسلمين فقبل الموهوب له المبة والتملك وقبضها وتسلم المقتايج وبني البعض المنهدم وعمر البعض الآخر وذلك وقع في ١٢ من القعدة سنة ٧٠ والواهب في حال الصحة والسلامة وفي غاية جمادى الاولى سنة ٧٢ وهب ومالك الرجل المذ كور بعض ما يملكه من الامتعة وهو زرع لاحد اولاد اولاده وهو قاصر عن درجة البلوغ فقبل له والده المبة والتملك وقبض الموهوب واستولى عليه له ووقع ذلك منه وهو في حال الصحة والسلامة ايضا واشهد بيعة من المسلمين على نفسه بذلك وفي ٢٣ شعبان سنة ٧٣ مات الرجل المذ كور فهل المبة والتملك في الدار وهي فارغة من أمتعة الواهب للبايع وفي الزرع للقاصر بافذة (اجاب) كل من هبة الدار والزرع المذ كورتين على الوجه المستطور صحيح حيث استوفى شرائط الصحة من القبض حال صحة الواهب مع كون الموهوب مقررزا غير مشغول بمنازع الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها ما تعورف به من المهر ودخل بها ثم دفع لها بعد ذلك نقودا من الذهب أمانة لمتزين بها والا أن طلبها منها

١٢٧٤

١٩

١٢٧٤

٢٣

١٢٧٤

٢٦

سنة	محرر	٢٧	١٢٧٤
	محرر	٢	١٢٧٤
	محرر	٤	١٢٧٤
	محرر	١٤	١٢٧٤

فامتنعت من دفعها له متعلقة بأنه اعطاها لها ككشف وجهه فانكر دعواها فهل
يكون القول قوله ويكون له أخذها منها (أجاب) نعم القول قوله في ذلك بينه
والبينة عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على نخل مدة تزيد على
عشرين سنة ادعى عليه أولاد خيه ان لهم حصّة فيه بطريق الارث عن أبيهم بموجب
حجة شرعية تحت أيديهم فاقر المادعى عليه المذكور بأنه كان لمورثهم حصّة في بعض النخل
المذكور وأنه كان يبرع له بها في حال حياته وأنه غرس بعض النخل المذكور لنفسه فهل
تسمع دعواهم عليه ويؤخذ باقراره فيما أقر به وتطلب منه البينة على دعواه (أجاب)
حيث اعترف واصل اليد على النخل بما يفيد الملك في جزء منه للدعين وادعى انتقاله اليه
بناقل فان كان ما يدعيه ناقلا صحيحا يكف اثباته فان أثبت بطريق شرعي يقضي له به
والافلاوقد صرحوا بأن هبة النخل بدون الارض لا تصح بمنزلة هبة المشاع والقول لذي
اليدين فيما أنكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تبرع لآخر بقدر معلوم من النقد
في حياته وقبضه المتبرع له وصرفه في شؤون نفسه ثم مات وترك وريثة وتبرع أيضا بمثل
ما تبرع به لايهم وصرفوه على أنفسهم ثم بعد ذلك أراد المتبرع الرجوع فيما تبرع به
على الورثة فهل لا يسوغ له ذلك (أجاب) ليس للمتبرع المذكور الرجوع على المتبرع
لهم ان كان الواقع ما هو مسطور بدون وجه شرعي لوجود مانع الرجوع في الهبة وهو الخروج
عن الملك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جعل رجلا أجنبيا وصيا مختارا على تركته
وأوصى له بالثلث لجائز وموت الموصى وهو مصر على وصيته عن زوجته فقط ثم بعد ذلك
تزوجت زوجته المتوفى برجل من أتباع الوصى فتبرع الوصى لها بمنازع من أمتعه على
سبيل الجهاز قبضته الزوجة وحازته في حال صحة الوصى وسلامته ثم بعد مدة انحصرت
التركة ومات الوصى عن ابن قبل أن تاخذ الزوجة ما يخصها من تركة زوجها فطلبت
الزوجة المذكورة من الابن المذكور ما يخصها من تركة زوجها فامتنع ويريد ان يرجع
بالمنازع الذي تبرع به والده للزوجة ويحسبه عليها من أصل ما يخصها من تركة زوجها
فهل اذا ثبت كل من التبرع والقبض والحيازة في حال صحة الوصى وسلامته لا يحجب الابن
المذكور لذلك ويكفر للزوجة أخذ ما يخصها من تركة زوجها بالفرصة الشرعية
(أجاب) الموت مانع من الرجوع في الهبة فليس لو ارث الواهب بعد تمام الهبة الرجوع
فيما وهبه مورثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات منذ خمس وعشرين سنة عن
ثلاثة بنين وعن أولاد ابنا آخر من منفردين في معيشة وحدهم باموالهم الخاصة بهم
فانفرد أحد البنين الثلاثة عن أخويه بعد موت أبيه في معيشة وحده وحاز أموالا من كسبه
الخاص به من عقار وأصيان وسوق ومواش وغير ذلك في حال انفراده غير ما تركه الاب
والآن تريد أولاد البنين مشاركة المالك الذي حاز بعد موت أبيه وفيما تركه جدهم
متعللين بورقة بأيديهم مذكور فيها ان الجد وهب لكل جزأنا مما بيده من الاموال

صفحة سنة

١٤ ١٢٧٤

٢٥ ١٢٧٤

٢٥ ١٢٧٤

ربيع الأول

٣ ١٢٧٤

٦ ١٢٧٤

القابلة للقسم وهم بالقبول من غير قسمة وإفراز قبض منهم في حياته فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا تتم المهبة إلا بالقبض والحيازة حال حياة الواهب حيث كانوا بالقبول إذا ذلك ولا مشاركة لهم أيضا في مال الم الذي حازه بسعيه وكسبه حال انفراذه إذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنتان ملكا أحدهما حلقا ولبنة ذهب في حال حياته وصحته واختياره وأشهد على ذلك بيعة شرعية فقبضت البنت ذلك وصار تحت يدها مدة فهل إذا مات الأب لا يكون للبنت الأخرى منازعة ولا حصة في ذلك مع اختها بل يكون خاصا بالمملكة حيث كان التملك ثابتا بالوجه الشرعي (أجاب) إذا ثبت التملك المذكور حال صحة المملك مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للأخت معارضة المملكة في ذلك بدون وجه شرعي ويكون خاصا بها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك تسعين ذراعا في دار قسمتها وأفرزتها ووهبتها لابن أخيها البالغ فقبضها وحازها في حال حياة الواهبة وصحتها وسلامتها وهي بكل الأوصاف المعتبرة شرعا فهل والحال هذه تكون المهبة صحيحة نافذة وليس للورثة بعدهم وموتها معارضة الموهوب له بعد القبض والحيازة الشرعيين في حال صحة الواهبة وسلامتها وإذا أنكرت الورثة المهبة من مورثتهم للموهوب له المذكور لا عبرة بانه كارههم بعد ثبوتها بالوجه الشرعي (أجاب) إذا ثبتت المهبة المذكورة حال صحة الواهبة مع القبض المعتبر مستوفية شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يعتبر بانه كاره للورثة لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في أخى جد وهب في حال صحته لابن ابن أخيه عشرة قراريط من دار وله أولاد ابن ابن أخ آخر والواهب المذكور قد أدخل له منزلا فيها وسكن الموهوب له إلى أن توفي الواهب فهل تنفذ هذه المهبة ولا كلام لأولاد ابن ابن الأخ الآخر (أجاب) هذه المهبة لا غية لا تعتبر حيث كانت في مشاع فأبى للقسمه ما لم يثبت ان الواهب قسم الموهوب حال صحته وسلمه إلى الموهوب له فارغا غير مشغول أو كانت الدار صغيرة لا تقبل القسمه وسلمها جميعها للموهوب له كذلك وبمجرد سكنه في منزل من منازل الدار الموهوب فيها تلك الحصة لا يكفي بدون إفراز القدر الموهوب والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة في معيشة واحدة يعلمون عقارا يقبل القسمه وبعض مواش وامتعة وغير ذلك عن أبيهم ولا حصة لهم ابنان بالغان فوهب كل من الأخوة الثلاثة جزءا من العقار وغيره للابنين المذكورين شائعا من غير إفراز ولا يحصل من الموهوب لهما في الموهوب قبض ولا حيازة إلى الآن فهل والحال هذه لا تتم المهبة ويكون الجزء الموهوب باقيا على ملك الواهبين (أجاب) نعم لا تتم المهبة بدون قبض الموهوب والإفراز فيما يمتثل للقسمه ويكون الموهوب قبل ذلك باقيا على ملك الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لكل واحد من زوجته وبنيه الثلاثة حصة بالقراريط شائعة في جميع دارين صغيرتين لا يقبلان القسمه وقبضوا الموهوب

١٠

١٢٧٤

وحازوه القبض والحيازة الشرعية في حال صحته وسلامته والتمتعوا بذلك مدة ثم بعد ذلك مات الواهب عن ورثته الموهوب لهم وعن ورثة آخرين فالمراد الورثة الاخرين ابدال الهبة وجعلها ميراثا كما في املاكه فهل لا يجابون لذلك (اجاب) هبة المشاع القابل للقسمة لا تتم ولو مع القبض الا اذا افرز الموهوب وسلم للموهوب له وفي غير محتمل القسمة تتم بالقبض في ضمن قبض الكل فاذا استجمعت الهبة المذ كورة شرائط الهبة والتمام وقبض كل واحد من الموهوب لهم المذ كور من حال انفراده ما هو له من الحصة الشائعة اذا كان المشاع غير قابل للقسمة في ضمن قبض الكل غير مشغول بمنازع الواهب حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركه عنه والا قسم بين ورثته بالفرض الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بما مضى من امرأة وهبت حليها وامتعة من نحاس وغيره في حال صحتها وسلامتها لامرأة وقبضت الموهوب ووضعته يدها عليه ثم بعد ذلك اخذت الواهبة المذ كورة بعض هذا الحلي والامتعة من الموهوب لها على سبيل الرجوع في ذلك برضاء الموهوب لها وتصرفت ببيعها لنفسها ثم بعد ذلك ماتت الواهبة المذ كورة فماذا يكون الحكم في تلك الهبة سعيها والواهبة المذ كورة لها بنت اخ غائبة من مدة عشرين سنة لا يعلم حياتها ولا مكانها ولا موتها (جاب) اذا ثبتت هبة تلك الاشياء من المالك لتلك المرأة مستوفية شرائط الهبة مع القبض والحيازة حال صحة الواهبة بالوجه الشرعي فرجوع الواهبة في بعض الموهوب واخذه والتصرف فيه لا يستلزم بطلان الهبة في الباقي فقد صرح علمنا بانه الرجوع في الهبة كالاو بعضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اولاد بالغون في معيشته انفردت الاولاد في معيشة وحده وصار يسعى ويكتسب وحده من ماله الخاص به حتى صار له مال بسبب سعيه وكسبه وحده فاشترى دارا لنفسه من ماله الخاص به بموجب حج شرعية بيده من ماله وصار واضعا يده عليها وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية مدة من السنين والآن وهب الاب دارا لابنه الذي في معيشة وحده لا اولاد له الدين في معيشته والحال ان الاب لم يكن وكلا عن ابنه في هبة دار ابنه المذ كورة لا خوته فهل والحال هذه اذا لم يجز الابن المذ كورة هبة ابيه في الدار المذ كورة لا خوته البالغين لا تصح هذه الهبة ولا تنفذ لاسيما ولم يضعوا ايديهم على الدار المذ كورة بل صاحبها ساكن فيها ومشغولة بامتعة (اجاب) اذا كان المالك في الدار المذ كورة ثابتا لابن منفرد عن معيشة ابيه لا تنفذ هبة الاب اياها ولا اولاده الذين هم في معيشته بدون توكيل من المالك واجازة على فرض قبضها وتبطل برد المالك لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب دارا لابنه ابنة صر ووكل أم الموهوب له في قبول الموهوب وحيازته له الى حين بلوغه فقبلت وحازت الموهوب لابنهما مدة عشرين سنة حتى بلغ وقبض الموهوب له من ماله ووضع يده عليه مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم ظهر الآن ابن عمته يدعي ان الدار المذ كورة اوتت عن جده

ربيع الثاني

٩

١٢٧٤

جمادى الاولى

١٧

١٢٧٤

جمادى الثانية سنة

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

١٤

١٢٧٤

شعبان
٨

١٢٧٤

شوال
٧

الواهب ويريد أخذ حقه منها بطريق الارث عن أمه الميتة بعد جده بالفريضة الشرعية فهل والحال ما ذكر تكون الدار المذ كورة للموهوب له حيث كانت الهبة صحيحة ثابتة بالوجه الشرعي سيما والمسمى المذ كور حاضر ومشاهد تصرف واضح اليد في الدار المذ كورة ولم يدع ولم ينافع (أجاب) اذا أثبت الموهوب له الهبة من قبل جده حال صغره بالبيعة الشرعية مستوفية شرائط الصحة والتمام لا يعتبر انكار ابن عمته المذ كورة للهبة ولا تكون الدار الموهوبة والحال ما ذكر تركه عن الواهب والا كانت الدار المذ كورة تركه تقسم بين ورثة ماله كلها بالفريضة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجتان أعطى لاحدى الزوجتين حلياً بهبة وملا كحلها وقبضته وحازته في حال صحته وسلامته وهو باكل الاوصاف المعتبرة شرعاً وأشهد على نفسه الاشهاد الشرعي بعد تمام الهبة بالتعليك والحيازة ثم بعد مدة ماتت عن الزوجتين المذ كورتين وعن أولاد ذكور وبنات وترك ما يورث عنه شرعاً من دار وغيرها فهل اذا أثبتت الزوجة الهبة والحيازة للحلى المذ كور بالوجه الشرعي لا يكون المورثة منازعتها فيما قبضته وحازته على الوجه المذ كور (أجاب) اذا ثبتت هبة الحلى للزوجة المذ كورة حال الصحة مستوفية شرائط الصحة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركه عن الواهب المذ كور وليس لباقي ورثته معارضة الموهوب لها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك داراً وهبها لرجل اجنبي مجانب بدون مقابل ولم يكن بينه وبينه قرابة ولم يتصرف الموهوب له فيها بشئ من أنواع التصرفات وهي باقية في يده فهل والحال دونه يكره للواهب الرجوع فيها ويمكن من ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) نعم يصح الرجوع في الهبة بشرط قضاء القاضى أو التراضي عليه وان كان الرجوع مكرهاً فمحرماً بحيث لا مانع منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ثلاث بنات قاصرات وهب في حال صحته وسلامته لكل واحدة منهن شيئاً معيناً فوهب لاحداهن نصف سفينة وهو واضح يده على جميع السفينة وقد رام معلوماً من الدراهم والبنات الثانية عباداً رقيقاً معيناً والبنات الثالثة قد رام معلوماً من الدراهم مفرزاً وقبل لكل واحدة منهن تلك الهبة ثم بعد ذلك بمدة مات الرجل المذ كور عن بناته الثلاث المذ كورات وعن بنت أخرى وعن زوجته فارادت البنت الاخرى جعل الموهوب تركه عن أبيهن فهل اذا أثبت وصى القصر الهبة المذ كورة للبنات المذ كورات بالوجه الشرعي لا يكون للاخت المذ كورة معارضتهن في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا أثبت وصى البنات القاصرات الهبة لكل واحدة منهن من قبل أبيها حال صحته مستوفية شرائط الصحة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركه عنه وليس للاخت معارضتهن في ذلك بدون وجه شرعي وهبة الاب للصغير تتم بالايجاب اذا كان الموهوب في يده غير متاع قابلاً للقسمة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة

سنة

سؤال

حصولا بكسبهما وسعيهما أموالا وعقارا وغير ذلك ولا حد لالاخوين أولاد بالغون في عائلة أبيهم وعهدهم فاسقط الاب والعم الثالث في جميع ما بأيديهما من الاعيان لا ولاد احدهما ولم يضع احدهما من الاولاد المسقط لهم يده على شيء من تلك الاعيان ولم يحصل لهم من ابيهم وعهدهم قسمة ولا تسليم في شيء منها فهل اذا اراد الاولاد المذكورون اخذ شيء من عهدهم وابيهم لا يجابون لذلك بمجرد دعوى الاسقاط حيث ان الاسقاط في الاعيان باطل ولم يكن للاولاد كسب معروف بل كان كل منهم معينا لعمه وابيه في شؤونهما ومصالحهما (اجاب) ليس للاولاد البالغين اخذ ثلث املاك ابيهم وعهدهم بمجرد الاسقاط المذكور على الوجه المستورد بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تلك قدرا معلوما من الدراهم آل لها بالارث الشرعي عن مورثها وهو في قبضتها وحياتها ثم بعد مدة من الشهور روهبت من تلك الدراهم مقدار معلوم لا مالها وقبضته الام المذكورة وحازته وكل منهما باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا فهل والحال هذه اذا ارادت البنت المذكورة الرجوع على امها فيما وهبته لها من تلك الدراهم بعد القبض والحيازة الشرعية لا تجاب لذلك (اجاب) اذا تمت الهبة المذكورة بالقبول والقبض لا يكون للواهب الرجوع فيما وهبته لامها هبة تامة لوجود المانع وهو القرابة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصص في مكان مشترك بينه وبين جماعة وهبها لابن عمه والمكان صغير لا يقبل القسمة فهل تكون الهبة صحيحة وليس لباقي الشر كإبطالها والحال هذه حيث كانت الهبة مستوفية لمروطها (اجاب) هبة المشاع الذي لا يقبل القسمة تصح ان وجد القبض ولا يحصل القبض في مثل ذلك الا بقبض كل الدار والالاتم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أبعادية ملك وهب لزوجته قطعة منها وحددها لها بحدود أربعة وكتب لها بذلك حجة شرعية من قاضي الناحية وسجلها بسجلها المحفوظ وقبضتها وحازتها القبض والحيازة الشرعية ووضع يدها عليها وصارت تنفع بهام مدة والا تتركه من زوجها ان يرجع عليها او ياخذها منها فهل لا يجاب لذلك حيث ملكها لها وترك حقه منها لزوجته المذكورة وقبضتها ووضع يدها عليها باذنه ورضاه طائعا مختارا والحال هذه (اجاب) ان تمت الهبة المذكورة استوفت شرائعها لا يكون للنزوح الواهب الرجوع فيما وهب لزوجته لوجود مانع الرجوع وهو الزوجية والله تعالى أعلم (سئل) في عبد بالاعتق له سيده حال صحته وسلامته ثم بعد ذلك بمدة من الايام وهب لمعتقه المذكور بعض امته حال صحته ولم يقبضها المعتق المذكور طائعا مختارا حياة سيده فان السيد وترك ما يورث عنه شرعا اراد لمعتق اخذ ما وهبه له سيده حال حياته من تركته فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا تتم الهبة المذكورة الا بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وتكون تركته عن الميت المذكور تقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية حيث لم يورث السيد له بعد المذكور بالامته المذكورة (اجاب) نعم والله

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٢٧

ذی القعدة

١٢٧٤

٥

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٤

تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالشراء وهبه في حال صحته وسلامته لبيته ابنة
وسلمه لها فقبضته وحازته لنفسها وسلمها حجة من مدة سنين والآن يريد الاب الرجوع
وابتال الهبة متعللا بعدم خروج الحجة ومنكر للهبة فهل اذا كان كل من الهبة
والقبض والحيازة ثابتا بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره اذا ثبت ما ذكر
(اجاب) اذا ثبتت البنت المذكورة ان اباه او هب لها الدار المذكورة وان سلمها
لها فارغة غير مشغولة بامعة الواهب واستوفت الهبة المذكورة شرائط الصحة والتمام
بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار الواهب ما صدر منه على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يملك قطعة ارض خربة يضرب الارث وهبها لآخر واقبضها واستولى عليها
الموهوب له مدة تزيد على خمس عشرة سنة وبنها دارا فهل اذا رجح الواهب في الهبة
لا يجاب لذلك حيث تمت بالقبض والحيازة الشرعيين وبنها الموهوب له فيها بناء لنفسه
من ماله بعد القبض المذكور ويكرن ذلك مانعا من الرجوع فيها او يجاب ولا يكون ذلك
مانعا (اجاب) البناء في العين الموهوبة من الموهوب له اذا كان يزيد في قيمتها بعد مانعا
من الرجوع في الهبة فلا يمكن الواهب منه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في
امرأة تمت حصتها في دار وهبتها لابن خالها بعد ما قسمتها وطارها الموهوب له وقبضها قبضا
وحيازة شرعية فهل تكون الهبة صحيحة حيث كانت في مشاع يقبل القسمة وقسم
وقبضه الموهوب له بعد القسمة وليس لباقي الشركاء في المكان المذكور منازعة الموهوب
له بدون وجه شرعي (اجاب) اذا تمت الهبة المذكورة بالقبض والحيازة الشرعيين
بعد قسمة الموهوب نسيمة شرعية واستقرت شرائطها المعتبرة تكون صحيحة نافذة وليس
لباقي الشركاء قبل القسمة منازعة الموهوب له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة وبنتها يملك جانبان التخل شركة بينهما وللبنت المذكورة اخ
لام وهبته حصتها في التخل في مرض موتها ولم تحصل قسمة ولا افراز ولا قبض
للموهوب له ثم بعد صدور المبيعة للبنت المذكورة في المرض المذكور فاراد الموهوب
له اخذ ما وهبته له اخته لانه المذكورة فغنى اخوال الميتة لا يباو بنتها وزوجها من ذلك
فهل والحال هذه لا تتم الهبة الا بالقبض والحيازة ولا افراز ويكون ما وهبته البنت
المذكورة ميراثا يقيم على ورثتها المذكورة بالقرينة الشرعية (اجاب) الهبة المذكورة
على هذا الوجه غير معتبرة فيكون الموهوب باقيا على ملك الواهبية يقيم بن ورثتها
بالقرينة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تمت دارا ونخلها وهبتها في مرض موتها
لاحد بناتها البالغ واستمر ما وهبته بيده حتى ماتت بدون قبض وحيازة في حال حياتها
عن ابنها المذكور وعن باقي ورثتها فهل اذا ثبت ان الهبة في مرض الموت تكون بمنزلة
الوصية تتوقف صحتها على اجازة باقي الورثة واذا لم يجزها يكون الموهوب تركه يقسم
بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية ذاتحق مذكور بالوجه الشرعي (اجاب) الهبة

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

٢٢

ربيع الاول

١٢٧٥

٢

رجب

١٢٧٥

٢٨

ذی القعدة

سنة

المذكورة على الوجه المسطور غير معتبرة شرعا ويكون الموهوب تركة يقسم بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لبنت له وهب لها في نظير ذلك الدين قطعة ارض غير خراجية محدودة بمحدود اربعة وهي ثلاثة افدنة وثلاث وشملة على بئر ساقية وان لم يصرح الواهب في هبته بالبهـ ثم فوضعت البنت يدها على هذه القطعة وصارت تزرعها في حال حياة والدها مدة اربع سنوات ثم مات والدها وبعد وفاته بمدة مات ايضا عن اخوة اشقاء واخوة لاب فوضعت الاخوة الاشقاء ايديهم عليها وصاروا يزرعونها مدة تزيد على اربع سنوات ثم الا ان تريد الاخوة غير الاشقاء منازعة الاشقاء فيها متعلمين بان الاخت لم تضع يدها على الثلاثة الافدنة والثلاث بل على الثلاثة فقط ما عدا الثلث فهل اذا اثبتت الاخوة الاشقاء بالبينة الشرعية وضع يدها على الجميع في حال حياة والدها تلك المدة يكون الحق لهم فيها دون الاخوة التي للاب ويمنعون من معارضتهم حيث كانت بدون وجه شرعي (اجاب) اذا اثبتت ورثة البنت ان اباهم وهب الثلاثة الافدنة والثلث لبنته حال صحته وانها قبضت الموهوب جميعه في مجلس المبة او بعده باذن الواهب وكان الموهوب جميعه حين ذاك فارغا غير مشغول واستوفت المبة شرائطها المعتبرة في جميع ما وهب بالطريق الشرعي لا يكون لغيرهم معارضتهم فيها بدون وجه شرعي ولا يعتبر الانكار مع الاثبات والله تعالى أعلم (سئل) من أمين بيت المال بما مضمونه امرات ماتت ووهبت قبل موتها جميع ما تملكه من نحاس وفراش ومصاغ وحلى وغير ذلك مما قل وكثر لرجل وكتبت له سند بذلك والموهوب له قبض ذلك حال حياتها او اقرب بانه لم يكن لها وارث أصلا والا ان ادعت امرأة بانها هي الوارثة لما بجهة الاخوة فماذا يكون المحكم في ذلك (اجاب) صورة هذا السند تتضمن ان تلك المرأة اقربت بالمبة من قبلها للموهوب له المذكور والقبض في حال الصحة في جميع ما تملكه فاذا تحقق ذلك شرعا يكون جميع ما يتحقق انه مملوك لها وقت الاقرار مملوكا للموهوب له اذ لم يوجد فيه ما يمنع صحة المبة كالشروع في القابل للقيمة معاملة لها بالاقرار حال الصحة اذ هرجة على المقر أو ما اذا حدث له شيء بعد ذلك فلا يدخل فيما تضمنه الاقرار وفي الخاتمة ولو قال جميع مالي أو جميع ما أملكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في يدي لفلان كان اقرارا وفيها ينشأ مال ما في يدي من قليل وكثير او متاع لفلان صح اقراره لانه عام واسر بمجهول فيعلم منه انه لاجماله في هبة جميع ما يملكه الشخص من قليل وكثير وتقود وحلى ومصاغ وفراش ونحاس ورقيق بل هو من باب اعام فاي الامرانه تتوقف صحته على القبض الشرعي حال المبة وعدم الشروع واذا صححت مدعية الاخوة دعواها وكانت في ضمن دعوى مال تسمع والا فلا ولا يمنعها من الدعوى قول المشهدة انه لا وارث لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك محلين وهب أحدهما لبنته البالغة وملكه لها وهو ساكن بمكة الآخر

١٥

١٢٧٥

صفر

٨

١٢٧٦

وأقبض بقمته أهل الموهوب لها فقبضته فارغا غير مشغول وأشهدوا والدها الواهب على نفسه
شهرا وعدولا بذلك وسكنت في بيته مع زوجها مدة تزيد على تسع سنين وذلك في حال صحته
وسلامته وأراد أن يكتب لها وثيقة شرعية بذلك فأدركه السفر فجأة وتكرز سفره ثم
توفي إلى رحمة الله في غير بلده فهل إذا كان الأمر كذلك وثبت ما ذكر من الحبة والقبض
مستوفية شرائط الحبة بالوجه الشرعي تحتص البنات الموهوب لها بالمكان المذكور
دون باقي الورثة ولا يكون لهم معارضتها فيه حيث ثبت غلصها له حال صحة والدها بالوجه
الشرعي (أجاب) إذا ثبتت الحبة المذكورة مستوفية شرائط الحبة بالوجه الشرعي
اختصت الموهوب لها بالمكان المذكور دون باقي الورثة وليس له معارضتها في ذلك
والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا قابلية للقسمعة
وهب منها جزأ شائه الولد صغير أجني من الواهب وقبل أبو الصغير الحبة المذكورة له ولم
يحصل منه قبض ولا تسعة ولا تعيين للقدر الموهوب لولده بل استمر الجزأ الشائع بيد الواهب
ولم يتحرر بالحبة المذكورة حجة ولا سند حتى مات الواهب عن ورثة فقام ذلك الرجل
الأجني وهو أبو الصغير الموهوب له ينفذ عورثة الواهب ويريد أخذ الجزأ الموهوب لولده
فهل تكون هذه الحبة لأغية لاشيوع وعدم القسمعة والقبض (أجاب) نعم لا تعتبر هذه الحبة
والحل ما ذكر والموهوب تركه عن الواهب حيث لم تتحقق شرائط صحته وتسليمها والله
تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة في حجر رجل وصى عليها وهبت لها امرأة شيئا وقبضه
لها الوصي المذكور وقبل لها فهل تتم لها الحبة المذكورة بقبضه حيث صدرت الحبة
من الواهب في صحته واتصل بها القبض والقبول والحيازة في حياة الواهب (أجاب) تتم
حبة المرأة المذكورة الصادرة حال صحته من تلك القاصرة بقبول وصيها في مجلس
الاجاب وقبضه ما وهب لها فارغا غير مشغول ولا مشاعا يحتمل القسمعة الا اذا أفرز وسلم
وكونه مشاعا لا يحتملها لا يمنع مع قبضه من تمامها ويحصل قبض الكل بشرط كون ذلك
في المجلس أو بعد ماذن الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبناتها القاصرة
أشياء من مصاغ وغيره وحصة مشقة في بيت لا يحتمل التسعة وقبل لها أبوها وحاز ذلك
لها بشهادة البينة الشرعية فهل تتم الحبة لها بقبولها وقبضه ويتم القبض في مشاع
لا يحتمل القسمعة بقبض الكل وإذا مات الواهب بعد مدة وأراد أحد الورثة جعل
الحصة في البيت ميراثا عن الواهب لا يجاب لذلك حيث صدرت في صحته وسلامتها
وانقبض والقبول والحيازة كذلك (أجاب) نعم إذا ثبتت الحبة المذكورة حال صحة
الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ثلاثة قرار صمت عمة من أمكنة ثلاثة لا تقبل
تسعة وهما الزوجان في حال صحته وسلامته وقبضته عنه وهما بحال الصحة والسلامة
يضافه ل تكون الحبة صحيحة وإذا مات الزوج المذكور بعد مدة عن زوجته المذكورة

١٢٧٦

١٠

ذى القعدة

١٢٧٦

٢٨

صفر

١٢٧٧

١١

١٢٧٧

٢٢

ربيع الاول سنة
١٢٧٧

٧

وعن ابنه من غيرها وأراد جعلها ميراثا عن أبيه لا يحجب لثروته والحال هذه (اجاب) اذا ثبت صدور الهبة من قبل الزوج لزوجته حال صحته فيما لا يقبل القسمة وقبول الموهوب لها الهبة وقبضها الموهوب في مجلس الهبة فارغا غير مشغول أو بعد الجلس باذن الواهب قبضا مع تبرأه عما كذلك بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركته عن الواهب حيث لم يوجد مانع من تمام تلك الهبة وقبض الماشاع الذي لا يحتمل القسمة يحصل في ضمن قبض كله بشرط عدم وجود المانع من صحة القبض ككونه مشغولا بمتاع الواهب أو مستأجرا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت في مرض موتها الذي ماتت فيه لبنت ابن أخيها البالغة الغير وارثة لها جميع ما تملكه من ثقل خفيف ومالك وغيره من غير تعيين شيء غير أنها عينت بعض ديون لها ولم تحز الموهوب لها شيئا من أشياء الواهبة ولم تضع يدها على شيء إلى أن ماتت الواهبة بعد ذلك عن ابن ابن عم والدها من غير شريك فهل تكون الهبة المذكورة باطلة ويكون مآثر كته الميثة المذكورة ميراثا لابن ابن عم والدها المذكور (اجاب) الهبة في مرض الموت حكمها كوصية تنفذ من ثلث المال الا انه يشترط تمامها قبض الموهوب قبل موت الواهبة فاذا لم يوجد ذلك يكون الموهوب باقيا على ملك الواهبة فيورث عنها وهذا اذا لم تضاف التخليك إلى ما بعد الموت والا كان ذلك محض وصية والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته وصنع لها حليا وماله له لها حكم عادة الناس ووضعت يدها عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وصارت تستعمله وتتمتع به في بيت زوجها في حياة أبيها ثم مات الأب عنها وعن أخيها الشقيق لها ولم ينزعها الأب في حياته والآن يريد أخوها ان يجعل حلي أخته ميراثا لاجل مقاسمة فيه فهل اذا ثبت التملك من الأب لها لا يحجب الأخ المذكور لذلك ويكون الحلي المذكور خاصا بها (اجاب) اذا ثبت التملك من الأب لبنته المذكورة في الحلي المذكور مستوفيا شرائط الصحة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون تركته عن الأب ولا يكون لأخيه معارضتها فيه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جا قبا معلوما من أرض بعلادية محدودا بمحدود معلومة وهب ذلك لزوج بنت ابنه الاجنبي منه وليس برحم ولا محرم منه فهل يكون للواهب المذكور ان يرجع في هبته حيث كانت الأرض بحاله ولو وجد القبض والحيازة من الموهوب له واذا امتنع الموهوب له من التسليم فيها للواهب وترافع معه إلى القاضي وطلب الواهب أرضه ووردها إلى ملكه يسوغ للقاضي الحكم برد الهبة وفسخها جبراً على الموهوب له حيث كانت باقية على ملكه إلى الآن (اجاب) صح الرجوع في الهبة بعد القبض اذا لم يوجد مانع منه وان كره الرجوع فحرم بما للأحاديث الواردة في ذلك ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما أو بحكم الحاكم فلو استردا بنفسه يرقضه ولا رضاه كان غنما حتى لو هلك في يده يضمن قيمتها للموهوب له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتيه وعن ابن ابن أخيه الشقيق وترك ما يورث عنه

جادي الثانية

٩

١٢٧٧

٢٨

١٢٧٧

شعبان

٢٢

١٢٧٧

شعبان

سنة

شرعوا من جلة ماتركه دار الميرة لم تقسم بين ورثته ثم قبل قسمة الدار المذكورة بين الورثة باع البنتان المذ كورتان الدار المذ كورة لجماعة بثمن معلوم ثم أراد ابن ابن الاخ المذ كور اخذ نصيبه في الدار المذ كورة بالارث عن عم أبيه الميت المذ كور فنهه المشترون من ذلك متعللين بانهم اشتروه من البنيتين وانه وهب لهما نصيبه في الدار المذ كورة فانكر دعواهم وأبرزوا صكاي ذلك غير صحيح في سجل قاض فهل والحال هذه على فرض ثبوت المهبة المذ كورة وكون الدار كبيرة قابلة للقسمة بالاقرار ولم تحصل قسمتها الى الآن لا تصح المهبة فيها و يكون تصرف البنيتين بالبيع في نصيب ابن ابن أخ الميت المذ كور في الدار المذ كورة باطلا حيث رده ولم يرض به و يكون للرجل المذ كور اخذ نصيبه بالقرينة الشرعية حيث كانوا مترفين له باصل ملكه ولم يثبتوا انتقاله عن ملكه بناقل شرعي (أجاب) اذا كانت الجماعة المذ كور من مترفين بملك ابن ابن الاخ الشقيق نصيبا من الدار المذ كورة بالارث عن مورثه المذ كور ودعواهمته للبائعتين المذ كورتين شائعا وكان ماذ كور قابلا للقسمة بالاقرار ولم يقسم لا تم المهبة على فرض ثبوتها و يكون النصيب المذ كور باقيا على ملك الوارث المذ كور على ما عليه العمل وهو المذهب المشهور وهذا عند ثبوتها ووجود التسليم برضا المالك اما عند عدم الثبوت أو عدم التسليم والقبض فلا كلام فيه و يكون البيع المذكور في ذلك النصيب والحال هذه موقوف على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته بية مشغولا بامتنعه وهي خارجة عنه فهل لا تكون هذه المهبة صحيحة ويكون باقيا على ملكه حيث كان مشغولا بامتنعه ولم يخرر ولو وهب لها حصة مستحقة من القاضى والزوج الواهب حتى لم يمت (أجاب) نعم لا تجوز هبة المشغول بامتنعه الواهب ما لم يفرغه ويسلم الى الموهوب له وما لم يحصل ذلك يكون به اسرا د الموهوب حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان قطعة أرض بعضهما مبنى وبعضها خال من البناء فاقسما ما كان عامرا منها وبقى ما كان خاليا من البناء على الشيوع بينهما ثم مات أحدهما وترك ورثة فاراد بعض ورثة المتوفى ادخال القطعة الخالية من البناء فيما يخص مورثه بالقسمة السابقة فجاء الشريك الآخر من ورثة المتوفى من ادخالها وقال لا حتى تقسم فقال له بعض الورثة خذ هذه التبعة الخالية من البناء مع نصيب مورثنا ونحن نأخذ نصيبك فقال لا اتقضى القسمة السابقة فقال بعض الحاضرين له اسقط حقتك لورثة شريكك المتوفى فقال أسقطت حتى في هذه التبعة الخالية من البناء فهل والحال هذه الاسقاط غير صحيح (أجاب) مجرد الاسقاط في لاعيان غير صحيح فلا ينتقل الملك لشريكه المسقط الا بناقل شرعي الا أن يوحده منه اقرار بما يفيد الملك لهم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل ملكه ولى الامر فغنى ارض على وجه المهبة وحازها الموهوب له ثم ان الموهوب له اعطاها لآخر في سنا بة باع معلوم من الدراهم اتبضه اياه بالمالس سر الدي شهود ولم

١٢٧٧

٢٢

ذى القعدة

١٢٧٧

٧

ذى الحجة

١٢٧٧

٦

صفر

سنة

يظهر اذالك بل اظهر انها هبة بغير عوض خوفا من تغزرولى الامر على المنعم عليه وكتبنا
 بذلك حجة لدى الحاكم الشرعى مضمونها انها هبة بغير عوض ثم قام الآن الواهب الثانى
 يريد الرجوع على الموهوب له متعللا بما هو مكتوب بحجة الهبة انها هبة بغير عوض
 فعارضه الموهوب له بما حصل بينهما من المعاوضة المذكورة فهل اذا اثبت
 الموهوب له المعاوضة المذكورة بالبيننة الشرعية تقبل بينته ويمنع الواهب من الرجوع
 فى الهبة المذكورة ولا عبرة بما كتب ظاهر بالحجة المذكورة من انها هبة بلا عوض
 و يكون من قبيل اقرار التلجئة فلا يعتبر والمعتبر ما شهد به شهود السرى (اجاب) اذا
 كانت الارض المذكورة مملوكة الرقبة للواهب وثبت بالبيننة العادلة انه وهبها لآخر
 فى مقابلة مبلغ معلوم جعله عوضا عن الهبة بان صرح بما يقيد ذلك فى العقد واستوفى
 ما ذكر شرائطه المعتبرة شرعا بعد صدور الدعوى بذلك المستوفى للشرائط لا يكون
 للواهب الرجوع فيها ولا تعتبر الحجة المذكوبة على خلاف الحقيقة الواقعة شرعا اذ العبرة
 للواقع لا لما سطر فى الاوراق على خلافه حيث ثبت انهما توافقا بحضرة الشهود على اظهار
 كتابة الحجة بخلاف ما وقعاه بينهما اقرارا من آخر يخاف حصوله كما هو مذكور بالسؤال
 بر الله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وهب فرسا لآخر وسلمها له وقبضها الموهوب له وحازها
 لنفسه وصار يركبها مدة الى أن أودعها عند وكيل للواهب بمجته وسافر الواهب
 والموهوب له معا فأتى الواهب فى السفر وحضر الموهوب له وطلب الفرس من وكيل
 الواهب فامتنعت الورثة من تسليمها متعللين بان الفرس يحل مورثهم الواهب فهل
 اذا ثبتت الهبة من الواهب وتسلیمها وقبضها وحيازتها وايداعها عند ذلك الوكيل
 يكون للموهوب له أن يأخذ فرسه من هبة تحت يده ولا عبرة بتعللهم (اجاب) اذا اثبت
 الموهوب له ما ذكر بالوجه الشرعى ولم يوجد مانع من تمام الهبة ولا ما يوجب رجوع الفرس
 بعد ذلك ملك الواهب لا يكون لورثته معارضة الموهوب له فيها بدون وجه شرعى والله
 تعالى اعلم (سئل) من ديوان الرزنامة بما مضمونه نبذى محضر تكملة ان شخصا يدعى محمدا
 وهى افندي وكيل دائرة وعنتق المرحوم أحمد باشا يكن مقيدا باسمه مائتان وسبعة
 وعشرون قدانا ابعادية كثمانية بسبعة جيسان من ناحية ميانة قلها بمديرية بنى سويف
 وتوفى عن زوجته ومعتقه وخص الزوجة الربع والمعتق لثلاثة الارباع والزوجة وقفت
 ما خصها بحق الربع شائعا فى الحيضان المذكورة بمقتضى حجة يقاى شرعية ثم ان المعتق
 أفرز كامل حصته من ذلك وخصصها فى بعض الحيضان المذكورة بمقدود معينة ووهبها
 من طرفه لخمسة أشخاص بمقتضى حجج شرعية تحررت لهم على واقع ما فرزه وترك باقى
 الابعادية لمجهة الوقف المرقوم والموهوب لهم طابوا الا ان اعطاءهم تقاسم بيط بما وهب
 لهم وحيث لم يعلم ان هذا الافراز يصح شرعا اذا تصادقت عليه الواءنه أو متولى الوقف من
 بعدهما ويسوغ اعطاء تقاسم للموهوب لهم بذلك ولومع سابتة صدور الوقف فى الشيوع

١٢٧٨

٢٣

ربيع الثانى

١٢٧٨

٣

أم لا لزم تحريره كضرته ومن طيه شقة موضح بها أصل الابعادية المخلقة عن المتوفى
 ببيان حيصاتها وحدودها مع بيان الربيع الموقوف المشاع وبيان ما أقرزه المعتق
 بالحيفان والحدود وبعد الاطلاع عليها والوقوف على ما ذكره كرم بالافادة عما
 يقتضيه الشرع الشر يف في شار ذلك للاجرا بوجبه كما هي الاصول (أجاب) الافادة
 عن ذلك ان قسمة الوقف من المالك فيما يقبل القسمة كالا بعبادية المذ كورة صحيحة
 شرعا اذا ودعت برضا المالك والواقعة او ناظر الوقف بعدها أو بقضاء القاضي على وجه
 العدل وأما حبة المصيب المملوك من تلك الابعادية فهو هو بلم من قبل المالك فتصح
 اذا صدرت القسمة بين الواقف والمالك مستوفية شرطا لها المعبرة وافرزا الواهب ما هو به
 اكمل من الموهوب لهم على حدته وسلمه له وقبضه حال حياته بعد اقراره قبضا معتبرا
 والا ولا يمنع من جواز القسمة تقدم الوقف عليهم او الحال هذه واقعة تعالى أعلم (سئل)
 باقاة ذواردة من صرف أمين صندوق القوم بانية ومعها سند محرر من المرحوم حسين بك
 جب شوري بمعه انه ان المبلغ المذكور رباعا له وقدره مائة وتسع وتسعون ألف قرش
 وستمائة وخمسون قرشا المملوكة لنا من خريصة القوم بانية من ابتداء محرم سنة ١٢٦٥
 اقطناه ووجهنا الى معتقنا المذكورين لاننا الموضفين اعلاه بطريق التمليك
 اعتبارا من التاريخ لمذ كوروان توفي أحدهم المالك الاغوات أو من الجواردة على
 حصته الى ذرية ذرية ذرية طبقة بعد طبقة فان لم يكن له ذرية وكان حرم المتوفى من
 العتقة أعطى حصته الى حريمه وان توفيت واحدة من الحريمات وكان زوجها من
 العتقة أعطى حصته الى زوجها وان توفي أحدهم الاغوات المذكورين وكان حريمه
 من خلاصة وليس له ذرية من تقسم حصته على كافة العتقة وكذا الثلاث الجوارى
 المرصحات اعلاه فمن متوفات مني ومن جميع مالي رضا لوجه الله تعالى من بعد
 انتة الى من دارا الى دار البقاء ولا يصير من المعارضة من أحد وان ارتد أحد من
 الاغوات والجوارى المذكورين وترك دين الاسلام وعاد الى ملة الكفر لا تعطى له
 حصته وانما يصير تقسيمه على العتقة الباتين وقد تحرره هذا وختم مني ليصير الاجراء على
 الشرع المذكور حاشية وارثي أحدهم الاغوات المعاتيق وكان حريمه من خلاصهم
 وليس له ذرية من أعطى لها مخصصها من حصته على مقتضى التقسيم الشرعي وما
 يبقى يصيرتة من العتقة والضمون لاف هذه صورة المبة والتمليك الواقع من
 المرحوم حسين بك جب شوري في المبلغ المستحق له بالقوم بانية الواردة بعبادته أم المالة
 سابقا وحيث تصدق ودينه من المقتضى المبلغ والتمس أحد أيتامه احالة
 مصلو به على شريعة وتقسيمه باوجه شرعي واعضاءه مخصصه منه فن بعد الخطابات
 بين هذا طرف ومالية ورداها اليه رقم مرة رجب سنة ١٢٧٨ باقباغ ما في سند
 المحرم المعق بعد دبرت اورقة بمقتضى الحكم الشرعي واما المناسبة عدم الايضاح

سنة

رجب

بالسند صريحان كانت الاتقي من الذرية لها مثل الذكرا وان ذكر له حظ الانتبين
وهذا بالضرورة له حكم شرعي باحد الامرين و يشير في الامر الى انه اذا لم يسبق ثبوت
الورثة فن بعد ثبوتها لا يابس بنسخ صورة السند المهر من المرحوم وطلب الاقتضا
من حضر تكفيها يقتضيه الحكم الشرعي وعلى موجب ما يغاديه ينسج الاجرا ولا اقتضاء
ايضا الافادة الشرعية عن شرط المعتق فيمن يتوفى منهم وله ذرية هل يصير تقسيم
مطلوب والدم عليهم بالسوية ولا يعطى لوالدهم شيء اذا كانت من المعاتيق و يعطى
جميعه للزوجة اذا كانت منهم ولم يعقب منها ذرية وكذلك ان توفيت واحدة من
العتقاء عن زوجها الذي هو من خلاف العتقاء وأولادها يعطى للأولاد والزوجة أولا
يعطى للزوجة حيث ان المعتق لم يستثن من التقسيم الشرعي الا الزوجة التي من خلاف
العتقاء فالامل ورود الافادة الشرعية الكافية لقطع الحكم والتزاع للاجر بموجبها حسبما
صدر به الامر (أجاب) قد صار الاطلاع على صورة السند المهر بهذا من ظرف
المرحوم حسين بك جاشوري بهيته المبلغ المستحق له بالقوم بانيه لعتقائه المعينين
بأعلى سنده المذكور من تاريخ غرة محرم سنة ١٢٦٥ بشرط انه ان توفى أحدهم من
الاغوات المماليك او الجوارى تعطى حصته الى ذريته وذرية ذريته طبقا بعد طبقة
الى آخر ما هو مستطور بالسند وتردون الاستفهام عن الحكم الشرعي عن ذلك كما
أشير بامر المالية والافادة عنه ان هذه الهبة على هذا الوجه غير معتبرة شرعا ولا يترقب على
مجرد ثبوت ملك الموهوب لهم للذين الذي يستحقه الواهب في القوم بانيه ولا اعتبار
بما شرطه الواهب مطلقا سواء صحته الهبة أو بطلت اذ لو صح لكان الموهوب تركته عن
الموهوب له فيقسم بين جميع ورثته فسمه الميراث ولا نظر للشرط المذكور ولو بطلت
الهبة كما هو الواقع في هذه الحادثة قبل الاولى ان لا ينظر اليها وبالجملة فلامدخل للحكم
الشرعي في هذه الحادثة سوى الغاء هذه الهبة وعدم اعتبارها حيث بقي المستحق
للواهب من المال الاصل بدون قبض الى حين موته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له بنتان قاصرتان فقيرتان في عياله وله ربيع مكان صغير لا يقبر القسمة وهب لبنت
منهن مائة ثلاثة قرايط ووهب لبنته الاخرى بعد مائة الثلاثة راريط الباقية له من الحصة
المذكورة في المكان المذكور المشترك بينهما وبين زوجته وذلك كال في حال صحته
وسلامته فهل اذا كانت الهبة في مشاع لا يقبل القسمة تتم بقبول الاب المذكورة ثم
لهما واذا مات الواهب المذكور بعد مدة عن زوجته وبنتيه القاصرتين التقيتين وهما
في عياله وعن ورثة آخر ارادوا جعل الموهوب تركته يورث عن الميت لا يجب ان يكون بذلك
(أجاب) اذا صدرت الهبة المذكورة في المشاع الذي لا يقبل القسمة لبنتي الواهب
الصغيرتين كما هو المذكور مستوفية شرائط الهبة والضرورة لا يكون الموهوب تركته عن
الواهب وليس لباقي الورثة معارضة البنتين الموهوب لهما حال صحة الواهب بعد تحقق

١٢٧٨

٩

شوال

١٠

١٢٧٨

ذلك شرعا فيما ذكر بدون وجه شرعي واجباب الاب والخال هذه كاف عن القبول وقبضه
الموهوب كاف عن قبضه ما اذ هو الولي انما يشترط ان يكون قابضا لكل المالك ان
قبض المشاع الذي لا يحتمل القسمة يحصل في ضمن قبض الكل والله تعالى أعلم
(سئل) بافادة من محافظة مخرج شرعا على افادة من مديرية التنا كما مؤرخة في شان من
يتوفى ويُدعى أشخاص بان المتوفى في حال حياته وهب لهم شيئا من ماله البعض بموجب
بيع والبعض على يد ساذكورين وحاصل توقيف في ذلك من قاضي تلك الجهة بالقول
ان الموهوب لا يجوز اخذه من مال المتوفى بعد وفاته ما لم يكن الموهوب له حازه واستلمه
ومرغوب الافادة عما يصير اجراؤه فبناء عليه لزم شرحه لضررتكم لترد الافادة عما يقتضيه
الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) الحكم الشرعي ان الهبة لا تتم بدون قبض الموهوب
لما وهب له حال حياة الواهب وحيازته فارغا غير مشغول بمشاع الواهب محوزا غير
مشاع يقبل القسمة أو مشاعا لا يقبلها وقبض الجزء الموهوب في ضمن قبض الكل فلو لم
يحصل القبض على هذا الوجه الى ان مات الواهب فالموهوب تركه عن الواهب وليس
للموهوب له مطالبة الورثة بما وهب له ولم يسبق منه قبض له بل استمر في يد الواهب الى
ان مات وهذا بخلاف التملك بطريق الوصية لغير وارث وهي التملك المضاف الى
ما بعد الموت فانها صحيحة بدون قبض في حياة الموصي فتخرج من تلك التركة بعد ادائه
الدين ولو يدون رضا الورثة بعد ثبوتها شرعا واما ما زاد من اعلى الثلث فيتوقف على
رضا الورثة البالغين وأما القدر فلا تربيدي حقهم على ثلث حصصهم والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له حصة مشاعة في دار صغيرة مختزبة لا تقبل القسمة وهبها
لابن أخيه وقبضها الموهوب له وحازها قبضا وحيازة شرعية وصار يتصرف فيها
بالبناء والهدم وانتفع بها مدة ثمان سنين والآن أراد الواهب الرجوع فيما وهب فهل
لا يجب لذلك وهل اذا ادعى على ابن أخيه بدارت تحت يده ورثها عن أبيه وأنكر دعواه
وذكر المدعي عليه ان ابا المدعي كان حاضرا موجودا مشاهدا التصرف في المدعي عليه
مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهوسا كت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي لا تسمع
دعواه (أجاب) اذا وهب العاظمي لابن أخيه البالغ حصة شائعة في دار صغيرة لا تقبل
القسمة وقبل الموهوب له الهبة وقبض الموهوب قبضا صحيحا تاما ولم يوجد مانع تمام
الهبة وقبض مثل هذا يكون قبض الكل فارغا غير مشغول ثم بني الموهوب له بناء بعد
زيادة في كنه لا يكون للواهب الرجوع بعد ذلك اقيام مانعين منه وهما الزيادة المتصلة
والقربة المحرمة وقد مر حوا بعدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى
مع الترك والتمكن الا في الارث والوقف ووجوده شرعي فلو كانت الدعوى بمراث
عن مورث نسمع بعد هذه المدة ما لم يوجد من المورث المذكور نفسه ترك الدعوى المدة
المذكورة بالاعذار وهذا مع الانكار والاسمعت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

١٢٧٩

٢٢

ربيع الثاني

١٢٧٩

٦

ملك دار او قهوة لا يقبلان القسمة وهبهما لابنه وابنته الناصر بن في حال صحته وجواز
تصرفه الشرعي وقبل هبهما فهل اذا استوفيت الهبة شرائطها الشرعية تكون صحيحة
وليس له رجوع فيها واذا مات وعليه ديون واراد ارباب الديون ابطال الهبة لا يجابون
لذلك وتبقى الدار والقهوة على ملك القاصر بن (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان
الرجل حال صحته وهب من ابنه وابنته الدار والقهوة اللتين لا يقبلان قسمة الا فراز وهما
قاصر ان تصح الهبة بمجرد الايجاب ولا تتوقف على القبول ويكون قبضه قائما مقام
قبضهما حيث لم يكن محجورا عليه فليس له الرجوع ولا تكونان تركه عنه فلا تقضى
منهما ديونه بعدم موته حيث استوفيت الهبة شرائطها المعتبرة والله تعالى اعلم (سئل)
في ثلاث بنات قصر وهب لهن جدهن دار في حال الصحة والسلامة وقبل عنهن والدهن
وصارت يدينهن وكتب الواهب بذلك وثيقة شرعية مشعولة بختم القاضي وشهادة العدول
ثم بعد موت الواهب بمدة تزيد على عشرين سنة والدار في حوز البنات والدهن يتصرفن
فيها تصرف الملاك ادعى اولاد الواهب فساد الهبة المذكورة لعدم تغيير الواهب نصيب
كل بنت واقراره على حدة فهل والحال هذه اذا كانت الدار الموهوبة غير قابلة للقسمة
تكون الهبة صحيحة ولا عبرة بدعواهم المذكورة وعلى فرض كونها قابلة للقسمة وكانت
البنات وقتئذ فقرا فالهبة صحيحة ايضا وما الحكم لاسيما وكان والدهن فقيرا حال الهبة
ايضا (اجاب) ان كانت الدار المذكورة غير مشعولة بتمتع الواهب وقت الهبة وسلمت
لوالد البنات العصر حال الهبة فان كانت غير قابلة للقسمة صحت الهبة لهن مطلقا وان
كن فقيرات او غنيات وان كانت قابلة لها فان كن فقيرات وابوهن كذنت صحت
لانها صدقة والا فلا والصدقة على اثنين فاكثر ولو فيما يقبل القسمة تصح لعدم الشيوع
ليكون المقصود منها وجه الله وهو واحد فينتفي الشيوع وتصح بخلاف ما لو تصدق بنصف
دار تقبل القسمة على فقير لتحقق الشيوع فلا صح اذا الشيوع يمنع تمامها كالهبة والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة كتبت لها وصية وفالت فيها ان ثلث ما لها يصرف
في خيرات عينتها ووهبت الثلث لبناتها وارت الوصي من قبها ان يسلم ما وهدته لبناتها
بعد موتها ولم يحصل منهما قبض ولا حيازة لا وهوب وما زالت واضحة يدها على ذلك حتى
ماتت عن بناتها المذكورتين وابن أخيم العاصب فهل لا تتم هذه الهبة ويكون سبيلها
سبيل الميراث والحال هذه لاسيما والبناتان بالفتان وقت الهبة (اجاب) ان كان
ما صدر من الام لبناتها من باب الهبة بدون قبض منهما او هبا بالفتان بنات فراز في مشع
يحتمل القسمة الى ان ماتت الواهبة يكون الموهوب تركه عنها وان كان من باب
الوصية بان اضافت التملك الى بعد الموت يكون وصية لهما لا يورثه قبض ولا
افراز الا ان الوصية لبعض الورثة لا تنفذ بدون احازة الباقي فاذا لم يجزها بطلت والله تعالى
اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مضطرونها لما توفي المرحوم حسين بك نجي

صفر

٨

١٤

ربيع الثاني سنة

١٢٨٠

١٢

رجب

١٢٨٠

٧

من معاتيق المرحوم عباس باشا عن زوجته وعصبة المعتق هما عبد الحليم باشا واخندينا سعيد باشا من غير شريك وصار ضبط تركته بالمصلحة وفي وقت الضبط قيل ان المرحوم البليك الموحى اليه له ابعادية قدرها فدين ٢٨١ بناحية بابل ودفره منوقية ولم تحرره بها حجة ولا تقييد ولم تقع صيغة الهبة بها في المحكمة مدة حياته فهل تكون حق تركته المرحوم البليك الموحى اليه أو حق ورثة الواهب الذي هو الهامى باشا (أجاب) لا يتموقف الملك في الموهوب للموهوب له بعد صدور الهبة مستوفية شرائط الهبة والتمام على تحرير حجة الهبة ولا على وقوع صيغة الهبة على يد الحاكم الشرعي فإذا تمت الهبة المذكورة تكون الابعادية المذكورة تركته عن الموهوب له لا عن الواهب وان لم تحرر سند شرعي بذلك على حسب الاصول الشرعية وواقعته تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب في حال صحته وسلامته لأولاده البالغين مالا عقارا وغيره وقسمه بينهم قسمة افرازا ثلاثا الا انه ميز لا كبير منهم بشئ زائد عن اخويه فوضع كل يده على ما وهب له وحصلت القسمة والقبض في حال صحته وسلامته أيضا ثم بعد مضي نحو ستة أشهر مات الاب عنهم وأراد بعضهم بعد موت الاب قسمة ما ميز به الا كبر فنفعه الا كبر فهل والحال هذه تكون الهبة صحيحة نافذة ويمنع ذلك البعض من معارضة الا كبر فيما ميز به (أجاب) اذا ملك الاب أولاده المذكورين حال صحته وسلامته عقله ماله المملوك له بطريق الهبة وقبلوا الهبة لانفسهم حين ذاك وقسم الاب الواهب وميز ما وهب له لكل واحد منهم واقبضه له حال صحته واستوفت الهبة شرائط الهبة والتمام ثم مات الواهب لا يكون لبعضهم معارضة الباقي فيما وهب له خاصة على الوجه المسطور بدون وجه شرعي وفي الدرر من الهبة عن الخانية لا باس بتفضيل بعض الاولاد في الهبة لانها عمل القلب وكذا في العطايا ان لم يقصد به الاضرار وان قصد سوى بينهم يعطى البنت كالابن عند الثاني وعليه الفتوى ولو وهب في صحته كل المال للولد جازوا ثم اه وفي ط عن الخاتمة ولو وهب رجل شيئا لأولاده في الصحة وأراد تفضيل البعض على البعض في ذلك لا رواية لهذا في الاصل عن أصحابنا وروى عن الامام رحمه الله تعالى انه لا باس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل له في الدين وان كانا سواء يكره وروى المعلى عن أبي يوسف انه لا باس به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار سوى بينهم يعطى الابنة كالابن وقال محمد رحمه الله تعالى يعطى للذكر ضعف ما يعطى للانثى والفتوى على قول أبي يوسف اه والله تعالى أعلم (سئل) بافاده من الرزنامة مضمونها الحجة القادمة لدى حضر تكتم تتضمن التصديق من وكيل حضرة محمد سليم بك الحجازي على صحة هبة واعطاء وتعليك صدر من موكله زوجته معتقة فلانة ايضا في مائة فدان ابعادية وبناء دار فيها وعلى صحة ما قبضه موكل المشهد المذكور في نظير ذلك من المذكورة بعد تمام الهبة وقدره خمسة وعشرون الف قرش صاغا ولما تحرر لمديرية القليوبية بطلب الايضاح من القاضي الذي حرر

تلك الحجة عن كيفة هذه الهبة أن في نظير مبلغ مقبوض بيد الواهب والمعلوم أن الهبة
تكون من غير مقابل. **ت** الافادة بانها هبة بعوض وهي جائزة شرعا وبناء على ذلك لم
تحرر به محضر تكم. **ل** الافادة بما يقتضيه الشرع الشريف في مثل ذلك (أجاب)
صار الاطلاع على خطاب حضر تكم والافادة عنه ان الهبة كما تصح بدون عوض تصح
أيضا بعوض يدفعه الموهوب له للواهب وتكون في حكم البيع من بعض الوجوه اذا
كان العوض مشروطا في العدة والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من طرف
كاتب سعادة عبد الحليم باشا مضمونها شخص يدعي خورشيد أفندي عزي ناظر قسم
الفتن سابقا من معاتيق أفندينا الخديوي الاعظم كان له اطيان مخلقة عنه بناحية
نزلة النصارى بمديرية المنية وبني حزار يبلغ قدرها فدين ٢٤٥ وثلاثان وربع وحبشان
وقبل وفاته ملك له معاتيقه وحرره بطريق الهبة الشرعية جانيا من هذه الاطيان المحكي
عنها وتحررت بها الحجج الشرعية باسم كل منهم بختم حضرة قاضي الفتن سجلت
بحكمه ذلك الطرف والحجج اعطيت للمعاتيق المذكورين الا ان المتوفى في مدة حياته
كان واضعا يده على تلك الاطيان لغاية وفاته وبذلك الواسطة دعي الحال للاستفتا من
حضر تكم هل ذاجاثر يرقى الهبة الشرعية للذكورين ام غير جائز نروم الافادة من
حضر تكم بما يستصوب اجراه في هذا الامر (أجاب) اذا صدرت الهبة من الواهب
المذكور حال حياته في الاطيان المذكور له كل من الاشخاص المذكورين بخو ومعين
وقبلوا الهبة وحصل القبض للموهوب من الموهوب لهم حال الهبة ولو بالتخلية بان يخلي
الواهب بين الموهوب لهم والموهوب بتخلية شرعية وحررت لهم الحجج الشرعية بذلك تكون
الهبة صحيحة حيث لا مانع ولو وضع الواهب يده على ذلك بعد ذلك بطريق وكالة أو عارية
من الموهوب لهم اذا يضر ذلك بعد صدور الهبة والقبض الشرعي ولو بالتخلية كما ذكر حال
الهبة بخلاف ما اذا لم يحصل قبض ولا تخلية أصلا واذا ذكر بالحجج الشرعية حصول القبض
والاقرار به يكون ذلك حجة على المقر فيعامل بموجبيه لان الاقرار حجة على المقر والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاده ذكور وانا وافيهم قصر وترك ما يرث
عنه شرعا من عقار وغيره وفي الورثة بنت متزوجة برجل وله قدم معلوم من الدراهم
من أجرة عقار ومن مال تجارة أمرت أمها الوصية على اولادها بانفاقها عليها وعلى اخوتها
تبرع أمها فانفقت ذلك على نفسها وعلى اخوتها المذكورين باذنها في حال حياتها ثم
ماتت البنت المذكورة بعد موت أبيها عن زوجها وأمها واولادها منه ذكور وانا فهل
اذا أراد الزوج أن يرجع على الام فيما أمرتها بانفاقه على الوجه المذكور يبرئ منه
لا يجب له ذلك واذا كان لالام حلى ومصاغ واعضته ليعتمدا عار يذون خذته منها في حياتها
ويريد أن يجعله ميراثا لا يجب له ذلك لاسيما والام فقيرة وعندها بنته شهد بانها كانت
دفعته لها عارية على سبيل الزينة فقط (أجاب) اذا ثبت صرف الام المبلغ المذكور

٢٢

١٢٨٠

محرم

٢٧

١٢٨١

٢٨

١٢٨١

المملوك لبنتها عليها وعلى اخوتها باذن البنت المذ كورة تبرعاً من المالك لا يكون
لزوجها الرجوع على الام بشئ من ذلك وما تحقق بالوجه الشرعي انه مدفوع من قبل الام
لبنتها المذ كورة على سبيل العارية من المصاغ لا يكون للزوج جـ جـ له تر كة عن البنت
المذ كورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنتين أحدهما فاصر
وعن أربع بنات قصر وبنات من غير الزوجة المذ كورة أمهات مطلقة قبل موته ووضع ابن
الميت الرشيد يده على التركة من عقار يقبل القسمة وامتنعة ومنقولات تقبلها بالإضافة
اذا وهب الاخ الرشيد لـ لاخيه القاصر بعد بلوغه رشيد الثالث شائع في جميع التركة
لا تكون هذه الهبة صحيحة ولا تكون نافذة على باقي الورثة وتقسم التركة على جميع الورثة
بالفريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب) الهبة في ملك الغير بدون اذنه أو
اجازته لا تنفذ على فرض صحتها على ان هبة المشاع القابل للتسمة لا تتم بدون قسمته
والورثة قسمة تركته مورثهم بحسب الفريضة حيث لا مانع فالزوجة الثمن فرضا والباقي
لأولاد المتوفى تعصيباً لذكر مثل حظ الانثيين حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل قال لاجني عنه لك الثالث في جميع ما املكه الآن وفي المستقبل
من المواشي وغيرها ولم يفرز له شيئاً ولم يقبض المقر له شيئاً من المقر به فهل والحال هذه
حيث لم تهر قسمة ذلك ولم يفرز ولم يقبض يكون الاقرار باطلاً والمقر به باقياً لصاحبه
وينزل هذا الاقرار منزلة الهبة حيث أضافه المقر الى ما يملكه فيوقف على القبض
والاقرار فيما يقبل القسمة حتى لا يثبت الملك للمقر له الا بذلك (أجاب) ينزل الاقرار
المذ كورة المضاف الى ملك المقر منزلة الهبة فيوقف على القبض الشرعي فاذا لم يوجد
قبض من المقر له لا يعول عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف اثنتين أحدهما
زوجه أبوه واعتزل من أبيه إحدى عشرة سنة ثم بعد مضي تلك المدة طلب الولد الآخر
الزواج من أبيه وهو معسر فأعطى له أبوه ومملكه بقرة وشهد بذلك جمع من المسلمين وهو
والده في معيشة واحدة ثم بعد مدة توفي الاب المذ كورة أخوه المتزوج وطلب الميراث
وأراد ان يأخذ حقه في البقرة فهل له حق في ذلك (أجاب) اذا ثبت تملك البقرة من
الاب لابنه حال صحته وقبضها الولد بالوجه الشرعي لا تكون تركته عن المملك بل يخص
بها الموهوب له وليس لـ أخيه معارضته فيها بدون وجه شرعي والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مملوك لجماعة مشاعة بينهم وهب أحدهم جزءاً منها لاجني مشاعاً
ولم يسمه ولم يفرزه له ومضى على ذلك سنتان ثم أراد الوهاب الرجوع فيما وهبه له فهل
ذلك ولو ادعى الموهوب له انه باع ما وهب له (أجاب) هبة المشاع القابل للقسمة مع القبض
بدون قسمة وقع فيها اختلاف التحصيص فبعضهم اعتمداً على تملك المملك ولا ينفذ تصرف
الموهوب له في الموهوب وينفذ تصرف الوهاب فيه وهو ظاهر الرواية ويكون ضمننا على
الموهوب له وهو قول الامام وفي بعض الفتاوى يثبت الملك فيها فاسد بالقبض قال وبه

١٢٨١

١٨

جمادى الثانية

١٢٨١

٢٢

ربيع الثاني

١٢٨٢

١

١٢٨٢

٢٢

جادی الاولی سنة

یبقى وعليه فيمنع الموهوب له لا فادتها الملاك بالقبض مع الشيوع فهي هبة فاسدة وقوى عدم افادة الملك وعدم نفاذ بيع الموهوب له في رد الهبة فاقال نص في الاصل انه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجز دل انه لا يملك حيث أبطل البيع بعدا لقبض ونص في الفتاوى انه هو المختار ثم قال وقوله يعني الشارح ولفظ الفتوى كذا في القديم قال يمنع عمومه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل وهب في صحته ونفاذ تصرفاته لقرينيه بجانب أطيان عشورية محددا مقرزا معلوما وقبل الموهوب له واستلم الاطيان وحازها لنفسه وزرعها سنة في حياة الواهب ثم مات الواهب عن ورثة فاستمر الموهوب له واضاء يد على الاطيان الموهوب به سنةين وهو يتصرف فيها لنفسه ثم غاب هو وأولاد الواهب المتوفى في غيبة بعيدة مدة سنتين وحضروا بعد ذلك فوضع الرجل الموهوب له يده على الاطيان الموهوب به ثانيا كما كان وزرع فيها في هذه السنة لنفسه فنازعه أولاد المتوفى في هذه الهبة ويريدون نقضها وأخذ الاطيان الموهوب به لا لنفسهم فهل حيث كانت الهبة لقرين الواهب المتوفى المذكور مستوفية لشرايطها الشرعية من القبض والحيازة والاقرار تكون صحيحة نافذة وإيس لأولاد المتوفى منازعة الموهوب له في الاطيان الموهوب به وتكون على ملك الموهوب له ولا تنزع من يده والحال ما ذكر (أجاب) اذا ثبتت الهبة المذكورة مستوفية شرائط الصحة والازوم حال صحة الواهب بالوجه الشرعي تكون نافذة ولا يكون لأولاد الواهب بعد موته معارضة الموهوب له فيها وهب له بدون وجه شرعي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة لا تقبل القسمة وله أولاد باع بعض هذه الطاحونة لأحد أولاده ووهب له الباقي وقبضها ووضع يده عليها مدة خمس عشرة سنة وقد كان قبض هذه الهبة والشراء وهبها لآخر من أولاده أيضا ولم يقبض: أو لا ينبغي الراد المذكور على واضح البديهة يستحقها بالبريق الهبة عن أبيه وصدقه واضع اليد على مجرد الهبة فهل لا عبرة بهذه الهبة حيث لم يقبضها ويقر واضع اليد عليها حيث كان مدعي الهبة الآن بالوقت الهبة المذكورة وهو يعترف بعدم القبض (أجاب) لا عبرة بالهبة للابن البالغ المذكور وقت الهبة بدون قبض فاذا كان الموهوب له مقرا بعدم قبضه للموهوب لا يثبت له الملك فيه ولا يكون له معارضة أخيه الموهوب له ثانيا بدون وجه شرعي حيث تمت الهبة له بالقبول والقبض في ضمن قبض الكل في المشاع لذي لا يقبل القسمة وتحقق شرايطه للباقي منها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين شرعيين في جميع الموجودات تحت يدهما من عقار ومواش وأخشاب وأشجار ونحاس ونوارج وسواها من خزين وغيرها ثم إن أحدهما تبرع لأولاد أخيه الثلاثة البالغين بأربعة قراير من حصته في ذلك كرشائه ولم يحصل قبض من الموهوب لهم للموهوب ولا أقرز إلى ن مات الأم المتبرع وخلف ولدا فطلب القسمة وأراد أن يأخذ النصف فهل يجب لذلك ولا عبرة بهذا

١٢٨٤

٢٢

شعبان

١١

١٢٨٤

التبرع على هذا الوجه لكونه لم يحصل فيه قبض ولا افراز فيما يقبل الافراز (اجاب) نعم
 يجاب لذلك حيث لا مانع ولا عبرة بهذا التبرع بدون قبض ولا افراز فيما يقبله والحال
 ماد كذا السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لبناته الاربع منهن واحدة
 قاصرة وبنت ابنة القاصرة المتوفى والدها قبل ذلك دارا صغيرة غير قابلة للقسمة بينهن
 ونصف ور بع قاعة وطانوتا غير قابلين للقسمة ايضا وقبلت البنات البالغات لانفسهن
 والواهب لبنته وبنت ابنة القاصرتين قبولا شرعيا وحصلت التولية والقبض وحوز كل
 من البالغات وكتب بذلك صلح من القاضي ولم يخص فيه لكل من الخمس بنات نصيب
 معلوم وتصرف الثلث البالغات وكذا القاصرتان بعد بلوغهما في ذلك وما تحصل من
 الاجرة من ذلك اقتسمته انجاسا مدة تزيد عن ثلاثين سنة فهل والحال هذه تعتبر المبة
 المذكورة وتكون بالسوية للخمس بنات المذكورات ولورثتهن بعد وفاتهن وان لم يذ كر
 لكل منهن نصيب معلوم بالصك كما ذكرنا اذا صرف من أحد الشركاء شئ في بناء الخانوت
 المذكورة وبدون اذن بقيتهن وبدون اذن ورثة من مات منهن وبدون اذن القاضي
 لا تجبر البقية وورثة من مات منهن على الالتزام بما يخصهم مما صرف في البناء المذكور
 (اجاب) اذا كان الموهوب للخمس بنات المذكورات غير قابل للقسمة ووجد الايجاب
 من الواهب والقبول والقبض الشرعي من البالغات ولو بدون قسمة وكذا الايجاب
 بالنسبة للقاصرتين مع قبض الولي الواهب المذكور وتم المبة ويكون الموهوب بينهن
 انجاسا حديث وهب لمن جلة ولم يبين نصيب كل منهن والاتفاق من أحد الشركاء في
 عمارة المشتركة الذي لا يقبل القسمة بدون اذن باقيهن وبدون اذن القاضي ايضا
 لا يوجب الرجوع بشئ على الباقي لانه وان كان يتوقف انتفاعه على العمارة الا انه يجبر
 شريكه على العمارة معه فلم يكن مضطرا لانه متمسك من طلبه عند القاضي ليامره
 بالاتفاق معه أو ياذن القاضي من يريد البناء بالعمارة فيرجع بما انفق على شريكه
 حيث امتنع وتعت الشريك وهو معنى الجبر على العمارة في غير القابل للقسمة كما
 سبقه في رد مختار من الشركة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة
 وهبت لوالدها حصتها في جارية رقيقة آلت اليها ميراثا من والدها في نظير مبلغ
 خمسمائة قرش عملة دارجة وقبل منها والدها المبة على ذلك وباقيها لوالدها واسم ميراث
 الجارية المذكورة وصارت فراشاله فهل المبة صحيحة والحال هذه واذا مضى نحو ستة
 أشهر من المبة وأرادت المرأة الرجوع في المبة لا يسوغ لها الرجوع (اجاب) اذا صدرت
 المبة بايجاب وقبول وقبض شرعي تكون صحيحة بليس للبنت الرجوع فيما وهبته لابيها
 والحال هذه حيث تحققت المبة مستوفية شرائط العصة والتمام لوجود المانع من
 الرجوع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ارضين في جهتين فيهما فخل
 ق بلمتين للقسمة وهب ثلثي الارضين لاحد اولاده البالغ على الشيوع وسلم احدي

ربيع الاول سنة

١٢٨٣

٩

جمادى الاولى

١٢٨٣

٣

جمادى الثانية

١٢٨٣

٤

رمضان

١٢٨٣

١٩

الارضين من غير ان يقسمها ويقرز الة لثمن منها مات الواهب عن الموهوب له وعن ورثة
 آخر ثم مات الموهوب له ايضا ولم يتحرر بذلك جـ شرعية فهل والحال هذه تكون الهبة
 المذكورة غير صحيحة ويقسم الموهوب بين ورثة الميت الاول بالفريضة الشرعية بعد
 ابطالها من قبل الورثة والرجوع فيها (اجاب) نعم الهبة المذكورة غير صحيحة ولو رثت
 الواهب والحال ما ذكر بالسؤال الرجوع فيها ويقسم الموهوب بينهم بالفريضة الشرعية
 حيث لم يفرز ولم يقبض بعد الافراز قبضا معتبرا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 تزوج امرأة بصدق معلوم وشرط عليه شروط منها انه ياتي لها بشيء من الحلى
 والملبوس مما هو معتاد عندهم ودفع لها ذلك قبل الدخول بعد العقد عليها ثم دخل
 عليها وامتعت بذلك بعد قبضه منه وما شرها مائة ثم بعد ذلك طلقها ثلاثا واستولى على
 جميع ما دفعه لها من الحلى والملبوس ومنعهما من أخذه فهل يؤثر برده لها ويلزمه
 دفع المخرج من الصداق ويلزمه الاتفاق عليها واسكانها في مسكن شرعي حتى تخرج من
 عدته (اجاب) مادفعه الزوج لزوجته تملك كالايكون له أخذه منها بعد الطلاق
 والدخول بها فان أخذه بغير حق يؤثر برده لها كما يؤثر بدفع مؤخر الصداق ونفقة العدة
 وعليه السكنى لانها من جملة النفقة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 سافر وله وكيل على ما سكه وقبل سفره قال لجميع ما أملاكه لاولادى البالغين زيد
 وبكر وهـ وشم بعد ذلك توجه الى مقصوده ولم يسلم ما ذكر لاولاده ولم يامر وكيله بالتسليم ولم
 يقبضوه فانه هو مريض ومات في مرضه قبل التسليم والقبض فهل يكون قوله لهم على
 هذا الوجه هبة وتكون غير جائزة حيث لم يحصل منه التسليم ولم يامر وكيله بذلك ولم
 يحصل منهم قبض ويكون الملك بين جميع الورثة (اجاب) اقرار الشخص بان ما يملكه
 لاولاده منزل منزلة الهبة فتراعى شرائطها وحيث مات الواهب قبل قبض الموهوب لهم
 المذكورين يكون الموهوب تركته يقسم بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية حيث
 لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك زوجته في حال حياته وصحته مائة
 تملكها شرعيا وكتب بذلك كتابة شرعية وأشهد على ذلك شهودا مسلمين وملاكت
 الزوجة المصاغ المذكور وصار تحت يدها وفي ما سكه فهل والحال هذه ليس له الرجوع
 عليها في حال حياته ولا لورثته بعد وفاته (اجاب) اذا كانت تلك الهبة صحيحة تامة
 لا يكون للزوج الواهب الرجوع على زوجته في الهبة لها ولا لورثته من بعده لوجود المانع
 من الرجوع فيها وهو الزوجية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يث أرضا وهدبها
 لزوجته هبة صحيحة شرعية وكتب لها بذلك سند بحضور بينة وسامها لها وقبضتها
 وحازتها وصارت تتصرف فيها تصرف المالك بالزرع والمزارعة وغير ذلك مدة ثمان
 سنوات ثم مات الواهب المذكور عن زوجته المذكورة كررة وورثته آخران كروا الهبة المذكورة
 متعللين بانهم لم يكتب بالهبة المذكورة حجة شرعية فهل اذا ثبتت الزوجة المذكورة الهبة

١٢٨٣

١١

مستوفية شرائطها يحكم لها بها ولا تهرى بما تعلل به باقى الورثة (اجاب) نعم يقضى
لازوجة المذ كورة بالارض المملوكة لها بعد اثبات هبتها لها من قبل زوجها حال
صحته بالوجه الشرعى مستوفية شرائط الصحة والزوج ولا يتوقف ذلك على كتابة حجة
بالمهبة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة وهبت فى حال صحتها وسلامة عقلها مع
الطوع والرضا من غيرها كراه ولا اجبار وهى فى حال نفاذ اقوالها الشرعية لمرأة
مسلومة قسبة ذهب وخزام ذهب معلومين ور بيع جاموسة ونصف عجلة جاموس
معلومتين وقبلت الموهوب لها وسلمتها ذلك وهبت لرجل معلوم ايضا نصف كل
من جاموسين معلومتين وقبل الموهوب له وسلمته ذلك ووضع كل واحد من الموهوبين
لها يده على ما ذهب له وصار اية صر فان فيه ثم قام الا ان اقارب الواهبة المذ كورة
يتعرضون للموهوب لهما المذ كورين ويريدون ابطال المهبة المذ كورة والحال ان الواهبة
المذ كورة حية لم تمت ومصرعة على المهبة المذ كورة لم ترجع فيها والا قارب المذ كورون لم
يكن لهم ولاية ولا وكالة فى الدعوى المذ كورة فى ذلك ولا حق فى الاعيان الموهوبة لهما
فهل لا تسمع دعواهم ولا يلتفت اليها والمهبة المذ كورة صحيحة نافذة شرعا حيث استوفت
شرائطها الشرعية ويمنع الاقارب المذ كورون من المنازعة والمعارضة فى ذلك منعها كليا
(اجاب) نعم لا تسمع دعواهم ولا يلتفت اليها والحال ما ذكر بالسؤال بدون ولاية ولا
وكالة عن الواهبة وحيث استوفت المهبة شرائطها الشرعية تكون صحيحة والله تعالى
اعلم (سئل) فى امرأة وهبت لابن اختها نصف دار وثمان فاعة وأربعة قراير ونصف
قيراط فى مصبغة شائعة جميع ذلك وقبل له أبوه بالوكالة الشرعية المهبة وهو بالغ وقبض
المصير المذ كورة للموهوب له باذن الواهبة بعد اقرار نصف الدار وثمان الفاعة اقرارا شرعيا
وقد استولى على المصبغة جميعها حيث كانت لا تقبل القسمة ووضع الموهوب له يده على
الموهوب مدة تزيد على خمسين سنة فهل تكون المهبة صحيحة وليس لورثتها بعد تحقق ذلك
معارضة الموهوب له فيما ذكر بدون وجه شرعى (اجاب) نعم اذا تحقق صدور المهبة المذ كورة
مستوفية شرائط الصحة والتمام التى من جلتها القسمة فيما يقسم والقبض باذن الواهبة
ويحصل بقبض الكل فيما لا يقبلها مفرغا غير مشغول يكون الموهوب ملكا للموهوب له
فليس لورثة الواهبة ولا لغيرهم معارضة فى ذلك والحال انه بدون وجه شرعى والله تعالى
اعلم (سئل) فى رجل مع أبيه فى معيشته له كن له اكتساب من ماهية مربية له فى خدمته
ياخذها أبوه حسب اذنه له ويصرفها فى شؤونه تبرعا من ابيه له بها وهونا كل ويشرب من
عند أبيه تبرعا منه وقد زوجه أبوه من غير طلب منه ودفع مهر زوجته بدون اذنه تبرعا منه
ايضا الا ان حصل له تعب من بقاءه فى معيشة أبيه فأنعزل منه فهل اذا اراد الاب
الرجوع فى ثياب ولده التى تبرع بها له وقبضها واستعملها باذنه لا يكون له ذلك واذا
اراد الاب ايضا الزامه بما صرفه فى زواجه بدون اذنه من مهر أو غيره لا يجاب لذلك كما

محرم

١٢٨٤

٢

ربيع الاول

١٢٨٤

٣٠

جادی الاولى سنة

١٢٨٤

١٩

جادی الثانية

١٢٨٤

رمضان

١٢٨٤

٩

محرم

١٢٨٥

٢١

ان الولد ليس له مطالبة أبيه بما استولى عليه من ماهيته وصرفه في شؤون نفسه باذن
 ابنه تبرعا (أجاب) ليس لكل من الاب والابن الرجوع على الآخر بما تبرع به له على
 الوجه المسطور اذا القرابة مانعة من الرجوع في الهبة بعد تمامها كالملاك والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل وهب حال حياته وصحته لاحد اولاده البالغ ربع شابة جاموس ونهجة
 كاملة وأربعة أصحن نحاس وانجراود ستا ووهب أيضا لابن ابنه البالغ ربع شابة جاموس
 وقيل كل منهما ما وهب له وقبضه حين ذاك ووهب أيضا لابن آخر له نصف جبل ونهجة
 كاملة وأربعة أصحن نحاس ودست نحاس وثلاث قصع خشب وقبيل الموهوب له
 المذ كور ذلك وقبضه حين ذاك ولا واهب المذ كورين تان لم يهب لهما شيئا من ذلك
 لمكونه جهزهما ما باق من ماله تبرعا ثم بعد مضي أربع سنين توفي الواهب عن ورثته
 فاراد بعض الورثة ابطال الهبة وقسمة الموهوب بينهم جميعا باقرضة الشرعية فهل اذا
 ثبتت الهبة المذ كور بالبيعة الشرعية حال صحته مع القبول والقبض الشرعيين عن طوع
 واختيار بالوجه الشرعي لا يكون ذلك تركته عنه ولا يقسم بينهم بل يختص بذلك
 الموهوب لهم (أجاب) اذا ثبتت الهبة المذ كور حال صحة الواهب واختياره مستوفية
 شرائط الصحة والتام بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركته عن الواهب بل يختص
 به الموهوب لهم وليس لبعض الورثة معارضة الموهوب لهم في ذلك بدون وجه شرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب وتبرع بأشياء من عقار ومنقولات وغير ذلك لابنه
 البالغ العاقل الرشيد وقبض الابن ذلك منه وحازره قبضا وحيازة شرعيين وكل منهما
 بحال الصحة والسلامة فهل اذا مات الواهب بعد مدة عن ابنه هذا وعن ورثة آخر ارادوا
 معارضة الموهوب له ومنازعته فيما وهبه له والده ويريدون أن يجعلوا ذلك ميراثا عن
 مورثهم ويطالبون ابطال هذه الهبة لا يجابون لذلك حيث صدرت له من أبيه تامة
 وهو بحال صحته وسلامته وتكون ملكا للموهوب له خاصة والحال هذه ويمنع باقي الورثة
 من المعارضة والمنازعة لولادة الميت الموهوب له في هذه الحالة المذ كورة (أجاب) اذا تمت
 الهبة بالقبول والقبض الشرعيين حال صحة الواهب ولم يكن في الموهوب شيء يمنع صحة
 الهبة وثبت ذلك بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركته عن الواهب وليس لباقي الورثة
 معارضة الموهوب له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من
 اصحاب الوجاهة والمقام تزوج امرأة كذلك معسومة زواجا شرعيا وزفت اليه ثم في ليلة
 الزفاف دفع لها دوس الماس المكشوف وجوهر على سبيل الهبة والتعليق وسلمه لها
 في حال صحته ونفاذ أقواله الشرعية فقبضته من وطأته لنفسه ثم بعد ذلك هب ولم يبق
 له وجود عندها ثم بعد مدة ربع سنين قام يطلب منها الدوس المذ كور ويريد الرجوع
 في ذلك فهل والحال هذه حيث تحقق ما ذكر لا يكون له الرجوع عليها به ويمنع من
 منازعتها ومعارضتها في ذلك منعاً كلياً (أجاب) اذا تحقق تعليق الزوج زوجته الدوس

المذكور على الوجه المستطور لا يكون له الرجوع على ما به لاسيما بعد هلاكه حيث تم التملك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل صرف من ماله على عمارة منزل لولده وزوجته باذنهما مبلغا ثم أشهد على نفسه وهو بحال صحته بانه وهب لهما جميع ما صرفه في ذلك سواء كان كثير او قليلا وتبرع به لهما تبرعا خالصا غير معلق بشئ ومات وله ورثة آخر فهل لا يكون لباقي الورثة معارضة فيما ذكر اذا ثبت هبة الدين والتبرع به لمن هو عليه حال صحة الواهب واختياره بالوجه الشرعي (اجاب) هبة الدين ممن عليه الدين صحيحة اذا استوفيت شرائطها وتكون ابراء عنه فاذا ثبت بالوجه الشرعي ما ذكر وكان حال الهبة والاختيار لا يكون لباقي الورثة المطالبة بشئ من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لانيه قطعة أرض براح محدودة ومحدودا ربعة وقبضها الابن المذكور ومنه وحازها حيازة شرعية في حال صحة الواهب وسلامته فهل يتم التملك والهبة بذلك لاسيما وقد بناها الموهوب له وصرف في بنائها مبلغا من ماله وسكن فيها وانتفع بها مدة تزيد على خمس وعشرين سنة (اجاب) اذا وجد الايجاب والقبول الشرعيان وقبض الموهوب فارغا غير مشغول باذن الواهب بعد مجلس الهبة أو في مجلسها ولو يلاذذن حال صحة الواهب واختياره يتم الملك فيما ذكر للوهوب له ولا يكون تركه عنه بعد موته بل يختص به الموهوب له والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر ومعها سند هبة مضمونة بمجلس الشرع الشريف المنعقدة بذاتية شبراريس البحيرة في غرة ربيع الآخر الذي هو من شهور سنة تسعة وستين ومائتين وألف من هجرة النبي عليه الصلاة والسلام بحضرة فلان وفلان قد وهب من ماله الخاص بنفسه الرجل العاقل البالغ الرشيد الحاج محمد أغا جولاق ابن المرحوم شاكر أغا وكيل عهدة شبراريس ومخلصا بولاية البحيرة ببيتة الذي في مصر السكائن بدرب السلطان الخنفي وذكرت فيه حدوده لزوجه المرأة بنيه هبة شرعية من غير ثواب ووهب لها اشياء معينة من المنقولات ذكرت فيه أيضا وقبلت زوجته المذكورة الهبة المذكورة وصارت تتصرف في الاشياء المذكورة تصرف المالك في أملاكها من بيع وشراء وغير ذلك بلا منازع لها ولا معارض وذلك بحسب ما وقع من الزوج المذكور وهو بكامل الاوصاف الحميدة المتعبرة شرعا هبة شرعية بإيجاب وقبول بدون كراه ولا اجبار عليهما في ذلك ومضمون الافادة المذكورة ينظر هذا الاعلام بطرف حضرة الاستاذ مفتي السادة الخنفية ومن بعد احاطة علم حضرة بما تدون فيه من الهبة يكرم بالافادة عن المحكم الشرعي هل جاز ومعتبر ما فيه ويعول عليه حيث كان بعمدة ادارة لها كم في الاقاليم قبل ترتيبها كم من طرف الميرى أو كيف الحال (اجاب) الهبة من المالك فيما يملكه حال صحته لزوجه بدون كراه تكون معتبرة شرعا عند القبول والقبض الشرعيين بلا مانع فاذا تحقق مضمون الاشهاد المذكور ووجد القبض الشرعي من الموهوب لها باذن

١٢٨٥

١٨

جمادى الاولى

١٢٨٥

١٧

ذى الحجة

١٢٨٥

٢٨

صفر

سنة

الواهب ولم يوجد مانع يتم ملكها لها وهي لها والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة
من عموم بيت المال مضمونها لما تأسر لحضرته كم على الاعلام الذي وجد بيد المرأة بنده
بهيئة أشياء ومنزل كائن بالمهروسة لها من قبل زوجها المرحوم محمد أغا جولاق بقصد
نظرة والافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك وردت الافادة شرعا عليه في ٢٧
ذي الحجة سنة ١٢٨٥ بان الهبة من المالك فيما يملكه حال صحته لزوجه بدون اكرام
تكون معتبرة شرعا عند القبول والقبض الشرعيين بلا مانع فاذا تحقق مضمون الاشهاد
المدكور وجد القبض الشرعي من الموهوب لها بان الواهب ولم يوجد مانع يتم ملكها
لها وهي لها وقيدت هذه الحادثة في ترجمة الهبة في التاريخ المذكور ثم قال تصادف تقديم
انها من المرأة المذكورة بالتماسها تعيين معاون يتوجه معها الى مديرية البحيرة لتحقيق
ذلك عن يده بحضور الشهود لانهم موجودون فيها وبناء على ذلك قد صارت تعيين أحد
المعاونين وكتب الى المديرية بما لزم وأرسل اليها أوراق القضية فوردت منها الافادة
بتاريخ ١٤ الجاري بانه حضر من الشهود نفران وصار احضار قاضي أفندي
الولاية ومفتي أفندي المديرية عند حضرة وكيل المديرية وعن يد معاون بيت المال وناشر
القاضي أفندي باستجواب النفرين وأخذ شهادتهما وسلمت له الاوراق وقد كان وعن يد
الجميع أخذت شهادة النفرين المذكورين في ورقة وختم عليها من القاضي والمفتي
والمعاون ولما نظرت وجدت مطابقة لما في الاعلام وحيث مقتضى الحال لنظر هذه
الشهادة بطرف حضرته كم لزم تحريره تؤمل من بعد نظرها الافادة ما بانه بها يكفي الحال
أو يلزم تحرير اعلام شرعي بذلك ومضمون الاشهاد المذكور حضره يدوان مديرية
البحيرة بقدمه نورالرجل الرشيد عيسوي عبد الباقي المقيم الآن بناحية شبراديس بولاية
البحيرة ابن عبد الباقي بن عبد الباسط والرجل الرشيد جلبي فوازم أهل شبراديس
المذكورة ابن خليل فواز بن ابراهيم فواز وشهد كل واحد منهما بعد استشهاده قائلا
اشهد بانه في غرة ربيع آخر سنة ١٢٦٩ وهب محمد أغا جولاق وكيل عهدة شبراديس
المذكورة ومعه ما بولاية البحيرة ابن المرحوم شاكرا خا طحال صحته وكل عقوله ونفاذ
قهر فاته شرطا سأل زوجته بنده هذه الحاضرة بالجلس وأشد اليها بيده جميع بيته
الكائن بمصر المهروسة بدرب الخنفي الهدود البيت المذكور بمحمد ود أربعة ذكراها ولم يعرفوا
أصحابها تعريفا كافيا وزجي طينجات وبنديقة وسيف وأربع حبل باعطيتهم انجاسا الى
آخر ما قيل بهيته الى أن قال المملوك جميع ذلك لهما محمد أغا جولاق المذكور بدون مقابل
هبة صحيحة شرعية بإيجاب منه وقبول منها شرعا عيين وسلم محمد أغا وأجاب المذكور بجميع
الاعيان الموهوبة المذكورة لزوجه المرأة بنده الموهوب بها المذكورة فاستمها
منه ووضع يدها عليها تسلم ووضعها شرعيين بلا مانع باذنه لها هذا ما علمه كل منهما
ويشده به (أجاب) تحقق الهبة المذكورة المهرح به في جوابنا السابق انما يكون بعد

دعوى صحيحة شرعية من خصم على خلع شرعيين وشهادة شرعية مع بيان المدعي
والشهود به في الدعوى والشهادة بذكر الحدود والمعتبرة في العقار والاشارة الى المنقول ان
كان قائما وبيان جنسه ووصفه ووزنه في المثلي أو قيمته في القيمي أن كان هالكا
والحكم من القاضي بعد تزكية الشهود وبيان الاستظهار ولم يوجد شيء من ذلك والجمال
هذه عند وجود الشهادة الصورية المشار اليها فلا يكون ما ذكر كافيافي الاثبات الشرعي
وهذا عند الانكار والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر
بتاريخ ٢٥ ربيع أول سنة ١٢٨٦ عن الحكم الشرعي في هبة بناء على أرض محتكرة
من قبل مالكه هل تصح أم لا (أجاب) هبة البناء اقام على الأرض المحتكرة
لا تفيد الملك الا اذا سلطه الواهب على نقضه ونقضه واستلمه على ما عليه المعول والله
سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وبنات وأخت شقيقة وترك
ما يورث عنه شرعا وقبل موته وهب لابن أخيه البالغ المالك فسيقا ولم يقبضه الموهوب
له حتى مات فهل لا تكون هذه الهبة صحيحة بدون قبض الموهوب له في حياة الواهب
ويكون ميراثا لورثته وللزوجتين أخذ مؤخر صدقهما من تركته الميث مقدم على
الميراث وعلى الوصية ويكون القول قولهما فيه ان وقع اختلاف فيه (أجاب) اذا لم
يقبض الهبة حال حياة الواهب الى أن مات يكون الموهوب تركته عنه يقسم بين ورثته
الواهب ولا حق فيه للموهوب له لعدم تمام الهبة من البالغ المالك بدون قبض ومؤخر
صدق الزوجتين مقدم على الميراث والوصية بعد تحققه كسائر الديون واذا حصل
اختلاف في مقداره فالقول للزوجة الى تمام مؤخر مهر المثل عند عدم اليدنة والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا كبيرا وفيه فراش وفخاس وغير ذلك يقبل
جميع ذلك قسمة الافراز قسم جميع ذلك قسمة افراز وهو في حال صحته وسلامته ووهبه
لعتقائه البالغين ودفع لكل واحد منهم ما وهبه له بعد قسمته وافرازه وحده لكل
واحد نصيبه في ذلك المكان وقبل كل ما وهب له ووضع يده عليه وخرج المالك
المذكور من المكان المذكور بعد تسليمه للموهوب لهم فغير مشغول بامتعة الواهب
ومكث خارجه في مكان آخر مدة شهر ثم بعد ذلك رجع الواهب المذكور الى المكان
الموهوب لعتقائه المذكورين ومكث فيه مدة من الايام ثم مات عن وارث أراد أن
يجعل الهبة المذكورة تركته عنه فهل والحال هذه اذا ثبت العتقاء المذكورون الهبة
المذكورة بالبينة الشرعية تكون صحيحة نافذة ولا يكون للوارث ابطالها بعد ذلك اذا
تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا ثبت العتقاء المذكورون الهبة لهم من قبل
معتقهم حال صحته مستوفية شرائط العتق والتمام بالوجه الشرعي ولم يوجد هناك مانع
يقضي لهم بها والا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في ورثة آل لهم بيتان صغيران
لا يقبلان القسمة بالافراز وهب أحدهما لثمة من نصيبه منها لباقيهم فهل تكون هبته

١٢٨٦

٢٦

جادی الاولی

١٢٨٦

٢٧

جادی الثانية

١٢٨٦

١٢

وبيع الاول سنة
١٢٨٧ ١٥

لهم صحيحة والحال هذه (أجاب) لا تعلم صحة هذه المبة أو عدمها من هذا السؤال فيقال ان استوفيت المبة المذكورة شرائط الصحة والازوم صحيت ولزمت والا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في أخوين ما حكمهما أبوهما ببقرة قابلهما كل منهما منه وبقيت عندهما سنين انتجت فيهما نتاجا فاراد الاب الا نزعها مع تناجها منهما ونزع الدار التي هما فيها والحال ان الدار ملكهما بالشرع من مالهما الخاص بهما فهل والحال ما ذكر لا يكون للاب معارضة ابنه المذكورين في البقرة وتناجها ولا في الدار المذكورة أيضا والحال هذه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبت تملك الاب البقرة المذكورة لولديه المذكورين مستوفيا شرائطه بالوجه الشرعي لا يكون له معارضتهما فيها ولا فيما نتج منها بعد ذلك بدون وجه شرعي كما انه لا معارضة له معهما في تلك الدار التي اشتريها لانهما من مالهما الخاص بهما كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لاحد أولاده قدرا معلوما من الدواهي في حال حياته وصحته وقبل الولد المذكور المبة وقبضها وهو بالغ رشيد وصارت في حياته وتصرف فيها حتى نمت فهل والحال هذه حيث كانت المبة المذكورة صحيحة شرعية ثابتة بالوجه الشرعي لا يكون للواهب المذكور الرجوع فيها ولا لاحد من ورثته من بعده كذلك ويمنع المنازع فيها بدون وجه شرعي (أجاب) المبة المذكورة بعد تمامها من الاب لا ينه لا يكون للواهب ولا لاحد من ورثته بعد موته الرجوع فيها لوجود المانع من الرجوع وهو القرابة المهرمية وكذا الاستهلاك فليس لاحد منازعة الموهوب في ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف جاموسة مشتركة بينه وبين رجل آخر موضوعة تحت يد الشريك الآخر فوهب النصف المملوك له لزوجته لما طلبت ذلك منه ولم تقبض الزوجة النصف المذكور واستمرت الجاموسة بتمامها تحت يد الشريك الآخر فهل لا تتم المبة المذكورة بدون قبض ويكون للواهب الرجوع فيها ووهبه لزوجته قبل تمامها واذا رجع يكون الموهوب باقيا على ملك الواهب (أجاب) لا تتم المبة بدون قبض من الموهوب له للموهوب في مجلس المبة أو بعده باذن الواهب فاذا لم يوجد ذلك يكون الموهوب باقيا على ملك الواهب وله الرجوع فيه ولو كانت المبة من جد الزوجين للآخر لعدم تمامها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الزنابة مضمونتها بدي لسعادتك انه من ضمن ما هو مقيد بدفاتر الابعاديات بديوان الر و زنابة عشر و ن فدانا كائنة بناحية شرو بدة التابعة مديرة الشرقية بحوص قطعة القصالي يحصرها حدود اربعة الكد الغربي قطعة سليم النقي وشرقي قطعة الامة عهر والنقي لتصر ودائر الناحية والبحري بحرم ويس بمقتضى تسيطيراني مؤرخ ٢٠ رجب سنة ٦٣٣ باسم حسن اغا باطية والا آن وردت اذمة السيد باشا ابالة ولده تخمسة انه في سنة ٦٥٠ صارت هبة ذلك وخلافه اليه من قبل والده بمقتضى حجة من محكمة زنة كرون ولم يطلب

ذى الحجة

١٢٨٧ ١٦

شعبان

١٢٨٨ ٢٤

رمضان

١٢٨٨ ٢٣

تحرير تقسيط بذلك باسمه في المدة المأتمنة من وقتها الآن اتسكا لا على الحجة المذكورة
 وانه لداعي تادية المقابلة الآن ولزوم التاشير عنها بالتقسيط يرغب اخراج تقسيط باسمه
 لوقوع التاشير عليه بدفع المقابلة وارسل الحجة المذكورة للاطلاع عليها ولدى الاطلاع
 على الحجة تراهي لزوم نظره باطراف سعادتك حتى اذا نظر شرعا ثبوت التملك لسعادته
 بمقتضاها يكرم بالافادة لاعتماد تحرير التقسيط اللازم لسعادته على موجبها فيناء عليه
 لم تحريره لسعادتك والحجة بيد من خربها للاطلاع عليها والافادة بما يقتضيه الشرع
 الشريف (اجاب) علم ما بافادة الرزنامة والجواب انه بالاطلاع على الحجة الهكي عنها تبين
 منها انها محررة من نائب الشرع بناحية زنگون بتاريخ غرة رجب سنة ١٢٦٥
 منضمة اشهاد شيخ العرب حسن بن شيخ العرب سليمان باطية بهية جميع عقارات من منازل
 واطيان وخلافها من جملتها الاراضي تعلقه الكائنة بناحية شرويدة الداخل في ذلك
 مبلغ العشرين فدانا الرزقة المعطاة له انعاما بموجب التقسيط الديواني المشمول بالختم
 والعلامة وليبين بتلك الحجة محل الرزقة في أي حوض ولا حدودها ولا تاريخ التقسيط
 الموضح بافادة الرزنامة ما ذكر فيها قصور ريع كبريا الحجة المذكورة حصول القبول
 والقبض والاشراط المصححة للهبة فاذا توفى الواهب المذکور عن وريثة من جملتهم
 الموهوب له فان صدقوا جميعا على صحة الهبة المذكورة من مورثهم اسعادا لباشا ولده في
 هذه الرزقة الممينة بافادة الرزنامة وانها هي المذكورة بهذه الحجة ووضحت الحدود ثبت
 الملك لسعادته فيها ويجري ما يقتضي لتحرير التقسيط باسم سعادته بالتطبيق للاصول
 المتبعة في مثل ذلك وان لم يصدق واقعي مدعى الهبة الا ثبات فان ثبت دعواه بالوجه
 الشرعي يقضى له بها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان الرزنامة بما مضمونه
 فيدي لسيادتك انه بناء على ما سبق وروده من سعادتك بتاريخ ٢٩ شوال سنة ٨٨
 باحدى الاوراق المتعاقبة بهية الابعاد للسيد باطية باشا تحرر بالمديرية الشرقية بالاجراء كما
 أشرتم والآن وردت افادة المديرية ومعها اعلام شرعي تحرر من محكمة الرقازيق بتاريخ
 ٤ ذي الحجة سنة ٨٨ هاهو رسول لطرف السيد رجاء بالاطلاع عليه ومتى وجد كافيا
 في انتقال الملك الى الباشا المشار اليه يكرم بالافادة لتحرير التقسيط اللازم على موجبها
 (اجاب) مقتضى معلومات الرزنامة وقيوداتها وافادة السيد باطية ان هذه الابعاد
 المطلوب تحرير تقسيط عنها باسم سعادته كانت جارية في ملك المرحوم والده حسن أغا
 بابا حسب التقسيط المؤرخ ٢٠ رجب سنة ١٢٦٣ المعين به حوضها وحدودها
 والباشا الموصى ليسمى بتحرير التقسيط بها باسمه لا يلوها ليه بالهبة من قبل والده
 المذکور مستشهدا على ذلك بحجة الهبة المؤرخة غرة رجب سنة ١٢٦٥ التي أفيد
 عنها سبق من سعادتك انه بالاطلاع عليها وجد بها قصور واجمال وانه اذا توفى
 الراتب المذکور عن وريثة من جملتهم الموهوب له وصدقوا جميعا على صحة الهبة المذكورة

١٢٨٨

٢٩

ذی الحجة

٩

١٢٨٨

من مورثهم وأوضحوا الحدود وثبت المالك فيها ويجوز ما يقتضي لتحرير تقسيمها باسمه
 بالتطبيق للأصول المتبعة الخ وهذا الإعلام الوارد بيمين نائب مديرية الشرقية المؤرخ ٤
 ذي الحجة سنة ٨٨ لم يذكر فيه تصديق الورثة على صدور الهبة من المورث المذكور
 وصحتها للباشا المذكور بل صدق بعضهم ووكيل الباقي بعد ثبوت انحصار ارث المورث
 فيهم حسب ما ضمنه الاعلام المذكور على كون الرزقة المذكورة ملكا للباشا المشار اليه
 خاصة ولم يتعرضوا فيه الى انتقالها اليه بالهبة الصحيحة عن مورثهم المحرر باسمه بالتقسيم
 ليذكر بالتقسيم الذي يراد تحريره انها انتقلت اليه بالهبة من والده المذكور وحسب حجة
 الهبة المحكي تاريخها أولا واعلام التصديق الصادر من الورثة فالذي كان ينبغي مراعاة
 لا انتقال تلك الرزقة للباشا الموصى اليه بالهبة من والده ان يتحرر التصديق من الورثة على
 الوجه الذي أشرنا اليه بجوابنا الاول المؤرخ ٢٩ شوال سنة ٨٨ المسطر في كتاب
 الهبة من هذه الفتاوى في هذا التاريخ وان كان تصديق المذكورين بجريان تلك الرزقة
 في ملك الباشا المشار اليه حجة عليهم بواحد من وجهيها والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل اشترى حليا وألبس زوجته اياه على قبول الزينة ووهب لولده القاصر عبدا في
 مرضه وقبل له في مرضه المذكور و توفي فيه مع كونه أشهد ببعض الورثة الذين لم يهب لهم
 على الهبة المذكورة ولم يوجد منهم احدة مطلقا لا قبل الموت ولا بعده فهل يكون الحلي
 والعبد المذكوران تركه بعد الموت (اجاب) اذا كان الحلي المذكور ملكا للزوج
 المرقوم ولم يثبت تملكه لزوجته بطريق شرعي يكون تركه عنه يقيم بين جميع ورثته
 بالغريضة الشرعية كما ان العبد الموهوب من قبله لولده القاصر في مرض موته تركه
 عنه عند عدم اجازة باقي الورثة بعد الموت اذا لم يثبت بطريق شرعي كون الهبة في غير
 مرض الموت اذا الهبة في مرض الموت لاحد الورثة كوصية له ولا وصية لوارث الاب لا اجازة والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى ابنا وعشرين قيراطا من دار لبنته القاصرة ودفع
 لها الثمن من ماله متبرعا وما بقي من الدار ملكا له فهدمت الدار المذكورة بنجلها وصارت
 ساحة سماوية فبني الرجل المذكور جميع الدار وصرف مبلغا في عمارتها من مال نفسه
 متبرعا بما أنفق في حصة بنته المذكورة في حال صحته ونفاد حصة الشرعية فهل
 والحال هذه اذا ثبت التبرع المذكور بالوجه الشرعي ومات الرجل المذكور بعد سنين
 ليس لورثته الرجوع بعد موته فيما تبرع به لبنته المذكورة من الانفاق على عمارته
 نصيبها كتبرع به ثمن تلك الحصة ويمنع المنازع والمعارض في ذلك منعاً كيا بدري وجه
 شرعي (اجاب) نعم ليس لورثة الاب الرجوع عن تبرعها بما أنفق على عمارته نصيبها في
 تلك الدار تبرعاً لها كالثمن الذي تبرع بدفعه عنها والحال هذا بدون وجه شرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) بافاضة من الرزاقية مضمونها وجه أحدنا كان تقدم منه عرض
 للاعتاب السريفة في سنة ١٢٤٧ بالتماس الاحسان عليه بخمسين قد نازلة بلا

مال من اطيان مينة السير ج قليو مينة لزراعتها الثجبار او صدر على عراضه المرقوم أمر
 عال في ٦ شوال سنة ١٢٤٧ باجابة التماسه وذ كر في الامر المشار اليه انه بعد
 اخراج السند اللازم له بما يصير ادخالها في الوقف وعلى مقتضى ذلك تحرر له بها تقسيط
 فيه شروط ايقاف كما في الصورة المرفوعة طيه بدون أن يتوضح فيه صدور وقفية
 شرعية من الاغا المسمى اليه بذلك وبعده في سنة ١٢٥٨ صدر امر عال بان كافة
 الاطيان التي اعطيت رزقة بلا مال لحداث تاريخ المذ كور والتي تعطى بالشروط المذ كور
 من بعدها تكون أربابها ماذونين فيها بالبيع والشراء والمهبة والاعطاء على الوجه
 الشرعي وان يصير تبديل التقاسيط القديمة بغير بيان شرط وسبب من الاسباب ووجهه
 من الوجوه وبناء على ذلك حصل من الاغا المسمى اليه هبة وتعليك تلك الاطيان الى
 زوجته في سنة ١٢٦٣ وحكم بجهة تلك المهبة شرعا بمقتضى حجة تحررت بها في سنة
 ١٢٦٤ وصارت في حيازتها من وقتها وعلى مقتضى ذلك تطالب بتحرير التقسيط
 اللازم باسمها وقد صدر اذن المالية بتحريره بعد استماتة حضرتم عن عدم اعتبار هذا
 الوقف شرعا واعتماد الحجة المحررة للزوجة المذ كورة للناسبات المحكي عنها فلم شرحه
 لسعادتك لكي بعد الاحاطة بهذه الشقة ومرفقاتها يكرم بالافادة عما يترأى وقد زيدت
 هامشة على الصورة المذ كورة مضمونها الاطيان المذ كورة هي في الاصل معطاة الى
 المسمى اليه رزقة بلا مال وما أشير بالامر العالى الصادر بالاعطاء أن يصير ادخالها في الوقف
 بعد اخراج السند اللازم له بما يقتضاه الرخصة اليه بايقافها وشروط الايقاف التي
 وجدت في التقسيط المحرر له في ذلك الوقت ليس موضعها فيها ان ذلك مبنى على وقفية أو
 مكاتبة صدرت منه وباستخراج الاوراق التي انبنى عليها تحرير التقسيط المذ كور لم يوجد
 فيها دلالة على شيء من ذلك فلهذا وما صدر به الامر العالى في سنة ١٢٥٨ وما صار من
 المهبة بعد ذلك تؤمل الافادة عن الحكم الشرعي وصورة الامر العالى المشار اليه وصورة
 الافتاء السابق اعطاؤها من مقتضى الاحكام في مثل هذا مرسلان من طيه مع باقي
 الاوراق للاحاطة والتكرم بالافادة (اجاب) علم من هذه الافادة ان تلك الاطيان
 هي في الاصل معطاة الى المرحوم قوجه اجد أغا المسمى اليه رزقة بلا مال وان ما أشير بالامر
 العالى الوارد صورته مع استدعاء المسمى اليه الصادر بالاعطاء بان يصير ادخالها في
 الوقف بعد اخراج السند اللازم له بمقتضاه الرخصة اليه بايقافها وشروط الايقاف
 التي وجدت موضحة بالتقسيط المحرر له بذلك الوقف ليس موضعها فيها ان ذلك مبنى على
 وقفية أو مكاتبة صدرت منه وباستخراج الاوراق التي انبنى عليها تحرير التقسيط
 المذ كور لم يوجد فيها دلالة على شيء من ذلك واذا كان الامر كذلك فبناء على صحة التعليل
 الى من اعطيت اليه تلك الاطيان وعدم صدور الوقف من قبله ولا من قبل المعطى قبل
 صدور الاعطاء منه تكون تلك الاطيان ملكا لمن اعطيت اليه وتصح هبتها من قبله

لزوجته حال صحته وتغاذت برعائه الشرعية ولا اعتبار بمجرد تحرير التقييد من ديوان
الرزامة بلفظ الايقاف على هذا الوجه والجهال ما ذكر حيث لم يصدر ايقاف من
المعطي له ولا من نائبه ويكون المعول عليه في هذه الحال الحجة المهررة بالمبة للوهوب
لم يحدث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ثلاث حصص في دار قابلة للتقسمة
وباقية الاخيهما شقيقة فطالب ذلك الاخ من أخوته المذ كورة ان تهب حصتها لابنه
البالغ الذي في معيشته فوهبت له بحضرة ما ذون الناحية وكتب بذلك وثيقة غير ممجلة
واستمرت الواهبة واضحة يدها على الدار المذ كورة من غير قسمة ولا افراز مدة حتى
ماتت الواهبة عن ابنها فطالب ذلك الابن اخذ ثلاث الحصص ميراثا عن أمه فنعاه من ذلك
متعاليين بالمبة المذ كورة فهل اذا لم تقسم تلك الحصص الموهوبة ولم تسلم للوهوب له
تكون المبة غير صحيحة وتكون ميراثا عن الابن المذ كور (أجاب) لا تتم هبة المشاع
القابل للتقسمة بدون افراز وقبض شرعيين فاذا تحقق ان الدار التي منها الحصص
المذ كورة قابلة للتقسمة الا فراز وصدرت المبة في حصص تلك المرأة لابن أخيها المذ كور
البالغ وقت المبة ولم يقبض الموهوب له تلك الحصص ولم تفرز بل استمرت الواهبة واضحة
يدها عليها الى أن ماتت ~~تص~~ ون هذه الحصص ميراثا عن الواهبة لورثتها ولا يكون
للهوب له معارضة في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من
بيت مال مصر مؤرخة ١٨ رمضان سنة ٩٠ مضمونها طلب افادة الحكم الشرعي
عم في صورة السند الاتي ذكره بناء على طلب المالية وصورة السند المذ كور انه في يوم
السبت ٢ جاد آخر سنة ٨٢ اقرت واعترفت وأشهدت على نفسها دون غيرها
فلانة معتقة الحاج محمد علي باشا كافل الديار المصرية الاشهاد الشرعي وهي
بأكمل الاوصاف المعتبرة شرعا انها دبرت ماله كها بيهضوا وجوشا وسودا كورا وانانا
ايكونوا معتقين بعد وفاتها لا يبيع فيهم ولا شراء وقده ووهبت وتبرعت لهم بجميع متاعها
من قليل وكثير وجليل وحقير بالغاما ببلغ هبة شرعية فيلزمهم تجهيزها وتكفينها
ومواراتها في رمسها سوة أمثالها وذلك على ما يبين فيه فالنصف من متاعها يفرق على
معاينة حاجبها وسودا كورا وانانا بالسوية بينهم والثالث من ذلك يعطى لجارياتها
البعضا حسن ماله التي في منزلها والسادس باقى ذلك يعطى لجارياتها البعضا فلانة التي
تزوجت خارجا عن منزلها وان متاعها قد جعلته ماله لكل لعقائنها بالمبة الشرعية في حال
حياتها من دون خلاف واذا وقع بها أمر الحق بصير تجهيزها وتكفينها وسائر مصروفاتها
التي تلزمها ولذلك فوضت أمرها الى معاينة هبة وحيث ان متاعها جميعه صار ماله
لعقائنها وقصده بذلك نفاذ ما ذكره من دون معارضة احد من الناس وانما قصدت
به ثواب الله تعالى ليكون صدقة جارية في الدارين لها وقد قامت الجناح المكرم
الحاج عبد الغفار حلمي أفندي وكيلنا شرعيا وفوضت أمرها اليه لنفاذ ما كتبته الى

معانيها حكم ما ذكره اعلام العدل بينهم وحسن المناظرة لهم كما يراه الافندي الموصي
اليه من المصلحة في ذلك والغبطة الوافرة وذلك حسب اقرارها واعترافها بذلك بالجلس
على يد يمينه من المسلمين يشهدون بذلك والله خير الشاهدين (اجاب) بنظر صورة
السند المذکور المتضمن هبة الواهبة المذکور التي ذكرت مما ليكها جميع امتعتهم
لم تظهر صحتها شرعا اذ الم يذن الصادر منها وصية لهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
زوج بنته البالغة من رجل آخر وملكها امتعة من ماله حال صحته جهزها بها وجعلها
في مكان مخصوص في منزله ثم دخل بها زوجها في ذلك المكان واستمر معاشرهما الى ان
مات أبوها عن سوا وعن ورثة غيرهما قصر وبلغ فهل اذا ثبت تملك الاب تلك الامتعة لبنته
البالغة المذکور وقبضتها وحازتها بعد قبضها حال صحته ونفاذ تصرفاته لا تكون تلك
الامتعة تركه عنه وتكون خاصة بالبنت المذکور اذا تحقق ما ذكره الوجه الشرعي
(اجاب) اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال لا تكون تلك الامتعة تركه عنه المتوفى
المذکور وتختص بها البنت المذکور كورة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من
بيت المال بافاذة في ١٦ محرم سنة ٩١ مضمونها توفي المرحوم مهر باشا حافظ
عن زوجته وبنتيه ولد قاصر منها ومن غيرها وصار مضبوط تركته في مصلحة بيت مال
سكندرية ولد اعي مدبونية التركة في مبلغ نحو الالف واربع مائة جنيه انكليزي لشخص
أورباوي يدعى الخواجه يوسف نسيم النصيري ولم يوجد في التركة نقود يجري السداد
منها للخواجه المذکور كان عرض عن ذلك للداخلية وصدر أمرها بصرف ما يكون
محضورا للتركة من مقصلات الاراد لغاية الآن وينظر لما يكون خليا من التداعي من
عقار أو اطميان أو خلافه من تعلقات التركة فيجري بيعه وسداد باقي حق الخواجه
المذکور وبناء على ما ذكره رتلك المصلحة بالاجراء هكذا والآن وري شرحتها
المؤرخ ٦ الجماري بان الذي صرف للخواجه مبلغ ٣٦٥٥ و ٢١ قيمة
الذي كان محضورا للتركة في المصلحة وان الخالي من التداعي من العقارات والاطمیان
هي اطمیان مديرة البحيرة ونصف الجنيينة المكاتبة بسكندرية الماقل عنها يوم الوفاة أنها
موهوبة لابن أخى المرحوم وحيث ان تلك الاطمیان الخالصة التداعي ربما ان ثمنها
لا يبق بياقي مطالب الخواجه المذکور رغبة تضي الحال لبيع نصف الجنيينة المحكي عنها
أيضا وان قيل بحصول الهبة فيها لابن أخى المرحوم لانه علم من سياق عبارة هذه المسألة
ان تلك الهبة لم تكن ثابتة بل المحاصل مجرد قول عن كائن حاضر بن يوم الوفاة سيما
والوهوب له ما وضع يده عليها ولا حصلت منه مطالبة ولا تداع فيها فضلا عن عدم تحقق
قبوله وحيث ان ذلك مما ينظر فيها بطرف سيادتك قبل التصريح ببيعه نصف الجنيينة
المحكي عنها لزم تحريره لخصركم بقصد الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب)
بمطالعة افادة حضر تكم هذه فهم انه قبل وقت وفاة المتوفى ان نصف الجنيينة موهوب من

المسالك لابن أخيه لكن لم تتضح كيفية صدوره في المقال عنها فان كان الذي صدر من
 المسالك هبة وتعليق في حال حياته لابن أخيه البالغ وقتها في حصه شائعة في تلك الجنية
 وكانت قابلة للقسمه فلا تصح الا بقبول الموهوب له المذكور وقت المبة وقبضه الموهوب
 بعد الاقرار فلولا يحصل ذلك الى ان مات الواهب يكون الموهوب تركه عنه يجري فيها
 ما يجري في باقي تركته وان كان الواهب المذكور جعلها هبة له بعد موته فاتها تدون
 وصية ولا يشترط تنفيذها الا بقبول الموصي له بعدموت الموصي أو موت الموصي له بعدموت
 الموصي بلا ودمع اصرار الموصي على وصيته وكون الموصي به مخير من ثلث التركة
 والعبرة لدعوى واثبات من يدعي استحقاق تلك الحصة لا لاخبار الغير وقت الوفاة فلا ينظر
 في ذلك ولم يتضح أيضا من هذه الافادة وجود منقولات في هذه التركة أولا فان وجدت
 المنقولات يعدم بيعها الوفاء الدين الشرعي بعد ثبوته شرعا على بيع عقار التركة اذ
 لا يباع عقار تركته في مستحقها قاصر لوفاء الدين الا اذا لم يكن هناك منقولات تنفي بالدين
 الشرعي الثابت شرعا فيباع من العقار بقدر ما يفي بالدين بعد المنقولات المذكورة اذا
 كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) من المحافظة بافادة في ٢٨ جادى الثانية
 سنة ٩١ بناء على ما ورد اليها من مديرية اسبحة بطلب الاستفتاء من هذا الطرف عما
 يرغبه حضرة مفتي مجلس ومديرية اسبوط الموضع بافادته التي مضمونها انه بتلاوة
 شرح سعادتك المضمن الاطلاع على الحجة المسطرة من حضرة نائب الشرع بالساحل
 والافادة بما يقتضيه الوجه الشرعي من اعتماد الحجة أو عدمه وبالاطلاع على الحجة
 المذكورة وجد فيها ان محمدا أحد دعنان من ناحية الساحل اشهد على نفسه انه اعطى
 ومالك لولده اصبه القاصر محمد جميع ثمان وعشرين نخلة مثمرة قائمة في أرض اميرية
 لمحمد أحد المذكور كما انه وجد فيها انه ملك ولده المذكور ثلاث نخلات بتزلة دعنان الى
 آخر ما فهم او بمراجعة كتب المذهب وجد ان هبة النخل بدون الارض لا تصح ولو فصله
 وسلمه جاز لزوال المانع وبان التملك يكون في معنى المبة ويتم بالقبض واذا عرى عن
 القبض والتسليم اختلاف العلماء فيه فقيل يجوز وقيل لا يجوز كما ذكره السيد ط في حاشيته
 على الدر المختار آخر المبة الى ان قال ولو اقر بالتمليك يجوز فثبت ان التملك يجوز بدون
 التسليم وانه غير المبة وعليه الفتوى وعمل الناس وذكر العلامة ابن عابدين في حاشيته على
 الدر المختار من المبة ان التملك هبة عازيا الى فتاوى السكاز روني كما انه ذكر في تنقيح
 المحامدية في تملك الزوج زوجته عمارة قائمة في أرض الغير انه غير صحيح وقد عدم
 صحة هبة الشجر بدون الارض وبسط القول في ذلك كما انه صدر منه ور من الحضرة
 الخديوية بتاريخ ١٩ القعدة سنة ٨٠ مضمونه انه سمع لدينا ان بعض ورثة من
 يكونوا اوهبوا أو ملكوا اما كن الى آقار بهم أو تزواجهم أو زواجهم أو اتباعهم أو
 نحو ذلك بموجب حجج شرعية محررة من الهاكم المحلية منجلة بالهبل المصانيق صدون

بعد وفاة مؤثرتهم ادخال ما سبق ايها التليكة في حياته من ضمن متروكاتهم التي تقسم بان يدعو ان الذي صار ايها هو البناء دون الارض وان هيئة البناء دون الارض مختصرة او غير مختصرة لا تصح شرعا الا ان اذن الواهب لا هو ببله بنقض البناء ونقضه بالفعل وشبهه ذلك من الاقوال التي ينبغي عليها الاشتغال في رؤيتها وضياع زمن وتعطيل من حصلت لهم الهيئة عن اشغالهم وانهم قد علموا لدى سعادته ولي النعم من حضرات العلماء الخنفية المعبرين في المذهب ان هذه المسئلة وقع فيها خلاف في المذهب وان على سبق الافتتاح والهيئة في البناء دون الارض استحسن له يساعدهم سماع نداهي ومرافعة من يكون بهذه المثابة متى كان التملك حصل وتحررت به حجة شرعية من محكمة من المحاكم الهامية ومجالت بالسجل المصان الى آخر ما هو مسطور في المنشور المنسوخ صورته لكافة الدواوين والقضاة ونواب المحاكم لعل به ومن حيث انه حصل عندنا اشتباه في ان التملك غير الهيئة على ما يفهم من عبارة السيد المذ كورة اوان التملك هو الهيئة على ما افادة العلامة ابن عابدين وما المعول عليه من ذلك وان ما تضمنته هذه الحجة مما ذكره هل يكون داخل تحت المنشور المذ كورة وان يعمل بها حيث كانت مسجلة بالسجل المصان عملا بالامر الصادر في ذلك اوان المنشور المذ كورة موضوعه في خصوص مسئلة هيئة البناء بدون الارض التي صدر الاستفتاء عنها من حضرات اساتذتنا الخنفية وان النهي عن سماع الدعوى في هيئة النخل او تملكه بدون الارض متوقف على صدور منشور آخر في خصوص ذلك وحيث حصل عندنا اشتباه في ذلك فقد صار نسخ صورة الحجة المذ كورة ليصير عرضها وعرض ذلك على حضرة استاذنا العلامة الامام المصطفى أفندي الديار المصرية ليصير النظر من حضرته في ذلك وما يفيد به من الوجه الشرعي يصير تباعه وليكون دستور العمل في مثل هذه الحادثة وفوق كل ذي علم عليم كما هو نص القرآن العظيم (اجاب) تملك النخل المذ كورة على الوجه المسطور في الحجة المحكي عنها بجواب حضرة مفتي مجلس ومديرية أسسوط يعتبر هيئة من الاب لولده فتراعى فيه شرائط الهيئة الشرعية لقوله في صلب الحجة المذ كورة انه اعطى ومالك لولده اصله القاصر محمد جميع ثمان وعشرين نخلة مثمرة قائمة في أرض أميرية الى أن قال خاليا عن شوائب العوض والمقابل وبها مش الحجة المذ كورة ومالك ولده المذ كور ايضا ثلاث نخلات بنزلة عنان الى ان قال تملك كما خاليا عن شوائب العوض والمقابل فقد صرح في التملكين المذ كورين بان كلامنا خال عن شوائب العوض وزاد في التملك اذ قل لفظ اعطى والعطية هي الهيئة وهبة النخل بدون الارض لا تتم الا اذا فصل وسلم كما صرحوا به وأما ما ذكره السيد الطحطاوي من الخلاف في التملك فذلك في التملك المطلق الذي لم يصرح فيه بانه بعوض أو بدون عوض فاصرح فيه بانه بدون عوض كما دلتنا فهو هبة فتعتبر فيه شرائطها ولا يجري فيه الخلاف المذ كور

سنة

شوال

وحديث كان موضوع المنشور المحكي عنه بجواب حضرة المفتي المذكور انتهى عن معام
 الدعوى والمرافعة في هبة البناء بدون الأرض وتحررت به حجة مسجلة فلا تكون
 هبة النخل بدون الأرض كحادثناد اذ لا تحت النهي المصريح به فيه والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له أولاد أولاد و هب لكل منهم ماشية من المواشي وعينها له وقبل
 كل واحد من الأولاد وقبل من هب لولده حيث كان أولاد الأولاد قاصر بين ثم مات
 الوهاب وبعد ذلك مات بعض المواشي وبقي بعضها فهل لكل واحد ما عين له في وقت
 الهبة أو يكون البعض الباقي لكل أولاد الأولاد (أجاب) نعم لكل واحد من أولاد
 الأولاد ما وهبه له جده على انفراده لا يشاركه فيه غيره بدون وجه شرعي حيث تمت الهبة
 له بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابن ابنه القاصر في حال
 العجوة بقره وقبل له أبوه وقبلها باقياض الوهاب وأشهد الوهاب على ذلك شهودا ثم
 بعد نحو ثلاث سنين مات الجد الوهاب عن ثلاثة بنين أحدهم أبو الموهوب له فطلب
 الأثران المشاركة في الموهوب به فهل لا يجابان لذلك لكون الهبة لغير وارث ولتتمامها
 بالقبض والاقباض ولكون الراجع غير الوهاب (أجاب) نعم لا يجابان لذلك ان
 كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لأحد
 أولاده في حال صحته وسلامته قطعة أرض مملوكة الرقبة له مع فخلها وعيونها وهي
 معلومة الحد ودون ذلك على يد بيعة من المسلمين وقبل الموهوب له ذلك ووضع يده عليه
 باذن أبيه وتصرف فيه مع علم باقي الورثة واطلاعهم على ذلك مدة سنين ثم توفي الوهاب
 فهل اذا ثبت ذلك يكون الموهوب له مال كاملا وهبه له والده ولا يسوغ لباقي الورثة
 معارضته في ذلك (أجاب) اذا ثبتت الهبة المذكورة مستوفية شرائط العجوة والتتمام
 بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركه عن الوهاب بل يختص به الموهوب له دون باقي
 الورثة وليس لهم معارضة في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) من
 المجلس الخصوصي بما تضمنه الأوراق المرفوعة مع هذا تتعلق بمادة عشرة افدنة طين
 كان المرحوم حسين بك جاشوري سابقا قاصر بها اسند اختتمه في ٢٥ رمضان سنة
 ٦٦ بانه أعطاهما الى معتقه المدعو خورشيد أغا من أطيان الابعادية تعاق الوهاب
 الكائن باحدى نواحي مديرية الجيزة على سبيل الهبة والانعام ولم يتحرر بذلك تقريبا
 ديواني ثم في سنة ٦٧ وقف الوهاب أطيان الابعادية جميعها وأدخل الموهوب في
 الوقف وتحررت به حجة وقيمة محكوم فيها بالزوم الوقف ولم يتبع فيها العشرة الا فدية
 وقد توفي الموهوب له بعد ذلك في سنة ٧٥ وتوفي معتقه في سنة ٧٧ ثم في سنة ٩١
 صدر اعلام شرعي من محكمة الجيزة بثبوت الهبة الى آخر ما ضمه هو والوقفية فيقتضي
 بعد اطلاع حضرته على الاعلام والوقفية وباقي أوراق التغطية ان تقتضوا بانجاب
 عما ترونها فيها شرعا (أجاب) حيث صدرت الهبة المذكورة للموهوب له في العشرة

١٢٩١

٢٣

ربيع الاول

١٢٩٢

٦

جمادى الاولى

١٢٩٢

٢٧

ذى الحجة

١٢٩٢

٢٧

الافدنة المملوكة للواهب حال حياتهم ما وصحتهم ما وقبلها الموهوب له وقبضها مستوفية
 شرائط العصة والتمام بتاريخ سابق على تاريخ الوقف الصادر من الواهب وثبت
 ذلك شرعا لا ينفذ وقف الواهب فيما وهبه بعد ذلك بدون اذن أو اجازة من الموهوب له
 المالك لذلك بالمبة بل يبطل الوقف في العشرة الافدنة المذكورة بموتهما أو موت أحدهما
 ويكون الموهوب تركة عن الموهوب له حيث لم يحصل رجوع شرعي فيها هذا
 ما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المسألة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الهند
 بالغ عاقل نافذ التصرفات يريد ان يهب ما يملكه من العقار المملوك له أرضا و بناء
 وأشجارا القابل للقسمة لولديه البالغين أحدهما حاضر معه والثاني غائب عنه ساكن
 في هذا العقار ولا متاع لئلا يترك فيه وأراد ان يهب نقوده لولاده الخمسة البالغين هم ولده
 المذكوران وثلاثة غيرهم ذكر وانثيان بالغون أيضا بعضهم غائب عنه وبعضهم
 حاضر معه لكل قدر ما معلوم مع تفضيل بعضهم على بعض في العطية فما الوجه الذي تصح
 به المبة في العقار المذكور والنقود والحال هذه (أجاب) المبة للأولاد مع التفضيل
 لا بأس بها ان لم يقصد الواهب الاضرار ولا بد فيها من الايجاب والقبول في مجلس واحد
 ولا يتوقف الايجاب على قبول غائب عن المجلس ولا يتم الا بالقبض الكامل فيما يقسم
 وذلك بقسمة المشاع الموهوب وتسليمه بعدهما من قبل الواهب أو ما موره بذلك فيلزم
 في تمام هبة هذا العقار القابل للقسمة للولدين الكبيرين صدور الايجاب والقبول من
 كل من الموهوب لهما والواهب في مجلس واحد مباشرة أو بتوكيل من الجانبين أو من
 جانب واحد أو من فضولي مع الاجازة الشرعية وقسمة هذا العقار واستلام كل من
 الموهوب لهما أو وكيله نصيبه بعدها بامر الواهب أو وكيله لو لم يكن في مجلس العقد وكذا
 لا بد مما ذكرناه في هبة النقود لكل من الاولاد الخمسة أي من حصول الايجاب والقبول
 في مجلس واحد اما بالاصالة أو بالوكالة مع القبض بعد القسمة بامر الواهب أو وكيله لو لم
 يكن في مجلس المبة والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر حاصلها
 المراد معلومة حضرتم ما اشتملت عليه الاوراق الواردة آخر المصلحة بشرح الخاصة
 الخديوية الموضح فيه ارسال السند المهر من المرحومة نشرين معتقة المرحوم خليل أغا
 السابق وفاتها عن زوجها وعاصب معتق المعتق من غير شرك بهمة جميع مالها
 لمعتقها حوا وصورته وطلب الافتاء عن ذلك والافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي
 (أجاب) صا والاطلاع على السند المهكي عنه الذي من ضمنه ان نشرين المذكورة أقرت
 بهمة جميع ما ملكه لمعتقها حوا بهمة شرعية والذي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك انه
 اذا ثبت بالوجه الشرعي صدور المبة المذكورة أو الاقرار بهما من نشرين المذكورة حال
 صحتها مستوفية شرائط العصة والارزوم يكون موهب ماله للموهوب لها المذكورة والا
 فلا واذا كان ذلك في مرض موتها مع وجود القبض والحيازة حال المبة تنفذ من ثلث جميع

١٢٩٣

٦

ربيع الاول

١٢٩٤

١٤

ما هو مخالف عن الواهبة مما يورث شرعا وتوقف المبة فيما زاد على الثلث المذكور على
 اجازة ورثتها فان اجازوها نفذت في الباقي ايضا والا يقتصر النفاذ على قدر الثلث لانها
 حينئذ كوصية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لولده الصغير الذي في حجره
 جارية وقبلها عنه ثم انه زوج الجارية لنفس حيث انه أنفق للصغير فولدت أربع جوار
 ولما بلغ الولد طلب الجارية وأولادها من أبيه فامتنع الاب ودفع له جارية من أولادها
 فقط ثم مات الاب عنه وعن أولاد آخرين فتخاصموا في الجارية وأولادها فالموهوب له
 يريد أخذها بأولادها وهم يقولون انها تركت يزعمون ان المبة لم تتم لعدم وجود القبض
 بعد البلوغ فهل لا يتوقف تمام المبة على القبض بعد البلوغ وتتم بمجرد عقد الاب حيث
 انها مبة للصغير وتكون الجارية ملكا للموهوب له والأولاد نعماء ملكه (أجاب) مبة
 الاب فيما يملكه من ولده الصغير تتم بمجرد الايجاب بلا توقف على قبول ولا قبض حال
 المبة ولا بعد بلوغ الموهوب له اذا كان الموهوب في يد الاب الواهب وللأب ولاية تزويج
 أمة الصغير وتكون أولادها ملكا لملك الأم تبعاً لها ان لم تشترط حرمتهم فاذا ثبت
 ما ذكر تكون هي وأولادها ملكا للموهوب له المذكور ولا يكون شيء من ذلك تركت عن
 الواهب بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك شيئاً معلوماً من الحلي
 وغيره وفي حال صحتها وهبت وملكته جميعه لينت لها قاصرة وقبل لها والد البنت
 المذ كورة جميعه وقبضه منها بمجلس الشهاد ووضعه يده عليه فهل والحال هذه لا يكون
 لها الرجوع في ذلك حال حياتها وليس لاحد من ورثتها حق فيه بعد موتها حيث تمت المبة
 بالقبول والقبض الشرعي من ولي القاصرة وكانت الواهبة من أهل التبرع وصدر عن
 طوع واختيار منها وتحقق ذلك شرعا (أجاب) القرابة الهرمية مانعة من الرجوع في المبة
 فليس للواهبة المذ كورة الرجوع فيما تمت فيه المبة من قبلها حال صحتها ابنتها
 القاصرة ولا يكون شيء منه ميراثاً عنها بعد موتها والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك بيتاً معلوماً غير قابل للقسمة وهب ثلثه مشاعاً لزوجته في حال صحتها
 وسلامته ونفاذ أقواله الشرعية وسلمها لابنت المذكور وفارغاً عن أتمته غير مشغول
 بشئ منها أصلاً وقبضته وحازته لنفسها فهل والحال هذه تكون المبة المذ كورة على
 الوجه المذ كور صحيحة نافذة شرعا واذا مات الواهب المذ كور عن ورثة غيرهما لا يسوغ لهم
 إبطال المبة المذ كورة حيث استوفيت المبة شرائطها الشرعية (أجاب) نعم لا يسوغ لهم
 إبطالها بعد تحقق صدورها حال نفاذ التبرعات من الواهب مستوفية شرائط الصحة والتمام
 التي من جلستها القبض في مجلس المبة أو بعده باذن الواهب قبضه اعتبر أو يحصل ذلك في
 هيئة المشاع الذي لا يقبل القسمة بقبض الكل فارغاً غير مشغول بامتناع الواهب ولا
 مسكوناً له ولا غيره ولا مستأجراً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد ان يزوجه ولده
 القاصر ولاجل تحقق الكفاة وهبت له أمه بعض مصاغ ووهب له والده نصف بقرة

١٢٩٤

٢١

جمادى الاولى

١٢٩٤

١٠

ربيع الاول

١٢٩٥

٨

وتنج منها ثلاثة من تتاجها بعد المبة ثم باع البقرة المذ كورة وبقى نتاجها عنده ففرضي
 الابن ببيع البقرة وطلب نصف ثمنها والاصتلاء على نصف نتاجها من أبيه بعد بلوغ
 رشده فامتنع الاب من التسليم في ذلك له مع الاعتراف بهيته نصف البقرة لابن له حال
 صغره وتماها فهل والحال هذه يجبر على تسليم نصف ثمن البقرة المذ كورة لابن له
 المذ كورة ونصف نتاجها الموجود الى الآن لينتفع بذلك بقدر نصيبه والحال هذه
 (اجاب) نعم يؤمر الاب بتسليم نصف ثمن البقرة لابن له البالغ الرشيد وليس له منعه من
 الانتفاع بنصف نتاجها حيث كانت المبة في نصفها لاينة ثابتة شرعا والحال هذه ولم يوجد
 مانع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة وهبت لها يوم وفاتها أمتعة
 وقبلة المبة من الواهبين لها واستلمتها في مجلس المبة ثم بعد ذلك أخذ أبو المرأة ما وهب
 لابنته مدعيان ان الامتعة الموهوبة ملك له متعللا بان المبة ما حصلت الا لاجله فهل
 والحال هذه لها ان تطالب ابها بما وهب لها من الامتعة وتستولي على الامتعة التي
 أخذها والدها جبراعا ثم كيف الحال (اجاب) المبة الشرعية التامة تفيد الملك
 للموهوب له لا لمن وهب لاجله فلهذه المرأة مطالبة ابها بما ملكته بطريق المبة من قبل
 الواهبين اذ لم ينتقل عن ملكها بناقل شرعي وليس له الامتناع عن تسليم ذلك اليه
 بدون وجه يقتضيه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امرأة لها أرض مملوكة الرقبة
 عنانها وهي واضعة يدها عليها تنصرف فيها بالزرع فمرضت مرض الموت فوهبت تلك
 الارض لولدين بالغين من اولادها في ذلك المرض وهي والموهوب لها بعيدون عن
 تلك الارض ولم يحصل من الموهوب لها قبض ولا افراز لتلك الارض في حياة الواهبة بل
 ماتت الواهبة من هذا المرض بعد اثني عشر يوما ولم يررض بقية الورثة بهذه المبة وما
 يجيزوها فهل لا تعتبر هذه المبة وتسكون تلك الارض ميراثا عن مالكتها تقسم بين جميع
 ورثتها بالفريضة الشرعية حيث كانت الارض مملوكة للورثة المذ كورة (اجاب)
 الارض المذ كورة المملوكة الرقبة لهذه المرأة الى حين موتها ميراثا عنها تقسم بين ورثتها
 بالفريضة الشرعية وليس لولديها البالغين المذ كورين الموهوب لهما الاختصاص بها
 بمجرد المبة من أمهم ما لهما لعدم افاقتها الملك على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في
 امرأة وهبت لابن ابن اخيها القاصر دارا وما يتبعها مملوكة لها أرضا وبناء وقبل أبو الموهوب
 له المبة للقاصر المذ كورة وقبضها فارعة غير مشغولة بمتاع الواهبة وسكنها وبعدها بلوغ
 القاصر المذ كورة حازها لنفسه وتصرف فيها بالهدم والبناء في حياة الواهبة المذ كورة
 وصحتها ونفاذ تصرفاتها فهل تتم تلك المبة بحيث اذا نازع ابن تلك المرأة في تلك المبة لاحق
 له ولا تسمع دعواه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بالوجه
 الشرعي لا يكون لورثة الواهبة منازعة الموهوب له في ذلك والحال هذه بدون وجه
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك زوجة له واولادا ذكورا وانثا مات وترك

٢٠ ١٢٩٥

ذی الحجة

٢٨ ١٢٩٩

٢٦ ١٢٩٩

محرم

٢٤ ١٣٠٠

تركة فوهبت المرأة ما يخصها في التركة من العقار وهو قابل للقسمة لاحد الاولاد وهو بالغ رشيد وقبل الهبة ولكن بدون قبض ولا قسمة ولا افراز واستمر الحال على ذلك الى ان ماتت فهل والحال هذه لا تتم الهبة المذكورة ولا تصح بدون ذلك (اجاب) هبة المرأة لولدها البالغ حصتها من عقار قابل للقسمة بدون قبض وافرأز لا تصح ولا تتم فاذا ماتت الواهبة قبل ذلك يكون الموهوب تركة عنها لا يختص به الموهوب له والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أخيها الشقيق لها وابن أخ آخر شقيق لها أيضا وتركت دارا قابلة للقسمة فحقت يديهما فافراز الاخ المذكور بالاستقلال بالدار دون ابن أخيه حيث لم يكن وارثا معه فيها كحبه بالاخ المذكور فاني ابن الاخ المذكور وادعي ان حصته المية المذكورة كانت وهبت له ثلث الدار المذكورة شائعا في حال مرض موهبا فهل على فرض ثبوت دعواه الهبة تكون تلك الهبة غير صحيحة لعدم وجود شرطها من القبض والافراز قبل الموت ولا يقوم مقامهما وضع يده بعد موتها على الدار المذكورة مع وارثها حيث كانت قابلة للقسمة ويؤثر برفع يده وعدم التعرض له ولو فرض ان ثلث الدار الموهوب يخرج من ثلث التركة بعد اخراج ما يقدم على الوصية من التجهيز والتسكين والدين ونحو ذلك ولو فرض ان ابن الاخ الموهوب له المذكور كان ساكنا في الدار المذكورة مع حمته الواهبة له الى ان ماتت بدون تخلية ولا افراز للموهوب له لا تكون سكناء المذكورة كافية في صحة هذه الهبة في المشاع القابل للقسمة أقيدوا الجواب والكم الثواب (اجاب) الهبة في مرض الموت لغير الوارث حكمها كوصية له تنفذ من ثلث التركة الا انه تراعى فيها شروط صحة الهبة من القبض السكامل في مجلس الهبة أو بعده باذن الواهبة وتقرر يخ الموهوب من اتمعة الواهبة وذلك القبض اذا كان في مشاع يحتمل القسمة كما هنا لا يكون الا بقسمة الموهوب وتسليمه به الموهوب له فارغا غير مشغول بسكنى الواهبة وأتمتها فاذا لم يحصل ذلك لا تتم الهبة المذكورة ويكون الموهوب والحال هذه تركة عن الواهبة وليس لابن الاخ في شيء كحبه بالاخ الشقيق ولو خرج الموهوب من ثلث التركة بعد اخراج ما هو مقدم على الوصية وبجرد سكنى الموهوب له في ثلث الدار مع الواهبة حال الهبة وبعدها بدون افراز وتقرر يخ للموهوب من اتمعة الواهبة لا يكون كافيا في ثبوت ثلث الدار للموهوب له في المحصة المذكورة ويكون لوارث الواهبة اخراجه من الدار ورفع يده عنها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بسايتين ومنازل قابلة لقسمة الا فراز ولها بنت بالغة وبنات ابن أربع احداهن بالغة أيضا وابن أخ شقيق ماتت تلك المرأة عن ذكر لا وارث لها سواهم وكانت قد أقيمت البنت وصيا شرعية من قبل القاضي الذي يملك صلب الاوصياء على بنات أخيها الاربع المذكورات في حياة جدتهن بعد موت أبيهن بدون وصي من قبله فامتنولى ابنا أخى المرأة المذكوران على ما خصهما من التركة

وهو الثالث تعصبا بعد فرض من بنت المتوفاة وبنات ابنتها المذ كوراث لمصارا يتصرفان
فيه تصرف الملاك في املأ كهم بعدموت المورثة المذ كورة بطريق الارث عن تلك
المرأة ولم ينازعهما في ذلك احد حتى مضى على ذلك اربع سنين ثم بعد ذلك ومضى تلك
المدة وبلغ بنتين من بنات الابن الاربع ادعت بنت المتوفاة بالاصالة عن نفسها
والوكالة عن اثنتين من بنات أخيهما والوصاية الشرعية عن الباقيتين بان إمامها المورثة
المذ كورة حال حياتها وصحتها وهبت نصف تلك المتأفل والبساتين لبنتها المدعية
المذ كورة والنصف الثاني لبنات ابنتها الاربع المذ كوراث يمين بالسوية لكل
واحدة منهن الربع منه هبة شائعة وكانت احدى البنات الاربع المذ كوراث بالغة
حال المبة ولم تدع قبولاً للمبة ولا قبضا ولم يحصل افراز بين الموهوب لمن حال المبة ولا
بعداها الى أن ماتت عن وراثتها المذ كورين تريد بذلك منع ابني الاخ العصبية من
ميراثهما من ذلك ولم يكن هناك حجة ولا سند يشهد بذلك ولا تمجيد لتلك المبة في
محكمة من المحاكم الشرعية والسياسية مع عدم دعواها بذلك عقب موت إمامها
ومشاهدتها تصرف العاصمين في نصيبهما ما شاء كرمدة الاربع سنين المذ كورة ولم تدع
بذلك أيضا من بلغت من بنات الابن فأنكر ابنها الاخ الدعوى المذ كورة غاية الامر
أنهم ما ذكروا ان المبة المذ كورة على الوجه المسطور صدرت من المورثة في مرض موتها
قبله بثلاثة أيام بدون قبول ولا قبض ولا افراز بل استمرت الواهبة واضعة يدها على
ما ذكروا أن ماتت وهي ساكنة أيضا في بعض تلك المنازل ومؤجرة للباقي فهل لا عبرة
بهذه المبة على هذا الوجه ولو فرض اقامة البينة على أنها كانت في الصحة ويكون الموهوب
تركة عن الواهبة يسمي بتركة الوهبة بالفرصة الشرعية ويقتنع كل بنصيبه بطريق
الارث كما كان ذلك حاصل قبل الدعوى أفيدوا الجواب (اجاب) المبة المذ كورة على
فرض ثبوتها حال صحة الواهبة غير معتبرة شرعا والموهوب فيها على هذا الوجه تركة عن
الواهبة يقسم بين وراثتها المذ كورين بالفرصة الشرعية لأن هبة المشاع القابل
للقسمة لمتعددین فيهم صغير وكبير لا تصح له وقف عام على القبول والافراز وقبض
كل ما وهب له بعد القسمة أو قبض من ينوب عنه كوصي الصغير ولم يوجد شيء من ذلك
هنا وكذا المحكم لو صدرت في مرض الموت لبعض الورثة لان المبة في مرض الموت لبعض
ورثتها بعد توغر شروطها بمنزلة الوصية له فلا تصح الا باجازة باقي الورثة المعبر باجازته
وترتد بالرد والله تعالى اعلم

(تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس اوله كتاب الاجارة)

To: www.al-mostafa.com